كمال ديب

أمراء الحرب وتجار الهيكل

رجال السلطة والمال في لبنان



دار النهار

كمال ديب

أمراء الحرب
و
تجار الهيكل

رجال السلطة والمال في لبنان

مقدمة
جورج قرم

دار النهار

صدر هذا الكتاب بالإنكليزية تحت عنوان
Warlords and Merchants
The Lebanese Business and Political Establishment
Ithaca Press, 2004

أعاد المؤلف صياغته بالعربية وأضاف إليه

الطبعة الأولى، كانون الثاني 2007
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 561693-1-961
darannahar@darannahar.com
ISBN 9953-74-127-1

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية

ليست هذه المرة الأولى التي اقدم فيها للقارىء مولّفاً من مؤلفات الدكتور كمال ديب، فهو لا شك كاتب موهوب وله قدرة كبيرة على جمع المعلومات وتنسيقها بشكل أنيق وممتع للقارىء ضمن إشكالية واضحة تهدف إلى البحث عن الأسباب الحقيقية للمشهد المأساوي الذي يصفه. وهذا ما كان قد فعله في مؤلّفه عن العراق (**زلزال في أرض الشقاق**). واليوم لمن دواعي سروري أن أقدم هذا الكتاب عن لبنان حيث يعطينا المؤلف لمحة شاملة عن تاريخ لبنان الحديث ومصائبه بأهم تفاصيلها، عائداً به إلى العهد العثماني، خاصة منذ دخول جبل لبنان في عهد الفتن الطائفية المؤججة بفعل تأثير الصراع العملاق بين الدول الأوروبية الكبرى لتفكيك السلطنة العثمانية أو الهيمنة على أقاليمها. والمؤلف في الحقيقة مثل الرسام البارع الذي يقدم لنا لوحة كبيرة كاللوحات التي نراها في المتاحف حيث تعجّ اللوحة بالوجوه العديدة والمناظر المدينية والريفية ومشاهد الحروب والدمار.

ويحمّل الكاتب تحالف فئة الإقطاعيين (أمراء الحرب) والتجّار الكبار مسؤولية الحؤول دون تحول لبنان إلى دولة بكل معنى الكلمة، سواء في مجال السيادة أو العدالة أو تحقيق المواطنية لكل أبنائه بغض النظر عن الإنتماءات المذهبية والطائفية.

وكنت قد وضعت مقدمة للنسخة الأصلية من هذا الكتاب المكتوب باللغة الإنكليزية، مركّزاً على قضية الخروج من الوضع الطائفي لإرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم على أساس التوزيع الطائفي في المناصب المدنية والسياسية والعسكرية في البلاد.

واليوم، وأنا أقدم الطبعة العربية لهذا المؤلف، وبعد إعادة قراءته بإمعان، يبدو لي أن إشكالية الخروج من أوضاعنا الطائفية وخضوعنا لشتى أنواع نفوذ الدول الكبرى، إقليمية

كانت أم دولية، يجب أن تعتمد أيضاً على ضرورة تهذيب وضبط نظامنا الاقتصادي الذي يسمح بدوره، بل يشجّع باستمرار، على هذا التحالف المدمّر بين رجال المال ورجال السلطة في لبنان. وهو تحالف أخذ طابعاً حديدياً في الجمهورية الثانية المتميزة بنظام المحاصصة بين الزعماء الرئيسيين الذين أصبحوا في معظمهم من الأثرياء الكبار في لبنان. وقد وصفت حالة الجمهورية الثانية في مؤلّفي الأخير عن لبنان (**لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع**) وأنا ألتقي تماماً مع الصرخة التي يطلقها الدكتور كمال ديب عبر وصفه للخراب والتدمير اللذين ألّما بلبنان من جرّاء التحالف الجهنمي الذي يكشف للقارىء خيوطه المخفية ويصفه ببلاغة على مدى صفحات هذا الكتاب.

من هذا المنطلق يدعو المؤلف، ولو بطريقة غير مباشرة، إلى إجراء ثورة شاملة في نظامنا الاقتصادي السياسي الطائفي لبناء وطن حقيقي بدلاً من «المزرعة» التي نعيش فيها، منقسمين: حفنة من الزعماء ورجال المال المتحالفين من جهة وسائر فئات الشعب من جهة أخرى، وهي تئن تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يؤدي الى هجرة أكثر العناصر كفاءة وعلماً وديناميكية من أبناء هذه الفئات. وهذه الظاهرة تزيد من الحلقة المفرغة التي نتخبّط فيها.

ليس لدي أي نوع من الوصفات السحرية لانتشال لبنان من وضعه هذا، سواء فيما يختص بأوضاعه الطائفية والمذهبية، أو ما يختص بأوضاع الفساد المتفشي من جراء استغلال النفوذ من قبل التحالف المذكور لكسب المزيد من المال غير الشرعي على حساب الوطن وعافيته. وليس أدلّ على هذا الوضع من تراكم المديونية العامة التي أصبحت تفوق 40 مليار دولار، أي ضعفي ناتجنا الوطني السنوي من السلع والخدمات.

وكالعادة في تاريخ لبنان، فإن الأوضاع الخارجية بتأثيراتها على التركيبة الطائفية – المالية – السياسية لها نتيجة مزدوجة: تصاعد قوى تغييرية من جهة وفي مقابلها تصاعد قوى المحافظة على الأوضاع القائمة ورفض التغيير من جهة أخرى. وهذا تكرار للأوضاع المتفجّرة التي سادت لبنان، سواء بين 1830 و1840 والتي أدّت إلى أول فتنة طائفية كبرى (1840-1860) وكذلك بين 1970 و1975 وهي الفترة التي سبقت الفتنة الكبرى الأخرى (1975-1990). وما تشهده ساحتنا اللبنانية منذ تولّي الإدارة الأميركية قلب الأوضاع في الشرق الأوسط رأساً على عقب في خيال «شرق أوسط جديد» قد فتح مجدداً الساحة اللبنانية أمام تفاقم كل التجاذبات، وسمح لإسرائيل بأن تعود فاعلة على الساحة اللبنانية بالحديد والنار كما حصل

في صيف 2006.

والحقيقة أن مؤلف الدكتور ديب يمكن أن يُقرأ بالتوازي مع مؤلف آخر نشرته أيضاً «دار النهار» مؤخراً وهو كتاب للدكتور توفيق كسبار (**إقتصاد لبنان السياسي 1948-2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية**). إن كتاب الدكتور ديب حول تحالف رجال السلطة والمال في لبنان لهو الوجه الآخر لما يعرضه الدكتور توفيق كسبار بشكل أكاديمي اقتصادي صارم لسوء أداء الاقتصاد اللبناني ولمضرّات النظرة الليبرالية اللبنانية الاقتصادية المعادية للصناعة والزراعة والعمل المنتج بحجة العمل بقوانين السوق النظرية. وهذا هو مؤلف الدكتور ديب يعطي للقارىء الخلفية السياسية الواقعية للأداء الاقتصادي المنقوص الذي يؤدي إلى هجرة متواصلة وإلى أن ألاّ يتعدى الدخل الوطني اللبناني مستوى الخمسة آلاف دولار للفرد بينما هذا الدخل في قبرص يفوق الثمانية عشر ألفاً، علماً أن قبرص جزيرة أصغر من لبنان مساحة ومقسومة وهي لا تتمتع بالإمكانيات المائية والزراعية التي يتميز بها الاقتصاد اللبناني.

ولا شك أن القارىء، عندما ينتهي من قراءة مؤلف الدكتور كمال ديب، لن يتعجب مما يحصل في البلاد من توتر وتجاذب وتدخّل القوى الخارجية في شؤون لبنان. وأمام هذا الواقع الأليم لا بد من رفع شعار ثوري شامل: «يا لبنانيي المهجر والوطن، اتحدوا للقضاء على التحالف الجهنمي بين أمراء الحرب والمال ولبناء دولة الكرامة والعدل والمؤسسات» وهذا ما يتطلب نفي أمراء الحرب والمال وجميع أفراد عوائلهم إلى خارج الوطن إلى أبد الآبدين. وقد حصل ذلك في دول عانت من مثل هذه التحالفات الحاكمة، خاصة في التاريخ الأوروبي الحديث. فهل لبنان عاجز تماماً عن الثورة ولماذا؟ هذا سؤال يوجه إلى كل قرّاء هذا المؤلف وهو سؤال طرحه أيضاً منذ 50 سنة أحد الوجوه الإصلاحية اللبنانية البارزة، الشيخ موريس الجميّل، رحمه الله، عندما أطلق صرخة قوية من على منبر الندوة اللبنانية في محاضرة ألقاها في كانون الأول 1952، واصفاً فيها فتنة 1840-1860 «بأنها مؤامرة لا تزال مستمرة إلى يومنا، حاكتها الدول الأوروبية ونفـّذها الإقطاع اللبناني».

والحجة المركزية عند الجميّل هي أن الفئة اللبنانية الحاكمة تعمل جاهدة لإبقاء الشعب في حال الفقر والحرمان ولا تنمّي القدرات الاقتصادية في البلاد، وذلك للحفاظ على هيمنتها المطلقة وعلى مصالح الدول الأجنبية في لبنان. ويصف موريس الجميّل وصفاً بليغاً آليات الطائفية والعشائرية والمحسوبية منطلقاً من العوامل الاقتصادية، إذ يقول: «إن إحدى الوسائل التقليدية لإضعاف الإنسان هو إفقاره مادياً. ومن جهة أخرى، يعتبر الجميع أن إفقار بلد ما

يشجّع على تنامي تيارات الفتنة. لذلك، فإن العمل على إفقار لبنان قد خلق جوّاً مؤاتياً لتفجّر عوامل التفكك السياسي والاجتماعي التي سردناها فيما سبق، وبالتالي تسهيل التدخلات الأجنبية لدى تلك التيارات».

وفي مجال معالجة هذا الوضع المأساوي، يدعو الجميّل الى الابتعاد عن المجالات العقائدية العديمة الفائدة وإلى العمل كي يتخلص الشعب من عقدة العبودية العائدة إلى وضعه الاقتصادي، ويطلق أيضاً دعوة قوية للاهتمام بالقدرات الاقتصادية المتوافرة قبل الاهتمام بأي شيء آخر.

ويلتقي هنا الجميّل مع الشخصيات الإصلاحية اللبنانية الأخرى من جيله والعاملة في المجال الاقتصادي، وخصوصاً المهندسين بينهم (مثل إبراهيم عبد العال وفؤاد النجار وألبير نقاش)، في وصفه قدرات لبنان الزراعية وثروته المائية الضخمة. فلنستمع إلى بعض ما يقوله: «إن فحصاً سريعاً لقدرات البلاد تكشف لنا وجود موارد عملاقة خاصة في المجال المائي. ويكفي أن نتمكن من استعمال المياه لكي نستخرج منها ثروة وطنية استثنائية»[1].

إنّما المشكلة أن هناك بين طائفة أمراء الحرب والمال من ينوي غداً بيع هذه الثروة بدلاً من توظيفها في الاقتصاد اللبناني، «فيا لبنانيي الوطن والمهجر اتحدوا... !».

في 2006/10/3

جورج قرم

[1] أنظر عهد «الندوة اللبنانية، خمسون سنة من المحاضرة»، دار النهار، 1997 – نص محاضرة الشيخ موريس الجميّل بعنوان Tel peuple, tel gouvernement? Tel gouvernement, tel peuple? ، ص ص 213-226 .

مقدمة المؤلف

عادة ما يبدأ المؤلفون في مقدمات الكتب بشكر المؤسسات التي قدّمت لهم المنح المالية أو بشكر رب العمل الذي أعطاهم الوقت الكافي والعطلة الأكاديمية أو الوظيفية لإتمام مشروعهم الكتابي. هذا الكتاب لم يستفد من هذا ولا من ذاك. بل هو مشروع كتابي خصصت له جزءاً ثميناً من وقتي ووقت عائلتي خلال سنوات ووفّرت له نفقات، لجمع المراجع الأساسية من كتب ومطبوعات وملفات احصائية وللسفر مراراً إلى لبنان، وذلك للتعويض عن العزلة التي يفرضها المغترب الكندي البعيد على الباحث. وعدا ذلك يبقى ثمّة شكر لأشخاص كان لهم الفضل في ولادة هذا الكتاب.

أشكر أصدقاء كثراً على مناقشاتهم القيّمة وعلى إطلاعي على أبحاثهم وإهدائي مؤلفاتهم. من هؤلاء، جورج قرم وزير المالية اللبنانية السابق، وسهيل قعوار أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، ويحيى الحكيم المستشار في الادارة العامة اللبنانية، والخبراء الاقتصاديون كمال شحادة وكمال حمدان وتوفيق كسبار وعبدالله عطيّة. وأشكر أيضاً ايلي يشوعي عميد كلية إدارة الأعمال في جامعة اللويزة الذي رعى محاضراتي هناك وأهداني كتبه عن الاقتصاد اللبناني. وكذلك الصديق جميل مروّة ناشر **الدايلي ستار** الذي أمدّني بالمجموعة الكاملة لافتتاحيات جريدة **الحياة** التي أصدرها والده كامل مروّة، وليا المبيض البساط مديرة المعهد المالي في وزارة المالية التي أشرفت على تحضير حلقة نقاش لي مع الوزير فؤاد السعد، والأكاديمية فاديا كيوان، ومدير عام وزارة المالية آلان بيفاني، حضرها أكثر من مائة مختص.

لقد استفاد الكتاب كثيراً من لقاءات وحوارات عدة، بعضها قصير وعابر، وبعضها في العمق مع شخصيات لبنانية عامة منها الرئيس أمين الجميّل والنائب العماد ميشال عون اللذين التقيتهما في باريس وكندا أكثر من مرّة قبل عودتهما إلى لبنان، والرئيس رفيق الحريري

الذي التقيته في كندا، والرئيس سليم الحص الذي زرته أكثر من مرّة في بيروت، والرئيس فؤاد السنيورة الذي التقيته في بيروت، والوزير جورج قرم المرجع الأكاديمي الدائم الذي أتواصل معه منذ سنوات، والوزير وليد جنبلاط الذي زرته في المختارة، والوزراء علي الخليل وياسين جابر وإيلي سالم الذين التقيتهم في كندا، والأستاذ دوري شمعون الذي التقيته في كندا وفي واشنطن، والبطريرك مار نصرالله بطرس صفير الذي التقيته في كندا.

وأشكر سامية شامي مديرة «دار النهار للنشر» في بيروت لإيمانها بأهمية هذا الكتاب ورعايتها ولادته بطبعته العربية وفارس ساسين على مراجعته للكتاب واقتراحاته الهامة التي اغنت موضوعية النص. وإدمون صعب، رئيس التحرير التنفيذي لجريدة **النهار** الذي احتضن كتاباتي في **النهار** منذ 1999 وأبدى لي حماسة اللبناني الذي يتحرّق على خسارة لبنان لأدمغته المهاجرة ويتشوّق لإبرازهم على صفحات **النهار** أملاً أن يستعيدهم الوطن الأم.

تجدر الإشارة الى أنّ الطبعة العربية ليست مجرّد ترجمة مباشرة للنص الإنكليزي. وبالتالي فإنّ من سبق له قراءة النسخة الأجنبية سيستفيد من الطبعة العربية لأنّه سيجد نصّاً منقحاً وأكثر تفصيلاً.

كما ظهرَت منذ صدور الطبعة الإنكليزية عام 2003 عدّة مراجع رأيت أن أستخدمها وأضيفها لفائدة القارىء ومنها كتابات جديدة لأحمد بيضون وسمير مقدسي ودراسات جامعية لبنانية وأجنبية. وكنت أثناء تنقيح الترجمة العربية أستفيد كثيراً من المناقشات مع الأصدقاء المذكورين أعلاه ومن المواد التي يقدّمونها لي.

لقد اقترح عليّ كثيرون اغتنام فرصة نشر الكتاب بالعربية لإضافة فصل أخير يغطّي المرحلة التي تلت صدوره. فقمت بتطوير الفصل السادس عشر ليحتوي المستجدات المتعلقة بموضوع الكتاب حتى العام 2006 وأضفت خاتمة متواضعة حول مستقبل أمراء الحرب.

وهذا الكتاب ليس مؤلفاً آخر عن تاريخ لبنان، وليس له مثل هذا الادعاء فالتواضع أمام الكتب العديدة والقيّمة التي كتبها مؤرخون لبنانيون وأساتذة جامعيون واجب وما تطرّقنا للتاريخ إلا من باب خدمة أطروحة هذا الكتاب.

كما أنّه ليس كتاباً عن تشابك الأزمة اللبنانية مع صراعات الشرق الأوسط، ودور الدول المجاورة والدول الكبرى في شؤونه، فهذه عوامل عالجها أيضاً وبجدارة كبيرة الكثير من الكتب. ولذلك عندما تغيب هذه المعطيات عن التحليل فهذا ليس قلّة تقدير من المؤلف، بل للتشديد على العوامل الداخلية وعلى دور اللاعبين المحليين دون التقليل من أهمية دور

العوامل الخارجية.

عدا ذلك، إنّه كتاب يقيم عملية حسابية تقتضي وضع كافة العوامل الخارجية خارج البحث واخراج كل أجنبي أو غير لبناني من الصورة، ليبقى الوجه اللبناني الحقيقي للأزمة، وجه أمراء الحرب والتجّار المحليين.

وهو أيضاً كتاب أردته صادقاً حيث خجل آخرون، وصريحاً لا يجمّل الواقع ولا يجامل قوى الستاتيكو. وإذا أصيب القارىء بصدمة لدى مطالعة الكتاب فأعتقد أنّ هذا أهم إنجازاته ويكون تعبي وجهدي قد لقيا المكافأة. فالصدمة أول طريق العمل للتغيير نحو الأفضل في لبنان.

فوق هذا، فإني أحتفظ بالمسؤولية كاملة عن كل ما ورد في هذا الكتاب محصّناً بنيّتي الحسنة نحو مستقبل وطني الأول وبأملي أن ينجح الجيل الجديد في بناء دولة الرعاية العلمانية الديمقراطية، كما هي الحال في كندا، حيث فشل آخرون في وطن أهلي وأجدادي.

ك. د.

كندا

30 تشرين الثاني / نوفمبر 2006

توطئة
الطبعة الانكليزية

أدين بهذا الكتاب الى كندا: وطن الحرية الفكرية والفرص الكبيرة.

منهجي في هذا الكتاب متأثر بصديقين: استاذ الاقتصاد البروفسور شارل جانيريه وهو سويسري، والدكتور جورج قرم، وزير المالية السابق والكاتب المرموق في الشأن اللبناني. تعلمت من قرم وجانيريه التواضع في النفس والسعي الى التمكن من المعارف وترويضها لخدمة المجتمع، والمصداقية في الحياة والعمل. وما زلت أحاول السير في طريقهما.

كما استفدت من نقاشات عديدة مع صديقي الايرلندي جوناثان هيغدون، الذي أحب لبنان من خلال صداقتنا رغم أنه لم يزره قط. ساعدتني ملاحظاته واقتراحاته على توضيح أفكاري قبل أن أحبرها على الورق. وشكري يوجه الى عدد من الأشخاص الذين عملوا على ولادة الطبعة الانكليزية في بريطانيا.

أربعة مبادئ أخلاقية واكاديمية وجهت كتابتي: (1) «وتعرفون الحقيقة والحقيقة تحرركم»، (2) «وليكن كلامكم نعم نعم ولا لا وما زاد عن ذلك فهو من الشيطان». و(3) عمل متواصل على مقارنة المراجع والمسودة وعلى تواصل وترابط الفقرات والفصول، و(4) جهد مخلص لدعم المعلومات والنتائج في الكتاب بالمراجع والأرقام والأدلة والبراهين.

وضعت هذا الكتاب وفي ذهني أكثر النوايا ايجابية نحو لبنان، موطني الأصلي ومهد أجدادي. فإذا رأى القارىء نقداً حاداً للوضع اللبناني فهذا نابع من قناعتي أن عملية الإصلاح كالعملية الجراحية تحتاج الى استعمال أدوات التحليل العلمي لكشف الأمراض والمساوىء وولادة الحلول، كمبضع الجراح الذي يفقأ الجرح فيحدث الألم في المريض ولكنه يؤدي الى العلاج.

رغم جهدي الصادق في التشخيص وإسناد المعلومة، وبصفتي المسؤول عن محتويات هذا

الكتاب، فإني أحترم الاختلاف في الرأي أو في التشخيص وألتمس العذر ممن يجد خطأ وأقدم الشكر لمن يمنحني تصويباً.

وأخيراً، لو طلب مني أن أعطي استنتاجاً شخصياً بعد تجربة وضع هذا الكتاب لقلت إن الانسانية لا تتعلم من أخطائها ومن أجل ذلك فإن تاريخ لبنان الحديث ربما لن يقدم دروساً للمستقبل: أمراض لبنان معروفة والحلول باتت واضحة ولكن اللبنانيين ببساطة جرفتهم الأهواء المحلية والمذهبية. سيساعد الكتاب القارئ في استخلاص الخطوط العامة لاتجاه الأحداث الاقتصادية والاجتماعية في لبنان مستقبلاً. ولكن هذه الخطوط لن تختلف كثيراً عما حدث في السابق، وولادة الدولة العلمانية الديموقراطية ربما ستنتظر جيلاً آخر.

كمال ديب
كيبك، كندا

الفصل الأول

تفكيك أحجية السيف والمال

يعتبر العام 1975 نقطة فاصلة في تاريخ لبنان الطويل يفصل بين ما جرى قبله من أحداث وبين كوارث جسام أصابته، من حرب محلية اقليمية طويلة وأزمات اقتصادية وسياسية، متفجرة أحياناً، ما زال لبنان يعالجها حتى اليوم.

حتى العام 1975 المصيري، كانت بيروت غنية ومتحرّرة وكوزموبوليتية تضج بالحياة والثروة والنشاط وتشكّل نطاقاً مفتوحاً للاتجاهات والتيارات من الشرق والغرب. لقد نام اللبنانيون ليلة 12 نيسان 1975 على أحلام مستقبل سعيد وبحبوحة متزايدة، واستيقظوا يوم 13 نيسان على حرب ضروس استمرت 15 عاماً. قضى في هذه الحرب 150 ألف شخص وهاجر ما يناهز المليون شخص وجرح أو أصيب بعاهة ما يقارب 200 ألف شخص. وقاربت خسائر لبنان الاقتصادية الـ 75 مليار دولار بين دمار وخراب ونهب وانتاج فائت. وتعتبر هذه الخسائر البشرية والمادية خطيرة وجسيمة قياساً الى عدد سكان لبنان ومساحته.

ولم يسجل العام 1990 نهاية المصائب، فقد ظهرت أزمات اقتصادية مهلكة في غياب مشروع مالي دولي لإعادة الاعمار، واستمرت اسرائيل في احتلال جزء مهم من لبنان حتى العام 2000 وعملت سوريا على تثبيت نفوذها عبر التأثير على مجريات النظام السياسي اللبناني وبالتالي على مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ووصلت الأمور الى ذروتها عام 2005 حيث أدّت سلسلة أحداث تاريخية الى اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في شباط/ فبراير وخروج القوات السورية من لبنان في نيسان/ ابريل وعودة قوى سياسية لبنانية الى ساحة العمل، وارتباط مصير لبنان بصورة أوضح بالقرار الدولي عبر قرارات مجلس الأمن والدور المتعاظم لفرنسا والولايات المتحدة، وصولاً إلى حرب أخرى مع اسرائيل في صيف 2006.

بعض من قرأ النسخة الانكليزية من الغربيين تساءل إذا ما كان أمراء الحرب في لبنان سيرون في فيلم «العرّاب» للمخرج فرنسيس فورد كوبولا مرآة لذاتهم. ربما لا يشبه أمراء الحرب في لبنان زعماء المافيا الإيطالية التي زرعت الرعب في الولايات المتحدة الأميركية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، والتي مارست القتل وارتكبت الجرائم الآثمة. ولكنهم سيشبهون حتماً الدونات Dons أي القبضايات الذين حكموا وديان كالبريا وصقلية في ايطاليا وفرضوا سلطتهم بقوة رجالهم المسلحين وبدعم رجال الدين على قرى وبلدات تمتد على مساحات واسعة في الجنوب الايطالي، وأقاموا في قصور مبنية على تلال وجبال تطل على البحر الأبيض المتوسط.

وإذا كانت طبيعة كالبريا وصقلية تناسب أمراء الحرب في لبنان فإنهم يختلفون عن الطليان الذين هاجروا الى العالم الجديد. في العام 1980 وفي مقابلة مع مجلة أميركية، عبّر وليد جنبلاط، زعيم الميليشيا الدرزية، عن خوفه من ركوب قطار الأنفاق في مدينة نيويورك. ولكنه في إقطاعيته الجبلية جنوب بيروت كان أمير حرب مهيب، يقود آلاف المقاتلين، ويقيم في قصر تاريخي في بلدة المختارة. ولم يقتصر دور أمير الحرب الذي حكم إقطاعية أو كانتوناً على زعيم الدروز، إذ خلال فترة الحرب الممتدة من 1975 الى 1990، طغى في لبنان عدّة أمراء حرب ينطبق عليهم، مثل السيد جنبلاط، اللقب الإيطالي Don، ومنهم على سبيل المثال آل فرنجية وآل الجميل وآل شمعون ونبيه برّي وغيرهم.

ويشدد هذا الكتاب على مسألتين: أولاهما أنّ الشخصيات هي التي رسمت وترسم أحداث هذا البلد، وليست الأحداث هي التي فرضت أمراً واقعاً وكأنّ الزعامات لا حول لها. والثانية، أن هذه الشخصيات المحلية هي الأكثر تأثيراً في أحداث لبنان من الشخصيات الاقليمية أو الدولية. وسبب هذا التشديد المزدوج على الدور الشخصي لأمراء الحرب والتجار هو غياب كتابات جدية ناقدة حول هؤلاء ودورهم في خلق لبنان، وتالياً في تدميره المادي والنفسي وانهياره المالي. فما سبق نشره عن لبنان يتعاطى مع أمراء الحرب وكأنهم جزء من قصص محلية طريفة و«مسلسلات صغيرة» محورها خلافاتهم التي تبدو بلا نهاية. وبتجاهلهم لهذه المسألة، عادة ما انصرف الباحثون الى معالجة نمطية طولية linear لأزمات لبنان بأنها صراع بين ايديولوجيات أو ديانات أو قوى اقليمية. ورغم أنّ هذه المعالجة تحمل جزءاً من الحقيقة ولكنها تغفل احتمال أن يكون أمراء الحرب في لبنان طرفاً نشطاً في لعبة شد حبال اقليمية دولية، وأنهم لم يكونوا أداة طيعة، بل استطاعوا الى حد ما استغلال القوى الاقليمية

ضد بعضها بعضاً لغايات محلية ولكسب المعارك والجولات ضد خصومهم المحليين.

الطبقة الحاكمة في لبنان – سياسية واقتصادية – كانت وما تزال قبلية، تنضح بتجمع عائلات وائتلاف زعامات فردية هي في الحقيقة مجموعة حكام لمناطق يحظى كل منهم باستقلال شبه ذاتي في زمن السلم وشبه كامل في زمن الحرب. وينضم الى أمراء الحرب مجموعة من أصحاب الأعمال الذين يفضّلون تعاطي المناورات وعقد الصفقات المربحة في مكاتبهم الفاخرة في مبان حديثة تزيّن شوارع بيروت، ويساهمون بوسائل مختلفة في الحرب والسلم المحليين.

إنّ تجذر العقلية التجارية في لبنان هو تقليد قديم يعود الى النشاط الماركنتيلي الذي بدأ مع الفينيقيين قبل ثلاثة آلاف عام، واستمر مع تجار دمشق والبندقية منذ القرن الخامس عشر، واستفحل منذ القرن التاسع عشر مع بيروت المشرقية اللفنتية Levantine. ولكن لبنان القرن العشرين لم يصل الى النتيجة الطبيعية لتطوّر النظام الرأسمالي، ولم يخضع لعملية التحوّل الرأسمالي المستثمر والمبدع الذي أدّى الى ولادة ديزني لاند مثلاً أو لاختراع التلفون الخليوي وخدماته الالكترونية التي تتطور كل يوم. ذلك أن التراث التجاري المشرقي الذي استمرّ في لبنان، دون غيره من دول المنطقة، تحوّل الى قالب جامد وغير مثير يستعيد ما يظنّ أنه نجاحات الماضي حيث يلتقي أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي حول تبادل الخدمات والمنافع والبضائع بدون حوافز نهضة اقتصادية حقيقية كما حدث في تايوان وهونغ كونغ وكوريا وايرلندا. ولقد صبغ هؤلاء الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان حتى أصبحت مسألة الانضمام الى طبقتهم فناً بحد ذاته ونمط حياة استهلاكية يسعى اليه المواطن.

أطروحة هذا الكتاب هي: ثمة عائلات صنعت مؤسسة عليا غير رسمية تجمع أمراء الحرب والتجار وأصحاب الأعمال على المصالح الخاصة، وتلعب هذه المؤسسة الدور الأكبر في الحياة المعاصرة اللبنانية مهما كان حجم النفوذ أو التدخل الخارجيين في لبنان، ومهما عظم شأن الأطراف الإقليمية أو الدولية وقوتها.

ولا يقتصر هذا التوصيف على العقود الأخيرة، فلبنان بلد قديم ذكر مراراً في كتاب العهد القديم، جذوره تعود الى الزمن ما قبل الكلاسيكي (أي قبل أثينا وروما) في التقويم الغربي، وصعوده الحديث يترافق مع التغلغل الثقافي والاقتصادي الأوروبي في منطقة شرق المتوسط منذ القرن السابع عشر. ومع مرور الوقت، سمح هذا التغلغل لبيروت أن تصبح مركزاً تجارياً عالمياً، تفتخر بصروح التعليم الجامعي العديدة، وبالمصارف والمؤسسات التجارية التي انتعشت في وسطها. ولكن هذا النمو أوصل دولة لبنان في القرن العشرين الى وضع هجين:

فورة اقتصادية سطحية وسط وضع اجتماعي هش غابت عنه المساواة الاقتصادية والثقافية، وقاعدة بشرية متعددة الديانات والولاءات. حتى قبل اندلاع الحرب عام 1975، بدت معالم الأمراض المزمنة واضحة حيث احتكرت بيروت وبعض ضواحيها الثروة الاقتصادية والمعارف والسلطة، في حين استسلمت مناطق الأطراف لحياة الإقطاع والتخلف والحرمان.

قبل ولادة دولة لبنان الحديث عام 1920، كان الوجود اللبناني محصوراً بدويلة، في جبل مغلق لا يطل على البحر، تتمتع بالحكم الذاتي المحدود داخل الامبراطورية العثمانية. وبعد هزيمة الباب العالي في الحرب العالمية الأولى، خضعت المنطقة للنفوذ الفرنسي والبريطاني، وقام الانتداب الفرنسي بتوسيع الكيان بجعل بيروت وساحلها عاصمة له. وهكذا ارتفعت أهمية بيروت من مرفأ ومركز تجاري الى عاصمة سياسية لبلد وليد. وخلال فترة بسيطة استطاعت بيروت استعمال نفوذها السياسي والاقتصادي للهيمنة على كل لبنان، وخلال خمسين عاماً أصبحت مسكناً لنصف سكان لبنان ومجالاً حيوياً لمعظم نشاط الجمهورية الاقتصادي والثقافي. كان صعود بيروت السريع سيفاً ذا حدّين: ففيها أصبحت محور قوة لبنان في القرن العشرين، كان سقوطها عام 1975 السبب المباشر لموت لبنان.

لعدة قرون كان الجبل موطناً لطوائف وقبائل متعددة، كان الدروز والمسيحيون الموارنة والمسلمين الشيعة هم الثقل الرئيسي فيه، وقاد هذه الجماعات أمراء حرب إقطاعيون تقوم علاقاتهم على التنافس. وكانت بيروت خارج هذا العالم، ذات تطور اقتصادي تاريخي موجه نحو البحر الأبيض المتوسط وميول ثقافية واجتماعية نحو الغرب الأوروبي. ولقد حافظت الامبراطوريات التي سيطرت على الشرق الأوسط، منذ القرن الحادي عشر على وضع خاص ببيروت منفصل عن صراعات أهل الجبل. وفي نهاية القرن السابع عشر، اعترفت السلطنة العثمانية بأهمية بيروت للتجارة والعلاقات الدولية فاعتبرتها من مدن الامبراطورية الرئيسية أسوة باسطنبول والاسكندرية وحلب وأزمير. وفي أواخر القرن التاسع عشر قامت الحكومة العثمانية بتسمية بيروت عاصمة لولاية كبرى تمتد على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، يحكمها زعماء مدن الساحل السنّة (صيدا وبيروت وطرابلس وجبلة وطرطوس واللاذقية). ولم تهمل الامبراطوريات المتعاقبة على الشرق شؤون الجبل المشاغب حيث منحته مراراً حكماً ذاتياً لقاء دفع الضرائب بواسطة أمراء الحرب المحليين الذين قدّموا ولاءً سطحياً للأمبراطورية.

وهكذا نما جبل لبنان وبيروت منذ القرن الثامن عشر كمنطقتين متجاورتين منفصلتين، الأولى ضمن حكم ذاتي يقوده أمراء الحرب الموارنة، والثانية كولاية عثمانية تحت سيطرة زعماء

المسلمين السنة المحليين. هذا الوضع استمر حتى العام 1920 عندما جمع الفرنسيون الجبل بجزء من ساحل ولاية بيروت وعاصمتها وبمناطق متاخمة شرقاً وجنوباً وشمالاً، ما نجم عنه ولادة دولة لبنان الكبير. وكان من منجزات الكيان الجديد بناء تحالف بين أمراء الحرب الموارنة وزعماء السنة ترسخ مع الاستقلال عام 1943 وسمح بشراكة استمرت حتى العام 1975، وبتأسيس حكومة لبنانية ضمّت ممثلين للطوائف الصغرى. ولكن مع ولادة «لبنان الكبير» انتقل فيروس الصراع الأهلي من الجبل الى بيروت والساحل واصبحت العاصمة مسرحاً للخلافات المتجددة. ففي الجبل استمر نفوذ أمراء الحرب في أوساط المجموعات الدينية والمناطقية كما كان الوضع في القرون السابقة، كما بقيت حدود الكانتونات بين المناطق والطوائف مستمرة ولو بشكل رمزي تحت اشراف وقيادة أبناء أمراء الحرب التاريخيين وأحفادهم. أما آلية انتقال الصراع من الجبل الى بيروت فكانت تأقلم أمراء الحرب مع الجمهورية الجديدة وتحولهم الى رجال دولة عندما استلموا مناصب وزارية أو نيابية أو صفات رسمية في بيروت، وأجادوا لغة الحكم والحكومة والثوابت الوطنية. هذه الآلية كانت مرنة جداً إذ سمحت لهم بالعودة دائماً الى حظيرتهم الإقطاعية كل أسبوع وفي كل مناسبة أو عطلة لمواصلة لعب دور أمراء الحرب. فكانت صفة أمير الحرب على زعيم الكانتون هي الثابتة في حين كانت الصفة الرسمية في الدولة اللبنانية هي المؤقتة، حتى إذا انفجر الوضع عاد أمير الحرب الى الإقامة الدائمة في إمارته. وعلى سبيل المثال، سليمان فرنجية الجد كان أمير الحرب في قضاء زغرتا في شمال لبنان وأصبح رئيساً للجمهورية عام 1970، وبشير الجميل كان قائداً «للقوات اللبنانية» (الميليشيا المسيحية) وأصبح رئيساً للجمهورية عام 1982، كما كان نبيه برّي قائداً لـ«حركة أمل» فأصبح رئيساً لمجلس النواب، وكان وليد جنبلاط مراراً وزيراً في معظم الحكومات ولكن عمله الدائم كان قيادة الدروز.

في الفترة الممتدة من 1950 الى 1975 أصبحت بيروت بالضرورة مركز التقاء المجتمع الإقطاعي الطائفي، وأضحى موقعها الجغرافي الوسطي مفتوحاً على الكانتونات اللبنانية المتعددة، ضمن المحافظة على انفصال نفسي عن باقي المناطق لكونها مخزن الثروة الاقتصادية ونبض النشاط السياسي. ولقد استفاد أمراء الحرب الى أقصى حد من ميزات بيروت ولكنهم تجاهلوا إشارات الصدام الأهلي التي كان المجتمع اللبناني المتغير يبشّر بها. إذ اعتبروا كل ومضة عنف وجولة قتال داخلي «سحابة صيف عابرة». ولكن في يوم من أيام الربيع عام 1975، تراكمت مجموعة عوامل مدمّرة منها العداوات التقليدية بين أمراء الحرب واللامساواة

الاجتماعية في توزيع الثروة والفرص، ومؤامرات الشرق الأوسط، فانفجرت مرة واحدة لترمي المدينة في أتون العنف.

من يراقب الوضع اللبناني في بداية القرن الحادي والعشرين، ومن منطلق العام 2006 تحديداً، سيستنتج أن التبدلات الاجتماعية الكبرى والكوارث الأهلية التي حدثت في الفترة الممتدة من العام 1958 وحتى 2005 لم تؤد الى تغيير في النظام القبلي الطائفي المستمر منذ قرون. وحتى عندما توصل أمراء الحرب الى اتفاق وطني عام 1989. كان أساس «الجمهورية الثانية» (وهي تسمية ورثها لبنان من التقليد الفرنسي) هو المزيد من الإغراق في الطقوس التقليدية، ومن المحتمل أن يكون الاحتقان الطائفي في بداية القرن الحادي والعشرين أكثر منه في سبعينات القرن العشرين. اذ أعاد «اتفاق الطائف» توزيع السلطة استناداً الى شروط أمراء الحرب وحسب. وكان منطق ذلك أن نظام أمراء الحرب قد ساهم في تأمين الاستمرارية الشرعية والشعبية في الحكم خلال ألف عام، ويمكن تغيير هذا النظام «ليبدو» حديثاً ومتجاوباً مع مطالب قوى التغيير في المجتمع. وهكذا ارتدت النسخة المنقحة من النظام التقليدي حلتها الجديدة عام 1989 تحت تسمية اتفاق الطائف. فكان أكبر إنجاز حققه أمراء الحرب في اتفاق الطائف أنّه ضمن دورهم في مستقبل لبنان لأجيال قادمة مقابل تراجع أسهم الدولة العلمانية الليبرالية الديمقراطية.

وثمة مقولة مفادها إنّ «الشعب اللبناني لا علاقة له بحروب الآخرين على أرضه»[1]. والمقصود بالآخرين هم الأميركيون والاسرائيليون والفلسطينيون والسوريون والعراقيون والايرانيون الذين «خاضوا حروبهم القذرة في لبنان فيما كان الشعب اللبناني المسالم يقف جانباً يراقب ما يحدث»[2]. وتحمل هذه المقولة، جزءاً من الحقيقة، إلا أنها قللت من تعقيدات الصراع الداخلي اللبناني المحض. وهناك أدلّة كثيرة ترفض محاولات تقليص مشاكل لبنان الى مقولة «العذاب اللبناني الطويل على أيدي الغرباء الأشرار»[3].

المعضلة كانت لبنانية أساساً، بمضاعفات اقليمية، إذ لا يمكن نكران الانفجار الاجتماعي المحلي الذي طفا على سطح الأحداث وكان من المسببات الرئيسية للحرب التي بدأت عام 1975. لقد وجّه أمراء الحرب الدعوة للأطراف الخارجية للتدخل في شؤون لبنان، كما شجع بعض أمراء الحرب التدخل الخارجي ولو لم يتعامل مباشرة مع التدخل. ولكن في الحالتين عمل هؤلاء على الاستفادة من هذا التدخل. فإذا كان لب الأزمة في لبنان هو حروب الآخرين والتدخل الخارجي، فسيجد المراقب صعوبة في توضيح سبب استمرار الصراع الأهلي في

الثمانينات بعد خروج الجيوش الأجنبية من بؤر التوتر في لبنان ما منح فرصة تاريخية للبنانيين لرأب الصدع. فالحرب اللبنانية استمرت بعد العام 1982 وقام اللبنانيون بنحر بعضهم البعض على وتيرة غير مسبوقة. وفي معظم الأحيان كانت المعارك تدور بين من كانوا حلفاء الأمس أو بين أبناء طائفة بعينها، حيث شهد عقد الثمانينات حروباً أهلية صغيرة داخل صفوف المسيحيين والمسلمين.

لقد دفع لبنان ثمناً باهظاً للمعايير النمطية التي اتبعها الإعلام الغربي والحكومات الغربية بشغف. وهذا ما برز بوضوح بعد نهاية الحرب الأهلية عام 1990. فقد غاب لبنان عن رادار وسائل الإعلام العالمية التي توجهت الى بؤر أخرى أكثر سخونة في العالم في التسعينات، رغم مآسيه الاجتماعية والاقتصادية المستمرة.

أما قصة لبنان كمجتمع فقد اختفت وأهمل وضع الشعب اللبناني ومعاناته الطويلة. فلم يكن هناك «مشروع مارشال» دولي لإعادة الإعمار والتنمية في سنوات ما بعد الحرب، كما حدث لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. فغرقت الدولة اللبنانية بالديون في التسعينات، لأسباب متعددة، منها المحاولة الجبارة لتنفيذ مشاريع كبرى حيوية وضرورية لعودة عجلة الاقتصاد الى سابق مجدها، دون اغفال دور الهدر والفساد في التدهور المالي.

سنحاول في فصول الكتاب بناء تفسير وتقييم لدور أمراء الحرب والتجار في لبنان دون الانشغال بموضوع صراعات القوى المختلفة التي سيطرت على البلد. وهذا ما نجحت في عرضه عدة مؤلفات أخرى. ذلك أن تقديم الصورة الكبرى للوضع اللبناني هو موضوع أكثر إغراء للكتابة والتحليل. هذا الكتاب اذن هو محاولة لوصف عقلاني للأحداث التي وقعت في لبنان في الفترة ما بين 1975 و2006 من زاوية اقتصادية وبيئية يلعب فيها أمراء الحرب والتجار الدور الأهم. ففي بلد صغير المساحة قليل السكان حيث يعرف الناس بعضهم البعض يصبح الفرد أكثر أهمية، ويكتسب الزعيم المحلي أو رجل الأعمال شهرة لن يجدها في أي بلد آخر.

هوامش

[1] غسان تويني، **دعوا شعبي يعيش**، دار النهار، بيروت، 1978 وحتى العام 1982. أيضاً باللغتين الفرنسية والانكليزية. كان غسان تويني سفيراً للبنان لدى الامم المتحدة عام عشية الغزو الاسرائيلي عام 1978. وقدم خلال هذه الفترة سلسلة بيانات ومذكرات الى مجلس الأمن الدولي شكلت أطروحته حول «حروب الآخرين على أرض لبنان». وتبدو فوائد هذه الأطروحة واضحة في القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن والداعي الى انسحاب كافة القوى الأجنبية من الأراضي

اللبنانية وعودة الشرعية والسيادة اللبنانيتين على كامل أراضيه.

[2] صاغ الشيخ بيار الجميل في العام 1975 أطروحته حول طبيعة الصراع الذي ابتدأ في لبنان بأنه بين كل اللبنانيين من جهة واليسار الدولي الذي يؤيد الفلسطينيين وحلفاءهم في لبنان.

[3] في خطاب قبوله رئاسة الجمهورية في 14 آب 1982، أعلن الرئيس بشير الجميل هدفه وهو توحيد الجمهورية اللبنانية ضمن مساحة 10452 كلم مربع تحت السلطة المركزية، عارضاً غصن زيتون سلام على الزعامات الاسلامية في لبنان (وفقاً لصحف **النهار** و**السفير** يوم 15 آب 1982). ويتضح مفهوم بشير الجميل للحرب اللبنانية أكثر في خطاب نشرته صحيفة **السفير** ضمن كتاب بعنوان **الزعامة المارونية من حبيب السعد الى سمير جعجع** (بقلم وليد نويهض عن مركز الاعلام العربي، 1985).

الفصل الثاني

أمراء الحرب الشيعة والدروز

المشرق هو التسمية التي أطلقت فيما مضى على تلك السبحة من المدن التي احترفت التجارة وتغلغل عبرها الرحالة الأوروبيون الى الشرق. من اسطنبول الى الاسكندرية، مروراً بإزمير وأضنه وبيروت، كانت هذه المدن مراكز انصهار ثقافي حيث تجاورت اللغات والعادات والديانات. ولكن العوالم المتجذرة التي سبقت التاريخ عادت لتصبغ هذه المدن ببطء وتصميم، وصولاً الى تدميرها.

أمين معلوف[1]

المشرق

حظيت منطقة شرق المتوسط عبر التاريخ بتسميات مختلفة أطلقتها الشعوب التي مرّت أو أقامت على الساحل أو في العمق الجغرافي. فكان اسم Levante الذي أطلقه البنادقة (تجار البندقية في ايطاليا) مباشرة بعد الحملات الصليبية في القرن الثاني عشر، وكانت تسمية «بلاد الشام» أو «المشرق» التي أطلقها أهل الجزيرة العربية[2]. كما أسماها المؤرخون «سورية الجغرافية»، واستعمل الفرنجة الصليبيون عبارة Outremer فيما استعمل الفرنسيون في القرنين الماضيين عبارة Proche-Orient أي الشرق الأدنى، أو ببساطة، كلمة Le Levant أي اتجاه شروق الشمس. وعبارة المشرق بمدلولها الايطالي والفرنسي هي الكلمة المناسبة لغاية هذا الكتاب. ليس لأنّها مرتبطة بالموقع الجغرافي الدال على شرق المتوسط فحسب، بل

لأنها تحمل مضموناً حضارياً عن المجتمع الخلاق والموزاييك الثقافي الذي نما في المنطقة. كما أن كلمة المشرق تذكّر بالتغلغل التجاري الأوروبي الذي قاده الطليان والفرنسيون، ففاق في نفوذه ووقعه تأثير جيوش الامبراطوريات. ومنذ القرن السابع عشر، أصبح المشرق مسرحاً لتوسّع وتقلّص الامارة اللبنانية.

إمتد المشرق طولاً على مسافة 600 كيلومتر من الاسكندرون في تركيا الى غزة جنوباً، على امتداد ساحل المتوسط، وعرضاً لمسافة 100 كيلومتر في العمق الجغرافي الممتد من البحر الى حدود الصحراء. ويقيم في المشرق حسب تقديرات الأمم المتحدة للعام 2005 ما يقارب 40 مليون نسمة[3]. ويزيّن المنطقة الساحلية مدن تاريخية أبرزها اسكندرونة واللاذقية وطرطوس وطرابلس وبيروت وصيدا وصور وعكا ويافا وغزة. أدّت هذه المدن ولا تزال دوراً هاماً كمرافىء ومراكز تجارية لمدن الداخل الاسطورية مثال أنطاكيا وحلب وحماة وحمص وبعلبك ودمشق والقدس وعمّان[4]. ويعتبر المشرق الوليد الهجين لتأثيرات تاريخية قديمة من الشرق والغرب، كما أن شعوب الشرق الأوسط كانت تنتقل وتهاجر باستمرار عبر المشرق وآسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين ووادي النيل والجزيرة العربية وبلاد فارس.

ويعتبر المشرق في أسفار التوراة نطاقاً جغرافياً سكانياً مفتوحاً ومسرح أحداث مقدسة جرت في مصر والعراق وفلسطين ولبنان وسورية وغيرها من مناطق الشرق الأوسط، في تواصل حضاري وجغرافي حيث يسافر الناس للتجارة والسكن والتعارف. وهذا يشرح المودّة الحضارية القديمة بين سكان الجزيرة العربية والمشرق ووادي النيل وبلاد ما بين النهرين، وبدرجة أقل، بين بلاد الاغريق والمشرق. ولكن لا يجب التقليل من شأن النفوذ الاغريقي، إذ كانت بلاد اليونان وآسيا الصغرى أكثر التصاقاً بالمشرق من شعوب أوروبا الأخرى.

الى الجنوب من المشرق ثمة جسم جغرافي ضخم هو شبه الجزيرة العربية، مجتمع قبلي بسيط، خضع لفترات زمنية طويلة للنفوذ المصري والروماني وحتى الحبشي (احتلّ الحبشيون اليمن وأغاروا على الحجاز مراراً، وكانت آخر غزوة حبشية على مكة عام 570 ميلادية قادها أبرها). وفي القرن السابع جهز سكان شبه الجزيرة العربية قوّة بشرية بقيادة النبي محمد وإلهام الدين الاسلامي، غزت المناطق الجغرافية المجاورة. وخلال السنوات العشر بعد وفاة النبي محمد، استطاع العرب قهر امبراطوريتي ذلك العصر: البيزنطيين في معركة اليرموك في جنوب دمشق والفرس في معركة القادسية في جنوب العراق. وقد اعتمد نظام الحكم العربي مبادىء الدين الحنيف وروحية مجتمع البادية، مقلّداً نهج الخلفاء الأربعة الراشدين: أبو بكر الصديق

وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب.

كانت سيطرة العرب على الامبراطورية الاسلامية قصيرة، فكان من أسباب انحسار سلطتهم صراعاتهم الداخلية، ومنافسة شعوب الحضارات الأخرى التي غزاها العرب خاصة في آسيا (الفرس والترك). ولقد بدأت حرب أهلية ومعارك بين العائلات والقبائل مباشرة بعد وفاة النبي محمد عام 632. كما أن بُعد المسافات بين أطراف الامبراطورية الاسلامية سمحت للولاة المحليين التمتع بحكم ذاتي متزايد على حساب السلطة المركزية في مكة ودمشق، فقويت العناصر غير العربية في الأقاليم البعيدة. وزاد الوضع سوءاً اختلاف أشراف العرب على تسمية الخليفة الذي يحكم باسم الاسلام بعد وفاة النبي محمد. وهذا الخلاف قسّم المسلمين الى سنة وشيعة وما زال التقسيم قائماً الى اليوم. فانحسر نفوذ شبه الجزيرة المباشر على رأس الامبراطورية الاسلامية عام 660، أي 28 عاماً بعد وفاة النبي.

ورغم انحسار دور شبه الجزيرة العربية، استمرّ انتشار اللغة العربية في المشرق وأصبح الاسلام ديانة أعداد متزايدة من السكان بعدما كانت المسيحية هي الغالبة في المشرق والعراق ومصر واليمن. وهكذا حقّق عرب شبه الجزيرة ما عجز عنه الاغريق، الذين كانوا يحاولون هلينة شعوب المشرق. وفي ظل الحكم العربي، اعتنق الكثيرون من المشرقيين الاسلام فيما حافظت مناطق كثيرة على ديانتها المسيحية وخاصة في جبال سورية ولبنان. كما أن معظم سكان المشرق تكلموا العربية والسريانية قبل الغزو العربي، إذ لم يكن ثمة خط جغرافي فاصل أو مناطق ثقافية مغلقة بين شبه الجزيرة والمشرق. وكان عدد من قبائل المشرق من المسيحيين فيما كانت لغتهم الأم العربية (مثال الغساسنة والمناذرة)، كما أن عدداً من قبائل شبه الجزيرة العربية تبع الدين المسيحي وانتشرت الكنائس في اليمن قبل الاسلام. واستعمل المسيحيون العرب اللغة العربية في صلواتهم وطقوسهم ودراسة اللاهوت. وكان عدد من قبائل شبه الجزيرة العربية ينطق باللغة السريانية التي لم تكن مقتصرة على أهل المشرق.

وباستثناء الفترة الصليبية (1099–1291) والغارات الصليبية المتقطعة فيما بعد، يمكن اعتبار المشرق منطقة جغرافية داخل الدولة الاسلامية منذ القرن السابع وحتى العام 1919، عشية هزيمة الامبراطورية العثمانية. ولقد حكم المصريون المشرق بعد رحيل الصليبيين. ولكن في العام 1516 انحدر الأتراك العثمانيون من جبال آسيا الصغرى وهزموا الجيش المصري في مرج دابق قرب دمشق وأعلنوا الخلافة الاسلامية باسم آل عثمان في اسطنبول. وبسبب العلاقات التي توارثها المشرق من الصليبيين بعد قرنين من وجودهم فيه، وتعددية الامبراطورية العثمانية

الاثنية والدينية، بدأ النفوذ الأوروبي التجاري والثقافي يتغلغل في المشرق بشكل غير مسبوق ابتداء من القرن السادس عشر. ونما هذا النفوذ خلال القرون اللاحقة مستفيداً من التراجع البطيء للحكم العثماني. وإذا كان المشرق وليداً هجيناً لتزاوج الثقافتين العربية الاسلامية والمسيحية الأوروبية، فإنه ليس بالأمر السهل تحديد أي من الثقافتين كانت الأكثر حضوراً وتأثيراً في كيانات المشرق الحديثة. بل يتوقف ذلك على المناطق الجغرفية والجماعات الاثنية والدينية التي تأثرت، بمستويات مختلفة، بالنفوذين العربي والأوروبي.

ورغم استمرار العلاقات التجارية بين المشرق وأوروبا والتي لم تنقطع منذ الحملات الصليبية، فإن النفوذ الأوروبي المعاصرة بمظاهره العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية في المشرق لم يبرز بشكل ملفت إلا في القرن السابع عشر، مع عصر النهضة الأوروبية (انطلاقاً من إيطاليا) ونهوض الدول المتطورة والمجهّزة عسكرياً في القارة الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا والدويلات الايطالية).

جبل لبنان

وسط التيارات التاريخية الكبرى، ثمّة جبل صغير وجميل يتربع بعظمة على ساحل المشرق، ممتداً مسافة مائة كيلومتر، ومرتفعاً 11 ألف قدم الى السماء[5]. دعي هذا الجبل «جبلة» Gabla باللغة الفينيقية (المعروفة علمياً بالكنعانية، وهي لغة سامية شقيقة للعربية) وهو اسم ورثته مدينة «جبيل» التي كانت مرفأً للفينيقيين، وورد ذكرها مراراً في وثائق فرعونية تعود الى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، فكان بحارة السفن القادمة من مصر يلمحون الثغر الصغير ووراءه الجبل المهيب. كما احتفظت بهذا الاسم مدينة «جبلة» على الساحل السوري الذي كان جزءاً من فينيقيا في ذلك الزمان. أما في التوراة فقد كان اسم المنطقة «أرض الصيدونيين» نسبة الى صيدا، المدينة الفينيقية الأهم في عهد الملكين داود وسليمان، أو ليبانوس Libanus بلغة الرومان اللاتينية، أو «جبل لبنان» باللغة العربية. ومهما كانت طريقة لفظ «لبنان» فهو مشتق من جذر سامي مشترك يعني «لبان» أو «لبن» أي اللون الأبيض باللغات العربية والآرامية والسريانية والعبرانية، اشارة الى الثلج الأبيض الذي يكلله في فصول البرد، وهو منظر نادر في المشرق خاصة للوافدين من الجزيرة العربية ووادي النيل.

ومنذ خمسة آلاف عام، أقامت في جبل لبنان قبائل عدّة، تعود جذورها الى مناطق أخرى في المشرق أو في الجزيرة العربية والعراق. وترأّس هذه القبائل أمراء حرب أشداء شنوا حملات نفوذ

بعضهم ضد البعض الآخر وشاركوا في صراعات دموية دعماً للامبراطوريات التي سادت في المنطقة في مراحل تاريخية عديدة. ورغم أن جبل لبنان كان نواة لبنان الحديث كما نعرفه اليوم، فإنه لم يتطور الى مجتمع متوحد على مصير مشترك وشخصية وهوية جامعة. فاستغل الغزاة الخصامات المحلية للسيطرة على الجبل وتأليب أمراء الحرب بعضهم ضد البعض الآخر.

وتجدر الملاحظة أنّ عبارة «جبل لبنان» خضعت بدورها لتطوّر تاريخي، فقد اقتصرت حتى نهاية القرن السادس عشر على المناطق الشمالية من الجبل، جبيل والبترون وبشري، التي سكنتها أغلبية مارونية. في حين كان لبقية المناطق تسميات مستقلة عن جبل لبنان: بلاد كسروان وبلاد الشوف وبلاد الشقيف وجبل عامل وبلاد بشارة الى الجنوب، وبلاد عكّار وبعلبك والهرمل وسهل البقاع . وكان جبل الشوف يُعرف بتسمية كانت أكثر استعمالاً هي «جبل الدروز»، وأميره بـ«أمير الدروز». وفيما أصبحت تسمية «امارة جبل لبنان» متداولة محلياً في العقد الثاني من القرن السابع عشر، وأصبح أميرها «أمير جبل لبنان»، لم يغيّر هذا الواقع شيئاً بنظر السلطنة العثمانية التي استمرّت حتى نهاية عهد الامارة عام 1842 في اصدار فرمانات بتعيين «أمير الدروز» على «جبل الدروز». ذلك أنّ هذا التعيين قد ابتدأ عام 1516 عندما أطلق السلطان سليم العثماني هذا اللقب على فخرالدين المعني الأول، وبقي اسم «أمير الدروز» لقباً رسمياً حتى عندما أصبح أمير جبل لبنان مارونياً كما كانت الحال مع الأمراء الشهابيين ابتداءً من العام 1770[6].

في ظل الانتداب الفرنسي أطلق الأب اليسوعي البروفسور هنري لامنس مفهوم لبنان الوطن- الملجأ، زاعماً أن «لبنان يدين بوجوده ككيان لدوره كملجأ للأقليات المضطهدة في المشرق»[7]. وكان هذا المفهوم أطروحة الانتداب الفرنسي لمنح بعد ايديولوجي لإعلان دولة لبنان الكبير. إذ بعد الحرب الأهلية عام 1860، بات تحقيق آمال المسيحيين الموارنة عنصراً طارئاً ومهماً في تأسيس كيان لبناني حديث ومستقل عام 1920. فلقد أصابت مجازر 1860 و1861 المسيحيين في الصميم ولحقت بهم الأذية أكثر مما لحقت بالجماعات الأخرى. وكان سكان دمشق المسيحيون هدفاً مباشراً لمجازر ارتكبها جيرانهم المسلمون رغم أنهم لم يشاركوا في حرب لبنان بين الدروز والموارنة. ولذلك ظهرت الحاجة الى تأسيس وطن يشعر فيه المسيحيون بالأمان ويتمتعون بقدر نسبي من الحرية والسيادة. وهكذا كان دور أمراء الحرب جوهرياً في صنع الكيان منذ القرن السابع عشر، كما سنرى لاحقاً.

أما نظرية الملجأ التي تقدّم بها لامنس فهي لا تصمد أمام المعطيات التاريخية التي صنعها

أمراء الحرب وتعود الى ألف عام. صحيح أن الموارنة استوطنوا التخوم الشمالية لجبل لبنان بشكل كثيف ابتداء من القرن التاسع وأقاموا علاقات وثيقة مع فرنسا في القرون التالية، ولكن نواة الإمارة اللبنانية أطلقها الأمراء الدروز التنوخيون والمعنيون المتحدرون من قبائل عربية بمساعدة الموارنة. وشارك الموارنة الدروز، لا سيما منذ القرن السابع عشر، في الدفاع عن الكيان اللبناني. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين، كان الدور الماروني هو الأبرز، إذ لولا مسعى الموارنة لبقي جبل لبنان مجرّد موقع جغرافي، لا يتميّز عن الجبال الأخرى في المشرق التي كانت هي أيضاً، وبالمناسبة، ملاجىء للأقليات ولم تصبح كيانات منفصلة أو دولاً مستقلة. وبالفعل، فبعد الحرب العالمية الأولى، فكّرت فرنسا ملياً في مشروع إنشاء كيان علوي في جبل النصيرية، وكيان درزي في جبل العرب جنوب دمشق، وكيان مسيحي في جبل لبنان. ولكن الحس الوطني ومقاومة المشروع الفرنسي في سوريا ربحا الرهان ضد المذهبية فذابت هذه «الملاجىء» في كيان دولة سورية الحديثة.

من جهة أخرى، فإن جبال المشرق ليست الهملايا، وليست لها المنعة لصد الغزوات العسكرية عبر التاريخ. وفي معظم الأحوال، عندما شاء الصليبيون أو العرب أو غيرهم اجتياح مناطق تقطنها مجتمعات الجبل، فإن النجاح كان من نصيبهم. وعلى سبيل المثال، جاء في كتاب الخوري بولس قرألي: «وعلم الأمير فخر الدين أن في جبال العلويين قبيلة امتنعت في هضابها الوعرة وتحصنت في قلاعها الصليبية وعصت، فلا تقبل حاكماً غريباً ولا تدفع ضريبة. فقصد اليها بنفسه في السنة 1630 مع طول المسافة ومشقة الطريق وتسلق قممها وتسلم قلاعها. فجاء مقدموها صاغرين طائعين، كما شهد الدويهي والقنصل التوسكاني»[8]. لم يجد إذن أمراء الحرب المحليون صعوبة في غزو مناطق بعضهم البعض في فترات النزاع. ورغم أن المعتقدات الدينية كانت أحد أسباب استيطان مجموعات عديدة في جبل لبنان، إلا أن الاقطاعيات التي قامت اخترقت الولاء الديني وأصبحت مختلطة طيلة قرون، حتى حصول الشرخ الدرزي الماروني الكبير في القرن التاسع عشر، وتحديداً منذ العام 1825.

واضافة الى مفهوم «الوطن الملجأ»، تطوّر في القرن العشرين مفهوم آخر هو «الفكرة اللبنانية»، التي سعت الى خلق اطار ثقافي اجتماعي تاريخي مستقل للكيان اللبناني. ويتأرجح هذا المفهوم بين المغالاة في فصل لبنان عن محيطه تماماً تاريخاً ومجتمعاً (راجع الفصل الثالث)، والاعتدال في الطرح الذي يقول به على سبيل المثال الأب يواكيم مبارك حول «بلورة الفكرة اللبنانية» وتأطير نشأة لبنان منذ امارة الجبل في القرن السابع عشر. وفي الربع الأخير من القرن

العشرين، اشتدّ النقاش بين المؤرخين اللبنانيين، وارتدى طابعاً طائفياً بعض الأحيان، ولكنه في معظم الوقت استند الى أبحاث أكاديمية ووثائق تاريخية.

ويعتبر بعض المؤرخين اللبنانيين، كوجيه كوثراني وأحمد بيضون[9]، أنّ إمارة الجبل (كما أطلقها الأمير فخرالدين في القرن السابع عشر) لم تكن كياناً مستقلاً ولا تكفي كحجة تاريخية لنشأة لبنان. ويقولون انّ تمدد وتقلص الاقطاعات الجغرافية كان يحدث مراراً في ظل السلطنة العثمانية، لا في الجبل فحسب بل في المشرق العربي بمجمله. ويشرح كوثراني أنّ سلطة الأمير استندت الى واقعين:

1. «واقع توازن قائم بين عصبيات عائلية وبيوتات عريقة، يؤدي الى اختيار أحد أركان العائلات القوية أميراً قادراً على محورة العصبيات الأخرى حوله وضبطها، أو قمعها لمصلحة تحصيل الضرائب السلطانية، وتحقيق الأمن».
2. و«واقع تكريس هذا الاختيار «العرفي» بفرمان سلطاني مركزي، يضفي «الشرعية» عليه وفق مفهوم الاقطاع وصيغة الالتزام والجباية في الاسلام». ويضيف كوثراني: «هذه السلطة لا يتحدد اطارها الجغرافي سلفاً، فهي تتوسع بمقدار نجاح الأمير في وظيفته، أي بمقدار ما يضم الى نفوذه من عصبيات عائلية أخرى إما عبر التحالف أو عبر كسر شوكة هذه العصبيات وادخال مقاطعاتها في فلك «التزامه» وجبايته للضرائب السلطانية»[10].

ويعتبر كوثراني أنّ «أمير الشوف»، الاقطاعية الصغيرة، استطاع أن يصبح «الأمير الكبير» (أو بمنطق كتابنا هذا «أمير أمراء الحرب»)، عبر ترؤسه لتحالف عصبي عائلي طائفي ضم بيوتات «نافذة» درزية ومارونية وشيعية وغيرها من البيوتات في مقاطعات عديدة في سورية ولبنان وفلسطين. واذ نوافق كوثراني على تشخيصه لدور أمراء الحرب (الملتزمين والمشايخ والعائلات القوية)، ولكننا نختلف معه في تقليل شأن هؤلاء ودورهم بقيادة «الأمير الكبير» في صنع حقيقة تاريخية هي استمرارية الكيان اللبناني بعد انكسار قوّة الجبل العسكرية، ونجاح هذا الكيان في أن يصبح دولة عصرية بعد انهيار السلطنة العثمانية في القرن العشرين، في حين زال كل أثر لاقطاعيات محلية أخرى في دول المشرق. إذ نزعم أنّ مساهمة أمراء الحرب، وعلى رأسهم «الأمير الكبير» في صنع التاريخ اللبناني، كانت أساسية ولم يكن قيام الامارة مجرّد حدث محلي خارج السياق التاريخي العام. ومن الطبيعي أن يقوم مؤرخون ومفكرون في بلورة الهوية اللبنانية كما يفعل ذلك أي مجتمع في العالم. ويبقى أنّ المفاهيم المتعددة حول «الوطن الملجأ» و«الفكرة اللبنانية» والانتماء الى المحيط الأكبر، إلخ، تحمل مجتمعة أجزاء من الحقيقة.

أمراء الحرب

لعدّة قرون قام الموارنة والشيعة والدروز بتأسيس مجتمعات محاربة يقودها أمراء حرب وتشبه نظام إقطاعيات الساموراي في اليابان وأمكنة أخرى في أوروبا وآسيا[11]. وتجدر الإشارة الى أنّ مفهوم «أمير الحرب» لم يقتصر على جبل لبنان بل كان الظاهرة الأكثر انتشاراً في مجتمعات القرون الوسطى في أوروبا وآسيا. فإلى الشمال من الامبراطورية الرومانية المقدسة، طغت القبائل الجرمانية في مناطق شاسعة المساحات امتدت من حدود بولندا الى نهر الراين ومن بحر البلطيق الى جبال الألب، يحكمها أمراء الحرب Kriegsherren، في مقاطعات فاق عددها أحياناً الثلاثمائة (معظمها أصبح جزءاً من ألمانيا الحديثة). والجذر الألماني هو أصل العبارة الانكليزية Warlords والفرنسية Seigneurs de guerre. ويلاحظ من الاستعمالات الأجنبية أن ترجمتها الفعلية هي «سيّد الحرب»، الا أنّ عبارة «أمير الحرب» غلبت في العربية، لأن كلمة «أمير» كانت الأكثر تداولاً في لبنان القديم، كما استعملها الكاتب غسان تويني في الربع الأخير من القرن العشرين للدلالة على زعماء ميليشيات الحرب التي ابتدأت في لبنان عام 1975[12].

وكان لأمراء الحرب في لبنان عدّة ألقاب، أهمها «أعيان» و«مشايخ» و«ملتزمون» و«مقاطجية»، نسبة الى الإقطاعات أو المقاطعات الصغيرة Seigneuries. حيث أشار طنوس الشدياق في **أخبار الأعيان في جبل لبنان** الى وجود 24 مقاطعة من الكورة شمالاً حتى جبل الريحان (جزين) جنوباً تدير كل واحدة منها عائلات أمراء الحرب. وجراء تفكك هذه الإقطاعيات بفعل الوراثة، فاق عددها العشرات في القرن التاسع عشر، وعلى سبيل المثال تفككت اقطاعية الجرد وأصبحت تحت نفوذ 33 مقاطعجياً[13]. كما ذكر كمال جنبلاط جذور مشيخة عائلته في الشوف بأنّ اقطاعية آل جنبلاط امتدت من عاليه الى الشوف، ولكنّ أملاكهم عام 1975 لم تتعد 35 هكتاراً إضافة الى القصر[14].

وساهم في انتشار أمراء الحرب ضعف الامبراطوريات وعجزها عن فرض سلطتها المباشرة، ونمو القوى المحلية النافذة. وهو الوضع الذي طبع الامبراطورية الاسلامية والصين والهند وبورما وحتى الجزر البريطانية بقبائلها المختلفة الانغلوسكسونية[15]. هذا التطوّر التاريخي المنسجم مع أطروحة هذا الكتاب كان وراء صراعات طويلة في عدة مناطق جغرافية من العالم القديم في أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا، وتمخض عن ظهور الدول الحديثة. وفي الحالة اللبنانية، فإن تضافر مجموعة عوامل تاريخية، أهمها كان من صنع أمراء الحرب أنفسهم، كان

المنطلق لولادة الإمارة اللبنانية ومن ثم الدولة اللبنانية.

وفيما يلي صفات أمير الحرب في لبنان قبل القرن العشرين وقد ينطبق بعض هذه الصفات على أمراء الحرب في لبنان في أواخر القرن العشرين (وهذا ما سنعود اليه):

1. إنّ أمير الحرب يمتلك سيطرة مستقلة كاملة على زمرة مسلحة قد يبلغ عديدها بضعة آلاف، تأتمر بأوامره وتمنحه اعترافاً شعبياً شبه شرعي. وقد يكون أمير الحرب قائداً عسكرياً فذاً يقود المعارك بنفسه وقد يكون غير عسكري ولكنه يستحضر خدمات مهمة لجيشه الصغير من تمويل وأسلحة وعلاقات خارجية.
2. إنّ أمير الحرب يتصرف باستقلالية نسبية في منطقة جغرافية معينة انسحبت منها السلطة المركزية في البلاد أو إنّ السلطة موجودة ولكن العسكر المركزي إما لا وجود له أو إن وجوده هو بأعداد قليلة عديمة الفعالية. ويقوم أمير الحرب بشن المعارك دورياً ضد أمراء الحرب المجاورين أو يجازف في مقاومة السلطة المركزية عسكرياً ليحافظ على مكانته ويجدد شرعيته بين الأهلين.
3. يحاول الاستفادة قدر المستطاع من الفوضى السائدة بمهاجمة الكانتونات الأخرى بغية الغزو والنهب أو لتوسيع مساحة أراضيه، في حال ضعفت السلطة المركزية أو انهارت.
4. قد يهتم بمصالحه الفردية فلا يقاتل من أجل مبادىء أخلاقية للجماعة، وقد يمثّل أو يدّعي أنّه يمثّل مصالح مذهبية أو مناطقية أو عشائرية.
5. يستعمل العنف والقمع لتدعيم سيطرته ولذلك فهو لا يمتلك شرعية قانونية كتلك التي يتمتع بها الولاة المعينون مباشرة من السلطة المركزية، بل يستمد سلطانه من مقدرته على فرض الضرائب والنظام عن طريق ممارسة العنف على الأهالي.
6. يعتمد على كادر متين من الأشخاص المقربين ويغدق عليهم المكافآت من وقت لآخر وقد يعاقبهم بقسوة إذا حاولوا شقّ عصا طاعته.
7. لا يهتم بإصلاح أو تغيير طبيعة الدولة الحاكمة فهو لا يجازف في التخلي عن قوته المحلية من أجل قيام دولة مركزية قوية.

وأمير الحرب هو مؤسسة متكاملة ببنية تحتية بشرية تشكّل هرماً من أربع طبقات على رأسه أمير الأمراء أو «الأمير الكبير». والبنية التحتية هذه وجدت منذ قرون ولم تتغيّر في لبنان القرن العشرين:

1. «الأمير الكبير» أو أمير أمراء الحرب، الذي يمدّ سلطته في الاقليم ويواليه أمراء الحرب

المحليون. ويمارس أمير الأمراء السلطة كدولة ضمن دولة إما بسبب وضع مستجد أخرج منطقته عن سيطرة السلطة المركزية، أو نتيجة تطوّر تاريخي معين سمح بنمو استقلال ذاتي.

2. أمراء الحرب: وهم قادة يتخذون صفة القيادة العسكرية يواليهم الأفراد المسلحون في مجتمع المنطقة الجغرافية التي يسيطرون عليها، وعادة ما يوالون الأمير الكبير.
3. التجّار: وهؤلاء هم مموّلو أمير الحرب وهم من أصحاب النشاط الاقتصادي، يستثمرون في أعمال العنف أو ينفقون مالاً لتحقيق السلم، وفي الحالتين وفقاً لمصالحهم الخاصة. وقد تلتقي مصالح التجار مع مصالح مجتمع الكانتون أو مع الكانتونات المجاورة فيصبح لدورهم صفة «وطنية» جامعة. وهؤلاء التجار يلعبون دورهم من وراء الكواليس، وفي أضعف الأحوال قد يبذلون الأموال لتجنّب أذى أمراء الحرب الذين قد يهددون مصالحهم.
4. الزعماء المحليون: وهؤلاء قد يكونون زعماء تقليديين أو رؤساء طوائف وعائلات أو شيوخ قبائل، يحرّكون أتباعهم لنجدة أمير الحرب أو للمساهمة في أعمال العنف التي يباشرها. وقد يتحلى هؤلاء بتجربة عسكرية سابقة أو قد يكونون قد شغلوا منصباً عاماً أو إدارياً في السلطة المركزية في السابق.
5. الزمر العسكرية، وقد يكونون منصرفين تماماً الى العمل العسكري أو أنّهم يستدعون لشن غارات أو المشاركة في معارك، يتقاضون مقابل خدماتهم علاوة أو غنيمة أو مبلغاً معيناً. وقد يكونون مرتزقة.

هذه البنية التحتية حققت فوائد جمّة للمجتمعات التي سيطرت عليها، كالأمن الذاتي والاستقرار والحماية من الاعتداءات الخارجية وتأمين بعض الخدمات، وتشغيل الشباب في العسكر المحلي. ولا يصح القول إنّ البنية التحتية البشرية لأمير الحرب كان دورها سلبياً بالمطلق أو إيجابياً بالمطلق.

وكانت المجتمعات الجبلية في لبنان تتباهى بمظاهر الفروسية والقوة الجسدية الذكورية، فتطوّرت مع الوقت الى مناطق اقطاعية يخضع كل منها لأمير حرب قد يكون رأس عائلة بارزة وغنية. وكان التعايش والسلم الأهلي، وليس الخلاف والتناحر، هما أساس العلاقات بين أمراء الحرب في جبل لبنان. حيث كانت المناوشات الأهلية والغزوات الخارجية تحدث في فترات زمنية متباعدة. كما طغى التنافس القبائلي والصراعات العائلية، ولكن هذا النوع من

العنف كان غالباً في سائر مناطق المشرق والجزيرة العربية وليس محصوراً في الجبل، أما سبب ارتفاع وتيرة النزاع الأهلي وحدة العنف والقتال في لبنان فكان سببه دخول الأسلحة الحديثة من مدافع وأسلحة فردية ابتداء من القرن الثامن عشر.

استغرق دخول واستيطان الأقليات الدينية في جبل لبنان خمسة قرون وذلك في الفترة الممتدة من القرن السابع الى القرن الثاني عشر. ولم يكن الجبل أرضاً عذراء بلا سكان قبل تلك الفترة. فمنذ أقدم العصور، لفت نظر الرحالة أن الجبل كان دائماً مأهولاً بالسكان. وحتى في الحقبة الفينيقية، كان ثمة 50 قرية وبلدة في الجبل تفصل بعضها عن بعض أحياناً مئات الأمتار، وهذا واضح من الأسماء الفينيقية القديمة التي احتفظت بها معظم قرى وبلدات الجبل. كما أن سكاناً أصليين عاشوا منذ فجر التاريخ في لبنان غير الذين هاجروا إليه من مناطق أخرى كالفينيقيين والعرب والفرس والترك وغيرهم. أما بالنسبة للانتماءات الدينية، فهنا أيضاً، كان الأمر مزيجاً من هجرة جماعات دينية اعتنقت قبل قدومها الى لبنان مبادىء المذاهب المارونية والدرزية والشيعية، أو قبائل محلية اعتنقت مبادىء هذه المذاهب الثلاثة. وتثبت استمرارية الحياة الاجتماعية في جبل لبنان حفريات أركيولوجية كشفت عن أبنية ومصطبات زراعية وجلول تعود إلى 5000 سنة في التاريخ. كما ذكرت مدونات لمؤرخين عاصروا حصار الإسكندر المقدوني لمدينة صور عام 333 قبل الميلاد، أن مقاتلين جبليين كانوا ينحدرون من الجبال المحاذية للساحل لمهاجمة الجيش المقدوني بغية تخفيف الوطأة عن الصوريين[16].

وفي الفترة من القرن الرابع عشر الى القرن السادس عشر، بدأت الكانتونات القبلية تتبلور وتزدهر ضمن حدود باتت معروفة في جبل لبنان، تحت حكم أمراء حرب لكل منهم زمرته العسكرية. فحفظ هؤلاء السلم الأهلي وفرضوا النظام العام وعاقبوا العصاة والمخالفين وحموا كانتونهم ضد الكانتونات الأخرى وجمعوا الجزية والضريبة باسم الحاكم الاقليمي التابع للامبراطورية السائدة، وساهموا بالرجال والعتاد في حروب الامبراطورية. وبمقاييس المشرق، لم يكن جبل لبنان مصدر ثروة كبرى، ولذلك لا يمكن المبالغة بأهمية الحكم الذاتي الذي تمتعت به هذه الكانتونات في ظل الامبراطوريات، إذ إن الامبراطوريات التي سادت في الشرق لم تكن تحتفظ بشكل عام بوجود عسكري دائم في المناطق الخاضعة لها. بل كانت تعيّن حاكماً إقليمياً، مكتفية بفرض الضرائب حسب مقدرة كل منطقة وقوتها الزراعية والتجارية والصناعية وعدد سكانها. وكان تسديد الجزية أو الضرائب أهم مظهر من مظاهر الولاء للسلطان، يليه الدعاء للسلطان أو الخليفة في أماكن العبادة بالنصر وطيلة العمر[17]. أما مدن

الامبراطورية الرئيسية والطرق الاستراتيجية والمناطق الحيوية فكانت تحت الحكم والإدارة والوجود المباشر للسطة المركزية.

كان رباط جبل لبنان بالسلطة المركزية واهياً. ففي الحقبة التركية العثمانية، تمتع جبل لبنان بحكم ذاتي محلي ضمن الامبراطورية، أسوة بمناطق أخرى في الدولة العثمانية مثل هنغاريا ورومانيا. كما أن امبراطوريات ذلك الزمن كانت واسعة المساحة متعددة الإثنيات والديانات، ضعيفة الكيان بسبب صعوبة الاتصالات والافتقار الى المعدات اللوجستية. فكانت الحكومات المركزية عاجزة عن فرض السلطة المباشرة على كل مواطنيها في كل وقت وكل مكان، وكانت تنتدب أشرافاً أو اشخاصاً محليين ليقوموا بمهام الحكم. وكان هذا الحكم المحلي محدوداً، إذ كما سنرى، كانت الحكومات المركزية ترسل حملات عسكرية تأديبية كلما تأخر تسديد الضرائب أو ظهر عصاة محليون أو فشل مندوبهم، أمير الحرب المحلي، في فرض النظام.

إن طبيعة جبل لبنان الوعرة في القرون الغابرة ومنحدراته الخطرة جعلت تنميته أمراً صعباً، فتخلف مجتمعه عن مجتمع الساحل حيث ازدهرت مدن صيدا وصور وجبيل وبيروت وطرابلس. وبات الجبل ابتداء من القرن الحادي عشر مرتعاً سهلاً وميداناً حراً لهيمنة أمراء الحرب الذين استفادوا من طبيعته للتمتع بحكم ذاتي نسبياً حُرمت منه المدن الرئيسية والطرق الاستراتيجية في المشرق التي خضعت مباشرة للسلطة المركزية. ولكن هذه العزلة الجغرافية كانت سيفاً ذا حدين لأن الحكم الذاتي تحقق على حساب التنمية، فتعثر التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي حتى أواخر القرن التاسع عشر، وفي بعض الأحيان حتى أواسط القرن العشرين. وبالمقارنة، كانت المنطقة الساحلية دوماً مزدهرة ومتطورة، اقتصادياً وثقافياً، منذ أن خاض أول مركب فينيقي عباب البحر في الألفية السابقة للميلاد. فيما فشلت بيئة الجبل القاسية، مناخياً وتضاريسياً واجتماعياً، في إنتاج ثروة كافية لرعاية حضارة ذات قيمة. ولقد بدأت معالم التطور في جبل لبنان تظهر، وراح الحكم الذاتي، بنسبيته المطلقة، ينحسر في القرن السابع عشر عندما جرت محاولات مشتركة قام بها أمراء الحرب الدروز والموارنة لتوحيد الجبل وتكبير مساحة الكيان على مرأى ومسمع من الحكومة العثمانية.

لم ينته نفوذ أمراء الحرب على شؤون الجبل عبر القرون، بل حافظ على استمراريته على مدى 1200 عام – أي منذ القرن السابع الميلادي وحتى 1843[18]. خلال تلك الفترة برزت ثلاث مجموعات مذهبية قطنت الجبل هي الدروز والموارنة والشيعة. وعلى هذا المقياس، برز أمراء الحرب الشيعة[19] في المنطقة من القرن السابع وحتى 1306، في حين ساد أمراء الحرب

الدروز حتى العام 1770، يليهم أمراء الحرب الموارنة حتى نهاية الحقبة، أي الى 1843. أما السنّة فلقد انتموا الى ديانة الامبراطورية الحاكمة خلال تلك الفترة وسكنوا في مدن الساحل خارج الجبل (صيدا وبيروت وطرابلس) أو في الداخل السوري المزدهر (دمشق وحلب). وكان الباب العالي يختار من زعماء السنة الولاة والباشوات على سناجق وولايات، فكانت سلطتهم الرسمية تفوق تلك التي تمتع بها أمراء الحرب. ذلك أنّه مهما قيل عن ازدهار إمارات وإقطاعيات في الجبل فإنّها كانت فاقدة الشرعية الاقليمية والدولية وكانت تستمد هذه الشرعية من مقدرتها على تسديد الضرائب الى الوالي العثماني وضرب العصاة في مناطق نفوذها. وسنأتي على ذكر المسيحيين الأرثوذكس في الفصل الثالث.

أمراء الحرب الشيعة

بعد وقوع المشرق تحت الحكم العربي الاسلامي، صدمت الأمبراطورية الإسلامية سلسلة من الأزمات والصراعات الداخلية والاغتيالات[20]. ولم يستمر نظام الحكم الذي وضعه النبي محمد ومارسه الخلفاء الراشدون أكثر من أربعين عاماً، وانتهى عام 660 ليأخذ مكانه النظام الأموي الذي حكم المشرق انطلاقاً من دمشق حتى العام 750. وبعد ذلك سيطر العباسيون على الخلافة الإسلامية وحكموا الامبراطورية انطلاقاً من بغداد. وفي العام 950، انفصل الفاطميون المنطلقون من تونس عن الخلافة العباسية وأسسوا خلافة جديدة في القاهرة، ثم وسعوا سيطرتهم على المشرق وخاصة في شقه الساحلي من شمال سورية الى فلسطين.

مرّت الديانة الاسلامية في عهد الخلفاء الراشدين بفترات عصيبة أدّت الى ولادة الانقسام السني الشيعي الذي ما يزال مستمراً الى اليوم. بدأ الصراع في صفوف القيادة الاسلامية حول الأحقية في المناصب السياسية بعد وفاة النبي محمد، وكان منصب خليفة رسول الله[21] هو الأكثر إثارة للجدل والخصام. ووقفت العائلتان الرئيسيتان في مكة، آل هاشم وآل أمية، على جانبي الصراع حول هذا المنصب ومعهم من يدعم موقفهم ويحارب من أجلهم. وباستثناء أبو بكر الصديق، أول الخلفاء الراشدين، قضى عمر وعثمان وعلي اغتيالاً. ورغم أن الانشقاق حول الخلافة كان سياسياً وبالإمكان معالجته، إلا أنه مع مرور الوقت تصلبت المواقف وبات كل طرف يتشدد في مطالبه. وفي العام 660 بات من المستحيل ادارة حوار مثمر بين الحزبين، حيث تمترس بنو أمية بقيادة معاوية في سورية وساحل المشرق وتمترس بنو هاشم بقيادة الامام علي في مكة (في الجزيرة العربية) والكوفة (في العراق). وبعد اغتيال علي، وهو ابن عم النبي

محمد، تبلور بشكل نهائي انقسام المسلمين، ما خلق بيئة مسمومة أدّت الى ولادة معسكرين، حزب علي (أي التشيّع لبيت آل محمد أو لأهل البيت النبوي من بني هاشم) وحزب معاوية (أو بيت أمية). ومع الوقت أصبح المعسكران مذهبين دينيين هما السنة والشيعة وليس مجرد حزبين سياسيين. وفي العام 750، جعل العباسيون الإسلام السنّي ديانة الدولة الرسمية، في حين أسّس خصومهم الذين اعتنقوا المذهب الشيعي ممالك اسلامية في مصر وتونس والمشرق والهضبة الإيرانية ووسط آسيا.

وتطور الانشقاق عبر القرون فدخل تفاصيل الحياة اليومية والمعتقدات والطقوس. ولكن، في حين انقسم السنة، وهم الأغلبية في الاسلام من حيث عدد الأتباع، الى مدارس مذهبية قليلة جداً، تعرّضت الأقلية الشيعية الى انقسامات وانشقاقات بلغت عشرات الفرق. وفيما تعتبر بضع جماعات دينية نفسها ضمن الحظيرة الشيعية، الا أنّها لا تحظى باعتراف الجماعات الشيعية الأخرى، بل تتهم بأنّها فرق هرطوقية. وكذلك نظر الحكام السنة الى الشيعة كمنشقين يسعون الى قلب الدولة الاسلامية. ومن فئات الشيعة هناك الخوارج والجعفرية الاثناعشرية والاسماعيلية والقرامطة والنصيرية (العلويون) والباطنية والزيدية والفاطمية والموحدون الدروز وجماعات أخرى. ويعتبر التقليد السني مجموع هذه الفئات من الهراطقة.

في الثلاثينات من القرن السابع لجأ أبو ذرالغفاري، وهو من صحابة النبي محمد المقربين، الى جبل لبنان لاختلافه مع حكام مكة ودمشق في آن معاً، فأصبح جزءاً من تراث الشيعة في لبنان وموضع اجلال وتقدير. وخلال قرن من الزمن، انتشرت في جبل لبنان قبائل شيعية تنتمي الى المذهبين الجعفري والاسماعيلي، وبدأت تمارس سيطرة فعلية على مناطق شاسعة. ومع حلول العام 950 وظهور الخلافة الفاطمية في القاهرة، انتشر الشيعة في جبل لبنان حتى ساحل كسروان وجبيل وطرابلس وصيدا وصور ووادي البقاع ووادي نهر العاصي وجبل عامل وبلاد بشارة جنوب جبل لبنان وجبال النصيرية. ومنذ ذلك الوقت وحتى 1307، سكن الشيعة أيضاً في المناطق الساحلية للمشرق ومنها طرابلس والبترون وجبيل وكسروان وصيدا وصور. ولكن السيطرة الشيعية في جبل لبنان لم تصل الى درجة إعلان ذاتها مركز قوى أو إمارة أسوة بمصر وتونس وشمال سورية وبلاد فارس، لأن الجبل في ذلك العصر لم ينتج قاعدة اقتصادية تذكر ولم يتمتع بعدد سكان وفير يسمح بتنظيم قوة عسكرية وادارية فعالة في المشرق. ورغم طغيان عددهم، إلا أن الشيعة كانوا مجموعة قبائل بتنظيم مشابه للقبائل الأخرى في الجبل. وتجدر الاشارة الى انتعاش امارة شيعية في شمال سورية في تلك الفترة وذلك

في حلب بقيادة بني حمدان وامارة شيعية أخرى في طرابلس بقيادة بني عمار. ولم يظهر الدروز، وهم شق من الشيعة الاسماعيلية، قبل القرن الحادي عشر في ظل الدولة الفاطمية.

عندما سقط ساحل المشرق في قبضة الصليبيين في بداية القرن الثاني عشر، كان جبل لبنان موطناً للشيعة والموارنة والدروز. ولم يتدخل الصليبيون إلا لماماً في شؤون الجبل، في حين مارس الموارنة والشيعة التجارة مع الإمارات الصليبية في طرابلس وصيدا وصور، مفضلين الحكم الصليبي على حكام دمشق من السنة. ولكن في نهاية القرن الثالث عشر، استطاع الأيوبيون السنّة، بقيادة صلاح الدين الأيوبي، والمماليك السنّة من مصر هزيمة الإمارات الصليبية في المشرق ووضع نهاية للخلافة الفاطمية الشيعية في القاهرة. وأكمل المماليك انتصارهم على الصليبيين بشن هجمات عسكرية قاسية على سكان جبل لبنان من الشيعة والموارنة، فيما كافأوا الدروز الذين أبقوا على اتصالهم بحكام دمشق إبان الفترة الصليبية. ويشرح بعض المؤرخين أن العلاقات بين سكان جبل لبنان الشيعة وحكام دمشق السنة لم تكن حميمة في تلك الفترة. ونتيجة لذلك، كان هجوم المماليك على الشيعة في لبنان مدعوماً بفتوى من الشيخ ابن تيمية، قاضي دمشق وصاحب المؤلفات القيمة في التشريع الاسلامي.

وهكذا ابتدأت سلسلة غارات مملوكية ضد الشيعة والموارنة استمرت أكثر من عشرين سنة من العام 1283 وحتى العام 1306، أسفرت عن مقتل الآلاف من سكان لبنان. وفي الحملة الأخيرة التي قادها السلطان المملوكي الناصر قلاوون واستمرت 17 شهراً عامي 1305 و1306، بلغ عدد القتلى من الشيعة في كسروان وجبيل ومناطق أخرى في الساحل 15 ألفاً، في حين أجبر المماليك من بقي حياً على مغادرة المناطق المتاخمة للساحل والابتعاد الى المرتفعات الباردة والى البقاع لمنع أي اتصال مع الصليبيين الذين كانوا يسيطرون على البحر وعلى جزيرة قبرص.

وباعتبار أن عدد سكان الجبل في بداية القرن الرابع عشر لم يزد عن مائة ألف نسمة، فإن المجازر التي ارتكبها المماليك بحق سكان لبنان كانت بمثابة محاولة إبادة. وبعد أن خلت مناطق الساحل والجوار تقريباً من سكانها الشيعة والموارنة وخلت المدن الكبرى من الصليبيين، بدأ المماليك عملية استيطان ديمغرافي فاستقدموا قبائل كردية وتركمانية من السنة لاستيطان الساحل وحماية الثغور من الصليبيين ومنع الشيعة من العودة. وكان وقع حملة المماليك مماثلاً في مناطق شمال لبنان ضد الموارنة حيث قتلوا بضعة آلاف، وأخذوا البطريرك الماروني رهينة، وفرّ كثيرون الى جزيرة قبرص، حيث ما تزال فيها الى اليوم بضع قرى مارونية.

بعد هذه الأحداث العاصفة، تضاءل عدد الشيعة في جبل لبنان وقاربوا الانقراض بسبب العدد المرتفع في القتلى، وتحوّل الكثيرين الى مذهب السنة أو لجوء الكثيرين الى الموارنة واعتناقهم المسيحية. ولذلك سمح علماء الشيعة في القرن الرابع عشر لأتباعهم بعدم إبراز مذهبهم لكي يبقوا على قيد الحياة ويتجنبوا التمييز الديني القاتل، وأفتوا باعتماد التقية. وهكذا مع انتهاء العام 1306 انتهى دور الشيعة كفئة سائدة في جبل لبنان وابتعد من بقي منهم عن الساحل والمناطق السهلة المنال والمدن الرئيسية. ويمكن مقارنة ما حصل للشيعة والموارنة بعد هزيمة الصليبيين في المشرق ونهاية الخلافة الفاطمية في القاهرة، بمصير المسلمين واليهود في الأندلس بعد سقوطها، ومصير اليهود في القرن العشرين في أوروبا. ومن الدلائل على بيئة التعصب في ذلك الوقت ما نجده في كتابات المؤرخ أسامة بن منقذ، الذي اتهم «تجار بيروت الماكرين والغشاشين بأنهم شيعة يمارسون التقية»[22] (ويقصد أن أي تاجر مخادع وطماع في بيروت في ذلك الزمن لا بد أن يكون من الشيعة المتنكرين).

في القرنين التاليين، عاد الشيعة الى الظهور بأعداد قليلة، وخاصة في تخوم الجبل والبقاع ووادي نهر العاصي وجبل عامل جنوباً، ولكن بدون أي نفوذ سياسي أو اقتصادي، لأن المماليك ومن بعدهم الأتراك أبقوا الشيعة تحت المراقبة ومنعوهم من النهوض. وفي القرن السادس عشر، عاد بعض الشيعة الى أراضيهم في كسروان فاستطاع التركمان السنة الذين اعتنق بعضهم الديانة المسيحية دفعهم نحو الجرود العالية حيث بقوا الى اليوم. وشجع التركمان موارنة شمال لبنان على القدوم والاستيطان جنوباً. وكانت عودة السيطرة الشيعية على مناطق شاسعة في البقاع وجبل عامل ممكنة لأن المشاعر ضدهم بردت والثقة بعدم عودة الصليبيين تجذّرت. كما أن شيعة لبنان بدأوا يتلقون دعماً وتشجيعاً من الدولة الصفوية في إيران التي اعتنقت مذهب الشيعة بتبشير من رجال دين شيعة من لبنان، وباتت تناهض السلطنة العثمانية وتأمل في دفع ملكها غرباً نحو المشرق.

ومنذ بداية الحقبة العثمانية في بداية القرن السادس عشر، استقرّ وضع الشيعة نسبياً في المناطق الجغرافية التي يقيمون بها اليوم. وكان أمراء الحرب الشيعة، آل حمادة في شمال البقاع (بعلبك والهرمل) وآل الصغير ونصار وشكر في بلاد بشارة وجبل عامل في جنوب لبنان يثيرون المشاكل في وجه الحكام العثمانيين المحليين الذين كانوا يدفعون أمراء حرب آخرين لمهاجمة الشيعة. وأصبح جبل عامل هدفاً للمهاجمين بسبب سهولة مواصلاته وازدهاره النسبي مقارنة بمناطق آل حمادة الوعرة والأقل تطوراً في مناطق الهرمل وبعلبك وجرود جبل لبنان.

فكان حكام صيدا وعكا العثمانيون يهاجمون شيعة جنوب لبنان مراراً لقمع طموحاتهم.

وفي القرن الثامن عشر، وكأقلية مضطهدة، أيّد الشيعة جهداً عربياً مشتركاً للتخلص من الحكم التركي العثماني. ورغم أن الشعور القومي كمفهوم ظهر في أوروبا في القرن التاسع عشر ولم يعتنقه المفكرون العرب والترك إلا بعد ذلك، فإن الأقليات الاثنية والدينية في ظل الامبراطورية العثمانية الواسعة، أقامت تحالفات على أساس قضايا مشتركة كاللغة والعرق والمذهب، وكان الشيعة في لبنان يفخرون بأصولهم العربية وتاريخ بني عاملة[23]. وثمة جذور تاريخية للنزعة نحو مناهضة الحكم العثماني في الجبل. إذ لطالما شكا الموارنة والدروز والشيعة، وجلّهم من العرب، من الحكم العثماني منذ بدايته عام 1516. ولقد وقف الشيعة وقفة تاريخية عام 1760، عندما التحقت زمرة شيعية يقودها أمير الحرب ناصيف النصار من جبل عامل بجيش يوسف شهاب، أمير جبل لبنان، الذي ضم الدروز والموارنة، في حلف مع أمير شمال فلسطين ظاهر العمر، في حرب ضد سيطرة السلطنة العثمانية. وطبعاً لم يكن ممكناً لهذه الفئة الصغيرة أن تواجه الامبراطورية، بل إن هؤلاء المتحالفين، من لبنان وفلسطين، كانوا يأملون أن تنجح الحملة المصرية آنذاك بقيادة والي مصر علي الكبير في إقصاء السيطرة العثمانية[24].

ولكن والي عكا البشناقي الأصل أحمد باشا الجزار سحق التمرّد الشيعي قرب صيدا وأتبع ذلك بغزو مناطقهم في جبل عامل وحرق مدارسهم العلمية والدينية وخاصة في بلدتي جزين وجباع، وصادر مئات الكتب والوثائق الدينية والعلمائية وأمر باستعمالها وقوداً في أفران عكا إمعاناً في إذلال الشيعة. ولكن الهجوم المصري لم يتوقف، إذ هاجم علي الكبير دمشق فيما هاجم تحالف يوسف شهاب بيروت بمعونة الأسطول الروسي كما سنرى في الفصل الثالث. ولم يتحرك الشيعة مجدداً بشكل لافت إلا عام 1838 لمساندة ثورة الدروز ضد الاحتلال المصري لجبل لبنان[25].

أمراء الحرب الدروز

قاد الدروز المرحلة الثانية من تطور جبل لبنان ككيان سياسي، منذ العام 1306. إذ باكراً، في القرن الحادي عشر، استقرّ الدروز في وادي التيم وجبل الشوف وحققوا مع الزمن نجاحات لم يحققها الشيعة. ومن بقعة الشوف الصغيرة وسّعوا نفوذهم على كافة مناطق الجبل وامتدوا في عهد الإمارة المعنية الى مناطق عديدة في المشرق وصلت الى حلب شمالاً وصفد والجليل جنوباً. ويعود أصل الدروز الى الشيعة الاسماعيلية والى مصادر صوفية في الاسلام. ففي القرن

العاشر، انتصرت فرقة اسماعيلية تعرف بالفاطمية في شمال أفريقيا وأسست خلافة جديدة تمتد من تونس الى القاهرة. وخلال فترة وجيزة استطاع الفاطميون ضم ساحل المشرق وجبل لبنان حيث أقامت بضع قبائل تدين بالمذهب الشيعي الاسماعيلي. وفي العام 996، تبوأ الحاكم بأمر الله، وله من العمر 11 سنة، منصب الخليفة الفاطمي في القاهرة، وخلال سنوات بدأ التبشير بمذهب «الموحدين»، فتبعه الكثيرون من سكان لبنان. وأصبح هؤلاء عرضة لاضطهاد السلطات السنيّة في دمشق. وللدفاع عن مناطق نفوذهم في المشرق، أرسل الفاطميون حملة عسكرية بقيادة أنشتكين الدرزي[26] الذي أقام معسكره في وادي التيم في جنوب لبنان. وعام 1029 انتصر انشتكين على قوة عسكرية من دمشق في معركة سميت «الاقحوانة» نسبة الى قرية تقع على بحيرة طبرية في شمال فلسطين. وترك الانتصار في هذه المعركة أثراً ايجابياً في وجدان طائفة الموحدين وفخراً في قلوبهم، فنظروا الى انشتكين الدرزي بوقار وتبجيل. ومنذ ذلك الوقت أطلقوا على معتقدهم اسم مذهب الدرزي، وأتباعه الدروز.

في العام 1021، اختفى الخليفة الحاكم بعد خروجه في رحلة الى جبل المقطم شرق القاهرة. ولم يتردد ابنه الذي خلفه عن اصدار الأوامر بمطاردة الدروز وقتلهم في لبنان. ولحفظ حياتهم من خطر الموت، اعتمد الدروز مبدأ التقية وأخفوا ديانتهم عن عموم الناس. وأصبح المذهب الدرزي يعرف بأنه «دين مخفي» حتى اليوم وبأن باب الدعوة قد أقفل. ولكن يمكن الافتراض أنه حتى لو عرفت تفاصيل المذهب الدرزي فإنها لن تشكل مفاجأة. وذلك لأن المذهب الدرزي يستند أساساً الى مبدأ التوحيد، ويجمع ما بين الدين الإسلامي (إذ يمارس الدروز بعض الطقوس الإسلامية ويحتفلون بمناسبات اسلامية)، والفلسفات الاخلاقية والمدارس الصوفية التي انتشرت في الشرق الأوسط، والغنوصية المسيحية. ويعتبر كمال جنبلاط أساطنة الإغريق كسقراط وأفلاطون من المساهمين في هذا المذهب، وأنّ المعرفة فضيلة فهي تؤدي الى معرفة الخير والسعي اليه، في حين يؤدي الجهل الى التخبط وربما السعي الى الشر. ولذلك يدعى رجل الدين الدرزي ليس شيخاً فحسب بل «شيخ عقل» نسبة الى أهمية العقل والتعقّل في الدرزية التي تصنّف المجتمع الى عقّال وجهّال. كما يضفي المذهب الدرزي هالة قدسية على الخليفة الفاطمي الحاكم ويشارك الشيعة في تبجيل الامام علي بن أبي طالب. ويُعتبر كمال جنبلاط من الضليعين في الفقه الدرزي، وقد أضاف اليه من أبحاثه واهتماماته في الفلسفات الهندية التي اعتبرها مصدراً من مصادر الدرزية[27].

في بداية عهدهم في لبنان، انتشر الدروز في وادي التيم جنوباً وحتى تخوم جبال طوروس

في شمال سورية. ويقيمون اليوم في الشوف ووادي التيم وحاصبيا في لبنان وفي جبل العرب والسويداء جنوب دمشق وفي الجليل في اسرائيل، اضافة الى جماعة صغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية وجنوب تركيا.

في الفترة من 1306 وحتى 1516، حكمت الشوف عائلات أمراء الحرب الذين هادنوا الحكم المملوكي. ومباشرة الى الشمال من منطقة االنفوذ الدرزية، انتشر التركمان يقودهم بنو عساف الذين اعتنق بعضهم الديانة المسيحية وتمركزوا في كسروان حيث أقامت قبائل من الموارنة. وكان أمراء الحرب الموارنة من آل حبيش يتمتعون بعلاقات حسنة مع بني عساف.

في هذه الأجواء دخل الاتراك العثمانيون الى الشرق الأوسط عام 1516 واحتلوا خلال سنوات المشرق والعراق ووادي النيل والجزيرة العربية وشمال أفريقيا. وكان هذا التحوّل الكبير بداية مرحلة جديدة في لبنان عرفت بحقبة أمراء الجبل الدروز والموارنة والتي امتدت، كما ذكرنا، حتى العام 1843. وكان الدروز هم أول من طوّر مفهوم الكيان اللبناني. ففي القرن السابع عشر، وفي ظل الأمير فخرالدين المعني، برز جبل لبنان كقوة ضاربة في الشؤون الاقليمية. وكان معظم سكان الجبل من الناطقين باللغة العربية خاصة بعد وفود قبائل من الجزيرة العربية والعراق الى لبنان من القرن الثامن وحتى القرن الثاني عشر، وبعد اعتناق بعض السكان للمذاهب الإسلامية. وفخر أمراء الدروز بانتسابهم الى قبائل عربية مهمة في شمال سورية والعراق والجزيرة العربية، حيث استمروا الى اليوم ينطقون بلهجة قريبة الى الفصحى لا سيما في لفظ الأحرف الصعبة كحرف القاف.

في القرن العاشر نزح آل تنوخ من العراق الى لبنان، وعام 1056 حلّ آل شهاب السنة في وادي التيم وعلى سفوح جبل لبنان من ناحية البقاع، كما استوطن آل معن الدروز في الشوف في قرية بعقلين عام 1120. واستطاع المعنيون والشهابيون بناء امارة في جبل لبنان استمرت قروناً، وتمددت أو تقلصت جغرافياً، حتى أفلت عام 1843. وكان أبرز أمراء لبنان فخرالدين ابن قرقماس بن معن، وبشير شهاب.

في القرن السادس عشر، قسّم العثمانيون المشرق الى ثلاث ولايات ادارية هي حلب ودمشق وصيدا، أشرف على كل منها حاكم عثماني تختاره السلطة مباشرة من أمراء الحرب التركمان أو الأكراد من السنـّة. وتوزّعت هذه الولايات أجزاء من لبنان، فكان البقاع من حصة دمشق، والمناطق الى الشمال من بيروت من حصة ولاية حلب، أما صيدا وجبل عامل وجبل لبنان جنوبي بيروت فمن نصيب والي صيدا. وعيّن الولاة العثمانيون أمراء الحرب المحليين كجباة

ضرائب وأعيان (من جمع «عين السلطة» أي مراقب) لفرض الأمن والنظام. فأصبح بنو سيفا وهم من السنة التركمان، مشرفين على طرابلس وعكار، وبنو عساف من السنة التركمان على كسروان وساحلها وصولاً الى بيروت. وتبع الساحل إلى الجنوب من بيروت لوالي صيدا. أما مناطق الجبل البعيدة عن الساحل، فكان أمراء الحرب المحليون، من أصول عربية، أعياناً وجباة للوالي العثماني. وتميّزت منطقة الشوف عن غيرها من المناطق بلعب الدور الرئيسي والحاسم في تحديد مستقبل لبنان منذ ذلك الوقت.

وأسبغ دور أمراء الحرب كأعيان وجباة ضرائب على مناطق الجبل نوعاً من اعتراف رسمي بسلطتهم التي كانت ذات أساس قبلي فيما مضى. واتصف القرن السادس عشر بالتعاون السلمي بين أمراء حرب الجبل والولاة العثمانيين المحليين، خرقته حركات عصيان درزي وشيعي بين الفينة والأخرى. وللرد على حالات العصيان، شنّ الولاة العثمانيون حملات تأديبية عسكرية مكلفة ضد الشوف وجبل عامل. وفيما واجه جبل عامل القمع العسكري العثماني القادم من جهة صيدا، كان الشوف محاطاً بالأعداء من كل الجهات: وحدات الانكشارية النظامية من عكا عبر صيدا وبني عساف من بيروت وكسروان، وبني سيفا في عكار، وفرق الانكشارية من دمشق عبر البقاع. وهاجم هؤلاء إقطاعات الدروز والشيعة طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما ضايق بنو عساف الدروز مراراً من موقعهم المحصّن في بيروت.

في العام 1584، أدى تآمر أمراء الحرب من أعداء المعنيين الى تدهور خطير في وضع الدروز. إذ في ذلك العام تعرّضت قافلة مصرية محمّلة بالضرائب للنهب في طريق ساحل عكار. وكانت القافلة تنقل أموالاً لتسلّمها الى الخزينة العثمانية في اسطنبول، فكان حادث النهب موضع اهتمام مركزي من السلطنة. واستغل بنو سيفا، يقودهم يوسف سيفا، الأمر واتفقوا مع منصور الفريخ أمير حرب البقاع والجليل ونابلس على اتهام الدروز. ووسط هذا الإجماع المعادي، اقتنع الباب العالي بحجج سيفا وفريخ وأمر والي مصر بشن حملة تأديبية على الدروز لاسترداد مال الدولة وحضرت كتيبة مصرية الى لبنان. فلجأ قائدها الى الحيلة أولاً ووعد الدروز باللين اذا سلموا أسلحتهم، وما إن سلّموا معظمها حتى هاجمت القوة مناطق الدروز بشراسة. ولم يفلح تحالف الشيعة مع الدروز في التصدي للحملة إذ تمكن المصريون من قتل الكثيرين ومنهم الأمير قرقماس المعني[28]. ولقي مصرع الأمير قرقماس تعاطفاً كبيراً في أوساط سكان الجبل وغضباً متجدداً على يوسف سيفا، فزاد مقتله من شعبية آل معن في الجبل وأفسح الطريق لابنه فخرالدين[29] لاعتلاء كرسي امارة الشوف بعد خمس سنوات مدعوماً من

أمراء حرب الجبل عام 1590.

وفخرالدين هو أعظم أمراء الجبل[30] ونحتاج الى تفصيل أعماله وعلاقاته بأمراء الحرب وبالدول الأوروبية، بسبب دوره في بناء الإطار الجغرافي والاجتماعي للبنان الحديث في القرون التالية. رافق اعتلاؤه كرسي الإمارة انحسار الغضب العثماني على الدروز، وتجدد الحاجة الى أمير معني يضع حداً للمشاكل وحالات العصيان ويفرض الأمن، بعدما تولى الشوف بعد مقتل قرقماس خال فخرالدين، الأمير سيف الدين بن تنوخ. وبعد توليه الامارة أقسم فخرالدين أنه سينهي تهديدات أمراء الحرب المجاورين أمثال بني سيفا والفريخ ويعزز دفاعات إمارته لمنع تكرار الحملة المصرية عام 1585. وفي الفترة الممتدة من 1590 وحتى 1608، وسّع الأمير منطقة نفوذه وبنى إمارة قوية تمددت خارج الجبل الى مناطق في سورية وفلسطين.

فعام 1592، مرّ والي دمشق الجديد مراد باشا بصيدا، فقصده فخرالدين، وهو لا يزال فتى، وشرح له ظروف الامارة ومؤامرات الفريخ وسيفا واعتداءاتهما على أراضيه. فما إن وصل مراد الى دمشق حتى أمر بإعدام الفريخ ورد الاعتبار الى إمارة فخرالدين ومنحه مدينة صيدا، التي انتقل اليها فخرالدين وجعلها عاصمته. ولكن يوسف سيفا كمن ست سنوات حتى انتقل مراد باشا الى ولاية أخرى، فزحف بقواته لضرب امارة فخرالدين. واستعد هذا الأخير فأغار على بني عساف الموالين لسيفا وطردهم من بيروت ثم لحق فلولهم وهزمهم شمال بيروت، وهناك أقام كميناً لقوات سيفا في وادي نهر الكلب الضيق وانضم اليه حلفاؤه من آل شهاب وحرفوش ومقدمي جبيل، فمنع آل سيفا من التقدم نحو بيروت لعدة شهور ثم انسحب منها. ولكن يوسف سيفا انتقم من حلفاء فخرالدين فأغار على مقدمي جبيل وشيعة البقاع عام 1601. «فواقعه فخرالدين في جونيه عام 1605 وهزمه، وانتزع منه نهائياً كسروان والفتوح»[31].

وكان يوسف سيفا ومعه الولاة العثمانيون في دمشق وحلب يعبّرون عن قلقهم الدائم من تحرّك الدروز في جوارهم. إذ إنّ إمارة درزية في جوار حلب، يقودها آل جانبولاد (جنبلاط) الأكراد باتت تسيطر على مدن داخلية هامة شمال حلب هي عينتاب ونصيبين وكيليس[32]. وكان آل جانبولاد، بقيادة علي جانبولاد وأخيه حسين، يثيرون القلاقل بوجه والي حلب، مثلما كان الأمير فخرالدين يثير المشاكل بوجه والي دمشق ويوسف سيفا. كما أنّ علي وحسين جنبلاط قد سيطرا على حلب وامتد نشاطهما العسكري على مساحات واسعة، من الموصل في شمال العراق عبر منطقة الجزيرة ونهر الفرات شرقاً، وجزيرة قبرص لدعم الوجود التجاري الايطالي غرباً. ولتطويق يوسف سيفا، حالف فخرالدين آل جانبولاد، فشكا سيفا تحركات

الدروز[33] الى الباب العالي وحصل على ضوء أخضر لمهاجمتهم. فكانت معارك قرب حماه ودمشق بين الطرفين لم يكسبها سيفا.

كانت أوروبا تتابع أحداث المشرق باهتمام، وأحياناً تقدّم الدعم والسلاح لأمراء الحرب العرب. وكان فردناند الأول دي مديشي أمير توسكانا قد أشهر عداءه للسلطنة العثمانية بسبب سياستها الساعية الى انهاء النفوذ التجاري الايطالي القديم في شرق المتوسط. إذ أسّست إمارات البندقية وبيازا وتوسكانا في أيام الصليبيين علاقات تجارية متينة مع المشرق ابتداءً من العام 1110، وهي علاقات احترمها المماليك طويلاً، تاركين للطليان حرية التحرك طالما احترموا النظام العام ودفعوا الرسوم. ولكن مع وصول الأتراك الى المشرق عام 1516، احتاجت اسطنبول مراضاة دول أوروبية أخرى، كفرنسا التي، حتى ذلك الوقت، لم تدعم تحركات العصاة ضد العثمانيين ما أكسبها امتيازات عديدة في ديار السلطنة. وأثارت السياسة التجارية التي اتبعها الباب العالي غضب الامارات الايطالية لأنها أنهت احتكار الطليان لتجارة الحرير والتوابل والبضائع الأخرى مع المشرق[34]. وزاد الأمر تدهوراً إقفال السلطات العثمانية في الفترة من 1605 الى 1615 محطات التجارة القديمة التي أقامها الطليان في قبرص، بعدما أصبحت الجزيرة جزءاً من السلطنة.

أمام هذا الوضع المتأزم، وجّه الطليان اهتمامهم الى الثورات المحلية وأعمال الشغب ضد الاتراك، وخاصة سياسات فخرالدين وآل جانبولاد التي كانت تؤذي الباب العالي وتفيد الامارات الايطالية. فأرسل فردناند دي مديشي سفراء عام 1607 وقّعوا اتفاقات تجارية ذات مضمون عسكري مع علي جانبولاد. ولدى هزيمة هذا الأخير أمام جيش عثماني طرده من حلب، أرسل فردناند بعثة ثانية الى فخرالدين لتوقيع اتفاقات مماثلة. فبدأ الأمير تنفيذ المعاهدة وفتح مرفأي بيروت وصيدا لكافة الامارات الايطالية، تعويضاً لها عما خسرته من تجارة في المشرق. وكان الطليان متشوقين لدعم أعمال الشغب والعصيان ضد الحكومة العثمانية. فدعموا بالسلاح حملات فخرالدين في عينداره وأماكن أخرى، ومدوا الموارنة والدروز بأسلحة صنعت في البندقية، كان تهريبها الى لبنان يتم عبر المحطة التجارية البندقية في قبرص. ووصلت آلاف البنادق الى أمراء الحرب في لبنان والمنطقة، فيما وعدت توسكانا الدروز بأنها ستكون معهم في حال تعرض مناطقهم للغزو. ولم تكن الحكومة في اسطنبول غافلة عن أحداث جبل لبنان وحلب، ولم يرق لها استعمال فخرالدين للمدن الساحلية لتوسيع علاقاته مع الامارات الايطالية. فطلبت من والي دمشق أن يضع حداً لنفوذ آل معن. وكان فخرالدين

مستعداً لهذا الاحتمال، فاشتبك رجاله مع عسكر الانكشارية وهزمهم في عينداره في أعالي الشوف عام 1609.

وعام 1610، بات فخرالدين يسيطر على بيروت وصيدا والشوف وكسروان وصفد والجليل[35]، ويوسع اتصالاته مع الطليان ومنهم قزما الثاني دي مديشي والبابا بولس الخامس حيث تطوّر تفكير الطليان الى محاولة إزاحة الاتراك عن المشرق وعودة الممالك الصليبية الى فلسطين وقبرص. ومع انتهاء عهد مراد باشا، الصدر الأعظم وصديق الأمير عندما كان والياً على دمشق، عاد التآمر ضد فخرالدين، فنزع منه الصدر الأعظم الجديد، نصوح باشا، سنجقي حوران وعجلون فيما بدأ والي دمشق، أحمد الحافظ، بمضايقته.

وفي العام 1613، حاول فخرالدين استعادة ملكه في تلك المناطق، فأمر الصدر الأعظم بتجريد حملة كبيرة ضد لبنان. في ذلك الوقت باتت السلطات العثمانية مقتنعة بأن سياسة فخرالدين إنما هدفت الى التآمر لإقصاء السلطنة عن المشرق. فظاهرياً بدا فخرالدين مطيعاً للسلطة، يدفع الضرائب بانتظام، ويعامل الرسميين العثمانيين الذين يزورونه باحترام وتبجيل ويحلف باسم السلطان ويواليه. ولكن اتصالاته الأوروبية النشطة كانت مريبة، والاعتداءات على فرق الانكشارية في مناطق نفوذه كانت الى ازدياد، في حين كان مسعاه الى تقوية شوكة المسيحيين الشرقيين وتشجيع تكاثرهم في لبنان لا يتوقف. وفيما كان الهجوم في أوجه والدعم العسكري الايطالي لم يحضر، رأى فخرالدين دفاعاته تنهار أمام الانكشارية، فأمر معاونيه برفع الراية البيضاء حقناً للدماء وفرّ الى ايطاليا عبر مرفأ صيدا، مع معاونيه وأفراد عائلته. ووصل الى ليفورنو، مرفأ امارة توسكانا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1613، حيث أقام في قصر في فلورنسا عاصمة توسكانا ضيفاً على الأمير قزما دي مديتشي. وسعى هذا الأخير الى عقد لقاءات بين فخرالدين وشخصيات أوروبية بغية الاتفاق على تجريد حملة عسكرية يترأسها الأمير تعيده الى وطنه وتساعد الأوروبيين في احتلال فلسطين وقبرص. ولكن تجهيز هذه الحملة كان يحتاج الى سنوات في حين كانت القوى الأوروبية فاقدة الإجماع على مثل هذا الأمر.

استمرت اقامة فخرالدين في ايطاليا خمس سنوات، متنقلاً بين فلورنسا ونابولي وباليرمو عاصمة جزيرة صقلية التي كانت تابعة للعرش الأسباني، وجزيرة مالطا. وتمتعت قضيته بدعم وتعاطف أوروبي واسعين. وسرت شائعة في أوروبا أنّه من الفرسان الصليبيين الذين هربوا من المشرق ضحية الظلم العثماني، حيث كان ظهور مثل هؤلاء الفرسان في أوروبا يحدث مراراً، خاصة أنّهم كانوا يتجمعون في جزيرة مالطا. وتواترت في أوساط أمراء جنوب أوروبا رواية

تقول إن الدروز هم أحفاد قائد صليبي من الفرنجة بقوا في المشرق، وإنّ أمير الدروز هو حفيد Comte de Dreux الذي ازدهرت إمارته في الشوف منذ الحقبة الصليبية[36].

كان الباب العالي بحاجة الى بادرة حسن نية تجاه الدول الأوروبية، فصدر فرمان باعادة الاعتبار للأمير فخرالدين والسماح بعودته الى دياره عام 1614. الا أنّ الأمير لم يعد الا في أيلول/ سبتمبر عام 1618، بعدما تبوأ محمد باشا منصب الصدر الأعظم في اسطنبول بدل نصوح باشا. وكان فخر الدين مشبعاً بأفكار النهضة الأوروبية من عمران وثقافة وانفتاح، وأكثر تصميماً على بناء امارته. وعلم أنّ يوسف سيفا استغل غيابه في ايطاليا، فاستولى على كسروان وحاول احتلال الشوف مركز الامارة. وبعد أشهر من عودته الى لبنان، عقد فخرالدين تحالفات مع أمراء حرب الجبل من دروز وموارنة وشيعة سمحت ببناء قوة عسكرية (بلغ عدد أفرادها حسب بعض التقديرات المبالغة 25 ألفاً وربما كان النظامي منها لا يزيد عن بضعة آلاف[38]) وهاجم الأمير آل سيفا في كانون الأول / ديسمبر من نفس العام. ثم واصل حملته الى طرابلس وعكار، فهزمهم وهدم قصور زعمائهم. وبعد هذه الحملة، ضمّ بيروت وكسروان والسفوح الشمالية من بشري حتى عكار، موحداً للمرة الأولى معظم الجبل تحت الامارة اللبنانية. وعلى الصعيد الاقتصادي، استفاد فخرالدين من نصح المستشارين والمهندسين الطليان وأطلق مشاريع عمرانية في بيروت وصيدا على الطراز الايطالي. كما اتخذ قراراً تاريخياً غير مسبوق، بجعله بيروت وصيدا عاصمتي الإمارة.

وكان فخرالدين الذي تقدم في السن والخبرة يحذر من تكرار مغامراته العسكرية الفاشلة التي خاضها على أمل تدخل ايطالي مباشر ضد السلطنة. ولكنه سعى لاستعادة ما فقده أثناء سفره، وغلب عليه والي دمشق الذي سيطر على وادي البقاع. فقاد فخرالدين قوة عسكرية من أربعة آلاف رجل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1623 وهزم جيش مصطفى باشا والي دمشق في عنجر وأوقع الوالي في الأسر ثم أطلقه. واستغل فخرالدين غضب الباب العالي على يوسف سيفا لتأخره في تسديد الضرائب، فدعم الحملة العثمانية ضد آل سيفا. وعندما توفي يوسف سيفا في تموز/ يوليو 1625 بعد حكم استمرّ أكثر من أربعين عاماً، سارع الأمير لاحتلال طرابلس وهزم أبناء سيفا وضم قلاعهم وحصونهم في عكار وحمص.

وكان التفاهم بين فخرالدين والسلطنة يقضي أن يحكم امارة جبل لبنان باسم الباب العالي وليس ضده، وأن يدفع الضرائب ويحفظ الأمن كما يتوقع من خدام السلطنة المطيعين أن يفعلوا، وأن يوالي سياسة الباب العالي الخارجية ولا يقيم علاقات جانبية مع الدول الأوروبية.

ولئن قام فخرالدين بالدور الذي رآه العثمانيون، فقد أسبغوا عليه شهادة جديدة بتأكيده حاكماً على الأراضي التي يسيطر عليها[38]. فبسط فخرالدين حكم امارته على كافة المناطق من جوار حلب وجبال العلويين الى فلسطين جنوباً وتدمر شرقاً. كما ضم طرابلس عام 1627، فنشط تجارتها وصناعتها. وفي تلك الفترة أفل نجم آل جانبولاد في شمال سورية. حيث قامت فرق الانكشارية النظامية عام 1625 بطردهم وإنهاء امارتهم في المنطقة. وحتى لا يتعرض آل جانبولاد للفناء الكامل، لجأوا الى حليفهم فخرالدين الذي رحب بهم ومنحهم أراضي في الشوف فكانت أولى مراكزهم مزرعة الشوف والمختارة.

ولم تتوقف اتصالات فخرالدين مع الامارات الايطالية التي كانت ترغب في عودة مملكتي القدس وقبرص الصليبيتين، فتراسل مع أمير صقلية والبابا أوربانوس الثامن وأمير توسكانا وجدد علاقاته التجارية وتبادل السفراء واستقدم الخبراء الطليان في الهندسة والصناعة والزراعة وبناء القصور والقلاع. وبدا عام 1629 وكأنه سلطان ثان ضمن السلطنة. وكانت الحكومة العثمانية في تلك الفترة تزمع على توقيع اتفاقات مهمة مع الدول الأوروبية، فأوغر الوشاة صدر السلطان مراد الرابع ضد الأمير الذي أمر بارسال حملة كبرى لتأديبه بقيادة والي دمشق عام 1633. وكان عديد القوة العثمانية المهاجمة أربعة أضعاف عديد قوة فخرالدين، فحاول فخرالدين كسب الوقت ريثما تصل المعونة الايطالية، فقدّم لوالي دمشق المال وتنازل عن بيروت وصيدا. إلا أنّ المساعدة الايطالية لم تصل ولقي جيش الأمير الهزيمة ووقع فخرالدين أسيراً وسيق الى اسطنبول.

لم يضيع والي دمشق وقتاً بعد سيطرة الانكشارية على امارة جبل لبنان، بل سارع الى تعيين علي علم الدين لحفظ الأمن والنظام ولجباية الضرائب باسم السلطان. فقاد آل علم الدين حملة ضد المعنيين وحلفائهم وقتلوا شخصيات بارزة من آل معن وآل بحتر وبينهم أخوال فخرالدين. وإذ بزّ علم الدين رجال الانكشارية في القضاء على سلطة فخرالدين، عيّنه الوالي جابي ضرائب ولكن بدون السلطة السياسية والأمنية بانتظار قرار من الباب العالي حول مصير فخرالدين. ولكن الجبل انفجر بأعمال الشغب أمام استفزازات عسكر الانكشارية وآل علم الدين وأعوانهم.

في تلك الأثناء استطاع الأمير الدفاع عن نفسه دفاعاً بليغاً في اسطنبول، فعفا عنه السلطان وساهم في هذا العفو أنباء عن اشتعال الموقف في جبل لبنان بين أتباع فخرالدين والانكشارية ومن عاونهم من أمراء الحرب المحليين. فاقترح الأوروبيون وبعض الاداريين العثمانيين أنّ

من الأفضل لجبل لبنان أن يعود فخرالدين الى منصبه. ولكن خبر قرب اطلاق سراح الأمير لم يصل الى لبنان في الوقت المناسب، إذ كان آل معن ينظمون انتفاضة بقيادة الأمير حسين بن فخرالدين والأمير ملحم ابن أخيه يونس فطوق هؤلاء الانشكارية في الجبل وقادوا حملة على بيروت. ولم يستسغ السلطان هذا التصرف، فأمر باعدام فخرالدين وأفراد عائلته في نيسان/أبريل 1635 والقضاء على العصاة من آل معن[39]. وقد بلغ الأمير من العمر آنذاك 63 سنة. ولكن إعدام الأمير كان خطوة متسرّعة، اذ كان المطلوب استقرار لبنان فأعيد الاعتبار لآل معن، ولكن بدون كاريزما ونفوذ فخرالدين. ورغم استمرار الوجود العسكري العثماني في لبنان، ترسخت حقيقة باتت ثابتة أن فخرالدين خلق امارة لبنانية ذات جغرافية وشخصية وطنية في المشرق، وأن هذا الكيان سيبقى من بعده.

استمر حكم آل معن بعد رحيل فخرالدين حتى نهاية القرن السابع عشر. ولكن رغم أن قاعدة السلطة بقيت في أيدي أمراء الحرب الدروز طيلة هذه الفترة، إلا أنّ مقتل الأمير فخرالدين وأحداث الثلاثينات من القرن السابع عشر قسمت الدروز على نحو غير مسبوق، حيث أصبحوا معسكرين: الأول بقيادة آل جنبلاط (جانبولاد) سابقاً، حلفاء المعنيين، والثاني بقيادة آل علم الدين. وتطور الشرخ الدرزي عام 1697 عندما توفي الأمير أحمد بن معن، تاسع الأمراء المعنيين وآخرهم، واختلف أمراء الحرب حول خلف له. وتجدر الاشارة الى أنه لم يكن ممكناً تبوؤ آل جنبلاط كرسي الامارة لأنهم كانوا من المشايخ وليس من الأمراء. وتدخّلت السلطة العثمانية مخافة تطوّر الخلاف الى أعمال عنف، واختارت الأمير حيدر شهاب، ابن شقيقة أحمد معن، وله من العمر 12 سنة. فانتقلت سدّة الامارة من أمراء آل معن الدروز، الى حلفائهم أمراء آل شهاب المسلمين السنة ومركزهم وادي التيم في شرق لبنان. ولصغر سن الأمير، اختير أمير شهابي آخر وصياً عليه يدير أمور السلطة بالنيابة. وفيما ارتاح المعسكر الجنبلاطي لهذا التدبير الذي حافظ على نهج المعنيين، عارضه معسكر علم الدين الذي دعم اختيار أمير آخر من آل شهاب.

ولذلك بدأت أعمال عنف ومناوشات متقطعة في الجبل بين المعسكرين، استمرّت من العام 1697 وحتى 1706، عندما بلغ حيدر سناً تخوّله اعتلاء كرسي الامارة. وكان حيدر محبذاً للمعسكر الجنبلاطي، ساعياً للانتقام لأخواله المعنيين، عاقداً النية على مقاتلة آل علم الدين وحلفائهم. وكانت الواقعة بين الطرفين عام 1711 في عيندارة عندما هزمت قوات حيدر والمعسكر الجنبلاطي آل علم الدين وحلفاءهم. وكافأ حيدر شهاب أمراء الحرب بمنح

بعضهم لقب أمير، ومنهم آل أبي اللمع وآل ارسلان.

أنهى حيدر في عيندارة عشرين عاماً من التقاتل الداخلي الدرزي، إلا أنّ هذه المعركة كانت مؤشر شؤم للوجود الدرزي في الجبل، وذات مدلولات ديمغرافية بعيدة الأمد. إذ إنّ هزيمة آل علم الدين أدّت الى هجرتهم وهجرة حلفائهم الى البقاع والداخل السوري جنوب دمشق. ونتيجة ذلك انخفض عدد السكان الدروز في جبل لبنان مقارنة بالموارنة الذين كانت أعدادهم في تلك الفترة الى ازدياد. وهناك عوامل أخرى لزيادة عدد السكان الموارنة. ففي العام 1610، هزم فخرالدين آل عساف وأزاح أمراء الحرب الموارنة الذين يقودهم آل حبيش وعيّن مكانهم آل الخازن من الموارنة لينوبوا عنه في كسروان. ومنذ ذلك الوقت أصبح موارنة كسروان والجوار بقيادة آل الخازن حلفاء دائمين للمعنيين وللدروز اجمالاً وكان التعامل معهم على هذا الأساس، بما فيه السماح لعائلاتهم بالهجرة جنوباً نحو المتن وعاليه والشوف والساحل ليعيشوا في وسط الدروز.

هوامش

[1] Amine Maalouf, *Les Échelles du Levant*, Paris, Livre de Poche, 1998, p.3.

[2] ويقال «الشام» أي الشمال، مقارنة باليمن أي اليمين، قياساً الى موقع مكة الجغرافي في الجزيرة العربية.

[3] وهذا يشمل لواء الاسكندرون في تركيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية والمملكة الهاشمية الأردنية واسرائيل والضفة الغربية وغزة.

[4] Philip Hitti, *History of Syria including Lebanon and Palestine*, New Your, MacMillan, 1951.
كان الرومان أول من استعمل عبارة سورية الجغرافية في القرون المسيحية الأولى للدلالة على الجزء من امبراطوريتهم المطل على الساحل الشرقي للبحر المتوسط. وقبل هذه التسمية كان المشرق مجموعة دويلات مدينية أقامها الفينيقيون على امتداد الساحل من رأس شمرا شمال اللاذقية وحتى عكا. كما أقامتها شعوب أخرى في الداخل، وعلى سبيل المثال مملكة داود وسليمان في فلسطين ومملكة آرام في دمشق. واختار الرومان اسماً شاملاً وكان «جغرافياً» لأنه استعمل لغايات ادارية وليس لأسباب ثقافية أو تاريخية.

[5] تنتمي جبال لبنان الى سلسلة من المرتفعات التي تمتد من جنوبي جبال طوروس في تركيا مروراً بجبل العلويين في سورية، وصولاً الى جبل عامل وتنحدر لتصبح تلالاً في الجليل والقدس.

[6] ذكره وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، من المتصرفية العثمانية الى دولة لبنان الكبير**، بيروت، منشورات بحسون الثقافية، طبعة جديدة، ص 11، ومرجعه كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، دار النهار، 1969، ص 12.

[7] Henri Lammens, *La Syrie*, Volumes I and II, Beirut, Imprimerie Catholique, 1921.

[8] الخوري بولس قرألي، **فخرالدين المعني الثاني حاكم لبنان**، بيروت، دار لحد خاطر، 1992، ص 32.

[9] أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان أو الهوية والزمن في أعمال مؤرخينا المعاصرين**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، دراسة رقم 19، 1989، ص 385.

[10] كوثراني، ص 14-15.

[11] مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية**، الكويت، منشورات **عالم المعرفة**، رقم 252، 1999.

[12] افتتاحية غسان تويني في **النهار**، آب 1976.

[13] كوثراني، ص 19.

[14] Kamal Joumblatt, *I Speak for Lebanon*, London, Zed Press, 1982, p. 31.

[15] A. P. Smyth, *Warlords and Holy Men, Scotland AD 800-1000*, Edinburgh, Edinburgh University Press, 1984; G. Elison and B.L. Smith (eds), *Warlords, Artists, and Commoners, Japan in the Sixteenth Century*, Honolulu، University Pres of Hawaii, 1981; and John Rich and Graham Shipley (eds), *War and Society in the Roman World*, London and New York, Routledge, 1993.

[16] Agnes Savill, *Alexander the Great and his Time*, New York, Dorset Press, 1990, p. 36.

[17] منذ أيام الفرس برزت عادة في الشرق الأوسط هي بدء الصلاة والمشاعر الدينية بالدعاء للحاكم. فأدخل الاغريق كلمة كيرياليسون في القداس مديحاً للسلطان الفارسي سايروس، وفي عهد الاسلام بدأ أئمة المساجد صلاة الجمعة بالدعاء بطول العمر للخليفة أوالسلطان أو الملك وبالنصر على أعدائه.

[18] وما الدولة التي ولدت بعد ذلك وتجددت تحت مسميات عدّة وصولاً الى القرن الحادي والعشرين، إلا تمظهر جديد لأمراء الحرب الذين فقدوا جزءاً من سيادتهم.

[19] أثناء عهد الامارتين المعنية والشهابية كان الشيعة يسمون «متاولة» نسبة الى ولائهم لشرعية خلافة الامام علي ولآل البيت. ولكن في الربع الأخير من القرن العشرين لم تعد عبارة «متاولة» و«متوالي» تستعمل الا للتحقير والعنصرية، لارتباطها في أذهان الشيعة بعصور الطغيان والحرمان تحت سلطة الاتراك.

[20] في البدء كانت لفظة العرب تطلق على سكان الجزيرة العربية وأصبحت فيما بعد صفة حضارية للناطقين باللغة العربية بصرف النظر عن العرق والدين.

[21] أي رأس السلطة التي كان يقودها النبي محمد حتى وفاته ومن يأتي بعده في هذا المنصب انما يخلفه في الحكم ويقال له خليفة ويتمتع بسلطات زمنية وروحية كأمير للمؤمنين وقائد لجيوشهم.

[22] ذكره محمد شبارو، **تاريخ بيروت من أقدم العصور الى القرن العشرين**، بيروت، دار مصباح الفكر، 1987.

[23] محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، بيروت، دار النهار، 1998، ص 25.

[24] درج مؤرخو أحداث جبل لبنان والمشرق في سردهم لمعارك أمراء الحرب فيما بينهم أو ضد الولاة العثمانيين على ذكر الأصل العربي لعسكر امارة جبل لبنان كقولهم «هجم أولاد العرب يقودهم الأمير فخرالدين».

[25] لمزيد من التفاصيل عن تاريخ لبنان في العصور الوسطى يرجى مراجعة البيبليوغرافيا المثبتة في آخر الكتاب. كما يشرح الفصل الثالث الظروف في ظل الاحتلال المصري عام 1831.

[26] يقول كمال الصليبي إن ثمة التباساً في اسم قائد الحملة الفاطمية. فهناك أنشتكين الدرزي والمعروف باسم محمد بن اسماعيل المطهري، هو عالم دين ومعرفة في مذهب الموحدين، اغتيل في القاهرة عام 1017، وهناك أنشتكين الدربزي (أضاف الصليبي حرف «ب» كما أثبتت مراجعه) القائد الفاطمي الذي خاض معركة الاقحوانة عام 1029. راجع كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، بيروت، دارنوفل، 1992، ص 69.

[27] Kamal Joumblatt, *I Speak for Lebanon*, London, Zed Press, pp.33-35.

[28] ذكر الخوري بولس قرألي نقلاً عن عدة مراجع تاريخية بعضها أوروبي أنّ عدد قتلى ضحايا الحملة المصرية بلغ ستين ألفاً، وكرّر هذا الرقم كمال جنبلاط في مذكراته. ولعله رقم مبالغ به لما يعني من ابادة جماعية منظمة طالت تجمعات سكانية كبرى وليس حملة تأديبية كعادة تلك الأيام. وهذا التقدير الكبير لا تدعمه القاعدة الديمغرافية للجبل أو الرقعة الجغرافية التي هاجمها المصريون. وإذ لم نعثر على رقم معقول، لا نقلل من أهمية هذه المجزرة التي من الواضح أنّها كانت من عوامل خفض عدد الدروز في لبنان وقد يكون عدد ضحاياها مساوياً لضحايا الشيعة في القرن الرابع عشر جراء حملات مصرية أيضاً.

[29] ولد فخرالدين بن قرقماس بن فخرالدين الأول بن معن ونسبه تنوخ عام 1572، وكان يبلغ من العمر 13 عاماً عندما قتل والده فلجأت الأسرة الى مشايخ كسروان من آل الخازن الموارنة حيث أقام فخرالدين وشقيقه يونس لعدة سنوات.

[30] لأعمال موسعة عن عهد الأمير فخرالدين يراجع مؤلف الخوري بولس قرألي، **فخرالدين المعني الثاني حاكم لبنان**، بيروت، دار لحد خاطر، 1992. ومؤلف أحمد الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، كما راجعه أسد رستم وفؤاد أفرام ال والبستاني، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1969. وفيما يختص كتاب الخالدي بوضع الامارة الداخلي، درس قرألي مخطوطات امارة توسكانا وعلاقات الأمير بأوروبا.

[31] قرألي، ص 14.

[32] وتقع هذه المدن اليوم في جنوب تركيا وتسمى غازي عنتب ونصيب وكليس.

[33] يؤكد كمال جنبلاط درزية آل جانبولاد ويذكر دليلين، أولاً لأن باب الدعوة قد أقفل في القرن الحادي عشر فلا يمكن أن يكون آل جانبولاد قد اعتنقوا المذهب الدرزي بعد مجيئهم الى الشوف، والثاني هو استمرار الوجود الدرزي في نفس المناطق التي حكمها آل جانبولاد (نصيبين وكليس وعينتاب) وهي اليوم في تركيا حيث ذكر جنبلاط أن عددهم هناك بلغ 80 ألفاً عام 1975.

[34] حول امارة البندقية. Jan Morris, *The Venitian Empire*, Penguin, 1989.

[35] الخوري بولس قرألي، ص 26.

[36] حول صيت فخرالدين في أوروبا انظر الخوري بولس قرألي، الباب السادس و *Who's Who in Lebanon 1991*, Beirut, Publitec, 1991

[37] نعتقد أن رقم 25 ألف جندي مبالغ به ككثير من الأرقام في المراجع التاريخية عن لبنان. والأرجح أن يكون الرقم أقل من ذلك بكثير نظراً لقاعدة لبنان الديمغرافية وأوضاع ذلك العصر من ناحية التكلفة اللوجستية. ويؤكد قرألي شكوكنا، حيث ذكر نقلاً عن رحالة ايطالي يدعى ماشنجي أنّ عدد جيش الأمير ثلاثة آلاف ينال الواحد منهم شهرياً أربعة ريالات، اضافة الى امكانية حشد عشرين ألفاً من السكان لمهمات عسكرية في الظروف الاستثنائة ولفترات قصيرة جداً. كما يذكر رحالة ايطالي آخر هو سانتي «أكبر نفقة يتكبدها الأمير ناتجة عن ابقاء ألف وخمسمائة راجل تحت السلاح ومئة وخمسين فارساً براتب ثلاثة سكوت في الشهر. وذكر الخالدي أنّ عدد جيش الأمير في معركة عنجر كان 4500 رجل (قرألي، ص 66-67).

[38] أعاد الباب العالي لقب سلطان البر الى فخرالدين الذي كان العثمانيون قد منحوه الى جده فخرالدين الأول عام 1516.

[39] يعتبر فخرالدين بطلاً وطنياً في لبنان، ظهرت عنه مؤلفات ومسرحيات غنائية، وأطلق كمال جنبلاط اسم جيش فخرالدين على الميليشيا الدرزية عام 1976، كما استعملت ميليشيا الكتائب أقوال فخرالدين وأعماله في البروباغندا.

الفصل الثالث

أمراء الحرب الموارنة

في بداية القرن السابع عشر كان الموارنة يشكلون الأغلبية في سكان جبل لبنان، إلا أنّهم لم يسودوا إلا في الربع الأخير منه، أي منذ أصبح أمير لبنان مارونياً من العام 1770 حتى انتهاء عهد الامارة عام 1843. وإذا كان أمراء الحرب الدروز قد وضعوا لبنان على الخريطة وسط الحروب والصراعات المحلية في المشرق، فإنّ الموارنة قد أسسوا «للفكرة اللبنانية» ولاحقاً لولادة لبنان الكبير. وقد استغرق بناء الكيان الكبير 70 عاماً امتدت من 1861 حتى 1930، حيث خلقت مجازر 1860 حالة طارئة لدى المفكرين وأصحاب الشأن من الموارنة في حياكة نوع من الفكرة القومية الحديثة الفريدة بلبنان، مرتكزة على تراث الكنيسة المارونية والروابط التاريخية مع أوروبا. وبعد العام 1930، أضافت حفريات أركيولوجية قام بها علماء آثار فرنسيون في جبيل خيطاً جديداً الى القومية اللبنانية بأنّ أساس لبنان هو الحضارة الفينيقية القديمة، وهو خيط لم يثره أحد سابقاً في الجبل بل بلوره تجّار بيروت كما سنرى في الفصل الرابع.

الكنيسة المارونية

ظهر المعتقد الماروني في وادي العاصي في شمال سوريا في القرون المسيحية الأولى حيث عاش ناسك يدعى مارون قرب أفاميا في القرن الرابع ودعا الى حياة زهد وعبادة. وبعد وفاته عام 410، أقام أتباعه ديراً في أفاميا قرب حماه، بحماية الامبراطور البيزنطي. وبرزت المارونية بعد المجمع الخلقدوني (نسبة الى قرية خلقدونيا قرب مدينة القسطنطينية) عام 451 الذي حدّد طبيعتي المسيح البشرية والإلهية، وكانوا يجاورون اليعاقبة في السكنى على ضفاف نهر العاصي.

وكان اليعاقبة يفوقون الموارنة عدداً وينادون بطبيعة وحيدة للمسيح بعكس المؤتمر الخلقدوني، وفي العام 517، تعرض رهبان دير أفاميا الماروني لمجزرة على يد اليعاقبة، فقتل 350 من أتباع مارون[1]. واستمرّ صراع اليعاقبة والموارنة طيلة القرن السادس وفترات من القرن السابع، ما دفع الموارنة للهجرة جنوباً باتجاه شمال لبنان الذي أصبح الموطن الدائم للموارنة. وتجدر الاشارة الى أن المشرق بأكمله، قبل هذه الانقسامات، كان مسيحياً على المذهب الأرثوذكسي البيزنطي، حيث أظهرت الحفريات عن وجود كنائس من القرون المسيحية الأولى في اهدن وحدث الجبة سبقت المذهب الماروني. وينسب تأسيس الوجود الماروني في وادي قاديشا الى قديس يدعى يوحنا مارون، الذي كان بطريرك الموارنة الأول (توفي عام 707). ويقول حتّي إنّه درس السريانية والاغريقية في انطاكيا قبل أن يلتحق بالدير في أفاميا، ثم درس في القسطنطينية (عاصمة الامبراطورية البيزنطية واسطنبول اليوم)، وعُيّن مطراناً على شمال لبنان، متخذاً سمار جبيل ثم كفرحي مركزاً له. وفي فترة مطرانيته، اشتدّ الصراع حول طبيعة المسيح، وأصبح الموارنة خارج رضى الامبراطور البيزنطي جوستينيان الثاني. فتعرّض دير أفاميا لهجوم جديد عام 694، وتقدم العسكر البيزنطي نحو جبل لبنان فصدّهم رجال الموارنة في قرية أميون (منطقة الكورة في شمال لبنان).

ومنذ ذلك العصر تحصّن الموارنة في الجبال، وقاوموا اضطهاد الامبراطوريات المتعاقبة في المشرق. وفي القرن الثامن، امتد الوجود الماروني من وادي العاصي حتى شمال لبنان. وفيما كانت الهجرة المارونية جنوباً باتجاه لبنان، متواصلة، تسارعت في القرن العاشر، عندما تعرّض الموارنة عام 939 الى غارات خطيرة من الجيش البيزنطي، أدّت الى مقتل الكثيرين وحرق مراكز العبادة في وادي العاصي[2].

خضع معظم المشرق للخلافة الأموية منذ القرن السابع، حيث قبل الحكم الاسلامي معظم السكان المعتنقين لمذهب الروم الأرثوذكس والذين يتحدّر معظمهم من قبائل عربية وسريانية، أما الموارنة فلم يقبلوا الحكم الإسلامي بشكل عام، وقاوموه في عدّة مراحل تاريخية. وفي نفس الفترة، شنّت قبائل مدعومة من البيزنطيين غارات على المناطق الخاضعة للحكم الاسلامي في شمال سورية وكان هؤلاء يدعون المردة أو الجراجمة نسبة الى قرية جرجومة في جبل اللكام شمال سورية. وهناك عدد من المراجع التاريخية يربط الموارنة بالمردة وكأنهم اصل واحد دون تحديد أحداث تاريخية معينة تثبت ذلك. وحتى فيليب حتي ينتقل بدون تمهيد من وصفه الأقليات التي استقرّت في شمال لبنان ودخول المردة، الى القول: «من هذا المزيج ظهرت جماعة

الموارنة»[3]. ولكن الأب يوسف محفوظ يذكر أنّ المردة «هم قوم أتوا أصلاً من بلاد الفرس، استوطنوا شمالي سوريا ولبنان على دفعات متتالية وفي أوقات مختلفة... وطغى اسم المردة على لقب الجراجمة لأنهم كانوا عمالقة ذوي بطش، جبابرة، غزاة، وقد برزوا في المعارك فكانوا رجال بأس وشجعاناً يتقنون الفنون الحربية واستعمال السلاح ورمي السهام»[4]. بالمقابل كان الموارنة الأوائل من السريان منصرفين الى التعبّد، وبما أنهم وقعوا ضحايا الاضطهاد والعنف، راحوا يسعون الى الاستقرار في جبال لبنان، ولكن يوسف محفوظ يذكر في نفس الصفحة أنّ المردة اعتنقوا المذهب الماروني منذ القرن السابع «أي أنهم كانوا شعباً سريانياً، آرامي اللغة وخلقدوني العقيدة التي كان يتزعمها آنئذ الموارنة»، و«أنّهم تنصروا على أيدي رهبان دير مار مارون» في حين أصبح المردة القاطنين في آسيا الصغرى «روم مردة»[5].

ويشرح أحمد أبو سعد أصول الموارنة وبعض المسيحيين بأنّ «بعض أجدادهم جاء من اليمن وجنوب شبه الجزيرة العربية، وكان ذلك حوالى القرن السادس للميلاد، فسكنوا ربوع سوريا، ومنها عبروا الى لبنان كآل أبي الغيث الذين تفرّع منهم بنو المعوشي وحرفوش وعاد وبدر وملحمة وفياض وجرمانوس وابي شلحا وشلق وبيروت وغيرهم، وكآل المشروقي الذين منهم بنو السمعاني وعوّاد ومسعد وعشقوتي وعفريت وغيرهم، وكآل الدحداح الذين هم من عرب اليمامة وآل حبيش المتحدرين من هوازن وهم فخذ من قريش وكآل هاشم المتحدّرين من هاشم بن عتبة، وفروعهم آل غصوب وبرّو وقربانة وقهوجي، وبعضهم الآخر جاء من آشور وبابل والعراق وبلاد ما بين النهرين كآل زوين وداغر وعبدالنور ومحفوظ وباخوس وفخري وعجمي والدويهي والرزي والضاهر»[6].

وساهم الموارنة في الحملات الصليبية وحاربوا في صفوفها ضد الحكم المسلم في نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر، فدفعوا غالياً ثمن موقفهم هذا عندما عاد المشرق الى الحكم الاسلامي في نهاية القرن الثالث عشر. إذ عاقب المماليك، كما رأينا في الفصل السابق، الموارنة عام 1291 وقتلوا الآلاف منهم وهاجموا مناطقهم الجبلية شرق طرابلس واعتقلوا البطريريك الماروني دانيال الحدشيتي في حدث الجبة واضطروا الكثيرين الى الهجرة الى قبرص. ومثل الجماعات الأخرى في لبنان، لم يختلط الموارنة بالطوائف الأخرى عبر التزاوج، ولكنهم منذ القرن التاسع عشر بدأوا الاختلاط بطائفةالروم الكاثوليك والطوائف الكاثوليكية الأخرى. وفي الواقع، فإنّ الموارنة قد رفعوا لواء الكثلكة في المشرق فكانوا الجماعة المسيحية الأكبر. ومنذ القرن الثامن عشر كانوا يشجعون الكنائس على اتباع روما.

أمّا حول سلوكهم الاجتماعي، فبعكس الصورة الطاغية عن المجتمع اللبناني الحديث بأنّ اللبناني متعلّق بالمظاهر المادية والمتع الشخصية وفرحة الحياة، فإنّ الطقس الماروني مرتبط بشكل حميم بالحياة الروحية وطهارة السيد المسيح وتعاليمه وخاصة أمثلته القائدة في التواضع والتقوى. ومن هنا، فإنّ البطاركة الموارنة والمطارنة والرهبان وسائر الاكليروس، أخذوا مسألة طقوس العبادة والطريقة المسيحية في الحياة بمنتهى الجدية، ما جعل الفاتيكان يطوّب عدّة قديسين من هذه الكنيسة. ويصف زائر فرنسي هو لوران دارفيو لقاءه بطريرك الموارنة في مقرّه في وادي قنوبين عام 1660: «توجهنا بصحبة البطريرك الى قاعة كبرى هيأوا لنا فيها العشاء، فرأينا كمية كبيرة من اللحم وأنواعاً من الفاكهة والمرّبى والعسل، وأباريق ملأى بالخمر، فأكلنا بشهية كبرى. وكان البطريرك والأساقفة والكهنة الذين جالسونا، يطلبون بإلحاح لنستفيض في الأكل والشرب... ولكنهم كانوا كثيري التقشف في المأكل والمشرب، كان البعض منهم يشرب الماء، وما هيأوا الوليمة إلا إكراماً لنا، ولإظهار روح الضيافة، لأن حياتهم تتصف بالبساطة التامة وغالباً ما يصومون بطريقة قشفة للغاية، يشتغلون كثيراً ويقومون ليلاً لصلاة الفرض الإلهي، وهم للملأ أمثلة صالحة في الانضباط الكامل»[7].

ويصف زائر ايطالي هو جيروم دنديني نساء الموارنة في نهاية القرن السادس عشر أنّهن «محتشمات ولا نسمع عنهن زنى أو جرائم جنس، يتزوجن في سن الثانية عشرة أو الرابعة عشرة، متواضعات في لبسهن، ولا يختلف ذوقهن في الزي عن الايطاليات. وعندما يلتقين برجل لا يعرفنه لا يلتفتن نحوه أو يحجبن وجوههن بغطاء حريري يتواجد دائماً على رؤوسهن. ومستوى أخلاقهن واستقامتهن عال»[8].

الرباط الأوروبي

الرباط اللبناني مع أوروبا لم ينطلق من الفراغ بل هناك حقائق تاريخية دامغة تثبت أنّ لبنان، بعكس الكثير من دول المنطقة، هو ملتقى الشرق والغرب. فلقد كان، ولمدة ألف عام، محافظة في الامبراطوريتين الهيلينية والبيزنطية (من العام 333 ق.م. حتى 735 م.)، وهذه مرحلة هامة لا يمكن اغفالها حتى لو كان الرباط العربي اليوم أقوى بكثير من الرباط الأوروبي. فبعد الفتح الاسلامي في القرن السابع، حافظ مسيحيو المشرق ومنهم الموارنة على علاقات حميمة ووثيقة مع الامبراطورية البيزنطية، وساعدوا مساعيها المتكررة لاستعادة سلطتها في المنطقة. كما أنّ الموارنة ومسيحيين آخرين ساهموا في حملات مكنت البيزنطيين من اعادة السيطرة العسكرية

المؤقتة في شمال سورية ووادي العاصي وأحياناً وصولاً الى البقاع وشمال دمشق. ولئن تعرّض الموارنة لاضطهاد البيزنطيين لاختلاف في العقيدة المسيحية، إلا أنّ الروابط الأوروبية تجددت في المرحلة الصليبية (1099 الى 1291). لقد عقدت عدّة لقاءات بين المبعوثين البابويين من روما والقيادة المارونية في الفترة من 1100 الى 1139، ما سمح بتطوير العلاقة. وفي العام 1180، اعترف الفاتيكان بالموارنة كإخوة في الدين، ما مهد الطريق فيما بعد الى توثيق الصلة بين الموارنة والكثلكة. وفي العام 1203، عيّن البابا مبعوثاً له في مدينة طرابلس، القريبة من وطن الموارنة في الجبل، فاستمرّ اللقاء وتسهلت سفريات الوفود المارونية الى روما ومنها زيارة للبطريرك أرميا العمشيتي الى الفاتيكان عام 1215[10]. وفي العام 1231، اختلف رجال الدين الموارنة حول تسمية بطريركهم الجديد بعد رحيل العمشيتي، وطلبوا من الفاتيكان التدخل في الأمر، ما سمح لتدخلات مستقبلية من الفاتيكان في شؤون الموارنة. وتمّت تسمية دانيال الشاماتي بطريركاً جديداً. وفي العام 1251، وجّه لويس ملك فرنسا الكاثوليكية رسالة الى موارنة لبنان اعتبرهم فيها «جزءاً من الأمة الفرنسية» ومنحهم حمايته[11].

كانت روابط الموارنة بأوروبا تتطور باستمرار، وسط ازدياد العلاقات التجارية حتى بعد زوال الممالك الصليبية من المشرق عام 1291، فبات التجار الطليان والفرنسيون يعرفون طرق المشرق ويشترون بضائعه. وفي العام 1535، وقّع فرنسوا الأول ملك فرنسا معاهدة شاملة مع السلطان العثماني سليمان القانوني، لحقتها معاهدة أخرى في أيار 1560، حصلت بموجبها فرنسا على امتيازات تجارية وثقافية كثيرة في المشرق، اعتبرت الأولى من نوعها التي منحتها السلطنة لدولة أوروبية، وسمحت لفرنسا اعتبار نفسها حامية للموارنة. كما تأسّست مدرسة مارونية في روما عام 1584.

وفي القرن السابع عشر بدأت الإرساليات الأجنبية تنتشر في الجبل، بدءاً بالكبوشيين عام 1626 واليسوعيين عام 1652، ثم الفرنسيسكان والكرمليين واللعازاريين. وجرت أحداث هامة بالنسبة للموارنة في القرن الثامن عشر، قرّبتهم أكثر بفرنسا وايطاليا، حيث أعيد تنظيم الكنيسة المارونية المشرقية تحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية في روما بعد مجمع كنسي في اللويزة في جبل لبنان عام 1736. وتأسست المدارس في ذلك الوقت وأولها مدرسة عينطورة ومدرسة عين ورقة. فانتسب أبناء الموارنة الى مدارس فرنسية وبدأ نشاط تعليمي غير مسبوق حقّق تفوقاً علمياً للموارنة لم تحصل عليه أي جماعة أخرى في الجبل أو في كافة أنحاء المشرق. وكانت لفرنسا سياسة معينة في انتشارها التعليمي، خاصة في القرن التاسع عشر، إذ كان الهدف تلقين

المجتمعات الأخرى الطريقة الفرنسية في العيش والادارة والعادات ليصبحوا مع الزمن رعايا فرنسيين. فكان منهج التعليم والمواد التعليمية التي استعملتها المدارس الفرنسية في لبنان هي نفسها التي تستعمل في فرنسا، غريبة عن المشرق ومجتمعه وعاداته ولغته. وأصبح الفتيان يعرفون عن تاريخ فرنسا وملوكها وشعرائها أكثر مما يعرفون عن بلادهم وثقافتها. وبعد الحرب الأهلية في الجبل في القرن التاسع عشر، كان الكونت سفورزا، وزير خارجية ايطاليا، يزور المنطقة، فأصيب بصدمة عندما دخل مدرسة في جبل لبنان وشاهد أطفالاً سمراً يقرأون النشيد الوطني الفرنسي بصوت عال: «أجدادنا الغاليين كانوا شقراً!»[12].

هذا التطوّر التاريخي منذ القرون الأولى يشرح غربة المثقفين النفسية في لبنان القرن العشرين، ليس الموارنة منهم فحسب بل بعض المثقفين المسلمين، حيث يلازمهم شعور اللاانتماء الى ثقافة الشرق الأوسط وتاريخه، ومزيج من مشاعر التعالي والتفوّق على المجتمع العادي المحيط بهم والذي ينطق باللغة العربية ويتعلق بتقاليده المتوارثة. هذه الغربة ساهمت الى حدّ بعيد في انفصام الشخصية الوطنية الى اليوم وأصبح المثقفون في جهات متعادية[13]. وهذا كان أحد أسباب تجدّد الصراع الأهلي في القرن العشرين.

جدير بالذكر ان رئيساً فرنسياً، هو فاليري جيسكار ديستان، نسي أنّ الموارنة هم أصلاء غير عابرين في المشرق، حيث أعجب بفصاحة زعمائهم باللغة الفرنسية عندما التقاهم عام 1980 وسأل اذا كانوا يتكلمون العربية[14]. هذا رغم أنّ الفضل الأكبر في إنقاذ اللغة العربية الحديثة من الاضمحلال يعود الى مثقفي الموارنة والمسيحيين عامة، حيث نجد أن كافة المراجع والقواميس وكتب النحو والإعراب والقواعد العربية التي وضعت العرب مجدداً في عالم المادة المكتوبة في بداية القرن العشرين، كانت من نتاج الموارنة خاصة والمسيحيين المشرقيين عامة، لا سيما الرهبان وأصحاب المهن منهم (ابراهيم اليازجي وبطرس البستاني، الخ). في وقت كانت الحكومة العثمانية تواصل سياسة التتريك وتمنع التقدم العلمي، وفي وقت كانت فيه فرنسا تفرنس شمال أفريقيا بدون هوادة، وبالبطش أحياناً، كان موارنة لبنان ينتجون مجلدات ضخمة وموسوعات في الأدب العربي والأبحاث والتواريخ واللاهوت. وما يسمى النهضة العربية، في نهاية القرن التاسع عشر، كان في الحقيقة إنما نهض على أكتاف المسيحيين وخاصة الموارنة مثال بطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق ورئيف أبي اللمع وأنطون الجميل وآخرين. وقد امتدت هذه النهضة الى مصر عبر المهاجرين المسيحيين، فانتشرت الصحافة المكتوبة والأعمال الأدبية هناك كتأسيس صحف مصر الرئيسية كـ **المقطم والأهرام** (الأخوان سليم وبشارة

تقلا ويعقوب صرّوف وفارس نمر) وإعادة الاعتبار الى تاريخ العرب (جرجي زيدان وأمين الريحاني)[15]. ومن الموارنة من أصبح من عمالقة الأدب العربي في القرن العشرين كجبران خليل جبران وأمين نخلة ومارون عبود. واستعمل المسيحيون تفوقهم العلمي وعلاقاتهم مع الغرب لمساعدة القضايا العربية، كالدفاع في المحافل الدولية عن القضية الفلسطينية (شارل مالك وكميل شمعون وميشال شيحا)، الى درجة أنّ كميل شمعون الذي كان سفيراً ووزير خارجية لبنان في الأربعينات، قام بجهد كبير لنصرة القضية الفلسطينية فاستحق لقب «فتى العروبة الأغرّ» في الإعلام العربي (مقارنة بالصورة التي رسمها له الإعلام المسلم في النزاعات الأهلية عامي 1958 و1975).

الامارة المارونية

ان انتشار الموارنة، انطلاقاً من وادي العاصي وفي أرجاء جبل لبنان وأنحاء أخرى من المشرق وقبرص استمر عدّة قرون. ولقد انتقل الموارنة من الجبال الشمالية جنوباً باتجاه الشوف وباقي المناطق على أربع مراحل. كانت المرحلة الأولى عندما سمح لهم المماليك وآل عساف بسكنى كسروان عام 1291. والمرحلة الثانية كانت بعد العام 1306، عندما طرد الشيعة من مناطق عدّة كما جاء سابقاً. والمرحلة الثالثة كانت في ظل الأمراء الدروز ابتداء من القرن الرابع عشر. وفي القرن السابع عشر، ازدهرت صناعة الحرير في جبل لبنان ولكن اليد العاملة الدرزية لم تستطع تلبية الطلب الأوروبي المتزايد على الحرير اللبناني ولذلك استقبل الدروز الفلاحين الموارنة وشجّعوهم على الهجرة الى المناطق الدرزية مع أفراد عائلاتهم. وبدأت الموجة الرابعة للهجرة المارونية الى وسط جبل لبنان حتى جزين خلال فترة النزاع الدرزي الداخلي ومعركة عين دارة عام 1711. إذ بعد تلك المعركة تراجع عدد السكان الدروز وخسروا قسماً كبيراً من يدهم العاملة والمقاتلة.

في العام 1711 قام الأمير حيدر الشهابي (وهو غير المؤرخ حيدر الشهابي صاحب كتاب «الغرر الحسان» في أواسط القرن التاسع عشر) بتوزيع مراتب المشايخ (أو أمراء الحرب «المقاطعجية») في الجبل بعد معركة عين دارة كالتالي: من الدروز آل جنبلاط في مشيخة/مقاطعة الشوف وآل تلحوق في الغرب الأعلى (بعد سلخها عن مشيخة آل أرسلان)، وآل أبي اللمع في المتن وآل أرسلان في الغرب الأسفل (جوار بيروت) وآل عبد الملك في الجرد، ومن السنة آل شهاب في وادي التيم ومن الشيعة آل حرفوش في بعلبك ومن الموارنة آل الخازن في

كسروان. ولكن الدروز انقسموا مجدداً الى حزبين، جنبلاطي بزعامة آل جنبلاط، جمع معظم المشيخات، ويزبكي نسبة الى يزبك العماد، وضم آل العماد وآل عبدالملك وآل تلحوق.

ورغم استمرار المشيخات الدرزية، فإنّ الموارنة أصبحوا في القرن الثامن عشر الفئة الأكثر عدداً في جبل لبنان من الشمال الى الشوف وفيما بعد الى جزين. وحتى في الشوف أصبحوا أغلبية، وباتت دير القمر، عاصمة الأمراء الشهابيين، بلدة مارونية تفوق بعقلين، عاصمة آل معن، في السكان والثروة. ولم يكن الموارنة أصحاب أملاك وثروة وسلطة سياسية في بدء اقامتهم في الكانتونات الجنوبية، ولكن بعد تحصيلهم المعارف وممارستهم التجارة وتبوئهم المراكز المهمة في الامارة، فتحت لهم الأبواب ليصبحوا أسياد الجبل. ولم يشعر الدروز بتاتاً بأي تهديد من الموارنة لا بل كان الدرزي يعتبر الماروني أخاً له، حيث أشاد رحالة فرنسي زار لبنان في عهد الأمير يوسف الشهابي بانفتاح الدروز على الوافدين المسيحيين الذي لم يقابل دائماً بالمثل من الموارنة، وتسامحهم الديني الذي كان «على تباين مع تعصّب المسلمين والنصارى»[16]. ولم يجد أمراء الحرب المتعددي المذاهب أي صعوبة في تقبل آل شهاب السنّة أمراء على لبنان. إذ كما شاهدنا، انتقلت سدّة الامارة الى الشهابيين السنّة بعد وفاة أحمد بن معن عام 1797، فاستلمها بشير شهاب الأول كوصي حتى وفاته عام 1707، ثم حيدر شهاب حتى 1732، وتلاه ملحم شهاب حتى 1754، الذي أعاد توسيع الإمارة مؤقتاً بضم جبل عامل والبقاع عام 1748 وبيروت عام 1749.

وبقي الأمراء الشهابيون على مذهب المسلمين السنّة، حتى العام 1756 عندما اعتنق أبناء الأمير ملحم المسيحية على المذهب الماروني وفعل ذلك في نفس الفترة آل أبي اللمع أمراء المتن. ولدى تنحي ملحم عن سدّة الإمارة ليتقاعد في بيروت ويدرس الفقه الإسلامي تولاها شقيقه منصور. ولكن ملحم عاد وسمى عام 1758 ابن أحد اشقائه ويدعى قاسم ليكون أميراً. فتجاهل منصور هذه التسمية وأبقى الامارة لنفسه في حين نزح قاسم الى غزير حيث أصبح مارونياً عام 1767. وعندما توفي ملحم في العام 1761، طالب شقيقه الآخر أحمد شهاب بالامارة، مدعوماً من آل عماد وتلحوق وعبد الملك من الدروز وآل حبيش والدحداح من الموارنة، وهم زعماء ما عرف حينها بالحزب اليزبكي. أمّا الأمير منصور، فكان مدعوماً من الحزب الجنبلاطي بقيادة آل جنبلاط وآل الخازن، الذين ساعدوه ليستمرّ في الحكم حتى 1770. وما حصل بعد ذلك كان مفصلاً تاريخياً في الجبل، إذ تولّى الامارة لأول مرة ماروني هو يوسف شهاب ابن ملحم الذي اعتنق المسيحية. وهكذا تحققت سيادة الموارنة على الجبل حيث

أصبحوا الأكثر عدداً وعلماً، والأكبر ثروة فبدأ عهد الأمراء الموارنة.

كان أساس ثروة الموارنة ازدهار الصناعة وخاصة الحرير، وقدوم المستثمرين بأموالهم من الداخل السوري. وقويت التجارة مع أوروبا نتيجة الروابط التي بناها الموارنة وخاصة مع ايطاليا وفرنسا وانضمامهم باكراً الى الكثلكة عبر توحدهم مع روما. كما أنّ فرنسا عيّنت أحد مشايخ آل الخازن قنصلاً على بيروت عام 1655، حيث استمرّ آل الخازن في هذا المنصب حتى 1758، ثم عيّنت موارنة آخرين منهم غندور السعد[17]، أحد أجداد رئيس جمهورية في القرن العشرين. وازدهر التعليم ما زاد من مهارة الموارنة في الاقتصاد ومن درايتهم في الحكم فاعتمد عليهم الدروز والعثمانيون في شؤون الادارة والمال. ولكن السلطة لم تنتقل الى الموارنة بمجرّد وصول يوسف شهاب الى الامارة، إذ استمرّ نفوذ أمراء الحرب الدروز حتى العام 1822، كما أنّ الشوف بقي نواة السلطة في جبل لبنان و«حرص الشهابيون الموارنة على الظهور بمظهر الدروز»[18]. ودلالة على ضعف الموارنة السياسي في جبل لبنان، خضوعهم حتى في مواطنهم الأصلية لأمراء الحرب الشيعة. ففي أواخر القرن السابع عشر، وقعت مناطق بشري والبترون وجبيل المارونية والكورة الأرثوذكسية تحت نفوذ آل حمادة الشيعة الذين تولوا التزام هذه المناطق باسم الوالي العثماني، فلم يكن لأمراء حرب الموارنة شأن يذكر في تلك الفترة إلا في كسروان بقيادة آل الخازن.

وتزامن صعود يوسف شهاب عام 1770 مع حرب كبرى ابتدأت قبل عامين بين السلطنة والامبراطورية الروسية استمرت ستة أعوام، وكانت جزءاً من سلسلة حروب استمرّت قروناً، وانتهت معظم الوقت بتنازل السلطنة العثمانية لروسيا عن أراض في أوروبا الشرقية. وأثناء الحرب، هاجم الاسطول الروسي مدن السلطنة الساحلية ومنها مدن المشرق، وشجّع أمراء الحرب المحليين على العصيان ضد الباب العالي. ففي تشرين الأول/ اكتوبر 1773، قصف الأسطول الروسي بيروت وصيدا، وكان حليف روسيا المحلي هو أمير فلسطين ظاهر العمر يدعمه أمير جبل لبنان يوسف شهاب وأمير حرب جبل عامل ناصيف النصّار. وشكّل علي بك الكبير والي مصر رأس الحربة في هذه الحملة المشتركة وأرسل جيشاً لاحتلال دمشق. فما إن دخل الجيش المصري بلاد الشام، حتى هاجم يوسف بيروت، وظاهر العمر، يدعمه ناصيف النصار، صيدا. وكان نجاح هؤلاء قصير الأمد، إذ إنّ الروس أرادوا حصاد ثمار انتصاراتهم في الحرب، فوقّعوا اتفاقية مع الحكومة العثمانية في بداية عام 1774. وبموجب اتفاقية «كجك كينرجي» قدّم الباب العالي تنازلات مؤلمة سمحت للروس بابتلاع أراض شاسعة من السلطنة

والحصول على امتيازات مهمة، منها حق روسيا في حماية الرعايا الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية.

وبموجب هذا الاتفاق، انسحب الجيش الروسي من بيروت في شباط/ فبراير 1774، وسلّم الأدميرال الروسي يفجيني المدينة للأمير يوسف شهاب مقابل 300 ألف قطعة ذهبية، وهو يعلم أنّ أمير الجبل لن يصمد طويلاً أمام عسكر السلطنة العائد. وتصرّف يوسف بوحي خبرة من سبقه في الامارة، بأنّ الحكومة ستسمح له بالتزام بيروت مقابل سداده الضرائب. ولكي يرضي الباب العالي ويسترد ما دفعه للأدميرال الروسي، فرض يوسف ضرائب باهظة على بيروت والجبل، فاعتبره مواطنو بيروت متسلّطاً لا محرّراً. كما أنّ العثمانيين لم يكونوا ليسمحوا بترك مدينة هامة كبيروت بيد أمير محلي في نهاية القرن الثامن عشر، كما فعلوا سابقاً مع الأمير فخرالدين في بداية القرن السابع عشر. وقام والي صيدا الجديد، أحمد باشا الجزار وهو من البوسنة، من مركزه في عكا، بمهاجمة جبل عامل والتنكيل بالأهالي. وعام 1776، أخذ الجزار بيروت وطرد يوسف شهاب منها. وفاق الجزار المغول في قسوته وبطشه فكان دخوله بيروت دموياً، حيث قتل الكثيرين وأغار على الأحياء المسيحية والأوروبية وهدم الكنائس محوّلاً بعضها الى مساجد، وأحدث عطلاً في التجارة اللبنانية مع أوروبا.

وهكذا استطاع الجزار أن يفرض سيطرته المباشرة، حتى تقلصت مساحة إمارة لبنان وخضعت لابتزازه ومزاجه. فحكم بالحديد والنار وأرعب الجبل وساهم في تذكية مؤامرات أمراء الحرب ما أضعف الأمير يوسف، خاصة بعد تكاثر مطالبة أمراء شهابيين آخرين بسدّة الحكم. وتطوّر الموقف الى حرب أهلية عام 1788، والى مواجهة بين عسكر يوسف وعسكر الجزار في قب الياس في البقاع، فاضطر الأمير إلى التنحي عن كرسي الامارة. وأعطى الجزار توجيهاً لأمراء الحرب ليدعموا شهابياً آخر هو بشير الثاني، ابن قاسم الذي تنصّر وتوفي في غزير، أميراً على الجبل. ثم أمر الجزار بشير الثاني ليكون هو على رأس حملة من عسكر الجزار لطرد يوسف من الجبل، فتم ذلك وهرب يوسف الى حوران عام 1789. ثم قدم يوسف من هناك الى عكا محاولاً اقناع الجزار باعادته الى الامارة. وفيما وافق الجزار على عودة يوسف لقاء المزيد من الضرائب، زايد بشير على يوسف بتسديد نسبة أعلى منها، فأسر الجزار يوسف ولم يصغ الى توسلاته بالعفو، بل أعدمه شنقاً عام 1790.

لم يكن الشاب بشير الثاني مطواعاً كما اعتقد الجزار، بل طموحاً يتعلم بسرعة من أخطاء من سبقه، جاء فقيراً من غزير الى بلاط يوسف، ابن عم أبيه، في دير القمر فعيّنه الأمير مسؤولاً. ثم

سمحت الظروف عام 1787 أن يتزوّج أميرة ثريّة هي شمس شهاب وكانت مسلمة، وعمل سرّاً مع آل جنبلاط للمطالبة بالإمارة لنفسه. وأصبح بشير أميراً عام 1788 ولكن الجزار لم يتركه وشأنه بل عمد الى تعيين ابناء يوسف، حسين وسعد وسليم، على امارة لبنان وعزل بشير عدّة مرات. وفي كل مرّة كانت الحرب تشتعل بين أنصار بشير وأنصار أبناء يوسف، كان الجزار يتدخّل لإذكاء القتال ويبقى هو سيّد الموقف. وتجدر الاشارة الى أنه لم يواجه أمراء الجبل والٍ عثمانيٌ بشدة وظلم الجزار الذي لم يعترف قط بأي حكم محلي. فهو لم يكتف كسابقيه بتحصيل الضرائب من الأمير وترك الناس وشأنهم، بل تدخل في كل شاردة وواردة وتصرّف وكأن الأمير لا شأن له. فكان يضغط على بشير للاستجابة الى طلباته وأوامره، ثم يهدده إذا تأخرّ بدعم أبناء يوسف ليحلوا مكانه. فتوسّل بشير دعم الدروز وأبناء ظاهر العمر في فلسطين ليردّ عنه الجزار وأبناء يوسف.

وشهد العام 1798 وصول الجيش الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت الى الشرق، ما شغل الجزار عن الاهتمام بشؤون الجبل وكف مؤامراته على بشير. فبعد احتلال مصر توجه نابليون الى ساحل المشرق عبر سيناء وبات يطرق باب الجزار في عكا. ورغم مودة الموارنة لفرنسا الكاثوليكية ودعمهم لأهدافها في الشرق، إلا أنّ بشير كان يأخذ جانب الحذر لأنّه لم يكن متأكداً من استطاعة نابليون هزيمة السلطنة خاصة بعد وصول الأسطول البريطاني الى المنطقة لنجدة العثمانيين والقتال ضد الفرنسيين. كما أنّ بشير رضخ لضغط أمراء الحرب الدروز الذين كانوا يخافون من انتصار الفرنسيين فاعتذر عن مساعدة نابليون، كما اعتذر عن عون الجزار المحاصر. ولكنه كان يحسب حساباً لانتقام الأتراك في حال لم يفز نابليون، متذكّراً مصير أمراء المنطقة السابقين الذين تجرؤوا على دعم الأوروبيين، وآخرهم يوسف شهاب وظاهر العمر اللذان دعما روسيا عام 1774، وقبلهم فخرالدين الذي تعاون مع الطليان. فقدّم بشير المؤن الى الجيش العثماني الزاحف لطرد الفرنسيين من فلسطين ومصر.

أخطأ الفرنسيون في تقدير قوّة عكا وتحصيناتها وامداداتها ودور الاسطول الانكليزي في البحر. فهاجموها ولم يفلحوا في أخذها، ثم حاصروها لأربعة شهور حتى بدأت معداتهم ومؤونتهم تتناقص وحل الوباء في صفوفهم. فانسحبوا من فلسطين الى مصر حيث بقوا حتى 1805. وعاش الجزار نشوة النصر على نابليون وجنى الفوائد من الباب العالي، ثم وجّه ناظريه الى الجبل للانتقام من بشير الذي لم يساعده ضد نابليون فعيّن على كرسي الامارة خمسة أمراء شهابيين مناوئين لبشير دفعة واحدة وأوقع لبنان في فوضى عارمة. ففرّ بشير بمساعدة

الاسطول الانكليزي عام 1801، وتوسط له سليمان باشا قائد حملة الجيش العثماني على مصر الذي حفظ له معروف تزويده بالمؤن من خيل وقمح لدى مروره بالبقاع، وساعده في العودة الى الامارة. ولم يعمّر الجزار طويلاً، اذ مات عام 1804، ما فتح الباب لبشير ليقوّي سلطته المحلية، فشنّ حرباً ضروساً شملت الجبل وأظهرته مكيافيلياً في أعمال الاضطهاد الفظيع لرموز الجبل وأنصارهم، ممارساً القتل والنهب والتخريب على أوسع نطاق. وعاقب بشير أمراء الحرب الدروز لأنتهم انقلبوا عليه بايعاز من الجزار عام 1799، فعمل على اضعافهم وقام بسمل عيون ابناء الأمير يوسف ثم قتلهم وقضى على أنصارهم وصادر أملاكهم وهاجم مشايخ الدروز وسلبهم ثرواتهم ومكانتهم. فانتهى آل ارسلان وتلحوق وعماد وعبد الملك ونكد الى الذل والخضوع للأمير. ولم يبق سوى آل جنبلاط بزعامة الشيخ بشير جنبلاط يقفون في وجه الأمير.

ربما كان هدف الأمير من اضعاف الدروز والقوى المحلية هو توطيد السلطة تحت مركز قوي ينهي سطوة أمراء الحرب ويحاكي سلطة محمد علي المركزية في مصر. ولكن الوضع في جبل لبنان كان مختلفاً عن مصر التي تميّزت عبر التاريخ بوحدتها الاجتماعية واستواء تضاريسها الجغرافية. في حين أنّ الجبل كان متنوع الجماعات المنعزلة جغرافياً ويحتاج الى ارادة التعاون بين أبنائه. وعلى أي حال فإنّ محاربة أمراء الحرب الدروز أعطى النتيجة العكسية حيث بدأ الدروز ينظرون للمرّة الأولى في تاريخ لبنان الى وضع الجبل على المستوى الطائفي لا الاقطاعي. ورأوا في بشير شهاب مستبدّاً مارونياً يريد تحطيم موقعهم ونفوذهم في الجبل، رغم أنّ تحرّكه استبدل سطوة أمراء الحرب من المشايخ الاقطاعيين بفرض سلطة القانون والعدالة بصرامة ذكرها التاريخ. وكما سنرى، فإنّ المواجهة بين الأمير بشير وأمراء الحرب الدروز اتخذت طابعاً طائفياً ومهّدت للعداوة الطويلة بين الموارنة والدروز في القرن التاسع عشر وأحدثت شرخاً طائفياً دامياً في المجتمع اللبناني استمرّ الى القرن العشرين.

وبعد استتباب الأمن في الجبل، أصبح بشير أقوى أمير محلي في المشرق. وإذ وثق بمكانته عاد الى التقرّب من الدروز فتعاون مع بشير جنبلاط على نقل الدروز المعرّضين للاضطهاد من شمال سورية الى لبنان عام 1811، للاستيطان في الشوف والمتن. وفي ظل استمرار الحملات الوهابية القادمة من الجزيرة العربية على المشرق والعراق، بات الولاة العثمانيون أكثر حساسية لدعوة الوهابية الاسلامية فغالوا في اضطهاد المسيحيين وقيّدوا حرياتهم وأهانوهم حتى في اللباس. فشجّع بشير مسيحيي العمق السوري على الهجرة الى لبنان والاقامة في الجبل

وبيروت[19]. واستمرّ بشير في الامارة 51 عاماً فكان أطول عهداً من كل من سبقه، كما أنّ امارة جبل لبنان انتهت بنهايته عام 1842.

ومنذ موت الجزار حمل بشير لواء السلطنة العثمانية لمدة 15 عاماً محارباً باسم الباب العالي في عدة مواقع، منها عونه لوالي عكا الجديد عام 1804 ودفاعه عن دمشق ضد الوهابيين عام 1810. ولكنّ الأمور انقلبت عام 1819 بعد تغيّر والي عكا حيث قام الوالي الجديد، عبدالله باشا، بعزل بشير الذي لم ينجح في جمع ما يكفي من الضرائب، لمدّة سنة. ثم بعدما اتفقا، أعاده عبد الله باشا الى الامارة وأصبح بشير أداة بيد هذا الوالي فحارب باسمه عام 1821 ضد والي دمشق الذي كان يلقى عطف الباب العالي. ولكن بشير أخطأ في التقدير إذ إن الحكومة تدخلت لمصلحة والي دمشق ضد عبدالله باشا فهرب بشير ووجد نفسه لاجئاً في القاهرة، ضيفاً على محمد علي والي مصر. وتوسط محمد علي لدى الباب العالي لصالح عبد الله باشا وبشير، فعاد كل منهما الى منطقته. وعاد بشير الى لبنان عام 1822 متمتعاً بدعم قوي من مصر فبدأ مواجهة مع بشير جنبلاط وأمراء الحرب الدروز بغية إضعاف ما تبقى من نفوذهم. فضايق بشير جنبلاط حتى أجبره على الهرب الى حوران، ثم هاجم المختارة وهدم قصر بشير جنبلاط وصادر أملاك الأسرة في الشوف. ما اضطر جنبلاط للعودة لإعلان الثورة ضد بشير في كانون الثاني/ يناير 1825. ولكنه فشل وهرب مع أنصاره مجدداً الى دمشق، حيث اعتقلوا وسيقوا الى السجن في عكا فأعدمهم عبدالله باشا نزولاً عند طلب الأمير. وكان مقتل بشير جنبلاط ضربة مؤلمة لنفوذ الدروز، الذين أصبحوا بدون قيادة فتوقفوا عن التعاون في شؤون البلاد يتحينون الفرص للانتقام من الأمير الماروني الذي سحق جنبلاط الدرزي والذي أصبح العدو المسيحي للدروز.

رأى بشير في قوّة مصر الصاعدة والمدعومة فرنسياً رمزاً لقوة يمكن أن تحلّ مكان العثمانيين. ورغم أنّ محمد علي استمدّ شرعيته من الباب العالي مباشرة الا أنّ ولاءه للسلطنة كان اسمياً في حين كان هدفه، كغيره من حكام مصر، أن يكون هو السلطان. وقام بشير بعدة زيارات الى مصر قرّبته من السياسة المصرية في المنطقة التي ستجلب الويلات على لبنان لاحقاً.

جبل لبنان والحكم المصري

كان محمد علي قد أنفق أموالاً طائلة في الحملة العسكرية لاخماد الحركة اليونانية. وبعد

موقعة نافارون، طلب محمد علي من الباب العالي أن يعوّض مصر خسائرها الفادحة في العتاد والرجال، وأن يمنحه ولاية سورية بدل اليونان التي أصبحت بعيدة المنال. وأمام رفض الباب العالي للمطلب المصري الذي اعتبر تمرّداً على إرادة الدولة العليّة، هاجم الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا فلسطين عام 1831 لأخذ ما أراده محمد علي بالقوة. وكان المصريون ينظرون الى المشرق كمنطقة نفوذ تاريخي اغتصبها منهم الاتراك عام 1516.

ولارتباط الأمير بشير بالمخططات المصرية في المشرق، أدى دخول الجيش المصري فلسطين الى ثورة درزية ضد الأمير حيث نشب القتال بين الموارنة والدروز في دير القمر والمتن والبقاع، فدخل الجيش المصري الى الشوف لحفظ الأمن. وفي حين التحق مقاتلو الدروز بالقوات العثمانية الزاحفة لمواجهة المصريين، اعتبر الموارنة ونصارى المشرق الجيش المصري صديقاً لهم، خاصة بعد وعد ابراهيم باشا بإلغاء القيود عن الأقليات واعلان مساواتها مع المسلمين. وأصدر محمد علي أمراً صريحاً الى بشير بالانضواء في الحملة المصرية وتنفيذ خططها العسكرية، في حين اتجهت وحدات عسكرية مصرية لبنانية مشتركة لاحتلال مدن الساحل. كان بشير ينفذ تعليمات ابراهيم باشا طيلة فترة الاحتلال المصري، مشاركاً في الزحف على دمشق وحمص حتى اكمل المصريون احتلالهم للمشرق وهزموا الجيش العثماني بمشاركة فعّالة من عسكر الأمير، مطاردين فلول الأتراك الى داخل آسيا الصغرى. وتقديراً لدعمه وصداقته رغب ابراهم باشا قائد الحملة المصرية في تعيين بشير والياً باسم محمد علي على سائر المشرق، ما يجعل إمارته أكبر من امارة فخرالدين في أوجها. إلا أنّ بشير رفض ذلك مفضلاً احتفاظه بإمارة الجبل ومناطقها المحيطة.

استمرّت السيطرة المصرية عشر سنوات، وكان حكم ابراهيم باشا متنوراً باصلاحاته الادارية العديدة المستوحاة من النظام المصري آنذاك المتأثر بالنفوذ الفرنسي ومبادىء الثورة الفرنسية التي جلبتها حملة نابليون الى القاهرة. وفيما يقلل البعض من أثر الحملة الفرنسية على مصر نظراً الى قصرها، إلا أنّ النفوذ الفرنسي استمرّ بازدياد مطرد مع حكم محمد علي الذي وثّق تحالفه مع باريس وسعى الى الاسترشاد بنصح الفرنسيين وأرسل بعثات للتدريب العلمي والعسكري الى فرنسا أحدثت أعمق الأثر في نهضة مصر في تلك الفترة[20]. وقام المصريون بازالة معالم السلطنة العثمانية كنظام الملل الذي كان يعترف بالمذاهب والديانات ولكنه يميز فيما بينها مانحاً امتيازات لبعضها ومضطهداً البعض الآخر من الأقليات المسيحية. فجلب الاصلاح المصري الخلاص من العبودية والاضطهاد تحت النير التركي وزوّد الادارة بأسلوب

دولة عصرية مقارنة بسلطة أمراء الحرب العشوائية والظالمة، واعتبرت الاصلاحات المصرية من أسباب انطلاقة التحرّر المسيحي في المشرق في التجارة والسياسة بشكل غير مسبوق فزالت معالم الذمّية والذل. وعلى صعيد الأحوال المدنية، استقدم المصريون قانوناً مدنياً فرنسياً جعل مسيحيي المشرق مساوين للمسلمين في الحقوق والواجبات وليس ذميين كما كان حالهم في ظل الأتراك. ولم يرض الكثير من المسلمين هذا الاصلاح (الذي سيترك أثراً سلبياً جداً خاصة على مسيحيي سورية). وفيما ساهمت هذه الاصلاحات في تحسين وضع المسيحيين، اشتدّ غضب الدروز الذين فقدوا الكثير من نفوذهم بسبب الأمير بشير في حين تدهور وضعهم أكثر في ظل المصريين.

في مقابل الإصلاحات التي قام بها المصريون حدثت ممارسات سلبية في ما خص الضرائب والتجنيد الاجباري. ففيما اعتاد اللبنانيون على حكم ذاتي نسبي وسدّدوا الضرائب للوالي العثماني، فرض المصريون سلطتهم المباشرة في كافة الشؤون، وطلبوا استعمال عملتهم بدل العملة العثمانية المتمثلة بالعملة الذهبية (الليرة وأصلها ايطالي «Libra») والفضية (ريال وأصلها فرنسي Royal) والنحاسية (الغرش أو القرش وأصلها ألماني Groshen وتعني عملة معدنية سميكة). فاستمر اللبنانيون في استعمال العملة العثمانية ولكنهم استعملوا العملة المصرية أيضاً واطلقوا عليها تسمية «مصاري» أو «مصريات». وفي حين اكتفى الاتراك من اللبنانيين بالولاء الاسمي وتركوا الأهالي تحت سلطة الوالي المحلي وأمير الجبل، جلب الحكم المصري سياسات أكثر وطأة، منها فرض الضرائب الفادحة لتمويل المجهود الحربي، وتجنيد الأهالي في صفوف الجيش. ففي العام 1834 فرض المصريون التجنيد الاجباري على سكان الجبل، وهذا ما لم يفعله الأتراك سابقاً. وطلب ابراهيم باشا من بشير، الذي بات عميلاً لمصر، تطبيق نظام التجنيد على الموارنة والدروز. وتم اعتقال 1200 شاب درزي بغية ارسالهم الى السودان لمساعدة الجيش المصري في قمع ثورة كردفان في ذلك الوقت. ورأى الشيعة والدروز في سياسة المصريين انحيازاً ضدهم لمصلحة الموارنة، فاشتد كرههم للحكم المصري، رغم وحدة اللغة والتقاليد، واستعادت الجماعتان ذكرى الحملات المصرية ضد الشيعة عام 1305 وضد الدروز عام 1585.

ولم ينج الموارنة من هذه السياسة، حيث سعى ابراهيم باشا الى تجنيد 1500 شاب من المسيحيين، في حين بدأت نقمة مشايخ الموارنة تزداد ضد ضرائب المصريين وضد بشير الخاضع لمشيئتهم. وتدخل البطريرك لدى قناصل أوروبا لثني ابراهيم باشا عن تجنيد المسيحيين، في حين كان جواسيس الانكليز، وعلى رأسهم ريتشارد وود، يحرّضون الأهالي ضد المصريين. وكان وود قد وعد باسم الباب العالي بإمارة يحكمها الموارنة في جبل لبنان تتمتع بحكم ذاتي وجزية قليلة إذا ما انقلب الموارنة على الحكم المصري.

وأمام سعي المصريين لتجنيد المزيد من الشبان، وخاصة من الدروز في حوران والسنّة في العمق السوري عام 1837، انتفض الدروز مجدداً ضد الحكم المصري وانتشرت ثورتهم الى دمشق ووادي التيم ومناطق من لبنان بقيادة أمراء الحرب شبلي العريان وحسن جنبلاط وناصر الدين العماد. فجنّد ابراهيم باشا بمساعدة الأمير قوّة مارونية من 4000 رجل عام 1838 بهدف ضرب الدروز[21] (وكان عدد سكان الجبل الموارنة في تلك الفترة مائتي ألف[22]). ونفذ الموارنة الأوامر وشاركوا مع مسلمي فلسطين في حملة الجيش المصري ضد الدروز الذين أبدوا مقاومة شرسة وقتلوا الكثير من المهاجمين. إلا أنّ الدروز كانوا قليلي العدد والعتاد فهُزموا في قرية شبعا في سفح جبل الشيخ. ثم أعلن شيعة جبل عامل العصيان ضد المصريين في خريف 1839، فأخضعهم هؤلاء بمعونة بشير.

ولكن الوضع تغيّر عام 1839، إذ تزايد الغضب الشعبي على المصريين في حين بدأ الباب العالي يحصل على دعم مادي وديبلوماسي من الدول الأوروبية. وأخذ الأتراك المبادرة فشنوا حملة على الجيش المصري في شمال سورية عام 1839. ولكن الحملة التركية فشلت وهزم الجيش المصري الأتراك في نصيبين في تموز 1839، ووقع الآلاف في الأسر ثم استسلم الأسطول العثماني في البحر واقتيد الى مرفأ الإسكندرية. ولاحق المصريون فلول الجيش التركي في آسيا الصغرى (الجزء الغربي من تركيا الحديثة) حيث سقطت قونيا وكوتاهية، ما جعل الطريق الى اسطنبول مفتوحاً والتفكير بحل يرضي المصريين مطروحاً لدى الباب العالي. في تلك الأثناء كان الانكليز يتابعون التقدم المصري ويخشون الانهيار التركي، فوجّهوا انذاراً فورياً الى ابراهيم باشا في 27 تموز/ يوليو بضرورة وقف التقدم والانسحاب من سورية ولبنان مع الموافقة باحتفاظ المصريين بفلسطين. ولما لم يستجب المصريون للانذار، بدعم قوي من فرنسا، بدأ الانكليز الاستعداد للحرب.

في بداية العام 1840، بدأ محمد علي يستعد للمواجهة الدولية، فزاد حجم جيشه وأعطى أوامر بتجنيد المزيد من اللبنانيين من جميع الطوائف وأرسل لهذه الغاية بذات عسكرية ومعدات الى مرفأي بيروت وطرابلس. وبدأ ابراهيم باشا بتجريد سلاح الموارنة تمهيداً لتجنيدهم فخاف هؤلاء وفرّوا الى قراهم واحتفظوا بأسلحتهم وفي نيتهم المقاومة. ونظر الشيعة والدروز الى

الموقف الماروني بعين الرضى ما سمح بتقارب بين الجماعات الثلاث ضد الأمير بشير وأسياده المصريين. وفي أيار/ مايو حاول بشير تجريد سلاح الدروز والموارنة في دير القمر، فاجتمع هؤلاء ورفضوا القاء السلاح وقرروا المقاومة. وبعد اسبوع حصل اجتماع موسّع شمل كل الطوائف في انطلياس شمال بيروت واتفقوا على الثورة. فانطلق العصيان المسلح من الشوف وكسروان والتحق به شيعة بعلبك وسنّة طرابلس ومسيحيو الشمال. وأمام فشل بشير في قمع الثورة تدخل الجيش المصري وكاد ينجح في ضرب العصاة لولا وصول الأسطول الأوروبي الى بيروت. إذ انطلقت الى شرق المتوسط حملة انكليزية نمساوية مشتركة من 31 سفينة حربية تحمل 18000 جندي، وفي آب/ أغسطس أحكمت الطوق على الساحل وقطعت خطوط المواصلات مع مصر. ثم توقفت بمواجهة بيروت حيث تمركز آلاف الجنود المصريين المجهزين بالمدفعية الفرنسية الثقيلة.

وبدأ الانكليز توزيع الأسلحة الفردية على السكان المحليين لمحاربة المصريين وبشير، حيث منحوا ثلاثين ألف بندقية للدروز والموارنة (استعملت فيما بعد في النزاع الأهلي). واستمرّ الحصار حتى فتحت مدافع الأسطول نيرانها في 10 أيلول/ سبتمبر وأنزل الحلفاء 8000 جندي في جونية (شمال بيروت) فالتحقت بهم فئات لبنانية مسلحة تعارض الوجود المصري وحكم بشير الذي قضى على أمراء الحرب المحليين وأنهك الأهالي بالضرائب والتجنيد. فبدأ الجيش المصري ينسحب من مدن الساحل في حين أدّت هزيمة الأسطول المصري الى اضعاف الدفاعات الساحلية. وصمدت بيروت شهراً آخر حتى سقطت في تشرين الأول/ أكتوبر 1840. وكان سقوط بيروت بمثابة المسمار الأخير في نعش حقبة الإمارة اللبنانية، وخضع الجبل للحكم التركي المباشر، حيث نقل الانكليز بشير بحراً الى المنفى.

صمود أمراء الحرب

كانت سياسة بشير شهاب الداخلية وخاصة ضد أمراء الحرب الدروز ودعمه للحملة المصرية، من الأسباب الرئيسية لنهاية حقبة الامارة في جبل لبنان وبالتالي لزوال مرحلة أمراء الحرب بالمعنى العسكري المحلي الكانتوني لمدة مائة عام ليعاود هؤلاء مظهرهم المسلّح في منتصف الخمسينات من القرن العشرين. ولكن مؤسسة أمراء الحرب لم تتوقف بل استمرّت بتقمصات جديدة في ادارة الدولة والتجارة كما سنرى لاحقاً.

ومع عودة السلطة الى العثمانيين، غرقت البلاد في صراعات مذهبية اقطاعية وفوضى

اجتماعية استمرّت 20 عاماً وانتهت بحرب أهلية ومجازر مهولة. وساهم في تدهور الوضع كثافة التسلّح لدى جميع الطوائف. فلقد حاول الدروز استعادة قاعدة النفوذ التقليدية في الجبل وتقليص رقعة سيطرة الموارنة التي اتسعت في عهد بشير وأثناء الاحتلال المصري. وعيّن العثمانيون شهابياً آخر هو الأمير بشير الثالث الذي وعد زعماء الدروز العائدين الى الجبل بعد فرارهم من المصريين بالاستجابة الى مطالبهم. وكان من هؤلاء نعمان وسعيد جنبلاط ابنا بشير جنبلاط وحسين تلحوق وأمين ارسلان، ممن فقدوا في عهد الأمير بشير مكانتهم وممتلكاتهم. ولكنّ بشير الثالث عدل عن تحسين وضع هؤلاء لا بل واصل سياسة المجابهة مع أمراء الحرب التي اتبعها الأمير بشير، فوقف أمراء الحرب الدروز ومعهم آل الخازن وآل حبيش الموارنة صفاً واحداً في وجه بشير الثالث. ولم يتفق أمراء الحرب على أمير يأخذ مكان بشير الثالث في حين سعى البطريرك الماروني الى اعادة بشير الثاني من المنفى. فعاد النفور السابق بين الموارنة والدروز، وفاقم الأمر سعي الدروز لاستعادة أراضيهم من أصحابها الجدد الموارنة واستعادة سلطتهم الاقطاعية. وأمام رفض الموارنة الاذعان لمطالب الدروز، يؤازرهم في رفضهم بشير الثالث والبطريرك، اتجه الأمر نحو العنف. ففي العام 1841، وبسبب حادث فردي، هاجم الموارنة من دير القمر بلدة بعقلين الدرزية وقتلوا 17 درزياً. واعتذر البطريرك الماروني وأرسل وفداً من آل الخازن وآل حبيش للمصالحة، فأعلن آل جنبلاط وآل أبي نكد عن قبولهم بذلك ولكنهم استعدّوا لجولة ثانية. إذ قاموا في 13 تشرين الأول/ اكتوبر بمحاصرة دير القمر معقل بشير الثالث وقتلوا أكثر من 100 ماروني وأحدثوا خسائر فادحة في الممتلكات، فيما سقط في المعركة 18 درزياً.

وأمام استمرار حصار دير القمر، تحرّك المسيحيون من إهدن وزحلة وبعبدا وجزين للدفاع عن دير القمر. فاصطدموا بالدروز وبفرقة عثمانية. ووقعت عدّة معارك في أنحاء عدة من لبنان كانت حصيلتها سيطرة الدروز على الشوف والمناطق المجاورة. وبسبب تدخل أهل زحلة الى جانب دير القمر، زحف الدروز من راشيا بقيادة شبلي العريان فيما تدخّل شيعة بعلبك الى جانب زحلة الكاثوليكية والتقى الطرفان في شتورة في 25 تشرين الأول/ اكتوبر حيث دارت معركة وانهزم الدروز وتراجعوا فتعقبهم الشيعة الى جنوب البقاع[23]. وفي حين حقّق الموارنة انتصارات أخرى في أنحاء لبنان، لم يتغيّر الوضع في الشوف حيث حافظ الدروز على مواقعهم ولاحظوا عدم حماس الموارنة للدفاع عن بشير الثالث فهاجموا قصره في تشرين الثاني وأساؤوا معاملته ولم يقتلوه. ثم نهبوا قرى مارونية وأحرقوها. وكانت الحكومة العثمانية راضية عن

نتائج هذه الأعمال وانتظرت ثلاثة شهور لكي تتحرّك، فعزلت بشير الثالث وأمرته بمغادرة لبنان في كانون الثاني / يناير 1842. وما إن انطلق الأمير في موكب من دير القمر الى بيروت حتى هاجمه الدروز وجرّدوا حرسه من السلاح وأهانوه.

بعد ذلك فرض الباب العالي موظفاً عثمانياً لحكم الجبل بحجة أن الدروز والموارنة لم يتفقوا[24]. ولكن معظم الموارنة بقوا على ولائهم للأسرة الشهابية ولم يتعاونوا مع الحاكم العثماني، في حين استغلّ الدروز الوضع وأخذوا يستعيدون بعض امتيازاتهم بمساعدة الحاكم العثماني. ولكن سعي زعماء الدروز الى تعميق قوتهم ونفوذهم تعارض مع توجهات الإدارة العثمانية التي ساقت نعمان وسعيد جنبلاط، وأحمد وأمين أرسلان وناصيف أبو نكد وحسين تلحوق وداود عبد الملك الى السجن في نيسان 1842. وحاول الدروز الثورة بقيادة يوسف عبد الملك، الذي لم يقع في الأسر وطلبوا من الموارنة الالتحاق بهم، فشك هؤلاء بالنوايا الدرزية. ولذلك بدأ الدروز الثورة بمفردهم وحضرت قوات درزية من حوران ووادي التيم بقيادة شبلي العريان وحاصرت الحاكم العثماني في دير القمر، على أمل ان يغيّر الموارنة رأيهم ويساعدوهم. في بداية الحصار استعمل العثمانيون الحوار مع الدروز، ولكن مطالب هؤلاء لم تكن مقبولة (إطلاق سراح زعماء الدروز والغاء الخدمة العسكرية ومنع تجريد السلاح وإعفاء الجبل من الضرائب)، فجاءت فرقة عثمانية أنهت الحصار وشتّتت القوة الدرزية. ولم تخمد النعرات الطائفية التي كان يذكيها بين الجانبين القناصل الأوروبيون والجواسيس والارساليات الدينية، في حين انبرت فرنسا تحمل لواء الدفاع عن الموارنة وفي مواجهتها بريطانيا حامية للدروز. واسفرت الثورة الدرزية عن بدء مشاورات بين الدول الكبرى، قبل خلالها العثمانيون باقتراح رئيس وزراء النمسا مترنيخ فرض نظام جديد يقضي بتقسيم لبنان بعدما بات أمر الإبقاء على كيان موحّد أمراً متعذراً.

في العام 1843 قسم العثمانيون الجبل الى منطقتين، شمالية بأغلبية مارونية يديرها قائمقام ماروني هو الأمير حيدر أبي اللمع، وجنوبية بأغلبية درزية يديرها قائمقام درزي هو الأمير أحمد أرسلان (بعدما تعذّر تسمية سعيد جنبلاط)، وأطلقوا سراح زعماء الدروز. كان القصد من هذا الاجراء فرض حل على سكان الجبل يمنع الاحتكاك، ولكن الصعوبة كانت في التطبيق العملي إذ إنّ القائمقامية الدرزية ضمّت تجمعات سكانية مارونية كبيرة كما أنّ الكثير من قرى وبلدات الدروز كانت ضمن القائمقامية الشمالية. ولم يمنع هذا التقسيم استمرار العنف وارتكاب الجرائم المختلفة. وتدخلت السلطة مجدداً وعيّنت في كل منطقة وكيلاً

مارونياً وآخر درزياً يعملان مباشرة مع القائمقام. ولكن أحداث العنف استمرّت حتى اندلعت حرب أهلية جديدة في نيسان/ ابريل 1845. وفيما كانت القوى العسكرية متكافئة بين الموارنة والدروز، استطاعت قوّة مارونية من جزين الوصول الى المختارة بعدما نهبت وحرقت 14 قرية درزية، واشتبك موارنة الشحّار وبعبدا، بقيادة أمراء شهابيين، مع الدروز في عبيه، واقتحمت قوّات من المتن وزحلة عدداً من قرى الدروز وأحرقتها. وفيما كان الدروز دوماً في موقع الدفاع، تدخل الجيش التركي الى جانبهم في عدّة مواقع وقلب ميزان القوى فبات الدروز يهاجمون القرى المسيحية في المتن وينهبونها ويشعلون فيها النيران. وضغط القناصل الأوروبيون في بيروت على السلطة العثمانية لوقف الحرب، فاستغرقت المفاوضات عدّة أشهر فيما المعارك مستمّرة. وأخيراً تم التوصّل الى اتفاق في 29 تشرين الأول/ اكتوبر أبقى على نظام القائمقاميتين، على أن يعاون كل قائمقام مجلس من 12 عضواً (قضاة ومستشارين) يمثلون الطوائف. وأصبح هؤلاء موظفين مدى الحياة يتقاضون مرتباً شهرياً.

ولئن قام المجلس بمهمة تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها، والنظر في الدعاوى القضائية على أساس مذهبي، كانت النتيجة مزيداً من الإضعاف لأمراء الحرب الذين كانوا يمارسون هذه الصلاحيات سابقاً. وهكذا حلّ القائمقام مكان أمير الأمراء ومجلسه محل المشايخ أمراء الحرب.

ولكن عائلات أمراء الحرب لم ترض بالحال الجديد الذي هدد مكانتها، فعملت على تخريب هذه الإجراءات، وقام المشايخ باعادة فرض الخوّة على الفلاحين حيث استطاعوا، كما رفضوا التعاون مع السلطة. وفيما اقتضى نظام القائمقامية إجراء إحصاء سكاني ومسح الأراضي لترتيب مالية وأعمال الكيان، عمل أمراء الحرب ما في وسعهم على افشال هذه الخطوة التي شكلت مزيداً من التهديد لنفوذهم. وحضرت البعثة الحكومية العثمانية المولجة بالإحصاء الى لبنان عام 1847 وغادرت بعد ثلاث سنوات دون أن تحقق ذلك. ورويداً عادت سلطة المشايخ في المناطق الدرزية والمارونية، في حين اشتدّ نفوذ القناصل الأجانب، حتى أنّ أصغر أمور لبنان كانت موضع اهتمام وتدخل الأوروبيين، وتشير إلى ذلك رسالة من أحد أمراء الحرب الى البطريرك الماروني: «لقد أصبحت أمورنا في هذه الأيام تابعة لانكلترا وفرنسا. وانه إذا ضرب أحدهم رفيقه تصير المسألة انكليزية وفرنسوية. وربما قامت انكلترا وفرنسة من أجل فنجان قهوة يهرق على الأرض»[25]. وتوزّع أمراء الحرب الموارنة من الشمال حتى كسروان كالتالي: آل الضاهر في الزاوية (فيما انحسر نفوذ آل حمادة الشيعة الذين احتفظوا بجبّة المنيطرة)

وآل أبي صعب في القويطع وآل الدحداح في الفتوح وآل خازن في كسروان وآل حبيش على غزير. وأمراء الحرب في الجبل الجنوبي كالتالي: آل أبي اللمع (وهم موارنة من أصل درزي) في المتن والشوف البياضي، وآل شهاب في ساحل بيروت (وكانوا موارنة من اصل سني). أمّا الشوف ومناطق أخرى فكانت تحت آل جنبلاط وأرسلان وتلحوق ونكد وعبد الملك وعماد وكلهم من الدروز ويعتبرون «المشايخ الكبار».

إن جذور الحرب الأهلية بين الموارنة والدروز عام 1860 لم تكن لأسباب محض طائفية، بل امتدت داخل القائمقامية المارونية وبين الموارنة أنفسهم. ففي أواخر الخمسينات تصاعدت حدّة الشكوى الاجتماعية في أوساط الفلاحين والفقراء ضد أمراء الحرب الإقطاعيين وخاصة ضد آل الخازن الذين لم يستجيبوا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في لبنان والمنطقة وأوروبا واستمروا في أسلوبهم الاستبدادي (الذي يعود الى أيام فخرالدين الذي وكّلهم في كسروان عام 1611). وكان عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر بمثابة فترة استعداد للحرب الأهلية الكبرى، إذ في الفترة 1850 – 1858 دخل لبنان 120 ألف بندقية و20 ألف مسدّس. وتزامنت المناوشات الطائفية مع صعود بطريرك جديد على رأس الكنيسة المارونية له سلطة روحية في الأوساط الشعبية عام 1854. وكان البطريرك بولس مبارك مسعد يدعم مسعى الفلاحين الى تحسين ظروفهم بمواجهة المقاطعجية، أكانوا موارنة أم دروزاً. وكان شديد الايمان ومن أصول عائلية متواضعة يشعر مع الناس العاديين ويشاهد ظلم المشايخ، تولى البطريركية في عمر 49 سنة، وأعلن عداءه للإقطاع. فانحاز رجال الكنيسة الى جانب الفلاحين ضد أُسر أمراء الحرب.

وكان أكثر الأعمال عنفاً تلك التي قامت بها حركة العامية بقيادة طانيوس شاهين «شيخ شباب» ريفون. ووقف البطريرك مع الثورة ضد آل الخازن الذين أساؤوا معاملته[26]، في حين وفرت الكنيسة المارونية دعماً كاملاً لانتفاضة الفلاحين وشارك الخوارنة في صياغة مطالب الثورة.

وسرعان ما تحوّلت الحركة الفلاحية الى أعمال بشعة في كانون الثاني/ يناير 1859 حيث هاجم الغوغاء منازل آل الخازن وقتلوا زعماءهم وهجّروا من بقي حيّاً. واستمرّت أعمال العنف ثلاثة شهور حتى تمّ طرد آل الخازن وحلفائهم من كل كسروان. واعتبر شاهين الفوز على قسم من أمراء الحرب بأنّه قضاء على اقطاع المشايخ وأعلن عامية برئاسته المطلقة. فتحمّس أنصاره وقرّروا توسيع رقعة انتفاضتهم الى مناطق أخرى يقطنها الموارنة ولكنها تقع بمعظمها

في مناطق نفوذ أمراء الحرب الدروز في القائمقامية الجنوبية. وهنا اختلف الوضع، فما بدأ كانتفاضة شعبية ضد الإقطاع وأمراء الحرب وبدون خلفية دينية، تحوّل في القائمقامية الجنوبية الى صراع مذهبي أطلق شرارة حرب أهلية أشعلت الجبل. فمع نهاية العام 1859 اشتدت المشاعر المذهبية بين الدروز والموارنة، حيث أبى الدروز أن ينقسموا الى فلاحين ومشايخ، في حين كانت وتيرة العنف الى ازدياد.

شهدت الحرب الأهلية الجديدة عام 1860 مجازر ومجازر مضادة وصفها مراقب أوروبي أنها حرب بين جماعتين تزايدان على بعضهما البعض في الوحشية. وطبعاً لم يكن الأوروبيون مجرّد مراقبين إذ إنّ الانكليز كانوا يحرّضون الدروز ويمدونهم بالسلاح والنصح العسكري في حين تلقى الموارنة الدعم من الفرنسيين. وقد اختلف الموقف الانكليزي في دعم الدروز فكان جزءاً من سياسة بريطانيا العامة في الإبقاء على وحدة السلطنة وضرب التوجهات الفرنسية فيما كان الفرنسيون يتصرفون انطلاقاً من مصالحهم وبصفتهم الدولة الحامية لرعايا السلطنة من الكاثوليك ومنهم الموارنة[27]. ورغم أنّ الموارنة كانوا الأكثر عدداً في الجبل إلا أنّهم افتقروا الى التنظيم والوحدة الاجتماعية، رغم مقدرتهم على حشد 25 ألف رجل مقارنة بالدروز الأقل عدداً والذين حشدوا قوّة بلغت 15000 رجل. فكان الموارنة في كل مكان ينظمّون فرقاً صغيرة في القرى من بضعة رجال بإمرة «شيخ شباب» في حين كان الدروز في تنظيم دقيق جمع فرقاً من حوران ودمشق ووادي التيم والجبل، يدعمهم سرّاً الأتراك وبريطانيا.

في الأشهر الأولى من 1860 استطاع الدروز حسم الموقف لصالحهم في البقاع وفي المناطق الخاضعة للقائمقامية الجنوبية جنوب طريق بيروت–دمشق، باستثناء زحلة. ثم حاول الدروز التقدم الى القائمقامية المارونية فهاجموا بعبدا حيث أقام عدة أمراء شهابيين وارتكبوا مجزرة. ولم يكن سوء تنظيم الموارنة هو السبب الوحيد في مصابهم، بل كان انقسامهم الداخلي أحد عوامل الفشل. ففي حين كان الدروز يهاجمون بعبدا، كان طانيوس شاهين، زعيم الحركة العامية، يحضّر لنجدة بلدات مسيحية محاصرة في البقاع. ولكن موارنة الشمال في بشري وزغرتا بقيادة يوسف كرم، أمير حرب إهدن، كانوا غاضبين على شاهين لما ارتكبه بحق آل الخازن وزعماء آخرين في كسروان. وكان الدروز وحلفاؤهم يحاصرون زحلة الكاثوليكية في البقاع، التي دعي أهلها الى الصمود الى حين وصول يوسف كرم وآخرين لنجدتهم. ولكن هذا الأخير وجّه اهتمامه الى تصفية حسابات المتن وكسروان، تاركاً زحلة لمصيرها في حزيران/ يونيو 1860، حيث دخلها الدروز وحلفاؤهم حاملين بيارق الموارنة التي غنموها في معارك سابقة.

فظنهم أهل زحلة عسكر يوسف كرم واستقبلوهم، فاقتحم البلدة آلاف الرجال وعملوا فيها نهباً وتقتيلاً وحرقاً، وهرب أهل زحلة في الجبال الى المتن وكسروان.

وهكذا في صيف 1860، استعاد أمراء الحرب الموارنة نفوذهم في كسروان وسط انكسار المسيحيين على كل الجبهات الأخرى. واعتبرت فرنسا أنّ وضع الموارنة يتجه الى الكارثة إذا لم يحصل تدخّل لوقف العنف، حيث لم تفلح النداءات المتواصلة الموجهة الى الباب العالي لارسال قوى نظامية واعادة الأمن. وكانت التقارير الديبلوماسية والصحافية التي تصل أوروبا تشرح احتمال تدهور وضع المسيحيين في المشرق. وبعد انتظار طويل، بدأ تحرّك دولي لوقف الحرب في لبنان فيما توسّطت الحكومة العثمانية بين الموارنة والدروز، الذين قبلوا بوقف القتال في تموز/ يوليو. وفيما الحكومة تعلن عن الاتفاق، وقعت كارثة كبرى في دمشق هزّت الرأي العام العالمي وأدّت الى التحرك الفوري في العواصم الأوروبية. إذ هاجم مسلمو دمشق أحياء المسيحيين يوم 9 تموز/ يوليو وارتكبوا مجازر أسفرت عن مقتل ستة آلاف مسيحي[28]. ولئن وقف العسكر العثماني في دمشق على الحياد بل ساهم في نهب المسيحيين، سرت إشاعات في انحاء سورية أنّ هناك حركة لإبادة المسيحيين. وخلال بضعة أيام بلغ عدد القتلى المسيحيين في سورية 11 ألفاً. وفي آب/ أغسطس 1860، أرسل نابليون الثالث 7000 جندي فرنسي نزلوا في بيروت، فيما بدأت الحكومة العثمانية في توزيع المساعدات على الضحايا وإلقاء القبض على المجرمين في دمشق وجبل لبنان من ضباط الجيش العثماني والمشاركين في المجازر. ثم بدأ الفرنسيون هجوماً واسعاً على الشوف، معقل الدروز الرئيسي واحتلوه. وشارك مقاتلو الموارنة في الحملة الفرنسية ولكنهم أخذوا ينهبون القرى الدرزية ويرتكبون الجرائم. ولم ينتظر أمراء الحرب الموارنة استتباب الوضع وتحقيق حدّ أدنى من التفاهم، بل عادوا فوراً الى منازلهم في دير القمر وبلدات أخرى في الشوف إمعاناً في إهانة الدروز.

أدّت الحرب الأهلية في لبنان من 1858 الى 1860 الى نتائج سلبية خطيرة. فمن اصل عدد سكان بلغ 400 ألف، سقط 33 ألفاً نتيجة المعارك أو ضحية الجوع والمرض (منهم 17 ألف ماروني و9 آلاف درزي و5 آلاف روم أرثوذكس أو كاثوليك و2000 من المسلمين الشيعة والسنة الذين شاركوا في بعض المعارك في جنوب لبنان والبقاع ومواقع أخرى)، منهم 15 ألفاً عام 1860. كما أصبح 100 ألف مواطن من المهجّرين، و10 بالمئة أي 50 ألفاً تركوا لبنان بشكل دائم وهاجروا الى مصر وأميركا وبلدان أخرى. وحتى العام 1908 بلغ عدد الذين غادروا لبنان مائة ألف كلهم مسيحيون وأغلبهم موارنة[29]. كما أنّ مخاض هذه المرحلة قد

أصاب الدروز في الصميم حيث تقهقر حجمهم السياسي والاقتصادي وتقلص عددهم الى 50 ألف نسمة تقريباً بعد هجرة الكثيرين الى حوران واختفت قوّتهم المقاتلة التي كان يشدّ عضدها أمراء الحرب.

متصرفية جبل لبنان

في أيلول/ سبتمبر 1860 انعقد مؤتمر دولي في بيروت وضع أمامه «الهدف الفوري لتحقيق السلام الدائم في الجبل»[30]. وظن كثيرون أن الفرصة سانحة لعودة الحكم الذاتي الى جبل لبنان بقيادة أمير ماروني كما كان الحال قبل العام 1843. وساهم في تشجيع هذا الظن تعيين يوسف كرم قائمقاماً على قائمقامية الموارنة محل بشير أبي اللمع الى حين انتهاء المؤتمر. وسعى كرم ليكون هو أمير جبل لبنان. ولكن بعد ثمانية أشهر من النقاش خرج المؤتمر بقرارات منها تعيين موظف عثماني مسيحي غير لبناني حاكماً على جبل لبنان، يعاونه مجلس من «أمراء الحرب» الرئيسيين كممثلين لطوائفهم، ويقسّم الجبل ادارياً الى سبع مناطق تعكس جغرافية طائفية تاريخية تشبه كانتونات «أمراء الحرب».

وفيما رحّب الدروز بنظام المتصرفية، انقسم حوله الموارنة. حيث أيّده الموارنة المعتدلون في الشوف وبعبدا الذين ذاقوا ويلات الحرب، وعبّروا عن استعدادهم للتعاون، وعارضه موارنة كسروان والشمال الذين لم تنلهم الويلات، بقيادة يوسف كرم وحلفائه بدعم من الكنيسة المارونية، لأنّه لم يستجب لطموحاتهم. واعتبر هؤلاء قبول فرنسا بنظام المتصرفية خيانة لقضيتهم. ولم يكن الوضع يسمح بالاستجابة لأماني الموارنة الرافضين، لأنّ الدول الكبرى رأت أنّ السماح بقيام امارة في الجبل يحكمها الموارنة هو دعوة أكيدة لتجدد الحرب الأهلية. وفيما تراجعت فرنسا عن رغبتها في دعم دولة مسيحية دائمة في جبل لبنان خارج السلطنة تحت ضغط بريطاني، أصرّت على أن يكون الحاكم مسيحياً، حتى لو لم يكن لبنانياً لتجنّب تجدد النعرات، وأن يتمتع الكيان ببعض الاستقلال المالي وأن ينظّم جهاز درك محلي على أن يتمركز الجيش العثماني في الطرق الرئيسية.

واتخذت نهاية «أمراء الحرب» في دورهم المحارب طابعاً رسمياً، إذ نصّت المادة الخامسة من النظام الأساسي لجبل لبنان على «إلغاء امتيازات الإقطاعيين والامتيازات العائدة للمقاطعجيين»[31]. ولكنهم عوّضوا عما فقدوه من التزام مباشر لإقطاعياتهم ومن قوة عسكرية ذاتية عبر انخراطهم في مؤسسات دولة جبل لبنان. فلبست الكانتونات رداء تقسيمات ادارية

جديدة كأقضية ونواح، و«وجد الأمراء والمشايخ أصحاب المقاطعات سابقاً في وظيفة قائمقام القضاء ومدير الناحية استمراراً لجانب من وظيفتهم القديمة». وأخذ المتصرف دور «أمير الأمراء» وكسب ودّ أمراء حرب الجبل بأن عيّنهم جميعاً، وكان عددهم 16، في مجلس إدارته. فكان منهم مجيد شهاب، ابن الأمير بشير، وحسن شهاب وقيس شهاب وعبدالله أبي اللمع ومراد أبي اللمع وملحم ارسلان. وطيلة عهد المتصرفية الذي استمرّ نصف قرن شغلت وظائف الدولة ذات الشأن شخصيات من عائلات شهاب وأبي اللمع وجنبلاط وعبد الملك وأرسلان ونكد وتلحوق وعازار وخازن وحبيش والدحداح. فمن بين 37 قائمقاماً خلال هذه الفترة كان 23 بينهم ينتمون الى عائلات أمراء الحرب و14 من التجّار. أمّا في وظائف مدراء النواحي فقد كان 260 مديراً ممن ينتمون الى عائلات أمراء الحرب في حين كان 77 منهم من التجّار[32]. وشكّلت ادارة جبل لبنان الحقل الجديد للصراع بين أمراء الحرب وقد انضمت اليهم فئة التجّار (راجع الفصل الرابع عن فئة التجّار)، واستمرّت الزعامات المناطقية بأشكال وأنماط جديدة حيث بقي الولاء الفلاحي والشعبي للعائلات التقليدية وللقوى الاقتصادية الجديدة. وسيستمر هذا الصراع على السلطة والمكاسب في ظل أنظمة الحكم المختلفة حتى الخمسينات من القرن العشرين عندما عاد الى الظهور نمط أمراء الحرب في قالبهم المحارب.

اعتبرت فرنسا أنّ القبول بالمتصرفية سيكون لمصلحة الموارنة حتى لو ضحوا بمطالب يوسف كرم وحلفائه. وكان واضحاً أنّ موارنة كسروان والشمال لم يتمتعوا بنفوذ ومقام موارنة الشوف وعاليه والمتن. وبالفعل كان للموارنة الحصّة الكبرى في وظائف الكيان الجديد. ففي جهاز الدرك الذي لم يتجاوز الألفي عنصر كان عدد الموارنة 1200 والدروز 200، والشيعة 60 عنصراً وباقي المسيحيين (الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك) 350 عنصراً. وأصبح أفراد جهاز الدرك بمثابة أزلام أمراء الحرب السابقين ودخلوا في صلب المعادلات الاجتماعية الجديدة ولعبوا سنداً للعائلات النافذة، فأصبح لتعبير «ابن حكومة» سمعة سلبية.

واستمرّت المعارضة المارونية لنظام المتصرفية، وحافظ يوسف كرم على خطه واستمرّ في مواجهة عسكر المتصرفية التي لم يعترف بها، مدعوماً من الكنيسة المارونية حتى كسر شوكته درك المتصرفية عام 1866. ورغم نصح الفرنسيين له بقبول نظام الجبل ورغم تخلي الكنيسة عنه، إلا أنّ أي حل لا يجعل يوسف كرم أميراً على لبنان لم يكن مقبولاً لدى هذا الأخير.

ويقول المؤرخ سمعان الخازن إنّ يوسف كرم قام بمحاولة أخيرة للتعاون مع الأمير عبدالقادر الجزائري المقيم في دمشق والذي أنقذ مئات المسيحيين من المجازر، لإقامة مملكة عربية مستقلّة تتخلّص من سلطة الباب العالي ويكون عبدالقادر على رأسها ويوسف كرم أميراً على الجبل[33]. وأخيراً نفي كرم الى أوروبا عام 1867 حيث مات في نفس العام. وفيما تلاشت المقاومة العسكرية إلا أنّ إصرار موارنة كسروان والشمال، تدعمهم الكنيسة، على كيان بأغلبية مسيحية استمرّ وكان من أسباب قيام دولة لبنان الكبير فيما بعد.

في فترة المتصرفية من العام 1861 وحتى 1914، تمتّع جبل لبنان بفترة طويلة من السلم الأهلي والازدهار. وأخذ مجلس أمراء الحرب برئاسة المتصرف مكان الكانتونات المتناحرة التي صبغت الجبل في القرون السابقة. وكان معظم رجال الحكومة من موارنة الشوف وبعبدا، وخاصة من آل شهاب وخوري وبستاني. واستمرّ هؤلاء في شغل مناصب الدولة الرفيعة في العقود التالية وما يزالون حتى اليوم. وحتى مقلب القرن العشرين لم يحظ موارنة الشمال بأي منصب رفيع أو بتمثيل ذي أهمية في مسائل الحكم. بل كان أمراء الحرب المحليون في كسروان وزغرتا وبشري يستلمون وظائف عادية من رتبة قائمقام في مناطقهم. وفيما استمرّ نفوذ آل الخازن في كسروان ذهبت زعامة موارنة الشمال الى أسعد كرم، ابن شقيق يوسف كرم. وبعد وفاة أسعد انقسم موارنة الشمال جغرافياً فأصبحت زغرتا واهدن تحت زعامة قبلان فرنجية، ينافسه مخايل معوّض، المدعوم من آل كرم وآل الدويهي وآل بولس، في حين كانت بشري تحت زعامة نجيب ضاهر ينافسه آل عريضة وكيروز وجعجع. وكان موارنة بشري الأقل نفوذاً بين موارنة جبل لبنان في تلك الفترة، حيث اعتبرت تلك المنطقة من الجرد العالي الأقل ثروة وعلماً وازدهاراً بين المناطق المارونية.

لقد تفوّق موارنة المنطقة الوسطى (الشوف وعاليه والمتن) على موارنة المناطق الأخرى بفضل التعليم والقرب الجغرافي من بيروت وتوفّر فرص العمل والاستثمارات. وعلى سبيل المثال فضّل المتصرفون تعيين رجال موارنة غير معروفين مثل نمر شمعون من دير القمر كوزراء للمالية بسبب علمهم، في حين أهملوا أمراء الحرب العريقين من موارنة كسروان والشمال. ولكن الوضع المهيمن لموارنة الوسط تغيّر عام 1970، عندما بدأ موارنة الشمال تحقيق مكاسب سياسية هامة، فكان منهم رؤساء جمهورية (كسليمان فرنجية ورينيه معوّض) ووزراء في الحكومة. حتى أنّ شاباً من بشرّي (سمير جعجع) استطاع أن يصبح الزعيم الماروني غير المنازع للميليشيا المسيحية عام 1986.

ورغم ترحيبهم بنظام المتصرفية وتفوقهم في حرب 1860، إلا أنّ الدروز لم يستعيدوا موقعهم التاريخي حيث كانوا العامل الأساسي في ولادة الإمارة في القرن السابع عشر. ويعود ذلك الى التحولات الديمغرافية التي شهدناها من انتشار الموارنة في الجبل وزيادة عددهم مقابل تضاؤل عدد الدروز وهجرتهم الى جبل الدروز وبيعهم الأراضي الى الموارنة (حتى أن الباب العالي بدأ ينظر الى مناطق الدروز جنوب دمشق بأنّها أكثر أهمية من مناطقهم في جبل لبنان فترشّح الأمير شكيب أرسلان عن حوران لعضوية مجلس المبعوثان العثماني عام 1908). وفي عهود االمتصرفية والانتداب الفرنسي تقاسم آل أرسلان وآل جنبلاط زعامة الدروز.

في القرن التاسع عشر لم يكن من دور يذكر للشيعة، الذين بقوا على هامش الأحداث، يقودهم أمراء حرب تقليديون كان جلّ همهم في ظل المتصرفية الحصول على الوظائف الرسمية لا تحسين ظروف مناطقهم وتطويرها. وكالموارنة، كان الشيعة منقسمين شمالاً وجنوباً، فكان شيعة بعلبك والهرمل والجرد تحت زعامة آل حمادة، وشيعة جبل عامل وباقي الجنوب تحت زعامة آل الأسعد. وفي بداية القرن العشرين كان سعيد حمادة زعيم شيعة بعلبك والهرمل (خلفه قريبه صبري) ينافسه آل الحسيني في الجرد. في حين كان كامل الأسعد زعيم شيعة الجنوب (خلفه اخوه عبد اللطيف ثم ابن اخيه أحمد ثم حفيده كامل)، ينافسه آل الخليل في صور.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوروبا وانضمام الامبراطورية العثمانية الى هذه الحرب الى جانب ألمانيا عام 1914 انتهى ما يعرف بدولة جبل لبنان بمتصرف مسيحي، حيث احتل لبنان الجيش التركي بقيادة أحمد جمال باشا وعيّن متصرفين مسلمين. وفي فترة الحرب عانى سكان لبنان ويلات استمرّت حتى 1917 وهلك عشرات آلاف المواطنين من المرض والجوع. ومن هذه الويلات غزو الجراد وحصار بحري وحكم عسكري مباشر فرضه أحمد جمال باشا الملقب بـ«السفاح»، ومصادرة الأتراك للمواد الغذائية والعملات المعدنية وفرض العملة الورقية.

لم يصمد الجبل المغلق أمام هذه المصاعب غير العادية وخاصة إقفال البحر في وجه الاستيراد وعدم امكانية زرع ما يكفي من الحبوب والمواد الغذائية. ورغم أنّ الزراعة وإنتاج الحرير كانا نشاط سكان لبنان الرئيسي إلا أنّ كمية الغذاء المنتجة محلياً لم تلبِّ حاجة أكثر من ثلث السكان في حين وقع الآخرون في الفقر والمجاعة. وكان أمراء الحرب يعيشون حياة وثيرة تبعد عنهم شر الويلات.

دولة لبنان الكبير

بعد هزيمة تركيا عام 1918 وانسحابها نهائياً من البلاد العربية، وضعت عصبة الأمم (المنظمة الدولية الذي سبقت منظمة الأمم المتحدة) المنطقة تحت الانتداب الفرنسي البريطاني، الذي قسّمها الى مقاطعات جغرافية بموجب اتفاقية سايكس بيكو. فكان لبنان وسورية من نصيب فرنسا. ورحّب الموارنة بالانتداب الفرنسي على لبنان، واستقبلوا القوات الفرنسية كمحررة من قرون الاستعباد التركي. أمّا الدروز والمسلمون، سنّة وشيعة، والروم الأرثوذكس فلقد أعلنوا ولاءهم للحكومة العربية في دمشق بقيادة الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة. وحتى بعض الشخصيات المارونية، ومنهم حبيب باشا السعد، أعلن الولاء أيضاً للحكومة الفيصلية وأعلن الاستعداد للعمل معها.

وبدعم الفرنسيين، سعت شخصيات مارونية وأرثوذكسية الى توسيع كيان الجبل، «Le Petit Liban»، لخلق دولة قادرة على الحياة. ولم يرض أمراء الحرب وتجار بيروت، يدعمهم البطريرك الماروني الياس الحويّك عن الحكومة العربية في دمشق، بل أصرّوا على لبنان كبير منفصل بمساحة أكبر وواجهة بحرية. ودفعت عائلات بيروت المسيحية، بسترس وسرسق وتويني وشيحا وفرعون وغيرها، الى خلق دولة لبنانية تضم بيروت. وكان ثمّة عائلات تأسّست في بيروت بمعزل عن أمراء الحرب في الجبل باتت تتمتع بقدرات اقتصادية، معظمها مسيحية وتضم بعض المسلمين. ومن هذه العائلات بسّول وفرعون وحلو وطراد ونقّاش وتابت وصبّاغ وبيهم وفيّاض وحدّود[34]. هذه العائلات وغيرها وقّعت عرائض قدّمتها الى الحكومة الفرنسية للمساعدة في انجاز هدف تكبير لبنان. واستجاب الفرنسيون الذين ربطتهم بكاثوليكيي المشرق لا سيما الموارنة منهم علاقات تاريخية، سياسية اجتماعية واقتصادية، ووسّعوا الجبل ليضم مساحات من ولاية بيروت وولاية دمشق.

وأسفر التعاون الفرنسي مع مسيحيي لبنان عن ولادة دولة لبنان الكبير Le Grand Liban الذي بات يتمتع بمزايا جمّة، منها تضاعف عدد سكانه من 300 ألف نسمة الى 600 ألف، وضم مدن تاريخية هامة (بيروت وصيدا وطرابلس وصور) ومساحات زراعية خصبة (البقاع وعكار وبلاد بشارة - انظر الجدول رقم 16 في الملحق الاحصائي). واستبدلت العملة العثمانية بعملة جديدة في سورية ولبنان تعتمد قيمتها على الفرنك الفرنسي في حين بات اقتصاد الكيان الجديد أكثر ارتباطاً باقتصاد المتروبول الفرنسي.

ولم يقبل الدروز بالانتداب الفرنسي. فهم رحّبوا بتحرير البلاد من الحكم التركي، ولكنهم

لم يثقوا بطغيان االموارنة في الكيان الجديد بمساعدة أصدقائهم الفرنسيين. فأعلنوا المقاومة المسلّحة ضد ما اعتبروه احتلالاً فرنسياً للبلاد.

أمّا في لبنان فكان رأس المعارضة الأكبر للانتداب الفرنسي هم زعماء السنّة في المدن الساحلية، خاصة بيروت وطرابلس وصيدا، الذين كانوا، حتى قيام دولة لبنان الكبير يتمتعون بالاستقرار والثروة والمناصب الرسمية العثمانية. وكما سنرى في الفصل التالي، كان ثمّة صعوبة في إقناع زعماء السنّة بالقبول بدولة لبنانية مستقلّة ليس فقط عن الباب العالي بل منفصلة عن إخوانهم في سورية.

هوامش

[1] Philip Hitti, *Lebanon in History*, London, MacMillan, 1967, p. 248.

[2] يوسف محفوظ، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، الكسليك، مطبعة جامعة الكسليك، 1984، ص 37. وبطرس ضو، **تاريخ الموارنة** الجزء الأول، بيروت، دار النهار، 1970.

[3] Hitti, p. 246.

[4] يوسف محفوظ، ص 73.

[5] يوسف محفوظ، ص 73.

[6] أحمد أبو سعد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، بيروت، دار العلم للملايين، 1997، ص 10.

[7] يوسف محفوظ، ص 60-59.

[8] Hitti, p. 407.

[9] جاء في توصيات مجمع اللويزة عام 1736: «نحثّ هؤلاء الطلبة ومعلمي المدارس أن يؤلـّفوا في العربية الكتب المدرسية التي أعددناها آنفاً مقتطفة من مؤلفين معروفين بالفضل وإما أن يترجموها من اللغة اللاتينية الى العربية على الأقل». ذكره كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 164.

[10] كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، بيروت، دار نوفل، 1992، ص 180-185.

[11] محفوظ، ص 112.

[12] Nos ancêtres les Gaullois étaient blonds!, Cited in Abdul Latif Tibawi, *Islamic Education – Its Traditions and Modernization into the Arab National Systems*, New York, Luzac Publishers, 1969.

[13] Georges Corm, *Le Liban contemporain histoire et societé*, Paris, La Découverte, 2003, p. 21.

[14] كريم بقرادوني، **لعنة وطن**.

[15] مسعود ضاهر، **هجرة الشوام الى مصر**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.

[16] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 43.

[17] كمال الصليبي ص 42.

[19] كمال الصليبي ص 43.

[19] كمال الصليبي ص 55.

[20] مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدّمات واختلاف النتائج**، الكويت، **عالم العرفة**، 1999، ص 85.

[21] تقدّر مصادر أخرى حجم القوة المارونية بـ4000 رجل (كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 166).

[22] كوثراني ص 35.

[23] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 83.

[24] هو الكرواتي ميخائيل لاتاس الذي اتخذ اسماً عثمانياً هو عمر باشا النمساوي.

[25] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 114.

[26] البطريرك بولس مبارك مسعد العمشيتي (ولد 1805 في عمشيت وتوفي 1890) وكان بطريركاً على الكنيسة المارونية من 1854 الى 1890 (محفوظ، ص 50-51).

[27] كوثراني، ص 59.

[28] ويعكس عدد الضحايا عدد المسيحيين في دمشق في تلك الفترة، وحتى بعد هذه المجازر بعشر سنوات استمرّ التواجد الكبير للمسيحيين في دمشق، حيث بلغ عام 1873 حوالى سبعة آلاف نسمة (كوثراني، ص 30).

[29] كوثراني ص 78.

[30] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 147-148.

[31] كوثراني، ص 65.

[32] كوثراني، ص 69-70.

[33] «إذا رأت فخامتكم ان تعيّن على الأقاليم العربية أمراء مستقيلين يدفعون اليكم اموالاً مقرّرة ويوحّدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدّي، قبل أن تتدخّل بأمورنا الدول الأجنبية». سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى، طرابلس، 1950، ذكره كوثراني ص129.

[34] كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص80-81.

الفصل الرابع

ميشال شيحا وشعب التجار

لبنان بلد تجارة منذ ثلاثة أو أربعة آلاف سنة. ولم يطرأ على ذلك تغيّر يذكر... فنحن شعب من التجار.

ميشال شيحا

فيما كان الجبل يرزح تحت نفوذ أمراء الحرب والنزاعات الأهلية لعدّة قرون، كانت بيروت، خاصة منذ أواسط القرن التاسع عشر، تنمو وتزدهر وترتبط عضوياً بالمركز الاقتصادي الأوروبي، حتى أصبحت موقعاً مالياً وتجارياً عالمياً في القرن العشرين. وتحت التراكم الهائل من التطوّر الغربي في بيروت (نتيجة النفوذ التجاري والثقافي والتعليمي والسياسي الذي تمتعت به فرنسا وانكلترا ودول أخرى) قبعت شياطين القبلية والطائفية التي أصبحت المدينة ميداناً جديداً لها ابتداء من العام 1920. وفيما كان الجبل موطن أمراء الحرب والتقاليد وملجأ الأقليات ومنطلق الإمارة المعنية والشهابية، كانت بيروت والساحل موطن التجّار، أحفاد فينيقيا، كما أشار ميشال شيحا، منظّر تجار لبنان بامتياز: «نحن شعب من التجّار». فحصل التلاقي التاريخي في لبنان الكبير بين الإرث الفينيقي وحقبة الإمارة وبين التجّار والمجموعات الدينية. أمّا ما هو خارج هذا التلاقي فهو مجرد تفاصيل في الرواية الرئيسية.

ظهور التجّار

منذ احتلّ الأتراك العثمانيون المشرق عام 1516 بدأ التغلغل التجاري الأوروبي مستنداً الى

سلسلة اتفاقات مع السلطنة. فقد منح العثمانيون امتيازات مفصلة للدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا والروسيا والامارات الايطالية، ما مهّد للغزو الثقافي والاقتصادي والعسكري فيما بعد. وكان لمعظم هذه الدول علاقات مبكّرة مع المشرق منذ الفترة الصليبية (الفرنسيين والامارات الايطالية كالبندقية وجنوى وبيزا)[1]. ولذلك عندما فتح العثمانيون المنطقة للتجارة كان الطليان والفرنسيون هم الأكثر استعداداً. وكانت بيروت في القرن السادس عشر تحت نفوذ آل عساف السنّة التركمان الذين استوطنوا الساحل شمال بيروت ترافقهم قبائل كردية، فرمّموا وسطها المهدم وما تبقى من الطريق الدولي الروماني وأطلال كنيسة مار يوحنا وبعض الأبنية الأخرى. وبنى أمير الحرب منصور عسّاف مسجداً باسمه فكان بنو عساف أوّل من أعاد الحياة الى ذلك الجزء من بيروت بعد خرابه قبل قرون. ومع مطلع القرن السابع عشر، تحول المشرق القديم الذي كان نقطة صراع بين البيزنطيين والفرس والصليبيين والمسلمين، إلى نقطة لقاء تجاري ومصالح مشتركة بين الشرق الأدنى وأوروبا.

درج استعمال عبارة «المشرق» بمعناها التجاري الضيّق عام 1413 عندما أسّس تجّار البندقية شركة كبرى للتعامل مع مرافىء المشرق وأسواقه تدعى il Compagnia del Levante أي «شركة المشرق». في البدء كان لقب «مشرقي» باللغات الأوروبية Levantine يطلق على موظفي هذه الشركة وأصحابها من الطليان. فكان أهل البندقية الذين يزورون المشرق أول من حمل لقب مشرقي «ليفنتي» باللغة الايطالية. ومع مرور الوقت أصبح هذا الاسم يطلق على كل تاجر أوروبي في بيروت وحلب وطرابلس والاسكندرية طالما اعتقد الناس أنه يعمل مع الشركة الايطالية. وفي القرن السابع عشر، تطوّر معنى هذه العبارة وأصبح يطلق فقط على التاجر الأوروبي الذي يقيم بصفة دائمة في المشرق أو المشرقي المتحدّر من الصليبيين وليس التاجر الزائر فحسب. وظهرت في أحياء المدن الساحلية فئة من التجّار الأوروبيين المرتبطين مع التجّار المسيحيين المحليين فكان الاثنان يمثلان نموذجاً ثقافياً جديداً «ليفنتياً»، لم يكن أوروبياً خالصاً ولكنه ليس محلياً صافياً.

ظهرت فئة التجّار المحلية من اليهود والمسيحيين العرب في لبنان وفلسطين وسورية والاسكندرية، إضافة الى الأرمن والجاليات الايطالية واليونانية وأقليات أوروبية أخرى احتكرت التجارة مع أوروبا. واصبح تعبير «ليفنتي» يطلق على المجموعات الاثنية الاوروبية والمحلية غير المسلمة التي ارتبطت ثقافة وتجارة مع أوروبا. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبح للّقب دلالة على الشطارة في التجارة والمهارة في ادارة الأعمال ومعرفة اللغات المحلية (العربية

والأرمنية والتركية والكردية) واللغات الأوروبية الرئيسية. فكانت سائر المدن الرئيسية المشرقية التي قطنتها أقليات مسيحية وأوروبية كبيرة جزءاً مما عرف بالمشرق في اللغات الأوروبية، بما فيها الاسكندرية التي كانت حسب هذا المفهوم المدينة المشرقية «الليفنتية» بامتياز. ففي الاسكندرية تمازج اليونانيون والطليان واليهود والمصريون الأقباط في بوتقة تجارية ثقافية عايشها كثيرون ومنهم أدباء انكليز كفورستر ودوريل ووصفها ادوارد سعيد في مذكراته[2].

كانت الامارت الايطالية (جنوى والبندقية وبيزا وتوسكانا) الأكثر نشاطاً في التجارة مع مناطق السلطنة، وقد أثبتت أحياناً حياديتها حتى في تجارة السلاح ونقل السكان من مكان الى آخر في أزمنة الحرب. وكما رأينا، كان لإمارة توسكانا تأثير واضح في العمران المدني اللبناني في القرن السابع عشر، من طرق وأبنية، في فترة شهدت توسكانا تقدماً فذاً بريادتها للنهضة الأوروبية. ولأسباب متعدّدة، كان المسيحيون، ومنهم متمولون أصبحوا تجاراً، ينتقلون من الجبل والعمق السوري الى بيروت التي زاد عدد سكانها الى خمسة آلاف نسمة عام 1635 (وهو رقم أصغر بكثير مما كانته صيدا وطرابلس ودمشق وحلب في تلك الفترة). واتخذ النشاط التجاري طابعاً غير ديني حيث اختلط التجّار من كل الطوائف في اتفاق ضمني هو مشروعية الربح. وازدهرت الصناعة الى جانب التجارة والخدمات وخاصة صناعة الحرير وتجارته مع الإمارت الايطالية ومع فرنسا. وفي العام 1660، تأكدت أهمية بيروت بأن أصبحت عاصمة سنجق جديد يحمل اسمها ضمن ولاية صيدا (التي ضمت سناجق صيدا وبيروت وصفد).

لقد وقّع العثمانيون ثمانية اتفاقات مع فرنسا شملت عدداً كبيراً من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية أبرزها حق فرنسا في حماية رعايا السلطنة الكاثوليك. وعندما التحقت الكنيسة المارونية بروما عام 1736، سعت فرنسا وحصلت عام 1740 على امتياز حماية الموارنة وقد أصبحوا رسمياً تحت جناح روما. كما حصلت روسيا على امتيازات أكبر من تلك التي حصلت عليها فرنسا في التجارة وحق حماية رعايا السلطنة من الروم الأرثوذكس، وتنازل الباب العالي عن أراض شاسعة لمصلحة روسيا في شرق أوروبا بعد سلسلة الهزائم التي منيت بها السلطنة هناك. ولاحظ الفرنسيون ازدهار بيروت ووجهها الليفنتي الأوروبي فسمّوها Petit Paris، وهو اسم حملته المدينة حديثاً كـ«باريس الشرق»، وعيّن الفرنسيون الماروني نوفل الخازن عام 1655 قنصلاً لرعاية مصالحهم في بيروت، فتوارث آل الخازن هذا المنصب لمدّة مائة عام، وفي العام 1757 احتلّ هذا المنصب موارنة آخرون.

وفي القرن الثامن عشر ازدهر مرفأ بيروت وأصبح اختلاط المدينة بالجبل واضحاً حيث

انضم الى سكان المدينة الأصليين من الروم الأرثوذكس والسنّة، أعداد من الموارنة والدروز. وعدا السكان المحليين، انتعشت في بيروت جاليات أوروبية كثيرة منها اليونانيون والطليان والفرنسيون، يعملون جميعاً مع السكان المحليين والأرمن والترك والكرد في التجارة والحياة الاجتماعية، ويتخذون لأنفسهم ولأفراد عائلاتهم منازل دائمة. ومن بيروت انطلق الأوروبيون الى العمق السوري وخاصة الى حلب، ليطوّروا استثماراتهم وخطوط تجارتهم وحظوظهم من أسواق الاستهلاك. وطالما أنّ خطوط المواصلات هي مفتاح التجارة، كانت الطرق تمتدّ في كل اتجاه على الساحل ومع الداخل لتسهيل نقل البضائع وسفر التجّار.

صعود بيروت الحديثة

في العام 1839، وصل عدد سكان بيروت الى 15 ألفاً فكانت المدينة الرابعة في المشرق من حيث التعداد السكاني والأولى من حيث حجم المرفأ وحداثته وشبكة المواصلات. وفي تلك الفترة أيضاً بدأ عمران المدينة يمتد خارج وسطها الضيق، وخاصة باتجاه الشرق، حيث بنى المصريون قاعدة عسكرية ومستشفى يضم قسماً للعزل (الكرنتينا)، كما أنّ الأوروبيين بدأوا التعاون مع أصحاب الرساميل من المواطنين لبناء فنادق ووسائل ترفيه غرب المرفأ باتجاه باب ادريس وزقاق البلاط وحي الزيتونة، فيما بقيت المساحات الأخرى وعرة أو بقعاً زراعية انتظرت عقوداً عديدة قبل أن يصلها عمران المدينة المتمدد.

وفي الوقت التي غرق فيه جبل لبنان في صراعات أهلية دامية استمرّت منذ رحيل الأمير بشير وحتى دخول الجيش الفرنسي عام 1861، كانت بيروت تشهد افتتاح مصارف وفنادق ومؤسسات تجارية. وتطوّر نشاط البيوت المالية الصغيرة الى نشاطات مصرفية حديثة وفقاً للشروط الأوروبية. واستثمر الفرنسيون أموالهم في تأسيس «البنك العثماني» في بيروت عام 1856، حيث احتل ابتداء من العام 1863 مبنى جميلاً في حي الزيتونة على كورنيش بحري جديد على بعد ثلاثة كيلومترات من بيروت القديمة، وكذلك افتتح فرع لبنك «كريديه ليونيه» الفرنسي عام 1875. وعام 1867 افتتح مبنى بلدية بيروت في وقت كانت المدينة تتفوق في الحركة الاقتصادية والعمران ليس على الجبل والساحل فحسب بل على سائر المشرق والعمق السوري. وواصلت بيروت تمدّدها غرباً بعيداً عن المرفأ ومحيطه القديم وصولاً الى بريّة رأس بيروت (البعيدة عن خطوط المواصلات التي تربط طرابلس بصيدا) وشرقاً باتجاه تلال الأشرفية. وأقام في تلك الأحياء الجديدة، رأس بيروت والأشرفية، الأغنياء من تجار الروم

الأرثوذكس وكبار موظفي الادارة العثمانية من أثرياء المسلمين السنّة.

هناك ناحية أخرى ساهمت في ازدهار بيروت وتمييز جبل لبنان عن محيطه الجغرافي هي انتشار التربية والتعليم. يقول كمال الصيلبي إنّ انتشار المدارس ليس قديماً في لبنان عكس ما يقال. فرغم افتتاح بعض المدارس المارونية (كعين ورقة وعين تراز) ابتداء من القرن السابع عشر، إلا أنّ تعميم التعليم والمعرفة في لبنان لم يبدأ قبل القرن التاسع عشر[3]. وطيلة هذه القرون كان الجهل والأمية سائدين في الجبل خارج رجال الكنيسة، في حين كانت القراءة والكتابة منحصرة في أوساط السنّة والروم الأرثوذكس من التجّار وكبار موظفي الدولة في صيدا وبيروت وطرابلس. أمّا في الأوساط الشعبية لدى كل الطوائف فقد انتشرت «الكتاتيب» (أي تلقين تعاليم الدين الاسلامي أيام الجمعة والدين المسيحي في مدارس الأحد مع ما قد يرافق ذلك من تعلّم القراءة). وفيما بدأ الموارنة في التوسّع التعليمي في القرن التاسع عشر، تخلّف الآخرون، «فكانت عامة الروم الأرثوذكس في المناطق الجبلية أقلّ الطوائف اللبنانية حظاً بالتعليم بعد الدروز» لعدم سعي كنيستهم الى إنشاء مدارس خاصة. فكانت العائلات الغنية من الأرثوذكس والدروز ترسل أولادها الى المدارس الخاصة المارونية[4]. وحصلت نهضة تربوية كبرى منذ أواسط القرن التاسع عشر. وإضافة الى العدد الكبير من المدارس المارونية والارساليات الكاثوليكية (اليسوعيين واللعازريين) تكاثرت المدارس الأرثوذكسية فأنشئت مدارس في الكورة وبيروت كمدرسة الثلاثة أقمار ومدرسة زهرة الاحسان. كما أسّس سنّة بيروت جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية لنشر التعليم في أوساط الشباب المسلم ففتحت مدارس في كافة مدن الساحل. وبقي الدروز والشيعة خارج هذه النهضة التربوية، عوّض عنها الدروز بالالتحاق بالمدارس المسيحية فيما بقيت مناطق الشيعة البعيدة عن العمران والمدن أكثر حرماناً وتخلفاً في لبنان حتى أواسط القرن العشرين.

لقد بلغت نسبة التعليم قمماً جديدة عام 1900 عندما أصبح عدد المدارس في لبنان يفوق 650 مدرسة منها 13 مدرسة فقط للدروز والمسلمين[5]، في حين أصبح لبنان أكثر مناطق السلطنة العثمانية تقدماً في انتشار التربية والتعليم، فباتت القراءة والكتابة منتشرة وأصبحت المرحلة الابتدائية مفتوحة لمن يرغب. ووصل عدد المطبوعات في بيروت في منتصف القرن التاسع عشر 55 (40 دورية شهرية و15 جريدة يومية)، في حين كانت عدّة مطابع تصدر الكتب الجديدة بشكل منتظم. وازدهرت كذلك مؤسسات التعليم العالي، ففي العام 1866 أسّست بعثة بروتستانتية أميركية «الكلية السورية الإنجيلية» وسط أراض زراعية وعرة في رأس

بيروت أصبحت فيما بعد «جامعة بيروت الأميركية» واحتلّت مساحة عقارية واسعة في تلك الناحية ما أدّى الى ارتفاع أسعار الأراضي لتكون الأعلى في كل لبنان. وساهمت المؤسسات والإرساليات الأميركية والانكليزية في نشأة الطائفة البروتستانتية حيث اعتنقها كثيرون من مسيحيي لبنان وسوريا ممن درسوا في مدارسها أو عملوا مع الأميركيين والانكليز في نشاطات أخرى، واكتسب بعضهم شهرة واسعة. ولم يخلُ الأمر من التنافس بين البروتستانت والكاثوليك، حيث أسّس اليسوعيون الفرنسيون مؤسسة تعليمية شرق المدينة قرب الأشرفية عام 1875 أصبحت جامعة القديس يوسف فيما بعد. وواصلت الإرساليات والجماعات المحلية عملية تأسيس المدارس ونشر التربية والتعليم طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخاصة في مواد القانون والطب والفنون والهندسة. ولكن البعثات الأجنبية اختلفت في توجهاتها، ففيما ركزت البعثات الأميركية على الاخلاقية البروتستانتية التي ألهمت الرواد الأميركيين الأوائل، كان محور البعثات الفرنسية لا سيما اليسوعية تفوّق الروحية المسيحية التي ألهمت التراث الكولونيالي الفرنسي والتهذيب والتأديب النفسي الذي طبع الآباء اليسوعيين.

وطال الازدهار شبكة المواصلات، حيث أنهى مستثمرون فرنسيون بناء طريق بيروت دمشق لعربات الخيل عام 1857، في حين تولى رجال أعمال مسيحيون من بيروت بالشراكة مع فرنسيين بناء مرفأ جديد في بيروت مكان الحوض القديم، بات جاهزاً للعمل عام 1892، كما دشّنت سكّة الحديد من بيروت الى دمشق والعمق السوري عام 1895[6]. ولقد اعترفت الحكومة العثمانية بأهمية بيروت فجعلتها عام 1888 عاصمة لولاية كبرى هي ولاية بيروت، امتدت على مساحة 30 ألف و500 كلم مربع من اللاذقية الى عكا، وضمّت مدن طرابلس وصيدا وصور وعكا، بعدد سكان ناهز الـ900 ألف نسمة. ويلاحظ غرابة حدود هذه الولاية التي كانت عبارة عن شريط ساحلي رفيع للغاية، محافظة من الحكومة العثمانية على تعهداتها للنظام الخاص بجبل لبنان الذي وقّعته الدول الكبرى عام 1863 ومهّد للمتصرفية. وازداد عدد سكان مدينة بيروت من 80 ألفاً عام 1865 الى 136 ألفاً عام 1908.

وهكذا اقترنت مدينة بيروت في عقول الأوروبيين وسكان البلاد بالتجارة التي حققت الثروة والجاه والثقافة لأصحابها. وبدا تجار بيروت منهمكين في السعي وراء جني المال وانجاز الصفقات المربحة بصرف النظر عن جنسية عملائهم أو إثنيتهم أو ديانتهم. وأصبح التاجر نموذج الشخص الذكي، الذي يجيد عدة لغات: العربية والفرنسية والانكليزية والاسبانية

والايطالية والتركية والأرمنية والروسية واليونانية. حقاً، لم يكن معقولاً أن يكون تاجر مشرقي ناجحاً بدون معرفة ثلاث من هذه اللغات على الأقل. وقد يعجب المرء كيفية اتقان تجار ونخبة هذه المدينة الصغيرة لهذا العدد من اللغات والخبرات في عالم التجارة. وهذا ليس لغزاً. فاللغة العربية هي اللسان الأم لسكان المشرق، في حين كان قسم من السكان المحليين ينطق الأرمنية واليونانية والتركية كلغة أم بصفتهم أيضاً رعايا السلطنة. وسمح انتشار مدارس ومعاهد الارساليات الفرنسية والانكليزية والمسكوبية في تعلّم اللغات الفرنسية والانكليزية والروسية. أمّا بالنسبة للغة الايطالية، فثمة سببان لانتشارها ورواجها في المشرق. الأول هو قدم التجارة الايطالية مع المنطقة منذ قرون واقامة التجار الطليان في المدن الرئيسية خاصة في بيروت وحلب والاسكندرية بشكل دائم. والسبب الثاني هو العلاقة الخاصة بين الإمارت الايطالية والكنيسة الكاثوليكية مع موارنة جبل لبنان والتي أدّت عام 1584 الى اقامة مدرسة في روما وتخصيص منح لشباب الموارنة للقدوم الى روما وتلقي المعارف اللاهوتية وغيرها، ودائماً باللغة الايطالية.

من الناحية التجارية، لم تنتم الفلسفة المشرقية الماركنتيلية في القرن التاسع عشر الى عرق أو قومية أو دين، بل مثلت الرأسمالية المتوحشة بوصفها الكلاسيكي في **ثروة الأمم** لآدم سميث، بأنّ السوق لا يعرف أي عوائق أو حدود جغرافية أو قانونية أو عوارض من أي نوع، والعميل الاقتصادي (التاجر أو الصناعي) يسعى دوماً الى المزيد من الثروة والتوسّع. فكان التاجر اليوناني أو الايطالي يشعر أنّه في بيته وبين أهله في بيروت أو الاسكندرية، وكذلك التاجر المشرقي الذي يزور البندقية أو فلورنسا أو ليون بهدف الربح والتجارة. وكانت ترتسم الفئة التجارية المالية في بيروت المرتبطة بروؤس الأموال الأوروبية في خليط من بيوتات الأثرياء الوافدين من العمق السوري والأسر الارستقراطية البيروتية. فكان جلّ أثرياء بيروت من الروم الأرثوذكس بالدرجة الأولى الى جانب الموارنة والروم الكاثوليك والسنّة. ومن هؤلاء الأثرياء على سبيل المثال بيت سرسق وبسترس وتقلا وفرعون وتويني وشيحا. وأقامت هذه العائلات علاقات ممتازة مع فرنسا ولكنها أكّدت دوماً الروابط الخاصة والحميمة مع العائلات السنية في بيروت ومدن الساحل.

ورغم الصفة الرسمية للانقسام الاداري بين دولة جبل لبنان وولاية بيروت الساحلية، إلا أنّ ذلك لم يمنع التواصل السكاني الاجتماعي والاقتصادي بين أهل الجبل وبيروت، التي كانت باب التجارة بين أوروبا والجبل والعمق السوري. كما أنّ تجّار بيروت وزعماءها وكبار

الموظفين الرسميين فيها قد امتلكوا منازل صيفية في الجبل، وتحدّر كثيرون منهم من عائلات جبلية فكان مسقط رؤوسهم احدى تلك القرى في الشوف أو كسروان أو المتن أو حتى حلب ودمشق والقدس واللاذقية، خاصة من العائلات المسيحية البارزة. ولم يكن الوافدون من الداخل السوري في ذلك الوقت أيدياً عاملة رخيصة كما أصبح الحال في النصف الثاني من القرن العشرين، بل محامين وأطباء وتجّاراً وأصحاب رؤوس أموال ساهموا الى حدّ كبير في صنع بيروت كما أضحت في أواسط القرن العشرين.

ميشال شيحا

ومن أبرز البيوتات المالية التجارية في نهاية القرن التاسع عشر في بيروت أسرتا فرعون وشيحا اللتان لعبتا دوراً حاسماً في نهضة بيروت واتجاه لبنان نحو كيان كبير بعد الحرب العالمية الأولى. وآل شيحا أسرة مسيحية آشورية عراقية برزت في بغداد في النشاط التجاري والعمل في البعثات الديبلوماسية الأجنبية، وهاجر أبناؤها الى سورية ولبنان ومصر ابتداء من القرن الثامن عشر. من أبنائها حبيب شيحا مستشار قنصلية فرنسا في بغداد وواضع مؤلف **تاريخ بغداد** بالفرنسية (توفي في مصر عام 1909) وفرنسيس شيحا المستشار أيضاً في القنصلية الفرنسية في بغداد ومحام في شركة سكة الحديد العراقية (توفي في دمشق). ومن رجال أعمالهم خليل وابراهيم شيحا. إلا أنّ المتحدرين من الفرع الدمشقي من آل شيحا هم الذين انتقلوا الى لبنان في القرن التاسع عشر واستقرّوا في بيروت حيث تزاوجوا مع آل فرعون وأصبحوا شركاء في الأعمال التجارية. وربما سبق تعارف الأسرتين قدوم آل شيحا الى لبنان، إذ كان آل فرعون أسرة دمشقية كاثوليكية عريقة تعمل في التجارة بين دمشق وحوران منذ مئات السنين، فحظيت برضا الحكومة العثمانية وأصبح للعائلة سمعة حسنة في أرجاء السلطنة فكان منهم رجال أعمال وإداريون في القاهرة والاسكندرية وبغداد وحلب وزحلة وبيروت. ومن مدن السلطنة وسّعوا نشاطاتهم وعلاقاتهم فأصبح لتجاراتهم فروع في البندقية وباريس. ومنهم أنطون فرعون مدير الجمارك المصرية عام 1784، الذي امتلك مصرفاً تجارياً يقترض منه رجال الدولة في مصر ثم فتح فرعاً في ايطاليا استقطب الودائع من أثرياء السلطنة العثمانية. فبلغت ثروته ثلاثة ملايين فرنك فرنسي ومنحه بابا الفاتيكان لقب «كونت». كما برز الياس فرعون رئيس جمارك الاسكندرية في نهاية القرن الثامن عشر، فموّل الحملة النابليونية على الشرق ثم غادر الى فرنسا حيث استلم مناصب رفيعة في الحكومة الفرنسية ومنحه الملك لويس الثامن

عشر أيضاً لقب «كونت».

ولذلك عندما استقرّ آل شيحا وفرعون في بيروت، كانوا يحملون إرثاً تجارياً وثروة مادية ومعنوية هائلة. وأصبح آل فرعون من أبرز البيوتات المالية في المدينة بعد انتهاء الاحتلال المصري وعودة الاستقرار عام 1840. فكانت لهم حصة كبيرة من صناعة الحرير وتجارته ومن السوق المالي في المشرق. وبرز منهم بشارة فرعون الذي كان له دور في تمويل الحرب الأهلية في جبل لبنان عام 1860. وعام 1870 قاد تجارة الأسرتين أنطون شيحا وعمّه روفائيل فرعون فجنت أعمالهما التجارية أرباحاً طائلة من الحرير واستعملا الرأسمال لتأسيس شركة عرفت فيما بعد باسم «بنك فرعون وشيحا» عام 1876 لتمويل المشاريع الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية. وأصبحت شركة فرعون وشيحا أكبر مالك لمصانع الحرير، وأبرز مصدّر للحرير الى أوروبا، ومستورد للفحم الحجري من بريطانيا عبر سفينة نقل خاصة[7].

إنّ الرأسمال أعمى لا يقيم أي وزن للعنصر والدين والقومية، وهذه حسنة في الاقتصاد، إذ إنّ الرأسمال اللبناني عرف مصلحته ومارس صراع البقاء عندما استدعت الظروف ذلك، ولم يكن بعيداً عن التأثير في الشأن السياسي. فلم يكن سعي شيحا وفرعون وغيرهما من التجار معزولاً عن الأحداث الاقليمية والعالمية. إذ حوالى العام 1900 انتشرت أفكار عديدة في أوساط التجار حول مستقبل العلاقة مع فرنسا وأوروبا ومصير الدولة العثمانية، واقتضت المصالح الاقتصادية (التجارة مع أوروبا والمشاريع المشتركة والأسواق الاستهلاكية وقرب انهيار السلطنة وتفوّق الدول الأوروبية في شتى الميادين) النظر في الخيارات المعقولة.

وفيما فضّل قسم من المسيحيين، وخاصة الأرثوذكس منهم، إقامة مشرق فدرالي يضم سورية ولبنان تلعب فيه بيروت دوراً مركزياً، رأى آخرون أن يقوم كيان لبناني موسّع يضم الجبل والساحل والبقاع. وكان ثمّة رأي ثالث ساد في أوساط الموارنة في القسم الشمالي من جبل لبنان منذ نهاية الامارة الشهابية، دعا الى دولة في جبل لبنان بأغلبية مارونية. وتزامنت هذه الأفكار التي تبناها مثقفو المسيحيين وتجارهم مع دعوات مفكرين مسلمين الى كيان عربي أوسع يضم الجزيرة والمشرق والعراق، مركزه مكّة وعلى رأسه الأسرة الهاشمية. وركبت انكلترا موجة الفكرة العربية لاستغلالها ضد السلطنة العثمانية، في حين وجدت الأفكار الأخرى التي كان معظم أربابها من المسيحيين آذاناً صاغية في الأوساط الفرنسية. وفي العقود التي سبقت اعلان دولة لبنان الكبير، قدّمت شخصيات لبنانية وسورية عدة مذكرات الى الحكومة الفرنسية، منها رجل الأعمال السوري جورج سمنة الذي دعا الى كيان سوري موحد

مع وضع خاص لجبل لبنان، في حين كانت أغلبية المذكرات الأخرى تدعو الى كيان لبناني مستقل وموسّع وعاصمته بيروت.

ومن أبرز التجّار الذين سعوا الى ولادة الكيان اللبناني المنفتح على محيطه وعلى أوروبا، والمستقل عن فرنسا، كان ميشال شيحا. تحدّر شيحا من المصاهرة القديمة بين آل شيحا وفرعون، وهو ابن انطون شيحا، شريك آل فرعون الأول. وأمّه أدما فرعون، كريمة روفائيل فرعون. ولد ميشال في قرية بمكّين قضاء عاليه عام 1891 ودرس في المعاهد اليسوعية في بيروت، إلا أنّ وفاة والده المبكّرة دفعته الى الالتحاق بالتجارة باكراً مع خؤولته من آل فرعون. ثم غادر لبنان للعمل في فرع الشركة في انكلترا الذي كان يديره عمّه. فدرس اللغة الانكليزية ومبادىء الاقتصاد والتجارة واكتسب الخبرة وهو لم يبلغ العشرين من عمره بعد. ثم عاد الى لبنان عام 1910 وأصبح مسؤولاً عن بنك فرعون وشيحا في بيروت، وهو المنصب الذي استلمه طيلة حياته. إضافة الى أشغاله، اصبح ميشال شيحا مفكّراً بعيد النظر حيث لاحظ في سنوات الانتداب الذي أيّده في البدء أنّ مستقبل لبنان ليس مع فرنسا ولكن مع المحيط العربي والاسلامي.

كان أساس اهتمام شيحا بمصير البلاد لجوؤه الى مصر إبان الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح صديقاً للبنانيين بارزين في القاهرة، وخاصة الشاعر هكتور خلاط وبشارة الخوري. فمارس النشاط السياسي في أوساط الجالية اللبنانية والسورية وأصدر مع خلاط مجلة بالفرنسية ابتداء من العام 1916. وكانت ميول اللبنانيين في مصر بارزة باتجاهين. الاتجاه الأول دعا الى كيان وحدوي بين لبنان وسورية، ولا بأس إن كان بقيادة الأمير فيصل، أو في دولة فدرالية في ظل الانتداب الفرنسي.

أما الاتجاه الثاني بمواجهة الوحدويين والفدراليين، فكان أصحابه متفقين على خصوصية لبنان ولكنهم انقسموا أيضاً الى فئتين. الأولى دعت الى الفكرة اللبنانية الأصغر وحبّذت فكرة إمارة الجبل المسيحي بحماية فرنسية، ودعَمَها غلاة كاللبناني فردينان تيّان الذي رأى أنّ لبنان فرنسي اللغة والانتماء وأنّ سكانه المسيحيين، والموارنة منهم خاصة، فرنسيو القومية منذ فجر التاريخ. وقد طالب تيّان بإلحاق جبل لبنان بفرنسا كمحافظة شبيهة بالجزائر وبأنّ يخيّر سكانه من غير المسيحيين بين تعلم الفرنسية أو المغادرة.

والفئة الثانية في الاتجاه اللبناني كانت جماعة من الفرنكوفيليين أصدقاء فرنسا وخاصة الموارنة منهم الذين حصّلوا تعليماً فرنسياً. فكانوا كثيري العدد تدعمهم الكنيسة المارونية،

ارتبط بعضهم بالمصالح التجارية الفرنسية مباشرة. وكان هدفهم توسيع الجبل ليضمّ جزءاً من البقاع ومدينة بيروت ليصبح لبنان يوماً مقاطعة فرنسية.

وفي مواجهة هذين الاتجاهين كان ثمّة طرف نقيض للجهتين دعا الى أمّة اسلامية أو عربية والى محاربة الاستعمارين الفرنسي والبريطاني.

وبين دعاة الوحدة الاسلامية أو العربية أو السورية، ودعاة لبنان الصغير، كان ثمة «قوّة ثالثة» تحبّذ توسيع الجبل ليصبح «دولة لبنان الكبير». ولعل من آباء هذا المصطلح بولس نجيم الذي وضع حججاً عام 1908 لقيام كيان سياسي كان موجوداً بالقوة منذ الإمارتين المعنية والشهابية، وحجّمه الحكم الذاتي في المتصرفية، وليكون اقتصاده الوطني صالحاً للحياة لا بد من ضم بيروت والساحل والمناطق الزراعية شرقاً وجنوباً. ومن أبرز دعاة هذه الفكرة في تلك الفترة يوسف السودا والشيخ أنطون الجميّل (من بكفيا) اللذان أسسا في القاهرة تنظيم «الاتحاد اللبناني» الذي قام باتصالات سياسية ديبلوماسية لافتة. ووجد شيحا نفسه ميّالاً الى «الاتحاد اللبناني» في القاهرة بعدما قرأ مذكرة يوسف السودا «في سبيل لبنان»، فتعاون مع هكتور خلاط على نشرها وترجمتها الى الفرنسية. ويعتبر النص الذي وضعه السودا عصارة «الفكرة اللبنانية» كما تبلورت فيما بعد، ملخصها أنّ لبنان يتمتع بحدود طبيعية تاريخية تضم الى جبله البقاع والساحل وعكار، ويمتد تاريخه الى الزمن الفينيقي وحقبة الإمارة. وفسّر السودا (عشوائياً على الأرجح بسبب وجود تفسيرات أخرى) مراحل تاريخ الجبل بأنها كانت سعياً نحو الاستقلال، وأنّ بشير شهاب هو أبو الاستقلال وأن حرب عام 1860 كانت نضالاً وطنياً ضد الاحتلال العثماني، وأنّ تدخل الدول الأجنبية، لا سيما فرنسا، كان للدفاع عن استقلال لبنان[8]. وعاد ميشال شيحا الى عمله في بيروت عام 1918 بعد انهيار الدولة العثمانية وخضوع لبنان وسورية لجيوش الحلفاء. وزاول عمله التجاري؛ ولكن العمل السياسي استهواه فبدأ كتابة المقالات في صحيفة *Le Reveil* الصادرة بالفرنسية وتزوّج من ابنة خاله مرغريت فرعون، ابنة فيليب فرعون، وشقيقة هنري فرعون (الذي سيبرز في الجمهورية اللبنانية).

ومع فوز منطق الكيان الموسّع وولادة دولة لبنان بإشراف فرنسا عام 1920، انضم دعاة الكيان الصغير والكيان الكبير الى صف الانتداب. وكان من أبرز دعاة الكيان الكبير اميل اده وبشارة الخوري وميشال شيحا وأوغست أديب وغيرهم فيما دعا يوسف السودا وبولس نجيم الى استقلال لبنان عن فرنسا. وفي العام 1921 ساهم شيحا في تأسيس «حزب الترقي» وشعاره «في سبيل لبنان مع فرنسا» (يلاحظ المعنى التمديني الكولونيالي لاسم الحزب وشعاره

ما يعكس منطق تهذيب الشعوب المحلية mission civilisatrice). واقتصرت عضوية الحزب على الموارنة والكاثوليكي، وجسّد تحالف تجّار المدينة وأمراء الحرب الوافدين من الجبل وانضمام محامين وأشخاص نافذين من الجبل الى الحياة السياسية في بيروت. ومن قادته كان إميل اده وبشارة الخوري وألفرد نقّاش وجان دي فريج ويوسف الجميّل وميشال شيحا وشكري قرداحي. وكانت لشيحا خمس شقيقات متزوجات من أسر التجار وأرستقراطيي المدينة، فشقيقته لور كانت متزوجة من بشارة الخوري الذي أصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد، وشقيقته آليس من رئيس الحزب جان دي فريج، وشقيقته آدال من فريد شقير.

خلال هذه السنوات كان شيحا مخلصاً لفرنسا بشغف، والى جانب حزب الترقي كان عضواً في نادي «الفينيقيين الجدد» الذي أصدر مجلة بالفرنسية برئاسة تحرير الشاعر شارل قرم اسمها *Revue Phénicienne*. وضمّ النادي مثقفي بيروت من الأسر التجارية أمثال المهندس ألبير نقاش وفؤاد الخوري (شقيق بشارة الخوري)، الذين عملوا على تطوير الفكرة اللبنانية بما هي انتماء الى «أجدادنا الفينيقيين» ودور لبنان الاقتصادي بما هو استمرار فينيقي للنشاط التجاري والخدماتي والعلاقة مع البحر. وانصبّ نشاط النادي على تمييز الكيان عن محيطه العربي وعن اللغة العربية بما هي «لغة آسيوية فرضها الإسلام على اللبنانيين بحدّ السيف» حسب تعبير شارل قرم، وأنّ لبنان حفيد فينيقيا يتماهى تماماً مع الحضارة الأوروبية والمتوسطية عكس الداخل «الآسيوي صنو البربرية» (وهو مفهوم أدرجه قدامى الفلاسفة الاغريق عن سكان آسيا من فرس وعرب). وانسحب شيحا من النادي الفينيقي ومعه فؤاد الخوري للالتحاق بمعسكر بشارة الخوري. فيما استمر النادي بشارل قرم واميل اده وانضم اليهما من الجبل فؤاد أفرام البستاني القائل بالأصل الفينيقي وإدوار حنين القائل بأنّ «لبنان هو الجبل وشعبه هو الشعب الماروني». ولم يكن البستاني وحنين وحيدين في هذه الآراء التي كانت تلقى قبولاً واسعاً.

ولكن هدف تجّار المدينة كان أبعد من توسيع الكيان في ظل فرنسا، إذ بعد سنوات بدأوا يسعون الى تحقيق الاستقلال عن فرنسا وانهاء الانتداب بسبب ارتباط مصالحهم مع المحيط المسلم، ولأنّ فرنسا كانت تريد السيطرة على الأسواق المحلية وقمع النهضة الاقتصادية الوطنية لمصلحة تجّارها وشركاتها. وفهم تجّار بيروت هذا الأمر أكثر من أمراء الحرب وتبيّن لهم أنّ فرنسا ليست «الأم الحنون» ومنقذة المسيحيين، بل قوّة امبريالية تسعى الى الهيمنة وفرض التبعية على مستعمراتها لإغناء شعبها الفرنسي، في حين سيبقى أي مؤيد لفرنسا من

أهل البلاد تابعاً ذليلاً فحسب. فخلال فترة بسيطة سيطرت البضائع الفرنسية على أسواق لبنان وسورية وفرض الانتداب ضرائب كثيرة أنهكت المكلف اللبناني والسوري، كانت تحوّل الى الخزينة في باريس.

من تبريرات فرض الضرائب كان تمويل ادارة الانتداب، رغم أنّ كثيرين رأوه أنّه احتلال أجنبي، وتسديد ديون الدولة العثمانية لفرنسا ومصالحها عبر تحصيل أموال من ولايات السلطنة السابقة. فعشية الحرب العالمية الأولى كانت السلطنة العثمانية غارقة بالديون لفرنسا وانكلترا وبريطانيا، حيث كانت حصّة فرنسا من الديون المستحقة على الدولة 51 بالمئة وعلى الشركات الخاصة العثمانية 60 بالمئة، في حين بلغت قيمة الاستثمارات الفرنسية في أراضي السلطنة 3 مليارات فرنك ذهب[9]. وأضحى الفرنسيون يملكون جميع شركات المناجم العاملة في السلطنة و89 بالمئة من أسهم شركات المياه و68 بالمئة من أسهم شركات المرافىء والأرصفة و47 بالمئة من رؤوس الأموال العاملة في السكك الحديد و38 في المئة من رأسمال المصارف و63 بالمئة من أسهم باقي المشاريع الأخرى. ولذلك كانت مصالح فرنسا الحيوية ضخمة جداً، جزء كبير منها في لبنان وسورية قدّر بقيمة 200 مليون فرنك فرنسي، في حين كانت معظم تجارة البلدين مرتبطة بالمتروبول الفرنسي. كما أنّ اتفاق سايكس-بيكو الذي عقدته فرنسا مع الانكليز عام 1916 تضمّن تقاسم مصالح النفط في شمال العراق بالاتفاق مع الولايات المتحدة[10].

كانت أساليب فرنسا السلبية هذه في صلب أسباب السعي المحلي لإنهاء الانتداب، ما سمح بوحدة بين المسلمين والمسيحيين لا سيما في صفوف التجّار الذين دعموا شخصيات سياسية تطالب بالاستقلال. ويرى روجر أوين أنّ اقتطاع الفرنسيين لبنان الكبير عن محيطه الداخلي الطبيعي عزّز هيمنة بيروت المالية والتجارية على الجبل، وأطلق اليد العليا لنشاط اقتصادي سوف تخضع فيه الزراعة والصناعة اطراداً للمال والتجارة[11]. ولم يكن الشاب ميشال شيحا يؤيد الكيان المؤسس بشكل اعتباطي عمومي، بل رأى بعد سنوات أنّ استعمار فرنسا للبنان ليس لمصلحة اللبنانيين «بل لمصلحة قلة من طلاب المناصب والوظائف بين اللبنانيين وحفنة من الرأسماليين الاحتكاريين الفرنسيين الجشعين»[12].

وفيما فصلت القوانين في ديمقراطيات الغرب بين المصلحة الخاصة ومهام المنصب العام وعدم جواز العمل في الإدارة والمناصب الرسمية لمن يمارس نشاطاً تجارياً، فإنّ هذا الفصل لم يكن ممكناً في الكيان الجديد، بل كان معظم رجاله يجمعون المصلحتين. فعام 1925 أصبح ميشال شيحا نائباً في البرلمان عن أقليات بيروت، مدعوماً من الزعيمين السنيين عمر بيهم

وعمر الداعوق (كان ميشال شيحا كاثوليكياً على المذهب اللاتيني المرتبط مباشرة بكنيسة روما وليس على مذهب الموارنة أو الروم الكاثوليك). والتحق فوراً بلجنة صياغة الدستور كما أوصت بنود انتداب عصبة الأمم. وعام 1926 ظهر نص الدستور وبدت لمسات شيحا واضحة في الدستور اللبناني الجديد حيث ذكر أنّ اللغة العربية هي لغة لبنان الرسمية وأكّد على حيادية الدولة في المسائل الدينية وعدم وجود دين رسمي وأنّ التوظيف في الادارة العامة يرتكز الى الكفاءة والنزاهة وليس الى الانتماء المذهبي. وكانت فلسفة شيحا تصبّ في هدف جلب المسلمين كشركاء في الجمهورية الجديدة[13]. وقام ميشال شيحا باعادة صياغة المادتين 9 و10 المتعلقتين بحرية العبادة والأحوال الشخصية وحرية التعليم الديني وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ومنعه التجديد لولاية ثانية كما هي الحال في فرنسا[14]. ولكن تجربته البرلمانية انتهت سريعاً حيث عاد في العام 1929 ليركّز نشاطه في التجارة والمصارف. فعام 1932 أصبح عضواً في مجلس ادارة بنك سوريا ولبنان وفي مجلس إدارة شركتي الترامواي والانارة في بيروت وفي بورصة بيروت التي أسهم في تأسيسها وتولى رئاسة مجلس ادارتها عند الاستقلال وكان مساهماً رئيسياً في الشركة الفرنسية اللبنانية للنسيج FraLiTex وهي شراكة بين مؤسسة فرعون وشيحا للحرير وشركة غيران الفرنسية، وتعتبر أكبر شركة للحرير في لبنان في ذلك الوقت[15].

وعام 1934 شارك شيحا في أصدار صحيفة **لوجور** وعيّن المحامي الماروني الفرنكوفيلي شارل حلو رئيساً للتحرير. في البدء اكتفى شيحا بمقال اسبوعي ولكنه عام 1937 اشترى الجريدة مع أصدقاء وبدأ يكتب الافتتاحيات ويمول الصحيفة حتى وفاته في كانون الأول/ديسمبر 1954. كما أسّس صحيفة بالانكليزية هي **ايسترن تايمز**. وكانت **لوجور** منبر معسكر صهره بشارة الخوري، شنّ شيحا عبرها حرباً ضروس على اميل اده ومعسكره. فيما كانت في المواجهة صحيفة **الأوريان** بقيادة جورج نقاش. واتخذ النزاع بين الطرفين المسيحيين منحىً عقائدياً فهو بين «عالم طبقة العائلات الكبرى في حي سرسق ذات التراث الموروث، تتمتع عائلاته الكبيرة الاسم بثرواتها وتعيش بمعزل عن هذه الأمة في حياة ترف وبذخ ومباهج. في الوقت الذي كان فيه عالم فرعون وشيحا وشقير وكتانة عالم الصناعة والتجارة والمصارف والشركات، وهدفه الرئيسي هو المتاجرات والسباق في حلبة الأشغال»[16].

إضافة الى الآلة الإعلامية التي مثّلتها **لوجور**، كان بنك فرعون شيحا يمول الحملات الانتخابية، فاتهم ميشال شيحا بأنّ سلطة المال سمحت له بأن يختار شخصياً ثلاثة أرباع

أعضاء البرلمان، وبأنّ 24 نائباً كانوا يتقاضون مبالغ من شيحا، وبأنّ بنك فرعون شيحا كان «المسيّر الفعلي لسياسة الدولة الاقتصادية ومقرّر تشريعاتها الضريبية»[17]. حتى أنّ النائب الشيخ يوسف الخازن (مؤيد لإدّه) اقترح افتتاح جلسات البرلمان «باسم مصرف فرعون شيحا» لا باسم «الشعب اللبناني». كما أنّ جورج نقاش رئيس تحرير **الأوريان** اتهم شيحا بالانتفاع من عضويته في مجالس إدارة كبريات الشركات الفرنسية لتحقيق مآربه. وبالفعل كان شيحا وراء معظم القوانين والبرامج والقرارات الرسمية التي صنعت هيكلية الاقتصاد اللبناني كما نعرفه اليوم. وحتى عندما لم يكن المهندس الرئيسي لكل ما له علاقة بالسياسة المالية والنقدية والاقتصادية، فعلى الأقل لم يكن شيئ ليتم بدون مشورته وموافقته، كقوانين التجارة والقطع الأجنبي وضريبة الدخل المنخفضة (ما وجّه الخزينة نحو الدخل الجمركي والرسوم منذ البداية) وحماية الصناعة الوطنية، وضرورة تغطية العملة اللبنانية بالذهب. ولذلك أحاطت هالة من الاحترام والتقدير اسم ميشال شيحا في العقود التالية واستمرت طويلاً بعد وفاته.

عوّض شيحا عن ابتعاده عن النادي الفينيقي بتأسيس «جمعية البحر المتوسط» مع شارل حلو وشارل مالك، الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، ورينه حبشي. والحقيقة أنّ شيحا كان يقوم بمهام رسمية بين حين وآخر (إذ كان يرفض الوظيفة العامة الثابتة) فأرسل بمهمة الى الفاتيكان عام 1946 وأقام علاقة ديبلوماسية بين لبنان والفاتيكان. وعندما عاد الى بيروت دعم ترشيح شارل حلو ليكون ممثل لبنان لدى الكرسي الرسولي. ورعى أيضاً تعيين شارل مالك مندوباً للبنان الى مؤتمر الأمم المتحدة عام 1945 وبقي هذا الأخير سفيراً للبنان في واشنطن ومندوب لبنان لدى الأمم المتحدة حتى عيّنه الرئيس كميل شمعون وزيراً للخارجية.

كما تولى شيحا دوراً كبيراً في «الندوة اللبنانية» التي أسسها عام 1946 ميشال أسمر فعقدت 500 ندوة خلال 25 سنة، و«الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي» مع شارل حلو وألفرد نقاش. ورغم كل هذه النشاطات الفكرية والثقافية لم يكتب شيحا إلا باللغة الفرنسية (مع إلمامه بالعربية حيث كتب مقال رثاء لصديقه عبد الحميد كرامي زعيم طرابلس) فهو خريج المعاهد اليسوعية وصاحب ثقافة كاثوليكية غرفت من كتابات فلاسفة ومستشرقين فرنسيين. وأجاد شيحا اللغة الانكليزية وكان مطلعاً على أساليب الانكليز التجارية ومبادىء الاقتصاد الليبرالي.

وتعتبر مساهمة شيحا ودوره نقطة التحوّل في خلق لبنان الجديد، بعيداً عن رومانسية أمراء

حرب الجبل وأوهامهم حول الوطن الماروني والامارة اللبنانية. كما أنّ اسم شيحا اقترن خطأ بنموذج «الفكرة اللبنانية» الحالمة والمثالية التي سعت الى الارتباط بفرنسا وبفينيقيا بأسلوب مغرق في اللاواقعية. فاستطاع المؤالفة بين الشاغل المسيحي الأقلوي في المشرق والمصلحة التجارية وبين نظام التعدد الطائفي والاقتصاد الليبرالي[17]. كما ساعد في ارساء «رسالة لبنان» الاقتصادية كتقديس للمبادرة الفردية وطغيان قطاع الخدمات على الصناعة والزراعة وحريّة التجارة، حيث عارض أي تشجيع للصناعة الوطنية يكون على حساب حرية التبادل التجاري. وإذ شجّع الشركات المساهمة وخاصة مع الفرنسيين اتهم بأنّ أحد أهدافه كان تخفيف العبء الضريبي عن الشركات الفرنسية العاملة في لبنان والتي كان هو من أكبر المساهمين فيها.

ويرى كثيرون في شيحا «أحد المهندسين الرئيسيين للنظام السياسي والاقتصادي الذي أرسيت قواعده في العهد الاستقلالي الأول»، وأنّ فكره مارس تأثيراً حاسماً على الأجيال التالية، «إذ كانت أفكاره وأطروحاته وشعاراته محرّكاً للفكر السياسي والاقتصادي اللاحق ومصدر إلهام للعديد من تلامذته الذين احتلوا المناصب الأولى في الدولة والإدارة»[28].

جمهورية التجّار

حدّد شيحا إذن لبنان التاجر بأنّه بلد يطل على البحر ويرتبط بماضيه الفينيقي، ويمتد في الانتشار اللبناني في العالم، ويحظى نشاطه الاقتصادي بالأولوية. في حين عرّف النشاط الاقتصادي اللبناني بأنّه ما يقوم به التجّار من خدمات وبيع وشراء وليس الصناعة والزراعة. وبأنّ قاعدة لبنان التجارية هي الأفراد والمبادرة الفردية لا الجماعات، وبأنّ عصب البلاد هو المال. بالمقابل، يتضح من كتابات شيحا رؤيته الى أمراء حرب الجبل بأنّهم يمثلون تحدياً مستجداً للكيان، وأن أساسهم هو حقبة الامارة في الجبل بما هو ملجأ للأقليات وأنّ شغلهم هو السياسة وليس التجارة وأنّ قاعدتهم هي الطوائف وليس المال، وأنّهم يعملون ضمن جماعات لا كأفراد كالتجّار، وأنّ دورهم في الكيان الجديد يقتصر على البرلمان والمناصب العامة وبأنّهم مخزن للتقاليد والتركة الدينية.

أمّا الحلّ الشيحوي للفئتين (أمراء الحرب والتجّار) فهو يقوم على «إرادة العيش المشترك» القائمة على «الخوف السياسي المتبادل» و«المنفعة الاقتصادية المشتركة». ولعلّ في هذا التشخيص المبكّر لتلاقي الجبل والساحل بُعد نظر بقي ثابتة لبنانية حتى اليوم. فالخوف ينطلق من فكرة أنّ كل الطوائف هي أقليات فليس هناك فئة طاغية محلية على كل الآخرين،

والكل يخاف من ارتباط الطوائف الخارجي، أي ارتباط السنّة بالعالم العربي السني والموارنة بالغرب المسيحي والشيعة بإيران الشيعية والعرب الشيعة. والحقيقة أنّ شيحا لم يتنبأ بأنّ الخوف المتبادل لن يبقى نظرياً بل سيؤدي فيما بعد الى تفجيرات نتيجة التحولات الديمغرافية أو سعي احدى هذه الجماعات الى مزيد من التمثيل. وإنّ فكرة قيام أي شكل من أشكال السلطة باتت مستحيلة بدون المشاركة الجماعية لكل الطوائف بشكل يرضي أمراء الحرب والزعماء.

ورغم تفكير شيحا المتطوّر والذي ظهر بوضوح في مئات المقالات، حيث أطلق تسمية «الاقطاع السياسي» على أمراء الحرب والزعماء، ولكنّه كان برغماتياً يبجّل هؤلاء ويصرّ على استعمال الألقاب التاريخية كالمير والبيك والشيخ لدى مخاطبته لهم. فهو يرى الدور الأبوي الأساسي لأمراء الحرب في توزيع الخدمات والهدايا من المحاصصة على رعاياهم اضافة الى سطوتهم وسيطرتهم على مناطقهم وقمعهم القديم المتوارث المساهم في لجم التطلعات نحو العدل والمساواة. وتحضرنا عبارة «المرجعية» التي درجت في العقود الأخيرة كأحد مظاهر انهيار الدولة. فلكي يتمكن وزير الداخلية أن يمارس صلاحياته في أي منطقة عليه أن يطلب إذناً من أمير حربها لاعتقال فار من العدالة أو مرتكب جريمة.

أمّا الوجه الثاني الايجابي حول التشارك في المنفعة فهو ما يجلبه التجّار. إنّ كل اللبنانيين يربطهم التشارك الاقتصادي، إذ إن لبنان شركة، وهو التشارك الذي يسمح بتعزيز كيان مستقل منفصل عن سوريا ولكنّه متحرّر من النفوذ الفرنسي يستفيد أبناؤه مادياً من العرب والغرب على السواء. ووجد المؤرخ ألبرت حوراني تعريفاً مرادفاً للبنان هو «جمهورية التجّار» حيث رأى العيش المشترك حصيلة تفاعل وتبادل اقتصادي وخدماتي بين الطوائف على أرضية السوق[19]. ولكن مصالح هؤلاء التجّار المتضامنين، رغم انتمائهم لطوائف مختلفة، متأثرة دوماً بعمل أمراء الحرب والزعماء الذين يلعبون دوراً حيوياً في البرلمان (التشريع والموازنة) والحكومة (الإنفاق والضرائب والعلاقات الخارجية) والادارة العامة (المحاصصة في وظائف الدرجة الأولى حسب التوازن الطائفي).

وهنا أيضاً كان شيحا مثالياً. لقد اعتقد شيحا أنّ ضبط جموح أمراء الحرب والزعماء يكون في قوانين ومواد دستورية تضع الكفاءة مبدأ للتوظيف وضبط الإنفاق ومحاربة ضرائب الدخل، الخ. ولكنه، عبر السنين اكتشف التركيبة السرطانية لدولة أمراء الحرب والتجار، حتى في أقرب الناس إليه عندما عمّ الفساد حاشية الرئيس بشارة الخوري، صهر شيحا، وسعى لتعديل الدستور ليجدد ولايته. فكانت حقيقة الأمر مخالفة لأماني شيحا والتجّار. لأنّ

نشاط أمراء الحرب كان يعني بالدرجة الأولى التصرف ككانتونات جغرافية أحياناً ومعنوية أحياناً أخرى يعمل كل منهم لجماعته بتوزيع المنافع والخدمات والوظائف وابتلاع مقدرات الدولة بدون حدود حتى لو أدى هذا التصرّف الى الانهيار المالي كما سنرى، أو الى الاستدانة القاتلة للاستمرار في الإنفاق لنفع مناطق ومشاريع وتمويل جهات. هو إذن نظام المحسوبية أو الزبائنية clientélisme[20].

وما خرج فعلاً من تزاوج الأمراء والتجار مناقض لمبدأ الاقتصاد الليبرالي الذي يوفّر للتجار الجو السياسي المناسب لعملهم فيما يعملون في تنمية قطاعات منتجة لا ريعية. وما حصل هو العكس فلا الدولة كانت دولة رعاية ولا دولة ليبرالية، بل هجين مافيوي يتقاسم الجبنة. ولم يكن شيحا مثالياً وفي واد غير هذا الوادي حتى لو ابتعد عن النشاط السياسي المباشر وعمل في الصحافة، ذلك أنّه استمرّ يمارس نفوذه على الفئة الحاكمة في أعلى مستوياتها في أمور ظن هو أنّها الأفضل للبنان.

هكذا ولد التلاقي الكبير بين تجّار المدينة وأمراء حرب الجبل في بيروت في بداية القرن العشرين، وانتهت دولة الجبل بما هي شراكة مارونية درزية لتبدأ دولة لبنان الكبير عام 1920 بما هي شراكة سنيّة مارونية استمرّت حتى 1975. فيما بقي في الخلفية دوماً مصير المسيحيين في المشرق.

هوامش

[1] Jan Morris, *The Venetian Empire*, London, Penguin Books, 1990.

[2] Edward Said, *Out of Place*, New York, Vintage Books, 2000.

[3] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 165.

[4] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 166–171.

[5] Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, p. 31.

[6] كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص 80.

[7] فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجية اللبنانية**، بيروت، رياض الريّس للكتب، 1999، ص 17.

[8] طرابلسي، ص 21.

[9] مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914 - 1926**، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 15.

[10] مسعود ضاهر، ص 17.

[11] Roger Owen, *Essays on the Crisis in Lebanon*, p. 24, mentioned in Traboulsi p. 133.

[12] يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ذكره طرابلسي ص 21.

[13] Michel Chiha, *Visage et présence du Liban*, Beyrouth, 1964.

[14] Edmond Rabbath, *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel*, Université Libanaise, Beyrouth, Librairie Orientale, 1986, p. 392.

[15] طرابلسي، ص 33.

[16] فقرة من اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص 64، ذكره طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 28.

[17] طرابلسي ص 28.

[18] طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 12.

[19] طرابلسي، ص 189–191.

[20] طرابلسي، ص 212.

الفصل الخامس

الزعماء السنّة والروم الأرثوذكس

التحوّل الديمغرافي

فقد الموارنة تفوّقهم السكاني الهائل في دولة جبل لبنان عندما أصبحوا في كيان أكبر تشاركهم فيه أعداد كبيرة من المسلمين في المناطق التي ضمت الى لبنان عام 1920 وأصبح من الضروري كسب ودّهم، كما أصبح الروم الأرثوذكس أكثر عدداً أيضاً حيث أضيف أرثوذكسيو المناطق المضمومة. وكان الموارنة الطائفة الوحيدة التي انتشر أتباعها في كافة الأراضي اللبنانية بدون استثناء. إذ إنّهم ومنذ القرن السابع عشر هاجروا جنوباً الى الشوف الدرزي واستقرّوا بكثرة بين الشيعة في مناطق بعلبك وجبل عامل وبين السنّة في البقاع وعكار ومعظم مدن الساحل، وبين الروم الأرثوذكس في الكورة وبيروت، اضافة الى مواطنهم الأصلية في شمال لبنان وكسروان.

وكان المسلمون السنّة والروم الأرثوذكس يمثلون الطائفتين الامبراطوريتين[1]، استقروا في مراحل تاريخية قديمة في المناطق الأكثر صلاحية للسكن والتجارة. ففيما تمتّع الجبل بمناظر طبيعية خلابة ومياه متدفقة، كانت الحياة عليه قاسية لا توفّر لسكانه المستوى الاقتصادي الذي وسم أهل المدن الساحلية أو تلك في الداخل السوري حيث يقطن المسلمون السنّة. وهذا ما يشرح سبب غياب السنّة بنسبة مهمة في جبل لبنان طيلة القرون السابقة وما جعل انضمام مناطق بأغلبية مسلمة كانت سابقاً جزءاً من ولاية دمشق وولاية بيروت الى دولة لبنان الكبير عام 1920 سابقة أحدثت تغيّراً ديمغرافياً مهماً.

ولم يكن تكبير لبنان عام 1920 هو السبب الوحيد لانخفاض نسبة المسيحيين وخاصة الموارنة في الكيان الجديد، ذلك أنّ الحرب العالمية الأولى قد أدّت الى كوارث ديمغرافية عميقة

قتلت ثلث سكان لبنان (حوالي 100 ألف نسمة)، فكان في بلدة البترون قبل الحرب 5000 نسمة بقي منهم 2000 وفي عبدلي كانوا ألفي نسمة فأصبح سكانها لا يزيدون عن 150 نسمة بعد الحرب[2]. لقد استمرّت الكوارث منذ اعلان الحرب وحتى العام 1917، حيث توقفت فوراً المساعدات المالية والعينية من المهجر وتراجع عرض المواد الغذائية وفرض الأتراك عملة ورقية وصودر الشبان للعمل في السخرة وجرت اعدامات كثيرة بحق الوطنيين عامي 1915 و1916، وصادر الجيش التركي مؤن الأهالي ومواشيهم، فتناثرت جثث اللبنانيين في كل مكان وانتشر التيفوئيد والتيفوس والطاعون والملاريا واجتاح الجراد لبنان في نيسان / ابريل 1915 وبقي يجوب الجبل لعدّة شهور فترك البلاد بلقعاً، واقفلت طريق البحر واحتجز الانكليز سفينة محملة بالأطعمة والملابس فاتلف ما حملته. وأخيراً رفع الاتراك الحظر وسمحوا بدخول القمح الى لبنان من سوريا عام 1917[3]. وبقي من سكان المتصرفية في نهاية الحرب 400 ألف نسمة في مساحة 5000 كلم مربع منها أقل من 4 بالمئة فقط صالحة للزراعة.

وعام 1920 عندما وسّع الفرنسيون الكيان أضيف حوالى 350 ألف نسمة، معظمهم يقيم في طرابلس وصيدا وبيروت[4] وأراض شاسعة صالحة للزراعة. وعام 1908 كان عدد سكان بيروت 136 ألف نسمة انخفضوا الى أقل من مائة ألف بعد الحرب العالمية الأولى. ويقدّر البعض مساحة الدولة الجديدة التي أعلن حدودها الجنرال غورو[5] في أيلول 1920 في قصر الصنوبر - بيروت بحضور البطريرك الماروني ومفتي السنّة مصطفى النجا وشخصيات، بحوالى 11 ألف أو 12 ألف كلم مربع. واتفق فيما بعد الفرنسيون والانكليز على اقتطاع منطقة وادي الحولة اللبنانية الغنية بالمجاري المائية[6] ومنحها الى الانتداب البريطاني في فلسطين (لتصبح جزءاً من اسرائيل فيما بعد، ما يفسّر الجيب الفلسطيني الذي يمتد داخل الأراضي اللبنانية عند مرجعيون)، فتقلّص الكيان الى 10400 كلم مربع[7].

وقدّر عدد سكان جبل لبنان (ضمن حدود المتصرفية) عام 1919 بـ415 ألف نسمة، شكّل المسيحيون منهم نسبة 79،4 بالمئة. وتوزّع السكان كالتالي: موارنة 242 ألفاً أو 58،4 بالمئة، وأرثوذكس 52 ألفاً أو 12،6 بالمئة، وكاثوليك 32 ألفاً أو 7،7 بالمئة، ودروز 47 ألفاً أو 11،4 بالمئة، وشيعة 23 ألفاً أو 5،6 بالمئة، وسنة 14 ألفاً أو 3،5 بالمئة، وبروتستانت 3 آلاف أو أقل من واحد بالمئة[8]. أما المناطق الملحقة عام 1920 فكانت الأغلبية الساحقة من سكانها من السنّة والشيعة والأرثوذكس. حيث أظهر الاحصاء الفرنسي أنّ عددهم هو 321 ألف نسمة، منهم 201 ألف من المسلمين و112 ألفاً من المسيحيين، توزعوا كما يلي: 106 آلاف من السنّة

و85 ألفاً من الشيعة و43 ألفاً من الموارنة و41 ألفاً من الأرثوذكس و26 ألفاً من الكاثوليك و10 آلاف من الدروز وألفان من البروتستانت و8 آلاف من الأقليات. وقدّر الإحصاء عدد سكان الكيان الجديد (جبلاً وساحلاً وأطرافاً) من المقيمين 580 ألف نسمة والمهاجرين 131 ألفاً[9]، ما مجموعه 711 ألفاً.

وبيّن الإحصاء الفرنسي للمقيمين عام 1921 أنّ نسبة الطوائف المسيحية قد انخفضت من 80 بالمئة تقريباً في دولة جبل لبنان الى 52 بالمئة في دولة لبنان الكبير، أو أقل من ثلاثمائة ألف مسيحي مقابل 265 ألف مسلم. وساهمت الهجرة خاصة في صفوف الموارنة في تضاؤل نسبة المسيحيين باستمرار في سنوات الانتداب الأولى حتى أعادت الهجرة الأرمنية من تركيا وشمال سورية الى لبنان في ذلك الوقت بعض التوازن. وهكذا بلغ عدد سكان لبنان المقيم عام 1925 598 ألفاً منهم 178 ألفاً من الموارنة (30 بالمئة اي حوالى نصف نسبتهم في المتصرفية) و123 ألفاً من السنّة (21 بالمئة) و102 ألف من الشيعة (17 بالمئة) و70 ألفاً من الأرثوذكس (11،7 بالمئة) و40 ألفاً من الكاثوليك (6،7 بالمئة) و39 ألفاً من الدروز (5،5 بالمئة) و4 آلاف من البروتستانت (أقل من 1 بالمئة) و42 ألفاً من الأقليات منهم 33 ألف أرمني[10]. فيكون عدد المسيحيين عام 1925 بمن فيهم الأرمن الذين حصلوا على الجنسية فيما بعد 325 ألفاً أي ما يزيد عن 54 بالمئة بقليل (أو 49 بالمئة من دون الأرمن) والمسلمين 264 ألفاً أي ما يزيد عن 44 بالمئة بقليل. ولكن عدم تجانس المجموعات المسيحية أو المجموعات المسلمة ضمنياً عنى أنّ الكيان الجديد أصبح متنوعاً لا ثقل لأي طائفة بمفردها ما اقتضى تقارب الطائفتين الكبيرتين، الموارنة والسنّة.

كان الموارنة والسنّة يمثلون الطائفتين الأكثر عدداً في دولة لبنان الكبير حيث بلغ عددهما معاً 301 ألف عام 1925 أو أغلبية 50،3 بالمئة من مجموع السكان. ولقد أجرت سلطات الانتداب احصاء آخر عام 1932 كان الأخير في لبنان أظهر أغلبية مسيحية باهتة هي 51،3 بالمئة مقابل 48،7 بالمئة للمسلمين. كما بلغت نسبة السنّة والموارنة معاً 51،4 بالمئة (الموارنة 29 بالمئة والسنّة 22،4 بالمئة والشيعة 19،6 بالمئة والأرثوذكس 10 بالمئة)[11]. ولقد تضاءل عدد الدروز حتى أصبحوا يشكلون أقلّ من 7 بالمئة من السكان في احصاء 1932. وفي حين لعب المسيحيون غير الموارنة دوراً في دولة لبنان الكبير وفي النشاط الاقتصادي، بقي الشيعة بدون راعٍ خارجي وبقاعدة اقتصادية لا شأن لها، رغم أن حجمهم الديمغرافي لم يبتعد كثيراً عن حجم السنّة (وهي مسألة سيستغلّها زعماء الموارنة، لا سيما اميل اده، فيما بعد). ولذلك

كان من الطبيعي أن يكون السنة والموارنة المصدر الرئيسي للشرعية الشعبية لأي نظام سياسي سينبثق عن الانتداب، وأن يلعب الدروز دوراً أكبر من حجمهم الديمغرافي (وخاصة بسبب تولي آل أرسلان بقيادة المير مجيد وآل جنبلاط بقيادة الست نظيرة لواء مصالحهم).

وأصبح الأرثوذكس في الكيان الجديد الطائفة الكبرى الرابعة الى جانب الموارنة والشيعة والسنّة. ففيما ارتبط الموارنة بالقرى والمناطق الجبلية والريفية، كان الأرثوذكس أكثر التصاقاً بالمدن، متخذين أسماء عائلية من المهن التي احترفوها (حدّاد، حجّار، نجّار، خيّاط، الخ). إذ عندما لم تسنح لهم فرصة الحصول على الوظيفة الرسمية في الدولة العثمانية كانوا يعملون بموجب المثل الفرنسي الذي طبقته معظم الأقليات في دولة الاسلام، «إذا لم تستطع أن تصبح ملكاً فكن طبيباً»: Si vous ne pouvez pas devenir roi, faites médecin.

لقد شكّل أبناء طائفة الروم الأرثوذكس جزءاً من الديانات الرسمية في الدولة (وهو إرث حافظوا عليه منذ فترة الامبراطورية البيزنطية قبيل الفتح الاسلامي وجدّده لهم الخلفاء المسلمون المتعاقبون). ولذلك فإنهم أقاموا في المدن العثمانية الكبرى الى جانب المسلمين السنّة. وإذ كان الأرثوذكس أقلية مسيحية صغرى في جبل لبنان حيث كان الموارنة هم الأغلبية، إلا أنّهم فاقوا الموارنة عدداً في المشرق الأوسع، وتعود أصول الروم الأرثوذكس المنتشرين في أنحاء لبنان إما الى الكورة قديماً أو الى الداخل السوري من حوران ودمشق وحلب وغيرها حيث اختلطوا بعفوية وسهولة مع سنّة المدن وخاصة في التجارة والادارة. ولم يكن لهم كانتونات في الجبل كالدروز والشيعة والموارنة، ولم يعانوا من سيكولوجية الأقلية المضطهدة التي دفعت غيرهم الى المرتفعات، فكان موقفهم من الكيان الجديد مقارباً لموقف السنّة. وفي القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، انتعشت وازدهرت جماعات كبرى من الروم الأرثوذكس في سائر مدن المشرق، حيث شكّلوا أحياناً ثلث عدد السكان في دمشق وحلب، ونسبة مئوية هامة في بيروت والقدس وغيرها من المدن. وبطبيعة الحال كان وضع الروم الأرثوذكس الاقتصادي متيناً، منهم الأغنياء واصحاب المعارف والمهن الرفيعة. وظهرت عائلات ارستقراطية أرثوذكسية عديدة في بيروت كما أنّ مناطق يسكنها أبناء هذا المذهب أصبحت جزءاً من دولة جبل لبنان عام 1864 (الكورة واقليم الخروب).

صراع الموارنة والسنّة على «الفكرة اللبنانية»

انطلق الموقف السني من الكيان اللبناني من ذاكرة السنّة الجماعية في مرحلة تاريخية طويلة

دامت أكثر من 400 سنة، شكّل المشرق أثناءها جزءاً من الامبراطورية العثمانية حاملة راية الاسلام في العالم. فكان المطلوب منهم في دولة لبنان الكبير تناسي هذا التاريخ والانضمام الى كيان جديد بأغلبية مسيحية صنعته دولة أوروبية ساهمت في هزيمة الخلافة الإسلامية في الشرق. ولقد ظهرت أبحاث ودراسات في لبنان والعالم العربي حول ظروف انحسار الدولة العثمانية عام 1918، خلصت الى موقفين: الأول يقول إنّ المشرق ومناطق أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خضعت للنير التركي والظلم والعدوان والاحتلال لعدة قرون، فيما تعرّضت الأقليات الدينية لا سيما المسيحيين للاضطهاد والحرمان والمعاملة الذميّة. وفي ظل هذا الموقف يرى مؤرخون مصريون وسوريون ولبنانيون أنّ بلادهم فقدت مكانتها ودورها وتعرضت للتدهور على المستويات كافة منذ استولى عليها الأتراك عام 1516، وأنّ الدولة العثمانية هي التي جنت على نفسها في أوائل القرن العشرين عندما بدأ الأتراك التصرف بمنطق قومي شوفيني تجاه عناصر السلطنة الأخرى كالأرمن والأكراد والعرب.

والموقف الثاني (المستجد نسبياً في الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة بعد انحسار الفكر القومي العربي وصعود الأصولية الاسلامية)، يقول ان سيادة الاتراك على العالم العربي لم تكن احتلالا اثنياً لقومية الترك على العرب، بل تدرّجاً طبيعياً لما وصفه بحكم الدولة الاسلامية، وأنّ رعايا السلطنة كانوا ينظرون الى الباب العالي كدولتهم الطبيعية المستمرّة منذ أيام النبي محمد. هذا المنطق تطوّر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين الى تيار ايديولوجي إسلامي ينفي عن الأتراك صفة الاحتلال بل يرى في مجيئهم الى العالم العربي «فتحاً في تاريخ الاسلام وتوطيداً لآخر خلافة اسلامية (الخلافة العثمانية) وأن هذا الفتح حمى العرب والمسلمين من السقوط في أيدي أوروبا الصليبية الجديدة». ويتحسّر القائلون بهذا الرأي على سقوط الخلافة العثمانية التي كان من الممكن أن «تحمي فلسطين التي تعد نكبة الاسلام في العصر الحديث من السقوط في أيدي اليهود». وأنّه «مهما تكن أوجه النقد الموجهة لفترة الحكم العثماني للعالم العربي فان ذلك الحكم «ساعد على ايجاد وحدة سياسية واقتصادية من نوع خاص بين الولايات العربية لاول مرة ربما بعد ضعف الدولة العباسية»[12].

ولئن اعتبر السنّة المحيط السوري الأوسع وطنهم فيما آمن كثيرون منهم بأمّة عربية أو اسلامية أكبر، شكّل كسبهم لصالح الفكرة اللبنانية تحدياً كبيراً للموارنة.

في مواجهة الحسّ السنّي والأرثوذكسي في الانتماء إمّا الى «وطن سوري» أوسع أو الى مشروع عربي يضم الجزيرة والمشرق والعراق، كانت النخبة المثقّفة المارونية في بداية القرن

العشرين تطوّر مفهوم «فكرة لبنانية» تفصل لبنان عن تراث عربي مشترك، وتبرز جذوراً لبنانية خالصة تعود الى الفترة الكلاسيكية التي تشبه تلك التي عاشتها بلاد الاغريق القديمة. وانتقد معارضو هذا الاتجاه «التأريخي الرومنطيقي»، ومعظمهم من الطوائف الأخرى، هذا التركيز على التراث الكلاسيكي (الفينيقي والمقدوني والبيزنطي والروماني وصولاً الى الفترة الصليبية) الذي مسح 1400 سنة من التراث العربي والاسلامي في لبنان. ورغم أنّ تخريج وإبراز التراث الكلاسيكي قد خدم «الفكرة اللبنانية» في توقها الى عقيدة قومية خاصة، إلا أنّ هذا المسعى قد أدى الى غربة أجزاء واسعة من الشعب اللبناني عن جذوره وولّد حالة هجينة لا هي عربية ولا أوروبية. ولكن «الفكرة اللبنانية» انتصرت بمساعدة فرنسا واستمرّت حتى العام 1975 على الأقل عندما دخلت في مخاض دموي أسفر عن فكرة أخرى عام 1989 ما زالت تحتاج الى التوضيح وعرضة للتجارب حتى اليوم.

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى السبعينات، ظهرت كتابات شتى وضعها مثقفون ومفكرون موارنة، خلقت مكتبة متينة عن أصل لبنان الفينيقي. كما ازدهرت في نفس الفترة كتابات مضادة تقلّل من أهمية هذا الخيط وتتكلم عن تاريخ اقليمي أوسع، وأنّ تراث 7000 سنة ليس وقفاً على لبنان وأنّ موطن الفينيقيين لم يقتصر على لبنان. هذا الخلاف الذي بدا أكاديمياً ساهم في الانفصام العميق في الشخصية اللبنانية الحديثة. فكانت المناهج التربوية تقلل في محتوى مادة التاريخ من التراث العربي والاسلامي الذي كان حاضراً في لبنان ابتداء من القرن السابع وفي ذاكرة نصف السكان في دولة لبنان الكبير، وتركّز على حقبة أمراء الجبل المعنيين والشهابيين (1516–1842). فتمرّ قرون عامرة بالتاريخ الحي من دون التفاتة، ويصبح تاريخ مناطق الأطراف ذا صلة فقط منذ ضمّها الى دولة لبنان الكبير.

ومنذ الثلاثينات الى السبعينات من القرن العشرين، كان الاغتراب النفسي يتعمّق حيث كان أساتذة بعض المدارس يقطبون حواجبهم أمام احتمال انتماء تاريخ لبنان الى محيط مشرقي وعربي. حتى أنّ بعض المدارس وذوي الطلاب كانوا يشجعون الأطفال على التحدّث بالفرنسية دون العربية وعلى تعلّم تاريخ وثقافة فرنسا، في حين كان التراث العربي الإسلامي يأتي في سياق الشعوب والامبراطوريات التي مرّت على لبنان، وتهمل حقيقة تركه أثراً عميقاً في وجدان المجتمع اللبناني الحديث. ولم يخل الأمر من ظهور كتب مدرسية غطّت المساحة الجغرافية الأوسع وتناولت الحقبات الأموية والعباسية[13]، ولكنها كانت قليلة في مواجهة طغيان التاريخ المميّز والخاص بلبنان الذي يلعب فيه الفينيقيون وأمراء الجبل دور البطولة.

واليوم يمكن القول إنّ الفكرة اللبنانية هي التي كسبت الرهان إذ حتى بعد 30 سنة من انهيار لبنان بما هو شراكة مارونية سنيّة عام 1975، لم يعد وارداً في أذهان أصحاب الأمر في بداية القرن الواحد والعشرين التشكيك في نهائية الكيان.

ولئن عكست هذه الأفكار مواقف طائفية في كتابة الرواية الرسمية التاريخية للكيان (أنظر تشخيص أحمد بيضون[14]) فقد ظهرت محاولات عدة لدمج الموقفين، بدأت قبل العام 1975 واستمرت تحت باب السعي الى تأليف كتاب تاريخ موحد لكل اللبنانيين. والمقولة التوفيقية تنطلق من حقيقة أنّ الفينيقيين نطقوا بلسان ساميّ ولم يكونوا أوروبيين، بل شاركوا سكان الشرق الأوسط بالعادات والتقاليد والثقافة. وأنّ للبنان ميزات خاصة ولكنه يشارك محيطه في الثقافة والتاريخ والجغرافية، وأنّ الموارنة هم أبناء المشرق المتأصلون بجذورهم فيه وليسوا من أوروبا. وإذا كان من أصل أوروبي لأي عائلة لبنانية، فهذا ناجم عن بقاء بعض الصليبيين في المشرق وانضمامهم الى هذه أو تلك من الطوائف المسيحية أو اعتناق بعضهم للإسلام. وإذا كان العربي هو من يتكلم العربية كلغة أم ويعيش في المناخ الثقافي العربي العام، مسيحياً كان أم مسلماً، فإنّ كل اللبنانيين، باستثناء الأرمن، هم أولاد عرب، إما بالأصل القبلي أو بالإرث اللغوي الثقافي. وفي حين أنّ الموارنة ضليعون في الثقافة الفرنسية (ومنهم عشرات أبدعوا في آداب اللغة الفرنسية[15])، إلا أنهم يشاركون بقية اللبنانيين صفاتهم. فهم أهل جبل يفخرون بكرم الضيافة العربية، والشرف والكرامة، والأخلاق الاجتماعية والروابط العائلية (فلا يعقل أن ينسى الأمير بشير أو الأمير فخرالدين نسبهما الشريف الى قبائل عربية عريقة لصالح تاريخ فينيقي أو لرباط ثقافي مع فرنسا). والموارنة لا يتكلمون غير العربية كلغة أم، رغم تراثهم السرياني، ويأكلون الطعام المشرقي المشترك مع سورية وفلسطين والأردن. كما أنّ الموارنة، ومثقفي المسيحيين بشكل عام، قد أنقذوا اللغة العربية من اضمحلال أكيد تحت الهيمنة التركية وأعمال التتريك. كما أنّ المسلمين عانوا أيضاً من الظلم التركي وكان منهم شهداء لأجل لبنان ويتمسكون بهويتهم العربية ويتميزون عن غيرهم بعطفهم وغيرتهم ودفاعهم عن بني قومهم من المسيحيين، وكانوا من بناة الكيان اللبناني، حتى أنّ من مثقفيهم من ساهم في إصدار الإنجيل باللغة العربية (يوسف الأسير).

وأخيراً، من ناحية العنصر، لا يمكن تمييز اللبنانيين عن غيرهم من سكان المشرق، حيث جرت دراسات أنتربولوجية عديدة حول قياسات الرأس والحواس ومزايا أخرى، بيّنت غلبة ما يسمى بعنصر شعب البحر المتوسط على سكان المشرق مع بعض التنوعات بسبب الهجرات

وخاصة الأرمن. كما أنّ تعرّض لبنان لغزوات لا حصر لها وموجات هجرة واستيطان حدثت عبر آلاف السنين، جعل من الصعب قبول منطق الصفاء العنصري. ويؤيد ميشال شيحا مبدأ الخليط وعدم صحة أسطورة العنصر اللبناني باعتباره أنّ اللبنانيين هم «منوّع من منوّعات شعوب البحر الأبيض المتوسط» كما يقول العلماء.

ولكن هذه المحاولات التوفيقية لم ترأب الصدع بين الحاجة الى تطوير الفكرة اللبنانية لاستيعاب تعدّد الانتماءات الى المحيط الجغرافي (السوري والعربي والاسلامي) وضرورة إبراز العادات والمزايا التي طبعت الإنسان اللبناني عبر التاريخ. ومن الأسباب الرئيسية لصعوبة إزالة الهوة، الدور الهام الذي لعبه الولاء الديني في انفصام الشخصية اللبنانية. إذ قد يكون بعض مسلمي لبنان من أصول أوروبية (اغريقية أو لاتينية أو فرنجية) أو وافدة من الشرق (فارسية أو تركية أو كردية أو أرمنية)، ولكن المسلمين يعتنقون اليوم الحضارة العربية والانتماء والتراث العربي بكل طواعية وبدون تردّد. تجدهم ينتسبون الى تنظيمات تنادي بالعروبة، بدون حاجة الى تمهيد أو شرح عقائدي. ومن ناحية أخرى، بعض موارنة لبنان يتحدر من أصول عربية قدمت من الجزيرة العربية (اليمن مثلاً) أو من شمال سورية أو من العراق، وبعض هؤلاء الموارنة تحدر من عائلات مسلمة تنصّرت قبل قرون. ورغم ذلك، فمعظم ميول هؤلاء غربية تجاه أوروبا ومحيطهم اليومي السياسي والاجتماعي في واد غير الوادي الذي نشأ فيه معظم المسلمين. ولذلك تجد قرار انتسابهم الى أحزاب ذات نزعة قومية لبنانية كحزب الكتائب، سهلاً. ولا شك أنّ انتشار التعليم في لبنان قد دفع الشباب الى الانضمام الى أحزاب غير طائفية بقي مفعولها هامشياً في لبنان حتى اليوم.

إنّ إغفال مفكري لبنان الحديث للمعطيات الدينية لهذا الانفصام الوطني ومحاولتهم فرض قالب أكاديمي غربي على الواقع اللبناني قد أدّيا مراراً الى فشل التوصل الى تفاهم على هوية وطنية موحّدة. وهكذا، أمام اعتناق أغلبية المسلمين للفكر القومي الأوسع (قومي سوري أو عربي أو إسلامي)، فإنّ التراث الكلاسيكي والروابط الأوروبية ودور الكنيسة شحذت مشاعر الموارنة في تعريفهم القومية اللبنانية.

وحتى التراث الفينيقي كان موضع خلاف، لأنّه، حسب البعض، لا يقتصر على لبنان ولا يحتكره لبنان، بل تشارك فيه عدّة دول، (منها سورية مثلاً التي تمثّل العمق الجغرافي الحاضر دوماً).

المخاض السنّي الماروني

مع انطلاق الحرب العالمية الأولى، أصبحت الدول الأوروبية في وضع المسيطر على القطاعات الاقتصادية في ديار السلطنة العثمانية أو ما تبقى منها في بداية القرن العشرين، فكان لاستيلائهم العسكري على المشرق جانب اقتصادي هام. وعندما دخل الحلفاء سورية ولبنان عام 1918، أهان أفراد الجيوش البريطانية والفرنسية المسلمين في عدّة مناسبات، كوقوف الانكليز على قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق وتهكمهم بالقول «لقد عدنا يا صلاح الدين» إشارة الى الهزيمة المذلّة لملك انكلترا ريكاردوس قلب الأسد علي يد صلاح الدين عام 1190. وكان رجال فرنسا في لبنان يطلقون تصريحات عشوائية مؤذية، كالمسؤول العسكري الفرنسي روبير كولان الذي أغضب المسلمين عندما قال بأنّ «فرنسا جاءت الى لبنان لتنقذ أصدقاءها الموارنة»[16]، أو قول الجنرال كاترو للبطريرك الماروني إنّ «فرنسا أنشأت لبنان خدمة للموارنة»[17]، ما أعطى دخول الحلفاء الى المشرق مذاقاً صليبياً. وكان إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 مناسبة سعيدة للموارنة ويوماً مشؤوماً للمسلمين الذين رأوا مركزهم ينحدر من أغلبية مطلقة في السلطنة الى أقلية في دولة ذات أغلبية مارونية ومسيحية، منفصلة عن إخوانهم في الدين في العمق السوري. فكان لزواج المصالح الاقتصادية بين الجبل وبيروت نتائج سلبية، ليس فقط عدم رضا المسلمين بل انتقال الجو الاجتماعي المتفجّر بين أمراء الحرب في الجبل الى بيروت التي أصبحت ساحة للتجّار أصحاب المبادرة الفردية، وأمراء الحرب الذين ظهروا برداء رجال الدولة الجدد.

لم يقبل سكان المدن الساحلية ما اعتبروه انفصالاً مصطنعاً عن إخوانهم في العمق السوري. فكان مسلمو المشرق يشعرون بانتماء عميق للدولة العثمانية التي يعتبرونها دولتهم، وكان السنّة ينظرون الى مدن الساحل كجزء من ولاية بيروت العثمانية التي يديرها رسميون من الزعماء والبكوات السنّة المحليين أو الأتراك. وفي ظل الحكم العثماني، كان المسلمون السنة مواطنين من الدرجة الأولى، يتمتعون بامتيازات ويحصلون على الوظائف الرفيعة والتمثيل في البرلمان العثماني. ولقد عاين السنّة الواقع الجديد في الشرق الأوسط في سلسلة مؤتمرات وأيقنوا باستحالة العودة الى العهد السابق، ليس لانتصار فرنسا وبريطانيا في الحرب فحسب بل للتحوّل الجذري في تركيا الجديدة بقيادة مصطفى كمال (أو «كمال آتاتورك» أي أبو الأتراك) التي أدارت ظهرها للشرق واعتنقت الثقافة الأوروبية، وتخلّت عن الحرف العربي وأنهت الخلافة الاسلامية عام 1924، وانتشرت فيها عقائد شوفينية تعتبر الترك متفوقين على العرب

وأنّ العرب خانوا السلطنة لمصلحة الانكليز وشاركوا في قتل الجنود العثمانيين.

كان الحد الأدنى المقبول لدى السنّة بعد الحرب هو قيام حكومة عربية مستقلة تضم لبنان وسورية. ووجدوا خلاصاً في الحكومة الفيصلية في دمشق التي أبدت اهتماماً ملحوظاً بزعماء بيروت والساحل. ولم يقلّ زعماء الساحل السنّة عراقة وأهمية عن أمراء حرب الجبل، حيث برز زعماء محليون كآل الصلح في صيدا وآل سلام والداعوق وبيهم في بيروت وآل كرامي والأحدب والجسر في طرابلس. وهكذا كان رفض السنّة للواقع الجديد مزدوجاً: لا لدولة لبنان كبير منفصلة عن بلاد الشام ولا للانتداب الفرنسي. وعلى هذا الأساس دعوا الى مؤتمر موسّع عام 1920 لتطوير الجهود المناوئة للسياسة الفرنسية في الشرق. ورأس هذا المؤتمر الذي سمي المؤتمر السوري العام، زعيم بيروت علي بك سلام، بحضور زعيم صيدا رياض الصلح، وزعماء آخرين من طوائف مختلفة، منهم مسيحيون يفضّلون الحكومة الفيصلية. ومن مقررات المؤتمر إزالة مفاعيل الانتداب وعودة اللحمة مع سورية وجلاء الفرنسيين. وكان زعماء السنّة في وضع لا يحسدون عليه، ذلك أنّ مواقفهم لم تدعمها امكانيات مادية على الأرض. فهم من عائلات مدينية تتعاطى التجارة أو الوظيفة العامة، وكانت تتكل على الشرطة والعسكر العثماني في تثبيت الأمن والنظام. ولكن مع زوال السلطنة العثمانية باتوا بدون أمن ونفوذ وأصبحوا تحت رحمة سلطة الانتداب. في حين كان أمراء حرب الجبل في موقع قوّة، والدليل على ذلك، اعتيادهم الحياة العشائرية وامتلاكهم القوّة العسكرية الذاتية، والدعم العسكري الفرنسي ومقررات عصبة الأمم وقوّتهم الاقتصادية المتنامية، ودعم قسم كبير من أبناء المدن المثقفين والمتمولين للانتداب وللكيان اللبناني الجديد.

وحتى قبل ظهور المعارضة السنيّة للكيان الجديد، كان الفرنسيون والموارنة يدركون هذا التحدي الديمغرافي، لأنّ السنّة كانوا الخاسر الأكبر في دولة لبنان الكبير، تلاهم الأرثوذكس. ولذلك كان ثمّة جهود كبيرة بذلها الانتداب والموارنة لمحاكاة السنّة ليتعاطفوا مع الجمهورية الجديدة، حيث كانت مسألة الحصول على اعتراف السنّة بلبنان مرتبطة بقبول العالم العربي الأوسع، وجلّه من السنّة، لدولة بأغلبية مسيحية في وسطه. واستغرقت هذه الجهود عدّة سنوات فيما تحاشى الفرنسيون والموارنة القيام بأعمال تظهر وكأنّ هذا الكيان خلق للموارنة. فلم يظهر أي ماروني على مستوى رأس السلطة قبل الثلاثينات من القرن العشرين. واستقرّ الفرنسيون والموارنة على التعاون مع زعماء صيدا وبيروت وطرابلس على ترتيب البيت الجديد والتشارك في حكومة لبنانية.

لم يمنح الفرنسيون ضمانة آلية ليكون الكيان الأكبر وطناً تعود فيه الكلمة الأولى للموارنة. إذ ساد الوضع الرمادي حتى بداية الثلاثينات. كما أنّ الصراع الماروني – الماروني الذي ابتدأ في ثورة العامية واستمرّ في عهد المتصرفية بين موارنة الجبل الأوسط (الشوف وعاليه وبعبدا والمتن) الذين تعاونوا مع المتصرف العثماني، والجبل الشمالي حيث طالب أمراء الحرب (تؤازرهم الكنيسة أحياناً) بكيان لبناني منفصل بأمير (أو حاكم) ماروني، استمرّ بعزم جديد في دولة لبنان الكبير. وفيما كان الفرنسيون أكثر تقرّباً من موارنة كسروان والشمال وأشد تفاهماً معهم، تقرّب الانكليز من الدروز ومن الموارنة الأكثر ليبرالية وماركنتيلية في الجبل الأوسط. ورغم النفوذ الفرنسي في الجبل الذي تعمّق في القرن التاسع عشر، لم يمتلك هؤلاء معلومات كافية وخبرة وافية في التعاطي مع الشؤون المحلية. بل احتاجوا الى عدّة سنوات للتعامل مع الأحاجي اللبنانية. كما أنّ أسلوبهم في الإدارة خلا من الإبداع إذ إنّهم حافظوا على التقليد العثماني في تعيين مجلس ادارة من 17 شخصاً يمثلون الطوائف مع فارق أنّهم استبدلوا بالموظف العثماني الذي يرأس المجلس موظفاً فرنسياً كمفوض سام.

قاد الصراع الماروني الداخلي في تلك الفترة المحَامي اللامع اميل إدّه الفرنكوفيلي ابن جبيل شمال بيروت، وبشارة الخوري الأكثر انفتاحاً، من الشوف. وكان إدّه مناضلاً استقلالياً ضد الحكم التركي، صدر عليه حكم بالإعدام فلجأ الى مصر وفرنسا في زمن الحرب حيث شارك في عدّة نشاطات سياسية مع لبنانيين آخرين، وعاد الى لبنان على متن بارجة حربية فرنسية عام 1919، حيث عيّنته فرنسا مستشاراً للمفوض السامي الفرنسي في بيروت. وفيما تمتع إدّه بشعبية في أوساط موارنة كسروان والشمال، كان موارنة الوسط (الشوف وعاليه والمتن) يفضّلون بشارة الخوري المتحدّر من آل الخوري صالح أمراء حرب جرد الشوف، وقريب حبيب السعد الخوري. وكان بشارة الخوري قد تخرّج محامياً واكتسب خبرة في مكتب اميل اده في بيروت عام 1912. وفي المرحلة الانتقالية من دولة جبل لبنان المرتبطة بحكومة دمشق العربية وحتى اعلان دولة لبنان الكبير، عمل بشارة الخوري مساعداً لقريبه حبيب السعد الذي عيّنته الحكومة الفيصلية حاكماً على جبل لبنان. أمّا اميل ادّه فكان في الطرف الآخر وقد ذكره بشارة الخوري في مذكراته بهذه الكلمات: «قد يكون خطأ في العقيدة، ذلك أنّ ادّه كان ضيق الايمان بالاستقلال التام الناجز وبديمومة الميثاق الوطني. ضعيف الثقة بدنيا العرب. ولو انقادت اليه مقاليد الأمور وأصبح في مقدوره تحويل مجرى الحادثات لأنشأ لبناناً أصغر من الكبير، وأكبر من الصغير، يضم بيروت قاعدة له والبقاع الغربي مدى حيوياً ولأحاطه

بسياج من الوصاية الفرنسية»[19].

استمالة السنّة والأرثوذكس

بمباركة عصبة الأمم بدأ الانتداب الفرنسي على لبنان وسورية وتم إعلان دولة لبنان الكبير. ثم كان بعد ذلك تحضير دستور للبنان وفقاً لبنود مذكّرة الانتداب التي أصدرتها عصبة الأمم لتحويل لبنان الى دولة. ورأس لجنة صياغة الدستور رئيس المجلس التمثيلي الماروني موسى نمور، ومعه ميشال شيحا وبترو طراد في أمانة سر لجنة الدستور الذي اقتبست معظم مواده من الدستور الفرنسي. وبعدما تأسس برلمان جديد أعلن في 23 أيّار/ مايو 1926 بدء العمل بالدستور الجديد، وبدأ البحث عن رئيس لبناني للبلاد يجمع قيادات كل الطوائف. فأخذت الفئة المتمولة، التي ضمّت مسيحيين ومسلمين، على عاتقها مهمة إقناع القيادة الإسلامية السنية والأرثوذكسية المعارضة للوجود الفرنسي ولاحتمال الهيمنة المارونية.

وكان الأرثوذكس قد خسروا حاميتهم الدولية، روسيا القيصرية، عندما قامت الثورة البلشفية وجعلت من روسيا دولة شيوعية عام 1917، وخافوا من هيمنة الموارنة والدعم الفرنسي الواضح للموارنة والكاثوليك بشكل عام، ففضلوا الوحدة مع سورية حيث أكثرية بني طائفتهم. ولذلك عندما بدأ العمل بالدستور رشّح الفرنسيون شارل دبّاس ناظر العدلية رئيساً للجمهورية اللبنانية. ورغم أنّ دبّاس كان فرنكوفيلياً تخرّج من باريس وزوجته فرنسية ومقرّب من فرنسا، إلا أنّ الموارنة وبعض الفرنسيين لم يكونوا مرتاحين جدّاً لهذا الاختيار حيث شارك في المؤتمر العربي في باريس عام 1913 الذي هاجمه الموارنة بشدّة. واعترض البطريرك الماروني على ترشيح دبّاس وهو راغب في مرشح ماروني الا أنّ السلطات الفرنسية أقنعت البطريرك بهذا الاختيار على أن يكون خليفة دباس مارونياً[20]. خفف انتخاب دباس من غلواء المسلمين والأرثوذكس ضد فرنسا. وتقديراً لموافقة الموارنة على وصول أرثوذكسي للرئاسة الأولى، عيّن دبّاس الماروني أوغست أديب (وهو تحوير لاسم ديب من آل نعمة في دير القمر) رئيساً للوزارة اللبنانية الأولى، وكان الهم الأول تهدئة مناطق الدروز المشتعلة بالثورة ضد فرنسا في جبل الدروز ووادي التيم. وكان أوغست أديب لاجئاً في مصر ثم مستشاراً للمفوض السامي في بيروت، ولم تستمرّ وزارته أكثر من سنة (ولكنه شكّل وزارتين متعاقبتين عامي 1931 و1932). وعام 1927 عيّن دبّاس ثلاثة موارنة، حبيب السعد وبشارة الخوري وإميل اده مداورة في هذا المنصب حتى 1930. وبرز بشارة الخوري الذي كان مدعوماً من

ميشال شيحا وآل فرعون، وأصبح وزيراً في حكومة أوغست أديب عام 1926، وشكّل ثلاث وزارات بين 1927 و1929 استمرّت أكثر من سنتين. فصعد السلّم أسرع من خصمه المتمرّس اميل اده.

أمّا إدّه الذي كان أيضاً عضواً في المجلس التمثيلي منذ العام 1922 فتسلّم رئاسة الوزارة لمدّة خمسة أشهر فقط عام 1929، حيث حظي بدعم الموارنة المتشددين الذين رأى بعضهم لبنان كوطن للمسيحيين مرتبط بفرنسا. كما دعمته بيوتات بيروت المسيحية بعد أن فاق نفوذه في البيئة الأرستقراطية البيروتية المارونية جورج ثابت. وكان الفرنسيون يعلمون أنّ موارنة الشوف وعاليه والمتن مرتاحون للتعامل مع المسلمين في لبنان والمحيط العربي وأكثر ليبرالية من إدّه وحلفائه في كسروان وشمال لبنان. ففيما كان إدّه، حليف فرنسا الرئيسي في لبنان، يتكلّم عن «أخطار العرب على مسيحيي لبنان»[21] بأسلوب خلا من الديبلوماسية ما نفّر المسلمين، كان بشارة الخوري يصغي لنصح شيحا في التقرّب من مسلمي لبنان مادّاً يد الصداقة للعرب. واكتشف أمراء الحرب الموارنة الذين نزلوا من الشوف وعاليه والمتن الى بيروت ليصبحوا جزءاً من النظام الجديد، أنّ أصحاب المال والتجّار يحتاجون العرب كشركاء في الأعمال وأنّ المنطقة العربية تشكّل أهم مصادر النمو والازدهار للاقتصاد اللبناني.

ورغم أنّ فضلاً كبيراً يعود الى ليبراليي الموارنة لاستمرارية ونجاح الدولة اللبنانية في سني الانتداب المصيرية، تجدر الملاحظة الى أنّ معسكر بشارة الخوري لم يكن أقل حساسية من معسكر اده حول ضرورة المحافظة على كيان لبناني بأغلبية مسيحية ونفوذ مسيحي، ومقاومة أي نشاط وحدوي مع سورية. ولكن الفرق كان في الأسلوب، حيث تبع جماعة الخوري الديبلوماسية والحوار في توجههم، مقارنة بالأسلوب الدوغمائي والأرستقراطي الذي طبع تعاطي اده وأتباعه حيث ذهب بعضهم بعيداً في تعلقهم بفرنسا والثقافة الجزويتية ونظروا الى المسلمين نظرة دونية تشبه نظرة المستوطنين الفرنسيين الى سكان البلاد العرب والبربر في الجزائر عندما كانت مستعمرة فرنسية. فكان الخوري يحاول استمالة المسلمين وكسب ودّهم فيما بدا اده غير مكترث لهذه الفكرة، مفضلاً السيطرة على هؤلاء بمساعدة فرنسا. فبدا أسلوب الرجلين واضحاً عندما كان كل منهما بدوره رئيساً للوزراء في عهد شارل دباس.

كان الكيان قد بدأ يشهد تطوّراً نحو بناء المؤسسات، إلا أن المشكلة الأساسية التي بقيت هي كيفية استيعاب المسلمين. ذلك أنّ مواقف المسلمين السلبية من الكيان أدّت الى زرع بذور الشكّ في نفوس الفرنسيين وبعض القادة المسيحيين في امكانية النجاح بضم البقاع وطرابلس

الى لبنان. إذ توصل كبير ممثلي فرنسا في لبنان دوكيه عام 1928 الى قناعة بأنّ أغلبية المسلمين لا تزال بعيدة عن أن تدين بالولاء للكيان الجديد، فاقترح ضم طرابلس وعكار والبقاع الى سورية. وخاف تجار بيروت أن يؤدي ضم طرابلس الى سورية الى تقوية طرابلس ومرفأها على حساب بيروت. ولكن بعد صدور إحصاء 1932 قدّم اده باسم عدد من حلفائه مذكرة الى الخارجية الفرنسية توضح أنّ عدد سكان لبنان الكبير هو 840 ألفاً، منهم 405 ألف مسلم، أي بدون أغلبية مسيحية راجحة. فكان حلّه الوسط هو أن تصبح طرابلس مدينة مفتوحة يمنح سكانها المسيحيون الجنسية اللبنانية وسكانها المسلمون الجنسية السورية، فيحذف 55 ألفاً من السنّة من تعداد السكان. كما يمنح جنوب لبنان حكماً ذاتياً فيحذف 140 ألفاً من مسلمي لبنان وتقتصر دولة لبنان على الجبل والبقاع وما تبقى من الساحل فتصير نسبة المسيحيين 80 بالمئة من السكان. ولم تلق أفكار إعادة تقسيم لبنان اهتماماً، إذ عارضها مسيحيون كثيرون وأبرزهم ميشال شيحا الذي لم ير مشكلة في النسبة العددية بل نظر الى مصلحة الاقتصاد، ويقيناً منه أنّ التنوع الطائفي هو مسألة يمكن التعاطي معها. وسينصرف إدّه عن هذه الأفكار لاحقاً للبحث عن وسائل لاستمالة المسلمين الى معسكره.

وواقعة جرت في أوائل الثلاثينات كشفت هشاشة الطبقة السياسية اللبنانية والعودة السريعة الى منطق أمراء الحرب. ذلك أنّ اميل إدّه، وليس بشارة الخوري، قد أيّد زعيماً سنيّاً من طرابلس ليصبح رئيساً للجمهورية مكان دبّاس. إذ كان الزعماء السنّة قد بدأوا يشاركون في الحكم بعد عدّة سنوات من الإقناع، وبعد فشلهم في إلغاء مفاعيل الانتداب. وكان دبّاس قد دعم الشيخ محمد الجسر، زعيم طرابلس السنّي ونائبها في البرلمان، أن يصبح رئيساً لمجلس النواب، بسبب خبرة هذا الأخير الطويلة كنائب في البرلمان العثماني عام 1912 ورئيس لبرلمان ولاية بيروت عام 1915[22].

ولكن عندما انتهى عهد دباس عام 1932، خاف إدّه غريمه بشارة الخوري الذي يتمتع بنسبة عالية من النجاح وخشي أن يحلّ محل دبّاس بسبب شعبيته في صفوف نصف الموارنة تقريباً وأغلبية السنّة والأرثوذكس داخل البرلمان. وهنا وضعت الفلسفة جانباً وأصبح الهدف قهر الخوري وجماعته، فأعلن إدّه دعمه للجسر ليصبح رئيساً مسلماً للجمهورية. وعندما قبل الجسر دعم إدّه لترشيحه، غيّر المسلمون والأرثوذكس (الذين أيّدوا الخوري حتى الآن) موقفهم وأعلنوا تأييدهم للجسر. وهكذا اختلف الموارنة حول اقتناص فرصتهم الأولى ليصلوا الى السدّة الأولى في لبنان. وصعق الفرنسيون الذين صنعوا لبنان ليكون وطناً لصون

المسيحيين، وبأغلبية مسيحية، أن يصل سلوك أقطاب الموارنة الى دفع البرلمان لانتخاب رئيس جمهورية مسلم. ويعلّق كمال الصليبي على نظرة السلطات الفرنسية الى سلوك الزعماء اللبنانيين، «إذ كانت براعة هؤلاء في المناورات الحزبية واستغلال النفوذ السياسي تفوق وعيهم للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلاد واهتمامهم بمعالجتها»[23]، إشارة الى الأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 1929 وتركت أثراً سلبياً في لبنان دون أن يلفت ذلك نظر الحكومة اللبنانية.

ولمنع احتمال وصول مسلم الى رأس السلطة تدخّل المفوض الفرنسي وكلّف دبّاس الأرثوذكسي برعاية الامور لمدة سنة، وعطّل الدستور وألغى البرلمان. ثم عيّن خلفه دو مارتيل حبيب السعد، الذي أصبح طاعناً في السنّ، رئيساً لمدّة سنتين، فأظهرت البطريركية المارونية ارتياحها لتعيين ماروني رئيساً. ولقد سمحت الفترة التي حكم فيها الفرنسيون بشكل مباشر في معالجة الصعوبات الاقتصادية وتطوير بعض القوانين، فكان التذمّر من تعليق الدستور مصدره السياسيون أكثر من الشعب. وسمح الفرنسيون بعودة الحياة الدستورية إلى البلاد على مراحل وبانتخابات برلمانية. وخافت سلطة الانتداب من معسكر الخوري الذي كان يسعى الى إنهاء سيطرة فرنسا على لبنان واقتصاده وتحقيق الاستقلال، فقرّرت دعم إدّه. وهكذا تمّ انتخاب إميل اده رئيساً للجمهورية بأغلبية برلمانية ضئيلة عام 1936. ولكنّ هذا الأخير اكتشف بمرارة أنّ وصوله الى الرئاسة جعله أقل استقلالية وأكثر اعتماداً على المفوّضية الفرنسية التي كان تدخلها في شؤون لبنان سافراً. أمّا معسكر الخوري فلقد ردّ على تدخل الفرنسيين ونجاح إدّه بإعلان تجمع «الكتلة الدستورية» للمطالبة بعودة الدستور وقيادة حملة متواصلة لتحقيق السيادة الكاملة. وأصبح بشارة الخوري زعيماً للمعارضة في البرلمان يواصل الضغط من أجل معاهدة مع فرنسا تؤدي الى الاستقلال، فأيّد الانكليز هذه الكتلة التي أصبحت المعسكر المناهض للانتداب يعاونها ميشال شيحا وعائلات مسيحية بيروتية، وأدّى صراع المعسكرين الى استقطاب الفئات الأخرى في المجتمع اللبناني. في تلك الفترة كانت صحيفة *L'Orient* المؤيدة لإدّه تهاجم معسكر «الكتلة الدستورية» زاعمة أنهم «جماعة من المتموّلين يريدون السيطرة على لبنان وإدارته لمصالحهم الخاصة». وبالمواجهة كانت صحيفة *Le Jour* المؤيّدة للخوري تردّ بعنف، متهمة إدّه وأنصاره («الكتلة الوطنية») بأنّهم «أتباع الفرنسيين يؤمنون بأفكار بالية»[24]. (وكان يشرف على لوجور الخريج اليسوعي شارل الحلو[25]).

ومن توجّهات إدّه كرئيس للجمهورية تشجيعه للإرساليات الأوروبية ولفكرة «القومية

الفينيقية» التي عمل على إدخالها في مناهج التعليم، مدعوماً من شارل قرم الذي اهتم كثيراً ببعث قومية لبنانية بتراث فينيقي. وكان الموضوع الفينيقي شأناً حيوياً، ففي تلك الفترة كان علماء الآثار الفرنسيون (منهم موريس دونان) يقومون بحفريات أركيولوجية في أطلال جبيل وبيروت وجوار صور. فأطلقت هذه الاكتشافات الأثرية شرارة أبحاث عن الفينيقيين في لبنان وأوروبا وخاصة في الأوساط الأكاديمية في فرنسا وألمانيا وايطاليا.

ولادة الشراكة السنيّة المارونية

في تلك الفترة كان مسلمو لبنان يفقدون صبرهم من مناورات سلطة الانتداب وخلافات الموارنة، ويعودون الى شكوكهم حول الكيان الجديد، كما أنّ إدّه عيّن عام 1936 البروتستانتي أيوب تابت، الذي اعتبره المسلمون متزمتاً، في أمانة سرّ الدولة محل السنّي عبدالله بيهم. ومنذ تعليق الدستور، عقد الزعماء السنة مؤتمراً مشتركاً مع شخصيات سورية عام 1933 برئاسة الزعيم البيروتي سليم سلام أسموه «مؤتمر الساحل الأول» طالبوا فيه بضم المناطق ذات الأغلبية الإسلامية الى سورية. وبعد اضطرابات ضد الانتداب ابتدأت في سوريا وامتدت الى بيروت وطرابلس وصيدا في بداية العام 1936، بدأ الفرنسيون مفاوضات مع السوريين، فدعا سليم سلام الى «مؤتمر الساحل الثاني» في آذار/ مارس. وانقسم المسيحيون حول هذا المؤتمر الذي سعى الى إزالة الانتداب وتوحيد سورية ولبنان. ففيما أرسل الروم الأرثوذكس مبعوثين للمشاركة فضّل الموارنة المقاطعة، رغم أنّ البطريرك الماروني أنطون عريضة بدأ يتقرّب من زعماء دمشق الوحدويين ويشنّ حملة ضد سياسة فرنسا الاقتصادية المضرّة بلبنان وخاصة احتكارها لزراعة التبغ على حساب اللبنانيين عام 1935. وكان وقع مؤتمر 1936 شديداً حيث أصدر مقررات حازمة وألقى سليم سلام كلمة طالب فيها بإنهاء الانتداب وتحقيق الوحدة مع سورية. وحرّض المؤتمر مشاعر المسلمين على العصيان ضد الانتداب ما أقلق الفئات الموالية لفرنسا.

ولقد تأسست عدة أحزاب في لبنان صبّت في اطار الحركات القومية المتعددة التي ولدت من رحم النهضة الثقافية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فتبنّت الأحزاب التي أسّسها أو نظر لها مثقفون من الروم الأرثوذكس أفكاراً أوروبية حول القومية والعلمنة، منهم ميشال عفلق (سوري من دمشق) الذي نظّر لأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة تمتد من المغرب الى العراق، وأنطون سعادة (لبناني من ضهور الشوير في المتن ومغترب

من البرازيل والده خليل سعادة المساهم في النهضة الثقافية العربية) الذي نادى بأمّة سورية على أساس جغرافي لا طائفي تغطي المنطقة التقليدية التي كان يسعى لوحدتها سنّة الساحل والأرثوذكسيون. فأسّس الحزب السوري القومي عام 1932 وأخذ منحىً علمانياً جذب المثقفين من الأرثوذكس والبروتستانت وبعض الشيعة والدروز كما جذب عائلات سنية بيروتية اعتادت على الاختلاط مع الأرثوذكسيين. وأعجبت هذه العائلات بشخصية الزعيم الشاب، الذي أقام في حي رأس بيروت، ودعوته المميّزة عن الآخرين لوحدة سورية، وهي دعوة كانت حلماً في الأوساط السنية (رغم افتراق العروبيين عن دعوة سعادة المحدودة فيما بعد). ولم يكن سعادة منغلقاً بل كان يطوّر عقيدته استناداً الى أبحاثه، حيث تغيّر مفهوم جغرافية الأمة السورية لديه ليشمل ما يسمى «الهلال الخصيب» وقبرص (أي سورية بحدودها الحاضرة زائد لبنان وفلسطين وشرق الأردن وقبرص ولواء الإسكندرونة وكيليكيا والعراق وعربستان/ الأهواز والكويت وشبه جزيرة سيناء)، وهي مناطق كانت خاضعة للسلطنة العثمانية ولكنها بعد الحرب العالمية الأولى باتت تقع في بلدان مستقلة عديدة في حين أنّ بعضها نطق بلغات غير العربية. كما غيّر اسم الحزب ليصبح «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، وكانت كلمة «السوري» تحذف في مراحل تتطلب «لبننة» الحزب فاقتصر على اسم «الحزب القومي الاجتماعي». ولقد حقّق هذا الحزب نجاحاً في الثلاثينات ولكنّه سرعان ما اصطدم بسلطات الانتداب التي اعتقلت قيادته وحظرته عام 1935 فغادر سعادة الى أميركا اللاتينية حيث أدار الحزب من هناك، ولم يعد إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وشارك هذا الحزب في «مؤتمر الساحل» عام 1936 وكان مندوبوه أكثر تشدّداً من الزعماء السنّة في مطالبتهم بضم المناطق اللبنانية كافة وليس فقط المناطق الاسلامية إلى سوريا، حيث اعتبروا مطلب السنّة ذا مضمون طائفي.

كما تأسس حزب الكتائب (قومي لبناني) عام 1936 بقيادة الماروني بيار الجميل الذي وجد شعبية في الأوساط المسيحية، ولعب دوراً حاسماً في حياة الجمهورية اللبنانية. وكذلك برز حزب النجادة (عروبي) الذي تأسس عام 1937 كردٍّ اسلامي على حزب الكتائب، بقيادة عدنان الحكيم، فاستمدّ قوّته من الأحياء الإسلامية في المدن وخاصة في أوساط السنّة، واتخذ لنفسه شعار «بلاد العرب للعرب».

ومن الأحزاب الأخرى التي تأسست في تلك الفترة منظمة الغساسنة الأرثوذكسية، إشارة الى عروبة الأرثوذكس حيث كان بنو غسان من القبائل المسيحية العربية، كما أسّس هنري

فرعون حزب الاستقلال. وخارج اطار الأحزاب القومية النزعة أو الطائفية كان الحزب الشيوعي في لبنان وسورية الذي تأسس عام 1925 وارتبط بروسيا البلشفية نادى بوحدة عالمية للطبقة العاملة.

كانت الثلاثينات إذاً مرحلة أجواء محتدمة، زاد تعقيدها الضغط الانكليزي على الفرنسيين الذين تجاوبوا مع مطالب معسكر الخوري والمسلمين وزعماء دمشق وأعلنوا قبولهم بمبدأ استقلال لبنان وسورية ووقّعوا اتفاقيات وضعت فترة زمنية لتحقيق هذا الهدف مدّتها ثلاث سنوات تنتهي عام 1939. وحدّدت المعاهدة مع سورية الكيان السوري الذي ضمت اليه جبال العلويين وجبل الدروز، ما رسم أيضاً حدود الكيان اللبناني وأدّى لاحقاً الى قبول مسلمي لبنان بمبدأ الانفصال عن سورية. ولكن توقيع المعاهدة بين سوريا وفرنسا في باريس في أيلول/ سبتمبر 1936، أشعل المشاعر الاسلامية بأنّ هذه المعاهدة تكرّس نهائياً الانفصال عن سورية. فقامت تظاهرات عنيفة في بيروت وطرابلس ووقعت صدامات طائفية. فعاش لبنان في جو متوتر نتيجة الاحتقان الطائفي والحزبي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر اشتبك متحمسون موارنة ومسلمون بالعصي والسكاكين في حي الجميزة في بيروت وتدخل أفراد من الحزب السوري القومي الى جانب المسلمين، فوقع قتلى وجرحى من الطرفين. ولكن البرلمان اللبناني أبرم المعاهدة بموافقة أعضائه المسلمين والمسيحيين وعادت الحياة الدستورية تماماً الى لبنان في كانون الثاني/ يناير 1937.

فتحت أواخر الثلاثينات عيني إدّه، فأصبح غير إدّه العشرينات، فقد جعلته التجربة أكثر تواضعاً واعتدالاً في التعاطي مع مبدأ الشراكة في لبنان، وبدأ يرى صوابية ما كان يمارسه بشارة الخوري منذ البداية، بأنّه من الضروري كسب ودّ المسلمين وثقتهم للمحافظة على كيان لبناني منفصل عن سورية. ولذلك قام إدّه بتعيين أول رئيس وزراء سنّي عام 1937، هو الزعيم الطرابلسي خيرالدين الأحدب. وأعطى هذا الاختيار ثماره إذ عندما أخذ على الأحدب، العروبي الهوى، مشاركته في حكم يرأسه المتشدد في لبنانيته اميل اده ويأتمر بمشيئة المفوض السامي الفرنسي، ردّ بالقول: «إذا أراد العرب أن يتحدوا، فليس وجودي في سراي لبنان يمنعهم من تحقيقها» (اي أن مشاركته في حكومة لبنان لن توقف الوحدة العربية)[26]. ويصوّر البعض شراكة إدّه والأحدب بأنها خلقت تقليداً في لبنان بأن يذهب منصب رئيس الجمهورية الى الموارنة ومنصب رئيس الوزراء الى السنّة، ولكن الحقيقة أنّه لا يمكن ترك شيء للصدفة في لبنان، ذلك أنّ الواقع الديمغرافي والاقتصادي هو الذي أنتج وصول الموارنة والسنّة الى

المركزين الأولّين في الدولة.

ولقد أثار فضول الجنرال سبيرز الذي التقى الزعماء السنّة في تلك الفترة قبولهم بالكيان اللبناني وكفّهم عن المطالبة بالاتحاد مع سورية. فاستنتج أنّهم عندما رأوا ما هو معروض عليهم من مناصب ونفوذ في الكيان اللبناني، مقابل دور ثانوي محتمل في ظل قادة دمشق (الذين قبلوا بكيانهم كما رسمته الاتفاقية مع فرنسا)، فضلوا دعم استقلال لبنان. ومنذ بداية الانتداب، كان لتجّار دمشق وعائلاتها النافذة موقف سلبي من الأعمال المناهضة للفرنسيين عام 1925 بأنّ «مقاومة الفرنسيين ضرب من الجنون وبالتالي يجب الرضوخ لقرارات مؤتمر السلام»[27]. في حين كانت ردّة فعل زعماء دمشق باردة إزاء التحركات الشعبية في لبنان المطالبة بالوحدة مع سورية عام 1936، فلم يدعوا الى تظاهرات مماثلة في سورية.

احتضان الشيعة والدروز

لم يقتصر انفتاح إدّه والموارنة على زعماء السنّة، بل فهموا أهمية حجم الشيعة، رغم ضعف هؤلاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الكيان. وكان الشيعة قد أيّدوا الوحدة مع سورية بشدّة في بداية الانتداب وشاركوا في أعمال عنف مع الدروز ضد الفرنسيين عامي 1919 و1920 وفي الثورة الكبرى عام 1925. حيث ثار الدروز في الشوف وحاولوا اغتيال المفوض السامي وأميرال الأسطول الفرنسي اللذين كانا يزوران المنطقة. كما هاجمت فرق من الشيعة الفرنسيين وقرى مسيحية في جنوب لبنان اتخذت وجهة طائفية. ولكن حادثة معينة قلبت الموازين في وجه فرنسا، هي قيادة الشاب أدهم خنجر من المروانية (المجاورة لقصر نبيه بري اليوم) هجوماً على قاعدة فرنسية في صيدا فدمّر منشآت وحرق طائرة كما اتهمه الفرنسيون بمحاولة قتل الجنرال غورو، قائد القوات الفرنسية في الشرق. فهرب مع شاب درزي هو شكيب وهاب الى جبل الدروز لاجئاً في دار سلطان باشا الأطرش. ويقال إنّ احتماء خنجر الشيعي بالدروز كان شرارة الثورة السورية الكبرى ومصدرها نخوة سلطان الأطرش وحفاظه على الشرف وحمايته لكرامة أدهم. إذ عندما اعتقل الفرنسيون أدهم خنجر في السويداء جنوب دمشق وحاولوا نقله الى دمشق بالمصفحات، طالبهم سلطان الأطرش بإطلاق سراح ضيفه على أن يقدّم لهم أي فدية، وفي حال رفض الفرنسيون رابط لهم رجال الأطرش وقتلوا أربعة منهم. ولكن الفرنسيين نجحوا في نقل أدهم بطائرة من السويداء الى دمشق ومن هناك الى بيروت حيث أعدموه فوراً يوم 29 آب/ أغسطس 1922، وكان له من

العمر 27 سنة[28]. وكان من نتيجة هذا العمل أن ثار سلطان الأطرش واعتبر فرنسا أمّة غدّارة فخاض ضد الجيش الفرنسي معارك حامية استمرّت سنوات وتطوّرت الى ثورة سورية كبرى استمرّت أصداؤها في أوساط الدروز في جبل لبنان حتى أواخر العشرينات.

ولم يكن موقف الشيعة من مطلب الوحدة مع سورية حاسماً كموقف السنّة حيث لم يكن هناك ما يخسره الشيعة عندما تفتتت الامبراطورية العثمانية كما أنّ بعضهم لم يرغب بالوحدة ورأى حسنات في دولة لبنان الكبير مشابهة لتلك التي رآها الموارنة. فهناك ذكرى مؤلمة هي ذكرى قرون الاضطهاد العثماني والتمييز السنّي للشيعة في مراحل سابقة، وخاصة عدم اعتراف الأتراك بملّتهم، وإخضاع احوالهم الشخصية لتصرّف قضاة الشرع السنّة. من هنا حرص الفرنسيون على تشجيع شيعة لبنان باكراً بأن منحوهم صوتاً مستقلاً عن السنّة عام 1926 بجعلهم واحدة من العائلات الروحية اللبنانية، ولم تكن هذه البادرة نحو الشيعة لتقلّل من معارضة السنّة للانفصال عن سورية[29]، لا بل إنّ زعماء السنّة كانوا يتحدثون باسم جميع المسلمين بسبب غياب أصوات شيعية قوية. ولقد أحدث الفرنسيون تعديلاً في نظام الملل العثماني حيث فرضوا على الطوائف الإسلامية أن يكون لها قيادة روحية تنطق باسمها أسوة بالمسيحيين. وحيث لا كنيسة في الإسلام، إذ إنّ كل مسلم يمارس شعائره هو «رجل دين»، فلقد سمى الفرنسيون مفتي السنّة «مفتياً للجمهورية» ومفتي الدروز «شيخاً للعقل» ومفتي الشيعة «مفتياً جعفرياً». وعلى هذا الأساس لا غرابة في قبول مفتي طرابلس عبدالحميد كرامي ليكون زعيماً سياسياً ورئيساً للوزارة. فأصبحت الزعامات الروحية بمثابة برلمان ظل للطبقة السياسية الجديدة.

وبسبب وضع الشيعة التعس في المرحلة السابقة فقد أيقن صانعو السياسة الفرنسية أنّ الشيعة سيكونون مواطنين سعداء في الكيان الجديد[30]، وسيستعملون الاعتراف الجديد بهم كجماعة روحية لتحسين وضعهم الاجتماعي قياساً الى الطوائف الأخرى. ولكي لا يبقى الشيعة ذخيرة في مسعى السنّة لمناوأة الانتداب والانفصال، دأب الفرنسيون والشخصيات المارونية على جذبهم للعب دور أكبر في الحياة السياسية وجني فوائد للمناطق الشيعية. واقتصر تركيز الموارنة والانتداب على التقليديين الشيعة من أمراء الحرب والإقطاعيين الذين تعاملوا بسهولة مع قوى الأمر الواقع، وأهملوا المثقفين أو المنادين باستقلال البلاد. فقد كان واضحاً أنّ أغلبية السكان الشيعة كانت شديدة الولاء للإقطاع على أساس قبلي، فكان استرضاء زعمائهم ضرورياً لاستمالتهم. ولقد لاحظ اسكندر رياشي سياسة كسب ودّ الشيعة:

«لا شك أنّ قوّة الشيعة كانت مسؤولة عن توطيد لبنان على أسس متينة بعد مغادرة الفرنسيين. وكان الفرنسيون قد خافوا على مصير الكيان، لأنّهم فرضوه بالقوة على المجموعتين الإسلاميتين اللتين شكّلتا نصف عدد السكان ورفضتا خلق دولة منفصلة لا تحقق أحلامهم وولاءهم الوطني. ولذلك يجب أن نشكر اميل اده لأنّه كان الأول في اتباع سياسة تجاه شيعة لبنان فاستطاع أن يجمع حوله في البرلمان كل القادة الشيعة من الجنوب وبعلبك، باستثناء صبري حمادة عضو الكتلة الدستورية (معسكر الخوري). ولقد ساعد الفرنسيون إدّه في اكتساب الشيعة لأنّهم كانوا يعتقدون أنّه لا يمكن جذب السنّة الى قضية لبنانية محضة منفصلة عن الداخل السوري»[31].

وطبعاً لم تكن المناصب والاعتراف بالحقوق الطائفية كافية لإبعاد الشيعة عن القضايا الكبرى، حيث دعموا بحماس واشتركوا في أحداث 1936 في سورية ولبنان وفي «مؤتمر الساحل الثاني»، فكانت دعوة الوحدة العربية أقوى من الهوة المحلية بين السنّة والشيعة.

وفي الثلاثينات بدأت الساحة تسجّل عودة للدروز، وخاصة بعد بروز آل أرسلان وآل جنبلاط. ففي سنوات ما بعد الحرب، برز فؤاد جنبلاط قائمقام الشوف فقتل خطأً برصاص كان موجهاً الى ضابط فرنسي أثناء الحملة ضد الانتداب عام 1922. فاضطلعت بزعامة آل جنبلاط زوجته السيدة نظيرة، علماً ان ابنهما كمال جنبلاط كان في الخامسة من عمره. ولقد قامت نظيرة بدور كبير في عودة الدروز الى مسرح الأحداث يعاونها صهرها حكمت جنبلاط الذي أصبح نائباً في البرلمان عام 1934 ووزيراً أكثر من مرّة حتى توفي عام 1943. عندها برز ابن نظيرة الشاب كمال جنبلاط كزعيم ناري لم يعتد عليه لبنان وطبع الحياة العامة حتى مصرعه عام 1977.

كما برز آل أرسلان وكانوا من أمراء الجبل، ففاقوا في النصف الأول من القرن العشرين آل جنبلاط في تمثيلهم للدروز ليس في لبنان فحسب بل على المستوى الاقليمي.

فكان منهم في ألفترة الانتدابية توفيق أرسلان قائمقام الشوف عدة مرات، ونسيب أرسلان مدير الشويفات الذي أصبح زعيماً في الحركة العربية بمواجهة الحكم العثماني، ساهم في عدة صحف عربية وأصدر بعض دواوين الشعر، وسامي أرسلان مترجم المتصرفية وعضو مجلس إدارة جبل لبنان، ثم نائب في برلمان دولة لبنان الجديد. وكان أبرز الارسلانيين في تلك الفترة الأمير شكيب أرسلان الذي عين قائمقام الشوف عام 1902 ولكنه اصطدم مع الأتراك وهاجر الى مصر ثم الى ليبيا للنضال ضد الاحتلال الايطالي، ولكنه عاد نائباً في البرلمان العثماني

عن منطقة حوران التي أصبحت مركز الثقل الديمغرافي الدرزي. ثم أصبح سفيراً للسلطنة في برلين فتنقل في أوروبا متحدثاً باسم القضايا العربية ومشاركاً في المؤتمرات، وكان عضواً في أهمّ المجمعات العلمية وكاتباً غزيراً في المسائل الفكرية فصدرت عنه أبحاث في اللغات الأجنبية كمثال للنضال العربي والنهضة الثقافية. كما برز عادل أرسلان الذي كان شاعراً وقائداً في الجيش العربي عام 1919 وفي الثورة السورية الكبرى عام 1925 ، فحكم عليه الفرنسيون بالإعدام غيابياً ثلاث مرات ولكنه بقي في سورية،، ثم اعتقله الفرنسيون ونفوه، وعاد بعد الاستقلال وزيراً في حكومة سورية ونائباً عن الجولان. أما في بيروت فبرز توفيق أرسلان كعضو في مجلس النواب عام 1929 وفؤاد أرسلان الذي غضب عليه الأتراك بسبب عمله الوطني ونفوه الى بر الأناضول، ثم عاد الى لبنان بعد الحرب وقبل بالانتداب شرط أن يكون «مساعدة وإرشاداً وليس استعماراً واستعباداً» فخذله الفرنسيون فانقلب عليهم واستطاع أن يفوز في الانتخابات البرلمانية رغم محاربة الفرنسيين لترشيحه، وظل يحتل مقعده حتى وفاته عام 1930 (وبسبب تاريخه النضالي أقيم له تمثال عند مدخل خلدة جنوب بيروت). وورث النيابة المير مجيد في عمر 22 سنة الذي تسلّم حقيبة في كل وزارة لبنانية تقريباً، وكان نائباً في كل الدورات حتى وفاته عام 1983[32]. وبخلاف بداية الانتداب، أصبح الأمير الدرزي مجيد أرسلان رمزاً لبنانياً كبيراً عندما تصدى ببطولة للجيش الفرنسي دفاعاً عن الاستقلال فخلّدت تلك المرحلة صورة له متمنطقاً بالسلاح والرصاص يطبع قبلة على العلم اللبناني الجديد من موقعه في بشامون.

تعاون أمراء الحرب والتجار

بعد المخاض الذي استمرّ 15 سنة تقريباً بدأت نتيجته تظهر في تقارب الموارنة والسنّة ومعهم الأرثوذكس والشيعة والدروز. وفي الحقيقة لم يكن في نيّة الفرنسيين التخلي عن امبراطوريتهم في الشرق، مع التذكير أنّ فرنسا في تلك الفترة كانت دولة امبريالية بامتياز، تسيطر على تونس والجزائر وعلى مساحات شاسعة في أفريقيا السوداء والهند الصينية. ولذلك عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939، استغلّ الفرنسيون الفرصة لصرف النظر عن وعد الاستقلال وفرضوا حكماً عسكرياً مباشراً على لبنان. وأغضبت هذه الخطوة اميل ادّه الذي أصبح الآن في وادي الوطنيين الذين يطالبون باستقلال لبنان الناجز عن فرنسا. فترك مقرّ الرئاسة وذهب الى منزله بعدما لاحظ أنّ الفرنسيين لا يتعاملون معه باحترام كرئيس

لدولة لبنان. وتجاهل دعوات المفوض السامي الفرنسي المتكررة للاجتماع معه ثم استقال من منصبه عام 1941 وأعاد افتتاح مكتب المحاماة في بيروت. وعيّن الفرنسيون الماروني ألفرد نقّاش رئيساً للدولة والسنّي أحمد الداعوق رئيساً للوزراء. وإذ استقال الداعوق بعد عام بسبب الأزمة الاقتصادية عيّنوا مكانه زعيماً سنياً من صيدا هو سامي الصلح.

لم يقف الانكليز موقف المتفرج إزاء السياسة الفرنسية في لبنان، فسجّلوا اعتراضهم على عدم إنهاء فرنسا لانتدابها في لبنان. وعام 1942، قامت الحكومة البريطانية بالاعتراف باستقلال de facto للبنان وسمّوا الجنرال السير إدوارد سبيرز وزيراً مفوّضاً في بيروت. وانقسم اللبنانيون بين أنصار لبريطانيا يطالبونها باستقلال لبنان وعلى رأس هؤلاء بشارة الخوري ومساعده المحامي الماروني والنائب كميل شمعون، وأنصار لفرنسا يطالبونها بحفظ العلاقة معها وعلى رأس هؤلاء اميل ادّه وكتلته الوطنية. وكان سبيرز يروّج لفكرة استقلال لبنان. واستطاع معسكر الخوري، بالتعاون مع الزعماء السنّة وعلى رأسهم رياض الصلح، استطاع التوصّل الى صيغة أنّ لبنان جزء من الأمة العربية مع خصائص تستدعي استقلاله التام.

وفي نيسان/ ابريل 1943 شجّع سبيرز الحكومة اللبنانية على الدعوة للانتخابات البرلمانية، وسمحت بذلك السلطات الفرنسية بعدما أقالت ألفرد نقاش وسامي الصلح من منصبيهما وعيّنت أيوب ثابت رئيساً للدولة فشكل حكومة تشرف على الانتخابات. وبدأ ثابت بإهانة المسلمين بأن قلّص حصتهم في البرلمان وزاد حصّة المسيحيين، مانحاً السنة والشيعة والدروز 22 مقعداً مقابل 32 مقعداً للمسيحيين. فغضب المسلمون وتنادوا الى مؤتمر في بيروت كاد يؤدي الى فتنة، وقاد «حزب النجادة» الحملة ضد ثابت، وجاء الفرنسيون بالأرثوذكسي بترو طراد في تموز/ يوليو الذي أعاد التوزيع الى 30 مقعداً للمسيحيين و25 للمسلمين (أي نسبة ستة الى خمسة، التي استمرّت الى اتفاقية الطائف في العام 1989 عندما أصبحت مناصفة). وجرت الانتخابات في أيلول/ سبتمبر في ظل الوجود العسكري البريطاني. وانقسم الفرنسيون والإنكليز حول منصب رئيس الجمهورية، فدعم الفرنسيون إدّه في حين كان الانكليز يدعمون الكتلة الدستورية. وكما كان متوقعاً فاز بشارة الخوري في 21 أيلول بأغلبية 44 صوتاً وأصبح الزعيم السنّي رياض الصلح رئيساً للوزراء. ثم قدّمت الحكومة مشروعاً للبرلمان بتعديل الدستور واعلان الاستقلال فوافق عليه.

وردّ المفوّض السامي الفرنسي على هذا التصرّف باعتقال أعضاء الحكومة اللبنانية بمن

فيهم رياض الصلح وعادل عسيران وكميل شمعون وسليم تقلا في منازلهم، حيث تولت فرقة من 50 جندياً فرنسياً اقتحام منزل رئيس الجمهورية حيث يقيم وأسرته وساقوه مخفوراً الى راشيا. وكذلك اعتقل صديقه عبد الحميد كرامي نائب طرابلس الذي علم الفرنسيون أنّه سيثير الشغب. وبقي طليقاً حبيب أبو شهلا والمير مجيد ارسلان وكذلك رئيس مجلس النواب صبري حمادة. ثم قام المندوب العام لفرنسا الحرة بمصالحة اميل ادّه وعيّنه رئيساً في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1943. وعاش لبنان عشرة أيام عصيبة بدأت برفض النواب لأعمال فرنسا اللاغية لاستقلال لبنان (وكانت بتوجيه من الجنرال شارل ديغول رئيس حكومة فرنسا الحرّة المقيم في الجزائر الذي أراد الحفاظ على نفوذ بلاده في المشرق). وأقرّ النواب أن تستمرّ الحكومة بحبيب أبوشهلا يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة معاً ومعه الوزير المير مجيد. وقام صبري حماده وبعض النواب باختراق حصار العسكر السنغالي لمبنى البرلمان وأقروا علماً لبنانياً جديداً ثم انتقلوا الى منزل الزعيم صائب سلام حيث منحوا أبوشهلا الثقة واعتبروا العمل بالدستور مستمراً. وقاد المير مجيد وأبو شهلا الحملة لإطلاق القيادة السياسية من موقعها في بلدة بشامون بمعونة الجنرال سبيرس والجيش البريطاني المرابط في المنطقة حيث توجد مدرسة للجالية البريطانية في شملان.

وفي نفس الوقت خرج المواطنون الى الشوارع وأقفلت المؤسسات التجارية فمزّق المتظاهرون صور شارل ديغول، وفيما حاول صبي إنزال صورة ضخمة لديغول صرعه رصاص ضابط فرنسي. فغضب الناس وأخذوا يتصدون لسيارات الفرنسيين ويحرقونها ولقاطرات الترامواي ويحطمونها. فدفع الفرنسيون بدبابتهم وسياراتهم المصفحة لمواجهة أعمال الشغب وأطلق العسكر السنغالي الرصاص على المدنيين فسقط القتلى والجرحى وأعلن حظر التجوّل في العاصمة. وأمام هذا الواقع، حصل اتفاق نادر بين أطراف متخاصمة كالكتائب والنجادة على تنظيم التظاهرات ومساعدة الحكومة، فردّ الانتداب باعتقال بيار الجميّل رئيس الكتائب بعدما كاد السنغاليون يقتلونه في المواجهات، فيما قادت زلفا شمعون زوجة الوزير المعتقل كميل شمعون تظاهرة نسائية انتهت في بكركي حيث اتخذ البطريرك عريضة موقفاً ضد الانتداب أجفل الفرنسيين معتبراً أنّ «ليس في لبنان رجل واحد – وأنا في طليعتهم – من يرضى عن عمل الفرنسيين»[33]. وانعقد مؤتمر وطني ضم شخصيات من مختلف الطوائف فتألّفت لجان سياسية ومالية وإعلامية[34]، فيما استمرّت التظاهرات رغم الحظر وخرج طلاب المدارس الى الشوارع فتصدى لهم الجنود وقتلوا منهم ثلاثة وجرحوا آخرين.

وعبّر الشعب عن غضبه على ممارسات الانتداب بعدّة أساليب حيث قامت مجموعة سريّة من الشباب بأعمال عنف ضد الفرنسيين كرمي القنابل واطلاق الرصاص على منشآتهم، فيما أصدر زهير عسيران ونعيم مغبغب صحيفة «؟؟» تنطق باسم ثوار بشامون وتغطي أحداث البلاد بعدما منع الفرنسيون الصحف الوطنية من الصدور.

أمّا في بشامون، فلقد حشد المير مجيد بصفته وزيراً للدفاع 400 مسلّح يعاونه نعيم مغبغب ومنير تقي الدين وأديب البعيني. وقام الفرنسيون بهجوم على بشامون في 15 و16 تشرين الثاني/ نوفمبر فصدّه المقاومون وما إن ذاع هذا النبأ على إذاعة الانكليز في فلسطين حتى كسب لبنان عطفاً عربياً وعالمياً، فبدأت التحركات الديبلوماسية وعلى رأسها الجنرال سبيرز الذي بدأ منذ اليوم الأول بمطالبة الفرنسيين باطلاق المعتقلين واستقبال الوفود اللبنانية، فيما استنكرت حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا سلوك فرنسا في لبنان. وحاول مبعوثو الجنرال ديغول معالجة الوضع لمصلحة فرنسا حتى جاء إنذار انكليزي حاسم الى ديغول يوم 21 تشرين الثاني قلب الطاولة على الفرنسيين: «إذا لم يلبِّ مطلب الحكومة البريطانية قبل نهار الاثنين 22 تشرين الثاني، فسيعلن إخضاع البلاد لسيطرة القائد العام للقوى البريطانية في الشرق الأدنى. وإذا لم يطلق رئيس الجمهورية والوزراء اللبنانيون قبل الساعة العاشرة من صباح الاثنين في 22 تشرين الثاني فإن القوات البريطانية تتولى تحريرهم»[35].

وأُسقط في يد الفرنسيين في بيروت حيث عجزوا عن ضبط الوضع لمصلحتهم واضطروا، عكس تعليمات ديغول، أن يطلقوا سراح أفراد الحكومة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر وعاد الخوري والصلح الى بيروت. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1946 انسحبت القوات الفرنسية والبريطانية من لبنان. وكان ميشال شيحا المستشار الفعلي لبشارة الخوري في كافة المسائل السياسية والاقتصادية. وعام 1944 نفّذ الخوري نصيحة شيحا وهنري فرعون وعيّن عبد الحميد كرامي مكان رياض الصلح رئيساً للوزراء لضرورة مشاركة طرابلس في الحياة الوطنية. ويذكر أنّ رياض الصلح كان حليفاً لاميل اده وأنّ ظروفاً طرأت عشية الاستقلال قضت بأن يكون رياض الصلح رئيساً للوزراء رغم مشيئة شيحا وفرعون والخوري. وكان هنري فرعون حليفاً لكرامي، ومع مجيء هذا الأخير الى الحكم أصبح فرعون وزيراً للخارجية، كما أنّ علاقة شيحا بكرامي كانت عميقة.

وبعد الاستقلال لم يعد معسكر الخوري يعرف باسم «الكتلة الدستورية» بل أصبح جماعة «النهج» ومنذ الستينات جماعة «النهج الشهابي» (نسبة الى فؤاد شهاب عندما أصبح رئيساً

للجمهورية عام 1958). وخلال أكثر من نصف قرن من الاستقلال كان معظم رؤساء لبنان من جماعة النهج باستثناءات قليلة. وأقام النهجيون تحالفات أخذ بعضها شكلاً عائلياً. فمنذ عهد الانتداب تحالف بشارة الخوري مع آل أرسلان من الدروز وآل الأسعد من شيعة الجنوب وآل حمادة من شيعة البقاع، وآل كرامي في طرابلس. وتحالف إدّه ومعسكره مع آل الأحدب من سنّة طرابلس وآل جنبلاط من دروز الشوف وآل الحسيني من شيعة جبيل وفريق من آل الخازن من موارنة كسروان وآل تقلا من كاثوليك الذوق. واستمرّت هذه التحالفات بشكل أو بآخر في لبنان الاستقلالي، فعلى سبيل المثال بقي ريمون ادّه نجل اميل ادّه على علاقته مع آل جنبلاط في حملة ضد النهج الشهابي ومنحاه العسكري في الستينات.

كانت الشراكة المارونية السنيّة في صلب ولادة الهدف المشترك بين المعتدلين من الطرفين وهو جمهورية لبنانية برلمانية مستقلة عن الانتداب الفرنسي، ومتعاونة مع محيطها العربي. فهو لم يعد ذلك الكيان المسيحي كما ظهر قبل الحرب العالمية الأولى بل بلد مستقل متعدّد الديانات، وكان من الطبيعي أن يكون هذا الموقف الوسطي بعيداً عن فئات مارونية تريد المزيد من الالتحاق بفرنسا وفئات مسلمة تريد الوحدة مع سورية وتسعى اليها. وكان في عمق التفاهم على الاستقلال عام 1943، اتفاق بين رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السنّي بتخلي المسلمين عن مطلب الوحدة مع سورية وتخلي المسيحيين عن الحماية الفرنسية. وفيما اعتبر الاتفاق ميثاقاً اجتماعياً بين آباء الاستقلال، فات هؤلاء عامل الزمن والتغيّر الديمغرافي المستمرّ الذي حكم طبيعة القوى في جبل لبنان والذي سيحكم العلاقات في الجمهورية الجديدة. ويقول كمال الصليبي إن «الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمّة واعية لكيانها، موحّدة في أهدافها، وإنما مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون الى العقد الاجتماعي»[36]. ويضيف مسعود ضاهر أن أزمة النظام الطائفي في لبنان «ما زالت تحاول حتى اليوم أن تخفي الصراع الحقيقي في لبنان، والذي هو صراع اجتماعي طبقي بالذات»، و«النظام الطائفي الذي ولد مع ولادة دولة لبنان الكبير ليس تعبيراً عن مصالح طوائف لبنانية... بل هو مصالح الفئات الرأسمالية العليا التي تتعاطى التجارة الوسيطة خاصة في بيروت، وعن مصالح كبار الإقطاعيين في الريف اللبناني... (الذين) كانوا دعامة ذلك النظام اللبناني على الصعيد الداخلي وانّ هؤلاء ليسوا من طائفة واحدة ولا يربطهم رابط ديني»[37].

وخلال عقد من الزمن بعد نيل الاستقلال، عاد السنّة الى تأكيد علاقاتهم العضوية مع المحيط العربي في وقت كان نجم القومية العربية يسطع في سورية والعراق ومصر، وأنظمة

وحدوية تظهر في القاهرة، برئاسة جمال عبد الناصر، وفي دمشق وبغداد فيما بعد بقيادة حزب البعث الاشتراكي العربي.

من ناحيتهم فإنّ قادة الموارنة، الحذرين من الارتباطات العربية، جدّدوا تعاطفهم مع الغرب وأسّسوا علاقات اقتصادية حميمة معه منذ العام 1948 وسعوا الى الالتحاق بالمشاريع الأميركية والأحلاف الغربية في الشرق الأوسط ومصادقة الأنظمة العربية المغرقة في التقاليد وفي تبعية الغرب.

وكان لأنظمة التربية والتعليم في المرحلة الاستقلالية دور في مراوحة الانفصام النفسي بين الموارنة والسنة في القرن العشرين. ففيما ذهب أبناء الموارنة الى مدارس الإرساليات والبعثات الأوروبية، أمّ أبناء السنة مدارس المقاصد الخيرية الاسلامية ومثيلاتها. ولم يعتبر أمراء الحرب الموارنة مدينة بيروت السنيّة - الأرثوذكسية عاصمة لهم، بل نظروا إليها كنافذة تجارية، حيث عادت بعبدا، عاصمة المتصرفية، مركزاً لرئيس الجمهورية ولقيادة الجيش في حين اتخذ رئيس الوزراء السني مركزه في قلب المدينة في السراي العثماني القديم. أمثلة لا تحصى يمكن ذكرها عن «التعايش» بين السنّة والموارنة (بمعنى المساكنة، كل طائفة في غرفة منعزلة كما يوحي كتاب كمال الصليبي **بيت بمنازل عديدة**)، في انقسام ثقافي كان يزداد ترسخاً وسلبية بعد الاستقلال. ففي حين سعت النخبة المارونية الى تعميق مفهوم ضيق للمواطنية اللبنانية من منطلق «الفكرة اللبنانية»، احتضن السنّة فكرة وطنية مرتبطة بالعروبة.

ومنذ استقلال لبنان أصبح تجّار بيروت وزعماء السنّة وأمراء حرب الجبل حكام البلاد الجدد. وبلغ عدد سكان لبنان عام 1943، مليون و64 ألف نسمة، يقطن أكثر من ثلثيهم في المناطق الريفية، فيما أصبحت بيروت مدينة عصرية يقيم فيها 220 ألف نسمة. وفيما أصبح الاستقلال ناجزاً لم يقم هؤلاء الذين سعوا الى تحقيقه بتحسين ظروف مناطق الأطراف التي ضمّت الى الجمهورية اللبنانية وأحوال المواطنين العاديين بشكل عام. بل انصرفوا في السنوات العشر التالية الى زيادة ثرواتهم المادية ونفوذهم السياسي، يحيط بهم أعوانهم وحلفاؤهم.

هوامش

[1] يكنّى الأرثوذكس بالملكيين نسبة الى الامبراطورية البيزنطية التي كانت على هذا المذهب في حين كان سلاطين الأتراك

والخلفاء العباسيون والمماليك على مذهب السنة. وفي أواخر القرن السابع عشر قام المطران يوثيميوس الصيفي (من حلب) بحركة انفصال عن الكنيسة الأرثوذكسية والتحق بكنيسة روما فتبعه كبّار التجار من مواطنيه ورعيّته. واضطهد الروم الأرثوذكس أعضاء الروم الكاثوليك في حلب وأنحاء سورية فاضطر الكثيرون الى اللجوء الى لبنان وتمركزوا في شرق صيدا وزحلة (كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الجديد** ص 169).

[2] مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص 20.

[3] لبيب عبد الساتر، **التاريخ المعاصر**، بيروت، دار المشرق، 1986، ص 11-12.

[4] مسعود ضاهر، نفس المصدر، ص 41.

[5] «باسم الحكومة الفرنسية أحييه في عظمته وقوّته من النهر الكبير الى أبواب فلسطين وقمم لبنان الشرقي، ذلك هولبنان، بجبله...بسهل البقاع الخصيب...بمدينة بيروت المرفأ العظيم للدولة الجديدة ومقرّحكومتها، بمدينتي صيدا وصور صاحبتي الماضي الشهير.».، اعلان الجنرال غورو، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، 1960، ص 286-287.

[6] يشار الى أنّ تلك المنطقة وحتى بحيرة طبريا وصفد كانت دائماً جزءاً من الإمارة اللبنانية منذ عهد الأمير فخرالدين الثاني.

[7] مسعود ضاهر، نفس المصدر، ص 45-46.

[8] مسعود ضاهر، نفس المصدر ص 49.

[9] مسعود ضاهر، نفس المصدر، ص 52.

[10] قمنا بتدوير الأرقام نحو أقرب ألف، عن مسعود ضاهر، نفس المصدر، ص 54.

[11] سعيد مراد، **الحركة الوحدوية في لبنان**، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1986، ص 210.

[12] محمد عفيفي، **عرب وعثمانيون رؤى مغايرة**، القاهرة، دار الشروق، 2005.

[13] لبيب عبدالساتر، **الحضارات** (للمرحلة الثانوية)، بيروت، المطبوعات الشرقية، 1974.

[14] أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.

[15] راجع صفحة الويب التالية للائحة من عشرات المبدعين اللبنانيين باللغة الفرنسية:
http://www.najjar.org/self/

[16] كريم بقرادوني، **لعنات وطن**، بيروت، عبر الشرق، 1991.

[17] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 207.

[18] لبيب عبد الساتر، **التاريخ الحديث**، ص 246.

[19] بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، الجزء الثاني، ص 83-84.

[20] لبيب عبد الساتر، **التاريخ المعاصر**، ص 205.

[21] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 217.

[22] أحمد أبوسعد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، بيروت، دار العلم للملايين، 1997، ص 192.

[23] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 223.

[24] ذكرها كمال الصيلبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 225 نقلاً عن صحيفتي **لوريان ولوجور**.

[25] مذكرات شارل الحلو الصادرة تقرأ وكأنّها سيرة رجل دولة فرنسي متقاعد، شارل حلو، **حياة في ذكريات**، بيروت، دار النهار، 1995.

[26] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 230.

[27] مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص 36.

[28] أحمد أبوسعد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص**، ص 299-300.

[29] Leila M. Meo, *Lebanon – Improbable Nation A Study in Political Development*, Westport, Connecticut, Greenwood Press, Publishers (Indiana University Press), 1965, p. 51.

[30] Leila Meo, *Ibid.*, p. 60.

[31] اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، بيروت، مكتبة العرفان، 1955، ص 215. (مذكرات صحافي من الفترة 1918 حتى 1941).

[32] أحمد أبوسعد، **معجم اسماء الأسر والأشخاص**.

[33] لبيب عبد الساتر، **التاريخ الحديث**، ص 235-236.

[34] لبيب عبد الساتر، **التاريخ المعاصر**، ص 224-225.

[35] لبيب عبد الساتر، **التاريخ المعاصر**، ص 236-237.

[36] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 28.

[37] مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص 56.

الفصل السادس

كميل شمعون وإميل البستاني وعودة أمراء الحرب

سمح خروج الانتداب الفرنسي من لبنان والاستقلال عام 1943 بتبلور حجم اللاعبين المحليين بعدما تضاعف عددهم. إذ اقتصرت الساحة لعدّة قرون على أمراء الحرب الموارنة والدروز والشيعة. أمّا في الكيان الجديد والموسع فلقد انضم الى هؤلاء، التجّار المدينيون، إضافة الى زعماء السنّة والأرثوذكس. وساعد في نمو الأمراء والتجّار ونفوذهم حرص الموارنة على استمالة جميع الشخصيات والأسر النافذة الى الكيان الجديد. وبلغ عدد اللاعبين ما يقارب المئتي شخص أو بيت، استقطبوا السلطة والثروة في لبنان في القرن العشرين وأوائل الحادي والعشرين. ولم تلتق مصالح هؤلاء مراراً مع المصلحة العامة فكانوا يحسمون الأمر في غياب الحل السلمي بالمبارزة العسكرية[1]. .

القبليّة في سلالات أمرء الحرب والتجّار

يلاحظ طغيان ظاهرة سلالة الدم في أمراء الحرب والزعماء والتجّار بأسلوب الـdynastie أي المحافظة على استمرارية البيت عبر خط الأبناء الذكور، وفي حال تعذّر ذلك، فعبر الأخ أو الزوجة أو الأخت أو الابنة وأحياناً عبر ابن الأخ وابن الأخت. فمن كميل شمعون الى ابنيه داني (اغتيل 1992) ودوري ومن بيار الجميّل الى بشير (اغتيل 1982) فزوجته صولانج فابنه نديم، ومن أمين فابنه بيار (أغتيل 2006). ومن نظيرة جنبلاط الى كمال (اغتيل 1977) وابنه وليد جنبلاط، ومن مجيد ارسلان الى طلال ارسلان، ومن حميد فرنجية الى أخيه سليمان فابنه طوني (اغتيل 1978) ثم ابن طوني سليمان الحفيد، وابن حميد سمير فرنجية. ومن أحمد الأسعد الى ابنه كامل الأسعد ومن علي سلام الى سليم سلام فصائب سلام ثم ابنيه فيصل وتمّام. ومن

عبدالحميد كرامي فابنه رشيد كرامي (اغتيل 1987) فشقيقه عمر. ومن اميل البستاني (قضى في حادث طائرة عام 1963) الى ابنته ميرنا في مقعده النيابي. ومن رينيه معوّض (اغتيل 1989) الى زوجته نايلة ومن رفيق الحريري (اغتيل 2005) الى ابنه سعد. وولي العهد بمعناه القبلي موجود في الدول العربية ذات الأنظمة الأميرية والملكية ولكنه موجود أيضاً في بعض الأنظمة الجمهورية كآل الأسد في سورية وصدام حسين وأسرته (من 1978 حتى 2003) في العراق وحسني مبارك وابنه في مصر ومعمّر القذافي وابنه في ليبيا. وهي ظاهرة تكاد تنعدم في الغرب الديمقراطي وليست من سمات المجتمع الحديث باستثناءات قليلة (آل كينيدي وآل روكفلر وفورد وبوش في أميركا).

بدأ الفساد يعيث في جسد الطبقة الحاكمة في لبنان مباشرة بعد الاستقلال، خاصة وسط سيطرة المصالح الخاصة لأمراء الحرب وقاعدتهم المذهبية، والتجّار وعلاقاتهم المحلية والاقليمية والغربية. وكان الفساد واضحاً في عهد بشارة الخوري وخاصة المتاجرة بالنفوذ وتنفيع صلات القربى والعلاقات الواسعة بين رئيس الجمهورية وبلاطه وكبار التجار، حيث عممت الفائدة الخاصة وتراجعت الخدمة العامة. ولقد استلم محاسيب الخوري أفضل الوظائف وأكثر المشاريع ربحاً، في حين استفاد أعوانه وأفراد عائلته من نفوذهم للتأثير في الإدارة الرسمية لمصلحتهم. ولعب شقيقه سليم الخوري دوراً كبيراً، حيث لقّب بـ«السلطان سليم» تذكيراً بالعهد التركي لشدة فساده فيما حقّقت زوجة الرئيس لور، وهي شقيقة ميشال شيحا، ثروات كبيرة. هذا الفساد لم يغضب المعارضة فحسب بل أغضب العديد من مناصري الخوري ومنهم ميشال شيحا والوزيران هنري فرعون وكميل شمعون. وجرت في أيار/ مايو 1947 انتخابات برلمانية كانت الأولى في لبنان بعد جلاء الفرنسيين، فكانت فضيحة حيث مارست الحكومة التزوير على نطاق واسع للمجيء بمجلس لتعديل الدستور والسماح للخوري بتجديد ولايته المنتهية في 1949. وعارضت شخصيات مارونية تعديل الدستور لرغبتها في الوصول الى الرئاسة، وعلى رأسها كميل شمعون. كما عارض شيحا مسعى قريبه بشارة الخوري من منطلق الحرص على الديمقراطية والدستور، ونصح قريبيه هنري فرعون وموسى دي فريج بالتصويت ضد التعديل. ولكن مناورات أمراء الحرب والتجّار، وإن اتخذت طابعاً محلياً ضيقاً، جرت في إطار أحداث إقليمية وعالمية ابتدأت عام 1947 واستمرّت لغاية 1958 ما سيثبت مراراً أنّ ما يقع في لبنان على صغر حجمه وأهميته هو حدث دولي، واستناداً الى أطروحتنا، فإن سلوك اللاعبين المحليين يتأثّر بالأحداث العالمية والإقليمية فلم

يكن لبنان مجرد ساحة للكبار ولا كان اللاعبون المحليون مجرّد متفرجين أو عملاء للخارج كما يتهمون بعضهم البعض عند الأزمات.

لعبة الأمم

بدأ لبنان في منتصف الأربعينات يشعر بوطأة الحرب الباردة بين الجبارين الجديدين، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي (الذي ورث الأمبراطورية الروسية وسيطر على شرق أوروبا). فكان الروس يسعون الى تصدير الشيوعية ومدّ نفوذهم، في حين أخذ الأميركيون مواقع الانكليز والفرنسيين في المنطقة. وكان لنجاح التغلغل الأميركي في الشرق الأوسط عدّة عوامل منها خدماتهم الثقافية والتربوية (منذ أواسط القرن التاسع عشر) وغياب تاريخ امبريالي لأميركا في المنطقة، وارتباطات المغتربين اللبنانيين والسوريين في الولايات المتحدة بوطنهم الأم، وقوّة أميركا الاقتصادية الهائلة التي تمثلت بمشروع «مارشال» الضخم لبناء أوروبا ونشاط الشركات الخاصة في قطاعات النفط والبناء والتنمية في الشرق الأوسط.

وكانت بريطانيا قد سلّمت مفاتيح المنطقة لأميركا في شباط/ فبراير 1947 وأبلغت واشنطن رسمياً أنّه لم يعد باستطاعتها تمويل حكومتي اليونان وتركيا لصدّ الخطر الشيوعي الذي يغذّيه السوفيات. وأخذت أميركا المبادرة لملء الفراغ الذي خلفه الانكليز والفرنسيون في المنطقة لأنّ اليونان وتركيا كانتا خط الدفاع الأول، وفي حال سقوطهما سيتهدّد الشرق الأوسط حيث أكثر من نصف مخزون العالم من النفط. وخلال اسبوعين (12 آذار/ مارس) أعلن الرئيس الأميركي هاري ترومان تقديم مساعدات مالية ضخمة لليونان وتركيا. وفي 2 نيسان أعلنت بريطانيا عن عدم استطاعتها ادارة الوضع في فلسطين، فصوّتت الأمم المتحدة في أيار/ مايو 1947 لصالح قيام دولة يهودية هناك[2]. وكان اللبنانيون من أشد المعارضين لقيام مثل هذه الدولة، حيث برز مسيحيوه بعملهم لصالح القضية الفلسطينية وعلى رأسهم ميشال شيحا وكميل شمعون وشارل مالك وبشارة الخوري وحميد فرنجية وآخرون، وخاض الجيش اللبناني بجدارة حرب فلسطين. وكانت وسائل الإعلام العربية تلقّب كميل شمعون بـ«فتى العروبة الأغرّ» وتشيد بجهوده.

وخلال أشهر أصبحت المنطقة العربية وسائر مناطق آسيا المحاذية لجنوب الاتحاد السوفياتي (باستثناء الصين) نقاط نفوذ أميركية (اليابان والباكستان وأفغانستان وايران وتركيا واليونان) وبرزت حاجة دعم الدول التي تقع خلف هذا الخط الدفاعي ومنها العراق وسورية ولبنان

والسعودية ومصر. ولم يقف السوفيات ساكنين، فما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى اتّجهوا الى تثبيت مواقعهم ونشر نفوذهم في العالم عبر الأحزاب الشيوعية والعلاقات المباشرة مع الدول الجديدة. ورويداً بدأ السوفيات يتغلغلون في تركيا واليونان وايران ومصر واليمن والعراق، ما جعل المنطقة من أكثر الساحات سخونة في الحرب الباردة بين الجبارين. ودعم الأميركيون اسرائيل الناشئة كقاعدة عسكرية متقدمة ضد السوفيات كما دعموا دولاً عربية موالية للغرب لتمكينها من الصمود في وجه التغلغل الشيوعي الذي لجأ الى أحزاب محلية تبث دعاوى عن تخلف الأنظمة العربية وانحطاطها وتحض على الثورة.

كانت وزارة الخارجية الأميركية تعلم مدى هشاشة الأنظمة العربية حيث جاء في أحد تقاريرها: «يدّعي السياسيون في سورية ولبنان والعراق ومصر أنّهم جاؤوا الى السلطة بالانتخاب ولكن أي انتخاب يتحدثون عنه إذا كان الفائزون عملاء لقوى أجنبية أو طبقة إقطاع تفرض نفسها على الناس كي يصوتوا لها بالقوة، أو محتالين يشترون أصوات الناخبين بالمال؟ شعوب هذه البلدان بدأو يعون أوضاعهم وباتوا مستعدين للديمقراطية»[3]. وبهذا التوصيف بدأت المخابرات الأميركية CIA الاتصال بزعماء هذه الدول التي تبع معظمها للإنكليز: الملك فاروق في مصر ونوري السعيد في العراق وشكري القوتلي في سورية ومحيط بشارة الخوري في لبنان. وكان هدف أميركا اقناع هؤلاء بتحرير عملية الانتخاب وتطوير المؤسسات الديمقراطية حتى تتحصّن الجبهة الداخلية على المستوى الشعبي وتقف في وجه الشيوعية[4]. بدا لأميركا أن سورية هدف سهل لأنها الدولة الأولى في خط الدفاع عن تركيا واليونان، كما أنّ إزالة جماعة الانكليز في مصر والعراق كان صعباً. وجرت عدّة اجتماعات بين الأميركيين والقوتلي، أول رئيس لسورية بعد الاستقلال، ومعاونيه استمرت ستة أشهر. وكان القوتلي زعيماً وطنياً محباً لبلاده أبدى استعداده للتعاون الا أنّه لم يفعل شيئاً عملياً لتطوير النظام ولم يفهم أنّ البلاد باتت على حافة انفجار اجتماعي. واستنتج الأميركيون أنّ الوضع في دمشق يتراوح بين حلّين: إما أن تقوم ثورة دموية انتهازية يسلحها السوفيات، أو أن يقوم الجيش السوري بانقلاب عسكري ضد القوتلي يدعمه الأميركيون على شرط أن يمهد لانتخابات ديمقراطية وتغيير سياسي هادىء يسمح بوصول الطبقة الوسطى الى الحكم. ودعمت المخابرات الأميركية انقلاباً قام به رئيس أركان الجيش السوري حسني الزعيم (وهو كردي من حلب خدم في الجيش الفرنسي) في 30 آذار/ مارس 1949. ورمى حسني الزعيم القوتلي في السجن وأصدر بلاغات وعدت بإصلاحات، ولكن اتضح للجميع أنّ حسني الزعيم كان

دكتاتوراً لا يتمتع بشعبية وأنّه لن يقوم باصلاحات ديمقراطية.

في تلك الأثناء كان الوضع متشنجاً في لبنان لعدة عومل أهمها الانقسام حول التجديد لبشارة الخوري، وحرب فلسطين الخاسرة، والأزمة الناشئة بين الحزب القومي والسلطة. وإذ فشلت الجيوش العربية في منع قيام دولة اسرائيل عام 1948، نزح 104 آلاف فلسطيني الى لبنان كلاجئين ريثما تسمح الظروف بعودتهم الى بلادهم. وكان لنجاح بشارة الخوري في تجديد ولايته ثمن باهظ وتّر الأوضاع لعدة أعوام. كما بدأت أزمة دموية بين الحزب القومي والسلطة عام 1949. وكان هذا الحزب قد تعرّض للاضطهاد في الثلاثينات ما اضطر مؤسسه أنطون سعادة للاغتراب مجدداً في أميركا اللاتينية ثم عاد عام 1947 بطموح أكبر[5]. ورأى الخوري والصلح وآخرون في تحدّي سعادة وحزبه تهديداً للكيان اللبناني وتركيبته الطائفية التقليدية حيث كان يدعو الى نظام علماني وتغيير جذري في السياسة والمجتمع. فوقعت مواجهات متقطعة بين أعضاء الحزب وقوى الأمن خلال 1947 و1948 وتفاقمت في 1949. وفي 10 حزيران/ يونيو 1949 جرى صدام محدود، قيل إنّه مفتعل، بين الحزب القومي وحزب الكتائب في حي الجميزة في بيروت. فتدخلت السلطة وطاردت أعضاء الحزب وقيادته في كل لبنان بتهمة التآمر على النظام العام. وصدر قرار بسحب رخصة الحزب ومطاردة أعضائه وقيادته. ولجأ أنطون سعادة مع عائلته الى دمشق في 12 حزيران/ يونيو حيث طلب المساعدة من حسني الزعيم[6].

وكان حسني الزعيم يريد أن يعلن نفسه رئيساً على سورية، يعاونه مستشاره محسن البرازي، وهو كردي مثله وعلى علاقة قربى برياض الصلح عبر مصاهرتهما لآل الجابري. فكان البرازي ينقل الى الصلح تحركات القوميين في سورية. هذه الاتصالات مهدت لمصالحة بين حسني الزعيم وبشارة الخوري وتم الصلح في شتورة في 24 حزيران/ يونيو ما أحدث تطوّراً ايجابياً في العلاقات بين البلدين ودعماً لبنانياً لسعي حسني الزعيم للرئاسة (قيل لحسني الزعيم: «أنت لست من الخامة التي يريدها أنطون سعادة فهو سيذبحك ويأخذ مكانك»). وبعدما أصبح حسني الزعيم رئيساً في 26 حزيران/ يونيو وعيّن البرازي رئيساً للوزراء، طلب سعادة موعداً لتهنئته، فلم يُستجب الطلب. وفي أول تمّوز/ يوليو أعلن سعادة «الثورة القومية الاجتماعية» ودعا الى العصيان المدني في لبنان، ما أدّى الى اشتباكات مسلحة بين عناصر الحزب وقوى الأمن في مختلف المناطق اللبنانية. ولم يدرك سعادة تماماً خلفية حسني الزعيم وتقرّبه من السلطة اللبنانية وظروف الحكم في سورية في ذلك الوقت إذ إنّ الزعيم وعده خيراً في البدء

وأهداه مسدسه. وما إن طلبت الحكومة اللبنانية تسليم سعادة حتى قام السوريون باعتقاله وتسليمه في 6 تموز/ يوليو ضمن صفقة تبادل خدمات. وأحضر سعادة مخفوراً الى بيروت وأعدم بدون محاكمة في الثامن من تموز/ يوليو بعد 24 ساعة من تسلمه بتهمة السعي لقلب النظام. وأعدم أيضاً ستة آخرون من أعضاء الحزب.

تلت هذه الأحداث تداعيات كثيرة. ففي سورية، حيث كانت نسبة كبيرة من العسكريين والضباط أعضاء في الحزب القومي، وقع انقلاب ضد حسني الزعيم بعد 36 يوماً من إعدام سعادة. فقد قام عسكريون مقربون من الحزب القومي في 14/ آب 1949، بقتل حسني الزعيم في منزله كما قتلوا رئيس وزرائه محسن البرازي. وظهر سامي الحناوي كقائد للانقلاب مدعوماً من العقيد أديب الشيشكلي، وهو عضو في الحزب القومي، الذي قال للمخابرات الأميركية: «إننا نقدم لكم خدمة بمعاملة حسني الزعيم كعميل فرنسي لا كعميل أميركي»[7] حيث دفن حسني الزعيم في المقبرة الفرنسية. وانتخب البرلمان السوري رئيساً شكلياً للبلاد هو هاشم الأتاسي فيما حكم العسكر. ولكن بعد أربعة شهور (كانون الأول/ ديسمبر 1950) قام الشيشكلي بانقلاب ضد الحناوي وأعوانه في تحدّ سافر للرئيس الأتاسي، ثم دبّر اغتيال الحناوي الذي لجأ الى لبنان، فنفذ الجريمة قريب لمحسن البرازي الذي قتله الحناوي سابقاً.

وتلا إعدام سعادة في لبنان قيام السلطة بحلّ حزبه وكذلك حلّ حزبي الكتائب والنجادة لفرض الأمن في البلاد، ما دفع كل هؤلاء الى صفوف المعارضة. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ، إذ اعتبر أعضاء الحزب القومي وأنصاره أنّ سرعة إعدام سعادة هي دليل على الوجه الدموي لنظام الحكم في لبنان وأنّ رياض الصلح لم يفسح في المجال لمحاكمة قانونية عادلة ضد شخصية فكرية من طراز أنطون سعادة كان من الممكن أن تستفيد منها البلاد. وإضافة الى احتجاج القوميين على تصرّف الحكومة اللبنانية، استجوب النائب الشاب كمال جنبلاط الحكومة في البرلمان حول ظروف إعدام سعادة في حين حوكم غسان تويني صاحب صحيفة **النهار** بسبب افتتاحية كتبها عن سعادة[8] بالسجن ثلاثة أشهر. وحوكم تويني مجدداً في شباط/ فبراير 1950 لنشره تصريحاً لأحد قادة الحزب القومي ومقالاً افتتاحياً بعنوان «الجراح التي لم تندمل» وكان من محامي الدفاع صلاح لبكي ونعيم المغبغب، فحصل تويني على البراءة[9]. وأثناء ولاية الخوري الثانية، سعى أعضاء من الحزب القومي للثأر، فحاولوا اغتيال رياض الصلح في 9 آذار/ مارس 1950، وقاموا بمحاولة ثانية في 17 تموز/ يوليو 1951 أدّت الى مقتله أثناء زيارته الى عمّان في الأردن. وبعد هذه التجربة لم تقدم حكومة لبنانية أو محكمة

لبنانية على إعدام أي قائد حزب أو زعيم فئة في لبنان إذ إنّ ضرر الإقدام على مثل هذه الخطوة كان أكثر من فائدتها، خاصة بعدما اتخذت هذه المسائل طابعاً طائفياً تقسيمياً.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 وقع انقلاب رابع في سورية قاده الشيشكلي واعتقل رجال الدولة الرئيسيين، فاستقال الأتاسي. وخلق الشيشكلي نظاماً دكتاتورياً عسكرياً مباشراً بتحالف مباشر مع القوميين السوريين، وحقق استقراراً سياسياً سمح باصلاحات أساسية وأصدر 257 قانوناً لتطوير البلاد. ثم دبّر انتخابات نيابية سمحت بفوز أعوانه ومن ثم انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1953 بنسبة فاقت الـ99 بالمئة (وكان فاتحة هذه النسبة المئوية في الدكتاتوريات العربية فيما بعد). ولكن قمعه للمعارضة واستعماله الأسلحة الميدانية والطائرات الحربية ضد الدروز جنوب دمشق كادا يؤديان الى حرب أهلية في سورية. فانقلب عليه قائد أركان الجيش السوري شوكت شقير، وهو درزي، فلجأ الشيشكلي الى لبنان في شباط/ فبراير 1954، متنقلاً من السعودية الى فرنسا والبرازيل حيث اغتاله عام 1964 نواف غزالة وهو درزي من السويداء مغترب في البرازيل[10]. وعاد شكري القوتلي من القاهرة حيث كان لاجئاً بحماية عبدالناصر فاستقبل استقبال الأبطال وانتخبه البرلمان السوري عام 1955 رئيساً للجمهورية. وتوّج القوتلي علاقته بعبدالناصر بأن تنازل عن الرئاسة في شباط/ فبراير 1958 وأصبحت سورية إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة. ولكثرة الانقلابات في سورية في الفترة 1949 – 1970 لم يعد الرأي العام العربي والعالمي يحصي عددها، وسنرى كيف طغت لعبة الأمم في سورية على الساحة اللبنانية وخاصة في عهد الرئيس كميل شمعون.

كميل شمعون واميل البستاني

ولد كميل شمعون عام 1900 في دير القمر أكبر بلدات الشوف من عائلة مارونية. والده نمر شمعون الذي كان في منصب مساوٍ لوزير مالية في حكومة جبل لبنان وأمّه أنطوانيت ديب نعمة، من عائلة كبيرة نسبياً في البلدة. في العام 1916، نفي نمر شمعون وأفراد عائلته الى بر الأناضول بسبب نشاطه المناهض للأتراك، ثم عادوا الى لبنان عام 1918، فانتسب كميل الى كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية وتخرّج عام 1923 ليمارس المحاماة عام 1924. وابتداء من العام 1926 مارس الكتابة في صحيفة **لو ريفاي الصادرة باللغة الفرنسية**[11]. وانتخب كميل شمعون نائباً في البرلمان عن الشوف عام 1929، وتزوّج زلفا تابت عام 1930، ابنة الارستقراطي البيروتي نقولا تابت، ورزقا لاحقاً بولدين، داني ودوري. وفي الثلاثينات

والأربعينات أصبح شمعون وزيراً ونائباً في عدة دورات ووزارات وتولى حقائب هامة، كما كان سفيراً للبنان وعضواً في كتلة الخوري وصاحب صداقات مهمة في أوساط الانكليز، ولمع في الأوساط العربية والدولية كديبلوماسي نشط لصالح القضية الفلسطينية.

بدأ نجم شمعون يسطع في الأوساط المارونية في الأربعينات وكان منافساً جديّاً لبشارة الخوري واميل اده على رئاسة الجمهورية عام 1943، فبدا أنّ الانكليز كانوا يحبّذونه لولا حاجتهم لمراضاة بشارة الخوري. وأدار شمعون حملات معسكر الخوري الانتخابية فاكتسب خبرة عميقة وأصبح شاهداً على مناورات الأمراء والزعماء في استغلال نظام اللوائح لتفصيلها على مقاسهم واختيار من يشاؤنه من المرشحين. فبات نفوذ هؤلاء سيفاً مصلتاً لا يردّ، فهم كانوا وراء انتخاب برلمان 1947 الذي جدّد للخوري وسدّ الطموح في وجه شمعون، حتى بات عداء هذا الأخير للإقطاع السياسي من طبيعته. وعارض شمعون الذي كان وزيراً في حكومة رياض الصلح التجديد لبشارة الخوري لأنّه كان ضد سابقة اللعب بدستور البلاد من أجل مصلحة فرد. فاستقال من منصبه في 19 أيـار/ مايو 1947. وفي رسالة استقالته الى الصلح فصّل شمعون الإصلاحات المطلوبة ومنها تغيير قانون الانتخاب الذي سمح للإقطاع بالهيمنة على مناطق كبرى عبر تركيب اللوائح. وتحالف كميل شمعون مع كمال جنبلاط الذي برز على الساحة.

كان كمال جنبلاط صغير السن (14 عاماً) عندما اغتيل والده فؤاد جنبلاط عام 1931 فتابع دراسته في حين تولّت والدته الست نظيرة لواء العائلة، يساعدها حكمت جنبلاط ابن شقيق فؤاد. وبعد وفاة حكمت ظهر كمال على الساحة نائباً في البرلمان. وقاد كميل وكمال المعارضة ضد بشارة الخوري وطالبا في جلسات البرلمان باستقالته وبفتح تحقيق عن الفساد. عام 1949 أسّس جنبلاط الحزب التقدمي الاشتراكي ونادى بالإصلاح والقضاء على الفساد وندّد بسيطرة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى على مقدرات البلاد من منطلق مثالي مصدره دروسه الإنسانية في جامعات فرنسا[12]. وكان بروز كمال جنبلاط في تلك المرحلة تحوّلاً تاريخياً سيترك أعمق الأثر في الحياة اللبنانية، حيث كان شخصية درزية أكبر من حجم طائفته في الخمسينات والستينات وحتى مصرعه الدموي عام 1977.

انضم الى شمعون وجنبلاط إميل البستاني الذي حمل أيضاً أفكاراً إصلاحية ورغبة في تطوير البلاد. ولد اميل البستاني في قرية الدبية في الشوف عام 1907 من أسرة أنجبت عمالقة النهضة الفكرية كبطرس وسليمان البستاني. وكانت توجهاته شبيهة الى حدّ ما بميشال شيحا

حول الاقتصاد، ولكنه لم يكن ايديولوجياً مثل شيحا إذ لم يكن يرى حسنة في تكريس الانقسام الطائفي والصراعات بين قومية لبنانية وأخرى عربية بقدر ما كان ينظر الى مستقبل ينهض فيه كل العرب اقتصادياً وثقافياً ويكون للبنان دور مميز، وهي فكرة متطورة لا تبعد كثيراً عما أنجزه الاتحاد الأوروبي.

كان اميل البستاني قد درس في الجامعة الأميركية في بيروت وتخرّج عام 1928 ثم تابع دراسته العليا في معهد ماساتشوستس الشهير للتكنولوجيا في الولايات المتحدة وتخرّج عام 1933 ونجح في التجارة والأعمال في عهد الانتداب وسنوات الاستقلال الأولى. وساعده نجاحه في انتخابات 1951 مع شمعون وجنبلاط في التأثير على السياسة المحلية خاصة في حرب 1958 حيث قام بمساع للصلح كرجل أعمال وكنائب في البرلمان. واستمرّ يلعب دوراً ايجابياً. ويقول أصدقاؤه إنّه كان يتمتع بشخصية جذابة وبمقدرة على الحوار والوصول الى الحلول، ما خوّله كماروني أن يكون مرشحاً محتملاً للرئاسة[13]. فقد كانت علاقته ممتازة مع كل أفرقاء الصراع في لبنان والزعماء العرب بدون استثناء حيث نال إعجاب الرئيس جمال عبدالناصر. فكان يقدم النصح والمشاريع للدول العربية حول التربية والتعليم والتنمية.

وبهذه النوعية من المعارضين، تمّت الانتخابات البرلمانية في نيسان/ ابريل 1951، وفاز كميل وكمال وإميل، ولكنهم رأوا في القانون الانتخابي الذي اعتمد عام 1951 نواقص سمحت مرّة ثانية بسيطرة الإقطاع المعادي للتغيير على اللوائح الكبرى والفوز في البقاع والجنوب. والتفّ حول شمعون وجنبلاط في البرلمان جوزف شادر، عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب وبيار اده نجل اميل اده، عن حزب الكتلة الوطنية وآخرون، فعمل هؤلاء على تأليب الرأي العام وحشد الصفوف ضد الخوري. وخلال سنة انضمت اليهم معظم القوى النافذة في البلاد وباتوا يشكلون ضغطاً هائلاً على رئيس الجمهورية. في 16 أيلول/ سبتمبر 1952، دعا المعارضون الى إضراب عام مطالبين باستقالة الخوري فطلب هذا الأخير من قائد الجيش فؤاد شهاب أن يتدخّل لضرب المعارضة، فرفض شهاب وسنّ بذلك قاعدة غير مكتوبة في لبنان هي أن لا يتدخل الجيش في صراعات أمراء الحرب والزعماء مخافة انقسامه. فاضطر الخوري الى الاستقالة بعد يومين ما فتح الباب لانتخابات رئاسية وكان أبرز المرشحين كميل شمعون وحميد فرنجية. وكان ميشال شيحا ذا نفوذ كما رأينا وصاحب رأي في اختيار رئيس الجمهورية. فبين حميد فرنجية صاحب الخط الاستقلالي وخاصة في مسألة التعاطف مع العرب واعتماد سياسة حيادية في الحرب الباردة، دعم شيحا كميل شمعون المعروف بصداقاته

الغربية. خاصة أنّ شيحا كان يحبذ بناء أفضل العلاقات والروابط مع الغرب ضمن نظرته الى لبنان كبلد متوسطي (أي الانتساب الى البحر المتوسط وليس الى الشرق العربي). فأقنع شيحا قريبه هنري فرعون وموسى دي فريج وشارل حلو وحبيب أبي شهلا وآخرين بالتصويت لشمعون الذي فاز.

يمكن اعتبار عهد شمعون من أفضل العهود في لبنان المستقل لولا الظروف الاقليمية والدولية الضاغطة وخلافات أمراء الحرب والتجار. إذ واصل شمعون جهده في إصلاح قانون الانتخاب وحصلت الحكومة على صلاحيات استثنائية فأقرّت القضاء دائرة انتخابية وقلّصت عدد المقاعد الى 44، وشرعت لأول مرّة حق المرأة في الانتخاب. وجرت انتخابات جديدة في تموز/ يوليو 1953 أسفرت نتائجها عن تقلّص مقدرة الإقطاع المناطقي في الهيمنة على لوائح كبرى وخاصة نفوذ آل الأسعد وآل حمادة، ما فتح الباب لشمعون لترشيح شيعي من خارج هاتين العائلتين، هو عادل عسيران، رئيساً لمجلس النواب.

كما شهد عهد شمعون فترة نمو اقتصادي غير مسبوق، واعتبر عقد الخمسينات مرحلة ازدهار استثنائي حيث دخلت الاستثمارات الأجنبية وانتعشت بيروت. وساهم في هذا الازدهار الوضع المتفجّر في الشرق الأوسط، واستفادة لبنان من دخول الرساميل بعد نكبة فلسطين عام 1948 وانقلابات سورية المتكررة، ومن تدفق النفط في الجزيرة العربية والعراق واتخاذ شركات النفط الأميركية، والشركات التي تخدمها، من لبنان قاعدة لها في المنطقة. وأصبحت بيروت مركزاً مالياً عالمياً وموقعاً متقدماً للمصالح الاقتصادية الغربية، فكان أي اهتزاز لاستقرار بيروت يحظى بصدى دولي. اضافة الى الاستثمارات والأموال الوافدة من الدول العربية، بدأ أغنياء الكويت والسعودية يقصدون لبنان للسياحة والاصطياف ويدخرون أموالهم في مصارفه. فكان لهذه التحولات أثرها في جذب المزيد من المستثمرين وممثلي الشركات الأجنبية لخدمة المنطقة. وأصبحت الولايات المتحدة في ذلك الوقت المستثمر الأكبر في الشرق الأوسط، فبنت أنابيب شركة النفط العربية الأميركية (آرامكو) من الخليج الى الزهراني جنوب صيدا («Trans-Arabian Pipeline»، أو خط التابلاين). واستعدّ اللبنانيون لهذه الاستثمارات والتغييرات الاقليمية عبر توفيرهم بنية تحتية متطوّرة. فكان الأجانب يجدون في بيروت خدمات لا يجدونها في بلادهم من مصارف تقدم تسهيلات بأعداد أكبر من تلك الموجودة في نيويورك. وكان نصف تجارة الذهب في العالم يمرّ في بيروت[14].

هذا الازدهار لم يكن بلا ثمن، ذلك أنّ فترة الاستفادة من الوضع الاقليمي لم تستمرّ

أكثر من بضع سنوات ثم بات هذا الوضع العامل الأكثر تخريباً وإرباكاً منذ الخمسينات حتى اليوم مانعاً لبنان من الوصول الى استقرار نهائي. وكان لبنان في بداية الخمسينات، وفي ذروة الصراع بين العرب واسرائيل وبين الأميركيين والسوفيات، بلداً موالياً للغرب حيث كان عدد كبير من اللبنانيين يحبذون علاقات أكثر وثاقاً مع أميركا. وبمغادرة الخوري ورياض الصلح وصعود كميل شمعون كرئيس قوي ودخول الاستثمارات والانفتاح على شكل لم يشهده لبنان من قبل، لم يعد لبنان منيعاً في وجه تأثيرات المبارزة بين القوى العظمى وفي مواجهة رياح التغيير العروبية خاصة تلك القادمة من القاهرة ودمشق. وكان الأميركيون يسعون الى عقد الأحلاف العسكرية الاقليمية ومنها حلف بغداد، الذي كانت غايته ضم بلدان منها العراق والأردن وتركيا وايران وربما لبنان في حلف ترعاه أميركا ضد غزو سوفياتي محتمل وضد التغلغل الشيوعي.

ورغم تطويب أميركا كراعية دولية للشرق الأوسط، فإنّ بريطانيا وفرنسا لم تغادرا مسرح الأحداث بهدوء، حيث اتفقتا عام 1956 مع اسرائيل على مهاجمة مصر. في ذلك الوقت كانت مصر بقيادة زعيم بارز لم يشهد الشرق له مثيلاً منذ فترة طويلة هو جمال عبدالناصر، الذي أنهى نفوذ بريطانيا بازاحة حلفائها الخديويين عن الحكم وعلى رأسهم الملك فاروق ورموز النظام، كما أنّه تجاهل اتفاقه مع بريطانيا عام 1954 وقام بتأميم قناة السويس التي شقّها الشعب المصري بدمائه وأمواله[15]. وشنّت الدول الثلاث عدواناً على مصر عام 1956 ووصلت القوات الاسرائيلية الى الضفة الشرقية لقناة السويس تمهيداً لعودة الانكليز الى مصر. ولم يرض الأميركيون عن هذا العدوان المغاير لمخططاتهم فقاد الرئيس دوايت أيزنهاور حملة دولية مندّدة بالهجوم ما أدّى الى صدور قرار عن الأمم المتحدة يطلب العودة الى المواقع التي سبقت العدوان والى انسحاب اسرائيل. فانسحبت القوى الثلاث وأعلن عبد الناصر النصر.

كان وقع هذه الأحداث على لبنان مميزاً، خاصة أنّ بيروت أصبحت نقطة ساخنة في سعي مصر المتجدد الى مدّ نفوذها في المشرق، وعزم كميل شمعون وحلفائه على منعها عن ذلك مدعومين من الولايات المتحدة. وبدا شمعون مختلفاً عن بشارة الخوري، حيث استعمل صلاحياته الرئاسية كما جاءت في الدستور، في حين فضل الخوري إفساح المجال للتعاون مع رياض الصلح والمسلمين. فظهر في الخمسينات وجه من أوجه النظام اللبناني لم يرق للمسلمين، هو ما اعتبروه «امتيازات الموارنة» في رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ومناصب أخرى، ما أصبح موضوعاً خلافياً فيما بعد. واضافة الى الدستور كان شمعون صاحب

خبرة طويلة، اذ أمضى معظم حياته في المعترك السياسي في ظل الانتداب ومعركة الاستقلال ومرحلة الأربعينات وبنى علاقات عربية ودولية واسعة من عمله الديبلوماسي. وفيما كان يتعامل ندّاً لند مع شاه ايران وملك اليونان وزعماء تركيا وملوك العرب خاصة من الهاشميين والسعوديين، كان أيضاً معارضاً لأي مشروع وحدوي عربي يقضي على استقلال لبنان. ولم يكن مستعداً لسماع مزايدات العروبيين وهو الذي عمل طويلاً في الأوساط الدولية من أجل القضية الفلسطينية ومنع قيام اسرائيل. يضاف إلى رصيده السياسي جهده لمحاربة الفساد وتحالفه في جبهة اشتراكية مع كمال جنبلاط (حتى افترقا) وتكوين علاقات مباشرة مع زعماء لبنانيين من كل الطوائف بقوا مخلصين له تحت أصعب الظروف وحتى وفاته عام 1987. وفي مواجهة شمعون كان معارضوه يدفعون لصالح مشروع وحدوي يقوده عبدالناصر وما يعني هذا من أثر على لبنان الذي تحيطه سورية على مسافة 375 كلم من أصل 454 هي كل حدود لبنان البرية.

بدأ صراع أمراء الحرب وتباشير الأزمة اللبنانية في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 1956 الذي استضافه لبنان لبحث عمل مشترك لوقف العدوان الثلاثي على مصر. وكان رئيس الوزراء عبدالله اليافي، الزعيم البيروتي السنّي وأول مسلم يحصل على شهادة دكتوراه دولة من جامعة السوربون، قد أبلغ القادة العرب أنّ لبنان سيقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا تضامناً مع مصر ما ساعد في إقناع هؤلاء القادة على الحضور. وما إن ندّدت القمة بالعدوان بمشاركة لبنان وأصدرت بياناً مشتركاً حتى اعتبر شمعون أنّ هذا كاف للتعبير عن تضامن لبنان مع مصر ولا حاجة لقطع العلاقات. وهنا أصرّ اليافي والزعيم صائب سلام، الذي كان وزيراً، على ضرورة استدعاء سفيري لبنان من باريس ولندن على الأقل إذا لم يرغب شمعون في قطع العلاقات، فرفض هذا الأخير. وأحرج الزعيمان السنيّان في مسألة عربية مبدئية تتعلق بالتضامن مع عبدالناصر في محنته، فاستقالا من منصبيهما التزاماً بموقفهما ولحفظ قاعدتهما الشعبية. ونفى شمعون أنّه وعد بقطع العلاقات الذي سيلحق الضرر بمصالح لبنان الحيوية، وأنّ عبدالناصر لم يطلب منه هذه التضحية. ودليل على ذلك، كما شرح شمعون، «حضور اميل البستاني الى القصر الجمهوري ومعه مبعوث مصري هو مصطفى أمين يطلب وساطتي مع لندن لوقف إطلاق النار، فعملت ما أقدر عليه وخلال 48 ساعة أبلغت عبدالناصر أخباراً جيدة عن وقف النار. وإلا كيف كان باستطاعتي التوسط لو قطعت العلاقات؟»[16].

كان اميل البستاني صديقاً لعبد الناصر يسعى لتطوير العلاقات بين مصر ولبنان، فقام في

البرلمان يؤكد ما رواه شمعون عن مصطفى أمين: «انّ لبنان هو أول من دعا لقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، ولكن أثناء انعقاد مؤتمر القمة في بيروت لبحث هذا الموضوع وصل مبعوث من الرئيس عبدالناصر طالباً تدخل الرئيس شمعون لدى لندن وباريس لوقف العدوان. ولم يكن ممكناً ساعتئذ قطع العلاقات مع هاتين الدولتين لأن ذلك يعني عدم القدرة على التوسّط، وأنّ الخلاف حول هذا الموضوع قد أثاره الرئيس عبدالله اليافي لتحقيق مكاسب شعبية»[17]. كان المطلوب إذن أن يكون لبنان أكثر عروبة من الآخرين حيث اختارت معظم الدول العربية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية، في حين لم يقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا تضامناً مع مصر سوى سورية والسعودية، واكتفى العراق والأردن بقطع العلاقة مع فرنسا لارتباط البلدين مع بريطانيا التي دعمت الأسرة الهاشمية الحاكمة في بغداد وعمّان. وبالطبع استغلّ معارضو شمعون هذه النقطة بأنّ العراق، ألدّ الأعداء العرب لعبدالناصر، قد قطع العلاقات مع فرنسا فما بال لبنان.

وفي خطوة طبعت أسلوبه، قبل شمعون استقالة اليافي ومعه سلام وكلّف سامي الصلح، ابن عم رياض الصلح، بتشكيل الوزارة. فاختار هذا الأخير الأرثوذكسي شارل مالك وزيراً للخارجية وفؤاد شهاب، الذي كان قائداً للجيش، وزيراً للدفاع، ومجيد أرسلان ونصري المعلوف وهما من أنصار شمعون. وفي حين كان مالك كفوءاً للمنصب، نال تعليماً عالياً في جامعة هارفرد الأميركية وأسّس قسم الفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت وعمل سفيراً للبنان في الولايات المتحدة وفي الأمم المتحدة، هاجمته المعارضة بسبب ميوله الغربية وفسّرت تعيينه دليلاً آخر على أن شمعون يسعى لمزيد من التعاون مع أميركا. وفي الأشهر التالية تلقى شارل مالك سهام المعارضة فيما كان يقوم بالدفاع عن السياسة الخارجية التي أخذت طريقاً أكثر ولاءً للغرب وخاصة للولايات المتحدة. ففي كانون الثاني/ يناير 1957 أعلنت أميركا مبدأ أيزنهاور الذي يعرض مساعدات اقتصادية وعسكرية على بلدان الشرق الأوسط مقابل إسهامها في وقف المد الشيوعي. وفيما رفضت الدول العربية الانضمام الى مبدأ ايزنهاور الذي يسمح لأميركا بالتدخل عسكرياً بناء لطلب دول قد تتعرّض لتهديد شيوعي، رحّب به سامي الصلح في 24 كانون الثاني/ يناير. وأصبح لبنان البلد العربي الوحيد الذي أصدر بلاغاً مشتركاً عن موافقته على مبدأ ايزنهاور في 16 آذار/ مارس 1957، في حين كانت الدول العربية كافة تتجه الى سياسة عدم الانحياز وتنفذ وصايا مؤتمر باندونغ الذي دعا الى الحياد بين الجبارين.

اتخذ الخلاف في لبنان طابعاً انقسامياً ذا طبيعة مذهبية. ففي حين عبّر شمعون عن ميل

مسيحي للغرب وأولوية سيادة لبنان كان تحمّس القادة المسلمين لنداء الوحدة العربية ودعم عبدالناصر أقوى من حماسهم للبنان وحرصهم على استمراره كدولة مستقلة. فكان الطرفان يعملان بوتيرة واحدة للابتعاد عن الميثاق الوطني الذي قضى بعدم إذابة لبنان في كيان عربي وعدم جعل لبنان ممرّاً أو مستقرّاً للاستعمار الغربي. وأخذ لبنان يسير عام 1957 نحو الفوضى والانقسام في حين كانت الأعمال المخلّة بالأمن تزداد رغم حالة االطوارىء المعلنة منذ العدوان الثلاثي على مصر. وشعر اليافي وسلام بمرارة من فقدان منصبيهما فعملا ما بوسعهما لمعارضة شمعون وطلبا أن يشركهما وبقية المعارضة في القرارات المصيرية. وبدلاً من الاستجابة لبعض طلبات المعارضة التي كانت تتمتع بشعبية كبيرة، والتحوّل نحو سياسة تحظى بإجماع الرأي العام، قامت حكومة سامي الصلح بإذكاء النار بتصديقها البيان مع أميركا حول مبدأ ايزنهاور، ما زاد قوّة المعارضة وتحديها. كما أثار شمعون امتعاض مصر التي رأت في سياسته تقسيماً للصف وإضعافاً للموقف العربي حول قضية فلسطين واتجاهاً غير صديق لمصر.

أخذ الصراع بين شمعون وخصومه طابعاً دستورياً حول مشروع قانون يدعمه شمعون وأنصاره يقضي بإعادة رسم الدوائر الانتخابية وزيادة عدد المقاعد من 44 الى 66. في حين فضّلت المعارضة مجلساً من 88 مقعداً ورسماً للدوائر يحفظ الحصص لأنّ مجلساً من 66 مقعداً سيسمح لشمعون بالسيطرة عليه. وطالبت المعارضة الحكومة بإلغاء حالة الطوارىء وعدم تقييد حرية الصحافة في مناقشة القانون الانتخابي. فردّ سامي الصلح أن إلغاء حالة الطوارىء ليس وارداً، نظراً لتدهور الحالة الأمنية في البلاد. وصوّت البرلمان على قبول مشروع الـ66 نائباً في 3 نيسان/ ابريل 1957، فما كان من نوّاب المعارضة (رشيد كرامي وحميد فرنجية وعبدالله اليافي وكامل الأسعد وأحمد الأسعد وصبري حمادة وعبدالله الحاج) الا أن قدّموا استقالتهم في 7 نيسان/ ابريل وأرفقوا الاستقالة بإعلان «جبهة الاتحاد الوطني» لإسقاط شمعون وسعوا لضم كافة الشخصيات الدينية والسياسية والشعبية التي توافقهم الرأي. وكان معظم قادة هذه الجبهة من الشخصيات الاسلامية بقاعدة شعبية أغلبيتها مسلمة، كما ضمّت بعض الشخصيات المسيحية مثل حميد فرنجية وفيليب تقلا. وسمح غياب النواب المستقيلين بتمرير تعديل الدوائر الانتخابية في جلسة برلمانية أخرى عقدت في 16 نيسان/ ابريل.

بدأت الجبهة المعارضة نشاطها بتوجيه مذكّرة تحذيرية الى شمعون تطالبه بإلغاء حالة الطوارىء في البلاد وزيادة عدد المقاعد الى 88 واستعمال القضاء كدائرة انتخابية، وتكليف حكومة محايدة ومؤقتة لرعاية الانتخابات النيابية، والامتناع عن التوقيع أو العمل بأي اتفاق

خارجي بانتظار نتائج الانتخابات. ولتدارك الوضع المتفجّر قامت حكومة الصلح بخطوات إيجابية فرفعت حالة الطوارىء في 7 أيار/ مايو وأكّدت على أولوية الميثاق الوطني وميثاق الجامعة العربية وعلى عدم توقيع أي معاهدات أجنبية. ولكن لم يكن من مصلحة المعارضين نزول السلّم بسهولة في فترة الانتخابات. فكانت حملاتهم الانتخابية والصحافة التي تؤيدهم تدعو الناخبين الى معاقبة مرشحي السلطة. وردّت وسائل إعلام السلطة أنّ المعارضة باتت خادمة لمصالح الجمهورية العربيةالمتحدة وأنّ التصويت لمرشحي المعارضة هو طعن بسيادة لبنان. وفيما كان ظاهر الصراع يدور حول مبادىء وطنية وقومية كانت المصالح الضيقة المحرّك الأساسي والحيوي للأحداث التي كانت تهدّد الكيان.

ولم تخل الساحة من العقلاء الذين خافوا من الاتجاه الذي تسلكه الأمور، ومنهم إميل البستاني وهنري فرعون (وزير الخارجية السابق وقريب ميشال شيحا). فسعى فرعون الى تبريد الاحتقان وأذاع نداء للوحدة الوطنية في 10 أيار/ مايو معلناً أنّ الخلافات والانقسامات لم تمسّ الثوابت التي يقول الجميع إنهم يوافقون عليها ويتمسكون بها، كحفظ استقلال لبنان وسيادته والتعاون مع الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية والتعاون مع الدول الأجنبية في إطار منظمة الامم المتحدة ومبدأ تناقض الشيوعية مع ايمان اللبنانيين الديني ونظام لبنان السياسي والاقتصادي الحرّ. وتضمن النداء قبول أي مساعدة اقتصادية خارجية حتى من أميركا طالما أنها لا ترتبط بأي شروط[18]. وساهم نداء فرعون في كشف سطحية الخلافات وبأنّه لو جهر كل المرشحين بالثوابت التي ذكرها لما كان هناك من فرق بين خط المعارضة وخط الموالاة. ولكن ضجيج الحملات كان أعلى من صوت فرعون إذ واصل الجميع تبادل اتهامات العمالة لمصر أو لأميركا والارتهان لمصالح خارجية على حساب الميثاق الوطني.

وفيما كانت المعركة الانتخابية مستمرّة، دعت المعارضة الى إغلاق المدن والتظاهر لإسقاط الحكومة. وخلال التظاهرات وقعت معارك دامية بين قوات الأمن والمتظاهرين كانت حصيلتها عدداً من القتلى والجرحى ومئات المعتقلين، فتسلم الجيش مسؤولية حفظ الأمن. وفي 30 أيار/ مايو انطلقت في بيروت تظاهرات ضخمة للمعارضة اصطدمت مع رجال الأمن ووقعت اشتباكات بالأسلحة امتدت في كافة المناطق فسقط عشرات القتلى والجرحى، ومن الجرحى صائب سلام ونسيم مجدلاني. وفيما اتهمت الحكومة سورية بهذه الاحداث، احتج المفتي والبطريرك الماروني على تعامل قوى الأمن مع المتظاهرين وانتقدا أداء الحكومة. واستمرّت أعمال العنف أكثر من عشرين يوماً كان أبرزها وقوع 26 قتيلاً و50 جريحاً في معركة

بالمدافع الرشاشة في كنيسة مزيارة في زغرتا استمرت عدة ساعات بين آل فرنجية ومعوّض من جهة وآل الدويهي وكرم المؤيدين لشمعون من جهة أخرى[19]. ولاحقت قوى الأمن سليمان فرنجية (شقيق حميد) ورينيه معوّض (الذي كان مرشحاً للانتخابات) و35 من أنصارهما بتهمة ارتكاب المجزرة ففرا الى سورية، في حين اتهم حميد فرنجية شمعون بأنه وراء المجزرة لإنهائه كمنافس على رئاسة الجمهورية.

وجرت انتخابات في بيروت والجبل في حزيران/ يونيو 1957 أدّت الى نتائج غير مرضية لأقطاب المعارضة. فخسر عبدالله اليافي وصائب سلام بسبب تقسيم بيروت الى دائرتين وحرمان سلام واليافي من عدد من ناخبيهما وفاز سامي الصلح. وخسر كمال جنبلاط أمام لائحة الموالاة التي قادها نعيم مغبغب بسبب إعادة رسم الدوائر وحذف جزء من دير القمر وضم جزء من عاليه الى الدائرة التي ترشح فيها جنبلاط. كما خسر أحمد الأسعد في الجنوب بسبب تقسيم الدوائر حيث اضطر الى ترك معقله التقليدي في مرجعيون لابنه كامل، وترشّح في صور ضد كاظم الخليل، حليف شمعون، الذي فاز. وتداركاً لهزيمة أكبر للمعارضة في المراحل التالية من الانتخابات، ولعدم رغبته في رؤية برلمان من لون واحد، أعلن هنري فرعون باسم القوة الثالثة في البلاد دعمه للائحة صبري حمادة في البقاع معللاً بأنّه «إذا وجد أعضاء المعارضة أنفسهم خارج البرلمان فستجلب البيئة السياسية المستجدة مصائب جديّة للبنان»[20]. لقد تأكّد فرعون أن الانسجام بين الأطراف في لبنان يحققه البرلمان وهذا بات مهدداً خاصة إذا لجأ الخاسرون الى تصفية الحساب في الشارع. ولاحظ أنّ كمال جنبلاط الذي لم يشارك في معمعة المعارضة حول سياسة شمعون الخارجية قد بات أكثر استعداداً، بعد خسارة مقعده الانتخابي، لضمّ صوته الى الآخرين بعدما وصل الى استنتاج مفاده أنّ شمعون قد تخلى عن مبادئهما المشتركة وهدف الى الحصول على دعم أميركي تمهيداً لتجديد ولايته. وكان أبرز مظاهر التدخل الدولي السافر في الانتخابات، قيام سفارات مصر والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي بتوزيع المساعدات المالية ودعم المرشحين. وكان عملاء هذه الدول يملؤون شوارع بيروت والمناطق فأصبح لبنان مركزاً للاستخبارات على مستوى دولي حيث اتخذه منطلقاً لعملهم جواسيس من طراز كيم فيلبي[21].

وبعكس نتائج بيروت، فإنّ لوائح المعارضة نجحت في عدّة أماكن حيث فاز صبري حمادة ومعه أعضاء لائحته، وحميد فرنجية ومعه رينيه معوّض الغائب ورشيد كرامي ومعه أفراد لائحته. أمّا في صيدا ذات الأغلبية الإسلامية حيث غلب التيار العروبي ففاز معروف

سعد ضد منافسيه نزيه البزري وصلاح البزري اللذين اقتسما أصوات العائلة. ولكن النتائج الكاملة رجّحت كفّة أنصار شمعون ما دفع أقطاب المعارضة الى اتهام السلطة بتزوير الانتخابات وتحضير نتائجها سلفاً وتشويه سمعة المعارضة بتسميتهم «مرشحي عبدالناصر». وبدأت اتهامات بين الخاسرين من الطرفين حول الضغوط والرشوة وإرهاب الناخبين وشراء الأصوات وأكاذيب البروباغندا والتدخلات. أمّا الحكومة فقد أعلنت أنّ الانتخابات كانت نزيهة وشريفة ومنظمة، وأكّد ذلك المعارض فيليب تقلا الذي فاز على لائحة صبري حمادة عن مقعد الكاثوليك في بعلبك ضد منافسه نصري المعلوف بأنّ «الانتخاب كان نظيفاً وأنّه لم ير أيّ تزوير لصالح أي من المرشحين»، فيما اتهم نصري المعلوف لائحة حمادة بأنّها أنفقت الأموال وأشار إلى تدخّل اصحاب النفوذ ودمج بعلبك والهرمل في دائرة واحدة ما أدّى الى خروج العشائر للتصويت بكثافة لصالح لائحة حمادة.

وبعد الانتخابات تعمّق الانقسام الشعبي حيث خاف المسيحيون من ولع المسلمين بشخص عبدالناصر وما ينادي به، وتعلقوا بشمعون كخشبة خلاص في التصدي لمحاولات ابتلاع لبنان. واتهم قادة المعارضة شمعون بحرمانهم من حصتهم في الكراسي البرلمانية والوزارية. وحذروا من أن يستعمل شمعون الأغلبية البرلمانية ليجدّد لنفسه، فيطيل أمد ابتعادهم عن السلطة، ما يعني أنّ الفريق الذي سيطر على مصادر الثروة والسلطة واستعمل أو أساء استعمال آلية الحكم لمصالحه في السنوات الست السابقة سيستمر لولاية أخرى. وإذ لم يعبّر الخاسرون عن مخاوفهم الباطنية في العلن عمدوا الى شعارات فوقية كاتهام شمعون بالفساد والخروج عن الميثاق والتخطيط للتجديد والضغط على الناخبين للحصول على أغلبية نيابية. ولم يستطع البرلمان الجديد القيام بدور فاعل فسيطرت على جلساته مناورات لا علاقة لها بالصراعات الإقليمية والمبادىء العامة. حيث حاول صبري حمادة، وهو صهر أحمد الأسعد، الوصول الى منصب رئاسة المجلس مرّتين ولم ينجح أمام منافسه عادل عسيران الذي فاز بضعف الأصوات مدعوماً من شمعون. وسبب تدخل شمعون في اختيار رئاسة المجلس يعود الى حاجة رئيس الجمهورية الى شخص يتعاون معه لمساعدة أو لحجز مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة. كما كان حميد فرنجية الطامح لرئاسة الجمهورية التي ذهبت لشمعون عام 1952 متيقظاً لأي تحرّك برلماني نحو تعديل الدستور يسمح لشمعون في أن يترشح في الانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر 1958. أما رشيد كرامي الذي كان من أشدّ منتقدي شمعون وسياسته الخارجية، وعروبياً بامتياز، فلم يكن تجديد ولاية شمعون من مصلحته إذ

قد يبعده لسنوات طويلة عن منصب رئاسة الوزارة.

وأعاد شمعون تكليف سامي الصلح بتشكيل الوزارة وقدّمت الحكومة بيانها في آب/ أغسطس 1957 فكان معتدلاً يعد بالإصلاح والتعاون مع العرب والتخفيف من شأن البيان المشترك مع أميركا حول مبدأ أيزنهاور. ولكن جلسة الثقة أظهرت أنّ الهوّة كانت عميقة الى درجة أنّ بضعة نواب حياديين أو متعاطفين مع شمعون سابقاً بدأوا يغيّرون مواقفهم. فأخذ أميل البستاني ينتقد الحكومة لعدم مقدرتها على فرض الأمن حيث تكرّر انفجار العبوات الناسفة في حين كانت أعمال الشغب والعنف تزداد. وكان البستاني، نائب عن الشوف وصاحب شركة كاتس المتخصصة في المقاولات والمعدات الزراعية ومشاريع التنمية، يدعو الى التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا لتأمين المساعدات الخارجية واستقطاب الاستثمارات لمصلحة لبنان. فدعا الحكومة الى ضبط الأمن وتنشيط الاقتصاد، ولامها على فشلها في الحصول على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة. وانضم الى البستاني نواب آخرون كجوزف شادر وقادة حزب الكتلة الوطنية، ريمون إدّه وبيار إدّه ونهاد بويز الذين كانت لهم نظرة مختلفة في أنّ المساعدات الاقتصادية الموعودة من الولايات المتحدة، على قلّتها، لا تستحق ثمن الانضمام الى مبدأ أيزنهاور. وهكذا ازداد عدد النواب المحسوبين على المعارضة. واتهم سامي الصلح جهات خارجية بزرع المتفجرات في لبنان وتمويل أعمال الشغب، في حين ذكر نواب موالون أنّ سورية ومصر تتآمران على لبنان وأنّ السلاح يتم تهريبه من سورية لاستعماله ضد السلطات الشرعية، فردّ المعارضون أنّ السلطة أيضاً تسلّح أنصارها كي يضايقوا أنصار المعارضة.

عودة أمراء الحرب

كان لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بزعامة مصر وعضوية سوريا في شباط/ فبراير 1958 وقع عارم في لبنان والعالم العربي حرّك الجماهير ودغدغ مشاعر التائقين الى أمبراطورية عربية كبرى. وكانت وسائل إعلام مصر تتحدث عن بلدان عربية جديدة ستنضم الى الوحدة وتسمي لبنان بالاسم، إضافة الى العراق والأردن، وهي دول مقربة من الغرب. فخرجت التظاهرات الكبرى في المدن اللبنانية وخاصة في أوساط المسلمين واتجهت الوفود الشعبية الى دمشق لتهنئة جمال عبدالناصر وإعلان تحية الوفاء. ووصل الاتجاه الوحدوي في لبنان الى أوجه فاتخذته المعارضة رداءً في ذخيرة مواجهاتها مع شمعون (وسنرى كيف زالت الشعارات الوحدوية فور تقاسم السلطة من جديد بين أمراء الحرب والزعماء في أيلول/

سبتمبر 1958). تجدر هنا العودة الى بديهيات نظرية: هل جوهر الصراع في لبنان هو التدخّل الإقليمي والدولي (بما هو حروب الآخرين واستغلال ضعف الكيان ودخول الفلسطينيين والإسرائيليين والسوريين، الخ) أم أنّ اللاعبين المحليين (أمراء الحرب والزعماء) هم الذين يستدعون تدخلات عربية وغربية لمصلحة طرف ضد طرف محلي آخر؟ ولكن هل الأطراف الإقليمية والغربية من الغباء بحيث تقع في أحابيل اللاعبين المحليين أم أنّ لها أجندتها لاستغلال الساحة اللبنانية لتحقيق مآربها؟

في ربيع 1958 وصلت الأزمة الى حائط مسدود حيث بدأ مضي المسلمين في الدفع العروبي يخيف المسيحيين، وكان على المعارضين المسيحيين أن يذكّروا حلفاءهم المسلمين في جبهة الاتحاد الوطني بواجباتهم تجاه بلدهم أولاً. فوجّه نسيب المتني صاحب جريدة **التلغراف** المحسوبة على المعارضة، وهو ماروني وناقد شديد لشمعون، نداءً الى المسلمين جاء فيه:

«هؤلاء الذين يذهبون الى دمشق نسألهم أن لا يفكروا بأي شيء إلا باستقلال لبنان وأن يتصرفوا على هذا الأساس. فإذا قدّموا دليلاً على تعلقهم بلبنان فإنّ المسيحيين لن يكون عندهم أي خوف وسوف يخدمون العرب والعروبة. وهؤلاء الذين يتظاهرون من أجل العروبة نقول لهم إنّ هناك ضرورة ليؤكدوا إيمانهم بوطنهم لبنان أيضاً. وإنّ بعض المسيحيين يساورهم القلق ويجب أن تمنحوهم الضمانات التي هي من حقهم. كل ما يريده المسيحيون القلقون أن تقولوا لهم إنّ استقلال وسيادة لبنان لا غبار عليهما ولا يدنوهما أي شك وبهذا تختفي فوراً أجواء الاحتقان وانعدام الثقة»[22].

ولكن التصعيد الأمني استمرّ حيث وقعت اشتباكات في صور بين الدرك ومتظاهرين يحتفلون بالوحدة أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، في حين كانت المواجهات بين قوى الأمن وعصابات مسلحة محلية أو متسللة من سورية تتزايد في المناطق. وفي 15 نيسان/ ابريل 1958 حذّر معروف سعد، نائب صيدا، الحكومة من انتفاضة شعبية ودعا الى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة كمخرج من الأزمة. وكانت المواجهة العسكرية قد بدأت متقطعة قبل شهور ولكنها كانت تتجهز لحرب شاملة. وتحوّل الدعم المالي الخارجي الذي استعمل سابقاً لتمويل الانتخابات الى دعم التخريب وأعمال العنف. وفيما كان شمعون محصّناً بقوى الشرعية من جيش وأمن داخلي ودرك، حصلت قوى المعارضة على كميات كبيرة من السلاح عن طريق سورية.

انفجر العنف الشامل بين أطراف النزاع عشية اغتيال الصحافي نسيب المتني، صاحب

جريدة **التلغراف** في بيروت يوم 7 أيار/ مايو 1958. وكان آخر مقال كتبه رسالة مفتوحة الى شمعون يدعوه فيها الى الاستقالة فحمّلت المعارضة السلطة مسؤولية الجريمة. وانعقد البرلمان صباح 8 أيار/ مايو لمناقشة الاغتيال في حين أغلقت طرابلس أبوابها واحتل شوارعها الغوغاء، وطغت أعمال الشغب في عكار حيث هاجمت عشيرة الجعافرة مخافر الدرك وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، في حين وقعت اشتباكات بين أهل زغرتا والدرك أيضاً. وفضّ البرلمان الجلسة عندما نصح النواب الحكومة بالتحرك سريعاً لمواجهة الوضع الأمني المتفجّر. ودعا قادة المعارضة من منزل صائب سلام الى إقفال المؤسسات التجارية والإضراب حتى استقالة شمعون، وأعلنت الصحف الحداد على المتني. وأفاق أهل بيروت على المظاهر المسلحة معلنة انتقال العصيان من الأطراف ومدينتي صيدا وطرابلس إلى مواجهة السلطة المركزية في بيروت. فتوقّف النشاط الاقتصادي وتعطلت الحركة التجارية وأغلقت المدينة حيث أقيمت المتاريس بين الأحياء، وخاصة بين البسطة ذات الأغلبية المسلمة وموقع قصر صائب سلام، والأشرفية ذات الأغلبية المسيحية حيث برز بيار الجميل رئيس الكتائب كقوّة على الأرض. وهكذا أصبحت البسطة والأشرفية رمزاً للوحدة والانقسام في لبنان، إذ كلما ظهرت بوادر التشقق تحرّكت هاتان المنطقتان دليلاً على انتقال الحروب الأهلية من الجبل الى المدينة.

صمد شمعون في بعبدا واثقاً من قوة أنصاره ومن الدعم الغربي ومن شرعيته وسلطته كرئيس للبلاد وقائد أعلى للقوات المسلّحة الرسمية. ورفض الوساطات مع أخصامه لئلا يقدم لهم تنازلاً مجانياً، متهماً الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل السافر في شؤون لبنان عبر تمويل وتسليح عملائها لقلب النظام الديمقراطي والقضاء على استقلال لبنان. ولئن رفض قائد الجيش فؤاد شهاب طلب شمعون التدخل لضرب قوى المعارضة وفتح الطرقات، استعاض موالو شمعون عن الجيش بالتسلّح والاستناد الى قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية. ونظر شهاب الى الأمر أنّه خلاف داخلي حول التجديد الرئاسي وليس محاولات خارجية لضرب استقلال لبنان، أي أزمة سياسية تحتاج الى حل سياسي. ولذلك لم يهاجم الجيش قوى المعارضة بل اكتفى بحماية الأبنية والمصالح العامة وإبقاء الطرق الدولية مفتوحة وسيّر دوريات في شوارع بيروت الرئيسية وخاصة بين المناطق المسيحية والاسلامية لتخفيض احتمالات الاحتكاك. وكانت حكمة شهاب تأخذ بالاعتبار أنّ الجيش ضم ستة آلاف جندي ثلاثة أرباعهم من المسيحيين والربع من المسلمين ويتمتع باحترام وتعاطف كل اللبنانيين. وبما أنّ معظم مسلّحي المعارضة كانوا من المسلمين ومعظم مسلحي أنصار شمعون من

المسيحيين فسيكون لتدخل الجيش لحماية شمعون ضد قوى المعارضة وقع طائفي سيقسمه بلا شك. وبقيت المعركة بين فريق من أمراء الحرب يواجه فريقاً آخر من أمراء الحرب.

ورغم غلبة زعماء السنّة على خط المعارضة، فإنّ بعض أمراء حرب موارنة كانوا أيضاً ضد شمعون ما أعطى المعارضة، على مستوى القيادة على الأقل، وجهاً وطنياً يمثل كل الطوائف وإن بقاعدة شعبية إسلامية طاغية. ولم ينقض اليوم الثالث من الأزمة حتى استعيدت الكانتونات التي ميّزت لبنان لعدة قرون بكياناتها المناطقية وزالت سلطة الدولة المركزية:

1. في بيروت سيطر الزعماء السنة صائب سلام وعبدالله اليافي وحسين العويني وعدنان الحكيم رئيس حزب النجادة على البسطة ومناطق بيروت الغربية ذات الأغلبية المسلمة، يدعمهم مسلحو الأحياء الذين كانوا يقومون بدوريات جوالة ويشتبكون مع أي تقدم من ناحية القوى المؤيدة لشمعون. وكان يدعم هؤلاء الكاثوليكي فيليب تقلا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان والأرثوذكسي نسيم مجدلاني، نائب بيروت، والسني عبدالله المشنوق صاحب جريدة **بيروت المساء** الناصرية الذي خسر في الانتخابات.
2. في طرابلس سيطر رشيد كرامي على وسط المدينة ذات الأغلبية السنيّة يدعمه مسلحون من الأحياء.
3. وفي زغرتا، سيطر حميد فرنجية على الموقف بمساعدة رجاله المسلحين من آل فرنجية ومعوض.
4. وفي الهرمل المحاذية للحدود السورية سيطر صبري حمادة مؤيداً بأعداد كبيرة من عشائر الشيعة في المنطقة.
5. وفي راشيا كان شبلي العريان ورجاله في سيطرة تامة على الموقف. وكان العريان قد هزم في الانتخابات عن المقعد الدرزي ولم يكن من أقطاب المعارضة، ولكن منطقته كانت استراتيجية بالنسبة للمعارضة لمحاذاتها سورية واعتمادها طريقاً لتهريب السلاح والرجال بدون إزعاج من السلطات اللبنانية.
6. وفي النبطية ومرجعيون أيّد تحرك المعارضة أحمد الأسعد وابنه كامل وأتباعهما من المسلحين، كم انضم الى المعارضة في بنت جبيل النائب علي بزي.
7. وفي صيدا سيطر معروف سعد وأنصاره على الوضع بدعم شعبي عارم من الأغلبية السنية في المدينة.
8. أما في الجبل فلم يكن كمال جنبلاط في وضع استراتيجي جيد إذ من تخوم شمال لبنان وحتى

تخوم صيدا (باستثناء مناطق في بيروت دانت للمعارضة) سيطر أنصار شمعون، ما دفع جنبلاط الى التحصّن في قصره في بلدة المختارة يقود رجاله المسلحين وقوات دعم أتت من حوران وجبل الدروز في سورية. وكان يدعمه الماروني فؤاد عمون الطامح لرئاسة الجمهورية والذي لم يفز في الانتخابات.

وإن لم يكن التدخل السوري رسمياً حيث لم تشترك وحدات عسكرية نظامية في أزمة لبنان، إلا أنّ سورية عملت على تأمين إمدادات السلاح والمال والرجال عبر الحدود الى المناطق التي سيطرت عليها المعارضة في البقاع والشمال. وكان شمعون على علاقة جيدة بدكتاتور سورية السابق أديب الشيشكلي، ولكن بعد عودة الوحدوي شكري القوتلي من القاهرة عام 1954 ونجاحه في ضم سورية الى مصر، تدهورت علاقات شمعون مع سورية.

وكان موقف البطريرك بولس المعوشي مناهضاً لشمعون حيث صرّح في 20 نيسان/ ابريل 1958 أنّ البلاد بحاجة الى رجال جدد في الحكم لحل الخلافات وأنّه لا يمكن إنقاذ الوطن بتقسيم أبنائه وأنّ شمعون قد فشل. وكان شمعون قد اتخذ موقفاً سلبياً من البطريرك المعوشي عندما عارض اختياره خلفاً للبطريرك أنطون عريضة الذي توفي عام 1955 على أساس أنّ المعوشي تعاطف سابقاً مع بشارة الخوري. وبينما كان المعوشي ينطلق من حرصه على إضفاء وجه مسيحي على المعارضة التي أيّدتها أغلبية المسلمين في مسعى منه لمنع انزلاق البلاد الى مواجهات طائفية بشعة، استغلّ قادة المعارضة تصريحاته وتشددوا في مطالبهم ضد شمعون، في حين كان وقع تصريحات البطريرك سلبياً في الأوساط الشعبية المسيحية.

ولم يفتقر شمعون الى حلفاء، فكان خصماً صعباً للمعارضة، أيّدته الأغلبية الساحقة من المسيحيين كما أيّده عدد من الزعماء وأمراء الحرب المسلمين. فإضافة الى سامي الصلح (الذي كان يتحدث العربية برطانة تركية) كان من حلفاء شمعون:

1. بيار الجميل، ماروني ورئيس حزب الكتائب ذي الأغلبية المسيحية، في بيروت والمتن. ولم يكن هذا الحزب موافقاً على سياسة شمعون الداخلية وأداء الحكومة بالنسبة للإصلاحات الإدارية والاقتصادية ولكن طالما أنّ المسألة باتت تتعلق بتهديد كيان لبنان وسيادته فإن الحزب رمى ثقله مع شمعون.
2. أسد الأشقر، نائب ماروني عن المتن الأعلى ورئيس الحزب السوري القومي العلماني النزعة. وكان هذا الحزب يتمتع بميليشيا عسكرية منظمة ومدربة. وعادة ما تشرح المراجع العربية والأجنبية وقوف هذا الحزب مع شمعون عام 1958 بأنّه يتعلق برفض الحزب وحدة

عربية بقيادة مصر التي لا تنتمي الى الامّة السورية، والحقيقة كانت أبعد من ذلك. إذ كان ثمّة عداء مستأصل بين الحزب القومي وحزب البعث الذي اضطهد القوميين وقياداتهم داخل سورية بعدما كانوا أصحاب نفوذ واسع منذ الإطاحة بحسني الزعيم عام 1949. وكان البعثيون قد ساهموا في إنهاء حكم الشيشكلي عام 1954 ثم اتهموا القوميين باغتيال عدنان المالكي العقيد في الجيش السوري في دمشق عام 1955. فنكّل البعثيون بالقوميين وطاردوهم وسحقوا وجودهم ثم سجنوا جوليات المير، وهي عقيلة أنطون سعادة التي بقيت لاجئة في سورية منذ إعدام زوجها، فاستمرّ سجنها لغاية 1963. وكان القوميون في لبنان يريدون منع ذوبان لبنان في جمهورية عربية متحدة يقودها عبدالناصر الذي حظر العمل الحزبي ومعه بعثيو دمشق.

3. الأرمن الذين أيّدوا شمعون بأغلبيتهم، وخاصة في أحيائهم السكنية شرق وشمال بيروت. وكان هؤلاء منقسمين سياسياً بين حزب الطاشناق المناوىء للشيوعية الدولية، وعدوّه التقليدي حزب الهنتشاق اليساري. وعام 1958 أخذ الحزبان يصفّيان حساباتهما ويخوضان اشتباكات بعضهما ضد البعض الآخر.
4. نعيم المغبغب، أحد أبطال الاستقلال وهو من عين زحلتا، نبع الصفا، ونائب عن مقعد الكاثوليك في الشوف، حيث رأس لائحة شمعون التي هزمت جنبلاط في انتخابات 1957. وكان لمغبغب أنصار مسلحون شكّلوا مع ميليشيا الحزب القومي ومسلحي آل أرسلان طوقاً على جنبلاط. وصمد المغبغب في منطقته حتى انتهت الأزمة.
5. آل الدويهي وكرم الموارنة، خصوم آل فرنجية في زغرتا.
6. المير مجيد أرسلان زعيم آل أرسلان الدروز والمناوىء التقليدي لزعامة آل جنبلاط في الجبل. وكان المير مجيد وزيراً في عدّة حكومات في المراحل الانتدابية والاستقلالية، نسّق المجهود العسكري مع مسلحي المغبغب من المسيحيين لتطويق جنبلاط. ولكن مع بدء المعارك كان الانتماء الطائفي أقوى من التحالفات السياسية حيث توصّل آل أرسلان وآل جنبلاط الى هدنة فترك أرسلان المغبغب والقوميين في مواجهة جنبلاط فبدا الصراع في الجبل معركة بين الدروز والمسيحيين.
7. كاظم الخليل وآل الخليل الشيعة في صور خصوم آل الأسعد التقليديون.

خلال أيّار/ مايو غطّت المعارك معظم المناطق اللبنانية، وخلال تلك الفترة كانت قوى المعارضة قد سيطرت على البقاع والشمال والجنوب وعلى المدن الرئيسية باستثناء بيروت. في

حين كان كمال جنبلاط في موضع صعب لمجاورة منطقته للعاصمة ولإحاطته بميليشيات قوية ومناطق هي نقطة ثقل الموارنة في الشوف وعاليه وبيروت والمتن وكسروان. وعقد البطريرك المعوشي مؤتمراً صحافياً في 30 أيار/ مايو حضره الإعلام الأجنبي هاجم فيه شمعون وأكد أنّ الأزمة اللبنانية هي مسألة داخلية ولا داعي لتدويلها، وأنّ عبدالناصر[23] قدّم ضمانات حول سيادة لبنان، وأنّ حل الأزمة يبدأ بأن يقوم شمعون برحلة الى الخارج. وكالعادة أثار تصريح البطريرك المسيحيين ولقي ثناء قادة المعارضة، وبالمقابل ثابر الرؤساء الروحيون السنة والشيعة والدروز منذ بداية الأحداث على إطلاق التصريحات المناهضة لشمعون وعلى دور السلطة في تسليح أنصاره وأرسلوا مذكرات الى الأمين العام للأمم المتحدة والى الرئيس الأميركي وأعضاء الكونغرس الأميركي يندّدون فيها بسعي شمعون الى تدويل الأزمة ويؤكدون على الطبيعة المحلية للأزمة. وفي 6 حزيران/ يونيو اجتمع 28 من المفتين وعلماء الدين المسلمين وأصدروا فتوى تتهم سامي الصلح بممارسة السلطة ضد إرادة الشعب وتأجيج المشاعر الطائفية ونقض مصالح المسلمين في لبنان، وتدعوه الى الاستقالة للتعجيل في إنهاء الأزمة لأنه كان الزعيم السنّي الوحيد الذي يتعاون مع شمعون «وندعو الشعب الى رذله ومقاطعته لأنّه تخلى عن مبادىء الإسلام واتبع سلوكاً مخالفاً للصراط المستقيم»[24] (ما يعادل الحرمان الكنسي عند المسيحيين).

ولكن الحكومة قدّمت شكوى الى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة في 11 حزيران/ يونيو، ثم فوّضت شمعون في 16 منه بالاستنجاد بـ«القوى الصديقة» إشارة الى طلب المساعدة العسكرية الأميركية. وحاول إميل البستاني وفوزي الحص، رجل الأعمال والوزير السابق، التوسّط بين شمعون وخصومه، يعاونهم ممثلو الشركات الأميركية الكبرى في بيروت وديبلوماسيون غربيون. واستغرقت الوساطات طيلة 1958 وكان بين الوسطاء ساندي كامبل رئيس شركة التابلاين. فكان السفير الأميركي ينصحه بعدم تضييع وقته في أمر محال: «ماذا تتوقع يا ساندي؟ أن تأمل أن ينبذ اللبنانيون العنف يعني أنك تصدّق بأنّ الكلاب لن تطارد القطط!»[25]. وكان رجال الأعمال الأميركيون والغربيون الذين عملوا مع البستاني والحص ونجيب علم الدين وغيرهم من رجال الأعمال اللبنانيين وكوّنوا صداقات محلية، رأوا فيمن تعاملوا معهم في لبنان بأنّهم مخلصون في سعيهم الى الربح والنجاح في التجارة. وتبين للساعين الى الوساطة أنّ الحل كان بأيدي مصر والولايات المتحدة وليس بأيدي شمعون والمعارضة.

وواصلت القوة الثالثة سعيها بقيادة هنري فرعون وشارل حلو ومعهما غبريال المرّ وجورج

نقاش ويوسف حتي ويوسف سالم وبهيج تقي الدين وغسان تويني ونجيب صالحة ومحمد شقير. وكانت القوة الثالثة قد وصلت الى استنتاج أنّ على شمعون أن يرحل لأنّه استقطب عناصر السلطة في يده وبات نقطة خلاف. فدعت الى تكليف قائد الجيش فؤاد شهاب بتشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع المعارضة والموالاة وتوقف هدر الدم وتعيد الأمن والاستقرار، وتحفظ كيان لبنان على الصعيد الاقتصادي والسياسي وتمهّد لانتخابات رئاسية.

وأمام فشل الجامعة العربية والأمم المتحدة في وقف الحرب وتواصل تهريب السلاح، تطوّر الوضع في بداية تموز/ يوليو عندما حققت قوات جنبلاط تقدّماً على الأرض، فبات يطل على سوق الغرب وبعبدا موقع قصر الرئاسة. ولكن في 14 تموز/ يوليو، وقع انقلاب دموي في العراق خلط الأوراق مجدداً في لبنان. إذ إنّ هذا الانقلاب أطاح بالعائلة الهاشمية الموالية للغرب، فهلل لها إعلام الجمهورية العربية المتحدة بأنّه بعد سقوط نوري السعيد وعملاء الانكليز في بغداد «جاء دور شمعون والحسين ملك الأردن». وفيما جدّد هذا التطور زخم المعارضة، خاف شمعون من سقوط البلاد بأيدي خصومه وطلب من الولايات المتحدة مساعدة عسكرية فورية بحجة أن لبنان يتعرّض لمؤامرة شيوعية دولية يحرّكها عبد الناصر. وكانت الولايات المتحدة قلقة من الوضع في الشرق الأوسط تغذيها سفاراتها بما تنقل لها من صور مشوهة عن الخطر الشيوعي. فصدر الأمر للمارينز بالتدخل في لبنان حيث كان الاسطول الأميركي مرابطاً في شرق المتوسّط فاستغرق وصوله الى بيروت 24 ساعة.

وعندما نزل عشرة آلاف من المارينز عند الشاطىء تصوّروا أنّهم سيواجهون جيش عبدالناصر الذي يريد اختطاف لبنان بالقوة ونقله خارج النفوذ الأميركي. وكان الأمر عكس ما توقعوا إذ وجد المارينز بلاجات يرتادها الناس بالمئات بينهم سيدات بألبسة بيكيني أوروبية حديثة يمارسن رياضة الاستجمام تحت الشمس، وشبّاناً بملابس أوروبية يدخّنون السجائر الفرنسية. وفيما هبط الجنود الأميركيون من حافلاتهم مدججين بالسلاح والذخيرة والمعدات هاجمهم سرب من الأولاد والباعة الجوالين يحملون صناديق الشوكولا والتشيكلس والمرطبات. وخلال أيام انتشر الأميركيون في العاصمة التي بدت شديدة الهدوء في حين اختفى المسلحون من الشوارع بسرعة فائقة. وفي الشهرين التاليين خيّم على لبنان هدوء شامل نسبياً وبات جميع الأفرقاء مستعدين للحوار، خاصة أنّ موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة تبخر ليعود الصراع التقليدي بين أمراء الحرب والزعماء حول المكاسب والمناصب. ونجحت وساطة البستاني والحص وآخرين في العثور على حل يرضي الأميركيين وعبدالناصر

وينهي الأزمة في لبنان، حيث اتفق الجانبان على فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. فاجتمع البرلمان في 31 تموز/ يوليو 1958 وانتخب شهاب وكلّف هذا الأخير رشيد كرامي، زعيم المعارضة في طرابلس، رئيساً للحكومة. وغادر المارينز لبنان «بدون طلقة رصاص» كما تبجّح السفير الأميركي.

عادوا ليبقوا

أظهرت حرب 1958 أنّه بعد 12 عاماً من جلاء جيوش الانتداب عن لبنان كان اللبنانيون قد تخلّوا عن ميثاقهم الوطني الذي حقق لهم الاستقلال عام 1943، وعاد أمراء الحرب الى الساحة بقواهم العسكرية الذاتية وكانتوناتهم. وسيتبين فيما بعد أنّ هؤلاء قد عادوا الى الساحة ليبقوا، فحافظوا على أسلحتهم وتنظيماتهم ليظهروا مجدداً بشكل سافر ابتداء من العام 1968.

أكثر من 4000 شخص لاقوا حتفهم عام 1958، في حين غادرت لبنان كميات كبيرة من الأموال الأجنبية والوطنية وتضاءلت الاستثمارات وظهرت الصعوبات الاقتصادية. واستغلّ من تبقى من الأميركيين هدوء الوضع في خريف 1958 وبداية 1959 ليحزموا حقائبهم ويغلقوا 120 فرع شركة أميركية. في حين بدأت شركات أخرى في مراجعة جدوى البقاء في بيروت. ولكن، مع مرور الوقت، وعودة الاستقرار الأمني، اطمأن الأجانب وبدأوا يعودون الى بيروت كواحة غربية ليبرالية مقارنة بأماكن أخرى في الشرق الأوسط المتفجّر. إذ كانت بيروت مستقرّة نسبة الى المجازر في بغداد والحرب في اليمن والانقلابات التي لا تنتهي في سورية، والمدّ الثوري الاشتراكي العسكري في العالم العربي. وأخذ أثرياء العرب وأصحاب الرساميل يأتون الى بيروت. والى الاستقرار السياسي كان لبنان يتمتع بأقوى نظام مصرفي في المنطقة ويقدم خدمات مالية ولوجستية وإدارية وغيرها، بمستوى لم تستطعه عواصم العرب ولا حتى تركيا واليونان وقبرص تقديمه.

كرّس عقد الخمسينات في لبنان قاعدة بين أمراء الحرب اختصرها كمال الصليبي كما يلي:

«إنّ الحساسية التقليدية التي تسود العلاقات بين العائلات والطوائف في لبنان تقضي بتناسي الزلات السياسية مهما عظمت. كما أنّ الترابط الاقتصادي في المجتمع اللبناني بين مختلف الطبقات يفترض، في كثير من الأحيان، غضّ النظر عن أخطاء البعض حتى لا ينهار الكل»[26].

وهذه القاعدة تشرح سبب افتراق حلفاء الأمس، كميل وكمال، عندما أصبح شمعون

رئيساً للجمهورية عام 1952. فإنّ الجبهة الاشتراكية التي أسساها هي التي أوصلت شمعون الى الرئاسة وكان مبدأها محاربة الفساد ومحاكمة المخالفين والإصلاح. ولكن شمعون سرعان ما وجد نفسه محاطاً بنفس الحاشية التي دعمت الخوري مكتشفاً استحالة محاربة منظومة متكاملة من أمراء الحرب والزعماء والتجار. فأصلح قدر الإمكان وقبل بالأمر الواقع حتى انقلب عليه جنبلاط. ولقد أصبحت قاعدة تغاضي أمراء الحرب عن خطايا بعضهم البعض أكثر أهمية في العقود التالية خاصة بعد الأحداث الكوارثية والاغتيالات بالجملة التي أصابت لبنان بين 1970 و2005. وكانت عملية المحاسبة والمساءلة تزداد صعوبة، فكان من مصلحة الجميع لفلفة جرائم القتل والمجازر والاختلاسات والفساد لتلافي الوصول الى ما لا تحمد عقباه.

لم يعن خروج شمعون ومجيء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية أنّ حسابات الحرب انتهت. فرغم أنّ فؤاد شهاب قد أصدر في أول عهده عام 1958 مرسوماً بالعفو الشامل عن كل الجرائم وخاصة تلك التي انطوت على طابع سياسي (وفي مقدمها مجزرة مزيارة)، إلا أنّ العنف السياسي استمرّ. ففي 27 تموز/ يوليو 1959 كان نعيم المغبغب يمرّ بسيارته في بلدة معاصر الشوف فعرفه الناس وأردوه قتيلاً بالرصاص ثم سحبوا جثته على الطريق وانهالوا عليها بالحجارة. وفي أيّار/ مايو قُتل ثلاثة أشخاص في اشتباك بين الكتائب وقوى الأمن في الأشرفية، وسجلت أحداث عنف وخطف متبادل.

لقد تصالح أمراء الحرب والزعماء في أواسط 1959 بعد إعادة الاعتبار لقوى الموالاة وثورتهم المضادة، فحصل «تبويس اللحى» وأعلن صائب سلام خاتمة سعيدة لحرب 1958 «لا غالب ولا مغلوب» و«لبنان واحد لا لبنانان». الكل ربح أو هكذا كان التصوّر. فقد اطمأن الموارنة الى التحرّك الغربي تقوده أميركا في حين اطمأن السنّة وحلفاؤهم أن مصر وسورية لم تتخليا عنهم. لقد زال خوف الموارنة والسنّة ومن يحالفهم واطمأنوا الى أوضاعهم، فعاد التجّار الى نشاطهم اليومي. ولكن الجمهورية اللبنانية عام 1960 أصبحت غير متصرفية الجبل ومجتمعها الإقطاعي التقليدي عام 1860 وغير دولة لبنان الكبير عام 1920. فقد برزت في لبنان الخمسينات قوى اقتصادية ومالية واجتماعية خلقت مطالب جديدة من طوائف خارج إطار الشراكة المارونية السنية، وخاصة في صفوف الشيعة والدروز. وكان تعامي أمراء الحرب والزعماء والتجّار عن حقائق القوى الاجتماعية الجديدة في الوطن الصغير واضحاً في حشد القوّة التقليدية ضد الرئيس الإصلاحي فؤاد شهاب في الستينات الذي سعى لتقليص

قوّة هؤلاء. وسيطغى على الساحة في السنوات التالية، كما سنرى، صراع الطوائف المهمشة ومناطق الأطراف مع الطوائف الطاغية في المركز الجغرافي، مدعومة من عوامل اقليمية عدّة، ما ضخ دماً جديداً في علاقات أمراء الحرب والزعماء والتجار وصولاً الى انفجار 1975.

هوامش

[1] هذا المنطق ساد في نيسان/ ابريل 1975 («لننزل الى الساحة ونر من يكسب») وأدّى الى 15 عاماً من الحرب.

[2] كامل مروّة، **قل كلمتك وامش**، دار الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1988، المجلّد الخامس، ص 21-24.

[3] Miles Copeland, *The Game of Nations, London, Weidenfeld and Nicholson*, 1969, pp. 28-35.

[4] Miles Copeland, *op. cit.*, p. 41.

[5] ومن طرائف لبنان أنّ أنطون سعادة رغب في العودة الى لبنان مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وطلب جواز سفر من السفارة اللبنانية في البرازيل. والمفارقة الأولى أنّ سفير لبنان هناك كان يوسف السودا أحد مفكرّي القومية اللبنانية وقادتها. وامتنع السودا عن منحه جوازاً ما أخّر هذا الطلب حتى العام 1947. والمفارقة الثانية أنّ القنصل الذي تدخل لمنح سعادة جواز السفر كان الشاعر فكتور خلاط الذي كان زميلاً للسودا في مصر وصديقاً لميشال شيحا.

[6] أنطوان بطرس، «قصة محاكمة أنطون سعادة واعدامه 8 تموز»، بيروت، طباعة مؤلفه، 2002، ص 51-62.

[7] Miles Copeland, *op. cit.*, p. 44-45.

[8] غسان تويني، **النهار**، «سعادة، المجرم الشهيد»، 9 تموز/ يوليو 1949.

[9] **ملحق النهار**، 29 كانون الأول 2002.

[10] http://www.asharqalarabi.org.uk/center/rijal-adibhtm. أيضاً وليد المعلم، **سوريا 1918-1958 التحدي والمواجهة**، دمشق، 1985، ص 133-170.

[11] كتابة المقالات الصحافية تقليد فرنسي أصبح منتشراً في أوساط الشخصيات اللبنانية كما رأينا في الفصلين السابقين، وهو تقليد مستمر حتى اليوم حيث تبرز الصحف أحياناً مقالات لأشخاص في مواقع رفيعة أو رؤساء سابقين.

[12] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 241-242.

[13] Emile Bustani Middle East Seminar, http://web.mit.edu/shass/temp/bustani/bustani_seminar.htm

[14] صدرت في بيروت نشرات خاصة لا يمكن الحصول عليها الا عبر اشتراك مرتفع الكلفة لأنها كانت تعطي معلومات قيّمة وأحياناً سرية عن الاقتصاد والأوضاع السياسية وفرص الاستثمار، لا تنشرها الصحف اليومية ولا يتداولها الناس أو رجال السياسة. هذا النوع من المنشورات موجود اليو م بكثرة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان.

[15] سيطر الانكليز ومعهم الشركات الفرنسية على قنال السويس بالخدعة وبتساهل أسرة الخديوي. راجع مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية**.

[16] Leila Meo, *Lebanon – Improbable Nation*, Westport, Connecticut, Greenwood Press, 1965, pp. 98-99.

[17] **محاضر مجلس النواب**، المجلد الثاني، بيروت، 1957، ص 73.

[18] Leila Meo, *op. cit.*, p.135.

[19] كامل مروّة، **قل كلمتك وامش**، المجلّد الخامس، ص 58.

[20] «*Pharaon, Takla et Maalouf tirent la leçon*», l'Orient, Beirut, July 17, 1957.

[21] Miles Copeland, *The Game of Nations*, London, Weidenfeld and Nicholson, 1969, pp. 192-200, and Said Abu-Rish, Beirut Spy – The Story of the ST Georges Hotel, London, Bloomsbury, 1990.

[22] Leila Meo, *op. cit.*, pp. 159-160.

[23] باسم الجسر في برنامج حرب لبنان على محطة «الجزيرة» التلفزيونية، بث عام 2000: «رحنا على مصر يومتها، المعارضة وجبهة الاتحاد، وأذكر جيداً قاعدين رشيد كرامي كان الله يرحمه يعني عامل معارض بطرابلس، فحاول أحد الحاضرين، ما بعرف مين يومتها هيك يلطش كلام، وقام الرئيس كرامي بَلَّش يشرح إنه نحن بلبنان.. نحنا عروبتنا وكذه. بتذكّر يومها عبد الناصر قال له، عمل له على ركبته وقعد جنبه، قال له: رشيد بيك، ما فيش داعي تحكي، يا إخوان الوحدة الوطنية عندكم بلبنان قبل الوحدة العربية –حرفياً– لأنه إذا اتخربت الوحدة الوطنية عندكم في لبنان ح تضروا حالكم وتضروا العروبة، هيدا عبد الناصر حرفياً يعني».

[24] Leila Meo, *op. cit.*, p. 172.

[25] Miles Copland, *op. cit.*, p. 199.

[26] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 243.

الفصل السابع

فؤاد شهاب والاقتصاد الريعي الخدماتي

في النصف الثاني من القرن العشرين اتخذ التجّار دور الوسيط بين الشرق الأوسط والغرب ما ينسجم مع رسالة زعموها للبنان عن استمرارية دور التاجر منذ أقدم العصور. فكان النمط الذي اختاروه مفرطاً في الليبرالية المتوحشة، لا يمت بصلة الى العالم الحديث. وكأنّ التوكيد على خصوصية لبنان وتميّزه عن الدنيا قد تسلل الى علم الاقتصاد، فبات الإهمال الرسمي ودور الدولة المتفرّج بدعة لها قدسيتها. والحقيقة أنّ التجّار يدعمهم أمراء الحرب قد فرضوا مصالحهم ما جلب لهم المنفعة على حساب التطوّر الصحي للقطاعات الاقتصادية الهامة وللبنان الطرفي، كما سيتبين في هذا الفصل. لقد تمسّك التجّار بأقصى درجات الفلتان الاقتصادي، وبالأخص تحرير التجارة الخارجية من كل قيد أو عقبة، رافضين أي تدخل للدولة، معادين للتشريع وخاصة الضرائب والرسوم أو لأي انفاق حكومي على البرامج الاجتماعية أو تكبير الإدارة العامة، لكون هذه جميعها تستدعي مزيداً من الضرائب. فكان على الدولة اختصار وظائفها إلى حدها الأدنى.

كما ذابت أثناء الانتداب، والعقدين الأولين من الاستقلال، الفوارق بين أمراء الحرب والزعماء من جهة والتجّار من جهة أخرى، إذ انتمى الكثيرون الى الفئتين في آن معاً. ذلك أنّ تصوّر التجّار لدور الدولة لم يعنِ امتناعهم عن التدخل في السياسة بل مارسوا دوراً مميزاً لتأمين مصالحهم، من خلال الصلة المباشرة بالسلطة بأدواتها التشريعية والتنفيذية والقضائية. وأصبحت تضاريس لبنان المالية والاقتصادية مرسومة بتقاطع مصالح لم تلتقِ في معظم الأحيان مع حاجيات التنمية وتعطّش البلاد الى التطوّر الاقتصادي على أسس علمية. فكان النمط الاقتصادي المتّبع يتعمّد إهمال الزراعة والصناعة والإنماء المتوازن جغرافياً، حيث أفاق

سكان لبنان الطرفي (البقاع وعكار والجنوب) ومدن ساحلية كطرابلس وصيدا على الحقيقة المرّة، أنهم بعدما أصبحوا جزءاً من الكيان عام 1920، باتوا الآن ينتمون الى لبنان بالاسم فقط دون أن يتمتعوا بخيراته، وبأفضل الأحوال كانوا مواطنين من الدرجة الثانية، مهما كان انتماؤهم المذهبي(حرمان قرى مارونية في أقصى الجنوب وسنيّة في وادي خالد وشيعية في الهرمل).

نقدّم في هذا الفصل عوامل الخلل في الاقتصاد اللبناني ومحاولات فؤاد شهاب الإصلاحية ضد تكتّل أمراء الحرب والتجّار.

الاقتصاد الخدماتي الريعي

يفترض الاقتصاد المنتج توظيف رأس مال بشري ومالي، مع أخذ زمام المبادرة والمخاطرة في الصناعة والزراعة والخدمات. أما الاقتصاد الريعي فهو يوفـّر أموالاً للنخبة في البلاد دون ان يتطلب ذلك نشاطاً انتاجياً. إذ يعتمد الاقتصاد الريعي (rentier economy) على «منحة» ليعيش، إمـّا مباشرة من الطبيعة (مورد طبيعي كالنفط والمواد الأولية) او من البشر (تصدير أبنائه الى الخارج ليقوموا بتحويل الأموال) او عبر أموال وافدة من خارج الاقتصاد (وكذلك من نشاطات بدون قيمة مضافة).

تجدر الإشارة أولاً الى عائق نفسي يتعلق بالنظرة الاجتماعية المضلـّلة الى العمل اليدوي. إذ تبع اقتصاد لبنان مفهوم التجارة «الليفنتية» الماركنتيلية في انحيازها السافر الى الخدمات، كوصفة مربحة للقطاع الخاص (ولو الى حين). وكان رجال الأعمال يزدرون مهن الزراعة والصناعة التي تشوب اليدين ويفضلون مهناً «نظيفة» في التجارة والمصارف والإدارة العامة. ولم يكن المفهوم السائد يحبّذ الصناعة والزراعة أساساً، حيث اقترنت هاتان المهنتان في أذهان الناس من كل الطوائف بعرَق الجسد والتراب وضعة النفس والمركز الاجتماعي الصغير (حيث استعملت عبارات دونية في اللهجة العامية لوصف المهن: شغّيل، صانعة، شوفير، زبّال، فلاح، ناطور، مرمطون، خزمتجي، عتّال، بدلاً من عبارات محايدة: مزارع، موظـّف، عامل صناعي، «ميتر»، وكيل عقار، مربيـة، الخ). ورغم أنّ معظم السكان في سورية ولبنان هم من أصول فلاحية، حيث بقيت النسبة الغالبة من اليد العاملة السورية في الزراعة، إلا أنّ الوضع اختلف في لبنان، إذ إنّ أمراء الحرب والتجـّار لم يمارسوا العمل اليدوي قط، وتوارثوا هذا السلوك فأصبح فطرة ثابتة حتى لدى المواطن اللبناني العادي وأحد أسباب تراجع التصنيع

في لبنان، وهيمنة البضائع المستوردة وانحياز التجار الى البيع والشراء والترانزيت والخدمات الريعية. فإذا سئل أحدهم عن سبب كثافة العمالة الأجنبية في لبنان في مرحلة من المراحل جاء جوابه سطحياً بأنّ الشباب اللبناني لا يهوى هذا النوع من الأعمال أو ذاك.

وعدا عن الموقف السيكولوجي، هناك أسباب هيكلية وعوامل مختلفة أدّت الى هيمنة الاقتصاد الريعي الخدماتي. في الثلاثينات من القرن العشرين، تأسّست مرافق عامة باستثمارات خاصة أجنبية وطنية مشتركة، مثل شركات الكهرباء والمياه والمنطقة الحرّة في مرفأ بيروت وإدارة حصر التبغ، وهي شركة لبنانية تأسست لاستبدال زراعة القطن الفاشلة وخاصة في جنوب لبنان. وطبع اقتصاد لبنان منذ تلك الفترة هيمنة واضحة لقطاعات الخدمات، التي نمت وتشعبت من النشاط التجاري. وفي العام 1936، ولتحسين دور بيروت الخدماتي، افتتح مطار في خلدة جنوب المدينة، وفي العام 1938 تمّ توسيع مرفأ بيروت من حوض واحد الى حوضين لاستقبال المزيد من السفن. وبعد نيل الاستقلال، استفاد لبنان من ظروف الحرب العالمية الثانية، حيث تواجدت جيوش الحلفاء في الأراضي اللبنانية واحتاجت الى خدمات وبضائع لوجستية، فكان مجموع ما أنفقه الجيشان الفرنسي والبريطاني 607 مليون ل.ل.[1]. وعندما أعلن المستوطنون اليهود دولة اسرائيل في فلسطين عام 1948، لجأت عائلات فلسطينية ثرية ومتعلمة الى لبنان، في حين أخذت بيروت دور مرفأ المنطقة بعدما قاطع العرب مرافىء فلسطين التي سيطر عليها اليهود.

ولقد انتشرت في الأربعينات، تبجحاً ومباهاة، قصـّة عن بعثة بلجيكية عام 1947 درست الاقتصاد اللبناني وقيل إنها فشلت في فهم المعجزة اللبنانية، ونصحت بترك كل شيء كما هو طالما أنّه يعمل. ولكن حقيقة هذه الطرفة السمجة التي ما زال البعض يستعملها اليوم كإشارة الى التميّز اللبناني وقصور العلوم تجاهه، هي أنّ الحكومة اللبنانية قد استلمت تقريراً مفصلاً من هذه البعثة ينصح بتنمية القطاعات الإنتاجية من أجل تخفيف الاتكال على التجارة والترانزيت والنشاط الريعي ووقف التقلبات الحادة[2]. فاختير ما هو مناسب من التقرير لدعم الرؤية المهيمنة وأهمل الباقي.

وساهمت أحداث الشرق الأوسط في التوجـّه الريعي والخدماتي. حيث أدّت ثورة عبدالناصر الى زوال الأسرة الخديوية وأفول دور الجاليات الأوروبية في مصر ما أزال المنافسة المصرية لدور بيروت. وانتقل بعض أثرياء مصر (منهم نسبة كبيرة من أصل لبناني) وأصحاب الأعمال الى بيروت. وفي تلك الفترة غرقت المنطقة في صراعات الحرب الباردة (أنظر الفصل

السادس) والصراع العربي – الاسرائيلي، وقامت أنظمة عسكرية اشتراكية، فتدفق الى بيروت أثرياء العرب بحثاً عن الاستقرار والازدهار. ومع انهيار الجاليات الأوروبية واليهودية في شرق المتوسط، حافظ لبنان على النمط الماركنتيلي وبقي أفضل وريث للنمط «الليفنتي» الذي أصبح ثقافة بحد ذاتها في التجارة والحياة الاجتماعية والهندسة العمرانية والتاريخ، ومزيجاً من الفكر الغربي وعالم الغرابة الشرقية. فكانت هذه العناصر هي أساس شخصية بيروت الكوزموبوليتية التي أعجبت الناس من الشرق والغرب. وفي الخمسينات أصبحت المدينة الممثل الأوحد للحضارة الليفنتية المشرقية بعد توقف أزمير واللاذقية وحلب ودمشق وطرابلس وصيدا وعكا والقدس والإسكندرية عن المنافسة.

أما اقتناع أصحاب الأمر بجدوى النظام الذي اختاروه للبنان فقد وفرته لهم تجربة عهد كميل شمعون (1952 – 1958) التي تميّزت بانفتاح اقتصادي شامل وبدخول الاستثمارات الأجنبية على نحو غير مسبوق. ويقرن اللبنانيون هذا العهد بمرحلة تطوّر اقترنت بولادة قانون سرية المصارف واستيراد البضائع الاستهلاكية الأجنبية (كأجهزة التبريد المنزلية والتلفزة) وبحملة واسعة للأشغال العامة، من أبطالها إميل البستاني ونعيم مغبغب، أوصلت الطرق الى كافة المناطق اللبنانية (خاصة بعد زلزال مدمّر عام 1956). وكذلك افتتاح «مدينة كميل نمر شمعون» الرياضية جنوب بيروت التي أصبحت مفخرة للبنان وبداية للعروض الرياضية العالمية التي دعا إليها شمعون الملوك والرؤساء عرباً وأجانب[3]. كما بدأ العمل بالأوتوستراد الدولي على الساحل (1956) وهو مشروع لم يكتمل حتى في العام 2006.

ومنذ السنوات الأولى للاستقلال رأى خبراء كثيرون إشكالاً كبيراً في الاتجاه الاقتصادي رغم نجاحه الظرفي وطالبوا باتجاه إنتاجي. ومن هؤلاء نعيم أميوني، وهو كادر هام في وزارة الاقتصاد اللبنانية. ففي عام 1946 دعا الى «تنمية القطاعات الانتاجية في الزراعة والصناعة وتحقيق أكبر مقدار ممكن من الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية الحيوية وتنويع الصادرات»[4]. ولم يفت أميوني السخرية من المقارنة السطحية التي يقيمها البعض بين لبنان وسويسرا والدعوة الى النموذج السويسري خاصة في الخدمات المصرفية والسياحية. مذكّراً أن سويسرا هي بلد صناعي أولاً بل هي واحدة من القوى الصناعية الكبرى في العالم: «إنّ اللبنانيين الذين تروق لهم تسمية بلدهم سويسرا الشرق بالإشارة الى مناظرها الطبيعية ينبغي أن يتذكروا أن سويسرا الحقيقية هي في المقام الأول بلد بالغ التطوّر وأنّ معظم ثرواته متأتية من الصناعة وليس من السياحة»[5] (وسنرى في هذا الفصل أنّ خبراء اقتصاديين آخرين، كتوفيق كسبار، طوّروا نقد

أميوني الى أطروحة متكاملة[6]).

وعزا أميوني تراجع الزراعة الى توسّع شبكة المصالح التجارية وسيطرتها، حيث تكاثر عدد الوسطاء والسماسرة بين المنتج والمستهلك ما رفع الأسعار بنسب بلغت 150 الى 220 بالمئة، وأنّ الملّاك العقاريين باتوا يستثمرون مداخيلهم ومدخراتهم في قطاعات التجارة والمال والخدمات بدلاً من توظيفها في الدورة الزراعية لتقويتها. وقال أميوني «إنّ التجارة هي قاطرة الاقتصاد ولا يمكن أن تكون الاقتصاد ذاته» وإنّ ثمة استيراداً كثيفاً للمواد الاستهلاكية والكمالية الفاخرة. وتحسّر أميوني على عدم الاهتمام بالصناعة الناهضة في تلك الفترة وأنّ نسبة ضئيلة من اليد العاملة اللبنانية تساهم في إنتاج الثروة المادية في حين تتعاطى الأغلبية في العمل الاداري والمضاربات والريوع. وكان شاغل أميوني هو ضرورة الاهتمام بكافة القطاعات، مع المحافظة على دور لبنان الخدماتي الذي كان يحذّر من مغبة التعويل الجارف على أهميته ومن مسألة عدم استعمال كافة قدرات البلاد.

لقد كان التجّار وأهل السياسة أكثر اهتماماً بالتجارة والخدمات لا بالزراعة وتنمية الأرياف، حيث أرادوا بيروت مركز خدمات للمنطقة العربية ما يلائم مصالحهم. ولم يكن من داع لتغيير النظام الاقتصادي الذي رأوا فيه تفاضلاً طبيعياً. ودعوا الى ضرورة عدم المسّ بالأمر الواقع بحجة غياب الموارد الطبيعية (وهي حجة أقبح من ذنب بدليل أنّ عدداً من الدول الصناعية الناجحة كاليابان لم يملك موارد طبيعية). وخاصة أنّه لم يكن ثمّة مبرّر منطقي للإنماء غير المتوازن جغرافياً أو لإهمال الصناعة والزراعة، حيث كان بالإمكان تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد والاستفادة من الأراضي الخصبة وتطوير صناعة تخلق قيمة مضافة وطنية، مع المحافظة على قطاعات خدماتية نشطة.

ونوضح فيما يلي مواقع الخلل التي رسمت ملامح النظام الاقتصادي اللبناني، نختصرها في 7 نقاط هي: (1) إهمال لبنان الطرفي، (2) إعاقة الصناعة، (3) العجز المزمن في الحساب التجاري، (4) الانقطاع عن الجوار الجغرافي، (5) التكثيف العائلي، (6) ضعف بورصة بيروت (7) سواد الخدمات. ونترك للفصل التالي معالجة القطاع المصرفي، على أهميته.

1. إهمال لبنان الطرفي

قبل العام 1920 كثر الكلام عن ضرورة تكبير الكيان لأنّ جبل لبنان احتاج الى سهل البقاع الخصيب الذي يمثل «أهراءات الأمبراطورية الرومانية» لسد حاجة السكان الى الأغذية ومنع

تكرار المجاعات. وكذلك عن ضرورة ضم مدن الساحل الى الكيان بما تمثل هذه الحواضر من حلم الماضي الفينيقي وأسس النهضة السياحية والتجارية للبنان الحديث. وتبيّن فيما بعد أنّ هذه التبريرات كانت مجرّد شعارات وأنّ ما احتاجه الأمراء والتجار فعلاً هو مدينة بيروت، جوهرة المشرق وبقرته الحلوب، بينما استغل ما تبقى من البلاد (أو على الأقل تلك المناطق الواقعة خارج نواة الجبل القريب وبيروت) لصالح الاقتصاد الريعي. وطيلة الفترة الممتدة من العام 1930 وحتى 1960 لم يظهر تحسّن ملموس في أوضاع سكان لبنان الطرفي، ولم يشعروا بتغيّر في أحوالهم المادية، وبقيت تلك المناطق متخلفة مقارنة بازدهار بيروت والشوف وعاليه وبعبدا والمتن وكسروان. وتراجعت الزراعة عما كانت عليه في السابق مصدراً رئيسياً لدخل سكان الأطراف حتى أصبحت القطاع الأصغر في الاقتصاد اللبناني دون أن تلقى اهتمام الحكومات المتعاقبة. في العام 1944 أقام 70 بالمئة من سكان لبنان خارج المدن إلا أنّ الزراعة لم تكن تساهم بأكثر من 20 بالمئة من الدخل الوطني، ثم انحدرت الى 12 بالمئة عام 1964 و9 بالمئة عام 1974. وأصبح إهمال الأراضي الزراعية في البقاع وعكار والجنوب وكأنّه سياسة غير مكتوبة وقاعدة لم تحد عنها الحكومات المتعاقبة.

لقد أشار نعيم أميوني الى أنّ لبنان في الأربعينات من القرن العشرين أنتج 30 بالمئة من حاجاته للحبوب وهي نفس النسبة التي أنتجتها محافظة جبل لبنان قبل ضم البقاع عام 1920، وأنّ لبنان الاستقلال ضيّع فرصاً عديدة لتنويع اقتصاده. ففيما كان قبل الحرب العالمية الأولى ينتج من الحمضيات ما يوازي إنتاج فلسطين أصبح بعد الاستقلال ينتج أقل من 10 بالمئة من إنتاج فلسطين. ولوضع هذه المعطيات في إطارها الصحيح تجدر الإشارة الى دراسة لسليم نصر وكلود نوبار بيّنت أنّ أراضي جبل لبنان الصالحة للزراعة بلغت 80 ألف هكتار وكانت ذات غلّات متواضعة، في حين كانت أراضي المناطق المضمومة خصيبة وصالحة للزراعة وتبلغ مساحتها 140 ألف هكتار، أو 64 بالمئة من الكيان الجديد[7]. ما يعني أن توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمقدار ثلاث مرات تقريباً لم يزد الإنتاج الزراعي. كما أشار الى طرابلس، التي كانت مرفأ مزدهراً في الماضي وأصبحت تعاني من نسبة بطالة مرتفعة[8]. وحتى الستينات عانى عدد كبير من القرى من غياب خدمات المرافق العامة البديهية كالماء والكهرباء واستمرّت تؤمن المياه من الينابيع والآبار.

كان البقاع ثروة وطنية لا تقدر بثمن، حصل عليها عرابو الكيان ولم يدركوا قيمتها. هو أكبر أرض خصبة صالحة للزراعة في المشرق، وموطن مناطق أثرية وسياحية هامة بعضها لا

مثيل له في العالم كمدينة بعلبك الرومانية. ولولا حاجة تجّار بيروت ورأس المال الفرنسي لاختراق السوق الداخلية السورية والعربية للاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت لَما تمّ شق طريق حديثة نسبياً بين بيروت ودمشق عبر وادي البقاع ما خلق ممراً «كوريدوراً» حيوياً في وسط السهل أنعش مدينتي زحلة وشتورة. وإضافة الى الجمال الطبيعي والسهول الخصبة والآثارات التاريخية، فالبقاع هو منبع نهرين كبيرين هما العاصي والليطاني، ومصدر معظم المياه التي تغذّي حوض نهر الأردن وبحيراته، حيث تتجمّع كميات ضخمة من مياه الثلوج الذائبة من السلاسل الجبلية المحيطة بالبقاع في أحواض وسط السهل كل سنة. ولعشرات السنين وحتى كتابة هذه السطور كانت مليارات الليترات من مياه الري والشفة من موارد البقاع تذهب هدراً الى البحر بسبب الإهمال.

ومنذ عقد الثلاثينات، انتشرت زراعة الحشيش في شمال البقاع فكانت ردّاً محلياً على إهمال السلطة المركزية للأطراف بارتكاب خطايا مماثلة. وكان انتعاش الزراعات الممنوعة نواة لازدهار صناعة المخدرات في لبنان وصولاً الى تصدير منتجاتها الى الدول المجاورة، الى حدّ أنّ الحكومة المصرية قدّمت مذكرة الى الحكومة اللبنانية عام 1940 مطالبة بمكافحة هذه الصناعة. ولكن هذا النشاط لم ينحسر بل أخذ المزارعون والمصنّعون والمتاجرون يوسّعون أعمالهم، حتى بات لهذه الصناعة، ابتداء من السبعينات، امتداد دولي يستعمل أجهزة حديثة ويضاهي عصابات كولومبيا. وعندما حلّ العام 1980، أصبحت هذه الصناعة تدرّ مليارات الدولارات لأصحابها الذين استغلّوا فلتان الأمن وانهيار الدولة في زمن الحرب. وربما ساهمت مداخيل المخدرات في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لبعض سكان شمال البقاع ولكن هذا التحسّن تم عن طريق نشر السموم وتعميق الإدمان بين البشر، فكان لإهمال البقاع المزمن ثمن باهظ للبنان ولدول أخرى.

ولعدة عقود بعد الاستقلال كان واضحاً اختلال ميزان العدالة الاقتصادية وسوء توزيع الثروة وغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المركز والأطراف. إذ حتى في العام 1970، بقيت المحافظات الطرفية غارقة في ريفيتها المنعزلة ومتخلّفة في الميادين الاقتصادية والتربوية والصحية. وفيما كان غلاة الوطنية يتغنون بمدن طرابلس وصيدا وصور «عزّ فينيقيا ومجدها»، وتتبارز المناهج المدرسية في وصفها والكشف عن تاريخها، وتصدر كتب فاخرة الطباعة بالانكليزية والفرنسية مليئة بالصور الملونة عن عظمة هذه المدن، بقيت طرابلس وصيدا وصور بلدات هامشية منسية وكأنها مناطق نائية. في أواسط السبعينات، السنوات التي سبقت

اندلاع الحرب، لم يكن بالإمكان لزائر صيدا أو طرابلس أو صور أن يعثر على مؤسسة سياحية (مطعم أو مقصف أو فندق) مماثلة لتلك التي حملت سمعة عالمية في بيروت. كما أنّ مرفأ صيدا بدا عام 1974 وكأنّ الصليبيين قد غادروه لتوّهم لشدة فقره وتخلفه، في حين يلاحظ في الكتيّبات السياحية من تلك الفترة مراكب صيد صغيرة في مرفأ صيدا في مشهد يصلح للتذكير بتاريخ الفينيقيين أكثر مما هو مشهد مرفأ المدينة الثالثة في لبنان.

2. إعاقة الصناعة

وفيما شهدت الصناعة اللبنانية تطوّراً في النصف الأول من القرن العشرين وفي الستينات والسبعينات، فإنّها لم تكن أوفر حظاً من الزراعة في تعرّضها للإهمال الرسمي وضآلة الاستثمارات. ففي عهد الانتداب، عملت فرنسا على الإبقاء على تبعية لبنان الاقتصادية وإغراق أسواقه ببضائعها، ما أعاق نمواً صناعياً سليماً كان يطل برأسه منذ الثلاثينات. ولم تقم السلطات بعد الاستقلال بدعم الصناعة عبر قوانين منظمة وتعريفات جمركية لحمايتها من المنافسة الأجنبية السافرة، حيث ساد الاقتصاد الريعي والخدمات وأنماط نشاط مناقضة للصناعة المحلية، كالشحن والترانزيت والاستيراد واعادة التصدير ودخول البضائع الأجنبية بصرف النظر عن أثر هذه السياسات في تصنيع وطني سليم. وكان تبرير التجـّار أنّ قطاعات الخدمات قد تتضرر من الحماية. وفيما كانت الصناعة هي القطاع الوحيد الذي أظهر أداءً جيّداً في عقد الأربعينات إلا أنّ الحكومة قامت بخطوات لصالح التجـّار دون الالتفات الى عواقبها على الصناعة الوطنية وخاصة سياسة تحرير القطع وحركة الرساميل والانفصال الجمركي عن سورية. ومنذ الأربعينات وحتى العام 1974، آخر سنة من الهدوء النسبي الذي سبق الحرب، لم يزد معدل نمو الصناعة اللبنانية سنوياً عن 2 بالمئة فيما شهدت دول أخرى في آسيا معدلات نمو تزيد عن 15 بالمئة.

ويشير مسعود ضاهر الى دور «البورجوازية التجـارية اللبنانية» في تقزيم دور الصناعة اللبنانية منذ الاستقلال حيث لم تزد نسبة مساهمة الصناعة في الدخل الوطني خلال 25 عاماً عن 2 بالمئة، من 14.5 بالمئة عام 1948 الى 16.7 بالمئة عام 1974. واتضح أنّ هذه الصناعة نمت فقط في ظل عجز الفئة التجارية والوسيطة عن لعب دورها الاقتصادي في الحرب العالمية الثانية بسبب إغلاق الطرق الدولية وضعف الاستيراد و«ما إن عادت هذه البورجوازية لتمارس دورها بعد الحرب حتى أعادت السيطرة على الاقتصاد اللبناني بالوجهة ذاتها بالرغم

من الأهمية التاريخية لتطور الصناعة كحاجة وطنية واقتصادية واجتماعية. فعادت أعمال الترانزيت والخدمات الفندقية وشراء الأراضي وخلافها تتطوّر بخطوات كبيرة على حساب القطاعات الأخرى»[9]. ويقول ضاهر إنّ فئة التجار والوسطاء قد هيمنت على السلطة فلم يحصل توجيه في البلاد نحو القوى المنتجة الحقيقية.

وكمعظم النشاط الاقتصادي في لبنان، تمركزت المؤسسات الصناعية، على قلّة مساهمتها في الناتج المحلي، في بيروت والضواحي الواقعة ضمن محافظة جبل لبنان. فمن أصل 600 مؤسسة صناعية عام 1954، كان 470 منها في بيروت وضواحيها، أي 78 بالمئة من المجموع، مقارنة بنسبة 5 بالمئة في البقاع و5 بالمئة في لبنان الجنوبي و12 بالمئة في الشمال. وارتفعت نسبة التركيز الصناعي في عقد الستينات حيث كانت حصة بيروت وضواحيها 83 بالمئة من مجموع المؤسسات الصناعية عام 1964 مقابل 3 بالمئة في لبنان الجنوبي و4 بالمئة في البقاع و10 بالمئة في الشمال. وفي غياب الإنماء المناطقي، استقطبت بيروت وضواحيها نسبة أكبر في أوئل السبعينات حيث ظهرت مناطق صناعية دائمة في شرق بيروت (المكلّس وسن الفيل وجسر الباشا وتل الزعتر) وجنوبها (كفرشيما والناعمة).

وحتى هذا النشاط الصناعي، على قلّته، لم يكن جزءاً من اتجاه بنيوي عقلاني لدى أصحاب المصانع للمساهمة في نظام اقتصادي حديث، إذ انحازت الصناعة اللبنانية نحو البضائع الاستهلاكية ولم يكن بعض الصناعيين بعيدين عن العقلية التجارية. وفي الفترة الممتدة من 1918 وحتى 1964 كانت نسبة 75 بالمئة من المنتجات الصناعية اللبنانية مواد غذائية وأحذية وملبوسات للاستهلاك النهائي. أمّا البضائع الإنتاجية التي تدخل في صناعات أخرى وتخفف من الحاجة الى الاستيراد فقد زادت بنسبة ضئيلة في نهاية الستينات وبداية السبعينات[10]. ورغم ذلك بقيت البضائع نصف المصنّعة أو المصنّعة كلياً بوسائل وطنية داخلية تشكّل نسبة صغيرة من الإنتاج الصناعي. في حين كانت عدّة صناعات (كالحلى والمجوهرات) تستند بنسبة 100 بالمئة الى المواد المستوردة (وتسمى على أي حال صناعة الذهب اللبنانية). هذا الضعف البنيوي في علائق القطاعات الصناعية أظهر غياب التواصل العضوي Input-output Matrix وكشف ظاهرة التبعية للخارج (في حاجيات المصانع المحلية للمواد الأولية ومقتضيات العملية الإنتاجية)، ودور التجـّار المتفوّق بسبب علاقاتهم الخارجية وهيمنتهم على الاستيراد. كما أظهر غياب التداخل المحلي في الدورة الصناعية بما هو ضرورة لنهضة صناعية وخاصة عندما يتعلق الأمر بروابط صناعات جزئية ضمن قطاعات كبرى. وعلى سبيل المثال، حتى

بداية القرن الحادي والعشرين، كان قطاع خدمات الاستشفاء مصدر الطلب الرئيسي للأدوية ولكن الأدوية المصنّعة محلياً لم تشكّل أكثر من خمسة بالمئة من الاستهلاك العام في حين كان التجّار يستوردون 95 بالمئة من الأدوية لتلبية السوق اللبناني. وفي قطاع البناء، استوردت مصانع الدهانات كل ما احتاجته من مواد صناعية وألوان وأدوات. وإذ اشترى متعهدو البناء الدهان والإسمنت من مصانع لبنانية، قاموا باستيراد الحديد والمصاعد والألمنيوم وغيرها من حاجيات البناء.

ويتضح ضعف الصناعة اللبنانية أيضاً في حجم المؤسسات. فرغم العدد الكبير للمصانع إلا أنّها كانت صغيرة من ناحية عدد العمال، شابها صراع مزمن بين رأس المال وحقوق العمالة من ضمانات وأجور لم تحسمه قوانين العمل ولا وعود البرامج الاجتماعية. ويبيّن توفيق كسبار أنّ «الرأسمالية بما هي شكل محدد للعلاقة بين العمل ورأس المال» وذات قوّة ذاتية في جذب العمالة والنشاطات من الميدان غير الرأسمالي الى دائرة نفوذها، لم تكن فعّالة في لبنان. ملاحظاً ثباتاً كبيراً في حصة العمل المأجور والمنتظم من إجمالي العمالة بين 1951 و1997، حيث لم تزد نسبة العمّال بأجر منتظم عن 33 بالمئة والعمال بأجر منتظم وماهر عن 10 الى 17 بالمئة من إجمالي العمالة[11]. لقد كان عدد العمال الوسطي في المؤسسة الصناعية اللبنانية عام 1950 عشرة في حين كانت قاعدة رأس مالها مائة ألف ليرة. وفي العام 1970 بقي عدد العمال الوسطي في المؤسسة الصناعية 10 فيما أصبح رأسمالها 175 ألف ليرة. وفي نفس الفترة كان عدد المؤسسات الصناعية في لبنان يزداد بمقدار الضعف مقارنة بازدياد عدد العمال الصناعيين، رغم ظهور شركات كبرى في الستينات استخدمت أعداداً أكبر من العمال كما يشير مروان إسكندر[12]. فكان وقع زيادة الرسملة وعدم التوسع في استخدام المزيد من العمال من عوامل الضعف بسبب هيمنة المؤسسات الصغرى العائلية على القطاعات الصناعية. فنسبة تركيز عوامل الإنتاج بين رأس المال والعمالة بلغت 7 الى 1 عام 1950 لصالح رأس المال، ووصلت الى 16 الى 1 عام 1970، بزيادة كبيرة في المكننة وزوال بيوت الحرف في فترة زمنية قصيرة. لقد كانت مئات المؤسسات الصناعية عبارة عن مشاغل، يضم كل منها بضعة عمال لا يزيد عددهم عن 5 أو 10 عمال وملكية عائلية في معظم الأحيان لغياب ظاهرة الشركة المساهمة التي توحّد الرساميل وتخلق مقدرة إنتاجية أكبر. كما أظهرت دراسة في السبعينات[13] عن استمرار الطابع العائلي للصناعة، حيث كانت 25 شركة صناعية مغفلة هي الأكبر بين مجموع الشركات الصناعية من حيث رأس المال والموجودات، وقد بلغت رؤوس أموالها 180 مليون ليرة لبنانية، أي 15 في المئة

من مجموع رؤوس الأموال الموظفة في مجمل القطاع الصناعي، وبلغت موجوداتها 770 مليون ليرة لبنانية. وقدّرت حصتها من الإنتاج الصناعي بما يراوح بين 40 و50 في المئة. وكانت 7 مجموعات عائلية تملك 10 من تلك الشركات الخمس والعشرين وتسيطر على 13 شركة أخرى (أنظر «التكثيف العائلي» في هذا الفصل).

أعاق الواقع البنيوي والقطاعي الاستفادة من[14] economies of scale، (وفورات الحجم الاقتصادي للمؤسسة) وأصبح حاجزاً أمام تطوير صناعة تنافسية لبنانية إقليمياً ودولياً. كما كان صغر السوق المحلية حاجزاً أمام نمو الصناعة حيث لم تسمح القاعدة السكانية بتحفيز طلب كلّي يدعم انتاجاً صناعياً أكبر. ولئن غابت القاعدة الاقتصادية المتنوعة المتينة، وطغت الخدمات، كان وقع الحرب عام 1975 شديد الوطأة على مجمل النشاط الاقتصادي في لبنان. وحتى بعد الحرب المدمّرة، سنرى أنّ أمراء الحرب والتجّار سعوا، منذ العام 1990، الى استعادة دور لبنان التاجر والخدماتي الذي على أساسه بنوا وسط بيروت وليس الى الانتقال الجذري نحو تنمية حقيقية تستفيد من المناطق الطرفية وتبني قطاعات قويّة ذات قيمة مضافة عالية وتحقق عدالة اجتماعية اقتصادية عبر برامج وسياسة ضريبية حديثة. ولم يكن ثمّة دروس من فشل الماضي بل استعادة ساذجة للخُلُق الفينيقي التجاري، حسب قول أحد كبار المصرفيين: «الرأسمالية اللبنانية ستغزو العالم كما فعلت فينيقيا في السابق...اقتصادياً»[15].

ولئن عجز لبنان عن النهوض صناعياً منذ الاستقلال، فإنّه فقد فرصة تاريخية ليصبح هونغ كونغ الشرق الأوسط وبات اقتصاده Relic (فكرة في طريقها الى الزوال) في العالم. ذلك أنّ الاقتصاد الحديث والنمو المستمر يتطلبان، حسب توفيق كسبار، «نشاطاً إنتاجياً يتحقق، في الدول النامية، في الصناعة لأنها النشاط الوحيد الذي يمكنه توفير الإنتاج الواسع للبضائع، وباستمرار، من خلال تطبيق منهجي للعلوم والتكنولوجيا..وأن الزيادة في حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي قد ترافقت مع تسارع في النمو...وأنّ التصنيع هو محرك النمو»[16]. ومن شروط الوصول الى هذا المستوى من التصنيع يؤكد كسبار على أهمية المهارات، حيث «يتطلب التغيير الهيكلي والإنماء قبل كل شيء إنتاج المهارات واستيعاباً متزايداً لها من نشاطات ديناميكية منتجة. لكن ذلك لم يحصل في ظل الليبرالية الاقتصادية في لبنان»، حيث تبيّن من مسح حكومي للهيكلية العمالية عام 1970 أنّ 44 بالمئة من القوى العاملة عملت في الصناعة والزراعة وأنّ 80 بالمئة من مجموع العمال لم يحصّلوا أكثر من تعليم ابتدائي. ويقول كسبار إنّ ضآلة التحصيل العلمي لدى القوى العاملة نسفت الفكرة القائلة والسائدة حتى

اليوم بأنّ قوّة الاقتصاد اللبناني تكمن في مهارة قوّته البشرية. وأنّ إحصاءات كهذه كان يجب أن تقلق المسؤولين حول النقص الفادح في المهارات ولكن شيئاً من هذا لم يحدث[17] (ويخصص كسبار فصلاً كاملاً يظهر فيه كيف عمل النظام الاقتصادي اللبناني على تقويض الصناعة).

3. العجز المزمن في الميزان التجاري

وأمام تراجع الصناعة والزراعة، أصبح العجز في الميزان التجاري سمة من سمات الاقتصاد اللبناني الريعي الخدماتي. حيث استورد لبنان معظم حاجياته واقتصرت الصادرات على بعض المنتجات المحلية، الى حدّ أنّ خبراء اقتصاد تنبّؤوا أنّ هذا الوضع قد يؤدي الى تآكل السيادة الوطنية[18].

ولكن نظرة متمعنة الى الإحصاءات التجارية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات تظهر قوّة الطلب من الدول العربية المجاورة على المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية ما كان يبشّر بنهضة صناعية زراعية تكاملية مع المحيط العربي، لو شاء أصحاب الأمر ذلك. إذ كانت الأرقام تشير بوضوح الى أنّ لبنان يتمتع بفائض تجاري مع الدول العربية ويشكو من عجز مزمن مع أوروبا وأميركا الشمالية منشأ معظم حاجياته المستوردة. وبسبب قاعدته الصناعية والزراعية الضيقة، كان واضحاً أنّ ازدهار لبنان الظاهري كان مهدداً، حيث كان العجز التجاري مزمناً في ميزان مدفوعاته. وبما أنّ الخدمات والريوع تستند أساساً الى الهدوء والاستقرار، فكان أي تهديد للأمن العام في البلاد بمثابة خطر سافر على ثلثي الاقتصاد الوطني. وجاء تهديد الأمن الغذائي في المرتبة الثانية بعد الأمن العام (ما كشف مهزلة «الفكرة اللبنانية» حول الحاجة الى سهل البقاع لتدعيم الأمن الغذائي كما أشرنا). فالمزروعات اللبنانية في الستينات وأوائل السبعينات على قلّتها كانت cash crops تهدف الى الربح الفوري وخاصة بتصديرها الى الأسواق الخارجية فلم يكن هناك خطة لبنانية لإنتاج زراعي يحقق الاكتفاء الذاتي. فيما كانت المواد الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم، مستوردة بمعظمها. وكان هذا العجز يغطى في الحساب الجاري عبر حركة الرساميل، لا سيما تحويلات المغتربين. لقد بلغت نسبة الصادرات الزراعية الى مجموع الصادرات 33 بالمئة. في حين استورد لبنان بضائع صناعية ومواد غذائية أساسية من أوروبا وأميركا (سيارات، آليات، مواد صناعية، معادن، أدوات كهربائية والكترونية، قمح، لحومات، أجبان، الخ)، وصدّر فاكهة وخضروات (لا سيما تفاح وحمضيات وكرز) ومنتجات صناعية ذات قيمة مضافة منخفضة الى الدول العربية (مواد

بناء، ألبسة، مياه معبأة، الخ). فيتضح أنّ سبب العجز التجاري هو الاستيراد الكبير للمواد الغذائية الاستراتيجية والبضائع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية نسبياً وسلع الكماليات، وعدم السعي الى انتاج هذه الحاجيات محلياً. وحتى في التسعينات من القرن العشرين بقيت الصادرات الزراعية تشكّل نسبة عالية من مجموع الصادرات في حين استمرّ لبنان في الاعتماد على الاستيراد لتأمين حاجيات الغذاء الأساسية.

ولئن كانت الأسواق العربية تستهلك معظم الصادرات الزراعية اللبنانية فان ذلك ساهم بطريقة غير مباشرة في تفاضلية منتجات زراعية محدّدة في لبنان (بمساعدة مكتب الفاكهة). وكان السوق العربي للفاكهة اللبنانية ينمو باستمرار في السبعينات ما هيّأ لانطلاقة واعدة للقطاع الزراعي الذي نما بنسبة 9 بالمئة سنوياً في الأعوام 1971–1974، في حين نمت الصادرات الزراعية الى مجموع الصادرات بنسبة 13 بالمئة سنوياً في نفس الفترة. فاستوعبت أسواق الخليج والسعودية والعراق كميات متزايدة وبلغت قيمة الصادرات الزراعية 338 مليون ل.ل. عام 1974. كما أنّ الصادرات الصناعية كانت قد بدأت تسجّل تقدماً ملحوظاً في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. فحتى العام 1965 كان لبنان يصدّر كميات ضئيلة من البضائع الصناعية تتراوح قيمتها بين 10 ملايين ل.ل. و30 مليون ل.ل. في السنة. ولكن في الفترة 1966–1974، نمت هذه الصادرات حتى أصبحت تشكل 75 بالمئة من مجموع التصدير، فارتفعت قيمتها الى 87 مليون ل.ل. عام 1967 و129 مليون ل.ل. عام 1968. كما نمت بشكل ملحوظ في أوائل السبعينات بنسبة 29 بالمئة سنوياً، حتى وصلت قيمتها الى 1.5 مليار ل.ل. عام 1974[19].

وبالمقابل نمت الواردات الصناعية مشكّلة 30 بالمئة من مجموع الاستيراد فارتفعت فاتورة الاستيراد الصناعي من 150 مليون ل.ل. عام 1959 الى 350 مليون ل.ل. عام 1969 و2.1 مليار ل.ل. عام 1974. ففي العام 1970، كانت فاتورة الواردات خمسة أضعاف فاتورة الصادرات، وهذا تحسّن عن 1960 عندما كانت فاتورة الواردات عشرة أضعاف فاتورة الصادرات. ولقد نما العجز التجاري من ملياري ل.ل. عام 1971 الى 6 مليارات ل.ل. في العام 1981 (انظر الجدول 12 في الملحق الإحصائي).

ولكن رغم العجز في الحساب التجاري، فإنّ مجمل ميزان المدفوعات سجّل فائضاً في معظم السنوات، باستثناءات قليلة، حيث امكن لبنان ترشيد سجل حساباته الخارجية عبر تجارة الخدمات وتحويلات المغتربين وتجارة المخدرات. وشكّلت التحويلات من اللبنانيين

النسبة الكبرى من عوامل تغطية العجز في ميزان المدفوعات، خاصة من هؤلاء العاملين في دول الخليج العربي وغرب أفريقيا. لقد حوّلت العمالة اللبنانية في الخارج مبلغ 2.4 مليار دولار سنوياً في السبعينات، انخفض الى 1.8 مليار دولار عام 1983 ثم الى حوالى المليار دولار سنوياً في الثمانينات. كما أنّ تجارة الخدمات غطّت 40 بالمئة من العجز في الحساب التجاري، تليها حركة الرساميل القصيرة الأجل والطويلة الأجل الى جهات رسمية والى القطاع الخاص. لقد وجد المستثمرون العرب والأجانب في لبنان حرية في حركة الرساميل وعملة قوية وسوقاً مالياً محترفاً فاستقطب القطاع المصرفي مبلغ 471 مليون ل.ل. من مودعين عرب وأجانب عام 1971، ما يفوق ستة أضعاف حجم دخول الرساميل السنوي عن كل عقد الستينات. ومنذ 1971، كان هذا الاستقطاب يتصاعد بشكل ملحوظ بالغاً 919 مليون ل.ل. عام 1972. وإضافة الى التحويلات وتجارة الخدمات ودخول الرساميل، ساهمت الصادرات غير القانونية كالمخدرات وزراعاتها المزدهرة في تلك الفترة في سد عجز الحساب التجاري وفاتورة الاستيراد الضخمة. وهكذا كانت تطغى احتفالية صغيرة حول مقدرة لبنان على إطفاء عجز الميزان بهذه الوسائل غير المباشرة كلما صدر بيان عن صحة وهمية في ميزان المدفوعات. مع أنّ الجواب البديهي لمعالجة ميزان المدفوعات والعجز التجاري كان في السعي الى تنمية الصادرات كما تفعل كل الدول العاقلة وتقليص الاستيراد أو على الأقل نسبته الى الاقتصاد الكلي فتنتفي الحاجة أيضاً الى سياسة نقد بالية.

ومن سلبيات اعتماد لبنان في تصحيح ميزان المدفوعات بالتحويلات وحركة الرساميل، عدا عن الضعف الشاذ في هيكليته، تأثّر اقتصاده المفتوح بأسعار الفوائد العالمية وسوق القطع وبتسلل الحلزون التضخمي inflationary spiral وانعكاسه على الأسعار المحلية وخاصة أنّ معظم عناصر الاستهلاك والإنتاج كانت مستوردة ومرتبطة بتقلبات سوق القطع.

4. الانقطاع عن الجوار الجغرافي

لطالما تمنى بعض أمراء الحرب والتجّار في النصف الثاني من القرن العشرين أن يكون لبنان دولة في أوروبا أو جزيرة في مكان ما، طالما أنّ معظم مصادر التهديد لاقتصاده الخدماتي الريعي أصبحت جغرافية. وكان التحدي هو كيفية عزل البنية الاقتصادية اللبنانية الهشة عن مؤثرات المنطقة كفيضان اللاجئين والحروب العربية الإسرائيلية والوضع المتفجّر دوماً في الشرق الأوسط.

لقد أشرنا سابقاً الى الهجرة الأرمنية الى لبنان على ثلاث مراحل (1915 و1925 و1939) نتيجة المجازر والقمع التركي، فحصل هؤلاء على الجنسية اللبنانية وأدخلوا في احصاء 1932 وأصبحوا من فعاليات الكيان سياسياً واقتصادياً. ولكن مؤثرات الجوار كانت أكبر، في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شارك لبنان بجيشه الصغير عام 1948 مع الدول العربية الأخرى في حرب فلسطين لمنع إقامة دولة يهودية هناك فلم تكن نتيجة الحرب لصالحه: ذلك أنّ لبنان خسر سبع قرى ولجأ الى أراضيه 104 آلاف مواطن فلسطيني. وكان اعتقاد الحكم في لبنان وأصحاب الأمر آنذاك أن تلك الهجرة القسرية ستكون مؤقتة وسيعود اللاجئون الى بلادهم. فاعتنت الدولة بأمر هؤلاء وجعلت مكان إقامتهم مخيمات مؤقتة قرب المدن الرئيسية ولم يتنبأ أحد أنّهم سيبقون هناك بعد 60 عاماً من نكستهم.

لطالما تردّدت مقولة استفادة لبنان في استقطابه الرساميل والأدمغة الفلسطينية المهاجرة ووراثة بيروت لمرافىء فلسطين ولكن الحقيقة كانت غير ذلك. هذه الاستفادة من مصيبة فلسطين تتضاءل كثيراً أمام خسائر لبنان الاقتصادية:

1. اللاجئون: لقد تضرّر لبنان بشكل واسع من نتائج ظهور دولة إسرائيل وتداعيات القضية الفلسطينية حيث شكّل دخول أكثر من مائة ألف لاجىء إرهاقاً لإمكانيات لبنان المحدودة وتهديداً للمعادلة الديمغرافية الدقيقة بين أمراء الحرب. لا بل إنّ فيضان اللاجئين لم يتوقف، إذ دخل الأراضي اللبنانية المزيد من اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب 1967 وهزيمة العرب ووقوع القدس الشرقية والضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي وبعد الحرب الأهلية في الأردن (1969-1971) وهزيمة المقاومة الفلسطينية هناك في مواجهة مع الجيش الأردني. وهكذا بلغ عدد الفلسطينيين في لبنان في السبعينات أكثر من 300 ألف نسمة شكّلوا حوالى 15 بالمئة من سكان لبنان في ذلك الوقت. وسيكون للقضية الفلسطينية تداعيات كوارثية على لبنان في النصف الثاني من القرن العشرين.
2. انقطاع التواصل التكاملي مع الاقتصاد الفلسطيني: لقد أدّت حرب فلسطين الى تفاقم العجز التجاري اللبناني نتيجة خسارة لبنان السوق الرئيسي لصادراته الزراعية والصناعية. إذ شكّلت فلسطين، قبل قيام إسرائيل، السوق الأول للصادرات اللبنانية حيث استوعبت بضائع لبنانية قدّرت بقيمة 8 ملايين ليرة عام 1937 مقابل 3.7 ملايين ليرة لفرنسا و1.5 مليون ليرة لإيطاليا. أما في 1947 فزاد استيعاب السوق الفلسطيني للصادرات اللبنانية الى 13.6 مليون ليرة مقابل 2.9 مليون ليرة لفرنسا وأقل من مليون ليرة لإيطاليا.

3. تراجع السياحة: شكـّل الفلسطينيون النسبة الأهم في الاصطياف العربي في ربوع لبنان. وبلغ عدد المصطافين الفلسطينيين 2200 شخص عام 1936 من أصل 7700 مصطاف عربي و6300 عام 1947 من أصل 13000 مصطاف عربي. وكان هؤلاء يقيمون في فنادق ومنازل مفروشة في بيروت ومناطق الجبل القريبة وينفقون على حاجياتهم[20].

4. عزل التواصل مع شمال أفريقيا والجزيرة العربية: إذ إنّ اقفال الحدود مع فلسطين منذ 1948 أغلق طريق الناقورة–عكا ومرجعيون–صفد الى أنحاء فلسطين ومنها الى مصر والأردن والدول العربية الأخرى. فخسر لبنان السياحة الفلسطينية والأسواق الفلسطينية التي كسبتها إسرائيل لمصلحة بضائعها، كما سدّت في وجهه الطريق الى الدول العربية. وسنرى في الفصل التالي كيف عمل أمراء الحرب والتجار على تقويض حتى ما استفاد لبنان منه وهو النشاط الاقتصادي الفلسطيني في لبنان، عبر محاربة بنك انترا، المؤسسة الفلسطينية الأهم، بلا هوادة.

وفيما كان للانقطاع الجغرافي مع فلسطين مظاهر حادة وبارزة، كان الانقطاع الأكبر والأهم مع الجوار أي مع سورية التي أحاطت بلبنان على ثلاثة أرباع حدوده البرية وما عنى ذلك من منح نفوذ لا حدود له لأي نظام يحكم دمشق على مقدرات لبنان. فكان الجوار السوري مصدراً آخر للفوائد الفورية ولكن أيضاً للأزمات المتكررة على مدى القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، في استعادة للمعادلة التي ذكرناها عن فلسطين. ففيما كان صحيحاً أن رؤوس الأموال والأدمغة السورية كانت تلجأ الى لبنان بعد كل انقلاب عسكري أو قرار تأميم للأملاك الخاصة في دمشق، وأنّ أكثر من 500 ألف مواطن سوري كانوا يزورون لبنان سنوياً للعمل أو السياحة، وأنّ قطاعات اقتصادية هامة في لبنان اتكلت على اليد العاملة السورية، ولكن الجغرافية جعلت عصب حياة الاقتصاد اللبناني مع المنطقة العربية بيد دمشق خاصة بعد إقفال أبواب فلسطين. جدير بالذكر أنه في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات اختلف البلدان حول العلاقات الاقتصادية والمصالح المشتركة.

وأدرك أمراء الحرب والتجّار باكراً ومنذ الاستقلال أنّ عليهم أن يحفظوا «خط الرجعة» مع السوريين فأبقوا على اللياقات وما تبقى من مظاهر الأخوّة. إذ إنّ الدول العربية كانت تستوعب 84 بالمئة من صادرات لبنان الصناعية و75 بالمئة من صادراته الزراعية، وعمالة لبنانية هائلة أمّنت رساميل ضخمة أودعت في مصارف بيروت. ولم يكن أمام لبنان سوى سلوك الطريق التي تمرّ عبر سورية ومنها عبر الرمثة الى الأردن والسعودية أو عبر البوكمال الى العراق

والكويت ودول الخليج. كما أنّ مرفأ بيروت كان منطلق حركة الترانزيت لكل دول الداخل، سورية نفسها والعراق ودول الخليج. كما كانت الحدود السورية مع لبنان باباً لدخول السياح العرب والعمال اللبنانيين من دول الخليج. وأثبتت الحرب التي بدأت عام 1975 أهمية الدول العربية للاقتصاد اللبناني الذي انقطع عن العالم فأنقذه جزئياً استمرار التواصل العربي.

وكانت سورية تدرك تماماً قوّة نفوذها في لبنان وتستعمل إغلاق حدودها ذريعة لأسباب في معظمها سياسية.

وتتحمل سورية جزءاً غير يسير من أسباب انقطاع لبنان مع الجوار الجغرافي. إذ فيما اتجه لبنان الى نظام برلماني بحريات نسبية ونظام اقتصادي شديد الانفتاح، اتجهت سورية في طريق معاكس،عسكري توتاليتاري واقتصاد موجه، كما رأينا. فكانت نداءات الوحدة والأخوّة شعارات إيديولوجية فارغة لا مصلحة للبنان فيها. حتى أنّ سورية، إضافة الى انتهاكاتها الفادحة لحقوق الإنسان وقمعها للحريات، لجأت عام 1961 الى وضع قيود صارمة على التحويلات المصرفية الى الخارج، ووضعت تحديداً رسمياً للعملة السورية لتخرج من النظام النقدي الحر الى النظام الموجّه. ثم أمضت بقية الستينات في سلسلة انقلابات وأعمال عنف واشتباكات مسلحة دامت حتى 1970 تخللها أيضاً صراعات دموية طويلة مع مصر والعراق والحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، ومزيد من إقفال الحدود مع لبنان تخلله مع ما رافق ذلك من توغل دوريات سورية في الأراضي اللبنانية واشتباكها مع قوى أمن لبنانية. واللافت أنّ تجار دمشق قاموا بإضراب شامل عام 1965 احتجاجاً على قرارات تأميم المؤسسات الاقتصادية التي فرضتها الحكومة البعثية، ليردّ الرئيس أمين الحافظ: «سنسحقهم... سنقتلهم...سندوسهم بأحذيتنا...إنّ هؤلاء الذين يهاجمون الاشتراكية والتأميم هم أذناب وعملاء يعملون بأوامر الاستعمار»[21].

5. التكثيف العائلي

ظهرت منذ الستينات عدّة دراسات عن ظاهرة تكثّف الطابع العائلي للاقتصاد، أشار بعضها الى تكتل أسر تجارية صناعية مالية في الأربعينات والخمسينات، فاز بحصة الأسد من الامتيازات والإعفاءات الاقتصادية وتنفيعات الدولة والتزاماتها. كما تحدث بعضها الآخر عن «كوتا» حزب الاستيراد. وحدّد مسح عدد هذه الأسر في الأربعينات بثلاثين عائلة وجّهت إليها المعارضة أصابع اتهام وحمّلتها مسؤولية انحراف عهد بشارة الخوري والإثراء غير المشروع

وتهريب الأموال إلى الخارج والفساد والإفساد. في الستينات كتب الباحث الأميركي مايكل هدسون «إنّ السلطة في لبنان تستحوذ عليها مؤسسة من رجال الدين والزعماء السياسيين شبه الإقطاعيين والمصرفيين ورجال الأعمال والمحامين. وينتمي أعضاء تلك المؤسسة إلى أقل من خمسين من الأسر الوجيهة». و في السبعينات، كان الحديث عن «المئة أسرة التي تحكمنا»[22].

وتطرّقت الدراسات الى «التركّز الاحتكاري» في الاقتصاد اللبناني عام 1973، حيث سيطرت 40 أسرة (من مجموع 800 أسرة تملك مؤسسات) على ثلث رؤوس أموال الشركات المساهمة والمغفلة العاملة في لبنان وعلى 70 في المئة من مبيعاتها، وعلى نصف تجارة الاستيراد والتصدير. وكانت ثلاث أسر فقط من الأسر الأربعين تسيطر على 22 في المئة من سوق الأدوية والمواد الطبية، ويحتكر 20 تاجراً منها 85 في المئة من مستوردات المواد الغذائية. ومعظم الأسر الثلاثين في الأربعينات، إن لم يكن كلها، كان في عداد الأسر الأربعين في أوائل السبعينات.

وضمن الثلاثين أسرة التي تربعت قمة «البرجوازية التجارية المالية الصناعية» في الأربعينات ثمّة نواة صلبة من ست أسر تحلّقت حول رئيس الجمهورية. وثمّة سيادة للبنية العائلية على المؤسسات والمصاهرة بين هذه الأسر ما يوثّق عرى الشراكة في الأعمال ويمنع تبدد الثروات العائلية. ففي جيل واحد، كانت عشر من تلك الأسر الثلاثين مرتبطة بعضها ببعض بعلاقات مصاهرة وشراكات تجارية مع رأس المال الأجنبي. هناك ربط بين الطابع العائلي والطابع الاحتكاري للاقتصاد وسيطرة التجّار على مرافقه المختلفة فيما كانت السلطة السياسية مصدر تلك الامتيازات الاحتكارية. ومن حيث التركيب الطائفي، توزّعت هذه الأسر الى 24 أسرة مسيحية (9 مارونية و7 كاثوليكية و4 أورثوذكسية وواحدة لاتينية وواحدة بروتستانتية وواحدة أرمنية) و6 أسر مسلمة (أربع منها سنّية وواحدة شيعية وواحدة درزية).

لقد أصبح التفاف الأسر التجارية المالية حول رئاسة الجمهورية (حيث كان هنري فرعون وميشال شيحا مستشارين نافذين لبشارة الخوري في كل ما يتعلق بالحياة العامة للبلاد من أبرز ممثلي هذه العائلات)، أحد المواقع الذي مارست نفوذها من خلاله. وخلال الأربعينات احتل 13 من أبناء الأسر الثلاثين مقاعد نيابية و5 منهم مناصب وزارية وأحدهم رئاسة مجلس الوزراء. كما كان 36 نائباً في الفترة نفسها يملكون أكثريّة الأسهم أو يمثلون أكثريّة المساهمين في 230 شركة من الشركات الكبرى في لبنان. وإضافة الى التمثيل المباشر حصلت العائلات على تمثيل سياسي أو اقتصادي غير مباشر من خلال التحالفات:

أ – التحالف مع أمراء الحرب والزعماء الذين دافعوا عن مصالح التجّار في البرلمان

والوزارة والإدارة، حتى أخذ هؤلاء «يترسملون هم أنفسهم وينخرطون أكثر فأكثر في الأعمال التجارية والمالية، من خلال الريع السياسي الذي كانوا يتقاضونه لقاء ذاك الدور» (وليس أقله تمويل رجال الأعمال لمعاركهم الانتخابية) وبسبب إغراء قطاع الخدمات الأكثر ربحاً من الاستثمار الزراعي.

ب – الدور الخاص الذي أداه المحامون في تمثيل المصالح التجارية. وجدير بالذكر أن معظم هؤلاء المحامين انتمى إلى أسر وجيهة. وأمثلة مبكرة على صلة المحامين والمصالح الاقتصادية الرئيس إميل إده الذي كان وكيل المفوضية السامية والشركات الفرنسية (ومنها Messagerie Maritime) ووكيل شركة مياه بيروت وعضو في مجلس إدارتها. والرئيس بشارة الخوري الذي كان وكيل «البنك المصري لسوريا ولبنان» حتى تولى ابنه خليل مكتبه فيما بعد فحصل على وكالات الشركات الفرنسية ذات الامتياز كشركة الكهرباء والنقل والتنوير. والوزير حبيب أبو شهلا الذي أصبح وكيل شركة التابلاين وأدى دوراً حاسماً في تمثيل مصالح تلك الشركة في مفاوضاتها مع الحكومتين السورية واللبنانية لعقد اتفاق نقل النفط السعودي. ورئيس الوزراء عبد الله اليافي الذي كان وكيل بنك سوريا ولبنان. والوزير حميد فرنجية الذي كان وكيل مجموعة «سيرياك»، وهي تكتل رجال أعمال لبنانيين وفرنسيين، يتربع على رأسه رينيه بيسون، مدير بنك سوريا ولبنان الذي كان الشخصية الاقتصادية ذات النفوذ الأكبر في سوريا ولبنان. وكانت «سيرياك» تحتكر المبادلات التجارية والمالية بين البلدين وفرنسا، إضافة إلى كونها تتمتع بأفضلية الحصول على الأشغال العامة الكبرى في لبنان.

لقد وضعت السفارة الاميركية تقريراً بعنوان «الطبقة التجارية في لبنان وتقدير ثروتها» عام 1952، أشار الى 15 عائلة بارزة بين العائلات الثرية وفي مقدمها آل فرعون وآل شيحا، فكان مجموع ثروة 15 عائلة 245 مليون ل.ل.[23] ما يوازي 40 بالمئة من الناتج القومي اللبناني للعام 1948 البالغ حوالي 600 مليون ل.ل. واستمرّت البنية الاحتكارية والعائلية للتجّار في الستينات، فكانت الاسر الثلاثين تتموضع حول كل عهد جديد وتتدخل لإنجاح مرشحها لرئاسة الجمهورية والمناصب الأخرى.

وكان تكتل هذه الأسر يزداد أو يتبدّل حيث كانت تظهر أسر ومصالح جديدة من خلال انضمام حاشية طاقم العهد الجديد إليها وتوافد أسر وشخصيات اغترابية، واستمرار ظاهرة ترسمل الزعامات السياسية ذات القاعدة الزراعية سابقاً وانخراطها المتزايد في الاقتصاد. وكانت تلك المصالح الأسرية في أساس تكوين الشركات في الخمسينات والستينات التي

ظلت مطبوعة طويلاً بالطابع العائلي. ورغم توسّع أسر التجّار، ظلت الأسر الثلاثون تكوّن نواتها الصلبة وتحتل موقع الأسد في القطاعات الرئيسية للاقتصاد. ففي العام 1968، احتلت عشر شركات تملكها العائلات موقع الصدارة بين أكبر 15 شركة مساهمة محلية من حيث رأس المال والموجودات. فيما كان عدد العائلات التجارية في لبنان الى ازدياد في السبعينات، ذكر بعضاً منها كمال حمدان، كآل صحناوي وعسيلي وعريضة وعرمان وغندور وجبر ونوفل وكتانة ونكد وطرابلسي[24].

كما أشار سليم نصر وكلود دوبار الى دراستين عن العائلات التي تتقاسم السيطرة المباشرة على القطاع الصناعي لعامي 1971 و1974. فدراسة العام 1971 تناولت 25 شركة صناعية أولى من حيث الرأسمال والموجودات بحصّة 40 الى 50 بالمئة من الإنتاج الصناعي، تسيطر على 10 منها 7 عائلات هي: غندور (سنّة) وعسيلي (ارثوذكس) وضومط والخوري (موارنة) وصالحة (دروز) وصحناوي (كاثوليك). كما ساهمت هذه العائلات السبع، مباشرة أو بالمشاركة مع الآخرين، في السيطرة على المؤسسات الـ13 الأخرى. ويعتبر هذا البحث أنّ «البورجوازية المسيحية» سيطرت على 17 مؤسسة من الشركات الـ25 الكبرى وحضرت في 24 مؤسسة وأنّ «البورجوازية الإسلامية» (السنيّة) سيطرت على 7 مؤسسات وحضرت في 12 مؤسسة. والدراسة الثانية للعام 1974 تناولت 26 مؤسسة صناعية أظهرت أصول أصحاب بعضها من حَمَلة الرساميل الوافدة من سورية ومصر وفلسطين[25].

وأكّدت التكثيف العائلي في الاقتصاد دراسات أخرى بأن لبنان في أوائل السبعينات كان يعاني من تركيز شديد للثروة في أيد قليلة، بدرجة أكثر عنفاً من تلك التي بيّنتها بعثة ايرفد الفرنسية. حيث أظهر بحث لبناني[29] عن الخلفية العائلية للنشاط الاقتصادي وهيمنة 438 عائلة على مجالس إدارت أكبر 207 شركات لبنانية (وعرّفت العائلة بأنها نسب الدم المباشر). كما أنّ 13 عائلة (3 بالمئة من مجموع هذه العائلات) سيطرت على 50 بالمئة من مجموع الشركات و47 بالمئة من الرساميل المستثمرة، و30 بالمئة من الاستثمارات في المصارف والشركات المالية و24 بالمئة من شركات الخدمات و29 بالمئة من شركات النقل و14 بالمئة من الشركات العقارية. وكان لخمس عائلات على الأقل ارتباطات بالرأسمال الخارجي. أمّا بعض هذه العائلات كما ذكرها البحث فهي كالتالي: الخوري (مثال بطرس الخوري والشيخ فؤاد الخوري) وعريضة وغندور وصحناوي وجبر وكتّانة وسنّو وجبّور وعساف وعسيلي وصالحة وضومط وجلاد. ومن هؤلاء كانت ثماني عائلات مسيحية وخمس من المسلمين (2 من السنة و2 من

الدروز وعائلة مختلطة). فكانت نسبة التركيز المرتفعة للقوة الاقتصادية في أيدي عائلات قليلة تقابلها نسبة تركيز مساوية للقوة السياسية في أيدي عائلات قليلة.

6. ضعف بورصة بيروت

كان تركيز التجّار على الريع والخدمات عشوائياً، لا يتبع سياسة حكيمة، ويظهر زيف الليبرالية الاقتصادية المتبعة. ذلك أنّ أي دولة تريد أن تشق لنفسها تفاضلاً دولياً واقليمياً في الخدمات المالية، على سبيل المثال، يجب أن تدرك أن الخدمات المصرفية هي جزء من كل لا يكتمل إلا ببورصة نشيطة للأسهم، وسوق ثانوية للسندات والأوراق المالية، ما يكبّر من حجم الرساميل المتوفّرة في الاقتصاد وينوّع أوجه استثمارها. ورغم وجود بورصة في بيروت منذ العام 1920 إلا أنـّها كانت صغيرة بعدد قليل جداً من المؤسسات المشاركة. وحتى في العام 1973 لم يزد عدد الشركات المسجّلة في بورصة بيروت عن 50 شركة، منها 32 مؤسسة صناعية و9 شركات عقارية وسبع شركات كهرباء وماء، وشركتان بنشاطات منوعة. وكان مصدر ضعف البورصة هو النمط العائلي للشركات اللبنانية التي منعت من تأسيس عدد كبير من الشركات التي تصدر الأسهم والتي توافق على طرح أسهمها في سوق البورصة. إذ لم يكن ثمّة رأس مال اجتماعي يتجسّد ببناء ثقة وطنية حول بورصة من مهامها الرئيسية خلق خزّان رأس مال ضروري لبناء شركات كبرى (وهذا يعكس أيضاً طابع العلاقات السياسية حيث دأب أمراء الحرب والزعماء على التعايش في بيئة خوف متبادل ومحاصصة). فكان همّ أصحاب المؤسسات الاقتصادية الإبقاء على السيطرة العائلية في حين كان التمويل يتم عبر التسليف المصرفي وليس عبر إصدار الأسهم أو الأوراق المالية. في العام 1973، من أصل 675 شركة كبيرة نسبياً في لبنان، فقط 44 منها (أو 6.5 بالمئة) كانت شركات مساهمة.

وثمّة أسباب فرعية لضيق سوق البورصة في لبنان في الفترة التي سبقت حرب 1975، منها طبيعة عمل البورصة ودفتر الشروط القانونية للمشاركة، حيث تطلّبت المشاركة الإفصاح عن معلومات خاصة بالشركة مثل حجم التداول اليومي وسعر السهم وأسماء المشترين. وفيما تعتبر مسألة إعلان هذه المعلومات عادية في كل البلدان فإنّها لم تكن موضع قبول في لبنان. وعلى سبيل المثال نظرت جمعية المصارف الى التداول العلني لمعلومات البورصة بمثابة خرق لقانون سرية المصارف الذي يحمي هوية المستثمر، وبالتالي امتنعت المصارف عن المشاركة. كما وجدت في بديهية عمل البورصة ما يخالف قوانين التجارة. ويزول العجب من هذا الموقف

لما تمثله البورصة من منافسة للمصارف في استيعاب الادخار الوطني والرساميل الوافدة في استثمارات الأسهم والأوراق التجارية. ورغم الصعوبات الفائقة المرتبطة بحفظ هوية المستثمر في سوق الأسهم، كانت سلطة بورصة بيروت مستعدة لتخفيف بعض الشروط لإفساح المجال أمام مشاركة عدد أكبر من المؤسسات الاقتصادية، وأملاً في جذب المصارف والمؤسسات المترددة للانضمام الى البورصة.

كما أن بورصة بيروت عانت من مصاعب من نوع آخر. إذ كان ممثلو ووكلاء شركات عالمية أميركية وبريطانية وفرنسية (agents and brokers) يتخذون من بيروت مركزاً إقليمياً لبيع الأسهم والسندات والأوراق المالية الغربية، فكان المستثمرون المحليون يثقون بهذه الإصدارات ويقدمون على شرائها في حين كان الوكلاء الغربيون يحوّلون الأموال لتستفيد منها بورصات أجنبية. وهذا ما حرم السوق المحلي من رساميل هامة كانت ستحرّك النشاط في بورصة بيروت وتوفّر أموالاً يستعملها أصحاب الأعمال في القطاعات المنتجة.

ورابع مصاعب بورصة بيروت، كان ضعف المكننة وضآلة المعلومات الديناميكية عن حركة الأسهم والشركات التي كانت تسمح لو توفرت باتخاذ الشاري قرارات مناسبة. فعدا عن تفاصيل حيوية مهمة أصدرها قطاع الخدمات المالية (وخاصة التقارير الفصلية للمصارف) كانت المعلومات عن تطوّر أسعار الأسهم وقوّة المؤسسات المشاركة قليلة. كما أنّ ضمانات حماية شاري الأسهم كانت غير متوفرة. فلم يكن هناك مراسيم حكومية تنظّم عمل البورصة وتضع شروطاً إدارية ومقاييس لتشجيع الاستثمار في الإصدارات ولم يكن ثمّة مفوضية سندات Securities Commission تراقب السوق. فكان حجم سوق الإصدارات الخاصة غير معروف، ما جعل العموم ينظرون الى البورصة وكأنّها بازار يبيح كل شيء تحت اسم التجارة. وكان مفهوم البورصة الحديثة التي تجذب الاستثمارات وتحوّل الادخار الكلي في الاقتصاد الى استثمارات مفيدة في القطاعات المنتجة غير متواجد. إذ سادت شريعة تحقيق الربح السريع والمنافسة غير الشريفة في بورصة بيروت. ولم يكن السعي الى الحصول على معلومات من داخل البورصة inside information أمراً يعاقب عليه القانون كما في الدول الغربية، في حين كانت المعارك بين المستثمرين تؤدي الى مضاربة واهتزاز متواصل في أسعار الأسهم في بيئة شبيهة بالكازينو. فلم تكن أسعار الأسهم تعني شيئاً حيث كان التداول عشوائياً وحجمه متقلّب، حيث هبط حجم التداول بنسبة 57 بالمئة عام 1969 مقارنة بالسنة السابقة، ولكنه ارتفع 404 بالمئة عام 1970 و36 بالمئة عام 1971 و199 بالمئة عام 1972، ثم انخفض مجدداً

بنسبة 173 بالمئة عام 1973 كما انخفضت الأسعار بنسبة 71 بالمئة. ورغم أن السنوات السابقة لم ترتبط بأي مؤشرات اقتصادية كليّة لتفسّر الحركات الحادة، إلا أنّ الهبوط عام 1973 ارتبط بالوضع الأمني في البلاد، حيث بدأت اشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في نيسان/ أبريل 1973 تحوّلت الى إقفالات في الأسواق وحظر تجوّل وحرب مفتوحة في أيّار/ مايو وحزيران/ يونيو. واذ هبط حجم التداول بنسبة 65 بالمئة في ربيع 1973، لم يزد حجم التداول في ذلك العام عن 51.6 مليون ل.ل[27].

7. سواد قطاع الخدمات

حتى اليوم ما يزال الكثيرون يتمنون أن يكون لبنان بمثابة هونغ كونغ أو سنغافورة على ساحل المتوسط، لأن موارده الطبيعية معدومة وقاعدته التصنيعية ضعيفة، وليس أمامه إلا قطاع الخدمات. ولكن هؤلاء أهملوا حقيقة أنّ هونغ كونغ وسنغافورة هما بلدان صناعيان بالدرجة الأولى بدون أدنى حد من العشوائية في نظامها الاقتصادي كما هي الحال في لبنان. ولكن في أواخر الستينات وأوائل السبعينات كان النمو الهائل الذي أنجزه القطاع الخدماتي كافياً لإقناع هؤلاء بأولوية الخدمات، رغم أنّ المنطق قضى بتنويع القاعدة الاقتصادية بتكامل النمو الخدماتي الإيجابي بنمو مماثل في القطاعات الأخرى. وبلغت نسبة الخدمات الى الناتج المحلي القائم 68.5 بالمئة عام 1974، بما فيها الخدمات السياحية والمصرفية، وهما أكبر قطاعين في اقتصاد لبنان، بلغت نسبتها الى الناتج 30 بالمئة. ومن ناحية أخرى لعبت القطاعات غير الخدماتية دوراً ثانوياً في الاقتصاد اللبناني، فتراجعت الزراعة تدريجياً من 16 بالمئة عام 1957 الى 9 بالمئة عام 1974 في حين كبرت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي من 15 بالمئة عام 1957 (السنة التي سبقت حرب 1958) الى 23 بالمئة عام 1974. ولكن نمو التصنيع كان بطيئاً للغاية يعاني من ضعف بنيوي هائل كما أوضحنا. لقد شكّلت نسبة العمالة في الصناعة والزراعة 40 بالمئة من القوى العاملة في لبنان، حيث بلغت قيمة البضائع المصنعة سنوياً 1.85 مليار ل.ل. عام 1974، وبلغ عدد العمال الصناعيين 120 ألفاً، بزيادة 24 ألفاً عن 1970. وفي حين نما الاستثمار الصناعي بنسبة 15 بالمئة سنوياً في الستينات، انخفض الى 8 بالمئة في أوائل السبعينات. ولقد صدر مرسوم عام 1971 يرفع نسبة التعرفة الجمركية على بضائع الكماليات أو البضائع المصنّعة محلياً. ولكن اللوبي التجاري عارض هذا المرسوم في حين خالفه كثيرون عبر التلاعب بأوراق الاستيراد واعتماد طرق ملتوية تخفض من قيمة الاستيراد أو من نوعية

البضائع المستوردة للتهرّب من الضريبة. فكانت محاولات الحكومة لجم الاستيراد وتحسين شروط المنافسة للصناعة الوطنية بدون جدوى، خاصة أنّ الدولة كانت أعجز من أن تفرض سياستها الجمركية أمام لوبي التجّار المدعوم من أمراء الحرب.

بالمقابل، بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 745 مليون ل.ل. عام 1974 وعدد العمال الزراعيين 130 ألفاً. وعدا ضآلة الاستثمارات في الزراعة، عانى القطاع من التوسع العمراني على حساب الأراضي الخصبة، حيث بدأت الأبنية الإسمنتية البشعة تغطي الأراضي الزراعية وتغزو مناطق ذات مناظر خلابة محدثة أضراراً فادحة في البيئة ومفسدة عوامل نهضة زراعية. فكان تطوير الأراضي في الستينات وأوائل السبعينات لصالح العقارات المبنية يعمل باستمرار ضد التوسع الزراعي، وكانت النتيجة ارتفاع أسعار الأراضي لا سيما تلك المفروزة، ودخول المضاربة والسمسرة. لقد اعتبر ملاكو الأراضي الخصبة الاستثمار الزراعي غير مربح وفضّلوا فرز الأملاك للمضاربة أو لبناء الشقق السكنية. وفي غياب الاستثمار الخاص في الزراعة، كانت مساهمة الدولة مخجلة، إذ قدمّت المؤسسات الرسمية منحاً صغيرة بلغ مجموعها 25 مليون ليرة للأعوام 1961–1965 و123 مليون ليرة في 1965–1969.

ذكر توفيق كسبار أنّ النمو والإنماء في لبنان في الفترة 1948 – 1974 لم يكونا بتاتاً بذلك الامتياز المزعوم في أنّ نظام الليبرالية الاقتصادية والمهارات التي يتمتع بها اللبنانيون كانت السبب في أداء مميز في غياب الثروات الطبيعية. فقال إنّه لا يمكن لنظام الاقتصاد الليبرالي أن ينتج نمواً قوياً عندما يعمل في ظل رأسمالية متخلفة ومؤسسات سياسية بالية. ولقد جعل كسبار هذا الرأي أطروحة كتابه حيث شرح أنّ النمو والإنماء اللذين تحققا كانا نتيجة ظروف مؤقتة وخارجية مؤاتية، أكثر مما كانا نتيجة عملية إنتاجية مستمرة، حيث للمهارات فيها دور متعاظم وفاعل. ويصل كسبار الى استنتاج أنّ النظام الاقتصادي اللبناني كان سيئاً الى درجة أنّه أعاق عملية النمو ولم ينتج المنافع ويوزعها على الناس كما يفترض أن يفعل نظام السوق[28]. وحيث كان اقتصاد لبنان ينمو بشكل صحي بعد الحرب العالمية الثانية ويشهد صناعة وليدة قوية ووضعاً مالياً قوياً ومستوى أمية منخفضاً نسبياً في ظل أسواق عربية مرحبة بالصادرات اللبنانية ودخل فردي من الأعلى في الدول النامية، جاء العمل التخريبي الذي قام به أمراء الحرب والتجّار بتكريس نمط اقتصادي يخدم مصالحهم الفردية ويعيق النمو الصحيح. ويكشف كسبار أنّ أوضاع لبنان في الستينات والسبعينات وحتى في التسعينات لا تتوافق أبداً مع الانطلاقة الجيدة التي بدأها في الأربعينات.

وفي تفنيده لمزاعم منجزات هذا النظام يذكر كسبار فشل النظام الاقتصادي في إفادة غالبية السكان من الحد الأدنى من شبكة الضمان الصحي حيث لم يزد عدد المضمونين حتى العام 1997 عن 14 بالمئة، وبعكس الاعتقاد السائد فإنّ نسبة النمو الاقتصادي في لبنان قبل 1975 كانت عادية لا بل هي من النسب الأدنى في دول الشرق الأوسط[29]. ويشرح كسبار سبب التناقض بين الاعتقاد بمقولة النمو المميّز والمستوى المعيشي المرتفع في لبنان وبين حقيقة الأرقام التي تؤكد عدم صحة ذلك الى أنّ معظم المراقبين يكتفون بتسجيل تطوّر بيروت وجبل لبنان المحيط بها، ويهملون مسألة سوء توزيع الثروة ومستوى مهارات العمال المتواضع. ويبيّن كسبار أنّ نسبة الأمية في لبنان تراجعت بشكل طفيف فقط خلال 35 عاماً من 30 – 40 بالمئة في أواخر الأربعينات الى 32 بالمئة عام 1970.

فؤاد شهاب ومحاولة الإصلاح

يعتبر عهد فؤاد شهاب (1958 – 1964) رمزاً، يكاد يكون يتيماً، للإصلاح السياسي والاقتصادي في القرن العشرين. كان شهاب اختياراً سعيداً لحل أزمة 1958 لأنه كان مارونياً غير مسيّس، يتمتع كقائد للجيش بثقة المسلمين والمسيحيين. فخاض عهده مواجهة صعبة عندما توحّد في وجهه معظم أمراء الحرب بعدما انقسموا بين مؤيد ومعارض في عهد كميل شمعون. كان شهاب رئيساً قوياً من نوع جديد رغم أنه لم يأتِ من خارج بيئة أمراء الحرب والتجّار (إذ كان كثيرون من هذه الفئة، كما رأينا وسنرى، متنورين أفادوا بلادهم) فهو أمير، وريث الأسرة الشهابية، متحدر من الأمير حسن شقيق بشير شهاب أمير جبل لبنان (راجع الفصل الثالث). وهناك طرفة عن تشابه ظروف فؤاد شهاب بالأمير بشير شهاب. فالأمير بشير تحالف مع مصر وفرنسا ضد بريطانيا والدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفؤاد شهاب كان ضد السياسة البريطانية ومكروهاً من أصدقاء الإنكليز في لبنان ومتزوجاً من فرنسية، وجاء الى الحكم بدعم قوي من مصر عبدالناصر ومباركة أميركية عام 1958 في زمن كانت ترث فيه واشنطن مكانة الإنكليز في المنطقة.

سعى فؤاد شهاب الى بناء دولة مؤسسات، وتطوير الاقتصاد وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، وأصبحت قضية الإنماء في عهده هاجساً رسمياً على أعلى المستويات. وكان الفكر الإصلاحي راسخاً في ذهنه في مرحلة باكرة من حياته، إذ تأثّر أثناء دراسته في فرنسا بالتيار الكاثوليكي الاجتماعي الذي نادى بطريق ثالث بين الاشتراكية الدكتاتورية والرأسمالية

الليبرالية نحو دولة الرعاية. وتزوّج من سيدة فرنسيّة. وتحسس القضايا الاجتماعية لدى عودته حيث رأى أنّ «وراء النزاعات والمشاكل في لبنان تكمن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والفروقات الكبيرة بين الطبقات والفئات والمناطق. فالأعجوبة اللبنانية والازدهار الظاهر في قسم من بيروت كانا يخفيان أوضاعاً اقتصادية واجتماعية خطيرة... وطغيان قطاع الخدمات على القطاعين الزراعي والصناعي»[30]. وكان شهاب، بحكم خدمته في الجيش في مناطق البقاع، متفهماً أهمية المطالب الاجتماعية والحرمان. وكادت قضية إنماء المناطق تؤدي الى صدام مع كميل شمعون في الخمسينات. ففي العام 1952 عندما كان شهاب قائداً للجيش زاره شمعون لاستطلاع موقفه من ترشيحه لرئاسة الجمهورية وكان مطلب شهاب الوحيد أن يصدر شمعون، إذا أصبح رئيساً للجمهورية، عفواً خاصاً عن مطلوبي عشيرة الدنادشة في الهرمل. وكان شهاب كقائد للجيش مسؤولاً عن ضبط الأمن في المناطق الحدودية والجردية، و«كان مقتنعاً بأنّ حرمان أبناء هذه المنطقة من كل الحقوق التي تفرضها مواطنتهم على الدولة لا يجيز ملاحقتهم ومحاكمتهم، بل يجب على الدولة أن توفّر لهم الحد الأدنى من أسباب العيش والحياة قبل أن تحاسبهم وتدينهم وتطاردهم... والحقيقة أن الرئيس شمعون لم يكن يولي القضية الاجتماعية وإنماء المناطق المحرومة الأولوية في اهتماماته»[31]. وكادت قضية الهرمل تودي بالعلاقة بين شهاب وشمعون إذ تمنّع شمعون عن إصدار العفو حتى بعد عامين من وصوله الى الرئاسة فاعتكف شهاب في منزله حتى تدخّل أصدقاء مشتركون.

وعندما أصبح شهاب رئيساً للجمهورية عزم على مهام إصلاحية متعددة، فصدرت عشرات المراسيم الاشتراعية والقوانين التي مهدت لقيام دولة المؤسسات. الى درجة يمكن معها القول إنّه إذا كان من مؤسسات رسمية استفاد منها المواطن اللبناني فيما تبقى من القرن العشرين، فإنها حتماً تلك التي أسسها شهاب، ومن المؤسسات التي ظهرت في العامين الأوّلين من عهد شهاب: مصلحة الانعاش الاجتماعي، ومكتب الفاكهة، ومكتب القمح، ومصالح المياه، والتفتيش المالي، وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، وديوان المحاسبة، وجهاز رئاسة الجمهورية، ومعرض طرابلس الدولي، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ومجلس القضاء الأعلى، ومجلس الشورى، ومجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، ومعهد الدروس القضائية، والمحاكم الشرعية، وقانون الإرث لغير المسلمين، ومجلس التخطيط والانماء الاقتصادي، ومكتب الانماء الاجتماعي. ونفّذت في العامين الأولين أيضاً مشاريع عمرانية كبناء الحوض الثالث لمرفأ بيروت ومرفأ جونيه واتمام أجزاء كبيرة من الأوتوستراد الساحلي

وخطة التنمية الشاملة لإنارة المناطق وإيصال المياه والكهرباء والطرق المعبدة الى مناطق نائية ومحرومة وبناء عدد كبير من المدارس في الأرياف.

وستأتي الرزمة الأكبر من الإصلاحات والمؤسسات فيما تبقى من عهده بعدما تسنّى للعهد درس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان. ويبدو أن فريق شهاب قد بدأ من الصفر في هذه الدراسات. إذ منذ الاستقلال وحتى العام 1962، لم تحاول الدولة اللبنانية جمع الإحصاءات الاقتصادية بشكل مبرمج ومنظّم. فكانت المعلومات التفصيلية والجزئية عن مواطن ضعف وقوّة الهيكلية الاقتصادية ضئيلة أو معدومة. فقبل الستينات صدرت إحصاءات عن قسم الأبحاث الاقتصادية في جامعة بيروت الأميركية عن الدخل الوطني للسنوات 1948 – 1950 مع استشرافات الى 1958. كما قام القسم التجاري في السفارة الأميركية في بيروت بإصدار جداول إحصائية عن الفترة 1954 – 1957. أمّا دور الدولة في الإحصاء الاقتصادي فكان غائباً حتى تقرّر في عهد شهاب إنشاء دائرة إحصائية تعتمد في عملها على نموذج مبسّط للنظام الفرنسي في المحاسبة العامة. وابتدأت مديرية الإحصاء المركزي نشاطها عام 1962، فكانت باكورة عملها تقارير فصلية غطت تفاصيل الدخل الوطني والنشاطات الاقتصادية (راجع الجدولان 1 و2). وبدأ مصرف لبنان الذي تأسس عام 1964 أيضاً نشر بيانات دورية ابتداء من 1965، تبيّن أنّ الناتج المحلي القائم قد ارتفع من 3.2 مليار ل.ل. عام 1964 الى 3.5 مليار ل.ل. عام 1965، وأنّ مجمل النمو الاقتصادي بلغ 158 بالمئة في الفترة 1950 – 1966 (حوالى 10 بالمئة سنوياً). ولكن توزيع الدخل بقي مزرياً.

لم ترق لفؤاد شهاب الرأسمالية المتوحشة ومسألة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد التي كانت من سمات اقتصاد لبنان الريعي، فكان الوضع الاجتماعي في صلب اهتمامات الحكومات المتعاقبة في عهده وخاصة في مسألة سوء توزيع الدخل. ولم تغب عن الحقبة السابقة لعهد شهاب محاولات ودعوات كثيرة لتحسين توزيع الدخل الوطني ولكنها لم تلق أذناً صاغية. ومن أصحاب هذه الدعوات حميد فرنجية الذي كان يحمل أفكاراً تقدمية وانفتاحية، فنجح بصفته وزيراً للمالية في خريف 1944 في اعتماد ضريبة مباشرة على الدخل والأرباح بنسبة 15 بالمئة. وقبل إصلاح حميد فرنجية، كانت الخزينة تتموّن من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة فحسب، إذ «يجب على الطبقات الأكثر يسراً من شعبنا أن تدفع الضرائب الى الخزينة العامة لكي تستطيع هذه أن تنفقها لصالح الطبقات الأفقر»[32].

سبقت خطوات الحكومات في عهد شهاب دراسات حدّدت مواقع الخلل وأسباب

التدهور الاجتماعي وأساليب معالجته. وباشر شهاب عهده بدعوة مؤسسة ايرفد الفرنسية IRFED[33]، لدراسة عوامل التنمية الاجتماعية في لبنان. وبدأت ايرفد عملها عام 1959 وأتمّته خلال ثلاث سنوات وصدر تقريرها في سبعة مجلدات عام 1961 أصبح في العقدين اللاحقين مرجعاً أساسياً يذكّر دائماً بضرورة تنمية لبنان الطرفي، ومعالجة سوء توزيع الدخل الوطني، وتطوير النظام الضريبي وقوانين العمل وبرامج الخدمات الاجتماعية. وكانت الأمراض التي كشفها التقرير في صلب اتفاق الطائف عام 1989 الذي حدّد أهمية الإنماء المتوازن. وقد يدّعي البعض اليوم أنّ تقرير ايرفد وتقارير أخرى في الستينات والسبعينات قد أصبحت قديمة، ولكن الحقيقة أنّ مسألة توزيع الدخل وإنماء المناطق ما زالت حاضرة بقوة اليوم، كما أنّ نسب الفقر التي وردت في ايرفد أكّدت استمرارها تقارير جديدة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي ونقابات العمال في التسعينات.

حذّر تقرير ايرفد من فقدان التوازن الاجتماعي والمناطقي في التنمية وقدّم إحصاءات مقلقة حول توزيع الثروة الوطنية. لقد قامت البعثة بمسح شامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان شملت أوضاع الدخل والصحة والسكن وخدمات المرافق العامة والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية.واستخدم الباحثون 140 مؤشراً ووزنوا كل مؤشر من الأدنى الى الأعلى أو من صفر (وهو وضع معدم) الى 4 (وهو وضع ممتاز) كالتالي: صفر: غياب كلي للانماء. 1: تخلف كبير في الانماء. 2: انماء جزئي.3: مستوى انمائي جيد. 4: مستوى انمائي مرتفع.

وغطى المسح مدن لبنان الكبرى و80 منطقة ريفية ببلداتها الرئيسية. فكان الوزن الوسطي لكل هذه المؤشرات بعد تثقيلها واحتسابها لكل لبنان حسب عدد سكان كل وحدة جغرافية هو 1.92 (أي دون 2 وهو المؤشر الوسطي)[34]. وكشف المسح بوضوح الفرق الشاسع بين لبنان الوسطي (بيروت والجبل) ولبنان الطرفي، حيث كانت مؤشرات الثقافة والترفيه والخدمات العامة والمجتمعية أقل من 1 من 4 في المناطق الريفية في حين كانت تسجل كل المؤشرات 2 من 4 أو أعلى في بيروت وجبل لبنان. وكان التباين الاقتصادي والاجتماعي كبيراً بين الريف، حيث أقام 60 بالمئة من سكان لبنان آنذاك، والمدن بشكل عام. وبرز أيضاً أنّ لبنان كان متخلفاً في الأوضاع الاجتماعية والثقافية، ويعاني نقصاً في التجهيزات الصحية، ما جاء معاكساً لصيته كمركز ثقافي إقليمي. كما أظهرت إيرفد هوةً سحيقة بين قمّة الهرم في استقطاب الثروة والتي لا تشكّل أكثر من 4 بالمئة من السكان والقاعدة الفقيرة التي مثّلت 49 بالمئة من السكان. لقد أظهر التقرير أنّ 18 بالمئة من السكان يسيطرون على 60 بالمئة من الدخل الوطني، منهم 4 بالمئة

سيطروا على 32 بالمئة من الدخل. في حين توزّع نصف اللبنانيين نسبة 22 من الدخل. وجاء في مقدمة التقرير بقلم الأب لوبريه رئيس البعثة: «فئة من اللبنانيين تعيش في مستوى المجتمع الأميركي الميسور وإلى جانبها في الأرياف والضواحي لبنانيون يعيشون كما كان الناس في عهد النبي ابراهيم»[35].

وفي حين أهمل من السجال العام موضوع الفقر ونسبته المرتفعة حتى في التسعينات من القرن العشرين والعقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين (كتعليق رئيس الجمهورية في التسعينات على آخر تقارير الأمم المتحدة عن الفقر في لبنان بأنّ مطاعم بيروت مليئة بالرواد)، بقي رقم الـ4 بالمئة تهمة متكررة في أدبيات معارضي السلطة والنخب الحاكمة والمهيمنة على الاقتصاد. ونرى كمال جنبلاط بعد 15 عاماً من نشر تقرير ايرفد، يقود جبهة سياسية واسعة ضد «عصابة الأربعة بالمئة التي ابتلعت 40 بالمئة من الدخل الوطني»[36]. وإذ اقتصر الثراء الفاحش على 4 بالمئة من السكان، أو 80 ألف شخص في الستينات و150 ألفاً في الوقت الحاضر، فكان هؤلاء سوقاً هاماً للبضائع والخدمات الكمالية، قادراً على إقناع زوّار بيروت بأنّ لبنان بلد متطوّر ومطاعمه مليئة. ويرى كثيرون أنّ الـ4 بالمئة هم مجموعة العائلات التي برزت واستقرّت في السياسة والاقتصاد.

ولم يتوقف شهاب عند التقرير، بل طلب من الأب لوبريه إعداد مقترحات مفصّلة كحلول وقوانين ومشاريع لمواجهة المسائل التي أثارها التقرير. وذكر شهاب لمستشاريه أنّه سيقضي الفترة المتبقية من عهده لتنفيذ المقترحات. وتعاطى فؤاد شهاب مع مقترحات ايرفد والإحصاءات ونتائج الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بمنتهى الجديّة. وكانت معظم قراراته وتوجيهاته وفترة عهده محاولات لتنفيذ خطط ومشاريع تنموية. فظهرت قوانين جديدة ومجالس ومؤسسات رسمية لتحسين المعادلة التنموية في البلاد، ومنها برامج تحسين العمل والخدمات ووزارة التصميم العام والتعليم العالي والمجلس الوطني للسياحة ووزارة الاعلام والمجلس الوطني للبحوث العلمية والتنظيم المدني وقانون النقد والتسليف وانشاء مصرف لبنان المركزي وافتتاح بنائه (1964) ومديرية الرياضة والشباب وتنظيم العمالة الأجنبية والمخطط التوجيهي لمدينة بيروت، ومعهد المعلمين وتعاونية موظفي الدولة والضمانات الصحية والاجتماعية والأمومة والبطالة والشيخوخة.

استغرق العمل لإطلاق صندوق الضمان الاجتماعي حتى 1971 ولكنه أصبح من أهم مؤسسات الدولة لتحسين الوضع الاجتماعي حيث بلغ عدد المشتركين 340 ألفاً عام 1974،

يعملون أجراء في قطاعات خارج نطاق الزراعة. وكانت هذه الإصلاحات مسألة صراع البقاء بالنسبة لعدد كبير من المواطنين أثناء الانهيار الاقتصادي في الثمانينات. وأصبح البقاع محط اهتمام الدولة في عهد فؤاد شهاب فظهرت مشاريع تنموية كالمشروع الأخضر ومشروع الليطاني. ولكن إنماء البقاع لم يتعد خطوات يتيمة لم تتجه الى الحيز الاقتصادي الاستراتيجي. كما توسّع الإنفاق على التربية والتعليم فزاد عدد الطلاب في المدارس الحكومية بشكل كبير. وحاول شهاب توجيه الادارة العامة على أسس حديثة ضد الفساد واخراج الوظائف العامة من الارتهان للزعماء السياسيين والطائفيين وإدخال العناصر الشابة والكفوءة الى الإدارة. وكسر احتكار بعض الطوائف لمراكز هامة في الدولة وإرساء المؤسسات والتخطيط الإنمائي والعدالة الاجتماعية.

ورغم اعتبار الكثيرين لعهد شهاب بأنّه مثّل التدخل الأكبر والأهم للدولة اللبنانية في شؤون الاقتصاد، بدليل ولادة عشرات المؤسسات الرسمية وزيادة النفقات في الموازنة العامة من 200 مليون ل.ل. عام 1959 الى 520 مليون ل.ل. عام 1964[37]، يقول توفيق كسبار إنّ الاتجاه التنموي لعهد شهاب لم يؤد الى تدخل الدولة كثيراً في السوق بل يمكن اعتبار منجزاته بمثابة تحديث البنى التحتية والمؤسسات العامة التي قدّمت الإطار المناسب لأداء فعّال للسوق[38]. وهناك أدلّة على صحة مقولة كسبار حول الوقع الدولتي لعهد شهاب. ففي حين ارتفع الدخل الوطني في الفترة الممتدة من 1963 و1966، تدهور توزيع الثروة حيث بلغت نسبة ذوي الدخل الأدنى 57 بالمئة مقارنة بـ49 بالمئة عام 1963. كما ظهرت في السبعينات دراسات جديدة رسمت صورة قاتمة للواقع الاجتماعي اللبناني قبل حرب 1975، إحداها دراسة سليم نصر وكلود دوبار[39]. كما أشار توفيق كسبار الى أنّه بعكس النظريات الاقتصادية التي ظهرت في الخمسينات من القرن العشرين بأنّ نظام السوق يرشح مع الوقت عن trickle down توزيع أكثر مساواة في الدخل والثروة، فإنّ أكثر من 84 بالمئة من إجمالي الادخار كان بيد 3 الى 4 بالمئة من الأسر حتى منتصف الستينات. كما أنّه في العام 1974 حصل 5 بالمئة من المستفيدين على ثلثي القروض المصرفية التجارية، في حين لم تزد نسبة اللبنانيين الذين بامكانهم فتح حساب مصرفي عن 14 بالمئة من إجمالي الأسر في أحسن الأحوال. وكما في الاقتصاد كذلك في السياسة حيث أظهر مسح أنّه من أصل 359 نائباً تم انتخابهم خلال خمسين عاماً من الحياة البرلمانية كان أكثر من 300 نائب قد ورثوا مقاعدهم من ذويهم[40].

ومن أسباب فقدان النهج الشهابي لوهجه الاصلاحي، تصدّي أمراء الحرب والتجّار

للواقع الجديد. لقد صدر عام 1960 قانون انتخابي جديد رفع عدد مقاعد البرلمان من 66 الى 99 ومهد الطريق لانتخابات نجمت عنها عودة كافة الزعماء وأمراء الحرب الى البرلمان وعاد معهم طغيان الإقطاع المذهبي والمناطقي، هذه المرّة مستقوياً بروحية حرب 1958 وذهاب هيبة الدولة من قلبه. إذ بمناهضة أمراء الحرب والتجّار لفؤاد شهاب، الذي جهر علناً بفكره الاصلاحي وسعيه الى إنهاء الإقطاع السياسي، فقد الموقع الرئاسي دوره التقليدي في استقطاب المصالح الاقتصادية والسياسية المسيطرة في البلد، وتحوّل إلى مصدر إزعاج لها. وبدا شهاب كأنّه يتراجع حتى في سنيه الأولى إذ شرح اضطراره للعمل مع الفئات المناهضة للإصلاح كالتالي:

«أعرف مأخذكم أنتم الشباب الداعين الى قيام دولة حديثة على تعاوني مع الطقم السياسي والزعماء التقليديين. وجوابي هو أنّي مجبر على التعاون معهم لأنهم ما زالوا موجودين وبقوة على الساحة السياسية وأمام عيني تجربة كميل شمعون غير الموفقة يوم أسقط بعض الزعماء والتقليديين في الانتخابات. لقد حرصت على إدخال وجوه شابة وكفوءة من خارج العائلات السياسية التقليدية تأكيداً على ضرورة تطوير وتحديث الطقم السياسي، ولكني لا أستطيع تغيير الطقم السياسي برمته. لا سيما إذا كان الشعب مازال ينتخبه. ولذلك ركـّزت على الإدارات العامة والمؤسسات الحديثة وتحريرها تدريجياً من الخضوع للزعامات وتطعيمها بالعناصر الكفوءة»[41].

ولكن الشهابية نجحت في خلق حلفاء من ثلاث فئات:

(1) الطبقة الوسطى الجديدة التي بدأت تتكوّن لترفد الاقتصاد الحديث ضمن مفهوم مواطنية جديدة. ذلك أنّ توسيع مهام دولة الرعاية وزيادة الإنفاق الاجتماعي والإنشائي منح فرص العمل والصحة الجيّدة والتعليم العالي لفئات كانت محرومة سابقاً، كما فسح المجال لولادة نشاطات اقتصادية جديدة. فكانت «الدولة» أمّهم بالمعنى المجازي وليس الطائفة أو الزعيم أو أمير الحرب.

(2) التكتل الجديد من عناصر كفوءة مغمورة محلية واغترابية كان احتكار أمراء الحرب والتجار للسلطة الاقتصادية والسياسية عقبة أمام تقدمها الاجتماعي والسياسي، وأصبحت تعرف بجماعة النهج الشهابي.

(3) نخبة الجيش اللبناني والمكتب الثاني (شعبة المخابرات في الجيش) والذي كان دوماً على مسافة من القوى التقليدية.

ولئن افتقدت هذه القوى الثلاث الى قاعدة شعبية كتلك التي يتمتّع بها أمراء الحرب والزعماء، تكتّلت حول شهاب وكبار موظفي الدولة والأجهزة الأمنية والعسكرية كوسيلة لفرض نفسها ومصالحها. ولعلها المرة الأولى التي يبرز فيها تكتل جديد ينافس القوى التقليدية على السلطة والنفوذ والمال في لبنان. وسنرى بلوغ النزاع بين المصلحتين أوجه خلال أزمة انترا وبعدها، في عهد شارل حلو الذي لم يسر تماماً في خطى شهاب.

هوامش

[1] وعلى سبيل المثال بنى الحلفاء سكة حديدية من بيروت الى الناقورة ما ساعد في خلق فرص عمل لآلاف اللبنانيين باشراف مهندسين انكليز. وذكر مسعود ضاهر أنّ نفقات هذه الجيوش في سورية ولبنان في تلك الفترة بلغت 125 مليون جنيه استرليني أو 1350 مليون ليرة لبنانية سورية (نال لبنان منها أقل من النصف كما ذكرنا في النص) في: مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق**، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 71.

[2] فواز طرابلسي، **صلات وصل**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ص 59. وذكر مرجعاً لصحيفة **الأوريان لوجور** في 25 نيسان/ ابريل 1947، ذكرت توصيات البعثة البلجيكية.

[3] أهملت المدينة الرياضية في سنوات الحرب واستعملتها المنظمات الفلسطينية مستودعاً للأسلحة والمعدات ومركزاً تدريبياً. وفي العام 1982 أغارت الطائرات الحربية الاسرائيلية على المدينة الرياضية ودمّرتها. وأعيد بناؤها عام 1995 في حلّة وهندسة أفضل بكثير مما كانت عليه قبل العام 1975. كما جرت محاولات لتغيير الاسم الى «مدينة بيروت الرياضية» ليستقرّ اسمها الأساسي.

[4] فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 74.

Naim Amyouni, *A Brief Review of Our Economic Issues Before and After the War*, Lecture at Junior College, 3 July 1946. Also Summarized in a U.S. government report.

[5] **المصدر نفسه.**

[6] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي 1948–2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية**، بيروت، دار النهار، 2004.

[7] سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان – مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1982، ص 32.

[8] طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 76.

[9] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق**، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 37-38.

[10] يظهر الجدول الإحصائي رقم 9 القطاعات الصناعية في الفترة 1918 الى 1964 بينما يظهر الجدول 8 عوامل الانتاج.

[11] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 110.

[12] مروان اسكندر، **الدور الضائع، لبنان وتحديات القرن الحادي والعشرين**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2000، ص 183. يشير اسكندر الى بروز شركات لبنانية ببضعة آلاف من العمال في الخمسينات والستينات منها «كات» لصاحبها اميل البستاني التي كانت متنوعة النشاط بعدد عمال ناهز 18 ألف موظف، وشركة «قرم وشركاه» و«شركة طيران عبر

المتوسط» و«شركة الميدل ايست» وشركة «بنك انترا» وغيرها. كما كان لهذه الشركات فروع حول العالم.

[13] سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان** ، ص 90.

[14] على سبيل المثال في الاقتصاد المنزلي، يقتني أربعة أشخاص يقيم كل منهم بمفرده خطه الهاتفي الخاص. وفي حال إقامتهم في منزل واحد سيحتاجون خطاً واحداً، ويقتصدون في كلفة ثلاثة خطوط لا يحتاجونها.

[15] يوسف سلامة، **حدثني ي. س. قال**، دار نلسن، 1988، ص 76.

[16] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 104.

[17] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 105–106.

[18] Nadim Khalaf, *Economic Implications of the Size of Nations with Special Reference to Lebanon*, London, E. Brill, 1971, pp.1-25.

[19] توزعت الصادرات الصناعية اللبنانية كالتالي: 23 بالمئة منتجات معدنية، 14 بالمئة منتجات نسيجية و9 بالمئة منتجات منجمية و7 بالمئة مواد كيماوية و7 بالمئة ملابس و16 بالمئة مواد غذائية مصنعة و4 بالمئة صحف وكتب ومجلات و4 بالمئة منتجات جلدية (أحذية وحزامات وجزادين) و16 بالمئة منتجات صناعية منوعة.

[20] مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق**، ص 75.

[21] كامل مروّة، **قل كلمتك وامش**، الجزء الخامس، بيروت، دار الحياة للطباعة والنشر، 1988، ص 79–80.

[22] فواز طرابلسي، «التكوّن الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب»، مجلة **أبعاد**، عن المركز اللبناني للدراسات، العدد السادس، أيّار/ مايو 1997، ص 79–92.

[23] فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 143.

[24] كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص 88.

[25] سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، ص 98–101.

[26] كمال حمدان وروجيه الحاج، «الطغمة المالية في لبنان»، مجلة **الطريق**، رقم 4، 1979، ذكره كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، ص 116–117.

[27] غرفة التجارة والصناعة، بيروت، **التقرير الاقتصادي اللبناني والعربي 1973**، بيروت.

[28] David Lamb, *The Arabs,* New York, Random House, 1988.

[29] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 88.

[30] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 94.

[34] باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، بيروت، مؤسسة فؤاد شهاب، 1998، ص 51–52.

[31] باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، بيروت، مؤسسة فؤاد شهاب، 1998، ص 21–22.

[32] Nabil et Zeina Frangié, *Hamid Frangié L'Autre Liban, 2 volumes*, France, Edition FMA, 1993, p 160.

مرجع ذكره فوزا طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 170.

[33] Institut International de Recherche et de Formation Éducation du Développement - IRFED.

[34] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 101.

[35] باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 52.

[36] Kamal Joumblatt, *Pour Le Liban*, Paris, Stock, 1978.

[37] باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 60.

[38] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 77.

[39] سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**.
[40] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 98–99 وص 75.
[41] باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 48.

الفصل الثامن

يوسف بيدس وأزمة القطاع المصرفي

كلّما كبرنا كثر عدد أعدائنا في لبنان. مئة عائلة تعتبر نفسها مالكة هذا البلد الصغير، يحاربون بعضهم بعضاً ولكنّهم يتّحدون ضد الدخلاء[1].

يوسف بيدس

صعود بيدس وهبوطه المذهل كانا نذيري شؤم للصراع اللبناني الفلسطيني في السبعينات[2].

إدوارد سعيد

أنا مقتنع أنّ أزمة إنترا كانت بداية انهيار لبنان وأنّ اسلوب الحكم البدائي قد دفع البلاد الى حرب أهلية هدّدت بقاءها كدولة مستقلة[3].

نجيب علم الدين

يعتبر القطاع المصرفي قلعة «جمهورية التجـّار» الحصينة التي لم تهتز حتى في أسوأ الأزمات. بل مثـّلت دوماً طوق النجاة لعودة الاستقرار في كافة مراحل القرن العشرين. وعندما كان الأذى يصيب القطاع المصرفي فذلك كان في معظم الأحيان، بسبب سعي فريق من أمراء الحرب الى إضعاف القاعدة الاقتصادية لفريق آخر من أمراء الحرب حتى ولو على حساب الاقتصاد الوطني. وحتى «العصر الذهبي» للاقتصاد، والذي بدأ مع عهد شمعون واستمر

في عقد الستينات مع فؤاد شهاب وشارل حلو، كان ازدهاراً عشوائياً غير عادل لا يهدف الى النمو العاقل الذي يحقق الاستقرار والبحبوحة لمعظم السكان، ان لم يكن لكل السكان. في أوج هذا الازدهار كان القلق حول المستقبل ملازماً لأصحاب الأمر في البلاد، حيث كانت فترة الستينات أفضل عقد اقتصادي في القرن العشرين، وفي نفس الوقت حقبة احتشدت فيها التناقضات وجذور الأزمات السياسية والاجتماعية التي ستنفجر فيما بعد.

في 1966 وقعت أزمة مصرفية كبرى أدّت بسمعة وقوّة أكثر القطاعات اللبنانية حيوية وأهمية، عُرفت باسم «أزمة إنترا» إشارة الى أكبر مصرف تجاري في لبنان والشرق الأوسط في تلك الفترة. وسنتناول هذه الأزمة في هذا الفصل على أهميتها كأمثولة عن ممارسات أمراء الحرب والتجار في لعب أدوار تنافي تماماً المصلحة الوطنية. لقد كشفت أزمة إنترا والتحقيق الذي تلاها أساليب العمل والسلوك الهابط ليس في أوساط أصحاب المصارف والتجّار في ذلك الوقت فحسب بل على مستوى قادة البلاد. وكان حجم بنك إنترا كأكبر مؤسسة مصرفية هو ما جعل مجلس إدارته في رأس قائمة المتهمين بإحداث الأزمة، فتعاملت الدولة بشدة مع إنترا فيما اعتبر كثيرون أنّ بنك إنترا كان ضحية أمراء الحرب والتجّار الذين رفضوا مصرفاً أسّسه رأس المال الفلسطيني دعمته جماعة النهج الشهابي. فرأوا أن يفلس وينهار رغم أنّه كان تاج الاقتصاد اللبناني، وأنّه كان بالإمكان تلافي الأزمة وإنقاذ البنك لو شاء هؤلاء التدخل[4]. فكان للأزمة تداعيات تركت أثراً عميقاً في الاقتصاد اللبناني حتى اندلاع الحرب عام 1975.

القطاع المصرفي

تعود جذور القطاع المصرفي اللبناني الى الدكاكين المالية التي ازدهرت باكراً في القرن التاسع عشر في بيروت. وأثناء الحكم المصري (1831–1840) ظهرت مؤسسات حسم discount finance houses كانت نواة السوق المالية وقدّمت خدمات مصرفية عالمية لتسهيل التبادل التجاري بين أوروبا (وخاصة إيطاليا وفرنسا) والشرق الأوسط. فاستفاد تجّار المشرق من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين من هذه الخدمات ودورها في تنمية الاستيراد والتصدير. وعام 1856 افتتح في بيروت أول مصرف أوروبي حديث هو «البنك العثماني» برأسمال فرنسي، كما افتتح فرع لبنك Credit Lyonnais الفرنسي عام 1875. وبعد ذلك توسّع النشاط المصرفي في سوق بيروت برأسمال لبناني وسوري وظهرت عائلات مصرفية لتمويل الصناعة والخدمات منها شيحا وفرعون وسرسق. وأثناء هذه الفترة كان البنك العثماني في مبناه الجميل في حي

الزيتونة على شاطىء بيروت أكبر مصرف في المشرق.

وعام 1924، أثناء الانتداب الفرنسي، غيّر الفرنسيون اسم البنك العثماني وجعلوه «بنك سوريا ولبنان» الذي لعب دور مصرف مركزي لسورية ولبنان بعد حصوله على امتياز إصدار عملة البلدين وإشرافه على سيولة الدولتين من نقد وذهب. وبلغت حصة الفرنسيين والانكليز من اسهم هذا البنك 85 بالمئة وحصّة اللبنانيين والسوريين 15 بالمئة. ولئن جعل رئيس البنك ومجلس إدارته مكان إقامتهم ومكاتبهم في أوروبا، منحت كافة السلطات التنفيذية للمدير العام المقيم في بيروت. وتوزّع نشاط بنك سورية ولبنان على 6 فروع في لبنان و6 أخرى في سورية. وأدّت المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع كل من سورية ولبنان عامي 1936 و1937، والتي تضمّنت وعوداً بالاستقلال واعترافاً بسيادة البلدين، الى تقوية بنك سورية ولبنان بأن جعلته مصرفاً رسمياً وعميلاً مالياً للبنان وسورية. وبعد ذلك تعاملت حكومتا البلدين مع البنك، كلّ على حدة، فأصدر البنك ابتداءً من 1938 عملتين مستقلّتين للبلدين تحملان عبارة «بنك سورية ولبنان»، وتولّى البنك إصدار البنكنوت من العملة الورقية وسكّ العملة النحاسية.

جلب الاستقلال ونهاية الحرب العالمية الثانية الاستقرار والازدهار والاستثمارات الأجنبية الى لبنان.

ومنذ الخمسينات وحتى 1966 كان عدد المصارف يزداد كل عام تقريباً، من 21 مصرفاً عام 1954 الى 99 مصرفاً عام 1966. كما ارتفعت الودائع من 392 مليون ل.ل. عام 1954 الى 1585 مليون ل.ل. عام 1963. أمّا الجانب المظلم من هذه الفورة المصرفية المبكرة في حياة الجمهورية، فكان في ضآلة القروض الممنوحة للقطاعات المنتجة للبضائع كمشاريع الصناعة والزراعة. إذ أنّ معظم الودائع كانت مستثمرة في أوروبا وفي الذهب والقطع الأجنبي. وفي الخمسينات أصبحت بيروت سوقاً دولياً للذهب في حين أصبحت المراهنات بالعملات الأجنبية نشاطاً مربحاً. وكانت المؤسسات المالية تستعمل العملات الأجنبية في التسليف المحلي لأنها اعتبرت الودائع بالعملة الصعبة جزءاً من السيولة التي تحملها وجاهزة للتحويل الى الليرة اللبنانية، وهو نشاط ندر ما مارسته المصارف الأجنبية حتى في بلدانها حيث يجب منح القرض بالعملة الوطنية. واستغلت المصارف هذا السلوك، فكانت تحوّل ودائعها بالعملات الأجنبية الى الليرة لتسدّد طلبات السحوبات متى كانت سيولتها بالعملة الوطنية لا تسمح بذلك. كما كانت نسبة كبيرة من الودائع محفوظة في استثمارات خارج لبنان وهو سلوك استمرّ

حتى التسعينات من القرن العشرين.

عام 1950 وقعت القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسورية وأسفرت عن ثلاث نتائج متعلقة بالقطاع المصرفي:

1. وقف السياسة النقدية المشتركة.
2. إقفال مكتب القطع المشترك في «بنك سورية ولبنان».
3. إنهاء العمل بالوحدة الجمركية بين البلدين.

وسارع الجانب اللبناني الى رفع كافة العوائق أمام التبادل بالعملات وتحرير سوق القطع وتحويل الأموال لزيادة حجم التجارة، فاكتمل هذا المسعى في 17 أيّار/ مايو 1952. وفيما استمرّ بنك سورية ولبنان في إذاعة السعر الرسمي للعملات الصعبة، أوقفت الحكومة اللبنانية العمل بهذه الأسعار في الأسواق وأبقت على هذه الأسعار الرسمية لتحديد تعرفات الجمارك وضبط جداول المالية العامة في وزارة المالية. ولكن الحكومة اللبنانية أبقت دور دائرة القطع في بنك سورية ولبنان في احتساب عمليات الدولة اللبنانية باالعملات الأجنبية مثل إتاوات حقوق ترانزيت النفط العربي ومصاريف النشاط الديبلوماسي. وفي عقد الخمسينات أدار البلدان، سوريا ولبنان، ظهريهما عن الاشكاليات الخلافية للتركيز على بناء المؤسسات الرسمية وإضعاف بنك سورية ولبنان في السياسة النقدية المحلية. ذلك أنّ هذا البنك منذ اتخاذه دور المصرف المركزي والعميل المالي لسورية ولبنان عام 1925 وحتى العام 1956، استغلّ غياب القوانين المنظمة للسوق Regulatory Framework وعمل على مبدأ الربحية الذي كان في معظم الأحيان مناقضاً للمصلحة الوطنية للبلدين وحاجياتها النقدية. وعلى سبيل المثال، قام هذا المصرف بعمليات حسم وقروض أضرّت بأهداف الاستقرار النقدي، فرفع السيولة بنقل الأوراق المالية الى دائرة الإصدار ما أدّى الى المزيد من عرض النقد في فترة كان فيها تضخم الأسعار يشغل بال الحكومة ويهدّد معيشة المواطنين.

وبدلاً من التعاون على حلول مشتركة تضاعف بوقعها التحسّن الاقتصادي في البلدين، انصرف كل من سورية ولبنان الى سياسات نقدية مختلفة وأنظمة اقتصادية متناقضة. لعل كبرياء سورية الوطنية جعلتها تفرض على لبنان أفكارها الاشتراكية والتأميمية والوحدة الاقتصادية في تلك المرحلة، ولكن ما حدث أنّ سورية في الفترة 1952 الى 1956 تبعت نهجاً قومياً توتاليتارياً فأصدرت القانون 151 الذي فرض رقابة صارمة جداً على سوق القطع وحركة الرساميل وأسّس المصرف المركزي السوري وأنهى أي تبعية لبنك سورية ولبنان، ثم عمدت

سورية إلى القيام بتأميمات للمصالح الخاصة ألحقت ضرراً كبيراً بالهيكلية الاقتصادية.

وبالمقابل أخذ لبنان وجهة معاكسة نحو ليبرالية نقدية وتنظيم سطحي للأسواق المالية. فكان لبنان يشدّ عود استقلاله بتطوير اقتصاده على أساس السوق المرتبط بالمتروبول الغربي العالمي، فمضى الى المزيد من تحرير أسواق الرساميل لتحفيز الاستثمار الأجنبي. وساعد في ذلك قانون سريّة المصارف الذي صدر في 3 أيلول/ سبتمبر 1956 وبذلك لم يعد ممكناً كشف الحسابات المصرفية بدون موافقة أصحابها. وجعل هذا القانون لبنان مستودعاً entrepot للمودعين الذين أرادوا حصانة وحماية لثرواتهم الشخصية. وكان توقيت القانون رائعاً إذ جاء في فترة بداية الطفرة النفطية وهجمة الاستثمارات الأجنبية، لا سيما الأميركية، في المنطقة وهروب رساميل أغنياء العرب من العراق ومصر وسورية وفلسطين الى بيروت.

وكما رأينا في الفصل السابق، فلقد شهدت المنطقة في الخمسينات بركاناً من الثورات والانقلابات والحروب، وأصبحت الاشتراكية والقومية العربية نموذجاً يحتذى. وبنجاح ثورة تموز/ يوليو 1952 في مصر، قام شبان متحمّسون في معظم الدول العربية بانقلابات أو بمحاولات انقلابية لتقليد النموذج المصري[5]. وأصبحت بيروت جنّة آمنة للثروة العربية مدعومة بنظام حكم ليبرالي نسبياً ومستقرّ أيضاً نسبياً مقارنة بالدول العربية الثورية. واستعملت الشركات الأجنبية بيروت كنقطة انطلاق لأعمالها واتصالاتها في المنطقة.

ورغم النمو الملحوظ لسوق بيروت المالية، إلا أنّ هذا النمو كان عشوائياً بغياب الضوابط القانونية المنظّمة للمؤسسات وللنشاط المالي. فكان الإطار القانوني، على ضعفه، يتعاطى بشكل سطحي وجزئي بقطاع بات الأهم بين القطاعات اللبنانية. كما أنّ القطاع المصرفي عانى في الخمسينات من مسألة السيولة وحماية الودائع لأنّ المصارف التجارية لم تأبه لقاعدتها المرسملة فأبقت على نسبة مئوية صغيرة من الاحتياط واستثمرت، بعكس ما هو متوقع من بنك يقبل الودائع، في مسائل تخضع للمضاربة، وخارج الاستثمارات التقليدية للمصارف (كأوراق مالية قصيرة الأمد) ما شكّل مجازفة بأموال الناس. ووقعت حوادث صغيرة كانت مؤشراً مخيفاً للأزمة القادمة وللصعوبات التي واجهها القطاع المصرفي. فكانت بضع مؤسسات مصرفية مهدّدة بالإفلاس لأنها احتفظت باحتياطي صغير للغاية ولم تقدر على مواجهة سحوبات مهمة من المودعين. وانتظر الأمر، كما أشرنا، حتى عهد فؤاد شهاب حيث بوشر العمل عام 1962 بقانون يفرض على المصارف التجارية من فئة «أ» (أي تتعامل مع الجمهور مباشرة) أن تكون عضواً في دائرة مخاطر القروض في بنك سورية ولبنان[6] وقانون تجاري يتضمن بنوداً

مصرفية حول الودائع في المؤسسات المالية والقروض التجارية لدى البنوك. فأصبح شرط الانضمام الى دائرة المخاطر هو الالتزام بقاعدة رسملة لدى بنك سورية ولبنان هي مليون ليرة لبنانية (حوالى 350 ألف دولار في تلك الفترة) يستحق نصفها فوراً[7]. وبهذا التحسّن في تنظيم السوق أخذ بنك سورية ولبنان يتدخل للانقاذ في حال شكا أي مصرف من السيولة أو كان مهدداً بالعجز عن الدفع، فكان يدعم هذه المصارف بإعادة حسم أوراقها المالية ما يسمح بزيادة سيولتها. وخارج بنوك الفئة «أ»، كانت المصارف الأجنبية المتواجدة بكثرة في بيروت والتي لم تكن مسجّلة لدى دائرة المخاطر، تعالج مشاكل السيولة بالتعاطي مباشرة مع فروعها الرئيسية في بلدانها الأصلية.

وفي الستينات أصبح القطاع المصرفي هو الأكبر في لبنان (قبل الطفرة السياحية في أوائل السبعينات). فكانت مكاتب البنوك في بيروت وصالات العمل داخلها مراكز اجتماع لعقد الكثير من الصفقات، المشبوهة أحياناً. وضمن بيئة ذات نسبة عالية من المخاطر ركز أصحاب المصارف وإداراتها العامة على نشاطات ريعية كإصدار الأوراق التجارية والقروض القصيرة الأمد، وصرفوا النظر عن القروض الطويلة الأمد لمساعدة المواطنين على شراء المنازل والبضائع الدائمة غير القابلة للتلف السريع (كالسيارات)، أو للراغبين في الاستثمار في قطاعات تحتاج الى أمد طويل للنضوج والوصول الى الربحية في الصناعة والزراعة[8]. وتعاملت الحكومة مع الأزمات والصعوبات في القطاع المصرفي بشكل فردي ويومي في غياب قوانين وهيئات رسمية منظمة للسوق. إذ كان الهدف، في الفترة الممتدة من 1948 وحتى أوائل الستينات، إنهاء التبعية المالية والنقدية لفرنسا والفرنك الفرنسي وإطلاق حرية الأسواق المالية. فكان قانون سرية المصارف عام 1956 عاملاً مساعداً لجذب الرساميل العربية والأجنبية ودخول العملات الصعبة بوفرة. ولذلك بات الأمر ناضجاً في بداية الستينات لتنظيم القطاع المصرفي والأسواق المالية بدون عرقلة أو إضعاف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المنتجة أو استثمارات البورتفوليو (ودائع وسندات وأسهم وأوراق مالية).

وكان العام 1963 بداية جديدة لقطاع الخدمات المالية والسياسة النقدية في لبنان. إذ شهد ولادة قانون النقد والتسليف المنظّم للخدمات المالية ومؤسساتها في لبنان. وأذن القانون بتعيين مجلس النقد والتسليف الذي كان أول واجباته خلق مصرف مركزي لبناني ينهي التبعية لبنك سورية ولبنان. وأعلن عن تأسيس مصرف لبنان في نفس العام فابتدأت المؤسسة الجديدة وبصورة مطّردة في استلام مهامها: استقرار العملة الوطنية وحيوية الأسواق المالية

وتولي سياسة تنظم القروض ما يتلاءم مع المصلحة الاقتصادية الوطنية في ضبط التضخم في الأسعار وفي توظيف عوامل الإنتاج. ورغم أنّ النقاش مستمر الى اليوم حول دور المصارف المركزية في تأمين مؤشر أسعار عام مستقر ومتدنّ ونسبة توظيف للعوامل الإنتاجية (لا سيما لليد العاملة) بدرجة عالية، والتشكيك في مقدرة المصارف على تحقيق هدفين متناقضين أحياناً، فسنرى أنّ مصرف لبنان فشل في مهمته فشلاً ذريعاً. فمنذ تأسيس مصرف لبنان اعترضت جمعية المصارف اللبنانية على دوره، مفضّلة التخفيف من تدخل الدولة في الاقتصاد، ومعترضة على سلطاته المنظمة للأسواق والمؤسسات. فلازم التعاون بين الجانبين حيّزاً من العداوة تجاه أي رغبة من مصرف لبنان في سياسة لا تخدم الفلسفة الاقتصادية الريعية. واستمرّ حتى اليوم منطق غريب مفاده أنه طالما أنّ العملة مستقرّة والقطاع المصرفي بخير، فالاقتصاد اللبناني بخير، بصرف النظر عن كافة المؤشرات الأخرى. كما أنّ منح القطاع المصرفي مدّة خمس سنوات لترتيب أموره سمح بأجواء أدّت الى الانهيار عام 1966.

وكانت العلاقات الاقتصادية بين أمراء الحرب والتجّار تنمو بصورة مطّردة فلم يعد هناك من حاجز أخلاقي يفصل بين قرارات تعيينات مجلس إدارة مصرف لبنان ونفوذ أصحاب المصارف التجارية. وكانت الحياة الاجتماعية الليلية في بيروت مناسبة للقاء أمراء الحرب وأصحاب المصارف وعقد الصفقات المتنوعة. فحفلات الكوكتيل والعشاء التي ضمت هؤلاء وأولئك ملأت الصفحات الاجتماعية للصحف اليومية والمجلات الأسبوعية. وكان لأمراء الحرب نفوذ قوي على الفئتين. وإضافة الى «أخويّة المال» – تطوّر ناد معنوي عكس تعاضد الأثرياء من أفراد وعائلات، واستبعد باقي فئات المجتمع – فإنّ الأخوية كانت موجودة أساساً في علاقة قربى الدم وتحالفات العائلات والتضامن الطائفي. وكان لأصحاب المصارف نفوذ ونشاط امتدا الى قطاعات وشؤون أخرى بعيدة عن النشاط المصرفي، فيما كانت بعض المصارف مجرّد واجهات لنشاطات جمعت الخدمات المالية بالعمل التجاري البحت.

ولم يقتصر تأسيس مصرف تجاري على شروط الربح والخسارة، بل كانت ثمة عوامل أخرى تدخل في قرار المستثمر حتى لو بدت المسألة خاسرة. إذ كان بعض المتمولين يعتبر إنفاقه مبالغ ضخمة في افتتاح بنك بمثابة بطاقة تمكّنه من دخول نادي أمراء الحرب والتجّار، وتمنحه شهرة اجتماعية تفتح أبواباً أخرى. فالمحافظة على «البرستيج» كان من بديهيات العضوية في نادي أمراء الحرب، خاصة بعد انتقال لبنان من المجتمع الإقطاعي في القرون السابقة الى القرن العشرين، حيث وجب الوصول الى الوظيفة العامة الرفيعة (نائب أو وزير أو مدير عام) أو

الى ملكية مؤسسة تجارية أو مصرفية. وحتى النجاح المهني الرفيع في القطاع الخاص أو الشهرة الدولية من عبقرية أدبية وفكرية لم تكفيا للانضمام الى نادي السلطة والمال. فكما كان السعي الى عضوية البرلمان يتطلّب إنفاق المال كان السعي الى تأسيس مصرف يتضمن عاملاً لاعلاقة له بالعمل المصرفي، وهو دخول النادي لتحقيق فوائد طويلة الأمد.

فالمركز السياسي والاقتصادي هو باب الى Public Relations «علاقات عامة» مهمة تؤدي في النهاية الى الثروة والجاه والمال. كما أنّ دخول العمل المصرفي خوّل صاحبه الانضمام الى جمعية المصارف صاحبة النفوذ في لبنان، وبالتالي الى لقاء أمراء الحرب والزعماء والتجّار الآخرين. فيسعى صاحب المصرف بناءً على مقدرته المستجدة إلى الاتصال بأصحاب النفوذ في البلاد لبناء شبكة علاقات، ويستطيع بالصبر والمناورة الحصول على توقيعات وموافقات ووسائط تمكنه في النهاية من تحقيق الثروة والشهرة. ولذلك فمن الممكن أن يكون ثمن تأسيس مصرف مرتفعاً للغاية إلا أنّ الكثيرين استطاعوا تأمين المبالغ المطلوبة لهذا النوع من الاستثمار البالغ التعقيد في عضوية النخبة المالية السلطوية. وهذا السلوك وغيره كان واضحاً في التحقيقات الرسمية عامي 1967 و1968 بعد وقوع الأزمة.

لقد انطبقت مواصفات الاستثمار في القطاع المصرفي لأهداف غير مصرفية على بعض أثرياء المغتربين العائدين لتوظيف ثرواتهم في لبنان. فكانت وسائل الإعلام تبرزهم فور وصولهم على أساس أنهم أعضاء محتملون في نادي السلطة والمال. ومن يعلم، فقد يكون هذا الشخص العائد أو المغترب هو مشروع رئيس وزراء أو رئيس جمهورية مقبل، أو صاحب مصرف أو شركة كبرى في طريق الافتتاح. وفي نهاية الستينات والسبعينات من القرن العشرين حقّق مغتربون عائدون أو زائرون شهرة واسعة حيث كان بعضهم يعمل في أدغال أفريقيا أو الأمازون في البرازيل لمدة عشرين عاماً. وظهرت برامج إذاعية وتلفزيونية عديدة في الستينات وأوائل السبعينات تجري أحاديث على الهواء من مطار بيروت أو مراكز الاصطياف مع المغتربين العائدين وتبث الأغاني الفولكلورية اللبنانية التي انتشرت في دنيا الاغتراب. ولم يُستقبل المفكرون والأدباء من اللبنانيين في دنيا الاغتراب بنفس الحفاوة والتقدير من نادي أمراء الحرب والتجّار الذي صبّ اهتمامه على أصحاب الثروة المادية دون استقطاب الأدمغة (وهذا سيتغيّر مع أمراء الحرب الجدد فيما بعد).

وحتى عندما كان المصرف ناجحاً بأهدافه التجارية المحضة، فإنّ ذلك النجاح حمل ارتباطات سياسية وطموحات سياسية. فكان القطاع المصرفي جسراً لكثيرين دخلوا المناصب

العامة السياسية. في الستينات بلغت نسبة السياسيين من وزراء ونواب ممن بدأوا حياتهم المهنية في القطاع المصرفي 25 بالمئة من العدد الإجمالي. وعلى سبيل المثال، كان ميشال شيحا نائباً في البرلمان ومهندساً للدستور وفيلسوفاً للقومية اللبنانية، وبقي مصرفياً طيلة حياته، وكذلك قريبه هنري فرعون، النائب والوزير. كما كانت شقيقة شيحا لور زوجة لرئيس الجمهورية وابنها ميشال الخوري مصرفياً وحاكماً لمصرف لبنان فيما بعد (1977–1984 و1991–1994). وكان الياس سركيس مستشاراً رفيعًا للرئيس فؤاد شهاب (1964–1958) ثم حاكماً لمصرف لبنان (1966–1976) ورئيساً للجمهورية (1976–1982). كما كانت لسليم الحص جذور مصرفية فأصبح رئيس هيئة الرقابة المصرفية (1967–1976) ثم رئيساً للوزراء أربع مرات حتى العام 2000، وفؤاد روفايل مؤسس البنك اللبناني الفرنسي أصبح وزيراً للمالية في عهد الياس سركيس. وبالمقابل، تمكن الكثير من السياسيين بعد مغادرتهم الحكومة أو البرلمان أن يمارسوا العمل المصرفي كأعضاء مجلس ادارة أحد المصارف، أو بصفة استشارية كمحامين، الخ. وهي خطوة حذقة في عالم المال اللبناني إذ إنّ المصرف سيستفيد من خبرة هذا السياسي السابق في الحكم ومن علاقاته العائلية والسياسية والاقتصادية.

ومنذ الاستقلال، لعب أصحاب المصارف دوراً هاماً ليس في النفوذ السياسي والاقتصادي فحسب بل في تمويل الحملات الانتخابية عبر المنح والقروض وشبكة العلاقات. وفي لبنان تأتي مسألة «ردّ الجميل» و«حفظ المعروف» في مرتبة القداسة في حلقة من تبادل المنافع بين النخبة. حتى أصبح الإنفاق على الحملات الانتخابية بين الأعلى في العالم، وربما ضعف ما ينفقه المرشحون الأميركيون في انتخابات الكونغرس[9].

هذا الخلفية لصعود القطاع المصرفي في لبنان مهّدت لأزمة إنترا 1966.

يوسف بيدس

يوسف بيدس، رئيس بنك إنترا وشريك مؤسس، كان فلسطينياً من القدس من عائلة أرثوذكسية؛ وكان والده خليل بيدس من أدباء اللغة العربية وضليعاً في اللغة الروسية، وابن خال والد المفكّر الفلسطيني إدوارد سعيد. ويقول إدوارد سعيد في مذكراته إنّ قريبه يوسف بيدس مارس نفوذاً قوياً في لبنان قبل انهيار أمبراطوريته المالية، وإنّه توفي بداء السرطان في لوسرن، سويسرا حيث اعتنت به عمّة إدوارد سعيد نبيهة[10].

ولد يوسف بيدس في كانون الأول/ ديسمبر 1912 وتلقى قليلاً من التعليم المدرسي، ما

جعله، عندما أصبح في قمة نجاحه المهني، يحتقر حملة الشهادات الجامعية والأكاديميين. بدأ مهنته في القطاع المصرفي كموظف في بنك باركليز فرع القدس حيث عمل 11 سنة، واكتسب خبرة مكّنته من استلام منصب مدير البنك العربي المحدود في المدينة عام 1943. ونال بيدس رضا مسؤولي البنك بتفوقه في عمله وجذبه زبائن باركليز فحصل على عدّة ترقيات في فترة زمنية قصيرة. وبعدما أصبح من المدراء العامين في البنك العربي بنى علاقات هامة مع مؤسسات وأفراد في مواقع حساسة حتى ذاع صيته المصرفي في فلسطين في الأربعينات. وفي تلك الفترة تزوّج من وداد سلامة، ابنة أخت النائب اللبناني منير أبوفاضل.

عندما وقعت نكبة فلسطين عام 1948، هاجر بيدس الى لبنان، حاملاً معه بعض المال و20 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي. وافتتح مؤسسة للصيرفة في باب إدريس في وسط بيروت التجاري مع شركاء فلسطينيين آخرين. وسرعان ما تحوّلت هذه المؤسسة الصغيرة الى شركة استيراد وتصدير جمعت الخدمات المالية الى شؤون التجارة الخارجية تحت اسم International Traders، وعنوانها البرقي InTra (إنترا). وخلال عامين استقرّ بيدس واستعمل علاقاته العربية الواسعة وكوّن صداقات في بيئته اللبنانية الجديدة، وأخذت شركته تتعاطى في الخدمات المصرفية. وفي العام 1951 اجتمعت عوامل محلية أفسحت المجال لتتحوّل هذه الشركة الى مصرف لبناني، وأبقى الاسم البرقي لشركته «أنترناشنال تريدرز» (التجّار الدوليّون) وهو «إنترا». وكان إنترا ثمرة رأس مال لبناني فلسطيني مشترك، حيث أعلن افتتاحه في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 كل من يوسف بيدس واللبنانيّين منير الخوري ومنير أبوفاضل، خال زوجة بيدس الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس مجلس النواب اللبناني. وأيّد رخصة بنك إنترا ليباشر بأعماله المصرفية الوزراء عبدالله اليافي وفيليب بولس والرئيس بشارة الخوري. وخلال الـ15 عاماً التالية أثبت بيدس أنّه تاجر فريد من نوعه، من تلك النوعية التي ولّدها المشرق وكان من أبطالها كما رأينا ميشال شيحا وإميل البستاني. كان بيدس مدمناً على العمل وحتى في الوقت القليل خارج العمل كان يستغلّ النشاط الاجتماعي لعقد المزيد من الصفقات ومناقشة أمور التجارة والاقتصاد. فأصبح خلال فترة قصيرة معروفاً في الأوساط المصرفية والاقتصادية في لبنان؛ وكان حديثه المفضّل هو فلسفته الخاصة عن المال، فكان يقول إنّه يؤمن بنصيحة الملياردير الأميركي بول غيتي أنّ «قيمة المال الحقيقية هي في استثمار وليس في إنفاق».

في مهنته الطويلة في المصارف أصبح لبيدس مكاتب وشقق سكنية في عدد كبير من العواصم العالمية، وبنى علاقات صداقة شخصية مع رجال أعمال كبار في أميركا وأوروبا.

وكان يكره السماسرة والوسطاء، بعكس عقلية الوسيط السائدة في بيروت، ويفضّل أن ينهي الصفقات بنفسه. وكان صاحب رؤية حيث تنبّأ منذ الخمسينات بالطفرة النفطية القادمة وضرورة أن يستغلّها العرب لتطوير اقتصادياتهم. في العام 1963، قال لديفيد روكفلر رئيس تشايس مانهاتن بنك، وكانا صديقين في ذلك الوقت، «في المستقبل القريب، سيقوم وزراء المالية ورجال أعمال أوروبا والولايات المتحدة بزيارة الكويت والرياض والدوحة وأبو ظبي بحثاً عن فرص استثمار وقروض»[11]. وهذا ما حصل بالضبط فيما بعد.

وفي غياب خلفية أكاديمية ومعرفة النظريات المتنوعة والقوانين التي تحكم عالم المال والتجارة، كان أسلوب بيدس تبسيطياً لمسائل معقّدة ما جعله مبدعاً في أساليب مصرفية مبتكرة لم يسمع بها أحد من قبل أكانت ابتكاراته ناجحة أو فاشلة؟

التوسّع أميركياً

في العام 1960، بات بيدس مستعداً لتوسيع نشاط بنك إنترا الى الولايات المتحدة الأميركية. وذهب الى نيويورك عام 1961 للمباشرة بافتتاح فرع هناك، بمساعدة عدد من الأشخاص منهم يوسف سلامة، قريب شريكه منير أبوفاضل عبر وداد سلامة، زوجة بيدس. وشرح بيدس لسلامة أنّ بنك إنترا سيتحوّل الى لاعب دولي، وأنّ الخطوة في هذه الاتجاه هي دخول السوق الأميركي من خلال بوابته المالية نيويورك. وقال بيدس إنّ إنترا أصبح على علاقة ممتازة مع مؤسسات مصرفية عديدة تراكمت منذ افتتاحه عام 1951، وأفضل هذه العلاقات هي مع بنك أوف أميركا وتشايس مانهاتن. وكان يوسف سلامة خريجاً من كلية إدارة أعمال أميركية وموظفاً في شركة استثمار في نيويورك تخصصت في الأسهم والسندات، ما عكس خبرته بالسوق الأميركي. فشرح بدوره لبيدس أنّ القطاع المصرفي الأميركي يختلف عن أوروبا والشرق الأوسط، وأنّ إدارة فرع لإنترا في مدينة نيويورك ستحتاج الى خبرات تقنية محلية ومعرفة بالأوضاع والقوانين، وهي أمور لا تتوفّر في طاقم إنترا.

وبأسلوبه التبسيطي، لم يكترث بيدس لما قاله سلامة بل طمأنه: «لا تقلق على هذه الأمور الآن! مهمتك قصيرة وبسيطة. عليك أولاً أن تسعى للحصول على ترخيص للبنك. وهذا يحتاج الى تقديم طلب يضم تقريراً مختصراً عن الاقتصاد اللبناني وعن بنك إنترا ودوره في هذا الاقتصاد. وستقدّم هذا الطلب الى هيئة رقابة البنوك في ولاية نيويورك، لأنّ الفرع الذي سنفتتحه يقع في مدينة ضمن ولاية نيويورك. وطبعاً لا توافق الهيئة أوتوماتيكياً على أي طلب

يأتيها وسيحتاج الطلب الى دعم أميركي. ولقد تحضّرنا لهذه الخطوة ولدينا دعم «تشايس مانهاتن بنك» ودعم حاكم ولاية نيويورك نلسن روكفلر، وهو شقيق صديقي ديفيد روكفلر رئيس بنك تشايس. والخطوة التالية هي شراء مبنى في شارع مهم في مانهاتن في وسط نيويورك. وعندما يتمّ ذلك ستشرف على أعمال الديكور وتأثيث المكاتب وتجهيزها. وبالنسبة للنقطة التي أثرتها حول الخبرات، أترك لك صلاحية اختيار فريق العمل الذي تراه مناسباً بما في ذلك الدعم التقني من موظفين أميركيين. ثم عليك أن تنشر إعلانات في الوسائل المناسبة عن موعد افتتاح الفرع أمام العمل المصرفي. وعندما تنتهي من هاتين المهمّتين، الرخصة والمبنى، عليك أن تراقب الموظفين وتحدّد من هو أنشطهم وأكثرهم خبرة وتعيّنه رئيساً للفرع ثم تطير الى بيروت. وفي بيروت سنستفيد من خبراتك وستعمل معنا في المقر الرئيسي لإنترا[12].

لقد أثبت بيدس بهذه الخطة التي اعتبرها بسيطة عمق صلاته المصرفية ومعرفته بأميركا وأنّ ما كان يحذّر منه سلامة كان مسألة شكلية. ولكي يحصل سلامة على خبرة في العمل المصرفي ساعده بيدس للالتحاق كموظف متدرّب في بنك تشايس، فترك سلامة وظيفته في شركة الاستثمار في نيويورك وبدأ في تنفيذ خطة بيدس بمساعدة محام أميركي تعاقد معه بيدس هو وليم ايتون. وخلال 14 شهراً حصلت إنترا على الرخصة وبدأ جهد اختيار موقع في قلب نيويورك. وفي أول آذار/ مارس 1963، كان بيدس يزور فرع إنترا في باريس على جادة مونتاين رقم 12، فيما كان سلامة يفاوض رجل أعمال أميركي هو وليم زكندورف رئيس شركة عقارية حول شراء ناطحة سحاب على الجادة الخامسة رقم 680 مقابل مبلغ 4 ملايين دولار. وكان هذا العقار معروفاً باسم «كندا هاوس» تملكه مجموعة أصحاب أعمال كندية بنتها عام 1957 والآن تريد أن تبيعها، فاختارت زكندورف ليمثلها تجاه إنترا.

وبعد ست ساعات من المفاوضات، قوطعت مراراً باتصالات هاتفية من بيدس الذي كان حريصاً على إتمام الصفقة، أصبحت أوراق البيع جاهزة. ولكن في الساعة الأخيرة أعلن ممثل زكندورف أنته لا يمكن اتمام الصفقة لأنّ جامعة كولومبيا التي وافقت على إقراض زكندورف مبلغ 3 ملايين دولار لتمويل الصفقة (75 بالمئة من قيمة العقار) قد سحبت عرضها. وفيما بدأ المفاوضون يجمعون أوراقهم ويستعدون لمغادرة قاعة الاجتماع، قلق سلامة لأنّ بيدس كان ينتظر الأخبار الجيدة لإعلانها الى صحف بيروت الصادرة في اليوم التالي. فبحث سلامة مع زملائه والمحامي إيتون مسألة تمويل الصفقة بعد انسحاب جامعة كولومبيا وكان بحوزته مليون دولار ويجب البحث عن قرض بالمبلغ الباقي من مصدر آخر. وتوصّل فريق إنترا الى

فكرة إصدار سند بقيمة 3 ملايين دولار باسم إنترا يدفع في نهاية العام مع الفوائد. واعترض إيتون على هذه الفكرة لأنّ إنترا بصفته فرعاً لمصرف أجنبي في نيويورك لم يفتتح بعد لا يمكنه إصدار مثل هذا السند. ولم يصغ سلامة لنصيحة إيتون بل عاد الى ممثل زكندورف بالفكرة، فنقلها هذا بدوره الى الملاّك الكنديين وعاد بعد ساعة بأنّهم موافقون على سند يصدره إنترا. فتشجع سلامة هذه المرّة واتصل ببيدس في باريس ليبلغه أنّ زكندورف لم يستطع تمويل الصفقة بسبب انسحاب جامعة كولومبيا وأنّ الحل المقترح هو أن يدفع إنترا مليون دولار نقداً ويصدر باقي المبلغ سنداً مدفوعاً في نهاية العام. واعتبر بيدس هذا الحل بمثابة إنجاز، وطلب من سلامة إصدار السند باسم إنترا وإتمام الأوراق. ولم يرتح سلامة لطلب بيدس إذ كان ثمّة عدد من الصعوبات: هل يملك بيدس صلاحية إصدار سند بملايين الدولارات لشراء عقار في أميركا بدون العودة الى مجلس إدارة إنترا في بيروت؟ وثانياً هل يمكن لفرع إنترا الذي لم يفتتح بعد أن يصدر هذا السند أم من الأفضل أن يأتي السند من بيروت؟ وثالثاً، هل يمكن لسلامة أن يصدر السند وهو لا يملك الصلاحية القانونية باسم إنترا؟

كان ذكاء بيدس حاداً كالعادة، حيث أعطى سلامة التعليمات التالية: هدفنا هو إتمام الصفقة وليس هذه التفاصيل. لتوقيع الأوراق عليك إبلاغ الكنديين بأنك ستصدر السند فوراً وأنتهم خلال نصف ساعة يمكنهم الاتصال بتشايس مانهاتن بنك، وكيلنا في أميركا، الذي سيؤكد أنتك تملك صلاحية توقيع السند باسم بنك إنترا في بيروت. وهكذا قدّم بيدس حلاً لصعوبات سلامة الثلاث فوقّع جميع الأطراف وتمّت عملية الشراء. وبعد فترة جاء بيدس الى نيويورك لحضور حفل الافتتاح في أوتيل ولدورف أستوريا أفخم فندق في المدينة. حضر الحفل كبار رجال الأعمال الأميركيين والأجانب وأصحاب مصارف وسياسيون أميركيون والسلك الديبلوماسي من سفراء وقناصل في نيويورك وواشنطن. وغطّت صحف بيروت هذا الافتتاح بشكل موسّع. وكان عنوان إحدى الصحف مثيراً: «غزو مالي لبناني في قلب العالم الرأسمالي». وبدأ نشاط الفرع فدخل في عمليات تمويل تجارة الحبوب الأميركية الى الشرق الأوسط وحقق أرباحاً ملفتة. وخلال عام تضاعفت قيمة العقار. وفي إحدى زياراته الدورية لهذا الفرع وقف بيدس في الشارع المقابل يتأمّل العلم اللبناني الضخم الذي رفرف فوق المبنى وخاطب مساعديه: «تبلغ قيمة المبنى الآن 10.5 ملايين دولار! لقد اشتريناها بسعر رخيص! غداً سيأتي أحفادنا الى هنا وسيشاهدون علم لبنان ويقولون إنّ بيدس قد عقد صفقة مربحة للغاية»[137].

عكست تفاصيل افتتاح فرع نيويورك ونجاح هذا الفرع عمق علاقات بيدس الأميركية، في وقت كان بيدس يحسب فيه على الأميركيين. وتجدر مقارنة هذه المرحلة بما ستنتهي إليه الأحداث لاحقاً، وكف كان لأصدقاء بيدس الأميركان دور هام في انهيار إنترا.

أمبراطورية إنترا

خلال الستينات ضاعف إنترا رسملته ثلاث مرات من 6.4 مليون ل.ل. الى 20 مليون ل.ل. (7 ملايين دولار أميركي) وأصبح له فروع ليس فقط في أنحاء لبنان بل في عدد كبير من الدول، منها سورية والأردن والعراق وقطر وسيراليون وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدةالأميركية. كما افتتح مؤسسات مصرفية وشركات استثمار في لبنان وسويسرا وليبيريا ونيجيريا والبرازيل والولايات المتحدة. وتخصّصت إحدى هذه المؤسسات بتصدير السيارات الأميركية الى لبنان والشرق الأوسط وبشؤون تجارية أخرى. في بداية 1966، كان بنك إنترا ومتفرعاته في أوج النجاح، وجاءته الودائع من كل مكان – من مواطنين يدخرون أموالهم، الى أصحاب أعمال ومستثمرين عرب وأجانب ومغتربين. كما دخلت نشاطات البنك في قطاعات متنوعة من الاقتصاد اللبناني وخاصة في السياحة والعقارات والصناعة. ونظراً الى استقرار بنك إنترا وحجمه نسبة الى القطاع المصرفي اللبناني، أصبح ملكاً بين البنوك ومحل حسد لا حد له، وتجاوزت موازنته خمسة أضعاف موازنة الدولة اللبنانية. في العام 1966، وصل عدد المصارف في لبنان 99 مصرفاً بـ133 فرعاً، معظمها لبناني ومنها 14 مصرفاً فرنسياً و3 مصارف أميركية ومصرفان بريطانيان و10 مصارف من جنسيات مختلفة. وكان بنك إنترا أكبر المصارف بـ40 بالمئة من مجمل ودائع القطاع المصرفي اللبناني (أنظر الجدول 10)، كما بلغت نسبة احتياطي المصرف وقيمة موجوداته 56 بالمئة من النظام المصرفي في البلاد، يفوق ثاني أكبر مصرف في لبنان بمقدار 11 الى 1. حتى أنّ المصارف الثمانية الكبرى في لبنان بعد بنك إنترا سيطرت على نسبة 15 بالمئة فقط من قيمة أصول القطاع المصرفي.

وهكذا بعد 15 سنة من تأسيسه أصبح بنك إنترا محور المال في لبنان، يؤثّر على أسعار الفائدة وسوق القطع في بيروت ويحدد طبيعة القطاع المصرفي وبالتالي الاقتصاد اللبناني. لقد عمد إنترا الى تحقيق هامش مربح على الفوائد التي دفعها على الودائع بتوظيف أموال في استثمارات بعيدة الأمد. فامتلك أصولاً مسيطرة في شركة طيران الشرق الأوسط (الميدل أيست) وشركة مرفأ بيروت وراديو أوريان في بيروت (بعدما كان مؤسسة فرنسية) ومرفأ مرسيليا في فرنسا

وشركة بناء سفن فرنسية، واستثمارات أخرى في القطاعات العقارية والصناعية والسياحية كفندق فينيسيا في حي الزيتونة المترف، على واجهة بيروت البحرية ومجمع مباني اللعازرية في الوسط التجاري وكازينو لبنان وشركة مستودعات، وكذلك فندقاً من الدرجة الأولى في لوغانو في سويسرا وعدّة عقارات على جادة الشانزليزيه في باريس وفندقاً على شارع بارك لاين في نيويورك وعقارات مختلفة في لبنان وفرنسا والولايات المتحدة.

في أوائل الستينات كان بيدس يشعر بالثقة الكبيرة بمستقبل أعماله. فلقد شجعه نجاح بنك إنترا، واعتقد أنّ المستقبل سيكون مشرقاً للبنك وللبنان وأنّ بيروت بدون شك ستصبح سنغافورة أو هونغ كونغ على البحر المتوسط. وقال بأنّ طرفة شمعون بأنّ بيروت ستصبح «كراخانه دولية» (بيت دعارة باللغة التركية) منفتحة على كل النشاطات الاقتصادية، قد تحوّلت الى حقيقة في الستينات. ظنّ بيدس أنّ الاستقرار الذي كانت البلاد تنعم به في عهد شهاب سيستمرّ، وأنّ جماعة النهج سيحكمون لبنان الى الأبد أوعلى الأقل في السنوات العشرين المقبلة. وكانت اتصالاته ولقاءاته الدائمة مع كبار الحكومة ورموز العهد تمنحه امتيازاً في الحصول على معلومات عن الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد وعن السياسات المالية والقرارات الحكومية قبل اتخاذها. وبالمقابل كان هؤلاء يأخذون بمشورة بيدس ونصحه ويناقشون رؤيته للأمور.

أموال ومهارات الفلسطينيين تهدّد «الستاتيكو»

نظر أمراء الحرب والتجّار الى إنترا كدخيل فلسطيني على المسرح اللبناني الذي اعتبروه مقتصراً عليهم، رغم الجهد الكبير الذي بذله بيدس والفلسطينيون الآخرون في إنترا للاندماج في البيئة اللبنانية، ورغم دور الرساميل والمهارات الفلسطينية في إنعاش الاقتصاد اللبناني وإغناء البيئة الثقافية. فلقد أدخل الفلسطينيون بعد النكبة مبلغ 51 مليون استرليني، وهو مبلغ ضخم بمقاييس تلك الفترة. وأطلق التدفق المالي والمهارات الفلسطينية نشاطاً اقتصادياً كبيراً في بيروت، ساعد في ذلك قفل ميناء حيفا ومطار اللد في فلسطين ما حفّز نهوض مطار بيروت ومرفئها. لقد كره أمراء الحرب، ومن موقع عنصري، النجاح الذي حقّقه رأس المال الفلسطيني والمهارات الفردية الفلسطينية في لبنان. ومنذ البدء نظروا الى إنترا كمشروع فلسطيني يطل برأسه في حديقتهم ويهددهم لأنّه ليس خاضعاً لمشيئتهم أو تحت جناحهم. ما يقدّم دليلاً آخر على مفاضلة أمراء الحرب والتجّار لمصالحهم الشخصية على مصلحة لبنان التي كانت في

الاستفادة الحقيقية لكل الاقتصاد اللبناني من نزوح الرساميل والمهارات الفلسطينية.

كان بيدس معروفاً في أرجاء فلسطين في الأربعينات كمصرفي ناجح، فلحقته الشهرة في لبنان في أوساط اللاجئين الذين كانوا يقصدونه لتصريف أموالهم أو إيداعها أو استثمارها في القطاعات الاقتصادية. وكانت المصارف الأخرى، لبنانية وأجنبية، تراقب إنترا بحسد وقلق حيث كان نجاح إنترا يتمادى منذ الخمسينات كالجن المارد الذي خرج من قمقم علاء الدين. وفيما كانت الفئة المهيمنة في لبنان قد استقبلت في البداية قدوم رأس المال الفلسطيني فإنّها لم تهضم أفراداً فلسطينيين استعملوا عقولهم ومهاراتهم ووظفوا الأموال في المصارف وعالم المال بشكل مستقل ومنفصل لا ينفع المصالح الخاصة، وإن دفع إنترا مبالغ طائلة للحصول على الدعم السياسي لا سيما من الشهابيين. وإضافة الى إنترا، افتتح الفلسطينيون عدداً كبيراً من المؤسسات الاقتصادية منها شركة اتحاد المقاولين وبنك بيروت للتجارة والشركة العالمية للتأمين (بدر الفاهوم وباسم فارس) وعرف كثيرون في عالم التجارة كأسعد نصر مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط وعطاالله فريج وإدوين أبيلا ومحمود ماميش[14].

لقد حصل بيدس على الجنسية اللبنانية، واشتغل على تحسين لهجته لتصبح قريبة من اللهجة اللبنانية وبنى علاقات حميمة مع مراكز السلطة في لبنان. ولم يكن بنك إنترا مؤسسة يملكها الفلسطينيون بالكامل بعكس الدعاية المعادية، بل كان ثمّة شركاء لبنانيون كما أشرنا. ومن شركاء بيدس الفلسطينيين كان بدر الفاهوم وبديع بولس واميل مسلّم ومنير حداد وفريتز مروم وجورج اشتكلف، وباستثناء الفاهوم كانوا كلّهم مسيحيين. ورغم أنّ هؤلاء، إضافة الى بيدس، تكلّموا اللغة العربية بلهجة مشرقية لا تبعد كثيراً عن اللبنانية إلا أنّ كثيرين نظروا اليهم كغرباء في لبنان. وكانت لهجتهم الفلسطينية تخونهم في بلد كانت عبارة «شقفة فلسطيني» تستعمل بين العامة ـ بعد نكسة فلسطين ودخول اللاجئين الى لبنان – كإهانة. وكان منير أبوفاضل، الذي كان في الماضي يزور القدس، من هؤلاء اللبنانيين الذين يعرفون العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القوية التي كانت قائمة بين لبنان وفلسطين قبل قيام إسرائيل. فكان متعاطفاً مع شركائه الفلسطينيين، صرف الوقت على مساعدتهم للاندماج في المجتمع اللبناني، وحصل كثيرون منهم على الجنسية اللبنانية وسجّل بعضهم مسقط رأسه في قرى الشوف أو المتن في سجلات الأحوال الشخصية اللبنانية وعلى بطاقة الهويّة.

بيدس طرفاً في صراع أمراء الحرب والشهابيين

تجدر الإشارة الى مسألتين جوهريتين في طبيعة بنك إنترا في الستينات. إذ رغم حجم المصرف ونموّه فإنّ بنك إنترا عانى من مشكلتين. الأولى أنّ معظم أصول البنك الطويلة الأمد والعقارات قد تم الحصول عليها بحسوم والتزامات قصيرة الأمد وخاصة ودائع تحت الطلب. وكانت هذه المشلكة في أساس الأزمة التي ضربت النظام المالي اللبناني عام 1966.

والمشكلة الثانية، والتي قد تبدو كلغز متناقض للوهلة الأولى، كانت يوسف بيدس نفسه. فرغم دور بيدس في تأسيس إنترا ونجاحها الفائق، ورغم ديناميكيته وذكائه الحاد، إلا أنّه لم يفقه أو يحسب حساباً كافياً لدور أمراء الحرب والتجّار وأهمية الشبكات القبليّة والعائلية والطائفية في لبنان. لقد صنعت هذه العلاقات ليس النظام السياسي في لبنان فحسب بل وزّعت السلطة حصصاً وصبغت واقتسمت بشكل فوقي نظامه الاقتصادي. وكان جهله للوضع المحلي خطأً قاتلاً عندما وقع الانهيار، ووجد نفسه بدون غطاء سياسي كاف. ولكنه لم يفهم جو الصفقات والرهانات التي حكمت سلوك عائلات أمراء الحرب والتجّار بل ظل يعتقد أنّ المسألة تتعلق بقيامه بعمله في القطاع المصرفي في بيروت كأي مدينة كوزموبوليتية وأنّ الآخرين سيتصرفون بقواعد لعبة السوق ومصلحة لبنان. ولكن الأمر كان أبعد من ذلك عندما أصبح إنترا الجسم المصرفي الأكبر ويحتاج الى علاقات ودعم سياسي على أعلى المستويات. لقد برز دور أمراء الحرب في حرب 1958 واستمرّ في الستينات، فتماهى بيدس مع هذه الأجواء، وحرص على التعامل باحترام مع أصحاب الفخامة والزعامة والبك والشيخ والمير والباشا. ولكن مصالحه وصداقاته كانت مع العهد الشهابي حيث اعتقد أنّ دعم فؤاد شهاب وحاشيته لبنك إنترا كان كافياً لمنحه مناعة ضد القوى التقليدية. ولم يكن بيدس خاطئاً في حساباته أو مسيئاً في التقدير، إذ كانت البلاد بمؤسساتها وحكّامها وكبار موظفيها وأمنها في عهدة جماعة النهج الشهابي والرئيس شهاب. ورأى بيدس في شهاب رجل دولة يمكن الاتكال عليه خاصة عندما برز جانبه الإصلاحي المعادي لقوّة الزعماء والساعي الى بناء دولة رعاية عصرية بمبادىء توحّد شرائح المجتمع وتتجاوب مع أماني المواطنين. ولم يكن شهاب كما رأينا صديقاً للفئة التقليدية التي اعتبرت جهده تصميماً على إنهاء نفوذها (راجع الفصل السابع) واتّهمه التجّار بأنّه يطبّق «اشتراكية مقنّعة» أوحاها له «معلّمه» في القاهرة جمال عبدالناصر الذي كان له اليد العليا في اختياره رئيساً لخلافة كميل شمعون عام 1958. وكانت القوى التقليدية منقسمة دائماً على نفسها بدلالة صراعها بين مؤيد ومناهض لبشارة الخوري

في الأربعينات ومؤيد ومناهض لشمعون في الخمسينات. أمّا في عهد شهاب فلقد توحّدوا جميعاً لمحاربة نهجه الإصلاحي.

لقد جعل شهاب الحياة صعبة للعائلات النافذة، حيث قرن خطه الإصلاحي باعتماده كعسكري على المكتب الثاني لحكم البلاد. وكان لهذا الجهاز، أو بدا كذلك لمناهضي شهاب، أنّ له إصبعاً في كل شيء وأنّ نفوذه يساوم نظام لبنان البرلماني نسبيّاً ويهدّد سلطة القانون. لقد استطاع أمراء الحرب بقدراتهم الواسعة تشويه سمعة الشهابية في الإعلام، ما جعل رئيس الجمهورية طرفاً وليس حكماً كما يدعو إليه الدستور.

من ناحيته كان شهاب متقشفاً ساخراً بأساليب أمراء الحرب رغم أنه كأمير شهابي انتمى الى طبقتهم. ولم يثق بهم، إذ في اليوم الأخير من العام 1961 قاد عناصر من الجيش اللبناني محاولة انقلابية ضد شهاب يدعمهم الحزب السوري القومي وبمباركة كميل شمعون. وإذ فشل الانقلاب حضرت وفود الى منزل شهاب شمال بيروت لتهنئته بالسلامة، وكان شهاب يحلق لحيته ولم يشأ أن تزعجه الوفود ولذلك أوعز للحلاق: «احلق يا ابني. هؤلاء كانوا سيأتون على أي حال لتهنئة الحاكم الجديد لو نجح الانقلاب»[15].

ولم يساير شهاب عائلات أمراء الحرب والتجّار، واستعاض عنهم بتنشئة جيل جديد من المسيحيين والمسلمين حتى يعينوه على الإصلاحات ويعملوا في مؤسسات الدولة الجديدة ويحتلّوا مراكز في الإدارة والحكومة والبرلمان. أما الجيل الذي يربّيه شهاب ليكون قاعدته الإصلاحية فلم يكن يتمتع بقاعدة شعبية كما ذكرنا. وفي الانتخابات النيابية عام 1964 اتّهم التقليديون شهاب وأجهزة الدولة بتدخّل سافر كي يخسر بعضهم مقاعده في البرلمان ويفوز أشخاص مخلصون لشهاب ونهجه. وباستثناء استناد شهاب الى شخصيّات قويّة مشت معه بضع سنوات كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وأحياناً حزب الكتائب، لم يدُر في فلك شهاب أشخاص من أصحاب الكاريزما القوية. فكان من رجال عهده مدير مكتبه الياس سركيس ومستشاره شارل حلو، والاثنان كانا من خارج عائلات أمراء الحرب التقليدية ولم يحصلا شعبية أو يلفتا نظر الرأي العام (رغم أنهما أصبحا رئيسي جمهورية – حلو عام 1964 وسركيس عام 1976). بدأ سركيس موظفاً في سكة الحديد وهو القادم من قرية الشبانية الصغيرة في جبل لبنان، بينما عمل حلو كمحام وصحافي مع خاله ميشال شيحا الذي ساعده ليصبح سفيراً كما رأينا عام 1946.

وكان بيدس في الجانب الآخر من المعادلة اللبنانية في الستينات، مع الشهابية، حيث دعمته

رموزها ورجالها في السلطة. فكان صديقاً شخصياً لشهاب ومستشاريه وخاصة الياس سركيس وعبدالله اليافي (رئيس وزراء ووزير المالية) وفيليب تقلا حاكم مصرف لبنان ووزير الخارجية، وكذلك قادة أحزاب سياسية وضباط أجهزة المخابرات والجيش. لقد كانت القوى النافذة في البلاد تعدّ العدّة للانقضاض على الشهابيين وضرب نواة سلطتهم الصاعدة. وحتى يحين الوقت لتحرّك هؤلاء، كان بيدس يشعر بالأمان مع جماعة النهج. لقد كان يعتقد أنّ المال هو قوّة، وطبّق مبادىء العلوم المالية بعقل بارد لا ينسجم مع عالم الأحاجي اللبنانية المعقد، وكان يؤمن أن الشعب اللبناني سيقدّر خدماته وجهوده لبناء الاقتصاد اللبناني وأنّ أمراء الحرب والتجّار والمتمولين سيقبلونه بسبب نجاحه؛ ومع مرور الوقت سينسونه في مدينة كبيرة كبيروت.

انتهى عهد شهاب عام 1964، واختير شارل حلو خلفاً له فرضي البرلمان ذو الأغلبية الشهابية بهذا الاختيار رغم الإصرار على التجديد لشهاب. وطالما أنّ حلو هو خيار شهاب فقد اطمأنّ بيدس ورحب به. ولكن بيدس خُدع كما خُدعت جماعة النهج لأنّ حلو لم يكن شهابياً متحمّساً وكانت عقيدته السياسية وثقافته الفرنكوفيلية أقرب الى إميل إدّه منها الى بشارة الخوري بلغة الثلاثينات. إذ كان حلو شهابياً متردداً حيث كان جزء كبير من عقليته مرتبطاً بنشأته الجزويتية وارتباطاته مع الأسر التقليدية. فهو كان من مؤسسي حزب الكتائب عام 1936 ولكنّه ابتعد وانضم الى الكتلة الدستورية بقيادة بشارة الخوري. هذه الخلفية جعلت حلو أكثر انفتاحاً على القوى التقليدية. وبدلاً أن يستمر في مناخ الإصلاح بات موقعاً صبّت فيه صراعات أمراء الحرب والتجّار ضد الشهابيين الذين استمروا كأصحاب اليد العليا في الدولة في عهد حلو. وفي بداية عهده، لم تتبدّل البيئة كثيراً بالنسبة الى بيدس إذ إنّ جماعة شهاب في السلطة كانوا أقوياء واستمّرت العوامل الإيجابية بالنسبة لإنترا. ولكن بعد عامين من عهد حلو بدأ الشهابيون يخططون للانتخابات النيابية عام 1968 والانتخابات الرئاسية عام 1970 وكان بنك إنترا جزءاً من حساباتهم لهذه الانتخابات.

في 1966، التقى الياس سركيس وعدد من السياسيين وأصحاب الأعمال وفئات تسير في الفلك الشهابي على ضرورة أن يستمرّ النهج في قيادة البلاد بعد نهاية عهد حلو عام 1970. ولاحظوا أنّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية مؤاتية لهذه الاستمرارية، خاصة شعبية فؤاد شهاب والوقع الملموس لإنجازاته والتي أفادت المواطنين. لقد قرّر الشهابيون أن يكون الياس سركيس مرشح الرئاسة عام 1970 وأن يتحضّر آخرون من جماعة النهج لانتخابات الرئاسة

عام 1976. وكان دور بيدس مهماً في توفير المال اللازم لدعم الحملات الانتخابية البرلمانية والرئاسية. لقد سمح قانون النقد والتسليف لمصرف لبنان بأن يقدّم العون الى البنوك التجارية – كتسليفات مؤقتة – مقابل ضمانات. وبما أنّ بنك إنترا امتلك ضمانات واسعة كعقارات وشركات مساهمة كان بإمكانه أن يطلب سلفة من مصرف لبنان بقيمة 100 مليون ل.ل. (35 مليون دولار) كافية لتمويل الانتخابات. أمّا كيف سيساعد طلب القرض من مصرف لبنان في تمويل الانتخابات، فذلك عبر الاستفادة من هوامش الفائدة. فقد كان سعر الفائدة interbank rate في بيروت 6 بالمئة أما القرض من مصرف لبنان الى إنترا فسيتحدد بسعر فائدة 3 بالمئة، ما يخلق هامش ربح مقداره 3 بالمئة وهذا المقدار يوفّر لإنترا منحة مجانية قدرها 3 ملايين ليرة في السنة. وهكذا مع تراكم هذا الفارق لمدة ثلاث سنوات مع الفوائد سيتوفّر في الصندوق الشهابي لتمويل الانتخابات مبلغ 10 ملايين ليرة. كما أنّ المجهود سيستمرّ لتموين الصندوق بحيث يصبح ممكناً تمويل الانتخابات الرئاسية عام 1976 أيضاً.

ورأى بيدس أنّ بنك إنترا كان في وضع ممتاز، وأنّه سيجد صعوبة في تبرير حاجته الى قرض من مصرف لبنان، وكأنّ هناك مشكلة سيولة. ولكنه رأى مدى أهمية أن تستمرّ الشهابية كداعم سياسي قوي لبنك إنترا. ولأنه كان من غير الممكن لبيدس أن يحاول الحصول على السلفة مباشرة من مصرف لبنان لأن ذلك يجر أسئلة واستفسارات دقيقة عن صحة إنترا ووضعه وحاجته الى السيولة، كان لا بد من وساطة سياسية. ورأى الشهابيون أن يكون شارل حلو هو هذه الوساطة. ولم يكن حلو موضع ثقة كاملة لدى الشهابيين فلم يشاركوه أفكارهم ومشاريعهم. ورغم نفوذهم العارم في الإدارة الرسمية والجيش والبرلمان وجميع مراكز السلطة في البلد، رأوا أن يلعب حلو دوراً في تأمين السلفة لإنترا. وكان من الأفضل أن لا يُفاتح حلو من رموز الشهابية مباشرة بل أن يأتي الأمر وكأنّه طلب من إنترا.

كان إدوار بارودي صلة الوصل بين الفريق الشهابي وبيدس، وكان يستطيع تحديد موعد لبيدس مع شارل حلو. وفي حين وافق بيدس على المضي بخطة الشهابيين للانتخابات وصندوق التمويل، طلب مهلة من الوقت قبل تحديد موعد نهائي مع شارل حلو. ولكن الأمور تحرّكت بسرعة أدّت الى عرقلة كل حساباته. إذ عندما حدّد بارودي الموعد مع حلو، كانت أزمة القطاع المصرفي تطلّ برأسها في بيروت، في حين كان بيدس خارج لبنان يتابع أشغاله في باريس ونيويورك. وعندما عاد الى بيروت وذهب للقاء حلو كانت الأحداث تنذر بعاصفة مدمّرة على إنترا.

البيئة الاقليمية والدولية

في بداية الستينات واجهت المصارف اللبنانية منافسة حادة من المصارف الأجنبية العاملة في الشرق الأوسط، التي سعت الى استقطاب أموال النفط العربية. وحاولت المصارف اللبنانية مواجهة هذه المنافسة برفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب الزبائن، ما أدّى الى انخفاض أرباحها وارتفاع أكلافها، فلجأ عدد كبير من المصارف اللبنانية الى الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأمد التي يمكن أن تثمر عن مردود أعلى من هامش الفوائد، ولكنها جامدة صعبة التسييل عند الطلب. وازداد الضغط على هذه المصارف عام 1964 عندما عمدت المصارف المركزية في أوروبا والولايات المتحدة الى فرض سياسة نقدية صارمة ورفعت الفوائد لمكافحة التضخم الذي نجم عن حرب فيتنام. وباكراً في 1966، ارتفع الدولار الأميركي بشكل ملحوظ في أسواق القطع الأوروبية، مسجلاً مكاسب بلغت 8 بالمئة في اليوم الواحد. وتصرّفت أسواق بيروت المالية بأسلوب المضاربة بعكس سلوك الأسواق الأوروبية التي تماشت مع حركة الدولار. فكانت البنوك في لبنان تستثمر سيولتها المحلية ضد حركة الدولار أملاً في أن يعود الى الهبوط فتحقق أرباحاً. ولكن في نفس الفترة كانت المصارف الأوروبية والأميركية والشركات المالية الغربية ترسل وفوداً الى عواصم الشرق الأوسط لعرض خدمات ممتازة وأسعار فوائد أفضل من تلك التي يجنيها المستثمرون العرب والشرق أوسطيون في بيروت. وكان من هؤلاء ديفيد روكفلر من تشايس مانهاتن الذي اعتبره بيدس حتى ذلك الوقت من أفضل أصدقائه.

لقد شدّ ارتفاع الدولار وأسعار الفائدة المستثمرين، فبدأت الرساميل تغادر بيروت الى أوروبا وأميركا ما أسفر عن كشف للنظام المصرفي اللبناني أدّى فيما بعد الى أزمة سيولة. في تلك الأثناء كان بيدس ومجلس إدارة إنترا مطمئنين الى وضع بنك إنترا، يتوقّعان أن تعبر أزمة السيولة بخير ويعود السوق الى وتيرته. ولكن الأحداث أثبتت أنّ مجلس إنترا وبيدس نفسه لم يقدّرا حجم التحرّك الدولي وبالغا في مقدرة إنترا على مواجهة الأخطار المالية في حين كان الانهيار على مسافة أسابيع فقط.

كان بيدس مدركاً أنّ العائلات النافذة تضمر العداوة لإنترا. فهويّته الفلسطينية وعلاقاته مع الجماعة الشهابية وحجم البنك العملاق وسطوته في القطاع المصرفي، كل ذلك لم يكن موضع ترحيب تلك العائلات. وفي بحثه عن الربحية اصطدم بيدس ليس فقط بالنخبة اللبنانية التي لم تقبله ولكن أيضاً مع النخب الفلسطينية حيث كان الشارع الفلسطيني أشدّ عداءً. إذ

رافقت أحداث منتصف الستينات تحوّلات جديدة في مسار القضية الفلسطينية، حيث انطلق العمل المقاوم في رأس السنة 1965 وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة بدأ فيها تسييس رأس المال الفلسطيني والمهارات الفلسطينية. فبدأ رأس المال الفلسطيني يتخلّى عن بيدس وسحبت منظمة التحرير وشخصيات أخرى ودائعها من إنترا وافتتحت حسابات في البنك العربي المحدود وكان أيضاً برأسمال فلسطيني[16]. ويقول فاروق محفوظ، شاهد تلك الفترة وعضو لجنة الرقابة المصرفية عام 1990، «إنّ القوى المضادة الداخلية والخارجية قد استاءت من تفوق إنترا وبدأت تبثّ شائعات بأنّ بيدس يبيع أراضي فلسطين وبيدس يتعامل مع إسرائيل واسحبوا ودائعكم من إنترا قبل إفلاسه»[17].

ولم تساعد التحولات في سورية محاولات إنترا لتصحيح وضعه. إذ كانت سورية تحبّذ الاشتراكية والنظام الاقتصادي الموجه، في حين اعتبرت السلطات النقدية السورية فتح حسابات سريّة في بيروت جريمة يعاقب عليها القانون. وبات واضحاً أنّ المناورات السياسية في لبنان وسورية وفي أجواء الفلسطينيين غطّت الصورة وطغت على القرارات الاقتصادية المناسبة.

ولأسباب متعددة، كان المودعون الكبار يدرسون فكرة سحب ودائعهم في إنترا. وفي نفس الوقت كانت الوفود المصرفية السويسرية تزور السعودية وتعرض صفقات مربحة جداً (فوائد وتسهيلات) لا يقدّمها إنترا أو أي بنك لبناني آخر. وبدأ مودعون هامون، لا سيما أثرياء العرب، يخططون لتحويل أموالهم من المصارف اللبنانية التي لم تدفع أكثر من 4 بالمئة فائدة، الى حسابات لدى المصارف الأوروبية والأميركية التي دفعت حتى 9 بالمئة[18]. وإذ أخذ السعوديون في الحسبان علاقاتهم الأخوية مع لبنان وترددوا في الأمر إلا أنّ تلك الفترة كانت مشتعلة بين الدول العربية حيث غاب الوفاق (ولقّب البعض تلك المرحلة بـ«الحرب العربية الباردة» بين مصر وخصومها العرب). وكان الملك فيصل عاهل العربية السعودية غاضباً من بعض صحف بيروت التي هاجمته وهاجمت المملكة وكالت المديح لغريمه الزعيم المصري جمال عبدالناصر. وكان إنترا مصرفاً لبنانياً ومركزه بيروت حيث يُشتم الملك كل صباح فأوعز البعض للسعوديين أن بيدس ومصرفه محسوبان على الشهابيين المدعومين من عبدالناصر.

وكان للكويتيين أسباب مختلفة لسحب الودائع من إنترا. فلقد ضغطت عليهم الحكومة البريطانية لتحويل ودائعهم من بيروت الى لندن لدعم الجنيه الإسترليني الذي كان يتعرّض لضغوط جدية من الدولار الأميركي القوي. أمّا الروس فلم يكن لديهم داع للاكتراث

بمصير مصرف خاص له خلفية أميركية. إذ إنّ نظامهم الشيوعي لم يشجع الاستثمار الخاص والنشاطات الرأسمالية بل كان الهدف من ودائعهم في إنترا وغيره جزءاً من سياستهم الإقليمية لتمويل نشاطات تساهم في الحرب الباردة مع الولايات المتحدة. وبلغت ودائعهم لدى إنترا 6 ملايين دولار أميركي وهو مبلغ كبير بمقاييس الستينات. ورغب الروس سحب أموالهم لأمور تتعلّق بالتغيّرات الإقليمية وتحالفاتهم في الشرق الأوسط.

وتلخّص مجلة **تايم** الأميركية ضلوع أطراف عديدة غربية وعربية في انهيار إنترا:

«بريطانيا التي تحرّكت أوّلاً إذ كانت غير راضية عن رفض بيدس شراء طائرات VS 10 البريطانية لصالح شركة طيران الشرق الأوسط التي يملكها إنترا. ثم تحرّكت الحكومة الفرنسية التي تملك 15 بالمئة من أسهم طيران الشرق الأوسط وتطمع في امتلاك البقية، ولا تحب بيدس الموالي للأميركيين. فجمّدت طلب إنترا بناء مركز أوروبي في باريس يحتاج اليه حاجة ماسّة. ثم تدخّلت روسيا، إذ حملت بنك نارودني على سحب 5 ملايين دولار من إنترا... في ذلك الحين كانت متاعب إنترا أبعد من أن يكون ميؤوساً منها، لكن رائحة الدم انتشرت في الجو المالي. فقد تذرّع السياسيون المؤيدون للمملكة العربية السعودية في لبنان بحملات الصحف اليسارية على الملك فيصل لحمل السعوديين على سحب كميات كبيرة من ودائعهم»[19].

الانهيار

لم يكن ثمّة مشكلة سيولة لدى إنترا في بدء حركة الدولار وأسعار الفوائد، حتى عندما تأثّرت مصارف لبنانية أخرى. ولكن تحرّك الدولار والفوائد العالمية بدآ يضعفان القطاع المالي بأكمله وباتت الحاجة ملحّة الى تدخل من الحكومة والمصرف المركزي. ولم يشارك بيدس في المطالبة بالتدخل الرسمي لأنّ مساعدة المصرف المركزي للمصارف التجارية كانت مرتبطة بقنوات قانونية وخطوات إجرائية يجب أن تحصل قبل تقديم الدعم. كما كان هناك خطر أن تقدم الحكومة على التحقيق في أزمة السيولة في قطاع ظاهره صحي، وما يجرّ ذلك من فضح للممارسات التي كانت تقوم بها المصارف، ومنها إنترا. ولذلك كان على بيدس ومجلس الإدارة أن يتجها الى تنظيف البيت وتقويم الممارسات لتتلاءم مع القوانين وطبيعة عمل المصارف وإعادة هيكلة مجلس الإدارة. ورأى بيدس ومعه كثيرون أن يتوقف النفوذ السياسي داخل مجلس الإدارة، وخاصة من قبل مؤسسي إنترا الذين كانت ارتباطاتهم مع الشخصيات العامة واضحة للعيان وقد تسبب الضرر فيما بعد، كأن تتجه تحقيقات أو استفسارات حكومية عن

دور إنترا في السياسة فيتدخل أعداء إنترا لأذيته.

وتشاور بيدس مع معاونيه، ومنهم نجيب علم الدين، رئيس شركة طيران الشرق الأوسط (الميدل إيست) وعضو مجلس إدارة إنترا، في ما يجب عمله لتقوية البنك ومواجهة الأزمة. ومن المقترحات كان وضع خطة شاملة عن البنك ومواطن قوّته وضعفه واعتماد حلول إصلاحية وتطويرية. فحضر الأميركي بول باركر، نائب رئيس بنك أوف أميركا، ليعدّ هذه الخطة. فحصر أصول البنك ووجدها متينة من ناحية الاستثمارات الجامدة ولكنه وجدها ضعيفة من ناحية السيولة. وعندما عرض باركر خطته ونتيجة دراسته للوضع على بيدس في 15 أيلول/ سبتمبر 1966، ختمها بالقول إنّ إنترا يواجه مشاكل مستعصية لأنّ الزبائن بدأوا يسحبون ودائعهم وأنّ هذه السحوبات أصبحت يومية، وأنّ هذه المعلومات كافية لإلحاق أكبر الأذى بإنترا إذا سرّبت الى الرأي العام وعندئذ سيخاف المودعون الصغار ما يهدد مقدرة إنترا على الدفع. أقلق هذا الأمر بيدس كثيراً وعجّل في تنفيذ مقترحات باركر فتشكّل مجلس إدارة جديد، وتم تعيين أصحاب الخبرة والمهارة في مناصب عليا في البنك. وقدّم بيدس استقالته من رئاسة مجلس الإدارة إمعاناً في استقلالية المجلس، وعيّن النائب في البرلمان رفيق نجا ونجيب صالحة مكانه. وأكّد صالحة أنّ وضع إنترا قوي وأنّ الصعوبات الحالية ستزول لأنها مجرد نقص مؤقت في السيولة. وفي الواقع فإنّ تشخيص صالحة لوضع إنترا كان في مكانه كما سيتبيّن.

قام مجلس الإدارة الجديد بتقويم الوضع، وقرّر طلب سلفة من البنك المركزي لمواجهة العجز المؤقت في السيولة مقابل ضمانات من أصوله الأقل سيولة (سندات وأسهم) وفي زعمهم أنّ إنترا سيعود أقوى مما كان خلال فترة قصيرة. وكان بيدس مدركاً أنّ طلب السلفة من مصرف لبنان ليس سهلاً، ولذلك فضّل أنّ يأتي الطلب من مجلس الإدارة وهو خارجه. فقد كانت علاقة بيدس سيئة مع مصرف لبنان كما كانت هناك عداوات كثيرة تراكمت مع أمراء حرب وزعماء. ولكن كان خوف بيدس الأكبر أن يستغل أعداء إنترا طلب السلفة لتسريب الخبر الى الرأي العام ويحصل ما حذّر منه باركر من وقع سيكولوجي عارم على صغار المودعين. ورغم مخاوفه، وافق بيدس أن يتدخل لدى أصدقائه السياسيّين للمساعدة في طلب السلفة خارج القنوات المكشوفة. وحان الوقت للموعد مع رئيس الجمهورية، فذهب إليه بيدس وكان اللقاء مختلفاً تماماً عن السيناريو الذي رسمه الشهابيون. ففيما انتهى اللقاء بموافقة حلو على النظر في ما يمكنه أن يفعل، ما حصل بعد ذلك أنّ حلو رمى الكرة في ملعب صهره جوزف أوغورليان نائب حاكم مصرف لبنان ونفض يده، أي ألغى تماماً مسألة التوسّط الذي

تمنّاه الشهابيون وجعل المسألة قسراً علاقة أي مصرف بالبنك المركزي.

ويقدّم نجيب علم الدين بعض التفاصيل عن لقاء بيدس بحلو، ذلك أنّه كان شاهداً على أحداث إنترا والتقى بيدس وحلو مراراً في تشرين الأول/ أكتوبر 1966. فيقول إنّ الرجلين ناقش واحدهما الآخر حول ما تمّت مناقشته في اجتماعهما. إذ عندما التقى علم الدين بحلو قال له هذا الأخير: «طلب مني بيدس أن أسأل البنك المركزي ليساعد بنك إنترا لأنّ إنترا في ورطة حقيقية»[20]. وفي نفس المساء اتّصل علم الدين ببيدس في نيويورك لمواجهته بما قاله حلو عن أنّ إنترا في ورطة وأسباب الحاجة الى القرض. ويقول علم الدين: «بيدس حلف بحياة أولاده أنّ الحديث مع حلو لم يتمّ بهذه الصورة التي وصفها حلو وأنّ الرئيس نفسه هو من طلب من بيدس أن يزيد استثمارات إنترا في لبنان وأنّ الحكومة ستساعد في هذا الاتجاه. وأنّ الرئيس ذكر بعد ذلك احتمال سلفة بقيمة 150 مليون ل.ل. وأنّه قال لبيدس إذهب وقابل أوغورليان»[21]. ويؤكد علم الدين في مذكراته أنّه يصدّق ما قاله بيدس عن اللقاء مع حلو. ثم يستعرض علم الدين تفاصيل أزمة إنترا في 35 صفحة يبرّىء فيها بيدس تماماً من أي خطأ أو عمل مخالف للقانون.

أمّا ما جرى في اللقاء من نصح حلو لبيدس بمقابلة أوغورليان فإنّ بيدس كان موقناً أنّ أوغورليان كان جزءاً من حلقة أمراء الحرب والتجّار في لبنان، وكان يكرهه شخصياً. حتى أنّ بيدس يذكر بأنّ اللقاء بينه وبين أوغورليان اتخذ طابعاً عنصرياً، حيث شرح بيدس لأوغورليان عن أعمال بنك إنترا وتوقعاته وأنّ إنترا يدرس مشاريع استثمار داخل لبنان ستجلب الفائدة للاقتصاد. وظهر كبرياء أوغورليان عندما ردّ على بيدس بجفاء: «ولماذا تستثمرون في لبنان؟ أنت لست لبنانياً ولبنان لا يريد أن تسيطروا على اقتصاده». وكان أوغورليان (الأرمني الأم والأب) ينظر الى بيدس على أساس أنّه فلسطيني بصرف النظر عن أنّ بيدس حصل على الجنسية اللبنانية ومقيم في لبنان منذ 18 عاماً وأنّه متزوج من لبنانية وأطفاله لبنانيون. ولكن بيدس وجّه النقاش مع أوغورليان نحو طلب إنترا، ولم يستطع هذا الأخير أن يرفض طلبه دون إعطاء سبب موضوعي. إذ إنّ أوغورليان المتمرّس في القطاع المصرفي والشؤون المالية لم يُخفَ عنه أنّ إنترا كان في وضع ممتاز يحتاج الى السيولة وأنّ انهياره سيلحق أكبر الضرر باقتصاد لبنان وقطاعه المصرفي[22]. واتخذ أوغورليان موقفاً رسمياً أنّه طالما أنّ إنترا يسعى الى وساطة سياسية خارج القنوات الآلية للتعامل مع مصرف لبنان فيجب إشراك الحكومة في الأمر وأنّه شخصياً لا يستطيع اتخاذ القرار. ورمى أوغورليان الكرة في مرمى زعامة بيروت

السنيّة. وربما كان موقف أوغورليان حكيماً. فهو إذا وافق على تسليف إنترا فسيغضب أمراء الحرب والتجّار من أعداء إنترا، وإذا رفض السلفة فسيغضب ليس فقط الجماعة الشهابية بل سيغضب رأياً عاماً سيرى الأمر هجمة على الرأسمال الفلسطيني ما قد يولّد تعاطفاً إسلامياً وتملّصاً من قرار اتخذه مسيحيون. ووعد أوغورليان بأنّه سينقل الأمر الى عبدالله اليافي الذي كان رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمالية.

اتّصل أوغورليان باليافي وشرح له الموقف وذكر له أنّ رئيس الجمهورية على علم بالمسألة. وأجاب اليافي أنّه سينظر في الأمر. وفيما كان اليافي في صف الشهابيين في السابق إلا أنّ حساباته السياسية تغيّرت. فهو لم ينظر في طلب إنترا كوزير للمالية بل اتّصل فوراً بالزعيم البيروتي صائب سلام، الذي أصبح حليفه السياسي ومرشده الأهم. وكان سلام عدوّاً للشهابيين بعدما أبعده فؤاد شهاب مراراً عن رئاسة الوزارة، مفضلاً زعيم طرابلس رشيد كرامي. كما أنّ سلام كان لديه تجربة سلبية مع بيدس الذي رفض طلباً لقرض قدّمه سلام. وكان سلام يحتاج الى المال لبناء قصر في ضاحية الدوحة جنوب بيروت ولم يسلفه إنترا المال، وقيل بتدخل من بيدس[23]. وتجدر الإشارة إلى أنّ موقف أمراء الحرب والتجّار من بيدس وإنترا كعدواة مطلقة مصدرها شعورهم بالخطر من الشهابية وحلفائها، ولكن بعضهم كان على استعداد للسير مع الشهابيين لو وافق هؤلاء على تعزيز مواقعهم الانتخابية أو على مدّهم بالمال. وكان رفض بيدس تقديم «الخدمات» لهؤلاء وبالاً عليه، بل كان يشارك نظرة شهاب الى العائلات اللبنانية على أنهم «آكلة الجبنة» les fromagistes. وعندما احتاج بيدس الى المساعدة فإنّه لم يجدها حتى لدى الزعماء المسلمين الذين وقفوا ضد شمعون عام 1958. وباكتمال حلقة رفض أمراء الحرب والتجّار، مسيحيين ومسلمين، مدّ يد العون إلى إنترا، تبخّرت احتمالات المساعدة من أطراف أقلّ نفوذاً في لبنان. إذ بعد رفض الأقطاب دعم إنترا أصبح الموضوع «تابو» أبعد أصدقاء محتملين ومنعهم من تقديم المساعدة لخوفهم من عواقب وخيمة قد يجنونها إذا ساعدوا البنك.

هذه الحلقة من الاستشارات من وراء الكواليس، بدءاً بشارل حلو، الى الزعامة الإسلامية، لم تبق قيد الكتمان. إذ تسرّب الخبر، عكس مشيئة بيدس، بأنّ إنترا يطلب سلفة. وخرجت إشاعات في السوق المالية بأنّ بنك إنترا، أكبر مؤسسة مالية في لبنان، أصبح في خطر ويبحث عن منقذ. وذكرت إشاعات أخرى بأنّ إنترا كان على وشك الانهيار وأنّ أصوله باتت معروضة للبيع أو باتت تعرض كضمانات للحصول على سلفات. وفي مجتمع يتّصف باستعداد دائم

لقبول نظريات المؤامرة، صدّق العموم بأنّ إنترا بدأ ينهار.

في تلك الأثناء لم يكن بيدس ومعاونوه بانتظار ثمرة الاتصالات، بل عملوا فوراً على مواجهة الأزمة. إذ بدأ إنترا في تحويل السيولات المتوفرة في الفروع حول العالم الى بيروت، وكذلك تحويل مبالغ متوفرة من استثمارات إنترا المتعددة ودراسة احتمال بيع بعض الأصول غير السائلة أو القريبة من السيولة. فبدأ «المنقذون» والباحثون عن «الأوكازيونات»، بمن فيهم ممثلو مصالح أميركية كبرى، يتوافدون الى بيروت أو يحومون حول إنترا، ليس بعروض إنقاذية تسمح لإنترا بالاستمرار بل إمعاناً في انتظار سقوطه ما يجعل أصوله وممتلكاته معروضة للبيع بأسعار رخيصة؛ فهم كالعقبان والغربان المحلقة في السماء اثناء اللحظات الأخيرة لاحتضار الطريدة.

في نهاية أيلول/ سبتمبر 1966 اتصل هربرت برونل، وزير العدل الأميركي السابق في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور، بفرع إنترا في نيويورك بصفته محامياً ومستشاراً لشركات أميركية، وقدّم عرضاً باسم رجل الأعمال الأميركي دانيال لودفيغ. وكان لودفيغ يملك عدّة مشاريع تجارية منها أن بي سي (National Bulk Carrier). وطلب برونل تحديد موعد للودفيغ مع بيدس «لبحث أمور مهمة تتعلق بالأزمة المالية في لبنان». وقدّم جدول أعمال حول الأمور التي يوّد لودفيغ بحثها. ولكن لودفيغ كان رجلاً عملياً على الطريقة الأميركية. إذ عندما حضر للقاء بيدس ومعاونيه لم يكترث لجدول الأعمال، بل عرض فوراً شراء شركة الميدل إيست مقابل أن ينقذ بيدس من أزمة السيولة. ولكي يصبح العرض مغرياً، أعلن لودفيغ استعداده للعمل مع إنترا للحصول على رخصة استخراج النفط من الحكومة العراقية. وأجاب بيدس بأنّه مستعد للبحث في شتى أمور التعاون وأصول إنترا الأخرى إلا في موضوع شركة الميدل إيست لأن شركة الطيران لم تكن معروضة للبيع.

وبعد يومين زار بيدس رجل الأعمال اللبناني كارلوس عريضة، الذي قال بأنّه على اطلاع على تقارير من مصادر موثوقة بأنّ وضع إنترا لا يبشر بالخير وأنّه، مدفوعاً برغبة لعمل الخير، مستعد لشراء شركة الميدل إيست. وأثار عرض كارلوس عريضة فضول بيدس. ذلك أنّ عريضة كان المالك السابق لشركة طيران صغيرة هي Air Liban التي اشترتها إنترا قبل سنوات وضمتها الى الميدل إيست. وكان بيدس يعلم أنّ إمكانيات عريضة المالية محدودة. فسأله عن كيفية تمويل عرضه، وأجاب عريضة بأنّه يتمتع بصداقات مهمة مع أثرياء ورجال أعمال وأصحاب نفوذ ممن سيساعدونه في التمويل. وأضاف عريضة أنّ الأمر يتعلق برغبته

في العودة الى العمل في قطاع الطيران المدني. وشرح بيدس أنّه لا يرغب في بيع الميدل إيست، وأنّه قد رفض عرضاً مغرياً من دانيال لودفيغ. فأجاب عريضة بأنّه سمع عن عرض لودفيغ ولكن الفارق الآن أنّ الشركة ستبقى بأيد لبنانية وأنّ بيدس لن يرفض بيعه الميدل إيست بحكم الصداقة التي تجمعهما. ولكن بيدس تريّث في الأمر ولم يوافق على عرض كارلوس عريضة. وكانت شكوك بيدس في محلها إذ علم فيها بعد أنّ عريضة كان يعمل لمصلحة البليونير الأميركي هوارد هيوز الذي أراد شراء الميدل إيست وضمها الى أمبراطوريته التجارية.

وجاءت عروض لشراء أصول أخرى منها عرض لشراء مبنى فرع مانهاتن ورفض بيدس البيع بل واصل اتصالاته لتأمين السيولة اللازمة لفروع إنترا في لبنان، ومنها اتصالات مع مؤسسات مالية في أوروبا والولايات المتحدة. ولكن هذه الجهود لم تكن كافية. لقد وصلت نسبة السيولة في بنك إنترا في أيلول/ سبتمبر 1966 الى 3.5 بالمئة من الودائع، ما يعتبر جريمة في أوروبا والولايات المتحدة. ولذلك كان احتمال السحوبات من المودعين الكبار – السعوديين والكويتيين والروس – يشكل خطراً أكيداً.

في تشرين الأول/ أكتوبر فتح السعوديون والكويتيون حسابات في مصارف سويسرية وبريطانية أودعوا فيها شيكات مقبوضة على حساباتهم في بنك إنترا مع طلب مستعجل لصرف الشيكات وإيداع المبالغ في المصارف الأجنبية خلال عشرة أيام. وفي نفس الوقت سحب الروس ودائعهم. وهكذا استيقظ مجلس إدارة بنك إنترا وأمامه في يوم واحد طلبات سحوبات بلغت 100 مليون ل.ل. فأبلغ إنترا مصرف لبنان بالأمر. وصعق حاكم المصرف ونوابه للأمر ولم يكن يحتاج غير ضخّ السيولة في القطاع حيث تمتعت معظم المصارف بوضع جيّد. وفي 9 تشرين الأول/ أكتوبر استيقظ لبنان على وقع الأزمة حيث عم الخوف من احتمال انهيار بنك إنترا، أكبر مؤسسة مصرفية في البلاد. وأشعلت التطورات خيال الرأي العام فسارع المودعون الصغار لشنّ هجمات على فروع المصارف في كل لبنان يطلبون سحب أموالهم ما شكّل طوابير طويلة من المواطنين الغاضبين في كل مكان. وكان بيدس في فرع إنترا في باريس يتابع التطورات ويجري اتصالاته فوصلته برقيات متتالية من إسكندر أيّوب مدير فرع باب إدريس – وهو الأكبر في لبنان – تكشف تفاصيل السحوبات ساعة بساعة. أمّا فرع رأس بيروت على شارع جاندارك فكان يعاني من هجوم كاسح على السحوبات.

وكان الوضع يهدّد إنترا بالأسوأ. إذ في خطوة اعتبرتها أوساط إنترا خديعة ماكرة سرّعت في انهيار البنك، وعد أوغورليان نجيب صالحة، رئيس مجلس إدارة إنترا، بتقديم سلفة 15

مليون ل.ل. (10 بالمئة من المبلغ الذي ذكره حلو لبيدس) ليواجه إنترا السحوبات مقابل ضمانات سندات وأسهم. وأنّ الأمر سيتم بمنتهى السريّة حيث يمكن شحن الأوراق المالية التي بحوزة إنترا الى مصرف لبنان فيضخ المصرف السيولة المطلوبة. ويعتبر البعض أنّ نجيب صالحة استعجل في قبول عرض أوغورليان إذ لم يكن محنّكاً في شؤون المال كبيدس والآخرين. فشحن السندات الى مصرف لبنان ولكن أوغورليان استغل الأمر وأدخل هذه الأوراق عبر بهو المصرف ليرى الرأي العام أنّ بنك إنترا يعرض ضمانات مقابل السيولة. وسرى الخبر كالنار في الهشيم بأنّ إنترا تخلى عن أصوله للمصرف المركزي بمقابل بخس[24]. وتقول مجلة **تايم**: «في محاولة لتجنب أزمة حادة، توجّه بيدس الى البنك المركزي طالباً قرضاً. وهناك اصطدم بأخصام قدامى، ولم يعط القرض. وسرعان ما بلغ نبأ الرفض زعماء نقابة موظفي المصارف الذين يكرهون بيدس لإبقائه إنترا خارج النقابة ودفعه رواتب مرتفعة لموظفيه. وقد قام هؤلاء على ما ذكر، بقيادة اثنين من الزعماء السياسيين كان بيدس قد رفض إعطاءهما قروضاً مالية، بحملة واسعة من بيت الى بيت لنشر نبأ أزمة إنترا بين صغار المودعين الذين أصابهم الذعر». كما أنّ صحيفة **نيويورك تايمز** حمّلت مسؤولية إنهيار إنترا مباشرة لمصرف لبنان الذي «كان رأس الحربة لدفع إنترا نحو وضع يائس»[25].

ويقول تحقيق أوردته **النهار**: «إنّ الدولة وخصوصاً المصرف المركزي لو أرادا إنقاذ إنترا لفعلا ولكنهما لم يريدا. لقد تركاه لمصيره في مهب الريح والانهيار... وكان الرفض المتواصل لواضع قانون النقد والتسليف النائب الأول لحاكم مصرف لبنان جوزف أوغورليان دافعاً الى تعزيز هذا الاعتقاد. حيث كان أوغورليان قاسياً ومتصلباً جداً وهو من تربية بنك سوريا ولبنان، وعندما طلب إنترا مساعدة نقدية وضع صعوبات أمام تأمينها». وتذكر **النهار** دراسة موضوعة عام 1978 أنّ مصرف لبنان يتحمّل «مسؤولية وضع عراقيل أمام إنقاذ إنترا بحيث عمد أوغورليان الى معارضة كل اقتراح تم التقدم به الى المصرف، مانعاً تسليفه أي مبلغ من المبالغ التي فوّض المصرف المركزي تسليفها للبنوك الأخرى، مع أنّه كان يعلم جيّداً عمق ارتباط الاقتصاد اللبناني بإنترا»[26].

صبيحة 14 تشرين الأول/ اكتوبر كان إنترا يواجه الانهيار الكامل، وكانت الحكومة قد عزمت على التحرّك، فدعا شارل حلو الى اجتماع طارىء (في القصر الجمهوري الذي تمّ بناؤه في بعبدا) لمعالجة أزمة القطاع المصرفي. وبدت هزالة ردّة فعل الحكم للوضع الصعب، حيث غاب عن الاجتماع حتى حاكم مصرف لبنان فيليب تقلا لسبب واه هو حضوره اجتماعاً

دورياً لصندوق النقد الدولي في نيويورك. وحضر الاجتماع الطارىء رئيس الوزراء وزير المالية عبدالله اليافي وعدد من الوزراء ورئيس جمعية المصارف بيار إدّه، الذي كان عدوّاً لبيدس، وجوزف أوغورليان عن مصرف لبنان والياس سركيس ونجيب علم الدين ونجيب صالحة يصطحبه رفيق نجا، وهو نائب في البرلمان عن المقعد السني في طرابلس، واصحاب مصارف وشخصيات سياسية واقتصادية. وأضعف موقف صالحة منع مستشاري إنترا، بول باركر ويوسف سلامة من حضور الاجتماع، رغم أنهما كانا جاهزين بالوثائق والملفات والجداول لعرض وجهة نظر إنترا. فوقف المستشاران خارج قاعة الاجتماع. وأثناء هذه الاجتماعات انتشر خبر إعلان إنترا عن إفلاسه، ولكن الاجتماع استمرّ وكأن شيئاً لم يحصل. وكان الكثيرون يجيئون ويذهبون بمن فيهم أشخاص لا يعرفون شيئاً عن القطاع المصرفي. وكان كره رئيس الحكومة عبدالله اليافي لبيدس واضحاً حيث كان يصفه بـ«اللص» و«الحرامي» وكأن بينهما ثأراً قديماً، وهذا يدعو للاستغراب إذ لم يكن رأي اليافي الشخصي في بيدس سبباً كافياً يمنعه من تحمل مسؤولياته الرسمية والوطنية في بذل المستحيل لإنقاذ أكبر مصارف لبنان من الانهيار ومحاسبة بيدس وغيره فيما بعد. أما صالحة الذي كان مستعداً لمناقشة قضية إنترا بمساعدة مستشاريه الذين منعوا من المشاركة، فحاول مراراً وألحّ على الوزراء والحاضرين أن يطّلعوا على الوثائق التي يحملها باركر وسلامة خارج القاعة، فلم يلتفت الى طلبه أحد، في حين طلب منه البعض عدم الإلحاح في ذلك لأنّهم يعرفون أنّ باركر هو صديق بيدس ومستشاره ولذلك فلن يكون لكلامه وزن أو موضع ثقة في الاجتماع.

أثبتت الوثائق التي حملها باركر وسلامة، بأدلة دامغة، أن وضع البنك كان قوياً لا بل ممتازاً بفضل أصوله الكبيرة في لبنان وخارجه، وأنّه كان من حق إنترا كأي بنك في العالم أن يطلب سيولة من المصرف المركزي. وكان باركر بأسلوبه القانوني المحاسبي يعتقد أنّ المسألة في بيروت لا تختلف عن وضع مشابه في الولايات المتحدة، وأنّه يكفي الدفاع عن وضع إنترا حسب دراسته ليقتنع أمراء الحرب والتجّار. وكان مثيراً ومستغرباً أثناء هذه الاجتماعات التي منع عنها محامو إنترا، بما هو مؤسسة لبنانية، أن ينضم إلى الاجتماعات ألفونس عريضة، شقيق كارلوس، وبرفقته دانيال لودفيغ لمفاوضة الحكومة على شراء شركة الميدل إيست، حتى قبل إعلان إفلاس إنترا، ما كشف عن النوايا السيئة التي خيّمت على هذه الاجتماعات. وانفضّ الاجتماع عن قرار لم يكن لصالح إنترا. إذ أعلنت الحكومة عن تحقيق رسمي حول أزمة القطاع المصرفي ولم تتخذ أي خطوة إنقاذية للبنك، فكان موقف الدولة كلاسيكياً، أي أنها لم تتدخل

وتركت الأمور تسير الى خواتيمها التعيسة. وكان بطرس الخوري مشاركاً في الاجتماع وكان صديقاً لبيدس، فما إن غادر القاعة حتى صرّح للإعلاميين: «لا يجب أن يعود بيدس الى لبنان لأنّ هذا الاجتماع تحوّل الى مسلخ ضد بنك إنترا. لقد أصبح إنترا الثور الذي وقع وكثر جلّادوه»[27]. وبدلاً من مناقشة الحلول لإنقاذ القطاع المصرفي، كان همّ بعض المشاركين من الشخصيات البارزة توجيه أصابع الاتهام الى إنترا الى درجة أنّ الاجتماعات تحوّلت الى محكمة تفتيش ضد إنترا. وكان مجلس إدارة إنترا منعقداً في نفس اليوم (14 تشرين الأول/ أكتوبر) في المقرّ الرئيسي في بيروت حيث أدرك أعضاؤه أنّ الحكومة لا تنوي إنقاذ البنك. فقرّروا أن ينهوا حالة التريّث وأصدروا بياناً يعلن عجز إنترا عن الدفع. وما إن حل صباح 15 تشرين الأول/ أكتوبر حتى كانت فروع إنترا مقفلة في وجه الزبائن، فأعلن الإفلاس في اليوم التالي.

نهاية بيدس وتصفية إنترا

قبل الانهيار كان بيدس يتابع الوضع من نيويورك، ونصحه بول باركر ويوسف سلامة أن يعود الى بيروت ويواجه خصومه ولا يترك الميدان للإشاعات والاتهامات. ولكنه تردّد بعدما زاره مبعوثون من أمير حرب لبناني معروف أبلغه أنه «سيقتله وأفراد عائلته إذا حطّ قدماً في لبنان مرّة ثانية»[28]. وفي مذكراته التي بقيت محفوظة ولم تنشر في كتاب بل اطّلع عليها بعض المقرّبين، ذكر بيدس أسم أمير الحرب هذا وأسماء عدد كبير من السياسيين اللبنانيين الذين شاركوا في أعمال سلبية ضد إنترا وأعمال مشبوهة ومضرة بالاقتصاد اللبناني[29]. ونصحه مستشاروه أن يسحب مليوني دولار على الأقل من فرع نيويورك وهو مبلغ ضئيل أمام ثروته المحتملة من تصفية أصول إنترا وحذّروه من أنه سيصبح فقيراً في حال انهيار أمبراطورية إنترا ووضع الحكومة اللبنانية اليد عليها. ولكنه صرف النظر عن هذه الفكرة مكتفياً بما معه من مال.

بعد 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1966، راح بيدس ينتقل من بلد الى آخر، وحطّ الرحال في البرازيل وهو مقتنع بأنّه ضحية مؤامرة سياسية اقتصادية. فبعد أن طالبت الحكومة اللبنانية بتسلّمه من حكومة البرازيل مَثَل أمام القضاء البرازيلي ومما قاله: «لقد أيقنت أنّ الرئيس حلو كان عازماً على تصفيتي كرجل أعمال». ولكن حلو نفى أن انهيار إنترا كان مؤامرة، وجاء في مذكراته حسن نيّة الدولة تجاه المصرف وأنّ «انهيار إنترا كان لأسباب عديدة في مقدمها السبب الرئيس لانهيار كل أمبراطورية ألا وهو اتساعها وتحديداً سرعة هذا الاتساع مع ما يرافقه

من مغامرات ناجحة في بعض الأحيان وفاشلة في بعضها الآخر وخطرة في كل الأحيان»[30]. وخصّص حلو 27 صفحة من مذكراته لقضية إنترا محمّلاً مجلس إدارته المسؤولية. وإضافة الى الرئيس حلو كانت لائحة أعداء بيدس طويلة: عبدالله اليافي وصائب سلام وبيار إدّه وآل عريضة وسامي شقير ودانيال لودفيغ ودايفيد روكفلر وتشايز مانهاتن. قال بيدس:

«سلام بدأ يهدّدني وانضمّ الى أعدائي بعدما رفضت تسليفه 3 ملايين ليرة. فقام بتوزيع 8 آلاف منشور مليء بالأكاذيب عن إنترا والمموّلين ودعم اليافي الذي كان خصمه السياسي شرط أن يأتيه برأسي. وشقير أراد أن يصبح رئيساً لشركة استثمار مرفأ بيروت وعندما جعلته نائباً للرئيس استقال موجهاً اللوم إليّ. وبيار إدّه كان يكره منظري وحاول دائماً أن يستعمل جمعية المصارف ضدي. وعريضة جاءني الى فندق والدورف في نيويورك وعرض عليّ مليوني دولار رشوة لأبيعه طيران الشرق الأوسط ولكنني لست ممن يأخذون مالاً لجيبهم. ودانيال لودفيغ كان يعمل مع تشايس مانهاتن بنك، الذي كان صاحبه دايفيد روكفلر، ضدي. وروكفلر هذا كان يطعنني بالظهر ويشارك في المؤامرة لتخريب إنترا، وتصرّف بنكه كأنّه زمرة من الرعاع في الأدغال. وعبدالله اليافي وحكومته عملوا كل ما في وسعهم لقتل إنترا...ان المؤامرة استمرّت في حملة شائعات منظمّة. استأجروا أشخاصاً ليتصلوا بالناس هاتفياً في بيروت، ووزّعوا بينهم صفحات دليل الهاتف محرّضين الناس على سحب أموالهم...وقالوا لهم انّ إنترا سيقفل أبوابه»[31].

غادر بيدس البرازيل ليستقرّ في سويسرا وتوفي في لوسرن أول كانون الأول/ ديسمبر 1968، عن عمر يناهز 56 سنة. وفي «رسالة الى الشعب اللبناني» نشرتها جريدة **النهار** بعد وفاته بأربع شهور، أوضح بيدس أنّ منطلق نشاطه كان وطنياً لبنانياً، متهماً البورجوازية المالية اللبنانية بمحاربة بنك إنترا لأنّه «وجّه نشاطاته لتكون فعلاً لمصلحة لبنان واللبنانيين وليس كالكثير من المشاريع الأخرى التي هي لبنانية بالاسم فقط، ولكنها أصابع للمصالح الغربية. لقد سعينا الى تحقيق الاستقلال السياسي للبنان، واكتشفنا أنّ هذا الهدف أمامه عقبات إذ كنّا نتحدى ليس قط المصالح الغربية الجبّارة بل حاربتنا مجموعة من اللبنانيين الذين اعتمدوا في معيشتهم منذ أيام الانتداب على خدمة مشاريع في لبنان يسيطر عليها الأجانب»[32].

وبسبب حجم إنترا وسيطرته على نصف النشاط المصرفي في لبنان، كان انهياره حكماً بالإعدام على نهضة قطاع وطني لبناني اعتبر حتى ذلك اليوم مركزاً عالمياً هاماً للخدمات المالية. وخوفاً من أن تتطوّر الأمور نحو الأسوأ، أمرت الحكومة بإقفال السوق المالي لمدّة ثلاثة

أيام، وفي تحرّك ملفت، قام مصرف لبنان بضخ السيولة لكافة المصارف باستثناء إنترا. وهكذا، في خريف 1966، باتت الحكومة وكبار المسؤولين في البلد أمام انهيار قطاع بكامله بدلاً من معالجة مبكرة لأزمة إنترا بالدرجة الأولى.

وعكست التحقيقات الرسمية في العام 1967 النيّة السيئة تجاه إنترا. وأحضر أعضاء مجلس إدارة إنترا أمام لجنة التحقيق بتهمة التزوير والسرقة والإفلاس المتعمّد. وحتى نجيب صالحة صاحب السمعة الحسنة والذي لم يكن متعمقاً بشؤون البنك مثل أمام اللجنة واعتقل وسجن لنفس التهم. وكان صالحة درزياً من رأس المتن ونائباً ووزيراً سابقاً ورجل أعمال ثرياً صاحب قصر صالحة الذي اشتراه رفيق الحريري في حي قريطم البيروتي، ومؤسس عدد من المشاريع الاقتصادية في لبنان مثل مصنع الكولا وفندق فينيسيا. ووصل الأمر الى درجة أنّ أحد محامي الحكومة، الياس سلامة، ادّعى أنّ أصول وأملاك إنترا في الخارج لم تكن موجودة أساساً. فقال بأنّ ناطحة السحاب في نيويورك كمثيلاتها من العقارات، «من اختراع اللص بيدس». ولكن عندما واجهه وليم إيتون، محامي فرع إنترا في نيويورك، بالوثائق التي تثبت ملكية إنترا للمبنى على الجادة الخامسة في مانهاتن، تلعثم سلامة وقال بأنّـه يعلم ذلك ولكن هيئة الرقابة على المصارف في ولاية نيويورك وضعت يدها على المبنى ما يمنع الحكومة اللبنانية من مصادرته. وحتى الفندق في لوغانو سويسرا اعتبره المدّعي العام أنّه من أكاذيب بيدس. فواجهه بول باركر مستشار إنترا بالوثائق الثبوتية عن وجود الفندق وقيمته. فاقتنع المدعي العام ولكنه اعترض على أنّ قيمة الفندق، وكانت 14 مليون دولار، مبالغ بها. وكانت هذه الوثائق من بعض الملفات التي حضّرها مستشارو إنترا لاجتماعات القصر الجمهوري قبل عام لو وافقت الحكومة على الاستماع الى إنترا.

ويقول فاروق محفوظ إنّ الإقطاع السياسي كان يبتزّ بيدس وإنّ هذا الأخير دفع أموالاً طائلة حتى ضاق بهم ذرعاً، وتقول مصادر لجريدة **النهار** إنّه كان «هناك قرار سياسي مبيّت بإنهاء بيدس وأنّ الشعبة الثانية كان يمولها البنك ثم يبدو أنّه أوقف تمويلها... وكانت أجهزة استخباراتية اشتغلت في القضية. وإلى جانب نواب ووزراء سابقين كانوا أعضاء في مجلس الإدارة مثل نجيب صالحة ورفيق نجا ومنير أبو فاضل، أفاد موظفون في البنك أنّ ثلث مجلس النواب كان يقصد إنترا في نهاية الشهر ليقبض المال»[33]. ويقول جورج عشي، وهو رئيس سابق لجمعية المصارف وعضو مجلس إدارة بنك عودة وواضع مؤلفات في تاريخ القطاع المصرفي والنقد اللبناني، «لقد بلغ الأمر أن أصبح لإنترا خمسة وزراء في مجلس الوزراء وكان لديه أنصار

في مجلس النواب. كان هناك جو أنّ هذا البنك يريد أن يأكل البلد. فعندما سقط كانت هناك شماتة به»[34].

لقد وضعت الحكومة اللبنانية يدها على إنترا لتصفية أصوله ودفع المستحقات خاصة لأصحاب الودائع. فتأسست لجنة وصاية لإدارة إنترا وتسيير أعماله برئاسة 4 أشخاص: بشارة فرنسيس وشوكت المنلا (قاض متقاعد) والياس سركيس وبيار داغر. وكانت مهمّة هؤلاء تتضمن تعيين مجلس جديد للإدارة وتخمين وبيع كل الأصول العائدة لإنترا وتكليف شركة استشارة مالية للقيام بهذه المهمة. واختيرت شركة الاستشارة الأميركية كدر بيبودي Kidder Peabody لتخمين الأصول وبيعها واقتراح خطة عمل لمستقبل إنترا. وعيّنت الشركة الأميركية وكيلها روجيه تمرز مستشاراً لمتابعة الملف باسمها. وكان تمرز قد عمل لفترة لدى هاني سلام، شقيق صائب سلام (وسيلعب دوراً في الشؤون المصرفية في لبنان في الثمانينات). وقدّم تمرز مشروع شركة كيدر بيبودي لتصفية إنترا وملخّصه إقامة شركة جديدة. وحاول بول باركر، المستشار الأصلي لإنترا، أن يقدّم مشروعاً بديلاً يعيد الى الشركة قوّتها ويشفيها من العلل. وكانت خطة باركر أن تقوم الحكومة ببرنامج دعم مؤقت بمبالغ محدودة تمكّن البنك من مواصلة نشاطاته كالسابق ما يعيد الى بيروت مركزها الدولي، على أن يأخذ القضاء مجراه تجاه المخالفين للقانون. فرفض مشروع باركر لأنه محسوب على بيدس والإدارة السابقة.وهكذا تمّ اعتماد مشروع الشركة الأميركية كما قدّمه ممثلها روجيه تمرز. ولم يذهب مشروع كيدر بيبودي بالاتجاه المعاكس تماماً لما اقترحه باركر إذ ثبت أنّ إنترا لم يتعثّر تماماً وأنّه ليس من الحكمة بيع الأصول لتسديد المستحقات للدائنين وأصحاب الودائع وتصفية البنك نهائياً. فقد استنتجت الخطة الأميركية أنّ إنترا واجه أزمة سيولة وعجز عن الدفع ولكنه تملّك أصولاً هائلة والحل هو في تحويل هذه الأصول الى أسهم، وأصحاب الودائع الى شركاء كل حسب مبلغه. وكان اعتراض الحكومة هو كيف يمكن إقناع أصحاب الودائع بقبول أسهم مقابل الودائع. وردّت الشركة الأميركية أنّ الحكومة اللبنانية لا تحتاج الى اقناع المودعين بالحل إذ يمكنها أن تفرض هذا الحل، إذا أعجبها، بقوّة القانون. يعني ذلك أنّه يمكن تحويل الودائع بموجب مرسوم حكومي الى أسهم.

لقد جنت شركة كيدر بيبودي ملايين الدولارات لقاء استشارة كان يمكن أن ترفض لو قدمت أمام القضاء الأميركي أو الكندي، ذلك أنّ القضاء كان سيتجه نحو محاكمة المسؤولين في الحكومة والمصرف المركزي على عدم تحرّكهم السريع والحاسم لإنقاذ مؤسسة اقتصادية

بحجم إنترا، خاصة بعدما أثبتت الوثائق والتحقيقات وحتى اقتراحات كيدر بيبودي أنّه كان بالإمكان إنقاذها.

وهكذا باسم القانون فقد الأصحاب الشرعيون ومؤسسو إنترا كل ممتلكاتهم وأسهمهم في إنترا وأودع بعضهم في السجن بتهم مختلفة، وتمّ تعيين مجلس إدارة جديد لتمثيل المساهمين الجدد، أصحاب الودائع السابقين. وخلال فترة زمنية استرجع صغار المودعين أموالهم وبقيت مبالغ كبيرة بعد تسديد كافة متوجبات إنترا فاحتفظ بها المساهمون الجدد كأرباح. وعلى سبيل المثال وضع المبنى في مدينة نيويورك في المزاد بعدما وضعت يدها عليه هيئة رقابة المصارف في ولاية نيويورك وبيع بـ15 مليون دولار لتسديد متوجبات الفرع. وتبيّن أنّه لم يكن من داع لهذه الخطوة ذلك أنّ كل المتوجبات قد سدّدت ولم تتجاوز 6 ملايين دولار وبقي من قيمة المبيع 8 ملايين دولار، أي ضعف القيمة التي دفعها بيدس قبل سنوات. كما أنّ هذا المبنى أصبح جزءاً من مركز روكفلر وقدّرت قيمته بـ100 مليون دولار عام 1987 وربما بأضعاف ذلك اليوم. أمّا ما تبقى من الأصول فقد توزعت الى نشاطات مصرفية محضة تحت اسم «بنك المشرق» (والذي كان عبارة عن كونسرتيوم مشترك بين متمولين لبنانيين وشركة مورغان غارانتي تراست نيويورك)، والى نشاطات استثمارية محضة تحت اسم شركة إنترا للاستثمار. واحتفظت الدولة بـ45 بالمئة كحصة في الكيان الجديد لإنترا وكانت حصة الكويت 25 بالمئة وقطر 10 بالمئة.

تجدر الإشارة الى أنّ امبراطورية إنترا استمرّت طويلاً بعد الأزمة وبعد زوال عدد من أبطالها من الساحة، حتى منتصف الثمانينات عندما شهدت الأزمة المصرفية الثانية في خضم الحرب اللبنانية. إذ حتى بعد تحويل الملكية الى المودعين الكبار، بقيت إنترا أكبر شركة مالية في لبنان على الأقل لفترة ربع قرن بعد العام 1966. في الثمانينات كان من الأبطال الرئيسيين للأزمة الجديدة التي ضربت أمبراطورية إنترا روجيه تمرز نفسه، ممثل شركة كيدر بيبودي الذي ساعد في إعادة هيكلة إنترا عام 1966. إذ بعد انتشار اسمه عام 1966، أصبح تمرز من رجال الأعمال المعروفين في الشرق الأوسط، وفي العام 1983 أصبح رئيس مجلس إدارة إنترا الجديدة (راجع الفصل 13).

تداعيات الانهيار وصعود مصرف لبنان

أسفرت أزمة إنترا عام 1966 عن جملة تداعيات في غاية الأهمية، منها نهاية دور القطاع

المصرفي اللبناني الهوية وخضوعه للهيمنة الأجنبية وصعود مصرف لبنان كقوّة فاعلة في السوق وتقلّص إجمالي الودائع الى درك خطير بعدما تحوّلت الى المصارف الأجنبية في لبنان وخارجه. وكشفت أزمة 1966 عجز مصرف لبنان عن معالجة جذور الأزمات قبل وقوعها، وافتقاره الى الصفة القيادية في تطبيق قانون النقد والتسليف. كما قلّلت المصارف التجارية من شأن البنك المركزي ونظرت إليه كعقبة أمام العمليات المربحة فخلقت في وجه السلطة النقدية حواجز تمنعها من القيام بواجبها الرقابي على السوق. ويشخّص جورج عشي طبيعة العمل المصرفي في تلك الفترة حيث يرى:

«أنّ أزمة إنترا نشأت أساساً من سوء إدارة مجلس إدارته لجهة استعمال ودائع قصيرة الأجل لإجراء توظيفات ذات أجل طويل ولا سيما توظيفات من النوع العقاري. لكن هذه الأزمة لو نشأت اليوم (عام 2003) لكان أمكن استيعابها نتيجة التشريعات الموجودة حالياً والتي مكّنت مصرف لبنان من معالجة أكثر من 30 وضعاً مصرفياً أكثرها يحتاج الى معالجة جذرية ناتجة من أزمات بنيوية. إنّ تعثّر إنترا جرى في وقت لم يكن مصرف لبنان قد بدأ يمارس صلاحياته بالتطبيق الكامل لقانون النقد والتسليف الذي كان قد صدر عام 1963. ذلك أنّ هذا القانون أعطى المصارف مهلة 5 سنوات كي تسوّي أوضاعها مع الأوضاع المستجدة بموجب القانون. وهذا يعني أنّه في الأعوام الخمسة التي شهدت أزمة إنترا كان لا يزال هناك فلتان مصرفي»[35].

ويؤيّد سمير مقدسي هذا التشخيص عن غياب البيئة المنظمة للسوق، «مع أنّ المصرف المركزي كان قد أنشىء في مستهل العام 1964 فإنّ السياسة النقدية كانت غائبة عموماً حتى العام 1967 باستثناء مراقبة محدودة للنشاط المصرفي... وبعد أزمة بنك إنترا في العام 1966، وجدت السلطات نفسها أمام ضرورة اتخاذ إجراءات عدّة تضمن بموجبها سلامة الأعمال المصرفية وكان من ضمنها إجراءات تفرض على المصارف أن تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات إضافية من السيولة وإجراءات أخرى تهدف الى تنقية القطاع من المصارف الضعيفة وضمان الرقابة الفعالة لعمل المصارف»، منها قانون 67/ 28 لـ9 أيّار/ مايو 1967 الذي تمّ بموجبه إنشاء الهيئة المصرفية العليا مع صلاحية وضع اليد على المصارف ذات الوضع غير السليم ولجنة الرقابة على المصارف مع صلاحيات مراقبة المصارف والإشراف عليها وصندوق ضمان الودائع[36].

لقد اعترفت الحكومة متأخرة بضعف مصرف لبنان وعزمت على منحه أسناناً يفرض

عبرها القانون. في العام 1967، استقال فيليب تقلا من منصب حاكمية مصرف لبنان فأخذ الياس سركيس مكانه، وساهم هذا الأمر في تبريد الأسواق واستعادة بعض الثقة لما لسركيس من مكانة في أوساط أصحاب المصارف. كما تمّ تعيين لجنة الرقابة على المصارف في نفس العام برئاسة سليم الحص للتحقيق في الممارسات المخالفة للقانون في القطاع المصرفي والعوامل التي أدّت الى أزمة 1966 وكشف دفاتر وعمليات عدد من المؤسسات المصرفية. أظهرت التحقيقات الحكومية معلومات مقلقة للغاية. حيث كانت مجالس إدارة بعض المصارف غير موجودة بل مجرّد أسماء على ورق، في حين كانت موازنات بعض المصارف فبركة وضعتها مخيلة المدراء. وفي جلسات عقدتها اللجنة، ردّد محامو الحكومة نفس الاتهام ضد عدد من المصارف بأنّ أصولها كانت حبراً على ورق. وكانت دعاوى الحكومة صحيحة في كثير من القضايا. فقد أظهرت ملفات بعض المصارف أنّها طلبت وحصلت على سلفات من البنك المركزي لتسديد بعض القروض والمتوجبات ولكن هذه الطلبات كانت غير قانونية لأنّ الأسباب كانت مختلقة. وكذلك طلبت بعض المصارف من البنك المركزي السماح لها بتخفيض احتياطي السيولة بحجة أنّ الودائع هبطت ولم يكن هذا صحيحاً. وأظهرت الملفّات أنّ موظفي بعض المصارف حرّروا شيكات تجاه ودائع في المصارف (وهذا أسلوب مورس مراراً، لاحقاً، خاصة في ملف بنك المدينة عام 2002). وأنّ «البنك الأهلي» منح سلفات وصلت قيمتها الى عشرات ملايين الدولارات لموظفيه ومدرائه وأعضاء مجلس ادارته[37]. وبعض المصارف المحترمة ظاهرياً والتي تأسست بأسلوب قانوني وشرعي، كانت فردوساً للسرقة والتزوير والممارسات غير القانونية. مبالغ ضخمة ذهبت في بالوعة الممارسات السيّئة في معظم الحالات المثبتة في محاضر لجنة الرقابة. عدا عن فضائح بعض البنوك في لوائح الرشاوى والهدايا النقدية الى سياسيين وأصدقاء ووسطاء. حيث ثبت تورط 20 نائباً على الأقل في الأعمال غير الشرعية. وتبين أنّهم استعملوا دفاتر وهمية مختلقة لشركات وهمية بدون رأس مال للحصول على خدمات مصرفية والمشاركة في أعمال مالية وتجارية متنوعة مخالفة لقانون النقد والتسليف.

كانت القضية الرئيسية التي ثبت أن معظم المصارف تقريباً كان يمارسها هي الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد، وبدون أي مردود في الأمد القصير، الى درجة أنّ وجود أو شطب هذه المبالغ من أصول المصرف ما كانا ليغيّرا شيئاً في القيمة الفعلية السائلة للمصرف ما جعل الودائع تحت الطلب معرّضة للمخاطر. وحتى عندما كانت بعض المصارف تقدّم ملفات متكاملة من فواتير وجداول ووثائق عن قروض طويلة الأمد لم يكن ممكناً للحكومة استدعاء

هذه القروض خلال فترة زمنية معقولة.

وخرج تقرير لجنة الرقابة المصرفية وتضمّن عدّة توصيات منها إقفال 10 من أصل 85 مصرفاً عاملاً في لبنان وتقليص نشاط 4 مصارف الى الحد الأدنى من الخدمات المصرفية ورفع السرية المصرفية عن 4 مصارف أخرى لترضخ لتحقيق كامل لملفاتها من قِبَل خبراء الدولة. كما أنّ عدداً من المصارف المتبقية تمّ مساعدته أو إنقاذه من الإفلاس. ووضعت أسس جديدة فرضت حدوداً لأوجه الاستثمار التي يحق للمصارف ولوجها، كما منعت القيود مزج النشاط المصرفي بأعمال التجارة والأعمال وخاصة الاستثمار في القطاع العقاري. وفرض على كل المصارف العاملة في لبنان بأنّ تستحصل على ترخيص كمؤسسات مسجلة (ش م ل) وبرأس مال لا يقل عن 3 ملايين ل.ل. (رفع الى 5 ملايين ل.ل. عام 1972).

بعد العام 1966، نمت قوّة مصرف لبنان بمساعدة لجنة الرقابة المصرفية فأصبح بالإمكان تنظيم المؤسسات المالية ومراقبتها. ولاكتمال الحلقة المنظّمة، كان مصرف لبنان الهيئة المسؤولة عن أعمال لجنة الرقابة وميزانيتها مع تدقيق دوري لدورها. وساهمت اللجنة في تنظيم السوق المالي وتثبيت سلطة البنك في مراقبة توسّع التسليف وعرض النقد. وتبعاً لاقتراح من لجنة الرقابة المصرفية ، قرّرت الحكومة فرض حظر على تأسيس مصارف تجارية لبنانية جديدة لمدة عشر سنوات تنتهي عام 1977. بعد ثلاث سنوات من الأزمة المصرفية، هبط عدد المصارف اللبنانية من 55 الى 38 بسبب التعثّر والدمج أو لوقوعها تحت سيطرة مصارف أجنبية. لقد أظهر تقرير قدّمه سليم الحص أنّ نسبة عدد المصارف حيث أغلبية الأسهم تعود لبنانيين انخفضت من 60 بالمئة في تشرين الأول/ أكتوبر 1966 الى 45 بالمئة فقط عام 1968.

كما أدّى قرار الحكومة منع تأسيس مصارف لبنانية الى ارتفاع عدد المصارف الأجنبية حيث سجّلت الفترة من 1968 الى 1974 أنّ عدد المصارف الغربية، لا سيما الأميركية، ارتفع بشكل ملحوظ وباتت تمارس نفوذاً طاغياً على القطاع المصرفي في لبنان، فانقلبت النسبة وأصبحت المصارف الأجنبية تسيطر على أكثر من ثلثي النشاط المصرفي في لبنان، والرأسمال العربي على 20 بالمئة فيما لم تعد السيطرة اللبنانية تتجاوز 15 الى 20 بالمئة من السوق[38]. وأصبحت المصارف الرئيسية في لبنان أميركية الهوية - بنك أوف أميركا، تشايس مانهاتن، وسيتي بنك. لقد أصبح النفوذ الغربي طاغياً في وقت ظهرت تقارير وتصريحات أنّ بعض المصارف الأوروبية والأميركية كان له يد في انهيار إنترا. وكان لهذا الوضع انعكاسات سلبية حيث كتب على سبيل المثال هشام البساط دراسة اتهم فيها الولايات المتحدة أنّها أشعلت الأزمة لتهيمن على سوق

بيروت المالي وتخدم من خلاله الشرق الأوسط وخاصة أموال النفط ومشاريع التنمية، كما أنّ عدداً من المصارف الأجنبية تعرّض لهجمات إرهابية (ومنها بنك أوف أميركا) ولعمليات نهب في السبعينات.

تجدر الإشارة الى رواسب هامة للأزمة تركت آثاراً عميقة في االسبعينات والثمانينات:

- في حين أقنعت أزمة 1966 الحكومة اللبنانية بالتدخل مباشرة في القطاع المالي الهام الذي لا يجب أن يتعرّض لأي هزات من هذا النوع، لكن السلطات والقوة التي حصل عليها مصرف لبنان بعد الأزمة كانت محط نقمة عدد من الذين كانوا يفضّلون العمل فوق القانون. إذ اجتمعت شبكات من المصالح الشخصية بين أمراء الحرب والتجّار في السنوات اللاحقة، واستطاع أصحاب بعض المصارف أن يوقفوا مراسيم أو قوانين أو سياسات نقدية اعتبروها تبالغ في تدخل المصرف المركزي أو الحكومة.
- من ذيول أزمة 1966 كان نضوب الموارد المالية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني حيث أصبحت معظم أموال الادخار والأرباح اللبنانية مستثمرة في مصارف أجنبية وبالتالي تستعمل لغايات خارج لبنان، وهذه المصارف تبعت سياسات تسليف منحازة الى القطاعات التي يستثمر فيها الرأسمال الأجنبي وخاصة التجارة والخدمات وربما بعض الصناعة، ما زاد من نسبة الهيمنة الأجنبية على القطاعات الاقتصادية. كما أنّ التدفق السابق لرساميل المنطقة الى لبنان قد نضب وتم توجيهه الى استثمارات أوروبية وأميركية ما يزال فيها حتى اليوم (قدّرت توظيفات العرب في سندات وودائع واستثمارات في دول الغرب الصناعي بأكثر من 1100 مليار دولار قبل حرب العراق 2003). في حين تعتبر المصارف أهم قطاع اقتصادي في لبنان أدّت أزمة 1966 الى إزالة لبنان كنافذة أو وسيط للقوى الرأسمالية الغربية لدى العرب، إذ ترسمل العرب وتعاطوا مع الغرب مباشرة حتى اعتبر كثيرون انهيار إنترا بداية النهاية للدولة اللبنانية.
- لقد أسفرت الأزمة المصرفية عام 1966 عن انهيار أمبراطورية إنترا والرأسمال الفلسطيني في لبنان، إلا أنّ الفلسطينيين عادوا في السبعينات بمؤسسة أكبر هي البنك العربي المحدود، تدعمه منظمة التحرير الفلسطينية التي أضحت دولة داخل الدولة وأكبر مودع في البنك، فتأدلج الرأسمال الفلسطيني في السبعينات بعيداً عن فلسفة بيدس التجارية التي صبغت إنترا. ويعتبر إدوارد سعيد «صعود بيدس وهبوطه المذهلين بأنّهما نذيرا شؤم للصراع اللبناني الفلسطيني في السبعينات»[39].

انتهت المواجهة في عهد شارل حلو الى انتصار التكتّل التقليدي عام 1970 الذي سعى الى تنظيف الدولة من الجماعة الشهابية تحت شعار محاربة سيطرة المكتب الثاني. ولكن القوى الاجتماعية الجديدة التي خلقها الإصلاح الشهابي كانت تتحوّل يساراً وتتأثر بالتيارات الإقليمية. وإذ تمكّن تحالف أمراء الحرب والتجار من إنهاء الاتجاه الإصلاحي إلا أنّ الطريق باتت مفتوحة في بداية السبعينات أمام أزمة سياسية اجتماعية اقتصادية خانقة امتزجت مع عوامل إقليمية جبارة فولّدت حرباً مدمّرة في السبعينات.

كانت مصالح أمراء الحرب والتجّار تأخذ المكانة الأولى والأولوية قبل أي انتباه الى آمال الأجيال المستقبلية. إذ مهما كانت محاولات تجميل الحديقة اللبنانية من تطوير للاقتصاد وبناء دولة الأمن والقانون، يبدو أنّ الأعشاب الضارة القديمة كانت تعود دائماً الى هذه الحديقة لتخنق براعم الزهر.

هوامش

[1] هالة حمصي، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

[2] Edward Said, *Out of Place*, New York, Alfred Knopf, 1999, p. 113.

[3] Nagib Alamuddine, *The Flying Sheik - Story of Middle East Airlines*, London, Quartet Books, 1987, p. 140.

[4] Abdul Amir Badruddin, *The Bank of Lebanon: General Banking in a Financial Centre and a Financial Entrepot*, London, Pinter, 1984.

[5] كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق**، دار الفارابي، بيروت، 2004.

[6] مرسوم اشتراعي 9860 حزيران/ يونيو 1962 ومرسوم اشتراعي 10412 آب/ أغسطس 1962.

[7] مرسوم اشتراعي رقم 8004.

[8] إضافة الى المصارف التجارية، ظهرت في تلك الفترة 4 مؤسسات مصرفية لغايات اقتصادية لتوسيع القروض للمشاريع الزراعية والصناعية. منها الشركة اللبنانية للتسليف الزراعي والصناعي وبنك التسليف الزراعي والصناعي والمالي.

[9] Michael Hudson, *The Precarious Republic - Political Modernization in Lebanon*, New York, Random House, 1972.

[10] Edward Said, *Out of Place*, New York, Alfred Knopf, 1999, p. 113.

[11] يوسف سلامة، **حدّثني ي. س. قال**، ص 67.

[12] يوسف سلامة، **حدثني ي. س. قال**، ص 72.

[13] لم يدرك بيدس آنذاك أنّ أحفاد اللبنانيين لم يتمكّنوا من مشاهدة العلم اللبناني فوق هذا المبنى بعد وقوع أزمة إنترا وقيام

السلطات المصرفية في ولاية نيويورك بمصادرة العقار وأي مبالغ في الفرع لمواجهة المستحقات. يوسف سلامة، **حدثني ي. س. قال**، ص 72.

[14] صقر أبوفخر، **القدس العربي**، 5 نيسان/ ابريل 2002.

[15] فؤاد عوض، **الطريق الى السلطة**، بيروت، 1976، ص 213.

[16] يوسف سلامة، **المصدر نفسه**.

[17] هالة حمصي، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

[18] Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, p. 63.

[19] **مجلة تايم** عدد تشرين الثاني نوفمبر 1966، ذكره **ملحق النهار**، هالة حمصي، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

[20] Nagib Alamuddine, *The Flying Sheik - Story of Middle East Airlines*, Quartet Books, 1987, p. 135.

[21] Nagib Alamuddine, *The Flying Sheik*, p. 136 – 137 -

[22] Oghourlian, Joseph, *Histoire de la monnaie libanaise*, Toulouse, Éditions Erés, 1983.

[23] يوسف سلامة، **المصدر نفسه**.

[24] Alamuddine, p. 146.

[25] *New York Times*, October 18 and October 22, 1966; see also *The Economist*, October 17 and November 22, 1966; E. Ghattas, 'Lebanon's Financial Crisis in 1966 - A Systemic Approach', *Middle East Journal*, Winter 1971. These sources are quoted in Tabitha Petran, o*The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, p. 390.

[26] هالة حمصي، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

[27] يوسف سلامة، **المصدر السابق**، ص 97.

[28] Alamuddine p. 139.

[29] Alamuddine, p. 139.

[30] شارل حلو، **حياة في ذكريات**، بيروت، دار النهار، 1995.

[31] هالة حمصي، «يوسف بيدس أسطورة إنترا مات مقهوراً ومديناً: متى يسقط مصرف»، بيروت، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

[32] **النهار**، 4 نيسان/ ابريل 1969.

[33] هالة حمصي، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

[34] هالة حمصي، **المصدر نفسه**.

[35] مقابلة مع جريدة **النهار**، هالة حمصي، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

[36] سمير مقدسي، **بين الاقتصاد والحرب والتنمية - العبرة من تجربة لبنان**، بيروت، دار النهار، 2004، ص 45.

[37] يوسف سلامة، **المصدر نفسه**.

[38] توفيق أسعد، وزير الصناعة والنفط، تقرير عن مدى الهيمنة الأجنبية على القطاع المصرفي حتى نهاية 1972، قدّم الى مجلس الوزراء في كانون الثاني/ يناير 1974، نشرته ملخصاً مجلة آراب **أيكونومست** وذكرته تابيثا بتران، ص 390.

[39] Edward Said, Out of Place, New York, Alfred Knopf, 1999, p. 113.

الفصل التاسع

خراب بيروت، الخسائر البشريّة، تمويل الميليشيات

«العصر الذهبي»

باستثناء الأزمات السياسية والخضّات المؤقتة والحرب القصيرة عام 1958 وأزمة إنترا عام 1966، عاش لبنان منذ الخمسينات وحتى 1974 عصراً ذهبياً شهد نمواً مطرداً كما وصلت بيروت الى أوجها في الانتعاش والتطوّر. وساهمت الأزمة البترولية في بداية السبعينات وانفجار أسعار برميل البترول أربعة أضعاف خلال أشهر قليلة، مما ساهم بدخول كميات كبيرة من المال الى لبنان. ولعب ريع النفط العربي دوراً كبيراً في توكيد الطابع الخدماتي للاقتصاد اللبناني، إذ كان مطلب العرب الرئيسي من لبنان ذا طابع استهلاكي: تأمين الخدمات السياحية والمصرفية والترفيه والتسوّق وشراء العقارات، الخ. فلم يكن مفهوم الدول العربية النفطية للاقتصاد أفضل من العقلية الماركنتيلية الريعية في لبنان. لقد ارتفعت أسعار العقارات في بيروت بشكل مذهل في أوائل السبعينات وبدأت ناطحات السحاب تظهر لأول مرّة (برج المرّ، برج رزق، جفينور، هوليداي إن، الخ)، حتى أصبحت قطعة صغيرة من الأرض في شارع الحمرا مثلاً أعلى سعراً من قطعة مماثلة على جادة الشانزيليزيه في باريس. في تلك الفترة لم يكن ممكناً تفسير الغزو السياحي والريعي العربي والغربي لبيروت ومناطق الاصطياف والتزلج، سوى أنّه يعد لبنان بمزيد من الثروة والبحبوحة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

ونما الاقتصاد 83 بالمئة في الفترة 1966 الى 1973 (أو 10.4 بالمئة سنوياً). أما أعلى درجات النمو فكانت عام 1972 (وصل الناتج 5.9 مليار ل.ل.) وعام 1974 عندما حقق لبنان أعلى ناتج قومي (8.14 مليار ل.ل.). وبالمقابل ارتفع معدل الدخل الفردي السنوي من 1754

ل.ل. (585 دولاراً أميركياً) عام 1971 الى 2675 ل.ل. (1300 دولار أميركي) عام 1974.

ومن مظاهر القوّة الاقتصادية لتلك الفترة كان استقرار العملة الوطنية وتقدّمها على العملات الأجنبية. حيث هبط سعر صرف الدولار الأميركي في سوق بيروت من ثلاث ليرات ونيّف في أواخر الستينات الى 2.61 ل.ل. عام 1973 و2.33 ل.ل. عام 1974 وصولاً الى 2.20 ل.ل. في أوائل 1975[1]. وأدّت قوّة الليرة الى قبولها كعملة صعبة ووسيلة دفع دولية، فأصبحت بيروت مركزاً مالياً عالمياً وتنافست المصارف الغربية على افتتاح الفروع وإصدار ديون للشركات العالمية والدول بالعملة اللبنانية.

لاحظ زائر بيروت في أوائل السبعينات صعود نجمها الكبير من طرق ومقاهٍ وأسواق وفنادق ومراكز سياحية ومصارف تضاهي عواصم أوروبا وأبنية عصرية تجاور الآثارات القديمة والكنائس والمساجد، تجمع سحر الشرق القديم بالحداثة الغربية. ولم يقلّ سكان بيروت عن مدينتهم في علمهم ولغاتهم وخبراتهم، فكانوا موقع إعجاب الزوار العرب والأجانب من سيّاح ومستثمرين. كان اللبنانيون يتنشقون الثروة في الهواء في أوائل السبعينات ويشعرون أنّ أرصفة مدينتهم مرصوفة بسبائك الذهب. والى جانب الانفلاش الاقتصادي الكبير أصبحت بيروت عاصمة ثقافية بما حوته من دور السينما والمسرح ونشر الكتب واللقاءات الفكرية الاقليمية والعالمية يلجأ اليها كل مثقف وأديب مضطهد في العالم العربي.

والحقيقة أنّ الانفلاش الاقتصادي حصدت نتيجته أقلية ممسكة بالنظام السياسي الاقتصادي ولم تتوزّع البحبوحة على السكان عبر ضرائب عادلة وبرامج اجتماعية، كما لم يفكر أحد بأنه يجب تطوير المحافظات وتنويع القاعدة الاقتصادية. وحتى المستثمر الأجنبي لم يتّجه أو لم يوجّهه أحد من التجّار المحليين نحو استثمارات زراعية أو صناعية، كالاستثمار في زراعات استراتيجية في البقاع يمكن أن تحقّق وثبات كبيرة في هذا القطاع. كما أنّ الثقافة الناهضة، على الرغم من منحاها العلماني وأثرها في الجيل الجديد، لا سيما في المدارس والجامعات، كانت نخبوية elitist بعيدة عن هموم المواطن، تسبح في بحر الثقافات الناشئة منذ المرحلة الانتدابية أو الوافدة من أوروبا وأميركا.

رافق فترة النهوض في الستينات وأوائل السبعينات إيمان سطحي باستحالة هزهزة بيروت وتهديد استقرارها مع أنّ الأزمة التي كانت تطل برأسها منذ أواخر الستينات أطاحت بالمدينة عام 1975 وأدّت الى انهيارها. وحتى عندما فصلت لبنان أشهر قليلة فقط عن حرب أهلية مفتوحة عام 1975 فشل المراقبون المحليون والأجانب في استشراف الأحداث وقراءة معاني

التفجيرات وأحداث العنف المنعزلة منذ 1968 وحتى 1974 فكانت بالنسبة لهم «سحابات صيف عابرة» وأنّ أعمال العنف والإرهاب لن تستمرّ طويلاً. وكأنّ الحرب الكبرى التي استغرقت 15 عاماً قد أخذت البلاد على حين غرّة بعد حفل ساهر صاخب بالمتع الكمالية الباهظة الكلفة. ولكن لم يكن ثمّة مفاجأة في الأمر. إذ إنّ التحذيرات من الانفجار الكبير تواصلت في السنوات السابقة في التقارير الأمنية والاقتصادية والسياسية وحتى رجوعاً الى حرب 1958 وبعثة ايرفد ومحاولات الإصلاح العاثر والصدامات مع المقاومة الفلسطينية وبروز التنظيمات اللبنانية المسلحة. كانت وجهة هذا التراكم من المعلومات والتقارير واضحة، لمن اهتمّ بمتابعتها، نحو انفجار اجتماعي معقّد سيؤدي بالبلاد الى الجحيم. ورغم ذلك، فإنّ أفضل الحلول الممكنة لأي مشكلة في لبنان بنظر أمراء الحرب والتجّار كان أسلوب السوق: «تركها تأخذ مجالها»، ولذلك واجهوها بالصمود في مواقعهم. هي موجة عاتية فعلاً ولكنها موجة ستنكسر وتنجلي. ولكل مصيبة كانت هناك أنصاف حلول - أي لا حلول - فيما تواصلت جذور الأزمات تعمل بدون هوادة لتفتيت البلاد.

انتهى عهد شارل حلو عام 1970 بخلفية تطورات خطيرة، منها صعود المنظمات المسلّحة الفلسطينية وأحزاب اليسار اللبناني، يدعمها ويتبنّاها كمال جنبلاط، والمطالب الاجتماعية الضاغطة وتداعيات هزيمة العرب في حرب 1967. وفيما خسر مرشّح الشهابيين الياس سركيس بفارق صوت لصالح سليمان فرنجيّة، اعتبر ذلك انتصاراً لفريق أمراء الحرب وهزيمة للشهابيين ونهجهم. وآذنت هذه النتيجة بأفول تدريجي لنفوذ الشهابية حتى أنّ فؤاد شهاب (توفي عام 1973) أعلن في مناسبة عزوفه عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية عام 1970 بأنّ الإصلاح الجذري في لبنان لم يكن ممكناً في ظل عقلية الشعب والممارسات السياسية التقليدية[2]. ولم يكن ممكناً لسليمان فرنجية ومستشاريه تحاشي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد بدون استدراج ثورة شعبية. فكلّف فرنجية صائب سلام في تشرين الأول/ اكتوبر 1970 ليقود «حكومة شباب»، فيما بدأت حملة تطهير أجهزة الدولة من العناصر الشهابية، بالفصل أو النقل أو المحاكمة. وقضى قائد الجيش جان نجيم، وهو ماروني ومن أكبر رموز الشهابية، في تحطّم طائرة هليكوبتر قرب الشاطئ.

وفيما رحّب أمراء الحرب والتجّار بالتطهير ضد الشهابيين، غضبوا من نوايا وخطوات «حكومة الشباب» التي بدا أنّها تسعى الى بعض الإصلاحات في نظام الحكم وفي المالية العامة وأوجه الإنفاق الحكومي. بدءاً كانت الحكومة، باستثناء صائب سلام، من خارج

مجلس النواب والزعامات التقليدية، على أساس أنّ الكفاءات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. فسمي إلياس سابا وهنري إدّه وإدوار صوما وإميل البيطار وخليل أبو حمد وغيرهم، وزراء. استمرّت الحكومة حتى انتخابات 1972 واستقالت في 10 أيلول/ سبتمبر. لقد اعتذر صوما عن المشاركة، واستقال غسان تويني في 20 كانون الثاني/ يناير 1971، في حين قامت حملة شعواء في وجه وزير المال إلياس سابا صاحب المرسوم 1943 الذي عارضه التجار وأسقطوه ما أدى الى ارتفاع الأسعار. واضطرّ اميل البيطار الى االتراجع عن مشروع الدواء واستقال في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1971، فاستمرّت مشكلة الدواء في العقود التالية بدون حل. واستقال هنري إدّه في 1 تشرين الأول 1971، ثم عـُيّن وزيراً للتربية فأقيل لأنـّه أعلن برنامج إصلاح تربوي وإداري في وزارة التربية الوطنية. وقال صائب سلام عن هنري إدّه إنّـه «مشاكس ويفتعل المشاكل»، فكانت هذه الاقالة سابقة في لبنان. واستقال حسن مشرفية في 18 آذار 1972. وعلى أي حال شنّ التقليديون هجوماً على الحكومة بأنـّها من «التكنوقراط» ومن «الموظـّفين»[3] (وتعتبر هاتان الكلمتان إهانة في القاموس السياسي اللبناني مع أنـها ليست كذلك في الدول الصناعيّة) لا يفقهون العمل السياسي كما يفقهه المحترفون من أمراء الحرب والزعماء.

واستجاب فرنجية بعد انتخابات 1972 النيابية لضغوط أمراء الحرب، فكلـّف صائب سلام مجدداً ليرئس وزارة من التقليديين (كصبري حمادة ومجيد أرسلان وجوزف سكاف وإدوار حنين وميشال ساسين وبيار حلو). وكان لبنان في هذه الفترة برميل بارود فجاءت عودة الفئات التقليدية بقوّة تحدّياً لظروف البلاد اعتبره الرأي العام والصحف محاولة لشراء الوقت. وهكذا بوضع قضية الإصلاح مجدداً في الأدراج، بات أمام لبنان أقل من عامين من السلم الأهلي فحسب. وكان هذا يعني نقل المواجهة من البرلمان والحكومة الى الشارع، إذ إنّ القوى المعارضة الآن اختلفت عدّة وعدداً عن الخمسينات والستينات ولم يعد مقبولاً أن تستمرّ الأمور بتجاهل الإصلاح وكأنّ شيئاً لم يحصل. كان على فرنجية والحكومة أن يواجها القوى الضاغطة التي تمتعت بدعم عارم من كمال جنبلاط الذي أصبح رأس حربة المعارضة للنظام بأقوى مما كان ضد بشارة الخوري عام 1952 وضد كميل شمعون عام 1958.

كان سلوك فريق أمراء الحرب والتجّار محكوماً الى حدّ ما بالفلسفة الاقتصادية البائدة التي تعمل بمنطق الليبرالية المطلقة Laissez faire sauvage وسريّة المصارف والمبدأ النابليوني بأن المال يعمل كل شيء، هذا إذا لم يكن المال غاية بحد ذاته. فكما في الاقتصاد كذلك

في السياسة والاجتماع، كان السلوك واضحاً بأن «دعه يعمل دعه يمرّ». فالأمن ليس مسؤولية جهة أو سلطة بحد ذاتها بل «كلّ يدبّر أمره». أمّا مسائل الاستقرار الاجتماعي وتطوير النظام وتنمية المناطق فليست على أجندة العمل. كان الجميع مكتفياً بالاستفادة من بيروت ومرفئها ومواهب سكانها في التجارة والأعمال وتقديم الخدمات لأي جهة قادرة على الدفع. ونضحت هذه الفلسفة بما فيها من سيطرة الخدمات الكسولة على حساب التصنيع والزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة والى عجز تجاري دائم كانت تغطيته تتم عبر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بتحويلات المغتربين والرساميل الوافدة وتجارة البضائع الممنوعة لا سيما المخدرات.

كان سوء توزيع الثروة من جذور الأزمة في لبنان لما سبّبه من انقسام اجتماعي تسللت منه الأفكار الراديكالية التي كانت تفاجىء أصحاب الأمر في البلاد وفريق أمراء الحرب، فكانوا يعتبرون معتنقيها عملاء لدول أجنبية شيوعية. وتكاثرت الأبحاث والتوصيات والتحذيرات من مغبة إهمال اللامساواة الاجتماعية التي كانت تؤدي الى لامساواة سياسية واقتصادية. منذ الانتداب وحتى اليوم تخلّف النظام الضرائبي اللبناني عن مواكبة التطورات العالمية لا سيما في الدول الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان. فكان الأثرياء وأصحاب المداخيل المرتفعة يدفعون القليل من ضريبة الدخل في حين تفشى الفساد والمحسوبية والرشوة في الإدارة العامة. لقد ارتبط موظفو الدولة بدءاً من المدير العام حتى أصغر موظف، بشكل أو بآخر، بأمراء الحرب والزعماء نتيجة وساطة أو محاصصة حتى بات أي شخص في الملاك العام محسوباً ومحمياً من مرجعية معينة (مع استثناءات). ولم يحتج المراقب الى شهادة في الاقتصاد أو علم الاجتماع ليرى بأم العين الفروقات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة بين الريف والمدينة، وبين بيروت ومعظم المناطق اللبنانية، وبين جبل لبنان والمحافظات الطرفية، وبين أثرياء البلاد والأغلبية المعدمة.

شكّلت حوادث أيّار/ مايو 1973 نموذجاً لما ستكون عليه الحرب فيما بعد. فبعد سنوات من الاشتباكات المتقطعة، انفتح الوضع الأمني على مصراعيه بين الجيش اللبناني والفلسطينيين بين 3 و18 أيّار/ مايو 1973 ما عطّل السياحة العربية والأجنبية وأدّى الى خسائر فادحة في قطاعات الخدمات. وانتشرت المعارك التي بدأت حول المخيمات الى أحياء مدنيّة لبنانية وسقطت قذائف على مدرج مطار بيروت فأقفل أمام الملاحة الجوية. وعندما استعمل الجيش اللبناني الطائرات الحربية في المعارك بدا لبنان على أبواب حرب أهلية، ذلك

أنّ أطرافاً لبنانية عديدة كانت متعاطفة مع الفلسطينيين اعتبرت عمل الجيش اللبناني مؤامرة ضد القضية الفلسطينية، كما رغب بعض اللبنانيين في القتال الى جانب المقاومة الفلسطينية، وخرج مسلحون الى شوارع طرابلس وصيدا في تحدّ سافر للسلطة. في ذلك الشهر أقفلت سورية الحدود مع لبنان احتجاجاً على المعارك، متهمة السلطة في لبنان بالتآمر على الشعب الفلسطيني. وبلغت كلفة هذا الإغلاق 150 مليون ل.ل. خسرها أصحاب الأعمال اللبنانيون الذين فسدت بضائعهم الغذائية أو اضطروا الى بيعها في الأسواق اللبنانية بأسعار بخسة. كما أنّ السفن المحمّلة بالبضائع الى الدول العربية أفرغت حمولتها في مرفأ بيروت وبقيت البضائع في المستودعات بسبب إغلاق الحدود مع سورية. وبقي الكثير من العمال السوريين في أماكن إقامتهم في سورية فتعطّلت حركة البناء والنشاطات الزراعية.

كانت أجواء لبنان عام 1974 شديدة التشابك: نمو اقتصادي عشوائي وغير مدروس ومظاهر بحبوحة خادعة، ولامبالاة رسمية تجاه المحافظات الطرفية، نقمة اجتماعية خطرة ضد الاستقطاب الطبقي،ثم انقسام طائفي حاد في صفوف أمراء الحرب، ومعارك متزايدة بين الجيش والفلسطينيين. في تلك الفترة كانت الصحف تتحدث عن مواجهات شبه يومية أو أسبوعية بين المقاومة الفلسطينية واسرائيل في جنوب لبنان. فكان هذا الوضع المتفجّر يقابل بهز الكتف من المسؤولين بأن كل شيء سيكون على ما يرام. وحتى عند اندلاع المعارك في نيسان/ ابريل 1975 ولغاية أيلول/ سبتمبر من العام نفسه كانت قيادة البلاد السياسية والاقتصادية تتصرّف وكأنّ كل هذه الصعوبات هي مسائل مؤقتة. والحقيقة المؤلمة كانت أنّ تراكمات الوضع كانت بحاجة الى شرارة لتشعل برميل البارود المحتقن.

أمراء الحرب عشية النزاع

رسمت أجواء اوائل السبعينات الصراع المستمرّ بين أمراء الحرب بما هو سلسلة من الحروب الباردة تارة، والمواجهات العسكرية العنيفة تارة أخرى. فمن ناحية كان كمال جنبلاط وحيداً دون كافة فريق أمراء الحرب والزعماء، ولكنّه كان مدعوماً من التنظيمات الفلسطينية وقوى لبنانية يسارية ومستقلة اعتبرت هامشية في النظام السياسي اللبناني. فعطّل جنبلاط بهذا الاستقطاب أي دور كان يمكن أن يلعبه أمراء الحرب والزعماء المسلمون السنّة والشيعة. ومن ناحية أخرى التفّ أمراء الحرب الموارنة في صف واحد للدفاع عن رئيس الجمهورية الماروني وعن النظام اللبناني، تدعمهم قيادة الجيش اللبناني.

ومع انتشار ظاهرة التسلّح في سائر المناطق، ونزولاً عند الضغط الشعبي، خاصة بعد أحداث العنف المنذرة بأسوأ العواقب بين الجيش اللبناني والفلسطينيين، دعا سليمان فرنجية الى خلوة وطنية في قصر بيت الدين، المقرّ الصيفي لرئيس الجمهورية، في نهاية أيّار/ مايو 1973. وكان من المقرّر أن تدرس الخلوة الإصلاحات المطلوبة للبلاد ومسألة السلاح الفلسطيني والميليشيات التي بدأت تطلّ على الساحة بقوّة. فجاءت مقرّرات الخلوة سطحية لا تعكس التحديات التي يواجهها لبنان على كافة الأصعدة. فلمواجهة خطر الميليشيات دعا اللقاء الى التجنيد الإجباري وتغيير القانون الانتخابي، وطبعاً لم يحصل أي شيء من هذا. أمّا في مسألة الميليشيات فكان معروفاً أنّ فرنجية، رئيس الجمهورية الأمين على الدستور والنظام العام والذي رأس الخلوة، كان يحتضن ميليشيا خاصة بزغرتا هي «لواء المردة» التي كانت تتدرّب على السلاح بعهدة ابنه طوني في نفس الوقت.

بدأت الحرب عام 1975 بين أحزاب «الحركة الوطنية» التي قادها كمال جنبلاط، مدعومة من المقاومة الفلسطينية، وخاصة من حركة فتح بقيادة ياسر عرفات، من جهة، بمواجهة أمراء الحرب الموارنة الذين دافعوا عن الدولة اللبنانية ومصالحها، الذين يقودون جماعات مسلّحة مسيحية تدعمها بعض فصائل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، من جهة أخرى. وكان أمراء الحرب والزعماء، المسلمون والمسيحيون (صائب سلام وكامل الأسعد وبيار الجميّل وكميل شمعون وسليمان فرنجية، الخ.) مناهضين لكمال جنبلاط والقوى التي رعاها (راجع الفصل العاشر).

ظهرت أثناء الحرب عشرات القوى المسلحة بأسماء متنوعة، وسنقتصر في هذا الفصل على تسمية «الميليشيا المسيحية» للإشارة الى تكتل أحزاب الكتائب والأحرار والمجموعات التي حاربت معها، وتسمية «ميليشيا التحالف اللبناني الفلسطيني» للاشارة الى الأحزاب اللبنانية المنضوية في «الحركة الوطنية» التي قادها كمال جنبلاط والى التنظيمات الفلسطينية التي قادها ياسر عرفات.

الوسط التجاري

في نيسان/ أبريل 1975 وبسبب الاستعدادات المسبقة للقتال لدى الطرفين، نشبت الحرب فوراً ولم يستغرق الأمر سوى بضع ساعات حتى ارتسمت خطوط التماس بين المناطق. وابتداءً من ربيع 1976 باتت خطوط المواجهة العسكرية متاريس ثابتة بين بيروت غربية وبيروت

شرقية. ولم تتغيّر هذه الخطوط حتى نهاية الحرب المفتوحة عام 1990. وفيما سنعرض لواقع الكانتونات وصراعات أمراء الحرب في الفصل العاشر، سنخصص هذا الفصل لعرض نتائج المواجهات من خراب لبيروت وضواحيها ولمصادر تمويل الميليشيات والخسائر لبنان البشرية من ضحايا القتل والهجرة.

أدّت الحرب الى شلّ الاقتصاد وخراب جوهرته بيروت[4] خلال فترة دامت 19 شهراً أصبح عنوانها «حرب السنتين». بدأ الدمار الفعلي للاقتصاد اللبناني في قلب بيروت التجاري إذ كان وسط المدينة نقطة وسطية بين مناطق ذات أغلبية مسيحية ومناطق ذات أغلبية إسلامية. وقدّرت خسائر الوسط بمليار و500 مليون دولار أميركي[5]. في بداية الحرب كان الوسط التجاري وحي الفنادق بيد الميليشيا المسيحية، ولكن لم يسلم الأمر تماماً إذ كانت المنطقتان هدفاً لأعمال القنص نهاراً، فيما راحت «الميليشيا المسيحية» تقوم بتلغيم المؤسسات التجارية ليلاً بعد التأكّد من هوية أصحابها المذهبية. وقامت ميليشيا قوى التحالف بتفجير مخازن ومؤسسات يملكها مسيحيون في مناطق غرب المدينة. بدأت الحرب اللبنانية في الساعة السادسة والنصف من مساء 13 نيسان/ ابريل 1975 واستمرّت جولتها الأولى أربعة أيّام، وهدأ الوضع يوم 17 نيسان/ ابريل بعد مصرع وجرح 350 شخصاً. وربما خيّل للبعض أنّ الأمر انتهى عند هذا الحدّ، ولكن هذه الجولة كانت الأولى من حرب ستستغرق عشرات الجولات وتستهلك عشرات الاتفاقات لوقف إطلاق النار وستستمرّ 16 عاماً[6]. وفيما توقفت المعارك طيلة أشهر ربيع وصيف 1975، استمرّت أعمال العنف من خطف وقتل وتفجير.

أمّا الجولة الثانية فقد ابتدأت في ليل 17 أيلول/ سبتمبر 1975، للسيطرة على الوسط التجاري. استمرّت هذه الجولة عشرة أسابيع حتى كانون الأول/ ديسمبر. باشرت الميليشيا المسيحيّة الجولة بهجوم ساحق عبر ساحة الشهداء باتجاه الأسواق الشعبية حيث معظم أصحاب المخازن والبسطات من المسلمين، كـ«سوق سرسق» للملبوسات والأقمشة و«سوق النوريّة» الذي ضم سوق اللحوم والأسماك وسوق الخضار والفاكهة وشارع المعرض (نسبة الى معرض أوروزدي باك التركي في ذلك المكان قبل الحرب العالمية الأولى). واتجه الهجوم أيضاً من شارع الجميزة نحو شارع الأمير بشير للسيطرة على «مجمّع اللعازرية» التجاري. وردّت ميليشيا قوى التحالف بهجوم على «سوق الطويلة» المتخصص ببضائع الكماليات والملابس الأوروبية الفاخرة، والذي يمتلك معظم متاجره مسيحيون. استعمل الطرفان الأسلحة الفردية والمدفعية والمتفجرات، فأصيبت الأبنية التجـارية بالقذائف واشتعلت فيها

الحرائق خاصة في الشوارع المزدحمة بالأسواق والبضائع. وأصيب مجمع اللعازرية الذي تملكه شركة إنترا بدمار كبير وشبّت فيه الحرائق.

وأقيمت الحواجز الطيّارة في الوسط التجاري وفي الشوارع والأحياء المجاورة، حيث جرت الإعدامات الفوريّة حسب الهوية المذهبية بشكل يومي (307 حوادث خطف في يوم 1 تشرين الأول/ أكتوبر فقط). ويوم السبت 6 كانون الأول/ ديسمبر وقعت مجزرة في الوسط التجاري راح ضحيتها 300 شخص من المسلمين. فكان المواطنون يـُجبرون على مغادرة سياراتهم ويـُقتلون فور التأكـّد من مذاهبهم. أو يُخرجون من مكاتبهم ومتاجرهم لنفس الهدف. وفاقم من هذه الأفعال الخطأ الشنيع الذي ارتكبته الدولة اللبنانية بأن ضمّنت بطاقة الهوية معلومات عن الدين والمذهب، ما سهـّل للمقاتلين من الطرفين اتخاذ قرارات إعدام فوريّة. وداهم المسلّحون مبنى كهرباء لبنان في نفس اليوم يطلبون رئيس الشركة فؤاد البزري، وهو مسلم سنّي من صيدا، بغية قتله. لكنّ عدداً من الموظفين المسيحيين وقفوا سدّاً دون تحقيق ذلك الى أن وصل أعضاء من المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية فأخرجوه سالماً.

وكانت الميليشيات من الطرفين تنهب مستودعات البضائع والمتاجر في وضح النهار، دليلاً على غياب الدولة الكامل عن الأحداث، حتى استغرب الرأي العام لماذا عمدت الميليشيات الى تدمير وسط بيروت الذي يمتلكه مسيحيون ومسلمون على السواء ويعتاش منه عشرات آلاف اللبنانيين ويعتبر نقطة الالتقاء الرئيسية لكل اللبنانيين. لقد دفع تدمير الوسط التجاري بعد نهبه أصحاب الأعمال الى مناطق ذات هوية طائفية صرف، ومهـّد لإطلاق فكرة «استحالة التعايش».

بعد الأشهر الأولى من 1975، لم تعد قوى الأمن والجيش تتدخل، ما ترك المجال واسعاً للسرقة والسطو المسلـّح، الى درجة أنّ هذه الأعمال المنافية للقانون تعمّمت في مناطق بعيدة عن ساحات المواجهة وهادئة نسبياً. تذكر جاين مقدسي، زوجة الاقتصادي سمير مقدسي، أنّ عناصر الغوغاء من مدنيين ومسلـّحين هاجموا مجمّع «سوبرماركت سبينس» غرب بيروت المتخصّص بالبضائع الاستهلاكية المستوردة خاصة من بريطانيا. فكان هؤلاء يأتون ويذهبون بسياراتهم، وعلى الأقدام، يحملون البضائع المنهوبة من مأكولات وحاجيات منزلية وأدوات مطبخ. ومنهم رجل ملأ سيارته بصناديق معلبات وعاد الى منزله ليكتشف أنّ محتويات المعلبات كانت طعاماً للقطط. وكان تعليقه فلسفياً – ليس أنـّه اقترف جريمة سرقة بل «أنـّه لا يصدّق كيف تجرؤ المتاجر على بيع أكل القطط فيما الشعب اللبناني يشكو من الفقر والجوع».

ولم يكن شخص آخر أكثر حظاً. إذ إنـّه ملأ سيارته بصناديق الطعام ودخل الى المتجر ليأتي بالمزيد ولكنّ شخصاً آخر اغتنم الفرصة وسرق السيارة بما فيها. وعاد صاحب السيارة وهو يصرخ بأنّه «لم يعد ممكناً الوثوق بأحد في هذا البلد»[7].

لقد أصبح منظر وسط بيروت، بعد أشهر من القتال، وكأنـّه مأخوذ من مدن بولندا بعد الغزو النازي وقد ملأت الأبنية المهدّمة والحطام ساحة شهداء لبنان وساعة الزهور الناطقة وأصيب تمثال الساحة، رمز الحريّة، برصاص المتقاتلين. وأصبحت هياكل الأوتوبيسات العامة المحترقة جزءاً من متاريس الحرب اللبنانية. وأصاب الدمار والخراب سوق الذهب والأسواق القديمة التي تحتفل بها مدن الشرق كدمشق وحلب وطرابلس وصيدا. وفي الفترة الممتدة من أيلول/ سبتمبر 1975 وحتى آذار/ مارس 1976، التهمت الحرائق والقذائف دور السينما والمسارح والمصارف والمتاجر وسوق الذهب والأسواق الداخلية. وفي حين كانت معظم دور السينما الجديدة بعيدة عن الوسط، في حي الحمرا التجاري غرب بيروت، كانت دور الوسط التجاري عريقة ومعروفة لكل الأجيال والطبقات كسينما الأمبير والريفولي والكابيتول وبيبلوس ولو غران تياتر وسيتي بالاس. وقد اختفت هذه الدور نهائياً بعد تدميرها.

حي الفنادق

كان حي الفنادق الشهير على واجهة بيروت البحرية هدفاً آخر لحرب خراب بيروت. لقد توقّع المستثمرون أنّ يكون العام 1975 أفضل للسياحة والزوّار من العام 1974 خاصة أنّ مشاريع كثيرة قد بدأت لبناء فنادق ضخمة بمئات الغرف. وفعلاً نشأت في الأشهر الأولى من 1975 أبنية فخمة وجميلة في حي الفنادق مثل أوتيل هوليداي إن يجاوره مركز سان شارل وفندق هيلتون ونورماندي، أعطت بيروت مسحة مدينة غربية فخمة.

وكانت هذ المنطقة تحت سيطرة الميليشيا المسيحية التي امتدّ نفوذها الى عمق غرب بيروت ابتداءً من المرفأ والزيتونة الى عين المريسة، وتواجدت في أحياء القنطاري والصنائع وكليمنصو، وأقامت حواجز طيّارة في ساحة كنيسة الوردية في حي الحمراء وفي كورنيش المنارة والروشة.

وكانت تنظيمات ميليشيا قوى التحالف قد اتـّفقت على اجتياح الفنادق وإزاحة الميليشيا المسيحية. بدأت المعارك في هذه المنطقة في تشرين الأول/ أكتوبر 1975، وفي ليلة 25 منه هاجمت ميليشيا التحالف حي القنطاري الأرستقراطي. والقنطاري كان حيّاً سكنياً هادئاً تقيم به عائلات ثريّة ويضم قصر هنري فرعون وقصر رئيس الجمهورية القديم (اشتراه

الرئيس رفيق الحريري فيما بعد وأصبح استوديو لـ«تلفزيون المستقبل»). وتعرّض هذا الحي لنهب منظّم وتخريب وتدمير في وضح النهار. وبات شأناً عادياً رؤية الشاحنات العسكرية وسيارات اللاندروفر التابعة لميليشيا التحالف محمّلة بالشمعدانات الثمينة والسجاد الفاخر والمفروشات والمجوهرات للمنفعة الشخصية للنافذين في الجماعات المسلّحة. ولتغطية أعمال النهب والسطو، قام المقاتلون بحرق الأبنية والمنازل. وإذ فرغت الأبنية والمتاجر والمنازل من مفروشاتها وبضائعها وأشيائها المنقولة، بدأ اللصوص من الجماعات المسلّحة في سرقة بلاط المنازل والأبواب والنوافذ والأدوات الصحية وأي شيء يمكن نزعه من معادن وأخشاب وغيرها. وأدّت عملية القنطاري الى وصول قوى التحالف اللبناني الفلسطيني الى الشارع الرئيسي المطلّ على برج المرّ وفندق الهوليداي إن.

بعد «مجزرة السبت الأسود» في السادس من كانون الأول/ ديسمبر 1975، كان الوضع في البلاد يمـهّد للجولة الثالثة. إذ انسحب كمال جنبلاط وحلفاؤه اللبنانيين من «لجنة الحوار الوطني» حتى يتم جلب مرتكبي المجزرة الى المحاكمة. وبانهيار الحوار، قامت الميليشيا المسيحية في اليوم التالي بتعزيز مواقعها في منطقة الفنادق، واتـّخذت مواقع داخل فندق الهوليداي إن وفي الواجهة البحرية. وفي الثامن من كانون الأول/ ديسمبر، بدأت ميليشيا التحالف هجوماً على منطقة الفنادق. بدأ الهجوم من ناحية البحر على فندقي فينيسيا وسان جورج وفنادق صغرى كالـVendome والـPalm Beach، لتطويق ميليشيا الكتائب المتمركزة في الهوليداي إن وحي الزيتونة. حتى ذلك العام كان فينيسيا وسان جورج الفندقين الأكثر عراقة وقدماً في تاريخ لبنان الحديث، وكانا موضع إشادة كتب أجنبية وكتب الإرشاد السياحي، واختيرا دوماً لتصوير الأفلام العربية والأجنبية[8]. وكانا الموقعين لإقامة الديبلوماسيين والوزراء العرب والأجانب وعملاء أجهزة المخابرات من كل الدول، حيث كانت الحانة في كل فندق نقطة لقاء رئيسية لأي زائر مهم لبيروت.

تمكّنت ميليشيا التحالف من احتلال السان جورج وإشعال فينيسيا خلال يوم واحد واستمرّ القتال أسبوعاً ثم أعلنت هدنة يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر 1975. ولم يكن الوضع الميداني لصالح القوى المهاجمة إذ كان يفصل فينيسيا والقنطاري عن بقية منطقة الفنادق مساحة واسعة من الفضاء الرحب الذي سيطر عليه قناصو الميليشيا المسيحية. ولم يكن مصير هذه الفنادق أفضل من مصير القنطاري أو الوسط التجاري إذ تركت العصابات المسلّحة فينيسيا والسان جورج والفنادق الأخرى في وضع مزرٍ من حيث الدمار والخراب والنهب

الكامل. وأشارت وكالات الأنباء الغربية الى أنّ ما يحدث لبيروت هو حقد همجي وكابوس لا يصدق، خاصة لما عناه الفندقان للزوّار الأجانب. ونقل مراسل وكالة أنباء غربية عن لسان أحد المقاتلين: «نحن نقاتل من أجل الحضارة الغربية».

استمرّت المعارك في بيروت ومناطق لبنانية أخرى، في حين تجمّدت خطوط المواجهة في منطقة الفنادق مرحليـاً. وفي آذار/ 1976، فيما كانت الميليشيا المسيحية تستعدّ للمواجهات القادمة، أحضرت ميليشيا التحالف الفلسطيني اللبناني أسلحة ومعدات أكبر من السابق بعدد أكبر من المقاتلين. وكان بدء انقسام الجيش اللبناني وتصعيد الموقف السياسي في البلاد يؤذن باندلاع الاشتباكات مجدداً في منطقة الفنادق. ركـّزت قوى التحالف على فندق الهوليداي إن الاستراتيجي، وكان للفلسطينيين ولـ«حركة المرابطون»، ذات الأغلبية السنيّة في بيروت بقيادة إبراهيم قليلات، الدور الأكبر في معركة «الهوليداي إن». وشارك أحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية القيادة العامة شخصياً في المعارك. ولكن الميليشيا المسيحية كانت محصّنة تماماً في مواقعها في الفنادق الكبرى فقامت بهجوم مضاد بـ29 دبابة حضرت عبر شارع باب إدريس ومركز ستاركو. واستمرت المواجهات الدموية العنيفة عشرة أيـّام فسقط عشرات القتلى وجرح المئات من الجانبين واشتعلت الحرائق بدون أي تدخل من خدمة الإطفاء أو الدفاع المدني هذه المرّة. وبعد سقوط الهوليداي إن بأيدي ميليشيا التحالف سقطت مواقع أخرى منها مجمّع الستاركو وفندق النورماندي وأوتيل هيلتون (الذي لم يكن قد افتتح بعد). ثم دار قتال من مبنى الى مبنى ومن بيت الى بيت ما أحدث دماراً رهيباً في المنشآت المدنية في تلك المنطقة وشكل ضربة قاضية للقطاع السياحي اللبناني.

لعدّة أسابيع شوهدت مجموعات مسلـّحة من جميع الأطراف تغادر منطقة الفنادق بسيارات وشاحنات محمّلة بالبضائع من المتاجر والمنازل من ملبوسات ومجوهرات وكماليات. لقد نهب رجال الميليشيات مجمّع ستاركو التجاري بمخازنه الفريدة ومحلات البوتيك المتخصصة ثم أحرقوه ليخفوا عملهم، وأجهزوا على محتويات الفنادق، ليس من المفروشات والتجهيزات فحسب، بل بتعريتها تماماً من النوافذ والأبواب والديكور والأدوات الصحية. لقد نظر الرأي العام الى معركة الفنادق بأنـّها «حرب الحراميّة» (أي اللصوص باللهجة الدارجة) كما لُقّب زهير محسن زعيم منظمة الصاعقة الفلسطينية التابعة لسورية بـ«زهير عجمي» نسبة الى السجاد العجمي الفاخر الذي سرقه أعضاء هذه المنظمة، اضافة الى أعمال نهب لا تعدّ قاموا بها، وسنأتي على ذكر بعضها لاحقاً. أسفرت معركة الفنادق عن تدمير منشآت فندقية تشكـّل

40 بالمئة من مجموع الفنادق السياحية الجيدة في لبنان أو ما مجموعه 2461 غرفة[9].

كان المشهد بعد المعركة كارثياً، فمن برج المرّ والقنطاري والكورنيش البحري غرباً وحتى الوسط التجاري شرقاً، بدت المباني مدمّرة، محروقة، خرقتها قذائف المدفعية والدبابات، وتركت تتدهور بسكينة تحت أمطار غزيرة في فصل شتاء 1976. وملأ الركام والسيارات المحروقة الطرقات وبدت المنطقة مغطاة بغيمة دخان أسود تتخللها ألسنة اللهب. كيلومتر بعد كيلومتر من المنشآت والمخازن تعرّضت للنهب والخراب من السان جورج وحتى ساحة الشهداء في وسط المدينة.

مرفأ بيروت

لم ينجُ مرفأ بيروت من وقع الحرب التي أحاطت به، ذلك أنّه يقع على حافة الوسط التجاري البحرية وأصبح عرضة لمحاولات السيطرة والتهديد بالعنف. حتى العام 1974، كان مرفأ بيروت هو الأكبر في الشرق الأوسط، يستقبل أربعة آلاف سفينة في السنة تنقل أكثر من خمسة ملايين طن من البضائع من جميع أنحاء العالم، وإلى كل دول الشرق الأوسط في حركة ترانزيت مربحة للغاية، إضافة الى 200 ألف مسافر. أسفرت معركة الفنادق عن تراجع الميليشيا المسيحية عن مساحات شاسعة من بيروت وتقدّم ميليشيا التحالف حتى أطراف المرفأ والسيطرة على ساحة النجمة حيث يقع البرلمان والشوارع التجارية والأسواق الشعبية التي تدمّرت في الجولة السابقة وسوق الطويلة. حتى أنّ مسلّحي «المرابطون» استطاعوا التقدّم في الطرف البحري من ساحة الشهداء باتجاه بيت الكتائب المركزي في الصيفي فتصدّت لهم منظمة الصاعقة الفلسطينية التابعة لسورية.

في آذار/ مارس 1976، تراجعت الميليشيا المسيحية الى مواقع محصّنة شمال ساحة الشهداء للدفاع عن المناطق المسيحية. وكانت خطوط الجبهة في العاصمة وضواحيها تمتد من وسط بيروت حتى بلدة الكحّالة جنوب العاصمة. وهو خط يبدأ في الوسط التجاري حتى معبر مبنى السوديكو وهو مدخل الأشرفية ونقطة حربية ساخنة. ومن هناك يتواصل خط التماس مروراً بـ«ستاد دي شايلا» وميدان سباق الخيل في جنوب المدينة، ثم الخط الفاصل لجبهة الشياح – عين الرمانة الى أحياء صفير والمعلم والليلكي وسان تريز وكلية العلوم. بقي هذا الخط على حاله خلال 15 سنة من الحرب وقسّم بيروت عملياً الى غرب بأغلبية مسلمة وأقلية مسيحية وشرق بأغلبية ساحقة مسيحية.

في 8 نيسان/ أبريل 1976 ابتدأت معركة السيطرة على مرفأ بيروت وكأنّ طرفي الحرب كانا في سباق لنهب وتدمير رمز آخر من رموز الاقتصاد اللبناني، فكانت النتيجة نهب بضائع من مخازن المرفأ بقيمة مليار دولار وحرق منشآت ومعدات وبضائع أخرى بقيمة مماثلة[10]. لقد تصاعدت أعمدة الدخان وألسنة اللهب من مستودعات المرفأ في سماء المدينة وباتت تشاهد بأم العين من مسافة بعيدة، في حين استمرّت المعارك حول المرفأ لمدّة شهر، كما قامت ميليشيا التحالف بمحاولة جديدة لنزع المرفأ من الميليشيا المسيحية في 4 أيّار/ مايو 1976 في وقت تحوّلت فيه الحرب الى مواجهات استراتيجية بأسلحة ميدانية بسبب انهيار الجيش ودخول معداته الميدان ومشاركة جيش التحرير الفلسطيني والصاعقة وحركة فتح بشكل سافر. فبدأ استعمال صواريخ غراد من مخازن حركة فتح ومدفعية هاوتزر من مخازن الجيش اللبناني وأسلحة أخرى للمرّة الأولى في الحرب ليلة 29– 30 أيّار/ مايو لقصف المرفأ ومحيطه.

كانت الخسائر المباشرة لضرب المرفأ ونهبه أقلّ من الأثر البعيد المدى الذي أحدثه اقفال أهم نقطة حيوية للتجارة اللبنانية، حيث توقّف مرور البضائع ونشاط الترانزيت الإقليمي، وانتشرت بعد ذلك المرافىء الميليشياوية وتقلّصت الى درك خطير واردات الدولة من الرسوم الجمركية. لقد انتفعت المرافىء غير الشرعية على الساحل اللبناني ما عطّل فعالية ونشاط مرفأ بيروت، كما أنّ سورية عمدت الى تطوير وتوسيع مرفأ طرطوس للعب دور أكبر في حركة البضائع في المنطقة العربية. ولم تكن هذه المعركة نهاية المصائب للمرفأ بل بقي عرضة للابتزاز والقصف المدفعي في سنوات الحرب، وتعرّضت مخازنه للتخريب مراراً.

مطار بيروت الدولي

وصلت يد الحرب الى مطار بيروت الدولي جنوب العاصمة. فبعد أن وصل عدد المسافرين عبر المطار 2.3 مليون شخص عام 1974، وحجم البضائع 146 ألف طن، تدهورت الأرقام الى الحضيض وأقفل المطار لفترات طويلة في حرب السنتين. أمّا عام 1977 الذي شهد هدوءاً نسبيّاً، فلقد ارتفع عدد المسافرين الى 1.5 مليون شخص وحجم البضائع الى 65 ألف طن، ولكن المستوى المحقق عام 1974 لم يسترجعه لبنان طيلة 25 عاماً بعد ذلك.

في العام 1974، كانت الشركة الوطنية، «طيران الشرق الأوسط الميدل إيست» تخطط لفتح خطوط جديدة الى أميركا الشمالية ابتداءً من أوائل 1975، وظل ذلك مجرد أمنية. وأثناء الحرب تعرّض المطار للقصف عشرات المرات بآلاف القذائف، فتدمّرت أجزاء من مدارجه ومبانيه

وأقفل لفترات طويلة بلغ بعضها عاماً كاملاً.

ومع تدهور وضع مطار بيروت، واجهت الشركتان الوطنيتان، طيران الشرق الأوسط وشركة طيران عبر المتوسط صعوبات فادحةً. لقد تعرّضت شركة طيران الشرق الأوسط لخسائر فادحة في الفترة 1975 – 1980 حيث أظهر تقرير صادر عن الشركة عام 1981 أنّ الخسائر السنوية بلغت 22 مليون دولار في عامي 1975 و1976 و 6 ملايين دولار كل عام بعد ذلك.

ورغم التخريب والتدهور الذي عانى منه المطار خلال الفترة 1975 – 1980 إلا أنّ هذه السنوات كانت أفضل نسبياً من عقد الثمانينات، حيث عمّت الفوضى الشاملة لبنان وتدهور الوضع الأمني الى الحضيض. في حزيران/ يونيو 1982 أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان، كان المطار مسرحاً لمعركة رئيسية عندما حاول الجيش الإسرائيلي استعمال المطار كطريق بديلة لدخول بيروت بعدما واجه مقاومة شديدة لبنانية – فلسطينية عند مثلث خلدة جنوب المطار. وأسفرت هذه المعركة عن إلحاق ضرر وخراب واسع في المدارج والمنشآت حيث جرت معركة بالدبابات على المدرج الثاني. وشهد لبنان سلسلة عمليات خطف للأجانب والطائرات المدنية في الثمانينات. إذ بعد العام 1983 لم يعد أحد يريد أن يسافر عبر مطار بيروت عدا عدد قليل من الزوّار والصحافيين ومواطنين لبنانيين عائدين من المغتربات والدول العربية.

وإشارة الى المنحدر الذي بلغه غياب الدولة اللبناني، فان الميليشيات القريبة من المطار أو المطلة عليه فرضت نفوذها على ظروف عمله وتشغيله. وحظي بعض الميليشيات بأحقية دخول الأماكن المحظورة في المطار في زمن السلم لغير الموظفين أو لعناصر الأمن العام، كما أنّ المسلّحين دخلوا المدارج بآلياتهم. وشهد العام 1985 عدداً من عمليات خطف الطائرات منها خطف طائرة أميركية تابعة لشركة TWA Trans-World Airlines. حيث حطّت الطائرة في المطار الخاضع للفوضى وأخرج الخاطفون ركّابها ونقلوهم الى ضاحية بيروت الجنوبية. ووقعت عملية خطف طائرة ركاب أردنية تمّ تفجيرها على المدرج فقامت جماعة أخرى بخطف طائرة تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية احتجاجاً على عملية الطائرة الأردنية وأصبحت مسألة خطف الطائرات أسلوباً للتعبير عن الاحتجاج. وفي حادثة أخرى، قام موظف في المطار بخطف طائرة تابعة لطيران الشرق الأوسط الى قبرص للاحتجاج على أجور الموظفين المتدنية. وكان مسلحون يدخلون مدارج المطار بسيارات اللاندروفر لاستقبال رفاقهم العائدين على متن طائرات وصلت الى المطار حتى لا يصرفوا الوقت في شكليات

دخول لبنان من ختم الأمن العام وصلاحية وثائق السفر. وكانت صور شخصيات غير لبنانية كالرئيس السوري حافظ الأسد ملصقة على جدران مبنى المطار وليس شخصيات لبنانية كرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة مثلاً. هذه الأحداث المؤسفة ساهمت في عزلة لبنان. إذ بعد حادثة خطف طائرة TWA طلبت الحكومة الأميركية من شركات الطيران العالمية مقاطعة مطار بيروت. ولم يُرفع الحظر الأميركي حتى العام 1998 عندما خففت واشنطن من قيود سفر الأميركيين الى لبنان دون أن يتضمن ذلك عودة شركات الطيران الأميركية الى بيروت.

المناطق الصناعية وحزام البؤس

في أوائل السبعينات، وفيما كان معظم بيروت وقرى وبلدات جبل لبنان يماثل أوروبا الغربية في العمران والنظافة والتطوّر، ازدحم حزام البؤس الذي لف العاصمة بالفقراء من مواطنين لبنانيين أغلبيتهم من المسلمين، ما منح بعداً اجتماعياً لشكوى استغلّها البعض كحملة دعائية للحقن ضد «الغبن الذي لحق المسلمين جرّاء دولة الامتيازات المارونية». كما ضم الحزام عدداً من المخيمات الفلسطينيّة الكبرى المدجّجة بالسلاح والتي شكّلت دولة ضمن دولة.

في العام 1974، بدت الضواحي التي طوّقت بيروت من الشمال والشرق والجنوب وكأنّها امتداد لمدينة كلكوتا في الهند، رمز الفقر المديني في العالم. فكان وجود الحزام البائس يعمّق الشرخ الاجتماعي بين اللبنانيين، يشاهد سكانه يومياً بيروت الناهضة بأحيائها الجديدة والعريقة والثرية وبمظاهر الـ chic والموضة في أوائل السبعينات ويتحسّرون على خدمات وبضائع متوفرة لغيرهم لن ينالوها ولا بشق الأنفس. لقد بلغ عدد الأحياء 20 حيّاً ومخيّماً في حزام بؤس شكّل نصف دائرة حول بيروت بدءاً من الشمال وانتهاء بالضاحية الجنوبية. وهي: ضبية وحارة الغوارنة والمسلخ والكرنتينا والنبعة وكامب طراد وتل الزعتر وجسر الباشا وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا ومار الياس وجيوب فقيرة في الشياح والغبيري وحارة حريك وحي السلم والأوزاعي. وبينما عجّت المقاهي بلبنانيين يرتدون الملابس الحديثة والمرتفعة الثمن، يتحدثون عن آخر رحلة قاموا بها الى باريس أو عن سفرتهم القادمة الى لندن، ويناقشون آخر كتاب لجان بول سارتر وآخر فيلم لفديريكو فلليني، كان مئات الألوف من مواطنيهم في أكواخ البؤس يعالجون مسألة الحصول على خبزهم اليومي. وكان الفقر والأميّة من عوامل ازدياد الازدحام السكاني في الضواحي حيث كانت عائلات من 12 عضواً تقيم في غرفتين بدون تجهيزات صحيّة أو كهرباء أو مياه شفة.

ورغم أنّ النمو الاقتصادي فاق النمو السكاني في العقد الذي سبق الحرب، إلا أنّ المعدّلات كانت تخفي سوء توزيع الدخل، ما أدّى الى مشاكل اجتماعية بالغة التعقيد[11]. فكان أمراء الحرب والتجّار، من مواقعهم الخاصة أو في المنصب الرسمي، يروّجون لصورة وردية عن لبنان حيث يمكنك السباحة في البحر المتوسط صباحاً والتزلج على السفوح الثلجية بعد الظهر. وهي صورة بقيت مجهولة وغريبة عن قسم كبير من السكان ذوي الدخل المحدود. لقد وصل تكثّف السلطة والمال في لبنان في الستينات وأوائل السبعينات الى مستويات جعلت سكان لبنان الطرفي وضواحي البؤس حول بيروت، في حالة إحباط اقتصادي ونقمة عارمة ضد قوى الأمر الواقع.

لقد رأى أمراء الحرب والتجّار أنّ استمرار حزام البؤس ضروري بسبب دوره الهام في رفد الاقتصاد اللبناني بالنسبة الأكبر من اليد العاملة الرخيصة في الزراعة والصناعة والخدمات. وباستثناء العمال السوريين والفلسطينيين، بلغ حجم القوى العاملة في لبنان 450 ألفاً عام 1966 و650 ألفاً عام 1974. في حين ازداد عدد العمال السوريين والفلسطينيين من 150 ألفاً الى 300 ألف في نفس المرحلة (أنظر الجدول 7 في الملحق الاحصائي). وتوزّعت نسبة القوى العاملة على القطاعات الإنتاجية كما يلي: 25 بالمئة في الزراعة و15 بالمئة في الصناعة و60 بالمئة في الخدمات. وبحكم حاجة المناطق الصناعية الى اليد العاملة الرخيصة كان تواجدها الجغرافي في وسط الأحياء والمخيمات تطوّراً طبيعياً منذ الخمسينات وخاصة في المكلّس والدكوانة وجسر الباشا وتل الزعتر. وكان قرار الميليشيات المسيحية بتطهير هذه المناطق من الفلسطينيين والمسلمين سبباً في دمار المنشآت الصناعية.

دفع سكان حزام البؤس ثمن الحرب التي ابتدأت عام 1975. إذ كان شبابه بسبب نقمتهم يلتحقون، بنسب أعلى بكثير من فئات المجتمع الأخرى، بالمجموعات العسكرية المسيحية والإسلامية والفلسطينية، فأصبحوا وقود الحرب الحي. كما تعرّضت هذه الأحياء لحروب إبادة أدّت الى اختفاء معظمها وجرفه الى الأبد والى قتل وجرح عشرات الألوف من سكان هذه المناطق من فلسطينيين ولبنانيين، مسلمين ومسيحيين. تجدر الإشارة الى أنّ الجولة الأولى من حرب السنتين بدأت في الضواحي بحادثة عين الرمانة. وهناك توافق على «التاريخ الرسمي» للحرب اللبنانية وهو 13 نيسان/ ابريل 1975، عندما فتح مسلّحون من حزب الكتائب النار على باص وقتلوا 27 من ركابه ومعظمهم من الفلسطينيين، وذلك ردّاً على مقتل كتائبيين باكراً ذلك اليوم. وما إن انتشر خبر حادثة عين الرمانة حتى شبّ قتال دام 4 أيّام في بيروت

وطرابلس وصيدا. وكان ردّ الفلسطينيين على حادثة عين الرمانة مباشراً، إذ في مساء ذلك اليوم أطلقوا مئات القذائف من مواقع داخل مخيم تل الزعتر على حي الدكوانة ذي الأغلبية المسيحية ما أدّى الى مصرع 40 شخصاً. وشمل القتال تل الزعتر والدكوانة وفرن الشبّاك والشياح وعين الرمانة. وفيما انتهت الجولة الأولى خلال أيّام، أبقت الميليشيا المسيحية الطوق على تل الزعتر وحافظ المسلّحون من جميع الأطراف على مواقعهم.

إنهار الوضع السياسي بعد استقالة حكومة رشيد الصلح الموالي لكمال جنبلاط في 23 أيّار/ مايو 1975، فبدأت الجولة الثانية من الحرب في اليوم التالي انطلاقاً من تل الزعتر بالذات ثم لحقتها هدنة طويلة استمرّت حتى أيلول/ سبتمبر. في 11 كانون الأول/ ديسمبر هاجم 1200 مقاتل من الميليشيا المسيحية مواقع يسيطر عليها الحزب السوري القومي الاجتماعي في جل الديب شمال بيروت فحقّقت نصراً سريعاً. وفي 16 من نفس الشهر هاجم 500 عنصر من نفس الميليشيا حي سبنيه في الضواحي الجنوبية التي كانت تحت سيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي. وفي معركتي جل الديب وسبنيه تمّ تهجير السكان ومعظمهم من الشيعة، كما قامت الميليشيا المسيحية باستعراض الأسرى من المسلمين في الشوارع شرق بيروت. وردّت قوى التحالف الفلسطيني اللبناني بالهجوم على كفرشيما جنوب بيروت وحاولت الوصول الى الحازمية وفرن الشباك عبر الكحّالة.

في 4 كانون الثاني/ يناير 1976، منعت الميليشيا المسيحيّة شاحنات التموين من دخول تل الزعتر وأحكمت الطوق على المخيم، فقامت قوى التحالف بمحاولة غير ناجحة لاقتحام حي «حرج تابت» لنجدة تل الزعتر يوم 8 كانون الثاني/ يناير. وفي الرابع عشر من نفس الشهر سقط مخيّم ضبيه الصغير في ضاحية بيروت الشمالية الذي قطنته عائلات مسيحية فلسطينية التزمت جانب الحياد في الحرب. فقتلت الميليشيا المسيحية الكثيرين من سكان المخيّم وفرّ من بقي حيّاً. ودفع هذا التقهقر في وضع مخيمات شرق بيروت حركة فتح، كبرى التنظيمات الفلسطينية الى الاعلان عن دخولها الحرب بعد اكتفائها في الأشهر الأولى بالدفاع عن المخيمات الفلسطينية وبدعم جنبلاط وحلفائه. وكانت الميليشيا المسيحية في تلك الفترة في وضع لا يحسد عليه. إذ أمام التراجع في جبهات العاصمة، كانت المناطق المسيحية مطوّقة في ضواحي العاصمة، حيث امتدّت أحياء بأغلبية إسلامية لبنانية وفلسطينية من الكرنتينا والمسلخ (27 ألف نسمة) شمالاً مروراً بالنبعة (50 ألف نسمة) وتل الزعتر (30 ألف نسمة) وجسر الباشا (ألفا نسمة). ورغم أنّ هذه المناطق لم تكن متصلة جغرافياً، إلا أنّها كانت تهدّد

بوقوع الجزء الشرقي من العاصمة بأيدي ميليشيا التحالف اللبناني الفلسطيني. وزاد الوضع سوءاً أنّ جماعات مسلحة في حي المسلخ والكرنتينا قامت باحتلال الجسرين الوحيدين اللذين يربطان بيروت بشمال البلاد عبر نهر بيروت ما قطع آخر طريق مفتوح بين الأشرفية ومناطق بيروت المسيحية والعمق المسيحي. فصعّدت الميليشيا المسيحية هجومها على أحياء المسلخ والكرنتينا المجاورين للمرفأ والمنعزلين عن حي النبعة واشترك في المعارك 3000 مقاتل من الميليشيا المسيحية. ولم تصمد الكرنتينا طويلاً إذ سقطت خلال عشرة أيّام وهُجّر من تبقى من سكانها على قيد الحياة نحو غرب العاصمة، في حين استمرّت الاشتباكات في الأزقة والحواري لتصفية جيوب المقاومة التي أبداها مقاتلو الحي من المسلمين. واحتلّت مشاهد معركة الكرنتينا والمسلخ صفحات الجرائد الأولى في أنحاء العالم، فصدمت الرأي العام العالمي مناظر الجثث المحترقة بالعشرات، والأبنية التي تأكلها النيران يتجوّل بينها المسلحون، ومنظر المدنيين من سكان الحي يقفون في صفوف وأيديهم فوق رؤوسهم يديرون وجوههم الى الجدران[12].

من ناحيتها كانت ميليشيا التحالف تحاصر بلدتي الدامور والجيّة المارونيتين منذ 13 كانون الثاني/ يناير 1976 جنوب بيروت تمهيداً لمهاجمتها. فتدخلّت طائرات الجيش اللبناني بعد ثلاثة أيّام وأغارت على مواقع لميليشيا التحالف في خلدة وعرمون جنوب بيروت وقتلت 35 شخصاً. ولدى سقوط الكرنتينا قامت ميليشيا التحالف بهجوم غاضب على الدامور والجيّة يوم 20 كانون الأول/ يناير ووقعت مجزرة دموية أسفرت عن مصرع 500 من السكان المسيحيين المدنيين منهم أعضاء في أحزاب يسارية منضوية في الحركة الوطنية التي قادها كمال جنبلاط. فكان موسم القتل مذهبياً محضاً كمثيله في الكرنتينا. ثم عمل المهاجمون على نهب الدامور بيتاً بيتاً يساعدهم في ذلك مدنيون أتوا من القرى المجاورة ومن بيروت وصيدا. ولعدّة أيام عُرضت مفروشات منازل الدامور والحاجيات الخاصة والبضائع المنهوبة على أرصفة بيروت الغربية للبيع. وتعرّضت السعديات لمصير مماثل في حين نهب قصر شمعون وأحرق. وغادر 5000 من أهل الدامور والجيّة بحراً الى شرق وشمال بيروت فلجأوا الى الأديرة والمدارس وأقام بعضهم في منازل هُجّر منها المسلمون.

في 13 أيّار/ مايو 1976 اتّخذت حرب السيطرة على ضواحي بيروت بعداً خطيراً. إذ إن ميليشيا التحالف (وقد بات اسمها «القوات المشتركة» بعد انضمام جيش لبنان العربي المنشق عن الجيش اللبناني بقيادة الرائد أحمد الخطيب) بدأت حملة واسعة للالتفاف على ما

تبقى من مناطق تحت سيطرة الميليشيا المسيحية. وكانت «القوات المشتركة» معادية لسورية تطالبها بسحب قواتها من لبنان، تقوم في نفس الوقت بهجوم عسكري في الجبل للالتفاف على كسروان وعمق المناطق المارونية. وأمام احتمال انهيار الصمود المسيحي، قرّرت سورية في 31 أيّار/ مايو 1976، التدخل العسكري الواسع لدعم نظام رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ووقف التقدّم الميداني لميليشيا التحالف. وفي يوم واحد دخل لبنان 6000 جندي سوري انضموا الى آلاف آخرين سبقوهم في الأشهر السابقة وألفي جندي من لواء حطين الفلسطيني و7000 مقاتل من منظمة الصاعقة الفلسطينية الموالية لسورية والتنظيمات اللبنانية الموالية لسورية. وكان التدخّل السوري الواسع في لبنان نقطة تحوّل هامة في الحرب وضعت نهاية لانتصارات ميليشيا التحالف الفلسطيني اللبناني المتتالية خلال فترة آذار/ مارس – حزيران/ يونيو 1976، ورجّحت كفّة الميليشيا المسيحية التي استعادت المبادرة.

في 3 حزيران/ يونيو احتلّت الدبابات السورية مثلث خلدة جنوب العاصمة فارضة الحصار على المناطق الغربية التي تسيطر عليها القوات المشتركة، رغم أنّ اليوم السابق شهد لقاءً بين قائد الميليشيا المسيحية بشير الجميّل وكمال جنبلاط في منزل الأخير غرب بيروت فقد أسفر التحرّك السوري عن إحكام الطوق على الشطر الغربي من العاصمة، ثم دخل لبنان 6000 جندي سوري اضافي فأصبح حجم القوة العسكرية التي حشدتها سورية وحلفاؤها في لبنان يفوق بكثير ذلك الذي تمتّعت به ميليشيا التحالف. وكانت هذه الميليشيا قد فرضت حصاراً على بلدة زحلة المسيحية في البقاع كردّ على حصار تل الزعتر في بداية 1976 ما خلق توازن رعب يذكّر أنّ مصير زحلة مرتبط بمصير المخيمات والأحياء الاسلامية شرق بيروت. ولكن الغزو السوري الواسع رفع الحصار عن زحلة وخفّف الضغط عن الميليشيا المسيحية. فبادرت هذه الأخيرة الى اقتحام ما تبقى من مناطق اسلامية لبنانية وفلسطينية محصّنة شرقي وشمال بيروت والتي أصبحت جزراً معزولة في محيط تسيطر عليه الميليشيات المسيحية تماماً (النبعة وتل الزعتر وجسر الباشا). وكان مخيم جسر الباشا أسهل الأهداف بعدد سكان لا يزيد عن 2000 شخص، تفصله عن تل الزعتر منطقة المكلّس الصناعية فسقط جسر الباشا بعد ساعات من بدء الهجوم يوم 28 حزيران/ يونيو.

أمّا مخيم تل الزعتر الذي كان محاصراً منذ كانون الأول/ يناير، أي منذ 119 يوماً، فقد صمد لمدّة 52 يوماً إضافياً أمام هجوم كبير استعملت فيه المدافع الكبيرة والدبابات بشكل كثيف خاصة وأنّ مساحته لم تتجاوز بضعة ملاعب كرة قدم. بدأت معركة تل الزعتر يوم 22

حزيران/ يونيو في وقت كانت ميليشيا التحالف تخوض حرباً شعواء ضد الجيش السوري وحلفائه الفلسطينيين واللبنانيين في الجبل وصيدا. وحاولت ميليشيا التحالف نجدة تل الزعتر عبر اقتحام عين الرمانة، أقرب النقاط الى تل الزعتر، وفتح جبهة جديدة في المونتفردي شرق المخيّم. ولم يكتب لهذه المحاولات النجاح خاصة أنّ المدفعية السورية اشتركت في معركة تل الزعتر. وحاول الفلسطينيون التوسّط مع الرئيس السوري حافظ الأسد في 20 تموز/ يوليو لإنهاء معركة تل الزعتر دون الوصول الى نتيجة.

وكانت معركة مماثلة تدور في حي النبعة ذات الأغلبية الشيعية والذي يقع شمال تل الزعتر. وبعد 50 يوماً من الحصار والمعارك، وبدون ماء أو كهرباء أو غذاء، توسّط الامام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وكامل الأسعد رئيس مجلس النواب اللبناني، لدخول مسالم للميليشيا المسيحية الى النبعة وذلك يوم 6 آب/ أغسطس. ولكن القوى التي كانت تقاتل في النبعة لم تعر هذا التوسط والاتفاق اهتماماً، إذ كان معظمها موالياً للحركة الوطنية وليس للجماعات الموالية لسورية. فاستمرّت في دفاع يائس لعدّة أيام حتى انهارت المنطقة في العاشر من نفس الشهر. وتعرّض سكان المنطقة للتهجير القسري، فيما قام أفراد الميليشيا المسيحية بنهب المنازل والمتاجر ما أدّى الى اشتباكات بين بعض المهاجين أنفسهم. وتعرّض مخيم كامب طراد المجاور للعقاب لأنّ سكانه الأرمن قدّموا المساعدة لسكان النبعة، جيرانهم منذ أكثر من 50 سنة.

وبسقوط النبعة فقد تل الزعتر سنده الأقوى شرق بيروت وبات المعقل الوحيد الذي صمد طويلاً في وجه الميليشيا المسيحية. وبعد سبعة أسابيع من الحصار والقصف والمعارك وغياب الماء والكهرباء والطعام، وصل عدد القتلى والجرحى داخل المخيّم الى الآلاف، وعانى معظم الباقين من أمراض متعدّدة وتفشّت الغنغرينا حتى في الأشخاص الذين تعرّضوا لإصابات طفيفة جرّاء فقدان الإسعافات الأولية. ولم يطل صمود تل الزعتر كثيراً بعد سقوط حي النبعة إذ دخلته الميليشيا المسيحيّة في 12 آب/ أغسطس.

وبعد أيام من سقوط تل الزعتر أعلنت هدنة في بيروت سمحت لشاحنات «قوات الأمن العربية» نقل من تبقّى من سكان المخيم الذي تعرّض لكارثة بشرية ومجزرة بحق 3000 مدني لبناني وفلسطيني. وتحدّثت التقارير عن تهجير 5000 آلاف شخص ممن بقوا في تل الزعتر و30 ألفاً من النبعة. وكانت طوابير الشاحنات عبر طريق المتحف في أواسط آب/ أغسطس تحضر مئات المهجّرين الذين بدوا شبه بشر حيث تداعت أجسادهم من الجوع والمرض والعطش

والاصابات بالرصاص والشظايا في حين غطّت أجسادهم أمراض جلدية مختلفة. كما وصل مئات الأشخاص من المهجّرين الفقراء سيراً على الأقدام يرتدون أسمالاً بالية سوداء اللون.

بعد ذلك الصيف، وقد اتخذت المجازر والمجازر المضادة بين ميليشيا التحالف والميليشيا المسيحية منحى بشعاً يذكّر بتلك الجرائم ضد الإنسانية التي مورست إبّان الحرب العالمية الثانية، استمرّت الحرب 15 سنة أخرى وقد تعمّقت الجراح النفسية لدى جميع الأطراف الى مستويات ليس من السهل علاجها.

مناطق الاصطياف

فيما كانت حرب تخريب ونهب بيروت وضواحيها وقتل السكان المدنيين متواصلة، بدأت معركة مناطق الاصطياف. لقد كانت بداية السبعينات عصراً ذهبياً فعلياً لمناطق الجبل التي كانت قبلة المصطافين العرب، وخاصة أثرياء الخليج. وفيما اقتصرت الحرب عام 1975 على بيروت وضواحيها، بدأت في 17 آذار/ مارس 1976، مناوشات في الجبل شرق وجنوب العاصمة ما لبثت أن تطوّرت الى حرب مفتوحة. وفيما اقتصرت المعارك في البداية على المتن وأعالي كسروان وخاصة في عينطورة وترشيش وعيون السيمان، غطّت المرحلة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 1976 مساحات شاسعة طالت عواصم الاصطياف الجبلي، عاليه وبحمدون وصوفر وغيرها. إذ في خريف 1976 كان الجيش السوري يفرض سيطرته على سهل البقاع، فقرّر الرئيس السوري حافظ الأسد التقدّم باتجاه مناطق الجبل ضد مواقع «القوات المشتركة». ودارت اشتباكات دامية بين السوريين والفلسطينيين، وخاصة في مثلث صوفر - بحمدون - عاليه وأصاب الدمار عدداً من الفنادق في بحمدون فيما أحدثت معركة دامية في صوفر دماراً هائلاً. وزاد التوغل السوري من حدّة المواجهات ومن نوعية الأسلحة وعدد المقاتلين فكانت معركة الجبل إحدى تجليات أحداث لبنان بما هي حرب إقليمية شاركت فيها أطراف محلية وخارجية من لبنانيين وسوريين وفلسطينيين وإسرائيليين.

وفيما حقق السوريون انتصاراً على الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين في مناطق الجبل عام 1976، كان المستقبل يخبّىء لتلك المناطق أخباراً سوداء. فلقد تتالت المصائب على مدن الاصطياف من اجتياح اسرائيلي عام 1982 وحرب مارونية درزية في الفترة 1983 - 1985 وقصف من البوارج الأميركية عام 1983. وقدّرت نسبة الدمار في المؤسسات السياحية في مناطق الجبل حتى عام 1984 بـ79 بالمئة في بحمدون و94 بالمئة في عاليه و87 بالمئة بشكل عام

في سائر مواقع الاصطياف الرئيسية[13]. وكان مصاب عاليه فادحاً إذ إنّها كانت مركزاً سياحياً في غاية الأهمية قبل الحرب يعجّ بآلاف الزوّار في أيام الصيف، يقصدون المطاعم والمسارح والمهرجانات الفنية. فأصبحت مدينة أشباح يعمّها الخراب الشامل في أواسط الثمانينات يرى زائرها بقايا أفيشات وبوسترات ملوّنة تعلن عن نجوم الغناء العرب كوردة الجزائرية وفريد الأطرش وعبدالحليم حافظ، وبقايا جدران مهدّمة وزجاج محطّم وهياكل سوداء أكلتها الحرائق. وكان الضرّر الذي لحق الجزء الجنوبي من عاليه فادحاً، إذ تعرّض بين أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1983 لقصف من البوارج الأميركية المرابطة أمام ساحل بيروت وخاصة سفينة «نيو جيرسي» العملاقة، التي كانت تردّ على تحرشات قوى مسلّحة كانت تقصف وتقنّص من مواقعها في الجبل ضد الجنود الأميركيين المعسكرين قرب مطار بيروت.

أمّا بلدة بحمدون التي كانت مركزاً للفنادق والمطاعم ولعدد كبير من الفيلات والقصور والمنازل التي بناها أثرياء العرب واللبنانيين، فقد أصبحت مسرحاً لمواجهة دامية بين الجيش السوري والقوات المشتركة عام 1976 ما أدى الى دمار المباني والمنشآت والمنازل. كما تعرّضت البلدة لخراب أكبر عام 1982. إذ اثناء الغزو الإسرائيلي، حاولت الدبابات السورية في الجمهور، المشرفة على بيروت، من جهة ومن عين دارة من جهة أخرى التصدي للإسرائيليين بدون نجاح فوقع خط صوفر - بحمدون - عاليه بأيدي الإسرائيليين.

وأثناء الغزو الإسرائيلي اغتنمت الميليشيا المسيحية دخول الجيش الإسرائيلي وحقّقت مكاسب عسكرية على الأرض، فدخلت منطقتي عاليه والشوف اللتين كانتا حتى ذلك الوقت تحت سيطرة الميليشيا الدرزية وحلفائها. وكانت خطوة الميليشيا المسيحية غير حكيمة فلم يصغ قادتها الى نصائح البطريرك الماروني بطرس خريش بعدم دخول مناطق الدروز لأنّ ذلك يهدّد التعايش الدرزي المسيحي في الجبل. أمّا ميليشيا الدروز التي لزمت الحياد أثناء الغزو الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1982، فقد فاجأت الميليشيا المسيحية بثباتها وتصديها بقيادة وليد جنبلاط، نجل كمال جنبلاط الذي اغتيل عام 1977. وكانت نتيجة هذا التطوّر سلسلة من المجازر المتبادلة بحق المدنيين المسيحيين والدروز في مناطق الجبل. وأدّى الانسحاب الإسرائيلي من الجبل في أيلول/ سبتمبر 1983 الى انتشار الفوضى بشكل واسع وحلول شريعة الغاب، ما فسح المجال أمام معركة حاسمة بين الطرفين. إذ استعدّ الدروز وحلفاؤهم بقوة عسكرية بلغت 3000 مقاتل هاجموا قطاع صوفر - بحمدون - عاليه لطرد الميليشيا المسيحية فكانت هذه المواجهة شديدة العنف خاصة أنّ الميليشيا المسيحية أرادت أن تحافظ على مواقعها.

لقد بدت هذه المناطق قاعاً صفصفاً بمشاهد الأبنية المحترقة والمدمّرة فيما قدّر عدد القتلى من الميلشيا المسيحية بـ700 شخص في حين تعرضت دير القمر أكبر بلدة مارونية في الشوف لحصار فرضته ميليشيا الدروز.

وفيما دفعت مؤسسات الاصطياف الشهيرة ثمن الحرب، وخاصة بسبب مجاورتها للطريق الدولي، سلمت مراكز اصطياف أخرى بعيدة عن خطوط المواجهة من الأذى، كفندق برنتانيا في بعبدا وفندق البستان في بيت مري وفنادق ومطاعم ومقاه وكازينوهات على الساحل خاصة في جونيه وطبرجا والبوار. ولكن الوقع الاقتصادي من حيث تقلّص عدد الرواد كان شديد الوطأة. أمّا في بيروت فلم تسلم المؤسسات السياحية البعيدة عن خطوط التماس، حيث تعرّضت لقصف مدفعي وكانت ضحية للتقاتل الداخلي بين المسلّحين أو احتلها المهجّرون وقادة الميليشيات، إضافة الى هبوط الحركة الاقتصادية بسبب الوضع العام في البلاد. ففي جنوب بيروت كان ثمّة عدد من المؤسسات السياحية التي تؤجر شاليهات للسياح منها «السان سيمون» و«السان ميشال» وأخرى في خلدة والأوزاعي. فأصبحت مأوى للمهجرين المسلمين من المسلخ والكرنتينا والنبعة، فيما احتل الشاليهات الفاخرة عناصر بارزة من التنظيمات الفلسطينية. أمّا معظم المهجّرين من تل الزعتر فقد احتلوا منازل أخلاها مهجّرو بلدة الدامور من المسيحيين، حتى بلغ عدد المهجّرين المسلمين في الدامور 12 ألفاً.

وامتدّت الحرب ضد القطاع السياحي شمالاً. ففي طرابلس حيث انتهى العمل في الاستراحة الحكومية عام 1975 وتمّ افتتاحها لتنشيط السياحة في العاصمة الثانية، قامت جماعات مسلّحة بعد أيام من الافتتاح باجتياحها ونهب محتوياتها وأصبحت قاعدة عسكرية لإحدى التنظيمات المحليّة. كما تمّ افتتاح استراحة أصغر في بلدة العريضة شمال طرابلس في نفس الفترة، ولكن هذه الاستراحة لم تعمل أكثر من يوم واحد قبل تعرّضها لمصير مشابه.

كان وقع الحرب على القطاع السياحي في السنوات الأولى كوارثياً، إذ انخفض دخل هذا القطاع من مليار و500 مليون ل.ل. عام 1974 (أي حوالى 500 مليون دولار) الى 700 مليون ل.ل. عام 1975 والى 250 مليون ل.ل. عام 1976. ولقد تحسّن الوضع قليلاً في السنوات التالية ولكن الدخل لم يزد عن 400 مليون ليرة سنوياً. وحتى مع ظهور مؤسسات جديدة في المناطق البعيدة عن ميدان القتال فإنّ لبنان لم يستعد أبداً زخم القطاع السياحي الذي حققه عام 1974. لقد انخفض عدد غرف الفنادق في بيروت من 6400 عام 1974 الى 4000 عام 1977 كما انخفض عدد النزلاء من 650 ألفاً عام 1974 الى 100 ألف كمعدل وسطي في

سنوات الحرب. وانخفضت نسبة تأجير الغرف الشاغرة من 69.4 بالمئة عام 1974 الى 22.3 بالمئة عام 1977، في حين فقدت نسبة 71 بالمئة من اليد العاملة السياحية وظائفها ما اضطر الكثيرين الى مغادرة البلاد أو الانضمام الى جحافل العاطلين عن العمل أو الى الميليشيات لقاء مرتب شهري. كما أنّ 60 بالمئة من الشقق المفروشة تعرّضت لاحتلال الميليشيات لإسكان قادتها، في حين غُلب على أمر الكثيرين من أصحاب المؤسسات مما اضطرهم لتسديد خوّات و«ضرائب حرب» للنافذين في الميليشيات. واستغلت بعض المؤسسات لأهداف غير شريفة كمراكز للدعارة والمقامرة وتجارة المخدرات حيث عادت الأرباح الى الميليشيات.

تمويل الميليشيات وتسليحها

خلال سنوات من بداية الحرب، هوى لبنان من «عصره الذهبي» ووضعه المتطوّر نسبياً فأصبح دولة فقيرة هامشية مدمّرة باقتصاد منهار ومؤسسات لا تعمل، ومناطق صناعية وسياحية وتجارية فقدت وجودها الفيزيائي، وزهرة شباب الشعب اللبناني من المثقفين والمتعلمين وأصحاب الكفاءات ممن سلكوا طريق الهجرة أو وقعوا ضحايا القتل والتهجير. هُزم الوطن إذن وربح أمراء الحرب – زعماء الميليشيات. إذ عدا عن الخراب الذي ألحقته بلبنان وشعبه واقتصاده، جنت الميليشيات أرباحاً ومداخيل هائلة من نشاطات ومصادر متنوعة. وفي سنوات الحرب الست عشرة (1975 – 1990) بلغت خسائر الحرب على مستوى لبنان (خراب وناتج فائت) 75 الى مائة مليار دولار أميركي[14]، في حين وصلت مداخيل الميليشيات الى 40 مليار دولار[15]. وفي الواقع لا يمكن تصوّر أي جريمة في التاريخ لم ترتكبها الميليشيات في زمن الحرب: قرصنة وقتل ولصوصية ونهب وعصابات سرقة وخطف وتزوير وتهريب واحتلال وتجارة مخدرات وشحن مواد سامة، الخ. ورغم أنّ الرأي العام اللبناني اعتقد أنّ الميليشيات، تحت شعارات وتسميات مختلفة، كانت تثري أعضاءها وقياداتها على حساب الشعب، إلا أنّ النهب والخوّات لم يشكّل أكثر من واحد بالمئة من مداخيل الميليشيات. أكثر من ثلثي مداخيل الميليشيات، أي 27.5 مليار دولار جاءت من تجارة المخدرات وتحويلات الحكومات العربية والأجنبية ونشاطات مختلفة، أما نهب الأملاك الخاصة والرسمية وفرض الخوّات على المؤسسات الخاصة كالمصارف فقد حقّق 12 بالمئة من دخل الميليشيات.

إله الحرب مخلوق شره لا يشبع وخوض الحرب مسألة مكلفة. في الفترة من 1973 الى 1990، استوردت الميليشيات المختلفة ما قيمته 16 مليار دولار من اسلحة ومعدات. لقد

أطلقت ملايين الرصاصات والصواريخ ومختلف المتفجرات خلال هذه الفترة وكل طلقة تمّ دفع ثمنها بالعملة الصعبة.

وبعد 1975، كلما أمعن لبنان غرقاً في الحرب، كانت الأطراف تستعمل أسلحة أشدّ فتكاً وأكبر حجماً.

■ الأسلحة الخفيفة: استعملت الميليشيات أسلحة فردية في حرب السنتين تراوحت بين أسلحة الصيد والمسدسات الفردية الى الأسلحة الأوتوماتيكية كالـKlashnikov (أو بالتعبير الدارج: الكليشين) والـFAL والـM16. وكانت بندقية الـM16 منتشرة بين كل الأطراف بكميات كبيرة سرقت من مخازن الجيش اللبناني بعد انهياره عام 1976. كما كانت أطراف الحرب مزوّدة برشاشات كبيرة من نوع دكتريوف عيار 12.7 ملم ومعروفة باسم «دوشكا» كانت تركّب على سيارات لاندروفر تجول شوارع بيروت ويمسك هذه الرشاشات مقاتل وكأنّه في رياضة التزلّج على المياه. وظهرت أسلحة أخرى تحمل على الكتف كالـRPG-2 فوهة 82 ملم والـRPG-7 فوهة 100 ملم تحمل صواريخ عيار 40 ملم، وكانت شديدة الفعالية ضد المصفحات. كما استعمل أطراف الحرب مدافع متعدّدة الطلقات من نوع Beaufors عيار 40 ملم وHispano-Suiza من عيار 20 ملم تركّب على الشاحنات وتوجّه ضد متاريس أكياس الرمل[16].

■ الأسلحة الثقيلة: في سنوات الحرب الأولى استعمل الطرفان مدافع هاون غير مرتدّة من عيارات 60 و80 و120 ملم. واقتصر استعمال المدافع غير المرتدّة من عيارات 82 و107 ملم الروسية الصنع على الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين وهي مضادة للدروع ومن نوع RPAK B-10، إضافة الى مدافع كاتيوشا الروسية BM-14 من عيار 140 ملم مع مدى يبلغ 9 كلم. واستعملت الميليشيا المسيحية مدفعية غير مرتدة هاون من عيار 81 ملم و106 ملم و122 ملم و130 ملم. وأثناء العام 1976 أخرجت حركة فتح من ترسانتها الغنيّة صواريخ GRAD وهي من نوع «سوبر كاتيوشا» بمدى يبلغ 15 كلم. كما استقدمت صواريخ BM-21 التي فاجأت سكان بيروت لدى استعمالها لأول مرة بسبب صوتها المهول لدى إطلاقها. وبعد انهيار الجيش اللبناني وقعت بين أيدي المتقاتلين اسلحة ومعدّات متنوّعة تراوحت بين ملّالات مزوّدة بمدفع من عيار 40 ملم ودبابات AMX-13 ودبابات شيرمان وسوبر شيرمان وناقلات جند من نوع M-113 وPanhard. واستعمل المتقاتلون مدافع هاوتزر 155 ملم الأميركية ومدفعية عيار 160 ملم. وأضيفت الى ترسانات الحرب

مدافع ميدانية من عيار 175 ملم. كما وقع في أيدي الميليشيات كميات كبرى من أسلحة المدفعية من عيار 105 ملم وهاوتزر عيار 155 ملم ومدافع قديمة روسية الصنع من عيار 57 ملم و122 ملم[17]. ودرج في الثمانينات استعمال مدافع ذات طلقات ضخمة.

وتجدر الإشارة الى أنّ هذه الأسلحة كانت توجّه الى أهداف في أماكن مكتظة بالسكان المدنيين وداخل المدن والقرى. ولم يلعب سلاح الطيران دوراً في الحرب (باستثناء ما استخدمه الجيشان الإسرائيلي والسوري اللذان استعملا سلاح الجو خاصة عام 1982)، فلقد خرجت المقاتلات الجوية التابعة للجيش اللبناني باكراً من الحرب. وباستثناء طلعات محدودة (في معركتين وفي عمليات استطلاع) فإنّ عدد الطائرات المحدود (هوكر هنتر وميراج) أوقف في مطار رياق في البقاع الذي وقع في أيدي فصيل «طلائع جيش لبنان العربي» المنشق عن الجيش اللبناني والموالي لسورية.

مَن الذي كان يسدّد ثمن كل هذا السلاح الذي استعمل في حرب لبنان في حين كان اقتصاده منهاراً منذ العام 1976؟

في العام 1989، العام قبل الأخير من المواجهات المسلحة، وفي وقت بلغ الحد الأدنى للأجور 75 دولاراً بالشهر، والفقر يحيق بنسبة كبرى من الشعب اللبناني، كانت أسعار بعض أنواع الذخيرة كالتالي: خرطوشة عيار 240 ملم بـ9500 دولار، خرطوشة عيار 160 ملم بـ1500 دولار وعيار 155 ملم بـ1300 دولار و130 ملم بـ700 دولار و122 ملم بـ300 دولار[18]. أمّا طلقة رصاص السلاح الفردي فلقد هبط سعرها من نصف دولار عام 1976 الى 30 سنتاً عام 1989. لقد أصبحت بيروت سوقاً حرّة للتجارة بكل أنواع الأسلحة ومن الشرق والغرب. لقد أصبحت الأسلحة الفردية متداولة بين الناس وتباع على الأرصفة الى جانب السجائر والويسكي المهرّب.

وخارج الإطار العام للمواجهات العسكرية، كانت عناصر الميليشيات تستعمل أسلحتها الفردية في مناسبات مختلفة. في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، قُدّرت قيمة الأسلحة والذخائر والمعدّات التي استهلكت في مواجهة بين ميليشيا حركة أمل الشيعية وميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزية[19] بحوالى 27 مليون دولار أميركي. أمّا في آخر عام 1985 فقد قدّرت قيمة الذخائر التي أطلقت ابتهاجاً بعيد رأس السنة في سائر المناطق اللبنانية بـ5 ملايين دولار. أمّا المعارك التي نشبت في المناطق المسيحية شرقي وشمالي بيروت عام 1990 بين الميليشيا المسيحية والجيش اللبناني بقيادة ميشال عون فقد أحدثت 1.5 مليار دولار خسائر اقتصادية وعسكرية.

لقد أتت معظم شحنات السلاح من دول الشرق الأوسط وبعضها تمّ شراؤه مباشرة من دول أوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة. حتى أنّ نفس الدول والشركات والوكلاء كانوا يبيعون نفس أنواع الأسلحة لعدّة أفرقاء في حرب لبنان. لقد استلمت التنظيمات الفلسطينية وحلفاؤها اللبنانيون أسلحة من عدّة دول عربية ومن دول المعسكر الاشتراكي في أوروبا، في حين كانت الميليشيات المسيحية تعتمد على مصادر متعدّدة وكانت أكثر تدقيقاً فيما تختاره من أسلحة ومعدّات. فجاءت أسلحتها من دول أوروبية شيوعية وغربية ومن أفراد يمثّلون شركات أسلحة ومن وكالات حكومية غربية تسوّق لأسلحة من إنتاج مصانع بلادها.

تسليح أطراف الحرب تمّ على عدّة مراحل. إضافة الى المصدرين الرئيسيين: حركة فتح الفلسطينية والجيش اللبناني بعد انشقاقه، كانت جماعات لبنانية متعددة تقتني السلاح ومعظمه ما تبقى من حرب 1958، وكان معظم أمراء الحرب وزعماء المدن يحتفظون بأزلام مسلّحين للحماية الشخصية وللوازم الزعامة. وحتى في العام 1969، كان حزب الكتائب يتمتّع بقوة عسكرية محدودة مجهزة بأسلحة فردية من طراز أم 16 الأميركية وأم 58 التشيكية وغيرها[20].

بدأت عملية تسليح وتدريب ميليشيا الكتائب بشكل واسع في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وأثناء الحرب استعملت ميليشيا الكتائب أموالاً من مصادر مختلفة، كالتبرعات التي جمعتها الرهبانيات من لبنان وحول العالم، والتي قدّمها رجال أعمال لبنانيون في المغتربات وجماعات متعاطفة مع الطرف المسيحي في الحرب وتحويلات من حكومات أجنبية، وكذلك من مدخول الحوض الخامس في مرفأ بيروت ومصادر أخرى مذكورة في الجدول أدناه. ويشير الخبير البريطاني أنتوني سمبسون الى شراء الكتائب أسلحة ثقيلة بمبلغ 100 مليون دولار جاءت من عوائد نهب مصارف ومؤسسات تجارية في الوسط التجاري[21]. لقد باعت الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية مباشرة أسلحة للميليشيا المسيحية التي كان قادتها يصرّحون كل يوم أنهم كانوا يحاربون مؤامرة اليسار الدولي الشيوعي على لبنان. ومن تلك المشتريات وصول باخرة من بلغاريا الشيوعية في أيلول/ سبتمبر 1975 الى مرفأ جونيه تنقل اسلحة ومعدات بقيمة 10 ملايين دولار أميركي عبر وكالة تابعة للحكومة البلغارية تدعى TEXIM. كما استولت الميليشيات المسيحية على أسلحة من مخازن وثكنات الجيش اللبناني بعد انقسامه. ولقد كان انقسام الجيش عام 1976 السبب المباشر لظهور أسلحة ثقيلة ومعدات ميدانية في أيدي الميليشيا المسيحية وميليشيا التحالف على السواء.

ومن ناحية أخرى استلمت حركة فتح الفلسطينية والمنظمات الفلسطينيّة الأخرى وتنظيمات الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط أسلحتها من دول أوروبا الشرقية، حيث وصلت الشحنات عبر دول عربية متعاطفة مع هذا الطرف. كما اشترى الفلسطينيون واليسار اللبناني أسلحة من السوق المفتوحة الثانوية وليس مباشرة من مصانع أو دول. وكانت هذه الأسلحة تصل عبر دمشق قبل القطيعة والخصام بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1976. ولكنها بعد ذلك بدأت تشحن الى مرافىء صيدا وصور. لقد كانت التنظيمات الفلسطينية أكثر تنظيماً وتسليحاً واستعداداً من أي طرف لبناني، باستثناء ميليشيا الكتائب. كما كان الفلسطينيّون يديرون مصانع تنتج بعض الأسلحة في مخيماتهم حول بيروت. وطيلة فترة حرب السنتين لم يستعمل الفلسطينيون إلا جزءاً يسيراً من ترسانتهم. ولكن كلمّا اتجهت الحرب اللبنانية نحو صراع إقليمي يشمل سورية واسرائيل، كانت التنظيمات الفلسطينية تخرج أسلحة إضافية من مستودعاتها بما فيها دبابات روسية من طراز تـ54 وتـ62 وصواريخ سام مضادة للطائرات ومعدات قصف صاروخي متعدّد. كما كان في صفوف الفلسطينيين طيارون تدرّبوا على قيادة مقاتلات ميغ الروسية في اليمن الجنوبي.

بعد الانتصارات التي حقـّقتها ميليشيا التحالف الفلسطيني اللبناني في ربيع 1976، قرّرت الميليشيا المسيحية اقتناء أسلحة أكثر تطوّراً وفعالية. وأرسلت لهذه الغاية بعثات الى لندن وباريس وطهران (سبق ذلك سقوط نظام الشاه عام 1979) وواشنطن والى دول عربية محافظة في الخليج والى المملكة العربية السعودية ومصر. وكان الهدف إجراء عمليات شراء أسلحة بكميات ونوعيات تضاهي تلك التي بحوزة الفلسطينيين. ولكن معظم المال المتوفـّر لهذه الغاية، بما فيه تبرعات الدول المتعاطفة والأفراد والجماعات داخل لبنان وخارجه والأسلحة المصادرة من ثكنات الجيش، لم يكن كافياً لمواجهة احتمال سقوط المناطق المسيحية بأيدي الميليشيا المواجهة. في تلك المرحلة أعلن كميل شمعون أنـّه «مستعد للتعامل مع الشيطان» للصمود والدفاع عن المناطق المسيحية[22]. وفي أيـّار/ مايو 1976، بدأت إسرائيل شحن كميات من الأسلحة التي استولت عليها من مواجهاتها مع الدول العربية في حروب سابقة الى الميليشيات المسيحية عبر نقاط متعددة منها مجمع «الأكوا مارينا» قرب جونيه. وتواصلت الشحنات حيث أفرغت السفن الاسرائيلية أسلحة روسية منوّعة من دوشكا وقذائف مدفعية ودبابات شيرمان أميركية من النوع الذي يقتنيه الجيش الإسرائيلي، ولم يكن قد حصل عليه الجيش اللبناني بعد[23]. كان هدف الإسرائيليين منع منظمة التحرير الفلسطينية، العدو المشترك،

من الهيمنة على لبنان وقيام حكومة يسارية بقيادة كمال جنبلاط.

لقد غرقت بيروت بالسلاح، ليس فقط لأسباب الحرب بل لازدهار السوق الثانوية لتجارة الجملة والمفرّق. وبدل التفاح والموز على عربات البائعين، التقطت عدسات المصوّرين الأجانب منظر باعة يضعون أمامهم صناديق أو طاولات تعرض أسلحة فردية وقنابل. وجلب هذا السوق وكلاء شركات أجنبية تريد أن تستفيد من الأموال المخصصة لشراء الأسلحة. لقد استطاع وكيل شركات ألمانية يدعى «غونتر لاينهاوزر» من تحقيق صفقات ناجحة بقيمة 300 طن من الأسلحة لأطراف الصراع في لبنان وتمكـّن من بيع معدات وشاحنات عسكرية في صفقة واحدة من نفس الشركة الألمانية وزّعت على حركة فتح والميليشيا المسيحية ما أظهر شطارة «ليفنتية» في التعاون على تخفيض السعر حتى بين طرفين متحاربين. كما أنّ تاجر السلاح سركيس صوغانيان، ومركزه نيويورك، كان يزور بيروت مراراً ممثلاً عدّة شركات سلاح أميركية بما فيها شركة كولت الشهيرة بمسدساتها. الى درجة أنـّه عقد مؤتمراً صحافياً لترويج بضاعته دعت إليه السفارة الأميركية في بيروت[24]. ومن صفقات صوغانيان 3000 مسدّس مطلية بالـChrome يستعمل للوجاهة والبرستيج. كما حضر تاجر السلاح الدولي هوبرت جوليان الى بيروت عارضاً خدماته. ويخصّص أنتوني سمبسون قسماً من كتابه *Arms Bazaar* لنشاط كميل شمعون في تجارة السلاح. وحتى الجيوش المتواجدة على الأراضي اللبنانية استفادت من سوق السلاح. فكان عناصر الجيشين السوري والإسرائيلي زبائن دائمين وأحياناً تجّار أسلحة، وذكر روبرت فيسك أنّ أكثر من 4000 قطعة سلاح سُرقت من مخازن الجيش الإسرائيلي باعها الجنود الإسرائيليون بالمفرّق في صيدا وبيروت لأفراد لبنانيين وفلسطينيين وسوريين بعد الاجتياح[25].

قدّرت قيمة مشتريات السلاح لإذكاء وقود الحرب اللبنانية بمليار دولار أميركي سنوياً. استعملت منظمة التحرير الفلسطينية ما لديها من ودائع في مصارف بيروت وتحويلات الحكومات العربية لبناء ترسانتها المتفوّقة. في حين بلغت قيمة مشتريات الميليشيا المسيحية 250 مليون دولار سنوياً. ولقد حدّد أنتوني سمبسون مشتريات حزب الكتائب بـ 600 مليون دولار أميركي في الفترة 1974 – 1976 أكـّد منها كمال جنبلاط مبلغ 250 مليون دولار صرفتها الكتائب لشراء أسلحة في السوق المفتوحة من مصادر أوروبية قبل 1975[26]. أمـّا أحزاب اليسار اللبناني والتنظيمات الأخرى فقد حصلت على أسلحتها من حركة فتح ومن العراق بشكل رئيسي ومن ليبيا، كما حصلت على أموال عبر تحويلات مصرفية من هذه

الدول بمبالغ تتراوح بين 15 مليون دولار و50 مليون دولار شهرياً. وبعد سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية قدّمت إيران مساعدات مالية كبيرة لحزب الله الذي بدأ يبرز على الساحة اللبنانية في الثمانينات بمعدّل مائة مليون دولار سنوياً منذ 1985 وحتى 1991، ثمّ تضاعف المبلغ الى 200 مليون دولار ابتداءً من 1992 لتمويل نشاط المقاومة المتصاعد ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

يظهر الجدول أدناه تفاصيل خسائر لبنان من بنية تحتية ونهب وناتج فائت، وكذلك مداخيل الميليشيات. ففي عدّة سنوات أثناء الحرب كانت مداخيل الميليشيات تفوق الناتج القومي اللبناني ما عمّق ظاهرة الاقتصاد الريعي بأبشع مظاهره. لقد بلغت قيمة الخسائر لحرب السنتين 3.2 مليار دولار أميركي، بما فيها 600 مليون دولار خسائر القطاع العام و650 مليون دولار خسائر القطاع الصناعي و430 مليون دولار لقطاعات الخدمات، وما تبقى من المبلغ كان خسائر القطاعات الأخرى والأملاك الخاصة[27]. ويقدّر لبكي وأبو رجيلي الخسائر نتيجة الغزو الاسرائيلي عام 1982 بـ 1.8 مليار دولار أميركي في بيروت وجبل لبنان والجنوب، منها 77 مليون دولار دمار في المؤسسات التعليمية و70 مليون دولار في المستشفيات و88 مليون دولار منشآت صناعية و50 مليون دولار منشآت زراعية و72 مليون دولار منشآت كهربائية و30 مليون دولار دمار في مطار بيروت و825 مليون دولار تدمير وتخريب وتصديع أملاك خاصة من منازل وما شابه و465 مليون دولار دمار المؤسسات التجارية والاقتصادية[28].

خسائر لبنان الفيزيائية من تقاتل الميليشيات ومصادر دخلها 1975 - 1990 (مليارات الدولارات الأميركية)[29]	
دخل	
نهب	
مرفأ بيروت	1.5
الوسط التجاري	2.0
المصارف التجارية	1.0
ضرائب الميليشيات	0.7
مبيعات	
حشيش ومخدرات	12.5
تحويلات من الحكومات الأجنبية	15.0
خوّات على المصارف	0.5
مصادر أخرى[30]	7.0
مجموع مداخيل الميليشيات	40.0
الدمار الفيزيائي	
خراب نتج عن المعارك	25.0
الغزو الاسرائيلي	2.0
الاجتياح الإسرائيلي 1978 وغارات إسرائيلية عديدة	1.0
المجموع	68.2

في جدول شامل وضعه سمير مقدسي[31] معتمداً على مراجع مختلفة عن الموارد المالية للميليشيات أثناء الحرب، تبيّنت الأرقام التقديرية التالية:

- تجارة السلاح بـ400 مليون دولار أميركي سنوياً وأرباح هذه التجـارة 150 مليون دولار

سنويّاً، أو 2.4 مليار دولار خلال 16 سنة.

- خسرت الدولة اللبنانية من انتشار مرافىء الميليشيات على الساحل اللبناني رسوم استيراد وتصدير بلغت 18 مليون دولار سنويّاً، وكان مدخول الميليشيات من إفراغ وشحن الحمولات عبر مرافئها الخاصة 5 ملايين دولار سنوياً. ومجموع مداخيل الميليشيات من كافة المرافىء لفترة 1975 – 1990 مبلغ 2.1 مليار دولار.
- سرقة المنازل والمؤسسات التجارية والعامة بقيمة ملياري دولار خلال 16 سنة.
- عائدات تجارة المخدّرات: 850 مليون دولار سنويّاً، أو 12.7 مليار دولار خلال الفترة 1975 – 1990. وأرباح من تجارة المخدّرات 1.7 مليار الى 2 مليار دولار خلال هذه الفترة.
- أرباح من استغلال غياب الدولة للقيام بنشاطات ممنوعة: 50 مليون دولار سنويّاً أو 800 مليون دولار خلال الحرب، وتتضمّن تزييف العملة والغش في البضائع الاستهلاكية لغياب الرقابة، والاتجار بالسلع الغذائية والأدوية التي انتهت صلاحيتها.
- بيع المحروقات والحبوب المدعومة للخارج بقيمة 60 مليون دولار سنويّاً أو مليار دولار خلال سنوات الحرب.
- خوّات وإتاوات على الأفراد والمؤسسات: 200 مليون دولار سنويّاً، أو 3.2 مليار دولار خلال الحرب.
- تحويلات وأموال دعم من الخارج: 10 مليار دولار خلال 16 سنة، وهو الرقم الذي ذكرته صحيفة **النهار**[32]. ولكن جورج قرم يقدّر المساعدات المالية الخارجية لأفرقاء النزاع خلال 16 عاماً بـ30 مليار دولار، أي ضعف ما جمعوه من نشاطاتهم المختلفة محليّاً[33]. وربما كان الرقم الصحيح أقرب الى قرم إذ أنّ مقدسي ذكر أنّ مساعدات ليبيا للفلسطينيين وحلفائها اللبنانيين قدّرت بـ50 مليون دولار شهريّاً في فترة ما قبل 1982، ما يفوق 4 مليارات دولار خلال سبع سنوات. ويشير مقدسي الى مصدر آخر هو تدفّق المال السياسي السنوي الذي بلغ 2.7 مليار دولار قبل 1982.
- نهب مرفأ بيروت والوسط التجاري ومصادرة أملاك وبضائع، ما مجموعه 6 مليارات دولار خلال 16 سنة.
- فدية وخوّات: 500 مليون دولار خلال 16 سنة.
- إتاوات على المصارف في أعوام 1982 – 1983: 250 مليون دولار. ويشير مقدسي الى

أنّ هذه الإتاوات تتعلّق بنسبة كبيرة بمصرفي First Phoenician Bank and Capital Trust Bank. وكذلك بالبنك البريطاني للشرق الأوسط.

- نهب ثكنات ومخازن الجيش، ويذكر مقدسي أنّ القيمة ليست معروفة، ولكن الجيش احتاج الى أكثر من 800 مليون دولار في عهد أمين الجميّل لإعادة التجهيز.

فيكون مجموع مداخيل الميليشيات من المصادر المختلفة حسب جدول مقدسي حوالى 30 – 35 مليار دولار مقارنة بمبلغ 40 مليار دولار المبيّن في الجدول أعلاه. وجميع الأرقام المتداولة هي تقديرية جمعها باحثون في أوقات مختلفة وضمن معطيات مختلفة، ولكنّها تظهر أن مجموع ما جنته الميليشيات يفوق 30 مليار دولار على الأقلّ. ويشير مقدسي الى دراسة جورج قرم[34] التي قدّرت ما جنته الميليشيات بحوالى 15 مليار دولار عدا المساعدات من الخارج. ويشير الى التقرير الذي نشرته صحيفة **النهار** ويقدّر عائدات «الاقتصاد الأسود» الموازي للميليشيات بـ14.5 مليار دولار[35].

وذكر مقدسي أنّ ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية كانت توازي ميزانية الدولة اللبنانية وأنّ الميليشيات المختلفة كانت تملك ما يكفي من الموارد لتمويل نشاطها العسكري والمدني في حين كان أمراء الحرب يراكمون ثرواتهم الخاصة. وقدّر مقدسي الكلفة الوسطيّة المباشرة للحرب بحوالى 13 مليار دولار[36].

ولم يكن تحديد ملامح اقتصاد الحرب وطغيان الاقتصاد الريعي مقتصراً على الدراسات التي ظهرت في التسعينات من القرن العشرين كما فصّلنا أعلاه بل كان هذا التشخيص باكراً. إذ نشرت صحيفة **الموند ديبلوماتيك** تقريراً عام 1979 بعنوان «من أين يعتاش اللبنانيون»[37]، حدّد المصادر الريعيّة التي ساعدت الاقتصاد اللبناني على الاستمرار وهي تحويلات العمّال اللبنانيين في الخليج والمغتربين في المهاجر، وأموال الدعم التي تلقّاها أطراف الحرب من الخارج ومن الحكومات العربية والأجنبية، ومصادر التمويل الذاتي عن طريق النهب والتهريب والأعمال الميليشوية الأخرى. كما بيّن عبدالله عطيّة أن نسبة الريع Rentier economy في الاقتصاد اللبناني (أرباح وفوائد وعوائد عقارات، الخ مما يعرف بالمال الكسول) قد ارتفعت من 25 بالمئة عام 1974 الى 47 بالمئة عام 1980[38].

تجارة المخدرات

بلغت قيمة صادرات المخدرات أثناء سنوات الحرب مليارات الدولارات. فكان المنتجون

اللبنانيون يحقّقون حجم مبيعات بلغ 500 مليون دولار سنوياً من 1976 الى 1990، في حين بلغ سعر السوق المفرّق لهذه المنتجات 2.5 مليار دولار سنوياً في نفس الفترة. واقتسمت عائدات تجارة المخدرات الميليشيات والقوى العسكرية والجيوش المختلفة العاملة على الأرض اللبنانية وأمراء الحرب والتجار من أصحاب العلاقة. ولقد تطوّرت تجارة المخدرات، من لبنان وعبره، حتى أصبحت شبكة التوزيع تضمن توصيل الطلبات الى جميع أنحاء العالم. ووحّدت هذه التجارة من كانوا في مواقع معادية على جبهات الحرب اللبنانية فكانت الشحنات تغادر لبنان عبر مرافىء شرعية وغير شرعية على طول الساحل اللبناني أو برّاً عبر سورية، وبعد ذلك الى قبرص ومصر وتركيا وإسرائيل، ومن هذه الدول الى سائر الاتجاهات. ولقد حفلت السبعينات والثمانينات بأنباء اعتقال لبنانيين في أمكنة مختلفة من العالم بحوزتهم كميات كبيرة من الهيروويين والمخدرات الأخرى بكميات بلغت عشرات ملايين الدولارات.

كان موقف لبنان الرسمي، حتى في سنوات الحرب، معارضاً لهذه الصناعة التي تصدّر الموت والمرض، في حين كانت سمعة لبنان تزداد سوءاً. وكان وادي البقاع وخاصة في جزئه الشمالي يعتبر من أفقر المناطق اللبنانية ومن أشدها تعرضاً للإهمال الرسمي طيلة المرحلة الاستقلالية. فكان ازدهار صناعة المخدرات وزراعة الحشيش في مناطقه النائية أو البعيدة عن العاصمة مظهراً من مظاهر ضعف السلطة المركزية ويعكس ردّ فعل المواطنين على الاهمال. ولكن في العام 1974 تجرأت الحكومة على اجتياح سهول الزراعات الممنوعة في شمال البقاع، فواجهت القوى الشرعية جماعات مسلحة تتمتع بدعم أمراء الحرب في بعلبك والهرمل، واستطاعت الدولة إتلاف هذه المزروعات والإعلان عن برنامج زراعات بديلة لمساعدة الناس. وهدفت الحكومة الى تنمية منتجات تحمل قيمة تجارية فشجّعت زراعة دوار الشمس لإنتاج الزيت النباتي ووعدت بشراء المحصول وتسويقه. ولكن الحملة العسكرية والبرنامج البديل لم يتمكنا من وضع حد لهذه الصناعة التي عادت بقوّة بعد أشهر مستفيدة من تقلّص سلطة الدولة وعدم تجرّؤ وزارة أخرى على شنّ المزيد من الحملات. ولقد لاحظ زوار تلك المنطقة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات أنّ ثمة ازدهاراً بدأ يظهر ومظاهر بحبوحة في بناء المنازل الفخمة واقتناء السيارات الفارهة والكماليات وفي افتتاح المؤسسات التجارية. كما أنّ عدد المدارس ومؤسسات الطبابة والتسوّق كان الى ازدياد.

وحتى قبل الحرب عام 1975، كان من الصعب تقليص وتقويض تجارة المخدرات والزراعات الممنوعة خاصة إذا لم يرافق ذلك دعم دولي وجهد مبذول من جانب الدول التي

تشكّل سوقاً للنتاج اللبناني. ورغم العودة النسبية لمظاهر الدولة اللبنانية عام 1991 وحصولها على الدعم الدولي، لا سيما الأميركي، فإنّ هذه الصناعة عادت الى سابق نشاطها في أواخر التسعينات عندما رأى المزارعون والناشطون في هذه الصناعة أنّ وعود المساعدات المالية والتعويضات لم تتحقق باستثناء منح بعض الأبقار والمساعدات هنا وهناك، وهي مساعدات عانت أيضاً من المحاصصة والفساد في وزارة الزراعة التي كانت مثل غيرها من الوزارات خاضعة لمشيئة أمراء الحرب. ومنذ العام 2001 عادت التقارير عن صناعة المخدرات اللبنانية تظهر في الصحف الغربية ويشكو منها المسؤولون في الدول الأخرى، فكانت اشارة متجددة عن تقلّص سلطة الدولة اللبنانية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الخسائر البشريّة

لم يكن فيضان الأسلحة في الساحة اللبنانية للاستعراض والنفوذ فحسب بل لقتل البشر. كانت خسائر لبنان البشرية خلال 16 سنة من الحرب كبيرة للغاية. مع بداية الحرب بلغ عدد سكان لبنان 3 ملايين نسمة في السبعينات، قتلت الحرب منهم 150 ألفاً، 60 بالمئة منهم في فترة 1975 الى 1982، عام الغزو الإسرائيلي للبنان. وهناك تقارير عن أنّ عدد القتلى ربما وصل الى 180 ألفاً[39]. وكانت المواجهات الرئيسية بين الميليشيا المسيحية وميليشيا التحالف أقلّ كلفة من حيث الخسائر البشرية من الحروب الداخلية التي دارت في الكانتونات في السنوات اللاحقة. إذ خلال حرب السنتين لم يزد عدد القتلى عن 15 ألفاً والجرحى عن 13 ألفاً[40]، وأسفر الغزو الإسرائيلي عن 20 ألف قتيل. في السبعينات والثمانينات دارت حروب عدة لا تحسب في سياق «حرب أهلية» بين مسيحيين ومسلمين، منها حروب النفوذ في المناطق المسيحية وحروب السيطرة على طرابلس وحروب الحظوة بالشارع الشيعي بين حركة أمل وحزب الله.

وفيما بلغت نسبة الذين كانوا دون العشرين من مجموع القتلى خلال 16 عاماً من الحرب 60 بالمئة، كان عدد الأطفال دون سنّ الخامسة عشرة الذين قتلوا في الحرب 40 ألفاً[41]. كما ذكرت الأونيسكو أنّ 90 بالمئة من الأطفال الذين ماتوا في الحرب اللبنانية كانوا ضحايا القصف والغارات، في حين تعرّض 50 ألف طفل بقي حيّاً لتشويهات دائمة وأصبحوا من المعوّقين[42]. وقدّرت نسبة القتلى من أعضاء الميليشيات الذين شاركوا في القتال بـ5 الى 10 بالمئة من مجموع ضحايا الحرب، ما يعني أنّ الأغلبيّة الساحقة كانت من المدنيين. لقد بلغ عدد المقاتلين في الميليشيات اللبنانية المختلفة في نهاية عقد الثمانينات 32 ألف عنصر (راجع الجدول رقم 15 في

الملحق الإحصائي) في حين كانت التنظيمات الفلسطينية تضم 12 ألف مقاتل إضافة الى جيش التحرير الفلسطيني الذي حضر جنوده من سورية ومصر للمشاركة في الحرب اللبنانية بأمر من حكومتي البلدين.

غادر لبنان في السنوات الأولى للحرب حوالى 960 ألف مواطن بحثاً عن الأمان، منهم 400 ألف عام 1975 و300 ألف عام 1976 و260 ألفاً من 1977 الى 1982. ولقد عاد نصف هؤلاء ولكن الهجرة استمرّت في السنين اللاحقة وحتى بعد انتهاء الحرب[43]. أدّت الهجرة الى إفراغ لبنان من قسم كبير من سكّانه والى خسارة كبرى في اليد العاملة الماهرة. ففي عام 1974 بلغ حجم القوى العاملة اللبنانية 600 ألف شخص انحدر الى 426 ألفاً عام 1979. غادر لبنان عام 1975 حوالى مائة ألف عامل يمثلون 13 بالمئة من إجمالي القوى العاملة. وبحلول العام 1980، بلغ عدد العمال الذين هاجروا لبنان 220 ألفاً. وهكذا في السنوات الثماني الأولى من الحرب خسر لبنان 30 بالمئة من اليد العاملة الماهرة في قطاع البناء و50 بالمئة في الصناعة ونسباً كبيرة في قطاعات أخرى حتى أصبح صعباً على أصحاب العمل العثور على عمّال ومهارات لمصالحهم، إذ كان هناك نقص فادح في النجّارين وشؤون الميكانيك والكهربائيين ومشغّلي الآليات الصناعية وعمّال الصيانة وغيرها من الكفاءات. وتمكّن عدد كبير من أصحاب المهارات اللبنانية العثور على فرص عمل في دول الخليج العربي والعراق وليبيا، بأجور مغرية ومنافع وخدمات لم تتوفّر في لبنان. وحتى 1990، كانت الخسارة الصافية للبنان من الهجرة حوالى 900 ألف شخص. وعلى سبيل المقارنة، فيما تضاعف عدد سكان بلدان كانت مساوية للبنان في أوائل السبعينات كالأردن وليبيا، بقي لبنان يراوح حول الثلاثة ملايين نسمة في التسعينات.

ومن أهوال الحرب أيضاً «التطهير الطائفي» حيث قلّصت المعارك من الاختلاط الديني في المناطق اللبنانية لتخلق كانتونات بألوان مذهبية محدّدة. في السنوات السبع الأولى للحرب، تهجّر قسريّاً 600 ألف شخص أو 20 بالمئة من السكان، وخاصة من مناطق حزام البؤس المحيط ببيروت والمخيمات الفلسطينية شرق بيروت والدامور والكورة والمتن، وبعض مناطق الجبل والبقاع والجنوب. وأدّى الغزو الإسرائيلي عام 1978 الى تهجير مئات الألوف من سكان جنوب لبنان والبقاع الغربي، في حين أدّت المعارك بين الميليشيا المسيحية والجيش السوري عام 1978 وقصف السوريين للمناطق الشرقية الى تهجير عشرات ألوف المواطنين في الفترة بين تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر 1978. فكان عدد الذين هجّرتهم الحرب عام 1978 أكثر

من أولئك الذين هُجّروا في حرب السنتين. أمّا الغزو الاسرائيلي عام 1982 فقد هجّر 250 ألف مواطن خلال ثلاثة أسابيع كانوا يصلون الى مناطق غرب بيروت وضاحيتها الجنوبية بمعدّل 20 ألفاً في اليوم[44].

وثمّة جريمة أخرى ارتكبت بحق المدنيين هي انتشار عمليات الخطف. لقد قدّر عدد ضحايا الخطف من لبنانيين وفلسطينيين – وربما قضوا قتلاً على يد خاطفيهم – بـ17 ألف شخص[45]. وتعتبر هذه المسألة دراسة بحد ذاتها لأنواع الأهوال التي جلبتها الجماعات المسلّحة وأمراء الحرب اللبنانيون والفلسطينيون على المجتمع المدني. وكانت الصحف تنشر تقارير شبه يومية عن اكتشاف جثث في مناطق مختلفة من لبنان: في صناديق سيارات مهجورة وفي أحراش وفي أبنية مهدّمة وفي حطام الوسط التجاري. وفي معظم الأحيان كانت الصور المرافقة للتقارير الطبية تكشف أساليب التعذيب والقتل البشعة التي ارتكبت بحق هؤلاء. في حرب الجبل بين الموارنة والدروز عام 1983، عرض التلفزيون الكندي منظر مسلّحين يتقاذفون بأرجلهم جماجم بشرية في ما بدا وكأنّه لعبة كرة قدم. فلا عجب أن غادر لبنان ثلث أهله بسبب الرعب الهائل الذي أصاب االناس من هذه الحرب البشعة وتراكم الجثث بعشرات الآلاف في المدافن والمستشفيات.

إنّ مستوى البربرية والانحطاط البهيمي الذي اتصف به المقاتلون من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين وإسرائيليين لم يلفت الرأي العام العالمي – أو العربي بالدرجة الأولى – ويحثه للتدخّل الفوري لإنقاذ هذا البلد الصغير. والمبكي أنه بعد عشر سنوات من اشتعال الحرب، أي بعد 1985، كان مصير نصف دزينة من الرهائن الغربيين (فرنسيين وأميركيين وبريطاني) شاغل العالم والناس في كل مكان وعلى مانشيتات الصحف العالمية، يتقدم نشرات الأخبار في الولايات المتحدة وأوروبا. حتى أنّ كتباً عدّة صدرت عن مذكرات هؤلاء الرهائن بعد تحريرهم، مع فصول كثيرة عن معاناتهم النفسية في الأسر. وكان الجامع المشترك لهذه المذكرات الفهم السطحي لمأساة لبنان. ومع الأسف كانت التفسيرات السطحية لأسباب الخطف مقبولة تماماً للرأي العام الأميركي المتعاطف. وفي الحقيقة كان اختطاف الرهائن الغربيين جزءاً من أعمال الخطف في لبنان التي طالت آلاف الأشخاص ونتيجة للعبة الأمم التي استمرّت طويلاً على الساحة اللبنانية، كان أمراء الحرب والزعماء والتجّار على استعداد دائم ليكونوا شركاء فيها. وإنّ ما جرى للبنان جاء في مسلسل مستمر منذ الاستقلال والصراع العربي الإسرائيلي والوجود الفلسطيني المسلّح وغياب العدالة الاجتماعية في لبنان والنفوذ الإيراني منذ 1979

والمسعى السوري للسيطرة على مقدرات لبنان. لقد كان أي طرف أجنبي أو عربي أو محلي في الحرب اللبنانية، أكان لبنانياً أو إسرائيلياً أو سورياً أو فلسطينياً، يقول إنّه يحارب من أجل المصلحة اللبنانية العليا أو لإنقاذ الفلسطينيين أو لإنقاذ المسيحيين أو لإنقاذ المسلمين.

هوامش

[1] *Bulletin trimestriel de la Banque de Liban*, 1971-75.

[2] باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 137.

[3] في 2005، عقد جميل السيّد، مدير عام الأمن العام اللبناني، مؤتمراً صحافياً هاجم فيه زعماء البلاد لضلوعهم في الفساد وسوء استعمال السلطة. وفي مقابلة تلفزيونية ولدى سؤال ألبير منصور، نائب ووزير سابق، عن رأيه في ما قال السيّد كان جواب منصور كلاسيكياً في القاموس اللبناني: «لا أردّ على موظف».

[4] See for example: Halim Barakat, Lebanon in *Strife*, Texas, University of Texas Press, 1977; Farid El Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon* 1975 - 76, London, I. B. Tauris, 2000; Theodor Hanf, *Co-existence in Wartime Lebanon - Decline of a State and Rise of a Nation*, London, I. B. Tauris, 1993; Samir Makdisi, *Financial Policy and Economic Growth - The Lebanese Experience*, New York, Columbia University Press, 1979; Kamal Salibi, *Crossroad to Civil War - Lebanon 1958-1976*, Beirut, Caravan Books, 1976; كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية الطوائف الدينية الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية**، بيروت، دار الفارابي، 1998.

[5] Georges Corm, 'Militia hegemony and the reestablishment of the State'. In Deirdre Collings, editor, *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder, Lynne Rienner, 1994, pp. 216-218.

[6] توصّل أطراف الحرب الى 55 اتفاقاً لوقف النار خلال حرب السنتين.

[7] Jean Makdisi, *Beirut Fragments*, New York, Persea Books, 1990.

[8] Said Abu Rish, *Beirut Spy - The Story of the St George Hotel*, London, Bloomsbury, 1990.

[9] محمد ماضي، **إنعكاسات الحرب اللبنانية على قطاع السياحة ونظرة مستقبلية – بحث اقتصادي واجتماعي**، بيروت، دار النهار للنشر، 1981، ص 49–70.

[10] Georges Corm, *op. cit.*, p. 3.

[11] سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، 1977.

[12] Joseph Chami, *Jours de Misère - 1975-1976*, Beyrouth, Arab Printing Press, 1977, pp. 374-375, pp. 100-113.

[13] محمد ماضي، **إنعكاسات الحرب اللبنانية على قطاع السياحة**، ص 49–70.

[14] Rafik Hariri, *Statesmanship in Government*, Beriut, "Cost of War and Challenges of Peace", 1999.

[15] Georges Corm, *op. cit.*, and *Cahiers de l'Orient*, "Le Chantier Libanais", number 32-33, Paris, Centre d'Édtudes et de Réflexion sur le Proche Orient (CEROP), IV, 1993, and I, 1994.

[16] Joseph Chami, *Jours de Misère - 1975-1976*, p. 380.

[17] Joseph Chami, Ibid., p. 380.

[18] جريدة **الديار**، 9 أيار/ مايو 1989، ذكرتها جين مقدسي، سبقت الاشارة، ص 230–231.

[19] استقطب الحزب التقدمي الاشتراكي عناصر غير درزية خاصة من المسلمين الأكراد في فترة تقلّص فيها، بل غاب، الظهور المسلّح لتنظيم المرابطون ذي الأغلبية السنيّة.

[20] Anthony Simpson, *The Arms Bazaar - From Lebanon to Lockheed*, New York, Bantam Books, 1978, p. 19.

[21] *The International Herald Tribune*, 29 November 1976, quoted in A. Simpson, The Arms Bazaar.

[22] وهي عبارة استعارها شمعون من أدبيات الانكليز وقالها ونستون تشرشل رئيس الحكومة البريطانية من موقع وطني عندما كانت بلاده تتصدى لهتلر.

[23] Joseph Fitchett, *The Observer*, 18 July 1976, quoted in Simpson, p. 24.

[24] Simpson, p.p. 13-24.

[25] Robert Fisk, *Pity The Nation - Ther Abudction of Lebanon*, Oxford, Oxford University Press, 1991.

[26] Joumblatt, *I Speak for Lebanon*.

[27] غسان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان 1982 – 1992**، بيروت، دار النهار، 1997، ص 37.

[28] Boutros Labaki et Khalil Abourjeili, *Bilan des Guerres du Liban 1975 - 1990*, Paris, L'Harmattan, 1993.

[29] Georges Corm, 'Liban - hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'État', in *Maghreb - Machrek* No. 131, January - March 1997; *Cahiers de l'Orient*, Paris, CEROP, 4ième Trimestre 1990; Georges Corm, in *al-Hayat*, 17 September 1993.

[30] ضمت مصادر التمويل الأخرى التهريب والتجارة بالبضائع المهرّبة والمواد الصناعية السامة والاستيلاء على المساعدات الانسانية الخارجية والقرصنة والتصرّف بأملاك الدولة ومحتويات تجهيزاتها وأملاك الجيش اللبناني، وسرقة تحف وثروات وطنية وجدت طريقها الى أوروبا وأماكن أخرى.

[31] سمير المقدسي، **العبرة من تجربة لبنان - بين الاقتصاد والحرب والتنمية**، بيروت، دار النهار، 2004، ص 133.

[32] 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1990.

[33] سمير مقدسي، ص 77.

[34] Georges Corm, ibid., pp. 216-218.

[35] **النهار**، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، ص 8.

[36] سمير مقدسي، **المصدر نفسه**، ص 76–77.

[37] 'De Quoi Vivent les Libanais?', *Le Monde Diplomatique*, Octobre 1979.

[38] عبدالله عطيّة، «الاقتصاد الرهينة»، مجلة **الاقتصاد والعمل**، بيروت، أيار/ مايو 1980.

[39] غسّان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان**، ص 37.

[40] غسّان العيّاش، **المصدر نفسه**.

[41] *Le Monde*, 4 April 1990.

[42] UNESCO, International Peace Research Institute, *Conference on Peace and Development in Lebanon*, Paris, 11-13 April, 1990.

[43] غسّان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان**، ص 39.

[44] Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, pp. 228-229.

[45] سمير المقدسي، **العبرة من تجربة لبنان**، ص 68.

الفصل العاشر

بشير الجميّل وكمال جنبلاط وسائر أمراء الحرب

حقّاً كان هناك عنصر مغامرة في كل ما قمنا به. ولكن أليست الحياة برمّتها عبارة عن مغامرة محسوبة ومتعمّدة؟[1]

كمال جنبلاط

«لو ما عملنا هيك كانت راحت علينا وما كان بقي اليوم لا راهبة ولا صليب ولا كاهن»[2]

بشير الجميّل

الكانتونات

قبل العام 1975 كانت كتيّبات وزارة السياحة اللبنانية تروّج للبنان «سويسرا الشرق» بجمال طبيعته وثلوج جباله وشاطئه اللازوردي وفنادقه وخدماته وشعبه المضياف. ومع الحرب زالت صورة «سويسرا الشرق» في الكتيّب لتحلّ مكانها «سويسرا الكانتونات» إذ عادت بقوّة «الغيتوات» أو الإمارات الصغيرة التي رسمت جغرافية لبنان قبل الحرب العالمية الأولى. وتساءل كثيرون هل الكانتونات الطائفية في لبنان هي الشأن الطبيعي أما الدولة الواحدة فهي الاستثناء؟

كان من نتائج السنوات الأولى للحرب زوال جيل كامل من أمراء حرب وزعماء سيطروا على الساحة منذ الاستقلال عام 1943. فكانت حرب 1975-1990 نذيراً بنهاية عدد كبير من هؤلاء، وخاصة أمراء الحرب التقليديين الشيعة مثال آل الأسعد وحمادة والخليل، والزعماء

السنة كآل سلام وكرامي والصلح. وحتى في صفوف أمراء حرب الموارنة، زال الصف القديم الذي مثّله بيار الجميّل وكميل شمعون وسليمان فرنجية.

فمن لم يمت منهم بسبب التقدّم في السن، قضى في موت عنيف يليق بمستوى عنف الحرب اللبنانية. ومن الذين قضوا اغتيالاً كمال جنبلاط، الزعيم الدرزي والشخصية اللبنانية الأبرز في ربع القرن الأول بعد الاستقلال، وبشير الجميّل، قائد الميليشيا المسيحية، ورشيد كرامي، رئيس الوزراء وزعيم طرابلس، ورينيه معوّض، رئيس الجمهورية المنتخب. وتوفي كميل شمعون وبيار الجميّل وسليمان فرنجيه وغادر لبنان صائب سلام وريمون إدّه واختفى الإمام موسى الصدر.

ولم تمنع ظاهرة الكانتونات التواصل الاقتصادي بين المناطق. ذلك أنّ حركة الإنتاج تطلّبت الوصول الى الأسواق الداخلية بصرف النظر عن القوى على الأرض، وكان ثمّة حاجة الى مصادر تمويل من مصارف وبضائع ومواد أولية من مناطق أخرى، وكذلك الحاجة الى استعمال البنية التحتية لا سيما المواصلات التي تربط المناطق اللبنانية والتي تربط لبنان بالخارج من مرافىء ومطار وطرق برية[3]. فكان الواقع الاقتصادي بين المناطق اللبنانية يشكّل عائقاً جدياً ضد تحوّل الكانتونات بكياناتها الرمزية الى دول مستقلة كما حصل خلال فترة وجيزة بعد تفكّك يوغسلافيا. وعلى سبيل المثال، كانت بيروت الغربية السوق الرئيسي وربما الوحيد لمنتجات المناطق الشرقية في حين كان سكان غرب العاصمة يجدون الراحة والاستجمام في المراكز السياحية في المناطق الشرقية ويشترون حاجياتهم من المواد الصناعية من تجّار «حي الدورة».

ازدهرت التنمية المناطقية بعد التقسيم الفعلي للبلاد في أواخر السبعينات، كما عمد أمراء الحرب الشيعة والموارنة والدروز الى تعزيز كانتوناتهم بإيفاد بعثات الى الدول العربية والأجنبية، بحثاً عن المال والدعم المادي والمعنوي، وخاصة من الجاليات اللبنانية في الخليج العربي وغرب أفريقيا والأميركتين وأوستراليا. كما وُجّهت دعوات الى أثرياء المغتربين للاستثمار في الكانتونات وخلق فرص عمل وتنشيط الحركة الاقتصادية. وجنى المقاولون ثروة من الطلب الكثيف على المساكن بسبب التهجير وإقبال المغتربين على شراء الشقق في لبنان. فظهرت مشاريع عمرانية في الكانتونات. وازدهرت السياحة الداخلية حيث ظهرت منشآت جديدة. وبغياب الدولة احتاج النشاط الاقتصادي الكانتوني الى حماية وأمن لكي يستمرّ، فكانت المؤسسات السياحية والاقتصادية تدفع أموالاً للميليشيات وتستخدم أجهزة توليد الطاقة الكهربائية وتشتري

كميات المياه خاصة في ظل الانقطاع شبه المتواصل للماء والكهرباء. وارتفع عدد وكالات السفر في لبنان من 180 عام 1974 الى أكثر من 300 عام 1981 بسبب هجرة مئات آلاف اللبنانيين في تلك الفترة وحاجتهم الى وسائل السفر. وازدهرت مرافىء الكانتونات التي باتت تستورد كل شيء من سيارات وكحول ومواد سامة وتصدّر كل شيء من خبز ومحروقات وحشيش ومخدرات (راجع الفصل 11). وسيطرت الميليشيات جزئياً على المرافىء الشرعية في بيروت وصيدا وصور وطرابلس وجونية فخسرت الدولة إيرادات الجمارك (راجع الجدول 3 في الملحق الإحصائي)، وتقلّصت عائداتها الى جزء يسير مما كانت عليه سابقاً رغم أنّ الحركة التجارية ازدادت في بعض سنوات الحرب.

ولتوسيع قاعدة نفوذهم وتحصيل المزيد من المال، فرض أمراء الحرب «الضرائب» وأقاموا حواجز مالية عند المعابر الرئيسية التي تربط الكانتونات. فأصبحت هذه المعابر حدوداً جمركية بين دويلات الأمر الواقع. في أواسط الثمانينات تطوّرت الهيكلية المالية لسلطة أمراء الحرب في كل كانتون، فامتد التحصيل الضرائبي الى التبادلات العقارية والتجارية والى عمليات الاستيراد والتصدير وكل ما يتحرّك وله معنى اقتصادي تقريباً. فكانت وثائق تحويل ملكية من شخص الى شخص تحتاج الى تصديق دوائر الميليشيا مقابل رسم. ووجب على أصحاب المصالح الاقتصادية دفع مبالغ شهرية لدعم المجهود الحربي لميليشيات الكانتونات وأقامت الميليشيات شبكة خدمات اجتماعية وإدارت مدنية.

لم يكن نشوء الكانتونات مفاجئاً للمراقبين، إذ إنّ حدودها ارتسمت الى حدّ بعيد نتيجة حروب لبنان في القرن التاسع عشر. ففي حرب لبنان 1958 كان واضحاً أنّ معظم سكان غرب بيروت هم من المسلمين فيما كانت أغلبية سكان شرق بيروت من المسيحيين وأنّ المدن الساحلية (طرابلس وصيدا وصور) كانت بغالبية مسلمة وأن كسروان ماروني والكورة أرثوذكسية والجنوب بأغلبية شيعية، الخ. وأظهرت حرب 1958 أيضاً أنّ نفوذ الدروز بقيادة كمال جنبلاط تركّز في الشوف وعاليه، في حين كانت المناطق ذات الأغلبية المارونية تدين بالولاء للرئيس السابق كميل شمعون. وفيما استمرّت زعامة جنبلاط للدروز في السبعينات بدا أنّ لواء الموارنة بات يتحوّل الى آل الجميّل وقادة ميليشيا حزب الكتائب. ولم يكن للشيعة أي ملامح كانتون في السبعينات، رغم وضوح وجودهم الجغرافي في شمال البقاع وجنوب لبنان وضاحية بيروت. ذلك أنّ أمراء الحرب التقليديين في صفوف الشيعة غاب صوتهم وارتفع صوت جيل جديد انتسب الى الأحزاب اليسارية والعلمانية. كما تراجع نفوذ زعماء

الساحل السنّة ليظهر قادة ميليشيات جدد بتوجهات قومية عربية.

«بيروت الغربية» و«بيروت الشرقية»

كانت بيروت ساحة الحرب الرئيسية حيث انقسمت الى شرق وغرب. وفي رقعة المدينة الضيقة، شكّلت بيروت الغربية مساحة 80 بالمئة من بيروت الإدارية، في حين غطّت بيروت الشرقية، بما فيها «حي الأشرفية» 20 بالمئة من المساحة الإدارية يسكنها مسيحيون بشكل رئيسي. وكانت بيروت الغربية مختلطة دينياً، حيث قطنها السنة والشيعة والدروز ونسبة هامة من المسيحيين وخاصة من الروم الأرثوذكس.

قبل الحرب كانت بيروت الشرقية (بحدود البلدية) عبارة عن أحياء سكنية هادئة. ولكن بعد 1975 ونتيجة أعمال التهجير السكاني ودمار الوسط التجاري، ازدحمت كما ازدحم غربها فتوسّعت الى المناطق المتاخمة لها كسن الفيل والدورة. ولم تقلّ مؤسسات الدولة في شرق بيروت أهمية مثل شركة كهرباء لبنان وشركة المياه ووزارة الخارجية والمديرية العامة للأمن العام. كما أنّ تجهيزات البنية التحتية للمناطق الشرقية كانت أفضل بكثير من المناطق الغربية، حيث سيطرت الميليشيا المسيحية على أجزاء من مرفأ بيروت ومرفأ جونية ومراكز الاتصالات الهاتفية ومستودعات المحروقات. وكان النمو الاقتصادي لشرق بيروت وشمالها أكثر صحة وعمقاً من مناطق غرب العاصمة وجنوبها. حيث امتد العمران والازدهار من الأشرفية الى جونية شمالاً، فكان ما يسمى «المناطق الشرقية» هو في الحقيقة منطقة جغرافية واسعة امتدت من خطوط التماس في الوسط التجاري مروراً بالأشرفية والصيفي والجميزة والمرفأ وسن الفيل والدورة وساحل المتن الشمالي وصولاً الى الذوق والكسليك وجونية. وكلها مناطق واقعة شمال العاصمة بحدودها الإدارية، لا شرقها.

لقد توسّعت بيروت في كل اتجاه في سنوات الحرب، مبتلعة أحياء وقرى قليلة السكان والعمران والنشاط سابقاً. فغاب حزام البؤس الذي سبق الحرب لتظهر أربع ضواح بغلبة طائفية في كل منها، طوّقت العاصمة، هي:

1. الضاحية الشيعية أو «الضاحية الجنوبية» (يقتصر استعمال كلمة «الضاحية» في لبنان على الضاحية الشيعية). وتضم هذه الضاحية أحياء الشياح والغبيري وحي السلّم وبئر حسن والأوزاعي والمعلّم وحارة حريك.
2. والضاحية الدرزية (جنوب الضاحية الشيعية) وتبدأ من مثلث خلدة وتضم خلدة

والشويفات وعرمون، ومرتبطة بالجبل الدرزي في الشوف.

3. والضاحية الأرمنية (شرق الأشرفية) وتضم شارع آراكس/ برج حمود وكامب طراد القديم وحي النهر (نسبة الى نهر بيروت) وبعض النبعة، وتسيطر عليها الأحزاب الأرمنية التي رغبت بالمحافظة على الحياد في الحرب.
4. والضاحية المسيحية وهي منطقة واسعة تبدأ جنوباً عند كفرشيما مروراً بالحدث وسان تيريز وعين الرمانة ثم شرقاً بالمكلّس وجسر الباشا والدكوانة وسد البوشرية والروضة وسن الفيل، ثم شمالاً الى الدورة وجل الديب.

هذه التقسيمات تبيّن الى حد ما التطهير الديني الذي خضعت له العاصمة وضواحيها في سنوات الحرب ويستمرّ اليوم كنتيجة ديمغرافية دائمة قضت على تجربة التعايش الذي طبع لبنان قبل الحرب. في الثمانينات تضاءل عدد المناطق المختلطة دينياً، ولكن الشرخ الجغرافي الأهم الذي قسّم لبنان هو ذلك الذي امتد على مسافة 50 كلم من الوسط التجاري وحتى المتن الأعلى.

هكذا تم التطهير المذهبي: في حرب السنتين هجّرت الميليشيا المسيحية 250 ألف لبناني وفلسطيني من مناطق شرق وشمال بيروت، وهجّرت الميليشيات اليسارية والإسلامية أعداداً مماثلة من الموارنة بلغت 300 ألف من الشوف وعاليه ومن مناطق جنوب بيروت تمتد من الدامور الى شرق صيدا. فأنهى هذا التطهير اختلاطاً استغرق مئات السنين ليصبح أمراً واقعاً بني على أساسه كيان لبنان عام 1920.

منذ العام 1976 سيطرت الميليشيا المسيحية على المناطق الشرقية/ الشمالية، فيما غرقت بيروت الغربية في الفوضى طيلة سنوات الحرب.

تنوّع قوى الأمر في بيروت الغربية وتقلّبها المتكرّر من يد الى يد، لم يعن أنّ بيروت الشرقية كانت بحال أفضل. فقد كانت الضواحي الشرقية مسرح حرب مدمّرة في 1976 حيث واجهت الميليشيا المسيحية التنظيمات الفلسطينية والميليشات اللبنانية الإسلامية واليسارية. وفي الفترة 1977 - 1980، وقعت حرب «وحدة البندقية المسيحية». وبعد عام 1982، باتت حرب النفوذ مفتوحة في الكانتون المسيحي ولم يتم رأب الصدع في المناطق الشرقية طيلة السنوات التالية، بل استمرّ بوسائل أخرى بعد الحرب وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

من دروس الحروب والمواجهات الكانتونية أنّ التطهير المذهبي القسري لم يكن كافياً لإنهاء الصراع في لبنان ولا أطروحات الفدرالية والتقسيم. ذلك أنّ العنف الداخلي ومعارك

النفوذ كانا الظاهرة الأكثر ثباتاً في كانتونات المذهب الواحد. وكانت الحياة تتواصل داخل كل كانتون حيث أسّس أمراء الحرب إدارات محليّة بدرجات متفاوتة (سبقتهم اليها المخيمات الفلسطينية منذ 1971)، وشبه جهاز حكومي يدير شؤون الدويلة. بعض الكانتونات كان امتداداً لتلك التي ازدهرت في القرن التاسع عشر، يقودها أمير حرب يقيم في قصر تاريخي أو في بلدة معروفة (آل جنبلاط في المختارة وآل فرنجية في إهدن) وبعضها الآخر كان تحت سلطة ميليشيات مستجدة خارج الإطار التقليدي (الشريط الحدودي ومدينة صيدا).

وخلال فترة وجيزة أصبح للكانتونات مراكزها التجارية ومرافئها ومحطاتها التلفزيونية وإذاعاتها والعديد من مظاهر الدولة كقوى عسكرية وأجهزة أمن ومخابرات ومكاتب لمراجعة المواطنين. لقد أصبحت المعابر البرية والبحرية الى الكانتون المسيحي شبه جمارك تحصّل الرسوم وبرزت فكرة بناء مطار في «حالات» شمال بيروت بمساعدة رجل الأعمال روجيه تمرز (راجع الفصل 13). وخلال سنوات برزت وسائل إعلامية لدى الميليشيا المسيحية منها إذاعة «صوت لبنان» وتلفزيون «الشركة اللبنانية للإرسال» LBC التي أصبحت الأكثر شهرة في لبنان والشرق الأوسط.

كمال جنبلاط

كان كمال جنبلاط أكثر نفوذاً في «الجمهورية اللبنانية» بعد الاستقلال عام 1943، من جدّه بشير جنبلاط في «إمارة جبل لبنان» في أوائل القرن التاسع عشر (راجع الفصل الثاني)، وإن قضى الرجلان اغتيالاً. طيلة عمله السياسي، وخاصة منذ أواسط الأربعينات مروراً بالخمسينات والستينات، أبقى كمال جنبلاط الزعامات المارونية والزعامات التقليدية في الطوائف الأخرى على أعصاب مشدودة بهجوماته الكلامية. فكان كامل الطاقم السياسي اللبناني يأخذ حذره من الزعيم الدرزي، وفي حالة دفاع عن النفس تجاه انتقاداته اللاذعة. وفي بداية الحرب كان رئيس الحكومة السني رشيد الصلح يسير في فلك الأطروحات الجنبلاطية وينسّق خطواته مع كمال جنبلاط.

حتى ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الزئبقي، لم يستطع التملّص من هالة كمال جنبلاط وشخصيته. في العام 1976، أقنع جنبلاط عرفات بمحاربة النظام السوري ومنع تقدّم الجيش السوري عند بلدة صوفر في الجبل، فيما كان عرفات يعمل ما بوسعه للاتفاق مع الرئيس السوري حافظ الأسد. كما أقنعه بضرورة مساعدة مخيم «تل الزعتر» الفلسطيني

الذي كانت تحاصره الميليشيا المسيحية في نفس العام، فيما كان عرفات يعتبر «تل الزعتر» معقل الجبهات الفلسطينية الرافضة ولا يخضع لـ«حركة فتح» التي يرأسها[4]. ورغم ذلك عمل بمشيئة جنبلاط وأمر بهجوم على «المونتفردي» لتخفيف الضغط على «تل الزعتر».

أمّا الرئيس السوري حافظ الأسد، والذي أشاد بذكائه ودهائه وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر، وظهرت مؤلفات عن أسلوبه في الحكم والمفاوضة، حتى الأسد كانت له جولات حامية مع جنبلاط. وفي إحدى هذه المواجهات في ربيع 1976 في دمشق، وجد الأسد في جنبلاط ندّاً صعباً أطول صبراً منه على الجدل. إذ استغرق لقاؤهما ثماني ساعات ولم ترفّ عين جنبلاط أو ينصعْ لكلام الرئيس السوري. وكان الأسد يطلب من جنبلاط دعم المبادرة السورية لوقف القتال في بيروت ولكن جنبلاط رفض وأكّد أنّه لن يسمح لـ«حزب البعث» السوري أن يحكم لبنان.

وحتى الرئيس المصري أنور السادات لقي درساً من كمال جنبلاط، رغم أنّ صداقة قديمة جمعتهما عبر مشاركتهما في عدّة مؤتمرات عربية ودولية. إذ إنّ جنبلاط أخذ يطالب السادات بإرسال قوات مصرية لترجيح الميزان ضد التوغّل العسكري السوري في الأراضي اللبنانية عام 1976. وكان السادات على خصام مع الرئيس السوري حافظ الأسد، فألقى خطاباً حول لبنان وأطلق صيحته الشهيرة «ارفعوا أيديكم عن لبنان». وكان كمال جنبلاط يأمل أن يعلن السادات تدخّلاً عسكرياً مصرياً يقلب الأوضاع ولكن هذا لم يحصل. بل لجأ السادات الى السياسة وناشد في خطابه بيار الجميّل وكميل شمعون وسليمان فرنجية التعاون لإنهاء الحرب. وإذ أكّد السادات أنّه «منح القادة الثلاثة ثقته ووصفهم بأنهم من سلالة عربية عريقة وأنّه يفهم حاجتهم ليعيشوا بعزّة وكرامة كعرب أقحاح في بلدهم»، أهمل ذكر ريمون إدّه، وهو قطب ماروني هام في تلك الفترة وعلى علاقة بكمال جنبلاط. وكان جنبلاط متجهاً الى مصر للقاء السادات فطلب منه ريمون إدّه نقل رسالة طريفة الى السادات: «قُل للرئيس السادات إن العميد ريمون إده سينزل نهار الجمعة الى الجامع العمري الكبير في بيروت ويقتل ستة أو سبعة من المسلمين لعلّه يصبح سليل عائلة عربية عريقة أيضاً»[5].

وفي اللقاء مع السادات في الإسكندرية، شرح جنبلاط الموقف في لبنان وكان السادات يتحدّث باعتلاء، فتضايق كمال جنبلاط من هذا الأسلوب وقال للسادات: «بيسلّم عليك العميد ريمون إدّه»، وأبلغه رسالة إدّه. فضحك السادات وقال: «دمه خفيف والله! ده العميد لسّه عميد بسّ، ما رقيتوه لسّه؟». فانتفض كمال جنبلاط وقال للسادات: «أنا لا أمزح أنا عم

احكي جدّ، إنت مين أذنك تصنّف الزعماء في لبنان، مين سمح لك تحكي هذا عربي وهذا مش عربي، مين قال لك هذا بيقبل يكون عربي؟ فهذا موضوع محلي عندنا نحن اللي بنعرف بعضنا ونحن كذا». فانتفض حسني مبارك، وكان حينها نائباً للرئيس وكان يدوّن محضر اللقاء. ولكن السادات عالج الأمر وقال لجنبلاط: «أنا ما باقصدش كده أنا باقصد بنحاول نطوق الوضع في لبنان»[6].

كانت شهرة جنبلاط أبعد من لبنان، حيث كانت علاقاته وثيقة بالدول العربية وبشخصيات عالمية ونال «جائزة لينين للسلام» من الاتحاد السوفياتي. وكان في تلك الفترة الشخصية اللبنانية الوحيدة المعروفة في معظم أنحاء العالم (كما أصبح رفيق الحريري كذلك في التسعينات). ولكن صيغة نظام الحكم في لبنان كانت تحدّ من قدرات جنبلاط الإصلاحية حتى اتهمه خصومه بأنّه يواصل الحرب ويريد إلغاء الطائفية لأنّه يريد أن يصبح رئيساً للجمهورية.

استقطب جنبلاط الدعم الفلسطيني واستوعب تشكيلات اليسار والفئات الراديكالية والشخصيات المستقلة، ما عطّل وسلب دور أمراء الحرب والزعماء المسلمين من سنّة وشيعة، الذين مالوا الى دعم النظام القائم وهاجموا جنبلاط، وخاصة بعدما بدأت حرب 1975. شهدت سيرة جنبلاط من 1950 إلى 1974 سلسلة من التحالفات الفاشلة مع أمراء حرب موارنة وآخرين في محاولة لإصلاح النظام السياسي والاقتصادي. ولكنّه في أواخر الستّينات غيّر استراتيجيته من محاولة الإصلاح من داخل التركيبة التقليدية الى مواجهة حاسمة عبر خلق تكتّل معارض من قوى اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية وعدد من الشخصيات الإصلاحية التي لم تتمتع بوزن سياسي أو اقتصادي تقليدي. وبرز انفصاله عن أمراء الحرب الآخرين في انتخابات 1968 البرلمانية. إذ إنّ القادة الموارنة انتظموا في «حلف ثلاثي» (بيار الجميّل وكميل شمعون وريمون إدّه) لخوض الانتخابات بـ«platform» مناوىء لليسار والقومية العربية ومحذراً من خطر المقاومة الفلسطينية على وجود لبنان وسيادته، ما أكسبهم دعم الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ولم تخلُ حملة «الحلف الثلاثي» الانتخابية من خطاب تهويل طائفي تقيلدي وإثارة خوف المسيحيين. يومها علّق كمال جنبلاط أنّ «اليافطات الانتخابية في كسروان أعطت انطباعاً وكأنّ جمال عبد الناصر يترشّح ضد العذراء مريم وهذا النوع من الحملات الانتخابية سيوصلنا الى قبرص ثانية حيث سيحارب المسلمون والمسيحيون بعضهم البعض في لبنان كما يحارب الآن الأتراك واليونانيون بعضهم البعض في جزيرة قبرص»[7].

فضيحة غارة المطار

كان الرأي العام المسلم في لبنان والرأي العام في الدول العربية يريان أنّ السلطة في لبنان تستعمل الجيش اللبناني بشكل متزايد لضرب المقاومة الفلسطينية وقمع قوى المعارضة، ولا تتحمّل مسؤوليات مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة على لبنان. ففي 28 كانون الأول/ ديسمبر 1968 أغارت إسرائيل على مطار بيروت ردّاً على عملية فدائية لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ضد طائرة إسرائيلية في آثينا، وأظهرت التحقيقات أنّ ثمّة تقصيراً فادحاً – ان لم يكن تساهل – من ناحية قيادة الجيش في هذه الحادثة التي خلت تماماً من عنصر المفاجأة. لقد صرّحت الحكومة الإسرائيلية فور حصول العملية الفدائية في آثينا يوم 26 كانون الأول/ ديسمبر أنّها «تنوي الردّ في لبنان»، كما أنّ وزير المواصلات اللبناني آنذاك ريمون إدّه صرّح قبل يوم من الغارة أنّ «مطار بيروت سيكون هو الهدف الإسرائيلي». واستعداداً لذلك أصدر قائد الجيش العماد إميل البستاني أوامره صباح 28 كانون الأول/ ديسمبر لكافة الضباط والعسكريين أن يكونوا على أهبة (الاستعداد تحسباً) من اعتداء اسرائيلي وخاصة على مطار بيروت[8].

في الساعة التاسعة وعشر دقائق من مساء نفس اليوم اتصل برج مراقبة المطار بـ«قاعدة أمن المطار» يبلغها عن هبوط قوات إسرائيلية على المدرج. فلم تتحرّك القاعدة لصد الهجوم بل اكتفى المسؤول بالاتصال بمكتب العميد الركن إسكندر غانم قائد موقع بيروت في الجيش اللبناني حيث لم يتواجد غانم أو أي ضابط ذي شأن لمواجهة هجوم إسرائيلي في طور التنفيذ الآن في مطار بيروت. وفي التاسعة والنصف علم قائد الجيش البستاني أنّ الإسرائيليين يدمّرون 13 طائرة مدنية هي كامل أسطول طائرات شركة «الميدل ايست» الوطنية ويخرّبون واجهة مبنى المطار. فاتّصل بقائد موقع بيروت إسكندر غانم الذي شرح له «أنّ الجيش بدأ التحرّك ولكن طريق المطار مقطوع». في تلك الأثناء كان الإسرائيليون قد انتهوا من تنفيذ عمليتهم مخلّفين خراباً ودماراً دون أي تدخّل لبناني. وأظهرت التحقيقات في جلسة مغلقة للجنة الدفاع النيابية برئاسة فؤاد لحود أنّ اسكندر غانم قد خالف الأوامر وأنّه منح العسكريين المتواجدين في القيادة تصريح عطلة رغم الوضع الطارىء. ولدى معرفة الرئيس شارل الحلو بتفاصيل هذا التحقيق طلب تسليمه الملف لمطالعته قبل اتخاذ قرار، ثم أبقاه في أدراج مكتبه ولم يُعده الى اللجنة البرلمانية حتى وصل إسكندر غانم الى سنّ التقاعد القانونية في تموز/ يوليو 1969 ما عطّل أي عمل تأديبي بحقه[9].

لقد أدرك الرأي العام أنّ غارة المطار قد أنهت خرافة «الحياد اللبناني» في الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن الدولة اللبنانية بتركيبتها ومؤسساتها كانت عاجزة عن التوصل الى سياسة موحدة لمواجهة هذا التحدّي. فمن ناحية دعم مسلمو لبنان الفلسطينيين بدون حدود على أسس قومية عربية، وقدسية القضية الفلسطينية ومن ناحية وقف معظم المسيحيين ضد العمل الفدائي الذي يقوّض استقرار البلاد وسيادتها ويدمّر الاقتصاد. واستقال رئيس الوزراء عبد الله اليافي فكلّف الرئيس الحلو رشيد كرامي مهمة تشكيل حكومة في أواخر كانون الثاني/ يناير 1969. وقرّر كرامي أن لا تشمل حكومته كميل شمعون وبيار الجميّل، وضمّن بيانه الوزاري بنوداً بدعم المقاومة الفلسطينية والسعي الى مشروع قانون التجنيد الإجباري لبناء الجيش اللبناني. ولكن رئيس الجمهورية وقيادة الجيش رأيا أنّ ضبط المقاومة الفلسطينية كان أقل كلفة وأسهل من الاستعداد لحرب غير متكافئة مع إسرائيل أو من إعلان لبنان طرفاً في الصراع الإقليمي بين العرب وإسرائيل. فتمّ إهمال البيان الوزاري واستمرّت قوى الأمن والجيش تعتقل الفلسطينيين وأنصارهم وتقوم بحملات عسكرية في الجنوب ضد المقاومة الفلسطينية وتوقف الإمدادات للفدائيين من سورية. وتجدر الإشارة الى أنّ تلك الأعوام كانت تشكّل مخاضاً حقيقياً بين الشهابيين وأمراء الحرب، وأنّ شارل حلو كان لا يحبذ الشهابية كثيراً وأنّ الجيش ضمّ ضباطاً شهابيين وغير شهابيين، وأنّ رشيد كرامي وعبد الله اليافي كانا من أشد أنصار الشهابية في الستينات في حين وقف صائب سلام مع أعدائها.

كان تطبيق سياسة ضبط المقاومة بالقوّة (وهو مطلب إسرائيلي من كافة الدول العربية المواجهة بما فيها مصر وسورية والأردن) بمثابة حقل ألغام في لبنان. إذ ما كان مباحاً في مصر وسورية والأردن بلجم المقاومة الفلسطينية وضربها إذا تجاوزت قوانين تلك الدول وأمنها، كان محرّماً وممنوعاً في لبنان أمام وقوف قسم كبير من الشعب اللبناني الى جانب العمل الفدائي مهما كانت العواقب. وكان أي خطأ من الجيش ينذر باقتتال داخلي. وجاء هذا الخطأ سريعاً إذ احتدم الوضع في نيسان/ أبريل 1969 عندما طوّق الجيش مجموعة فلسطينية عائدة من عملية ضد هدف إسرائيلي. فلجأ هؤلاء الى بلدة «بنت جبيل» الشيعية ورفض أهلها تسليم الفدائيين للجيش. فما كان من الجيش إلا أن طوّق البلدة وفرض منع التجوّل لمدّة ثلاثة أيام مهدّداً بقصفها وهي بلدة لبنانية. فسلّم الفلسطينيون أنفسهم لتجنيب البلدة المزيد من المشاكل واقتيدوا الى ثكنة صور. ألهبت هذه الحادثة مشاعر الرأي العام المسلم واليساري وانطلقت نداءات داعمة للفلسطينيين وبدأ إضراب عام في طرابلس يوم 19 نيسان/ ابريل امتدّ الى مدن

أخرى، بهدف الضغط لإطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين في صور. وتطوّر الوضع باشتعال سلسلة من التظاهرات المطالبة بإنهاء هجمات قوى الأمن والجيش على المقاومة الفلسطينية وضرورة الالتزام بالبيان الوزاري الداعم للعمل الفدائي. وكان جنبلاط قد عقد اجتماعاً يوم 21 نيسان/ أبريل أعلن فيه تأسيس «تجمّع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية وفي 22 نيسان/ أبريل دعا هذا التجمّع الى تظاهرة. وأمام رفض وزير الداخلية عادل عسيران الترخيص لهذه التظاهرة، جرى التفكير باستبدالها باعتصام وإضراب عام. ولكن صبيحة 23 نيسان/ أبريل، وبعدما أطلقت قوى الأمن الرصاص على مظاهرة في صيدا لدعم المقاومة، وصل النبأ إلى بيروت فقرّرت الأحزاب القيام بمظاهرة بدون رخصة»[10]. وانطلقت تظاهرة كبرى في نفس اليوم متّجهة الى الوسط التجاري حيث مبنى البرلمان والسراي الحكومي، فصدّتهم قوى الأمن بالقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه. ولئن لم يتراجع المتظاهرون فتح عليهم جنود بملابس قوى أمن الرشاشات الحربية. كان عدد ضحايا رصاص الجيش من المتظاهرين في ذلك النهار عشرين قتيلاً ومائة جريح. وانفجر الغضب الشعبي وتصعّد الوضع فانتشرت التظاهرات وأعمال الاعتصام والإضراب في مناطق عدّة حتى بعدما أطلق الجيش سراح الفدائيين المعتقلين في صور.

وأمام فشل وزير الداخلية عادل عسيران في تبرير إطلاق الرصاص على مواطنين غالبيتهم العظمى من طلاب المدارس ودون سن الثامنة عشرة، يؤيدون القضية الفلسطينية حتى لو كانت تظاهرتهم بدون تصريح، كان الغضب الشعبي قد وصل مداه. فكيف يمكن لموقع قيادة بيروت في الجيش اللبناني الذي لم يحرّك إصبعاً واحداً ضد الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت أن يجرؤ على ارتكاب مجزرة بحق المواطنين العزّل في شوارع بيروت؟ أمام هذا التطوّر أعلنت الحكومة حالة طوارئ ومنع تجوّل في البلاد وفرضت رقابة مسبقة على الصحف. كان يوم 23 نيسان/ أبريل مفصلاً في أحداث لبنان فقد أدرك الفلسطينيون حجم الدعم الشعبي الذي يلقونه في لبنان وسعوا لاستغلاله. كما أدركت الدولة أنّ سياسة ضبط العمل المقاوم وقمع المعارضة ستكون مكلفة ولن تجدي نفعاً بل ستؤدي الى حرب أهلية. فكان الطريق مفتوحاً الى اتفاق لبناني فلسطيني ينظّم العمل المسلّح ويحفظ ماء الوجه للسيادة اللبنانية. ولكن الحكومة فقدت الأمل وأيقنت أنّها وصلت الى الطريق المسدود، فقدّم كرامي استقالته بعد يوم من التظاهرة شارحاً «أنّ أي حكومة لبنانية تأخذ طرفاً في الموضوع الفلسطيني ستحدث انقساماً خطيراً في البلاد».

وبرفع «الغطاء المسلم» عن الدولة غدت البلاد بدون حكومة لمدّة سبعة أشهر، وكان هذا مؤشراً خطيراً بأنّ التوازن الطائفي قد بدأ يتجه لمصلحة المسلمين، وأنّ المسلمين لن يقفوا الى جانب نظام يتهمونه بالانحياز الطائفي واستقطاب السلطة والثروة بأيدي المسيحيين. ولم تع قيادة الجيش معنى هذا التطوّر، لأنـّها لم تستند الى سلطة مدنية تفكـّر عنها في العبر السياسية للأحداث وأنّ الإغراق في استعمال العنف بات يعري رئيس الجمهورية الماروني وقائد الجيش الماروني بدون رئيس وزراء مسلم، وأنّ شارل حلو سيشعر بقلق وخوف كبيرين في اتخاذ قرارات بدون رئيس وزراء مسلم. بل استغلـّت قيادة الجيش غياب الحكومة لتواصل سياستها ضد الفلسطينيين. فاستمرّت المعارك بين الجيش والمقاومة في الجنوب في أيـّار/ مايو 1969، ما اضطر الرئيس حلو الى طلب مساعدة الرئيس المصري جمال عبدالناصر لإيجاد حل سياسي ووقف العنف. فأوفد عبدالناصر مستشاره حسن صبري الخولي الذي التقى بياسر عرفات وقيادة الجيش اللبناني وتوصـّل الى مشروع لوقف إطلاق النار قضى بانسحاب الجيش اللبناني من جوار المخيمات وإطلاق سراح المعتقلين وبدء البحث عن «تنسيق أمني» بين الطرفين، أي بين دولة صاحبة سيادة وجماعة مسلـّحة على أرضها.

ورغم أنّ المعارك توقفت إلا أنّ أيّاً من بنود الاتفاق لم ينفـّذ وواصل الجيش اعتقال الفلسطينيين وتطويق المخيمات في حين قامت إسرائيل بعمليات انتقامية ضد القرى اللبنانية في آب/ أغسطس ردّاً على العمليات الفدائية. وأسقط بيد الدولة والجيش إذ راح سكان القرى التي تتعرّض للانتقام الاسرائيلي يطالبون بحماية المقاومة الفلسطينية ومدّها بالسلاح لا بطردها من الجنوب، في حين كان سكان المدن حيث الأغلبية المسلمة يصعّدون في دعمهم للمقاومة. وكان الفلسطينيون قد بدأوا في عرض عضلاتهم في المخيمات بعدما قرأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية معاني الانقسام اللبناني لصالحها. ففيما كان الجيش اللبناني يطارد مسلّحين لجأوا الى مخيم «نهر البارد» قرب طرابلس عمد عناصر من المخيّم الى خطف 9 جنود لبنانيين. فاقتحم الجيش المخيم ودارت معركة لم تنته إلا بانسحاب الجيش مقابل إطلاق الرهائن. وكانت هذه فرصة للتنظيمات الفلسطينية التي استغلـّت ظروف البلاد لمهاجمة مخافر الشرطة اللبنانية ومراكز «المكتب الثاني» داخل المخيمات وإقفالها، وبالتالي السعي الى الأمن الذاتي للمخيمات طالما أنّ الثقة باتت معدومة بين الطرفين[11].

وإذ هدأ الوضع في صيف 1969، عادت المعارك أكثر عنفاً بين الجيش والفلسطينيين في تشرين الأول/ أكتوبر، فندّدت الدول العربية بلبنان وانتقدت بشدّة أعمال الجيش وأغلقت

سورية الحدود، فيما بدأت جماعات مسلـّحة تغير من سورية على مواقع حدودية للجيش اللبناني. وتدخـل الرئيس عبدالناصر مجدّداً وساهم في التوصـّل الى «اتفاقية القاهرة» يوم 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، التي لم تختلف بنودها عن وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل اليه في التدخل السابق. ووقـّع العماد إميل البستاني الاتفاق باسم الدولة اللبنانية وياسر عرفات باسم المقاومة الفلسطينية. وأضفت الاتفاقية شرعية على عمل المقاومة في لبنان وحق «منظمة التحرير الفلسطينية» في استعمال منطقة حدودية عرفت باسم «فتح لاند» لشنّ هجمات على إسرائيل، وحق الفلسطينيين في حفظ أمن المخيمات خارج سلطة الشرعية اللبنانية وحق ممر آمن في الأراضي اللبنانية للوصول من وإلى الحدود بدون تدخـّل من السلطات اللبنانية. لكن الاتفاقية لم تغيّر الوضع على الأرض، كما أنّ شارل حلو اختلف مع إميل البستاني، ذلك أنـّه أوصاه قبل توجـّهه الى القاهرة أن لا يوقـّع أي اتفاق مع الفلسطينيين[12]، ثم اختلف معه مرّة ثانية حول خطوات تصديق الاتفاق وتطبيقه، فأقصاه وعيّن مكانه برتبة عماد وقائد للجيش العميد الركن جان نجيم في 7 كانون الثاني/ يناير 1970[13]. وبعد أسابيع من توقيع «اتفاقية القاهرة»، وقع اشتباك بين الجيش والمقاومة قرب مخيم النبطيّة تطوّر الى معركة ميدانية استعملت فيها المدفعية فسقط أكثر من 50 شخصاً بين قتيل وجريح. وكانت المرّة الأولى التي يطالب فيها بعض الأهالي بمغادرة المقاومة الفلسطينية[14]. وكانت المعارك والمواجهات تحصل ليس فقط بين الجيش وقوى الأمن والمقاومة الفلسطينية فقط بل إنّ الميليشيات المسيحية بدأت تلعب دوراً متزايداً في مواجهة الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال قاد بشير الجميـّل، نجل بيار الجميل رئيس «حزب الكتائب»، كميناً مسلـّحاً ضد موكب مسلـّح فلسطيني في بلدة الكحالة يوم 25 آذار/ مارس 1970، فاندلعت معارك بين الطرفين خاصة بين مخيم «تل الزعتر» وحي الدكوانة المسيحي، أسفرت عن أسر الفلسطينيين بشير الجميّل لعدّة ساعات، وأفرج عنه بالقوّة بعد تدخـّل كمال جنبلاط لدى ياسر عرفات[15].

لعب كمال جنبلاط دوراً هاماً في أحداث تلك الفترة كمناصر للقضية الفلسطينية وناطق باسم العمل المطلبي لقوى اليسار. فلقد وافق رشيد كرامي أخيراً بعد التوصـّل الى «اتفاقية القاهرة» وبعد أشهر من المقاطعة، على تشكيل حكومة جديدة في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 وأتى بكمال جنبلاط وزيراً للداخلية. وكانت حكومة «وفاقية» (وهي عبارة تطلق على الحكومات اللبنانية التي تضم أقطاب أمراء الحرب والزعماء أو ممثليهم)، جمعت بيار الجميّل وسليمان فرنجية وعادل عسيران ومجيد أرسلان وممثلين لكامل الأسعد رئيس البرلمان،

وشخصيات معتدلة كموريس الجميّل. في شباط/ فبراير 1970، بصفته وزيراً للداخلية، قام جنبلاط بسلسلة من الخطوات كان لها أبعد الأثر على أحداث لبنان فيما بعد. فقد بدأ مفاوضات مع الفلسطينيين، لعودة مخافر الدولة الى المخيمات، ولكن التفاوض انتهى لمصلحة الفلسطينيين وقضى بالسّماح للتنظيمات الفلسطينية بالاضطلاع بالمهام الأمنية المتعلقة بالمقاومة («الكفاح المسلح») في حين اضطلع الجانب اللبناني، ومن مراكز خارج المخيّم، بقضايا الجرائم المدنية داخل المخيمات.

ثم عمل جنبلاط على تقليص ما أسماه المسلمون «النفوذ الماروني» في أجهزة أمن الدولة والجيش، فقام بحملة لوضع حدّ لاستعمال الجيش في قمع المعارضة الإسلامية واليسارية في الشارع. فقدّم مشروعاً في حزيران/ يونيو 1970 يفرض قيوداً على دور الجيش في الأمن الداخلي الذي يجب أن يكون أولاً وأخيراً من صلاحية السلطات المدنية التي يمثّلها وزير الداخلية كمال جنبلاط. وأنّ وزير الداخلية هو الذي يقرّر إذا كانت قوى الأمن الداخلي من شرطة ودرك عاجزة عن ضبط الوضع وأنّ ذلك يتطلّب مساعدة الجيش. ومنع هذا القانون الجيش من صلاحية إلقاء القبض على المواطنين أو انتهاك الحقوق المدنية أو استعمال العنف إلا في حال الدفاع عن النفس. وحتى في حال المواجهات العسكرية مع جهة مسلّحة داخلية أو خارجية فرض القانون على قيادة الجيش أن تبقى على تشاور مع السلطات المدنية واتصال دائم معها[16].

وفي 15 آب/ أغسطس 1970، قبل أسبوع من نهاية عهد شارل حلو، أصدر جنبلاط مرسوماً وزارياً يشرّع لكل الأحزاب المحظورة بما فيها «الحزب الشيوعي اللبناني» و«منظمة العمل الشيوعي» و«حزب البعث» بشقّيه السوري والعراقي و«حركة القوميين العرب» وتفرعاتها والتنظيمات الناصرية المختلفة و«الحزب السوري القومي الاجتماعي». وكان تبرير جنبلاط للقرار أنّ هذا الأمر يدعم الحياة الديمقراطية في لبنان بأحزاب بعيدة عن الطائفية وأنّه يريد أن يضع رئيس الجمهورية الجديد أمام الأمر الواقع. وأثناء الانتخابات الرئاسية ربط جنبلاط منح صوته لفرنجية بعدم إقدام هذا الأخير على إلغاء قرار ترخيص الأحزاب. فدعي المرشحان الياس سركيس وسليمان فرنجية الى جلسة خاصة مع جنبلاط و25 ممثلاً لأحزاب يسارية عبارة عن امتحان للمرشح حول موقفه من الأحزاب والقضية الفلسطينية. وإذ كان سركيس صريحاً في ضرورة تعاونه مع الحكومة والبرلمان لاتخاذ موقف، كان فرنجية على علم مسبق بالأسئلة وقدّم الأجوبة التي يطلبها هؤلاء فضمن تأييدهم لترشيحه[17].

بعد خروج جنبلاط من الحكومة التي كانت قصيرة العمر (تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 الى آب/ أغسطس 1970) صدر قانون آخر في تشرين الأول/ نوفمبر 1972 أكّد مضمون القانون الأول ناقلاً مسؤولية تدخّل الجيش من وزير الداخلية الى مسؤولية جماعية لمجلس الوزراء. فبات استعمال الجيش في مسائل الأمن الداخلي مشروطاً بمرسوم من مجلس الوزراء. وزاد القانون الجديد من صلاحيات وزير الدفاع الذي لم يكن ذا اعتبار في القرار العسكري في البلاد[18]، حيث رأى الرأي العام المسلم أنّ كل الشؤون العسكرية باتت تتم مباشرة بين رئيس الجمهورية الماروني وقائد الجيش الماروني بمعزل عن رموز المسلمين في السلطة كرئيس الوزراء والوزراء والإداريين.

ولكن قائد الجيش العماد جان نجيم، الشهابي الهوى، كان يريد التعاون مع القوانين الجديدة المقيّدة لتحرّك الجيش وأن يواصل السير في خطى العماد إميل البستاني لإدارة الأزمة مع الفلسطينيين (وهو ما أسماه رشيد كرامي «سياسة التنسيق») وليس سياسة «ضبط المقاومة» بالعنف. وحصل ما ليس متوقعاً. إذ تحطّمت طائرة هليكوبتر تابعة للجيش كان على متنها العماد نجيم في 24 تموز/ يوليو 1971 كانت تقله من قصر رئيس الجمهورية سليمان فرنجية في اهدن الى قيادة الجيش في اليرزة. فما كان من الرئيس سليمان فرنجية إلا أن استدعى اسكندر غانم من التقاعد ومنحه ترقية برتبة عماد وعيّنه قائداً للجيش في اليوم التالي بموافقة رئيس الحكومة صائب سلام. وكان هذا التعيين فضيحة أمام الرأي العام، إذ إنّ فرنجية نفسه، وحليفه الدائم صائب سلام ومن موقع المعارضة، قد طالبا بشدة باستقالة غانم من الجيش بعد غارة المطار عام 1968. وأثيرت أسئلة عن مصرع نجيم وإذا كان في الأمر اغتيال مُدبَّر خاصة أنّ تعيين غانم كان مدعوماً بقوّة من كميل شمعون[19]. وتعرّض فرنجية للانتقاد لاختياره غانم الذي كان يعمل بعد تقاعده مستشاراً للملحق العسكري الأميركي في السفارة الأميركية في بيروت. ولاحظ كرامي أنّ تعيين غانم «تبعته سلسلة من التعيينات والتنقلات والترقيات ما سمح للعناصر المسيحية تسلّم جميع المراكز الحسّاسة في الجيش، الأمر الذي جعله ألعوبة بيد المارونية السياسية»[20]. واعتبر الزعماء المسلمون أنّ ثمّة خطوات حثيثة يتم تنفيذها «لمَورَنة الجيش». وزاد الوضع سوءاً في تأكيد شكوك المسلمين أنّ تعيين غانم آذَن ببداية العلاقة الرسمية بين الجيش اللبناني والميليشيات المسيحية في شؤون التدريب والتأهيل للمساعدة في ضبط المقاومة الفلسطينية، فبات الجيش يستورد السلاح ويسلّمه للميليشيات، حتى أنّ ميليشيا رئيس الجمهورية الخاصة («جيش التحرير الزغرتاوي») برزت بقوّة.

كمال جنبلاط قائد المعارضة

ثابر جنبلاط منذ الستينات على رعاية تشكيلته المعارضة، وأصبح، وهو الشخصية الدرزية، بحضوره ووهجه في أوساط المقاومة الفلسطينية، يلغي دور الزعماء السنّة في البلاد. وهكذا استطاع منفرداً بناء قوّة كبيرة لمقارعة الأمر الواقع، من فئات كانت سابقاً مهمّشة ومفككة ومتناقضة. كانت القوى التي قادها جنبلاط عبارة عن أحزاب صغيرة يرأسها مثقفون حالمون بضرورة التغيير الثوري وإزاحة هيمنة أمراء الحرب على البلاد. فكان تبنّي جنبلاط لقضيتهم بمثابة حقنة حيوية غير مسبوقة، حيث لم يكن لهم قبل السبعينات أي وزن يذكر في ظل النظام القائم والقوانين الانتخابية والكومبينات الطاغية. وبالمقابل لم يجد أمراء الحرب والزعماء والتجّار أي رابط أو نقطة وصل مع هذه الأحزاب التي وجدوها متطرفة وغير واقعية وتسعى الى خراب البلد وتحويله نحو الثورة والاشتراكية وجرّ لبنان الى حرب غير متكافئة مع إسرائيل.

لم تتمكّن هذه الأحزاب، رغم عراقة بعضها، كالحزبين «السوري القومي» و«الشيوعي»، من المشاركة في السلطة إن عن طريق النيابة أو الوزارة. فكانت رعاية جنبلاط لها أفضل فرصة منذ 50 سنة للسعي الى السلطة وتحقيق الإصلاح. ولكن التكتّل الذي نظّمه كمال جنبلاط كان أيضاً خليطاً غير منسجم ومتناقضاً أحياناً من ديمقراطيين ليبراليين وشيوعيين واشتراكيين وقوميين سوريين وقوميين عرب وشخصيات مستقلة تعمل للإصلاح الاجتماعي والتطوّر السياسي، كألبير منصور وعصام نعمان. لقد مثّل هذا الخليط أبناء الطوائف والمناطق الطرفية الذين لم يلحظهم ميثاق 1943 فكان معظم هؤلاء من الشيعة والدروز والروم الأرثوذكس.

ضمّت هذه القوى أيضاً قسماً كبيراً من السنّة الذين ابتعدوا عن الزعامات التقليدية واعتنقوا أفكاراً قومية. فانتشرت في صفوفهم التنظيمات الناصرية (نسبة الى الرئيس المصري جمال عبدالناصر) والأحزاب القومية العربية كـ«حركة القوميين العرب» و«حزب البعث». لقد بلغ عدد التنظيمات الناصرية العشرة تقريباً، منها «حركة الناصريين المستقلين – المرابطون» في بيروت، التي قادها إبراهيم قليلات (والذي كان من المشاركين في حرب 1958)، و«التنظيم الشعبي الناصري» في صيدا بقيادة معروف سعد وابنه مصطفى سعد، و«اتّحاد قوى الشعب العامل – التنظيم الناصري» بقيادة كمال شاتيلا ونجاح واكيم، و«قوات ناصر» وغيرها.

لقد صدم الشارع السنّي الزعماء التقليديين مثل صائب سلام ورشيد كرامي بتصويته ضد اللوائح التقليدية في انتخابات برلمان 1972 ففاز نجاح واكيم عن مقعد بيروت الأرثوذكسي

وفاز عبد المجيد الرافعي (بعث عراقي) عن المقعد السنيّ في طرابلس، كما فاز علي الخليل (بعثي عراقي سابق) عن المقعد الشيعي في صور، وألبير منصور المستقلّ والتقدمي عن المقعد الكاثوليكي في بعلبك ضد التقليديين. وكان صائب سلام والزعماء التقليديون يقفون في واد غير وادي كمال جنبلاط الذي اعتبره سلام مراراً بأنّه يقوم «بأعمال تخريبية»، فيما اتّهم الزعماء المسلمون جنبلاط أنّه في حال إلغاء طائفية الرؤساء كما يطالب جنبلاط فليس مستبعداً أن يصبح هو رئيساً للوزراء «بعدما غدا في الواقع زعيماً لغالبية المسلمين في لبنان»[21]. وحتى في «قمّة عرمون» في 30 كانون الثاني/ يناير 1976، والتي شارك فيها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، وجّه خدام كلامه الى صائب سلام أمام زعماء السنة وبحضور مفتي الجمهورية، قائلاً: «كنتم موارنة يا صائب بك أكثر من الموارنة. ليست المارونية السياسية مقتصرة على الموارنة، اسمحوا لي أن أقول للسياسيين كلكم مارستم الحكم وكلكم، بشكل أو بآخر، خدمتم المارونية السياسية وكنتم موارنة في المفهوم السياسي»[22].

وكان التغيير الاجتماعي أكثر عمقاً بين الشيعة، ففيما التف معظم الموارنة والدروز حول زعمائهم، أصبح مجرّد ذكر أمراء حرب ككامل الأسعد وصبري حمادة وكاظم الخليل كافياً لإثارة حساسية الجيل الجديد من الشيعة. وكانت نسبة كبرى من عضوية الأحزاب الشيوعية والاشتراكية هي من الشيعة خاصة في ضواحي بيروت وجنوب لبنان والبقاع. (راجع الفصل 14).

معظم قادة قوى اليسار كانوا من المسيحيين الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، كجورج حاوي (الحزب الشيوعي اللبناني) وعبداله سعادة وإنعام رعد والياس جرجي قنيزح (الحزب القومي) وألبير منصور (مستقل) ونجاح واكيم (ناصري). في حين كان الآخرون شيعة كمحسن إبراهيم (منظمة العمل الشيوعي) وعاصم قانصوه (بعث سوري)، وقائد درزي واحد هو كمال جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي) وسنّة كإبراهيم قليلات (ناصري) ومصطفى سعد (ناصري).

عام 1974، فرض جنبلاط مرشّحه لرئاسة الحكومة رشيد الصلح الذي لم يستلم أي منصب رسمي سابقاً. ووافق فرنجية، رغم اعتراض الزعماء السنّة التقليديين، ما خلق تقارباً بين صائب سلام ورشيد كرامي ضد جنبلاط واختياره لرشيد الصلح. وحقّق جنبلاط انتصاراً هاماً إذ إنّ هذه الحكومة كانت تصغي له وتدفع بمطالب التكتّل اليساري الذي يقوده وتحقق بعض الإصلاحات الاجتماعية. وجاءت حكومة الصلح كآخر محاولة للإصلاح إذ

إنّها استقالت بعد شهر من بدء الحرب في 15 أيّار/ مايو 1975، بعدما ألقى رشيد الصلح خطاباً نارياً في البرلمان قيل إنّ جنبلاط وحلفاؤه كتبوا نصّه، واتهم «الكتائب» بتدهور الوضع وجدّد مطالب جنبلاط الاصلاحية. وبدا واضحاً أنّ فرنجية اعتاد، بعدما اختلف مع صائب سلام حول موضوع الجيش والاعتداءات الاسرائيلية، تسمية شخصيات سنيّة لا تمثيل شعبياً لها كأمين الحافظ وتقي الدين الصلح، ثم قبل بمرشح جنبلاط.

ولكن تكتّل جنبلاط الذي كان يعرف بـ«جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» لم يصدر أي مشروع أو برنامج عمل طيلة أوائل السبعينات، ولم يفعل ذلك إلا بعد بداية الحرب عام 1975 بأشهر. إذ في آب/ أغسطس 1975 أصدر هذا التكتّل بياناً هو «برنامج القوى الوطنية والتقدمية من أجل عروبة لبنان وتطوّره الديمقراطي». ولم يطلق اسم «الحركة الوطنية اللبنانية» على هذا التكتّل إلا أثناء العام 1976.

مغامرة جنبلاط الكبرى

دفع كمال جنبلاط باتجاه نظام لا طائفي لكسر الشراكة المارونية – السنيّة التقليدية. وفي ربيع 1975، إثر حادثة حي عين الرمانة، بدأ مغامرته الكبرى لإسقاط النظام، بدءاً بمحاولة عزل «حزب الكتائب» وهو طلب مستحيل جرّ البلاد الى جحيم مواجهة حامية استمرّت 16 سنة. أثناء «حرب السنتين» كان رئيس الوزراء رشيد كرامي يحثّ البرلمان على الاجتماع والسعي الى وقف إطلاق النار وبدء التفاوض على الإصلاح بدون نجاح. فما كان منه الا أن أعلن الاعتصام في السراي الحكومي المطلّ على الوسط التجاري ابتداء من 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1975، داعياً كل الوزراء والنواب وزعماء الأحزاب وكل من يهمه السلم الأهلي في لبنان أن ينضم إليه. ولكن فقط اثنان من وزرائه (غسان تويني وعادل عسيران) لبّيا الدعوة. اختلف كرامي عن غيره على الأقل أنّه دعا الى السلم ولم يكن بيده حيلة، أمّا الآخرون من الزعماء ورجال الدولة، بمن فيهم رئيس الجمهورية، فقد كانوا يتحدثون عن السلم الأهلي وهم يتولون توجيه ميليشياتهم في طريق المعارك.

لفترة قصيرة من الزمن بدا لجنبلاط والتكتّل اليساري الذي قاده بأنّهم اقتربوا من بلوغ هدفهم. فخلال ثلاثة شهور (آذار/ مارس – حزيران/ يونيو 1976) سيطروا على أكثر من 80 بالمئة من الأراضي اللبنانية. وكان جنبلاط في شهر أيّار/ مايو 1976 في منزله في حي المصيطبة في بيروت ينتظر القيادة المارونية لتزوره معلنة موافقتها على برنامج «الحركة الوطنية»

للإصلاح. كل هذا انتهى بسرعة في أشهر الصيف بتدخّل سورية بدعم عربي ودولي لحفظ النظام اللبناني وضرب التحالف اليساري اللبناني الفلسطيني، وإعادة البلاد الى الستاتيكو الذي سبق 1975. وذهب كل الاستعداد والتخطيط والتنظيم الذي قاده جنبلاط من 1968 الى 1975 في مهب الريح، فيما هدفت سورية ومعها الدول العربية الى إعادة الاعتبار الى أمراء الحرب والزعماء كقوى محافظة يمكن التعامل معها.

من أسباب فشل «الحركة الوطنية» في الوصول الى أهدافها وتطوير النظام أنّها لم تنجح في تحقيق اختراق شعبي واجتماعي. فإذا كانت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من ضمن الجذور الرئيسية للحرب في لبنان، فإنّ «الحركة الوطنية» لم تحمل لواء هموم الناس بجديّة كافية لاستقطاب الشعب. ففي 18 آب/ أغسطس 1975، أصدرت برنامجها الشهير الذي وصفته بأنّه خطوة نحو مجتمع ديمقراطي علماني، وتضمّن هذا البرنامج إنهاء الطائفية في البرلمان وفي مجلس الوزراء، والقضاء والأجهزة العسكرية. ولتحقيق هذه الخطوة طلب البرنامج: جعل لبنان منطقة انتخابية واحدة بتمثيل نسبي (أي توزيع المقاعد حسب نسبة الأصوات التي تنالها الأحزاب)، وإنهاء حكم الإقطاع والطائفية في الدولة بتحديد السلطات الاشتراعية والتنفيذية في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والبرلمان، وإنهاء التمييز المذهبي في منح الجنسية اللبنانية، وإعادة تنظيم الجيش اللبناني على أسس غير طائفية وإخضاعه للسلطة المدنية، وتأسيس لجنة حوار وطني لوضع ميثاق وطني جديد ووضع التشريعات المناسبة لتطبيقه[23].

وبدا واضحاً أنّ برنامج «الحركة الوطنية» كان خالياً تماماً من أي توجّه نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي رغم ادّعاء معظم أحزابه أنّ قاعدتها الشعبية كانت من الطبقة الاجتماعية المحرومة أو الفقيرة أو الوسطى، وأنّ أدبيات هذه الجماعات وأطروحاتها الأكاديمية والإيديولوجية طالما ذكرت أنّ الموجبات الاجتماعية والاقتصادية كانت في اسباب اشتعال الحرب. وتساءل الرأي العام إذا كان البرنامج المطروح يعكس فعلاً برنامج قوى يسارية وتقدمية وشيوعية واشتراكية، وهل صحيح أنّ الشعب اللبناني مستعد لخوض حرب مدمّرة من أجل مطالب تريد إعادة توزيع السلطة السياسية في البلاد؟ أم من أجل تحسين واقعه المعيشي؟ في هذا الأمر كان فشل «الحركة الوطنية» مضاعفاً إذ إنّ الشعب لم يتلقّف المطالب ولم يحارب من أجل «الحركة الوطنية» عندما هوت تحت ضربات الجيش السوري عام 1976[24].

ومن الطريف أنّ جنبلاط نفسه ذكر في مذكراته أنّ بشير الجميّل قال له: «نحن نوافق تماماً على برنامج «الحركة الوطنية» إلا أني أرى أنّه لم يذهب بعيداً في الإصلاح في عدّة مسائل»[25]. فبدا

الأمر وكأنّ الحرب كانت لإضعاف المسيحيين وتقوية المسلمين ضمن ميثاق جديد وليس الثورة الاجتماعية والاقتصادية على الأوضاع التي سبق وصفها في الفصول السابقة.

ولم تكن المسألة الاجتماعية لعبة بالنسبة للناس، فقد غفل الثوريون عن أنّ شؤون الناس هي من مهام الثورة أيضاً، وأنّ جمع النفايات وتأمين الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية وتوفير الأمن للمواطنين هي أمور أساسية يعتبرها الناس أهم من حمل الكلاشنكوف وتدمير الأسواق. في البدء قامت حركة فتح الفلسطينية بتأمين بعض المواد الغذائية في المناطق الخاضعة «للحركة الوطنية»، لسابق خبرتها في المخيمات، وغاب دور أحزاب «الحركة الوطنية» في هذا الشأن. ولكن رويداً بدأت «الحركة الوطنية» في تأسيس لجان شعبية في الأحياء ومكاتب اجتماعية أحدها قرب «جامعة بيروت العربية» والثاني قرب حديقة الصنائع في حي الظريف بإشراف «الحزب الشيوعي». وفاقم في الشأن الاجتماعي أنّ المدارس أغلقت أبوابها فعملت «الحركة الوطنية» على جمع المتطوعين ليقوموا بمهام التعليم، وكذلك افتتحت مراكز التدريب على الإسعاف الأولي والدفاع المدني، ومخازن تموين ومواد طبية ومستوصفات. ولكن هذه اللجان والمراكز لم تدم أكثر من ستة أشهر لأنّ الأحزاب فضّلت القيام بالتقديمات بشكل منفصل لأنها تجلب الشعبية وليس ضمن جهاز مركزي يطمئن المواطنين بأن هؤلاء الذين يديرون الحرب سيهتمون بشؤونهم بعد انهيار الدولة اللبنانية. ورويداً تخلّت الأحزاب حتى عن مهمة التثقيف العقائدي لأفرادها فكانت تتلقف الشباب وتدربهم قليلاً وترسلهم الى الجبهات.

وحاولت «الحركة الوطنية»، متأخرة، تدارك الوضع الاجتماعي فأعلنت في تموز/ يوليو 1976 عن تأسيس «الإدارة المدنية» التي لم تلق نجاحاً وبقيت تحت رحمة المساعدات من حركة فتح، في حين اختلفت الأحزاب حول حصة كل منها في لجان «الإدارة المدنية». وكان لـ«حركة فتح» نفوذ سلبي أضعف احتمالات نجاح الإدارة المدنية. إذ إنّ «فتح» اشترت بالمال والسلاح الولاء في المناطق الواقعة تحت سيطرة «الحركة الوطنية» ولم تتصرّف بصفاء فكانت تشجّع قيام «دكاكين» ميليشيات صغيرة وغير معروفة في أحياء وقرى وبتسميات مختلفة، وتزعزع بهذا الأسلوب سلطة وهيبة «الحركة الوطنية». كما منع ياسر عرفات أي اتجاه «للحركة الوطنية» نحو تأسيس سلطتها وإصلاحاتها على الأرض تنفيذاً لرغبات قادة عرب وتطميناً لسورية.

كان كمال جنبلاط يدرك أنّ سورية لن ترضى عنه أبداً وأنّ الأسد كان يقول لزائريه «انّ كمال جنبلاط رجل متهوّر وخطير أخطر من كميل شمعون وكل الآخرين وسيجرّنا الى

حرب مع إسرائيل»[26]. وفي معرض شرحه لأسباب لجوء الميليشيا المسيحية الى طلب السلاح والمساعدة من إسرائيل يشرح جوزف أبو خليل، رئيس تحرير صحيفة **العمل** الكتائبية نظرة الرئيس السوري حافظ الأسد الى كمال جنبلاط:

«الحقيقة تقال إنّ خطاب الرئيس الأسد التموزي الشهير (20 تموز/ يوليو 1976) نزل على الأوساط المسيحية نزول قطرات الندى على تربة أضناها الجفاف. ولو قال الرئيس السوري ما قاله في الخطاب المذكور قبل أشهر قليلة وقرن القول ببعض الأفعال، لما كان هناك اتصال بين التنظيمات المسيحية وإسرائيل. وبعدما روى الأسد ما كان بينه وبين كمال جنبلاط من كلام عن الحسم العسكري وكيف أن جنبلاط أصرّ على هذا الحسم قائلاً له: «خلّونا نؤدّبهم. لا بد من الحسم العسكري، فمنذ مئة وأربعين سنة يحكموننا، بدنا نتخلّص منهم». (ويضيف الأسد): ثم أن الحسم العسكري بهذه الطريقة سيفتح الأبواب على مصاريعها لكل تدخّل أجنبي وخاصة التدخّل الإسرائيلي ولنتصوّر جميعاً حجم المأساة التي يمكن أن تنتج إذا تدخلت إسرائيل وأنقذت بعض العرب من بعض العرب الآخرين»[27].

عندما قُتل كمال جنبلاط في آذار/ مارس 1977 التفّ الدروز بصورة غير مسبوقة حول البيت الجنبلاطي الذي قاده نجله وليد جنبلاط، فيما تراجع بشكل كبير نفوذ خصومهم التقليديين من آل أرسلان، حيث كان المير مجيد أرسلان يُعتبر في صف القوى التقليدية في البلاد وليس من قوى التغيير التي قادها كمال جنبلاط. كما أنّ نفوذ البيت الجنبلاطي امتدّ في سائر المشرق وبات دروز إسرائيل وسورية والأردن يعترفون بقيادته ويعبّرون عن دعمهم له. وباستثناء أحداث طائفية قليلة الأهمية، فإنّ الفتنة في الجبل بين الموارنة والدروز كانت في ثبات عميق. وحتى عندما أعلن كمال جنبلاط الحرب على «المارونية السياسية» و«عزل الكتائب» عام 1975 فإنّ أحداث 1975 – 1976 لم تجد طريقها الى الجبل الدرزي – الماروني، بل بقي التعايش هو سيّد الموقف. أمّا بالنسبة لمعركة الدامور وساحل الشوف، والتي كانت ضمن إطار الحرب الأوسع بين الميليشيا المسيحية والتحالف اللبناني الفلسطيني، فإنّ جنبلاط عارض بشدّة الهجوم على الدامور والسعديات عندما بدأت ولم تتم استشارته المسبقة من قِبل المقاومة الفلسطينية. وكانت القوى المشتركة اليسارية والفلسطينية تخطط للهجوم على دير القمر المارونية وهي أكبر بلدات الشوف. فهدّد جنبلاط بالدفاع عن دير القمر بكل الإمكانيات، وبالانقلاب كلياً من موقعه السياسي والعسكري إلى موقع النقيض إذ أصرّ هؤلاء على ذلك[28].

الكانتون الدرزي

ظهر أول ملامح تجدّد الصراع بين الدروز والموارنة في الجبل عندما تعرّض كمال جنبلاط للاغتيال مع مرافقيه على طريق المختارة. وكانت ردّة الفعل الفورية هجوماً شنّه المقاتلون الدروز على قرى مارونية آمنة في مناطق نفوذهم، وارتكاب مجزرة بحق مئات الأشخاص. وكاد الأمر أن يكون أكثر مأسوية لولا تدخّل وليد جنبلاط بقوّة لمنع هذه الأعمال. ورغم أنّ مقتل كمال جنبلاط شلّ التكتل اليساري الذي أسّسه، ووضع حدّاً للتحالف العسكري الذي خاض به حرب السنتين، إلا أنّ كمال جنبلاط بموته، وحسب تقاليد لبنان، قدّم زخماً جديداً «للحزب التقدمي الاشتراكي» وأيقظ العصبية الدرزية. فكان مجيء وليد جنبلاط في هذا الظرف بداية مرحلة لتقوية تضامن الدروز وقاعدتهم في الجبل. وكانت السنوات التالية محورية إذ إنّها أتت بعد الفشل الذريع الذي مني به التحالف الفلسطيني اللبناني في السيطرة على لبنان. وطبعاً لم يكن وليد جنبلاط، أو أي زعيم لبناني آخر، يتمتع بالبعد الفكري الذي أضفاه كمال جنبلاط على الأزمة اللبنانية. ولكن سنوات الحرب الأولى أثبتت أنّ الأفكار الإصلاحية والحوارية ليست هي المطلوبة الآن وأنّ الطوائف بدأت تنكفئ على ذواتها وتبني كانتوناتها. فانصرف وليد جنبلاط الى بناء القوة الذاتية «للحزب التقدمي الاشتراكي» وللدروز في منطقتي الشوف وعاليه بعد انفراط عقد التحالفات التي أنشأها والده.

أثبت التفاف الدروز حول وليد جنبلاط فعاليته عندما دخلت الميليشيا المسيحية مناطق الدروز إثر الغزو الإسرائيلي عام 1982. وكان دخول الميليشيا المسيحية نذير شؤم للتعايش الماروني الدرزي في الجبل، وكأنّ شرارة نار انطلقت. شعر الدروز بالخطر وبصراع البقاء فبدأت حرب أهلية في 1982 و1983. واستطاع الدروز مجدداً هزيمة الميليشيا المسيحية بمساعدة لوجستية من أحزاب لبنانية وتنظيمات فلسطينية ودعم سوري وغضّ نظر إسرائيلي. وارتكبت مجازر عدّة بحق المدنيين من الطرفين ولكن الميليشيا الدرزية تمكنت من دفع الميليشيا المسيحية حتى الى مناطق لم يدخلها الدروز في حروب سابقة وأصبحت على مقربة من بعبدا مركز قصر رئيس الجمهورية أمين الجميّل (الذي لم يكن راضياً عن هذه الحرب ولكنه كان عاجزاً عن التصرّف لأنّ الطرفين المتصارعين لم يتعاونا معه). وأخيراً استطاعت قوّة من الجيش اللبناني بقيادة العقيد الركن ميشال عون صدّ هجوم الميليشيا الدرزية في بلدة سوق الغرب وتجمّدت الجبهة هناك. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ إذ إنّ الميليشيا المسيحية كانت قد تغلغلت عميقاً في الشوف وبعيداً عن خطوط التماس، وكان يقودها سمير جعجع، فحاصرها

الدروز في بلدة دير القمر المارونية. ثم تهجّر قسم كبير من السكان وانضموا الى مهجّري الجبل المسيحيين الآخرين في المناطق الشرقية.

ومنذ ذلك الحين، استقرّت حدود الكانتون الدرزي بمرفأه في الجيّة ومحطة إذاعة «صوت الجبل» وجهاز مالي. ولم يقتصر نفوذ الميليشيا الدرزية على هذا الكانتون، فأسوة بميليشيات أخرى كان «للحزب التقدمي الاشتراكي» حصّة في بيروت الغربية المتعددة السكان. إذ تحالفت الميليشيا الدرزية مع ميليشيا «أمل» الشيعية واستقطبت بعض الأكراد وهم من السنّة[29].

الكانتونات السنّية

فيما قدّمت معظم الطوائف اللبنانية الدعم للفلسطينيين، فإن ذلك لم يمنع أن تنقلب هذه الطوائف ضدهم من حين لآخر. أمّا السنّة في لبنان فكان دعمهم للفلسطينيين ثابتاً ومتواصلاً ليس فقط من موقع العروبة بل لأن الفلسطينيين في لبنان انتموا الى المذهب السنّي بنسبة مرتفعة جاوزت التسعين بالمئة. وكان صائب سلام يعتبر المقاومة الفلسطينية «جيش المسلمين في لبنان»، في ظل انحياز الجيش اللبناني الى حماية مصالح المارونية السياسية وقمع الفلسطينيين. وكان للزعماء السنّة جولات مواجهة مع رئيس الجمهورية الماروني وقيادة الجيش حول سياسة الدولة ضد المسلّحين الفلسطينيين منذ 1968.

في تموز/ يوليو 1972، اغتال الإسرائيليون الأديب الفلسطيني غسّان كنفاني وابنة شقيقته في بيروت وكان عضواً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فخرجت تظاهرة في بيروت كانت الأكبر في لبنان منذ وفاة جمال عبدالناصر عام 1970. وفي 10 نيسان/ أبريل 1973، قتل رجال الكوماندوس الإسرائيلي ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت على مرأى ومسمع من السلطات اللبنانية. وكانت هذه الفضيحة أكبر من فضيحة غارة المطار عام 1968 والتي استغرق تنفيذها أقل من ساعة. إذ لمدّة ثلاث ساعات حطّ 30 عنصراً من الكوماندوس الإسرائيلي بقوارب مطاطية على شاطىء شارع «الرملة البيضا» في بيروت وأشرف بعضهم على تنظيم السير في الشارع حيث لفت قدومهم اهتمام الناس وشاهد المواطنون بأم العين الإسرائيليين وهم ينزلون معدّاتهم. وتجوّل الإسرائيليون بسيارات استأجرها عملاؤهم سابقاً في أنحاء بيروت واغتالوا قياديين فلسطينيين في مبنى مواجه لمركز الدرك في شارع فردان وفي حي الفاكهاني ومروا أمام ثكنات الجيش. أمّا من تعرّض لهم من أفراد لبنانيين فقد قتل. إذ قتل الإسرائيليون تسعة، منهم شرطيان. في يوم 11 نيسان/ أبريل، صرّح كمال جنبلاط:

«إننا دولة بدون كرامة. هناك تواطؤ نظرياً وعملياً بين السلطة والإسرائيليين. قوى الأمن لم تتحرّك لأن وزير الداخلية صائب سلام (وهو رئيس الحكومة) لم يأمرها بالتحرّك»[30]. ولم ينج اسكندر غانم من هجوم جنبلاط لأنّ قائد الجيش برّر عدم تحرّك الجيش رغم إصرار سلام بقوله: «الدستور لا يجيز لرئيس الوزراء أن يصدر أوامر الى الجيش لأن الجيش خاضع لرئيس الجمهورية مباشرة»[31]، ما اعتبره جنبلاط عذراً أقبح من ذنب في عدم تحمّل مسؤولية الدفاع عن البلاد تحت مطلق الظروف.

وشرح سلام موقفه بأنّ وزارة الداخلية أيقظته لتبلغه عن العملية فاعتبر هذا الهجوم من اختصاص الجيش اللبناني وليس قوى الأمن الداخلي، واتصل بقائد الجيش إسكندر غانم ليهتم بالأمر. وبعد ساعتين اتصل سلام مجدداً بغانم وسأله: «ماذا فعلت بشأن الغارة في بيروت؟». وردّ غانم: «أي غارة؟». غضب سلام جداً من هذا التصرّف والإهانة الشخصية التي لحقته كرئيس للوزراء لا قيمة لكلمته لدى قيادة الجيش. فرغم أوامره بالتصدي للإسرائيليين إلا أنّ الجيش لم يتحرّك. وأمام رفض فرنجية إقالة إسكندر غانم قدّم سلام استقالته احتجاجاً على «فشل الجيش الذي يسيطر عليه الموارنة في الردّ على العدوان»[32]. وانطلقت تظاهرة يوم 12 نيسان/ أبريل ضمّت 250 ألف شخص دعماً للمقاومة الفلسطينية تجمّعت أمام البرلمان، فيما أهمل راديو بيروت الحكومي الإشارة الى أسماء قادة المقاومة المعروفين جداً في لبنان والعالم العربي (كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجّار) في بيان الجيش المقتضب عن الغارة وكأنّها جرت في بلد آخر. آذنت هذه الحادثة بمسيرة لبنان الى الخراب. فقد تصاعد الوضع خلال ما تبقى من نيسان/ أبريل من معارك باتت يومية الى حرب مفتوحة وغير مسبوقة بين الجيش والمقاومة في أيّار/ مايو 1973 وأقفلت سورية حدودها مع لبنان احتجاجاً على تصرّف الجيش اللبناني. ورغم أن عديد الجيش بلغ 12 ألف جندي فيما لم تزد قوّة المقاومة الفلسيطينة عن ستة آلاف مقاتل إلا أنّ الجيش لم يفلح في حسم المعركة.

وأثبت فرنجية أنّه كان رئيساً مارونياً أصعب من كميل شمعون تجاه الزعماء السنّة، فكان يبدو غير مكترث لاستقالة رؤساء الوزراء السنّة احتجاجاً على سياسته تجاه الفلسطينيين والمطالب الإسلامية بل يسارع إلى تكليف أي شخص يقبل بتنفيذ سياسته حتى لو لم يكن يحظى بشعبية. وخلال فترة بسيطة تعاقب ستة أشخاص على رئاسة الحكومة قبل الحرب. قبل فرنجية استقالة سلام، صديق الدرب في صفوف المعارضة ضد الشهابية، وكلّف نائب طرابلس أمين الحافظ في فترة من أصعب مراحل العنف والمواجهة بين الجيش والفلسطينيين،

وخاصة الحرب المفتوحة في أيّار/ مايو 1973. ورأى الزعماء السنّة والشارع الإسلامي «أنّ أمين الحافظ كان يدخل على رئيس الجمهورية ويستلم منه الأوامر ضد الفلسطينيين. وعندما كان يحاول أن يبرّر هذه الأوامر على شاشة التلفزيون كان جماعة الرئيس يحاصرونه ويشدّونه على مرأى من الناس ويأمرونه بالتوقف عن الكلام والدخول لمقابلة الرئيس فرنجية. جرى هذا في قصر بعبدا وأحسّ المسلمون أنّ الإهانة كلها لهم بحسب قول الرئيس صائب سلام»[33].

وفي الأشهر الأولى لحرب السنتين استعمل رشيد كرامي صلاحيته كرئيس للوزراء في منع استعمال الجيش حتى ألغى رئيس الجمهورية عملياً هذه الصلاحية بإصدار أوامر مباشرة لاستعمال الجيش. ففي بداية أيلول/ سبتمبر بدأت معركة ضارية بين «حركة 24 تشرين» الطرابلسية و«لواء المردة» الزغرتاوي سرعان ما اتخذت طابعاً طائفياً حاداً. فجرت مشادات في مجلس الوزراء بين كرامي والوزراء المسيحيين والرئيس فرنجية حول ضرورة استعمال الجيش لضبط الوضع في الشمال. وأمام قبول كرامي باستعمال الجيش، صدرت بيانات إسلامية تحذّر كرامي من مغبّة زج الجيش وخاصة أنّه بقيادة «إسكندر غانم الذي لا يثق به المسلمون إذ لا أحد يجادل في علاقاته الوثيقة بالسياسيين المسيحيين المحافظين»[34]. وأخيراً وافق فرنجية على منح إسكندر غانم «إجازة لأجل غير مسّمى» وعيّن العماد حنا سعيد، المعروف بالاعتدال في هذا المنصب. ولكن تبيّن بعد ذلك أنّ تدخّل الجيش في الشمال كان مأسوياً، إذ إنه دخل المعركة فوراً لصالح ميليشيا زغرتا ضد ميليشيا «حركة 24 تشرين» الطرابلسية في 14 أيلول/ سبتمبر 1975، فقتل 14 مقاتلاً من المسلمين. وبعد تدخّل الجيش في معركة الدامور في كانون الثاني/ يناير 1976 بقصف القوى اليسارية والفلسطينية المهاجمة بالطائرات، اتّصل كرامي بقائد الجيش حنا سعيد فشرح له هذا الأخير بهدوء ما معناه أنّه كان بدون خيار أمام صدور أوامر صريحة من الرئيس فرنجية. وكان هذا كافياً لتحقيق نبوءة كرامي حول انقسام الجيش إذ بدأت فوراً حركة الملازم أول أحمد الخطيب الذي أعلن «جيش لبنان العربي» ولحقته انشقاقات أخرى.

بعد حرب السنتين اتضحت مناطق نفوذ السنّة، في طرابلس وصيدا وبعض مناطق بيروت، وحافظوا على تعاطفهم مع التنظيمات الفلسطينية. وأصبحت مدينة صيدا كانتوناً يجاورها الكانتون الدرزي بقيادة وليد جنبلاط شمالاً والمخيمات الفلسطينية والميليشيات الشيعية شرقاً وجنوباً، وميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» شرقاً، والجيش الإسرائيلي المسيطر على البحر غرباً. ورغم مشاعر أهلها القومية العربية كانت حدود الكانتون هي حدود الأمر الواقع

من معبر نهر الأولي شمالاً الى جسر سينيق عند بلدة الغازية ذات الأغلبية الشيعية جنوباً. لم تكن صيدا مدينة ذات شأن في لبنان الاستقلالي رغم أنـها قدّمت زعماء سنة من طراز آل الصلح إلا أنّ بيروت ابتلعت لبنان واقتصاده وأهملت الدولة صيدا لعدّة عقود، فيما كان زعماء صيدا يقيمون في بيروت ما إن يصلون إلى السلطة. تميّزت صيدا عن باقي المناطق اللبنانية أنـّها كانت أول منطقة تنتخب شخصية يسارية الى المجلس النيابي في تاريخ لبنان. إذ ترشّح مواطن من خارج أسر الزعامات التقليدية هو معروف سعد لانتخابات 1957. وكان سعد يعمل شرطياً في صيدا ومدرساً وشارك في حرب فلسطين عام 1948 وكان عضواً في «جبهة انصار السلام» الاشتراكية ومتحمساً للعروبة. ففاز في هذه الانتخابات وبقي نائباً عن صيدا يقوّض نفوذ العائلات التقليدية. كما كان زعيم المعارضة في صيدا في حرب 1958 ضد الرئيس شمعون.

ظهر موقف صيدا ضد نفوذ بيروت وسلبيات النظام اللبناني في شباط/ فبراير 1975. إذ كان كميل شمعون قد أسّس شركة لاستثمار الثروة السمكية بشكل واسع على الساحل اللبناني باسم «شركة بروتين». واستنفرت فعاليات صيدا خوفاً على مصدر رزق عدد كبير من أبنائها من مشروع شمعون (وربما كان الخوف مبالغاً به). وفي شباط/ فبراير 1975، دعا معروف سعد، وكان رئيساً لبلدية صيدا، الى إضراب عام في المدينة وتظاهرة شعبية ضد شركة بروتين وأمور وطنية أخرى. وخلال التظاهرة التي ضمّت الآلاف، أطلق رصاص قيل إنّه من عناصر الجيش اللبناني التي كانت تراقب التظاهرة، وأصيب معروف سعد بجراح بالغة. هذا الحادث جلب تعاطفاً واسعاً مع سعد والحركة الناصرية الصغيرة التي كان يقودها، فاستمرّت المعارك والمواجهات بين الجيش ومسلحين في المدينة طيلة شباط/ فبراير. وإذ توفي سعد في المستشفى متأثراً بجراحه بعد أسبوعين، اعتبر كثيرون اغتياله بداية الحرب اللبنانية وذلك قبل حادثة «بوسطة عين الرمانة» في شهر نيسان/ أبريل. أقفلت صيدا تماماً بعد التظاهرة احتجاجاً، في حين تعرّضت مكاتب شركة بروتين في بيروت للتفجير (أحدها على شارع عبدالعزيز القريب من جامعة بيروت الأميركية)، في حين تصادمت فعاليات صيدا مع الجيش اللبناني.

وبموت معروف سعد ابن صيدا برز ابنه مصطفى سعد وتطوّرت تحت قيادته ميليشيا «التنظيم الشعبي الناصري». وخلال سنوات سيطرت هذه الميليشيا على صيدا وأصبح لها أجهزة شرطة ومالية ونفوذ في مرفأ صيدا وحافظت على علاقة جيدة مع التنظيمات الفلسطينية في مخيمات «عين الحلوة» و«المية ومية» الملاصقة للمدينة. وتعرّضت صيدا لدمار رهيب جراء الغزو الإسرائيلي عام 1982 وقتل وجرح عدد كبير من السكان. ورغم الانسحاب الإسرائيلي

عام 1985، بقيت صيدا ضحية غارات القصف من ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» المرابطة في قرى شرق المدينة. وتفاقم الوضع عام 1986 عندما اشتعلت الحرب بين «حركة أمل» والمخيمات الفلسطينية ما أحدث خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وكانت بلدة مغدوشة المسيحية الكبيرة نسبياً ساحة لإحدى هذه المعارك. وبصعود رفيق الحريري، ابن صيدا، وانسحاب إسرائيل ومعها ميليشيا الجنوبي من شرق صيدا وجزين في التسعينات، تحسّن وضع المدينة وحافظ آل سعد على زعامتهم حيث استمرّ أسامة سعد، نجل معروف سعد الثاني، في قيادة التنظيم الناصري وأثبت شعبيته في انتخابه نائباً عن صيدا في مجلس النواب.

وكانت طرابلس، المدينة الثانية في لبنان بعد صيدا، أهم قلاع العروبة والإسلام السنّي في لبنان، مشروع كانتون كغيرها من المناطق في زمن الحرب. ولطرابلس ظروفها المميّزة، فهي تقع جغرافياً على مسافة بعيدة عن لبنان الوسطي وعن بيروت، وتتأثر بالنفوذ السوري حتى قبل الحرب لقربها الجغرافي من مدن طرطوس وحماة وحمص. وكانت طرابلس تاريخياً خارج إمارة جبل لبنان وأصبحت جزءاً من دولة لبنان الكبير عام 1920 رغم مقاومتها لهذا الكيان حتى الثلاثينات من القرن العشرين. وبسبب أهمية طرابلس وموقعها الاستراتيجي، فإنّ أي محاولة لجعلها كانتوناً منفصلاً كانت تصاب بالفشل.

كما في بيروت وصيدا، في الستينات والسبعينات، كان صعود قوى اليسار والجماعات الناصرية والقومية العربية في طرابلس يأذن بانكفاء الزعامات السنية التقليدية. وفي انتخابات برلمان 1972، فاز عبدالمجيد الرافعي مرشح حزب البعث، جناح العراق، نائباً عن طرابلس ضد مرشح آل كرامي. ولكن الى جانب القوى اليسارية والقومية العربية، كانت هناك نواة إسلامية أصولية ظهرت في طرابلس باكراً في الحرب اللبنانية كتنظيم «جند الله» الذين اشتهروا باستعمال الدراجات الهوائية يحملون أسلحتهم على أكتافهم في طريقهم الى الجبهة المشتعلة بين مدينة طرابلس وزغرتا خاصة في حي البحصاص.

وكانت مناوشات ومعارك متفرقة قد حصلت في العامين 1975 و1976 بين طرابلس وزغرتا على أساس طائفي وتقليدي بين الجبل الماروني والمدينة ذات الأغلبية السنيّة، ولكن مع دخول الجيش السوري الى طرابلس وهزيمة «الحركة الوطنية» في أنحاء لبنان، فقدت القوى اليسارية والقومية العربية (خاصة تلك التي موّلها العراق عدوّ سورية التقليدي) نفوذها في طرابلس تدريجياً. وساهم الوجود السوري في المدينة ووجود سليمان فرنجية الموالي لسورية، والذي كان قد اختلف مع قادة الميليشيا المسيحية وحزبي الكتائب والأحرار عام 1976 وعاد الى

منطقته بعد انتهاء عهده، كل ذلك ساهم في لقاء فرنجية مع رشيد كرامي الموالي لسورية أيضاً والذي سنحت له الفرصة لاستعادة بعض نفوذه المفقود في طرابلس بعد انحسار اليسار.

وإذ انتهت المشاكل بين زغرتا وطرابلس، لم يكن الوضع يبعث على الاطمئنان داخل المدينة. إذ إنّ الوجود السوري أمسك بالوضع فغيّب قوى اليسار والقومية العربية ودعم الزعامات التقليدية التي لم تكن لتنتعش بدون هذا الدعم. وبدأت تبرز على الساحة منذ 1980 قوى ثالثة هي فئات إسلامية متأثرة بنجاح الثورة الإسلامية في ايران. وكان وضع الشباب في طرابلس شبيهاً بما حصل في صفوف الشيعة المنضوين في الأحزاب اليسارية والعلمانية. إذ بدأ الجيل الناشىء ينتسب الى الحركات الأصولية في «عودة الى جذور الدين والصحوة الإسلامية». فكانت جذور «جند الله» و«الجماعة الإسلامية» القديمة في المدينة باباً لصعود حركة أصولية سيطرت على المدينة. ولم تكن طرابلس بمعزل عن الداخل السوري ولم يكن التأثير من سورية باتجاه لبنان فقط، إذ إنّ أصوليي طرابلس دعموا انتفاضة «الإخوان المسلمين» في مدينة حماه السورية ضد الرئيس السوري حافظ الأسد في شباط/ فبراير 1982 والتي قمعها الجيش السوري بعنف. وخلال الأعوام الثلاثة التالية برزت في طرابلس منظمة «حركة التوحيد الإسلامي» بقيادة الشيخ سعيد شعبان، التي جعلت من طرابلس «إمارة إسلامية» وأقامت حواجز داخل المدينة واتخذت من قلعة طرابلس ثكنة لها.

شهدت الثمانينات خروج «منظمة التحرير الفلسطينية» من بيروت في أيلول/ سبتمبر 1982، ولكن ياسر عرفات استطاع العودة الى لبنان، وتحصّن في مخيمي البداوي والبارد الفلسطينيين وسيطر على طرابلس، معتمداً أساساً على الدعم السنّي العفوي للقضية الفلسطينية ومراهناً على تحالفه مع «حركة التوحيد» بشكل خاص. أثارت سيطرة عرفات على طرابلس غضب السوريين نتيجة الخلاف المزمن بين الرئيس حافظ الأسد وياسر عرفات. وصمّمت دمشق على إزالة عرفات وحلفائه من طرابلس بأي ثمن. وهكذا بدأت حرب دموية بين ميليشيا «التوحيد الإسلامي» تدعمها «حركة فتح» الفلسطينية ضد الجيش السوري وحلفائه وبعضهم من أحزاب «الحركة الوطنية» الذين تضرّروا من التوجه الديني لحركة التوحيد. صمد ياسر عرفات في المدينة وكانت محطات التلفزة العالمية تجري معه المقابلات وهو يقول بالإنكليزية: «هذه المدينة الإسلامية لن تستسلم!». واستغرب الكثيرون الانقلاب في منطق عرفات الذي يتودّد الآن للحركات الأصولية الإسلامية مقارنة بمواقفه العلمانية السابقة اثناء تحالفه مع كمال جنبلاط و«الحركة الوطنية» وردّ

البعض ذلك الى جذوره في حركة «الإخوان المسلمين» المصرية.

وسقط جراء حرب طرابلس عام 1983 مئات القتلى وأصاب الدمار والخراب مئات الأبنية. وانتهت الحرب بفوز السوريين وحلفائهم وخروج عرفات مجدّداً من لبنان هذه المرّة الى تونس. واضطرت «حركة التوحيد» الى مهادنة السوريين وبالتالي التعاون معهم في طرابلس حتى أصبحت الحركة في الفلك السوري كتنظيمات لبنانية أخرى في طوائف مختلفة. ولكن العنف في طرابلس انفتح على مصراعيه مجدّداً إذ إنّ السوريين دعموا جماعة من الطائفة العلويّة في طرابلس (وهو المذهب الذي ينتسب اليه الرئيس السوري حافظ الأسد) ظهرت على الساحة وبدأت تحقق نفوذاً. فظهر مسلحون في شرق المدينة وخاصة في حي «بعل محسن» في تنظيم جديد هو «الحزب العربي الديمقراطي» بقيادة «علي عيد» ما اعتبرته حركة التوحيد خطراً على مناطق نفوذها. وهكذا بدأت حرب أخرى بين السنّة والعلويين وتدخّل السوريون مجدداً وحاولوا تعويم زعامة كرامي في المدينة. وأصبح كرامي رئيساً للوزراء في نيسان/ أبريل 1984 بدعم سوري، ولكنه لم يفلح في تحقيق أي إنجاز يذكر خاصة أنّه لجأ الى مقاطعة الرئيس أمين الجميل لعدم تعاون هذا الأخير مع السياسة السورية في لبنان في بداية 1986. وفيما كان كرامي يتولى تصريف أعمال الدولة، قصد في أيّار/ مايو 1987 بيروت على متن طائرة هليكوبتر. فانفجرت عبوة زرعت خلف مقعده أدّت الى مصرعه واتهمت بهذا العمل الميليشيا المسيحية التي كان يقودها آنذاك سمير جعجع، ولكن اشارت أصابع الاتهام الى جهات أخرى أيضاً. وخلف رشيد كرامي في قيادة آل كرامي شقيقه عمر كرامي الذي أصبح رئيساً للوزراء عام 1990 بدعم سوري، حيث قويت في التسعينات شوكة الجماعات الدينية وتراجع الى الحضيض نفوذ القوى العلمانية والتقليدية.

بشير الجميّل

لعقود طويلة اعتاد اللبنانيون أن تكون المارونية السياسية هي ربان سفينة الدولة، وذلك لخبرتها السابقة في إمارة الجبل وفي الجمهورية اللبنانية منذ تأسيس دولة لبنان الكبير عام 1920 وحتى الحرب اللبنانية عام 1975. ولكن باستثناء صلاحيات رئاسة الجمهورية واليد العليا في قيادة الجيش لم يكن الموارنة يفرضون ما يشاؤون ومتى يحلو لهم. فقد هزّت حرب 1958 الدولة وأثبتت هشاشتها المبنية أساساً على توافق أمراء حرب وزعماء، ولم يمض على الاستقلال أكثر من 15 عاماً. وجاءت حرب 1975 لتجهز على هذه الدولة بسبب القاعدة الديمغرافية

المفتقدة الى التناغم الاجتماعي الاقتصادي وبسبب الوضع المتفجّر دوماً في الشرق الأوسط. أمّا من ناحية النفوذ الاقتصادي فلم يكن الثراء والنشاط الاقتصادي مقتصرين على الموارنة دون غيرهم. والشيء الذي لا يعقل أن تنسب إلى الموارنة تلك القوة الخارقة فيكونوا السبب في كل ما حصل في لبنان، وإن كان دورهم شديد الأهمية بحكم موقعهم في الدولة.

منذ الاستقلال وحتى آخر الستينات، امتصّت «المعجزة اللبنانية» كوارث الشرق الأوسط وحوّلتها الى مكسب صاف للبنان (هجرة الأدمغة والأموال العربية الى لبنان جراء الانقلابات والثورات والحروب في المنطقة وحياد لبنان النسبي في الصراع العربي الإسرائيلي). إلا أنّ هذا المكسب احتوى بذرة الهلاك فجاء وقت الحساب في أواخر الستينات مهدّداً وضع الموارنة والمسيحيين بشكل خاص، واستقرار لبنان واستمراره كدولة بشكل عام. إذ إنّ هزيمة العرب وصعود المقاومة الفلسطينية وتعاطف جزء كبير من الشعب اللبناني مع القضية الفلسطينية ومع التيارات العربية، كانا ضمن عوامل شديدة التأثير على الساحة اللبنانية.

لقد تدارك زعماء الموارنة هذه الأوضاع والتقوا مراراً في نهاية الستينات لتدارس التحديات، ومن هذه اللقاءات اجتماع في قصر كميل شمعون في السعديات جنوب بيروت تخلّله عرض عسكري لميليشيا شمعون. ورافق الاحتكاك بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني انفجار الوضع الاجتماعي في لبنان ساهمت في إضرامه المنظمات اليسارية اللبنانية. وهكذا بدأ الاستقرار يتراجع وموقع الموارنة ومعهم معظم طاقم أمراء الحرب والتجّار من كل الطوائف يتهدد. واستطاع كمال جنبلاط تأليب جبهة واسعة متعددة الطوائف ضد الدولة والتركيبة السياسية القائمة والتي كان حزبا الكتائب والأحرار من أبرز المدافعين عنها.

في الستينات، كان كميل شمعون وبيار الجميّل أبرز شخصيتين في طاقم أمراء الحرب الموارنة. وكانت ميليشيا شمعون المعروفة بـ«النمور الأحرار» (نسبة الى نمر شمعون والد كميل) منتشرة في الشوف وخاصة في الدامور ودير القمر وفي مناطق أخرى متفرقة من لبنان. في حين كان شمعون نفسه يقيم في قصره في السعديات جنوب بيروت. ومن ناحية أخرى كان حزب الكتائب أكثر تنظيماً وأضعف تسلحاً من شمعون، ويقوده بيار الجميّل المقيم في بلدة بكفيا المارونية في المتن الشمالي.

ولد بيار الجميّل في الإسماعيلية في مصر عام 1908 في عائلة لبنانية مارونية وأسّس «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» عام 1936 الذي عرف أكثر باسم «حزب الكتائب اللبنانية» أو «الفالانج». فقد أشار مراقبون الى أنّ الجميّل أسّس حزبه بعد زيارة لألمانيا النازية لحضور

الألعاب الأولمبية وأنّه تأثّر بالتنظيم النازي. هذه الزيارة أغرت الكثيرين، خاصة منتقدي الحزب، باتهام الحزب بأنه ذو جذور فاشية. والحقيقة أن لا شيء في أقوال وأعمال بيار الجميّل يشير إلى أنّه حبّذ النازية في يوم من الأيام أو في هذه الحال أنّه حبّذ أي أيديولوجية مصقولة أو معقّدة، هذا إذا كان الانتماء النهائي الى الوطن اللبناني والدفاع عن الكيان والدولة اللبنانية هي شؤون كافية ايديولوجياً كتلك التي صبغت الأحزاب القومية السورية والبعثية والشيوعية، مع ملاحظة أن الجميل كان من عشاق الرياضة والتنظيم، وربما مردّ ذلك إلى تربيته الجزويتية. كما أنّ أحزاباً عدّة ظهرت في نفس الفترة على نمط «حزب الكتائب» كـ«حزب النجادة» السنيّ بقيادة عدنان الحكيم و«حزب الغساسنة» الأرثوذكسي و«فتيان علي» الشيعي. وبالمقابل كان أكثر الأحزاب تنظيماً واقتراباً من الفكرة الأوروبية وقوّة العقيدة الحزب السوري القومي الذي ظهر في نفس الفترة. وكلها حركات، علمانية أم مذهبية، كانت ترتدي القمصان وملابس شبيهة بملابس الحركة الكشفية، تقلّد الموضة السائدة في أوروبا وخاصة فتيان هتلر في الثلاثينات في مدينة ميونيخ وأتباع موسوليني في إيطاليا.

لقد قاتل الكتائبيون الى جانب ميليشيا شمعون كجيش جماعة الموارنة في لبنان في حربي 1958 و1975، وعلى هذا الأساس فإنّ أي جماعة أخرى في لبنان (الدروز والشيعة على سبيل المثال) كانت تتمتع بجيش الجماعة communal army. وفي هذا السياق لم يختلف عضو الميليشيا المسيحية العادي عام 1975 عن جدّه الذي حارب ضد الدروز عام 1860. وهذا لا يعني «إعفاء» ميليشيا حزب الكتائب من ممارسات الحرب ونفي أي خلفية عقائدية لقيادته ولا التقليل من أهمية المحتوى الفكري. بل كان «الكتائب» في نفس الخانة مع تنظيمات الطوائف الأخرى في لبنان كالدروز والشيعة، والتي كان هدفها النهائي حفظ الجماعة وتحسين موقعها في الكيان اللبناني. وبخلاف تصنيفات الحرب و«بروباغندا» اليسار للكتائب كحزب «نازي»[35] فإنّ الكتائب كانت تستند الى خزان فكري نابع من ثقافة الموارنة و«القومية اللبنانية» وأبحاث الكسليك، فكان في عضويته على سبيل المثال موريس الجميّل وكريم بقرادوني والياس ربابي وجوزف أبو خليل وإدمون رزق وجوزف شادر وغيرهم (راجع الفصل الثالث).

وكانت خلفية أعضاء حزب الكتائب الاجتماعية لا تسمح للحزب بتبوّؤ سلّم أمراء الحرب. ذلك أنّ العضو العادي لم يكن من خلفية عائلية ذات ثروة أو جذور إقطاعية بل من عائلات مارونية متواضعة الإمكانيات أو فقيرة. وحتى آل الجميّل لم يكونوا في مرتبة إقطاعية تنافس الطاقم الموجود من أمراء الحرب لا سيما أولئك الذين يتحدّرون من عائلات تاريخية في

الإقطاع الماروني. كانت الكتائب إذن تحمل بذوراً تقدمية واحتمالات النضال من أجل التغيير الاجتماعي، وهكذا رآها الرئيس فؤاد شهاب في الستينات. فهو رغب أن يقلّص من قوّة أمراء الحرب الموارنة والشيعة والزعماء السنة وكان حزب الكتائب يرى أن دوره الأساسي هو دعم الدولة اللبنانية متمثلة برئيس الجمهورية الماروني. فتبنّى شهاب الكتائب ودعم مرشحيها في الانتخابات النيابية كقوّة مارونية تقدمية بمواجهة التقليديين مثل شمعون وآل فرنجية، وكان بيار الجميّل ممثلاً دائماً في حكومات الشهابيين، ما جعل ذلك مأخذاً عليه وعلى حزبه في نظر التقليديين الموارنة.

وفي أوائل السبعينات أصبحت ميليشيا الكتائب هي الأكبر في لبنان، باستثناء الفلسطينيين، من حيث العدد ومستوى التسلّح والتأييد الشعبي والكادرات والمشاركة في إدارات الدولة والبرلمان والحكومة ونسبة دعم التجّار والهيبة في الرأي العام. وتولى المكتب السياسي للحزب برئاسة بيار الجميّل إدارة الحزب. وكان المكتب السياسي يضم نخبة مثقفي الموارنة يختارون من صفوفهم من هو مؤهل لخوض الحملات الانتخابية ليشارك في البرلمان أو في الحكومة.

«الجبهة اللبنانية» و«القوات اللبنانية»

في نهاية 1975 دعا الزعماء المسلمون الى «لقاء قمّة» لبحث تطورات الأحداث وسبل مواجهتها. وردّ المسيحيون بعقد «لقاء قمة» في القصر الجمهوري في بعبدا. ورغم أنّ الرئيس فرنجية لم يشارك في اللقاء إلا أنّ مجرد عقده في القصر كان دليلاً إضافياً على انحياز الرئيس. وفي ربيع 1976، أصبح اسم التجمّع «جبهة الكفور» ثم «الجبهة اللبنانية» في أيلول/ سبتمبر 1976. كانت «الجبهة» برئاسة كميل شمعون وعضوية بيار الجميّل وبشير الجميّل والأباتي شربل قسيس (والأباتي بولس نعمان لاحقاً) وإدوار حنين (الذي كان في صف ريمون إدّه سابقاً) وأستاذي جامعة هما فؤاد أفرام البستاني والأرثوذكسي الوحيد شارل مالك .

مقتضيات الحرب فرضت توحيد المجهود الحربي. ففي 25 آذار/ مارس 1976 قامت «الجبهة اللبنانية» بتجميع قادة الميليشيات في مجلس حربي تنفيذي باسم «القوّات اللبنانية» يمثّل الجناح العسكري الموحّد «للجبهة اللبنانية»، ويحق لرئيسه حضور اجتماعات «الجبهة اللبنانية» التي تتخذ القرارات الاستراتيجية. وسمّي بشير الجميّل قائداً لهذا المجلس في 30 آب/ أغسطس 1976. وقدّر حجم ميليشيا «القوّات اللبنانية» بـ16 ألف مقاتل، جمعت أربع قوى تمثّل كل منها بعضوين في الهيئة التنفيذية[36]. وفرض التفاوت في حجم الميليشيات

المشاركة أن يكون بشير الجميّل ممثل «الكتائب» (أكثر من 80 بالمئة) هو الزعيم الأبرز.

وضمّت «القوات اللبنانية»:

- ■ ميليشيا «الكتائب» وهي الجناح العسكري لـ«حزب الكتائب» الذي رأسه بيار الجميّل. وقدّرت إمكانيات الحزب القتالية في أواسط السبعينات بـ10 آلاف.
- ■ ميليشيا «النمور الأحرار» التابعة لـ«حزب الوطنيين الأحرار» الذي رأسه كميل شمعون. وقاد الميليشيا أمين عام الدفاع في الحزب داني شمعون. وقدّر العدد الأقصى لإمكانيات «الأحرار» بثلاثة آلاف شخص.
- ■ «حرّاس الأرز» بقيادة إتيان صقر وضمّ بضع مئات من المقاتلين. ولقد دفع هذا التنظيم «الفكرة اللبنانية» إلى أقصاها وتميّز عن الآخرين في عدائه الشديد للفلسطينيين وتركيزه على قومية لبنانية علمانية لا طائفية. وهو بعد فكري ربما مصدره الشاعر سعيد عقل الذي كان يفضّل أن يكون اسم التنظيم «حزب التبادعية اللبناني». ولكن تنظيم «حراس الأرز» كان بأغلبية مارونية وأقلية مسلمة وكان أعضاؤه من أشرس مقاتلي «الجبهة اللبنانية» وخاصة في محاور بيروت وفي معارك الدفاع عن الأشرفية. كما أنّ «حراس الأرز» كان أكثر صراحة في علاقته مع إسرائيل من التنظيمات الأخرى.
- ■ «التنظيم الماروني» بقيادة جورج عدوان وضمّ بضع مئات من المقاتلين. وكان «التنظيم» يعمل في السرّ قبل الحرب ثم ظهر في الساحة الى جانب التشكيلات المارونية الأخرى. وينطلق مفهوم هذه المجموعة أنّ الموارنة خسروا في السابق لانعدام التنظيم في صفوفهم وخاصة في حرب 1860، وأنّ العمل المنظّم مصدر قوّة. لقد أفلح «التنظيم» في معارك بيروت وأثبت دوره كفريق أساسي في «الجبهة اللبنانية»[37]. (ظهر جورج عدوان في انتخابات برلمان 2005 كشخصية سياسية معتدلة ونائب لسمير جعجع في قيادة حزب «القوات اللبنانية»).

في 1976 انقسم الجيش اللبناني الى ثلاثة أجنحة، أحدها بقيادة الملازم أحمد الخطيب باسم «جيش لبنان العربي»، والثاني «طلائع جيش لبنان العربي» في البقاع الذي وقف الى جانب التدخّل السوري. أمّا الجناح الثالث، وهو الأكبر، ومركزه بيروت وجبل لبنان، فبقي موالياً لرئيس الجمهورية وقريباً من القيادات المارونية حيث كانت غالبية الجنود من المسيحيين. وإذ قام ضابط موالٍ لأحمد الخطيب بقصف قرى مارونية في عكّار، انشقت فئة أسمت نفسها «جيش لبنان» تضم وحدات بقيادة الرائد أنطوان بركات وخاصة في ثكنة صربا جوار جونية. وعدد أفرادها 3500 جندي، وقفت الى جانب الميليشيا المسيحية.

أمّا «جيش التحرير الزغرتاوي – لواء المردة» بقيادة طوني فرنجية نجل الرئيس سليمان فرنجية والذي ضمّ ألف شخص فلم يكن في صف «الجبهة اللبنانية» بل أصبح من أعدائها كما سنرى. كما أنّ جهات وشخصيات كثيرة مارونية كانت إما حيادية أو مناوئة لسياسة «الجبهة اللبنانية»، ومنها ريمون إدّه عميد «حزب الكتلة الوطنية» الذي كان قريباً من كمال جنبلاط والزعامات السنيّة ولم يؤسس ميليشيا وإن كان شديد العداء لممارسات الفلسطينيين في لبنان وللدور السوري في الحرب. كما لعب رجال الدين الموارنة أدواراً مختلفة في الحرب اللبنانية. فقد كان البطريرك خريش رجل الحوار والاعتدال وهو في موقفه أقرب إلى ريمون إدّه عميد حزب الكتلة الوطنية. بالمقابل كان الأباتي شربل قسّيس رئيس الرهبانيات المارونية يمثّل الجانب المسيّس والحركي للكنيسة، مدافعاً عن «طهارة لبنان» معارضاً فكرة أنّ «لبنان ذو وجه عربي». وكان يطلق تصريحات سياسية ضد الوجود الفلسطيني لا تقلّ حماساً عما يقوله أمراء الحرب. فكان خطابه أكثر قرباً الى نبض الشارع من تصريحات البطريرك المعتدلة. لقد اختير قسّيس ليكون ممثلاً للكنيسة في اللقاءات التي أدّت الى ولادة «الجبهة اللبنانية». فلعب دوراً هاماً، ومعه جامعة الروح القدس في الكسليك، في توفير خلفية أيديولوجية إضافية للجبهة اللبنانية في الحرب وفي تأمين الدعم المالي من التبرعات وما توفره أراضي الوقف الماروني من مزروعات. وكانت «العصبة المارونية» التي يرأسها شاكر أبو سليمان تدعم موقف القسّيس وتخوض المعارك من موقع ديني صرف. ولقد تعرّض قسّيس لنقد حاد رغم ولائه الظاهر للبطريرك بأنّه يعرّض وحدة الكنيسة للضرر وأنّه بقبوله تخزين الأسلحة في الكنائس والأديرة إنما يمسّ قدسيتها ويفسد بُعدها عن الحياة الدنيا. وأزيح قسّيس لاحقاً عن رئاسة الرهبانيات ليأخذ مكانه الأباتي بولس نعمان ممثلاً الكنيسة في «الجبهة اللبنانية».

عام 1975 كان الكتائبيون واثقين من نجاحهم ليس فقط في الدفاع عن الدولة بل في مقدرتهم على إلحاق الهزيمة بتكتّل كمال جنبلاط اليساري وحلفائه الفلسطينيين. وقف أمراء الحرب الموارنة صفاً واحداً للدفاع عن النظام اللبناني، يدعمهم الصوت الخافت لبعض التقليديين من أمراء الحرب الشيعة والزعماء السنة. وبعكس ما ساد يومها من آراء، لم يكن حزب الكتائب يرغب في تقسيم لبنان بل اعتقدت قيادته أنّ نصراً حاسماً وسريعاً ضد قوى اليسار الضئيلة ستحمي النظام وتبقي الوضع على ما هو. واستناداً لتواجدها في كل مكان في لبنان ولعلاقات قيادتها الوثيقة مع طاقم أمراء الحرب والزعماء التقليديين من مسلمين ومسيحيين، حققت ميليشيا الكتائب انتصارات محدودة على الأرض في السنة الأولى من

الحرب، كما أنّ مناطق هامة غرب العاصمة كانت لا تزال تحت سيطرة الكتائب. وحتى ميليشيا «النمور» حقّقت إنجازات عسكرية في السنة الأولى إذ إنّ رجال شمعون سيطروا على الأوتوستراد الساحلي جنوب بيروت من الناعمة وحتى الجيّة وعلى مناطق متعددة في جنوب لبنان كالعيشية ومرجعيون. بعد هزيمة ميليشيا النمور في الشوف وساحله، ولجوء كميل شمعون الى شرق بيروت، أصبح آل الجميّل القادة البارزين في المعسكر المسيحي.

في السنة الثانية للحرب تغيّرت استراتيجية الكتائب من الهجوم الى الدفاع والتحصّن. وعكس الاستراتيجية الجديدة سلوك بشير الجميّل، نجل بيار الجميّل، واقتضت توحيد البندقية المسيحية والمناطق المسيحية وبالتالي التفاوض مع القوى الأخرى في لبنان من موقع قوّة وليس من موقع ضعف. وكانت تصفية المخيمات الفلسطينية والأحياء الإسلامية شرق بيروت، على بشاعتها ودمويّتها وما أسفرت عنه من قتلى وجرحى وكوارث إنسانية، جزءاً من المواجهة العسكرية لرؤيا للحرب بأنها مؤامرة لضرب كيان لبنان وإنهاء الوطن الوحيد الذي أراده مسيحيو الشرق ملاذاً لحريّتهم ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

بدأت ثقة الموارنة بالنفس تتضعضع في بداية عام 1976، بعدما اتضح أنّه لا يمكن استعمال أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية لصالحهم في الحرب بدون تعريض هذه الأجهزة للانهيار. وفيما كانت ميليشيا «الكتائب» قادرة على ردع التكتّل اليساري بقيادة كمال جنبلاط، فإنّ دخول الفلسطينيين المعركة الى جانب جنبلاط وانشقاق الجيش دقّا ناقوس الخطر. وفيما كانت «قمّة عرمون» للزعماء المسلمين تخاف من انتصار عسكري للميليشيا المسيحية وتطلب التدخل السوري العاجل انقلب الوضع إذ أصبح جنبلاط وحلفاؤه الفلسطينيون متفوقين عسكرياً وبات التدخل السوري ضرورياً لمنع انتصار هؤلاء على المسيحيين.

واجه الحظ السيىء ميليشيا شمعون أولاً. ففي كانون الثاني/ يناير 1976 هاجمت قوى التحالف الفلسطيني التقدمي مواقع الكتائب والأحرار جنوب بيروت في الناعمة والدامور والسعديات والجيّة وقتلت عدداً كبيراً من المدنيين الموارنة وحرقت قصر شمعون بعد نهبه. وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس أنهت قوى التحالف الوجود العسكري للميليشيا المسيحية في غرب بيروت، وباتت متحفزّة للهجوم ضد المناطق المسيحية في جبهات متعددة. وفتحت معارك في الجبل للوصول الى بكفيا وبدأت القذائف تصل جونية في حين صرّح أبو أياد أحد القادة الفلسطينيين «أنّ طريق فلسطين تمرّ في جونية».

وأمام وضع خطير أنذر بكارثة، وجد قادة «الجبهة اللبنانية» أنّ مناطقهم باتت محاصرة في

زاوية صغيرة من لبنان نواتها كسروان وجبيل وبعض المتن الشمالي وبعض بيروت وبعبدا، ما جلب اهتماماً إقليمياً وعالمياً، خاصة أنّ الوضع بدأ يتجه نحو سيطرة اليسار على لبنان وقيام دولة تدعمها منظمة التحرير الفلسطينية. واستدعى الأمر تدخل سورية لوقف جنبلاط والفلسطينيين، وتدخّل إسرائيل لدعم الميليشيا المسيحية.

لمواجهة التحالف اللبناني الفلسطيني وافق آل الجميّل وشمعون على التحالف مع أي كان يساعدهم على الصمود حتى لو كان الحليف هو الشيطان[38]، ويقصدون إسرائيل. ويذكر جوزف أبو خليل أنّ العام 1976 شهد قيام «علاقة ولا أجمل بين المسيحيين اللبنانيين وسوريا، هذا على رغم الجسور الممدودة بين هؤلاء وإسرائيل منذ ما يقارب الستة أشهر. والصحيح أن العلاقة مع الدولة اليهودية لم تكن بعد قد تخطّت حدّ التزوّد بالذخيرة والسلاح كما لم تكن بعد قد أخذت أيّ منحى سياسي»[39].

حتى صيف 1976 كانت ميليشيا الكتائب بقيادة وليم حاوي، ضابط سابق في الجيش اللبناني (وهو أرثوذكسي من المتن الشمالي). قاد حاوي الكتائب في معركة «تل الزعتر» حيث قُتل (وقيل إنّه اغتيل) فوقع الاختيار على بشير لقيادة ميليشيا الكتائب. ولم يضيّع بشير الوقت، إذ بدأ خطوات لتحصين الداخل وتنظيف الكانتون والانطلاق منه الى كل لبنان. فبدأ بتقليص قوّة أمراء الحرب الموارنة التقليديين وسعى ليكون هو القائد الأعلى العسكري والسياسي للكانتون المسيحي، ومن ثم رئيساً لكل لبنان متى رآه اللبنانيون الآخرون الممثل الأبرز للموارنة. وأمضى بشير الفترة الأولى في بناء الداخل فأعلن في 15 نيسان/ أبريل 1976 تأسيس «الإدارة المدنية» في المناطق المسيحية بكامل أجهزتها ومنها الشرطة الكتائبية SKS وجهاز قضائي ومكتب بريد، الخ. وخلال الصيف أمر بالسيطرة على الحوضين الرابع والخامس من مرفأ بيروت مصادراً بهذا العمل أهم مورد دخل للدولة اللبنانية. فبات يدخل خزينة الميليشيا المسيحية أكثر من ملياري ل.ل. في السنة وخاصة من الرسوم الجمركية. كما صادر إيراد «كازينو لبنان» الذي يقع في جونية والذي حقق للدولة إيرادات بلغت 200 مليون ل.ل. سنويّاً. وكان المنطق أنّ الدولة قد انهارت ولا بد من استعمال ما تبقى منها للدفاع عن لبنان.

لم يكن بشير ومستشاروه يثقون بالنوايا السورية، التي أصبحت بموجب قرار قمة الرياض مولجة بحفظ الأمن في لبنان تحت راية «قوات الردع العربية» ودخلت الى المناطق الشرقية ضد رغبة الميليشيا المسيحية. فسعوا الى المحافظة على المؤسسات التي نشأت في الحرب ومنها

الميليشيا المسلحة. ولم يكن بيار الجميّل متحمساً لهذا الاتجاه مفضلاً «إعادة ما للدولة للدولة» مهما كان الثمن، و«كان بشير، ومن خلال موقعه في قيادة التنظيمات المسلّحة، يعارض هذا التوجّه ويعمل على تعزيز السلطة التي آلت الى هذه التنظيمات وبالتالي الى تعزيز سلطته هو»[40].

هدأ الوضع نسبياً في المناطق الشرقية بعد دخول القوات السورية اليها، رغم أنّ بشير لم يقبل بدخولها الا مرغماً نزولاً عند رغبة والده. وحصلت الوقيعة بين مصر وسورية (بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات الى إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977) وظهر تقرّب سوري مستجد من الفلسطينيين لمواجهة ذلك، في وقت كانت فيه العلاقة بين إسرائيل والميليشيا المسيحية تزداد وثوقاً[41]. فعقد بشير مؤتمراً صحافياً جاء فيه ما معناه أنّ شهر العسل مع سورية قد انتهى. وابتداء من شباط/ فبراير 1978 بدأت الاشتباكات بين ميليشيا «القوات اللبنانية» والجيش السوري في شرق بيروت وقد تركّزت الاشتباكات في البداية على برج رزق في الأشرفية وفي فرن الشباك، ثم انفتحت بشكل واسع في خريف العام نفسه.

كان بشير مثالاً للماروني التاريخي المجسّد للفكرة اللبنانية بمعناها القومي الذي يرفض حتى مجرّد التفكير بأي وحدة مع سورية، بل الإصرار على استقلال وسيادة لبنان المنفصل والمميّز عن سورية (راجع الفصلين الثالث والرابع). لقد أصبح بشير شبه إله في الشارع المسيحي، فاق في شعبيته كميل شمعون الذي حمل لواء الموارنة منذ الخمسينات، فكان سعي بشير الى تسلّم قيادة المسيحيين يتواصل. ففي العام 1979، لم يعد هناك أي وجود عسكري أو ديمغرافي ذي شأن للمسلمين أو الفلسطينيين أو السوريين في المناطق الشرقية. وكانت سنوات 1979–1981 فترة إنهاء أي منافسة مارونية لصعود بشير وتبلور هدف وحدة المسيحيين وبنادقهم، وتجلت منافسة آل فرنجية وآل شمعون.

آل فرنجية

إنّ التقاء آل فرنجية مع كميل شمعون وبيار الجميّل عام 1970 لإنهاء سيطرة النهج الشهابي على الدولة وانتخاب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية هو مفارقة أو مرحلة عابرة في تاريخ من العداء استمرّ منذ الاستقلال، وكان جزءاً من الصراع بين موارنة الشمال – المهمّشين منذ القرن التاسع عشر – وموارنة جبل لبنان الوسطي الذين تمتعوا بكافة حسنات الدولة الجديدة من نفوذ سياسي واقتصادي وتربوي وعسكري. كما أنّ موارنة الشمال تحرّكهم العصبية القبلية

أيضاً وهي عصبية غابت عن موارنة لبنان الوسطي وبيروت[42]، وتربطهم علاقات اقتصادية وتاريخية بطرابلس وبمدن سورية القريبة كحمص وحماه أكثر مما يرتبطون بموارنة كسروان والمتن والشوف. فلم تكن زغرتا قاعدة للقومية اللبنانية التي بشّر بها مثقفو موارنة الوسط منذ قيام الكيان، ولم تكن في صلب معادلات أمراء الحرب الموارنة الأقوياء[43]. فكان موارنة الوسط الأكثر ضلوعاً في الحكم ومصادر الثروة والنفوذ يتصرفون بنظرة دونية الى موارنة الشمال، أو موارنة الأطراف، على أساس أن البعد عن الوسط هو مؤشر على أهمية الحجم والنفوذ في الطائفة (بعض القرى المارونية في جنوب لبنان شارك القرى الشيعية في الحرمان والتخلّف).

قاد حميد فرنجية الصراع ضد موارنة الوسط منذ ترشحه لرئاسة الجمهورية في الأربعينات والخمسينات، كما قاد الحرب ضد عهد كميل شمعون عام 1958 (راجع الفصل السادس)، وبمساعدة شقيقه سليمان، الذي مثّل الجانب «العضلي» في آل فرنجية، ودعم آل معوّض، قلّص حميد من نفوذ العائلات المنافسة في زغرتا (آل دويهي وكرم). كما حصلت مواجهات دامية في زغرتا في انتخابات 1957 اضطرت سليمان فرنجية ورينيه معوّض للفرار الى جبال العلويين في سورية.

ولكن المرض أقعد حميد منذ 1960، فورث إمارته شقيقه سليمان. وليس لغزاً أن يتقرّب سليمان فرنجية في الستينات من أمراء الحرب الموارنة في جبل لبنان الوسطي وبيروت، ذلك أنّ مهمة مواجهة فؤاد شهاب الإصلاحي جمعت كافة طاقم أمراء الحرب والزعماء والتجار. فبات إسقاط شهاب وإنهاء رموزه خاصة «المكتب الثاني» في الجيش اللبناني، الهدف الذي ذلّل أي خلافات تاريخية. فالتقى «الحلف الثلاثي» بيار الجميّل وكميل شمعون وريمون إدّه[44] على ترشيح سليمان فرنجية ضد مرشّح الشهابيين الياس سركيس. وكان شمعون يتمتع بدهاء سياسي، فهو كان يعلم أنّ الحلف الثلاثي لن ينجح في وصوله أو وصول الجميّل أو إدّه الى رئاسة الجمهورية، إذ إنّ عداء النواب ومنهم كمال جنبلاط لممارسات الشهابية لم يكن كافياً لإقناع هؤلاء بدعم بيار الجميّل أو كميل شمعون. خاصة أنّهم اعتبروا شمعون مارونياً متطرفاً حاربوه عام 1958، وربما منحوا أصواتهم لسركيس إذا كان الخيار الآخر الوحيد هو شمعون أو الجميّل. ولذلك كان ضرورياً كسب أغلبية برلمانية من الأصوات لمنع فوز شهابي آخر. وكان سليمان فرنجية شقيق حميد فرنجية الطيّب الذكر في المعارضة في حرب 1958 اختياراً موفّقاً وهو الخيار الذي كسب أغلبية صوت واحد في البرلمان وأصبح رئيساً للجمهورية.

وكان إنجاز «الحلف الثلاثي» أنه أعاد أمير حرب تقليدياً الى رأس السلطة في البلاد بعيداً عن الشهابيين وبصرف النظر عن إمكانيات ومواصفات هذا الرئيس أو فعالية موارنة الشمال.

ولكن سليمان فرنجية لم يكن رئيساً سهل القياد، ولم يعمل بمشيئة شمعون والجميّل، رغم أنه كان مناوئاً لتحرّك جنبلاط وحلفائه وداعماً للجيش ضد المقاومة الفلسطينية. فهو من موقعه كماروني شمالي، كان يجرؤ على تحدّي المسلمين والفلسطينيين دون أن يشكك أحد في وطنيته وعروبته كما كان الحال مع بيار الجميّل وشمعون. لقد عاد فرنجية الى جذوره المناطقية حتى قبل حرب 1975، إذ كان ابنه طوني يقود ميليشيا «لواء المردة - جيش التحرير الزغرتاوي» التي ظهرت على الساحة الشمالية منذ عام 1969 وكانت تعتبر القوّة المارونية الثالثة بعد الكتائب والأحرار مع ميزة أنّها ضمّت ضباطاً من الجيش اللبناني موالين لفرنجية وكانت تتمتع بامتياز الحصول على معدات وذخيرة من مخازن الجيش اللبناني.

وكان فرنجيّة قد سهّل وصول أفراد عائلته الى مناصب هامة، فابنه طوني أصبح نائباً في البرلمان بعد انتخابات 1972 ثم ورث منصب وزير البرق والهاتف الذي احتلّه والده سابقاً. وأصبح صهره عبدالله الراسي نائباً عن عكار وعيّن طبيباً خاصاً في القصر الجمهوري وعيّن الصهر الثاني فرنسوا مونارشا مهندساً في الجيش والصهر الثالث رودريك دحداح رئيساً لمجلس إدارة شركة إنترا للاستثمار وتولّى وجيه سعادة، ابن زغرتا ومناصر فرنجية، إدارة كازينو لبنان وأنيطت شؤون الإعلام بمحام زغرتاوي هو رامز الخازن[45]، الخ.

كما أنّ تقارباً هاماً بين الرئيس فرنجية والرئيس السوري حافظ الأسد قد تبلور، خاصة بعد خوض سورية حرباً ضد إسرائيل عام 1973. ذلك أنّ حافظ الأسد كان قد استلم الحكم في سورية عبر انقلاب عسكري ضد يسار «حزب البعث» في نفس العام الذي انتخب فيه البرلمان اللبناني سليمان فرنجية رئيساً. ولم يكن هناك تعارض بين إخلاص فرنجية لجذوره المارونية وبين علاقته بالأسد. ذلك أنّ رهان الأسد الأكبر أثناء حرب السنتين كان الدعم المستمرّ لفرنجية وتطبيق سياسة فرنجية حتى بالقوة على أفرقاء النزاع. فكان الأسد على استعداد للتحرّك ضد الفلسطينيين وجنبلاط، وإذا قضى الأمر ضد الميليشيا المسيحية وقادتها من حلفاء فرنجية المؤقتين، لنصرة موقع رئاسة الجمهورية. وإذ انتهى عهد فرنجية وأصبح سركيس رئيساً للجمهورية وقامت سورية بضرب الفلسطينيين وجنبلاط، عاد فرنجية الى زغرتا كأمير حرب موارنة الشمال، تاركاً حلفاء الأمس في «الجبهة اللبنانية» يواصلون حربهم في بيروت. وبدت علاقته بسورية أكثر وضوحاً وحضوراً، مجدداً العلاقات مع زعامات

طرابلس التقليدية لا سيما مع رشيد كرامي.

كما أنّ طوني فرنجية أقام علاقة موازية مع رفعت الأسد، شقيق حافظ الأسد الأصغر الذي كان قائداً «لسرايا الدفاع» السورية الموكلة بحفظ أمن الرئيس الأسد. فأصبح طوني ورفعت، المتقاربان في السن (الأول من مواليد 1939 والثاني 1937)، صديقين وشريكين في مشاريع تجارية (تطوّر دور رفعت من قائد عسكري الى عملاق اقتصادي وقام بمحاولة انقلابية ضد الرئيس حافظ الأسد عام 1984، فنفاه هذا الأخير، ليبني امبراطورية مالية اقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط)[46].

بعد انتهاء عهد سليمان فرنجية عام 1976 واستقراره النهائي في زغرتا، اكتشف أنّ الوضع الاجتماعي في منطقة الشمال قد تغيّر أثناء فترة رئاسته، وأنّ حزب الكتائب قد حقق اختراقات هامة في صفوف الشباب الموارنة وقلّص من نفوذ الزعامات التقليدية في زغرتا وبشري. وكان وجود الكتائب العسكري ملحوظاً يتحدّى ميليشيا «لواء المردة». وهكذا وجد فرنجية أنّ بشير الجميّل بات يهدد إمارته على موارنة شمال لبنان. وكان بشير يتصرّف بمنطق «روح الشباب الماروني الثائر ضد الإقطاع القديم والطبقي الذي يمثّله آل فرنجية». ولم يأخذ آل فرنجية تهديدات بشير أو وجوده العسكري على الأرض محمل الجد، بل إنّ «لواء المردة» تحرّك لقمع نمو هذا الوجود في الشمال. وفي هذا المخاض قتل المسؤول الكتائبي «جود البايع» ما أنذر بضرورة عرض عضلات بشير في الشمال. وعلى هذا الأساس هاجمت مجموعة أوفدها بشير بقيادة سمير جعجع، مسؤول «القوات اللبنانية» في الشمال، بلدة إهدن معقل «المردة» الرئيسي ومقر رئيسها طوني فرنجية نجل سليمان في 13 حزيران/ يونيو 1978. كانت هذه الغارة كارثة على الجميع وأعطت نتيجة عكسية. إذ إنـّها أسفرت عن مقتل طوني وأفراد عائلته باستثناء ابنه سليمان الصغير، و39 فرداً من أتباعه. وأمام هذا المشهد أقسم الرئيس فرنجية «أنّ باله لن يرتاح إلا إذ نال رأس بشير». وتبعاً للتقاليد اللبنانية عند وقوع مجازر أو اغتيالات، لقي آل فرنجية تعاطفاً شعبياً عارماً في أنحاء لبنان وخاصة بعد عرض منظر المجزرة في إهدن وما حل بطوني وعائلته، وما رُوي من أنّ طوني قد أجبر على مشاهدة مقتل طفلته الرضيعة «جيهان» ومن ثم قتل زوجته «فيرا قرداحي».

وبدل أن تساهم هذه الغارة بتوسيع رقعة الكانتون المسيحي، أقفل الشمال على بشير وطارد «المردة» بمساعدة الجيش السوري الكتائبيين وأنصارهم في كل مكان وأقيمت حواجز صارمة على مداخل بشري مع أن أهل بشري وشخصياتها هرعوا الى قصر فرنجية لتقديم

التعازي واستنكار الجريمة. كما انتقم الجيش السوري لطوني بهجوم على بلدة «القاع» (على المقلب الثاني من بشري في وادي البقاع) التي كانت موالية للقوات اللبنانية وإعدام 36 كتائبياً بالرصاص. وتصعّد الوضع بين الجيش السوري و«القوات اللبنانية» حتى بدأت الحرب في أول تموز/ يوليو 1978 حيث أطلق السوريون مئات القذائف على المناطق الشرقية من دون انقطاع. وحاول الرئيس سركيس التدخّل بصفته الرسمية كقائد لقوات الردع، ولكن اتصالاته لم تفلح لإنهاء القصف، فهدّد بتقديم استقالته ما هدّأ الوضع نسبياً ثم عاد للانفجار في حرب استمرّت مائة يوم. كان أعنفها في تشرين الأول/ أكتوبر حيث منعت المؤن عن المدنيين وأقفلت المعابر، وطال القصف مناطق خارج بيروت كبكفيّا. ما دفع مجلس الأمن الدولي الى إصدار قرار يطلب وقف المعارك. وأخيراً انسحب الجيش السوري من المناطق الشرقية واقتصر على مناطق النفوذ الفلسطيني واليساري والمسلم.

وهكذا باتت سيطرة القوات اللبنانية تنتهي شمالاً عند جسر المدفون على نهر ابراهيم عند مدخل قضاء البترون. لقد سيطر «لواء المردة» بقيادة سليمان فرنجية وبدعم من السوريين على زغرتا وبشري وأجزاء من البترون، باستثناء مدينة طرابلس ذات الأغلبية الإسلامية. واستطاع «المردة» في الثمانينات السيطرة على قضاء الكورة ذي الأغلبية الأرثوذكسية، والذي كان تتقاسمه الولاء قيادات تقليدية (آل غصن) و«الحزب السوري القومي الاجتماعي» العلماني النزعة. ولم يقبل أهل الكورة بهيمنة «لواء المردة» الماروني فأبدوا مقاومة عسكرية جديّة في معارك دارت عام 1985 عرّضت عدّة قرى في القضاء للدمار والخراب وسقط الكثير من القتلى، في حين وقف الجيش السوري المتواجد في المنطقة موقف المتفرج. وأصبح كانتون آل فرنجية واضحاً بعد ذلك بقيادة سليمان فرنجية. فكان ثمّة جهاز إداري ومالي ومحطة راديو ومحطة تلفزيون ومرفأ في بلدة شكا على ساحل البترون. وفرضت ضرائب مجهود حربي على معملي الترابة في شكا. كما أنّ فرنجية لم يقبل أبداً أن يزايد عليه أحد في مارونيته. ففي مؤتمر لوزان للحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس أمين الجميّل علم 1984، بزّ فرنجيه جميع الحضور في مواقفه المؤيدة لسورية والمناهضة للسياسة الأميركية والأهداف الإسرائيلية في لبنان، مذكّراً أنّ ابنه طوني قد اغتالته «القوات اللبنانية» في نفس اليوم الذي أنشأت إسرائيل الشريط الحدودي. ثم هاله أن يقدّم كميل شمعون وبيار الجميّل أي تنازلات للمسلمين مصراً على التمسك بمارونيته وبصلاحيات رئيس الجمهورية[47]. وتوفي فرنجية عام 1992 ليرث قيادة آل فرنجية الحفيد سليمان طوني فرنجية.

آل شمعون

شكـّل أنصار كميل شمعون المجموعة الأكثر تسلـّحاً وتنظيماً في لبنان في الستينات منضوين في ميليشيا «النمور الأحرار» وهي الجناح العسكري لـ«حزب الوطنيين الأحرار»، الذي أسّسه شمعون بعد خروجه من الحكم. في العام 1967 بعد اجتماع عقد في قصر شمعون في السعديات جنوب بيروت قام «النمور الأحرار» بعرض عسكري على الطريق العام الذي يربط بيروت بالجنوب دون أن يشكـّل ذلك أي إحراج للدولة اللبنانية في ذلك الوقت المبكر من الأحداث. وكانت هذه الميليشيا تتطوّر وتستعد لأي مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين. في أيلول/ سبتمبر 1969 نشرت الصحف اللبنانية صوراً للنمور يتدرّبون بالذخيرة الحيّة بأسلحة فردية ومضادة للدروع، في حين أعلن بيار الجميّل أنّ حزب الكتائب يدير تسعة مخيمات تدريب عسكري «بإشراف السلطات».

في الفترة 1952 – 1975، كان كميل شمعون الشخصية الأهم والأقوى في صفوف أمراء الحرب الموارنة. حتى أنّ الرأي العام الماروني اعتبره أهم من رؤساء الجمهورية الذين خلفوه وأهم من البطريرك الماروني المعوشي نفسه. لقد تصدّرت صورة شمعون، وهو يتمتع بوجه وسيم ذي هيبة، صالونات المنازل الى جانب صورة العشاء السري للسيّد المسيح والرسل، كما كانت صورة جمال عبد الناصر أو رسم «الإمام علي بن أبي طالب» يتربعان منازل المسلمين. وتحدّث الناس عن شمعون بأسلوب قارب القداسة. وكان هذا الأمر اشد وضوحاً في عهد فؤاد شهاب الذي صوّره أمراء الحرب أنته يقلّص مصالح الموارنة وينحاز للمسلمين. وحاول الإعلام الرسمي تصحيح هذه الصورة والإيحاء أنّ فؤاد شهاب كان مسيحياً صالحاً أيضاً. ففي المناسبات الدينية كان التلفزيون الحكومي (في وقت كان «تلفزيون لبنان» هو محطة التلفزيون الوحيدة في لبنان) يغطّي زيارة فؤاد شهاب الى الكنيسة مع أوامر واضحة لحاملي كاميرات التصوير بالتركيز على شهاب وهو يتناول من البطريرك الماروني. وذلك حتى يرى الناس على التلفزيون أنّ شهاب لم يتخلّ عن مارونيته. ولكنّ ذلك لم يغيّر الشعور العام بأنّ الناس تحب شمعون لا شهاب.

في الفترة الممتدة من 1969 الى 1974، بعدما تبيّن أنّه لا يمكن استعمال الجيش اللبناني وقوى الأمن لضبط المقاومة الفلسطينية، ووضع حدّ للقوى التي قادها كمال جنبلاط، أصبحت ميليشيا شمعون بمثابة حارسة مصالح النظام بعدما كان شمعون نفسه بمثابة بطريرك ثانٍ في الشارع

المسيحي. وهكذا كلـّما برزت مشكلة تجاه الفلسطينيين والقوى اليسارية اللبنانية وتمنّعت الدولة عن، أو فشلت في، التدخل، كان الشماعنة بالمرصاد. وحتى أن إضراباً قام به الطلاب اليساريون في الجامعة الأميركية وحظي بدعم جنبلاط واليسار والشارع المسلم عام 1974، انتهى الى العنف عندما هاجم «النمور الأحرار» حرم الجامعة لانهاء الاضراب والاعتصام. ولكن رغم الشهرة التي تمتّعت بها جماعة شمعون من 1958 الى 1974، فإنّ دورها كان محدوداً في الحرب اللبنانية. إذ برز حزب الكتائب واستقطب الشارع المسيحي بسرعة ثم استوعبت قيادته أي تنظيم مسيحي آخر في ميليشيا «القوّات اللبنانية». لم يمتلك حزب الكتائب قاعدة شمعون الشعبية التقليدية ولكنه اعتمد على عوامل كثيرة منها كاريزما مؤسسه بيار الجميّل والمقدرة التنظيمية ومكتبه السياسي والعضوية التي ضمّت عناصر اجتماعية جديدة مختلفة عن الولاء التقليدي العاطفي التي أبداها الناس لأمراء الحرب التقليديين[48].

تحرك أتباع شمعون في ميليشيا «النمور» في الكانتون المسيحي بعد سقوط معاقلهم في الشوف وساحله عام 1976. فحاربوا في معركة تل الزعتر بقيادة داني شمعون، نجل كميل شمعون. وأثناء سقوط المخيّم في آب/ أغسطس 1976، كان داني شمعون أول من دخل المخيم وتحدث عن الانتصار أمام وسائل الإعلام. ولكن مساهمات آل شمعون لم تحقـّق نقاطاً إيجابية في دفتر بشير بعدما أصبح قائداً للقوات اللبنانية في 30 آب/ أغسطس 1976. إذ إنّه لم يكن يثق بقيادات ميليشاوية مستقلة عن قيادة «القوات اللبنانية». وبات الشماعنة هدف بشير الثاني بعد غارة إهدن ضد آل فرنجية. ويذكر جوزف أبو خليل أنّ من أسباب «حركة تموز» التي قام بها بشير لإنهاء الوجود المسلّح لحزب الوطنيين الأحرار كان أنّ «داني شمعون أمين الدفاع في الحزب المذكور ظل يتعامل مع الدوائر الإسرائيلية في صورة مستقلة»[49]. ولكن بشير كان يراقب تصرفات «النمور» منذ بداية الحرب. وفي حادث معبّر عام 1976، قام هؤلاء باغتيال «ليندا جنبلاط» شقيقة كمال جنبلاط في الأشرفية التي أصرّت على الإقامة فيها. فجنّ جنون بيار الجميّل وذهب بشير الى غرب بيروت عبر خطوط التماس وعرّض نفسه للخطر حيث التقى كمال جنبلاط وقدّم له ملفاً كاملاً عن الجناة وقدّم التعازي. وفي 7 تموز/ يوليو 1980، هاجم رجال بشير مراكز «النمور» وخاصة في جونية ما أدّى الى مقتل العشرات ورمي جثث مقاتلين الى البحر. واضطر العديدون من مقاتلي شمعون للهرب الى غرب بيروت ثم الاستقرار في زحلة بقيادة «الحنش».

توفي كميل شمعون في 17 آب/ أغسطس 1987، فخلفه ابنه داني في قيادة الحزب الذي

أصبح بدون ميليشيا. ولكن داني اغتيل عام 1991 فأخذ مكانه في قيادة الحزب نجل كميل شمعون الثاني «دوري». ولقد ظهر كتاب متعاطف مع آل شمعون بقلم تريسي شمعون (ابنة داني من زوجته الانكليزية)[55].

مغامرة بشير الكبرى

في بداية العام 1980، ارتسمت خطة عمل وضعها مستشارو بشير بمشاركته ورمت الى تحقيق أهداف مرحلية هي:

«(1) تنظيم المقاومة المسيحية من خلال تقوية «القوات اللبنانية» وتعزيزها.

(2) السعي الى توحيد الموقف السياسي عند المسيحيين.

(3) الاتصال بالمحافل الدولية عبر مكاتب تنشأ في الخارج لهذه الغاية.

(4) التعاون مع إسرائيل والإفادة منها كمصدر للسلاح وكعنصر أساسي في الخطة.

(5) الوصول الى الحكم بالتعاون مع رئيس الجمهورية الحالي»[51].

باكتمال انتصاره في الكانتون المسيحي، أعلن بشير «القوات اللبنانية» الميليشيا المسيحية الوحيدة التي تقود نضال المسيحيين في لبنان، ما اعتبره البعض منحى نحو الفاشية وهيمنة الصوت الواحد الدكتاتوري. لقد استطاع بشير خلال فترة قصيرة إرغام القوات السورية على الانسحاب من الكانتون المسيحي وقطع الطريق على الجيش اللبناني مانعاً إياه من الانتشار فيه، ومنع أي سلاح في المناطق الشرقية إلا سلاح «القوات اللبنانية»، وانتزاع موافقة المكتب السياسي لحزب الكتائب على التخلّي «للقوات» عن كل مقاتليه تقريباً وعن أي عمل مسلّح، وتجريد «النمور الأحرار» ومهاجمة آل فرنجية في عقر دارهم. وبقي المتن الشمالي منطقة مسلّحة كتائبية تدين لشقيقه أمين الجميّل الذي كان أكثر اعتدالاً في كافة المراحل، مع الامتداد الأرمني على ساحل المتن.

ولم يكن بشير يفتقر الى مستشارين، فقد كانت مجموعة أشخاص ذوي خبرة تحيط به ومن هؤلاء أنطوان نجم وكريم بقرادوني وإيلي حبيقة وزاهي البستاني وجان ناضر وسليم الجاهل ونعتّوم فرح وجوزف أبو خليل. ولم يكن بعيداً عن خطة بشير، رغم دعوته الى إلغاء ميثاق 1943، العودة الغرائزية الى الإطار الواسع التاريخي لهيمنة أمراء الحرب والزعماء والتجّار على لبنان وإنهاء نفوذ اليسار والفلسطينيين. إذ إنّ جوزف أبو خليل يشرح هذه الخطوط كالآتي: «لبننة المقاومة المسيحية بضمّ فئات غير مسيحية إليها وإقامة تحالف عضوي بينها وبين

هذه الفئات... وفقاً لسلّم أولّيات يبدأ بالزعامات الدرزية (وليد جنبلاط) مروراً بالقيادات الشيعية (حركة أمل) وانتهاء بالقوى السنيّة (المرابطون)... والعمل على تفتيت «الحركة الوطنية» وإنقاذ المسلمين من الهيمنة الفلسطينية»[52].

إذن، كل ما في الأمر هو العودة الى لبنان ما قبل 1968. وإذ بدأت اتصالات مع وليد جنبلاط، فضّل الأخير أن يمثّله سمير فرنجية، المثقف والمقرّب من أجواء اليسار ونجل حميد فرنجية، في الحوار مع مستشاري بشير. وفي هذه اللقاءات اختصر سمير فرنجية صراع أمراء الحرب، بمثابة كشف حساب لديناميكياتهم على الساحة في نهاية 1980:

«المسيحيون يقولون للمسلمين «تعاونتم مع الفلسطينيين ضد الدولة وجيشها» فيردّ المسلمون «أنتم مورنتم الجيش»...السنّة اكتسبوا أهمية عند بروز المدّ العربي. الشيعة دخلوا على الخط باكتسابهم إيران والثورة الإسلامية الى جانبهم والصدر لعب قبل 1975 ورقة المحرومين. وانحسار المدّ العربي وطلوع المدّ الإسلامي والثورة الإسلامية أعطيا الشيعة وجوداً، وقوي دور الشيعة في غياب الصدر. الجزء الكبير من المقاتلين في الحركة الوطنية أو مع المنظمات الفلسطينية تركوا صفوفها وانضموا الى حركة «أمل» وصارت هناك مناطق لـ«أمل» ممنوعة على سواها. السنّة والأرثوذكس ليس عندهم عصبية كعصبية الأقليات في لبنان. عندهم شعور انتماء وحنين الى الأمبراطورية وهم ينتمون الى أكثريات. الأرثوذكس والسنّة هم همزة وصل مع الداخل. الردّة الشيعية تمّت أخيراً في الصدام مع «المقاومة الفلسطينية» و«الحركة الوطنية». والمقاومة الفلسطينية تعمل الآن على اتخاذ السنّة حلفاء لها»[53].

وفي اللقاء الذي جمع وليد جنبلاط بمستشاري بشير في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1980، حرص هؤلاء على التركيز على «وحدة الجبل التي هي الأساس للوحدة اللبنانية الشاملة... وكلّما اهتزّ الجبل اهتزّ لبنان... إن تحالفاً درزياً مسيحياً يتمّ في رعاية الدولة والشرعية من شأنه إحداث تطوّر نوعي مهم نحو قيام حكم مركزي.. والمقصود خلق دينامية وفاق وطني تبدأ من مكان ما... من الجبل وتعمّ لبنان كلّه». وكان ردّ جنبلاط كلاسيكياً (في سياق علاقات أمراء الحرب التاريخية) فقد غمز من طرف الميثاق السنّي – الماروني عام 1943 الذي ألغى الوفاق الدرزي–الماروني في الجبل في القرن التاسع عشر، مقاطعاً محدثه بالقول: «لم تفعلوا هكذا في العام 1943 عندما تجاهلتم حقيقة الجبل السياسية ووضعتم تسوية مغايرة لهذه الحقيقة أو على الأقل غير متفقة معها»[54]. ولم تغب خطوط التقارب من الطوائف عن بال بشير وهو يسعى الى الرئاسة، إذ بعد بدء الغزو الإسرائيلي مباشرة دخل مقاتلو «القوّات اللبنانية» الجبل واشتبكوا

مع الدروز في بلدة قبيع وجوارها فأمرهم بشير بالانسحاب فوراً بغضب: «لا أريد مشكلة مع الطائفة الدرزية». (ولكن مَن جاء بعد بشير لم يكن يأخذ حيطة في هذا الموضوع ودخل في حرب أهلية في الجبل).

في خريف 1980 وشتاء 1981، واصل بشير مشروعه لتوسيع الكانتون المسيحي والتمدّد في لبنان للتفاوض مع الكانتونات الأخرى من موقع القوي. فبدأ عملية شق طريق من جبل صنين الى بلدة زحلة الكاثوليكية في محافظة البقاع الواقعة ضمن النفوذ السوري في ذلك الوقت. ويؤكد جوزف أبو خليل مقولة تصادم فكرتي «حرب الآخرين على أرض لبنان» و«مقدرة أمراء الحرب في لبنان على استجلاب قوى الخارج ضد أعدائهم المحليين» بوصفه إشكال زحلة أنّه «محاولة توريط للدولتين الإقليميتين العظميين حَبِل به عقل مغامر (بشير) تعلـّم كيف يكون توريط الكبار على أيدي الصغار»[55].

وكانت شرارة إشكال زحلة أنّ معركة دارت بين «القوات اللبنانية» في المدينة وما تبقى من ميليشيا «النمورالأحرار» بقيادة «الحنش» فتدخـّلت القوات السورية وقاومها مسلـّحو «القوّات». اعتبرت سورية تحرّك بشير الجديد بأنـّه يهدّد دفاعاتها الاستراتيجية ضد إسرائيل، والتي اعترفت بها عام 1976 كل من الولايات المتحدة الأميركية والحكومة العمالية في إسرائيل (سقط «حزب العمل» في انتخابات 1977 في إسرائيل وفاز تكتـّل «ليكود» بقيادة مناحيم بيغن). فإذا كان تحرّك بشير جزءاً من خطة إسرائيلية «ليكودية» لتطويق سورية والسيطرة على زحلة فإنّ ذلك يعتبر تغييراً في «تفاهم الخطوط الحمراء» مع إسرائيل وبمثابة تمهيد لحرب إقليمية. وعلى هذا الأساس ردّ الجيش السوري بعنف وقوّة فحاصر رجال بشير في زحلة وهاجم مواقع «القوات اللبنانية» في صنين. وعندما أدخلت سورية سلاحها الجوي في المعركة بإرسال طائرتي هليكوبتر لقصف مواقع «القوات» تدخـّلت إسرائيل وأسقطت طائراتها الهليكوبتر السورية. فما كان من الجيش السوري إلا الردّ بحزم أكبر وإدخال صواريخ «سام» مضادة للطائرات الى وادي البقاع في نيسان/ ابريل 1981. وقبل أن يتدهور الوضع الى مواجهة أوسع، تدخـّل فيليب حبيب مبعوث الرئيس الأميركي رونالد ريغان الذي أوضح للجهتين أنّ اتفاق 1976 حول الخطوط الحمراء بين سورية وإسرائيل ما زال ساري المفعول وأوضح لدمشق أنّ التحرّك الإسرائيلي كان لمنع سورية من استعمال الأجواء اللبنانية، ولكنها حرّة في التحرّك على الأرض ضد بشير وإخراجه من زحلة التي تراها إسرائيل في فلك النفوذ السوري. فلم يكن دعم إسرائيل لبشير دون حدود. وبعد 28 يوماً من حصار زحلة وقصف

سوري عنيف للمدينة وللمناطق الشرقية من بيروت أيضاً، انتهى الإشكال بخروج «القوات اللبنانية» من زحلة وعودة الوضع الى ما كان عليه.

وأمام وضوح الرؤية لدى بشير بأنّ حدود الكانتون المسيحي بلغت منتهاها، بدأ الخطوة الثالثة من مشروعه وهي الانفتاح على الكانتونات الأخرى والوصول الى رئاسة الجمهورية. ولم يكن طموح بشير الرئاسي مستجداً، إذ سبق لكمال جنبلاط أن طرح عليه الفكرة عام 1976، عندما قال: «ولماذ لا تكون أنت مرشحاً للرئاسة لا الياس سركيس»[56]. ولذلك كان عهد سركيس مرحلة مزاحمة أمير حرب لشرعية الدولة ومحاولتها استعادة مؤسساتها. فصرف بشير وقته خلال 1981 وبداية 1982 يستعد للانتخابات الرئاسية في آب/ أغسطس 1982. وكانت إسرائيل تحيط بشير ومستشاريه علماً بخطط غزوها للبنان وضرورة تعاون «القوّات اللبنانية» معها في هذا الأمر. فقرّر بشير أنّه من الضروري إطلاع بيار الجميّل وكميل شمعون وقادة الموارنة. ومما قاله شارون: «يجب أن تكونوا على علم مسبق بما ستخلفه هذه العملية من دمار قد لا نتمكن من اتقائه نظراً لتغلغل المنظمات الفلسطينية في المناطق السكنية وتمركزها في المدن والقرى والأحياء الآهلة».

هال هذا الأمر بيار الجميّل الذي انتحى ببشير جانباً وقال له: «هل ترى كم هي أحوال لبنان تعيسة ومستحيلة ومع ذلك ما زلت أفضـّلها ألف مرّة على الأحوال التي قد تنجم عن العملية المطروحة». وكان بيار الجميّل يخشى أنّ هذه العملية ستنعكس سلباً على لبنان وعلى أوضاع المسيحيين خصوصاً.

بدأ الغزو الاسرائيلي في حزيران/ يونيو 1982، وتوقـّع شارون أن يتحرّك بشير وقواته من الجهة الأخرى بهجوم مواز ضد غرب بيروت ومواقع الفلسطينيين، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل. فقد كان توجـّه بشير الأساسي هو المغامرة الى أقصاها بتوريط إسرائيل في حرب ضد الفلسطينيين، أعداء المسيحيين الداخليين، ومن ثم الوصول الى السلطة. حتى أنّ شارون بدأ يصاب بالجزع بعد أسبوعين من بدء المعارك حيث صرّح في 18 حزيران/ يونيو: «إنّ على اللبنانيين أنفسهم أن ينتهوا من منظمة التحرير الفلسطينية إذا كانوا يريدون دولة مستقلة». ولحقه مناحيم بيغن بتصريح أكثر وضوحاً في اليوم التالي: «إن اسرائيل لا تنوي دخول بيروت وإن القيادة المسيحية في لبنان يجب أن تعالج مشكلة القوات المسلـّحة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية»[57]. وأدلى كميل شمعون بدلوه متسائلاً عن الفائدة من حصار بيروت فهم منه بيغن أنّه ينتقد إسرائيل لتأخرها في دخول بيروت وإقصاء الفلسطينيين. فأرسل بيغن برقية غاضبة

الى شمعون تفيد «كان الأولى بالقيادة المسيحية أن تسأل نفسها ماذا فعلت لتحرير بيروت». ويقول جوزف أبو خليل «إنّ الاستياء الإسرائيلي من عدم تدخّل «القوّات اللبنانية» في القتال قد بدأ يظهر في الأيام الأولى للاجتياح». وإنّها أرسلت بعثة الى بيروت للقاء مستشاري بشير والتعبير عن الغضب: «كانا ثائرين ففي رأيهما أنّ عدم تدخّلنا في القتال الى جانب القوّات الإسرائيلية ينعكس سلباً على الرأي العام الإسرائيلي... وأنّ الحكومة الإسرائيلية تواجه مأزقاً واضطرابات داخلية متزايدة على حرب فقدت في نظر قطاعات واسعة من شعبها كل مبرّراتها».

«حين قيل للشعب الإسرائيلي إنّ جيش الدفاع الإسرائيلي مدعو الى دخول لبنان ظنّوا أنّه لن يكون وحده وسيجد المسيحيين ينتصرون له ويقاتلون معه، أو على الأقل يتكفلون أمر المخرّبين المعتصمين في أحياء بيروت... ولما لم يجد الإسرائيليون ما توقعوه وارتجوه بل رأوا وسمعوا العكس بدأت أصواتهم ترتفع في صفوف الشعب كما في صفوف الجيش نفسه. مندّدة بحرب باتت من أجل الآخرين لا من أجل أمن إسرائيل. وطلب رفول إيتان مراراً بعض المشاركة الرمزية من القوّات اللبنانية في القتال وشدّد شارون على أن يتولّى الجيش اللبناني أمر إخراج الفلسطينيين من بيروت الغربية. وكان بعض الإسرائيليين يشيرون الى أنّ بشير ورّطهم وأنّه لا يمثل كل الكتائب ولا يمثل كل الموارنة ولا حتى يمثل كل الفعاليات السياسية المسيحية، وبالتالي لم يكن أساساً في وضع يلزم فيه المسيحيين بالحرب ضد المسلمين والفلسطينيين خاصة متى كان الجيش الإسرائيلي فريقاً فيها وشريكاً»[58].

وفي الوقت الذي كان فيه الإسرائيليون يتساءلون عن خطأ المراهنة على المسيحيين وإساءة الحساب والتقدير كان بشير يبعث برقيات الى العرب مؤكداً التجاوب مع مساعي السعودية «ورغبتنا المستمرّة والثابتة في مواجهة المحنة يداً واحدة مع مسلمي لبنان شركائنا في المصير».

لقد تعثرت الخطة الإسرائيلية في خلق «نظام جديد في لبنان» منذ انطلاقها. فكانت لا تريد خرق الخطوط الحمر مع سورية وتصرّ أن تتولّى الميليشيا المسيحية «تطهير» بيروت الغربية لا الجيش الإسرائيلي. فيما كان مستشارو بشير مصرّين على نقاوته لكي يكون مقبولاً إسلامياً وعربياً كمرشح لرئاسة الجمهورية خال من أي دوافع إسرائيلية. وبدل إنقاذ إسرائيل من ورطتها انضم بشير الى «هيئة الإنقاذ» التي أنشأها الياس سركيس في القصر الجمهوري لمواجهة الغزو وضمّت وليد جنبلاط ونبيه برّي. وأكّد بشير في 28 حزيران/

يونيو أنّ «هذه المعركة ليست معركتي لأنّ ما تقوم به إسرائيل هو لخدمة أهدافها الخاصة. إنّ هدفي هو تحرير الوطن وتأسيس حكم جديد يتمتع به المسلمون والمسيحيون على أسس جديدة من المساواة في الحقوق والواجبات».

وهكذا بدل أن يظهر بشير في الصورة مع آرييل شارون وأن تظهر «القوّات اللبنانية» في خندق واحد مع الجيش الإسرائيلي، بدأ يظهر كمنقذ وكمرشّح لرئاسة الجمهورية رغم أنّ اللقاءات مع شارون والإسرائيليين لم تتوقف. وبدت كأنّها معركة شدّ حبال، مَن يورط مَن: إسرائيل غارقة في الأوحال اللبنانية بعدما دفعها بشير ومستشاروه، وسعي إسرائيلي مستمر لتوريط المسيحيين وبشير في المعركة.

وكان حظ بشير مرتفعاً لأنّه كان الشخصية المارونية الأبرز في البلاد. وتمّ له ما أراد، إذ إنّ البرلمان انعقد في 23 آب/ أغسطس 1982 وانتخبه رئيساً فيما إسرائيل تحتل نصف لبنان وتطوّق بعبدا، فقيل «إنّ بشير أتى الى الحكم على رأس الدبابات الإسرائيلية» وإنّه لا يحلم بالرئاسة لو لم تجتح إسرائيل لبنان وتخرج منظمة التحرير والجيش السوري من بيروت. وهذه التطوّرات ولّدت شعوراً بالقهر العسكري لدى مسلمي لبنان ومعهم الفلسطينيون والسوريون.

ومن ناحية أخرى راحت اسرائيل تطالب بالثمن وكان الثمن من بشير هو عقد معاهدة سلام بين البلدين حتى تبرّر غزوها أمام شعبها. ولكن بشير الآن كان في عالم آخر بعد انتخابه رئيساً، إذ صرف النظر عن هذا الأمر وبدأ يقوم بامتصاص ردود الفعل السلبية على انتخابه وفتح الخطوط مع المسلمين في لبنان ومع الدول العربية. فأصرّ بيغن على لقائه وتحدد موعد في «نهاريا» شمال إسرائيل في 1 أيلول/ سبتمبر 1982. وخلال اللقاء بادر بيغن بالحديث عن دور إسرائيل في وصول بشير وانتصارها في الحرب وأنّ معاهدة سلام مع لبنان هي حق مكتسب وأنّ على بشير تقديم موقف علني وفي أقرب وقت يؤكد فيه عزمه على تحقيق سلام مع إسرائيل. وردّ بشير أنّه كرئيس للجمهورية لا يملك صلاحية عقد معاهدة سلام وأنّه ينبغي تشكيل حكومة لبنانية والتباحث معها «وما يوافق عليه رئيس الوزراء المسلم أوافق عليه أنا. أمّا فوق ذلك فهو غير قابل للتحقيق». وكان شرط بشير لحضور اللقاء، وقد أصبح رئيساً للبنان، أن يبقى قيد الكتمان. ولكن في 4 أيلول/ سبتمبر أذاعت وسائل الإعلام الإسرائيلية خبر اللقاء مع تفاصيله، فنفى مكتب بشير حدوثه، وأتبع بشير ذلك بتصريح أغضب الإسرائيليين: «إنّ معاهدة سلام حقيقية هي التي تعقدها حكومة تبني نفسها بنفسها وتمثّل كل الشعب

اللبناني»[59]. وانقطع الاتصال بين الطرفين لمدّة 12 يوماً انتهى بزيارة شارون لبشير في بكفيا يوم 12 أيلول/ سبتمبر لمزيد من التشاور، وذلك قبل يومين من مصرع بشير ضحية انفجار كبير.

ما فقده بشير من سطوة تاريخية وحضور أميري عوّض عنه بالقوة العسكرية الصرف وبالدعم الخارجي. إذ بوصوله الى أعلى منصب في الدولة اللبنانية، وبعد الهزيمة المنكرة لقوى اليسار اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية وخروج القوات السورية من بيروت، بدا أنّ مشروعه اكتمل وبقي بناء الدولة التي يطمح اليها على أنقاض دولة «ميثاق 1943». وشعر أنصاره اللبنانيون أنّ وصول بشير الى الرئاسة، سيجعلهم مجدداً أسياداً في بلدهم، وأنّ لبنان سيعود كاملاً. ولوهلة بدا أنّ أوضاع الموارنة ستكون أفضل مما كانت عليه قبل 1975 وخاصة بعد زوال الوجود الفلسطيني المسلح وحلفائه من اليسار اللبناني ومقتل كمال جنبلاط. ولم تدم الفرحة كثيراً، إذ إنّ بشير قضى اغتيالاً في انفجار مأسوي في مركز حزب الكتائب في الأشرفية ذهب ضحيّته عدّة أشخاص في 14 أيلول/ سبمتبر 1982. هذا الاغتيال أسدل الستار على الأحلام وشلّ «القوات اللبنانية» بضربة شبيهة بتلك التي تلقتها أحزاب «الحركة الوطنية» بعد اغتيال كمال جنبلاط في آذار/ مارس 1977.

لقد نظر معظم المسلمين إلى بشير الجميل كمجرم حرب وعميل إسرائيلي. ولكن بشير كان القائد والبطل والأسطورة في نظر عدد كبير من المسيحيين. فبعد الفوز بانتخابات الرئاسة تحول من قائد ميليشيا الى رئيس جمهورية يسعى الى تشكيل حكومة وطنية بمساعدة المسلمين. شخصية بشير انطلقت من الموقع الأقلوي بأن وجه لبنان المسيحي بات محاصراً من قبل هجمة إسلامية يسارية، ولا بد من الدفاع عنه وعن نظامه الذي سمح للمسيحيين بالعيش بكرامة في الشرق الإسلامي. ومن هنا قوله في دير الصليب بعد انتخابه: «باسم كل مسيحيي الشرق نقدر أن نقول إن لبنان ليس وطناً قومياً مسيحياً إنما لبنان وطن للمسيحيين ولغيرنا... ولكن أكيد هذا وطن لنا لنحافظ عليه ولنقدر أن نرمم كنائسنا متل ما بدنا ووقت ما بدنا. يمكن لو كنا في مصر أو سوريا ما كان لنا الحق نرمم أو نظبط أي كنيسة. بدنا نضلنا موجودين في هذا الشرق. أجراسنا تدق وقت اللي بدنا في الأفراح والأتراح ونمارس تقاليدنا وطقوسنا ومعتقدنا متل ما بدنا. بدنا نمارس مسيحيتنا في الشرق». وقال: «أكيد أنا رئيس جمهورية لبنان كل لبنان. أنا مسؤول عن كل لبناني عايش على أرض الوطن واللبنانيين الموجودين في الخارج. أنا مسؤول عن مؤسسات الحكم. مؤسسات البلد اللي هي لبنانية لا مسيحية ولا إسلامية. ولبنان حتى يكون حقيقة لبنان الذي نريد وطن الحريات وطن الحضارة وإلا أصبحنا متل كل

هالبلدان اللي حوالينا ولا يعود مبرر لوجودنا»[60].

وعن خوضه للحرب لم يتردد بشير في الدفاع عن ذلك: «لو ما عملنا هيك كانت راحت علينا وما كان بقي اليوم لا راهبة ولا صليب ولا كاهن». في نظره ليس كافياً أن يعيش المسيحيون بحماية غيرهم بل أن يحيوا في بلد يتمتعون فيه بالحرية وليس كذميين كما هي حال مسيحيي الدول العربية الأخرى. فكانت مجازر أمر بها ضد المسلمين، كمجزرة السبت الأسود، ومعارك لا تعرف المهاودة. وعندما أصبح رئيساً للبنان قال: «بدنا نربح كل هالبلد 10452 كيلومتر مربع، ولازم هالبلد يكون لكل أبنائه بكل طوائفه بكل معتقداته وبكل شعائره. إنما هالبلد بصورة أساسية يجب أن يكون ملجأ أمان وطمأنينة لمسيحيي الشرق لأننا لسنا مستعدين أن نسافر الى أميركا أو أوروبا ولسنا مستعدين لكلمة «إشْمِل». ولسنا مستعدين نركع ونخسر. بدنا نعيش هون ويكون راسنا مرفوع وهيدي مسؤولية الدولة اللبنانية»[61].

نهاية الطاقم القديم

ولد بشير في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، معنى ذلك أنه كان في الخامسة والثلاثين عام 1982. أمّا كمال جنبلاط فقد ولد في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1917 فمعنى ذلك أنه كان في الستين من عمره يوم اغتيل عام 1977[62]. لقد اختصرت تجربة هذين الرجلين مغامرة أمراء الحرب الكبرى. فإذا كانت حرب 1958 قد تمخّضت عن وصول الرئيس الإصلاحي فؤاد شهاب الذي سعى الى محاربة نفوذ أمراء الحرب والزعماء وتشجيع طبقة متوسطة تؤمن بالدولة كراع للبلاد وتخرج عن طاعة هؤلاء، فإنّ الفئة الاجتماعية الجديدة أصبحت نواة ثورية اشتغل عليها كمال جنبلاط ليواصل ما بدأه شهاب من حرب ضد نظام أمراء الحرب والزعماء. فطوّر جنبلاط هذه الفئة ورعاها لتصبح أحزاباً وتنظيمات يسارية ثائرة، واستمال معه المقاومة الفلسطينية ووزنها العسكري والسياسي والمعنوي في لبنان، ليشكّل واجهة واسعة يبدأ فيها مغامرته الكبرى عام 1975 لعزل المارونية السياسية وما تمثّله في الدولة[63]. وكان الفشل مصير هذه المغامرة.

وكانت المغامرة المعاكسة هي تلك التي اختصرها سلوك بشير باسم أمرء الحرب الموارنة وأمراء حرب الطوائف الأخرى الذين لم تتوفّر لهم المعطيات المادية والبشرية لمقاومة الثوّار من أبناء طوائفهم، ولكنهم أرادوا الفشل لجنبلاط. فشكّل بشير حلقة واسعة بدأت بتوحيد البندقية المسيحية وجلبت الإسرائيليين ومصادر دعم أخرى، في مغامرة كبرى لإعادة نظام

أمراء الحرب السابق الذي منح الموارنة الاستقرار والنفوذ النسبيين. فكان نصيب هذه المغامرة الفشل أيضاً. وكان أن فشل لبنان دولة وشعباً واقتصاداً ومجتمعاً لعقود من الزمن، في تداعيات ندرسها في الفصول الثلاثة التالية.

هوامش

[1] Kamal Joumblatt, *I speak For Lebanon*, London, Zed Books, 1982, p. 15.

[2] المركز العربي للمعلومات، **الزعامة المارونية من حبيب باشا السّعد الى سمير جعجع**، بيروت، 1985، ص 137.

[3] كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، ص 182.

[4] كان جنبلاط يوبّخ عرفات أحياناً حول بعض المسائل مثلاً مسألة تسليح الأحزاب اليسارية. فقد كانت «منظمة التحرير الفلسطينية» تستورد السلاح باسم هذه الأحزاب من بلغاريا ودول أخرى ثم تستبدل به لدى وصوله الى بيروت أسلحة مستعملة وقديمة. وكان عرفات يعتذر بأنّ هذا ما استلمه. فكان جنبلاط يسخر منه بالقول: وهل الروس يكتبون على أسلحة الكلاشنكوف «أبو الجماجم» و«أبو الهول»؟ إشارة الى الأسماء الحركية التي نقشها الفلسطينيون على الأسلحة القديمة.

[5] قناة الجزيرة، «حرب لبنان» 2000، الحلقة الرابعة «نار ودخان»، عمر العيساوي.

[6] **المصدر نفسه.**

[7] *Arab World* magazine, April 16, 1968.

[8] فؤاد لحود، **مأساة الجيش اللبناني**، بيروت، 1976، ص 233-34. لحود رائد سابق في الجيش اللبناني كان رئيس لجنة الدفاع البرلمانية عام 1972.

[9] «تفاصيل الجلسة البرلمانية المغلقة لمناقشة غارة المطار»، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1968، *Arab World*.

[10] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 332-333.

[11] Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 100-103.

[12] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 339.

[13] يذكر اتمار رابينوفيتش أنّ العماد اميل البستاني لجأ الى سورية عام 1972.
Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon 1970 - 1985*, London, Cornell University Press, 1985, p.72.

[14] كان مخيّم النبطية أول مخيم فلسطيني تتم إزالته في لبنان بعدما دمّرته الغارات الإسرائيلية عام 1974.

[15] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 346.

[16] Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 112-113.

[17] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 351-350.

[18] فؤاد لحود، **مأساة الجيش اللبناني**، بيروت، 1976.

[19] **المصدر نفسه**، ص 45.

[20] *Monday Morning* magazine, Rashid Karami interview, number 232, November 22-28, 1976.

[21] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 411.

[22] جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، بيروت، شركة المطبوعات، الطبعة الثالثة، ص 67.

[23] Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 172.

[24] سخر زياد الرحباني في برنامجه اليومي على إذاعة بيروت (الصنائع) «بعدنا طيبين» من «الحركة الوطنية» عام 1975 لابتعادها عن هموم الناس. وفي اسكتش معبّر يدور حوار بين رجل وزوجته، فالمرأة تشكو أنّ الخبز مقطوع والغاز مقطوع والكهرباء مقطوعة والمياه مقطوعة. وأثناء شكوى المرأة ثابر الرجل على قراءة جريدته اليومية عن أحداث لبنان والعالم. وعندما صمتت المرأة، انفجر الرجل ووبخها أنـّها تذكر هذه الأمور التافهة فيما النضال قائم ضد الاستعمار والأمبريالية في لبنان وفي أدغال نيكاراغوا ضد الدكتاتور سوموزا.

[25] Kamal Joumblatt, *I speak For Lebanon*, London, Zed Books, 1982, p. 16.

[26] Kamal Joumblatt, *I speak For Lebanon*, London, Zed Books, 1982, p. 17.

[27] جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، بيروت، شركة المطبوعات، الطبعة الثالثة، ص 59.

[28] «حرب لبنان»، عمر العيساوي، قناة الجزيرة، حلقة 3، 2000.

[29] قيل على المستوى الشعبي إنّ سبب انضمام الأكراد الى ميليشيا جنبلاط عائد الى أصول آل جنبلاط الكردية- راجع الفصل الثاني.

[30] Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 144.

[31] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 367.

[32] Kamal Salibi, *Crossroads to Civil War - Lebanon 1958 - 1976*, New York, Caravan, 1976, p. 66.

[33] حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 57.

[34] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 397.

[35] كانت وسائل الدعاية لدى الأحزاب اليسارية تكاد لا تذكر اسم «الكتائب» بدون صفة «الفاشي» أو «النازي» أو «الانعزالي». كما ظهرت أغنيات في هذا السياق بثتها إذاعات اليسار مثل «هجم الفاشيون» و«انت اصلك فينيقي وإنت بتحكي فرنساوي». ولم يكن إعلام الكتائب أقل شأواً في الدعاية المضادة.

[36] Joseph, Chami, *Days of Tragedy - Lebanon 1975-76*, Beirut, Arab Printing Press, 1978, p. 387.

[37] Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon 1970 - 1985*, London, Cornell University Press, 1985, p.71.

[38] ذكر هذه الكلمات كميل شمعون عام 1976 للإشارة الى طلب المساعدة من اسرائيل. وكان في هذه العبارة يكرّر ما قاله ونستون تشرشل عندما كانت لندن تتعرّض للغارات الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية.

[39] جوزف أبو خليل، ص 60.

[40] جوزف أبو خليل، ص 67.

[41] جوزف أبو خليل، ص 71.

[42] يفتخر قبلان عيسى الخوري أحد نواب زغرتا بتفوّق العشيرة أو القبيلة على العقلية الطائفية.

[43] Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 108-109.

[44] ريمون إدّه نجل اميل إدّه عارض فؤاد شهاب لأسباب مختلفة عن الآخرين، فهو أيّد الإصلاحات ولكنه وقف ضد حكم العسكر والمخابرات والتزم بالدستور والديمقراطية دون اللجوء الى منطق الانقلاب والثورة والحرب.

[45] حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 58.

[46] Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon 1970 - 1985*, London, Cornell University Press, 1985, p.66-68.

[47] حازم صاغيّة، **موارنة من لبنان**، ص 51.

[48] «هل أنت عضو في نقابة؟ كلا لحسن الحظ فأنا لست عضواً في نقابة ولا في حزب، لكنني أفضـّل كميل شمعون وأجده بعد الله». «هذا الانتماء اللاسياسي العاطفي وشبه الديني الى شخص الزعيم الذي بات هو بآن معاً رمز طائفته وضامن حمايتها من كل اعتداء وكل انقسام». هذ الشخص «مناصر شرس لشمعون يشترك في حملة هذا الأخير الانتخابية بما في ذلك بواسطة رشاشه الذي يطلق منه الرصاص في الهواء». سليم نصر وكلود ونوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، ص 57–58.

[49] جوزف أبو خليل، ص 89.

[50] Tracy Cahmoun, *Au nom du père*, Paris, Édition Jean-Claude Lattés, 1992.

[51] جوزف أبو خليل، ص 104.

[52] جوزف أبو خليل، ص 108–109.

[53] جوزف أبو خليل، ص 150–151.

[54] جوزف أبو خليل، ص 155.

[55] جوزف أبو خليل، ص 161.

[56] جوزف أبو خليل، ص 123.

[57] جوزف أبو خليل، ص 186 و201.

[58] جوزف أبو خليل، ص 201–202.

[59] تصريح الرئيس المنتخب بشير الجميّل 9 أيلول/ سبتمبر 1982، في جوزف أبو خليل، ص 222.

[60] جريدة **النهار**، «أين أصبح بشير الجميـّل في جمهورية الطائف؟» بقلم كمال ديب، 15 أيلول/ سبتمبر 2004.

[61] جريدة **النهار**، «أين أصبح بشير الجميـّل في جمهورية الطائف؟» بقلم كمال ديب، 15 أيلول/ سبتمبر 2004.

[62] لقد اتُهم حبيب طانيوس الشرتوني باغتيال بشير الجميل، وهو في «الحزب السوري القومي الاجتماعي». أما بالنسبة لكمال جنبلاط فقد اتهم نجله وليد عام 2005 سورية بتدبير اغتياله كما ان جورج حاوي الأمين العام السابق «للحزب الشيوعي اللبناني» ذكر على قناة الجزيرة أن رفعت الأسد شقيق الرئيس السوري حافظ الأسد هو الذي دبّر عملية اغتيال جنبلاط عام 1977.

[63] تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000.

الفصل الحادي عشر

أمين الجميّل وتفتّت الدولة

فيما شهدت فترة 1975–1980 الدمار الفيريائي لمقوّمات الاقتصاد اللبناني وتقسيم البلاد عمليّاً الى كانتونات الأمر الواقع، ومقتل وجرح وهجرة مئات الألوف من البشر، كان الانهيار عنوان عقد الثمانينات. ففي الفترة من 1981 الى 1990، وقعت حروب في لبنان أكثر عنفاً وأبلغ أثراً من سنوات الحرب السبع الأولى. وأصاب وحش الغلاء معيشة المواطنين في العمق، حتى بات الناس يحتاجون الى أكياس من النقد لشراء الغذاء واللباس كما كان الحال في ألمانيا في ظل «جمهورية ويمار» بعد الحرب العالمية الأولى.

وأصبح العيش في بيروت يساوي حياة الجحيم لسكانها، وارتفع احتمال الموت قتلاً بالرصاص أو جراء القصف، وقارب مشهد الشارع البيروتي (شرقاً وغرباً) الغرب الأميركي المتوحش حيث خيّمت شريعة الغاب. وفيما كانت سيّدات بملابس أوروبية أنيقة ورجال في بذلات ذكيّة وأنيقة يملؤون بيروت صخباً وحيوية قبل العام 1975، امتلأت الأزقة والشوارع في الثمانينات برجال الميليشيا، حتى في مناطق بعيدة عن جبهات القتال، يحملون الأسلحة الرشاشة وبعضهم يتمنطق بمسدسات تلمع تحت الحزام، ويمخرون الأحياء في سيارات لاندروفر مكشوفة. حتى أنّ مراسلي وكالات الأنباء التقطوا صور مسلـّحين يرتدون نظارات شمسية ثمينة من طراز Vuarnet وعلى رؤوسهم قبّعـات رعاة البقر الاميركيين ويمتطون الجياد في شوارع بيروت.

عادة يسقط الفرد ضحية غياب القانون والنظام، ويصبح صراع البقاء، والسعي الى حماية الذات، الصفة الغالبة لبشر حياتهم «بهيمية وأنانية وقصيرة»[1]. هذا المفهوم «الهوبزي»

(نسبة الى الفيلسوف توماس هوبز[2]) كان موجوداً الى حدّ ما في لبنان الحرب، خفّفت من حدّته الروح المشرقية «الليفنتية» (راجع الفصل الخامس حول التجّار). ففيما كان كل شيء ينهار في لبنان، أنقذت «المبادرة الفردية» العائلة اللبنانية من الضياع والاضمحلال والفقر المدقع. وربما، لو حدث في بريطانيا، موطن هوبز، ما حدث في لبنان في أزمنة الحرب، لكان مفهوم هوبز للفوضى صائباً. والفرق أنّ «كثرة النظام» في بريطانيا جعلت الانسان «اتكالياً» على السلطة حسب مفهوم ابن خلدون للعصبية والدولة. أمّا الناس في لبنان فكانت معتادة على الفوضى وضرورة الاتكال على المجهود الفردي لتصريف الأمور حتى قبل الحرب. فاختلف الأمر من حال فوضى بدرجة 1 أو 2 قبل العام 1975 الى درجة 8 أو 9 أثناء الحرب. وساهم في تعميق هذا السلوك الاجتماعي مفهوم دور الدولة في لبنان الذي كان بعيداً أساساً عن المفهوم الهوبزي. فقد كان مبدأ عدم تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية والاجتماعية يطبق الى أقصى حدوده في لبنان بموجب رأسمالية متوحشة طبعت لبنان القرن العشرين. و«طالما أنّ الدولة لا تقدّم فهي أيضاً لا تقمع»، فهي ليست روسّوية (استناداً الى جان جاك روسو وعقده الاجتماعي) وليست هوبزية. وبغياب الأمن والقانون، قام الناس في الأحياء السكنية بالتعاون قدر الإمكان للتخفيف من آثار الحرب وعبور الأزمة والبقاء على قيد الحياة.

محاولة الدولة الأخيرة

في نيسان/ أبريل 1976، انتخب البرلمان حاكم مصرف لبنان، الشهابي الياس سركيس، رئيساً للجمهورية. وسمّى سركيس رئيس لجنة الرقابة على المصارف سليم الحص رئيساً للوزارة. وشكّل الحص وزارة في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1976 من أشخاص معروفين بولائهم الشهابي وعُيّن بعضهم في مناصب حساسة في مؤسسات الدولة. فأصبح فؤاد بطرس وزيراً للخارجية وبطرس ديب وزيراً للتربية وفريد روفايل وزيراً للمالية وفاروق أبي اللمع مديراً عاماً للأمن العام وميشال الخوري حاكماً لمصرف لبنان مكان سركيس. مشاعر التفاؤل وتجدّد الحيوية بحلول السلم الأهلي، دفعا حكومة الحص الى السعي لإعادة إعمار ما دمّرته حرب السنتين، فتأسس «مجلس الإنماء والإعمار» في كانون الثاني/ يناير 1977 ليحلّ مكان وزارة التصميم العام. وتقدّم هذا المجلس بدراسات وجداول لسلسة مشاريع مع تكاليفها وحاجياتها المالية. ولم تكن مهمة مجلس الإعمار بسيطة، إذ بعد حرب السنتين

عمّ الدمار الوسط التجاري ومنطقة الفنادق والمناطق الصناعية ومناطق الاصطياف في الجبل وضرب البنية االتحتية الضرورية للنشاط الاقتصادي. وكانت إعادة الإعمار هي نصف مهمة مجلس الإنماء والإعمار فيما تطلّب النصف الآخر معالجة الاقتصاد المعطّل والبطالة المرتفعة وإعادة العجلة لتنفيذ مشاريع كثيرة مقرّرة منذ 1974. لقد هبط الناتج المحلي القائم بنسبة 12 بالمئة بين نيسان/ أبريل وتشرين الأول/ أكتوبر 1975 وبنسبة 33 بالمئة عامي 1976 و1977. ورغم أنّ الاقتصاد شهد بعض التحسّن بعد حرب السنتين ونما بنسبة 6 بالمئة حتى 1980 إلا أنّه لم يدرك المستوى الذي شهده عام 1974.

دعت خطة مجلس الإنماء والإعمار الى سلسلة مشاريع بكلفة 7.5 مليار دولار، وكانت حكومة الحص تأمل أن يأتي نصف المبلغ من الدول العربية والنصف الآخر من القطاع الخاص المحلي ومن استثمارات أجنبية. ودعا لبنان الى اجتماع لوزراء المال العرب لبحث سلّة مساعدات للبنان. ولكن أوضاع البلاد لم تتماش مع موجة الدولة المتفائلة. إذ إنّ العنف تجدّد عام 1978 على كافة الأصعدة: حرب بين الجيش السوري في لبنان والقوّات اللبنانية ابتداءً من شباط/ فبراير 1978 وغزو إسرائيلي واسع في آذار/ مارس من نفس العام. وألغت هذه الأحداث «الأجندة» الإعمارية. ولكنّ الدولة لم تقف مكتّفة أمام الواقع الصعب بل سعت الى توفير الحد الأدنى من الخدمات وقامت بخطوات لمساعدة القطاعات الاقتصادية المتضرّرة وإعادة تأهيل البنية التحتية وشبكتي الماء والكهرباء.

لم تسفر جهود حكومة الحص لإنعاش الاقتصاد بعد حرب السنتين عن نتيجة تذكر في غياب السلم الأهلي، وتواصل المخاطر المحليّة والإقليمية والغارات الإسرائيلية المتكرّرة التي توّجها في تلك الفترة اجتياح 1978. ولكنّ الدولة نجحت على الأقل في تخفيف وطأة الظروف الصعبة على المواطنين بالتأكّد من سير عمل المؤسسات الخدماتية وتأمين رواتب الموظفين، ونفقات الضمان الاجتماعي، وتقديم مساعدات طارئة للقطاعات الاقتصادية والتسامح في التزامات القطاع الخاص تجاه الدولة. فكانت السنوات السبع الأولى من الحرب، وحتى الغزو الإسرائيلي الثاني والأكبر عام 1982، أخف وطأة على الصعيد الاجتماعي من الفترة التي تلتها.

وحتى نهاية الحرب عام 1990، لم يكن ممكناً تصوّر قدرة قسم كبير من الشعب اللبناني على الاستمرار في عيشه بدون تقديمات الدولة، عندما أصبح وجود هذه الدولة مسألة نظرية أمام هيمنة قوى الأمر الواقع من ميليشيات وجيوش متعددة. ولكن قيمة تقديمات الدولة كانت

تتضاءل باستمرار بعد العام 1983 مع تفاقم الوضع الأمني، فغرقت في الديون وعجزت عن الدفاع عن العملة الوطنية (راجع الفصل الثاني عشر) أو حتى عن إثبات وجودها خارج بعض المجمّعات والأبنية الرسمية كالقصر الجمهوري ووزارة الداخلية ومصرف لبنان ومؤسسة كهرباء لبنان وبعض ثكنات الجيش.

في العام 1979، استبشرت الدولة خيراً، إذ بدت عازمة على إرسال الجيش الى جنوب لبنان لإنهاء حال الفوضى، ومتفائلة بالوعود العربية لتمويل مشاريع إعادة الإعمار. وهكذا التقى القادة العرب في تونس ولحظت القمّة أجواء الهدوء والسلم الأهلي في لبنان فالتزمت الدول العربية النفطية بمنحة للبنان بلغت ملياري دولار لإعادة الإعمار ولأهداف التنمية، تسدّدها هذه الدول على دفعات خلال خمسة أعوام. ولكن الأيام أثبتت أنّ هذه المبالغ كانت وعوداً وليست التزامات، إذ إنّ لبنان تسلّم القليل من المبلغ المعلن. فبعد القمة وحتى كانون الأول/ ديسمبر 1981 لم يستلم لبنان أكثر من 372 مليون دولار أي أقل من نصف حصة العامين الأولين، وهي 800 مليون دولار. فقط دولة الإمارات العربية المتحدة دفعت التزامها كاملةً في حين دفع كل من السعودية والعراق نصف التزامها ولم تدفع ليبيا شيئاً بل كانت تموّل الميليشيات المتقاتلة. واختارت السعودية أن تدفع النصف الآخر من التزامها السنوي (60 مليون دولار) عبر رفيق الحريري، وكان في تلك الفترة رجل أعمال لبنانياً يحمل الجنسية السعودية (راجع الفصل الخامس عشر). بعد العام 1981، توقفت المساعدات على أساس أنّه لا يمكن توظيفها في أمور مجدية فيما الحرب مستمرّة في لبنان.

بعد تدهور الوضع، وفشل الجيش في دخول الشريط الحدودي عام 1979، بدأ اليأس يدبّ في أوصال الدولة اللبنانية وخاصة في رئيس الجمهورية الياس سركيس ورئيس الوزراء سليم الحص. إذ بدت التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية أكبر من قدرة الدولة على التحمّل، حتى لو استطاعت استعادة هيبتها والسيطرة على مصادر الدخل التي باتت تهددها الميليشيات. ففي حين لم يستلم لبنان مساعدات عربية ودولية تذكر، تبخّرت مصادر الدخل كالضرائب المباشرة وغير المباشرة كرسوم الجمارك التي كانت في انحدار أو تحصّلها الميليشيات. وأخذ الرئيس سركيس يتجه في خطابه نحو مقولة «الأمن قبل الرغيف» على أساس أنّ الهم الأمني لم يعد يسمح للدولة سوى القيام بالحد الأدنى من المهام، وأنّه لم يعد ممكناً اجتراح المعجزات والنهوض بالبلاد قبل استتباب الأمن. وتقزّم دور سركيس بسبب السياسة السوريّة التي منعته من تحقيق تقدّم على الصعيد الداخلي مع الأطراف المتصارعة،

وإذ انفتح على بعض الفئات المحليّة غضبت منه فئات أخرى[3]، فانعزل في القصر الجمهوري. وعندما انتهى عهد الياس سركيس عام 1982، كانت حال البلاد أسوأ بكثير مما كانت عليه عام 1976، وقد انقسمت الى كانتونات ودخل الجيش الإسرائيلي بيروت في حين سيطرت على بقيّة المناطق قوات سورية وفلسطينية وميليشيات لبنانية مختلفة.

أمين الجميّل

لم يكن للدولة شأن يذكر عندما وصل أمين الجميّل الى الرئاسة الأولى عام 1982. لا بل وجد نفسه في بعبدا في قصر تحاصره الدبابات الإسرائيلية ويشكو من خراب ودمار وتدهور في تأهيلاته. بين حزيران/ يونيو 1982 وحزيران/ يونيو 1985 أحدث الغزو، وثلاث سنوات من الاحتلال الإسرائيلي، خسائر فيزيائية في البنية الاقتصادية بقيمة ملياري دولار. وفي العام 1983، أوّل عام بعد الغزو، دخلت مساعدات طارئة وإنسانية بقيمة 165 مليون دولار، بشكل رئيسي من الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والصليب الأحمر الدولي وهيئات غير حكومية. وساهمت دول السوق الأوروبية (قبل قيام الاتحاد الأوروبي) بـ50 مليون دولار (منها 19 مليون دولار من إيطاليا). كما ساهم البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ 20 مليون دولار، ومنحت فرنسا قرضاً طويل الأمد للبنان بقيمة 40 مليون دولار. كانت مشاركة المارينز في القوى المتعدّدة الجنسية التي سيطرت على بيروت الكبرى بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من العاصمة، ضمن سياسة أميركية شملت دعماً سياسياً ومالياً وعسكرياً للرئيس الجميّل في بداية عهده.

كان أمين الجميّل يراهن في السنة الأولى من عهده على أن الوضع الإقليمي والدولي سيساعده لينجح وأنّه سيحصل على دعم أميركي وأوروبي غير محدود. وقام بزيارة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحثاً عن الدعم وتكلم مراراً عن سلّة مساعدات غربية بقيمة مليار دولار. وربما وصل ايمان الجميّل بالدعم الغربي – السياسي والعسكري والاقتصادي – الى درجة أنّه استخف بنفوذ سورية وحلفائها اللبنانيين على الساحة المحليّة. ذلك أنّه، ومن البيت الأبيض، واقفاً الى جوار الرئيس الأميركي رونالد ريغن، وجّه عبارات غير مستحبة ضد الرئيس السوري حافظ الأسد وأنّه «سيردّ القذائف الى دمشق». في وقت كانت جهات لبنانية قوية وعديدة تستعد، بمساعدة سورية، للانقضاض على عهده وسياسته.

الجيش اللبناني

رؤيا الجميّل لمستقبل الوضع، وممارسات الجيش اللبناني في غرب العاصمة والضاحية الجنوبية، لم تخففا التوتّر العام في البلاد. فبعد الاجتياح الإسرائيلي وهزيمة الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين، تصرّفت الميليشيا المسيحية وكأنـها المنتصرة في الحرب اللبنانية، فيما تعامل الجيش اللبناني مع سكان بيروت وضاحيتها الجنوبية من مسلمين وفلسطينيين بقسوة. فلم تغتنم الميليشيا المسيحية وقيادة الجيش الفرصة التاريخية لنيل ثقة المسلمين بعدما عانى لبنان ما عاناه من الغزو الإسرائيلي المدمّر والقاتل. بل سيطر منطق فئة على حساب الفئة الأخرى: بأنّ لبنان كان يحتلّه الفلسطينيون وهاهو قد تحرّر وأنّ سكّان الأحياء الغربية مشكوك بأمرهم، لعلاقتهم بالفلسطينيين حتى يثبتوا العكس. وكان هذه المنطق يتغافل أنّ لحرب لبنان أبعاداً لبنانية – لبنانية.

وهكذا بدلاً من التعاطف مع الناس وتضميد الجراح التي أحدثتها آلة الحرب الإسرائيلية عام 1982 وعلى مدى شهور من الحصار والقصف في بيروت والجنوب والبقاع، كان الواقع على الأرض يؤكد أن حرب لبنان التي اشتعلت عام 1975 لم تنته بعد، وربما كانت لا تزال في بدايتها.

لقد توقّع الرأي العام، بعدما قتلت إسرائيل 20 ألف شخص وأحدثت خسائر مادية بقيمة ملياري دولار، أن الدولة ستستجيب لهذه الكارثة الوطنية بالتركيز على الحاجات الإنسانية للمواطنين والمهجرين الذين تدفقوا على بيروت والمناطق الأكثر أمناً بمئات الألوف. ولكن السلطة اختارت مضايقة الناس في بيروت وصيدا وكأنّها تريد معاقبة المسلمين لوقوفهم الى جانب الفلسطينيين في السنوات السابقة. وكان تركيز الجيش على معاقبة وتوقيف الشبان الذكور ملفتاً للنظر، فكانت الحواجز والدوريات وعمليات المداهمة قاسية في أسلوب تفتيشها واستجواباتها. كما شرع الجيش في تهديم أكواخ الأوزاعي حيث أقام ضحايا الحروب، وكأنّ هذه هي الأولوية الآن، في حين كان حاجز الاحتلال الإسرائيلي لا يبعد أكثر من كيلومتر واحد، عند مثلث خلدة. ورأى الناس أنّه أمام سحق الإسرائيليين للسيادة ومسؤولية الجيش اللبناني في التصدي، اختارت الدولة أن تستعمل الجيش لسياسات داخلية عديمة النظر وربما تعلّقت بمصالح فئوية.

وهكذا نظر المسلمون الى الجميّل على أنّه يمثل الميليشيا المسيحية، خصمهم في الحرب، رغم سعي رئيس الجمهورية لتمييز نفسه عن الميليشيات والتقرّب من الناس. كما أن تقارير

عدّة ذكرت عن اختفاء أكثر من ألفي شخص من الذكور، أوقفوا على حواجز الجيش أو أثناء مداهماته أو اختطفتهم الميليشيات المسيحية. وكانت هذه التطوّرات إنّما تنبىء بالآتي الأعظم، حيث لاحظ المراقبون العرب والأجانب أنّ لبنان لا يبدو أنّه يتجه الى السلام والنقاهة والإعمار، بل هو بلد منشغل جداً بالانتقام وتسديد حسابات دموية عن أحداث سابقة.

لقد كان أمين الجميّل يأمل في إعادة بناء الجيش خاصة أنّ الرأي العام، لا سيما في الشارع المسيحي وفي صفوف القوّات اللبنانية، يتوقع تنفيذ حلم شقيقه الرئيس المنتخب بشير الجميّل في بناء جيش المائة ألف جندي، على أساس أنّ مقولة «قوّة لبنان في ضعفه» لم تعد مقبولة. وكانت التوقّعات أن تقدّم الولايات المتحدة مساعدات بقيمة مليار دولار. ولكن واشنطن التزمت بربع هذا المبلغ ودفعت مائة مليون دولار في نيسان/ أبريل 1983 لتدريب الجيش اللبناني وشراء معدات عسكرية. وأمام تعثّر الحصول على مساعدات لبناء الجيش، استعملت الدولة أموالاً مودعة في مصرف لبنان (كانت البلاد بحاجة ماسة اليها لتنفيذ مشاريع مجلس الإنماء والإعمار وغوث الناس) لشراء أسلحة ومعدّات للجيش. هذه الاعتمادات الكبيرة للدفاع كانت طموحة وغير واقعية حيث قدّرت بـ880 مليون دولار[4]. وألحقت سياسة الإنفاق العسكري ضرراً فادحاً في مالية الدولة ووضعية مصرف لبنان وعجز في ميزان المدفوعات. فقد تعاقدت الدولة على مشتريات كبيرة من الأسلحة وتعهّدت تسديد ثمنها نقداً من احتياطي مصرف لبنان. وكانت النتيجة أنّ الاحتياطي هبط من 2.7 مليار دولار في نهاية 1982 الى 650 مليوناً نهاية 1984[5]، ما لم يكن كافياً للدفاع عن الليرة.

وكان الاعتقاد السائد أنّ الجيش القوي سيحسم الصراع في البلاد لصالح الدولة دون الالتفات الى عبرة الأحداث التي سبقت في أنّ الجيش لا دور له في الداخل من دون وفاق وطني، وإلا انهار. واستعمل الجيش شحنات الأسلحة الأولى مباشرة في قصف الضاحية الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية في بداية 1984، فكانت هذه الفترة تمهيداً لانتفاضة عسكرية ضد حكم أمين الجميّل في شباط/ فبراير 1984.

وزال تفاؤل الأشهر الأولى لعهد الجميّل وتبخّرت آمال السلام في لبنان حيث انطلقت ثلاث حروب مرّة واحدة. الأولى حرب دموية بين الموارنة والدروز في جبل لبنان (الشوف وعاليه) استغرقت بضعة شهور من عام 1983 ومعظم عام 1984. والثانية في مدينة طرابلس بين ما تبقى من منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان بقيادة ياسر عرفات وحلفائه اللبنانيين من جهة، وجماعات فلسطينية انتفضت ضد عرفات بدعم سوري ومعها فئات لبنانية تؤيدها.

والثالثة في بيروت ابتداء من 6 شباط/ فبراير 1984 عندما نجح تحالف الميليشيات الدرزية – الشيعية في طرد القوى الموالية لرئيس الجمهورية وشق الجيش مرّة ثانية بعدما كانت الدولة قد باشرت في إعادة بنائه وتأهيله. ومثلما حدث عام 1976، نهبت الميليشيات بعض تجهيزات الجيش اللبناني وعتاده، في حين استعمل ما تبقى من سلاح في «حرب التحرير» و«حرب الإلغاء» في أواخر الثمانينات، حيث فقد الجيش اللبناني 600 من ضبّاطه وجنوده.

هذه الحروب المستجدّة قضت على أي أمل للدولة بمعجزة إنقاذ اقتصادي واجتماعي وانطلاق مشاريع الإعمار الموعودة. حتى أنّ عدّة جهات عربية ودولية حكومية وغير حكومية توقفت عن تقديم المساعدات. في حين صرف المستثمرون، لبنانيين وعرباً وأجانب، النظر عن أي توظيفات في لبنان وفضّل اللبنانيون الاستثمار في بلدان بعيدة بدلاً من جحيم الحرب. ولم تسجّل أي استثمارات تستحق الذكر من أيلول/ سبتمبر 1982 الى حزيران/ يونيو 1984. وقرّرت واشنطن عدم صرف بقيّة الـ250 مليون دولار للبنان.

تراجع الدولة

لم تغب الدولة تماماً من حياة المواطن. فهو إذ يحنّ الى الأمن والاستقرار ويتضايق من هيمنة المسلّحين وقوى الأمر الواقع وظاهرة الكانتونات وأعمال العنف، بقي للمواطن من دولة ما قبل الحرب بعض الخدمات ووسائل الدعم التي استمرّت رغم الانهيار. كان مصير مئات الآلاف من المواطنين من ذوي الدخل المحدود أو من الذين خسروا مصادر رزقهم متعلّقاً بمؤسسات الدولة التي استمرّت في العمل، من مدارس ومستوصفات ومرافق عامة كالماء والكهرباء وصناديق دعم القمح والمحروقات.

ووصلت الأمور في الثمانينات إلى درجة أنّ كل ما كان يدخل الخزينة كان لا يكفي حتى لتسديد جزء بسيط من تكلفة صناديق الدعم، التي كانت أكثر كرماً من تلك التي انتشرت في بعض الدول الاشتراكية. كما أنّ سرقة مال الدولة كانت قائمة على قدم وساق من تعليق على شبكة الكهرباء وابتلاع كميات القمح والمحروقات بأسعار الدعم لبيعها في السوق السوداء بأسعار مرتفعة. فلم ترحم قوى الأمر الواقع ما تبقى من مؤسسات الدولة كمصدر أخير لدعم صمود اللبنانيين.

في العام 1987، بلغت تكاليف صناديق دعم الطحين والمحروقات والكهرباء 103 مليارات ل.ل. منها 8 مليارات لصندوق الطحين و95 مليار لصندوق المحروقات التي

تضمّنت 8 مليارات لتموين محطات الكهرباء. كما نضبت مصادر الدخل الحكومي فيما تدهور الوضع المالي للمرافق العامة والاستثمارات الرسمية، خاصة بعدما سيطرت الميليشيات على مهام جمع الضرائب والرسوم الجمركية. فاضطرت الحكومة الى الاقتراض من البنك المركزي والمصارف الخاصة.

شركة الكهرباء

قطعُ التيّار الكهربائي واستغلالُ شركة الكهرباء المدعومة من الدولة اللبنانية كانا قائمين بوتيرة صغيرة قبل الحرب ولكنهما انتشرا وأصبحا واقعاً بعد العام 1975.

ورغم الارتفاع المذهل في الإنتاج كان الطلب على الكهرباء يفوق دائماً القدرة الإنتاجية، فكان لبنان يعاني حتى في أحسن أيام ما قبل الحرب من انقطاع التيّار أو من نقص في التجهيزات وتأمين الخدمات. وأصبح عدم استقرار وضع الكهرباء جزءاً من الحياة اليومية، وعرفاً لدى اللبنانيين أو الذين يزورون لبنان (وهي ليست ميزة جيّدة في دولة تسعى الى ركاب التطوّر التقني والاقتصادي). ورغم أنّ المشاريع تواجدت في أدراج الدولة منذ عقود لوضع حل نهائي لأزمة الكهرباء، لم يحصل استغلال جدي لثروة لبنان الكهرومائية، كما أنّ الاتجاه شاع منذ 1973 لتوليد الطاقة من المحروقات النفطية وليس من توربينات المجاري المائية.

في سنوات الحرب التي بدأت عام 1975 أصبح انقطاع التيار الكهربائي متكرّراً ولفترات طويلة، ومع تراجع إنتاج الكهرباء بسبب كلفتها، حيث عانت شركة كهرباء لبنان من عجز مزمن، وبسبب أثر الحرب على منشآتها، بات لبنان يستورد الكهرباء وينتج الطاقة بشكل رئيس من المحروقات المستوردة. وكانت شركة الكهرباء تبذل جهداً بطوليّاً للإبقاء على توفّر الكهرباء في زمن الحرب وترميم الخطوط في مناطق القتال حيث تعرّض عمال الشركة للخطر الداهم في خضم المعارك، وكانوا يتسلّقون الأعمدة ويدخلون أبنية تتعرّض للقصف والقنص للقيام بتصليحات. ومن جهة ثانية كان استغلال الطاقة الكهربائية يتم الى أقصى حدّ، من تمنّع عن تسديد الفواتير الى ربط الأسلاك لسرقة التيار وهذا عمل مارسه الأفراد والعائلات والمؤسسات التجارية والصناعية على السواء. وبعضهم استمرّ في هذه الممارسة لأكثر من عقد بعد نهاية الحرب عام 1990. لقد بلغت خسائر شركة كهرباء لبنان 40-50 مليون دولار سنويّاً منذ العام 1983، حيث كان المعملان الحراريان في الجيّة والذوق يستهلكان 600 ألف طن من المحروقات المستوردة سنويّاً، بسعر 10 دولارات للبرميل، لإنتاج الكهرباء.

وكان التقنين من أساليب شركة الكهرباء لتستمرّ في تأمين الطاقة حيث كان التيار يقطع عن منطقة ليغذّي منطقة أخرى. وبلغت ساعات القطع أحياناً 18 ساعة في اليوم. كما أنّ عدداً كبيراً من المناطق اللبنانية بما فيها بيروت عانى من انقطاع تواصل أسابيع وأشهراً. ورغم الأوضاع المأسوية للبلاد، كان الرأي العام وأمراء الحرب ينتقدون شركة الكهرباء و«فساد الدولة» و«المؤامرة على صمود الناس» كلما انقطع التيّار الكهربائي. ولجأ اللبنانيون الى لشراء أجهزة توليد الكهرباء التي كانت كارثة بيئية ليس لصوتها المزعج في الأحياء السكنية فحسب، ولكن لأنـها كانت تنفث دخاناً أسود يشكل خطراً داهماً على الصحة العامة.

وبالمقابل كانت قيمة الاشتراكات ضئيلة ولا تسدّد، وحتى لو سدّدت، فقد كانت لا تكفي لتغطية بعض الكلفة. ومن أصل 750 ألف مشترك شرعي، تبيّن أن ثلثهم فقط سدّد متوجباته، كما كان عدد كبير يعلّق على الخطوط بصفة غير قانونية وبدون اشتراك. وفي حين كانت نسبة سرقة الكهرباء تقدر بـ11.5 بالمئة عام 1975، بلغت هذه السرقة نسبة 31 بالمئة من الإنتاج عام 1982 و55 بالمئة عام 1987[7]. وأدّت ضآلة التحصيل (قيمة الاشتراك كانت تساوي ثلث كلفة الإنتاج) والسرقة المتمادية للطاقة الكهربائية الى استهلاك مسرف من قبل المواطنين (كالإضاءة الكهربائية طيلة ساعات الليل والنهار) ما ضاعف عدّة مرّات خسائر شركة الكهرباء. وفيما بلغت نفقات الشركة 13 مليار ل.ل. عام 1987، لم تزد إيراداتها عن 1.7 مليار ل.ل.

أدّى هذا الوضع الصعب الى توقف شركة الكهرباء عن إنتاج الطاقة وغرق البلاد في ظلام دامس (وقد حصل هذا مراراً) وبلغت خسائر قطاع الكهرباء الفيزيائية 500 مليون دولار منها خسائر مؤسسة كهرباء لبنان في حربي التحرير والإلغاء عامي 1989 - 1990، والتي قدّرت بـ200 مليون دولار[7]، في حين كانت خسائر شركة كهرباء لبنان السنويّة تبلغ 123 مليون دولار. وأدّى تدهور أوضاع شركة الكهرباء الى عجزها عن استيراد مادة الفيول لتشغيل المعامل الحرارية، فأصبحت كلفة هذه المادة عالة كبرى على صندوق دعم المحروقات وباتت تلتهم جزءاً متعاظماً من نفقات الدولة.

الخدمات الاجتماعية

أسفرت جهود عهد فؤاد شهاب عن تقديمات اجتماعية في غاية الأهمية بعدما أكّدت دراسات محلية ودولية على غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر والتخلّف الاجتماعي في لبنان (راجع الفصل السابع). ولم تتقدّم الخدمات الاجتماعية كثيراً في لبنان ما قبل الحرب

باستثناء مصلحة الضمان الاجتماعي ذلك أنّ مفهوم دولة الرعاية والتقديمات الاجتماعية كان غريباً عن أمراء الحرب والتجّار، وكأنّه نوع من الاشتراكية المكروهة. فكان المشرّعون في مجلس النواب وأعضاء مجالس إدارة الشركات الخاصة ينفرون من أي تشريع أو برنامج يحسّن الوضع الاجتماعي وتوزيع الثروة. لقد ظهرت شركات خاصة للتأمين الصحي والاجتماعي قبل السبعينات ولكنّ رسوم الاشتراكات والكلفة العالية لخدمات هذه الشركات جعل زبائنها يقتصرون على أصحاب الثروات والمداخيل المرتفعة أو على القادرين على تغطية نفقات العلاج الطبي الخاص في سويسرا أو فرنسا. أمّا السواد الأعظم من المواطنين فكان محروماً من هذه الخدمات التي كانت شأناً عادياً منذ الحرب العالمية الثانية في كثير من دول الغرب.

تأسّس صندوق الضمان الاجتماعي في لبنان بقانون عام 1963 ولكنّ وضعه في حيّز التنفيذ استغرق سنوات عديدة، وفتح أبوابه عام 1971. وأدار دفّة الصندوق مجلس إداري من 13 عضواً خمسة منهم يمثّلون الاتحادات والنقابات العمالية وخمسة من أصحاب المصالح الاقتصادية وثلاثة أعضاء يمثّلون الدولة. وتضاعف حجم هذا المجلس عام 1978 لا لشيء بل لمراعاة حصص الطوائف في التمثيل.

وأقرّ قانون الضمان أربع مهام: ضمان الصحة والأمومة، وضمان العمل (فقدان العمل وحوادث مكان العمل) والضمان العائلي وضمان الشيخوخة والتقاعد. ويعتبر هذا القانون أهم وثيقة اشتراعية لمصلحة المواطن العادي في لبنان، وكمرجع رسمي وحيد منح تغطية شبه كاملة للصحة ونفقات الاستشفاء والعجز والأمومة والبطالة والتقاعد. ولقد أثبت صندوق الضمان نجاحه، فخلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب أصبح يستفيد منه ثلث القوى العاملة اللبنانية. وبسبب اندلاع الحرب عام 1975 والتدهور الاقتصادي لم يزدد عدد المشتركين كثيراً. وفيما صمد الصندوق لعدّة سنوات، بدأ منذ 1986 يعاني من عجز متفاقم ويتأخّر عن تسديد المدفوعات للمستفيدين. لقد دفع صندوق الضمان مبالغ وصلت الى 150 مليون ل.ل. و200 مليون ل.ل. سنوياً في السبعينات في شتى فروعه، واستمرّ في تقديم هذه الخدمات حتى في أسوأ سنوات الحرب، ثم غرق في العجز وباتت احتياجاته المالية تفوق ما هو متوفـّر في الصندوق بمبالغ وصلت سنويّاً الى مليار ل.ل. وأحياناً 12 مليار ل.ل.

وبسبب الحرب والأوضاع الاجتماعية الصعبة، عجز عدد كبير من المسجّلين في الضمان عن دفع ثمن الأدوية، وحتى حالات الطبابة البسيطة خاصة تلك التي يغطيها ضمان الصحة والأمومة. فكان الصندوق يعوّض المشتركين ثمن مشترياتهم التي يعترف بها الضمان بأسعار

أعلى مما تسمح به اللوائح. وانخفض مستوى معيشة قسم كبير من المسجّلين في سنوات الحرب، فازداد عدد طلبات استفادة أضعاف ما كان عليه في السابق.

وتفاقم الوضع بعد تقاعد أو سفر عدد من الأطباء المتعاقدين مع الضمان، لأنّ الصندوق لم يستطع العثور على من يحل مكانهم. كما أنّ تغيّب موظفي الضمان لفترات طويلة أخّر مقدرته على تقديم الخدمات وتراجعت إمكانياته العملانية. واستفادت المستشفيات والعيادات الخاصة من عجز الصندوق عن اتخاذ قرارات حول جداول الأسعار، فكانت تقدّم فواتير مضخّمة وجدت طريقها الى الموافقة والدفع من قبل الصندوق. وأضرّ هذا الأمر بالمضمونين، ليس لأنّه كان يرهق الصندوق ويزيد من عجزه بل لأنّ المضمون كان يقع بين نيران الفواتير المضخمة وعليه تسديد جزء من الكلفة الكاملة، وكان هذا الفرق مرتفعاً بطبيعة الحال يفوق قدرة المضمون على الدفع في كثير من الأحيان. فكانت مؤسسات الطبابة تستفيد من المضمون ومن الصندوق على حساب المال العام.

أدّى الوضع الاقتصادي المتدهور في الثمانينات الى تراكم العجز في صندوق الضمان وفاقم من ذلك لجوء بعض المستفيدين وأرباب العمل الى أساليب التلاعب، إمّا بعدم دفع الاشتراكات والمستحقات أو تقديم فواتير ومعلومات مغلوطة. وفي ظل تزايد احتمال إفلاس الضمان في أواخر الثمانينات بدأت الحكومة تفكّر جدياً في خصخصته وفسح المجال أمام ضمان اجتماعي يضطلع بمهامه القطاع الخاص وتجعله الدولة إلزامياً على أرباب العمل، كبديل عن شبكة التأمين العامة التي منحها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أمام العراقيل العديدة نحو حلحلة وضع الضمان أو تخصيصه أو وقف صناديق الدعم عن السلع الأساسية، استمرّت الدولة في التسعينات في البحث عن مخارج مقبولة شعبياً ولكن ديون الضمان تفاقمت الى مستويات قياسية وكانت الحلول المؤقتة كدعم الدولة لعجز الضمان هي المتبعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الخدمات البلدية

بلغ عدد البلديات في لبنان في الثمانينات 635 بلدية بأحجام مختلفة، أكبرها بلدية بيروت بحدودها الإدارية وعدد سكانها مليون نسمة، الى قرى صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن بضع مئات. لقد وفّرت البلديات خدمات حيوية للناس كإنشاء الطرق وترميمها وإصلاحها ومد شبكات المجارير الصحية ومسائل تتعلّق بالصحة العامة وجمع النفايات المنزلية والصناعية

والتخلّص منها بمقاييس بيئية مقبولة. وبخلاف معظم دول العالم، فإنّ بلديات لبنان كانت تموّل مباشرة من الدولة اللبنانية وترتبط بمصلحة الشؤون البلدية والقروية في وزارة الداخلية، فلم تملك الاستقلالية المحليّة كما هي الحال في معظم دول العالم.

واقترنت ميزانية البلديات بضرائب ورسوم جمعتها الدولة كمحاضر ضبط السير وضرائب على العقارات والرسوم الجمركية وضريبة التسلية (مطاعم ومسارح وسينما) وتراخيص مختلفة ورسوم المرافق العامة من ماء وكهرباء وأرباح كازينو لبنان. إضافة الى بعض الرسوم التي جمعتها البلديات بنفسها ضمن منطقتها الجغرافية. وكانت المبالغ توزّع على البلديات حسب جدول حصص معدّ سابقاً يعكس حاجة كل بلدية وكثافتها السكانية ومساحتها. فكانت نقابة عمال البلدية تستلم 25 بالمئة من تحويلات الدولة ويحوّل الباقي لينفقه المجلس البلدي[8]. وشكّلت تحويلات وزارة الداخلية لعدد كبير من البلديات الجزء الرئيس مما يدخلها من مال.

أدّى انهيار الدولة في سنوات الحرب الى تراجع مداخيلها لأسباب متعدّدة، منها عدم القدرة على تحصيل الضرائب والرسوم أو صعوبة تصحيحها حسب مؤشر التضخم المالي حتى لو تم تحصيل بعضها، رغم أنّ القانون سمح للدولة بتصحيح الضرائب والرسوم حسب غلاء المعيشة. ورغم أنّ الجداول المصحّحة كانت جاهزة للتطبيق ما يعني تحسين وضع البلديات المتدهور، إلا أنّ الجداول الجديدة لم تطبّق، كما أنّ المجالس البلدية كانت متردّدة في تطبيقها على أساس أنّ المواطن سيقاوم ارتفاعاً في الضرائب والرسوم في زمن الحرب. كما أنّ الميليشيات سيطرت على قسم من مداخيل الدولة المخصصة للبلديات، وقام بعض الميليشيات بتوفير خدمات عامة كل حسب منطقته. ومع قدوم العام 1985، نضبت مصادر البلديات جراء عدم تسديد الضرائب والرسوم وزحف التضخّم المتصاعد وخسرت البلديات معظم مصادر الدخل وأصبحت خدماتها مرتهنة لمقدرة الدولة على توفير المال ومنحه للبلديات من أي مصدر كان وفي معظم الأحيان كان هذا المصدر سلفات من مصرف لبنان.

حتى عام 1985 بلغت ديون البلديات 3 مليارات ل.ل.، 50 بالمئة منها كان دين بلدية بيروت بمعدّل فوائد بلغ 21 بالمئة. وفي العام 1986، بلغ دخل بلدية بيروت 278 مليون ل.ل. ونفقاتها 349 مليون ل.ل.، بعجز 72 مليون ل.ل. وأظهرت سجلات البلدية أنّ مبلغاً قيمته 91 مليون ل.ل. من رسوم وضرائب استحق دفعه للفترة 1978 - 1985 ولم يسدّد، وهو ما كان كافياً لتغطية العجز. وتدهورت مالية بلدية بيروت بشكل دراماتيكي عام 1987، حيث

تراجع دخلها الى 86 مليون ل.ل. (307 آلاف دولار) مقارنة بـ270 مليون ل.ل. عام 1975 (108 مليون دولار بسعر صرف ذلك العام). أظهرت الجداول المصحّحة التي حضـّرتها وزارة الداخلية أنّه لو تمّ تحصيل الضرائب والرسوم وفق مؤشر الغلاء لبلغ دخل البلديات في لبنان ملياري ل.ل. عام 1987، لم يدخل منها إلا جزء بسيط. وأصبحت حصص البلديات الصغيرة ضئيلة الى درجة أنّها لم تزد عن 25 ألف ل.ل. – 50 ألف ل.ل. بالسنة ما لم يكن كافياً لتسديد راتب موظف بلدي واحد. وبلغ عدد موظفي البلديات بضعة آلاف منهم 5 آلاف أجير ومتقاعد في البلديات خارج بيروت.

ولدعم البلديات لتقوم على الأقل بالحد الأدنى من مهامها، أوجدت الدولة صندوقاً خاصاً قدّم منحاً وقروضاً لتتمكن البلديات من دفع رواتب موظفيها، فكان مجموع ما قدّمته الدولة للبلديات بوسائل دعم مختلفة وخارج المصادر التقليدية، ما يزيد عن ملياري ل.ل. سنويّاً. ولم يكن هذا الدعم كافياً ذلك أنّ البلديات باتت في وضع مالي مزرٍ من تراكم ديون وعجز دائم وعدم مقدرة على دفع الرواتب والنفقات.

وكان الوضع أشدّ سوءاً في بلدية بيروت، ذلك أنّ العاصمة شهدت معظم أحداث الحرب والدمار منذ العام 1975. كما أنّ التقسيم الفعلي للمدينة الى شرق وغرب دفع البلدية الى القيام بنفس المهام بشكل مضاعف على ناحيتي الخط الأخضر. وعلى سبيل المثال كان معمل معالجة النفايات يقع في شرق بيروت في حي الكرنتينا ولكنه مغلق في وجه نفايات غرب المدينة. واقتصر استعمال آليات البلدية في كل جانب على مهام لا تستوعب كل إمكانياتها، وتعرّضت تجهيزات البلدية وآلياتها للسرقة والحريق والقذائف. وعادة ما كانت بلدية بيروت تلجأ الى التعاقد مع مؤسسات خاصة للقيام ببعض الخدمات، وأحياناً عبر عقود مريبة. وفي الثمانينات تدهور العمران المديني، من طرقات وجدران ومنشآت وإشارات مرور وعلائم بلدية. وأحدثت القذائف حفراً وأخاديد في الشوارع والأبنية كما أصاب الدّمار شبكة الإنارة. والكارثة الكبرى كانت في وسط المدينة الذي أصبح مكبّاً ضخماً للنفايات وتكدست فيه السواتر الترابية والمتاريس وهياكل الأبنية المهدمة والأطلال والنبات البرّي وبات مأوى للكلاب الضالة والجرذان. في العام 1983، أكمل فريق للبنك الدولي دراسة عن الوسط التجاري حدّدت كلفة إزالة الركام والأوساخ وتسوية الأراضي بـ223 مليون دولار. وإذ تمّ تسمية عدّة شركات للقيام بهذه المهمة، بدأت شركة أوجيه ليبان التي ملكها رجل الأعمال اللبناني السعودي رفيق الحريري مهمة تنظيف الوسط وتمهيد العقارات لإعادة الإعمار.

الاسكان

عانت بيروت وضواحيها من ازدحام رهيب من حيث نسبة عدد السكان الى المنازل والشقق المتوفّرة للسكن. في حرب السنتين (1975 – 1976)، هجّرت الميليشيات المسيحية أحياء ومخيمات الفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين، لا سيما الشيعة، من مناطق شرق وشمال العاصمة فلجأ المهجّرون الى غرب العاصمة وضاحيتها الجنوبية. ومن ناحيتها قامت ميليشيات التحالف اليساري اللبناني الفلسطيني بتهجير سكان بلدة الدامور المسيحيين ومناطق مسيحية أخرى، فلجأ هؤلاء الى شرق العاصمة. وهكذا منذ الفترة الأولى من الحرب اللبنانية بدأت بيروت تعاني ضغطاً سكانياً هائلاً كان يزداد سوءاً مع مرور الوقت بسبب قدوم المزيد من المهجّرين ضحايا الحرب من مناطق لبنانية مختلفة.

خلق شلال المهجّرين وضعاً صعباً على المستويات الاجتماعية والصحية والاقتصادية في مدينة لا تملك مقوّمات إيواء هذا العدد الهائل من الناس. ولم تكن بيروت على أي حال مدينة مثالية من حيث توفير العيش اللائق لسكانها قبل الحرب. فكيف بضغط أكثر من مليون و500 ألف شخص في المدينة وضواحيها في سنوات الحرب. هذا الوضع المأسوي دفع أصحاب الأبنية الى رفض تسديد الضرائب والرسوم في زمن الحرب، خاصة أنّ آلاف العقارات تعرّضت للقذائف وأحدثت فيها الشظايا والصواريخ فجوات ضخمة إن لم تدمّر بعضها كليّاً أو جزئياً. كما أنّ المهجـّرين احتلوا آلاف الشقق والمنازل وخاصة تلك التي اكتمل بناؤها ولم يشغلها أحد بعد فأصيب أصحابها بخسائر جمّة. أضف الى ذلك فقدان قيمة بدل إيجارات الشقق والمنازل، حيث يقيم مستأجرون شرعيون، بسبب انهيار العملة الوطنية.

وحتى قبل الحرب، تعرّضت الأبنية في الأحياء السكنية الى التدهور بعامل الزمن، كما أنّ البنية التحتية، من إمدادات مياه وصرف صحي وكهرباء وهاتف كانت كلّها في حالة تلف أو تدهور في غياب الصيانة والتصليحات منذ الستينات. وكانت شبكة الصرف الصحي في بيروت مصيبة، لا بل كارثة، بيئية وصحية حتى قبل الحرب، لتصبح في زمن الحرب مصدر خطر داهم على الصحة العامة ومياه الشفة وبلاجات السباحة على الساحل. وفي عدد من الأحياء داخل بيروت الإدارية (إذ إنّ الوضع في ضواحي العاصمة كان أكثر سوءاً)، كانت أنابيب الصرف الصحي تعاني من الاهتراء والانسداد وكانت تطوف بما فيها على الناس في منازلهم وأعمالهم بسبب تراكم الغبار وكميات الأوساخ عبر السنين وكأنّها مرض كوليسترول أصاب

البنية التحتية ودفع شرايينها الى الانفجار. وعانى المواطنون من هذه الأخطار غير الحربية، إذ كانت تفاجئهم الأدوات الصحية في منازلهم بتدفق المياه الآسنة والأمراض وليس هناك من منقذ بسبب غياب البلدية وعدم اكتراث الميليشيات لأعمال السمكرة. وقدّرت دراسات البنك الدولي عام 1983 كلفة تجديد وإصلاح وتغيير معظم شبكة الصرف الصحي في بيروت والمدن الرئيسية ببضعة مليارات من الدولارات.

وإذا كانت السنوات السبع الأولى من الحرب شاهدة على التدهور الرهيب في قطاع الإسكان، فإنّ الغزو الإسرائيلي عام 1982 وما تلاه من ويلات في الجبل، وخاصة في عاليه وبحمدون ودير القمر وقرى الشوف، أدّى الى نزوح وتحرّك مهجّرين بمئات الألوف الى بيروت بشقّيها. وفيما بيّنت خطط الدولة عام 1980 عن حاجة الى بناء 20 ألف وحدة سكنية[9]، ذكرت دراسة البنك الدولي عام 1983 أنّ الحاجة الفعلية أصبحت 135 ألف وحدة سكنيّة لإيواء أكثر من نصف مليون نسمة بحاجة ماسة الى السكن بسبب الحروب والتهجير ودمار الأبنية السكنية والمنازل. وواقع الحال أنّ معظم سكان لبنان عشية الحرب (80 بالمئة) كانوا يقيمون في المدن، وقلّة منهم كانت تقيم في الأرياف. وباستثناء المنازل الفردية في الأرياف وقصور ومنازل الأغنياء، فإنّ العائلة اللبنانية وبنسبة عالية جداً تقيم عادة في شقّة سكنية في مبنى من عدة طبقات.

صندوق دعم المحروقات

مثّل صندوق دعم المحروقات نسبة 80 بالمئة من مجموع صناديق الدعم الحكومية ونسبة مرتفعة من عجز الخزينة. في العام 1987، أنفق الصندوق 382 مليون دولار، منها 352 مليون دولار للاستهلاك العام (صناعة ووقود للسيارات وتدفئة، الخ) و30 مليون دولار لدعم شركة كهرباء لبنان في إنتاج الطاقة الكهربائية.

تضاعف استهلاك المحروقات في لبنان في السنين العشر الأولى من الحرب (1975 - 1985) بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السيارات في الأراضي اللبنانية ما جعل لبنان بين الدول ذات النسبة العالية في عدد السيارات نسبة الى عدد السكان. في العام 1983، أظهرت تقارير الحكومة وتسجيل الميكانيك أنّ عدد السيارات قد بلغ 550 - 600 ألف.

في تشرين الأول/ أكتوبر 1984، تعرّض لبنان لأزمة نفطية بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وارتفعت نفقات صندوق دعم المحروقات حتى بلغ عجزه 5-7 مليار ل.ل.، ذلك

أنّ الحكومة استوردت النفط بالأسعار العالمية وبالعملة الصعبة لتطرحه في السوق المحلي بسعر يقل كثيراً عن سعر الكلفة. وكان انهيار العملة (راجع الفصل الثاني عشر) يسيء الى وضع الصندوق، ومثال على ذلك أنّ الحكومة دفعت 12.5 مليار ل.ل. ثمن النفط عام 1986 وباعته بـ7.10 مليار ل.ل. في السوق المحلي.

وكانت الميليشات وزمر الابتزاز تستغلّ الأسعار المدعومة للمحروقات وتمتص ما أمكنها من كميات لبيعها في السوق السوداء، فكانت الدولة تستدين المال لتدعم النفط، فيصادره اللصوص لمصلحتهم. حتى أنّ كميّات من هذا النفط المدعوم وجدت طريقها الى أسواق خارجية لتحقيق الأرباح للمصالح الخاصة. فقد كانت الميليشيات تستغل الأسعار المدعومة وتسيطر على كميات المحروقات والقمح لتهريبها الى خارج لبنان بأسعار السوق. وعملياً كانت صناديق الدعم أموالاً مبدّدة تذهب الى جيوب التجّار المحليّين ولدعم المستهلكين في الدول المجاورة. وكان الرأي العام يساوره الغضب عندما تعلن الدولة وتنشر الصحف نبأ وصول باخرة محمّلة بالفيول أو المشتقات النفطية في حين كانت محطات المحروقات بالمفرّق تشكو دائماً أنّها لم تستلم أي كميات.

منذ 1985، بدأ مصرف لبنان يصرّ على وقف هذا الدعم خاصة أنّ الدولة كانت تستدين لكي تسدّد مشتريات النفط، وكانت تسمح للقطاع الخاص باستيراد كميات إضافية لخلق بيئة تنافسية وأسعار معقولة للمستهلك، وإنهاء الاحتكار وعملاء السوق السوداء بهدف دفعهم الى تخفيض الأسعار. وكان مصرف لبنان يرى، وبمشورة من صندوق النقد الدولي، أن لا دور للدولة في دعم المحروقات وخاصة في ظروف لبنان الصعبة، وأنّ السعر العالمي هو سعر عادل للسوق المحلي. خاصة أنّه أصبح من الصعب على المواطنين العثور على محروقات بالسعر المدعوم في لبنان رغم جهود الدولة. وفيما كان سعر صفيحة بنزين السيارات (20 ليتراً) لا يزيد عن 7.35 ل.ل. للمستهلك عام 1975، أصبحت 1600 ل.ل. عام 1987 و15 ألف ل.ل. عام 1990 (حرب الكويت).

كانت كميات النفط المستورد تكرّر في مصفاة الزهراني جنوب صيدا وفي مصفاة أخرى صغيرة شمال طرابلس. وكانت الزهراني المصفاة الرئيسية في لبنان، حيث بلغ عدد عمالها في الثمانينات 250 - 300 عامل، وراوح إنتاجها اليومي 15 - 17 ألف برميل (سعة البرميل 160 ليتراً) سدّدت ثمنها وزارة الصناعة والنفط بكلفة 16 دولاراً الى 18 دولاراً للبرميل. وبسبب قرب المصفاة من مناطق شديدة الخطورة في جنوب لبنان، تعرّضت لقصف وغارات جوّية إسرائيلية

من حين لآخر. أغارت الطائرات الإسرائيلية مراراً على المصفاة، وأحدثت فيها اعتداءات 1976 و1978 أضراراً جسيمة اضطرتها للإقفال عدّة شهور، حيث أفقد اعتداء 1976 المصفاة 50 بالمئة من إنتاجها. وفيما استغرقت الإصلاحات وقتاً طويلاً واستعادت المصفاة إنتاجها عام 1981، أغارت الطائرات الإسرائيلية مجدّداً ودمّرت أجزاءً من المصفاة ما دفعها الى الإقفال القسري لثلاثة أشهر وخسارة في الإنتاجية. وبعد إتمام الاصلاحات والترميم مرّة أخرى وعاد الإنتاج بدرجة أقل في نهاية 1981، قامت إسرائيل بغزو كبير في حزيران/ يونيو 1982 وأوقعت خسائر ضخمة في المصفاة وخطوط التابلاين والمبنى الإداري وخزانات التموين. وكانت الدولة تتكبّد مبالغ تتراوح بين 5 ملايين و10 ملايين دولار بعد كل تخريب. وبعدما انسحبت إسرائيل من جوار المصفاة عام 1985، عملت الدولة على استعادة الإنتاجية الكاملة[10].

وفي الحرب بين الجيش اللبناني بقيادة الجنرال ميشال عون وميليشيا القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، أصابت عدّة قذائف صاروخية خزانات المحروقات في حي الدورة شمال بيروت، محدثة خسائر بملايين الدولارات[11].

وكان دعم المحروقات أبرز عامل في تفاقم عجز الموازنة. لقد بلغت كلفة دعم المحروقات 772 مليون ل.ل. عام 1982 (8 بالمئة من النفقات و30 بالمئة من الإيرادات)، وعام 1985 بلغت 5،8 مليار ل.ل. (23 بالمئة من النفقات و135 بالمئة من الإيرادات). وهكذا استهلك دعم المحروقات 33 بالمئة من الإنفاق العام سنة 1987. وبين 1982 و1990 أنفقت الدولة 245 مليار ل.ل. لدعم المحروقات، ما فاق كل إيرادات الدولة من ضرائب ورسوم وأرباح مصرف لبنان في تلك الفترة، حتى أنّ كلفة الدعم بلغت ضعفي ايرادات الدولة عام 1989. واستمرّ هذا الوضع الشاذ حتى 1989 عندما توقفت الدولة عن استيراد النفط المخصّص للاستهلاك، استجابة للنداءات المتكرّرة لصندوق النقد الدولي، وأبقت على استيراد المحروقات لتغذية معامل إنتاج الطاقة الكهربائية. وهبطت نسبة دعم المحروقات الى 6 بالمئة من الإنفاق العام 1990.

الدولة تخسر المرافىء البحرية

شكّلت الضرائب غير المباشرة القسم الأكبر لدخل الدولة منذ الاستقلال وحتى أواخر السبعينات، فمثّلت الرسوم الجمركية منفردة 30 الى 40 بالمئة من المجموع، في حين لم تزد حصة ضريبة الدخل عن 15 بالمئة. وبما أنّ الميليشيات هيمنت على بعض مرافىء الدولة منذ أواخر السبعينات أو أقامت مرافئها الخاصة وغير الشرعية على الساحل اللبناني ابتداء

من 1981 فإنّ أهم مصدر للدخل الحكومي قد نضب. لقد انتشرت المرافىء غير الشرعية على طول الساحل اللبناني واستعملت لاستيراد وتصدير أي بضائع حتى تلك التي يعاقب عليها القانون، كالمخدّرات والسموم والنفايات الصناعية. وباتت أي فئة تستطيع أن تستورد وتصدّر ما تشاء بدون تراخيص رسمية، حتى أنّ مرافىء الميليشيات كانت مجهّزة لتحميل المراكب وتفريغها. وأصبح التجّار يفضّلون إدخال بضائعهم عبر مرافىء الميليشيات نظراً لتدنّي رسومها. ولقد بلغت خسارة الدولة من رسوم جمركية فائتة على بضائع عبر المرافىء غير الشرعية 50 مليون دولار شهرياً. كما سيطرت الميليشيات على بعض نشاط المرافىء الشرعية كحوض مرفأ بيروت الخامس ومرافىء طرابلس وصيدا وصور. وفرضت الميليشيات رسومها الخاصة على حركة الاستيراد والتصدير (راجع الجدول 12 في الملحق الإحصائي).

لقد تضاءلت عائدات الدولة من الرسوم على التجارة الخارجية حيث تضاعفت حركة الاستيراد أربع مرات في الفترة 1973 الى 1982 في حين هبط تحصيل الدولة الى نصف ما جنته قبل الحرب، وابتلعت الميليشيات النصف الآخر[12]. ولقد تحسّنت الصادرات من 910 مليون دولار عام 1980 الى 1.3 مليار دولار عام 1981. وفيما يلي جدول بالمرافىء غير الشرعية.

المسافة عن بيروت	الإدارة أو النفوذ	المرفأ
كلم 2	ميليشيات شيعية	الأوزاعي
كلم 80	ميليشيات شيعية	صور
كلم 30	ميليشيات مسيحية	أكوا مارينا وجونيه
90	ميليشيات سنيّة لبنانية وفلسطينية	طرابلس
75	ميليشيا المردة/ مارونية	شكا
40	ميليشيات سنيّة لبنانية وفلسطينية	صيدا
0	أحواض شرعية وميليشيا القوات اللبنانية	بيروت
كلم 30	ميليشيات درزية	الجيّه

تدهور المالية العامة

في الخمسينات من القرن العشرين لم تنفق الدولة اللبنانية حتى ما كان يدخلها من إيرادات على ضآلتها، عملاً بمقولة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، بسبب الغياب الفضائحي للبرامج الاجتماعية. فحقّقت الموازنة فائضاً للإيرادات العامة على النفقات بنسبة 17 بالمئة عام 1951

و47 بالمئة عام 1953 و34 بالمئة عام 1960. ورغم الحاجات الماسة الى تطوير البنية التحتية في المحافظات وتأمين الحد الأدنى من العيش الشريف للمواطنين، لم يرغب المسؤولون حتى في استعمال ما يفيض من مال عام لخير الناس.

وبعد حرب عام 1958 وتغيّر الفئة الحاكمة وظهور تقارير بعثة ايرفد حول خطط التنمية، أضحت الدولة طرفاً فعـّالاً في الاقتصاد وخاصة في المسائل البنيوية، فزاد الإنفاق على المشاريع الإنمائية بنسبة 45 بالمئة عام 1962، وزادت اعتمادات البرامج الاجتماعية والتنموية بنسبة 355 بالمئة[13]. وتعتبر سنة 1962 نقطة التحوّل في المالية العامة في لبنان حيث سجّل نسبة عجز 13.2 بالمئة في ذلك العام وبقي العجز لازمة في المالية العامة اللبنانية. ذلك أنّه باستثناء الأعوام 1971 و1972 و1974، فاقت النفقات على الإيرادات في كلّ سنة منذ 1962، أي خلال الستينات والسبعينات ليتدهور بشكل كبير في الثمانينات، ويصبح مصيبة لبنان الكبرى في التسعينات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وحتى العام 1975، كانت الدولة تواجه العجز في الإنفاق بسلفات صغيرة من مصرف لبنان تراوح حجمها من بضعة ملايين ل.ل. عام 1970 الى 15 مليون ل.ل. عام 1975.

وبلغت خسائر الدولة الفيزيائية في حرب السنتين 600 مليون دولار من دمار وخراب لحق بالأملاك العامة من مبان وتجهيزات ومرافق الهاتف والكهرباء والمرفأ والمطار. كما فقدت الدولة السيطرة على البلاد وعجزت عن تحصيل الإيرادات. وبغياب المساعدات الخارجية وتقلّص العائدات الى الحضيض، بلغت نفقات الدولة مليار ل.ل. تقريباً عام 1975 وإيراداتها 800 مليون ل.ل. تقريباً، بعجز 22 بالمئة. وعام 1976 انخفضت الإيرادات الى 20 بالمئة من المستوى المحقق عام 1975، فكانت نسبة العجز 76 بالمئة من النفقات. وتراجعت الضرائب المباشرة عام 1977 بنسبة 28 بالمئة عن مستوى 1974 وانخفضت الرسوم الجمركية عام 1981 الى نصف ما كانت عليه في السابق. ومنح البرلمان الحكومة سلطة الاستدانة وإجازة بإصدار السندات لتمويل الخزينة. فاستدانت الدولة 966 مليون ل.ل. عام 1977 و851 مليون ل.ل. عام 1978. وأصبح العجز يلازم الموازنات سنة بعد سنة، فيما نضبت أرباح الاستثمارات والمرافق التي تملكها الدولة.

ويعتبر غسّان العيّاش أنّ عجز الموازنة أصبح منذ العام 1982 يشكـّل السبب الرئيسي لتضخم مؤشر الأسعار وللانهيار المتواصل في القيمتين الخارجية والداخلية لليرة اللبنانية[14]. نما الدين العام بشكل دراماتيكي، فوصل الى 3.7 مليار دولار في نهاية عام 1982. والى 5.3

مليار دولار عام 1983، متجاوزاً مائة بالمئة من الناتج المحلي القائم لذلك العام. وشكـّلت خدمة الدين (من فوائد ومستحقات) نسبة 17 بالمئة من مجموع النفقات عام 1983 ولكنّها تعاظمت لتشكـّل 25 بالمئة من مجموع الإنفاق خلال عقد الثمانينات.

بعد العام 1982 لجأت الدولة اللبنانية الى الإنفاق بصفة متزايدة من خارج الموازنة لتلبية الحاجيات المالية في الظروف الاستثنائية. وخلال بضعة أعوام فقدت الموازنة قيمتها كمؤشر للمالية العامة، وارتفع الإنفاق من الموازنة وخارجها خمس مرّات بين 1979 و1984، حيث شكـّلت النفقات الإجمالية 117 بالمئة من الإيرادات عام 1979 و333 بالمئة عام 1984. وأدان صندوق النقد الدولي هذا النهج في الإنفاق خارج الموازنة.

وبحلول العام 1985، بدأ عجز الخزينة يتراكم ليصل الى بضعة مليارات من الدولارات (راجع الجدول 3 في الملحق الإحصائي). أنفقت الدولة 60 مليار ل.ل. في الفترة 1982 – 1985 ولم يدخلها أكثر من 13.8 مليار ل.ل.، فوصل العجز المتراكم خلال أربع سنوات الى 77 بالمئة. وبلغت رواتب الموظفين نسبة 22 بالمئة من النفقات الاجمالية وصندوق المحروقات 14 بالمئة. وارتفع الدين العام خلال هذه السنوات الأربع من 14 مليار ل.ل. عام 1982 إلى 54 مليار ل.ل. عام 1985. وفيما كانت نسبة خدمة الدين الداخلي 54 بالمئة من إيرادات الدولة عام 1982، وصلت تلك النسبة الى مائة بالمئة من الإيرادات عام 1984، ثم بلغت نسبة خدمة الدين الى الإيرادات 135 بالمئة عام 1985، فاضطرت الدولة للاستدانة لدفع مستحقات الدين وهكذا تحوّل العجز الى كرة ثلج متعاظمة[15].

وأصيبت الدولة بالشلل منذ العام 1985، فلم تعد الحكومة تلتقي ولم يصدر قانون الموازنة العامة طيلة هذه الفترة. فوصل تفتّت الدولة في عهد أمين الجميّل الى أوجه في هذا العام. ذلك أنّ الحكومة الائتلافية (أو «الوفاقية» في القاموس اللبناني) دخلت في نزاعات بين أطرافها وبين رئيسها رشيد كرامي ورئيس الجمهورية الجميّل. وبدأت مرحلة مقاطعة الجميّل، فقدّم كرامي استقالته. ومع تعذّر تشكيل حكومة جديدة، استمرّت حكومة كرامي المستقيلة في تصريف الأعمال المهمة فقط بموجب محاضر ومراسيم خارج مجلس الوزراء. فتعطّلت الحكومة وأدّى ذلك الى شلل لا سابق له في أجهزة السلطة التنفيذية في لبنان.

وانحدرت الدولة مجدداً الى هاوية جديدة عندما اغتيل رشيد كرامي في أول حزيران/ يونيو 1987، وكلـّف الجميّل سليم الحص رئيساً بالوكالة لحكومة مستقيلة. ولم يتوقّف تفتت الدولة عند هذا الحد، إذ إنّ نهاية عهد الجميّل في أيلول/ سبتمبر 1988 وعدم انتخاب

رئيس جديد للجمهورية أسفرا عن ظهور حكومتين تتنافسان على الشرعية، الأولى برئاسة سليم الحص والثانية برئاسة الجنرال ميشال عون. وغرقت البلاد في حروب وأشكال عنف متجدّد خلال 1989 و1990، وخاصة «حرب التحرير» و«حرب الإلغاء»، سقط ضحيّتها 4300 قتيل وقدّرت خسائرها الفيزيائية بـ630 مليون دولار[16].

وخلال فترة المقاطعة والشلل وصل الوضع الاقتصادي الاجتماعي الى أوضاع شديدة الخطورة، فانهارت العملة ونضبت إيرادات الدولة وظهر وحش الغلاء بأبشع صوره. ولم تعد إيرادات الدولة من كل مصادرها تغطي أكثر من 10 بالمئة من النفقات، ما يعني وصول نسبة عجز الخزينة الى أكثر من 90 بالمئة من الإنفاق أحياناً. وبدون موازنة، كانت وزارة المالية تعمل بموجب اجراءات مؤقتة (القاعدة الاثني عشرية) من لحظة بداية المقاطعة في بداية 1986 وحتى آب/ أغسطس 1990. وقضت الاجراءات بدفع رواتب الموظّفين وأجـَراء الدولة[17] وتسديد النفقات التقليدية والجارية وخاصة خدمة الدين ومجلس الإنماء والإعمار ومكتب الحبوب ومؤسسة كهرباء لبنان والبلديات والضمان الصحي، وسلفات ترميم المنازل وقروض للمؤسسات الاقتصادية. وكانت أوجه الإنفاق هذه غير منتجة بطبيعة الحال وشكّـلت نسبة 89 بالمئة من الإنفاق العام في حين تراجع الإنفاق الاستثماري الى أدنى درك منذ 50 عاماً. وفي أواخر الثمانينات أصبح الإنفاق يساوي أكثر من 13 مرّة إيرادات الدولة الضريبية. قبل الحرب كانت الضرائب والرسوم تشكـّل 40 الى 50 بالمئة من نفقات الدولة ولكن في الفترة 1982-1985 لم تعد هذه الضرائب والرسوم تشكّل أكثر من 5 بالمئة من النفقات العامة. وكانت الفترة الأسوأ هي 1986 - 1988، حيث تراجعت مساهمة الضرائب والرسوم كنسبة من الإيرادات الى 5 بالمئة وكنسبة من النفقات الى أقلّ من نصف من واحد بالمئة عام 1988[18].

وخصّص مصرف لبنان محفظة لكل وزارة أو مصلحة عامة. وعلى سبيل المثال خصّص حساباً لوزارة الاقتصاد لاستيراد الحبوب والمحروقات وحساباً آخر لوزارة التربية للإنفاق على المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية. ورغم أنّ هذا الأسلوب كان حلاً عمليّاً يسمح للدولة بمواصلة الحد الأدنى من دورها في غياب مجلس الوزراء وغياب الموازنة، فإنّ الأمر الواقع أطلق أيدي الوزراء وكبار الإداريين للتصرّف بالأموال العامة على هواهم بدون رقابة برلمانية، وبدون التقيد بدفاتر الشروط وقواعد المحاسبة العامة. ولم يكن ممكناً معرفة الإيرادات العامة والنفقات بدقة، كما أنّ الإنفاق كان يتم على أمور عشوائية بدون دراسة جدوى وتقييم اقتصادي، أو إذا كانت نفقات ضرورية. حتى أنّ بعض الوزارات أقدم على إنفاق المال لإنجاز

أبنية جديدة للمكاتب وتجهيزها بالمفروشات والوسائل الحديثة بكلفة ملايين الدولارات.

وحصلت بعض المحاولات لتقليص الإنفاق عام 1986 بضغط من صندوق النقد الدولي ومن العقلاء في مصرف لبنان ورجال الدولة، فتراجعت مشتريات الدولة من الخارج الى النصف وانخفض الإنفاق العام. وواجهت الدولة استحقاقات مالية كبرى وقفت عاجزة أمامها.

مصرف لبنان وإدمون نعيم

عام 1987 تداول أطراف الدولة موضوع استعمال احتياطي الذهب لتدارك أوضاع المالية العامة. وكانت كميّة كبيرة من سبائك الذهب متواجدة في مخازن مصرف لبنان وخاصة في الفرع الرئيسي في «شارع مصرف لبنان» في حي الحمرا غرب العاصمة. وكان حاكم المصرف إدمون نعيم يحرس هذا الاحتياطي شخصياً منذ العام 1985. كيف؟ كان نعيم لا يغادر المبنى وينام على كنبة في مكتبه ليلاً ليمارس عمله بشكل متواصل في ساعات النهار، تحيطه أكياس الرمل لحمايته من القصف[19].

أنّ عودة الثقة بالليرة وبعض الاستقرار في المالية العامة قد يشجعان المستثمرين عاى العودة تدريجياً إلى لبنان.

ولم يتغيّر موقف مصرف لبنان بأنّ أي كمية من المال بالعملة الصعبة يجب أن تدعم العملة الوطنية، وإلا فإن مصرف لبنان سيتجه الى خسارة احتياطي الذهب بعدما خسر احتياطي العملات الصعبة عام 1986. والنتيجة ستكون المزيد من الضغط على الليرة. وطلب ادمون نعيم من الحكومة أن تلتقي وتصلح البيت أولاً وتلجم الإنفاق وتحضّر ميزانية بمصداقية. وبعد ذلك ستنتفي الحاجة لاستعمال الذهب. واقترح خطوات منها إنهاء صناديق الدعم (المحروقات والحبوب) والتعاون بين أطراف الحكومة طالما أنـّهم يمثلون الميليشيات وقوى الأمر الواقع لجمع الضرائب والرسوم لصالح الخزينة العامة.

أمام الواقع المرير في الثمانينات، لم يبق لمواجهة أزمة المالية العامة وحاجيات الإنفاق سوى المزيد من الاستدانة. ذلك أنّ حلولاً من نوع لجم الإنفاق على صناديق الدعم والضمان الاجتماعي وعدم دفع رواتب الموظفين، لم تكن ممكنة. كما أنّ مصرف لبنان كان يستهلك احتياطيه من العملات الأجنبية لتمويل مستوردات القطاع العام من الخارج وخدمة الدين العام بالعملات الصعبة.

ولبيع إصدارات الدين، كان على الدولة أن تخلق سوقاً أوليـّاً في بيروت، فألزم مصرف

لبنان المصارف التجّارية أن تستثمر في سندات الخزينة. ولم ترضَ المصارف عن هذا الإجراء وحاولت مقاومة نمو سوق سندات الخزينة بالتمنّع عن توفير وسائل أو حيّز للتداول الثانوي لتنشيط قيمة هذه السندات. وشعرت المؤسسات المالية الخاصة أن هامش الحريّة في عملياتها قد تقلّص وأنّ انتشار سندات الخزينة بما تعرضه من فوائد مرتفعة جاء على حساب التوسّع في حسابات الودائع. وفي غياب الطلب القوي على سندات الخزينة أو التزام صلب للمؤسسات المالية لشراء هذه السندات، كان مصرف لبنان يشتري جزءاً هاماً من الإصدارات، ما ساهم في سياسة نقدية تضخميّة والى تنقيد الدين الحكومي. فكلما نمت الكتلة المالية بالليرة كانت الثقة العامة تنحسر والناس تفضّل عدم اقتناءها.

في البدء، حاولت الدولة ضبط كلفة خدمة الدين بأن فرضت سقف العائد على السندات المستحقة خلال ثلاثة أشهر عند 19 بالمئة. ولكن في العام 1986، اضطرت الدولة الى زيادة العائد الى 35 بالمئة لجذب المستثمرين. وحتى هذا العائد المرتفع لم يكن كافياً لأنّ مؤشر التضخم في عامي 1986 و1987 كان هائلاً ولم يكن ممكناً التوصل الى عائد على السندات كافٍ لجذب المستثمرين لشراء الدين العام بالليرة اللبنانية. وفضّل المستثمرون إصدارات بالدولار وعملات أخرى لا تتأثر بالتضخم. وخلال أعوام المقاطعة (1986–1988) كان الدين العام يتضاعف كل عام وارتفعت قيمته الاسمية حوالى عشر مرّات من 54 مليار ل.ل. في نهاية 1985 الى 522 مليار ل.ل. في نهاية 1988. وكان تمويل هذا الدين من مصرف لبنان والمصارف التجارية العامل الأساسي في توسّع الكتلة النقدية ورفع معدّلات التضخم وانهيار العملة الوطنية.

خلال الفترة 1986–1990، اشترى مصرف لبنان 3.4 مليار دولار من سوق القطع، واستعمل 2.4 مليار دولار للتدخّل في السوق للدفاع عن الليرة و1.9 مليار دولار لمدفوعات القطاع العام الخارجية، توزّعت على الشكل التالي: 61 بالمئة لاستيراد المحروقات و15 بالمئة لاستيراد القمح و10 بالمئة لدعم شركة كهرباء لبنان و15 بالمئة مدفوعات أخرى[20]. وبسبب غياب الدولة وانهيارها، كان أعضاء الحكومة المستقيلة لا يكترثون لأحكام قانون النقد والتسليف ولاستقلالية مصرف لبنان وعواقب تمويل عجز الخزينة عن طريق خلق النقد. إذ كان البعض يعتقد أنّ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» وأنّ ظروف البلاد في زمن الحرب تفرض خضوع البنك المركزي كليّاً لطلبات الدولة وقراراتها وتلبية كل طلبات الاقتراض.
وكان تمويل الإنفاق العام يتم بشكل رئيسي عبر تحويل «أرباح» وهمية يحققها مصرف لبنان من الفرق بين القيمة التاريخية لاحتياطيات المصرف من الذهب والعملات الأجنبية وبين قيمتها

الجديدة في كل مرّة يعاد تقويمها (مرّتين في الشهر وعند وضع الميزانية السنويّة للمصرف) الى خزينة الدولة. ورغم تحذير حاكم مصرف لبنان بأنّ هذه السياسة هي كلعق المبرد الحديدي الذي يولد دمـاً مصدره الشخص الذي يلعق فيظنّ أنّه يتغذى. إذ كان تغيّر قيمة الموجودات الاسمي سببه انهيار سعر صرف الليرة في سوق القطع أي دفتريّاً لا معنى له، فكان تدهور العملة الوطنية يرفع باستمرار من قيمة الاحتياطي بالعملة المحليّة وكأنها تسجّل ربحاً. والحقيقة أنّ العملية كانت خلق نقد تضخمي بدون قيمة اقتصادية حقيقية، ولا يختلف عن سلفات البنك المركزي التي تتجنبها معظم دول العالم.

لقد حوّل مصرف لبنان الى الخزينة هذه الأرباح طيلة السنوات العشر الأولى من الحرب، ما مجموعه أكثر من 1.5 مليار دولار[21]:

ولم يكن مصرف لبنان راضياً عن هذه السياسة، لا بل إنّ المجلس المركزي لمصرف لبنان أبلغ الحاكم ميشال الخوري بأنّ الأموال التي تسحبها الدولة من المصرف تعتبر بمثابة قرض من المصرف الى الدولة إذ إنـها ليست سوى أرباح دفترية. وجرت في أوائل الثمانينات سلسلة اجتماعات مع بعثة صندوق النقد الدولي الذي انتقد بشدّة هذه التحويلات تحت اسم ارباح محققة. فكان ممثلو صندوق النقد يشطبون «أرباح إعادة التقويم» من الجداول المقدمة من الجانب اللبناني ويعتبرونها ديوناً للمصرف على الدولة وليست إيرادات للخزينة.

وبمجيء إدمون نعيم عام 1985 توقف مصرف لبنان عن تحويل «أرباح» إعادة التقويم الى الخزينة، رغم أنّ قانون النقد والتسليف اعتبر الربح الدفتري ربحاً حقيقياً وقضى بتحويل 80 بالمئة منه الى الخزينة. وإذا كان هذا المنطق صالحاً للستينات والسبعينات، أي في زمن السلم، لم يكن منطقيّاً مواصلة العمل بمفعوله في الأوضاع الكوارثية في الثمانينات. وأيّد موقف نعيم صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية وأصحاب الاختصاص في لبنان، فيما عارضه ووقف بمواجهته وزير المال آنذاك كميل شمعون الذي بدأ منذ آذار/ مارس 1985 يطالب مصرف لبنان بالدفع.

وفيما لم يتراجع نعيم عن موقفه، أصرّ شمعون على الحق القانوني للدولة في تحويل الحصّة المتوجّبة للخزينة عن سنة 1984. ووصلت الأمور في أواسط 1985 الى محاولة وزارة المالية إلغاء قرارات المجلس المركزي لمصرف لبنان، بعدما فشل في سلسلة مذكرات في ثني نعيم عن موقفه في تحويل المال. وعرض نعيم الأمر على رئيس الحكومة رشيد كرامي، في حين لجأ شمعون الى وزارة العدل لتقديم مطالعة حول الخلاف بين الدولة ومصرف لبنان. وكان رأي

وزارة العدل أنّ منطق حاكم مصرف لبنان سليم ولكنّ الأمر يحتاج الى تغيير المادة 116 من قانون النقد والتسليف التي تجيز التحويل. والى أن يتم تعديل القانون، ترى وزارة العدل أنّ على مصرف لبنان تطبيق القانون وتحويل الأرباح.

ومجدّداً رفض نعيم مطالعة وزارة العدل لأنها استشارية غير إلزامية، مؤكداً أنّ قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان في عدم تحويل الأرباح يبقى سائداً. وانتهى الأمر بأن ربح إدمون نعيم المعركة وتوقّف مصرف لبنان منذ 1985 عن تحويل الأرباح الدفترية الى خزينة الدولة. كما تمكّن مصرف لبنان من فرض ضوابط وقيود على حدود استدانة الدولة منه وعلى مسائل الإنفاق، وتوكيد أنّ مصرف لبنان ليس مال قارون وليس صندوقاً تستطيع الدولة أن تغرف منه ساعة تشاء أي مبلغ تشاء. وكان لجم المصرف لنفقات الدولة ممكناً بسبب انهيار هذه الأخيرة ومواصلة المصرف مهامه كإحدى المؤسسات العامة التي بقيت في زمن الحرب. ورغم توقّف مصرف لبنان عن تحويل الأرباح، إلا أنـه واصل تمويل عجز الخزينة، فموّل 66 بالمئة من العجز في الأعوام 1984 و1985 و1986 و1987، حتى أنّ هذا التمويل بلغ 78 بالمئة عام 1987[22].

أمّا في فترة الحكومتين (1988 – 1990)، فلقد لجأ مصرف لبنان الى التعامل مع الجهتين مكتفياً بتمويل الحاجات الضرورية للدولة والتأكد من أن تسليفاته تساعد على تأمين خدمات الدولة والسلع التي تستوردها، وأن تعم الفائدة جميع المواطنين، وأن تدفع رواتب الموظفين في كل المناطق اللبنانية. أمّا طلبات الإنفاق الأخرى فأخضعها مصرف لبنان لموافقة الحكومتين وأن تكون ضرورية وملحّة. وعلى سبيل المثال، لم يوافق مصرف لبنان على منح شركة كهرباء لبنان قرضاً بقيمة 44 مليون دولار في 1989 إلا بعدما تبلّغ مرسومين من الحكومتين يحملان النصّ نفسه ويجيزان القرض. وامتنع مصرف لبنان عن تمويل نفقات عسكرية للجيش المنقسم بين حكومتين. واعتبر إدمون نعيم، وهو رجل قانون، أنّ حكومة ميشال عون قانونية وشرعية وحكومة سليم الحص شرعية، وأن مصرف لبنان يتعامل مع الحكومتين المتنافستين دون تمييز.

كان إدمون نعيم في وضع لا يحسد عليه، إذ لم ترض عنه أي من الحكومتين. فرأى طرف حكومة الحص أنّ تمويل حكومة عون يؤخّر توحيد البلاد وإنهاء حالة الحرب، فيما رأت حكومة عون أن رفض المصرف تزويد الجيش بالمال اللازم هو انحياز ضد المنطقة الشرقية وجيشها. كما أنّ حكومة عون كانت تودع الأموال العامة التي تحصّلها في مصارف خاصة ضمن منطقة

سيطرتها. وأمسى مصرف لبنان حكماً بين حكومتين، أو أكثر دقّة «حكومة اقتصادية»، فبات يقوم بمهام هي من مسؤولية الدولة كالإشراف على عمليات الاستيراد الحكومية.

واكتسب ادمون نعيم مصداقية لدى الرأي العام كرجل شريف يدافع عن آخر معاقل الدولة اللبنانية ضد أمراء الحرب والفساد، محافظاً على احتياطي الذهب، معطّلاً بدعة تحويل الأرباح، وحامياً ما تبقى من قيمة العملة الوطنية. وأكثر ما لفت النظر في سلوك نعيم هو عدم مغادرته مبنى مصرف لبنان في حي الحمرا غرب العاصمة طيلة أربع سنوات من ولايته. فكان يدير من «خندقه» السياسة النقدية وعمليات السوق المالي ومسائل الإنفاق العام[23]. وكان سلوكه ونمط معيشته ظاهرة فريدة جذبت كبريات الصحف العالمية التي أرسلت مبعوثين الى بيروت لدراسة هذه الظاهرة والكتابة عنها. وكان مبنى مصرف لبنان يقع وسط غابة من الفوضى والميليشيات حيث يحفظ في مستودعاته 60 بالمئة من احتياطي الذهب. وجرت محاولة يتيمة عام 1986، عندما أراد مسؤول في إحدى الميليشيات دخول المبنى برفقة مسلّحين، وردّ عند الباب. ولم تتكرّر هذه المحاولة إلا في عهد أو حكومة بعد الحرب.

ولكن ما إن حل السلام عام 1990، حتى خسر المصرف سلطاته الاستثنائية التي اكتسبها في زمن الحرب وطوّقه الواقع السياسي المستجدّ في لبنان. واستبدل إدمون نعيم في كانون الثاني/ يناير 1991 ليحل محله ميشال الخوري كحاكم لمصرف لبنان الذي اختلف عن نعيم، والذي سبق له أن استلم هذا المنصب (1978 – 1984). فكان الخوري كتوماً يبتعد عن المواجهات السياسية ويتفاوض مع الحكومة وراء الكواليس للوصول الى حلول. وتوفي نعيم في مطلع 2006 فتذكّر اللبنانيون صموده لمصلحة البلاد ومؤسسات الدولة في زمن الحرب.

وطيلة الثمانينات كان مصرف لبنان يواجه سيفاً ذا حدّين. فكانت احتياطاته تدعم الإنفاق العام كسلفات مباشرة، ومن ناحية ثانية كان المصرف من كبار المستثمرين في سندات الخزينة من الإصدارات الأولية ما أوصل الى تنقيد الدين العام. وبما أنّ دين الحكومة كان بمعظمه داخلياً وبالعملة اللبنانية تحمّلت مسألة استيعابه المصارف المحليّة. وارتفع من 14.3 مليار ل.ل. عام 1985 الى 15.6 مليار ل.ل. عام 1986. وبلغ الدين العام عام 1989 ألف مليار ليرة (1.5 مليار دولار) وعام 1990 2500 مليار ل.ل. (3.5 مليار دولار). بعدما زاد الفرق بين الإنفاق والإيرادات من نسبة 65 بالمئة عام 1983 الى 82 بالمئة عام 1984 الى 90 بالمئة عام

1989. وعملياً كانت الدولة مفلسة بحلول عام 1990، بدون موازنة أو حكومة أو إيرادات ذات شأن.

هوامش

[1] .Thomas Hobbes, *Leviathan*, London, Penguin Books, 1985, p. 186

[2] توماس هوبز فيلسوف ولد في بريطانيا عام 1588 وتوفي عام 1679. كتب أطروحة تدافع عن حق الدولة في استعمال القوّة ووسائل القمع ضد المواطنين لحفظ النظام العام وتطبيق سلطة القانون، وذلك لتحاشي الحرب الأهلية (كتلك التي جرت في بريطانيا في فترة حياة هوبز). ويبدو أنّ الفقرة التالية من مؤلف هوبز «ليفياثان» الذي وضعه في القرن السابع عشر تصلح للحالة اللبنانية في الثمانينات: »... في زمن الحرب يصبح كل رجل عدواً للرجل الآخر. وينجم عن ذلك الزمن أنّ الرجال يفقدون كل شعور بالأمان ما عدا مقدرتهم الشخصية على حماية أنفسهم، أو ما يجدونه من وسائل لذلك. في هذا الزمن لا مجال للصناعة والاقتصاد والخلق، لأنّ مردود أي عمل اقتصادي لن يكون مؤكداً في جو من عدم اليقين. سينسى الناس الاحساس بعامل الوقت ولن يبدعوا في الفنون ولا في الآداب وسيتلاشى المجتمع ككتلة متعاونة. وأسوأ من كل هذا أنّ البشر سيعيشون في جو من الخوف المتواصل وخطر الموت بطرق عنيفة. فتصبح حياة الانسان وحيدة وفقيرة وبهيمية وقصيرة وكريهة» (ص 186 من كتاب هوبز اصدار شركة بنغوين بالانكليزية).

[3] كريم بقرادوني، **عهد الياس سركيس 1976 - 1982**، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1984. (كان بقرادوني مستشاراً للرئيس سركيس).

[4] وزارة المالية، نفقات الحكومة 1982 - 1985.

[5] غسّان العيّاش، ص 122.

[6] غسّان العيّاش، ص 88.

[7] قدّم مصرف لبنان قرضاً بقيمة 98 مليون دولار لشركة كهرباء لبنان لإجراء إصلاحات في الشبكة الكهربائية (غسّان العيّاش ص 89).

[8] حسب مرسوم 1917 الصادر في 6 حزيران/ يونيو 1979.

[9] مرسوم 6/80 لـ17 أيار 1980.

[10] دراسة غالب أحمد، مدير مصفاة الزهراني، نشرها **ملحق النهار العربي والدولي** الاقتصادي.

[11] لم يحدّد تماماً مصدر القصف، وقيل إنّه قد يكون من مرابض مدفعية في ستاد المدينة الرياضية في غرب العاصمة .

[12] .Arab League Information, *Arab Economic Report*, 1986

[13] غسّان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان**، ص 34 - 35.

[14] غسّان العيّاش، **المصدر نفسه**، ص 45.

[15] غسّان العيّاش، ص 47.

[16] هدم 5000 منزل وتصدّع 2200 منزل آخر وتدمير 620 مصنعاً وتصدّع 150 مصنعاً آخر، وضرر جسيم بالبنية التحتية مثل شبكات الطرق والهاتف والكهرباء والمياه. غسّان العيّاش، ص 65.

[17] قدّرت بعثة صندوق النقد الدولي عدد موظفي القطاع العام بـ130 ألفاً، كما قدّرت نسبة الذين واظبوا فعليّاً على العمل والدوام في السنوات الأخيرة للحرب بـ15 بالمئة من الموظفين. (غسّان العيّاش ص 85).

[18] غسّان العيّاش، ص 61.

[19] وصفت مجلة *The Banker* تجربة إدمون نعيم في عدد تموز/ يوليو 1989.

[20] غسّان العيّاش، ص 123.

[21] غسّان العيّاش، ص 133.

[22] غسّان العيّاش، ص 153.

[23] The Banker in The Bunker, *International Investor*, Washington, December 1990; 'An Oasis of Sanity, Forbes Magazine, 2 October 1989; *Libération*; *The Independent*; *Financial Times*; .etc.; cited in Ghassan Ayache, P. 173

الفصل الثاني عشر

إنهيار العملة الوطنية

في العام 1982، وقد مضى على حرب لبنان سبع سنوات[1]، ظنّ المراقبون أنّ الاقتصاد اللبناني سيصمد (ألم تثبت المبادرة الفردية والابتكار اللبناني فعاليتها في العثور على حلول وسط الفوضى؟ ألم تستمرّ العملة الوطنية قويّة ومتينة رغم سنوات الحرب؟ ألم تفتح الشوارع ويعود النشاط بعد كل إعلان لوقف إطلاق النار؟). وكانت الآراء تشير الى أنّ لبنان كوّن مناعة ضدّ الحرب وإن بإمكانه التعايش مع الأحداث الى أن يعقل المتقاتلون ويصلوا الى السلام. وكانت الليرة اللبنانية رمزاً للتكيّف مع الأحداث وللقدرة على المرونة واستعادة الحيويّة إثر بلاءٍ مُلمّ resilience، فكان الأمل في أن يستعيد لبنان «عصره الذهبي» فور صمت المدافع. ولكن بعد 1982، حتى رمز الأمل هذا انهار ومعه رجاء الانتعاش السريع، كما كان يحدث بعد كل أزمة في لبنان في الخمسينات والستينات.

عدّة عوامل تراكمت منذ 1975 وحتى 1982 أدّت الى انهيار العملة، ومنها الدمار الفيزيائي للاقتصاد (راجع الفصل التاسع) وهروب الرساميل والأدمغة والمهارات الى بلدان أخرى واستمرار أعمال العنف. أمّا الأسباب المباشرة لانهيار العملة في الثمانينات فكانت المضاربة ضد الليرة وضعف مصرف لبنان، وزيادة الانفاق الحكومي التضخمي وتراجع الناتج القومي وهروب الرساميل وتقلّص تحويلات اللبنانيين الى ذويهم، ومغادرة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ومعها أموالها السائلة من الجسم المصرفي اللبناني.

صعود وهبوط الليرة

عاشت الليرة مجداً رفيعاً في الفترة الممتدة من 1949 (عام تحرير سوق القطع) وحتى 1975،

وصمدت الى حدّ ما خلال سبع سنوات من الحرب ثم واجهت مصيراً قاتماً في الثمانينات.

فرض الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا بعد الحرب العالمية الأولى عملة جديدة livre أو libra (ليرة) لتحلّ مكان العملة العثمانية الزائلة. وقامت لجنة فرنسية بريطانية في «بنك سورية ولبنان» الفرنسي الهوية بمهمة الإشراف على إصدار النقد. ومن 1920 لغاية 1941 ارتبطت الليرة اللبنانية – السورية بالفرنك الفرنسي مدعومة بأصول محرّرة بالفرنك الفرنسي، كسندات خزينة من الدولة الفرنسية واحتياطي فرنكات وأوراق مالية من شركات تجارية. وكانت مصارف مرسيليا وباريس تقبل شيكات محرّرة بالليرة اللبنانية في تلك الفترة. وكانت الليرة تجزّأ الى 100 قرش وتساوي عشرين فرنكاً فرنسيّاً في سوق القطع في تلك الفترة، (وهذا ما يشرح تسمية فئة الخمسة قروش لبنانية معدنية بـ«الفرنك» باللهجة الدارجة).

آذنت نهاية الانتداب بضرورة تفاهم سورية ولبنان على مصالحهما المشتركة كالجمارك وأي نظام اقتصادي ومالي ونقدي لمستقبل البلاد. ولم تنجح مفاوضات البلدين للإبقاء على سياسة موحدة تجاه هذه الأمور، وفي 24 أيّار/ مايو 1949، أعلن لبنان ولادة الليرة اللبنانية المستقلّة عن سورية وعن الفرنك وأي عملة أخرى على أن يحدّد سعرها في سوق القطع بـ405.512 ملغرام ذهباً أو 45.66 سنتاً أميركيّاً. واصبح سعر صرف الدولار الأميركي في سوق قطع بيروت حوالى 2.19 ل.ل.

وفي خطوة لاحقة لمزيد من الاستقلالية في السياسة النقدية تولّت الخزينة اللبنانية إصدار العملة المعدنية. وكان إصدار العملة الورقية من «مهام بنك سورية ولبنان» يغطّى بنسبة 50 بالمئة بسندات إصدار دول أوروبية و50 بالمئة عملات صعبة وذهب. ولكن وزارة المال اللبنانية اضطلعت بمسؤولية تقرير نوعية الغطاء ونسبته وبدأت بإصدار سندات خزينة لبنانية. وبحلول 17 أيّار/ مايو 1952، رفع لبنان ما تبقى من عوائق أمام سوق القطع الحرّ وسمح بالحريّة المطلقة لنقل العملات والرساميل بأسعار السوق الجارية.

وفي غياب مصرف مركزي وطني، وبسبب الهامش الضيّق الذي كانت تتمتّع به الحكومة اللبنانية بوجود «بنك سورية ولبنان» واضطلاعه ببعض مهام النقد، كانت الليرة الوليدة تتعرّض لتقلبات في سوق القطع. وكان الحلّ المؤقت خلق «صندوق تثبيت النقد» برئاسة وزير المالية اللبناني وعضوية ممثلين لـ«بنك سورية ولبنان» ومفوّضين اثنين من الحكومة اللبنانية. وعملت لجنة الصندوق كهيئة تدير احتياطي الذهب والعملات الأجنبية لحماية الليرة من التقلبات. وسمحت قوّة الليرة لهذا الصندوق أن يبني احتياطياً كبيراً من الدولارات

الأميركية خلال الفترة 1949-1963.

وبازدياد حجم الرساميل الوافدة في تلك الفترة كان الصندوق يعمل على ضخ كميات متزايدة من الليرة اللبنانية في النظام النقدي. ورغم أنّ لبنان تبع نظاماً ليبرالياً مطلقاً في سوق القطع، إلا أنّ صندوق التثبيت حافظ على حيّز 3.01 ل.ل. - 3.21 ل.ل. تجاه الدولار الأميركي منذ الحرب الكورية عام 1953 وحتى 1963. فكان يواجه سقوط الدولار في الأسواق العالمية بمزيد من ضخ الليرة وشراء فائض الدولارات.

منذ ولادتها عام 1949، سلكت الليرة اللبنانية منحى تصاعدياً في حين كان الهبوط نادراً. لقد ارتفع الدولار الأميركي في سوق بيروت من 3.26 ل.ل. عام 1949 الى 3.73 ل.ل. عام 1951، ولكنه هبط أثناء الحرب الكورية ثم استقرّ عند 3.15 ل.ل. عام 1959 و3.01 ل.ل. عام 1962، و3.07 ل.ل. عام 1964[2]. أدّت حرب 1958 في لبنان الى هروب الرساميل وتراجع الاستثمارات الأجنبية، ولكن الليرة استطاعت المحافظة على استقرارها. ففي الفترة 1958-1963 حصل لبنان على مبلغ 12.5 مليون دولار كمساعدات سنوية من الولايات المتحدة كما أنّ انفجار أزمات سياسية وثورات وانقلابات في المحيط العربي جعل سوق بيروت ملجأً آمناً نسبيّاً، اضافة الى أنّ صندوق التثبيت تدخّل مراراً في هذه الفترة حيث اضطرّ هذه المرّة الى ضخ الدولارات في سوق بيروت ليحافظ على هامش 3.01 ل.ل. - 3.10 ل.ل. للدولار وهو المستوى الذي استقرّ عليه في نهاية 1963. ولكن بعد العام 1963 (راجع الفصل الثامن) وسط ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وهجرة الرساميل العربية من بيروت الى المصارف في أوروبا وأميركا، لم تكن المحافظة على حيّز مناورة في العملة أمراً سهلاً بل تحقّق بتكلفة عالية وبضخ متواصل لاحتياطي الدولار في سوق قطع بيروت ما جعل الدولة اللبنانية تخسر كل ما جمعته من احتياطي دولارات في الخمسينات.

في الفترة 1963 - 1967 لم تعد بيروت تجذب الرساميل كما في السابق إذ ارتفعت أسعار الفائدة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وكانت على سبيل المثال 6 بالمئة في طوكيو مقارنة بـ2 بالمئة في بيروت. وتقلّص عرض الدولار في بيروت وعانى ميزان المدفوعات اللبناني من صعوبات. وبعد تقلبات استراتيجية في السوق عامي 1963 و1964 غيّرت السلطات النقدية سعر الصرف الرسمي من 2.19 ل.ل. (المتبع منذ 1949) الى 3.08 ل.ل. للدولار ابتداءً من أول كانون الثاني/ يناير 1965. ونصح خبراء النقد الحكومة بالسعي الى استقرار السوق عبر رفع أسعار الفائدة بالليرة اللبنانية واصدار سندات خزينة قصيرة الأمد بالليرة أيضاً ومقاومة

أي اتجاه الى تخفيض قيمة العملة الوطنية عبر زيادة السيولة. وفي نفس الوقت وبظهور مصرف لبنان على الساحة، قرّرت الحكومة وقف العمل بصندوق تثبيت العملة وتدخلاته المتكرّرة وإنهاء سياسة تثبيت العملة. وانتهى دور بنك سورية ولبنان. وهكذا تحرّر السوق من التدخلات المتكررة واتخذت الليرة حركة مستقلة.

في السنوات التي تلت أزمة إنترا وحتى العام 1971، ارتفع سعر الدولار الأميركي في بيروت من 3.08 ل.ل. الى 3.22 ل.ل. ولكن الأحداث التي تلت قلبت المنحى لصالح الليرة فبدأ الدولار بالهبوط إذ أصيب النظام النقدي العالمي بأزمة في أوائل السبعينات ما سمح لليرة بتعزيز موقعها. ففي شباط/ فبراير 1972، ارتفع سعر أونصة الذهب من 35 دولاراً أميركياً الى 37 دولاراً في الأسواق العالمية فكانت ردّة الفعل في بيروت هي تعديل سعر صرف الليرة تجاه الدولار بموجب وزن الذهب الذي حدّد عام 1949، والذي تم تكييفه مع سعر الذهب مجدداً في بداية عام 1965[3]. ولئن هبطت قيمة الدولار بالذهب من 886.71 ملغ الى 851.30 ملغ في شباط/ فبراير 1972، ارتفعت الليرة بنفس النسبة. ولم يكن هذا التعديل نهاية المطاف. إذ ارتفع سعر الذهب مجدّداً في أيـّار/ مايو 1972 الى 42.22 دولاراً للأونصة ما خفـّض سعر الدلار الى 737.67 ملليغراماً من الذهب. وبتردّد واضح، تدخل مصرف لبنان مرّة أخرى وعدّل سعر صرف الليرة نحو الأعلى نسبة الى الدولار.

ولم يتأخـّر ردّ فعل الإدارة الأميركية طويلاً عن تطوّرات السوق العالمية، إذ في 15 آب/ أغسطس 1972، أعلن ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة أنّ بلاده قرّرت وقف العمل بموجب معيار الذهب وهو المعيار العالمي حتى ذلك الوقت. وأدّى هذا القرار الى تداعيات خلقت اصطفافات وتكيّفات في أسعار سائر العملات الرئيسية في العالم. وأمام هذا الواقع، لم يعد ينفع أي تدخّل من مصرف لبنان لوقف تدهور الدولار الأميركي في سوق بيروت، والذي بدأ سلسلة من الانحدارات فأغلق على 2.61 ل.ل. في 1973 و2.33 ل.ل. في 1974، وصولاً الى 2.20 ل.ل. في الأشهر الأولى من 1975، وهو أدنى مستوى له في بيروت منذ 25 عاماً.

ولم يكن التخلي عن معيار الذهب السبب الوحيد لقوّة الليرة، إذ إنّ الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ومضاعفة أسعار النفط أربع مرّات خلال 11 شهراً ترجمت بالنسبة للبنان بدخول كميات كبيرة من الأموال الى بيروت من دول النفط العربية، أضف الى ذلك النمو المطرد والحركة النشطة في الاقتصاد اللبناني في أوائل

السبعينات. لقد خلق المال العربي طلباً هائلاً على قطاعات الخدمات اللبنانية من مصارف وسياحة ومستشفيات ومؤسسات تربوية وارتفعت أسعار العقارات بنسب خيالية، في حين جلبت هجمة السيّاح الأوروبيين والعرب الى ربوع لبنان المزيد من الدخل للبلاد ودعمت ميزان المدفوعات وقوّت الليرة اللبنانية.

في هذه البيئة باتت الليرة اللبنانية عملة مقبولة للمدفوعات على المستوى الدولي ونذيراً ايجابياً على نهوض سوق مالي هام في بيروت. في العام 1972، اكتتب 15 مصرفاً محليّاً في بيروت على إصدار سندات للدولة الهندية لصالح مصرف الهند المركزي (State Bank of India) بقيمة 15 مليون ل.ل. ما فتح الباب لإصدارات سيادية أخرى محتملة بالعملة اللبنانية. وعام 1973، اكتتب 33 مصرفاً محليّاً على إصدار سندات للبنك الدولي بقيمة 75 مليون ل.ل. في حين اكتتبت عشرة مصارف محليّة على إصدار من شركة رينو الفرنسية للسيارات بقيمة 50 مليون ل.ل.، كما أصدرت الحكومة الجزائرية في سوق بيروت سندات بقيمة 50 مليون ل.ل. عام 1974. وكانت التحضيرات قائمة عام 1974 لعدد كبير من الاكتتابات لدول عربية وأفريقية وآسيوية وشركات عالمية.

الليرة وحرب السنتين

وكأنّ لبنان كان يستعد للحرب ويموّن ليومه الأسود، فقد كانت صحّة الاقتصاد والاحتياطيات الضخمة من الذهب والعملات الصعبة أفضل ضمان أعطى قاعدة صلبة للعملة الوطنية ساعدتها على اجتياز سبع سنوات من الحرب ابتداءً من العام 1975:

- ولكن تداعيات حرب السنتين لم تكن طفيفة بالنسبة لليرة. إذ هبطت قيمتها تجاه الدولار بدرجة كبيرة من 2.20 ل.ل. في شباط/ فبراير 1975 الى 2.91 ل.ل. في كانون الأول/ ديسمبر 1976.
- وبعد سنة من الهدوء النسبي، تواصلت الحرب عام 1978 واستمرت حال الركود الاقتصادي وغابت إعادة إعمار ما هدّمته حرب السنتين، فوصل الدولار في سوق بيروت الى 3.44 ل.ل. وبعد العام 1980، خابت آمال المستثمرين العرب والأجانب بعودة سريعة لبيروت ودورها الإقليمي وتخلّفت المساعدات المالية العربية الموعودة، فبدأت سلسلة التدهورات الكبرى نسبياً. إذ فيما استغرق ارتفاع الدولار بنسبة 53 قرشاً خلال 4 سنوات (من 1976 الى 1980)، ارتفع بنسبة 93 قرشاً خلال أشهر قليلة (من 3.44 ل.ل. في 1980 الى 4.31 ل.ل. في 1981).

- وعشيّة الغزو الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1982، كان سعر صرف الدولار في سوق بيروت حوالى 4.73 ل.ل. ولكن وعود السلام وتدخّل القوات المتعدّدة (الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، وفرنسا) في لبنان وخروج القوات الإسرائيلية من بيروت، دفعت الدولار الى التراجع الى 3.80 ل.ل. في نهاية 1982 ثم الى التقدّم الى 4.53 ل.ل. في ربيع 1983.
- وهكذا خسرت الليرة اللبنانية 50 بالمئة من قوّتها تجاه الدولار في الفترة من 1974 الى 1983، حيث انخفضت من 44 سنتاً أميركياً عام 1974 الى 34 سنتاً عام 1976 فـ29 سنتاً عام 1980 و22 سنتاً عام 1983.

كانت هذه الانحدارات طفيفة مقارنة بالذي سيحصل بعد 1983. إذ في السنوات السبع الأولى تكيّف لبنان مع الحرب وأثبتت الليرة متانتها محتفظة ببعض الوهج الذي حققته في بداية السبعينات. الكارثة الكبرى وقعت في منتصف الثمانينات «حيث ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي في بيروت من 3.81 ل.ل. بنهاية 1982 الى 18.10 ل.ل. بنهاية 1985 وأصبحت الليرة هدفاً للمضاربة اليومية في سوق القطع التي سادتها الفوضى وشهدت اضطراباً وتقلّبات حادّة. وعلى رغم التدخّل شبه اليومي من مصرف لبنان في سوق القطع لمنع الهبوط السريع في قيمة العملة الوطنية فقد انخفضت الليرة بنسبة 30.5 بالمئة سنة 1983 و38.5 بالمئة سنة 1984 و50.7 بالمئة سنة 1985»[4].

الانهيار الكبير لليرة

بدءاً من العام 1984، أخذ الدولار منحىً تصاعدياً غير مسبوق فاجأ البلاد وعجّل بتجربة تضخم أسعار لا عهدة للبنانيين بها منذ الاستقلال. أما سنوات الخمسينات والستينات، يوم كانت السلطات النقدية تشكو من الانخفاض السريع للدولار، فقد غدت ذكرى بعيدة. في الثمانينات أصبحت مقدرة مصرف لبنان في التأثير على سلوك سوق القطع محدودة جداً ولم يعد لاعباً رئيسيّاً بامكانه منع الهبوط غير المعوّق لليرة. فكان الدولار منذ 1985 وحتى 1992، يخرق رقماً قياسياً جديداً كل شهر أو بضعة أشهر تقريباً. فقفز الى 6.51 ل.ل. في أوائل 1985 و18 ل.ل. في آخر 1985 و28 ل.ل في شباط/ فبراير 1986. واعتبر مصرف لبنان أنّ سعر شباط/ فبراير غير صحي بالنسبة للعملة الوطنية، فتدخل بقوّة. وخلال أسبوع واحد بلغ حجم تدخّل مصرف لبنان 500 مليون دولار (وهو مبلغ ضخم بمقاييس لبنان)، وتمكّن من

لجم سعر الدولار فتراجع الى 19 ل.ل. وظنّت حاكمية المصرف أنّ هذا التدخل الذي أفقدها كمية كبيرة من الاحتياطي سيعيد الثقة بالليرة فأعلن حاكم المصرف إدمون نعيم أنّه سيحافظ على هامش 19 ل.ل. خلال الستة أشهر القادمة. وكانت الصدمة أنّ السوق امتصّ التدخّل الهائل خلال ثلاثة أسابيع ليعود سلوك الدولار الى نفس الوتيرة السابقة. ففي نيسان/ أبريل عاد الدولار الى التداول في هامش 24 ل.ل. – 30 ل.ل. شاطباً أي وقع للمبلغ الذي رماه المصرف في السوق في شباط/ فبراير من نفس العام. وشاء حاكم المصرف أن يتدخل مجدّداً بقوّة مرّة أخرى فنصحه الخبراء بأن لا يفعل، لأنّ أي تراجع جديد في حجم الاحتياطيات لدى المصرف سيضع نهاية لأي محاولة تدخّل ولو صغيرة في المستقبل. وفي نهاية السنة، وصلت قيمة الدولار في سوق بيروت الى 87 ل.ل.، مقارنة بـ18 ل.ل. في نهاية 1985، ما يعني هبوطاً بقيمة 380 بالمئة خلال عام واحد.

القفزات الخطيرة في سعر الدولار في سوق بيروت مقارنة بالعملة الوطنية بدأت عام 1987، إذ في حزيران/ يونيو 1987، بدأ سوق القطع يشهد قفزات يوميّة في سعر الدولار وصلت الى مستوى هستيري في تشرين الأول/ أكتوبر من نفس العام. يوم الخميس أول تشرين الأول/ أكتوبر 1987، افتتح سعر الدولار في سوق القطع في بيروت عند 287.25 ل.ل. واستقرّ على هذا السعر حتى العاشر منه عندما قفز في يوم واحد الى 300 ل.ل. – 350 ل.ل. وأعقب هذا التطوّر ظاهرة دومينو المضاربة bandwagon effect حيث جنّ جنون لاعبي السوق فبدأ سعر الدولار يقفز بقيمة عشرة الى عشرين ليرة كل يوم ليقفل عند 400 ل.ل. يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر. وبعد استراحة عشرة أيّام تواصلت المضاربة يوم الاثنين 26 تشرين الأول/ أكتوبر حيث تسارعت الوتيرة السابقة وبات سعر الدولار يقفز عشرة أو عشرين ليرة عدّة مرات في اليوم، فوصل الى 475 ل.ل. يوم الاثنين، و530 ل.ل. يوم الثلاثاء و600 ل.ل. – 700 ل.ل. يوم الأربعاء (مع إقفال رسمي هو 655 ل.ل.). وتراجع الدولار يوم الخميس 29 تشرين الأول/ أكتوبر ليقفل على 580 ل.ل.، ثم انخفض مجدّداً يوم الجمعة على اقفال 500 ل.ل. فكان حجم ارتفاع قيمة الدولار في شهر واحد 211.50 ل.ل[5]. وهكذا يكون الدولار الأميركي قد ارتفع خلال العام 1987 من 87 ل.ل. الى 455 ل.ل.، وفقدت الليرة في سنة واحدة 80 بالمئة من قيمتها تجاه الدولار.

وعزا المحلّلون هذا التدهور الكبير خلال أسابيع الى المضاربة وفقدان الثقة العامة بالعملة الوطنية وانصراف العموم الى عملات أخرى أكثر استقراراً. كما أنّ انهيار القطاعات الاقتصادية

المنتجة المستمرّ بسبب الحرب قد أضعف العملة كما أضعف معظم مؤشرات الاقتصاد.

ويحتسب غسّان العيّاش أنّ الدولار الأميركي ارتفع 482 مرّة من 1982 الى 1992 مسجّلاً نسبة ارتفاع بلغت 85 بالمئة سنويّاً وخسرت الليرة 99.8 بالمئة من قيمتها ولم تعد تساوي عام 1992 إلا 0.2 بالمئة مما كانت عليه عام 1982[6].

المضاربة ضد الليرة

بيّنت دراسة عن دائرة النقد والمصارف في جامعة بيروت الأميركية، وبعيداً عن العوامل الاقتصادية، أنّ المضاربة اللامسؤولة ضد الليرة اللبنانية ساهمت بنسبة 40 بالمئة من تدهورها[7]. وبسبب عجز البنك المركزي عن التدخل بقوّة كما فعل في بداية الأزمة، فلقد تُركت العملة تحت رحمة المضاربين الذين دفعوها الى هوة سحيقة. عندما بدأت الليرة تسجّل انهيارات متتالية منذ عام 1985، أصبحت المسألة لعبة مقامرة للمواطنين والمصارف وأكشاك الصيرفة على السواء. ورغم أنّ المضاربة في سوق القطع كانت هواية وطنية في السبعينات، تعاظم هذا النشاط المؤذي في الثمانينات وخاصة بعدما استعادت المصارف التجارية والمؤسسات المالية بعض الحريّة الفوضوية التي افتقدتها في الأعوام 1967 – 1977. وأصبحت المضاربة ضد الليرة اللبنانية وسيلة لتحقيق الأرباح السريعة بطرق غير مشروعة أساءت الى العملة الوطنية ودفعتها الى المزيد من الانهيار، الى درجة أنّ التسليفات المصرفية بهدف المضاربة (ليبدّلها المستلفون الى دولارات على أساس أنّ المضاربة هي نوع من «الاستثمار») حلّ محل التسليف للقطاعات الإنتاجية.

كانت المضاربات والمداولات الضخمة تحصل في السوق المالي حيث لعب الدور الرئيسي مصرف لبنان المركزي والمصارف التجارية وأفراد أثرياء ومنظمات وشركات. ورأى المواطنون تدهور ليرتهم في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات. في العام 1980، بيع كيلو الموز على عربات الباعة في شوارع بيروت بليرة واحدة، ارتفع الى 100 ليرة عام 1985 والى ألف ليرة عام 1989. وفيما كانت الليرة اللبنانية في الماضي تساوي 54 فرنكاً فرنسيّاً أصبح المرء يحتاج الى 9000 ل.ل. عام 1991 لشراء 54 فرنكاً.

دولرة الاقتصاد

وبعدما كانت مسألة دولرة الاقتصاد خطراً داهماً أصبحت حقيقة واقعة في الثمانينات.

فقد تواصل الطلب الشديد على العملات الأجنبية عكسته نسبة الودائع في المؤسسات المالية بالعملات الأجنبية والتي ارتفعت من 28 بالمئة عام 1984 الى 36 بالمئة عام 1985 فـ72 بالمئة نهاية 1986 و86 بالمئة في تمّوز/ يوليو 1987. ولم تعد الودائع بالليرة اللبنانية تمثّل أكثر من نسبة صغيرة من الودائع المصرفيّة. ولم يكن ممكناً وضع حدّ لهروب المودعين الى العملات الأجنبية ووقف الدولرة المتزايدة، لأنّ قانون النقد والتسليف لم يحدد سقفاً لحجم الودائع بالعملات الأجنبية ولم يسمح لمصرف لبنان بالتدخل لوضع سقف لهذه الودائع. كما أنّ تغيير القانون لمساعدة مصرف لبنان على مواجهة هذا الوضع الصعب لم يكن ممكناً لأنّ الحكومة كانت مشلولة تماماً في تلك الفترة، عدا أنّ الوزراء في الثمانينات كانوا أمراء حرب يقودون ميليشياتهم الخاصة.

أدّت هذه الأجواء الى زيادة التنقيد monetization في الاقتصاد حيث إن التوسع في التسليف زاد الكتلة النقدية وصولاً الى تضخم رهيب في الأسعار. فعدا الفاكهة والخضار المنتجة محلياً، كانت معظم السلع الأخرى كالملابس والأدوات الكهربائية والمجوهرات والسيارات وغيرها مسعّرة بالدولار الأميركي الى درجة أنّه أصبح من المستحيل على المواطن العادي أن يقوم بمشترياته اليومية بالعملة الوطنية التي هبطت الى الحضيض. ففي أواسط الثمانينات أصبحت نسبة 75 بالمئة من البضائع الاستهلاكية والإنتاجية مستوردة ومدفوع ثمنها بالعملة الصعبة.

ومن علائم تلك الفترة ندرة أو فقدان أوراق العملة من القيمة الضئيلة، حيث أصبحت كلفة إعادة طبع فئة الـ5 ليرات أعلى من قيمتها الاسمية. كما أنّ إصدار فئة 250 ل.ل. بحجمها الكبير لم يحسّن سهولة التداول إذ لم تكن تساوي أكثر من 50 سنتاً أميركياً، وكان من الأفضل دوماً استعمال العملة الأميركية في التبادل التجاري[8]. ولم يقتصر استعمال الدولار على البنكنوت في الحياة اليومية بل عمّ سائر أشكال التعامل التجاري والمالي بسبب فقدان الليرة مقامها كحافظة للقيمة ومقياس لتحديدها. فأصبح كل شيء يسعّر بالدولار الأميركي كالسلع والخدمات والعقارات، في حين بقيت الرواتب والأجور تحدّد بالليرة ولا تصحح إلا مرّة كل بضعة شهور.

كما أصابت الدولرة الودائع المصرفية لحماية قيمتها من التدهور وكذلك التسليفات. وإذ كانت نسبة الودائع بالعملات الصعبة لا تزيد عن 16.8 بالمئة عام 1964 من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي في لبنان، زادت بعد أزمة إنترا واستقرّت عند 23 بالمئة من مجموع الودائع

عام 1974. وفي نهاية عام 1982، كانت نسبة هذه الودائع 27 بالمئة وارتفعت بحدّة الى 71 بالمئة في نهاية 1986، وحد أقصى هو 92 بالمئة عام 1987، فلم يبق من ودائع في القطاع المصرفي بالعملة اللبنانية أكثر من 8 بالمئة من مجمل الودائع. وحتى بعد سنتين من نهاية الحرب بقيت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية مرتفعة حيث بلغت 68 بالمئة من مجموع الودائع[9].

وترافقت دولرة الاقتصاد اللبناني مع هجرة كثيفة للودائع من القطاع المصرفي اللبناني الى المصارف الأجنبية. وفيما قدّرت الأموال النقدية للبنانيين بحوالى 10 مليارات دولار أميركي في تلك الفترة، كان منها 7 مليارات مودعة في الخارج. وأدّت سياسة مصرف لبنان برفع معدلات الفوائد على سندات الخزينة اللبنانية لامتصاص السيولة ولجم التسليف بالليرة لوقف المضاربة المحليّة الى تراجع التسليف بالعملة الوطنية لصالح التسليف بالدولار وبالعملات الأخرى. كما أنّ المصارف التجارية لم تعد تمتلك هامش تسليف يذكر بالعملة اللبنانية بعدما ألزمها البنك المركزي بالاكتتاب بسندات الخزينة بنسبة 63 بالمئة من ودائعها بالليرة اللبنانية اضافة الى الاحتياطي الإلزامي المحدد بنسبة 10 بالمئة من الودائع، فأصبحت السيولة الممكن تسليفها لا تتجاوز 27 بالمئة من الودائع المصرفية بالليرة اللبنانية. وطالما أنّ الودائع بالليرة اللبنانية لم تشكل إلاّ نسبة ضئيلة مقارنة بودائع العملات الأجنبية فإنّ التسليف بالليرة كاد لا يذكر. فبلغت نسبة تسليفات المصارف التجارية الى زبائنها بالعملات الأجنبية 82 بالمئة من مجموع التسليفات في نهاية عام 1989 والى 93.2 بالمئة في أيلول/ سبتمبر 1992.

كانت هذه الدولرة تطوّراً منطقياً لذوبان الثروة بالعملة الوطنية. إذ قدّرت دراسة لحساب مصرف لبنان أنّ العائلة اللبنانية التي أودعت في المصرف سنة 1982 مبلغ 100 ليرة استردّت سنة 1987 مبلغاً يتضمن الأصل والفائدة ولكن قيمته الحقيقية لم تزد عن 3.10 ل.ل[10].

وحش الغلاء وتدهور الأجور

بما أنّ الاستهلاك اعتمد على الاستيراد بالدرجة الأولى وليس على الإنتاج المحلي، أدّى انخفاض سعر صرف الليرة الى ارتفاع كبير في الأسعار وإلى تدني القيمة الحقيقية للأجور حيث انخفض الحدّ الأدنى للأجور من 243 دولاراً عام 1982 الى 81 دولاراً عام 1985، رغم تصحيح الأجور أربع مرّات خلال هذه الفترة[17].

لقد اتخذ مؤشر التضخم منحى تصاعدياً منذ بداية الحرب عام 1975. ففي غياب أي محاولات لضبط التضخم، ومع انهيار الوضع عام 1975، تسارع مؤشر الأسعار في المرحلة

الممتدة من 1976 الى 1982 بنسبة 19 بالمئة سنوياً. ولكن هذه النسبة كانت متواضعة مقارنة بمرحلة الثمانينات: ففي العام 1983، ومع تزايد الأمل بتحقيق السلام تراجعت نسبة التضخم الى 7 بالمئة، ولكن مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ارتفعت الى 18 بالمئة عام 1984 و64 بالمئة عام 1985 و104 بالمئة عام 1986. فكانت أسعار السلع ترتفع بوتيرة مضاعفة عن وتيرة تصحيح الأجور خاصة بعد الانهيار الكبير لليرة اللبنانية. وواصل التضخم منحاه التصاعدي فارتفعت الأسعار 487 بالمئة عام 1987 و154 عام 1988 و70 بالمئة عام 1989 و63 بالمئة عام 1990[11]، خاصة بعد سياسات التقشف المالي التي مارستها الدولة، وبعد انتهاج السياسة النقدية المتشددة لمصرف لبنان. وفي المؤشرات الجزئية يذكر لبكي وأبو رجيلي أنّ مؤشر المواد الغذائية ارتفع 420 بالمئة عام 1990 وهذه السلة شكلت منفردة 80 بالمئة من استهلاك عائلات ذوي الدخل المحدود للسلع والخدمات في تلك الفترة[12].

لقد أدّى تصاعد عجز خزينة الدولة وتمويله من الجهاز المصرفي (وليس من المصادر التقليدية التي تعكس النشاط الاقتصادي من ضرائب ورسوم، الخ) الى خلق النقد والى توسّع غير مسبوق في حجم السيولة، حيث زادت الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية (استناداً الى تقارير مصرف لبنان الدورية) من 37 مليار سنة 1982، الى 119 ميار ل.ل. عام 1985 و324 مليار ل.ل. عام 1986 و548 مليار ل.ل. عام 1988. كما وصل حجم الكتلة النقدية الى 4400 مليار ل.ل. عام 1992. فنمت الكتلة النقدية بين 1982 و1988 بمعدّل 200 بالمئة سنويّاً تقريباً. وفي سنة 1987 وحدها بلغت نسبة هذا النمو 251 بالمئة، أمّا إذا أضيفت كتلة النقد بالعملة الصعبة فيكون نمو الكتلة النقدية الاجمالي عام 1987 يساوي 355 بالمئة.

الدخل الفردي: عكس تدهور الأجور ومستوى المعيشة في عقد الثمانينات الانهيار العظيم في الناتج المحلي الفائت في لبنان الذي أعاد البلاد عقوداً الى الوراء. وقد قام صندوق النقد الدولي ومؤسسات حكومية وأكاديمية باحتساب الناتج الفائت (أو المعدوم) بأسعار 1974 الثابتة (أي بحسم مؤشر التضخم) فتبيّن أنّ الناتج المحلي الحقيقي الذي بلغ 8 مليارات ل.ل. عام 1974، هبط الى 3 مليارات عام 1976 وتحسّن الى 5 مليارات في كل عام من 1977 الى 1981. ثم هبط مجدّداً الى 3 مليارات عام الغزو الاسرائيلي وعاد الى التحسّن في الثمانينات فبلغ 6.9 مليار عام 1985 و6.4 مليار عام 1986 و7.5 مليار عام 1987. ولكنّه تدهور بشكل دراماتيكي الى 5.4 مليار عام 1988 و3.1 مليار عام 1989، والى الحضيض عام 1990 بناتج محلي يساوي 2.7 مليار وهو أقلّ مستوى في الفترة 1975 - 1990[13].

بالمقارنة احتسبت دراسة صندوق النقد سيناريوهات الناتج المحلي لو لم تقع الحرب عام 1975 وباستمرار نفس عوامل النمو ونسبته التي سبقت القتال (استعمال فرضيات نمو سنوي بـ6 بالمئة خلال الأعوام 1975 - 1990 وهو المعدّل الوسطي المحقق في الفترة 1964 - 1974) ونسبة تضخم 4 بالمئة (وكذلك سيناريوهات أقل تفاؤلاً مع نسب نمو وسطي هي 4 بالمئة و2 بالمئة). أظهرت هذه العملية الحسابية نمواً مطّرداً (بنسبة 6 بالمئة) في الناتج المحلي من 8 مليارات ل.ل. عام 1974 الى 11.6 ملياراً عام 1980 و15.6 ملياراً عام 1985 و21 ملياراً عام 1990.

وعلى هذه الفرضيات يمكن احتساب معدل الدخل الفردي السنوي المتوقّع عام 1990، آخر سنة في الحرب بـ6600 ل.ل. بأسعار 1974 الثابتة مقارنة بـ2700 ل.ل. عام 1974. ولكن في الحقيقة فإنّ الناتج المحلي عام 1990 (بأسعار 1974 الثابتة) لم يزد عن 13 بالمئة من الدخل المحتمل عام 1990 (تحت سيناريو غياب الحرب) وعن 33 بالمئة عن الدخل المحقق عام 1974.

الحدّ الأدنى للأجور: لقد انخفض الحد الأدنى الشهري للأجور من 82 دولاراً عام 1985 الى 26 دولاراً عام 1986 وهو دخل لم يكف لسدّ حتى جزء من الحاجيات الضرورية للعائلات فحاول الأجراء التعايش مع وحش الغلاء. ففي العام 1986، ارتفعت الأجور بمعدلات 80 بالمئة و100 بالمئة[14]. وزيد الحد الأدنى بنسبة 34.3 بالمئة في بداية السنة و97.6 بالمئة في شهر تموز/ يوليو. ولكن هذه الزيادات لم تكن كافية للتعويض عن الخسارة العارمة في المقدرة الشرائية واستمرار تدنّي قيمة الأجور الحقيقية مقارنة بالدولار، الى أن بلغ 19 دولاراً خلال 1987. لقد كان الحد الأدنى للأجور في لبنان 145 دولاراً شهرياً عشية اندلاع الحرب عام 1975 تراجع الى 19 دولاراً عام 1987، أي بهبوط مقداره 80 بالمئة. ولدى انتهاء الحرب عام 1990، وصلت الأجور الى مستويات دنيا مخيفة، فحصلت تعديلات رفعت الحد الأدنى الى 100 دولار عام 1990 و120 دولاراً عام 1991 و200 دولار في أواخر التسعينات.

ويشير سمير مقدسي الى منحى آخر وضعته دراسة صندوق النقد الدولي عام 1999[15]، هو «الأرقام القياسية للأجور الحقيقية ومتوسط إنتاجية اليد العاملة». ويظهر أنّ أجر الحد الأدنى الحقيقي عام 1990 كان يساوي 22 بالمئة من الحد الأدنى عام 1974، وأنّ الأجر الوسطي عام 1990 كان يساوي 13 بالمئة من أجر الحد الأدنى عام 1977.

كان وقع التضخم عارماً على الأجراء الذين شهدوا رواتبهم تتبخّر وتتقلّص قيمتها الفعلية

وسط جنون الأسعار الذي غطى كافة السلع والخدمات. ولم يستطع الأجراء أن يحسّنوا ظروفهم رغم زيادات الأجور لأنّ السوق كان يراقب هذه الزيادات ويعكسها فوراً ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات. فكانت المؤسسات التجارية ترفع أسعار السلع والخدمات كعمل روتيني بعد كل زيادة أجور أو تدهور في سعر العملة الوطنية طالما أن معظم السلع كانت مسعّرة بالدولار على أي حال. فكانت الزيادات في الأجور حبراً على ورق لم تترجم مطلقاً الى تحسّن معيشي بل كان مفعولها تضخمياً يساهم في تكبير الكتلة النقدية. ومن محاولات الأجراء وذوي الدخل المحدود مواجهة السوق ووحش الغلاء، أنّهم كانوا يقلبون رواتبهم الى دولارات فور قبضها توقّعاً لانهيارات جديدة في الليرة، ولكن هذا العمل كان يصب أيضاً ويساهم في رفض الليرة والهروب الى عملة آمنة.

ولمواجهة احتمال لجوء الدولة ومصرف لبنان والهيئات الاقتصادية الى مقاومة زيادة الأجور على أساس أنّها كانت مصدراً للتضخم وزيادة الكتلة النقدية، قام الاتحاد العمالي العام بحملة للدفاع عن أجور العمّال مبيناً أن المضاربة (دراسة الجامعة الأميركية المذكورة أعلاه) وارتفاع الدولار والوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد كانت هي التي تسبّب التضخّم وليس مطالب العمّال المشروعة . وعقد الاتحاد مقارنة بين ارتفاع سعر الدولار خلال فترة كانون الأول/ ديسمبر 1986 - آذار/ مارس 1987 من 55 ل.ل. الى 106 ل.ل. وارتفاع مؤشّر الأسعار بنسبة 50 بالمئة في نفس الفترة، في حين لم ترتفع الأجور بنفس نسبة التضخم. ففي الفترة نيسان/ ابريل 1986 - آذار/ مارس 1987، ارتفعت الأجور بنسبة 307.5 بالمئة في حين ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 530 بالمئة. وبيّن الاتحاد العمالي العام درجة الافقار في المجتمع اللبناني حيث باتت العائلات تخصص 80 بالمئة من دخلها للغذاء و6 بالمئة للتعليم، فيما اتكلت الغالبية الساحقة من المجتمع اللبناني على التحويلات والمساعدات الخارجية لتدبير شؤون معيشتها. فتبخّرت الطبقة الوسطى وأصبح أكثرية الناس من الفقراء.

لقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي في أيّار/ مايو 1987 الى خطر إفقار أغلبية السكان حيث أدّى التضخم والوضع الأمني، الى انحراف في توزيع الدخل باتجاه الطبقات الميسورة وبروز مصاعب إضافية لأكثرية السكان، والقلق أن يقع الاقتصاد في دوامة تضخم متفاقم وانخفاض القيمة الشرائية للعملة[16]. خلال الفترة 1975 - 1984، تآكلت الأجور بسبب التضخم بدرجة معتدلة حيث لم يزد التآكل التراكمي للحدّ الأدنى للأجور عن 14 بالمئة في حين خسر الأجر المتوسط قيمة الثلث. ولكن بعد 1984، تدهورت قيمة الأجور بسرعة

بسبب معدّل التضخم الهائل وتصحيح الأجور الخفر. حيث أشار كمال حمدان الى نمو وسطي للتضخم عام 1985 هو 60 بالمئة في حين لم تصحح الأجور إلا بنسبة 20 بالمئة وعام 1987 بلغ نمو التضخم 425 بالمئة في حين لم يزد تصحيح الأجور عن 250 بالمئة. وهكذا لم يزد الحد الأدنى للأجور عام 1987 عن 35 بالمئة من قيمته عام 1974 والأجر المتوسط عن 27 بالمئة فقط[17]. كما أنّ القدرة الشرائية للشريحة العليا من الرواتب هبطت بنسبة 80 بالمئة عن المستوى الذي كانت عليه سنة 1974. ويشير غسان العيّاش الى تبخّر قيمة نهاية الخدمة والتعويضات حيث كانت في العام 1989 أقل بنسبة 25 بالمئة مما كانت عليه عام 1974 في القطاعين العام والخاص.

وعانى المستهلكون اللبنانيون من فقدان بعض السلع المنتجة محلياً أو من أسعارها المرتفعة نسبيّاً، ذلك أنّ التجّار صدّروها الى مستهلكين يدفعون أسعاراً أعلى خارج لبنان (وهذا بالضبط ما حاولت الحكومة منعه عام 1974). وبرز وضع طريف في أواسط الثمانينات إذ إنّ الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي في البلاد ترافق مع ازدهار الصناعة الوطنية. ذلك أنّ تدهور الليرة وتدني أسعار المنتجات المحلية جعلت الطلب الخارجي على منتجات لبنان يرتفع بشكل دراماتيكي. مئات الشاحنات التي حملت منتوجاً زراعياً وسلعياً لبنانياً عبرت الحدود السورية في طريقها الى الأسواق العربية، في حين فقدت أنواع كثيرة من الفاكهة والخضار من السوق اللبنانية. وحتى الخبز اللبناني بات ينتج في لبنان ويجد طريقه الى سورية وقبرص، خاصة الى الجاليات اللبنانية التي تستهلك هذا الصنف.

حلـّل توفيق كسبار[18] تطوّر الأجور من 1974 الى 1997 بالأسعار الجارية (في الجدول أدناه) فتبيّن أنّ الحد الأدنى للأجور انخفض من 118 دولاراً أميركياً شهرياً عام 1974 الى 29 دولاراً عام 1987. وأنّ متوسط الأجور انخفض من 242 دولاراً عام 1974 الى 119 عام 1987.

السنة	1974	1987	1997
الحد الأدنى للأجور بالدولار بالأسعار الجارية	118	29	195
متوسّط الأجور بالدولار بالأسعار الجارية	242	119	440
المصدر: توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي، دار النهار، ص 201.			

ويعتبر غسّان العيّاش العام 1987 الأسوأ في الحرب اللبنانية بالنسبة الى الاقتصاد وبالمقابل «السنة الذهبية» للصناعة الوطنية حيث زاد الإنتاج الصناعي خلالها بنسبة 44 بالمئة

والصادرات بنسبة 47 بالمئة. وقد بلغت الصادرات 70 بالمئة من قيمة الإنتاج فيما قدّرت وزارة الصناعة والنفط عدد العاملين في القطاع الصناعي سنة 1987 بحوالى 125 ألف عامل[19] من أصل القوى العاملة التي بلغت 824 ألف عامل[20] (لبناني وغير لبناني). وساهم نمو التصدير وتراجع الاستيراد في تحسين ميزان التجارة الخارجية حيث انخفض العجز من 1.6 مليار دولار عام 1986 الى 1.3 مليار دولار عام 1987. كما ارتفع التصدير بنسبة 26 بالمئة عام 1988 عن السنة السابقة، وأدّى ذلك الى فائض في ميزان المدفوعات خلال سنتي 1987 و1988 رغم سوء الوضع على كل الأصعدة.

الليرة في أسوأ مستوياتها

شهدت الأعوام 1988 و1989 و1990 أسوأ مراحل العنف في الحرب اللبنانية فهبطت الليرة مجدداً ووصل الدولار الى حدود 1000 ل.ل.، في أجواء سياسية ضاغطة أهمها استحقاق الانتخابات الرئاسية الذي أسفر عن تواجد حكومتين شرعيتين في البلاد، إحداهما برئاسة سليم الحص والأخرى برئاسة الجنرال ميشال عون. كما جرت حروب عديدة داخل الكانتونات أهمها الحرب الأهلية الشيعة والحرب الأهلية المارونية. في «حرب الإلغاء» بين الجنرال عون والقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع وقع سوق القطع في هوس المضاربة مجدداً فارتفع الدولار الى حدود 900 ل.ل. و950 ل.ل. في أسبوع واحد، وأقفل على 1080 ل.ل. في أيلول/ سبتمبر 1990.

ساهم انتخاب الياس الهراوي عام 1989 والمساعي لتطبيق اتفاق الطائف في تحسّن سوق القطع فتراجع سعر الدولار الى 500 ل.ل. – 600 ل.ل. في الأشهر الأولى من 1990. ولكن اندلاع حرب الكويت في آب/ أغسطس 1990 وامتناع عون عن التسليم برئاسة الهراوي والحكومة المنبثقة عن اتفاق الطائف دفع الدولار مجدّداً الى مستويات غير مسبوقة، حيث وصل الى 1250 ل.ل. و1400 ل.ل. ومع عودة السلام الممسوك الى لبنان، تراجع الدولار قبل نهاية 1990 الى مستويات سبقت 1987، اي الى حيّز 500 ل.ل. – 600 ل.ل.

لم يكن السلام النسبي كافياً: إذ كان اقتصاد لبنان في حالة خراب والدولة مفلسة والبلاد بحاجة ماسة الى تدفّقات كبيرة من الأموال. وبسبب غياب هذه التدفقات ورغم الحالة الأمنية المستقرّة نسبيّاً، كان سعر الدولار مرتفعاً في نيسان/ أبريل 1991 يتداول عند 945 ل.ل. مع تراجع نسبي الى 892 ل.ل. في صيف 1991 بسبب مساعدات من المملكة العربية السعودية، أحد عرابي اتفاق

الطائف، بلغت مئات الملايين من الدولارات[21]، ووعود بالمساعدة من ألمانيا وإيطاليا.

ورغم نهاية الحرب اللبنانية بشكلها الواسع إلا أنّ العنف استمرّ متصاعداً في جنوب البلاد. ففي شباط/ فبراير 1992، احتدمت معارك بين جيش الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، ما هزّ البلاد ووتّر الأوضاع فقفز الدولار الى 1400 ل.ل. ليستقرّ على 1150 ل.ل. في آذار/ مارس 1992. ولئن ركدت الحركة الاقتصادية وفشلت حكومة عمر كرامي (شقيق رشيد كرامي) في اطلاق الإعمار وإنهاض البلاد، عادت ضغوط التضخم وأدّت الى انفجار جديد في سوق القطع في نيسان/ ابريل وأيّار/ مايو 1992، لم ير السوق مثيلاً له، إذ وصل الدولار الى 2600 ل.ل. ودفع التحرّك الشعبي حكومة كرامي الى الاستقالة والى وصول رفيق الحريري الى سدّة رئاسة مجلس الوزراء. فتراجع الدولار نهاية 1992 الى 1838 ل.ل. وخلال سنوات قليلة تمكّنت الحكومة ومصرف لبنان من تثبيت النقد عند 1500 ل.ل. وبقيت سياسة التثبيت هي السائدة لعقد آخر.

أشار غسّان العيّاش الى تقرير موجز لفريدي باز عن الصورة الإجمالية الاقتصادية في عقد الثمانينات من «هبوط الناتج المحلي بنسبة 50 بالمئة من 1982 الى 1990 وانخفاض الحد الأدنى للأجور من 200 دولار شهرياً الى 80 دولاراً في الفترة نفسها، ما أدّى الى تضخم سنوي بمعدّل 92 بالمئة والى تدنّي سعر صرف الليرة بمعدّل 82 سنويّاً. أمّا أزمة الثقة بالعملة الوطنية التي نجمت عن ذلك فقد ترجمت بمشتريات كثيفة من العملات الأجنبية رفعت نسبة الدولرة من 29 بالمئة الى 74 بالمئة وبتحويلات كثيفة الى الخارج خفّضت الودائع المصرفية بنسبة 62 بالمئة واحتياطي المصرف المركزي بنسبة 76 بالمئة بحيث سجّل ميزان المدفوعات عجزاً متراكماً بلغ 1.7 مليار دولار، وإنّ فقدان السيادة النقدية الوطنية الذي نتج من هذه التطورات قد زعزع المجتمع وأنهك قواه»[22].

هوامش

[1] نعتمد في هذا الكتاب عبارة «حرب لبنان» التي نعتبرها محايدة بدلاً من عبارتي «الحرب الأهلية اللبنانية» أو «حروب الآخرين على أرض لبنان» (رغم موافقتنا على رأي أحمد بيضون بأنّ هذه الحرب كانت حرباً أهلية مائة بالمائة وحروباً للآخرين على أرض لبنان مائة بالمئة – أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، بيروت، دار النهار، 1999).

[2] أسعار صرف الدولار في سوق بيروت في هذا الفصل حسب إقفال مصرف لبنان في نشرته الشهرية.

[3] حدّدت المادة 229 من قانون النقد والتسليف اللبناني قيمة الدولار الأميركي عند 886.71 ملغ ذهباً وقيمة الليرة اللبنانية عند 405.51 ملغ ذهباً.

[4] غسّان العياش، **أزمة المالية العامة في لبنان**، دار النهار، ص 45-46.

[5] **النهـار العربي والدولي**، تقرير اقتصادي أسبوعي خلال شهري تشرين الأول/ اكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 1987.

[6] غسّان العيّاش، ص 101.

[7] Institute of Money and Banking, *1988 Seminar Proceedings - Bank Mergers in Lebanon*, American University of Beirut, 1990.

[8] جريدة **النهار** 15 شباط/ فبراير ذكره غسان العيّاش، ص 102.

[9] Fadi Osseiran, «Dollarisation et dévaluation - l'expérience libanaise», Le Liban aujourd'hui, 167; and IMF paper «Economic Dislocation and Recovery in Lebanon», Washington D.C., February 1995, p . 20. ذكره غسان العيّاش ص 102.

[10] غسان العيّاش، ص 103، مصدر: Kamal Hamdan, Les Libanais face à la crise économique et social.

[11] Butros Labaky, Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban – 1975–1990*, p. 203.

ذكره غسان العياش ص 105.

[12] Butros Labaky, Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban – 1975–1990*, p. 203.

[13] سمير مقدسي، **العبرة من تجربة لبنان**، ص 135، International Monetray Fund, Lebanon - Economic Recovery, Stabilization, and Macroeconomic Policies, August 8, 1994.

[14] وحصل أصحاب الدخل السنوي الذي يقل عن 96 ألف ل.ل. بالسنة زيادة بنسبة 45 بالمئة وأولئك الذين يتقاضون أجوراً أعلى من ذلك حصلوا على زيادة بنسبة 35 بالمئة. فزيد جدول الأجور بنسب تراوحت بين 14400 ل.ل. و78 ألف ل.ل. سنويّاً.

[15] International Monetary Fund, 'Back to the Future, Postwar Reconstruction and Stabilization in Lebanon', Occasional Paper, no, 176, 1999. ذكره سمير مقدسي ص 137.

[16] جريدة **النهار**، 21 حزيران/ يونيو 1987، ذكره غسّان العيّاش، سبق ذكره، ص 58.

[17] غسّان العيّاش، ص 106، ودراسة العيّاش المذكورة أعلاه.

[18] توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 201.

[19] غسّان العيّاش، ص 56-57، استناداً الى تقرير مصرف لبنان السنوي ومصادر أخرى مذكورة في هوامش كتاب العيّاش.

[20] سمير مقدسي، ص 137.

[21] «السعودية تمنح لبنان 60 مليون دولار»، جريدة **الحياة**، 6 نيسان/ ابريل، 1991.

[22] غسان العيّاش، ص 104، عن فريدي باز «من نقد ثابت الى نقد قوي»، جريدة **النهار** 134 تموز/ يوليو 1995.

الفصل الثالث عشر

روجيه تمرز وأزمة القطاع المصرفي

كانت أزمة القطاع المصرفي في الثمانينات كارثة اخرى حلـّت بلبنان. إذ حتى 1986، بلي لبنان بحروب بدت بلا نهاية، ووحش غلاء غير مسبوق وغزوات أجنبية وتهجير قسري داخلي وهجرة الى الخارج لمئات ألوف المواطنين، وانهيار العملة الوطنية وتفتـّت الدولة. واستمرّت سلسلة الكوارث باضافة أزمة جديدة الى القطاع المصرفي في النصف الثاني من عقد الثمانينات، والثانية بهذ الحجم منذ أزمة إنترا عام 1966 (راجع الفصل الثامن). وقد ارتبطت جذور أزمة القطاع المصرفي الثانية بتطورات شهدها القطاع ابتداء من العام عام 1977 عندما انتهى الحظر الذي فرضته الدولة عام 1967 على تأسيس مصارف لبنانية كأحد الحلول للحدّ من تكرار أزمة إنترا. إذ بعد رفع الحظر، ازداد عدد المصارف التجارية، كبيرة وصغيرة، في الفترة 1977 - 1982. ولكن نمو القطاع كان عشوائياً، في حين برزت ظاهرة الإغلاق والدمج في الثمانينات. في تلك الفترة، لم تنفع تدخلات مصرف لبنان وهيئة رقابة المصارف في معالجة الوضع واضطر مصرف لبنان للتدخل لإنقاذ أو تعويم أو السيطرة على مصارف تجارية ومؤسسات مالية متعثـّرة.

وحتى قبل انتهاء الحظر، عانى القطاع المصرفي من حرب السنتين، أسوة بباقي رموز الاقتصاد اللبناني في أواسط السبعينات، ما أدّى الى خسارة معظم ما أنجزه من تطوّر ومكتسبات في الفترة التي تلت أزمة إنترا (1967-1974). عشيّة حرب السنتين، شكـّلت المصارف الغربية نسبة 43 بالمئة من المصارف العاملة في لبنان وسيطرت على 53 بالمئة من الودائع في النظام المصرفي. وحتى قبل سنوات عديدة من اشتعال الحرب، كانت المصارف الأجنبية تتابع بقلق التقارير الأمنية عن تدهور الوضع في لبنان وتحليلات سياسية عن أبعاد

الصدامات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية منذ 1969، وانتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بكامل هيكليتها الى بيروت من عمّان، والغارات الإسرائيلية المتزايدة على لبنان ردّاً على العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية.

في العام 1974، هاجم رجال مقنّعون مكاتب «بنك أوف أميركا» في شارع المصارف في وسط بيروت التجاري، وحجزوا كرهائن طاقم المصرف من أميركيين ولبنانيين، مطالبين بفدية قدرها 10 ملايين دولار، وتأمين حماية وطائرة تنقلهم الى الجزائر. في ذلك الوقت، لم يكن زمام الأمور قد أفلت تماماً من أيدي الدولة، إذ تصرّفت القوى الأمنية بسرعة وهاجمت الشرطة المصرف واعتقلت المسلّحين.

ساهمت هذه الاضطرابات في أوائل السبعينات في إقناع المصارف الغربية بأنّ الوضع في بيروت يتجه الى الأسوأ، وأنّه من الأفضل البحث عن بدائل. وهكذا في بداية عام 1975، كانت المصارف الأجنبية تصفّي أعمالها وتقلّص من نشاطها الى الحد الأدنى.

بعد الجولة الأولى من معارك بيروت في صيف 1975، غادر عدد من المصارف الأجنبية بيروت وبعضها انتقل الى البحرين وأثينا والقاهرة، في حين نقل 11 مصرفاً لبنانيّاً نشاطه الى باريس. ومن أصل 250 شركة أميركية عاملة في لبنان عام 1974، بقي منها 10 عام 1978. وفي حين تعرّض 26 مصرفاً للنهب والتخريب، أعلن 44 مصرفاً من أصل 80 مصرفاً عاملاً في لبنان أنّ فروعها أصيبت بقذائف أو شظايا أو رصاص من جراء قتال الميليشيات في جوارها، وأنّها تعرّضت للنهب والتهديد من قبل المسلّحين. في حرب السنتين، كانت المصارف الواقعة في الوسط التجاري وفي حي الفنادق أكثر عرضة للخراب والسرقة. في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، أعلنت جمعية المصارف اللبنانية أنّ خسائر القطاع المصرفي في الفترة كانون الأول/ ديسمبر 1975 - أيّار/ مايو 1976، بلغت مليار دولار أميركي. وكان البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنكو دي روما من الضحايا البارزين. فقد نشرت وسائل الإعلام تفاصيل مذهلة عن نهب فروع البنك البريطاني على أيدي الميليشيات المسيحية والاسلامية على السواء. لقد كان في متناول المسلحين كل ما يحتاجونه من الوقت والمعدات لخلع الخزائن المصفحة داخل المصارف، حيث قاموا بعدّة تجارب استغرقت بضعة أيّام بأنواع مختلفة من المتفجّرات حتى فتحوا الأبواب الفولاذية واستخرجوا ملايين الدولارات وسبائك الذهب. واستعملت هذه الأموال لشراء أسلحة من أوروبا وتمويل عمل الميليشيات.

لقد صمد القطاع االمصرفي وأصبح القطاع الاقتصادي الوحيد الذي اجتاز كافة مراحل

الحرب رغم الفوضى وغياب الدولة وسيطرة الميليشيات. حتى أنّ المصارف افتتحت أبوابها بعد ثلاثة أيّام من مغادرة الجيش الإسرائيلي بيروت في أيلول/ سبتمبر 1982. كما كانت الفترة 1977 - 1980، مرحلة ازدهار ونمو للقطاع المصرفي بعد رفع الحظر عن تأسيس المصارف. وإضافة الى رفع الحظر، سمحت حكومة سليم الحص للمصارف بممارسة نشاط «أوف شور». ونتيجة لذلك زاد عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج من 5 الى 30 فرعاً. بالمقابل، كادت المصارف الأجنبية تغيب تماماً عن لبنان (راجع الجدول 11 في الملحق الإحصائي عن تراجع عدد المصارف الأجنبية خلال الفترة 1971 - 1980). ويظهر الجدول أنّ البنك البريطاني للشرق الأوسط هبط من المرتبة الثانية عام 1971 الى المرتبة 16 عام 1980 في بيروت وانخفضت مرتبة بنكو دي روما من 5 الى 21، وتراجعت مراتب البنوك الأميركية من لائحة العشرة الكبرى الى أدنى مرتبة. ومن الناحية الإيجابية، فإنّ عدم المغادرة النهائية لبعض المصارف الأجنبية وتأكيدها أنّ إقفالها كان مؤقتاً بسبب الأحداث، كان دليلاً على أمل بعيد في العودة الى بيروت يوماً ما. كما ارتفع عدد المصارف الفرنسية بشركاء لبنانيين. وفي العام 1981، كان عدد المصارف اللبنانية الكبرى ستة من اصل عشرة من حيث الودائع، مقارنة بمصرف واحد لبناني عام 1971.

في خدمة أمراء الحرب

إنّ العلاقة بين أمراء الحرب والتجّار وأصحاب المال والتي تطرّق اليها الفصل الثامن، كانت من أسباب عدم المساس نسبيّاً بهذا القطاع طيلة 16 عاماً من الحرب، لا بل شكّلت هذه العلاقة الحميمة نوعاً من الحصانة أو بوليصة التأمين للقطاع المصرفي: حصانة ضد أعمال العنف والتخريب وضمانة باستمرار تدفّق الودائع من أمراء الحرب والميليشيات التي يقودونها. وليس بعيداً عن الحقيقة أنّ كل مصرف كان يتمتع بحماية مباشرة من الميليشيات، وأنّ كل فرع مصرفي كان يقيم علاقات وثيقة مع قوى الأمر الواقع في منطقة وجوده. وضع كهذا كان يتطلب هذا السلوك من القطاع المصرفي، رغم أنّ الأمر لم يكن سلبياً مئة بالمئة إذ تعرّضت المصارف لأكثر من 50 عملية سطو مسلّح في أواسط الثمانينات ولعمليات ابتزاز مافيوي منظّم، عدا الاختلاسات والعمليات المشبوهة حتى من أصحابها ومسؤوليها.

في الفترة 1975 - 1980، كان لبنان «غارقاً» بالمال حسب تقرير صحيفة **الموند ديبلوماتيك**[1]. وكانت الودائع تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية:

1. كان اللبنانيون العاملون في الخليج العربي يحوّلون مبالغ تراوحت بين 120 الى 150 مليون دولار شهرياً الى ذويهم في لبنان والى حسابات مصرفية في بيروت. وبلغت هذه التحويلات في أوجها ملياري دولار عام 1981.
2. كما أنّ إنتاج الحشيش والمخدرات الممنوعة بكميات بلغت 30 ألف طن سنوياً في نفس الفترة، وبأسعار تراوحت بين 65 و150 دولاراً للكيلوغرام، جلبت 1.5 مليار الى 2 مليار دولار سنوياً.
3. وكان المصدر الثالث من الودائع تمويل الحكومات العربية والأجنبية للمجهود الحربي واللوجستي للميليشيات. لقد حوّلت الحكومات المختلفة مئات ملايين الدولارات الى حلفائها المحليين من لبنانيين وفلسطينيين[2]، الى درجة أنّ أخبار وصول التحويلات كانت تذكرها الصحف أحياناً، وأنّ أمير الحرب الفلاني قد استلم 15 مليون أو 50 مليون دولار. وكانت السفارة الإيرانية في بيروت تنفق 100 مليون دولار على حلفاء طهران المحليين في حين أنفقت اسرائيل مبالغ مماثلة على ميليشيا جيش لبنان الجنوبي.

إضافة الى ودائع أمراء الحرب اللبنانيين والميليشيات، كان الفلسطينيون المودع الأكبر في مصارف بيروت. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اتخذت مقرّها الرئيسي بكافة أجهزتها الدولتية في بيروت ابتداء من أوائل السبعينات. فكانت تودع مبالغ تتراوح بين مئات ملايين الدولارات ومليارات الدولارات حسب السنة والحاجات المالية. وبلغ المال الفلسطيني في مصارف بيروت 1.5 مليار دولار عام 1982[3]. مع تدفّق المال من تحويلات العمّال اللبنانيين الى تمويل الميليشيات الى تجارة المخدرات، كان المسؤولون عن القطاع المصرفي يعبّرون عن تجاوبهم بعرض خدماتهم وبالتالي يتكيّفون مع الأوضاع غير الطبيعية في زمن الحرب. لقد ارتفعت الودائع من 3 مليارات دولار عام 1974، الى 5 مليارات دولار عام 1980.

بداية أزمة القطاع المصرفي

بدأت بوادر أزمة القطاع المصرفي في النصف الأخير من العام 1982. وسبق ذلك انحدار حاد في تحويلات اللبنانيين في الخليج العربي بسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمي وما نتج عنه من ركود في اقتصاديات الدول العربية المصدّرة للنفط. وكان اللبنانيون في السعودية ودولة الإمارات العربية يساهمون بالنسبة الكبرى من التحويلات، ولكن هبوط أسعار النفط قلّص من حجمها وبدأ آلاف العمال اللبنانيين بالعودة الى لبنان أو الهجرة الى دول القارة

الأميركية وأوستراليا وغرب أفريقيا. وكان توقيت هبوط أسعار النفط سيّئاً جدّاً للبنان، إذ اقترن بتصاعد أعمال العنف (معركة زحلة 1981 والاجتياح الإسرائيلي 1982) وتوقّف الدول العربية عن تسديد مستحقات التزامات القمّة العربية والبالغة 800 مليون دولار سنوياً. واشترطت الدول العربية أن يتوقّف تقاتل الميليشيات ويتفق اللبنانيون على حل وطني قبل أن يتم صرف المساعدات.

وكان العام 1982 محورياً لسبب إضافي وهام، وهو مغادرة هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ومعها أموالها السائلة وموزانتها الضخمة تحت ضغط الحصار الاسرائيلي لبيروت في صيف ذلك العام. وتجدر الإشارة هنا، أنّ رغبة أمراء الحرب والتجّار في القضاء على الرأسمال الفلسطيني الذي مثله بنك انترا عام 1966، لم تتحقق تماماً. إذ خرج هذا الرأسمال من الباب في الستينات وعاد من النافذة في السبعينات بدخول منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها الى لبنان وازدهار «البنك العربي المحدود» الذي أصبح أكبر مصرف تجاري في لبنان. ويشرح كمال حمدان أنّ منظمة التحرير كانت بمثابة دولة كاملة في لبنان بميزانية سنويّة تساوي ميزانية الحكومة اللبنانية و40 ألف موظّف وأجهزة عديدة في الشؤون العسكرية والأمنية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية[4]. وكان البنك العربي المحدود مسجّلاً في الأردن ويمتلكه فلسطينيون وأصبح في الفترة 1977 – 1981 أكبر مصرف في لبنان. وجراء الغزو الإسرائيلي عام 1982 وبوساطة الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر، غادرت منظمة التحرير لبنان بكامل بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومعها ودائعها الضخمة السائلة في البنك العربي المحدود ومصارف بيروت. وقدّرت هذه الودائع بـ1.5 مليار الى 3 مليارات دولار، في وقت شكّل فيه إنفاق المنظمة في لبنان نسبة 15 بالمئة من كافة النشاط الاقتصادي في لبنان قبل الاجتياح الإسرائيلي. ونتيجة ذلك أصيب القطاع المصرفي والاقتصاد اللبناني بضربة قويّة.

عدا هذه الظروف الخارجة عن إرادة القطاع المصرفي، كان العدد الهائل للمصارف في لبنان سبباً اساسياً في أزمة الثمانينات. لقد تشجّع الكثيرون بعد رفع الحظر على تأسيس البنوك عام 1977 بغية احتمال الاستفادة من بيئة الفوضى السائدة في لبنان، فعادت أجواء الصفقات والمخالفات التي كانت نائمة تحت رماد أزمة إنترا، والتي طبعت القطاع المصرفي في أوائل الستينات، عملاً بطقس «ليفنتي» عتيق في بذل الجهد واتباع أي وسيلة للحصول على هذا الدولار الأخير. ومجدّداً، تراجعت القروض القصيرة الأمد وبات عدد من المصارف عالقاً في

استثمارات طويلة الأمد وفي المضاربة في سوق القطع والعقارات. ولم يمنع قانون سريّة المصارف من خروج بعض الفضائح الى العلن، كحصول أحد أصحاب المال على قرض مصرفي بقيمة 200 مليون ل.ل. (65 مليون دولار) للتجارة والمراهنة في سوق الذهب والمعادن الثمينة.

التخلّص من فؤاد السنيورة وميشال الخوري

أدّى ظهور عدد كبير من المصارف الصغيرة بعد العام 1977 وغياب التنظيم عن القطاع كما كان سائداً قبل الحرب، الى فوضى عرّضت بضعة مصارف الى هزّات وإفلاس وعمليات سيطرة من مصارف أكبر. وباتت لجنة الرقابة على المصارف تكتشف وتلاحظ الممارسات غير القانونية في القطاع بشكل متزايد. في العام 1982، أغلقت مؤسستان ماليتان، «غي بتلر» و«تولت أند رايلي» أبوابهما وانتاب السوق المالي شعور أنّ القطاع مقدم على اضطرابات. ولتلافي تكرار أزمة 1966، بدأت الحكومة مناقشات مع جمعية المصارف للوصول الى اتفاق حول سياسة المصارف التجارية في التسليف وفي سلوكها وخدماتها. ودفعت مخاوف فشل مؤسسات إضافية الى تحرّك سريع للجنة الرقابة على المصارف التي كانت في تلك الفترة برئاسة فؤاد السنيورة[5]. وكانت اللجنة برئاسة سليم الحص منذ تأسيسها وحتى تسمية الحص رئيساً للوزراء عام 1976. وكان السنيورة أستاذاً في الجامعة الأميركية التي تخرّج منها سابقاً في إدارة الأعمال، فاستلم منصب رئيس لجنة الرقابة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976. وبعد بداية المصاعب أمر السنيورة بالتحقيق في دفاتر وملفات عدد من المصارف للتأكد من وضعيتها وسيولتها وملاءتها وأنّها تعمل بموجب قانون النقد والتسليف والقوانين التجارية المرعية الإجراء.

ولم توافق جمعية المصارف على السير في خطوات السنيورة ولجنة الرقابة بل تسلّحت بقانون سرية المصارف، فيما رفضت المصارف التعامل علناً مع لجنة رقابة المصارف الذي قد يثير شبهات الرأي العام، وفضّلت الحوار الهادىء وغير المعلن مع مصرف لبنان. ولكن مصرف لبنان في السبعينات والثمانينات لم يعد طفل الستينات، ولم يكن التعامل معه مسألة سهلة أو سطحية. إذ اكتسب خبرة وقويت شوكته بنشاطات لجنة الرقابة ومن علاقاته العالمية مع المصارف المركزية في عدّة دول. إذ بعد دراسة الوضع والاستفادة من تحقيقات لجنة الرقابة، نجح مصرف لبنان ولجنة الرقابة بتطبيق عدد من الإجراءات لضبط القطاع.

ولكن الوضع لم يكن لصالح مصرف لبنان أو لصالح صحة القطاع. وكانت المصارف تقاوم إجراءات البنك المركزي وتطالب باستقالة السنيورة من منصبه رغم تأديته لمهامه حسب القانون.

ذلك أنّ التقرير الذي قدّمه السنيورة نتيجة تحقيقات لجنة الرقابة على الممارسات المصرفية خلق جوّاً غير مريح بين جمعية المصارف والحكومة، فأصبح السنيورة هدفاً للنقد المتواصل. وجاءت فرصة الانتقام من السنيورة عام 1982، إذ خضوعاً للضغوط المتواصلة لم تجدّد الدولة تعاقد السنيورة الذي انتهى في ذلك العام. هذا التصرّف التعسفي الذي لم يكن ليتم لو استمرّ سليم الحص رئيساً للحكومة، جاء في ظل حكومة شفيق الوزان في صيف 1982، واستهجنه مصرف لبنان حيث هدّد حاكم المصرف ميشال الخوري بالاستقالة في 27 آب/ أغسطس 1982 إذا لم يجدّد عقد السنيورة ويستمرّ رئيساً للجنة الرقابة. ورأى حاكم مصرف لبنان أن السنيورة يُعاقب لأنّه كان يقوم بعمله في الدفاع عن القطاع المصرفي لتجنّب الكارثة. ولكن السنيورة فضّل الخروج من الساحة والعمل مع صديقه رجل الأعمال رفيق الحريري في عدّة مشاريع في الثمانينات، ليصبح فيما بعد وزيراً للمال عام 1992 ثم رئيساً للوزراء عام 2005.

أمّا ميشال الخوري، نجل الرئيس السابق بشارة الخوري، فقد استمرّ في منصبه حاكماً للمصرف (راجع الفصل 11). وكان الخوري نشطاً في القطاع المصرفي في وقت كان الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان، وجمعت صداقة بين الشخصين بسبب خلفيتهما النهجية نسبة الى الرئيسين فؤاد شهاب وبشارة الخوري. وعندما أصبح سركيس رئيساً للجمهورية عام 1976، كلّف سليم الحص، رئيس لجنة الرقابة على المصارف آنذاك، بتشكيل الوزارة، وبشغور منصب حاكمية المصرف عيّن ميشال الخوري حاكماً عام 1978. وهكذا استمرّ الانسجام بين هؤلاء لعدّة سنوات. ولكن نهاية عهد سركيس في 1982 آذنت بمرحلة جديدة لم يكن الخلاف حول السنيورة آخرها. إذ تفاقم الأمر بين ميشال الخوري من جهة ورئيس الجمهورية أمين الجميّل والحكومة من جهة أخرى، وأصبحت الخلافات أكثر من شكليّة رغم أسلوب الخوري الحريص على البروتوكول. فقدّم استقالته عام 1983، ولقطع الطريق على رفض الاستقالة أو على محاولة إقناعه بالتراجع، ربط الخوري استقالته برغبته بالتقاعد. وأمام عدم تسمية بديل، زاول الخوري مهام الحاكم حتى نهاية العام 1984. وكان نزاع الخوري ومعه المجلس المركزي لمصرف لبنان مع الدولة هو لجوء الحكم الى تعرية الخزينة العامة واستعمال احتياطي العملات الصعبة لشراء الأسلحة الأميركية التي قاربت قيمتها مئات ملايين الدولارات (راجع الفصل 11).

روجيه تمرز

لعب روجيه تمرز دوراً في أزمة القطاع المصرفي الأولى في لبنان عام 1966 (راجع الفصل

الثامن) كممثل لشركة «كيدر بي بودي» الأميركية، حيث قاد مشروع تصفية أصول بنك إنترا وتوزيعها على المساهمين. وساعد دور تمرز في تصفية إنترا في تعزيز سمعته كخبير مصرفي في دول الخليج العربي، فمارس نشاطه في عدّة بلدان في الشرق الأوسط ولكنه لم يغادر لبنان إلا في حزيران/ يونيو 1975، بعد أشهر من اندلاع الحرب. ولم يعد الى لبنان إلا في العام 1983، بعدما أصبح صديقه أمين الجميّل رئيساً للجمهورية. وتعود معرفة تمرز بأمين الجميّل الى 1966 حيث كان جوزف شادر عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب مستأجراً في «تلة تمرز» جوار بكفيا، مسقط رأس آل الجميّل، وكان أمين الجميّل محامياً وعضواً في حزب الكتائب ويتردّد على جوزف شادر حيث التقى روجيه تمرز. وأصبح الجميّل مستشاراً قانونياً لتمرز[6].

ولدى عودته الى لبنان عام 1983، أصبح تمرز مجدّداً نجماً في عالم المال اللبناني والشرق الأوسطي، مستنداً الى صداقته بالرئيس الجميّل وعلاقاته السعودية والخليجية. ويتشابه صعود تمرز السريع وخلفيته وبدايته بتجربة يوسف بيدس[7]. فهو مثل بيدس، ولد وترعرع خارج لبنان وله خلفية عائلية غامضة واسم عائلة بدون «جرس» على أذن المستمع (بيدس وتمرز). ويذكر حازم صاغية أنّ بيدس قال له إن أصل عائلته من منطقة القوقاز ما يعني أنّ أصوله قد تكون أرمنية أو جورجية أو شركسية[8] (وقد تكون إيرانية أو أشورية، وهي قوميات يستعمل فيها هذا الاسم). ولد تمرز عام 1940 في القاهرة من والد لبناني وأم سوريّة، وتابع دروسه الجامعية في جامعة كامبردج في بريطانيا حيث تخرّج عام 1960 في مادة الاقتصاد. ثم انتقل الى الولايات المتحدة حيث انتسب الى جامعة هارفرد الشهيرة وتخرّج منها بشهادة ماجستر في إدارة الأعمال. وبعد تخرّجه من هارفرد، التحق بشركة الاستشارات «كيدر بي بودي» الأميركية في نيويورك. وعندما اختارته الشركة ليكون ممثلها في مراجعة ملف إنترا في بيروت والتقدم باقتراحات للمعالجة، لم تكن سنه تزيد عن 26 عاماً، وكان ذلك عام 1966.

ورغم مفارقات التشابه بين تمرز وبيدس، كانت هناك ميزة تفاضلية واحدة لدى تمرز في نظر أمراء الحرب في لبنان. ففيما كان بيدس فلسطينياً أرثوذكسيّاً، وبالتالي غير مقبول في نادي أمراء الحرب الموارنة في لبنان، كان تمرز مارونياً ومن اصل لبناني نسبة الى والده (كانت مصر ملجأً لمئات العائلات المارونية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين).

كان تمرز محظوظاً في عالم التجارة، فقد ارتفع نجمه بسرعة واكتسب اسماً لامعاً في لبنان والمنطقة جراء عمله على ملف بنك إنترا. فهو إذن خبير ينقذ المؤسسات المصرفية من الانهيار أو تلك التي على وشك الإفلاس[9]. ولذلك استدعي عبر السنوات لمساعدة عدّة شركات

ومصارف في طور التأسيس أو التعويم في الكويت والسعودية وفرنسا وإيران. كما عمل مع شركة «أميركا ترانس كونتيننتال» للغاز الطبيعي. ومثل بيدس، وسّع تمرز أعماله ونشاطاته لتغطي الشرق الأوسط وبلداناً أخرى. في بداية السبعينات، عمل وكيلاً للدولة المصرية لشراء ست طائرات بوينغ 707 بقيمة 60 مليون دولار. وعام 1973 بدأ مشاريع جديدة في الولايات المتحدة، ثم خصّص وقته من العام 1975 الى 1983 لإدارة شبكة أعماله الدولية الواسعة مع شركاء سعوديّين.

وبدعم من شركاء تمرز السعوديين، ومنهم كمال أدهم وغيث فرعون (وهما اسمان ارتبطا بانهيار «بنك التسليف والتجارة» العالمي في الولايات المتحدة)، وكذلك غسّان شاكر وسالم بن لادن والأمير مساعد، استطاع تمرز شراء 60 بالمئة من أسهم مصرف «Bank of Commonwealth of Detroit». ثم جعل ديترويت قاعدة لعدّة استثمارات. واشترى فندق الأمير ديغول، ثاني أعرق فندق في باريس بعد جورج الخامس. ولإدارة هذه الأعمال الواسعة، أسّس تمرز مع الأمير مساعد وسالم بن لادن شركة «فرست آرابيان كوربوريشن». وفي آذار/ مارس 1981، اشترى حصة 17 بالمئة من شركة «Kaiser Steel» الأميركية بمبلغ 58 مليون دولار واشترى معظم أسهم «Sunshine Mining Stocks» وقدّم عروضاً لشراء «Northern State Bank Corporation» وحصصاً في «Commonwealth Oil Refining» و«Lockheed Industries»[10]. وبتمويل سعودي، عرض تمرز عام 1978 تحويل مبلغ 100 مليون دولار الى لوكهيد التي كانت تعاني من صعوبات سيولة مالية في ذلك الوقت. ولكن الحكومة الأميركية منعت هذه الصفقة لأنّها كانت ستمنح العرب مصالح ونفوذاً في أكبر وأهم شركة صناعة أسلحة في الولايات المتحدة[11]. وفي العام 1978 أيضاً كان تمرز مشاركاً في عرض لشراء مصفاة نفط في «Come-By-Chance» في كندا[12]. كما ذكرت صحيفة **النيويورك تايمز** أنّ «تمرز امتلك، الى مؤسسات أخرى، 76.7 بالمئة من بنك الكومونولث ديترويت مع شركاء سعوديين مثل الشيخ مساعد وغيث فرعون»[13].

عندما جاء تمرز الى لبنان عام 1983، استطاع، بدعم من أمين الجميّل وعلاقات أخرى، أن يدخل باب مجموعة إنترا . لقد ذكرنا في الفصل الثامن كيف توزّعت أصول بنك إنترا عام 1967 بعد انهيار أمبراطورية يوسف بيدس على المودعين الرئيسيين، وأنّ المؤسسات الجديدة توزّعت بين شركة إنترا للاستثمار وبنك المشرق. وفي العام 1983، كانت نسبة 45 بالمئة من أسهم إنترا للاستثمار تملكها الدولة ويديرها مجلس إداري من 12 عضواً من رجال أعمال

لبنانيين وعرب خليجيين. وكان الكويتيون والقطريون يحتلون ثلاثة مقاعد في مجلس الإدارة. وفي 11 آب/ أغسطس 1983، أصبح تمرز رئيس مجلس الإدارة الذي كان يضم اللبنانيين كمال بحصلي وفؤاد بحصلي وخلدون سوبره وروبير سرسق وجميل مروّة وأحمد الحاج وجميل إسكندر وغابي جلخ والكويتيين خالد أبوسعود ومحمد الخرافي والقطري عبدالقادر القاضي.

وخلال فترة زمنية قصيرة اهتزّ الخيط الذي يفصل بين ما هو ملك تمرز وبين ما هو مصلحة مشتركة لمساهمي إنترا. فمنذ 1983 وحتى 1988، بنى تمرز لنفسه أمبراطورية مالية وامتلك عدّة شركات وأكبرها مجموعة Milcher Group. في تلك الفترة كان تمرز يملك حصصاً مهمّة إن لم يكن أغلبية الحصص، في الشركات التالية: طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية، وشركة مرفأ بيروت، وبنك المشرق، والشركة العقارية اللبنانية، وشركة العقارات اللبنانية الفرنسية، واستديوهات بعلبك، وشركة هول ماونتن، وشركة ترانس أوريان، وشركة انترا للتأمين، وبنك الكويت والعالم العربي، وشركة سان لويس العقارية. كما كان تمرز مالكاً رئيسياً لمصارف First Phoenician Bank, Capital Trust و Credit Libanais . في مقابلة مع صحيفة لبنانية ذكر تمرز انّ عدد موظفيه في لبنان فقط بلغ 5000 شخص. وفي مقابلة أخرى ذكر أنّه الشريك الثاني بعد مصرف لبنان في مجموعة إنترا[14] وأنّه يسيطر على 42 بالمئة من بنك المشرق عبر مجموعة ميلشر[15]. أمّا أشغاله وممتلكاته خارج لبنان فلم تكن أقلّ أهميّة، حيث ذكرت مجلة أسبوعية أنّ تمرز باشر مشاريع سياحية وخدمات مالية بالتعاون مع وارن آيفز مالك شركة تأجير السيارات العالمية AVIS[16].

أسّس تمرز شركة قابضة أخرى في بيروت تتخصّص في قطاع السفر الجوي، وأطلق عليها اسم جت هولدنغز. واقتنت هذه الشركة «خطوط عبر المتوسط» TMA Trans-Mediterranean Airlines وهي شركة الشحن الجوي الوحيدة في لبنان، عبر تسديده ديونها التي بلغت 40 مليون دولار أميركي. ودليلاً على عافية الشركة لاحقاً رفض عرضاً لبيع TMA بمبلغ 70 مليون دولار. ومشى تمرز قدماً ضمن تقاليد التجّار في لبنان للحصول على النفوذ السياسي وخاصة في أوساط الشخصيات المارونية والرأي العام المسيحي، فوزّع أموالاً وأسهماً عبر شركاته على أمراء حرب وأصحاب نفوذ وأقام علاقة وثيقة خلال فترة من وصوله (1983 - 1984) بإيلي حبيقة، مسؤول الأمن والاستخبارات في القوات اللبنانية، والتزم بتمويل بناء مطار في قضاء البترون على قطعة من الاوتوستراد الساحلي قرب بلدة «حالات». وحظي هذا المشروع بشعبية في الأوساط المسيحية بعدما تعذّر الوصول الآمن

الى «مطار بيروت الدولي» الواقع في ضاحية خلدة جنوب بيروت. وأكّد تمرز سعيه لزيادة استقلالية وقوّة الكانتون المسيحي. ولقي مشروع حالات معارضة شديدة من أطراف عدّة في لبنان لا سيما من الفعاليات السياسية غرب العاصمة ومن أركان الدولة، أو ما تبقى من رموزها، على أنّه إمعان في تقسيم لبنان. في حين لم يكن وارداً لدى ادارة شركة طيران الشرق الأوسط «الميدل ايست» أن تخدم أي مطار غير شرعي واقتصر نشاطها على مطار بيروت الدولي. وكانت «الميدل ايست» الشركة الوحيدة العاملة في لبنان بعد مقاطعة كافة الشركات العربية والأجنبية منذ العام 1985. ولكن الميليشيا المسيحية قامت بحملة علاقات عامة لدعم المشروع وكانت محطّاتها الإذاعية والتلفزيونية تبثّ كل نصف ساعة فاصلاً رمزياً بعنوان «حالات حتماً» يظهر رسم حمامة وصوت طائرة تقلع وتهبط. ولئن ارتبط اسم تمرز بهذا المشروع ذي القيمة المعنوية العالية للشارع المسيحي، عمد الى تمويله بمبلغ 3 ملايين دولار وسهّل لتسليفات من بنك المشرق. وكانت خرائط المشروع الهندسية تطمح الى مدرج يستطيع استقبال وإقلاع طائرات جامبو من طراز بوينغ 747. ولم يكتفِ تمرز بالمال وبمشروع حالات (الذي لم ينفذ على أي حال) بل عمد الى توزيع أسهم في شركاته، وخاصة في «تي أم إي» كهدايا على سياسيين وصداقات جديدة.

وفيما كان تمرز يوسّع نشاطه السياسي ليكوّن لنفسه «مرقد عنزة» مع أمراء الحرب والتجّار في لبنان، فإنّ سمعته كانت تسير في طريق معاكس على الصعيد المهني، لا سيما في القطاع المصرفي ولدى أصحاب الأعمال الذين تعاملوا معه. وعلى سبيل المثال تعالت الشكاوى من المسؤولين الإداريين في شركة انترا من ممارسات تمرز وتدخّلات أصدقائه وداعميه السياسيين في المسائل الداخلية للشركة. هؤلاء الداعمون من تجّار وأمراء حرب كانوا يدفعون باستمرار وبمساعدة وسائل الإعلام في شرق بيروت الى السيطرة على شركة إنترا بواسطة حلقة صغيرة من تمرز وآخرين معه. وكان منطق وسائل الاعلام المؤيدة لتمرز أنّ شركة إنترا تخضع لنفوذ مصالح غير لبنانية، وأنّ القطاع الخاص اللبناني لا يسيطر على أكثر من 28 بالمئة من أسهمها فيما سيطرت مصالح كويتية على 25 بالمئة وقطرية على 5 بالمئة و42 بالمئة للدولة اللبنانية ممثلة بمصرف لبنان. وللتقرّب من أمراء الحرب ومصالح التجّار الذين يدورون في فلكهم، شارك تمرز في كورس هجاء مجموعة إنترا وتذمّر «أنّ عرب الخليج يسيطرون على شركة إنترا منذ 17 سنة وأنهم يملكون حق الفيتو على كل شيء. لا يمكننا أن نسمح بتسيير اقتصادنا من الخليج»[17]. مع العلم أنّ مصالح تمرز الكبرى كانت مع سعوديين وخليجيين.

في العام 1988 برزت طموحات تمرز بشكل غير مسبوق، حيث بات يأمل وراثة أمين الجميّل في منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية. متّكلاً على علاقاته في عالم المال والسلطة في لبنان، أعلن ترشيحه لرئاسة الجمهورية. وفي لفتة عكست أسلوباً تلقّنه خلال دراسته وخبرته في الولايات المتحدة، أرفق إعلانه بإطلاق فكرة «مشروع مارشال» لإعادة بناء لبنان وأنّه سيسعى «للحصول على مساعدات بقيمة 3 مليارات دولار لهذه الغاية»[18]. ولم يكن تمرز يملك الكثير من المؤهلات كمرشّح رئاسي كتلك التي يتمتّع بها أمراء الحرب والتي حققت لهم شعبية، بل اقتصرت مؤهلاته على كونه مارونياً وتاجراً غنياً. ذلك أنّ شروطاً عدّة يجب أن تتوفّر في المرشح الرئاسي في لبنان في ذلك الوقت لم يتمتع بها تمرز، منها تكوين صداقات، أو تحالفات ان أمكن، مع زعماء وأمراء حرب مسلمين، ومدّ اليد الى سورية للحصول على دعمها، والتقرّب بشتى الوسائل من أمراء الحرب والقيادات الدينية في البلاد الذين لا يمكن تجاهل مصادقتهم أو محالفتهم، ومشورة الدول الخمس الكبرى عبر سفاراتها في بيروت[19]، والتشاور وأخذ رأي بعض زعماء العرب لا سيما مصر والسعودية. وكل هذه الشروط يجب أن يتوّجها طبعاً قدرة المرشح على أن يكون الحكم وأن يكون محل اجماع اللبنانيين.

وفيما توفّرت هذه المعطيات، وليس كلها، في الرئيس المنتخب الشاب الراديكالي بشير الجميّل عام 1982، افتقد تمرز الى معظمها. وأسوأ من ذلك أنّ لهجة تمرز غير اللبنانية كانت واضحة، الى درجة أنّ الفلسطيني يوسف بيدس كان أكثر نجاحاً في التحدّث باللهجة اللبنانية. فكان تمرز يرطن باللهجة المصرية ويكثر من استعمال العبارات الأميركية التي عكست اقامته في الولايات المتحدة. وفي مقابلة مع صحيفة لبنانية بصفته مرشحاً رئاسياً، تطرّق تمرز الى موضوع الإصلاح في لبنان وأراد أن يقول إنّ الأمر يحتاج الى «ثورة من فوق» لإحداث التغيير المطلوب، ولكن زلّ لسانه وقال «ثروة من فوق». فلفت نظره الصحافي الى سبق عقليته المالية والتجارية على عقليته الإصلاحية[20].

وحاول أمين الجميّل تقديم النصح لتمرز قائلاً: «إنّك لا تفهم في سياسة البلد وفي أمور الطوائف والعائلات»[21]. وكان هذا صحيحاً، ذلك أنّ تمرز الذي ورث الى حدّ ما أمبراطورية بيدس، كرّر الكثير من أخطاء هذا الأخير في تعامله مع أمراء الحرب والتجّار في لبنان، مقلّلاً من أهميتهم وخطرهم ومن التوازنات الطائفية ومواقع القوّة في لبنان، مستنداً الى فهمه لعالم المال واعتقاده بأنّه قادر على اجتراح المعجزات في الشركات الفاشلة أو المفلسة، فلِمَ لا ينجح في «تعويم» الدول الفاشلة أو المفلسة؟ وعلى سبيل المثال جلب تمرز لنفسه عداوة آل سلام في

بيروت بمحاولته طرد سليم سلام كرئيس لطيران الشرق الأوسط وتعيين خلف له يعمل بمشيئته ويساعده في توطيد هيمنته على قطاع الطيران المدني في لبنان. وكان سليم سلام شقيق الزعيم البيروتي صائب سلام، وكان على تمرز أن يعرف أنّ التحرّش بالزعماء في لبنان كان من الممنوعات. ذلك أنّ «طيران الشرق الأوسط» كانت شركة حديثة وضخمة إلا أنّها لم تكن تعمل في بيئة أميركية ولم تخضع لنفس شروط الـBusiness كما هي الحال في نيويورك، وأنّ اسم آل سلام ارتبط طويلاً بهذه الشركة، وأنّه مهما بلغت الأمور فالمطلوب هو ايجاد حلول وسطية. فكانت عبقرية تمرز المستوردة من أميركا تبسيطية ومؤذية في البيئة اللبنانية.

وفي حملته للانتخابات الرئاسية توسّل تمرز الى نصح الكثيرين والى مستشارين ليعثر على استراتيجيا تؤمّن له النجاح. وقيل لتمرز إنّ فرص نجاحه ستتحسّن إذا حصل على دعم أميركي ومباركة سورية لترشيحه. وليس واضحاً إذا كان الأمر مبادرة منه أو استجابة لنصح آخرين، فقد ذهب الى دمشق لمقابلة نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام، بعكس نصيحة أمين الجميّل بألا يفعل ذلك (وكان الجميّل محقاً لأنّ تمرز دفع غالياً ثمن هذه العلاقة فيما بعد). في دمشق تحدّث تمرز مع خدّام بأسلوب خال من الدهاء وبعيد عن استيعاب أمور الشرق الأوسط. فقال له إنّه ينصح سورية أن تقطع تحالفها مع إيران (حول حرب العراق - إيران آنذاك) وأن تساعد في إطلاق الرهائن الغربيين في بيروت، ولقاء ذلك سيقدّم تمرز خدماته المالية لسورية وسيساعد قيادتها على تطوير علاقاتها الغربية، ما يسهم في تحسين الاقتصاد السوري الراكد. وختم كلامه لخدّام: «أنتم تساعدوننا في الأمن ونحن نساعدكم في الاقتصاد»[22]. وبعد فترة قصيرة من هذه الزيارة، أصبح حديث تمرز الى خدام طرفة تداولها نائب الرئيس السوري مع أصدقائه ومعارفه من أمراء الحرب في لبنان وخاصة محاولة تمرز التصرّف وكأنه زعيم لبناني وتودّده الى خدّام باستعمال لقب «أبو جمال»، وهو أسلوب منتشر بين أمراء الحرب في دول المشرق (حتى لو لم يكن للشخص المعني ولد بكر). وكان تمرز قد التقى العميد في الجيش السوري عدنان حمداني عام 1986[23] ورئيس الوزراء السوري عبدالرؤوف الكسم ووزير الاقتصاد السوري، فوضع نفسه في دائرة استفهام من عبدالحليم خدّام الذي كان المسؤول السوري الأول عن الملف اللبناني.

انهيار أمبراطورية تمرز في لبنان

رغم ثروته وعلاقاته السعودية واللبنانية، لم يدرك تمرز هامشيته وقلّة شأنه بالنسبة للساحة

اللبنانية ومسائل المنطقة. وعلى سبيل المثال، لم يعلم تمرز أنّ المشتغلين في السياسة في المشرق لا يخاطبون بعضهم بعضاً بوضوح أميركي قد يفسّر على أنّه أستذة أو عنجهية. وكان على تمرز أن يمضي سنوات في لبنان يتعلّم بيئة أمراء الحرب والتجّار الملتوية والتقاليد المتبعة حتى يصبح من «الداخل» لا أن يأتي بماله وخبرته الأميركية ويعتقد أنّه سيدخل بسهولة. فكانت النتيجة أنّه بنى ارتباطات سياسية شبيهة بتلك التي أقامها بيدس وكانت سبباً رئيسياً لهلاكه. فأمراء الحرب والزعماء لن يرفضوا مالاً يقدّمه أمثال بيدس وتمرز وغيرهما على أنّه جزء من إشعاع زعامتهم وليس منّة فهم يعتقدون أنّ التاجر يعمل ذلك لمصلحته الخاصة للاستفادة من نفوذهم وبالتالي فليسوا ملزمين بتقديم أي خدمات مجانية أو تنازلات لتحسين موقع هذا الشخص سياسياً.

بدأت أخطاء تمرز في شركة إنترا في تشرين الأول/ أكتوبر 1983 أي بعد شهرين من بدء رئاسته لمجلس الإدارة. فقد قاطع الكويتيون والقطريون حضور الجلسات وبرّر تمرز ذلك بأنّ الوضع الأمني في بيروت يمنعهم عن الحضور. وبعد أشهر قليلة، في أيّار/ مايو 1984، قدّم كل من فؤاد بحصلي وروبير سرسق وخلدون سوبرة استقالتهم من مجلس الإدارة اعتراضاً على أسلوب تمرز في العمل واتخاذ القرارات. واستقال جميل مروّة (الذي كان أيضاً يتمتع بعلاقات سعودية) لأسباب خاصة ثم غادر الى لندن ليعيد نشر صحيفة **الحياة** بتمويل سعودي[24]. وبشغور مقاعد في مجلس الإدارة لم يعد ممكناً اتخاذ قرارات، وكان حلّ المعضلة هو تخفيض عدد أعضاء المجلس، ما عزّز موقع تمرز حيث أصبح بإمكانه ومعه 5 أعضاء أن يشكلوا أغلبية ضرورية لاتخاذ القرارات.

عشيّة عودة تمرز الى لبنان كانت خطوط المواجهة قد ارتسمت بين الرئيس أمين الجميّل تدعمه القوى المتعدّدة الجنسيّة وبعض أجهزة السلطة، وتواجهه جبهة الإنقاذ الوطني بقيادة وليد جنبلاط وسليمان فرنجية ورشيد كرامي. ولدى استقالة ميشال الخوري من منصب حاكم مصرف لبنان، ضغط المعارضون لتسمية شخصية يرضون عنها، فاختير المحامي إدمون نعيم حاكماً جديداً عام 1984. وكان مصرف لبنان يمتلك النسبة الأكبر من أسهم شركة إنترا ولديه أعضاء في مجلس إدارتها، ولذلك كان المجلس المركزي لمصرف لبنان على علم بممارسات تمرز، في حين كان وليد جنبلاط زعيم الميليشيا الدرزية ونبيه برّي زعيم حركة أمل الشيعية غير راضيين عن تمرز لعلاقاته مع الجميّل وقيادات المنطقة الشرقية. وكان تمرز يتمتع بنفوذ قوي في شركة إنترا ويحتكر الاجتماعات وسير الأعمال والقرارات ما أبقى مصرف لبنان في العتمة.

وسنحت الفرصة باكراً عام 1987 لكي يتحرّك مصرف لبنان، فما إن قدّمت شركة إنترا كشف حسابها عن 1986 حتى أمر إدمون نعيم بفتح تحقيق في دفاتر وسجلات الشركة وخاصة أنّ تمرز لم يدع الى جمعية عمومية لأصحاب الأسهم طيلة عامي 1985 و1986 ولم يردّ على أسئلة كثيرة طرحت حول كشف السحوبات لأعوام 1984 و1985 و1986 والتي امتلأت بالألغاز والمغالطات. كما أنّ مصرف لبنان رفض الاعتراف بنتيجة انتخاب مجلس إدارة جديد عام 1984 أسفر عن وصول ستة أعضاء جدد بعد استقالة ستة آخرين. وطلب مصرف لبنان إلغاء نتيجة الانتخابات والإبقاء على مجلس من 12 عضواً بدلاً من المجلس المصغّر.

وتكراراً لتجربة 1966، كان تحرّك مصرف لبنان لمواجهة ممارسات تمرز في شركة إنترا وفي مؤسسات أخرى متأخّراً، إذ كان عدد من المصارف والشركات المالية المرتبطة بتمرز قد بدأ يعاني من الصعوبات المالية. وخلال فترة وجيزة أعلنت عدّة مؤسسات افلاسها وتأذّت أخرى من الإشاعات، فيما أعلنت «لجنة الرقابة على المصارف» أنّ المصارف التالية تواجه أزمات: بنك المشرق وبنك الاعتماد الشعبي وبنك الاعتماد اللبناني ومجموعة ملشر والبنك اللبناني العربي. ولطمأنة المودعين رفض ادمون نعيم مقارنة ما يحصل في القطاع المصرفي بأنّه على مستوى أزمة 1966، شارحاً أنّ الفلتان القانوني في لبنان في زمن الحرب سمح لعدد من الأشخاص أمثال تمرز أن يرتكبوا أعمالاً منكرة. وبات واضحاً للرأي العام مدى الدعم السياسي الذي تمتّع به تمرز من العهد ومن أشخاص في الدولة وخاصة في الطريقة المريبة والسطحية التي تعاطت بها الدولة مع مشاكل بنك المشرق وبنك الاعتماد اللبناني ومؤسسات أخرى.

وعلى سبيل المثال كشف تقرير للجنة الرقابة على المصارف أنّ بنك المشرق قام بإيداع استثمارات بقيمة 60 مليون دولار في مصرف في جزر البهاماس في البحر الكاريبي يدعى «المشرق بهاماس» وأنّ هذه الودائع كانت مهدّدة لأنّ ذلك البنك كان عمليّاً مسجلاً لصالح شركة قابضة في دولة باناما وليس لبنك المشرق في لبنان. وأنّ مبلغاً آخر بقيمة 50 مليون دولار استثمره بنك المشرق خارج لبنان بدون أي ضمانات واضحة أو بدل أصول في سجلاته. وفي قرار صادر في تموز/ يوليو 1987، أمرت «لجنة الرقابة على المصارف» تمرز أن يسترجع 100 مليون دولار من الأموال «المودعة» أو «المستثمرة» خارج لبنان باسم بنك المشرق ضمن جدول زمني محدّد، على أن تراقب اللجنة مباشرة مسألة استثمار هذه المبالغ متى عادت الى لبنان. ولكن تمرز لم يكترث لقرار اللجنة مستنداً الى علاقاته مع المناصب العليا،وبالتالي لم تتمكن اللجنة من فرض قرارها.

وقلّل تمرز من أهمية الوضع في بنك المشرق مبرراً ذلك بأنّ كل ما في القصّة أنّ هناك اختلافاً في الرأي حول حجم الأصول وقيمتها، وأنّ الأمر انتهى وحُلّ الموضوع. ولم يكتف تمرز بنفي حصول أي عمل غير قانوني بل اعتبر انه أنقذ البنك من الإفلاس عندما وصل عام 1983، «كما أنّ شركة طيران الشرق الأوسط كانت في طريق الانهيار وكازينو لبنان كان يعاني من خسائر لا تحتمل وأنّ «بنك الكويت» كان مؤسسة صغيرة في حين كان وجود بنك المشرق في السوق يكاد ينعدم. واليوم أصبح بنك الكويت في وضع جيّد والمشرق هو من أكبر المصارف في بيروت في حين يقوم كازينو لبنان وطيران الشرق الأوسط بنشاط ملحوظ»[25].

وأخيراً استطاع مصرف لبنان أن يدفع تمرز الى الاستقالة من رئاسة مجلس ادارة إنترا، واستلم مكانه جميل إسكندر، في حين التحق مجيد جنبلاط بمجلس الإدارة كممثل لمصرف لبنان. ولم تكن مجموعة ملشر التي يملكها تمرز في وضع جيّد فقد أعلن إفلاس بنك المشرق في كانون الأول/ ديسمبر 1988 في حين كان بنك الاعتماد اللبناني، وهو من أكبر مصارف لبنان في تلك الفترة، يعاني من مصاعب مالية. في نفس العام انهار مصرف «فرست فينيشان» الذي يملكه تمرز وتدخّل مصرف لبنان ليتحمّل رواسب تعثّره وخاصة فيما تعلّق بديونه وودائعه. لقد تولى مصرف لبنان تسديد ديون «فرست فينيشان» بما فيها تلك المستحقة لدائنين خارج لبنان وتحرّك مصرف لبنان مجدداً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 لتدارك الوضع المتعثّر في بنك المشرق وبنك الاعتماد اللبناني واشترى اسهماً بقيمة 9.5 مليون دولار وتولى مسؤولية ديون ومتوجبات هاتين المؤسستين. وكمؤسسة تملكها الدولة اللبنانية، أصبح مصرف لبنان يملك 78 بالمئة من أسهم بنك الاعتماد اللبناني و50 بالمئة من مجموعة إنترا بما فيها بنك المشرق.

رواسب أزمة القطاع المصرفي

من رواسب أزمة القطاع المصرفي اللبناني في الثمانينات تصديرها الى الخارج، وخاصة بعد سماح حكومة الحص للمصارف عام 1977 بتوسيع أعمالها الى Off-shore banking. وكانت أساليب المحاسبة المبتكرة في العمل المصرفي تشكّل أحد جوانب تشخيص القطاع. إذ بعد إطلاق الحكومة حرية العمل المصرفي أوف شور، قامت عدّة مصارف بافتتاح فروع في الخارج. وأصبحت هذه الفروع تُستعمل كآليات لامتصاص السيولة من بيروت من تحت أعين لجنة رقابة المصارف ومصرف لبنان، وتحويلها الى الخارج حيث استغلّت الفروع الهامش الأكبر في حريّة التصرّف في أوروبا وغرب أفريقيا والشرق الأوسط.

وكان أن استغلّت المصارف اللبنانية ثغرة في قانون النقد والتسليف يسمح لها بالفصل بين الأصول من جهة والالتزامات أو الديون المطلوبة من جهة ثانية بحسب العملة (وطنية أو أجنبية). ولإدارة أصولها والتزاماتها، اعتبرت المصارف التجارية أن الاحتياطي المطلوب بالعملة اللبنانية هو القيد الوحيد وفيما حاول مصرف لبنان مراراً مراقبة الفروع الخارجية، وخاصة عندما كانت هذه الفروع تمول التزاماتها بالعملات الأجنبية من مركزها الرئيسي في بيروت، إلا أنّ مراقبة مصرف لبنان لم تمنع هذه المصارف من امتصاص سيولة سوق بيروت بالعملات الصعبة، وتحويلها الى الخارج، ما شكّل ضغطاً إضافياً على قيمة الليرة اللبنانية.

وجاء الدعم لمصرف لبنان من مصدر غير متوقع: فلئن فشل مصرف لبنان في رقابة فعّالة على فروع المصارف اللبنانية في الخارج، فإن هذا الأمر لم يكن يعني أن هذه الفروع كانت حرّة في أي نشاط تشاء القيام به في الدولة المضيفة. ذلك أنّ أجهزة الرقابة والمصارف المركزية في تلك الدول كانت تتابع عن كثب نشاطات المصارف الأجنبية. وجاءت فرنسا في مقدّمة الدول حيث استقطبت باريس عدداً كبيراً من فروع المصارف اللبنانية. وفي العام 1989، تعثرت فروع ثلاثة مصارف لبنانية في باريس ما أحرج فروع المصارف اللبنانية الأخرى في فرنسا ووضعها في موقف حرج تجاه السلطات الفرنسية. وكان اسم روجيه تمرز بارزاً، لأنّه كان رئيس مجلس ادارة Banque de placement et paiement (BPP) الذي يملكه بنك المشرق في بيروت، وكان هذا البنك هو احد هذه المصارف اللبنانية التي تعثّرت في باريس. وكان تمرز قد استعمل هذا الفرع الباريسي لاستدانة مبالغ ضخمة من المال لتمويل مشاريعه. وفي العام 1988، قام المصرف المركزي في فرنسا Banque de France بالتحقيق في هذا الفرع واكتشف أنّه يعاني من عجز قدره 250 مليون فرنك فرنسي.

أظهرت قضية BPP عجز مصرف لبنان عن مواجهة مفاعلات نشاط «الأوف شور» وخاصة متى اشترك فيها رجال أعمال من طراز تمرز. ذلك أنّه أثناء تحقيقات البنك المركزي في فرنسا كان بنك المشرق في بيروت بدوره يخضع لتحقيقات ويواجه صعوبات مالية ولم يكن بمقدوره تأمين السيولة للفرع الباريسي. ورأى المصرف المركزي الفرنسي أنّ هناك مسؤولية قانونية تقع على عاتق مصرف لبنان لتأمين هذه السيولة بصفته مالك الأسهم الرئيسي في مجموعة إنترا التي تضم بنك المشرق. وردّ مصرف لبنان أنّ مهامه كبنك مركزي لا تمتدّ الى ضمان الودائع في فروع مصارف أوف شور وأنّ ضمان الودائع يقتصر على المصارف على الأراضي اللبنانية. ولدى استلامهم ردّ مصرف لبنان، لم يضيّع الفرنسيون الوقت بل أعلنوا

إفلاس BPP وعرضوا أصوله للبيع لتسديد ديونه.

أمّا القضية الثانية فكانت تتعلّق بمصرف United Banking Company (UBC) لصاحبه رجل الأعمال اللبناني جو كيروز. ظهرت قضية هذا البنك الى العلن عندما اعتقل رجال الشرطة الفرنسية المواطن اللبناني سليم اللاوي وهو يغادر فرع هذا المصرف في باريس وبيده حقيبة تحتوي على 3.5 مليون فرنك. ومنذ 1986، كانت السلطات المصرفية الفرنسية تراقب هذا البنك وتأمره بزيادة ملاءته عدّة مرات. وتبيّن أنّ هذا البنك ضالع في منح تسليفات لأفراد لبنانيين بلغت مئات ملايين الفرنكات خلال فترة قصيرة. وكشفت التحقيقات أنّ مصارف عدّة في باريس رفضت طلبات تسليف قدمها هؤلاء اللبنانيون وأنّ هذا البنك اللبناني في باريس منحهم قروضاً بأساليب تخالف القانون الفرنسي بلغ مجموعها 250 مليون فرنك في حين لم تكن سجلاته واضحة حول أسماء الشخصيات والمؤسسات التي استلمت القروض.

والمصرف الثالث في باريس كان «البنك اللبناني العربي» الذي قدّم تسليفات لأشخاص ذوي تاريخ مشبوه في التعامل المصرفي. وهناك رابط بين هذا البنك والبنك السابق بسبب تشابه أسماء الذين قبضوا الأموال.

ولم تنجح محاولات المصارف الثلاثة طمس الدلائل قبل بدء التحقيقات إذ إنّ مصرف فرنسا المركزي ذكر من ضمن المخالفات التي قامت بها هذه المصارف لجوء اداراتها الى التلاعب بالسجلات وتعديل الأرقام مباشرة قبل بدء التحقيق لتضليل العدالة.

لم تكن أزمة القطاع المصرفي وتعثّر عدد من المصارف في الثمانينات نهاية المطاف بالنسبة لمصرف لبنان، حيث كانت هناك تحديات أخرى. ذلك أنّ العلاقة بين مصرف لبنان والمصارف التجارية كانت متدهورة في الفترة 1985 – 1987 وهي مرتبطة بعهد إدمون نعيم في الحاكمية. فوصل مستوى التعاون بين الجمعية ومصرف لبنان الى الحضيض فيما انصبّت جهود نعيم والمجلس المركزي لمصرف لبنان على معالجة آثار أزمة القطاع المصرفي التي شملت 17 مصرفاً من أصل 85 مؤسسة مصرفية عاملة في لبنان. وذكر غسان العيّاش الذي عمل في مصرف لبنان أن «عدداً من المصارف أصبح في عهدة أشخاص استغلّوا غياب القانون وانحسار الرقابة فأخذوا يقومون في مصارفهم بأعمال لا تنسجم مع أصول المهنة المصرفية وأخلاقيتها، أدّى ذلك الى أزمة مصرفية ظهرت طلائعها سنة 1984 وأخذت تتسع شيئاً فشيئاً»[26].

في نهاية العام 1987 كان التشاور بين مصرف لبنان وجمعية المصارف نادراً فيما اشتدّت

الخلافات على أكثر من محور. وراح عادل قصّار رئيس جمعية المصارف يدعو إدمون نعيم الى الاستقالة في حين اتهمّ عدد من أصحاب المصارف نعيم بأنّه منحاز الى المعارضة ضد عهد الرئيس الجميّل. وفي أحد اجتماعات جمعية المصارف، أخرج أحد الحضور كتيّباً بقلم ادمون نعيم يعود الى العام 1955 عندما كان نعيم عضواً في الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يقوده كمال جنبلاط ورئيس تحرير مجلّته الأسبوعية **الأنباء**. وكان الهدف من إبراز الكتيّب تقديم دليل على عقلية نعيم «التآمرية» في إدارته لمصرف لبنان حيث كان عنوان الكتيّب «نحو لبنان اشتراكي». وكان هذا نموذجاً من الحملة العاتية التي قادتها المصارف وداعموها من السياسيين ضد حاكم المصرف.

في العام 1989، وبعد عدّة عمليات إنقاذية وضعت عدداً من المصارف في عهدة البنك المركزي، استعاد مصرف لبنان بعض قواه السابقة في التأثير في القطاع المصرفي والمبادرة في تنفيذ السياسة النقدية. ورفضت جمعية المصارف هذا النفوذ المتجدّد الذي أحدثته سيطرة مصرف لبنان على عدّة مصارف تجارية بعد تعويمها في الفترة السابقة. فكيف لمصرف لبنان، وهو المنظم للسوق المالية والمنفذ للسياسة النقدية وسيّد لجنة الرقابة على المصارف ومديرية ضمان الودائع، أن يكون في نفس الوقت مسيطراً على حيّز هام من القطاع الخاص ولا يكون هناك تعارض في المصالح؟

ودافع مصرف لبنان عن موقعه إزاء هذه الحملات بأنّ واجبه كان أن يعوّم المصارف من التعثّر وأنّ هناك ضعفاً هيكلياً في بنية القطاع المصرفي حيث تكاثرت المصارف الصغيرة وبات تعثّرها ممكناً بسبب فقدانها السيولة والفعالية من حيث الكلفة والإنتاجية مقارنة بالمصارف الأخرى. وأنّ المطلوب في لبنان هو بضعة مصارف من الحجم الكبير تواجه الصعوبات وتستطيع مواجهة المنافسة الخارجية التي كانت تشتد في الثمانينات. وكانت مسألة الحجم مهمة حيث أظهرت دراسة مصرفية عام 1986 أنّ كلفة تشغيل المصارف الصغرى كانت ثلاثة أضعاف كلفة المصارف الأكبر حجماً نسبيّاً[27].

أمراء الحرب يسحقون تمرز

بانتهاء عهد أمين الجميّل في أيلول/ سبتمبر 1988، ونتيجة لأخطاء تمرز المتتالية، فقد تمرز ما تبقى من مصادر الدعم والحماية. إذ منذ 1983 ولغاية 1988 ثابر منتقدو العهد ومراقبو القطاع المصرفي على الدعوة الى التحقيق في بواطن العلاقات التي ربطت تمرز بالجميّل، رغم

أنّ هذا الأخير كان قد غضب على تمرز وانتقد أعماله، ورفض أن يمنحه أي دور في فريق عمله. وكثرت الدعوات الى اعتقال تمرز بتهم ومخالفات قانونية عديدة.

وإذ فشل البرلمان في الانعقاد لانتخاب رئيس جمهورية، كان الحلّ أمام الرئيس الجميّل تكليف قائد الجيش ميشال عون رئيساً للحكومة الى حين تأمين نصاب البرلمان. وكان عون طموحاً، قام بعدّة مساع في تلك الفترة لتوطيد سلطته واستعادة ما للدولة، وأحدها وضع اليد على مجموعة إنترا والتأكّد من صحة عملها. فأمر بفتح تحقيق حول روجيه تمرز، ولئن لم يمتثل هذا الأخير لمشيئة عون، صدرت بحقّه مذكرة جلب. واستفاد تمرز من وجود حكومتين شرعيتين في لبنان (الأخرى في غرب بيروت برئاسة سليم الحص)، ومن عدم قدرة عون على تنفيذ المذكّرة في كافة الأراضي اللبنانية، ففرّ الى بيروت الغربية طلباً لحماية أعدائه السابقين، معارضي الرئيس أمين الجميّل. كما أنّ تمرز كان يهرب أيضاً من التزامات مالية قدّمها لقيادات مسيحية في المناطق الشرقية وللقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، حيث أصبح تمرز في فترة ما «مصرفاً مركزياً» لهؤلاء ينفق عليهم بسخاء. فكان فراره الى غرب العاصمة إشارة أيضاً الى تقرّبه من إيلي حبيقة القائد السابق للقوات اللبنانية المقرّب من القيادة السورية وخصم جعجع.

وكانت علاقة تمرز بحبيقة تعود الى 1983-1985 عندما قدّم تمرز 100 سهم لحبيقة في كازينو لبنان التابع لمجموعة إنترا وفتح له حساب تسليف. وكان تمرز يردّ على منتقديه حول توزيع الأسهم على أصدقائه «هذه أسهمي وأنا أوزّع على من أشاء»[28]. وحل تمرز ضيفاً على وليد جنبلاط، الذي كانت تربطه به علاقة تجارية عبر أسهم شركة «طيران عبر المتوسط» التابعة لمجموعة انترا. فقامت ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي بتأمين الحماية له في مكان إقامته في فندق سمرلند وكذلك في شقة يملكها في شارع فردان.

كشف سلوك تمرز، منذ مجيئه الى لبنان وحتى تورّطه مع أمراء الحرب، عن الكثير من سذاجته في تعاطيه مع البيئة اللبنانية: إنّه في بلد يعاني من حرب طويلة وتسيطر عليه شريعة الغاب وسلطة الميليشيات وتغيب عنه الدولة، وتمارس فيه كل الجرائم التي يتصوّرها العقل، بما فيها القتل والخطف والاغتصاب والسرقة والنهب والتهريب. فأي رجل أعمال عالمي عاقل لن يقدم على الاستثمار أو الإقامة في بيئة كهذه، ما يطرح السؤال: ماذا يفعل رجل أعمال مثل تمرز في بلد كهذا سوى أنه يبحث عن كنز في بلدان فاشلة Bargain hunter؟. في تلك الفترة كانت عمليات ابتزاز الأثرياء والمتموّلين وفرض الخوّات وخطف الرهائن لقاء فدية أموراً واقعة في لبنان تتم على أعلى مستويات أمراء الحرب، وبتنسيق بين جهات لبنانية وسورية.

وكان تمرز قد برز كأغنى شخص في المناطق المسيحية واستند الى المال كأفضل طريقة لشق طريقه.

طموح تمرز الرئاسي تبخّر مع انهيار أمبراطوريته المالية والتجارية في لبنان، حيث كانت ظروفه تتجه من سيىء الى أسوأ. فهو بات الآن بحاجة الى منقذ، والى دعم السوريين أصحاب النفوذ الأكبر في لبنان، ليس لتأمين فرص نجاحه في الانتخابات الرئاسية بل لإنقاذه على الأقل من ورطاته. فسعى الى تجديد اتصالاته مع السوريين وحلفائهم في لبنان، وهي اتصالات كان قد بدأها سابقاً واستطاع الحصول على بطاقة عبور عسكري من وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس مباشرة ليستعملها أثناء زياراته الى دمشق. ورأى تمرز أنّ إيلي حبيقة الذي يتمتع بصلات قوية مع القيادة السورية سيساعده في مسعاه فقدّم له عبر معاونيه سيارة «رانج روفر» بيضاء أملاً أن يقبلها ويساعده في اتصالاته. ولم يكن أحد في لبنان يقاوم إغراء المال، فوافق حبيقة أن يؤمّن له لقاء مع نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدّام في دمشق. وتحدّد موعد اللقاء وذهب تمرز الى دمشق ومكث في فندق شيراتون والتقى خدّام أربع مرّات في منزله في ضاحية المزّة ثم عاد الى بيروت.

أصبح تمرز إذن محط عين الطامعين بماله في غرب بيروت، بعدما كان محط عين الطامعين في شرقها. وباتت عناصر الميليشيات تراقبه في انتقاله من فندق سمرلند الى شقته في شارع فردان في سيارة مرسيدس مصفحة بلون أزرق ويرافقه حرس[29]. ولم يكن ممكناً خطفه في هذه الظروف، فاعتمد الخاطفون الخديعة حيث تمّ الاتصال به ووعده بتحديد لقاء مع باسل الأسد نجل الرئيس السوري حافظ الأسد (ووريثه الأبرز قبل وفاته في حادث). ففي شباط/ فبراير 1989، جرّته عناصر ميليشاوية الى الاعتقاد أنّ الموعد قد حدّد مع باسل الأسد وأنّها ستشرف على نقله الى دمشق. وصدّقهم تمرز وقبل شرطهم ان يأتي وحيداً بدون حرسه وسائقه وأن تتولى هذه العناصر قيادة سيارته المرسيدس. فتشكّل موكب من سيارتين، إحداهما سيارة تمرز المرسيدس برفقة أربعة عناصر ميليشيوية تلحقهم سيارة الميليشيا بعنصرين. وفي الطريق، ولدى الوصول الى البقاع حوّل هؤلاء وجهة سيرهم الى شقة تابعة لأحدهم في زحلة. وأوهموا تمرز أنّ عليهم انتظار إشارة الانطلاق الى دمشق من غازي كنعان مسؤول الأمن السوري في لبنان. ولكن ما إن دخل تمرز الشقة حتى أبلغوه أنّه أصبح رهينة لديهم. كان البرد قارساً في شهر شباط/ فبراير ورغم ذلك أجبر تمرز على خلع ملابسه تماماً واقتيد الى غرفة الحمّام حيث مكث أسيراً لفترة طويلة.

في الأيام الأولى لخطفه، ظن تمرز أنّ الأمر متعلّق بمخالفاته وفضائحه في المصارف والشركات، فباشر حديثه مع الخاطفين بالشكوى من «حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم الذي يطلب رأسي». ولم يكترث الخاطفون بهموم تمرز بل كان تحقيقهم معه والذي استمرّ عشر ساعات يركّز على الفدية. وحُرم تمرز من الطعام والتدفئة حتى يتعاون في دفع الفدية. وكان تمرز يكرّر أنّ ثروته غير منقولة في استثمارات وشركات وليست مودعة في المصارف وليست سائلة على أي حال. وأنّ مبلغ 12 مليون دولار هو مبلغ كبير جداً ولا يستطيع توفيره. ويبدو أنّ تمرز تعرّف على هوية خاطفيه فعرض عليهم بدل الفدية أن ينفّذ مشاريع لميليشياهم تخلق فرص عمل لعناصرهم وتحقق لهم الثروة. ولكن الخاطفين رفضوا هذا العرض ورفعوا درجة الضغط والتعذيب الى درجة أنّ تمرز شارف على الموت مرّتين. ولم تغب مشاكله مع الدولة عن ذهنه في أسوأ لحظات اعتقاله، فكان يقول لخاطفيه: «مشكلتي الكبرى هي إدمون نعيم! ساعدوني أن أجد حلاً معه. إنّه لا يبالي ببنك المشرق أو بالبنوك في باريس وسويسرا كل ما يهمّه هو تدميري. لو كنت موجوداً في باريس الآن لما سمحت لنعيم في تفليس بنوكي في أوروبا»[30].

في تلك الأثناء انتشر خبر اختفاء تمرز في بيروت وانطلقت حملة للبحث عنه وجرى اتصال بالسلطات السورية فأبلغ المتصلون أنّ سورية لا تعرف شيئاً عن الموضوع ولا داعي للاتصال مرّة ثانية. كانت تلك المصيبة أسوأ حلقة في مغامرات تمرز في لبنان، حيث تعرّض للتعذيب والتجويع والإهانة حتى يدفع الفدية. وكان يشرح لخاطفيه أنّه لا يملك السيولة الفورية ولكنه صاحب مشاريع وشركات ويقدر أن يوفّر لهم المال عبر مصارفه. وكان تمرز على علاقة مع مسؤولين سوريين هما عدنان محمداني والعميد عدنان محمود ولكن خاطفيه كانوا على علاقة مع سلطة أعلى من هؤلاء ويقال مع نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدّام مباشرة[31]. وطلب منه خاطفوه أن يكتب على ورق تفاصيل علاقته بهذين المسؤولين والمبالغ التي دفعها لهما. وبعدما تبيّن أنّ أصدقاءه السوريين ووليد جنبلاط لن يستطيعوا إنقاذه، وبعدما أبلغه خاطفوه أنّ موته لن يغير شيئاً إذ سينتشر خبر موته في البلد أنّه كان «عميلاً إسرائيلياً تمّت تصفيته»، بدأ تمرز يتعاون في تأمين المال لخاطفيه لإطلاق سراحه. فأعطاه خاطفوه هاتفاً خلوياً ليجري اتصالاته ويحوّل المال الى رقم حسابهم في فرع Wedge Bank في شتورة. فاتصل تمرز بزوجته في نيويورك ثم بمساعدته نهى في باريس ثم بصديقه «فيليب تابت» في شركة طيران عبر المتوسط. وبدأ المال يصل الى البنك في شتورة فاستلمته عناصر الميليشيا ونقلته في حقائب

جلدية.

استغرق خطف تمرز 25 يوماً حتى بلغ مجموع ما وصل من مال 5 ملايين دولار هو كل ما استطاع تمرز تأمينه وكان هذا كافياً للخاطفين. فتوزّع المال زعماء الميليشيا التي خطفته إضافة الى مسؤولين سوريين ولبنانيين، وذهب مبلغ الى محطة تلفزيونية محلية. واقتيد تمرز الى غرب بيروت حيث أطلق سراحه. هذه التجربة حطّمت كل ما تبقى من آمال لدى تمرز في الاستمرار في لبنان وأقنعته أن يغادر البلاد فوراً بغير رجعة. وعمدت الميليشيا الى تزوير أوراق سيارته المصفحة فانتقلت ملكيّتها الى اسم أحد مسؤوليها، كما احتلت الميليشيا نفسها شقة تمرز في شارع فردان ولم تخلها إلا بعدما دفع مالكوها مبلغ 50 ألف دولار. في مقابلة مع الإعلامية ماغي فرح في 20 شباط 2000 على شاشة «تلفزيون المستقبل»، نفى إيلي حبيقة القائد السابق للقوات اللبنانية أنّه أمر بخطف تمرز[32] ولكنه ذكر أنّه قبض من تمرز مبلغ مليون دولار «بعدما أوهمه بأنّه قبل عرضه بأن يقتل عناصر حبيقة، بناء لطلب تمرز، الدكتور إدمون نعيم حاكم مصرف لبنان آنذاك»[33].

نهاية الأزمة

في كانون الثاني/ يناير 1991، أعيد تعيين ميشال الخوري حاكماً لمصرف لبنان خلفاً لنعيم، فسعى الى معالجة ذيول أزمة القطاع المصرفي. فاعتمد مشروعاً يقضي بمساعدة المساهمين الراغبين بتعويم مصارفهم المتعثّرة عن طريق منحهم القروض. أما المصارف التي تشكو من عجز في ملاءتها ولا يتقدّم المساهمون فيها لإنقاذها، فدفعها مصرف لبنان الى التصفية القضائية حتى لا تبقى أجساماً مريضة وقنابل موقوتة في القطاع المصرفي. وقرّر مصرف لبنان شراء موجودات المصارف التي تغلق أبوابها لأنها غير قادرة على الاستمرار وشطبها من لائحة المصارف. وهكذا طويت أزمة القطاع المصرفي ولو الى حين، لتعود الى الانفجار فضائح متجوّلة، كان آخرها أزمة «بنك المدينة» وذيوله في السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

بعكس أزمة القطاع المصرفي عام 1966 التي أسفرت عن صعود مصرف لبنان وتأسيس دوره وهيبته في السوق، بمساعدة لجنة الرقابة على المصارف، فإنّ أزمة الثمانينات ومقاومة المصارف التجارية لإجراءات مصرف لبنان، أضعفت البنك المركزي. حتى أنّ العلاقة الطيّبة التي نمت فيما بعد بين جمعية المصارف ومصرف لبنان منذ 1993 (بعد استلام رياض سلامة

سدّة حاكمية المصرف[34]) فإنّ هذه العلاقة كانت على حساب تقليص قوّة البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية. ففي التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، ارتفع الدين العام من مليار دولار عام 1989 الى 40 مليار دولار عام 2006 وكانت المصارف التجارية الدائن الأكبر، وفشل مصرف لبنان في إقناع جمعية المصارف طيلة تلك الفترة بتخفيض سلّة الفوائد وتوسيع دائرة التسليف للمؤسسات الاقتصادية والأفراد، ما كان سيساعد في إطلاق النشاط الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب.

***

أمّا بالنسبة لروجيه تمرز، فقد أصدرت محكمة فرنسية حكماً عليه بإرجاع مبلغ الـ 57 مليون دولار المختلسة من المصارف التي رأسها في باريس، كما حدّد المدّعي العام اللبناني المبلغ الذي اختلسه تمرز من بنك المشرق الذي كان يرئسه وبنك فرست فينيشان بـ154 الى 200 مليون دولار. وفي حزيران/ يونيو 1995 أصدر القضاء اللبناني حكماً غيابياً بسجن تمرز لمدّة 15 عاماً. كما أنّ القضاء العسكري اللبناني أصدر في تموز/ يوليو 1997 حكماً غيابياً بالسجن 8 سنوات بحق تمرز ومعاونيه (ومنهم ماريو سيمونيدس وانطوان ايوب) لسرقة جوازات سفر لبنانية وطوابع أميرية من مديرية الأمن العام. وحاولت حكومة جورجيا اعتقال تمرز في تلك الفترة بموجب مذكرة أنتربول حيث أبقي قيد الحجز في غرفة الفندق في حزيران/ يونيو 1997، ولكن تدخل السفارة الأميركية أنقذه. وفي 29 كانون الأول/ يناير 1999، صدر حكم من القضاء العسكري اللبناني «بحق الفار روجيه تمرز بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة لاتصاله بالعدو الإسرائيلي وزيارته إسرائيل في حزيران (يونيو) 1998 ولقائه برجال أعمال إسرائيليين وعقده صفقات»[35]. وفي 1991، انهار «بنك التسليف والتجارة العالمي» وكان لتعثره دويّ امتد من الولايات المتحدة وأوروبا الى عدّة دول آسيوية. وذكرت التقارير عدداً من شركاء تمرز السابقين، ومنهم كمال أدهم وغيث فرعون، بصفتهم المساهمين الرئيسيين في بنك التسليف والتجارة.

وكان تمرز في هذه الأثناء يبني أمبراطوريته من جديد حيث استقرّ في الولايات المتحدة وعاود نشاطاته التجارية وباشر مشاريع لبناء أنابيب نفط وغاز في منطقة القوقاز تشمل جورجيا وأذربيجان وأرمينيا. في العام 1996 ارتبط اسم تمرز بفضيحة شراء النفوذ السياسي على أعلى المستويات في الولايات المتحدة. كما عرض تمرز في تلك الفترة مبلغ 100 مليون

دولار لتمويل إعادة انتخاب بوريس يلتسن رئيساً لروسية إذا دعمت موسكو مشروعه. وفيما لم يحقق تمرز اختراقاً في روسيا، رغم فساد دولتها، فإنّه نجح في أميركا في اختراق البيت الأبيض سعياً وراء النفوذ.

لقد خرجت فضائح تمويل الانتخابات في الولايات المتحدة الى العلن وعام 1996 فتح تحقيق وخضع تمرز لاستجواب لجنة الشؤون الحكومية في الكونغرس الأميركي. ونشرت اللجنة تفاصيل التحقيقات على موقع أنترنت الكونغرس. واتهم تمرز باستعمال المال للتأثير في السياسة الأميركية في مناطق من العالم حيث يملك مصالح أو ينوي القيام بمشاريع مثل مشروع أنابيب القوقاز عبر أرمينيا وأذربيجان وجورجيا على البحر الأسود بقيمة 2.5 مليار دولار. واستهجنت لجنة الكونغرس التي استجوبت تمرز آراءه حول الانتخابات الأميركية حيث برّر أنّه لم يصوّت قط في الانتخابات الأميركية لأنّ تمويل حملات المرشحين أكثر فعالية لكسب النفوذ («لا يمكنك استدعاء مادلين أولبرايت من مطبخها في المنزل لتصبح وزيرة للخارجية بدون مال»). وكان تمرز قد ساهم بالمال لتمويل الحزب الجمهوري في عهد رونالد ريغان في الثمانينات ولكنه لم يستطع الوصول الى مواقع نفوذ في تلك الفترة. ولكن في العامين 1994 و1995 دعم تمرز الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي ومرشحه بيل كلنتون، وتبرع بـ250 ألف دولار، في وقت كانت الإدارة الأميركية ترفض دعم مشروعه لأنابيب القوقاز. وتكرّرت تبرعات تمرز أملاً في كسب علاقات مباشرة مع البيت الأبيض لدعم مشاريعه وتجاوز الدوائر الرسمية. وبدا أنّ أجواء الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة باتت شبيهة بأجواء السياسيين في لبنان فقد أدمن مسؤولو الحزب على طلب المال من تمرز بشكل منتظم، وكانت شيكاته توزّع على مرشحي الحزب في الولايات المختلفة ومنهم السناتور إدوارد كينيدي.

واستطاع تمرز الحصول على لقاءات عدّة مع كلنتون ونائبه آل غور في عامي 1995 و1996. ولكن البيروقراطية الأميركية استطاعت وقف مساعي تمرز مذكّرة بتاريخه وبأنّ مشاريعه لا تلقى استحسان الحكومة الأميركية. وجاء في تقرير لجنة الكونغرس أنّ تمرز مطلوب من القضاء اللبناني والفرنسي بقضايا تتعلّق باختلاسات وسرقات بمبالغ تصل الى مئات ملايين الدولارات وأنّ الانتربول يطارده[36]. وذكر تمرز للجنة التحقيق أنّه لو بحث عن اسمه في وسائل البحث على الأنترنت لوصل المرء الى الكثير من القصص المرعبة ولكنه بريء مما نسب اليه. أما حول قضية خطفه في لبنان، فقد ذكر تقرير لجنة الكونغرس أنّ «الأمر يتعلّق بتعثّر بنك المشرق الذي رأسه تمرز وأنّ أمير حرب مسيحي في لبنان خسر 3 ملايين دولار من تعثر

بنك المشرق فأخذ تمرز رهينة لأنّ تمرز استعمل سيولة المصرف لتمويل مشاريعه الخاصة حول العالم. وأنّ تمرز نفى أن يكون قد دفع المبلغ فدية عن خطفه»[37].

هوامش

[1] 'De Quoi Vivent les Libanais', *Le Monde Diplomatique*, 15 February 1983.

[2] اعتبر العراق وليبيا من الدول الأكثر سخاءً على الميليشيات في حرب لبنان والمصدر الأهم لتمويل التنظيمات الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين في السنوات الأولى للحرب. وكان اللبنانيون يبتكرون في تصوير احتياجاتهم المالية ويبالغون بها أثناء مناقشتها مع داعميهم الخارجيين.

[3] غسان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان**، ص 39.

[4] كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، ص 207.

[5] وزير مالية ورئيس للوزراء لاحقاً.

[6] حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 206.

[7] For more details on the similarities between the two men, see the November 1973 issue of *Fortune magazine*. The comparison was also made in *Daily News Tonight*, New York, 27 March 1981.

[8] حازم صاغيّة، **موارنة من لبنان**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، ص 313.

[9] *Newsweek*, 10 February 1975.

[10] *Daily News Tonight*, 27 March 1981.

[11] *Newsweek*, OP. Cit.

[12] *New York Times*, 4 May 1978.

[13] Ibid.

[14] **النهـار العربي والدولي**، 8 آب/ أغسطس 1988

[15] **المسيرة**، 11 تموز/ يوليو 1988.

[16] **مجلة الصيّاد**، 26 أيلول/ سبتمبر 1986.

[17] **مجلّة المسيرة**، سبق ذكرها.

[18] **النهار**، 8 آب/ أغسطس 1988.

[19] الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا، إضافة الى الفاتيكان وألمانيا وإيطاليا.

[20] مقابلة مع حازم صاغية، جريدة **السفير**، نشرها في كتاب **موارنة من لبنان**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 1988، ص 201.

[21] حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 210.

[22] حازم صاغية، **المصدر نفسه**.

[23] تم البحث ف[illegible] استث[illegible] يقوم بها تمرز عبر «بنك المشرق» في سورية، كمشروع زراعي مناصفة مع السوريين بقيمة 5 ملايين دولار [illegible]ب دور تمرز هو توفير العملة الصعبة واستجلاب الخبرة الأميركية، في حين وفّر الجانب السوري المال بالعملة السورية وقطعة الأرض للمشروع، وأن يتم نقل المنتجات السورية الى أوروبا عبر شركة عبر المتوسط والخطوط الجويّة السورية.

[24] جميل مروّة هو نجل مؤسس وناشر صحيفة **الحياة** كامل مروّة الذي قضى اغتيالاً في بيروت في 16 أيّار/ مايو 1966. غادر جميل مروّة لبنان عام 1977 ثم عاد عام 1982 ليعاود نشر صحيفة **الدايلي ستار** بالانكليزية، ولكنّه أوقفها عام 1986 بسبب الحرب وغادر الى لندن ليعيد نشر صحيفة **الحياة** بمساعدة الأمير خالد بن سلطان. ثم عمل فترة في الولايات المتحدة ليعود الى بيروت مجدّداً عام 1993 مع عودة السلام وبدأ ينشر **الدايلي ستار** بشكل منتظم.

[25] **مجلة المسيرة**، 11 تموز/ يوليو 1988.

[26] غسّان العيّاش، **أزمة المالية العامة**، ص 190 – 191.

[27] **مجلة المنبر**، باريس، رقم 49، آذار/ مارس 1990، ص 50–53.

[28] حازم صاغية، سبق ذكره، ص 209.

[29] Robert Hatem, *From Israel to Damascus - The Painful Road of Blood, Betrayal and Deception*, California, Pride International, 1999, chapter 24.

[30] Robert Hatem , chapter 24.

[31] Robert Hatem , chapter 24.

[32] جاء الاتهام في مقابلة تلفزيونية على شاشة «الجزيرة» مع مرافق حبيقة السابق روبير حاتم «كوبرا». وكان حاتم قد نشر كتاباً بالانكليزية يحتوي سلسلة طويلة من الاتهامات بحق حبيقة. وقيل إنّ تمرز هو الذي موّل نشر هذا الكتاب.

[33] جريدة **السفير**: «حبيقة يرافع عن نفسه تلفزيونياً»، 21 شباط/ فبراير، 2000. في 7 كانون الثاني/ يناير 2006، أورد موقع «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سوريا» على الأنترنت المعلومة التالية المتعلقة بنائب الرئيس السوري السابق عبدالحليم خدام:

– جريمة اختطاف رجل الأعمال اللبناني روجيه تمرز في شهر شباط/ فبراير 1989 لدوافع تتعلق بالابتزاز الذي يهدف إلى الحصول على مبلغ 12 مليون دولار. وتشير المعلومات التي توردها الوثائق المتوفرة إلى أن عبدالحليم خدام أعطى أوامره لإيلي حبيقة ، وقد كانا يشكلان عصابة واحدة، لتنفيذ هذه الجريمة من أجل هدف آخر يتصل بالصراع بين أطراف المافيات المخابراتية السورية، حيث كان خدام يريد معرفة حقيقة العلاقة التي تجمع بين روجيه تمرز من جهة وضابطي المخابرات السورية العميد عدنان محمداني والعميد عدنان محمود. وتشير الوثائق المتوفرة إلى أن المبالغ التي حصلتها العصابة من روجيه تمرز تم تقاسمها بين كل من عبد الحليم خدام وغازي كنعان وأسعد حردان والنائب زاهر الخطيب (لتمويل قناته التلفزيونية – تلفزيون المشرق) وآخرين. وقد تم تحويل المبلغ من الجهات التي دفعت الفدية إلى حساب بنكي يخص أفراد «العصابة» اللبنانية– السورية في بنك Wedge – فرع شتورا .

http://www.hrinfo.net/

وفي مقابلة مع تلفزيون الجزيرة «زيارة خاصة» في أول شباط/ فبراير 2000، نسب روبير حاتم (كوبرا) الى حبيقة أنه أصدر اليه أوامر مباشرة بخطف وتعذيب رجل الأعمال اللبناني روجيه تمرز. وانه – أي روبير – وضع خطة بذلك استدرج بها المليونير الى منزل تم إعداده لهذا الغرض في زحلة حيث تم تعذيبه بالصعق بالكهرباء والماء البارد. وعندما عرض تمرز ان يفتدي نفسه بأي مبلغ من المال طلب حبيقة مبلغ اثني عشر مليون دولار، الا ان تمرز عجز في البداية عن السداد لعدم توافر مثل هذا المبلغ معه نظراً لأن أمواله مستثمرة في شركات ومشروعات. ولكن حبيقة لم يفرج عنه الا بعد فتح حساب مصرفي بأحد بنوك لبنان تم تحويل المبلغ اليه. ونفى حاتم في الوقت ذاته ان يكون قد تقاضى أية مبالغ عليه من تمرز مقابل إتمام الإفراج عنه. وقدّم حاتم لمندوب (الجزيرة) خلال الحوار العديد من الصور والخطابات بخط يد حبيقة – حسب قوله – ليؤكد ان حبيقة امر بتعذيب تمرز وبأنه فاوضه على مبلغ الفدية لكي يتم الإفراج عنه (المصدر: مجلة **البيان**، الإمارات،

2 شباط 2000).

[34] يعتبر رياض سلامة الحاكم الأطول عهداً في مصرف لبنان بعد الياس سركيس. إذ إنّ سلامة تعيّن في منصب الحاكم الأول عام 1993 وجدّد له عام 1999 ثم مرّة ثالثة عام 2005. وكان فيليب تقلا أوّل من استلم حاكمية المصرف عام 1963 وحتى أزمة إنترا عام 1966. ثم استلمها الياس سركيس من 1967 وحتى انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1976. ولكن جوزف أوغورليان فاق الجميع في دوامه في مصرف لبنان حيث عيّن نائب الحاكم الأول لمدة 20 سنة، وهو يعتبر الأب الروحي لقانون النقد والتسليف. استلم أوغورليان منصبه عام 1963 وتولاه حتى تقاعده عام 1983. ولكن استقالة سركيس في 1976، جعلت من أوغورليان حاكماً أوّل بالوكالة من 1976 وحتى 1978، محافظاً على منصبه الأساسي. وتوالى على الحاكمية الأولى لمصرف لبنان فيما بعد ميشال الخوري (1978 – 1984) ثم إدمون نعيم (1985 – 1991)، ليعود ميشال الخوري لفترة بسيطة (1991 – 1992) ثم رياض سلامة منذ 1993 وحتى 2011.

[35] جريدة السفير، 30 كانون الثاني/ يناير 1999.

[36] The Saga of Roger Tamraz', INVESTIGATION OF ILLEGAL OR IMPROPER ACTIVITIES IN CONNECTION WITH 1996 FEDERAL ELECTION CAMPAIGNS FINAL REPORT of the COMMITTEE ON GOVERNMENTAL AFFAIRS SENATE Report 105-167 - 105th Congress 2d Session - March 10, 1998

[37] Testimony of Roger E. Tamraz, September 18, 1997, pp. 4-6.
http://www.fas.org/irp/congress/1998_rpt/sgo-sir/2-21.htm

الفصل الرابع عشر

أمراء الحرب الجدد
الموارنة والدروز

هل يمكن الحديث عن «أمراء حرب» في بداية القرن الحادي والعشرين؟ ألم يحدث تغيير جذري في المجتمع اللبناني في القرن العشرين؟ أم أنّ مقولة التغيير يمكن أن تكون خطوة الى الوراء.

عولمة أمراء الحرب

إلى حدّ ما يمكن القول إنّ ظاهرة أمراء الحرب والزعماء والتجّار أصبحت أكثر تشبثاً بالمجتمع اللبناني عام 2006، في بداية القرن الحادي والعشرين، مما كانت عليه أعوام 1976 و1946 و1926. هي على الأقل أكثر عمقاً وجذوراً اليوم مقارنة بحرب 1958 وبالمجتمع الذي سبق حرب 1975. ونعتقد أنّ هذه الظاهرة هي بين الأدوات الأفضل صلاحيّة لتحليل الإشكاليات والتوصّل إلى حلول في لبنان.

بعد أربع سنوات من حرب لبنان 1958 عُقد مؤتمر فكري في جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة لدراسة ظاهرة مقدرة لبنان المزدوجة، أولاً، على الاستمرار كدولة رغم الخلل الداخلي الخطير والمتفجّر، وثانياً النأي عن العواصف، التي كانت تضرب الشرق الأوسط في الستينات، بثمن قليل. وكانت المعضلة أنّ معظم الباحثين والمراقبين في هذا المؤتمر رفضوا ربط استمرارية لبنان كدولة بأي دور إيجابي لزعمائه أو أنّ هذه الاستمرارية هي نتيجة «سعي متعمّد» من نخب لبنان السياسية والاقتصادية لجعلها كذلك، أو أنّ ثمّة في الأمر «ديمقراطية ما» تعمل لترتيب المنزل. أدار أعمال المؤتمر البروفسور ليونارد بايندر وقاد الحوارات السير أي.

آر. غيب وغوستاف فون غرونيبوم وفيليب حتّي وولفرد سميث وجون ولسون وغيرهم. وكان من المساهمين بأوراق وأبحاث أسماء أصبح معظمها أعلاماً في الدراسات اللبنانية فيما بعد: فكتور أيّوب وجورج حكيم وإيليّا حريق وأرنولد هوتنغر وألبرت حوراني وجي. سي. هوروتز وشارل عيساوي ومالكوم كر وكلوفيس مقصود وبيار روندو وكمال صليبي، وشارل مالك وهشام شرابي ومايكل سليمان وبي. جي. فاتيكيوتيس ولبيب زويا يمق وهشام نشّابي وحسن صعب وغيرهم[1]. عرض في ذلك المؤتمر الباحث الألماني أرنولد هوتنغر ورقة بعنوان «الزعماء من منظور تاريخي»، فكان رائداً في التنقيب عن دور الشخصيات المحلية في صبغ لبنان وقولبة أحداثه[2].

ولكن عالم اليوم بات أكثر تعقيداً، أفقيّاً بين الدول والمجتمعات والقارات وعمودياً داخل كل مجتمع، من طرح هوتنغر التبسيطي والمبكر الذي إنّما أفاد في تشخيص أحداث لبنان في الخمسينات من القرن العشرين. إذ انتشر، ومنذ العام 1990، باب أكاديمي جديد حول أمراء الحرب اتفق على تسميته warlordism، اعتبر أنّه استمرار للإيديولوجيات الكليّة التي عصفت بالكرة الأرضية في القرن العشرين وخلال الحرب الباردة (communism, fascism, Nazism, Stalinism, Moaism, Leninism). حتى إذا احتاج الباحثون إلى نعت يرادف الوجه البشع للعولمة، بحيث يقرّبها من الفاشية والنازية والشيوعية، خرجت كلمة «غلوباليزم» (Globalism) لتمييزها عن المعنى الاقتصادي الاجتماعي في كلمة globalization. «غلوباليزم» بما هي احتكار للثروات والشعوب واضطهاد وهيمنة بمستوى لم يشهده العالم من قبل. ومقابل هجمة العولمة هذه، هناك هجمة مضادة تعود إلى الجذور المحليّة لمصادر السلطة والنفوذ والعادات والتقاليد والديانات والإثنيات. وهي ظاهرة بدأ الأكاديميون ومراكز الأبحاث في متابعتها وفي إعادة النظر، على ضوئها، في الكثير من المفاهيم والاستنتاجات عن أحداث القرن العشرين، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى ظاهرة «الحروب الجديدة» منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة عام 1990.

وطبعاً هناك حدود ومقاييس لكيفية استعمال توصيف «أمراء الحرب» في شرح وتحليل الأحداث والحروب والأزمات. ولعلّ التوصيف البديهي لأمراء الحرب الجدد هو الذي تقدّم به الباحث الإيطالي أنطونيو جيستوزي عام 2005 ضمن دراسة صدرت عن مدرسة لندن للاقتصاد بأنّ «الشرعية العسكرية» لأمير الحرب هي الشرط الأول ليحظى بالولاء الاجتماعي[3]. وهو شرط لا يتطلّب التسلّح الدائم أو الحرب الدائمة، بل أن يلعب هذا

الشخص القائد دور أمير الحرب حتى في أوقات السلم، فيكون رصيداً لجماعته وبوليصة تأمين في بيئة لا توحي بالاستقرار الدائم، كما هي الحال في لبنان منذ 1990. من هنا افتتحت مدرسة لندن للاقتصاد مركزاً باسم «برنامج دراسات دول الأزمات».

ولكن إذا كانت «الحروب الجديدة» في التسعينات وصعود أمراء الحرب حول العالم هي من مظاهر العولمة، فكيف نفسّر أنّ الحرب «انتهت» في لبنان عام 1990، لتبدأ سلسلة حروب في عشرات الأمكنة حول العالم؟ يقول أحمد بيضون «السؤال أن ننظر إذا كان السلام قد حل في ديارنا حقاً» عام 1990، مع ضرورة عدم الاستهانة بما هو محقق من حصر رياح القتل والدمار التي استمرّت 16 عاماً، ولا من أعمال الإعمار التي انطلقت في التسعينات. بل هو يشير الى ما استبقاه أمراء الحرب من «عدّة الحرب وعديدها، وعلى ما أسند بقدرة قادر الى كثيرين من أهلها، وكأنما حفظت لها بذرة أو بذور في لبّ السلام ليوم يحتاج فيه الى تكثير البذرة وإطلاقها جائحة، تأتي على الأخضر واليابس»[4]. ويشير بيضون أنّ السلام اللبناني «كان قريب الشبه بالحرب تخاض بوسائل أخرى» كانقلاب على عبارة الفيلسوف الألماني كلاوسفيتز أن «الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى». ذلك أنّ السلام لم يستقم وميثاق السلم تمّ خرقه مراراً وعمل بعكسه مراراً أخرى وانفض الرعاة الإقليميون والدوليون عنه. فلا سورية أعادت انتشارها وانسحبت بموجب الميثاق الجديد، ولا فرض الرعاة الدوليون على إسرائيل الانسحاب من الجنوب. فبقي منطق الحرب سائداً بوسائل أخرى حتى كان عاما 2005 و2006 مساحة لدى أمراء الحرب للعودة الى لغة الحرب الأهلية والتلويح بها كل أسبوع تقريباً. فاللبنانيون خرجوا عام 1990 من الحرب بما هي نار، وهذا إنجاز بعينه، ولكنهم دخلوا الحرب الخاملة، حيث السياسة مواصلة للحرب بوسائط أخرى أضف إلى ذلك المزيد من جلب العوامل الخارجية وحروبها كعدوان تموز/ يوليو 2006.

أمّا كيف أصبح أمراء الحرب جزءاً من العولمة بمعناها الأيديولوجي السلبي أي Warlordism in globalisme، فذلك أنّ هؤلاء أصبحوا «عملاء ناشطين» في المال والسياسة في النظام العالمي بدون تدخّل من الدولة التي يقيمون بها. فلهم علاقاتهم الإقليمية والدولية ونشاطاتهم المالية والاقتصادية العابرة للحدود[5]. وهكذا أوجدت العولمة فرصاً لأمراء الحرب في توسيع مصادر تمويلهم، وربما أيضاً في خلق نماذج عديدة حول العالم لأمير الحرب الديني والإثني والأيديولوجي وتاجر المخدرات (ما أوحى لتوماس فريدمان مراسل **النيويورك تايمز** في عنونة كتابه عن العولمة **سيارة الليكسوس**

وشجرة الزيتون)[6]. ولقد انتشر أمراء الحرب و«الحروب الجديدة» في القارة الأفريقية وأميركا اللاتينية وأنحاء آسيا. أمّا لماذا ارتفع عدد هذه الحروب في التسعينات، فالشرارة انطلقت في أوروبا حيث انهارت حدود الأمبراطورية السوفياتية ودول المعسكر الاشتراكي. وبدأت حروب عديدة بعضها لا يزال مشتعلاً، في الشيشان وكوسوفو ومقدونيا وناغورنو كاراباخ (أرمينيا) وجورجيا وغيرها، سقط ضحيّتها مئات الألوف من القتلى وملايين الجرحى والمهجّرين.

أمّا البعد الثاني لانتشار ظاهرة أمراء الحرب الجدد فهو انهيار الأيديولوجيات التي هدفت إلى الإصلاح والتطوّر والتحرّر، ووسمت الحرب الباردة قبل 1990 بمبادئها (كالقومية العربية والشيوعية والاشتراكية، الخ.). فاستعاد أمراء الحرب خلق أنفسهم في قوالب جديدة جاهزة منذ غابر الأيام، كأمير لجماعة دينية أو أمير منطقة أو مجموعة إثنية. ذلك أنّ الجماعات الأيديولوجية خسرت أربابها الدوليين (كتجربة كمال جنبلاط مع الاتحاد السوفياتي أثناء حرب السنتين في لبنان). وهذا ما جعل الحروب الجديدة في العالم الثالث بعيدة عن طابعها الأيديولوجي الذي صبغ أزمات الستينات والسبعينات والثمانينات[7]، فيما كثر الكلام في مراكز البحث الأميركية، القريبة من صناعة القرار في واشنطن، عن «الدول التي فشلت» collapsed states. فجدر التدخّل لبناء «نظام عالمي جديد» في عهد جورج بوش الأول (ألم «ينتهِ التاريخ» الهيغيلي عام 1990 حسب فرنسيس فوكوياما)، ومن ثم «نشر الديمقراطية في العالم»، في عهد جورج بوش الثاني وغزو العراق وأفغانستان (ضمن أجندة المحافظين الجدد). وبرزت الحرب الأهلية في اليمن ودور زعماء القبائل المدججة بالسلاح من الكلاشنكوف إلى الدبابات، وحرب السودان التي تهدأ في جنوبه لتشتعل في غربه، وفي رواندا وبوروندي والصومال وتشاد، ومعظم دول أفريقيا الغربية التي لم يتّضح إذا كان ثمّة كيانات يصلح وصفها كدول، كسيراليون وليبيريا. وكذلك في أفغانستان وأكثر من دزينة فرق بأمرائها وقواها المناطقية والإثنية والمذهبية، وأزمات مشابهة في بورما وسري لانكا والفيليبين. حتى أنّ أنطونيو جيستوزي يشرح كيف أصبح أمراء الحرب[8] في أفغانستان بناة دولة «الطالبان» هناك. وخارج منظومة رؤساء الدول المعترف بها، برز على الساحة الدولية فرح عيديد وشارل تايلور وجوناس سافيمبي واسماعيل خان ورشيد دوستم وميلان بابيش ومسعود رجوي والملا عمر وأسامة بن لادن والزرقاوي وغيرهم.

لبنان ساحة أم دولة

طغى على الساحة اللبنانية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين طاقم جديد من أمراء حرب وزعماء وتجّار أخذ مكان الطاقم الذي كان مهيمناً معظم سنوات القرن العشرين. كما برز استقطاب طائفي حادّ عكسته نتائج انتخابات برلمان 2005، حيث تمثّلت الطوائف الأربع الكبرى (الموارنة والسنّة والشيعة والدروز) ببضعة أشخاص:

- برز في صفوف الموارنة خمسة أشخاص هم الجنرال ميشال عون (قائد الجيش السابق ورئيس الوزراء السابق) والدكتور سمير جعجع (رئيس الهيئة التنفيذية لحزب «القوات اللبنانية»، الميليشيا المسيحية) والرئيس أمين الجميّل (الرئيس الأعلى لـ«حزب الكتائب» ورئيس الجمهورية السابق) والوزير سليمان طوني فرنجية (حفيد الرئيس السابق سليمان فرنجية ووريثه في زغرتا وزعيم «لواء المردة»). كما أنّ شخصين آخرين على الأقل برزا بدعم سوري هما رئيس الجمهورية العماد إميل لحود (في ولايتين 1998–2007)، والوزير إيلي حبيقة (الرئيس السابق للهيئة التنفيذية «للقوات اللبنانية» الذي أصبح نائباً ووزيراً حتى عام 2000 ثم قضى بانفجار في بداية 2002).
- وفي صفوف الشيعة برز شخصان هما السيّد حسن نصرالله (أمين عام «حزب الله»، القوّة العسكرية اللبنانية الوحيدة بعد الحرب خارج إطار الجيش اللبناني) والرئيس نبيه برّي (رئيس مجلس النواب منذ 1992 ورئيس «حركة أمل» منذ 1980).
- أمّا في صفوف السنّة، فطغى الرئيس رفيق الحريري (الذي قضى في انفجار يوم 14 شباط/ فبراير 2005)، ونجله الشيخ سعد الذي حصل على تعاطف شعبي كبير مكّنه من ترؤس كتلة نيابية كبيرة بعد انتخابات برلمان 2005، يدعمه مفتي الجمهورية الشيخ محمّد رشيد قباني. وحافظ على موقعه وإن بدرجة أقل النائب أسامة سعد رئيس «التنظيم الشعبي الناصري» في صيدا وحظي بكرسي نيابي وعمر كرامي في طرابلس. كما تبيّن بعد تظاهرة في «حي التباريز» في بيروت في 4 شباط/ فبراير 2006، أنّ القوى الأصولية موجودة بقوة في أوساط السنّة في لبنان وخاصة في طرابلس والبقاع، وأنّها يمكن أن تجمع بين اللبناني والفلسطيني في صفوفها.
- وتبوّأ لواء الدروز الوزير وليد جنبلاط (رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي») الذي برز بقوة عام 2005 بعد اغتيال الحريري، حتى أنّ الوزير طلال أرسلان، زعيم الأسرة الدرزية

التقليدية بمواجهة آل جنبلاط، فقد مقعده النيابي بعد انتخابات 2005، ولم يتولّ أي حقيبة وزارية.

وبقي الروم الأرثوذكس «طائفة اللاطائفية» (رغم قوّتهم العددية) حيث بقي في الساحة الوزير ميشال المرّ ونجله الوزير الياس المرّ والناشر جبران تويني، الذي كان بارزاً في معارضة الوصاية السورية حتى مصرعه في انفجار في نهاية 2005. وبرز إلى حدّ ما الأستاذ غسان تويني عميد جريدة **النهار**، وإن رفض الصبغة الطائفية، حيث أصبح نائباً في البرلمان بعد مصرع نجله جبران.

نعالج أمراء الحرب الجدد في هذا الفصل والفصل التالي، ونخصّص هذا الفصل للموارنة والدروز والفصل التالي للشيعة. أمّا الفصل الأخير فيركّز على التجّار وعلى الرئيس رفيق الحريري. ونعتقد أنّ الفصول الثلاثة مجتمعة تشكّل محاولة مفيدة لفهم جذور ومنطلقات عالم أمراء الحرب في لبنان في مطلع القرن الحادي والعشرين.

في شهر آذار/ مارس 2006، وقد مضى أكثر من عام على اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، انعقدت طاولة حوار دعا اليها نبيه برّي بصفته رئيساً لمجلس النواب. فتمثّل الدروز بوليد جنبلاط والسنّة بسعد الحريري، في حين تمثّل الشيعة بنبيه برّي والسيّد حسن نصرالله والموارنة بسمير جعجع وميشال عون وأمين الجميّل. وباستثناء سعد الحريري جمع كل هؤلاء قاسم مشترك هو خبرتهم في شؤون الحرب، ينطبق عليهم مفهوم أنطونيو جيستوزي المذكور أعلاه. لقد اختلف تكوين طاقم أمراء الحرب الجديد عن ذلك الذي انتهى في زمن الحرب. ولعل من أهم مكوّنات الطاقم الجديد هو صعود الشيعة بعدما كانوا العنصر الأكثر انتماءً الى الأحزاب اليسارية.

والملاحظة الثانية هي أنّ أماكن إقامة الشخصيّات الرئيسية المذكورة أعلاه عام 2006 كانت في مواقع محصّنة، قصور أو ما شابه، في مناطق نفوذ مذهبي:

- بدءاً من الشمال، حيث اتخذ سمير جعجع مركزه في أعالي الأرز (قضاء بشري) في وسط ماروني.
- وسليمان فرنجية في قرية بنشعي (قضاء زغرتا) في وسط ماروني.
- وآل الجميّل في بكفيا، مركزهم التاريخي (قضاء المتن) في وسط يشترك فيه الموارنة والأرثوذكس.
- وميشال عون في الرابية (قضاء المتن).

- ووليد جنبلاط في قصر المختارة، عاصمة الأسرة الجنبلاطية (في أعالي الشوف) حيث يقطن أغلبية دروز لبنان.
- وسعد الحريري في قصر قريطم غرب العاصمة، وسط الثقل السنّي في بيروت.
- والسيّد حسن نصرالله في الضاحية الجنوبية، معقل دولة «حزب الله» وثقلها الديمغرافي الشيعي.
- ونبيه برّي في قصر المصيلح (قضاء الزهراني) في جنوب لبنان، حيث المعاقل الأخيرة لـ«حركة أمل» التي يقودها بعد تراجعها أمام «حزب الله» (لبرّي منزل آخر في عين التينة في بيروت بصفته رئيساً للبرلمان).
- والرئيس إميل لحود في القصر الجمهوري (قضاء بعبدا)، معزّزاً بحصانته الدستورية ومتمتعاً بحماية الجيش والأجهزة التي تشغل مساحات واسعة في محيط القصر الجمهوري.

لقد أصبحت كلمة «ميليشيا» ممقوتة في لبنان، خاصة بعد صدور قرار حكومي بحلّها وقرار «العفو عما مضى» في بداية التسعينات. ولكن الحقيقة أنّ تشخيص الميليشيات، في زمن ما بعد الحرب، وكأنّها جسم غريب ظهر فجأة عام 1975 واختفى عام 1990، هو تشخيص سطحي لا يستقيم أمام الواقع. إذ يمكن تعداد ممارسات عناصر هذه الميليشيات ومخالفاتها وتعدياتها على الناس، وقيامها بالجرائم ولكن لا يمكن اعتبار غيابها عن الشارع في التسعينات، أو أكثر دقة، غياب سلاحها، وكأنّه إشارة الى «عودة الدولة من الدويلات»، كما شاء رئيس الجمهورية إلياس الهرواي، وأنّ كل شيء أصبح على ما يرام فبات بإمكان الناس أن تخرج من الملاجىء.

ليس معنى ذلك أنّ اللبنانيين كانوا يريدون الحرب لا السلم، بل إنّ نهاية الحرب عام 1990 جلبت السعادة للناس، وسمح قرار نزع سلاح الميليشيات بعودة الروح المدنية بعد 16 سنة من العنف. وفي تعليق لا يخلو من الطرافة يقول أحمد بيضون إنّ كثيراً من الناس «وهم يتلمّسون تباشير الاتجاه إلى حل المليشيات، يغسلون أيديهم من آثار الميليشيات المسكينة ويتصرّفون كما لو أنّهم لم يلقوا عليها السلام في حياتهم قط»[9]. وفي موقف من الميليشيات، اعتبر جوزف أبو خليل أنّ «القوّات اللبنانية نفسها تعاملت أحياناً مع أهل المناطق التي تدافع عن أمنها و«أمن المجتمع المسيحي» فيها، كما لو أنّها جيش غزو واحتلال... فلا أحد أحسن من أحد في الحروب. وجيش التحرير هو مثل جيش الاحتلال يحلّل لنفسه أحياناً السبي

والنهب والتعدّي على الكرامات، والمقاتلون يصبحون قتلة، والقتلة مقاتلين»[10]. ويختار بيضون تصريحاً لسمير جعجع قائد الميليشيا المسيحية في 27 آذار/ مارس 1991، «الميليشيات هي من المؤسسات المحترمة في هذا البلد» و«ليست فضلة عشاء أحد». وجعجع محق في ذلك، لأنّ أمراء الحرب من مواقعهم السياسية وثرواتهم ونفوذهم استعملوا العناصر الشابة وقوداً في الحرب ثم أبعدوهم متى حل السلام، وكأنّهم لزوم ما لا يلزم. حتى إذا عاد الاستقرار النسبي بات هم أشخاص كجعجع نزع تهمة الميليشيا وكأنّها جريمة لا تغتفر وبات عليه أن يمارس ما يساوي عند الكاثوليك الـmea cupla. حتى أنّ التنكّر «للميليشيات» كان له عدّة أوجه استعملت، حسبما قيل، لتدعيم السلم الأهلي وتثبيت مناخ العفو العام: «اللبنانيون أبرياء مما حصل فهي حروب الآخرين». فحمّل الفلسطينيون والسوريون والإسرائيليون وغيرهم وزر أحداث 16 عاماً.

وقيل أيضاً إنّ «الأغلبية الساحقة من اللبنانيين كانت أغلبية صامتة، فيما اقتصرت الحرب على 6 أو 4 أو 2 بالمئة من جملة أهل البلد». وتخفي هذه النسب أن الحرب اللبنانية، أو اي حرب، لا تقتصر على من يحمل السلاح فحسب. فالجمهرة الطائفية هي امتداد للميليشيات العسكرية، كأن تُحشد في مهرجانات خطابية لجماعة معيّنة أعداد تصل إلى مائة أو مائتي ألف شخص لتردّ عليها فئة مقابلة بحشد مماثل أو أكبر (مثلاً، حرب الساحات المليونية عامي 2005 و2006).

وعلى أساس أنّ الجمهرة هي من أدوات القتال لدى أمراء الحرب، فإنّ هذه الأداة أخرجت إلى الشارع 20 إلى 30 بالمئة من الشعب اللبناني (600 ألف إلى مليون شخص). هذا عدا مقدرة أمراء حرب آخرين على حشد أعداد مماثلة، ما يشكّل أغلبية كبرى من الشعب ممن هم فوق الثامنة عشرة. حتى أنّ استفتاء أجري عام 2006 قدّر أنّ ربع اللبنانيين يحملون أسلحة فردية[11]. فكيف يكون نزع سلاح الميليشيات أذوناً بانتهاء الحرب وأين يكون إذن الراغبون في العيش المشترك وأولوية السلم الأهلي؟[12] فلو كان هناك فصل بين الميليشيات وأمراء الحرب الذين يقودونها لما عمدت الجماعات اللبنانية في أكثر من فرصة إلى رفع أمراء الحرب الى مقامات الدولة الأولى.

فيما يلي نستعرض بروز أمراء الحرب الجدد في أوساطهم المجتمعية.

إيلي حبيقة وسمير جعجع

بعد مقتل بشير عام 1982، التأم البرلمان مجدداً وانتخب شقيقه الأكثر اعتدالاً أمين الجميّل. وكان بشير وأمين عدوّين لدودين على الأرض في تنافس دائم، كل على طريقته، ولكن احتضان والدهما بيار الجميّل كان يحفظ التماسك العائلي. فبشير أثناء صعوده الدراماتيكي في الكانتون المسيحي لم يتعرّض لمنطقة المتن التي والت أمين سياسياً وعسكرياً والتي بقيت «كتائبية» خارج نفوذ «القوّات». ولم يكن أمين بعيداً عن العسكر فقد خاض حرب السنتين من موقع قيادي، كما مارس صلاحيات عسكرية كرئيس للجمهورية وكقائد لكتائب المتن في الثمانينات، ولكنّه استمدّ اعتداله على الساحة اللبنانية من ثقافته وعضويته في البرلمان منذ 1972 خلفاً لموريس الجميّل.

وكعادة الشخصيات المارونية لدى تبوّئها الرئاسة الأولى، فضّل أمين أن يتصرّف كرئيس للبنان ويبتعد عن منطق الميليشيا والكانتونات. ولبناء مصداقيته تجاه مسلمي لبنان والعالم العربي، أعلن مراراً أنّه يريد بناء مؤسسات الدولة، واعتمد على الجيش اللبناني في توسيع رقعة الشرعية وليس على ميليشيا «القوات اللبنانية» التي خلفها بشير. ولكنه في سعيه هذا، قام أيضاً عشية انتخابه بعقد اجتماع مع الهيئة التنفيذية «للقوات اللبنانية» في المجلس الحربي، بهدف طمأنة هؤلاء. ولم يخل الاجتماع من أعصاب مشدودة وشكوك واتهامات دفعت صولانج، أرملة بشير، إلى التدخّل مراراً لضبطها. كان «عداء» هؤلاء لأمين وخطه متوارثاً عن بشير، يخفي أحقاداً وتنافساً داخل الهيئة، سيتحوّل لاحقاً إلى صراع دموي. لقد دار صراع داخل الكانتون المسيحي بعد مصرع بشير، وإن بقيادات ضعيفة ومنقسمة. فقد حاول «حزب الكتائب» إبقاء مفاتيح الكانتون وأجهزته المدنية والعسكرية بيد أمين وأنصاره وليس بيد العسكر. فعيّن فادي أفرام، صهر آل الجميّل (زوج ابنة أرزة، كريمة بيار الجميّل) قائداً للقوات بعد بشير. وكان أفرام قريباً من بشير ومسؤولاً عن شعبة المخابرات في «القوّات» منذ 1978، خاض معارك عدّة وجعله بشير قائداً للأركان عام 1981، ثم رقّاه إلى قائد لـ«القوات اللبنانية»، وجعل سمير جعجع، مسؤول الشمال، قائداً للأركان وعضواً في الهيئة التنفيذية.

ولم يكتف أمين الجميّل بسلطته كرئيس للجمهورية فحسب، وهي سلطة أثبتت محدوديتها في تلك الفترة، بل بنى قواه الذاتية في المتن وحول بلدة بكفيا بما فيها عدّة مؤسسات تابعة له، كجزيرة أمنية وسياسية وعسكرية داخل الكانتون المسيحي. ولم تكن عناصر وكادرات «القوات» مرتاحة لأسلوب إدارة أمين الجميّل، في وقت ظهرت في بداية 1983 عدّة مصائب

دفعة واحدة فتحت العيون على حقائق اجتماعية، حيث كانت المناطق الشرقية مزدحمة بالمهجّرين المسيحيين من كل مكان: من الشوف وساحله ومن عاليه وبعبدا وزغرتا وبشري. وكان أبناء هؤلاء المهجّرين، مقاتلين وأفراداً، يعيشون مع ذويهم أوضاعاً مزرية. فلم يرتاحوا لأمين الذي كان بعيداً عن قواعد القوّات، يختلف في كل شيء تقريباً عن شقيقه بشير الذي أحبّه المقاتلون والرأي العام المسيحي.

لم يكن لأمين الجميّل سلطة أخيه على «القوّات»، كما أنّ الهيئة التنفيذية اعترضت على سعي أمين لممارسة سلطته كرئيس للجمهورية، فقاومت محاولته توسيع رقعة الدولة في المناطق المسيحية. وزاد الأمر سوءاً استعمال إسرائيل «للقوات» كأداة ضغط على أمين لحمله على سياسة تناسبها. لقد كانت الأعوام 1982–1984 أكبر من أن يقوى المسيحيون على تحمّلها: مصرع بشير الجميل وما أعقبه من شعور بالإحباط، وهزيمة الميليشيا المسيحية في الجبل، وسقوط بحمدون ودور فادي فرام، وانهيارات عسكرية في الشوف وعاليه، وتهجير عشرات ألوف المسيحيين من الجبل الى الضواحي الشرقية. وإذ تمسّك أمين بدوره كرئيس للجمهورية وبسعيه الى حل لبناني، بدا في نظر الميليشيا المسيحية وأنصارها أنّه تخلّى عنهم. حتى أنّ صوراً وزّعت ضدّه تسمّيه «بيلاطس» الذي سلّم المسيح للفريسيين، وأخرى تسمّيه «محمد الأمين» أحد ألقاب النبي العربي. ويقول جوزف أبو خليل إنّ ما زاد الوضع سوءاً بالنسبة للدولة وبالنسبة للكانتون المسيحي عام 1984، أنّ «الجيش الذي أنفق عليه مئات ملايين الدولارات، انهار خلال أيّام بعد «انتفاضة 6 شباط»، والحكم أضحى وقفاً على رئيس الجمهورية بعد استقالة الحكومة واستحالة تأليف حكومة بديلة... ومن جيش الثلاثين ألف رجل لم يبق على طول الجبهة سوى 2015 رجلاً!... وأميركا تتراجع وتنسحب وإسقاط أمين الجميّل أصبح من الشعارات الأكثر رواجاً»[13].

ويتحدّث جوزف أبو خليل عن زيارة قام بها برفقة فادي افرام قائد «القوات اللبنانية» الى إسرائيل في 23 شباط/ فبراير 1984، في وقت كان فيه أمين الجميّل يتّجه نحو حلّ سعودي سوري، حيث التقيا ديفيد كمحي ويوري لوبراني وموشي آرنز وتبلّغا استعداد إسرائيل «لفتح صفحة جديدة مع أمين الجميّل وتقديم كل المساعدات» و«أنّ أمن المناطق المسيحية مضمون في كل الأحوال والظروف» وأنّ تقوية «القوات اللبنانية أمر مقرّر ولا رجوع عنه...». وعندما عاد أبو خليل وأفرام الى لبنان وأعلما الجميّل بالاتفاق قال: «لم أنّها كارثة...أفضّل أن أستقيل من منصبي ومسؤولياتي كلّها على الذهاب في هذا الخط الخالي من أي ضمانة».

وبعد ثلاثة أيّام (29 شباط/ فبراير) كان الجميّل يزور دمشق للقاء الرئيس السوري حافظ الأسد. ويتساءل أبو خليل «ماذا كان قد حدث لو نزل الشيخ أمين عند طلبنا وإلحاحنا واجتمع بموشي آرنز ووافق على ربط مصيرنا بمصير إسرائيل... لقد كان وحده تقريباً في مواجهة تيار مسيحي جارف يدعو صراحة الى المضي في ما بدأ مع الاجتياح الإسرائيلي في صيف 1982 مهما كان الثمن»[14]. ويعتبر أبو خليل تلك المرحلة بداية «السلام السوري» في لبنان، فتشكّلت حكومة وحدة وطنية وبدأت محاولات الاتفاق على الإصلاحات السياسية وعلى الخطط الأمنية المواكبة لها. وتحسّن الوضع في البلاد، وفتحت الطرقات والمرفأ والمطار، وأقرّ قانون الدفاع الجديد وعيّن قائد جديد للجيش هو العماد ميشال عون (23 حزيران/ يونيو 1984) بدل إبراهيم طنوّس، مراضاة للمسلمين. وعيّن أعضاء المجلس العسكري، وتألّفت عدّة لجان اصلاحية. ولكن بعد أيام من فتح الطريق الساحلي أعلن وليد جنبلاط، الذي كان وزير الأشغال العامة والسياحة، «النظام الأساسي للإدارة المدنية في الجبل»، وتعذّر دخول الجيش اللبناني الى الجبل. كما أنّ زيارة الرئيس الجميّل الى صيدا بعد انسحاب إسرائيل منها في شباط/ فبراير 1985 لحقتها فوراً تظاهرة خمينية مسلّحة انطلقت من بيروت ودخلت صيدا لتعلن حرباً على الحكم والجيش وتحرق العلم اللبناني. فيما تواصل تهجير المسيحيين من إقليم الخرّوب وشرق صيدا باتجاه شرق بيروت والشريط الحدودي. وهكذا كانت الحرب مستمرّة، ما قضى على أمل إنهاء الأزمة في 1984 و1985.

وساهم في تعقيد الوضع الهوة الواسعة بين أمين الجميّل وقادة الميليشيا المسيحية، وخاصة فادي أفرام وإيلي حبيقة وسمير جعجع، حيث كان الجميّل يحاول تثبيت نفسه كرئيس للجمهورية وكزعيم مسيحي في آن معاً، ما يعني أنّ على الميليشيا المسيحية أن تنسحب للدولة. ويرى جوزف أبو خليل أنّ مصلحة الميليشيا المسيحية «إلتقت مع ما عزمت عليه إسرائيل وأعلنته بلسان وزير الدفاع آرييل شارون بأنّها لن تدع أمين الجميّل يحكم ويمارس سلطته الرسمية خارج قصر بعبدا... فكان من الطبيعي أن تلقى «القوات» تشجيعاً إسرائيلياً في وقت هي في أمسّ الحاجة الى التشجيع، ولم يكن وارداً أن تستغني «القوّات اللبنانية» عن الدعم الإسرائيلي مهما كان. فاستمرّت العلاقة بين الجانبين وثيقة وحميمة، وخصوصاً على مستوى أجهزة المخابرات»[15].

وبدأ صراع في الكانتون المسيحي بين «حزب الكتائب» الذي بدأ يخسر موقعه التاريخي، و«القوّات اللبنانية» كميليشيا مسلّحة لها الكلمة الأعلى في زمن الحرب. فأدّى التنازل عن

الدور العسكري للكتائب تحت شعار «وحدة البندقية المسيحية» الى تنازل عن الشارع وعن «القرار المسيحي» أيضاً في زمن بشير الجميّل. وأراد طاقم الحزب وخاصة الذين عاصروا بيار الجميّل وأخلصوا له، استعادة وجوده ودعم أمين وشرعية الدولة، خاصة بعدما أصبح الأمر أكثر صعوبة بعد وفاة بيار الجميّل، المؤسس، في آب/ أغسطس 1984. إذ وقف رئيس الحزب الجديد إيلي كرامة والمكتب السياسي وجوزف أبو خليل، رئيس تحرير **العمل**، وجوزف الهاشم وآخرون مع أمين في نزاعه مع «القوّات». وإذ قضت هيكلية «القوّات» أن يكون القائد كتائبياً يسمّيه الحزب، طلب المكتب السياسي من فادي أفرام، قائد القوّات، تسليم الحزب المبالغ والحسابات المالية التي في حوزته. فنفـّذ ذلك بعد تردّد، لا سيما أنّ الطلب جاء مع اقتراب موعد نهاية مدّة السنتين واحتمال أن لا يرشحه الحزب «لولاية» أخرى. وكان الرأي أن يقوم الحزب بتحديد موزانة سنوية لنفقات «القوات».

وفيما كان أعضاء الهيئة التنفيذية يظنّون أنّ سمير جعجع وإيلي حبيقة سيكونان المرشحين الرئيسيين لرئاسة الهيئة التنيفذية، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1984، سمّى الحزب فؤاد أبي ناضر، ابن «أرزة» شقيقة بشير وأمين، قائداً للقوات. وكان أبي ناضر قريباً من أمين ومخلصاً له، وهو خريج كليـّة الطب، لا تزيد سنـّه عن 28 عاماً. ولكنـّه كان معروفاً لدى عناصر «القوّات» لمشاركته في معارك الجبهات وكمسؤول لغرفة العمليات ومهام قيادية أخرى من 1982 إلى 1984. ونجحت تسميته رغم معارضة جعجع وحبيقة وجورج عدوان، عضو الهيئة التنفيذية. وبدا أنّ الحزب قد استعاد سلطته على «القوّات» مالياً وعسكرياً وسياسياً، وأنّ الطريق أصبح سالكاً ليدعم الحزب والميليشيا المسيحية أمين الجميـّل والسياسة التي انتهجها، بعدما كان فادي أفرام و«القوّات» يعترضان على التسوية ودور سورية. ودعماً لخط أمين في تلك الفترة، سجـّل جوزف أبو خليل في مذكرّاته: «اقتناعي اليوم هو أنّ عهد «الحكم الماروني» ولـّى، بل كان ينبغي أن يحسن المسيحيون الموارنة استعمال هذا «الامتياز» وأن يوظـّفوه في تحسين علاقتهم بالمسلمين لكنـّهم لم يفعلوا»[16]. ويشير إلى لقاءات كتائبية سورية على عدّة مستويات، أحدها في شباط/ فبراير 1985، ضمّ، الى أبو خليل، رئيس الحزب إيلي كرامة ونائبه جورج سعادة وألفرد ماضي وجوزف الهاشم وجورج عميرة. وذلك قبل أسابيع من «انتفاضة الشرقيـّة» ضد هذا التوجـّه.

برز في قيادة الانتفاضة «القوّاتية» ثلاثي ضم إيلي حبيقة عن الأمن، وسمير جعجع عن العسكر، وهما من الموارنة، وكريم بقرادوني «رئيس الدائرة السياسية والإعلامية».

■ **إيلي حبيقة:** كان حبيقة كتائبياً مخلصاً موالياً لآل الجميّل وللحزب و«القضية المسيحية»، فاستلم مواقع أمنية واستخباراتية في الحزب، وبات موضع ثقة القيادة. ولد حبيقة في قليعات (كسروان) عام 1956 ونشأ في حي الجميزة القريب من الوسط التجـاري في بيروت. وما إن اشتعلت حرب السنتين حتى غادر المدرسة عن سن 19 عاماً واصبح مقاتلاً في الميليشيا المسيحية، وإذ برز في القتال، أفرز إلى فرقة «BG» (بشير الجميّل) الخاصة ببشير، وأصبح أسمه الحركي HK. في تلك الأثناء، كان المقرّبون من بشير إما جامعيين أو من الشباب الحزبي المثقف ومن عائلات ميسورة، كابن شقيقة بشير فؤاد أبو ناضر، وفادي افرام ومسعود أشقر («بوسي») وإلياس الزايك وطوني كسرواني وسامي خويري وغابي توتنجي وجو توتنجي. فعوّض حبيقة عن قلـّة العلم والمال والخلفية العائلية بذكائه وسرعة بديهته، واندفاعه ليصبح ضمن النخبة القيادية الصغيرة حول بشير. فشارك في معظم المعارك وكان رأس الحربة في المعارك، شديد المراس يؤمن بالقوة الجسدية والسلاح، وملبيـّاً مهام كلـّف بها في إسرائيل وجنوب لبنان. وبعد حرب السنتين، حظي بتوصية لدى مدير فرع البنك اللبناني البرازيلي في سن الفيل، الذي كان كتائبياً، ليصبح موظـفاً. وعبر البنك تعرّف على إلياس المرّ، نجل رجل الأعمال ميشال المرّ، الذي ذكر عنه حبيقة في مقابلة بعد سنوات بأنـّه «كان يرعانا نحن الاثنين معاً من موقع الوالد»[17]. ومع عودة الحرب عام 1978، عيّن حبيقة مسؤولاً عن القضايا العسكرية وعمليات الشعبة الثالثة في «القوّات»، فكان دوامه في العمل متقطعاً، بعدها تفرّغ للميليشيا، ولكنـه استمرّ في قبض راتبه من البنك حتى 1982. ورغم صعوده في المنظمـّة إلا أنّ هذا لم يلغ الحس الطبقي السائد في لبنان حيث يقول حازم صاغية إنـّه كان «يُنقل عن الرئيس الجميـّل أنـّه قال بكثير من التعالي إنّ إيلي كان «يعبـّي» له السندويش أيام كان يقود الكتائبيين المقاتلين في النبعة وضبيّه والكرنتينا وتل الزعتر»[18]. أثبت حبيقة جدارته التنظيمية فشكـّل ثلاث وحدات خاصة تقودها عناصر مخلصة له شخصياً هم مارون مشعلاني وجوزف الحاج («أبو حلقة») وجورج ملكو. وواصل حبيقة بناء الأجهزة الأمنية التابعة له ليصبح جسماً منفصلاً عن الحزب وعن «القوّات»، لا يعمل إلا بأوامره هو. فعيّن طوني عرمان مسؤول «أمن الحدود» وغابي البستاني عن «السجون والاعتقالات» وإميل عيد عن التحقيقات والاستجوابات، وميشال زوين عن العمليات الأمنية، وإلياس الشرتوني عن المخدرات والأسلحة، ومارون مشعلاني للعمليات الخاصة، وبول عريس عن المالية. وجعل مركز القيادة في حي الكرنتينا في الموقع الذي كان يقوده «بوسي» أشقر، ومركز

الأمن في مبنى في حي الأشرفية الذي ضم فرع الأمن والمخابرات والسجلات بقيادة أسعد شفتري وبيار رزق («أكرم»). وعيّن روبير حاتم («كوبرا») مسؤولاً عن أمنه الخاص فكان أقرب الناس إليه[19]. وبعد فترة، وحّد حبيقة هذه الأجهزة ضمن مركز «المجلس الحربي» في الكرنتينا وجعل نفسه «القائد الأعلى». وأعاد هيكلة الأجهزة، فأصبح أسعد شفتري نائباً له وأضاف ماريو سيمونيدس للمخابرات الخارجية وبرسي كمب للإعلام والإذاعة وجوزف أسمر للاستخبارات الداخلية وميشال زوين للعمليات وغابي عيد لأمن مركز القيادة. وهكذا خارج المؤسسات السياسية العامة في الكانتون المسيحي، كـ«حزب الكتائب» ومكتبه السياسي و«القوات» وفعاليات المناطق الشرقية، أصبح لحبيقة سلطة ونفوذ على الأرض يحسب لهما حساب، وبات الحاكم الفعلي في الكانتون، عينه دوماً على ولاء أتباعه ومعاونيه، ما جعل «التنظيف» ضرورياً من فترة لأخرى (كاغتيال أو تأديب عناصر غير منضبطة أو منافسة أو معادية).

■ **كريم بقرادوني:** لم يكن بقرادوني مارونيّاً، بل أرثوذكسياً، وأرمنياً فوق ذلك. ولم يكن الأرمن يشاركون في الحرب اللبنانية، فنادراً ما كان لهم دور في الميليشيات المختلفة يساراً ويميناً. كان بقرادوني سياسياً معتدلاً ومحامياً ومؤلّفاً لعدد من الكتب، ينسى المرء «كتائبيته» بعد دقائق من الحديث معه. إذ إنّ بقرادوني كان مرتاحاً في محاورة السوريين والفلسطينيين والمسلمين وسائر الجهات التي لعبت دوراً على الساحة اللبنانية. فيحار المرء في انخراط هذا الرجل في حزب أو ميليشيا ذات قاعدة مذهبية، ولماذا لم يختر حزباً علمانياً. وداخل «الكتائب» كان بقرادوني من أنصار بناء «المؤسسة» لا «حزب المؤسس» بيار الجميّل وأفراد عائلته. وهذا ما كتبه في دراسة عن تنظيم الحزب وهيكليته نشرتها مجلة **العمل** الشهرية على حلقات في أواخر السبعينات. فكان بقرادوني إذن على يسار الحزب، متأثّراً بعالم نهاية الستينات وثورة الطلاب. ولكن بقرادوني أيضاً امتلك حاسة البقاء، فكان مع الشيخ بيار ومع بشير ومع حبيقة ومع جعجع، ثم مع السوريين ومع الفلسطينيين. وبدا أنّ كل هؤلاء وغيرهم قد احتاجوه وخلدوا إلى رأيه، كالرئيس الأسد والرئيس إلياس سركيس وسواهما. فلم يأخذ أحد على سركيس أن يكون الكتائبي بقرادوني مستشاراً له، في حين كان مأخذ سركيس الأكبر بنظر المسلمين هو تقرّبه من الكتائبي بشير. ولعلّ بقرادوني هو الوحيد في السياسة اللبنانية الذي عاصر الأحداث لعقود طويلة وبقي رابحاً. وكان أيضاً الحلقة «العربية» في «الكتائب»، رغم أصله الأرمني، منذ ما قبل الحرب. وكان أيضاً شعرة معاوية احتاجه «حزب الكتائب»

و«القوّات» في ظروف مختلفة.

■ **سمير جعجع:** وإذا كان حبيقة أكثر دهاءً وحنكة، فإن سمير جعجع الذي يكبره بأربع سنوات (ولد عام 1952)، كان أكثر صفاء وعسكرية وقرباً من «القضية المسيحية» في لبنان. وجعجع في تأسيسه الحزبي ضد الإقطاع، على أساس أنّ «الكتائب» حسب تعريف الستينات كانت حزباً ضد الإقطاع، فكيف إذا كان هذا الإقطاع بشراوياً عشائرياً عتيقاً. فأصبح حزبياً ثم تلقّى تدريباً عسكرياً عام 1974 وتولى مسؤولية «كتائب» بشري في نفس العام. وكان جعجع يسير في فلك كريم بقرادوني رئيس مصلحة الطلاب الكتائبية، فاكتسب حسّاً «ثورياً» ضد «العائلة» واحتكارها للحزب. ولم يكن جعجع قريباً لا من بشير ولا من أمين الجميّل. ومثلما اعترض جعجع على سلطة بشير التي استحوذ عليها بقوّة السلاح ومغامرات الصفرا وإهدن وغيرها، اعترض أيضاً على سلطة أمين، ونادراً ما قام تفاهم بين الاثنين، في حين كانت لقاءاتهما مشوبة بالمشادات والحساسيات الشخصية. كما أنّ جعجع لم يغفر لأمين فشله في تأمين دخول الجيش إلى الشوف وعاليه لمنع تهجير المسيحيين عام 1983 ومنع هزيمة مؤكدة «للقوّات» هناك، والتي كانت بقيادة جعجع نفسه وخاصة في دير القمر. ويقول جوزف أبو خليل إنّ «النقمة والأحقاد الشخصية» هي التي جمعت الثلاثي «حبيقة، جعجع، بقرادوني». وعلى سبيل المثال رغبتهم في «الانتقام» من أمين الجميّل، ومحاولته إقصاء هؤلاء عن مواقع النفوذ والقرار وتحجيمهم، والتعامل معهم بحذر وسوء ظن. وعندما سنحت الفرصة تعاونوا في الانتفاضة. أمّا نقمة سمير جعجع فيصفها أبو خليل كما يلي: «نقمة أهل الشمال على الجبل، ونقمة أهل الجرد على المدينة، ونقمة فلاحين على البورجوازية الحاكمة. فالجبل هو الذي يحكم لبنان منذ كان، صغيراً كان أو كبيراً. فمنه الحكّام دوماً، ورؤساء الجمهورية... والشمال الماروني بعيد جدّاً عن العاصمة والمدينة... ولم يشذّ حزب الكتائب عن التأثر بهذه الظاهرة. فهو أيضاً من الجبل وفيه في الدرجة الأولى، يحكمه أهل الجبل والمدينة فيما الشماليون فيه محكومون لا حاكمون... وكان سمير جعجع يختصر في ذاته النقمة الشمالية الفلاحية ويحاول التعبير عنها في حزب الكتائب والقوّات اللبنانية ومن خلالهما... نقمته على آل الجميّل، من بيار الى بشير إلى أمين. لماذا بيار الجميّل رئيس لحزب الكتائب مدى الحياة؟ ولماذا يجب أن يرثه أمين أو بشير؟ أضف الى ذلك أنّ سمير صاحب طموح لا يقف عند حدّ. وهو بطبعه ميّال الى احتكار السلطة لا يتحمّل أي تقاسم لها بينه وبين سواه أو أي مشاركة... فهو لم يخاصم آل الجميّل فقط بل أيضاً كل من كان مثله يريد

السلطة له. وسيكون لذلك أثره في علاقته بإيلي حبيقة، وسيكون سبب نزاع بين الإثنين مصبوغ بالدم. فكيف إذا كان جعجع يرى في نفسه «نبيّاً» أو «رجلاً ملهماً» أو «مرسلاً من السماء؟»[20]. سمير جعجع القادم من بشري اختار مرافقيه وعدداً من مسؤولي القوات من منطقته وخاصة من آل رحمة الذين تربطهم به صلة القرابة. ورغم أنّ سيرته الذاتية لم تكن دموية مثل بشير الجميّل إلا أنّ خبرته العسكرية لم تقل شأناً. فهو كان قائد «القوات اللبنانية» في الشمال والمسؤول عن حاجز البربارة، وخاض الحرب الفاشلة ضد الدروز حيث دافع بعدد عناصر قليل عن بلدة دير القمر المارونية ضد حصار الدروز.

بدأت الإشكالات التي أدّت الى انتفاضة «القوّات» عام 1985 عندما طلبت قيادة «حزب الكتائب» من «القوّات» تسليم الحوض الخامس في مرفأ بيروت للدولة، وإخلاء بيروت الكبرى من الميليشيات، وتسليم «الصندوق الوطني» للقوّات وحاجز البربارة في الشمال لتسهيل مهام الدولة الشرعية. وكان لحاجز البربارة أهميّته المالية من جباية «الرسوم المالية» وممارسة الضغط السياسي. وكان سمير جعجع بصفته قائد الجبهة الشمالية في «القوّات اللبنانية» هو الذي يقوم بالجباية على الحاجز وما يمثـّله كأداة سياسية ومالية. كانت المعابر والمرافىء رمزاً اقتصادياً هاماً للكانتون المسيحي، تمرّ عبرها ليس البضائع فحسب بل المخدرات والمحروقات والأسلحة. لقد استغرقت الأزمة شهوراً عدّة حتى انفجرت في آذار/ مارس 1985، عندما أطلق جعجع شرارة الانتفاضة في بيان على طريقة الانقلابات العربية، دعا فيه الى «تصحيح مسيرة الحزب وإعادته الى دوره التاريخي الفاعل والرائد»، ووزّع منشوراً بتوقيع «البشيريون». وكان جعجع هو واجهة الانتفاضة، حيث ضمّ فريقه ألف مقاتل من موارنة الشمال وبعض موارنة الشوف (ما عكس قاعدته الشعبية دوماً خارج بيروت والضواحي الشرقية والجبل) وما توفـّر له من أموال الجباية.

ردّ المكتب السياسي للكتائب على بيان جعجع بفصله عن الحزب في 11 آذار/ مارس 1985، وأوكل إلى إيلي حبيقة المسؤول عن الأمن في «القوّات»، منع حركة التمرّد. فطلب هذا الأخير رفع حواجز الحزب الساحلية للقيام بمهمته. وإذ لبـّى الحزب طلب حبيقة رفع الحواجز وفتح الطرق، قام رجال حبيقة بالسيطرة على بيروت الشرقية يوم 11 آذار/ مارس وإقامة حواجز في كسروان، في حين سهـّل رفع الحواجز على مواكب جعجع المسلـّحة الزحف ليل اليوم التالي 12–13 آذار/ مارس. وخلال ساعات كان الانقلابيون قد بسطوا سيطرتهم حتى نفق نهر الكلب. وإذ كان هدفهم الانقلاب على قيادة الحزب أيضاً وربما إسقاط رئيس

الجمهورية أو إخضاعه لشروطهم، تمكـّن «كتائب المتن» الموالون لأمين الجميـّل من سدّ نفق نهر الكلب بحاجز ترابي أوقف الزحف ونزلت «قوّة 75» المولجة حفظ أمن الرئيس الجميـّل إلى الأرض. أمـّا المقاومة الوحيدة الجديّة للزحف الشمالي فقد أبدتها قوّة بقيادة جوزف الزايك شقيق إلياس الزايك عند نهر ابراهيم الذي قاد 80 عنصراً. وإذ لم تقع معركة اقتيد جوزف الزايك إلى مركز قيادة جعجع، فيما فضـّلت قيادة «القوات» الموالية والمتمثلة بفؤاد أبو ناضر التراجع على المواجهة وتمركز ابو ناضر في بلدة غزير في كسروان. أمـّا «قوات» حبيقة فقد سيطرت من ناحيتها على منطقة بعبدا وحي الأشرفية في بيروت، وقامت مجموعة من حبيقة بقيادة ميشال زوين بالسيطرة على «حرش ثابت» حي سكن أمين الجميـّل. وهكذا أعلن المهاجمون قيادة قوّاتية جديدة لا تخضع للحزب وسقطت مراكز الحزب في جبيل وكسروان وانحصرت سلطة الحزب في بيروت والبيت المركزي في الصيفي وفي المتن معقل أمين. وعمليـّاً انقسم الكانتون المسيحي إلى ثلاث مناطق نفوذ بين أمين وحبيقة وجعجع.

كان «عرّاب الانتفاضة»، إذا صحّ التعبير، رجل الأعمال ميشال المرّ النائب الأرثوذكسي عن المتن الشمالي، والخصم التقليدي للكتائب منذ الستينات، ولآل الجميـّل تحديداً الذين لم يغفر لهم بسبب فوز أمين عن المقعد الماروني الذي شغر بوفاة موريس الجميـّل عام 1972. لقد عرض المرّ على الانتفاضيين أسلحة وذخيرة ومعدات، وقدّم المال والمساعدات لثلاثي الانتفاضة الذي كان خائفاً أن يصادر «حزب الكتائب» الصندوق الوطني «للقوّات» الذي احتوى ملايين الدولارات. وكانت اللقاءات التي مهـّدت للانتفاضة تعقد مع المرّ في منزله الصيفي الخاص في حالات، وهي اجتماعات ضمّت سمير جعجع وإيلي حبيقة ومستشاريهما. وبعد فوز الانتفاضة أعلن بقرادوني أنّ «كل أدوات السلطة أصبحت في أيدي القوّات اللبنانية»[21]، كبديل عن المكتب السياسي «لحزب الكتائب»، فذاعت مقولة عودة روح بشير إلى «القوّات» وبالتالي إلى الكانتون المسيحي. وكان مثيراً للدهشة أن تتقلـّص رقعة الدولة اللبنانية في المناطق الشرقية (بعدما أزيحت عن المناطق الغربية في «انتفاضة شباط» قبل عام). فأن ينتفض وليد جنبلاط أو نبيه بري أو المسلمون عموماً على «الحكم الماروني» ممثـّلاً خصوصاً بالكتائبي أمين الجميـّل، فظاهرة طبيعية وفي منطق الصراع القائم في لبنان منذ تأسيسه حول من يحكم البلد ويسوس شؤونه، كما يقول جوزف أبو خليل. أمـّا أن تحدث هذه الظاهرة في صفوف الموارنة، وهم كانوا دوماً حماة النظام والمدافعين عنه، فهو دلالة على عمق الأزمة[22]. كما أعاد الانقلاب الأزمة اللبنانية الى نقطة الصفر، وهدّد بتقويض ما تبقـّى من ملامح دولة في

طور العودة. وإذ رفض أمين الجميّل عرضاً سورياً بتدخل عسكري سوري لمصلحته، أعلن المنتفضون أنهم لن يدخلوا منطقة المتن الشمالي في حين ردّ جعجع على فصله من «الكتائب» بالقول: «ليسوا هم الذين فصلوني عن الحزب بل أنا الذي فصلتهم، والحزب هو أنا وما أمثّل، لا هم»[23]. فكان انقلاب «القوّات» مصادرة كاملة «للقرار المسيحي».

في ربيع 1985، كانت «القوّات» تقود حرباً جديدة في شرق صيدا وإقليم الخرّوب، أدّت الى تهجير المسيحيين وإلى مزيد من االفرز الطائفي الجغرافي الذي كان يحشر الطوائف في قوالب جغرافية تحكم عليها أن تستقل الواحدة عن الأخرى وتفتش دائماً عن حماية خارج الحدود، في سورية أو في إسرائيل مثلاً، كما حصل للموارنة المحاصرين في دير القمر وجزين وشرق صيدا بعد فشل الجيش اللبناني في الانتشار. فكانت أحداث شرق صيدا، حرباً وصفها أبو خليل بأنها ورّطت «القوات اللبنانية» «في حروب طائفية لا هي قادرة على الانتصار فيها ولا على الانسحاب ولا حتى على الدفاع عن المسيحيين وقد ارتبط مصيرهم بمصيرها. وانتهاءً بالفصل الأخير حيث المسيحيون يقتلعون من قراهم وبيوتهم ويقذف بهم إمّا في اتجاه جزين، «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية وإمّا في اتجاه المناطق الشرقية يصلونها محطّمين وعبر بحر هائج لا يرحم»[24].

ورغم تعددية الآراء والمواقف المسيحية، إلا أنّ الرأي العام اللبناني، خاصة المسلم، لم يميّز بين ما كانت تقوم به «القوات اللبنانية» على الأرض وبين مواقف أمين الجميّل والمكتب السياسي لـ«حزب الكتائب»، الذي رفض واقع الانتفاضة ورفض «أيّ كيان مستقل للمسيحيين منفصل عن محيطه». ولكن بالمقابل كان الرأي العام المسيحي يرى في الميليشيا درعه الوحيد، واعتنق شعار «القرار المسيحي المستقل» وصدّق أنّ أمين الجميّل يقدّم التنازل تلو الآخر لسورية والمسلمين. وحاول الجميّل التأثير في مجرى الأحداث التي تحوّلت الى حروب في كل مكان من لبنان، ووجّه نداءات تطالب بموقف مسيحي من «القتال في شرق صيدا ومن إسرائيل وخططها في المنطقة ومن نظام الكانتونات ومن وحدة الكيان اللبناني ومن الدولة والبيان الوزاري ومن سوريا أيضاً بصفتها ذات دور مؤثر في المصير اللبناني». وقال الجميّل «إن هناك 38 ألف عسكري في الجيش اللبناني لا تملك القيادة أي سلطة عليهم. وإنّ أي قوّة من هذا الجيش ترسل الى الجنوب تنقسم على نفسها في الطريق، هذا إذا فتحت الطريق أمامها وأجيز لها أن تمرّ»، إشارة الى الكانتونات المختلفة التي يسطير عليها أمراء الحرب. حتى وصف أبو خليل الواقع عام 1985 كالتالي: «لقد أضحى لبنان تركيبة عجيبة غريبة. لا

هو دولة وحدويّة ولا هو دولة فدراليّة. وما لإسرائيل لإسرائيل وما لسوريا لسوريا. والباقي موزّع مقاطعات مسيحية ودرزية وشيعية وسنيّة»[25].

كانت «انتفاضة 12 آذار» هي البداية، إذ خارج النقمة الشخصية على أمين، كان هناك الكثير مما يفرّق بين جعجع وبقرادوني وحبيقة. فحبيقة كان أيضاً يسعى الى احتكار السلطة والقرار على حساب الآخرين، ما أدّى الى انتفاضة ثانية عليه، قادها سمير جعجع بمساعدة أمين الجميّل في بداية عام 1986. لقد أثبتت الأحداث أن تقرّب الجميّل من دمشق كان موضع حسد الآخرين في الكانتون المسيحي، خاصة بعد فشل اتفاق «17 أيّار» مع إسرائيل عام 1983 وعودة الثقل السوري إلى الساحة. وكانت سورية تؤمن بالقوّة العسكرية كأداة للعمل السياسي، حيث نشأ قادتها على الانقلابية البعثية، فكان رفض أمين الجميّل عرض الأسد بتدخّل عسكري ضد انتفاضة «القوّات» عام 1985 لغير مصلحته. فقد راقب السوريون تحوّل الشارع المسيحي ضد الجميّل وفضّلوا التعامل مع من يسيطر على الأرض عسكرياً. وفيما كان جعجع يتقرّب من أمين الجميّل ويشترك معه في تفويض كريم بقرادوني بفتح خطوط على دمشق وينهي مفعول «فصله» عن الحزب، وجد إيلي حبيقة الذي كان أيضاً يتقرّب من دمشق والذي كان يتمتع بنفوذ أمني ومخابراتي وقوّة عسكرية تأتمر به، أنّ سلوك جعجع وأمين يقطع الطريق على خطه هو مع سورية. فكانت النتيجة تنافساً مسيحياً على من يعطي السوريين أكثر من زميله.

ولم يمض شهران حتى كان حبيقة ينتفض ضد الانتفاضة الأولى ساعياً للاستئثار بالسلطة بعدما كان قد اتفق مع جعجع على ترك منصب رئيس الهيئة التنفيذية شاغراً. ففي 9 أيّار/مايو 1985، انعقدت الهيئة التنفيذية الجديدة واختارت حبيقة رئيساً لها، وبادر هذا الأخير إلى إذاعة بيان يناقض كل الأطروحات «القوّاتية» و«البشيرية» السابقة: «الاقتناع الذي نعلن اليوم هو الخيار أنّ الخيار اللبناني هو عربي. نقول ذلك عن اقتناع لا عن خوف. ولسوريا في هذا الخيار موقع أساسي نظراً إلى الروابط الجغرافية والتاريخية والمصيرية». ويقول جوزف أبو خليل إنّ مضمون بيان حبيقة كان متفقاً عليه مع مراجع سورية وإنّ حبيقة كان ينسّق مع اللواء محمد الخولي. وهكذا ألغى حبيقة كل موجبات الانتفاضة السابقة وأهدافها (العودة إلى بشير)، حتى بدت تعريتها نحو هدفها الحقيقي، وهو صراع مكشوف بين أمراء الحرب على السلطة في الكانتون المسيحي. وسيتبيّن من تجربة الكانتون المسيحي أنّ الفدرالية، كما تقسيم لبنان، هما من الأمور المستحيلة. ذلك أنّ التنافس داخل الكانتون الواحد والميل نحو

الدكتاتورية كفيلان بإلغاء مفعول أي تقسيم. يقول حبيقة: «القيادة كانت جماعية من حيث المبدأ لكن القرار ظلّ فردياً وفي يد سمير جعجع... والشاشة لا تتسع إلا لشخص واحد... يجب أن يكون هناك مسؤول واحد هو رئيس الهيئة التنفيذية وهذا الرئيس هو أنا»[26]. أمّا عن علاقة حبيقة بإسرائيل ومجزرة صبرا وشاتيلا فكان رأي دمشق «عفا الله عما مضى». وأضاف عبدالحليم خدّام عن إيلي حبيقة: «الشخص ناضج سياسياً وغير متهوّر».

أثبت حبيقة إيمانه بخطّه الجديد، فعمل للانخراط في اتفاق ترعاه دمشق لإنهاء الحرب في لبنان. وكان رأي خدام حول أوجه الحل في لبنان أنّ «لا حكم ديمقراطياً في لبنان. صلاحيات رئيس الجمهورية تجعل الحكم كلّه في يده، ورئيس الحكومة بالنسبة إليه صفر... يستطيع رئيس الجمهورية أن يؤثّر على كل وزير كما يستطيع أن يمارس من السلطة ما لا يستهان به بمعزل عن الوزراء ومجلس الوزراء بفضل تحكّمه بقيادة الجيش ومديرية الأمن العام ومديرية المخابرات. وباختصار، المشكلة ناجمة عن وضع دستوري متخلّف... ألا يستحق هذا الدستور مراجعة؟»[27]. وجد تصوّر خدام طريقه إلى الاتفاق الثلاثي ثم الى اتفاق الطائف بغية تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني، وإعادة توزيع السلطة بهدف التوازن بين الطوائف.

لقد تمكّن زعماء الميليشيات من الوصول الى تسوية ترعاها سورية، عبر وثيقة وقّعها حبيقة عن الموارنة ونبيه برّي عن الشيعة ووليد جنبلاط عن الدروز. وغابت أطراف لبنانية أخرى لأنّ هذا الاتفاق كان بين القوى العسكرية الرئيسية في البلاد. في 31 تموز/ يوليو، زار حبيقة رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية في إهدن، فكانت أوّل زيارة لمسؤول «قوّاتي» منذ مجزرة إهدن عام 1978. وفي 9 أيلول/ سبتمبر 1985 زار وفد «قوّاتي» برئاسة حبيقة دمشق، ضم شارل غسطين وأسعد شفتري وجان غانم وميشال سماحة، لتتويج أشهر من التحضير. ومن ثمرات الزيارة أنّ حبيقة تمكّن من نشر نفوذ القوّات إلى زحلة لأول مرّة منذ محاولة بشير الجميّل الفاشلة عام 1981، حيث رافقه ميشال سماحة وغازي كنعان. وتسلّم حبيقة مقرّ «الكتائب» في المدينة والتقى على مائدة غداء إيلي الفرزلي، نائب رئيس مجلس النواب والنائب خليل الهرواي والمطران حداد، واستقبل وفوداً شعبية من المدينة وجوارها. وفي 26 أيلول/ سبتمبر بدأ حبيقة مفاوضات مع «حركة أمل» و«التقدمي الاشتراكي» بحضور خدام الذي أبلغ الأطراف أنّ «الفشل ممنوع». وكل هذا من دون مشاركة الدولة اللبنانية ورموزها، وخاصة الرئيس أمين الجميّل، الذي تعرّض لضغوط كبيرة للموافقة على الاتفاق الثلاثي بعدما أصبح هذا الاتفاق جاهزاً.

أمّا في داخل الكانتون المسيحي فقد تذمّر الرأي العام من أسلوب حبيقة البوليسي وإدارة المناطق المسيحية بأسلوب استخباراتي أحصى على الناس أنفاسهم، فيما تعطّل دور «حزب الكتائب» ومكتبه السياسي. وحتى وسائل الإعلام في الكانتون المسيحي كانت تتعرّض للضغط والأسلوب البوليسي. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1985، جرت عملية استيلاء عسكرية على إذاعة «صوت لبنان» الكتائبية في ساحة ساسين الأشرفية، وأقصي مديرها العام الوزير جوزف الهاشم، من الرعيل القيادي في «الكتائب»، ومديرة الأخبار الإعلامية ماغي فرح. واستولى على الإذاعة رجل حبيقة برسي كمب (وهو شخص أكاديمي من أب بريطاني وأم لبنانية، ولد ونشأ في بيروت عام 1952 ودرس في أوكسفورد وباريس وأصبح كاتباً أديباً فيما بعد). وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر، اقتحم مسلحو «القوّات» مقر جريدة **العمل** الناطقة الرسمية باسم «الكتائب» في الكرنتينا، بعدما أعلن حبيقة أنّ «جريدة **العمل** ما إلها عازة ويجب أن تتوقف. وكذلك **البيرق والأحرار**...»[28]. وصدرت صحف اليوم التالي تعلن: «حبيقة يعتقل حزب الكتائب ويوقف **العمل**... 80 مسلحاً من القوّات داهموا المكاتب..»، «توقّع انتفاضة تفكّك قيادة الحزب وخطوات تؤكد قدرة حبيقة على التعاقد باسم المسيحيين»[29]. وإذ أصدر حبيقة جريدة **العمل** بإدارة تابعة له برئاسة الصحافي سجعان القزّي، أصدر الحزب نسخة أخرى مباشرة من البيت المركزي بشارة زرقاء.

ولئن لم يعبّر كل هذا الإعلام عن توجّه حبيقة وداعميه، موّل ميشال المرّ جريدة جديدة هي **الجمهورية** تولّى إدارتها ونشرها نجله إلياس المرّ. وعبّر تعاون حبيقة - المرّ عن أكثر من مجرّد حرب النفوذ في الكانتون المسيحي، إذ دارت شكوك حول سيكولوجية حبيقة المارونية وإلى أي مدى هو ماروني. فهو ساهم في تنشيط فعاليات غير مارونية، وقرّب منه الكتائبي المعتدل والكاثوليكي ميشال سماحة، الذي كان مستشار أمين الجميّل الإعلامي ومديراً عاماً لتلفزيون الدولة. وتولّى سماحة اتصالات حبيقة مع السوريين، فيما ازداد عدد الأرثوذكسيين في صفوف حبيقة وقيادته وانضم إليهم مرافق شيعي هو وليد الزين. وكان ميشال المرّ يبرز كداعم لـ«قوّات» حبيقة عند كل منعطف. وفي مواجهة جعجع و«الكتلة البشراوية - الشمالية المفعمة بالإحساس الماروني النضالي، كما في مواجهة حزب الكتائب الذي تربّع في قيادته الفعلية زعامة آل الجميّل، شرعت تتكاثر أسماء الأرثوذكس والكاثوليك والأرمن بين القياديين المقربين إلى حبيقة (بول عريس، أسعد شفتري، نزار نجاريان) تكاثرها بين مستشاريه الكبار (الميشالان، المرّ وسماحة)[30].

وكان سبب سعي حبيقة إلى إخماد الأصوات في الكانتون المسيحي أنّ بري وجنبلاط وسورية وافقوا على نص الاتفاق الثلاثي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1985. واعترض سمير جعجع وكريم بقرادوني على نص الاتفاق كما اعترض المكتب السياسي في «الكتائب». وفي حين كان الشارع المسيحي غير مرتاح إلى الخطوة، أخذت القيادات السنيّة على الاتفاق كونه تسوية تتم بمعزل عن المسلمين السنّة. وفي دمشق في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1985 وقّع إيلي حبيقة ونبيه برّي ووليد جنبلاط على الاتفاق بحضور شخصيات لبنانية وسورية. وتعليقاً على الحدث، ذكر الياس الهرواي أن وليد جنبلاط قال: «رح أمضي بس أي متى سينفتذ هذا الاتفاق؟ على أيام ابني تيمور؟»، أمّا نبيه برّي فقال: «خلّينا نقرأ الفاتحة»، فسارع أحدهم إلى المزاح: «بلّشنا... شو ناوي تعملها دولة إسلامية؟»[31]. واختصر جوزف أبو خليل بأنّ «اتفاق 17 أيّار» كان اتفاق إذعان لإسرائيل عام 1983 فيما كان «الاتفاق الثلاثي» هو اتفاق إذعان لسورية عام 1985، وكل اتفاق هو اعتراف بحماية هذه الجارة أو تلك.

وبعدما كان الوضع داخل «القوّات» يغلي كجوف بركان، لم يخل الأمر من معارك متقطّعة بين «قوّات» جعجع و«قوّات» حبيقة، وانفجر هذا البركان صباح يوم رأس السنة 1985، عندما نصب كمين مسلّح وسيارات مفخّخة في جسر نهر الموت شرق بيروت ضد موكب عسكري اعتقد أنّه ضم حبيقة نفسه، فقتل 3 عناصر و9 مدنيين وتعرّض أسعد شفتري، وكان مسؤولاً عن جهاز الأمن، لمحاولة اغتيال. وإذ صدر عدد خاص من مجلة المسيرة التي تصدرها «قوّات» جعجع خصص لانتقاد حبيقة والاتفاق الثلاثي، صادر حبيقة العدد وهاجم مكاتب المسيرة يوم 2 كانون الثاني/ يناير 1986. وردّ جعجع بمهاجمة مكاتب جريدة الجمهورية في المكلّس. وفي 8 كانون الثاني/ يناير وجّه حبيقة انذاراً إلى سمير جعجع وكريم بقرادوني: «أردتموها حرباً فلتكن وأنتم تعرفون أنني لست ممن يهربون من الحرب وليتحمّل كلٌّ مسؤولية عمله. وليكن معلوماً أن هذا لن يجعلني أتراجع عن حرف مما التزمت به ولا إلى مهادنة أمين الجميّل الذي حاول أن يقتل الاتفاق الثلاثي عبر محاولة اغتيالي... لقد تجنّبت حتى اليوم حسم الأمور على طريقة ما يشبه «الصفرا» أو «إهدن» لأنني لا أريد أن أتّهم بإراقة الدم المسيحي...»[32].

وانتشرت المعارك في المناطق الشرقية، معلنة بدء «الانتفاضة» الثالثة التي كانت اتفاقاً بين أمين الجميّل وسمير جعجع ضد سلطة حبيقة. وحاولت عناصر حبيقة اقتحام المتن الشمالي معقل الرئيس الجميّل، مستغلّة غيابه يوم 13 كانون الثاني/ يناير في قمة في دمشق

مع الرئيس السوري، فسقط قتلى وجرحى. وجاء الردّ سريعاً حيث شنّت مجموعات مشتركة من عناصر جعجع، الذي كان رئيس هيئة الأركان العامة في «القوّات»، وعناصر مماثلة من «حزب الكتائب» هجوماً مضاداً على ثكنات ومراكز «جهاز الأمن» التابع لقيادة حبيقة، خلّف عشرات القتلى ومئات الجرحى. وإذ تدخّل الجيش اللبناني ضد حبيقة سقطت جميع المواقع الموالية له في المناطق الشرقية، فيما تعرّض مقرّه الرئيسي لقصف مركّز وشديد، حيث كان برفقته أسعد شفتري وإلياس المرّ. ودارت معركة ساخنة بين «كتائب المتن» بقيادة رشيد الجميّل و«أمن» حبيقة صباح 15 كانون الثاني/ يناير في برج حمّود شرق بيروت أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى. ورغم المعلومات التي كان يتداولها مستشارو حبيقة ومعاونوه من أسعد شفتري إلى بيار رزق[33] وبرسي كمب وكابي بستاني وماريو سيمونيدس عن أنّ الهجوم ضدّه بات وشيكاً، إلا أنّ حبيقة بقي واثقاً أثناء القتال ولم يتوقّع الانهيار السريع. باستثناءات قليلة، كميشال زوين الذي قاد معركة دبابات لفتح الطريق لخروج حبيقة وقيادته فأصيب بالفشل، لم ينفّذ معظم مسؤولي حبيقة الميدانيين أوامره بالصمود ومتابعة القتال.

وإذ كانت أوامر مجموعات جعجع والكتائب بضرورة قتل حبيقة ومن معه في مبنى قيادته، جرت اتصالات حاسمة تولاها ميشال المرّ (الذي قال لجعجع إنّ ابنه إلياس كان «يتروّق» «لحم بعجين» مع حبيقة وحسب عندما بدأ الهجوم)[34]، وتدخّل السوريون لدى قائد الجيش ميشال عون، الذي أمر بنقل حبيقة ومن معه الى مقر وزارة الدفاع اللبنانية في اليرزة، في حين التحق المئات من جماعة حبيقة وقيادته بـ«قوّات» جعجع. وبقي مع حبيقة مئات العناصر المخلصة. كما أنّ حبيقة لم يخسر كل شيء، إذ صح رهانه الإقليمي على السوريين وبمساعدة رفيق الحريري نقل قيادته الى باريس أوّلاً ثم الى زحلة في البقاع التي أصبحت عاصمة «قوّات» حبيقة، في حين بقيت أسرة حبيقة في منزل يملكه الحريري في سويسرا[35]. وفي زحلة أقام 300 من عناصر حبيقة في فندق القادري وفي شقق وأبنية استولوا عليها في أنحاء المدينة. وإضافة الى المساعدات السورية، استمرّ التمويل من ميشال المرّ ورفيق الحريري لفترة. وبعد مغادرته الكانتون المسيحي، لم تكن سائر نشاطات حبيقة في العمل السياسي والعسكري، بل كان هناك سعي حثيث لتوفير التمويل اللازم بوسائل عدّة، يقال كالتزوير والخطف لقاء الفدية والتجارات الممنوعة. كخطف رجال أعمال مثل روجيه تمرز (1989) وشارل شالوحي (1990) صاحب مركز ميرنا شالوحي في سن الفيل، الذي تلقى معاملة مشابهة لتلك التي تعرّض لها تمرز[36]. وحتى بعد إقصاء حبيقة عن المناطق الشرقية، استمرّ رجاله أثناء فترة

الحكومتين يتجولون بحرية تامة في مناطق نفوذ عون ونفوذ السوريين في لبنان، فتعرّض للخطف والتهديد والتعذيب عدد من رجال الأعمال من مناطق مختلفة بالتعاون مع جهات سورية وحزبية لبنانية (ذكر «كوبرا» مرافق حبيقة العشرات من هذه العمليات).

كان الانقلاب الثالث في صفوف «القوّات» كفيلاً بإسقاط الاتفاق الثلاثي بثمن ليس قليلاً أدّى إلى سقوط 430 قتيلاً و600 جريح في يوم واحد.

حاول جعجع أن يبني القوّة الذاتية المسيحية من مؤسسات سياسية وعسكرية وبادر الى تنظيم الخدمات الاجتماعية والأجهزة العسكرية والأمنية والإعلامية والإدارية. إلا أنّ السلام لم يكن متوفّراً، فقد قام حبيقة المنفي في زحلة ودمشق بمحاولات انقلابية ضد جعجع. وكان يشجّع حبيقة شعبيته بمواجهة جعجع في مناطق كالأشرفية وحي السريان وكرم الزيتون والمتن الجنوبي، وفي نسبة لا يستهان بها من القاعدة الأرثوذكسية. وهكذا بعد سبعة أشهر من هزيمته، قاد حبيقة انتفاضة رابعة ضد جعجع عبر مارون مشعلاني في 10 آب/ أغسطس 1986، بدءاً بحصار مركز قيادة جعجع في المجلس الحربي وثكنة أدونيس في كسروان بالتنسيق مع عناصر داخل الشرقية. ولكن هذه المحاولة انتهت سريعاً إلى الفشل. وإذ انعقد اجتماع بعد يوم من المحاولة في مركز «الكتائب» ضمّ جعجع وجورج سعادة وكريم بقرادوني ونادر سكّر وفؤاد أبو ناضر، غادر أبو ناضر الاجتماع عائداً إلى بيته، فوقع ضحية كمين نصب له، وقيل من جماعة جعجع للشك في دور قام به أبو ناضر لمساعدة انتفاضة حبيقة[37].

كان حبيقة مصمّماً على العودة الى الكانتون المسيحي وأنّه لن يكون مثل «الحنش» (إشارة الى المسؤول العسكري في ميليشيا «الأحرار» الذي أقصاه بشير الجميّل عام 1980). وهكذا بعد أسابيع من المحاولة الأولى، قام بانتفاضة خامسة في 27 أيلول/ سبتمبر 1986، كانت أكبر محاولاته. وهذه المرّة قام باقتحام وجاهي للأشرفية، عبر الوسط التجاري ومعبر رأس النبع – السوديكو، بقوّة من 300 عنصر. وبسبب التعاون مع الشارع داخل الأشرفية وتساهل من ضبّاط في الجيش اللبناني، سيطر رجال حبيقة على مواقع داخل الأشرفية واحتلوا المبنى الجديد لإذاعة «صوت لبنان». وسرعان ما انقلب الوضع إذ تدخّل الجيش اللبناني وأغلق المعابر بين الشرقيّة والغربية وبدأ يقصف مواقع حبيقة بأمر مباشر من الرئيس أمين الجميّل. ثم انتشر مغاوير الجيش في أنحاء الأشرفية وسيطروا على الوضع. ولم ينج من المحاولة سوى 150 عنصراً من رجال حبيقة، فيما قضى ميشال زوين في سيارة لاندروفر حرقاً قرب مستشفى رزق. وتلت المحاولة عمليات انتقام وتطهير بشعة في المناطق الشرقية، حيث طاف رجال جعجع في

كل مكان يعتقلون أو يعدمون من شكّوا بأنه مع حبيقة حتى في منازلهم وفي المستشفيات، بعدما هال قيادة جعجع سهولة اقتحام حبيقة للمنطقة وتعاطف الكثيرين معه. ولعلّ المحاولة خلقت هوّة جديدة بين جعجع والشارع في بعض المناطق إذ فرّ «قواتيون» آخرون من المناطق الشرقية والتحقوا بقيادة حبيقة في زحلة.

وهكذا بعد محاولتين انقلابيتين قام بهما حبيقة، جاء وقت الحساب. فقد انتشر رجال جعجع في زحلة وقاموا بزرع متفجرات وعبوات ناسفة في عدّة مواقع ضد «قوّات» حبيقة، لم تحقق شيئاً يذكر لأنّ حبيقة وقيادته كانوا دوماً في دمشق وأماكن أخرى. وأخيراً تمكّن رجال جعجع من إقناع كاهن بزرع عبوة زنتها 50 كلغ داخل قاعة في مبنى مطرانية زحلة، حيث كان حبيقة يعقد اجتماعاً مع المطران أندره حداد والسياسيّين البقاعيين إيلي الفرزلي وخليل الهراوي. وما إن بوشر الاجتماع حتى جاء اتصال من الكاهن يسأل إذا كان حبيقة موجوداً بين الحاضرين، ثم وقع انفجار عنيف أدّى الى اصابة 20 شخصاً بجراح بالغة. وعاجل رجال حبيقة بإنقاذه والآخرين من بين الأنقاض وقاموا باعتقال الكاهن وتسليمه للسوريين في عنجر. وما إن تعافى حبيقة من الانفجار حتى بدأ يعدّ حملة الردّ على جعجع، وأقرّ خطة تقضي بإرسال سيارات مفخخة تهدّم مبنى المجلس الحربي في الكرنتينا على رؤوس جعجع وقيادته. وهكذا بعد شهر من انفجار زحلة، كان جعجع يعقد اجتماعه الأسبوعي مع الهيئة التنفيذية، وكان رجال حبيقة المزروعين داخل قيادة جعجع يتحرّكون لنقل سيارتين مفخختين (بيجو وإسعاف) تم تحضيرهما في زحلة واحتوتا مواد شديدة التفجير ومواد سامة وغازات قاتلة. وقدّر مهندسو التفخيخ أنّ وقع انفجار هاتين السيّارتين سيدمّر المجلس الحربي تماماً ويهدم أبنية مدنية عدّة مجاورة ما قد يسفر عن مقتل ألف شخص من المدنيين على الأقل. لم تكن الخسائر في صفوف المدنيين لتزعج أبطال الحرب المسيحية. وإذ لم تتمكّن السيارتان من دخول المناطق الشرقية، ألغيت العملية، دون أن يعني ذلك انتهاء الحرب بين جعجع وحبيقة.

في هذه الفترة برز ميشال عون ليتحوّل صراع النفوذ على الكانتون المسيحي بين «قوّات» جعجع والجيش اللبناني بقيادة عون، في حين أصبح حبيقة تماماً تحت مظلة القوى الموالية لسورية في لبنان.

صعود ميشال عون

في سنوات صراع جعجع وحبيقة كان الجيش اللبناني موجوداً في ثكناته ولكنه لم

يكن يتدخل إلا في مسائل استثنائية (كالتصدّي لاقتحام حبيقة مثلاً أو مراقبة المعابر بين الكانتونات). ولكنّ قيادة الجيش لم تكن راضية عن هيمنة الميليشيات. كما أنّ الوضع كان متدهوراً بين الجيش اللبناني منذ استلام ميشال عون القيادة و«القوات». وفي حادثة دالة، لم تمتثل عناصر من «القوّات» لحاجز الجيش اللبناني عند «المونتفردي» في أيلول/ سبتمبر 1986 ففتح الجيش النار على هؤلاء ما أدّى إلى سقوط خمسة قتلى من آل رحمة المقرّبين من جعجع. وانتقاماً لهؤلاء قام أشقاؤهم وأفراد عائلاتهم بالانتقام وقتلوا ضابطاً برتبة عالية هو اللواء خليل كنعان المقرّب من ميشال عون ومن أهم أعوانه في قيادة الجيش.

في صيف 1988 قلق أمراء الحرب الموارنة أن تقع السلطة الفعلية في البلاد بيد رئيس الوزراء المسلم سليم الحص لأن البرلمان لم يجتمع لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. فاجتمعوا في القصر الجمهوري مساء 22 أيلول/ سبتمبر وانتهوا الى تسمية ميشال عون رئيساً للوزراء الى أن تسمح ظروف البرلمان بعقد انتخابات رئاسية[38]. وكان جعجع يدرك أنّ قيام حكومة عسكرية يرأسها عون ليست لمصلحة الميليشيا المسيحية وأنّ عليه التصرّف بسرعة. وهكذا بعد أسبوعين من تسمية عون، اقتحمت «قوّات» جعجع منطقة المتن التي كانت، حتى ذلك الوقت خارج نفوذ الميليشيا المسيحية وتحت جناح عناصر كتائبية تابعة لأمين الجميّل. حتى أنّ منزل الجميّل نفسه تعرّض للحصار يوم 3 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان جعجع يرى أنّ الحرب في لبنان لم تنته ويجب تدعيم الصمود المسيحي، ولكن ميشال عون أصرّ على استعادة هيبة الدولة بدءاً بالمناطق المسيحية وهدّد «القوات اللبنانية» ووضع جعجع في موقف حرج.

كان عون رجلاً طموحاً من جذور اجتماعية بسيطة، نشأ بين المسلمين في حي حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية، وكان يتمتع بتجربة طويلة وعميقة في الجيش اللبناني حيث كان التعاطي مع الجنود والضباط من مختلف الديانات شأناً يومياً. وكان عون يعتقد أنّ بالإمكان توحيد البلاد إذا أحسن قيادة جيش حسن التدريب بمعدات كافية. وكانت تجربته في التصدّي لميليشيا الدروز، بقيادة وليد جنبلاط، وحلفائها من سوريين وفلسطينيين في سوق الغرب تبعث على التفاؤل باحتمالات النجاح. وكان عون يملك نوايا حسنة بأنّه كان ربما فؤاد شهاب آخر قادراً على بناء سلطة لبنانية مركزية نواتها الجيش لتقليص سلطة أمراء الحرب وقوى الأمر الواقع السورية والفلسطينية والإسرائيلية. لكنّه لم يقرأ جيّداً تجربة شهاب في الستينات التي انتهت بانتصار أمراء الحرب وفشل شهاب.

ولم يخل الأمر من صراع عسكري بين «القوّات اللبنانية» والجيش في 14 شباط/ فبراير

1989، تلته هدنة سمحت للكثيرين، أفراداً وعائلات، بالفرار من المناطق الشرقية. تطوّرت المناوشات بين الطرفين في شباط/ فبراير 1989 وتحوّلت الى حرب مفتوحة استمرّت حتى 1990. وفي آذار/ مارس 1989، أعلن عون «حرب التحرير»، فكانت الشهور الستّة التالية أسوأ مراحل العنف الداخلي بين الجيش اللبناني من جهة والجيش السوري وحلفائه من جهة ثانية. ردّ السوريّون وحلفاؤهم على حرب التحرير التي خاضها عون بقصف عشوائي عنيف وحصار مرير، حيث قتل ألف شخص وجرح عشرون ألفاً. وبعد فشل عون في حرب التحرير وإقفال المرافىء غير الشرعية ومواجهة ميليشيا الدروز التي يقودها وليد جنبلاط المدعوم من السوريين، انكفأ الى داخل الكانتون المسيحي فأضعف مواقع «القوّات» العسكرية ومنع الجبايات التي مارستها «القوّات» وكلّف الجيش مهام المعابر على المتحف والبربارة والمونتي فيردي وأغلق مكاتب «القوّات» التي كانت تحصّل «الضرائب» في الجديدة وجونية. وخلال الفترة 1989-1990 كان ثمّة أربع مناطق نفوذ عسكري مسيحي في لبنان، إحداها بقيادة ايلي حبيقة في زحلة والبقاع والثانية بقيادة الرئيس سليمان فرنجية في زغرتا والشمال والثالثة بقيادة سمير جعجع في أجزاء من بيروت والمرفأ وشمال نهر الكلب، والرابعة بقيادة ميشال عون وتضم أجزاء أخرى من بيروت وساحل المتن ومناطق تواجد الجيش.

كانت حرب عون ضد الأضداد المحلية والإقليمية مسألة اعتبرها كثيرون تهوّراً جلب غضب أمراء الحرب اللبنانيين والجيش السوري. ولكن مواقف عون الصلبة وتحرّكه السريع واستعماله الفعال للجيش للمرّة الأولى في معركة كبرى، مخالفاً بذلك تقليداً لبنانياً بعدم استعمال الجيش في الداخل، أكسبه شعبية ليس في داخل الكانتون المسيحي فحسب بل على مستوى لبنان. حتى أنّ الكثيرين في صفوف الموارنة اعتبروا أنّهم عثروا أخيراً في عون على ضالتهم أو القديس المفقود الذي سيقودهم بعد مصرع بشير وبعد وفاة كميل شمعون. لقد كانت شعبية عون في المناطق المسيحية مرتفعة إلى درجة أصبح فيها التعايش بين الجيش وميليشيا «القوات اللبنانية» مستحيلاً. كما وصلت «ظاهرة عون» إلى درجة قلبت الرأي العام المسيحي سلباً ليس تجاه «القوّات اللبنانية» وجعجع فحسب، بل تجاه داني شمعون وآل الجميّل. وغطّت الشعارات المؤيدة لعون والرسوم الملونة جدران الشوارع وأحدها رسم ميشال عون يرتدي ملابس فارس مصفحة من القرون الوسطى، على صهوة جواد، وبيده رمح يصرع التنين، تشبيهاً له بمار جرجس، شفيع شمال بيروت وخليج مار جرجس.

ورغم أنّ هذه الشعبية كانت تعزّز من معنويات عون وأنصاره إلا أنّ مغامرته والتصرفات

البطولية كانت هي بالضبط التي جلبت الويل للكانتون المسيحي. فقد كانت «حرب التحرير» التي استمرّت أشهراً من أسوأ مراحل العنف في حرب لبنان، انتهت بدون تحقيق مكسب للمسيحيين وأوجدت أجواء مأساوية لكل اللبنانيين. لقد حارب المسيحيون طيلة 16 سنة ضد الفلسطينيين واليسار اللبناني والسوريين وصمدوا. ولكن حرب عون - جعجع ألحقت الأذى بجهوزية المسيحيين العسكرية ودفعت قادة الموارنة، لا سيما الذين يفضلون لبنان التقليدي، الى القبول بـ«الصرفة» أي بأي حل سياسي ينهي الحرب اللبنانية. لكن حرب عون- جعجع كانت من عوامل نهاية الحرب في لبنان، إذ إنّـها فتحت الباب لاتفاق الطائف عام 1989.

في 31 كانون الثاني/ يناير 1990، انفجر الوضع بين«القوّات» والجيش اللبناني، بعدما اتهم جعجع عون بأنّه يقود «حرب الإلغاء» ضد الميليشيا المسيحية ويهدّد صمود المسيحيين. وتمكّن رجال جعجع من السيطرة على ثكنات الجيش في عمشيت وصربا والصفرا وحالات والقاعدة العسكرية في جونية، حيث كان بعض أفراد الجيش وضباطه ينقلبون على قيادة عون ويقفون إلى جانب جعجع. من ناحيته تمكّن عون من السيطرة على عين الرمانة والضواحي المسيحية الجنوبية التي كان يتمركز فيها 250 عنصراً من «القوّات»، فسقط عدد كبير منهم قتلى. ودارت معارك غير حاسمة في سن الفيل شرق بيروت وفي القليعات (كسروان). ويشير الرئيس إلياس الهرواي إلى أنّ «القوّات» هاجمت واستولت على عدد من الثكن شمال نهر الكب ثم أفرغتها من أسلحتها التي قدّرت بقيمة 387 مليون دولار، كما يلي:

العتاد المفقود شمال نهر الكب إثر أحداث كانون الثاني/ يناير 1990[39]

نوع العتاد	عدد العتاد المدمّر	كلفة العتاد المدمّر (مليون دولار)	عتاد مستولى عليه (عدد)	قيمة العتاد المستولى عليه (مليون دولار)
دبابة	27	55	35	70
ناقلة جند	47	50	4	5
مدفع	9	2	14	4
آلية مختلفة	38	5	33	4
طائرة هليكوبتر	15	30	3	6
بنادق			2000	2
ذخيرة			5000	150
خسائر في الثكنات (أدما وصربا وحالات والقاعدة البحرية)	4 ثكنات		4 ثكنات	4
مجموع		142		245

ولتحسين موقعه السياسي، أعلن جعجع في 9 نيسان/ أبريل 1990 أنه يوافق على اتفاق الطائف واستعداده لتسليم مؤسسات الدولة في المناطق الشرقية للحكومة الشرعية. وبدأ جعجع بالتقرّب من الرئيس إلياس الهراوي مطالباً بالتدخـّل ضد عون، موضحاً وجهة نظره في سلسلة رسائل إلى الهراوي[40]. وفيما وثق عون بحبيقة، كان هذا الأخير يخطـّط مع السوريين للانقضاض على قصر بعبدا والحكومة العسكرية لمساعدة الرئيس إلياس الهراوي وحكومته لاستلام زمام السلطة في البلاد. فقد أرغمت «حرب الإلغاء» عون على فتح خطوط مع حبيقة ووليد جنبلاط والسوريين للحصول على المحروقات والذخيرة بعد سقوط مخازن الجيش بيد «القوّات». واستغلّ حبيقة الأمر لجمع المعلومات عن مواقع الجيش اللبناني في بعبدا ورومية، وهي معلومات كانت بالغة الأهمية عندما وقعت عملية 13 تشرين الأول/ اكتوبر 1990، حيث استعملت للقضاء على عون وقيادته. وكان رجال حبيقة في طليعة مقتحمي قصر بعبدا، حيث أخذوا يحتـلون أبنية ومواقع بمشاركة جناح «الحزب السوري القومي الاجتماعي» الموالي لدمشق.

في 13 تشرين الأول/ أكتوبر، وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية إلياس الهراوي والحكومة اللبنانية، قام الطيران السوري بالإغارة على قصر بعبدا وقيادة عون. فغادر عون القصر الجمهوري ولجأ إلى «قصر الصنوبر» منزل السفير الفرنسي في ضاحية بيروت وأعلن من هناك وقف إطلاق النار. ولكن أوامره لم تصل إلى جميع مواقع الجيش اللبناني، أو أنّ ضبـّاط بعض المواقع رفضوا الأوامر وقرّروا مقاومة وحدات الجيش السوري المؤازرة لوحدات الجيش اللبناني بقيادة إميل لحود والتي كانت قليلة التسلـّح ومتردّدة في مقاتلة إخوة لها في الجانب الآخر. وإذ قاومت مواقع ضهر الوحش والمونتي فيردي والحدث وبيت مري، ردّ السوريون بعنف ووقعت مجزرة بحق أفراد الجيش اللبناني والضباط، فانتشرت جثث الجنود في مواقع

عديدة، في حين أعدم 50 جندياً رمياً بالرصاص بعد استسلامهم وذكرت تقارير طبية دولية أنّ معاينة 73 جثة من عناصر الجيش أثبتت وفاتهم جراء رصاص في الرأس من الخلف[41]. كما سقط المئات في صفوف المهاجمين من الجيش السوري. وقام حبيقة بنقل زوجة عون وبناته بنفسه من القصر الجمهوري الى منزل السفير الفرنسي. ولم يغادر عون منزل السفير إلا بعد صدور عفو في 27 آب/ أغسطس 1991 سهّل مغادرته لبنان منفياً. فأقام فترة في مرسيليا ثم انتقل إلى قرية «لاهوت ميزون» التي تبعد 60 كلم عن باريس. ولم يعد إلى لبنان إلا في ربيع 2005.

وبعد تحجيم جعجع ومغادرة أمين الجميّل إلى المنفى الباريسي، وبعد 8 ايّام من العملية ضد عون، تعرّض داني شمعون وعائلته لعملية اغتيال في منزله غير البعيد عن قصر بعبدا، وذلك في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1990. فكانت نهاية مرحلة وبداية مرحلة طويلة من «إحباط مسيحي» استمرّ حتى ربيع 2005.

كانت فترة السلم في التسعينات تهيئ مستقبلاً مختلفاً لأمين الجميّل وميشال عون وسمير جعجع وإيلي حبيقة وكريم بقرادوني وسليمان طوني فرنجية ووليد جنبلاط ونبيه برّي.

حبيقة في تراجيديا إغريقية

بعد إكمال السيطرة السورية على لبنان واستلام سلطة موالية لدمشق الحكم في بيروت وبزوغ عهد اتفاق الطائف والجمهورية الثانية، عاد حبيقة إلى الكانتون المسيحي على سجادة حمراء، ليقيم في شقّة فخمة في مار تقلا الحازمية، وليؤسّس «الحزب الوطني العلماني الديمقراطي – وعد»، الذي كان ربما أقرب إلى تفكيره وتطوّره أثناء منفاه في البقاع ودمشق، مقارنة بتربيته الكتائبية في السياسة المارونية التقليدية والميليشياوية في سنوات الحرب الأولى. وإذ أصبح حبيقة رئيساً لهذا الحزب وأسعد شفتري نائباً للرئيس، تشكّل أيضاً مكتب سياسي متعدّد المذاهب، وعضوية ضمّت عدداً من رجال حبيقة وبعض المثقفين ورجال الأعمال. وأصبح حبيقة، الذي أخلص للسوريين، وزير دولة في حكومة عمر كرامي ثم فاز بمقعد نيابي في البرلمان عام 1992. ولكن هذا لم يمنع أن تستمرّ أعمال رجاله الميليشياوية حيث كانت هناك عملية ابتزاز ومحاولة قتل رجل الأعمال شارل شالوحي أدّت إلى تقديم شكوى من هذا الأخير لدى السلطة اللبنانية (التي كانت قد عادت إلى العمل في التسعينات). ولم تمنع الشكوى أن تتعرّض متاجر الشالوحي للتفجير حتى دفع المال (وجرت محاولات أخرى ضد شالوحي عام 1996). وبعد خروج حكومة كرامي في أيّار/ مايو 1992، أصبح حبيقة من الثوابت السورية

في النظام اللبناني، حيث عيّنه رفيق الحريري وزيراً للشؤون الاجتماعية ثم وزيراً للكهرباء. ويذكر «كوبرا» وهو مرافق حبيقة الشخصي، ارتكاب جماعة حبيقة عشرات عمليات النصب والخطف والتزوير والصفقات في التسعينات، وكذلك الاحتيال على شركات التأمين، وأنّ حبيقة كان يمتلك الوقت الكامل للأعمال الميليشياوية حيث كانت واجباته كوزير للشؤون الاجتماعية قليلة.

ومن ملامح حبيقة الجديدة بعد الحرب اعتناقه للسياسة التقليدية اللبنانية. في 2 شباط/ فبراير 1997، في «بيروت هول» التي لا تبعد كثيراً عن المجلس الحربي الذي طُرد منه حبيقة عام 1986، أقيم احتفال جماهيري لحزب «وعد» كإشارة ربما إلى طموحات حبيقة الرئاسية. وكان ملفتاً عودة حبيقة إلى مقولة «المجتمع اللبناني المسيحي» و«عقدة الخوف»، إلخ، وهي مسائل أثبت في سنوات الحرب إما أنّه لم يتعاط معها بالكثير من الجديّة أو أنّه لم يكن يؤمن بها أصلاً، وذلك إمّا لعلمانيته وإمّا لوصوليته وغريزة البقاء لديه. أم لعلّه تغيّر ببساطة منذ أواسط الثمانينات. حتى اسم حبيقة أصابه تغيّر ملحوظ من «إدوارد» إلى «آش كاي» إلى «إيلي»، ثم إلى الاسم الرسمي «إلياس» اللائق بوزير في دولة والذي بات الأكثر استعمالاً بعد العام 1990 وكأنّه دفن الاسم المرتبط بالحرب. أمّا في الشكل فقد اختفى شاربا حبيقة وتسريحة شعره المميّزة التي قلّدها أتباعه بقدسية.

وطيلة فترة االتسعينات كان حبيقة يتعرّض دوماً لاستجواب الإعلام اللبناني والعربي والأميركي عن دوره في زمن الحرب وفي مجزرة صبرا وشاتيلا واغتيال بشير الجميّل وآخرين. ففضّل أن يبتعد عن الأضواء وتحاشي الحياة الاجتماعية، ولكنّه كان يقوم بزيارات ضرورية كوزير للشؤون الاجتماعية إلى الجمعيات الخيرية والمستوصفات. وبعد ذلك انتقل إلى حقيبة تدرّ الربح هي وزارة المهجّرين المسؤولة عن صندوق المهجرين. فأصبحت هذه الوزارة رمزاً لفساد ما بعد الحرب، كأن يتم تحويل ملف ألف مهجّر بقيمة 3000 دولار للملف إلى الوزارة لتوزيعها حسب المستحقين. فيتم توزيع المال إلى عدد محدد من المستفيدين ويحتفظ بالباقي بموجب إخراجات قيد مزوّرة تم الحصول عليها من دائرة الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية.

ولم تكن وزارة المهجرين قمّة الحظ الجيّد لحبيقة، إذ انتقل إلى مغارة علي بابا جديدة هي وزارة الموارد المائية والكهربائية، المسؤولة عن «شركة كهرباء لبنان» وعقودها، في وقت كانت حكومة الحريري تنفق مئات ملايين الدولارات على مشاريع الكهرباء. وكان الرئيس رفيق

الحريري قد عيّن مستشاريه، مهيب عيتاني مديراً عاماً لشركة كهرباء لبنان ومارون أسمر رئيساً لمجلس إدارة، ولكن الوزير آنذاك جورج افرام رفض السير في مشاريع الخصخصة وعقود التراضي والحصص، فأقيل من منصبه بحجّة رفضه التعاقد مع شركة «أنسالدو» الإيطالية وعيّن مكانه إيلي حبيقة. وجاءت التعيينات في مناصب الدرجة الأولى في الوزارة من خاصية حبيقة، ومنهم فادي ساروفيم. فكانت ثمّة شبكة من المنتفعين تؤمّن الصفقات والحصص وتوزّع الأرباح. وأصبح يدور في فلك الوزارة ليس خبراء في المشاريع فحسب بل اختصاصيون في القومسيونات والصفقات والتعاقد واتفاقات التراضي. فكانت «أرباح» الهدر تتراوح من 10 و20 بالمئة على الصفقات، إلى هدايا عينية، كسيارات وشقق وذهب. لقد استفاد الوزير ومستشاروه الذين كانوا من أعضاء ميليشياه في زمن الحرب، والأهل والأقارب، ولكن استفادت أيضاً شخصيات سياسية كبرى في البلاد، خرجت تفاصيلها إلى العلن بعد تحقيق قامت به حكومة سليم الحص عام 1999. كما أشار مارون أسمر أنّ قيمة «الهدر» (وهي الكلمة المحترمة لسرقة المال العام في لبنان التسعينات) من شركة كهرباء لبنان بلغت 600 مليون دولار[42]. هذا الفساد وأضعاف مضاعفة مثله، لم يتوقّف على حبيقة وجماعته، بل كان يتم في الجمهورية الثانية على قدم وساق ويشارك فيه العشرات من الشخصيات العامة ونشرت الصحف تفاصيله مراراً دون أن يؤدي ذلك إلى أي محاسبة أو محاكمة، إلا في حال كان الأمر يتعلّق بانتقامات وتصفيات حساب سياسي بين أمراء الحرب[43].

ولم يكن حبيقة قد تحوّل إلى رجل دولة بمجرّد دخوله نادي الوزراء، بل حافظ على كثير من طباع القائد الميليشياوي، فكان يصطدم بوزراء أثناء الجلسات، وكالمراهقين كان يلحّ على «تصفية الحساب» بالعضلات خارج الجلسة. ويقول الهرواي، الذي لم يخف إعجابه بقدرات حبيقة في إدارة مسائل الكهرباء، إنّ الوزيرين إيلي حبيقة وفؤاد السنيورة لم يكونا على علاقة جيدة. وإذ انفجر بينهما خلاف أعطى حبيقة مهلة للسنيورة تنتهي بعد أسبوع ليقدّم له اعتذاراً شخصياً وعلنيّاً وإلا «سأتدبّر الأمر على طريقتي». وعندما سأله السنيورة «كيف يعني؟» أجاب «بوقتها منحكي فيها». وفي الجلسة التالية طالب حبيقة باعتذار السنيورة بحدّة وغضب وحاول الاقتراب منه، فحال باسم السبع الجالس بين الإثنين دون تطوّر الخلاف إلى اشتباك. وأنهى السنيورة الأمر بتقديم الاعتذار الشخصي[44].

وفي انتخابات العام 2000، خسر حبيقة الوزارة والنيابة. وإذ أعلن في بداية 2002 عن نيّته تقديم معلومات الى محكمة في بلجيكا حول مجزرة صبرا وشاتيلا، قضى في حادث

اغتيال غامض بعد تصريحه بأيام في 24 كانون الثاني/ يناير 2002. وشارك في جنازه آلاف الأشخاص في كنسية مار تقلا، ما أثبت استمرار شعبيته في صفوف أنصاره. وهكذا اختفى أحد أمراء الحرب الجدد عن الساحة.

منفى أمين الجميّل وعودته

وفيما تمتّع حبيقة بالرعاية السورية منذ 1985 وحتى وفاته عام 2002، لم ينل أمين الجميّل وميشال عون وسمير جعجع نصيباً من هذه الرعاية. بل دفعوا ثمناً باهظاً لعدم تعاونهم مع النظام الجديد في لبنان. وكان ثمّة ملاحقات قانونية بحق كل منهم، فاختار الجميّل المنفى، ونُفي عون قسريّاً، واختار جعجع الاستمرار في قيادة «القوّات» بخط منفرد، إلى أن دخل السجن عام 1994.

لقد غادر أمين الجميّل لبنان بعد نهاية عهده لأسباب مختلفة أهمّها تفاقم الخلافات في صفوف أمراء الحرب المسيحيين، وتعرّض حياته للخطر في المناطق المسيحية. ولكنّ الأمر تغيّر بعد عام من غيابه، من مشاكل داخل «حزب الكتائب» وخروج ميشال عون من لبنان عام 1991. أمّا بالنسبة للحزب فقد انتُخب جورج سعادة رئيساً مكان إيلي كرامة عام 1986 وكان هذا التغيّر إيذاناً بوصول رئيس للحزب شديد الانفتاح على الأفرقاء في لبنان وعلى الحلّ (حتى نعته حسين الحسيني بـ«أبو الطائف») وخرج كرامة القريب من الجميّل الذي عمد إلى تأسيس «المعارضة الكتائبية». وحلّ الجميّل في الولايات المتحدة لفترة ثم استقرّ في فرنسا لمدّة عشر سنوات. وطيلة عقد التسعينات وحتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، كانت مسائل ارتبطت بعهده (1982 – 1988) تصعد الى السطح. إحداها تتعلّق بدور روجيه تمرز (راجع الفصل 13) في صفقة بيع 6000 جواز سفر لبناني الى الدولة الألمانية لقاء مبلغ من المال بلغ بضعة ملايين من الدولارات، وسوء استعمال المال العام في صفقة طائرات هليكوبتر من ماركة بوما الفرنسية للجيش اللبناني. وظهرت تقارير أنّ الرئيس الجميّل أذن لصفقة الجوازات ما كان سيساعد الحكومة الألمانية على طرد آلاف اللبنانيين والفلسطينيين، ممن لا يحملون أوراقاً ثبوتية والذين لم تمنحهم ألمانيا حق اللجوء في أراضيها، وأنّ صداقة الجميّل مع جوزف شتراوس، حاكم ولاية بافاريا، لعبت دوراً. وفي تموز/ يوليو 1991، استُدعي الجميّل للمثول أمام المحقّق العدلي كشاهد في قضية الجوازات والتي اتهم بلعب دور فيها جميل نعمة مدير عام الأمن العام صاحب صلاحية توقيع الجوازات لتصديقها. واكتفى

الجميّل بكتابة رسالتين الى المدعي العام دون أن يحضر الى لبنان.

كما ظهرت تقارير أنّ الجميّل تناول طعام الغداء مع شمعون بيريز زعيم المعارضة الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 1991، وهو لم يكن أول لقاء يجمع بيريز الى زعيم لبناني، حيث سبق أن التقى وليد جنبلاط ببيريز عام 1982 عشية اجتياح إسرائيل للبنان. كما قامت عشرات الشخصيات اللبنانية بلقاء إسرائيليين ولم تغادر لبنان. وعاد الجميّل الى لبنان عام 2001 واستقرّ في بكفيا كما كان يحلم طيلة غربته الباريسية. ولكن بعد سنة من عودته وفي أيلول/ سبتمبر 2002، عاود المدّعي العام فتح ملف طائرات البوما. وأظهرت التقارير أنّ سامي مارون، وهو أحد مستشاري الجميّل المقرّبين، كان على علاقة بالصفقة وذكر أنّه عادة ما يطلب عمولة على الصفقات التجارية. وجزء من الفضيحة أنّ دفتر شروط مشتريات هذه الطائرات أكّد أنّها ستكون جديدة ومصنوعة في فرنسا. ولكن كمية الطائرات التي استلمها الجيش اللبناني لاحقاً تبيّن أنّها كانت مستعملة ومرمّمة في رومانيا، ولكن المبالغ التي سدّدت لقاءها كانت مرتفعة في مقابل تدنّي سعر الطائرات الجديدة. ويقول الرئيس إلياس الهرواي إنّه اثار أمر صفقة الطائرات مع الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في تشرين الأول/ أكتوبر 1991:

«عرضت على الرئيس ميتران قضية الأسلحة وطائرات البوما. في عهد الرئيس سركيس تمّ التفاهم مع الحكومة الفرنسية على شراء أسلحة للجيش اللبناني قيمتها 600 مليون فرنك فرنسي، إلاّ أنّ سركيس ألغى الصفقة إثر اكتشافه أنّ 24 بالمئة من ثمنها سيُدفع عمولة للبنانيين ولفرنسيين ضالعين فيها. ورفض ميتران أن أفصح عن الأسماء...»[45]. ويضيف الهرواي أنّه طلب من ميتران «معدّات عسكرية وقطع غيار لأنّ القسم الأكبر من العتاد الذي أرسل دُمّر خلال «حرب الإلغاء» بين ميشال عون وسمير جعجع»، ثم يذكر أنّ رئيس وزراء فرنسا بيار بيريغوفوا ومستشار الرئيس الفرنسي فرنسوا دو غروسوفر قد انتحرا في عامي 1993 و1994 «وتردّد أنّهما انتحرا لضلوعهما في فضائح ماليّة قد تكون صفقة الأسلحة مع لبنان إحداها. كان دوغروسوفر صديقاً لسامي مارون المقرّب من العهد ويأتي باستمرار إلى لبنان»[46].

لقد تعرّضت طائرات «البوما» للقصف والحرق أثناء الحرب بين الجنرال عون وسمير جعجع عام 1989 ما أضعف ملف التحقيق. وطيلة هذه الفترة كانت قاعدة الرئيس الجميّل من أنصار ومحازبين تنفي التهم الموجّهة ضده وأنّ أساسها هو الانتقام السياسي من الرئيس السابق وليس قضائياً[47].

كريم بقرادوني

طيلة هذه السنوات كان كريم بقرادوني ينتمي ليس فقط موقعه داخل الحزب بل في خطوط محليّة وإقليمية، فحفظ لنفسه موقعاً في لبنان ما بعد الحرب. لقد جرت عملية انتخاب رئيس جديد في «حزب الكتائب» عام 1992 وأعيد انتخاب جورج سعادة. وإذ توفي سعادة، اختار الحزب منير الحاج رئيساً، الذي كان أيضاً مناهضاً للجميّل و«للمعارضة الكتائبية» بقيادة إيلي كرامة. لقد بنى كريم بقرادوني في هذه الفترة جسوراً مع عدّة فئات لبنانية ومع السوريين، ولكنته كان على طرفي نقيض مع آل الجميّل، ممثلين بالرئيس أمين الجميّل في المنفى الباريسي، ونجله بيار أمين الجميّل ونديم الجميّل نجل بشير، وأنصار العائلة داخل الحزب الذين بلغوا الآلاف. وفيما كان بقرادوني دائماً في كواليس بشير الجميّل وقادة القوات اللبنانية، أصبح عام 2002 رئيساً للحزب، في حلّة متجدّدة شديدة التقرّب من سورية. حتى أنّ مؤتمراً عاماً للحزب في عيده الـ67 في فندق «ريجنسي» في أدما شابه كثيراً مؤتمرات «حزب البعث» في نوعية الضيوف العرب والكلمات التي ألقيت ومشاركة كثيفة لحلفاء سورية في لبنان[48].

واجه بقرادوني التحدي كرئيس للحزب من آل الجميّل الذين تمتعوا بشعبية في صفوف الكتائبيين واتّهموه أنّه «صادر الحزب». وأيّد هذا الاتهام شرائح واسعة من المعارضة السياسية في لبنان («جماعة البريستول») عام 2004، خاصة أنّ «الكتائب» لم تعد «الكتائب» بعدما انضمّت إلى تجمّع «عين التينة» الموالي لدمشق في حمأة الصراع على التجديد للرئيس إميل لحود. وإذ وقعت أحداث 2005 وانقلب الوضع في لبنان رأساً على عقب، أعيد توحيد الحزب في مؤتمر عقد في خريف عام 2005، وبقي بقرادوني رئيساً، فيما انتخب أمين الجميّل رئيساً أعلى للحزب. ولم يكن ثمّة ازدواجية، إذ إنّ بيار الجميّل المؤسس جمع في شخصه صفة الرئيس الأعلى الذي يحدّد الخط الاستراتيجي، ورئيس الحزب[49].

سليمان طوني فرنجية

وخارج التطوّرات في بيروت والجبل، بقيت زعامة موارنة الشمال معقودة لآل فرنجية بعد الحرب، ورثها سليمان طوني فرنجية حفيد رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية. وكان سليمان طوني فرنجية طفلاً في الثالثة عشرة من عمره عندما نجا من مجزرة إهدن في حزيران/ يونيو 1978 التي ارتكبتها «القوّات» ووقع ضحيتها والده طوني أمير حرب «لواء المردة»، فصيل زغرتا الماروني المسلّح، وأفراد أسرته (راجع الفصل العاشر). وكان سبب

نجاة سليمان طوني أنه كان في مدرسته في بيروت في ذلك الوقت، كما كان الرئيس سليمان فرنجية في بيروت أيضاً. ولد سليمان طوني في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1965، وبدأ عمله السياسي باكراً عام 1987 عندما تسلّم قيادة قوّة من «لواء المردة» الزغرتاوي وهو في عمر 22 سنة. وكان عمه روبير يقود المردة منذ مصرع طوني وحتى 1989، ولكنّ سليمان طوني استلم القيادة في آب/ أغسطس 1990، وحافظ على العلاقة القديمة التي تربط آل فرنجية بآل الأسد، ما منحه رصيداً كبيراً في لبنان في التسعينات مع نفوذ سورية القوي فيه. كما كان على علاقة وثيقة بباسل الأسد وبشّار الأسد، نجلي الرئيس السوري (حتى أنّه أطلق اسم «باسل» على ابنه من زوجته الأولى ماريان سركيس عام 1992). وفي 1990 أصبح سليمان طوني وزير دولة في حكومة عمر كرامي وهو في سن 25 عاماً، ثم وزيراً في معظم ما تلاها من حكومات. كما توّج سليمان طوني دخوله عالم السياسة بتعيينه نائباً في البرلمان عام 1991، وانتخابه نائباً في برلمان 1992.

لعل موقف رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية في مؤتمر لوزان في آذار/ مارس 1984 يختصر موقف آل فرنجية في الشمال. ففي ذلك المؤتمر كان فرنجية أكثر الحاضرين عداوة لإسرائيل، ولكنّه كان أيضاً الأكثر مارونية. ففي الإصلاح السياسي فاق فرنجية مواقف بيار الجميّل وكميل شمعون والموارنة الآخرين في التشدّد: «أنا غير مستعد أن أتنازل عن درهم في حقوق طائفتي... منّي مستعد أبداً... طائفتي مع ربي الذي خلقني ما بدّي تاجر فيها»[50]. وليس أنّ سليمان طوني قد ورث الزعامة من جدّه سليمان، فجاءته على طبق من ذهب، بل أنّ ممارسته السياسية جعلته صاحب أسلوب مميّز وجريء. فهو «ليس عميلاً لسورية» بل هو مؤمن بالخط العربي لعائلته. وهو قد يخسر كل شيء في الساحة المحليّة ولكنّه لا يبدّل مبادئه بسهولة. أضف إلى ذلك أنّه كان ندّاً كفوءاً لموارنة الوسط وعمالقة أمراء الحرب الموارنة، إن في السلوك الحربي أو في التنافس على الشارع. وحافظ سليمان طوني فرنجية على الخط التاريخي لعائلته كـ«ماروني عربي» والعلاقة الوثيقة مع الشخصيات المسلمة في لبنان، وخاصة مع طرابلس، ومع القيادة السورية المتمثلة بآل الأسد. وأبقى مسافة شاسعة وواضحة تجاه موارنة الوسط مصرّحاً أنّ «موارنة الشمال يرفضون أن يكونوا عسكراً للمجانين المسيحيين كما كانوا في الماضي»[51].

في حزيران/ يونيو 1992، دعا الرئيس إلياس الهراوي سليمان طوني فرنجية، وقد أصبح وزيراً في حكومة رفيق الحريري الأولى، إلى مأدبة غداء على شرف شخصية رفيعة من

الفاتيكان، فوافق فرنجية على الدعوة في حين اعتذر سمير جعجع. وفيما كان فرنجية والوزير نبيه برّي يتبادلان الحديث «دخل الصالون فجأة سمير جعجع وزوجته ستريدا، فوجد نفسه وجهاً لوجه مع سليمان (طوني فرنجية). ثارت ثائرة فرنجية ووضع يده على وسطه فيما أُدخل جعجع إحدى الغرف، ثم غادر فرنجية المقرّ، وهو يتّهم المسؤولين بالتآمر عليه. ولحقه الهراوي ليطلب منه أن يهدّىء روع جماعته المسلّحين الذين اتّخذوا مواقع في الشارع، وأن يطلب من جعجع أن يأمر مرافقيه بالرحيل فوراً... وأن لا يكرّر هذه المفاجآت التي كادت تؤدي إلى مجزرة داخل المقرّ وخارجه»... وعاد جعجع الى المجلس الحربي «للقوّات» في سيارة الرئاسة المصفحة... كما هدد وليد جنبلاط بالاستقالة، ثم عاد عنها بعدما تأكّد أني لم أنصب له مكمناً»[52].

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدا أنّ سليمان طوني فرنجية يحمل طموحاً وبذرة قيادية جعلته مرشحاً محتملاً لرئاسة الجمهورية. حتى أنّ الرئيس السوري حافظ الأسد قدّم له قبل وفاته عام 2000 عباءة عربية ثمينة فسّرها الإعلام على أنّها علامة مباركة الأسد لترشيح فرنجية للرئاسة عندما يصبح هذا الأمر مناسباً.

وحتى بعد خروج الجيش السوري من لبنان في 26 نيسان/ أبريل 2005، وفشل سليمان طوني فرنجية في انتخابات برلمان 2005 وخروجه من السلطة، لم يقلّل أبداً من وجوده كأمير حرب موارنة الشمال واحتمال حصوله على فرص مستقبلية. إذ إنّ أي معادلة لبنانية لن تنجح تماماً بدون كافة الأمراء، خاصة إذا حرص من لم ينل حصّته على الشغب ضد الآخرين. وإشارة إلى ذلك، أنّ سليمان طوني ترك موقع الوزير وعاد زعيماً في منطقته وحوّل «لواء المردة» إلى «تيار المردة» (إشارة الى التحوّل نحو العمل السياسي المحض). وإذ فشل في انتخابات 2005 ولكنّه نال أعلى نسبة أصوات بين الناخبين الموارنة في الشمال، وإن أثبتت عائلات مارونية أخرى وجودها كمعوّض في زغرتا (بقيادة نائلة معوّض عقيلة الرئيس الراحل رينه معوّض)، وشخصيات بارزة كسمير فرنجية (نجل حميد فرنجية) وعائلات بشراوية.

وكان تعليق سليمان طوني فرنجية على نتائج انتخابات 2005 كلاسيكياً، يعكس أسلوبه الطريف والجريء في آن: «فخرنا أنّنا وصلنا الى أرفع المراكز ولم يرد اسمنا لا بالسوليدير ولا بالسيلولير ولا في بنك المدينة ولا في غيرها» (إشارة إلى فضائح الخليوي والشركة العقارية ومصرف بنك المدينة التي شغلت لبنان لعدّة سنوات). وإذ قام سليمان طوني بلقاءات جماهيرية

حاشدة في قرى وبلدات شمالية عدّة في 2005 (عرضت وسائل التلفزة حشداً بلغ 60 ألفاً استقبله في بنشعي)، كان خطابه أكثر أناقة و«أوريجينال» من جدّه سليمان، كما هو واضح من هذا المقتطف من كلمة ارتجالية اختصرت كامل فلسفته لموقع موارنة زغرتا في الشمال وفي لبنان (ألقاها في لقاء حاشد في قرية الفوّار في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2005):

«الكل يتغير ويضلّل الناس ومنهم من ينقلب 180 درجة. ولكن نحن سنبقى مؤمنين بعروبتنا وبعمقنا العربي. ونحن عندما قمنا بهذا الخيار لم يجبرنا أحد وهذا خيار الرئيس فرنجية وحميد فرنجية وقبلان فرنجية... كنّا من خلاله مخوّنين من طائفتنا... كنّا نقول «ما في شيء بيجي من الغرب بيسرّ القلب». نحن آمنا بهذا المبدأ وسنستمر به. مع العروبة والإسلام ولكن مع العروبة كما كانت أيام عبد الناصر والملك فيصل ومع عروبة حافظ الأسد ولكن ليس مع الذي يطبّع مع إسرائيل ويبيعنا «بالدشش». نحن موقفنا لا نغيّره... الناس يعرفون من يمثلهم ويعرفون من وقف بجانبهم في الأيام السوداء ومن تركهم وسكن بيروت وصوّت لـ17 أيّار ولبشير الجميل وراهن على دخول إسرائيل إلى المناطق اللبنانية وركب الدبابة الاسرائيلية ويأتي اليوم ليتكلم بالوطنية وبالعروبة. أصبحنا نحن متطرّفين وأصبح سمير جعجع عروبياً. نحن ليس لدينا أي شيء نقوله، التاريخ يظهر من هو عروبي...».

«صوّرونا وكأننا نحن قتلنا رفيق الحريري وهم اختلفوا معه عشرات السنين ولم يكونوا متفقين معه. ثم أصبحوا هم الحلفاء الأساسيين له بغض النظر عن تاريخهم السياسي وعن علاقتهم بإسرائيل وبغض النظر عن عدائهم للعروبة وبغض النظر عن كلامهم عن الإسلام ورفع شعارات «أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار»، و«يجب إلغاء المسلمين من الوجود». هذا كله «عفا الله عما مضى»... وما هو المطلوب منا؟ مطلوب أن نبيع عروبتنا ووطنيتنا وكرامتنا لكي يرضى علينا شارون والأميركيون ليرسلوا لنا المساعدات. أيّ مساعدات؟ نحن لا يمكن الاّ ان نتكل على أنفسنا وعلى الوطنيين وعلى الناس الذين يؤمنون بلبنان الواحد الحر السيد المستقل العربي المنتمي الى هذا المحيط. لأنّنا لا يمكن ان نعتبر لبنان جزءاً من الغرب. هذا هو محيطنا وعلينا ان نعيش معكم وتعيشون معنا في ثقافة عربية واحدة وليس في ثقافة غربية... أنا لن أفرّط بعلاقة بنيناها تاريخياً بسبب تهمة، فأنا أفتخر بعلاقاتي مع بيت الرئيس الأسد ومع السوريّن أما الذين يخجلون بعلاقتهم مع سوريا اليوم فهم الذين كانوا يسترضونها في الماضي»[53].

وليد جنبلاط

وخارج نطاق الموارنة، برز وليد جنبلاط، المولود في 7 آب/ أغسطس 1949، وزيراً ونائباً وزعيماً في لبنان ما بعد الحرب. وإن ظهرت في الطائفة الدرزية شخصيات كطلال أرسلان، نجل المير مجيد، إلا أنّ جنبلاط كان الأكثر حضوراً ونفوذاً. حتى أنّ طلال أرسلان خسر الوزارة والنيابة بعد خروج الجيش السوري من لبنان في نيسان/ أبريل 2005، فيما مرّت فترة اعتقد الرأي العام اللبناني أنّ وليد جنبلاط هو الشخصية الأبرز على الساحة ما ذكّر بأفضل أيّام كمال جنبلاط.

في كانون الأول/ ديسمبر 1990 عُيّن وليد جنبلاط وزير دولة في حكومة عمر كرامي الأولى، ولكنّه عاجل بالاستقالة اعتراضاً على أسلوب تكليف كرامي بعد خروج سليم الحص وتعيينه هو وزير دولة. ثم عاد عن الاستقالة في 2 آذار/ مارس 1991 بضغط من دمشق. ويقول رئيس الجمهورية إلياس الهرواي إنّ جنبلاط فاجأ الوزراء بحضوره جلسة هي الأولى له منذ تشكيل الحكومة، «دخل القاعة مقطّب الجبين والغضب على وجهه، دون أن يوجّه التحية إلى أحد بمن فيهم أنا ورئيس الحكومة. جلس في المكان المخصّص له وسحب من جيبه إحدى الصحف وأخذ يطالعها». وأثناء الجلسة شرح الوزير شوقي فاخوري أوضاع المرفأ، فعلّق جنبلاط على الموضوع وحاول فاخوري الاستفسار. فانفجر جنبلاط غضباً في وجه فاخوري قائلاً: «شو دخـّلك... ما إلك توجّه لي الكلام». ثم خاطب الهرواي: «شو جايب لنا جوزف هاشم تاني؟». وحصلت مشادة بينه وبين جنبلاط تبودل فيها الكلام العنيف جدّاً ولم تنته إلا بعد تدخـّل عدد من الوزراء، وقال جنبلاط «لو كان الأمر يعود إليّ لما كنت قد اشتركت معكم في مجلس وزراء كهذا. أنا جئت مرغماً بناء على إلحاح الإخوان السوريين». وأثناء الجلسة «أجرى الوزير جنبلاط مداخلة لم تخل من بعض التجريح برئيس الحكومة، ثار الرئيس عمر كرامي وصاح: «أنا أرفض كلامك. منذ دخلت القاعة وأنت تخانق الجميع وتربـّحنا جميلة أنك جئت إلى الجلسة». وقف وليد وقال: «أنا ندمان أني قبلت تدخـّل الإخوان وحضرت الجلسة. أنا ما بقعد معكم». وغادر القاعة».

صباح اليوم التالي اتصل جنبلاط بالقصر الجمهوري يسأل عن مكان وجود الوزير فاخوري، فخشي الهرواي على فاخوري وأرسل أفراد الحرس الجمهوري إلى الوزير لحمايته، وتبيّن أنّ جنبلاط كان يبحث عن فاخوري للاعتذار[54].

من دلائل نجاح وليد جنبلاط في قيادته للدروز أنـّه كوالده أبقى زعامته ومركز طائفته

الصغيرة في لبنان على مستوى عال محلياً وإقليمياً، كما كانت في حياة كمال جنبلاط. ورغم أنّ مقتضيات قاعدته الطائفية تتطلّب تعديلاً مستمرّاً في المواقف، إلا أنّ ذلك لم يمنع أنّ الرأي العام اللبناني والعالمي دان لوليد جنبلاط واعتبره قائداً في المعارضة اللبنانية بعد مقتل رفيق الحريري عام 2005، حتى أصبحت تصاريحه حديث المدينة ويتطلع الرأي العام إلى مؤتمراته الصحافية ولقاءاته المتلفزة التي لا تخلو من الجراءة والكلام الكبير.

لقد تمّت عودة جزء كبير من مهجّري الشوف في التسعينات وخاصة بعدما أصبح وليد جنبلاط وزيراً للمهجّرين في حكومات رفيق الحريري. وتتوّجت مصالحة الموارنة والدروز بزيارة تاريخية قام بها البطريرك الماروني بطرس صفير الى قرى الشوف عام 2001 بترحيب واستقبال حافل من جنبلاط. وفي العام 2006، مثّل التحالف بين الموارنة والدروز صورة ضمّت أعداء الأمس وليد جنبلاط وسمير جعجع قائد «القوّات اللبنانية»، يرفعان قبضتهما معاً في الهواء. كما أنّ ترابط اسم وليد جنبلاط بـ«ترويكا» الحكم، رؤساء الموارنة والسنّة والشيعة، كان قوياً، وخاصة مع نبيه برّي ورفيق الحريري، حيث جعل جنبلاط نفسه، وما يمثل، الشخص الرابع في النظام. ولم يخل الأمر من فوائد مادية ونفوذ سياسي حققه هذا الترابط لأمير الحرب الدرزي.

حلّ الميليشيات؟

بدأت الحكومة اللبنانية مرحلة الانتقال إلى زمن السلم الأهلي في خريف 1990، فقررت إخلاء بيروت الكبرى من الميليشيات. وإذ استقالت حكومة سليم الحص في كانون الأول/ ديسمبر 1990 وتسلّم رئاسة الحكومة عمر كرامي، ذكر إلياس الهرواي أنّ «حكومة المصالحة الوطنية مؤلفة من ثلاثين وزيراً بينهم أمراء الحرب الذين أسندت إليهم حقائب وزراء دولة»[55]. وكان الهراوي قد طلب من سمير جعجع تقديم سلاح «القوّات» هدية إلى الجيش اللبناني مقابل مبلغ من المال، فطلب جعجع مبلغاً اعتبره الهرواي «خيالياً» فأبلغه أنّه سيسمح «للقوّات» بشحن سلاحها إلى خارج البلاد. ووافق مجلس الوزراء لـ«القوّات» بنقل سلاحها الثقيل عبر مرفأ بيروت. ويذكر الرئيس إلياس الهراوي أنّ «القوّات» سحبت في كانون الأول/ ديسمبر 1990 ما لا يقلّ عن 1500 طنّ من السلاح والذخائر والمعدّات العسكرية من بيروت الكبرى.

وعندما بدأ الجيش انتشاره في الجنوب في شباط/ فبراير 1991، تعرّض لإطلاق نار من

المخيّمات الفلسطينية في جوار صيدا. فاتصل قائد الجيش إميل لحود بالهرواي ليعلمه أنّ الجيش بحاجة إلى ذخيرة فوراً لمواصلة الانتشار. وأمام هذا الطلب يذكر إلياس الهرواي:

«طلبت من العميد ميشال معيكي أن يتوجّه والجنود الأربع مئة الذين بإمرته إلى المرفأ ويطوّقوا السفينة التي تحمّل أسلحة (لـ«القوات») على متنها لشحنها إلى الخارج، ثم اتّصلت بسمير جعجع وقلت له: «إنّ انكسار الجيش في الجنوب هو انكسار لنا جميعاً. أنا في حاجة إلى ذخيرة». وأضفت أمام تردّده: «لا ترغمني على معركة في المرفأ للاستيلاء عليها بالقوّة. أريد 2500 قنبلة من عيارات مختلفة وأتعهّد دفع ثمنها». بدأ يفاوض على الثمن فاتفقنا على مبلغ خمسة ملايين دولار. ونقلت الشاحنات التي كانت جاهزة في المرفأ الذخيرة إلى الجيش الذي دخل الجنوب بعد ساعات... في اليوم التالي استنجدت برفيق الحريري الذي كان في باريس، فحوّل المبلغ مباشرة من العاصمة الفرنسية إلى أحد المصارف في جنيف. كانت المرّة الثانية التي أطلب فيها من الحريري تسديد مبالغ تعهدت دفعها إلى «القوّات اللبنانية». المرّة الأولى سدّد مبلغ مليون دولار عبر البنك السعودي اللبناني في بيروت، وكان جعجع طلب تغطية مصاريف سحب قوّاته من العاصمة ودُفع إلى الصندوق الوطني التابع «للقوّات» بواسطة أحد معاونيّ»[56].

في 28 آذار/ مارس 1991، أقرّ مجلس الوزراء حل الميليشيات وبسط سلطة الدولة بمقتضى اتفاق الطائف. وتضمّن القرار تسليم الأسلحة إلى الجيش وإلغاء وسائل الإعلام غير المرخّصة، مع إمكان الحصول على ترخيص فيما بعد من وزارة الإعلام، وحلّ أجهزة الأمن والمخابرات الميليشياوية. وبالمقابل أعدّت وزارة العدل مشروع قانون عفو عن خطايا الحرب وإمكان استيعاب عناصر الميليشيات في أجهزة الدولة المختلفة. وكانت الميليشيات الموالية لسورية هي الأكثر التزاماً، طالما أنّ دمشق هي دولة الوصاية على لبنان، فيما تردّد جنبلاط وأعلنت الميليشيا المسيحية رغبتها في لامركزية أمنية وحرس وطني، لتبدأ ببطء شديد تنفيذ القرار الحكومي. إلا أنّ «القوّات» استمرّت بتخريج دفعة جديدة من الضباط والمحافظة على هيكلية عسكرية وإدارية، فيما تتالت شروطها كضرورة حلّ الميليشيات غير اللبنانية أوّلاً، ثم تطبيق شروط اتفاق الطائف، كإعادة انتشار الجيش السوري، وعودة المهجّرين.

وكانت النتيجة أنّ «لواء المردة» الزغرتاوي كان أول من سلّم سلاحه، ولم تسلّم الميليشيا الدرزية كل أسلحتها للجيش بل قامت بتسليم جزء الى سورية، فيما باعت الميليشيا المسيحية وميليشيات أخرى عبر تجّار السلاح جزءاً غير يسير من أسلحتها الى جهات في دول تدور فيها

حروب (كرواتيا وأرمينيا والصومال وجنوب السودان) تمّ تصديرها من لبنان بحراً بموافقة الدولة كما سبقت الإشارة. ويقول الرئيس الهرواي أنّ جعجع «أعاد إلى إسرائيل السلاح الذي تلقّاه منها عبر مرفأ جونيه وسلمـها إياه في مرفأ أشدود القريب من الناقورة»[57]. وبقي «حزب الله» الميليشيا المسلّحة الوحيدة ليصبح، وبدعم سوري وإيراني، عمود المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، فأعلن نقل ترسانات الحزب الى الجنوب. وبات لبنان حتى العام 2006 وما بعده يناقش مسألة سلاح «حزب الله»، فيما قادة هذا الحزب يرفضون ذلك بأشد عبارات القدح والذم ضد من يطالب بهذا الأمر (كما جاء على لسان الأمين العام للحزب: «سنقطع اليد التي تمتدّ إلى سلاح المقاومة»، «سنسحب روح من يريد أن يسحب سلاحنا»، إلخ.). ولم تقلّل عودة الحياة المدنية الى بيروت الكبرى واستعادة الدولة أملاكها من مقدرة «حزب الله» على الاحتفاظ بدولته كاملة في الضاحية ومناطق أخرى والتعبير عن تنظيمه العسكري بمسيرات وحشودات جماهيرية وصل حجمها الى مئات الآلاف (راجع الفصل الخامس عشر). ورغم انتشار الجيش في إقليم التفاح عام 1991، منهياً حرب الشيعة هناك، إلا أن «حزب الله» أصرّ على حرية الحركة التامة للقيام بمهام المقاومة.

ولم تنته الجلسة الحكومية التي أقرّت مجموعة الإجراءات حول حل الميليشيات إلا وكان ممثّل سمير جعجع، الوزير روجيه ديب، قد انسحب منها، إمعاناً في الإشارة الى عدم القبول النهائي باتفاق الطائف، أو هو قبول تكتيكي أكثر منه استراتيجياً. فكان رهان جعجع، كما ذكر الهراوي، أنّه لم يقرأ جيّداً الواقع المحلي والإقليمي والدولي المحيط بالتسوية، بل كان يعتقد أنّ الظروف قد تتغيّر ومن الضروري الاحتفاظ بهيكلية الميليشيا. وحدث أنّ تفكّكت عام 1990 سائر مقوّمات الدعم التي تمتّعت بها «القوات» من العراق وفرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة والفاتيكان. ففرنسا وقفت وراء ميشال عون، والعراق بات يواجه سلسلة حروب مع الولايات المتحدة، وإسرائيل تراجعت، والولايات المتحدة لها مصالح عربية وإسلامية عديدة، فيما تقلّصت شعبية «القوات» في صفوف المسيحيين. وهذا التقلّص في الدعم والشعبية لم ينطبق على وليد جنبلاط الذي كان يتمتع بشعبية في طائفته وبدعم سوري وبحصة في السلطة. فلم يكن صعباً عليه حل الميليشيا الدرزية.

في أيّار/ مايو 1991، دخل الجيش المناطق التي كانت تسيطر عليها الميليشات المسيحية الدرزية وبعض مناطق الميلشيات الشيعية، ولكن ليس إلى المخيمات الفلسطينية. وبناء على طلب أمراء الحرب، وافق مجلس الوزراء على استيعاب عشرين ألفاً من الميليشيات في الجيش

وقوى الأمن الداخلي ومؤسسات الدولة الأخرى. وفيما تقدّم 4000 مسلم الى الدولة لإعادة التأهيل في مؤسساتها لم يزد عدد المسيحيين عن بضع مئات. وفي جلسة وزارية قال الوزير سامي الخطيب: «كل ميليشيا قدّمت عناصر من طائفة معيّنة مع استثناءات قليلة. كان هناك 3376 مسلماً و1908 مسيحيين. وفوجئنا بأنّه لم يلتحق سوى 2190 مسلماً و350 مسيحياً»[58]. وإذ تذمّر بعض الوزراء من قلّة عدد العناصر السنيّة «لأنّ السنّة لم ينضمّوا إلى الميليشيات»، قال الوزير جنبلاط: «نسمع دائماً نغمة أنّ السنّة ليس لديهم ميليشيا. ماذا كان يفعل إبراهيم قليلات والشيخ سعيد شعبان؟ في جميع الميليشيات كان هناك عناصر سنيّة»[59].

وفي 14 آب/ أغسطس 1991، أقرّ مشروع العفو العام بعدما تحقق انتشار الدولة في سائر المناطق. ولقد تمّ هذا الأمر بدون مراجعة موضوعية للممارسات والجرائم والانتهاكات السافرة التي ارتكبها أمراء الحرب طيلة 16 عاماً، كما حصل في جنوب أفريقيا مثلاً بعدما سقط نظام «الأبارتايد» العنصري. إذ كان من الأفضل لسيكولوجية المجتمع اللبناني إصدار ملف أسود عن الحرب اللبنانية قبل إصدار العفو. أمّا بدون الدراسة الموضوعية لجرائم الحرب فقد كان صدور العفو أشبه برسالة مبطّنة أنّ ممارسات الحرب كانت مقبولة وأنّ إمكان تكرارها لا غبار عليه. حتى أنّ العفو الشامل كان أكثر مما توقّعه أمراء الحرب أنفسهم، الذين كانوا واعين تماماً لما ارتكبته أيديهم. ففي الجلسة الوزارية التي اتّخذت قرار العفو، يقول الرئيس الهرواي إنّ الوزير «روجيه ديب ممثّل سمير جعجع في الحكومة طالب بالعفو عن مرتكبي جريمة إهدن التي أودت بحياة طوني فرنجية وزوجته وابنته، فاستفاد ممثّل الحزب السوري القومي الاجتماعي أسعد حردان من الظرف ليطالب من ناحيته بالعفو عن قاتل الرئيس بشير الجميّل بعبوة ناسفة عام 1982. ولم يعلّق سليمان (طوني) فرنجية على طلب ديب لكني شعرت أنّه قد يوافق على العفو عن المسؤولين عن مجزرة إهدن في حال العفو عن مرتكبي جريمة اغتيال الشيخ بشير. ظلّ الرئيس (عمر) كرامي صامتاً... عند انتهاء الجلسة دخل الرئيس كرامي مكتبي ليقول: «أرجو ألاّ تطرح في أي ظرف موضوع العفو عن قتلة شقيقي رشيد. لن أوافق على ذلك وسأقدّم استقالتي»...»[60].

لم تختف أعمال العنف الميليشاوي عن الساحة اللبنانية من 1991 الى 2005، من جرائم اغتيال وتفجير وإطلاق رصاص ومدافع وظهور مسلح وأعمال شغب. كتفجير «كولدج هول» في الجامعة الأميركية عام 1991، وتفجير البيت المركزي «لحزب الكتائب» في كانون الأول/ ديسمبر 1993، وتفجير كنيسة سيدة النجاة في شباط/ فبراير 1994، واغتيال الشيخ

نزار الحلبي رئيس «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية» في آب/ أغسطس 1995 على أيدي جماعة «عصبة الأنصار» الفلسطينية بقيادة أحمد السعدي أبو محجن. ذلك أنّ الميليشيات لم تكن سوى جيوش صغيرة للطوائف وقد عادت الى حظائرها بعد الحرب اللبنانية استعداداً ليوم جديد، فيما التقى أمراء الحرب والزعماء على طاولات مجلس الوزراء والبرلمان والميادين الأخرى كلاعبي «بوكر» في جعبة كل منهم احتياطي ميليشياوي يمكن استدعاؤه في كل حين. حتى اندمج كل ما هو ميليشياوي بما هو مدني واجتماعي.

سجن سمير جعجع وخروجه

لم يكد سمير جعجع يتحرّر من سطوة عون في الشرقية بعد عملية 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، حتى حلّت مكان الأخير سلطة تدين للسوريين ولا تنظر إلى ميليشياه بعين الرضى. وفي الفترة 1991-1993، رفض جعجع مقعداً وزارياً واتّهم الدولة بالتبعية المفرطة للسوريين، وفتح خطوطاً مع فئات معارضة كتائبية تعيد الحزب إلى نهجه التقليدي. فرشّح نفسه لرئاسة الحزب عام 1992 في محاولة للانخراط في السياسة اللبنانية وتخفيف صورة العسكر، ولكنّه لم يفز أمام جورج سعادة. وإذ لم تستقرّ أحوال البلاد تماماً، وقع انفجار في بيت الكتائب المركزي في الصيفي أثناء انعقاد اجتماع مشترك للمكتب السياسي والمجلس المركزي للحزب في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1993، تلاه اجتماع في اليوم التالي ضم رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الحكومة رفيق الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه برّي إلى الرئيس السوري حافظ الأسد ونائبه عبدالحليم خدام والقيادة السورية. وسبق الاجتماع لقاء بين الهراوي وخدّام وغازي كنعان رجل سورية الأمني في لبنان للتشاور حول انفجار بيت الكتائب واحتمال حدوث «سلسلة عمليات تهدف إلى ضرب الاستقرار في البلاد».

وإذ استمرّت اللقاءات في دمشق، عجّل الهراوي في عودته الى بيروت واستدعى نادر سكّر وبيار الضاهر وطلب منهم زيارة سمير جعجع وإبلاغه بخشيته عليه وأمنية الهراوي أن يغادر جعجع لبنان. فقام الضاهر بالمهمة فلم يتجاوب جعجع مع النصيحة. وبعد شهر قُتل باسل الأسد، نجل الرئيس السوري ووريثه البارز، في حادث سيارة، فقام جعجع على رأس وفد من «القوّات» و«هيئة الإنقاذ الكتائبية» بزيارة بلدة القرداحة مسقط رأس آل الأسد في سورية لتقديم التعزية. وإذ استمزج غازي كنعان جعجع الرأي في زيارة يقوم بها لاحقاً لدمشق لطرح القضايا العالقة بين سورية و«القوّات اللبنانية» وفتح صفحة جديدة، ردّ جعجع

أنّه جاء لتقديم واجب التعزية وأنّ مواقفه وقناعاته لم تتبدّل. وهنا يعلّق الهراوي: «قد تكون مواقف جعجع المتصلبة نابعة من كونه لم ينفك يعتمد رهاناته الإقليمية والدولية ولم يحسن قراءة التحولات الخارجية... والتطوّرات أثبتت خطأ حساباته»[61].

ذلك أنّ جعجع سيكون أمير الحرب الوحيد الذي تمّت محاسبته على أعمال الحرب دون غيره من الأمراء.

لم يمض شهر على زيارة جعجع للقرداحة، حتى وقع انفجار في 27 شباط/ فبراير داخل كنيسة سيّدة النجاة في ذوق مكايل شمال بيروت، سقط جراءه 20 قتيلاً و60 جريحاً. وإذ استمرّت موجة التفجيرات في مناطق لبنانية مختلفة، استجوب المحقق العدلي 107 أشخاص أوقفوا في حادث الكنيسة واتخذت تدابير أمنية في محيط سكن جعجع في قرية غدراس (كسروان) حيث أقام الجيش اللبناني حواجز تفتيش. وفي 23 آذار/ مارس صدرت مذكّرات توقيف بحق تسعة متهمين بينهم سبعة من «القوّات»، بعضهم فرّ من لبنان إلى أوستراليا وكندا والولايات المتحدة قبل صدور هذه المذكرات. وفي 24 آذار/ مارس سحبت الحكومة رخصة «حزب القوّات اللبنانية» الممنوحة في أيلول/ سبتمبر 1991، وأعلنت أنّ «القوّات» أصبحت «جمعية منحلّة» أي غير قانونية. وأوقفت النشرات الإخبارية والبرامج والنشاطات السياسية في وسائل الإعلام الخاصة بـ«القوّات»، كما أسقط مجلس الوزراء منحة العفو عن مرتكبي الجرائم المتمادية والمتابعة، وكلّف الجيش الانتشار على كل الأراضي اللبنانية[62]. وإذ كان انفجار الكنيسة هو الذي أدّى إلى اعتقال سمير جعجع وبعض أعوانه إلا أنّ التحقيق توسّع فاتهمت «القوّات» أيضاً بجريمة اغتيال داني شمعون عام 1990 ورشيد كرامي عام 1987، وشملت التوقيفات العشرات من عناصر «القوّات» في حين واصل الكثيرون الفرار إلى خارج البلاد (كما حصل للقوميين عام 1962). وفي 21 نيسان/ أبريل 1994 طوّقت الدبابات منزل جعجع في غدراس ليلاً واعتقل وتم توقيفه ونقله إلى وزارة الدفاع في اليرزة.

وهكذا عندما زارت ستريدا زوجة سمير جعجع الرئيس الهراوي في القصر الجمهوري قائلة إنّها على استعداد لتنفيذ ما كان الهراوي قد نصح به سابقاً، أي سفر سمير جعجع إلى الخارج، قال الهراوي «فأجبتها أنّ المسألة لم تبق مسألة سياسية بل أصبحت في يد القضاء، مضيفاً أنّه يوم كانت قضيّته سياسية وفرّت له فرصاً كثيرة منها المشاركة في حكومة الرئيس عمر كرامي، ثم في حكومة الرئيس رشيد الصلح، فرفض في المرّتين. كما نصحت له بالمشاركة في الانتخابات فقاطعها، أمّا والقضيّة أصبحت الآن أمام القضاء فلم يبق بإمكاني التدخّل»[63].

بدأت محاكمات طويلة لجعجع وقيادته، وعندما قال المحقق العدلي إنّه سيُعامل بشكل لائق «خلافاً للطريقة التي عاملت بها «القوّات» الأفرقاء على الساحة اللبنانية»، أجاب جعجع: «أنتم الدولة ونحن ميليشيا». وفيما صدر الحكم في قضية اغتيال داني شمعون وعائلته في حزيران/ يونيو 1995 وكذلك في قضية مقتل إلياس الزايك، قضى بإنزال عقوبة إعدام بحق جعجع وخفض العقوبة إلى الأشغال الشاقة، اعترض أتباعه ومحاموه أنّ جعجع دفع ثمن الحرب الأهلية بمفرده في حين كان أمراء الحرب الآخرون يتمتعون بالكراسي النيابية والوزارية والنفوذ والثروة. أمّا الحكم في قضية الكنيسة وقضية «العمل على قلب النظام» فقد صدر في تموز/ يوليو 1996 وقضى بتبرئة جعجع من قضية الكنيسة ولكنّه قضى بإنزال عقوبة السجن بحقه عشر سنين بسبب «استمراره تحت غطاء الحزب الذي أنشأه في العمل ضمن الهيكلية العسكرية السابقة للميليشيا وتكوين الفصائل العسكرية وتدريبها وتخزين السلاح لاستعماله في الوقت المناسب»[64]. وهكذا أمضى جعجع سنوات طويلة في السجن في حين تمتّع غيره من أمراء الحرب بالمال والسلطة والنفوذ. وكان يكرّر في رسائل عبر زوجته وزوّاره أنّه مستعد ليمضي طيلة حياته سجيناً دون أن يتخلّى عن مبادئه ومواقفه. وفي ذلك الوقت أعاد أنصاره تنظيم صفوفهم بقيادة زوجته ستريدا وعملوا في الجامعات اللبنانية وفي المغتربات وعبر البطريركية المارونية والفعاليات المسيحية لاطلاق سراحه.

ومع التغيير الكبير الذي حصل في لبنان عام 2005 وخروج الجيش السوري، أطلق سراح جعجع في 18 تموز/ يوليو، وعاد الى قيادة «حزب القوات اللبنانية» على رأس هيئة تنفيذية، مصرّحاً أنّ «سمير الميليشاوي والحربي قد انتهى في السجن». وأصبح للقوّات كتلة نيابية بعد انتخابات 2005 وحصّة في الوزارة.

وأفسح التغيير عام 2005 لعودة ميشال عون من المنفى إلى استقبال شعبي حاشد، فشبّه وليد جنبلاط عودته بـ«التسونامي» وكان هذا صحيحاً حيث حقّق عون انتصاراً ملحوظاً في الانتخابات في ذلك العام. وأصبح لعون تنظيم سياسي هام باسم «التيار الوطني الحرّ». وتميّز عن غيره من الشخصيات بتاريخ طويل من معارضة الوصاية السورية على لبنان في وقت كان أكثر ناشطي «14 آذار» جزءاً من نظام الوصاية في التسعينات. واختلف عون عن الموارنة الآخرين أنّه تحالف مع شخصيات الشيعة في فريق «8 آذار»، وجهر بالعلمانية كمبدأ رئيسي في تياره. أصبح من المرشحين البارزين لرئاسة الجمهورية. وما قاله جعجع عن نفسه قاله عون: «الجنرال والعسكري قد انتهى في المنفى».

غياب المجتمع المدني

فيما استمرّ النشاط الملحوظ لأمراء الحرب الجدد في لبنان في سنوات ما بعد الحرب، لاحظ الباحث أحمد بيضون غياب الحياة المشتركة، ما يدل أنّ الشعب لم يكن مقتنعاً بالسلام المفروض والأمن «الممسوك». فالاشتراك هو أكثر من تجاور لا حياة فيه، خالي البال من الآخر. وهو أكثر من «زيارة في العيد» ومن مشاركة اقتصادية ومن تقاسم مناصب الدولة. بل هو إقبال على الغير واستدراج له الى قدرٍ وافٍ من المخالطة وليس مجرّد الأمان من شر الشريك المزعوم. فالحياة المشتركة صيغة حياة تامة كان لها جذور قبل الحرب من «مخالطة نامية في الإقامة وعشرة في المدرسة والجامعة وفي المنتدى والمقهى وتلاقياً يومياً في مرافق العمل والإنتاج وتردّداً الى سوق واحدة وزمالة في نواد وجمعيات ونقابات وغير ذلك كثير»[65]. والشراكة هي أيضاً أحزاب مختلطة ومشاركة في انتخاب نائب واحد ومجلس نواب بكتل لا تبنى على أساس طائفي ووزراء ورؤساء بشخصية وسلطان، لا خدم عند مرجعياتهم الدينية أو الخارجية. وإذ يعتبر بيضون أنّ هذه الحياة المشتركة لم تكن بدون نواقص قبل 1975 ولكنّها اختفت تقريباً بعد 1990 بعدما سادت ظاهرة «التبلّر» الطائفي، أي نزوع الطوائف بما هي طوائف الى اتخاذ صورة المجتمعات المتكاملة الأبعاد، البالغة هذا الحدّ أو ذاك من تمام البنى والوظائف.

الوضع أصبح أسوأ في سنوات ما بعد الحرب مما كان قبل 1975، إذ إن الطوائف لم تكن كلها طوائف في السابق ولم يكن لها جميعاً مؤسسات تعليم ومؤسسات رعاية مختلفة الوجوه تغنيها عن مؤسسات سواها وتكاد تغنيها عن مؤسسات الدولة. وأنّ المسلمين «تطيّفوا» متأخرين بعد ولادة لبنان الكبير وتبيّن أن الدولة ليست لهم. فانتظر الشيعة حتى نهاية الستينات لتأسيس مجلس مذهبي. فيما كانت الأحزاب الطائفية «على درجة استثنائية من القوة في أكثر الطوائف تبلّراً عند الموارنة»، فيما كان كسب حزب من أحزاب اليسار لبضعة نفر من الموارنة يعدّ نصراً مؤزراً[66].

في بداية القرن الحادي والعشرين بلغ «التبلّر» الطائفي مداه فبات متعذراً تقريباً أن ننسب شخصاً ما الى عائلة أو قرية مثلاً وننسى نسبته الى طائفة، فيما ضيّق التهجير الذي جرى في زمن الحرب من مساحة التلاقي بين اللبنانيين ولم تنفق الدولة على معالجته. فبعد حرب كان 70 بالمئة من أسبابها نفسية وإنسانية قامت الدولة بإنفاق 70 بالمئة من المال العام – المستدان بأغلبيته – على بناء الحجر. فلا معالجة لقضية تهجير النبعة والأحياء الشرقية ولا الشوف

وعاليه والأحياء المسيحية في غرب بيروت وجنوبها ولا إعادة بناء أسواق قديمة ولا مدارس مختلطة ولا جامعة تجمع الجيل الجديد. إذ تزوّدت كل الطوائف بمدارسها ومستشفياتها ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعدما اقتسمت الدولة فيما بينها. «فما كانه «حزب الكتائب» وحده قبل الحرب... بات له نظائر في طوائف أخرى»[67].

كما اتحد السياسي بالمذهبي بعد الحرب، فبات رؤساء الطوائف الروحيون يتدخّلون في السياسة وفي المجتمع دون فصل، فلا تهدأ الهواتف والزيارات بين هؤلاء والرؤساء الثلاثة والوزراء والنواب والشخصيات العامة والتجّار وسواهم. جاء هذا بعد عقود من انحسار سلطان بطريرك الموارنة على رئيس الجمهورية، وبعدما كان مفتي السنّة موظفاً كبيراً لدى رئاسة مجلس الوزراء، وبعدما لم يكن للشيعة مؤسسة مذهبية. فأصبح لأي نزاع سياسي في البلاد طابع مذهبي انقسامي وأصبح رجال الدين يُستشارون يومياً في كل كبيرة وصغيرة. فأصبح هؤلاء مصدراً للسلطة وأصبحوا قولاً فصلاً في تسمية ممثلي الطائفة، الخ[68]. وصاية رجال الدين، وإن لم تفلح في منع الاختلاط السياسي، أي قيام أحلاف بين سياسيين متنوعي المذاهب وخاصة في الانتخابات، حدّت كثيراً من مدى هذا الاختلاط الذي يجافي منطقها ومن عمقه وفاعليته، وأيضاً من أي اختلاط على المستوى الاجتماعي، ومعركة الزواج المدني الاختياري عام 1998 خير شاهد. وكلما تيسّرت لرجال الدين في السيطرة على مقاليد التمثيل السياسي للطائفة كان هذا نذيراً لما سيحصل لاحقاً في الطائفة وفي علاقاتها بسائر الطوائف ومن ثم في حال البلاد بأسرها. وهكذا شهد لبنان صعود موسى الصدر ومن تلاه من رجال الدين الشيعة وكذلك استعادة البطريركية المارونية زعامة سياسية فاعلة فقدتها منذ العشرينات. ولا يحمّل بيضون الموارنة أو الشيعة مسؤولية المزج المشؤوم بين مستويات الزعامة المختلفة إذ إنّ «التماهي بقطب واحد هو دأب الجماعة المحاصرة»[69]، كما يقول.

واتخذت البلترة الطائفية بعد الحرب حدّاً استقطابياً اتخذت معه الحياة العامة رداء «ترويكا الرئاسات» التي ارتدت بين حين وحين ملامح من قمم البراكين. ويستنتج بيضون إذن صعوبة كونفدرالية الطوائف أو التقسيم: «التبلّر الطائفي لم يثمر وحدات سياسية للطوائف ولا لغيرها من التشكيلات. فحين تغلب لعبة الصراع بين الطوائف على لعبة المنازعات داخل كل طائفة، يتعذّر تشكيل الكتل أو الأحلاف أو القوى غير الطائفية المشارب، ويصير الاتكاء على قوّة في الخارج عند النزاع، وتحكيم قوّة من الخارج عند طلب المصالحة، أمرين لهما ضرورة الماء والهواء. واليوم يتكىء المتكئون على دمشق وطهران والرياض وواشنطن

وباريس والفاتيكان... وحين يثمر التبلّر الطائفي هذا القدر من الحاجة الى حكم من الخارج ومتكأ فيه، تصير الطبقة السياسية فتاتاً...»[70]. والنتيجة أنّ لبنان ما بعد الحرب لم يكتنز الكثير من تجربة الحياة المشتركة السابقة لكي يحفظ الدولة والحريّات وما امتازت به البلاد من غزارة ألوان الحياة، فيقع على عاتق الدولة والجماعات الأهلية عبء استعادة شروط التواصل وتعزيزها، إذا لم يكن الكلام عن الحياة المشتركة مجرّد نفاق، فيضحي حتى مجرد ظهور «إيليا وأحمد مثلاً من على منبر واحد أو بين دفتي كتاب واحد» كافياً لإعلان عن استمرارية حياة مشتركة ما، في حين يُجاب الحريص على المجتمع المدني الجامع لكل اللبنانيين في انتقاده طائفة لأنّها بنت جامعة أو مستشفى لأبنائها: ألا يفعل الآخرون ذلك أيضاً؟ ألم تعلن هذه المؤسسة أنّها «مفتوحة لكل اللبنانيين»؟[71].

ويجمل بيضون ما كان واقعاً في زمن الحرب ومستمرّاً بعد 1990، تحت عنوان «البغض» الذي لا يغطيه «أنّ لهذا ثلاثة أصدقاء من المسيحيين ولا أنّ ذاك زوّج خالته من شيعي ولا أن امرأة درزية نذرت لمار الياس ولا أنّ الآخر تعشّى سبع مرّات في بيت مري خلال الصيف الفائت. فمثل هذا كان يحصل بين الطليان والمصريين، قبل أنطونيو وكليوباترا، وما يزال. وهو لا يعمل شعباً ولا دولة»[72].

أزمة دولة أم نظام حكم؟

وإذ كان التركيز على الأمن وإنهاء الحرب بالقوّة، قوّة الدعم السوري والإقليمي، والاتجاه فيما بعد إلى مهمة إعادة إعمار أغفلت معالجة ذيول الحرب ونتائجها في نفوس الناس، يمكن على هذا الأساس اعتبار أنّ حرب لبنان لم تنته بمجرّد نزع سلاح الميليشيات وتغييبها عن الشارع. بل هي استمرّت في المجتمع وفي المنازل وفي ذهن أمراء الحرب ولغتهم. غاب السلاح ولكن عمل الميليشيات استمرّ في نشاطات طائفية منظّمة عبر وسائل إعلام خاصة، وكتل نيابية واستثمارات مصرفية ومشتقات نفطية وحصص من إنفاق الدولة وإيراداتها بشكل أو بآخر، وحقائب وزارية، ومراكز درجة أولى في الإدارة العامة، وحصص من الوظائف. فلم يتغيّر واقع لبنان في بداية الألفية الثالثة عما كانه لبنان بلد «آكلة الجبنة» في عهد بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب في القرن العشرين. وبات غياب السلاح تفصيلاً لا شأن له في استمرار الحرب بين أمراء لبنان وإن بوسائل أخرى. وإذ بكافة عقد التسعينات والسنوات الأولى بعد العام 2000 تتشابك بخلافات أسبوعية بين أطراف الحرب السابقة وقد أصبحوا

حكاماً، والتمسك بالمصالح الفئوية وأحياناً الشخصية وأصبح لبنان خريطة بتضاريس غير منسجمة من طوائف وجماعات الى درجات أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل 1975.

وإلا لماذا يحنّ كثيرون إلى زمن الحرب باعتبار أنها كانت أفضل من الحياة في «الجمهورية الثانية» لولا الروح الميليشياوية الراسخة في النفوس؟ «فالميليشيا وإن نفرت منها جماعتها تبقى من حيث الأساس موصولة الأسباب بهذه الجماعة»[73]. و«المجتمع الأهلي لا يسعه أن يغسل يديه كلياً من توليد القوى التي تقهره... مع تبرّؤ واضح من هذه القوى». فيما يتوزّع الناس مواقف فعلية تدور حول نفس المسائل التي رسمت خريطة الميليشيات في زمن الحرب.

ورغم انتهاء الحرب، لا يزال كل واحد من أمراء الحرب والزعماء ومن سار في مدارهم يستطيع أن يصادر الشقق ويحيط نفسه بعناصر أصبح اسمها المدني «حرس» أو «بودي غارد» ويضع يده على موقف السيارات أوعلى مستودع العمارة ثم يغلق شارعه أو شوارع الحي الذي يسكنه على السيارات كمربع أمني. إنّ ملامح استمرار الحرب الخاملة كانت حاضرة في التسعينات. فلم يثر الرأي العام متسائلاً حول كيفية تمكّن الميليشيات من تصدير سلاحها الى دول أخرى بعدما استعادت الدولة سيطرتها على المرافىء كافة، أو كيفية انتقال مدرّعات من وسط لبنان الى الشريط الحدودي هدية الى ميليشيا «الجنوبي»، واستمرار حوادث العنف والاغتيال والتفجير، كاغتيال داني شمعون أمين عام «حزب الأحرار» وتفجير كنيسة السيدة، والمخيمات الفلسطينية المدجّجة بالسلاح والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعسكرات للأكراد في البقاع ومستودعات ذخيرة في أكثر من منطقة.

ثم لجوء أي شخص في الحكم، وزيراً أو نائباً أو رئيساً، الى الاستنجاد بطائفته «مهيّجاً» لمشاعرها داعياً الى مهرجانات خطابية تؤجج الحقد. فلم يحصل «أن أقيل وزير خرج على وحدة المؤسسة وقاطع أعمالها مهما يتماد الخروج وتطل المقاطعة. ولم يحصل أن قُبلت استقالة من وزير حانق، أيّاً يكن أسلوبه في إظهار حنقه، بل هم كانوا يخرجون، مقاطعين أو مستقيلين، حين يشاؤون ثم يعودون حين يختارون وهم كانوا، موزعين بنعمة الله، بين طوائف عدّة»[74]. فإذا عجز مجلس الوزراء وما يحيط به من مؤسسات وأجهزة عن حكم البلاد فمن يحكمها؟ التقسيم مستحيل، والفيدرالية تردّ المواطنين عبيداً لأمراء الحرب وزبانيتهم وتكرّس نظام المحميات وقد تفضي الى التقسيم، أي الى اضمحلال حتى الكيانات الأصغر (واقع الكانتونات المارونية والشيعية في زمن الحرب). وهو ليس بجديد، بل يظهر بقوّة بشكل كانتونات يحكمها الأمراء في زمن الحرب ليضمحل الى «كانتونات خافتة» في زمن السلم.

أمّا بموجب اتفاق الطائف فتزداد مسألة كيفية حكم البلاد صعوبة لأنّه لم يعد يوجد رئيس جمهورية قوي ككميل شمعون وفؤاد شهاب وسليمان فرنجية أو «طائفة ملكة» كالموارنة تحكم البلاد كما قبل 1975. كما أن تجربة حكم «الترويكا» لم تكن ناجحة لحكم لبنان لأنّها تحوّلت «لجنة 3 زائد 1»، مجلساً من ثلاثة رؤساء يختصرون الطوائف، ترويكا اقتصرت على الطوائف الثلاث الكبرى زائد الدروز الممثّلين بوليد جنبلاط، على أساس أنّه «الرئيس الرابع»، رئيس مجلس الشيوخ الذي وعد به الدروز. وهذا كان ظلماً ليس للطوائف الصغرى فحسب بل للتعددية السياسية داخل الطوائف الكبرى ويطرح المسألة التمثيلية بقوّة. أما أن يصبح هذا «المجلس الرئاسي» موسّعاً فإنّه يتحوّل إلى مجلس منافس لمجلس الوزراء يلغي مؤسسات الدولة، كما برزت لفترة طاولة الحوار ومن حولها في ربيع 2006. وحتى لو كان «مجلس الرئاسة» موسّعاً أم مصغّراً فإنّه سيجلب كوارث لا نهاية لها إذ إنّ الاختلاف بين أعضائه يعطّل الحكم ويدخل البلاد في أزمة حكم كل شهر تقريباً لأنّ إدارة الدولة عمل يومي. وليس كزعل نائب أو وزير يمكن استبداله.

ويعجب المرء أن يسعى أمراء الحرب عام 2006 الى استجلاب قوى خارجية لعونهم ضد أخصامهم، وكأنّه بقي في لبنان من يقبل أن يستغلّه طرف آخر، أو أن يكون له امتيازات على حسابه. وفيما قال اتفاق الطائف بضرورة التوصّل الى أفضل العلاقات وأقواها مع الشقيقة سورية تنفيذاً لأمنية قديمة عند الرئيس السوري حافظ الأسد، فحواها أن لبنان وسورية إنما هما شعب واحد في دولتين، وبعد توقيع اتفاقات ومعاهدات بلغت نصوصها مئات الصفحات، كان الواقع مغايراً لهذه الغايات السامية. فقد أصبح طريق بيروت – دمشق سالكاً باتجاه واحد من 1990، وقبل ذلك بسنين، إلى 2005 يعبره في الأسبوع عشرات السياسيين اللبنانيين. وكان سبب هذه الزيارات الكثيفة ليس لأمور وطنية عليا تخصّ الدولتين والشعبين من أمور «التعاون والتنسيق» كتفعيل المسائل الاقتصادية والتجارة والعمالة والإنتاج الزراعي وقضايا الشراكة الأوروبية والجمارك وقضية السلام والعلاقات العربية؛ بل كانت الزيارات تتعلّق بمصالح ذاتية شديدة الخصوصية والأنانية، وجلّها شكاوى بعض هؤلاء ضد بعضهم لدى الوصي السوري وتحسين مواقع انتخابية وحصة في الحكومة أو وظائف الإدارة العامة والانتخابات البلدية، ما جعل زعماء لبنان صغاراً وسورية تبدو صاحبة القول الفصل في كل شأن داخلي. ولكن الأمر لم يكن بهذه السطحية وكأن أمراء الحرب في لبنان كانوا لا حول ولا قوّة لهم، بل كان إصرارهم معظم الأحيان على استجلاب السوري فيما بينهم لتحقيق

مآرب محليّة. ولم يغنِ الأمر سعي البعض الآخر الى عواصم أخرى لأهداف مشابهة كما كان الوضع خلال عقود (تل أبيب، واشنطن، باريس، الرياض، القاهرة، بغداد، طرابلس الغرب، طهران، موسكو، الخ).

وصل لبنان في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الى وضع بات يصح فيه القول إنه بلاد لا تحكم، «أليس واجباً على الشعب أن يفرض على الحكام مزيداً من الرعاية لحدود مؤسسة الحكم ولحرمتها؟ وإلا فما هو الدستور إذن وما هو الشعب؟»[75]. ودليل أنّ الناس جماعات وليسوا أفراداً أنهم يبدون الولاء لأمراء الحرب والزعماء ويعيدون انتخابهم في حين أن بمقدورهم محاسبتهم على ما اقترفوه خلال 60 عاماً من عمر الجمهورية اللبنانية.

وإذ يتناقش كثيرون أنّ في لبنان ديمقراطية توافقية يصبح الأكيد أنه لا يمكن الجمع بين الاثنتين حيث التوافقية والزبائنية تعطلان النظام الديمقراطي وتفرغانه من محتواه. فالنظام الديمقراطي المطلوب ليس مفصّلاً على قياس يشاؤه أمراء الحرب والزعماء، أي «نظاماً هجيناً» ليس علمانياً ولا يعترف بالمساواة وحقوق الفرد وأولوية المجتمع المدني فيصبح أبعد ما يكون عن الديمقراطية. وهذه الديمقراطية تريد أولاً أن يصبح اللبنانيون أفراداً لا جماعات متقاتلة.

هوامش

[1] Leonard Binder, editor, *Politics in Lebanon*, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1966, pp. vii – xi.

[2] Arnold Hottinger, «Zu'ama' in Historical Perspective», in Leonard Binder, Ed., *Politics in Lebanon*, pp. 85-106.

[3] Antonio Guistozzi, *The Debate on Warlordism: The Importance of Military Legitimacy*, London, London School of Economics – Crisis States Program, October 2005.

[4] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، بيروت، دار النهار، 1999، ص 53.

[5] Mark Duffield, *Post-modern Conflict*, Birmingham, University of Birmingham, 1997; and Philip Cerny, "Neo-medievalism, Civil War, and the New Security Dilemma: Globalization as a Durable Disorder", Civil Wars 1:1, Spring 1998, pp. 36-64; and Paul Jackson, "Warlords as Alternative Forms of Governance", *Small Wars and Insurgencies*, 14:2 (2003), pp. 133-134.

[6] Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalisation*, New York, Anchor, 2000.

[7] William Reno, *Warlord Politics and African States*, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1998; and William Reno, 'The Politics of Insurgency in Collapsing States', in Development and Change, 33:5 (2002), pp. 837-858.

[8] Antonio Guistozzi, 'Respectable Warlords? The Politics of State-Building in Post-Taleban Afghanistan', Crisis States Working Paper 33, London, Crisis States Research Centre, London School of Economics, 2003a, pp. 4-5.

[9] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 68.

[10] جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 404.

[11] جريدة **النهار**، 3 نيسان/ ابريل 2006.

[12] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 92-93.

[13] جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 258.

[14] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 262-263.

[15] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 280.

[16] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 319.

[17] مقابلة مع مجلة **الشراع**، 21 تشرين الأول/ اكتوبر 1985، ذكرها حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 428.

[18] حازم صاغيّة، **موارنة من لبنان**، ص 428.

[19] Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 12.

[20] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 332-333.

[21] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 329.

[22] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 323.

[23] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 332.

[24] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 339.

[25] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 345.

[26] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 352-353.

[27] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 362-363.

[28] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 373.

[29] جوزف أبو خليل، **المصدر نفسه**، ص 377-378.

[30] حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 429.

[31] إلياس الهراوي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002، ص90.

[32] جوزف أبو خليل، ص 393.

[33] بيار رزق «أكرم» المدرّب في مسائل الأمن والاستخبارات، انضم الى سمير جعجع لاحقاً وأصبح وسيلة اتصاله مع العراق و«حركة فتح» الفلسطينية، ثم وقف إلى جانب أمين الجميّل ليصبح فيما بعد مستشاراً لياسر عرفات.

[34] من سلسلة «سمير جعجع يتذكّر» مع غسان شربل، مجلة **الوسط**، محفوظة في موقع انترنت «القوّات اللبنانية»، الجزء السابع.

[35] Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 19.

[36] Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 25.

[37] Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 20.

[38] رغم أنّ العرف في لبنان يقضي بتخصيص منصب رئاسة مجلس الوزراء للسنّة إلا أنّ سابقة تعيين رئيس الجمهورية بشارة الخوري لقائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للوزراء عام 1952 برّرت تسمية عون عام 1988.

[39] إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002، ص 137.

[40] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 150-140.

[41] http://www.syrianprison.com/text_html_en/ImportantDocumentsAndReports/13October1990.htm

[42] جريدة **البيان** الاماراتية، 9 نيسان/ ابريل 1999.

[43] نشر روبير حاتم «كوبرا» تفاصيل بالأسماء والأرقام عن الفساد والمفسدين في الفصلين 30 و31 في كتاب صدر بالانكليزية عام 1999، كما قدّر النائب نجاح واكيم تفاصيل أخرى في كتابه **الأيادي السود**. ولم يثر هذان الكتابان وتقارير الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية عن الفساد أي توجّه قضائي نحو المحاكمة أو المحاسبة باسم الحق العام على الأقل.

[44] إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، ص 501-500.

[45] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 268.

[46] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 269.

[47] تقارير بقلم فارس خشّان في **السفير** 29 أيلول/ سبتمبر 2002 وبقلم نقولا ناصيف، **النهار**، 2 تشرين الأول/ اكتوبر 2002.

[48] المؤتمر العام الخامس والعشرون لحزب الكتائب اللبنانية، ريجنسي بالاس – أدما، 5-6-7 كانون الأول 2003.

[49] استناداً إلى تفسير قدّمه للمؤلف السيّد إيلي متى، رئيس مقاطعة كندا الكتائبية. كما سهّل متّى للمؤلف الاطلاع على مجموعة كتب حزبية بأقلام مختلفة (لجوزف أبو خليل وكريم بقرادوني وجان شرف وخطابات وتصريحات بيار الجميّل، وسلسلة «تاريخ حزب الكتائب اللبنانية» ومجلة **العمل** الشهرية في 13 عدداً (1977 - 1979).

[50] جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 282.

[51] «نرفض القاعدة التي تقول إنّ موارنة المحافظات يجب أن يكونوا عسكراً لقادة مسيحيين مجانين»، جريدة **السفير**، 18 آب/ أغسطس 2002.

[52] إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، ص 298.

[35] موقع تيار المردة على الانترنت.

[45] إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، ص 233-235.

[55] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 231.

[56] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 238.

[57] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 240.

[58] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 248.

[59] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 249.

[60] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 255-256.

[61] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 366.

[62] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 372-373.

[63] إلياس الهرواي، **المصدر نفسه**، ص 378.

[64] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 381-382.

[65] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، بيروت، دار النهار، 1999، ص 57.

[66] أحمد بيضون، ص 58.

[67] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 59.

[68] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 60.

[69] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 60.

[70] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 64.

[71] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 65.

[72] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 90.

[73] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 82.

[74] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 100.

[75] أحمد بيضون، **المصدر نفسه**، ص 101.

الفصل الخامس عشر

أمراء الحرب الجدد
«أمل» ودولة «حزب الله»

يرى أحمد بيضون أنّ أي معالجة جديّة لتبلور الطوائف اللبنانية كقوى ذاتية ضاربة (والتي كان فيها الموارنة سبّاقون منذ قيام الكيان ولحقهم الدروز في أواخر السبعينات ثمّ الشيعة في الثمانينات) لا بد من أن تنظر الى التحوّلات التي شهدتها هذه البلورة (أو «البلترة» كما يسميها، cristallisation) داخل كل طائفة من جراء الحرب اللبنانية وما تلاها. ويقول بيضون ثانياً فيما يتعلّق باتصال هذه التحوّلات بمؤثرات خارجية، بأنّ هذه المؤثرات أو العلاقات لا تمنع أنّ الوجه الباقي من هذه القوى الطائفية، خاصة عند النظر في مستقبل البلاد السياسي ومصير نظامها، إنما هو الوجه الداخلي[1]. وهكذا، يعتبر بيضون، لا يساوي اعتبار «حزب الله» الشيعي مثلاً طرفاً إيرانياً أكثر مما كان يساويه اعتبار «القوات اللبنانية» المسيحية في مطلع الثمانينات طرفاً إسرائيلياً. وكذلك لا يمكن الإغضاء أن بلوغ «حزب الله» ما بلغ من قوّة ونفوذ وفاعلية في لبنان إنما يترجم تحوّلاً عميقاً في نظرة جزء كبير من شيعة لبنان الى شؤون الدين والأمة والشرعية، ما ينعكس على النسيج الشيعي داخل المجتمع اللبناني وعلى انخراط الشيعة في الشأن العام. وعليه يؤكد بيضون أنّ من يلتفت الى الدور الإيراني، وهو جلي وحاسم في «حزب الله»، دون غيره، إنما يفوّت على نفسه الخيوط الداخلية لوجه من وجوه طائفة رئيسية من طوائف لبنان.

بهذه الخلفية النظرية نعالج في هذا الفصل تحوّلات الشيعة كشريك أو قادم جديد الى طاولة أمراء «الجمهورية الثانية» بعد غيابهم (كجماعة لا كأفراد) منذ قيام دولة لبنان الكبير.

عنوان للحرمان

هناك سؤال أساسي يحتاج الى بحث وهو كيف يمكن لطائفة كانت الأكثر يسارية وعلمانية في العقيدة والممارسة في أوائل السبعينات (حتى قيل أثناء حرب السنتين إنّ «شيعي» يعني «شيوعي») أن تتحوّل 180 درجة نحو العصبية الطائفية أو نحو الصحوة الإسلامية خلال أعوام قليلة. حتى بات بعض مثقّفيها يحذّرون من خطر التعميم وأنّ «أمل» و«حزب الله» ليسا كل الشيعة وأنّ نزولهما الى الميدان لا يعني أنّ الطائفة قاطبة هي التي نزلت[2]. يبدأ خطاب الغبن التاريخي لدى الشيعة، ليس بسبب «الامتيازات المارونية» في القرن العشرين، بل منذ انتشر الشيعة كطائفة تاريخية في لبنان في جبيل - كسروان وبشرّي والشوف ومناطق أخرى، أي منذ أكثر من ألف وثلاثمائة عام. ثم انحسار وجودهم الى البقاع ولبنان الجنوبي ليصبحوا عنواناً للحرمان والهامشية منذ غزو المماليك في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، مروراً بالاضطهاد العثماني وظروف القرن التاسع عشر التي منعت الشيعة من اللحاق بركاب الطوائف الأخرى في التربية والتعليم والحياة العصرية والتجارة.

قبل التطوّرات الاجتماعية في الستينات من القرن العشرين كان الشيعة فئة هامشية في الصراع اللبناني. وإذا كان من جذور اجتماعية اقتصادية للحرب اللبنانية التي اندلعت عام 1975 فلا شك أنّ معاناة الشيعة وحرمانهم كانا الأكثر حضوراً ودلالة وحضّاً على الثورة. فكان الشيعة الأكثر فقراً وتخلّفاً بين الفئات اللبنانية. إذ منذ الاستقلال لم يكن في صفوفهم نخبة مثقفة ومتعلّمة تتكلم باسمهم ولا فئة تجّار تمثّل مصالحهم. واكتفى أمراء الحرب الشيعة - مثال آل حمادة في البقاع وآل الأسعد والخليل في الجنوب - بالمراكز التي وصلوا اليها بمساعدة الموارنة، فأصبحوا موالين لأصحاب الأمر في البلاد بأسلوب اعتبره بعض مثقفي الشيعة تبعياً وعلاقة زبائنية. ولقاء ولائهم حصل أمراء الحرب الشيعة على منصب «رئيس مجلس النواب» الذي عادة ما يكون إجرائياً وشكليّاً في كل الدول. وطيلة فترة ما قبل الحرب «تناتش» آل حمادة وآل الأسعد هذا المنصب (صبري حمادة وأحمد الأسعد وابنه كامل الأسعد) كما نافسهم عادل عسيران بدعم من كميل شمعون. وكغيرهم من أمراء الحرب، لم يبال آل حمادة وآل الأسعد بقضية الإصلاح الاجتماعي الاقتصادي ولا بتطوير النظام السياسي. وتشهد أحداث لبنان طيلة فترة الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال أنّ دور هؤلاء كان هامشياً وصغيراً. إذ حتى الستينات عمل أمراء الحرب الشيعة لمصالحهم الشخصية والعائلية حتى أنّ صبري حمادة رئيس مجلس النواب سجّل 60 شخصاً من عائلته على جدول الرواتب في مجلس

النواب. وكان هناك بون شاسع بين أغنياء الشيعة وهم قلّة أما الغالبية الساحقة فهم فقراء.

وكان موقف أمراء الحرب عكسياً ومناقضاً للاصلاح وضد تنمية مناطق الشيعة المحرومة وتطوير الكادرات المتعلمة. حتى أنّ طرفة ظهرت عن عداء أحمد الأسعد لتعليم الجيل الجديد ورغبته في أن يبقى أتباعه فلاحين أميين ليسهل استغلالهم. ففي الأربعينات، كان الأسعد نائباً عن قضاء مرجعيون وجاء رجل يسأله دعماً لابنه المتفوّق في دراسته لكي يرسله الى الجامعة في بيروت. وكان ردّ الأسعد حسب الطرفة: «ولماذا تريدني أن أساعد ابنك؟ ما بيكفيكم أني عم أبعث ابني كامل ليتخصص؟». والمقصود أنّه بإرسال ابنه كامل الى المدرسة فإنه يسدي خدمة لكل الشيعة.

وعندما بدأت المشاريع الإنمائية في عهد فؤاد شهاب عام 1963 وجدت الدولة أنّ من أصل 452 قرية وبلدة في الجنوب يقطنها 400 ألف نسمة، كانت 250 منها (بـ250 ألف نسمة) بدون مياه للاستعمال المنزلي ولا مياه شفة. وأنّ سبعاً من هذه القرى والبلدات فقط تصلها الكهرباء والبقية (445) بدون كهرباء، وأنّ نصف الأطفال في سن المدرسة (6-10 سنوات) بدون مدارس، وأنّ المدارس الثانوية شبه معدومة وأنّ نسبة الأميّة مرتفعة جداً في أوساط السكان. كما كانت 85 قرية بدون طرقات معبّدة ولا يمكن الوصول إليها بالسيارة، وثلث الأراضي الزراعية أصبحت أرضاً بورًا. ورغم أنّ الميثاق الوطني 1943 حدّد حصة الشيعة في مناصب الدولة بعشرين بالمئة إلا أنّ هذه النسبة طبّقت فقط في البرلمان وليس في مجلس الوزراء والادارة العامة والمناصب الأخرى. كما أنّ حصة جنوب لبنان الذي يضم 20 بالمئة من سكان البلاد لم تزد عن أقل من واحد بالمئة من إجمالي الإنفاق العام.

ساهم الحرمان والقهر والفقر في توجيه الجيل الجديد الى الانتساب الى الأحزاب اليسارية خاصة بعد عهد شهاب الذي افتتح المدارس، ونشاطا «الحزب الشيوعي» وأحزاب أخرى في الجنوب. جلبت خطة شهاب طرقاً وكهرباء ومياهاً وخدمة هاتف وبريد ومدارس ابتدائية وبعض المدارس الثانوية الى الجنوب والبقاع. ولكن كل هذا لم يكن كافياً لتنمية الجنوب إذ إنّ قلّة عدد المدارس الثانوية وانعدام الاستثمار وخلق فرص العمل أديا الى هجرة الجيل الجديد لمتابعة التعليم أو للبحث عن الوظيفة في المدينة وترك الأرض والقرية. فيما سمحت الطرق المعبّدة بالانتقال السهل الى بيروت وضواحيها حيث الخدمات ومستوى المعيشة أفضل بكثير من الجنوب. فحدثت هجرة كثيفة الى بيروت وضاحيتيها الجنوبية والشمالية منذ الخمسينات حتى وصل عددهم الى 315 ألفاً (أي ثلث سكان بيروت الكبرى) عام 1975. وتجاور الشيعة

في حزام البؤس مع المخيمات الفلسطينية حتى أصبح الحزام مستنقعاً نشطاً لتجنيد النشء الجديد من الشيعة في صفوف الأحزاب الشيوعية والراديكالية والتنظيمات الفلسطينية ما أقلق البورجوازيات المدينية، لا سيما السنّة والموارنة، التي نجحت في قطاعات اقتصادية متعددة خاصة في قطاعات المصارف والتجارة والخدمات وأسواق السلع الاستهلاكية.

ورغم تاريخهم الطويل في الفقه الديني الذي يعود قروناً، لم يتسنّ للشيعة فرصة الحصول على التعليم المهني والأكاديمي الحديث مقارنة بالمسيحيين أو حتى بالسنّة. ومع أنّ هذا الأمر بدأ يتغيّر في الستينات، فإنّ الشيعة لم يشكّلوا أكثر من 8 بالمئة من طلاب الجامعة اللبنانية في أوائل السبعينات. ولذلك كان من الصعب عليهم المشاركة بالسلطة والمال بدون قاعدة رأسمالية وعلمية. وأمام الطموح والشعور بالحرمان استيقظت روح الثورة وانتسب عدد كبير من شباب الشيعة الى الأحزاب اليسارية، رافضين الزعامات التقليدية وأحياناً عازفين عن فكرة الانتماء الطائفي بما هو حظيرة أو معقل، مفضّلين الانتماء الى مجتمع علماني ديمقراطي يضمن المزيد من المساواة والعدالة لكل المواطنين وليس للشيعة فحسب. وبوفود أموال المغتربين الشيعة في غرب أفريقيا وأولئك العاملين في دول الخليج، ومع تحسّن مستوى الثقافة والتعليم، صعدت فئة اجتماعية في وسط الشيعة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات لا تعير اهتماماً لأمراء الحرب التقليديين، بل تسعى الى ترجمة إمكانياتها الاقتصادية والثقافية الى نفوذ سياسي. كما دخل عدد كبير من الشيعة في مهن فكرية وثقافية تحتاج الى مستوى تأهيل عال، فأصبحوا محامين ومفكرين سياسيين وكتّاباً وصحافيين وناشرين وأساتذة مدارس وجامعات ومنتجي أفلام، حتى وصف سليم نصر هذه الفئة الصغيرة من الشيعة بأنّهم «أنتلجنسيا طموحة وراديكالية»[3].

لم يكن حزام البؤس حول بيروت هو المهد الوحيد لانتشار الحركات اليسارية في أوساط الشيعة، إذ إنّ «الحزب الشيوعي اللبناني» كان موجوداً في جنوب لبنان منذ الأربعينات، فيما نشط «البعث العراقي» في صفوف الطلبة الشيعة (برز من قادته موسى شعيب من قرية الشرقية) وانضم الطلاب الشيعة ومثقفوهم الى «حركة القوميين العرب» بأعداد مهمة في أواخر الستينات حتى أصبحوا الأغلبية في «منظمة العمل الشيوعي» بقيادة محسن ابراهيم، و«حزب العمل الاشتراكي العربي». وساعد في سرعة انتشار اليسار في حزام البؤس أنّ بعض الجنوبيين الذين جاؤوا الى بيروت كانوا أعضاء في هذه الأحزاب. شكّل الشيعة إذن في أوائل السبعينات أغلبية أعضاء معظم تشكيلات اليسار والقوى العلمانية، فلم يكونوا «وقود حرب» وفي «بوز

المدفع» لقوى اليسار فحسب (كما قال البعض وكأنّ في الأمر استغلال طائفة لطائفة أخرى أو كأنّ شباب الشيعة قاصرون لا يدركون ما يفعلون ويجب إعادتهم الى الحضن الطائفي الذي مثّلته «حركة أمل» أو «حزب الله» فيما بعد). بل كان الشيعة في التنظيمات اليسارية هم أيضاً منظّريها وقادتها. وانضم الشيعة، وخاصة من الطلبة، الى صفوف التنظيمات الفلسطينية في وقت أصبح العمل الفدائي قمّة العطاء الوطني، فسقط لبنانيون شهداء وتنازع الفلسطينيون واللبنانيون على «ملكية» هذا الشهيد أوذاك. كما أنّ الأحزاب اليسارية قامت بتدريب أعضائها من أبناء القرى الحدودية لتكون سنداً للمقاومة الفلسطينية ضد الاعتداءات الإسرائيلية. إذ بدون دعم الناس كان مستحيلاً على المقاومة الفلسطينية أن تقوم بعمليات ضد إسرائيل رغم أنف الجيش اللبناني. لم يكن هناك أي عائق أمام أجيال الشيعة للالتحاق بقوى اليسار والجماعات الثورية. فقد كان أمراء الحرب الشيعة في وضع ميؤوس منه كما أنّ صعود الإمام موسى الصدر لم يحقّق اختراقاً هاماً في صفوف الشيعة طيلة السنوات العشر التي سبقت غيابه (1968-1978).

جذور صعود الوجدان الشيعي، كجماعة لها هويّتها في تركيب الموزاييك اللبناني، ارتبطت بثلاثة أحداث منفصلة:

- مقتل كمال جنبلاط وفرط عقد التحالف اليساري عام 1977.
- اختفاء الإمام موسى الصدر في رحلة الى ليبيا في 31 آب/ أغسطس 1978.
- والثورة الإسلامية في إيران في شباط/ فبراير 1979.

ساهمت الأحداث الثلاثة في خيبة أمل شبان جميع الطوائف وخسارة قضية الإصلاح التي حاربت من أجلها الأحزاب اليسارية. وبدأ هؤلاء يتعرّفون الى جذورهم الدينية التي تنكّروا لها طويلاً في صراع البقاء في عالم أمراء الحرب المتجدد في لبنان، بعيد حرب السنتين الفاشلة. حتى بات شباب الشيعة في الأحزاب اليسارية كالأيتام بعد مصرع جنبلاط. واكتشف الشيعة المثقفون ومعتنقو الإيديولوجيات الماركسية الشيوعية والقومية العربية ضعف موقفهم. أمّا في الجنوب، فقد كانت القرى تتعرّض لحرب يومية وغارات إسرائيلية متكرّرة رغم انتهاء حرب السنتين في بيروت. وفي الضاحية الجنوبية بعد 1977 أصبح الشيعة، ومعظمهم من مهجّري االنبعة وشرق بيروت والجنوب، تحت رحمة «منظمة التحرير الفلسطينية» والميليشيات المختلفة. فيما استمرّت قضايا الحرمان والتخلّف والفقر ماثلة وكأن لا حرب وقعت ولا وعود قُطعت.

وبعكس الموارنة الذين دخلوا الحرب عام 1975 بوعي تام لهويتهم ونفوذهم وامتيازاتهم في النظام اللبناني، يعرفون عمّا يدافعون ولماذا يحاربون، فإنّ حس الشيعة الجماعي كان غائباً، لأنّ الشيعة عبّروا عن مطالبهم وقضاياهم عبر الأحزاب اليسارية وابتعدوا عن الولاء المذهبي. ويقول أحمد بيضون إنّ الشيعة أخفقوا «إخفاقاً مبيناً حتى السبعينات في تكوين حزب طائفي لهم، وكانت شبيبتهم كثيفة الحضور في الأحزاب غير الطائفية، حتى أنّها كادت أن تقضي على بعضها حين خرجت منها وضوت الى الطائفة المتنامية الظلّ»[4].

الإمام موسى الصدر والمجلس الشيعي الأعلى

انكفأ رجال الدين الشيعة أمام حجج اليسار وتأثيره الفكري على وعي الشباب، وزالت سلطة هؤلاء حتى على أولادهم (حتى قيل إنّ لكل رجل دين من آل الأمين أو آل مروّة ابناً في تنظيم شيوعي)، فأصبح مثقفو الشيعة وأجيالهم الجديدة في واد ومجتمعهم التقليدي ورجال الدين في واد آخر («إنّ الشيخ يحمل العصا ويحثّنا على الصلاة فحسب ولكنه يمضي الليل على مائدة البك»). وفي زمن كان فيه الشيعة في آخر السلّم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في لبنان، يعانون من نظرة دونية من أصحاب الأمر الواقع، كانت هناك نواة صغيرة رفضت الشخصيات التقليدية ولكنها لم تلتحق بقوى اليسار. بل تمسّكت بهوية مذهبية، مشكّكة بنوايا القومية العربية، لا يتعدى طموحها تحسين النظام ليكون للشيعة ما للموارنة والسنّة. واستعارت هذه النواة بعض مطالب اليسار مثل إلغاء الطائفية (تخفيضاً لنفوذ الموارنة لصالح المسلمين) وإعادة هيكلة الجيش (أيضاً لصالح المسلمين) واستصدار قانون انتخابي جديد (أيضاً وأيضاً لنفس الهدف). ووقفت هذه الفئة الى جانب رجال الدين الشيعة والسنّة ضد اليسار «الذي أفسد الشباب وشجّع العلمانية الكافرة»، محذّرة من تدهور القيم الأخلاقية ووحدة العائلة ومؤسسة الزواج وارتباط الفرد بدينه وعلاقته بربّه.

كانت هذه الفئة الصغيرة هي التي نزل بينها الإمام موسى الصدر وجعلها نقطة انطلاق نشاطه في الستينات. ولد الإمام موسى الصدر في مدينة قُم في ايران عام 1928 (وهو إيراني، ذكر وضّاح شرارة أن أصوله اللبنانية تعود الى ما قبل 150 عاماً)[5]. قدم الى لبنان عام 1958 في الثلاثين من عمره بدعوة من أسرة شرف الدين بعد وفاة رجل الدين المعروف عبدالحسين شرف الدين (الذي استحصل من شيخ الأزهر إقراراً بأنّ مذهب الشيعة الإمامية هو أحد المذاهب الإسلامية). وأقام الصدر في صور وغاب عام 1978، فتكون سنته لدى مغادرته

لبنان 50 عاماً ومدّة اقامته في لبنان 20 عاماً. ولم يصبح حضور الصدر ملحوظاً إلا بعد مجيئه بسنوات وأثناء عهد فؤاد شهاب. إذ رحّب شهاب به ومنحه الجنسية اللبنانية وتبرّع بالمال ليفتتح الصدر مؤسسة في قرية «برج الشمالي» جوار صور. ودعم مثقفو الموارنة الصدر في وقت كانت فيه الناصرية والقومية العربية سيدتي الموقف. فرأى ميشال الأسمر مؤسس «الندوة اللبنانية» أنّ «الشيعة والموارنة يشكّلون الجماعتين الرئيسيّتين في لبنان وأنّه يجب بناء الجسور بينهما لخلق بديل إيديولوجي عن الفكر القومي العربي السنّي في لبنان»[6]. واحتضن الأسمر الصدر وقدّمه الى شخصيات لبنانية عدّة ودعاه الى تقديم المحاضرات في «الندوة» التي كانت من أشهر حلقات الفكر اللبناني في تلك الفترة، واصفاً إياه أنّه «رجل الزمن الآتي». كثيرون ساعدوا الصدر، إلا أنّ نجاحه كان أيضاً يعود لصفاته الشخصية، فكان متفوقاً في نواح فكرية وثقافية وقيادية، أنيق المحيّا، طويل القامة بعينين ملوّنتين وطلعة مهيبة. ولكنه كان يتكلّم العربية بلكنة فارسية كثيفة، قليل المعرفة بأحوال لبنان والحياة اليومية للناس، فأثار الشكوك في سنواته الأولى في لبنان عن نواياه وعلاقته بشاه ايران (رغم أنّه كان على علاقة قربى مع الإمام الخميني الذي بدأ في الستينات حركته ضد الشاه).

عمل الصدر في بناء مؤسسات ونواد اجتماعية، خاصة «الحسينيات»، نسبة الى الإمام الحسين بن علي، وهي نواد للنشاط الاجتماعي منتشرة في مناطق سكن الشيعة تنشط في «ذكرى عاشوراء» (ذكرى مصرع الإمام الحسين في كربلاء في العراق في القرن السابع) ثم تطوّر نشاطها لاحقاً. ووضع الصدر جذوراً لأفكاره في أوساط شيعة لبنان عبر زيارات متواصلة الى الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية والمغترب الأفريقي. وأصبح الصدر وجهاً معروفاً في حلقات المحاضرات في «الندوة» وفي الجامعة الأميركية وأماكن أخرى وأقام علاقة وثيقة بالمطران الكاثوليكي التقدّمي غريغوار حدّاد ومع المطران الأرثوذكسي المتنوّر جورج خضر، وصداقة مع ناشر **النهار** غسان تويني الذي كان دائم الحوار معه. حتى أصبح الصدر في أواخر الستينات وأوائل السبعينات شخصية بارزة على مستوى لبنان. فكان بحضوره وخطابه وفكره غير التقليدي يلفت أنظار الرأي العام والنخب السياسية والاجتماعية في بيروت، ويتحدّى الصورة المنطبعة في الأذهان بأنّ الشيعة فقراء قليلو العلم وريفيون أو «جُرديون».

لم يكن ثمّة طائفة شيعية في لبنان بالمعنى الحقوقي والحضور الاقتصادي والسياسي كما كان الحال بالنسبة للموارنة والسنّة والدروز[7]. فرغم أنّ الانتداب الفرنسي أقرّ الشيعة كطائفة مستقلة عن السنّة عام 1926 إلا أنّ هؤلاء لم يؤسسوا صوتاً مستقلاً إلا عام 1967 عندما

أعلن الصدر تأسيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى. ودعم بيار الجميّل وكميل شمعون تأسيس هذا المجلس الذي جعل للمسلمين أكثر من مرجعية. وكان انتخاب الصدر رئيساً للمجلس عام 1969 نقطة تحوّل للصدر وللطائفة الشيعية، بعدما كان المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الذي يرأسه مفتي الجمهورية السنّي يمثّل كل المسلمين. وأصبح الإمام محمد مهدي شمس الدين نائباً للإمام الصدر (ولد شمس الدين في لبنان عام 1936 وهاجر مع أبيه الى العراق حيث أقام 35 عاماً وعاد الى لبنان عام 1969 ليصبح نائب رئيس المجلس).

لم يتأخّر موسى الصدر في تفعيل دور المجلس كمنبر يضفي شرعية على خطابه ونشاطاته. وأصبح مركز المجلس قبلة للديبلوماسيين والاعلاميين ورجال السياسة والزوّار للتشاور مع الصدر في شؤون لبنان والمنطقة. وأطلق الصدر سلسلة مطالب وتحرّكات باسم الشيعة، منها مذكّرة بـ16 مطلباً في حزيران/ يونيو 1973 مذيّلة بتهديد واضح (ولأول مرّة في تاريخ شيعة لبنان المعاصر) بأنّ «13 وزيراً ونائباً شيعيّاً سيقدمون استقالتهم من الوزارة والبرلمان إذا لم تستجب الدولة للمطالب». وقدّم مذكرة جديدة في شباط/ فبراير 1974 تطلب منح الشيعة العدد المناسب من المناصب الحكومية في مجلس الوزراء والإدارات العامة ووضع خطة دفاعية عن الجنوب وتنفيذ سلسلة من المشاريع الإنمائية التي أقرّها مجلس الوزراء ووضعت في الأدراج[8]. ورأى البعض أنّ القضايا التي كان يتكلم فيها موسى الصدر منذ أواخر الستينات، وإن بطريقته، لا تختلف كثيراً عن قضايا اليسار. ومن مركزه الديني ذي الصفة الرسمية في لبنان قام الصدر بخطوة تاريخية وهي إصدار فتوى يعلن فيها أنّ أبناء الطائفة العلوية في سورية، ومنهم الرئيس السوري حافظ الأسد، هم من الشيعة فهم مسلمون. وبدأ سلسلة من التجمعات الجماهيرية الحاشدة في البقاع والجنوب باسم «حركة المحرومين» التي كانت نسبة 20 بالمئة من أعضائها من المسيحيين، ولكن سرعان ما تبخّرت هذه النسبة أمام توجه الحركة المذهبي. إذ رغم أنّ الصدر انطلق من مفهوم شمل كل المحرومين في لبنان، عملياً كان الشيعة هم الأكثر تجاوباً مع خطابه، إذ اختيرت مناسبات دينية شيعية لعقد هذه اللقاءات في مدن ذات أغلبية شيعية (صور وبعلبك والنبطية) واستعملت عبارات تحرّك الجمهور الشيعي: «اسمنا ليس متاولة بل شيعة، ثوار على الطغيان حتى لو دفعنا دمنا ثمناً».

الجنوب

في 26 أيّار/ مايو 1970 دعا الصدر الى إضراب عام «لتذكير الدولة والرأي العام أنّ

الجنوب هو جزء من الجمهورية اللبنانية»، فكان ثمّة تضامن واسع مع هذه البادرة السلمية وأقفل لبنان بأكمله.

وعام 1974 دأب الرئيس سليمان فرنجية على مقولة، لوفد من أمراء الحرب الموارنة: الدولة غير قادرة على ضبط المقاومة الفلسطينية «دبّروا حالكم» ولطالما كررها على مسامع زوّاره. ويقول جوزف أبو خليل وكريم بقرادوني إنّ بيار الجميّل عاد مغموم القلب من هذا اللقاء وبدأ المكتب السياسي «لحزب الكتائب» يعمل لحماية المناطق المسيحية وأخذ دور الدولة. وقال فرنجية للفلسطينيين إنّ لبنان لا إمكانية لديه للتصدي لإسرائيل ولا لضبط المضايقات التي تتعرّض لها المخيمات الفلسطينية وإنّ على الفلسطينيين أن يتدبّروا أمرهم ويحموا مخيّماتهم. أمّا لوفود من الجنوب وللإمام الصدر فقال إنّ الدفاع عن الجنوب أمام قوّة إسرائيل هو أمر مستحيل وإنّ الجيش يقوم بما يقدر عليه. وكانت تظاهرات الجنوبيين تحضر الى بيروت تحمل يافطات تقول: «الجنوب جزء من لبنان يا فخامة الرئيس».

منذ 1968 كانت السياسة الإسرائيلية تقضي بالانتقام من سكان لبنان بعد كل عملية عسكرية فلسطينية لخلق هوة بين الشعب اللبناني ودولته وبين الفلسطينيين. ولقد نجحت السياسة الإسرائيلية في الجانب النفسي حيث بات الشيعة في أواخر السبعينات على غير موجة المقاومة الفلسطينية وعملها الفدائي. وحتى 1974، شنت إسرائيل 6200 اعتداء على لبنان منها 4000 غارة جويّة أو عملية قصف مدفعي معظمها استهدف الجنوب وسكّانه. كما أقدمت إسرائيل على تنفيذ 352 عملية تضمّنت غزوات محدودة داخل الأراضي اللبنانية.

أصبحت الغارات الجوية والبحرية والاجتياحات البرية نشاطاً يومياً للجيش الإسرائيلي في لبنان ولكن هذه كانت البداية فقط والأسوأ كان على الطريق. إذ منذ أول تشرين الأول/ أكتوبر 1974 أعلنت إسرائيل سياسة الأرض المحروقة في جنوب لبنان وأنّها، مذّاك فصاعداً، ستقوم بغارات وهجمات وقائية ولن تنتظر العمليات الفدائية للرد، وستقوم بدوريات وتقيم حواجز طيارة داخل الأراضي اللبنانية «بحثاً عن المخرّبين». فتواصلت الغارات الإسرائيلية بشكل شبه يومي وكثيراً ما كانت تتحول اجتياحات برية (وجميعها مدوّنة في ملفات الجيش اللبناني والصليب الأحمر الدولي والأمم المتحدة ومركز الأبحاث الفلسطيني). بالمقابل لم تقم الدولة اللبنانية بأي استعدادات لحماية الجنوب وطمأنة السكان، ما بقي علقماً مرّاً في نفوس الشيعة وسكان الجنوب تجاه الدولة طيلة الستينات والسبعينات.

كان الوضع مأسوياً يوحي أنّ الدولة لا تريد الدفاع عن أرضها رغم أنّ المشاريع الدفاعية غير المكلفة كانت تجد طريقها الى اللجان البرلمانية، حيث كتب الناشر غسان تويني في افتتاحية جريدة **النهار**: «لقد حان الوقت للبنان أن يدخل الحرب مع إسرائيل»[10]. كما انعدمت مقوّمات الصمود تماماً، إذ رغم أنّ الدولة أوجدت «صندوق مجلس الجنوب» إلا أنّ الفساد كان سيّد الموقف ولم يقم الصندوق بأعماله في تعويض ومساعدة المتضررين حتى أسماه الرأي العام «مجلس الجيوب». وكانت ظروف معيشة مهجّري الجنوب الذين تركوا قراهم ولجأوا الى بيروت أسوأ من تلك التي كان يعانيها الفلسطينيون في المخيمات. ولم يستمر الصمود والتضامن بين سكان الجنوب والفلسطينيين، إذ إنّ غضب الناس على المقاومة في السبعينات كان يتصاعد وكان بعض المقاتلين الفلسطينيين يحملون السلاح علناً في قرى وبلدات الجنوب، يتحرّشون بالناس ولا يقيمون حرمة لا لرجال الدين ولا للنساء. وأصبح عددهم يستفزّ الناس بعد قدوم آلاف المقاتلين من الأردن وسورية وراحوا يتّخذون من الأماكن الآهلة مرابض مدفعية غير عابئين بمصير اللبنانيين وأرزاقهم من ردّات الفعل الإسرائيلية. فكان سلوك المقاتلين الفلسطينيين في الجنوب يساهم في شحن مقولة إنّه لا يختلف عن جيش احتلال، في حين انتشرت الجرائم الصغيرة كالسرقات ومضايقة الفتيات وجرائم اغتصاب في بعض الأحيان، وفرض خوّات والحصول على خدمات بدون مقابل: «لقد أعطينا الفلسطينيين كل شيء وأعطونا الإهانات والشتائم والجثث ودروساً في الفساد»، كما ذكر مزارع جنوبي[11].

وبعدما كان الوجود المسلح للميليشيات الفلسطينية جنوباً حكراً على «فتح» وفي مواضع جغرافية مضبوطة في الفترة 1969–1972، تكاثف وجود الميليشيات اليسارية والفلسطينية حتى أصبح عددها عام 1976 يزيد عن 15 تنظيماً منها 9 تنظيمات فلسطينية. فكانت هذه التنظيمات المتناقضة بمصادر تمويلها وأهدافها وأيديولوجيتها تتعارك فيما بينها (جماعات موالية للعراق وأخرى لسورية، وجماعات شيوعية وأخرى مذهبية، الخ) ما أدّى الى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير ممتلكات وتعطيل التجارة. وكان تصرّف بعض المسلّحين غير اللائق قد ألحق ضرراً كبيراً بسمعة القضية الفلسطينية والأحزاب اللبنانية. فكانت الناس تقول إنّه إذا كانت «الفرقة 17» الخاصة بياسر عرفات هي الأكثر فساداً وتشبهاً بالمافيا فماذا عن الباقين.

ولم تكن إسرائيل غائبة عن الأرض. إذ زرعت مئات العملاء الذي ساهموا في تفاقم الوضع وتوسيع الهوّة وانعدام الثقة بين السكان وهذه التنظيمات. فكان الرأي العام يعتقد

على سبيل المثال أن بعض مسؤولي المقاومة الفلسطينية و«حركة أمل» في الجنوب كانوا إمّا عملاء لإسرائيل أو للمكتب الثاني في الجيش اللبناني[12] (كأبو الزعيم وعزمي الصغير وأبو عريضة وقيل داود داود ورياض العبدالله وحسن هاشم وغيرهم من «حركة أمل»). فكان عملاء إسرائيل ينشرون الإشاعات والدعايات ضد التنظيمات المسلّحة وأنّ هدف المقاومة الفلسطينية ليس تحرير فلسطين بل جعل لبنان وطناً بديلاً. لقد قال جورج حبش رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إنّه «سيجعل من بيروت ستالينغراد أخرى» اثناء الغزو الإسرائيلي الكبير في صيف 1982، وقال أبو إيّاد عام 1976 إنّ «طريق فلسطين تمرّ في جونية»، ووافقها ياسر عرفات بقول غير مسؤول كرّره مراراً: «كنت أحكم لبنان من الفاكهاني». ونمّى هذا الاعتقاد في أواخر السبعينات تقلّص عدد العمليات الفدائية الفلسطينية داخل إسرائيل (حيث باتت المقاومة تعتمد على المدفعية البعيدة المدى) وسلوك بعض المسؤولين الفلسطينيين في إثراء أنفسهم واقتناء المرسيدس والإقامة في شقق فخمة. فبدوا بعيدين عن أي معنى لحياة الثوّار، وكأنّهم يودّون البقاء الى الأبد في لبنان، وكأنّ جنوب لبنان هو أرض بلا شعب يمكن استعمالها كما يشاء الفلسطينيون. وبدا الأمر وكأنّ قيادة المقاومة لم تتحسّس لمشاعر الشيعة بل فسّر الأمر أيضاً وكأنّه «استغلال سنّي» للشيعة حيث كان بعض المسلحين الفلسطينيين لا يتورع عن تسميتهم «أبو ذنب» (وليس المقصود ذنب الحيوان بل هي احدى التسميات العنصرية التي تطلق على الشيعة في لبنان كونهم تميّزوا عن المذهب السني قبل ألف وأربعمائة سنة، فأصبحوا «مذنبين» و«رافضة» و«متاولة»، الخ). والحق أنّ المقاومة الفلسطينية كانت علمانية الاتجاه فكان صبغ العلاقة بين الطرفين بمنحى طائفي منذ نهاية السبعينات مصدره تحوّل الشيعة نحو الهوية المذهبية وشعورهم بظلم تاريخي كجماعة مضطهدة، ومصدره أيضاً أفراد فلسطينيون يعوزهم حسن التعبير.

في مذكرة قدّمتها الحكومة اللبنانية الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في كانون الثاني/ يناير 1980، بيّنت جرائم إسرائيل في جنوب لبنان من 1968 وحتى 1980: قتل بضعة آلاف من المدنيين وتهجير 250 ألف مواطن وتدمير 10 آلاف منزل ومبنى وتصديع أو تدمير جزئي لـ25 ألف منزل والقضاء على مصدر رزق 3000 عائلة لبنانية وتيتيم 11 ألف طفل وحرمان 36 ألف طفل من مدارسهم بعد تدميرها وإلحاق الخراب الواسع ببلدات ومدن صور والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل وتبنين وتدمير كامل لعشر قرى. عدا خسائر أخرى لا مجال لذكرها[13]. وكانت هذه الحلقة الأولى في مسلسل عدوان استمرّ حتى عام 2006.

«حركة المحرومين» وغياب الصدر

عمل الإمام الصدر ما بوسعه لنجدة الجنوب وأهله في أوائل السبعينات، فكان يزور الزعماء العرب ويعرض مأساة جنوب لبنان والاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة، ويعتصم في مسجد قرية كفرشوبا بعد تدميرها. وكان غضبه ضد السلطة يزداد لإهمالها واجب الدفاع وعدم إنفاقها على تنمية المناطق المحرومة. ولكن لا الصدر ولا «حركة المحرومين» التي أسّسها كانا أصحاب برنامج واضح حول النظام السياسي والإصلاحات المطلوبة، ولا حول كيفية معالجة المسألة الاجتماعية الاقتصادية. فلم يكن ثمّة موقف من النظام السياسي الطائفي ولا من النظام الاقتصادي المتوحش الذي لم يعر اهتماماً لمفهوم دولة الرعاية. بل كان مطلب الصدر وحركته حول تحقيق «نظام أكثر عدالة» يوحي أنّ الأمر يتعلّق بتحسين حصّة الشيعة في السلطة والمناصب فحسب. وقيل إنّ الصدر «صادر شعارات اليسار» التي كانت «موضة» والتي اعتنقها شباب الشيعة ولكنه أضفى عليها بعداً دينياً. وفي انتخابات فرعية في قضاء النبطية في كانون الأول/ ديسمبر 1974 فاز مرشّح الصدر رفيق شاهين بـ20 ألف صوت ضد مرشح كامل الأسعد الذي حصل على 7 آلاف صوت. حتى أنّ وزراء ونواب الشيعة باتوا يحسبون حساباً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وينضمون الى عضويته ومعهم شخصيات بارزة من رجال أعمال وسياسيين. فيما جماعة كامل الأسعد لم تحصل على كرسي واحد في انتخابات المجلس الشيعي عام 1974.

وحتى العام 1975 كانت حركة الصدر تقلّد تكتّل كمال جنبلاط اليساري. وحينما فشل الصدر في تحقيق مطالبه بالحوار وتقديم العرائض للدولة اندفع الى تبنّي المنطق نفسه الذي نادى به اليسار حول ضرورة التعبئة العامة وحمل السلاح. فأعلن في لقاء جماهيري في بعلبك في 17 آذار/ مارس 1974 أنّ «السلاح زينة الرجال» أمام 100 ألف شخص في أكبر حشد شعبي في تاريخ لبنان حتى ذلك الوقت. فأثارت صيحاتهم القشعريرة في نفوس السلطة التي استشعرت أنّ ثمّة مارداً بدأ يظهر. وفي تموز/ يوليو 1975 وقع انفجار في معسكر تدريب قرب بعلبك تبيّن أنّه للجناح العسكري «لحركة المحرومين» الذي حمل اسم «أفواج المقاومة اللبنانية – أ.م.ل.، واختصاراً «حركة أمل» (الذي عرفت به في زمن الحرب وحتى اليوم). ولم يزد عدد عناصر ميليشيا «أمل» في حرب السنتين عن 800 مقاتل درّبتهم وسلّحتهم «حركة فتح» الفلسطينية رغم الجفاء الذي طبع علاقة الطرفين.

ولم يكن الصدر قريباً من قادة المقاومة الفلسطينية بل إنّه اعتبر «أنّ حركة المقاومة الفلسطينية

ليست ثورة لأنـّها لا تمتلك حس الاستشهاد»[14]. وكان معادياً لجنبلاط وللشيوعيين حتى قال في 1976 إنّ «كمال جنبلاط يريد أن يحارب الموارنة حتى آخر شيعي» وإنّ جنبلاط هو السبب في إطالة الحرب.

ورغم أنّ «حركة المحرومين» بقيادة الصدر استطاعت استقطاب مشاعر الشيعة العاديين في القرى والضواحي إلا أنها لم تجذب المثقفين والطلاب والشباب الثائر، وخاصة من الذين رفضوا الالتحاق بحركة ذات بعد طائفي تقف على الشيعة دون غيرهم، رغم دعوتها المغرية لمحاربة الحرمان. ورأى هؤلاء في هذه الحركة «أنـّها موالية للسلطة ومقربّة من الرئيس السوري حافظ الأسد». وعندما دعا كمال جنبلاط الى إقصاء القوى الموالية لدمشق أثناء حربه مع سورية عام 1976، شارك شيعة من أعضاء الأحزاب اليسارية في الحملة. وقلـّما تذكر مراجع تلك الفترة أي دور هام «لحركة أمل» على الساحة اللبنانية بل هناك اشارة الى انكفاء الصدر في حرب السنتين وابتعاده، بعدما كان الأكثر ثورية وتحريضاً ضد النظام اللبناني ودعوة الى تسلـّح الشيعة لأخذ حقوقهم. لعله أصيب بصدمة الحرب وعنفها، فكانت سيرته في تلك الفترة اضرابات عن الطعام واعتصاماً لوقف الحرب التي رأى بشاعتها وآثارها في القتل والخراب، وعقد اجتماعات متواصلة مع القادة السياسيين.

ولكن آذار/ مارس 1976 كان مفصليّاً في مسيرته إذ إنـّه وقف الى جانب التدخـّل السوري وأصبحت «حركة أمل» عضواً في تكتـّل موال لسورية بمواجهة جنبلاط هو «جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية» التي ضمّت «البعث» السوري و«الحزب السوري القومي الاجتماعي - الياس قنيزح» و«التنظيم الناصري - اتحاد قوى الشعب العامل». كان هدف هذا التجمـّع في تلك الفترة إضعاف قوى التحالف اليساري اللبناني الفلسطيني أمام التدخـّل العسكري السوري. فردّت قوى التحالف بوضع حدّ لهؤلاء وأقفلت مراكزهم بالقوّة. وجاء المفصل الثاني في آب/ أغسطس 1976 حيث خلقت معركة النبعة وتل الزعتر في شرق بيروت هوّة بين «حركة أمل» والفلسطينيين. إذ رغم أنّ سكان تلك المناطق من شيعة وفلسطينيين كانوا ضحايا الحرب والتهجير، إلا أنّ الفلسطينيين اتهموا «حركة أمل» «بتسليم النبعة» في 6 آب/ أغسطس 1976 عبر «صفقة» عقدها مسؤول «أمل» في النبعة محمود يعقوب مع «الكتائب» قضت بعدم التعرض للشيعة، ما عجـّل بسقوط تل الزعتر وكسر ظهر المقاومة في داخله يوم 12 آب/ أغسطس[15].

لقد صرف الإمام الصدر 15 عاماً من حياته في بناء رصيد هام لدى جميع الأطراف ولكنه

خرج من «حرب السنتين» (التي رفضها) بخسارة جزء هام من رصيده مع جميع الأفرقاء:

- لدى كمال جنبلاط واليسار ولدى ياسر عرفات والمقاومة الفلسطينية.
- ولدى أمراء الحرب الموارنة الذين ابتعدوا عنه مسافة كبيرة بسبب خطابه الذي وجدوه معادياً للدولة.
- ولدى الشيعة بالدرجة الأولى الذين كانوا بأغلبيتهم في صفوف «الحركة الوطنية» ولم يستحسنوا وقوفه الى جانب التدخـّل السوري.

وقبل اختفائه عام 1978 أقام الصدر في صور ولم يعد الى سيرة نشاطه الأول بل ذكر لكريم بقرادوني أنّه يلوم «اليمين الماروني والحركة الوطنية والمقاومة الفسطينية على كل ويلات الحرب الأهلية»[16]. ولم يستعد الصدر وزنه السابق على الساحة اللبنانية إلا بعد اختفائه المذهل في آب/ أغسطس 1978 أثناء زيارة لليبيا لحضور مهرجان «ثورة الفاتح» في أول أيلول/ سبتمبر بدعوة من الرئيس الليبي العقيد معمّر القذافي.

ولادة الشريط الحدودي

أفرزت الحرب اللبنانية كانتوناً أقامته إسرائيل على الأراضي اللبنانية المتاخمة لحدودها، تشرف عليه بمساعدة ميليشيا محلية لبنانية هي «جيش لبنان الجنوبي». وتعود جذور هذا الكانتون الى آذار/ مارس 1976 عندما احتلت وحدات من الجيش اللبناني بقيادة الرائد أحمد الخطيب بضع ثكنات عسكرية. ولم يكن هذا التطور سلميّاً في كل مكان، إذ كان أحمد الخطيب موالياً لكمال جنبلاط وحلفائه الفلسطينيين واعتـُبر طرفاً في حرب لبنان. فكان الجنود المنخرطون في حركته يشتبكون مع جنود آخرين يفضـّلون الولاء لما تبقى من الدولة اللبنانية أو يؤيـّدون أهداف الميليشيا المسيحية. وعندما سيطر جنود الخطيب على بلدة مرجعيون ذات الأغلبية الأرثوذكسية رفض زملاؤهم هذا الأمر وتحصّنوا في بلدة «القليعة» المجاورة ذات الأغلبية المارونية، يقودهم رائد آخر هو سعد حداد. وهكذا خلق هذا الوضع عمليّاً منطقتين في «الشريط الحدودي»[17]، إحداهما بأغلبية مسيحية يسيطر عليها سعد حداد والأخرى تحت سلطة التحالف اليساري الفلسطيني وميليشيا «جيش لبنان العربي». وإذ طوّقت هذه الجماعات سعد حداد في قضاءي حاصبيا ومرجعيون، أقام حدّاد بتشجيع ودعم من الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون، اتصالات مع إسرائيل التي دعمته بالمال والسلاح والمعدات.

في 14 آذار/ مارس 1978، قامت إسرائيل بغزو لبنان فقتلت ألفي مدني لبناني ومئة

فدائي فلسطيني و500 مدني فلسطيني وهجّرت 200 ألف لبناني من قرى الجنوب و65 ألفاً من المخيمات الفلسطينية. فكان هذا الغزو بالنسبة لسكان جنوب لبنان نهاية المطاف بالنسبة للتسامح مع المقاومة الفلسطينية، أتى في الذكرى العاشرة لبداية الاعتداءات الإسرائيلية عام 1968. وكان الجنوب بالنسبة «لحركة أمل» خزّاناً ديمغرافياً حيث شكّل الشيعة نسبة 80 بالمئة من سكانه، فيما توزّع باقي السكان بين سنّة وموارنة وأرثوذكس ودروز. ورغم أنّ إسرائيل حققت الهدف من اجتياحها واحتلت مناطق لبنانية حتى نهر الليطاني، إلا أنّ الضغط الأميركي الذي مارسه الرئيس جيمي كارتر وصدور قرار مجلس الأمن الدولي 425، أجبرا إسرائيل على الانسحاب. فانسحبت جزئياً وأبقت على حزام أمني مساحته 500 كلم مربّع يضم 61 قرية وبلدة في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل وصور، وتشرف عليه ميليشيا «الجنوبي». في تلك الأثناء، قرّر مجلس الأمن مراقبة تنفيذ القرار فأرسل فريقاً من الأمم المتحدة يضم 6000 جندي من دول مختلفة. وفي ما يلي فقرات رواها للمؤلف اعلاميون لبنانيون شهود عيّان، تشرح ولادة كانتون الشريط الحدودي:

«في 13 حزيران/ يونيو 1978، وصلنا عند نقطة «جسر الحمرا» (قبل الناقورة) حيث التقينا «الجنرال ارسكن» قائد القوّات الدولية في لبنان، وهو من السنغال. وبان عليه القلق الشديد والتوتّر. ولدى سؤاله إذا كانت الأمور تجري على ما يرام، تطلّع على الخرائط التفصيلية أمامه وقال بأنّ قواته لا تتمكن من دخول كل المناطق حسب الاتفاق مع الإسرائيليين وحسب القرار 425. وهو لا يفهم ذلك ولا يعلم ما سيكون تقريره لمسؤوليه في نيويورك. هل سيقول إنّ إسرائيل انسحبت أم إنها لم تنسحب؟ وعلمنا من «ارسكن» أنّه لم يكن هناك مشكلة في الانسحاب من المنطقة الساحلية ولكن لسبب ما لم يتمكنوا من تجاوز بلدة حاريص شرق صور ولم يستطيعوا دخول مناطق القطاع الأوسط والقطاع الشرقي في مرجعيون. وما حصل أنّ إسرائيل احتفظت بشريط حدودي موسّع سلّمته لسعد حداد وقالت إنّ وضع حداد هو شأن داخلي لبناني وإنّها انسحبت عملاً بالقرار 425.

«وفي الرابعة من بعد ظهر 13 حزيران/ يونيو 1978، وصلنا الى مبنى الهدنة التابع للأمم المتحدة في بلدة الناقورة، وهي آخر بلدة لبنانية قبل الحدود. وخلف المبنى الذي أصبح المقر الرئيسي للقوات الدولية في الجنوب، كان الجيش الإسرائيلي ما زال في مكانه داخل لبنان يواصل انسحابه عبر نقطة الحدود ويدعونها «روش ها نيكرا» بالعبرية (رأس الناقورة). والى شرق مبنى الأمم المتحدة بدت قرية الناقورة اللبنانية. وبصفتنا الصحافية اللبنانية (صحيفة

يومية رئيسية ومجلة أسبوعية) كان يهمنا معرفة مصير وظروف سكان هذه المنطقة النائية على الحدود. فسرنا باتجاه القرية على الأقدام ولاحظنا علماً لبنانياً من الحجم الذي يستعمله الجيش اللبناني وحاجزاً عسكرياً يحرسه عناصر ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي». وكانوا سعداء برؤيتنا لأننا كنا أول من وصل الى هذه النقطة من بيروت بعدما انسحبت إسرائيل. وسألونا عن أوضاع بيروت. ومثل عناصر الميليشيات الأخرى في لبنان كانوا صريحين في آرائهم السياسية. ولدى سؤالنا عن الدعم الذي تلقاه ميليشيا «الجنوبي» من إسرائيل والذي كان واضحاً في ملابسهم وخيمتهم وأسلحتهم ومعداتهم، قالوا إنّ «عدوّهم هو السوري والفلسطيني وليس اللبنانيين الآخرين». وإسرائيل ليست عدوّة لأنها ساعدتهم واستقبلت أطفالهم في مستشفياتها ووظّفت عمال الشريط في مصانعها. وقالوا «هذه هي المنطقة الوحيدة الحرّة في لبنان وإن شاء الله سنأخذ كل لبنان». وعرفنا أنّهم كانوا خليطاً من الشيعة والمسيحيين.

«وأثناء الحديث مع حرس الحاجز، وصلت لاندروفر عسكرية تنقل عسكرياً ضخم الجثة بلحية سوداء كثّة، يرتدي نظارات شمسية وعلى رأسه «بيريه» من النوع الذي يرتديه مغاوير الجيش اللبناني. وعندما هبط هذا الرجل وقف حرس الحاجز تأهباً. هذا كان الضابط المنشق عن الجيش اللبناني سامي الشدياق. تحدّث الينا الشدياق عن الوضع في الجنوب عشية الانسحاب الإسرائيلي ولكن عينيه كانتا مركزتين دوماً على ما يجري في جوار مبنى الأمم المتحدة، يراقب باستمرار التلال المجاورة. وشرح لنا ما لم يعرفه أرسكن ذلك اليوم، بأنّ الشريط الحدودي الجديد سيمتد من حاصبيا شرقاً الى الناقورة، أي هذا الحاجز، غرباً. وسيتضمن بلدات هامة كمرجعيون والخيام وبنت جبيل. وقال الشدياق إنّه قدم للتو من غداء عمل مع الرائد حداد في القليعة بحضور ضباط إسرائيليين أكّدوا دعم إسرائيل المستمرّ للشريط». وذكرنا للشدياق ما يقال عنه وعن سعد حداد في بيروت، ولكن ردّ فعله كان فلسفياً تحدّث بنفس أسلوب قادة الميليشيات المختلفة في مناطق أخرى في لبنان. فشرح ظروف الشريط وقيام ميليشيا «الجنوبي»، وأنّ ما يحدث كان نتيجة تراكمات خارجة عن ارادة ميليشيا «الجنوبي»، وسببه غياب الدولة اللبنانية وضرورة الدفاع عن سكان الشريط. ولم يشأ الشدياق التبرير أو الدفاع عما يحصل في الجنوب، فهو طبعاً يريد لبنان سيّداً حرّاً مستقلاً، ولا... هو ليس عميلاً للإسرائيليين «الذين عليهم مغادرة لبنان فور خروج السوريين والفلسطينيين». وأنّه كعسكري شهد ما حصل في بيروت والجبل بين اللبنانيين أنفسهم وبينهم وبين السوريين والفلسطينيين فهو سيقبل أي مساعدة للدفاع عن الشريط الحدودي من أي جهة أتت».

«ولم نسأل الشدياق عن الدور البشع والدموي الذي مارسته ميليشيا «الجنوبي» أثناء اجتياح آذار/ مارس 1978، خاصة أنّ رجال حداد ارتكبوا مجازر بشعة في بلدة الخيام بحق 80 مواطناً منهم من هو طاعن في السن. وأنّ التقارير الغربية، وأحدها بقلم البريطاني ديفيد هيرست في صحيفة **الغارديان**، شهدت على رجال حداد يقتلون رجالاً طاعنين في السن ويجردونهم مما حملوه من مال ويقلعون أسنانهم إذا كانت ذهباً. في حين وقع عدد من المدنيين اللبنانيين تحت أنقاض المنازل التي دمّرتها إسرائيل وطلبوا النجدة من رجال حداد الذين لم يكترثوا للأمر. كان الأمر إذن يتراوح بين العمالة السافرة لمشيئة إسرائيل وأهدافها في لبنان وبين الحاجة الى صراع البقاء تجاه الميليشيات اللبنانية والفلسطينية كما قال الشدياق. فأي عامل كان الأقوى؟»[18].

في بداية 1979، حاولت الدولة إرسال وحدات من الجيش اللبناني الى المنطقة الحدودية فتعرّضت لقصف ميليشيا «الجنوبي» وتوقفت في قرية كوكبا، ثم أعلن سعد حداد عن «دولة لبنان الحرّ» في الشريط في 18 نيسان/ أبريل 1979. وبعد الغزو الإسرائيلي الكبير للبنان عام 1982 الذي أسفر عن مقتل 20 ألف شخص وخلّف دماراً رهيباً في الممتلكات بلغت قيمته ملياري دولار[19]، قويت شوكة ميليشيا «الجنوبي» وتوسّعت مساحة الشريط الى 1100 كلم مربّع ليضم 168 قرية وبلدة. وبوفاة سعد حداد إثر مرض عضال استلم مكانه العقيد أنطوان لحد المنشق عن الجيش اللبناني أيضاً. وبعد انسحاب إسرائيل الجزئي عام 1985، تمّ تسليم منطقة جزين وأجزاء من إقليم التفاح وقرى شرق صيدا لأنطوان لحد. وكان في الشريط الحدودي إذاعة هي «صوت الأمل» ومحطة تلفزيونية «ميدل ايست تليفزيون» يموّله أصوليون مسيحيون من الولايات المتحدة يرأسهم الإنجيلي بات روبرتسون. في تلك الأثناء مرّت مياه كثيرة تحت الجسر إذ كان للسكان الشيعة في الجنوب موقف آخر من الاحتلال ومن الشريط، أولاً عبر «حركة أمل» وثانياً عبر «حزب الله».

«حركة أمل»

عدّة عوامل سمحت «لحركة أمل» بالعودة الظافرة الى الساحة عام 1980. أهمّ هذه العوامل:

- الهزيمة المنكرة التي منيت بها أحزاب اليسار على يد سورية ومصرع كمال جنبلاط عام 1977 وانكفاء أعضاء «الحركة الوطنية» من شيعة وسنّة وموارنة الى حركات وأحزاب

طائفية، حيث انتسب شيوعيون وناصريون وقوميون عرب سابقون الى «حركة أمل» والجماعات الإسلامية السنيّة والى «حزب الكتائب» وميليشيا «القوات اللبنانية» بأعداد ملحوظة.
- والعامل الثاني هو الدعم السوري العسكري والسياسي غير المحدود «لحركة أمل» في الثمانينات وسعي السوريين الى الإمعان في هزيمة اليسار وتقليص دوره في الساحة.
- والعامل الثالث هو انتصار الثورة الإسلامية في إيران في 11 شباط/ فبراير 1979 ما ضخّ عزماً جهادياً ومذهبياً غير مسبوق في صفوف شيعة لبنان (والذي أصبح في غير مصلحة «أمل» فيما بعد).
- والعامل الرابع هو غياب الصدر عام 1978 الذي أعطى الأمام الغائب بعداً أيقونياً مسيحانيّاً استقطب الشيعة بأعداد كبيرة.

أبقت قيادة «أمل» الجديدة على تراث الصدر واستثمرت ظروف غيابه ولكنها اختطت طريقاً براغماتياً غاب عنه الجانب الديني، إذ كان أتباع الصدر جلّهم من المدنيين ولم تتبع الصدر إلا قلة تكاد لا تذكر من علماء الدين. ودلالة على أنّ هذه حركة مختلفة عن تلك التي ظهرت في أعوام 1974–1977، أقامت القيادة «مؤتمر حركة أمل الأول» عام 1980 فانتخب نبيه برّي رئيساً وحسين الموسوي نائباً للرئيس. وأصبحت ذكرى غياب الصدر المناسبة السنوية الرئيسية التي تطلق نفير الجمهرة لأنصار الحركة، فباتت تقليداً يحضره عشرات الألوف. واختارت القيادة أن تحافظ على مسافة من الثورة الإسلامية في إيران. فكانت «أمل» تميّز نفسها بالولاء للبنان وضرورة المحافظة عليه بما يخدم مصلحة الطائفة الشيعية، «فإذا كان التوطين والتقسيم يجلبان الضرر للبعض فإنّ ذلك يجلب الخراب بالنسبة لحركة أمل»[21]، كما قال نبيه بري في تلك الفترة. فكانت القيادة تدعو منذ البدء الى دولة لبنانية قويّة تدافع عن البلاد وضرورة دخول الجيش الى الجنوب «حتى لو كان مارونيّاً مئة بالمئة»[22].

حقّقت الحركة الصغيرة اختراقات هامة في صفوف الشيعة، ونمت الى درجة أنّها باتت تحسب من الميليشيات الرئيسية في لبنان. وفي حادثة لافتة عن مستوى نفوذ «أمل» الباكر، أنّها أجبرت وزيرين شيعيين في الحكومة اللبنانية على الاستقالة عام 1980 لأنّ الحركة لم تستشر في تسميتهما. واستحسن بعض الموارنة صعود «أمل» على خلفية أنّ الشيعة في لبنان ليسوا مندفعين في دعم القضية الفلسطينية مثل السنّة ولا ينضوون تحت راية الوحدة العربية، كما أنّ معارك «حركة أمل» منذ صعودها عام 1979 لم تكن أبداً ضد الموارنة بل دوماً ضد الشيوعيين

واليساريين (ومعظمهم من الشيعة الذين يقطنون في أحياء وقرى أرادت «أمل» أن تسيطر عليها) وضد المخيمات الفلسطينية، ما ذكّر بحرب الميليشيا المسيحية ضد المخيمات الفلسطينية في شرق بيروت. و«كحزب الكتائب» لم يكن لأمل عقيدة معيّنة بل سمحت مبادئها البرغماتية في التعاطي مع المستجدات وتفادي الأخطار وجس نبض الشيعة والوضع الإقليمي، بينما كانت «شيعيّتها» مقترنة بمصالح طائفة لبنانية كغيرها. ولم يكن ثمّة برنامج إصلاحي سياسي اقتصادي اجتماعي «لحركة أمل». و«كالكتائب» كان خطاب «أمل» لا طائفياً، هاجمت شرعتها «الطائفية البغيضة» ولكنّها «كالكتائب» أيضاً اقتصرت عضويتها على الشيعة، مع إدراك أنّ حجم الطائفة سيجعلها المستفيد الرئيس في حال تمّ إلغاء الطائفية، وأنّ موقفها من ميثاق 1943 الماروني السنّي لم يكن لإلغائه بل للاعتراض على تمثيل السنّة وحدهم للمسلمين.

حافظت قيادة «أمل» على نهج الصدر في الدعوة الى الحوار وإبقاء القنوات مفتوحة مع جميع الأطراف. وبدت مستعدة لرأب الصدع مع الموارنة عاجلاً أم آجلاً، كالالتحاق بهيئة إنقاذ وطني برئاسة الياس سركيس والتوقيع على اتفاق ثلاثي مع «القوات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الاشتراكي». والتزمت «أمل» بعدم الارتباط بمصالح دول خارجية كإيران أو إسرائيل أو دول الغرب، رغم علاقتها الوثيقة بدمشق. وحتى العلاقة مع سورية لم تكن ثابتة بل شابتها مراحل برود فالتحاق «أمل» في جبهات أقامتها سورية على الساحة اللبنانية لم يكن عقيدة ثابتة. كما أنّ «أمل» كانت بعيدة عن نفوذ المقاومة الفلسطينية حتى انقلبت العلاقة حرباً في الثمانينات. وفيما كانت الحركة في أيام الصدر مبنية على التطوّع والجمهرة أصبحت «أمل» الجديدة تستند الى تنظيم بهيكلية وكادرات ونظام داخلي و«مسؤولين محليّين». ولم تصبح «أمل» حزباً بل أبقت على الطابع المحلي لأتباعها وعناصرها فكانت تستقطب أعداداً أعلى بكثير من حجم عضويتها الحقيقي. ولكن هذه «اللامركزية» عملت ضد مصلحتها إذ رحّب بعض مسؤولي وعناصر «أمل» بالغزو الإسرائيلي عام 1982 للتخلّص من النفوذ الفلسطيني، في حين حاربه البعض الآخر، كما خاضت «أمل» حرب المخيمات ضد الفلسطينيين عامي 1985 و1986 فيما عارضها بعض «أمل».

نبيه برّي

تولى قيادة «أمل» بعد غياب الصدر النائب في البرلمان اللبناني حسين الحسيني من 1978 الى 1980 يعاونه نبيه برّي. ولكن خلافات على أمور شتى بين الحسيني والآخرين دفعته الى

الاستقالة والانصراف الى العمل السياسي. والحسيني هو من عائلة اقطاعية بقاعية فيها علماء دين، برز فيما بعد كشخص دستوري وكرئيس مجلس النواب من 1984 حتى العام 1992، ولعب دوراً هاماً في اتفاق الطائف عام 1989 محافظاً على محاضره. لقد استلم كامل الأسعد منصب رئاسة مجلس النواب من 1972 الى 1984 وأشرف على انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية عام 1982 وأقام في حي الحازمية الواقع في منطقة نفوذ «القوات اللبنانية» بعدما أقفلت «أمل» عليه منطقة نفوذه السابق في الجنوب.

ولد نبيه برّي في سيراليون في غرب أفريقيا في أيّار/ مايو 1936 ولكنه نشأ في لبنان منذ طفولته وحتى تخرّجه كمحام، ولعب دوراً في النشاط الطلابي اليساري في الجامعة اللبنانية. ثم غادر لبنان للإقامة والعمل في ديربورن ميشغن في الولايات المتحدة وعاد الى لبنان للعمل مع موسى الصدر حيث مارس دوراً قيادياً في الحركة ليصبح رئيسها في بداية عام 1980. استطاعت «حركة أمل» تأسيس وجودها في ضاحية بيروت الجنوبية بعد غياب الصدر. ورأى قادة «الجبهة اللبنانية» المسيحية أنّ ظهور «أمل» الجديدة هو جزء من الجواب على سؤالهم «أين المحاور المسلم؟» (في معرض نقدهم لاستقطاب كمال جنبلاط الدرزي للشارع الإسلامي في بيروت) فكانت إذاعة «صوت لبنان» الكتائبية تتحدث عن معارك الضاحية وعن «مقاتلي أمل الأشاوس» ضد الشيوعيين واليسار الدولي. واستمدّت «أمل» شرعيتها من شعبيتها في أوساط الشيعة. وإذ لحظ السوريون ذلك كانت نصيحة عبد الحليم خدام لحلفاء دمشق من اللبنانيين «سيطروا على الأرض تسيطروا على القرار».

فكانت اليقظة المذهبية في لبنان من العوامل الهامة التي ركبت موجتها «أمل» في انطلاقتها الثانية، إضافة إلى تعلّقها بأحقيتها في تمثيل الجنوب ومصالح سكانه، وعدائها للتنظيمات الفلسطينية واليسارية. وعلاقة «أمل» بالجنوب واضحة من ميثاقها «لا بقاء للوطن بدون الجنوب ولا مواطنية صحيحة بدون الوفاء للجنوب»[22]. فلم يخل تصريح أو مقال أو خطاب لقادة «أمل» من مضمون جنوبي. وفي أيلول/ سبتمبر 1980 حظيت الحركة بمسؤولية «صندوق مجلس الجنوب» الحكومي الذي كان مقتصراً في السابق على توزيع المال «لمن يعلّق صورة كامل الأسعد في بيته» وليس لضحايا الاعتداءات الإسرائيلية. وفي نيسان/ أبريل 1984 عندما دعا رشيد كرامي نبيه برّي للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية أصرّ برّي على إنشاء وزارة للجنوب يتولاها هو. فكان تحوّل ثقل «أمل» جنوباً بعدما اقتصرت شعبية الصدر على شيعة البقاع وعشائرهم وعلى الضاحية الجنوبية. وهكذا باستثناء البقاعي عاكف حيدر

أصبح مجلس قيادة الحركة جنوبيّاً بالكامل (وهو اتجـاه سيكرّره «حزب الله» لاحقاً).

خاضت «أمل» معارك ضارية في الفترة 1979 – 1982 فنجحت في السيطرة على مناطق من الجنوب حظرت التنظيمات الأخرى دخولها خاصة إذا كانت هذه التنظيمات يسارية شيوعية أو موالية للعراق («كالبعث العراقي» و«جبهة التحرير العربية»). وإذ شعرت «فتح» بأهمية «أمل» وراقبت إدارتها للمعارك واشتداد عودها، دخلت المعركة ضد «أمل» واستعملت مدفعية ثقيلة ضد مواقعها في الجنوب ما أوقع ضحايا مدنيين ودمّر منازل (على سبيل المثال تدمير قرية حناويه قرب صور). وهذا جلب المزيد من العداء والكره للفلسطينيين في صفوف الشيعة. وفي بداية 1982، انتقلت معارك «أمل» ضد أخصامها من يساريين وفلسطينيين لأول مرّة من الضاحية الى قلب مدينة بيروت، بعدما طُردت منها عام 1976. فكانت معركة شباط/ فبراير 1982 مفصلية في ظهور «أمل» العسكري فى غرب العاصمة، فعادت الى الظهور في أوساط مهجري الشيعة في حي برج المر ووادي أبو جميل وسكان بيروت الشيعة خاصة في حي اللجا في المصيطبة. وأثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، تحقّقت هدنة بين «أمل» واليسار والمقاومة الفلسطينية سمحت بمواجهة بطولية قرب مطار بيروت وفي الأوزاعي، حيث وقفت «أمل» جنباً الى جنب مع المقاومة الفلسطينية والأحزاب اللبنانية وغنمت أسلحة ودبابة من الإسرائيليين. وأعادت هذه المرحلة الأواصر بين «أمل» والمقاومة الفلسطينية، فعاد تمويل «فتح» ومدّ «أمل» بالسلاح من مخازن الفلسطينيين في البقاع (استمرّ هذا التعاون حتى اشتعلت حرب المخيمات بين الطرفين عام 1985).

أمّا بالنسبة للعلاقة بسورية فلم تكن تسير دائماً في خط مستقيم، ولم تخضع لاتفاقية أو لإعلان مبادىء إذ كانت المواقف من سورية متنوعة داخل «أمل» كتنوّعـها داخل القوى الأخرى في الطائفة الشيعية (كامل الأسعد والتقليديين، اليسار، المجلس الشيعي، الخ.) وفي الشارع الشيعي واللبناني. ولذلك لا يمكن وصف هذه العلاقة بأنّها كانت تبعية أو عمالة (كما جاء ذكره في بداية هذا الفصل). فهناك صداقة موسى الصدر الخاصة بحافظ الأسد (جاء في سيرة الأسد بقلم باتريك سيل: «كان كفاح الشيعة من أجل حصة أكبر في الدولة اللبنانية التي يسيطر عليها الوجهاء المسيحيون والسنّة نسخة من كفاحه هو في سورية»[23])، كان لقاء على أربعة مواقف بين الأسد والصدر حول:

(1) دعم ثورة الخميني ضد شاه إيران (كان الصدر همزة وصل باكرة في التحالف السوري الإيراني لاحقاً).

(2) الموقف السلبي من المقاومة الفلسطينية وقائدها ياسر عرفات (قاد الأسد انقلاباً ضد يسار البعث إثر قرار القيادة السورية السابقة التدخّل في الأردن لدعم المقاومة ضد الملك حسين عام 1970).

(3) فتوى الصدر التي اعترفت بالعلويين الذين ينتمي اليهم الرئيس الأسد كمسلمين وفئة شيعية.

(4) وقوف الصدر الى جانب التدخّل السوري في لبنان عام 1976 ومناهضته لكمال جنبلاط و«الحركة الوطنية».

لم تغب هذه المواقف عن سياسة «أمل» في الثمانينات، بل إنّ سورية أصبحت مصدرها الرئيسي للأسلحة والتدريب. وبما أنّ الجنوب كان ممنوعاً على سورية بموجب اتفاق الخط الأحمر مع إسرائيل عام 1976، كان الحل بالنسبة للأسد دعم «أمل» كقوّة رديفة لسورية في تلك المناطق. ولكن «أمل» افترقت عن سورية مثلاً عام 1979 في موقفها من معمّر القذافي (حليف الأسد ضد أنور السادات) فمنعته بالقوة من زيارة بيروت ضد رغبة الأسد. كما أنّ البعض اتهم نبيه برّي بأنّه أقرب الى المقاومة الفلسطينية و«فتح»، بحكم نشأته اليسارية، من التقليدي حسين الحسيني الذي هاجم بشدة اليسار والفلسطينيين وتعرّض منزله لقذائف. وكبشير الجميّل عوّض برّي عن افتقاره الى القاعدة الشعبية الشخصية بلجوئه الى بناء قاعدة ميليشياوية وفّرت له شعبية عارمة. كما أنّ مشاركة بري في «هيئة الإنقاذ» التي شكـلها الرئيس الياس سركيس لمواجهة الغزو الإسرائيلي (وضمّت وليد جنبلاط وبشير الجميّل) لم تكن برضى دمشق. بل رآه السوريون كمندفع للعب دور في «النظام الكتائبي الذي يدعمه الأميركيون». ولم يكن برّي بعيداً عن محاولات تقارب بدأها بشير الجميّل عامي 1981 و1982 مع «حركة أمل» والكلام عن «محور ماروني- شيعي».

في السنة الأولى من عهد أمين الجميّل كان موقف «أمل» مراقباً أكثر منه فاعلاً بعكس وليد جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان فرنجية الذين أعلنوا ولادة «جبهة الإنقاذ الوطني» في تموز/ يوليو 1983 بدعم سوري. وقيل إنّ برّي لم يشأ أن يشاهده الجمهور الشيعي «يمشي مع سورية كثيراً»[24]. كما أنّ «أمل» لم تلتحق بـ«جبهة المقاومة الوطنية» التي أعلنتها قوى اليسار وخاصة «الحزب الشيوعي» عام 1982 بقيادة الياس عطاالله. فاعتبرت سورية برّي أنّه ليس «منتفضاً» كفاية لمرحلة ما بعد الغزو. لقد رحّب بعض الشيعة بالغزو الإسرائيلي لأنّه آذن بانتهاء الدولة الفلسطينية في لبنان وباحتمال وضع حدّ للعنف والخراب والموت في

الجنوب منذ 1968. ولكن الإسرائيليين وسّعوا هدفهم ليصبح محاولة فرض «نظام جديد» في لبنان (حسب تعبير آرييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، وهو هدف طموح كشفت الأحداث سطحيته وتحوّل في أواسط الثمانينات الى مشروع «نظام جديد» لصالح دمشق). فانقلب الشيعة ضد الإسرائيليين وبدأوا يواجهون الغزاة لتعاني مناطقهم قبضة الإسرائيليين الحديدية. كما أن الوضع الذي خلقه الغزو الإسرائيلي والاحتلال صعق الشيعة لعام على الأقل ما عطّل تأثيرهم في الخريطة السياسية اللبنانية.

سيكولوجية «الجماعة المظلومة» نمت في ظل الاضطهادات المتعددة: احتلال إسرائيلي شرس ومجرم في جنوب لبنان، ودولة لبنانية تحت نفوذ الميليشيا المسيحية يرئسها أمين الجميّل، وتجاهل عربي لمصير لبنان، وكره غربي للشيعة مصدره موقف الولايات المتحدة من إيران. فكان سلوك الجيش اللبناني والميليشيا المسيحية في غرب بيروت وضاحيتها الجنوبية لا يعكس روح المسؤولية ولا يقدّر عواقب التصرفات السلبية تجاه عدد كبير من المواطنين. هذه الأجواء ولّدت غضباً شعبياً وفجّرت طاقات مذهبية في صفوف الشيعة، وكذلك الدروز الذين واجهوا حرباً في الجبل مع الميليشيا المسيحية في تلك الفترة. فبعد مغادرة قوى «المتعددة» عام 1983 وقصف الجيش اللبناني للضاحية في شباط/ فبراير 1984، هاجمت قوّة مشتركة من «أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» بيروت الغربية في 6 شباط/ فبراير فيما عرف بانتفاضة شباط ضد حكم الرئيس الجميّل، وانشق اللواء السادس في الجيش اللبناني ذو الأغلبية الشيعية عن قيادة الجيش. هذا التحرّك أضعف الدولة وقلّص من فرص توسيع رقعة سيطرتها وفق الرؤية الأميركية. وساهمت الميليشيا المسيحية من ناحيتها وعلى طريقتها في انتفاضة 6 شباط، فلم تسمح بانتشار الجيش اللبناني وقوى السلطة المركزية في مناطق نفوذها أيضاً رغم وصول كتائبي الى رأس السلطة لأول مرّة.

بانتصار «حركة أمل»، توسّعت سيطرتها من الضاحية الجنوبية الى بيروت الغربية، وباتت تتطلع الى تثمير نفوذها المبيت في المناطق الشيعية في جنوب لبنان التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي في ذلك الوقت. فانخرطت بعمليات مقاومة ضد الاحتلال لاقت استحساناً واسعاً في لبنان (بلال فحص وغيره)، الى جانب عمليات «جبهة المقاومة الوطنية» اليسارية. كانت انتفاضة 6 شباط نقطة تحوّل تاريخي بالنسبة للحركة حيث برزت كأقوى ميليشيا في الجهة المسلمة ليرتفع عدد أعضائها المحتمل من 800 عام 1976 الى أكثر من عشرة آلاف وأنصارها الى بضعة آلاف أخرى عام 1984. وبرز برّي كأهم شخصية شيعية، وكقائد متميّز للحركة

وخاصة بعدما أطلق «نداء الانتفاضة» الشهير من وسائل الإعلام الرسمية التي سيطرت عليها الحركة في غرب العاصمة (وزارة الإعلام وإذاعة الصنائع وتلفزيون تلة الخياط). ولم يكن نداء برّي الى الجنود الشيعة في الجيش ان يقاتلوا رفاقهم بل طلب فقط أن لا يستعمل الجيش سلاحه ضد الضاحية. ما أعطى بعداً تاريخياً لبدء التواجد الشيعي في تركيبة الدولة اللبنانية يعكس الحجم الديمغرافي للطائفة الذي أصبح ماثلاً أمام الجميع في الضاحية وداخل بيروت والجنوب.

عجّل دور نبيه برّي في انتفاضة 6 شباط بانتهاء مرحلة وبدء مرحلة في لبنان. وجاء أول تغيّر لمصلحة «أمل» مشاركتها للمرّة الأولى في مجلس الوزراء لتمثّل الشيعة. وفوق ذلك ظهرت «العقدة الشيعية» (وفي القاموس اللبناني تستعمل كلمة «عقدة» للدلالة على أنه لا يمكن تشكيل الحكومة بدون مراضاة جماعة ما، دلالة على أهمية هذه الجماعة). ذلك أنّ بري لم يوافق على المشاركة كيفما اتفق بل خاض مفاوضات قال فيها أنّ المعادلة قد تغيّرت وإنّ قوّة الشيعة وعددهم يفرضان منحه وزارة لها وزن سياسي وقدرة على الانفاق. فولدت وزارة الجنوب، وحصل برّي على حق اضافة توقيعه على أذونات دفع مجلس الإنماء والإعمار. وصلت شعبية «أمل» بعد الانتفاضة الى مستويات غير مسبوقة لم تتكرّر فيما بعد. ولكنها واجهت ضغوطات متشعبة من داخل الطائفة (المجلس الشيعي وحسين الحسيني والتنظيمات الشيعية المجهولة التي ظهرت بدعم من إيران) ومن قوى أخرى على الساحة كميليشيا الدروز والفلسطينيين و«المرابطون». وكانت مشكلة نبيه برّي هي في كيفية توظيف الانتفاضة لصالح «أمل» إذ إنّ تراجع الدولة اللبنانية عن بيروت سمح بعودة الكثير من التنظيمات الأخرى.

وإذ أصبحت «أمل» مسؤولة عن أمن غرب العاصمة أفلت الأمر من يدها وعمّ الخطف وجرائم الاغتيال والنهب والاعتداء على الناس وانعدام الأمن بسرعة جنونية وبشكل يومي. فلام الرأي العام الميليشيا الشيعية على هذا الوضع. فوجدت «أمل» دوراً مستجداً هو العمل على مساعدة الدولة في استعادة دورها وشرعيتها والدفع نحو حل وطني للحرب وتمثيل الشيعة ضمن مشروع «الشيعية السياسية». ومن هنا بدأت أولاً حرب المخيمات ضد الفلسطينيين عام 1985 حيث دأب نبيه برّي على التصريح بأنّ «أمل» تقدّم التضحيات نيابة عن كل اللبنانيين. وسعت «أمل» الى التفاوض مع «القوات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» للتوصل الى اتفاق ينهي الحرب اللبنانية.

حرب المخيّمات

كانت المخيمات الفلسطينية التي بلغ عددها الـ20 مخيماً منتشرة الى جوار كافة المدن الرئسية اللبنانية (طرابلس وبيروت وصيدا وصور وبعلبك والنبطية) وشكّل نشاطها العسكري والسياسي عبئاً على لبنان واستقراره وكيانه. ومنذ 1970، اعتبرت قيادة منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية أن لا شأن للدولة اللبنانية في أمور المخيمات وبالتالي تصرّفت بمنطق سيادي على أجزاء من لبنان. وطبعاً لم ترض الدولة اللبنانية بهذا المنطق وحاولت فرض هيبتها وسلطتها مراراً بدون نجاح. فرسمت المعارك والمواجهات العسكرية حدود العلاقة بين الفلسطينيين والجيش اللبناني.

بدأ تدمير المخيمات الفلسطينية في لبنان في أواسط السبعينات. إذ كانت فئات لبنانية عدّة، لا سيما في صفوف الموارنة وأحزاب «الكتائب» و«الأحرار» والفعاليات الداعمة للدولة اللبنانية، ترى في الوجود الفلسطيني تقويضاً للدولة اللبنانية التي تعبوا كثيراً في إقامتها وبناء اقتصادها. وكانت المواجهات تقع بين الميليشيا المسيحية والمقاومة الفلسطينية، وصولاً الى العام 1976 عندما تمكنت الميليشيا المسيحية من إزالة المخيمات الفلسطينية شرق وشمال بيروت (راجع الفصل العاشر) ودفعت سكانها من فلسطينيين ومسلمين لبنانيين الى غرب العاصمة. ولم تكن سورية بعيدة عن الحرب ضد الفلسطينيين في لبنان. فقد كانت دمشق طامعة بالسيطرة على ورقة القضية الفلسطينية. وكان الشرخ بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والرئيس السوري حافظ الأسد عميقاً الى درجة أن الصعاب والتطورات المذهلة التي شهدها الشرق الأوسط والحروب مع إسرائيل لم تكن كافية لتقاربهما. حيث شارك الجيش السوري في معارك ضد الفلسطينيين في بيروت والجبل وصيدا عام 1976 وفي طرابلس عام 1983، ودعم «أمل» في حربها على المخيمات الفلسطينية في 1985 و1986.

وكانت حرب «أمل» ضد الفلسطينيين قد بدأت عام 1985 بعد سلسلة مواجهات عسكرية خلال الأعوام 1979 – 1984، تخلّلتها مراحل هدنة. ثم قامت الحركة بتطويق مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في بيروت وعين الحلوة والمية ومية في صيدا ومخيمات البص والرشيدية قرب صور. بعد انسحاب إسرائيل عام 1985 من معظم الأراضي التي احتلتها اتسعت رقعة نفوذ «أمل» في الجنوب وفي بيروت وفي الضاحية الجنوبية وباتت المخيمات الفلسطينية تشكّل عائقاً أمامها. فبدأت حرب المخيمات التي كان من أسبابها أيضاً تنفيذ السياسة السورية، وسعي «أمل» الى ضبط المخيمات باسم الشرعية اللبنانية، ما أكسبها تعاطفاً من القوى المعادية

للفلسطينيين في لبنان وخاصة من «القوات اللبنانية» وأوساط الجيش اللبناني. وقدّمت سورية أسلحة ومعدات للحركة لخوض حرب المخيمات بما فيها 50 دبابة تـ54 ما جعلها قوّة ضاربة. كما أنّ حرباً أخرى اشتعلت في نفس الفترة في بيروت الغربية بين «أمل» و«الاشتراكي» من ناحية وميليشيا «المرابطون» التي ورثت أسلحة فلسطينية من ناحية ثانية. بدأت المعركة باقتحام ميليشيا الدروز معقل «المرابطون» (الذين مثّلوا القوّة العسكرية السنيّة الوحيدة في بيروت بعد مغادرة الفلسطينيين) في كورنيش المزرعة واحتلال إذاعة «المرابطون»، «صوت لبنان العربي»، ومسجد «جمال عبدالناصر». ثم دخلت «أمل» المعركة ضد «المرابطون» حتى سيطرت مع «الحزب التقدمي» على مواقع «المرابطون» وأنهت نفوذهم.

وبعد أسبوع من بدء حرب المخيمات قال نبيه برّي في مؤتمر صحافي: «إنّ عودة الفوضى الفلسطينية الى الجنوب ممنوعة. لا يحق لأحد بعد اليوم أن يحارب حتى آخر جنوبي، ومسألة العودة الى ما قبل 1982 غير مطروحة بتاتاً»[25]. ولكن حرب المخيمات انعكست سلباً على «أمل»، إذ اعتبرها الرأي العام اللبناني والعربي «حملة شيعية» على الفلسطينيين السنّة وضد قضية العرب المقدسة. كما أنّ المخيمات جاورت أحياء لبنانية سنيّة في غرب العاصمة حيث التواجد الشيعي طفيف. فكان هناك تخوّف وقلق من تعاظم قوّة الشيعة في بيروت، خاصة بعد مهرجان حاشد في آب/ أغسطس 1984 في بيروت الغربية بمناسبة الذكرى السادسة لغياب الصدر، فجزع السنّة والمراقبون من كثافة الحضور وبروز قوّة الشيعة العسكرية. ولم يكن وارداً عند وليد جنبلاط أن يعادي الفلسطينيين بل سمح للتنظيمات الفلسطينية استعمال مناطق النفوذ الدرزي كمرابض مدفعية لإسناد المخيمات. وكان مقاتلو «أمل» في المخيمات صغار السن يفتقدون الى التدريب فاستطاع الفلسطينيون حصاد مئات المهاجمين بأسلحتهم الفردية. وصدّ الفلسطينيون الهجمات المتكررة من أيّار/ مايو 1985 وحتى صيف 1986 فلجأت «أمل» الى دعم اللواء السادس في الجيش اللبناني، دون أن تحقق انتصارات حاسمة.

أسفرت حرب المخيمات عن مقتل 2500 شخص من الجانبين اللذين وحّدهما حزام البؤس في يوم من الأيام قبل 1975 وذاقا مرارة العدوان الإسرائيلي معاً في الجنوب. وانتهت هذه الحرب دون أن تسقط المخيمات. ولكن هذه كانت بداية النهاية لنفوذ «أمل» في بيروت والضاحية. ففي العام 1987، بلغ الغضب الشعبي في بيروت الغربية على «أمل» وكذلك ابتعادها عن وليد جنبلاط والقوى اليسارية والفلسطينيين، مبلغاً أدى الى هجوم يساري – فلسطيني – سنّي منظّم ضد مواقعها في بيروت كاد يتحوّل الى مجزرة طائفية، عندما كان

المهاجمون يصيحون أنّهم يبحثون عن الشيعة لقتلهم ويطلقون شتائم مذهبية غير مسبوقة. ولكن عائلات بيروت السنيّة والزعامات السنيّة اعترضت بأنّ إنهاء «أمل» لا يجب أن يعني عودة ميليشيا الدروز والشيوعيين. ولذلك عادت القوات السورية في شباط/ فبراير 1987 بعدما أبلغت دمشق جنبلاط وآخرين أنّ «أمل» خط أحمر وليس مقبولاً تصفيتها. فتراجعت «أمل» الى الضاحية بعد تجربة في بيروت الغربية دامت 3 سنوات.

سمح المخاض العسير في أوائل الثمانينات لحركة أمل« بتمثيل الشيعة في الدولة فكان نبيه برّي طرفاً في مؤتمري جنيف ولوزان وفي الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف الذي زاد من حصة الشيعة وحسّن موقع رئاسة مجلس النواب. وانتخب بري رئيساً لمجلس النواب في أيلول/ سبتمبر 1992 وأعيد انتخابه في 1996 و2000 و2005. وقاد كتلة نيابية وصلت الى 23 نائباً من أصل 128 نائباً هم عدد أعضاء المجلس النيابي. ولكن جسماً من نوع آخر حلّ في وسط الشيعة منذ أوائل الثمانينات وصعد بعد ذلك ليكون أكثر وهجاً وفعالية ونفوذاً من «أمل».

صعود «حزب الله»

إذا سعت «أمل» الى تمثيل شيعة لبنان كما مثّلت«الكتائب» الموارنة، و«التقدمي» الدروز، فإنّ «حزب الله» كان حالة خاصة مثّلت الشيعة في لحظة انطوائهم السيكولوجي الى ذاتية الجماعة الطائفية. لقد صدرت مراجع كثيرة عن «حزب الله» من كتب ودراسات بلغات مختلفة في لبنان وخارجه، كما صدر بقلم نعيم قاسم نائب الأمين العام للحزب كتاب عام 2002 بعنوان **حزب الله المنهج التجربة المستقبل**[26]، وآخر بالإنكليزية بعنوان **حزب الله القصة من الداخل**. وفيهما يعود قاسم بجذور «حزب الله» الى الستينات والى ضاحية بيروت الشرقية قبل تهجير الشيعة والى علماء درسوا في النجف، ثم يحدّد أسماء ثلاثة هم النواة الأولى للعمل الإسلامي في صفوف شيعة لبنان: موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين ومحمد حسين فضل الله[27]. ومعلوم أنّ بين الثلاثة يمكن اعتبار فضل الله وحده قريباً من «حزب الله» ونهجه (وإن الى حين كما سنرى) وأنّ «حزب الله» كما بات معروفاً لم يظهر قبل 1985 وأنّ العامل الإيراني لعب الدور الأكبر في ظهوره، فيما جذور هؤلاء العلماء كانت في النجف في العراق تساير أكثر مدرسة محمد باقر الصدر وليس «ولاية الفقيه» الخمينية.

الأمر الصحيح أيضاً أنّ «حزب الله» انطلق من رحم «حركة أمل» فأخذ الجانب الأكثر تديّناً. كما كان مستشار موسى الصدر في أوائل السبعينات عسكرياً إيرانياً مقرّباً من الإمام

الخميني يدعى مصطفى شمران (أصبح وزيراً للدفاع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيما بعد وتعتبره «حركة أمل» شهيداً لها). فكانت بذور توجّه «لبناني» وتوجّه «إيراني» واضحة في حركة الصدر منذ أواسط السبعينات، بل إنّ «أمل» كانت مأوى وحصناً لأوائل أصوليي الشيعة في السبعينات في حالة ضعفهم الأولى، استعملوها لنشر أفكارهم وانفصلوا عنها عندما قويت شوكتهم عام 1982[28]. وفيما كانت «أمل» تمثّل «الاعتدال الشيعي» الذي رغب في المشاركة في الدولة اللبنانية، كانت فئة أخرى في صفوفها تريد أن تذهب أبعد من ذلك.

فوسط مهجّري النبعة في الضاحية الجنوبية، برز محمد حسين فضل الله كمرشد ديني. وهو من قرية عيناتا الجنوبية ودرس في النجف في العراق حيث شارك محمد باقر الصدر في تأسيس «حزب الدعوة» الداعي الى إقامة الجمهورية الإسلامية. فكان طرح فضل الله أكثر دينية من موسى الصدر وحركته (وإن بدا في التسعينات وما بعد يحاكي منطق الصدر في الحوار والاعتدال). وتشكّلت عدّة منظمات أصولية شيعية في لبنان كانت على طرفي نقيض مع «أمل» ونظرتها الى الواقع اللبناني برمته.

ويذكر نعيم قاسم أنّ جماعات إسلامية قد التقت عام 1982 وناقشت عملها في لبنان ولخّصت رؤيتها في وثيقة ثم اختارت لجنة تقودها، فتمثّل علماء البقاع بثلاثة أشخاص والمنظمات الإسلامية المختلفة بثلاثة و«أمل الإسلامية» بثلاثة. وعرفت وثيقتهم بـ«إعلان التسعة» التي قُدّمت الى الإمام الخميني فصادق عليها ومنح لجنتها وكالة «ولاية الفقيه» في لبنان. ثم التحقت عدّة تنظيمات وجمعيات وهيئات بهذه النواة التي أصبحت «حزب الله» فيما بعد[29]. وجعلت هذه النواة تطوّر العمل التنظيمي والتعبئة الشعبية فيما أرسلت إيران «الحرس الثوري» (بسدران) الذي اهتم بشؤون التدريب. ثم كان هناك نقاش إذا ما كان اسم التنظيم الجديد «حزب الله» أم «أمّة حزب الله»، ليبدأ بعدها تطبيق خطة تعبئة عامة يتبيّن من دقّتها وتفاصيلها ملامح دولة في طور التكوّن. وهذه خلاصة خطّة التعبئة كما وصفها نعيم قاسم[30]:

- تعبئة عضوية الحزب من الذين يعتنقون مبادئه وأهدافه بكاملها.
- تعبئة أنصار الحزب.
- تعبئة شاملة في القرى والمدن تشمل كل الراغبين في الانضمام للحزب أو مناصرته ودعم الحالة الإسلامية التي يمثّلها.
- تأسيس جمعيات نسائية وتوزيع المهام على المساجد والأحياء بهدف التعبئة الثقافية

والاجتماعية لتأمين المشاركة في نشاطات الحزب وتلبية ندائه العام.

- ■ تعبئة الشباب والأحداث وتأسيس «كشاف المهدي»، لتتم المشاركة بشكل عام بنشاطات الحزب ضمن الاهتمام بمسائل الشباب.
- ■ تأسيس منظمات مستقلة في الحقول التربوية والثقافية والصحية والإعلام والزراعة والبناء وفي حقول أخرى تذعن لأهداف «الحزب» العامة.
- ■ تعبئة ثقافية موجّهة نحو الطلاب في المدارس الثانوية والجامعات ونحو الهيئة التعليمية وتنظيم نشاطات تناسب القطاع التربوي.
- ■ المشاركة في تأسيس جمعيات وحلقات مهنية ونقابية ومتخصصة عبر مشاركة حزبية مباشرة.
- ■ تنسيق مستمر بين الحزب وعلماء الدين والمنظمات المختلفة ما يتناسب مع أهداف الحزب.
- ■ تعبئة كل هؤلاء الذين يشاركون في المهرجانات الخطابية والنشاطات التي يقوم بها «حزب الله» والذين يعتبرون مناصرين للحزب.
- ■ البحث عن وسائل جديدة ومبتكرة لمزيد من التعبئة الشعبية والنخبوية.

اختار الحزب في مرحلته السريّة قيادة جماعية هي لجنة التسعة، أسماها «مجلس الشورى»، فلم يبرز هؤلاء الأشخاص الى العلن. ثم اختير عضو من هذا المجلس هو ابراهيم الأمين السيّد عام 1985 كناطق باسم الحزب، ثم اختير الشيخ صبحي الطفيلي كأمين عام في 11 تشرين الأول 1989 بعد شهرين من اتفاق الطائف. ومع الوقت، تعمّقت الهيكلية التنظيمية لـ«حزب الله» فتأسّست خمسة مجالس هي مجلس الجهاد (المقاومة) والمجلس السياسي والمجلس التنفيذي والمجلس النيابي (كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني) والمجلس القضائي، وكلّ من هذه المجالس عضو من أعضاء مجلس الشورى السبعة.

انطوت سلطة الضاحية وسلطانها في بداية الثمانينات إذن على شيعة يريدون أن يكونوا شيعة فحسب (أي ليسوا يساريين ولا علمانيين) فيما بات من يملك درجة الصفاء المذهبي الأعلى هو الأوفر حظاً في جلب الدعم الإقليمي، خاصة من قادة ثورة إيران الإسلامية[31]. وعدا رواية نعيم قاسم التي تعبّر عن الجانب الرسمي، وإن لم تصدر كمنشور حزبي، تبدأ رواية «حزب الله» غير الرسمية بشاب لبناني يدعى عماد مغنية تعود عائلته الى قرية طيردبا في قضاء صور. وهو من مواليد تموز/ يوليو 1962 في النبعة التي هُجّر أهلها في حرب السنتين. وإذ انتقلت

الأسرة الى الضاحية الجنوبية، التحق مغنية بـ«حركة فتح» الفلسطينية التي تولّت تدريبه حتى أصبح عضواً في «القوة 17» الأمنية التابعة لـ«فتح». كما توجّه الى قُم بعد ثورة الخميني فتابع في حوزتها بعض الدروس الدينية. وعام 1981 التقى مغنية بسفير إيران في دمشق علي أكبر محتشمي وترتّب عن هذا اللقاء فيما بعد تأسيس منظمة في لبنان تحاكي تنظيم «حزب الله» الإيراني[32]. وكان بين أوائل المعنيين بالمشروع الجديد مصطفى بدر الدين صهر مغنية (الذي سبق ان اعتُقل في الكويت بتهمة المشاركة في محاولة اغتيال أميرها) وابراهيم عقيل (اتُهم لاحقاً بالضلوع في حملة متفجرات في باريس أواخر 1985 وصيف 1986) وحسين الموسوي المنشق عن «حركة أمل» ليؤسس «أمل الإسلامية»، وعباس الموسوي، وهو شيخ معمّم أصبح أميناً عاماً لـ«حزب الله» عام 1991 واغتالته إسرائيل بعد تسعة أشهر في جنوب لبنان.

لم تكن «أمل» الطرف اللبناني الصالح لاستيراد الثورة الإيرانية رغم أنّها ابتهجت بانتصار الخميني (وفعل ذلك اليسار أيضاً لما للشاه من سجلّ أسود لدى موسكو ودول المنظومة الاشتراكية في ذلك الوقت). كما خاضت «أمل» اشتباكات ضد «البعث العراقي» ومن حالفه من تنظيمات فلسطينية ما يرضي طهران أثناء مواجهتها عراق صدام حسين[33]. لكن «أمل» كانت توظّف علاقتها بإيران بما يخدم مصالحها المحلية (وهذا ما اكتشفه الإسرائيليون والسوريون أيضاً في أمراء الحرب الآخرين في لبنان). وهكذا عندما التقى محتشمي ومغنية كانت «أمل» على خط صدامي مع إيران بدأ عندما دعت سفارة إيران في بيروت الى مهرجان خطابي في الذكرى الثانية لثورة الخميني في «حسينية البر والإرشاد» في المصيطبة في بيروت الغربية، فأحبطه عناصر «أمل». وتواصل الخط الصدامي عندما وافق نبيه بري على تمثيل الشيعة في «هيئة الإنقاذ الوطني» برئاسة الياس سركيس في حزيران/ يونيو 1982. واحتجاجاً على هذه السياسة «اللبنانية» غادر حسين الموسوي الحركة ومعه ابراهيم الأمين السيد وحسين خليل وعلي عمار وحسن نصر الله، وهم من الذين كانوا أكثر عناصر «أمل» تشدداً في مقاتلة «البعث» العراقي وأشدّهم تعاطفاً مع الفلسطينيين. وكانوا أوثق صلة بإيران، وفيهم من تردد عليها مرة أو أكثر. وكان ابراهيم أمين السيّد مندوباً لـ«أمل» في طهران في ذلك الوقت حيث عقد مؤتمراً صحافياً في 21 حزيران/ يونيو 1982 معلناً انفصاله عن «الحركة» داعياً «الأخوة» الى أن يحذوا حذوه[34].

لم تكن حركة حسين الموسوي وآخرين في فراغ، إذ إضافة الى «أمل الإسلامية» ظهرت في الفترة التي تلت الغزو الإسرائيلي تنظيمات إسلامية شيعية اتخذت تسميات مختلفة،

كـ«منظمة الجهاد الإسلامي» (ومن أعضائها عماد مغنية) و«منظمة المستضعفين في الأرض» و«المقاومة المؤمنة» (مصطفى ديراني المنشق أيضاً عن «أمل» وقيل إنّ نشاطه اقترن بخطف الأجانب، خطفته إسرائيل عام 1994 وأطلقته عام 2004). وهي منظمات تلقت الدعم اللوجستي والمادي من إيران. ولم تكن هذه التنظيمات التي كانت مجهولة القيادة وبدون تواجد معروف تسعى الى الحصول على شطر أكبر من قالب الحلوى اللبناني، بل كانت تطمح الى «جمهورية إسلامية» في لبنان على النمط الإيراني. وكان أبرز هذه المنظمات المجهولة القيادة «الجهاد الإسلامي» التي تبنّت في 18 نيسان/ أبريل 1983 عملية تدمير السفارة الأميركية في حيّ عين المريسة غرب بيروت حيث سقط سبعون قتيلاً، وعمليتين أخريين حصلتا في تشرين الأول/ اكتوبر 1983 ضد مقر المارينز على طريق المطار حيث سقط 241 جندياً أميركيا وضد مقر المظليين الفرنسيين قريباً من منطقة «الكولا» قتل فيها 58 مظلياً. وكانت فرنسا آنذاك هدف الإرهاب الإيراني بسبب تسليحها العراق ووقوفها معه في حرب الخليج، فيما أصبحت الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر» في القاموس الخميني. وفي نفس الفترة خطفت «الجهاد الاسلامي»، وجهات حملت أسماء «الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين» و«منظمة العدالة الثورية» و«المنظمة الثورية» و«خلايا الكومندوس الثورية»، أكثر من ثمانين مواطناً غربياً في بيروت ما بين 1984 و1989. وشاعت فوضى الخطف وسوق الرهائن ومزايدات ومبادلات استفادت منها دول وجدت لنفسها موقع قدم تؤثّر من خلاله في أحداث الشرق الأوسط. وإذ لم يتبنّ «حزب الله» أياً من هذه العمليات، إلا أنّه كان يمسك بأمن الضاحية شريكاً لـ«أمل» (ثم وحيداً بلا شريك بعد 1987). فلم يفعل ما يردع أعمال الخطف والعنف، خاصة أنّ رهائن طائرة مدنية أميركية جرى نقلهم الى الضاحية لاستكمال المفاوضات. وكان يتكرر السيناريو التالي: فالمخطوف الغربي الذي كان يتم تحريره كان يبادر الى شكر دمشق، «فيما يكون «الاستشهادي» في المقاومة يهدي عبر تسجيل مصوّر حياته وموته للحكّام السوريين والإيرانيين»[35].

كانت التقارير تربط هذه النشاطات باسم عماد مغنية وآخرين، في فترة كان «حزب الله» في طور التأسيس. وكان «المكتب الثاني» في الجيش اللبناني يراقب مغنية الذي حمل، بحسب عدة مصادر، جواز سفر إيرانياً. وبجلاء قوات منظمة التحرير عن بيروت، انضم مغنية الى جهاز حراسة السيد محمد حسين فضل الله، وكان يومها المرجع العلمائي «للحالة الإسلامية» التي يمثّلها «حزب الله». حتى أنّ المخابرات الأميركية موّلت جهة لبنانية لزرع متفجرات لاغتيال

فضل الله في حي بئر العبد في الضاحية أسفرت عن مقتل ثمانين شخصاً وجرح 256 آخرين في آذار/ مارس 1985[36]. ويقال إنّ مغنية أحد اثنين أطلقا النار على السفير الفرنسي في بيروت لوي دولامار وأردياه، وأنته وراء تفجير السفارة الأميركية في 1983، ونسف السفارتين الأميركية والفرنسية في الكويت بمساندة من «حزب الدعوة»، وخطف طائرة كويتية في 1984 قُتل أميركيان أثناءها قبل ان تحط في طهران. كذلك نُسب اليه أنه خطف، بمساعدة الأخوين عبد الهادي وعباس حمادي، خمسين رهينة أجنبياً. ويقول حازم صاغية إنّ «مغنية يعيش اليوم حياة من التخفّي مثل رفيقيه حسن عز الدين وعلي عطوي المتهمين بخطف طائرة تي دبليو أي في 14 حزيران (يونيو) 1985 في مطار بيروت (للمطالبة باطلاق 700 لبناني احتجزتهم إسرائيل)[37]. لكن ثمة من يجزم بأنه ليس سوى الاسم السابع في «مجلس الشورى» أي القيادة السياسية لـ«حزب الله» المؤلفة من سبعة أعضاء»[38]. وفي الحال، أنّ «حزب الله» نفى مراراً أن يكون مغنية من أعضائه، كما طالبت به واشنطن مراراً (وآخر طلب جاء على لسان وزيرة الخارجية كوندليزا رايس الى رئيس الوزراء فؤاد السنيورة في شباط/ فبراير 2006).

وفيما غابت تسميات التنظيمات المتعددة وذابت في «حزب الله»، حافظ الحزب على الشعارات الاسلامية المتشددة لسنوات عدة. ولم يُعلَن عن تأسيسه الرسمي حتى شباط/ فبراير 1985 عندما أذاع إبراهيم أمين السيد «الرسالة المفتوحة» الى العالم حاملةً الخطوط العامة لتوجهات «حزب الله». وقد اختار «حزب الله» اسمه من آية على الولاية والولاء: «ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإنّ حزب الله هم الغالبون»[39]. وإذ تململ الرأي العام اللبناني من جهر التنظيم الجديد بالتبعية والولاء للخميني وإيران تخوّف عدد أكبر من أن جماعة مسلّحة، يفجّر أفرادها أنفسهم في عمليات استشهادية، تنوي إقامة «جمهورية إسلامية» في لبنان. فما بين صدامات مع الشيوعيين في بيروت وأخرى مع «الحزب القومي» في مشغرة (التي هجّر الكثير من أهلها المسيحيين)، توسّع «حزب الله» بمحاربة يساريي الشيعة وتشتيت البُنى الحزبية التي جمعت شيعة الى أبناء مذاهب أخرى. وعلى امتداد النصف الثاني من الثمانينات مارس «حزب الله» كما مارست «أمل» حرب اغتيالات متواصلة في بيروت والجنوب طالت بصورة خاصة الشيوعيين، كوادرَ ومثقفين (المفكّر الثمانيني حسين مروّة ومهدي عامل على سبيل المثال، حتى أخلى «الحزب الشيوعي» بيروت تاركاً لواء اليسار لوليد جنبلاط). وبدأ احتكار «أمل» و«حزب الله» للعمل المقاوم وهو على أهميّته الاستراتيجية «لا ينبغي تركه لأطراف مزغولة، سيطرةُ طهران ودمشق عليها ناقصة مطعون فيها». وبأكلاف دموية ضخمة

نسبياً تمّ تأميم المقاومة وإخراج «الآخرين» كلهم منها[40].

لقد أحبط برنامج «الشيعية السياسية» الذي تمنّته «أمل» بعد انصرافها الى التحدّي الأكبر وهو مواجهة الصعود الدراماتيكي «لحزب الله» في الأوساط الشيعية الذي كان أكثر «إسلامية» منها، وأكثر عداء للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل (رغم شعار الصدر بأنّ «إسرائيل شرّ مطلق»). حزب تدعمه الى أقصى الحدود إيران الإسلامية. فعيبَ على «أمل» قبولها التعاون مع «النظام الكتائبي» الذي أقامه الرئيس أمين الجميّل وعدم سعيها الى قيام جمهورية إسلامية. وظهرت العمليات الجريئة التي شنّتها الجماعات الأصولية في الفترة 1982–1985 لتضع أمام الرأي العام صورة ضعيفة لـ«أمل» بأنّها لم تعتنق مبدأ الجهاد ضد الاحتلال بل كانت بطيئة في ذلك. ووقعت محاولات تشهير ضد برّي أنّه يمتلك «كارتاً أخضر» أميركياً ومحطات بنزين في ديترويت. كان المعجبون بالنموذج الايراني يزدادون عدداً وقوّة، ساهم في ذلك «القبضة الحديدية» التي قادها إسحاق رابين، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ضد القرى الجنوبية في الفترة 1983–1985. وشكّلت «القبضة الحديدية» جزءاً من السياسة الإسرائيلية الخرقاء التي تعاملت بخفة وجهل مع الوضع اللبناني المتفجّر ورماله المتحركة (منها حصار قرية الزرارية وقتل 40 من أبنائها).

واختلف «حزب الله» عن «أمل» في أنّ قيادته ضمّت رجال دين، واستند الى عقيدة جهادية قادت أعضاءه نحو نموذج متطرّف. كما كان عناصر «حزب الله» يتلقّون تدريباً أكثر احترافاً من عناصر «أمل» ورواتب أعلى بكثير. وسمح التمويل الإيراني لـ«حزب الله» ببناء مؤسسات اجتماعية وتربوية وتنظيمية وكشفية وإعلامية واقتصادية، كما في خطة التعبئة التي ذكرها نعيم قاسم، وظهرت أيضاً المدارس والمستوصفات وحوزات التثقيف الديني ودور الأيتام. وجذبت عقيدته الآلاف من الشباب، خاصة في ظروف اجتماعية صعبة حيث كان الجنوب، ولبنان عامة، يرزح تحت آثار كوارثية جراء الغزو الإسرائيلي وتهجير مئات الألوف، وحياة الفقر والحرمان وافتقاد أدنى خدمات الدولة الاجتماعية. وإذ افتقرت «أمل» الى المال والخبرة لتقديم مثل هذه الخدمات وإقامة هذا النوع والعدد من المؤسسات، زاد «حزب الله» من مكانته بأنّه تمتع بدعم علمائي ما زاد من تعرية «أمل» دينيّاً أمام جمهور الشيعة.

لقد أدّت تراكمات أخطاء «أمل» خدمة «لحزب الله». ففضلاً عن سلوكها الميليشياوي المنفّر، أطلقت مشروع صعود «شيعية سياسية» عام 1980 في لبنان ما لبثت أن عجزت عن استكماله بعد خمس سنوات. وأفضى دورها الأساسي في «انتفاضة 6 شباط» الى توسيع

الفراغ الأمني والخدمي الذي كانت تملأه الدولة في بيروت. وفيما انفض الإجماع الشيعي عن «أمل»، أصبح «حزب الله»، وهو الطرفُ الأشد ابتعاداً عن الدولة اللبنانية والأكثر قطعاً معها، الأقربَ الى قلوب الشيعة. وجاء انسحاب إسرائيل عام 1985 الى الشريط الحدودي ليجعل الصراع مفتوحاً بين «أمل» و«حزب الله» في المناطق المحرّرة. ففيما كانت جذور «أمل» هي خط موسى الصدر وسعيه لتطوير الدولة اللبنانية، كان «حزب الله» يستلهم شعارات ومبادىء الثورة الإيرانية وفلسفة «ولاية الفقيه» التي أطلقها الإمام الخميني. ويشدّد على الاستشهاد المقترن بالحس الديني ضد الاحتلال الإسرائيلي. فقام بسلسلة عمليات ناجحة لاقت استحسان الشباب وجذبت المزيد من المنتسبين الى صفوفه. وأثناء حرب المخيمات عامي 1985 و1986، تشارك «حزب الله» و«أمل» السيطرة على الضاحية الجنوبية. وعندما احتلت «أمل» خطوط التماس مع مخيم «برج البراجنة» الفلسطيني تمددت أيضاً باتجاه حي برج البراجنة حيث تقطن عائلات الضاحية اللبنانية الأصلية. ولم يحل التعاطف الشيعي العام مع «أمل» في مواجهتها الفلسطينيين دون التعبير عن استياء تلك العائلات من عناصر «أمل». ذلك أن «أمل» استندت في قاعدتها الى وافدين جنوبيين وبقاعيين واستفزّت الأهالي الأصليين في تجاوزاتها المتمادية على حياتهم وأنماط عيشهم. فبدت لهؤلاء التضحية بـ«أمل» سهلة لأن «حزب الله» كبديل كان أكثر شيعية وإيماناً، وإن طاول نفوذه نمط حياتهم ومجتمعهم أيضاً إلا أنه لم ينطو على تجاوزات الميليشيات. هكذا شرعت عائلات الضاحية «الأصلية» تتجه الى «الحزب» كقوّة في وجه «أمل»[41]. في تلك الفترة دعمت سورية الاعتدال الشيعي الذي مثّلته «أمل»، في حين دعمت إيران التشدّد وموّلت «حزب الله» (رغم التحالف المعلن بين دمشق وطهران ضد نظام صدام حسين في العراق).

استمرّت حرب الشيعة سنتين ونصف السنة وهي حرب تكاد تفاصيلها وظروفها تختفي تقريباً في رواية نعيم قاسم. وكانت معركة ضاحية بيروت في خريف 1987 وشتاء 1988 دامية عرضها التلفزيون اللبناني جنباً الى جنب مع معارك نفوذ الكانتون المسيحي شرق العاصمة. وإذ تدخّلت سورية على خط الوساطة وزار رجلها في لبنان، غازي كنعان، منزل فضل الله، نصب له «حزب الله» كميناً نجا منه. كانت فترة تضاربت فيها مصالح طهران مع دمشق، وكان من أبرز أعمال الجيش السوري لدى عودته الى بيروت عام 1987 هو إزالة أي وجود لـ«حزب الله» هناك وإغارته على مركز عسكري للحزب («ثكنة فتح الله») وقتله لـ20 عنصراً. وبالنتيجة، أدّت حرب الشيعة الى سيطرة «حزب الله»، المدعوم من السكان المحليين،

سيطرة تامة على الضاحية وعلى أجزاء هامة من جنوب لبنان والبقاع، فسقط مقرّ «أمل» في الضاحية والتحق المئات من عناصرها بـ«حزب الله». أمّا في منطقة النبطية وإقليم التفاح فقد دارت معارك عنيفة بين الطرفين وسقط مئات القتلى ودخلت الحرب قرى لم تشهدها سابقاً مثل جباع وحبّوش وعرب صاليم وتهجّر السكان المدنيون. إلا أنّ الأمر اختلف جنوباً، إذ إنّ تلك المناطق كانت المعقل الحقيقي «لأمل». ففيما كانت المواجهات العسكرية والأجواء المحقونة متواصلة في قرى وبلدات الجنوب، حصلت معركة عند حاجز «أمل» في قرية حاروف في 5 نيسان/ أبريل 1988، امتدت سريعاً الى النبطية والغازية. وتم تجريد عدد كبير من عناصر الحزب من سلاحهم، في حين كان نبيه برّي يستنكر الغزو الإيراني للبنان واعداً أنّ اللغة الفارسية لن تحل مكان العربية في الجنوب. وخلال هذه الفترة اغتيل أيضاً عدد من قياديي «أمل» في حين اعتبرت قيادة «حزب الله» أنّ معركة الضاحية التي اشتعلت في 6 أيّار/ مايو 1988 هي صراع البقاء، وحقق تفوقاً ميدانياً على« أمل» ثم واصل مطاردته لليساريين[42].

وعادت حرب الشيعة للاشتعال جنوباً عندما أراد الحزب أن يتمدد من مواقعه في إقليم التفاح من اللويزة وجبل صافي، ولكنته لم يحقق اختراقات هامة خلال أربعة أسابيع من المعارك مع «أمل» حتى تم التوصل الى وقف لإطلاق النار في شباط/ فبراير 1989. ولم يطل الأمر حتى انفجرت حرب إقليم التفاح مجدداً في تموز/ يوليو 1990 واستمرّت مائة يوم. وحصلت تدخلات إقليمية بين الطرفين قامت بها إيران وسورية فتوصّل نبيه بري وصبحي الطفيلي الى اتفاق في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، ما سمح بدخول الجيش اللبناني الى إقليم التفاح في شباط/ فبراير 1991.

دولة «حزب الله»

أدوار «حزب الله» المتعددة في «دولة ضمن دولة» كانت ممكنة في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات حيث كانت ثمّة استعاضة عن دولة لبنانية شبه غائبة تركت له شطراً من الإعالة والتنمية مثلما تركت له، كمقاومة، الحدود الجنوبية. لقد جثمت على الضاحية الجنوبية منذ 1987، كما في أماكن أخرى من لبنان، دولة «حزب الله» بخطابه الأمني والمتزمّت، فيما انفتح الباب واسعاً لاستيراد كل ما هو إيراني من رموز وطقوس وصور وأفكار. وكان المطلوب دائماً اجتثاث كل ما يذكّر بعيش لبناني مشترك وتقاليد سياسية. وتعاظم الفرق بين مراسم

عاشوراء التقليدية في بيروت الغربية، لا سيما في «المدرسة العاملية» كمؤسسة تقليدية لشيعة بيروت، وبينها في الضاحية حيث تغلغلت الطرق الإيرانية، واللطم والموت والشهادة تحتل فيها موقعاً رئيسياً. ولعب «حزب الله» دوراً خدماتياً في مناطق سيطرته العسكرية (وهو ما فشلت فيه «الحركة الوطنية» أيّام سيطرتها). ويقول وضّاح شرارة: «إذا كان خميني لا يستعمل كلمة ماو تسي تونغ المشهورة في السمكة (الحزب أو الطليعة أو الدعاة) التي تسبح في الماء (الجماهير أو الجمهور أو الأمة) فهو يقول ما يشبهها حين يطلب الى مستمعيه اتخاذ الشعب بكل قواه «قاعدة رصينة» يركنون إليها من أجل تشكيل حكومة إسلامية... وكان سبيل «لجان الإمام» في الانتفاضة الإيرانية هو عينه سبيل «الدولة النقيض» التي عرّف بها لينين الحزب الشيوعي في (كتاب) **الدولة والثورة**»[43].

نظر «حزب الله» الى احتياجات السكان بجديّة وبادلوه بالولاء. ولم يمارس سلطة قمع ميليشاوي كغيره بل وزّع عناصره على مداخل الأحياء التي يقطنها قادته وكوادره في «مربّعات أمنية» وأوكل أمن الأحياء الداخلية لأفراد من عائلات منضوية فيه، حيث تحوّلت كل واحدة منها وحدةً أمنية. هذا الدمج العائلي منح القمع رداء أهلياً ليصبح «كل مواطن خفيراً» في دولة «حزب الله». ونجح الحزب في ضبط الأمن تعدياتٍ وانتهاكاتٍ وسرقات، كما تجنب في الضاحية أخطاء سنواته الأولى في البقاع حيث رُشّت فتيات لم يتقيّدن بالزي الإسلامي بالأسيد[44]. لكن مجتمع «حزب الله» المضاد والغاضب في لبنان مضى بلا هوادة في تنقية مناطق نفوذه لا سيما ما يتصل بالأساسيات. فتعدّت التنقية سلوك الحزبيين الى سيرة وسلوك المجتمع عائلات وأفراداً وصولاً الى إعلانات الشوارع مثلاً والرقابة على ما يشاهده الناس من برامج «الدش» الفضائي (قرصنة برامج الدش الفضائي منتشرة في لبنان بمبلغ شهري زهيد ولكن اختيار المحطات يخضع في معظم الأحيان لتوجّه الموزّع الذي يتحكم بجهاز توزيع من منزله أو دكانه، كما أنّ ثمة اعلانات كبيرة تنتشر في سائر المناطق اللبنانية ولا يؤذَن لها الانتشار في الضاحية. فتروّج شركات إعلانية هناك ملصقات تغاير التي في مناطق أخرى)[45].

وأصبحت إذاعات «النور» و«البشائر» و«البصائر» و«الإيمان»، وقبلها إذاعة «المستضعفين»، تتولّى نشر الفتاوى في خصومات شخصية وتجارية ومنازعات عائلية يصل بعضها الى مسائل حميمة وجنسية داخل الأسرة. وحرّم بيع الخمور فيما بقيت الأعراس ممنوعة حتى أوائل التسعينات. فباتت مناطق نفوذ دولة «حزب الله» تحكمها بامتياز ثقافة الموت والشهادة وأجواء تلفزيون «المنار» ما يساهم بخلق نفسية مجتمع محاصر في حالة استنفار دائم.

وهناك حرص شديد في الدعاوة الخمينية أن تتصل جميع النشاطات العامة بمأتم أو تأبين. «فالاحتفال الأبلغ والأعمق عمقاً والأقوى تعبئة واستنهاضاً، هو الاحتفال بدفن الشهيد، أو بذكرى أسبوعه، أو بالذكرى السنوية لشهادته. ولا يغفل أصحاب الشأن أبداً عن مثل هذه الاحتفالات التي تمد القول والخطبة بمادة «المصائب» التي حض صاحب الحكومة الإسلامية على التوسل بها والكلام عليها، من غير كلل ولا ملل»[46].

وقد درجت صحيفة **العهد** منذ صدورها أواسط الثمانينات على زيارة بيوت «أهالي الشهداء» وكتابة سيَرهم. كذلك عُمل بدأب على ربط السيَر تلك بتجارب الأئمة من أهل البيت، وتقديمها موصولةً بالموت والموتى. وأنشئت كذلك «مؤسسة الشهيد» فتكفّلت رعاية عائلات الشهداء. ويرى حازم صاغية أنّ من خلال «شهادة الدم» كما تراها ثقافة الحزب تتجدّد الرابطة القرابية انطلاقاً من وحدة عائلية يلعب فيها كل فرد دوره المرسوم: فالأم تقيم على الظن أن ابنها غائب الى ان يتولى الأخوة «زف البشارة» اليها باستشهاده، عندها يتوافد الأهل والأقارب والجيران للتهنئة. فحين يصل الجثمان، كما يمضي السيناريو المتكرر، تُجرى طقوس الغسل في الحسينية وسط تراتُب قرابي يتصدّره تمثيل العائلة الكبرى التي هي «الحزب». وثمة دائماً من يرسل تحياته الى من سبقوه في الشهادة، فيما يتولى الإعلام الحزبي مقابلة أفراد الأُسَر فتتحدث الزوجة أو الأبناء عن «العريس». ليصبح «عالم حزب الله عالم قوامه الصفاء والمضادّة والقيم الموغلة في العداء للحياة والحرية. أما مشروعه فزبدته إحلال الطائفة، في تأويل لها عاميّ، في موقع الصدارة والحاكمية. وهو مشروع استثمرت إيران فيه، لكن الإيرانية باتت جزءاً لا يتجزأ منه بسبب أخذه المتعصّب بـ«ولاية الفقيه». هذا هو الأصل، فيما «المقاومة» وسيلته المتاحة لخدمة الأصل ذاك»[47]. فهي دولة إذن تجرّد «الإنسان» من كل رابطة غير رابطة «الإسلام»، وتضيف كل رابطة غيرها إلى «أميركا»[48]، ليصبح أي قول أو رأي أو عمل غير قول «حزب الله» هو «أميركياً» وبالتالي صهيونياً مشبوهاً.

حافظ «حزب الله» على مظهره الديني ضمن النهج الإيراني لولاية الفقيه وشعار العفة والاستقامة. وقبل دخوله السلطة في وزارة فؤاد السنيورة عام 2005 برز «حزب الله» زاهداً بالسلطة وتقاليد المحاصصة والفساد المتفشي في الدولة. فبدا على قطيعة مع عالم تخلله الفساد. ولكنه شارك في «التركيبة» عبر الانتخابات النيابية والبلدية أولاً ثم عبر الوزارة ولم يحمل لواء إصلاح الدولة بشكل جدي فلم يكن ثمّة أطروحات جدية حول النظام الاقتصادي ولا مشاركة في شؤون وشجون الطبقة العاملة في لبنان. وإذ عقد مركزه «الاستشاري للدراسات

والتوثيق» مؤتمراً «اقتصادياً» عام 1999[49]، افتتحه رئيس الوزراء آنذاك سليم الحص، وضم نخبة من أصحاب الخبرة الاقتصادية ككمال حمدان والياس سابا ومروان اسكندر وايلي يشوعي وبطرس لبكي وناصر السعيدي وسمير المقدسي، إلا أنّه كان حدثاً منعزلاً لا يشكّل رؤية اقتصادية مغايرة للحزب ونظرته الى نظام لبنان، فيما يعجز أنصح الناس فيه عن توصيف أي مشروع أو برنامج اقتصادي. كما أنّ زهد «حزب الله» السابق بالحكم لم يمنعه عن خلق «دولة بديلة» في مناطق الشيعة مستبدلاً بمال الفساد اللبناني أموالاً إيرانية ومصادر دخل أخرى.

وأديرت مؤسسات الحزب التي بها يخترق الصلبَ الاجتماعي بكفاءة ملحوظة. فإلى «مؤسسة الشهيد»، أنشئت الهيئة الصحية وتلك التربوية والزراعية، فضلاً عن «مؤسسة جهاد البناء». وقُدّر عام 1999 ان 1300 شخص من أبناء الشهداء والأسرى استفادوا من تقديماتها حيث وفّرت ضمانات دراسية وصحية بقيمة 1650 دولاراً للفرد. واستفاد من مساعدات الحزب 16700 طالب كما قدّمت منح مالية لـ6355 طالباً[50]. وضمّت الهيئة الصحية خمسة مستشفيات بمئات الأسرّة تقلّ أسعارها بنسبة الثلث عن مثيلاتها في المستشفيات التجارية الأخرى، وعلى 32 مستوصفاً وعيادة ومدرستين للتمريض. لقد عالجت مراكز استشفاء الحزب أكثر من 111 ألف مريض بين 2001 و2004 ووزّعت أدوية وخدمات طبية على 88 مدرسة مع حملات تلقيح متواصلة وحملات ضد التدخين وحملات للوقاية من الأمراض اضافة إلى الدفاع المدني والإسعاف الأولي.

وشملت المؤسسات التربوية 12 مدرسة غير مجانية يتبع بعض مدرّسيها دورات تأهيل يقام بعضها بالتنسيق مع المراكز الثقافية الفرنسية. ووصل نفوذ الحزب التربوي أنّ أكثر من ثلاثة أرباع تلامذة المدارس في الضاحية يدرسون في مدارس الحزب. فإلى «مدارس المهدي» هناك «مدارس الهادي» و«خديجة الكبرى» و«مدارس المصطفى» ذات الأقساط الأعلى. وهناك أيضاً المنح الكثيرة التي يقدّمها الحزب لطلاب لا يدرسون فحسب في مدارسه بل في مدارس وجامعات خاصة أخرى. وأما المستشفيات بما فيها أكبرها «الرسول الأعظم» في الضاحية فتطبّب المحازبين مجاناً فيما تعمل العلاقات القرابية على توسيع شبكة المستفيدين منها، خصوصاً أن مرضى هذه المستشفيات، وعلى عكس مثيلاتها التجارية، لا تتقاضى أكلاف خدماتها مُقدّماً. أما «جهاد البناء» التي نشأت لـ«دعم صمود المدنيين» عبر إصلاح الأضرار الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية فرمّمت وعمّرت أكثر من 18 ألف منزل وبناء تجاري في أنحاء لبنان. وكان عملها عادة يبدأ في اليوم التالي لأي قصف إسرائيلي. ثم أضافت الى

نشاطها الأصلي أنشطة بنائية وتلزيمية أخرى كمعالجة آثار الفيضانات في البقاع. وفي الفترة 1988-1991، قامت مؤسسات الحزب على نفقتها بإزالة النفايات في الضاحية التي قطنها نصف مليون مواطن فكانت تنقل 65 طناً من النفايات يومياً. وبنت 110 خزانات مياه توزّع 300 ألف لتر ماء لـ15 ألف عائلة لا تصلها مياه الشفة في الضاحية. وبدورها شملت المؤسسات الزراعية مركزين للتأهيل والتجريب بهدف خفض كلفة الانتاج. ومن خلالها قدم الحزب قروضاً يصل واحدها الى ثلاثة آلاف دولار بفوائد مخفضة لنحو ألف مزارع صغير. وفي تقديرات إجمالية ان اللبنانيين الذين يستفيدون من مؤسسات الحزب بلغوا 10 بالمئة من سكان لبنان[51].

والى المؤسسات كان طغيان الديني والمذهبي، على الاجتماعي والمدني والسياسي، بارزاً في دولة «حزب الله». فهناك تكثيف غير عادي وغير مسبوق للشعائر، «بذريعة التعبّد والتهجّد، إلى إشهار وجود الجماعة لأفرادها تكراراً، وتوكيد انتمائهم اليها، من دون تقطّع في آناء الليل وأطراف النهار. وينتهي هذا التكثيف، في حالات كثيرة، إلى انشاء دوّامة مترابطة الحلقات من الأصوات المرتّلة أو الملحّنة، ومن الحركات والسكنات، ومن الأشكال والألوان، يدوخ فيها العباد، زرافات ووحداناً، على رجاء أقصى هو أن لا يبقى فيهم وحدان، وأن يستحيلوا الى خلايا متماثلة في جسد الجماعة الواحد. وقد أسعف التطوّر الفادح لمضخّمات الصوت ومكبّراته، سنة بعد سنة، وأسعف الاستكثار من دور العبادة، على أراضي الوقف أو على أملاك الدولة والغير، سواء بسواء، وأسعف أيضاً تيسّر نسخ الأصوات والخطوط والصور ونشرها، بفعل ما ابتدعته الفنون الغربية في هذه المضامير، وأسعف تخاذل الدولة والقانون حيال كل من زعم لنفسه نسباً دينياً، وتجرؤ من شاء بالتالي، على اقتحام الشوارع والبيوت، بالصوت والكلمة والصورة، كيفما شاء وفي أي وقت شاء، وأسعف استسلام الناس، أخيراً، وخوفهم من بأس الديّانين الجدد، فعمّت الدوامة، وبلغت من العنف، أحياناً، ما يثبت، من غير لبس، أنها إنما تريد أخذ الناس بالعنف، لا أكثر ولا أقل»[52].

لقد أنتجت حوزات «حزب الله» جيشاً بعد آخر من صغار المشايخ، ذاك أنه بعد الاقتصار طويلاً على حوزتين تقليديتين للتعليم الديني واحدة في صور وأخرى في بعلبك، ظهر أكثر من عشرين حوزة معظمها للحزب[53]. وبعدما كان عدد علماء الشيعة زهيداً في الستينات ازداد خمسة أضعاف خلال سنوات قليلة ثم بات يعد بالمئات و«يصبح من لا يدينون من العلماء بعلمهم وأفكارهم ومعاشهم ومرتبتهم الى «قائد الأمة» قلّة قليلة»[55]. وفيما أنتجت حوزات

«حزب الله» أعداداً كبيرة من صغار المشايخ، بات الولوج الى المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، المؤسسة الشيعية اللبنانية الأولى، على أجندة «الحزب». كان شيعة لبنان حتى أوائل الثمانينات يقتصدون في شعائر الجماعة واحتفالاتها، تعبيراً عن مسيرة في المجتمع اللبناني الذي سبق الحرب نحو تحرير الأفراد والتعددية والابتعاد عن صلة الجماعة المذهبية وما قد تفرزه من لوسة وهوس، وخلق فسحة لقاء مع أبناء طوائف أخرى لا صفة مذهبية لها. وانقلب الأمر في دولة «حزب الله» حيث «انتشر الحجاب بين صفوف الجيل الفتي، على الأخص، بما هو علامة مماثلة وانتظام ملتزم، وبما يجرّه من توزيع جديد للسلطة على النساء والسلطة كلها من بعض ما بين العائلة والقرابة وبين المحيط الحزبي أو المذهبي الراغب في الوصول بصلاحية الضبط والإشراف التي في يده الى أحصن المعاقل. وشهدت أحياء الشيعة بخاصة هيمنة صوتية لا سابق لها، تظهر في أوقات مختلفة، ولكنها تتمادى وتتصل في المواسم، ويصحبها طوفان شعارات وصور، يضيف فعل المرئي الى فعل المسموع. وقد أخذ رفع اللافتات يمثّل، أحياناً، ما كانته الأعلام والأوتاد والبراميل المطلية في الحرب، أي نوعاً من وضع اليد الرمزي (والعنيف، في كل حال) على شوارع وأحياء معروفة بطابع طائفي مغاير. وهو وضع يد، لا يراه القائمون به مانعاً من استكثار الحديث عن «الحوار» و«الوحدة». هذا وقد بات يستكثر من المواسم. إذ اكتشف القوم أن لكل من أئمتهم وأوليائهم تاريخ ولادة وتاريخ وفاة، وتكوّنت من ذلك روزنامة تشبه روزنامة القديسين النصارى. وأخذ كل من هذه التواريخ يستوي ذكرى، تحتفل بها الجماعة، مستزيدة من مناسبات تجديد الانتماء وتوطيد التماسك. وأخذ الجمهور يعتاد صلاة الجماعة، وتكاثرت المساجد والمصليّات... وانتشر الأسلوب الإيراني في إحياء ذكرى عاشوراء الى مواضع كثيرة جديدة»[55].

ولا يمكن فصل أي نشاط مقاوم أو سياسي أو أي دور لـ«حزب الله» بمعزل عن الدور الأساسي وهو «تشييد المجتمع الإسلامي الذي تتعهده ولاية الفقيه ويتعهده وكلاؤه. ونواة هذه الأبنية «الشخصية الإسلامية التامة»[56]. فإذا عالم «دولة حزب الله» «تام محكم لجميع الأعمار والأجناس والطبقات والمهن، يمتد من روضات الأطفال الى المراحل الثانوية العليا فضلاً عن الحوزات العلمائية والحلقات النسائية و«كشافة المهدي» والنوادي والجمعيات والمساجد الخاصة بالحزب وتلفزيون «المنار» والإذاعات الخاصة الكثيرة ومجلات **المنطلق والبلاد والعهد** و«مركز الإمام الخميني الثقافي» والمراكز الأخرى المشابهة في بيروت وبعلبك والجنوب مما يتم تسييره بالتعاون مع المستشارية الثقافية الإيرانية. وكذلك دور النشر والشركات ووكالات

الطبع والنشر والتوزيع والحركة النقابية الخاصة والحضور في عدد من الأجسام النقابية، الطالبي منها والمهني، في لبنان. بيد أننا نجد أيضاً ما لا يُستهان به من مداخيل تتجمع في يد الحزب فيما يمضي في نشر أفكاره وتعاليمه وفي مدّ شبكات تأثيره. فإذا ما تولّت مدارسه التي تعلّم «ولاية الفقيه» وتوابعها، الى المناهج الرسمية إنتاج شريحة من المتعلمين المؤمنين، تولّت مصالحه التي يُدار بعضها عبر طبقة من المقاولين المقربين منه، إنتاج فئة اجتماعية مرشحة لأدوار سياسية وقيادية في مناطقها»[57].

فإذا دخل لبنان عهد السلام عام 1990، دانت لـ«حزب الله» الضاحية الجنوبية وشمال البقاع وأجزاء هامة من جنوب لبنان واستمرّ كقوّة مسلحة وحيدة على الأراضي اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بمباركة الدولة اللبنانية والقيادة السورية. وأصبحت الضاحية الجنوبية ومنذ نهاية الحرب اللبنانية تشبه «حزب الله»، حيث تنتشر صور الخميني وخامنئي والأمينين العامين السابق والحالي، عباس الموسوي وحسن نصر الله. وأولى الحزب أهمية كبرى للضاحية في أنـّها تربط خزّاناته البشرية في الجنوب والبقاع، مَصدري العدد الشيعي، فيما يمارس الحزب والضاحية مركز الحزب ومؤسسته ومختبر دولة الفقيه، ومن الضاحية، الرقابة على العاصمة وقرارها[58]. وهذا ما وسّع دولة «حزب الله» ومجتمعها المضاد وعمّقه وأكسبه عناصر هيمنة كاملة لدولة يقف على رأسها الأمين العام[59].

شيعة البقاع ومنازع الشيعة

أمام الطغيان الظاهر لـ«حزب الله» ودولته، لم تغب التعدديـّة داخل الطائفة الشيعية كحال الموارنة والدروز. في بداية 2006 ظهرت احتجاجات عديدة في أوساط الشيعة حول تصوير مقاطعة وزراء الشيعة لاجتماعات مجلس الوزراء اللبناني، والذين يمثلون «أمل» و«حزب الله»، وكأنّ كل الشيعة تقاطع الحكومة. فتساءل وجيه كوثراني (استاذ جامعي): وزراء الشيعة أم وزراء «حزب الله» و«أمل»؟ واحتج على «فتوى» الشيخ عفيف النابلسي «دخول أي طرف سياسي شيعي بديلاً ورديفاً عن ممثلي «أمل» و«حزب الله» دخولاً غير شرعي يحاسب الله عليه». ويقول: «من الملاحظ أنّ المعمّمين أصبحوا كثراً في هذا العصر... حيث تخرّجهم بعض «الحوزات الدينية» التي لا تخضع لأية رقابة علمية بالمئات، كما خرّجت أمثالهم «طالبان» في أفغانستان، ما يهدّد «المجتمعات بالفوضى والانقسام وإثارة النعرات الطائفية وهدم الاجتماع الوطني وإلغاء الدولة المدنية»[60].

وفيما انشق الشيعة بين معتدلين ومتشددين (أي بين قوى تقليدية طائفية لبنانية وقوى إسلامية أصولية وبعض يسار ومحبذي مجتمع مدني)، فإنّ المسافة بين شيعة جنوب لبنان وشيعة شمال البقاع بقيت حاضرة. إذ كان شيعة البقاع أكثر ريفية وحرماناً يحملون بذوراً أكثر راديكالية في الموقف من الدولة والنظام القائم، في حين كان شيعة الجنوب أقرب الى المدينية واستعداداً لتقبـّل الدولة لعوامل عدّة (نسبة أكبر من التعليم، تواجد أكبر لمؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، القرب من بيروت، الهجرة الى غرب أفريقيا، إلخ).

وفي تعبير عن ذاتية البقاعيين المميّزة عن مركزية الحزب في الضاحية الجنوبية من بيروت، أعلن في أيار/ مايو 1997 الأمين العام السابق «لحزب الله» الشيخ صبحي الطفيلي «ثورة الجياع» سلـّح لها أكثر من ألف مقاتل واستمرّت أكثر من تسعة أشهر، بدءاً باعتصام أمام سراي بعلبك في تموز/ يوليو ثم قطع طرق وحواجز في تشرين الأول/ أكتوبر. وفي 24 كانون الثاني/ يناير 1998، أعلن «حزب الله» طرد الطفيلي من صفوفه، وانتهت حركته في شباط/ فبراير عندما صدرت مذكرة توقيف رسمية بحقه فاختفى في جرود الهرمل. أظهرت «ثورة الجياع» مسألة اجتماعية حادة في شمال البقاع لا يعاني مثلَها الجنوب الذي حظي بحصة الأسد من إنفاق الدولة ولم تعد تصح فيه عبارة «المحرومين». إذ مع انتهاء الحرب اللبنانية في 1990، أفاق البقاعيون على فقدان ما يفوق المليار دولار سنوياً من إيرادات المخدرات. وتبخّرت الآمال في الحصول على بدائل واقتصرت هذه على «مشروع الأمم المتحدة للتنمية الريفية» بمبلغ ضئيل هو 22 مليون دولار. كانت هذه الحركة جزءاً من مسألة بقاعية عامة يوجزها إحساس بالغبن حيال الجنوبيين ممن تولّوا المناصب الأولى كافة في مؤسسات الطائفة، من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الى «أمل» بقيادة نبيه بري، و«حزب الله» بزعامة حسن نصر الله، فضلاً عن رئاسة مجلس النواب التي حل فيها برِي محل البقاعي حسين الحسيني عام 1992. والبقاع لم يزوّد الحزب أمناءه العامين الثلاثة الأوَل فحسب (إبراهيم أمين السيد وصبحي الطفيلي وعباس الموسوي) بل تلا الضاحية وسبق الجنوب في استقباله والتمهيد لنفوذه. وداخل الحزب نفسه، توالى انطفاء أقطابه البقاعيين مع حلول نصرالله في الأمانة العامة. فحسين الموسوي أصبح «معاوناً تنفيذياً للأمين العام ومستشاره لشؤون العمل البلدي». أما أمين السيد، فحُرم الترشّح الى انتخابات 2000 النيابية[61].

وعدا الشق الجغرافي، هناك الشق «اللاهوتي» إذا صحّ التعبير. إذ بعدما كان محمد حسين فضل الله علماً يسترشد به مجتمع «حزب الله»، تغيّر الأمر بعد وفاة الخميني عام 1988. إذ

اتُّهم فضل الله ومعه «حزب الدعوة» بدعم الطفيلي لشق «حزب الله»، كما ذُكر أنه رصد لحركة «ثورة الجياع» 25 مليون دولار. وكان وراء الاتهام نزاع أكبر، ففضل الله الذي سمّته وكالات الأنباء العالمية لسنواتٍ «أباً روحياً لحزب الله»، تخلى عنه مريدوه في الحزب حين اعترض على مرجعية علي خامنئي وعلى تسمية خامنئي «الولي الفقيه» بعد رحيل الخميني. ولأن فضل الله و«حزب الدعوة» كذلك، ليسا أصلاً ممن يصادقون على «ولاية الفقيه»، أعلن فضل الله مرجعيته واستقطب عشرات الآلاف بمن فيهم ناشطون في صفوف الحزب. وفيما رفض فضل الله مبايعة خامنئي، اعترض الحزب على انشقاق فضل الله عن «الأرثوذكسية الإيرانية». وفي احتجاج على الاحتكار القمّي للتعليم الشيعي، حافظ فضل الله على التقليد النجفي (نسبة الى النجف) وقدّم نفسه وجهاً شيعياً عربياً وبدا لمسيحيين كثيرين في لبنان «امام صدر جديد» ومشروع «بطرك للشيعة». فراحت تناله سهام آيات الله الإيرانيين ممن اتهموه بأنه «المُضل الضال»، آخذين عليه إنكاره شهادة فاطمة الزهراء والنظر اليها كامرأة عادية واعتباره مريم وحدها «سيدة نساء العالمين» حسب القرآن. وطوّر فضل الله مقولات أكثر عصرية وأقل حَرفيّة، فحرّم ضرب الرأس بالسيف واللطم العنيف الذي ازدهر في السنوات الأخيرة حتى في الضاحية، كما انتقد رفع الأئمة (في الشيعة الإمامية أو الاثني عشرية) الى مصاف الأنبياء. أما في مواقفه السياسية، فجعل يولي التقاربين السني-الشيعي والإسلامي-المسيحي مرتبة من الاهتمام متقدمة.

وبدا أنّ فضل الله يواصل المشروع التحديثي لموسى الصدر بعد انقطاع طويل. فسعى الى تهذيب مرويات تراكمت فوق الروايات الدينية الأصلية، لا سيما منها رواية عاشوراء. وكانت محاولات كهذه كافية لإثارة غيظ السفارة الإيرانية في بيروت وتحوّلها وكر تحريض عليه وتعبئة ضده. وكان نايف كريّم، مدير تلفزيون «المنار» الناطق باسم الحزب، أبرز من استهدفتهم حملة التفتيش تنقيةً للحزب من كل نفوذ، أو شبهة نفوذ، لفضل الله. فكريّم جسّد ضحية مباشرة وسهلة لمتشددي «الحزب» الموالين للطريقة الايرانية. فعاقبه «المكتب التنظيمي» لنشره «مقالة خارجة» في جريدة **السفير**. وردّ كريّم بتقديم استقالته[62] سائلاً الله أن يحمي الحزب «من السلفية الشيعية ومن الهجمة الأميركية – الصهيونية» ذاكراً اتهامه بأنه «خاتميّ الفكر والتفكير» (نسبة الى الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الذي اعتبر منفتحاً) و«فضل اللهي الفكر والأسلوب» (نسبة الى فضل الله). وكان «القُمّيون» (نسبة الى قم) من أشد الضاغطين للاقتصاص من «المنحرفين» أو «المتقاعسين عن الفكر الخميني»، مجرّد واحد من الفصائل

التي يصفها البعض بـ«الطالبانية الشيعية» داخل «حزب الله». فهم «مدرسة» جعلت محاربة فضل الله همّها الأول، أصدرت بيانات تهاجم فيها فضل الله وتُعمل فيه التكفير والتخوين. ووصل التشدّد في بعض الحزبيين «أن ما يعنيهم من الشأن العام الانتصار لإيران وحذو حذوها، لا لسبب إلا كونها محكومة بالشيعية الإمامية»[63].

كما بقي تأثير المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في الأحداث مستمرّاً بحضور محمد مهدي شمس الدين وحسين الحسيني. وكان لشمس الدين دور معتدل فقال إنّ «لبنان هو وطن نهائي لأبنائه» ما أصبح في صلب اتفاق الطائف (وما يعارض خطاب القومية العربية والأصولية الاسلامية على السواء، ويطمئن المسيحيين) وأنّ على الشيعة أن لا يبحثوا عن ديمقراطية العدد فيقعوا في خطأ «المارونية السياسية» بل الى نوع متطور من الديمقراطية التوافقية[64] ما عارض الفكر الأصولي الانقلابي، كما رفض فكرة «ولاية الفقيه» الإيرانية مفضلاً المدرسة النجفية. وكان شمس الدين مصدراً آخر للتميّز عن «حزب الله» في تمظهره الشيعي في لبنان، فدأب يعيد الاجتهاد الى الحيّز الصدري كل فترة،

«ليس للشيعة في لبنان أو في العالم العربي مشروع خاص بهم. الشيعة في لبنان هم جزء من المشروع الوطني العام، مشروع الدولة والمجتمع الواحد، ولا يتحملون مسؤولية أي مشروع خاص. خطاب عاشوراء والإمام الحسين هو خطاب العيش المشترك في لبنان لا بل العيش الواحد الذي يقوم على ثوابت الكيان اللبناني وثوابت الدولة والمجتمع في لبنان. العيش الواحد الذي يعترف للآخرين بكرامتهم وبحريتهم وبثقافتهم وبكياناتهم الداخلية. لا يهرّج عليهم ولا يهيمن عليهم بشعار القداسة»[65].

ولم تنجُ حتى «حركة أمل» المعتدلة نسبياً من نقد المجلس الشيعي على أنـّها مثل غيرها في الثمانينات جلبت الفوضى وحرب العصابات الى بيروت، وأنّ ادّعـاء «أمل» تمثيل الشيعة يمحوه ارتماؤها في أحضان سورية ومساهمتها في انكفاء الدولة والشرعية اللبنانية عن بيروت، ما يقوّض مصالح الشيعة كجماعة لبنانية. فإذا كان هذا موقف المجلس من «أمل» في الثمانينات فالموقف من «حزب الله» كان رفض أهدافه ومحاولته احتكار التمثيل. وإذ ظهر أكثر من عشرين حوزة جديدة معظمها «لحزب الله»، بدأ سعي لطرق باب المجلس، فأصرّت المراجع التقليدية كالمفتي عبد الأمير قبلان ونبيه برّي (توفي شمس الدين عام 2001)، على حصر الاقتراع لعضوية المجلس بحوالى مئة شخص هم المفتون والقضاة ومدرّسو الفتوى، في حين كان موقف «حزب الله» أن تتّسع دائرة المشاركة. وظهر تنافس بين الشيخ محمد يزبك والسيد

إبراهيم أمين السيد وكلاهما من بعلبك، على موقع نائب رئيس المجلس الشيعي، ليحاصر «حزب الله» المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى من خارجه وداخله على السواء[66].

حسن نصر الله وتحرير الجنوب

في آذار/ مارس 2006، جلس الأمين العام «لحزب الله» السيّد حسن نصر الله الى طاولة الحوار الوطني الى جانب أقطاب لبنان الآخرين (وهو أصغرهم سناً بعد سعد الحريري) يناقش مستقبل لبنان حاملاً تراثاً كبيراً من النضال والمقاومة والمقدرة على تمثيل شيعة لبنان عبر انتخابات 1992 و1996 و2000 و2005. ولد نصر الله عام 1960 في حي الكرنتينا شرق بيروت الذي عاش فيه حتى اندلاع حرب السنتين. ثم عاد مع ذويه الى قرية البازورية حيث أراد مواصلة تعليمه الثانوي في صور قبل أن ينضم الى «أمل» التي عيّنته مسؤولاً تنظيمياً في بلدته. حينذاك تعرّف الى مصطفى شمران الإيراني العامل على تدريب المقاتلين الشيعة. وسافر نصرالله الى النجف للتخصص الديني حيث قضى فترة دون أن يكمل تعليمه، وهناك التقى عباس الموسوي الذي كان على صلة بمحمد باقر الصدر مؤسس «حزب الدعوة». وعاد نصرالله الى لبنان ليصبح مسؤولاً تنظيمياً «لحركة أمل» وعضو مكتبها السياسي عام 1979 بقيادة حسين الحسيني ثم بقيادة نبيه برّي. ومع حركة حسين الموسوي وآخرين، انسحب نصرالله من «أمل» ليصبح مسؤولاً في «حزب الله» في البقاع ثم لينتقل الى بيروت عام 1985.

إضافة الى عضويته في «مجلس الشورى» أصبح نصرالله عام 1987 «المسؤول التنفيذي العام» في الحزب، ثم سافر الى قُم التي أمضى فيها عاماً. وعام 1992، انتخبه مجلس شورى «حزب الله» أميناً عاماً للحزب خلفاً لعباس الموسوي الذي اغتالته الطائرات الإسرائيلية في 16 شباط/ فبراير 1992.

صعد نصرالله في «حزب الله» إذن الى الأمانة العامة لا من موقعه كعالم دين، بل كمسؤول في الجهاز الأمني العسكري. وكان وصول نصرالله الى منصب «الأمين العام» وهو الجنوبي ابن الـ 32 عاماً إشارة الى صعود الجنوب في الحزب. وأظهر نصرالله علامات نباهة وبراغماتية على عكس منافسه الأمين العام الأسبق صبحي الطفيلي. فنصرالله ربط عقيدة الحزب براجحة سياسية هيّأته لما بعد الحرب وطريق اللبننة ما قرّبه من جذوره «الأملية». فلئن تمسّك الطفيلي براديكالية ترفض دخول اللعبة الانتخابية اللبنانية والاعتراف باتفاق الطائف، كان

نصرالله برغماتياً أمام استحقاق انتخابات 1992. بل كان ثمّة مكسب هو إرضاء سورية التي استثمرت الكثير في اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب ولكنته أمّن الوصاية السورية وضمن للحزب موقعه وسلاحه كـ«مقاومة» لا كـ«ميليشيا». أمّا بالنسبة الى الولي الإيراني فلن يضيره أن توجد كتلة نواب تدافع عنه في البرلمان اللبناني. فكان بوسع الحزب الاحتفاظ بموقفه الاسلامي المبدئي والسعي في الأمد البعيد الى الجمهورية الإسلامية[67]. هكذا اكتمل صعود «حزب الله» وبات مستعداً للمرحلة الثانية من عمله بالانخراط في الدولة اللبنانية.

تعرّف اللبنانيون إلى نصرالله كوجه جديد لحزب رأوه غامضاً دون وجه في السابق، أو على الأقل وجه غاضب مشمئز من أمر ما. وراحت شاشات التلفزة توسّع لنصرالله المساحة، وبرامج الأخبار تخصّص دقائق ثمينة من النشرة لمقتطفات من أقواله وخطاباته. وربما باستثناء بشير الجميّل قبل عشر سنوات، لم ير لبنان قائداً كحسن نصر الله في جديّته ودقّته ودأبه، يملك كاريزما طبيعية كان يضيف اليها من تراكم خبرته في القيادة وتعاطيه في الشأن العام. وإذ أعطى نبيه برّي وجهاً للشيعة كرجل دولة كان رأس حربة قضيّتهم في لبنان في الثمانينات وكرئيس مجلس النواب فيما بعد، كان حسن نصرالله قائداً للمقاومة ومحرّراً وطنيّاً للجنوب في التسعينات (وسط تصاعد أصوات أنّ برّي ونصرالله لا يختصران الشيعة وليسا كل الشيعة على الأقل)[68]. ولئن جُدّد له في الأمانة العامة في 1995 و1998، فإنّ نصرالله جسّد بشخصه وسلوكه الميل الشعبي الى رفض القيادات الميليشوية الفاسدة وعدم الثقة بالزعامات التقليدية.

وجاءت التجارب اللاحقة لتسجّل نجاح نصر الله في امتحان إثر آخر، فلم تكن المعرفة الدينية مصدر نجاحه بقدر ما كانه تشَبّهه بـ«الشعب» populiste. فتعامله مع الجمهور بسيط مباشر أكسبه صورة الصادق والأخلاقي. وباستثناء سيارات الحماية والمرافقين ما من دليل جدي على فساد فيه أو في قيادات حزبه المتقشّفين الذين لم تتغيّر بيوتهم ولا عاداتهم. وحتى غير الحزبيين ومن لديهم تحفظاتهم على الحزب كالوا للأمين العام المدائح: فهو «لا يكذب علينا»، حتى إسرائيل كانت تصدّق ما يقوله «حزب الله» طيلة سنوات القتال. أمّا من الناحية العقائدية فقد كانت طهران – ولاية الفقيه – تمثّل لنصرالله ما كانته موسكو للشيوعيين والفاتيكان للكاثوليك في آن معاً. فما يربطه بها ليس «العمالة» بل الإيمان والعقيدة. وفي هذا بذل الرجل كثيراً، فرأى أن «إيران القلب ونحن اليد» ولم يتردد في الانحناء في احتفال شهير بطهران وتقبيل يد علي خامنئي على مرأى كاميرات التلفزيون.

وباجتماع المواصفات التي فيه، وعلى خلفية من التمرّس في الأمن، قاد نصرالله الحزب بطريقة تغاير المألوف. إذ معه بدأ شيء من عبادة الشخص كما في التقليد الماوي الصيني، دشّنها التكريم الاستثنائي الذي أحاط بمصرع الأمين العام السابق عباس الموسوي على يد إسرائيل وهالة على الحزب استثمرها نصرالله الآتي من ثقافة السادة والمعصومين والشهداء. فتكرّر ظهوره في المناسبات الخطابية، وزادت خبرته مع كل طلعة جديدة ليصبح أشدّ ثقة وتمكّناً من سابقتها، فيما تزداد الكلمات والعبارات التي يهدّد بها ويتوعّد (ضد مطالبة الآخرين مثلاً بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559). كما أنشدت «فرقة الإسراء» الموسيقية التابعة للحزب أناشيد لنصرالله وانتشر في أوساط الحزبيين والأنصار هتاف «يا ألله يا ألله احفظ لنا نصر الله». حتى أصبحت شخصية «الأمين العام» منزّهة، وسلاح «المقاومة» مرفوعاً الى مصاف المقدّس. وضاعف الثقةَ التي في كلام نصرالله، كما ضاعف حماسة استقبالها لدى جمهور «رفع جرعة التباهي الظافري كما لو كانوا يباشرون التاريخ من صفر»[69].

ولم يعد نصر الله أول بين متساوين، على ما كانت حال الأمناء العامين السابقين، بل غدا صعباً في السنوات الأخيرة تمييز مركز آخر في الحزب خارجٍ الأمانة العامة يملك سلطة قرار. فنعيم قاسم الذي تـُعتبر جذوره في «حزب الدعوة» نقيصةً، وتأثّره بفضل الله شبهة، ليس نائباً للأمين العام الا بالاسم على ما يُجمع العارفون بالحزب. وهو كما يضيفون ذو ثقافة قد تخاطب بعض المحيطين بالحزب الا أنها لا تخاطب عتاة الحزبيين. قُدّم الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام بصفته مثقف الحزب، إلا أنّ ثقافته اتـّصلت بمحاور الاهتمام العقائدي العامة أكثر مما تردّ الى الإنتاج الديني والفقهي[70]. وإذا كان التخفي وعدم التعمّم حائلين دون وصول عماد مغنية الى الموقع الأول والمعلن بقي ملحوظاً ذاك التكثير في المناصب داخل بيروقراطية الحزب. فتبدو القيادة وهي لا تتم بالانتخاب بل يعيّنها نصر الله، مجموعة «أمراء» لا يلتحمون الا في القرار العسكري. فهاشم صفي الدين مثلاً رئيس «المجلس التنفيذي» وإبراهيم أمين السيد رئيس «المجلس السياسي» وحسين الموسوي مسؤول الشؤون البلدية. وهناك «رئيس المكتب السياسي» ومسؤولو المناطق واليهم يتجمع النواب في «كتلة الوفاء للمقاومة» في البرلمان اللبناني. لقد فاز «حزب الله» بـ12 مقعداً نيابياً في انتخابات 1992 وبدا أنّ التجربة والتعاطي السياسي المحلي والإقليمي قد هذبا خطاب الحزب فغابت عنه المواقف الراديكالية واتجه الى قبول الدولة اللبنانية ثم شارك في مجلس الوزراء لأول مرّة عام 2005.

وجاءت السنوات تصادق على نيّة وسلوك نصرالله. فهو قال إنّ عمله الأساسي تحرير

الجنوب، وتتوّج إنجازه التاريخي بالعمل المقاوم وبالتحرير عام 2000. ويحدّد نعيم قاسم صعود المقاومة بمرحلتها الأكثر تأثيراً وجديّة بالفترة التي وصل خلالها نصرالله الى منصب الأمين العام سنة 1991[71]. وإذ يلحظ قاسم بضع عمليات في أواخر الثمانينات، بدأت المواجهة الحقيقية مع إسرائيل عام 1991 واستمرّت 10 سنوات.

في أيـّار/ مايو 1991، انتخب مجلس شورى «حزب الله» السيّد عباس الموسوي أميناً عاماً، فأثبت وجوده في الأوساط الشيعية بزيارات شبه يومية إلى البقاع والجنوب والضاحية وإلى مواقع المقاومين المتقدمة على الجبهات. فوضع الاتفاقية مع «أمل» موضع التنفيذ على الأرض، ثم أصرّ على المشاركة في هيئة إعادة إعمار الضاحية الجنوبية «أليسار». وبرز مع الموسوي خطاب «حزب الله» الجديد بتوجـّه داخلي لبناني اختلف عن المرحلة الشديدة الايرانية. فبات الموسوي يتحدّث عن «إهمال الدولة للمناطق المحرومة» وأنّ مهمته كأمين عام مزدوجة «مقاومة الاحتلال ومقاومة الإهمال الرسمي في لبنان»[72]. فكان اشارة ليصبح الوضع اللبناني الداخلي، السياسي والاجتماعي، من أولويات الحزب. وبعد تسعة أشهر من تولـّيه المنصب وكان قد فرغ من إحياء الذكرى السنوية لاستشهاد الشيخ راغب حرب إمام قرية جبشيت (جوار النبطية)، كان الموسوي في سيارة يوم 16 شباط/ فبراير 1992، وما إن وصل الى قرية تفاحتا القريبة من الساحل حتى أغارت عليه الطائرات الإسرائيلية وقتلته مع أفراد عائلته. وكان أن تمّ وداع الموسوي في تأبين شعبي مهيب حضرته أعداد كبيرة من المواطنين في مسقط رأسه قرية «النبي شيت» قرب بعلبك، في حين اختار الحزب حسن نصرالله أميناً عاماً.

كان مقتل الموسوي مرحلة انتقالية للمقاومة. ذلك أنّه للمرّة الأولى أدخل «حزب الله» أسلحة بعيدة المدى في المعركة، وردّاً على اغتيال الموسوي أطلق صواريخ كاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية في الجليل ليل 17 شباط/ فبراير. فاشتعلت خطوط المواجهة وقام الإسرائيلون باقتحام معبر كفرا - ياطر، فاشتبك معهم المقاومون وصدّوهم. محصلة عام 1992، كانت أن المقاومة صمدت وبرهنت للإسرائيليين أنّ زمن الاقتحام السهل للأراضي اللبنانية قد انتهى.

أما في عام 1993، فقد تصاعدت المقاومة بين عمليات ومواجهات ميدانية وكمائن، ما أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوف الإسرائيليين. وهذه المرّة حزمت إسرائيل أمرها وشنّت هجوماً كبيراً صباح 25 تموز/ يوليو 1993، استمرّ سبعة أيام. وهدف الهجوم الى تدمير البنية التحتية للمقاومة والضغط على الدولة اللبنانية لنزع سلاح «حزب الله». وشمل الهجوم

الذي شاركت فيه البحرية الاسرائيلية وسلاح الجو والمدفعية والآليات، الجنوب والبقاع ومخيم نهر البارد قرب طرابلس والناعمة جنوب بيروت، في 1224 عملية قصف جوي وأرضي استعمل 28 ألف قذيفة. وكانت نقطة التحوّل الجديدة في معركة التحرير هي ما أعلنه نصرالله في مؤتمر صحافي في بعلبك مساء بدء الهجوم: «نعتبر أنفسنا في حالة حرب مفتوحة مع العدو والإجراءات التي سنتخذها للدفاع عن أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي لن تلتزم بأي خطوط حمراء يضعها العدو. فقط المقاومة تقرّر حدود الردّ»[73]. وكانت مفاجأة للإسرائيليين ليل 25–26 تموز/ يوليو عندما بدأت المقاومة من عدّة مواقع في جنوب لبنان ولمدّة عشر ساعات متواصلة إطلاق مئات صورايخ الكاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية. وفيما قدّرت استخبارات الجيش الاسرائيلي أنّ المقاومة تمتلك 500 صاروخ كاتيوشا وأنّ هذا العدد سيستهلك سريعاً أمام عملية إسرائيلية مطوّلة، كان «حزب الله» مستعداً بكميات كبيرة من العتاد والذخيرة حتى أنّ رجال المقاومة نفذّوا 30 عملية ضد الجيش الإسرائيلي المهاجم. وتوسّطت الولايات المتحدة فعرضت فكرة أن تتوقف المقاومة عن إطلاق الكاتيوشا على المستوطنات وتمتنع إسرائيل عن استهداف المدنيين. ووافق «حزب الله» على هذا العرض الذي خلق لأول مرّة منذ 1968 نوعاً من تفاهم غير مكتوب حرم إسرائيل من ورقة معاقبة المدنيين على أعمال المقاومة وحقّق لأول مرّة نوعاً من الأمان النسبي للمدنيين. وهكذا توصّل الطرفان الى «اتفاق تموز» مساء 31 تموز/ يوليو 1993.

نجم عن الغزو الإسرائيلي مقتل 140 لبنانياً منهم 13 مقاوماً، وجرح 500 شخص وتهجير 200 ألف مواطن من 120 قرية. في حين ألحق العدوان الدمار الكلي أو الجزئي بآلاف المنازل والأبنية. وإضافة الى الاتفاق الشفهي على توازن الرعب (مدنيو لبنان مقابل مدنيي اسرائيل)، برز الجانب الاجتماعي في عمل المقاومة. فما عجزت الدولة وصناديقها عن تنفيذه منذ 1968، قام «حزب الله» عبر مؤسسته «جهاد البناء» بإعادة بناء أو ترميم 4873 منزلاً بعد غزوة تموز/ يوليو 1993. ولم يكن «حزب الله» حتى هذا التاريخ قد حقق الالتفاف الشعبي اللبناني على المقاومة واحتضانها. وإشارة الى افتقاره الى الدعم الداخلي أنّ تظاهرة نظّمها للاحتجاج على «اتفاق أوسلو» يوم 13 أيلول/ سبتمبر 1993 (بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل)، خرجت عن الخط المرسوم لها من وزارة الداخلية وتعرّضت الى إطلاق نار كثيف من الجيش على طريق المطار فسقط 9 قتلى (تكرار لحوادث مماثلة عام 1969). وفيما صمت الحزب على هذه الحادثة، اعتذر رئيس الحكومة رفيق الحريري وردّ الاعتبار لمن سقط باعتبارهم شهداء

للمقاومة والوطن.

وفيما استمرّت العمليات عامي 1994 و1995، قامت إسرائيل بغزو كبير في نيسان/ أبريل 1996. إذ في 20 شباط/ فبراير 1996، أقدم المقاوم «علي أشمر» بعملية ضد موكب إسرائيلي في مثلث العديسة – رب ثلاثين في الشريط المحتل. وردّت إسرائيل بسلسلة غارات لم تتوقف لأسابيع. ولكن إثر غارة إسرائيلية على قرية ياطر يوم 30 آذار/ مارس وأخرى على برعشيت يوم 9 نيسان/ أبريل 1996، سقط قتلى مدنيون لبنانيون فردّت المقاومة بقصف المستوطنات الإسرائيلية. وهكذا أذن هذا القصف بانطلاق غزوة إسرائيلية جديدة فجر 11 نيسان/ أبريل 1996، بدءاً بغارة على مدينة بعلبك وأخرى على قرية عين بوسوار في اقليم التفاح ثم بهجوم على ثكنة الجيش اللبناني في مدينة صور، وصولاً الى غارة استهدفت مبنى مجلس شورى «حزب الله» في حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية (وهي المرّة الأولى التي تستهدف فيها إسرائيل الضاحية منذ 1982). وفيما اتسع الهجوم وقيل إنه لا تحديد زمنياً لمدّته وسمي «عناقيد الغضب»، وغطى مساحات جغرافية في أنحاء لبنان، لم تكترث إسرائيل للمدنيين الذين ارتكبت عدّة مجازر بحقهم: مجزرة 13 نيسان/ أبريل في قرية سحمر، ومجزرة 14 نيسان/ أبريل في قرية المنصوري، ومجزرة 18 نيسان/ ابريل في قرية النبطية الفوقى. ولكن الحدث الأعظم كان مجزرة قانا عندما قصفت إسرائيل مركز القوات الدولية في قرية قانا شرق صور في 18 نيسان/ ابريل وقتلت 118 مدنياً وجرح 127 آخرين في منظر تتقزّز منه النفوس.

كانت نتائج عدوان نيسان 96 مقتل 250 مدنيّاً و4 مقاومين وتشرّد مئات الألوف من المواطنين ولحق الدمار الجزئي أو الكلي سبعة آلاف منزل في مناطق مختلفة. ولكن «حزب الله» كان مستعداً هذه المرّة لتخفيف آثار العدوان على المدنيين بالاتفاق مع الدولة اللبنانية، ومنظمات المجتمع المدني، والدفاع المدني وهيئة الإغاثة العليا الحكومية. فاهتم بالذين هجّرهم الهجوم الإسرائيلي وقدّم لهم السكن والغذاء والأدوية والرعاية الصحية والملابس والمواصلات الى قراهم بعد انتهاء الأعمال العسكرية.

واختلفت نتائج حرب نيسان 96 عن السابق، إذ أسفرت عن الالتحام الشعبي والرسمي والديني والسياسي في لبنان مع المقاومة على نحو غير مسبوق. فكان لبنان يقاوم منذ 1996 بكافة إمكانياته الشعبية والرسمية، ولم يعد يقتصر الأمر على «حزب الله». وأخذ نصرالله يظهر مراراً على شاشات التلفزة، فيما التقت كل الأطياف المذهبية والسياسية وتناست كل

الخلافات في فندق ألكسندر في الأشرفية فيما سمي «إجماع لبناني على دعم المقاومة».

في 1996 لم تتوقف صواريخ الكاتيوشا باتجاه المستوطنات طيلة 16 يوماً، في حين لم تعد الخطوط اللوجستية التي قطعتها إسرائيل ذات قيمة بعدما تموّنت المقاومة بأسلحة وإمدادات وحاجيات تسمح بالصمود لفترة طويلة. في نفس الوقت كان رئيس الوزراء رفيق الحريري ووزير خارجيته فارس بويز يعملان بجدارة كرأس حربة العمل الديبلوماسي الدولي لمواجهة العدوان. لقد ندّدت الدول الكبرى والرأي العام العالمي بأعمال إسرائيل بعد مشاهدة صور مجزرة قانا غير الاعتيادية في تأثيرها في عصر التلفزيون والفضائيات، وصدر قرار من مجلس الأمن يطلب التعويض للبنان. وأسفرت الاتصالات الإقليمية والدولية عن «اتفاق نيسان»، مكتوباً هذه المرّة، تدعمه لجنة دولية بعضوية خمس دول (الولايات المتحدة وفرنسا ولبنان وإسرائيل وسورية). وكان هذا الاتفاق بمثابة اعتراف دولي بحق لبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية مع تحييد المدنيين من الطرفين. فتحقق أخيراً «توازن الرعب» الذي كان مفقوداً منذ 1968 ونفـّذ الأفرقاء وقفاً لإطلاق النار مساء 27 نيسان/ أبريل 1996.

وبتجريد إسرائيل من سلاح العقاب الجماعي، أخذت تلجأ الى عمليات داخل المناطق المحرّرة وتزرع عبوات ناسفة في القرى والمدن. وكانت آخر عملية ذات حجم كبير تقوم بها إسرائيل بجنودها داخل لبنان هي «معركة أنصارية» في 5 أيلول/ سبتمبر 1997. إذ ليس فقط أنّ المقاومة كانت تمتلك معلومات مفصّلة عن الخطة الإسرائيلية، بل إنّ رجال المقاومة سمحوا للمجموعة الإسرائيلية بالتقدم باتجاه أهدافها ثم أردوا 17 إسرائيلياً تناثرت أجسادهم في ساحة المعركة، جمعها المقاومون في أكياس لمبادلتها مقابل أسرى فيما بعد. ولم تتأثر معنويات نصر الله بعدما سقط ابنه هادي في معركة في جبل الرفيع في إقليم التفاح في نفس الشهر، وسقط معه ستة جنود من الجيش اللبناني بقيادة الضابط جواد عازار، فكان خطاب نصر الله في نفس اليوم أنّ قادة المقاومة «لن يوفـّروا أولادهم بل يفخرون أنّ هؤلاء يذهبون الى خطوط المواجهة مرفوعي الرأس»[74].

منذ 1998 بدأت الحكومة الإسرائيلية تعلن عن مشروع انسحاب من لبنان تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 425. وفي أول حزيران/ يونيو 1999، انسحبت ميليشيا «الجنوبي» من قضاء جزين لينتشر الجيش الشرعي هناك. وفي 24 أيّار/ مايو 2000، استيقظ لبنان على نبأ الانسحاب الإسرائيلي، وأنّ الإسرائيليين قد غادروا الأراضي اللبنانية سرّاً تاركين عناصر

ميليشيا «الجنوبي» لمصير مجهول. وعمّ الخوف سكان الشريط فغادر 7000 لبناني من عناصر الميليشيا وعائلاتهم منازلهم وقراهم ليلجأوا الى إسرائيل، فيما استسلم 2000 شخص آخرين للسلطة اللبنانية (وحتى العام 2006 عاد معظمهم الى لبنان ولم يبق ممن نزحوا أكثر من ألفي شخص). لقد زار كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة نصر الله في مبنى مجلس شورى «حزب الله» في حارة حريك في 20 حزيران/ يونيو 2000، كما تعزّزت صورة نصر الله حين شاهده الرأي العام في استقبال الأسرى الذين احتجزتهم إسرائيل مستقطباً الأضواء فيما وقف الى جانبه رئيس الجمهورية إميل لحود[75].

مع عام التحرير، بلغ عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 1968 وحتى 2006، 25 ألف قتيل و50 ألف جريح ومئات آلاف المهجرين، فيما بلغت قيمة الخسائر البشرية والمادية أكثر من 10 مليارات دولار، وقيمة الناتج المحلي الفائت أكثر من 15 ملياراً خلال 38 سنة. وعام 2000، باشرت حكومة سليم الحص بإعداد ملف يطالب إسرائيل بالتعويضات المالية نتيجة اعتداءاتها، وصدرت دراسات عن وزارة الخارجية التي أشرف عليها الحص، مدعومة من مصرف لبنان، قدّرت قيمة التعويضات المطلوبة بأربعين مليار دولار[76].

بعد العام 2000 لم يكّف «حزب الله» عن استثمار صورة مقاومة إعجازية ساعده في نشرها تعطش جماهيري انتشر في العالم العربي قوامه رؤية إسرائيل تُهزم ولو مرةً، أو، وفي حال تعذّر ذلك، فرؤيتها تضعف على الأقل. فكانت استفتاءات قناة «الجزيرة» الحيّة مثلاً تختار نصر الله في مقدمة الزعماء العرب الأكثر شعبية.

بقي الوجه الداخلي

بعد التحرير ظهرت مسألة سلاح «حزب الله» ودولته في بلد يحكمه أمراء حرب وزعماء يحدّقون في سلاحه ولا يصدّقون كلامه وتطميناته. وبعد عام واحد انقلب الاحتفال بالتحرير والمقاومة الى التشكيك باستمرار تسلّح «حزب الله» ومقولته إنّ مزارع شبعا (50 كلم^2) لا زالت محتلة كحجّة ليحافظ على سلاحه ويرهن لبنان وشعبه لمصلحة سورية وإيران. ووصف حازم صاغية نهاية «شهر عسل» التحرير في الفترة 2002–2005 من «إجماع على دعم المقاومة» الى انتقادات بالجملة لـ«حزب الله» الذي بدا بعد التحرير امتداداً لسياسة إيران وآخر جماعة مسلـّحة لبنانية غير خاضعة لقرار تجريد الميليشيات: «أما على الحدود، فينبغي ان لا يكون جيش وأن تبقى الحدود، من ثم، سائبة سائلة، أي ان يعيش اللبنانيون في لا حدود. وبين

المستويين هذين، يتولى اقتصاد المعونات الإيرانية، وما ينجم عنه من خدمات وفرص عمل، دعم النشاط المعطّل للدولة الذي تمارسه البندقية، وتسكين الاعتراض عليه تالياً... بخليط من الرشوة التي توفـّرها مؤسساته، ومن التخويف بـ«بندقية المقاومة» المسدّدة الى رأس الطائفة الشيعية ... ما يبقي السيادة اللبنانية ناقصة منقوصة... وهناك لحظة القداسة التي تنطوي على التخوين لأننا نتحدث عن «المقاومة» جلّ جلالها... وهناك لحظة الاستحمار، اذ يُطلب الموت «لاستعادة» مزارع شبعا التي احتلتها إسرائيل من سورية، ويُعلـّق الوطن والحياة الطبيعية ما دام الجولان محتلاً... وهناك لحظة الدم التي تتجسد في العنف والتصفيات والتفجيرات. وأخيراً، تأتي لحظة البراءة وهي دعوة الى الحوار ومدّ الجسور»[77].

وإذ يستشرف أحمد بيضون بأنّ الامتحان هو أن نضع جانباً «سائر القوى والظواهر التي تنعت بأنـّها من صنع الخارج، تحصـّل لنا من هذا الجمع ما يستغرق معظم ما في البلاد من قوى ناشطة في المجال العام... إنّ مسح هذه الغشاوات التي غطّى بها الخارج صفحة السياسة اللبنانية، لا بد أن يجلو الصفحة المذكورة». إذ بعد انسحاب إسرائيل عام 2000 ومغادرة القوات السورية عام 2005، بقي أمراء الحرب والزعماء في الساحة، وعندما يغادر آخر شخص غريب الغرفة ويطفىء الضوء تبقى أزمة لبنان الداخلية الكبرى التي تعود الى ما قبل الحرب طبعاً وتتعلـّق بشحّ في موارد وحدة الدولة وقدرتها على الإلزام العام[78] والمنحى التصعيدي لأمراء الحرب سنة بعد أخرى. وهو يشكـّل محور هذا الكتاب.

هوامش

[1] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، بيروت، دار النهار، 1999، ص 47.

[2] وجيه كوثراني، «الفتوى و«التكليف الشرعي» سؤال لكل اللبنانيين لا الشيعة وحدهم»، **النهار**، 31 كانون الثاني/ يناير 2006.

[3] Salim Nasr, La Transition des chiite vers Beyrouth - mutation sociale et mobilisation communautaire à la veille de 1975, CERMOC, *Mouvements communautaires au Machreq*, Paris, Sindbad, 1985, p. 95.

Salim Nasr, Roots of Shi'i Movement, *MERIP Reports*, no. 133, June 1985.

[4] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 58.

[5] وضـّاح شرارة، **دولة «حزب الله» لبنان مجتمعاً اسلامياً**، بيروت، دار النهار، 1996، ص 80.

[6] Fouad Ajami, *The Vanished Imam*, Cornell University Press, 1992, p. 91.

[7] «مسيرة الطائفة من هامش الكتاب الى متن الكيان»، زهير هواري، جريدة **السفير**، الخميس، 10 تموز «يوليو» 2003.

[8] Tabitha Petran, *Struggle Over Lebanon*, p. 121.

[9] Tabitha Petran, *Struggle Over Lebanon*, p. 161.

[10] النهار، 29 كانون الثاني/ يناير 1975.

[11] A. Norton, *Amal and the Shia - Struggle for the Soul of Lebanon*, Austin, University of Texas Press, 1987, p. 60.

[12] A. Norton, *Amal and the Shia*, p. 67.

[13] كمال ديب، **ثمن الدم والدمار - التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الإسرائيلية**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001.

[14] كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، 1984، ص 106-107.

[15] Rosemary Sayegh, *Too Many Enemies - The Palestinian Experience in Lebanon*, London, Zed Books, 1994, p.172.

[16] كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، 1984، ص 106-107.

[17] عبارة «الشريط الحدودي» مستوحاة من الشريط المعدني الشائك الذي أقامته إسرائيل على حدود القرى اللبنانية المحاذية تماماً للحدود مشكـّلة ما يشبه الشريط من مرجعيون الى الناقورة.

[18] في نيسان/ ابريل 2005، نعت «القوات اللبنانية» سامي الشدياق الذي ولد عام 1938 وتخرّج ضابطاً في الجيش اللبناني عام 1963 وخدم في المنطقة الحدودية من 1976 الى 1979. ثم انتقل الى بيروت وعمل بشكل مباشر مع بشير الجميل وفي صفوف «القوات اللبنانية». حتى أنـّه استعاد موقعه في الجيش اللبناني عام 1983 عندما عيّنه العماد ابراهيم طنوّس مسؤولاً في اللواء الخامس في الجيش. وواصل الشدياق دوره في «القوات» حتى غادر لبنان الى فرنسا عام 1990 وبقي فيها حتى وفاته (عن موقع انترنت «القوات اللبنانية» http://www.lebanese-forces.org/).

[19] كمال ديب، **ثمن الدم والدمار**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001.

[20] A. Norton, Amal and the Shia , p. 74.

[21] A. Norton, Amal and the Shia, pp. 80-82.

[22] http://www.amal-mouvement.org.lb/logo/amal_mouvement.htm

[23] وضـّاح شرارة، **دولة «حزب الله»**، ص 124، باتريك سيل، **الأسد، الصراع على الشرق الأوسط**، لندن، دار الساقي، 1992، ص 579.

[24] Rosemary Sayegh, *Too Many Enemies*, p. 186.

[25] *L'Orient Le Jour*, 22 May 1985.

[26] نعيم قاسم، **حزب الله - المنهج التجربة المستقبل**، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر، 2002.

[27] Naim Kassem, Hizbollah - *The Story from the Inside*, London, Dar Al-Saqi, 2005, p. 114-118.

[28] وضاح شرارة، **دولة «حزب الله» - لبنان مجتمعاً اسلامياً**، بيروت، دار النهار، 1996، ص 197.

[29] Naim Kassem, *Hizbollah - The Story from the Inside*, p. 119-121.

[30] Naim Kassem, *Hizbollah - The Story from the Inside*, p. 60-61.

[31] «فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (1): صعود «حركة أمل» والتمهيد العاصف لانفجار الراديكالية السياسية

الشيعية، حازم صاغيّة، **الحياة**، 4 كانون الثاني/ يناير 2005.

[32] «فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (2): عماد مغنيّة ... واللقاء المبكر بين طلب الجنة ورقص الأبالسة في الجحيم»، حازم صاغيّة، **الحياة**، 5 كانون الثاني/ يناير 2005.

[33] كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق العراق 1915-2015**، بيروت، دار الفارابي، 2004.

[34] وضاح شرارة، **دولة «حزب الله» - لبنان مجتمعاً اسلامياً**، بيروت، دار النهار، 1996، ص 127.

[35] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (2)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 5 كانون الثاني/ يناير 2005.

[36] ذكرت صحف **الواشنطن بوست والنيويورك تايمز** أنّ العملية خططتها وموّلتها المخابرات الأميركية ونفذها عملاء محليون.

[37] عمر العيساوي، «حرب لبنان» على قناة الجزيرة الحلقة 12، 2000.

[38] «فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (2)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 5 كانون الثاني/ يناير 2005.

[39] وضاح شرارة، **دولة «حزب الله» - لبنان مجتمعاً اسلامياً**، ص 165.

[40] «فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (2)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 5 كانون الثاني/ يناير 2005.

[41] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3): البحث عن قضية مركزية وعن صفاء يحتضن النمو والنموذج، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني/ يناير 2005.

[42] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني/ يناير 2005.

[43] وضـّاح شرارة، **دولة «حزب الله» لبنان مجتمعاً اسلامياً**، ص 176.

[44] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني/ يناير 2005.

[45] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني/ يناير 2005.

[46] وضـّاح شرارة، **دولة «حزب الله»**، ص 240.

[47] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني/ يناير 2005.

[48] وضـّاح شرارة، **دولة «حزب الله»**، ص 210.

[49] المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، «الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية في لبنان - نحو استراتيجية متكاملة لسياسات بديلة»، بحوث ومناقشات المؤتمر الاقتصادي، بيروت 12/ 13 شباط 1999.

[50] Naim Kassem, *Hizbollah - The Story from the Inside*, p. 86.

[51] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5) حسن نصر الله: تكوينه وقيادته ومشروعه للهيمنة الطائفية، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني/ يناير 2005.

[52] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 61.

[53] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (4)... النزاع والتفتت داخل بُنية تقوم على الوحدة أو تصف نفسها كذلك، حازم صاغيّة، **الحياة**، 7 كانون الثاني/ يناير 2005.

[54] وضـّاح شرارة، **دولة «حزب الله» لبنان مجتمعاً اسلامياً**، ص 169.

[55] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 61-62.

[56] وضـّاح شرارة، **دولة «حزب الله» لبنان مجتمعاً اسلامياً**، ص 122.

[57] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5) حسن نصر الله: تكوينه وقيادته ومشروعه للهيمنة الطائفية، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني/ يناير 2005.

[58] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3): البحث عن قضية مركزية وعن صفاء يحتضن النمو والنموذج، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني/ يناير 2005.

[59] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني/ يناير 2005.

[60] وجيه كوثراني، «وزراء الشيعة» أم وزراء «حزب الله» و«أمل»، **النهار** 19 كانون الأول/ ديسمبر 2005، و«الفتوى و«التكليف الشرعي، سؤال لكل اللبنانيين لا للشيعة وحدهم»، **النهار**، 31 كانون الثاني/ يناير 2006.

[61] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (4)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 7 كانون الثاني/ يناير 2005.

[62] جريدة النهار 12 آذار/ مارس 2003.

[63] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (4)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 7 كانون الثاني/ يناير 2005.

[64] محمد مهدي شمس الدين، **الوصايا**، تقدمة غسان تويني، بيروت، دار النهار، 2002.

[65] **النهار**، 11 آذار/ مارس 2006.

[66] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (4)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 7 كانون الثاني/ يناير 2005.

[67] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، **الحياة**، 8 كانون الثاني/ يناير 2005.

[68] وجيه كوثراني، «الفتوى» و«التكليف الشرعي» سؤال لكل اللبنانيين لا للشيعة وحدهم»، **النهار**، 31 كانون الثاني/ يناير 2006.

[69] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني/ يناير 2005.

[70] نشرت دار الهادي في بيروت سلسلة كتب بقلم نعيم قاسم تحمل عناوين مثل: **حقوق الزوج والزوجة، حقوق المعلم والمتعلم، حقوق الوالدين والولد**، ....

[71] Naim Kassem, *Hizbollah - The Story from the Inside*, London, Dar Al-Saqi, 2005.

[72] Naim Kassem, *Hizbollah - The Story from the Inside*, p. 108.

[73] Naim Kassem, *Hizbollah - The Story from the Inside*, p. 110.

[74] Naim Kassem, *Hizbollah - The Story from the Inside*, p. 121.

[75] فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني/ يناير 2005.

[76] أثار هذا المؤلف موضوع التعويضات لأول مرّة في دراسة نشرتها **النهار** 13 كانون الأول/ ديسمبر، تصدّرت نشرات الأخبار المسائية ولاقت اهتماماً دولياً. فتبّنتها الحكومة اللبنانية وحملها سليم الحص الى كافة المؤتمرات العربية والدولية وفاتح فيها وزير المال جورج قرم السفير الأميركي في بيروت (راجع كمال ديب، **ثمن الدم والدمار - التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الإسرائيلية**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001، وجورج قرم، **الفرصة الضائعة في الاصلاح المالي في لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001، ص 66).

[77] «حزب الله وشركاؤه في المشروع»، حازم صاغية، **الحياة**، 19 شباط/ فبراير 2005.

[78] أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 51.

الفصل السادس عشر

رفيق الحريري آخر التجّار

ما يحتاجه لبنان هو رجل واحد يملك ربّما خمسة ملايين دولار أو أكثر يستطيع بضمير وتفانٍ أن يعمل من أجل تنمية البلد وتطويره ليحقق لبنان ذاته[1].

جبران خليل جبران

في سياق استعمالنا المحايد في هذا الكتاب لعبارتي «أمراء حرب» و«تجّار» (أي بدون أحكام مسبقة على مزايا هؤلاء الحسنة وأخطائهم)، ربما كان رفيق الحريري أهمّ تجّار لبنان التاريخيين، حيث فاق في نجاحه الشخصي وعمله في السياسة كلاً من ميشال شيحا وإميل البستاني ويوسف بيدس وروجيه تمرز وغيرهم. وإذا كانت علاقة اللبنانيين بأمراء الحرب هي علاقة عشق وكره، علاقة تقديس وتأليه وعبادة أشخاص، فثمّة جدل ساخن وبون شاسع في نظرة اللبنانيين إلى التجّار. وهي نظرة معمّمة على أي حال على رجال الأعمال وأصحاب المال بشكل عام (هل التاجر المرموق في لبنان هو مقاول يبحث عن صفقات أم هو من بناة الوطن ومن المساهمين في اقتصاده؟ وهل الجمع بين التجارة والمنصب العام في لبنان خطيئة؟ وهل ما يمنع ذلك قانونياً أو ما يردعه أخلاقياً؟).

إمتدّت حياة الحريري العامة فترة 30 عاماً، من أواخر السبعينات في القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وانقسمت إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة البناء الشخصي من 1968 إلى 1978.
- ومرحلة البروز الهام على الساحة اللبنانية من 1979 إلى 1991.

- ومرحلة الزعيم السياسي ورجل لبنان القوي ورئيس مجلس الوزراء من 1992 إلى 1998 ومن 2000 إلى 2004.

طبع الحريري عقد التسعينات بنكهته الخاصة كمستر ليبانون «Mr Lebanon» وطغى مشروعه للإعمار وتعمّم أسلوبه في الحكم، في فترة برز فيها المال كأهم أداة في الممارسة السياسية. وقلّة هي المؤلفات المطبوعة أو الدراسات أو البرامج التلفزيونية أو مواقع الانترنت التي تتعاطى مع ظاهرة الحريري بأسلوب نقدي موضوعي، فأغلبيتها الساحقة إشادات لا تخرج عن النمط الشرقي في مدح الغني والسلطان، قد يمقتها الحريري نفسه[2]. كما صدر عمل موسوعي في بيروت عن الحريري في عشرة مجلدات[3]. وثمّة عدد قليل من الأعمال في باب النقد، بعضها صادر عن «شركة المطبوعات» وبعضها الآخر كان عبارة عن برامج تلفزيونية على «تلفزيون الجديد»، انتقدت أداء حكومات ما بعد الحرب (حيث يملك المؤسستين رجل الأعمال تحسين خيّاط وهو خصم للحريري). ولكن بعض النقد وصل إلى حدّ الهستيريا والعداء الشخصي في مهاجمة كل ما يتعلّق بالرئيس الحريري وصولاً إلى اعتبار نجاحه المالي وبنائه لنفسه بنفسه وكأنّه ارتكاب جريمة، وتفسير أعماله الخيرية والمنح الدراسية والمدارس والمستشفيات وكأنّها غاية في نفس يعقوب. وثمّة أيضاً دراسات وفصول في كتب تتعاطى مع الوضع اللبناني برمّته وتأتي على ذكر الحريري وانجازاته وأخطائه.

على الباحث إذن أن يجمع من كمّ الإطراء، إلى النقد، إلى الكلام الموضوعي ليرسم صورة تقريبية عن الحريري كإنسان له الكثير من المزايا الحسنة وليس سيّئاً إلى الدرجة التي هوجم وانتقد بها، ولكنّه ليس قدّيساً تبدأ الأمور بظهوره على الساحة وتنتهي بخروجه منها. إذ ليس من الهيّن نفي العوامل التي جعلت رفيق الحريري شخصية مثيرة للجدل مع ضرورة احترام ذكاء القارىء مهما كان مدى قربه للحريري ومهما كان طغيان المشهد العاطفي على العقل والمنطق كبيراً:

- على الصعيد الشخصي كان الحريري ذا شخصية قريبة ومحبّبة، نشأ في وسط شعبي وتعاطى مع الناس العاديين، وذكر من عرفه عن كثب أنّه صاحب شخصية قيادية وكاريزما. التقاه مؤلف هذا الكتاب أثناء زيارة وفد رسمي لبناني لكندا عام 1997 ورآه في لقاء مع الجالية اللبنانية في أوتاوا يصافح أكثر من ألفي شخص على مدى ساعات. ثم في غداء حضره وزراء وأعضاء في الوفد، منهم فؤاد السنيورة وجان عبيد وياسين جابر وسفراء وأشخاص عاديون من الجالية، كان الحريري دائم الابتسام يتشارك في الطرائف ويحادث

سائر الموجودين بلهجة عادية. في فيلم تسجيلي أعدّه عمر أميرالاي، كان أسلوب حديث الحريري مع أميرالاي اسلوب رجل عادي يخاطب صاحبه في سوق صيدا القديمة لا أسلوب زعيم شرقي يثير الذعر في النفوس.

■ وعلى الصعيد العام كان الحريري متمرّساً باللعبة الديمقراطية في لبنان، رأس كتلة نيابية هامة وأصبح رئيس وزراء وزعيم طائفة كبرى. ولكنّه كان ينفق بسخاء على الحملات الانتخابية، وعلى علاقة ممتازة مع أنظمة وأجهزة استخباراتية، ربما بما يتناسب مع حجم موقعه. وكان صاحب شركات ومشاريع تجارية حول العالم جعلته عضواً في نادي الشخصيات الثريّة. ولأنه من رموز النظام االلبناني ما بعد الحرب، لم يكن الحريري خارج لوثة الفساد التي ضربت الجسم اللبناني بشكل غير مسبوق منذ 1990. كما استمرّ بشكل واعٍ، كغيره من حكّام لبنان منذ ما قبل الاستقلال حتى اليوم، في توسيع امبراطوريته المالية والتجارية أثناء تعاطيه في الشأن العام وتبوّئه منصب رئيس الوزراء منذ 1992.

يحار المرء بين صورة الحريري الرجل الوطني العصامي الذي بنى بلده، وهي صورة طغت بشدة بعد دفق التعاطف الشعبي العارم الذي أحدثه اغتياله عام 2005، وصورة الحريري الطموح الذي استعمل وسائل غير فاضلة فرضها عليه الجو اللبناني الفاسد وانتهازية الطبقة الحاكمة.

والحريري شخصية عالمية على علاقات مباشرة مع أهم الشخصيات، وهي علاقات أفادت لبنان كثيراً خصوصاً في مواجهة اسرائيل في التسعينات وفي التعاطي مع الأزمة المالية عبر مؤتمري باريس. وكان أيضاً، على كوزموبوليتيته، محافظاً قريباً من الأسرة المالكة في السعودية ومن دار الإفتاء في بيروت، وقف ضد تشريع الزواج المدني الاختياري في لبنان، وموّل بناء مساجد كبرى. فكان زعيماً من موقع السنّة في العمق يعرف ممارسة الدور الذي يساير واقع لبنان، وأيضاً أسوة بغيره من الحكام في كل الطوائف.

يرى الاقتصادي مروان اسكندر أنّه «لا شك أنّ اسم وشخص رفيق الحريري، صاحب التأثير الأكبر في خواطر اللبنانيين منذ بداية الثمانينات وحتى تاريخه ورئاسته لمجلس الوزراء... فترة انجاز غالبية مشاريع البنية التحتية وإعادة تأهيل 1280 مدرسة حكومية حوّلت الانتباه إليه عن صفته كرجل أعمال ناجح على مستوى مدهش ورجل خير أطلق مشروعاً من أكبر مشاريع المعونات التعليمية في القرن العشرين، إلى تقييم ممارسته السياسية... نركّز على رفيق الحريري كرجل أعمال تفاعل مع حاجات اللبنانيين وصاحب مشروع المعونات التعليمية

والصحية والاجتماعية الذي لا نظير له في لبنان والشرق الأوسط والعالم الخارجي»[4]. أمّا نجاح واكيم، النائب السابق في البرلمان، فقد انتقد بشدّة حكومات ما بعد الحرب حيث «زاد الخير عند أهل الحكم وشحّ عند المواطنين»، وأنّ «العمل السياسي سمسرة» وأنّ ما ينطبق على الحريري ينطبق على أركان «السلطة الذين يتبارون في التماثل به»[5].

ويرى جورج قرم، وزير المال السابق، أنّ الحريري قد حاول اختصار لبنان ما بعد الحرب في شخصه بحيث تتحوّل البلاد إلى ملكيّة شبه خاصة لرجل واحد فتزول جميع القيم ما عدا قيمة المال والمضاربات العقارية والمالية، وبيع أهم العقارات وأجملها إلى أغنياء الخليج. وأنّ «الحريري نفسه منذ نهاية السبعينات تبع سياسة نشطة في شراء العقارات لحسابه ولحساب ولي العهد السعودي... هذا الرجل الذي اصبح رئيس وزراء لبنان، ثابر في سنوات الحرب على امتلاك كل ما هو للبيع بسعر جيّد: مصارف، شركات تأمين، متاجر كبرى، أراض ممتازة في الأحياء البيروتية الجميلة»[6]. وهكذا وقبل أن يصل إلى منصب رئاسة الوزارة عام 1992، كان الحريري مفتاحاً للمال الدولي يعدّ من بين الرجال الأكثر ثروة وحضوراً في العالم، متربّعاً عرش امبراطورية اعلامية ومصرفية، يتجوّل بطائرة خاصة، صديق «intime» للرئيس الفرنسي جاك شيراك، زائر للبابا، تفتح له بسهولة أبواب كبار هذا العالم. لقد امتلك الحريري عدّة طائرات من طراز «بوينغ» تركن بشكل دائم على مدرج مطار بيروت، يستعمل هو شخصياً احداها موديل بوينغ 777، وهي الأكبر والأفخم، ويستعمل أفراد عائلته وأصدقاؤه الطائرات الأخرى[7].

أمّا على بساط الانجازات وفي ظل 15 سنة من عمر «الجمهورية الثانية»، فقد ترك الحريري كرئيس للحكومة لفترة 10 سنوات على الأقل، بصمات حسنة سيقدّرها اللبنانيون لعقود. في تلك الفترة أعيد إعمار جزء من وسط بيروت وإنجاز بعض المشاريع في المناطق خاصة في أمور البنى التحتية، وتحرّر الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي، وخرج الجيش السوري من لبنان، وابتعد لبنان كثيراً عن حروب الثمانينات ودمارها، واستتب الأمن وعاد السيّاح. وفاق الحريري شخصياً كل من سبقه من أثرياء لبنان في عمل الخير، حيث أسهمت مؤسسة الحريري في تعليم 34 ألف لبناني (من 1979 إلى 2005) وقدّم خدمات اجتماعية وقام بأعمال خيرية، وحمل مشروعاً اعمارياً لاقى اجماع قوى الأمر الواقع (وإن شابه النقد والاعتراض الشديدان وظهرت ضدّه عشرات المطالعات القانونية والدراسات والمؤلفات لا سيما في ما يتعلّق بمشروع سوليدير). وكان الحريري من المشاركين ومن مهندسي مؤتمرات الحوار

الوطني في جنيف ولوزان والطائف في الثمانينات، حيث ذكر كثيرون لهفته واهتمامه الشديد في أن تتقارب وجهات النظر ويتصالح أمرء الحرب من أجل لبنان. وكان صاحب دور رئيسي في مواجهة العدوان الاسرائيلي في نيسان/ ابريل 1996 (حيث ذكرت صحيفة **النهار** أنّه ظهر في محطات التلفزة 299 مرّة خلال ذلك الشهر، بمعدّل 9 مرّات في اليوم الواحد، دفاعاً عن لبنان وضد العدوان الاسرائيلي[8]). فأطلق أنصاره ومحبوه ألقاباً عديدة عليه كباني لبنان وصانع السلام، وأنّه وضع لبنان على الخريطة وآمن بنهضة االوطن في أحلك الظروف وأبو الفقير ومساعد الطلاب وفاعل الخير ومجدد بيروت، غيره خرّب وهو عمّر، إلخ.

* * *

أسّس الحريري لحضوره الكبير ببناء حلقات ثلاث، هي الحلقة السعودية والحلقة الفرنسية والحلقة اللبنانية، ما يثبت أنّه كان شخصاً شديد الذكاء وانساناً فوق العادة ليكون له هذا الحضور المحلي والعربي والدولي.

الحلقة السعودية

ولد رفيق الحريري في صيدا عام 1944 ونشأ في عائلة متواضعة وفي بيئة قومية عربيّة، وخاصة بيئة «حركة القوميين» العرب التي خرجت منها تنظيمات شيوعية كـ«منظمة العمل الشيوعي» بقيادة محسن ابراهيم و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة جورج حبش. لديه شقيقة هي النائب بهية الحريري وشقيق هو رجل الأعمال شفيق الحريري. وسيرة الحريري هي مثال الانسان الذي بنى نفسه وحقـق أشياء لنفسه ولعائلته وبلده ما لم يحققه أي شخص آخر بمفرده. أنهى رفيق الحريري سنة دراسية في جامعة بيروت العربية في التجارة عام 1965، وسافر إلى السعودية حيث عمل أولاً كمدرس ثم كمحاسب ليدخل بعد ذلك عالم المقاولات بمعونة كفيله عائلة ناصر الرشيد (من أغنياء المملكة). وبعدما أسّس شركة تعنى بعقود صغيرة في البناء والأشغال العامة Ciconest عام 1969، حقـّق الحريري أول مليون دولار في حياته في عيد ميلاده الثلاثين (1974)[9]. ثم بدأ يعمل في مشاريع البنية التحتية في وقت كانت فيه السعودية تخصّص ميزانيات ضخمة للتنمية والعمران.

وأخذ الحريري يوسّع نطاق علاقاته حتى أصبح معروفاً في أوساط الأسرة الحاكمة وخاصة لدى ولي العهد الأمير فهد الذي كان وزيراً للداخلية[10]. في تلك الفترة أقام الحريري علاقات

مع «بنك المتوسط» في بيروت ومع صاحبه جوزف عبده الخوري. وكان هذا البنك نشطاً في باريس فساعده الخوري على الاتصال والتعاون مع شركات فرنسية للمقاولات. فأسّس الحريري من هذا التعاون مع الفرنسيين شركة باسم أوجيه في السعودية في بداية 1978. وشارك الأمير عبدالعزيز، نجل الأمير فهد، في شركة «أوجيه»، ما وفـّر للحريري حماية وتبنّياً لأشغاله على أعلى المستويات وحصل على الجنسية السعودية. ثم اشترى الحصّة الفرنسية وأصبحت «أوجيه السعودية» ملكاً له بشبكة أعمال في السعودية ولبنان وفرنسا. وارتبط اسم الشركة بمشاريع عمرانية كبرى كبناء فندقي «المسرّة» و«شيراتون» في مدينة الطائف خلال فترة زمنية قصيرة.

برز اسم الحريري عام 1978 في لبنان كرجل أعمال لبناني يحمل الجنسية السعودية وكمبعوث للسعودية يؤمـّن المنح الدراسية للطلاب ويقيم علاقات مع شخصيات لبنانية ويقوم بأعمال خيرية. وبعد الاجتياح الاسرائيلي عملت شركة «أوجيه ليبان» التي أسّسها على تنظيف الوسط التجاري ورفع الأنقاض تمهيداً للإعمار (ويرى جورج قرم أنّ «أوجيه» التي قامت بعملية التنظيف في أيلول/ سبتمبر 1982 واستمرّت أشهراً، جرفت أسواق بيروت القديمة والأثرية والتي كان بالامكان ترميم معظمها، ما ألحق الأذى بالتراث اللبناني[11]). كما شارك الحريري كعضو في الوفد السعودي في مؤتمري جنيف ولوزان للحوار الوطني عامي 1983 و1984، ثم كموفد سعودي يرافق الأمير بندر بن سلطان في زيارات إلى دول عدة عامي 1985 و1986.

بلغ حجم أعمال الحريري في أوائل الثمانينات المليار دولار في بلدان عدّة في مجالات البناء والمقاولات وصناعة مواد البناء وإدارة الفنادق وخدمات المعلوماتية وإدارة مشاريع الاعمار والاستشارة والصيانة والمصارف. واشترى أسهم «بنك المتوسط» وفروعه في لبنان وفرنسا وأنشأ «مجموعة المتوسط» للاستثمار وأولى إدارتها فؤاد السنيورة، الذي كان رئيساً للجنة الرقابة على المصارف في لبنان، والذي أصبح وزيراً للمالية في حكومات الحريري فيما بعد[12]. وأصبح «المتوسط» من أكبر المصارف في لبنان وارتبط فرعه الباريسي بمجموعة «إندوسويز» الفرنسية. كما جمع شركاته واستثماراته خارج القطاع المصرفي في شركة واحدة هي «Fradim France» في باريس عام 1986، وتوسّع في جنوب أفريقيا حيث افتتح شركة Cell C لخدمات الخليوي عام 2001 وأصبح لدى هذه الشركة أكثر من مليونين و500 ألف مشترك خلال أربع سنوات.

بلغ عدد موظفي وعمال «أوجيه» في أنحاء العالم أكثر من 30 ألفاً وقيمة أعمالها أكثر من 3 مليارات دولار أميركي، رأس أعمالها لعدّة سنوات في السعودية سعد الحريري نجل رفيق الحريري، وكان نائب رئيسها نبيل الجسر الذي أنجز مشاريع كبرى لـ«أوجيه» في السعودية وسورية (وهو من العائلة الطرابلسية المعروفة وترأس لاحقاً مجلس الانماء والاعمار). وأصبح لشركة «أوجيه» و«مجموعة المتوسط» استثمارات وأعمال في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وشمال أفريقيا وجنوب أفريقيا ولبنان والسعودية، ومكاتب إدارية تنفيذية ومكاتب خدمات في سويسرا وألمانيا وإنكلترا والمغرب وإيطاليا والولايات المتحدة (عقارات بمساحة مليوني قدم مربّع في مدينة هيوستن في تكساس) وفرنسا والسعودية، كما دخلت في مجال الاتصالات المتقدمة والخليوي والانترنت[13]. ويعلن موقع الشركة على الانترنت أنّها تتبع القانون السعودي، وآخر تحديث لجدول هيئة إدارة الشركة (أيّار/ مايو 2006) يظهر نائب رئيس الشركة بهاء الحريري[14]، والمدير العام سعد الحريري، فيما ترك منصب رئيس مجلس الادارة شاغراً[15].

واشارة إلى مدى نجاح الحريري في عالم الأعمال، أنّه استحق الذكر في لائحة «مائة أغنى شخص في العالم» في مجلة *Forbes* الأميركية في الثمانينات ولكنّه أصبح رابع أغنى رجل سياسي في العالم عام 2002، كما قدّرت نفس المجلة ثروته بـ4.3 مليارات دولار في لائحة أثرياء العالم للعام 2005، وأنّ ورثته توزعوا مبلغ 16.7 مليار دولار عام 2006 (بعد عام من اغتياله). كما أنّ كل أفراد عائلته ظهروا على لائحة **فوربس** عام 2006، ومنهم هند الحريري التي ذكرت **فوربس** ثروتها بـ1.2 مليار دولار.

أقام الحريري في قصر قريطم في شارع مدام كوري (منطقة رأس بيروت)، الذي اشتراه من رجل الأعمال نجيب صالحة ووسّعه باتجاه شارع اللبان وأضاف طبقات ليصبح أضعاف حجمه الأساسي[16]. كما اشترى قصر رئاسة الجمهورية السابق في حي القنطاري الذي أصبح ستوديو لتلفزيون المستقبل، واشترى قصر كميل شمعون في السعديات، ومقر سفير بريطانيا الفخم في بيروت، وأبنية فخمة على شارع فردان ومدرسة الكرمل سان جوزف وسنتر قازان وغيرها.

ظهر طموح الحريري إلى رئاسة الوزارة مبكّراً عام 1982، حيث شوهد «منهمكاً في صياغات متعددة لحكومة كان يتوقّع ترؤسها في مطلع العهد الجديد» في فندق بريستول في بيروت[17] بعد انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية. ومدّ خطوط صداقاته في لبنان، إذ أنّ

عدم وصوله إلى منصب رئاسة الوزراء عام 1982، لم يعن ذلك أنّه فقد الأمل. ومن منطلق محاولاته تقريب وجهات النظر والتوصّل إلى حل ينهي الحرب اللبنانية، كان يقدّم مساعدات للميليشيات الرئيسية («القوّات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«حركة أمل») التي كانت تشكو من نقص فادح في التمويل في الثمانينات لإغاثة عناصرها. ولفتح صداقات في المناطق الشرقية استند إلى مساعدة جوني عبدو فأسّس لعلاقة مع أمين الجميّل. ثم بعدما ابتعدت سورية عن الجميّل، سعى الحريري إلى صداقة إيلي حبيقة الذي موّله بمبلغ 400 ألف دولار دولار في الشهر[18]، وكان هذا مهماً لدعم «الاتفاق الثلاثي» عام 1985. ثم كانت صداقة مع العماد ميشال عون، حيث كان الحريري يرسل معونة شهرية قيمتها نصف مليون دولار للجيش توزّع على المحتاجين من العسكر. وكان زاهي البستاني، أبرز مستشاري بشير الجميّل، نقطة اتصال الحريري بـ«القوّات اللبنانية»[19]. وبقي للمال دور في لبنان ما بعد الحرب، حيث يقول جورج قرم إنّ مسؤولي الدولة الكبار كانوا يتلقّون مبالغ سخيّة من مؤسسات الحريري[20].

الحلقة الفرنسية

الناظر إلى علاقات ومشاغل الحريري حول العالم، يخال أنّ حضوره اللبناني ربما أتى في الدرجة الثالثة بعد السعودية وفرنسا. فقد كانت باريس محطة الحريري المفضّلة منذ بدء انطلاقته، حيث اشترى قصر «غوستاف ايفيل» (المهندس الذي بنى برج ايفيل في باريس) لاقامته. وجعل من العاصمة الفرنسية مركزاً لشركاته: «سعودي أوجيه» و«فراديم» و«مؤسسة الحريري». وأسّس لعلاقات مميّزة مع الطبقة السياسية الفرنسية وساهم في تحرير الرهائن الفرنسيين في لبنان، وقدّم قروضاً لانقاذ «البنك السعودي» من التعثّر[21]. واتخذ مكاتب لمستشاريه في باريس قرب السفارة اللبنانية التي أعاد ترميمها وتأهيلها بكلفة مرتفعة لساكنها الجديد السفير جوني عبدو.

كان الزعيم الديغولي جاك شيراك أبرز الشخصيات الفرنسية التي كانت على علاقة وثيقة مع الحريري. صداقة الحريري مع جاك شيراك بدأت باكراً، حيث تعاون الاثنان في عدّة مجالات سياسية واقتصادية. ومنذ أقام الحريري المقرّ الرئيسي لأعماله في باريس مع شركتيه «أوجيه انترناسيونال» و«فراديم» وهو يتلقّى المعاملة الخاصة ويستقبل استقبالاً مميّزاً من الدولة الفرنسية ومن صديقه جاك شيراك رئيس بلدية باريس. ولم يتراجع طموح شيراك الرئاسي في تلك الفترة، بل واصل عمله السياسي حتى فاز تحالف محافظ يقوده الديغوليون

في انتخابات برلمان 1986 بسبب بعض سياسات ميتران الفاشلة بقوّة. فحصل «تعايش» وأصبح جاك شيراك رئيساً للحكومة مع ميتران كرئيس للجمهورية في الفترة 1986-1988. وفي تلك الفترة دعا شيراك الحريري ليكون شريكاً في مصرفي Parisbas وIndosuez عند خصخصتها، ومشروع بورت مايو العقاري[22].

في الثمانينات تطوّرت العلاقات بين فرنسا والعالم العربي وخاصة بعد التقارب الكبير حول الحرب العراقية الايرانية وتسليح باريس لبغداد وكان من ثمرات هذا التقارب افتتاح «معهد العالم العربي» في باريس، وهو شراكة عربية فرنسية على مستوى الحكومات لإبراز الثقافة العربية في أوروبا. وكان الاتفاق أن تساهم الدول العربية مع الدولة الفرنسية في تمويل المعهد، ولكن بعض الدول العربية ماطل في تسديد حصصه ما دفع الحكومة الفرنسية إلى تحمّل مسؤولية تسديد الجزء الأكبر من الكلفة الباهظة. وعندما كان إدغار بيزاني، الوزير الديغولي السابق، رئيساً للمعهد، أنقذ الحريري الوضع بتقديم منحة بقيمة 16 مليون دولار. وحفظ بيزاني ذلك للحريري عندما أصبح مستشاراً لدى الرئيس الاشتراكي فرنسوا ميتران في الوقت الذي كان المجلس الأعلى للاعلام الفرنسي يدرس ملف امتلاك الحريري لراديو الشرق (راديو أوريان) في باريس عام 1991. وكانت النتيجة أن المجلس وافق على طلب الحريري ومنحه أفضل الشروط الممكنة[23] (موجة بث مميزة وجهاز بث على رأس «برج إيفل» بقوّة ألف واط وأجهزة مماثلة في عدّة مدن فرنسية). ويعتبر «راديو الشرق» في باريس أقدم وأقوى محطة عربية في أوروبا، امتلكه عام 1980 اللبناني رغيد عصام الشمّاع الذي كان على علاقة طيبة مع أعضاء في الحكومة الفرنسية وخاصة وزيرين متعاقبين للداخلية هما شارل باسكوا وفيليب مارشان. وبدلاً أن يصبح راديو الشرق وسيلة لنشر الاعلام العربي ومساعدة المهاجرين العرب، أصبح منبراً لأغنياء وأمراء الخليج، كما استعملته الشخصيات الفرنسية كوسيلة للتقرّب من السعودية والدول النفطية عبر إجراء المقابلات. وللإذاعة مقرّ مميّز على جادة فوش الثريّة في قلب العاصمة الفرنسية.

كما أنقذ الحريري «البنك السعودي» في باريس، الذي تعرّض لسحوبات كبيرة من زبائنه الخليجيين. وكان تدخّل الحريري مفيداً جداً لسلطات النقد الفرنسية أتى عشيّة تعثّر مصرفين لبنانيين (راجع الفصل 13) ما هدّد سمعة باريس كمركز مالي عالمي، بأنّ المصارف الأجنبية تتعثّر فيها بالجملة. هذه الفضائل فتحت للحريري رصيداً ممتازاً مع الدولة الفرنسية. واعترافاً بنشاطات الحريري وتقديماته العديدة، وافقت الحكومة الفرنسية على إضافة اسمه

إلى دليل الديبلوماسيين المعتمدين لدى فرنسا كمستشار ثالث للسفارة السعودية في باريس ما منحه حصانة ديبلوماسية. وأخذ أهل السياسة في فرنسا يستعملون عبارة «ظاهرة الحريري» (Hariri mania).

وعملت شركة «فراديم» التي يملكها الحريري جنباً إلى جنب مع شركتي «كوجيديم» و«دوميز» اللتين يملكهما شيراك في مشاريع عمرانية وبنية تحتية في باريس والكوت دازور، وبناء فندق شيراتون في بروكسيل وترميم فندق فان دايك وقصر مونتي كارلو في موناكو وقصر غوستاف إيفل في التروكاديرو في باريس ومشاريع أخرى عديدة.

ورشّح شيراك نفسه للرئاسة مرّة ثانية عام 1988 ضد ميتران الذي استطاع الحصول على ولاية ثانية. ولكن شيراك استمرّ قوياً في البرلمان وفي منصبه كعمدة باريس (الذي بقي فيه 18 عاماً حتى 1995)، ما وفرّ له قاعدة قوية لانتخابات الرئاسة 1995. فتفوّق على المرشح الديغولي ادوار بالادور والمرشح الاشتراكي ليونل جوسبان وأصبح رئيساً للجمهورية، في وقت كان الحريري رئيساً للحكومة في لبنان.

تطوّرت العلاقات بين فرنسا ولبنان في التسعينات، ليس بسبب العلاقة الجيّدة بين الحريري وشيراك فحسب بل بسبب نهاية حرب لبنان وبدء مرحلة الاعمار. وكان ثمّة خمسة آلاف شركة فرنسية خاصة لها مصالح واستثمارات وارتباطات تجارية متواصلة مع لبنان، منها 150 شركة لها فروع ومؤسسات ثابتة ومكاتب في بيروت. وفي نفس الوقت كان ثمّة 15 ألف مواطن فرنسي مقيم في لبنان.

إضافة إلى سفراته التي لا تعد إلى العاصمة الفرنسية كرجل أعمال، قام الحريري بأكثر من 20 زيارة رسمية إلى باريس كرئيس للحكومة في التسعينات، حيث كان جاك شيراك يستقبله شخصياً، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1995، في قصر الاليزيه وقلّده في إحدى الزيارات وفي احتفال خاص، الوسام الأعلى للجمهورية الفرنسية برتبة كوماندور في جوقة الشرف. فيما زار شيراك بيروت (بعدما أصبح رئيس الجمهورية في فرنسا) أربع مرّات فضرب الرقم القياسي التاريخي لزيارات رئيس فرنسا إلى دولة خارج أوروبا. وعندما زار شيراك بيروت عام 1996، في أول زيارة رسمية لرئيس فرنسي إلى لبنان بعد الحرب، نزل ضيفاً على الحريري في قصره[24]. وكانت زيارات الحريري إلى شيراك في فرنسا متكرّرة وعديدة إلى درجة لم تشهدها فرنسا من مسؤول خارج أوروبا، حيث كان الحريري ضيفاً في قصر الاليزيه مراراً يستقبله شيراك بحفاوة مميّزة. وفي إحدى المرات عرض التلفزيون الفرنسي انتهاء الزيارة

بوقوف شيراك والحريري على عتبة القصر الأمامية يتداولان حديثاً أخيراً ثم شيراك يسير مع الحريري إلى موكبه المنتظر مودّعاً ويفتح له باب السيارة[25]. هذه العلاقات الوثيقة دفعت صحيفة فرنسية محافظة كـ«**الفيغارو**» أن توجّه نقداً لاذعاً ونادراً لشخصية ديغولية مثل جاك شيراك حيث وصفته أنه «رجل الحريري» في فرنسا[26]. (وهي علاقة ربما لن تتكرّر لوقت طويل بين لبنان وفرنسا بعد اغتيال الحريري عام 2005).

الحلقة اللبنانية

جرى تأسيس ما عرف بحكم «الترويكا» في لبنان ما بعد الحرب (الرؤساء الثلاثة: إلياس الهراوي ونبيه برّي ورفيق الحريري) على ثلاث مراحل كان لسورية اليد الطولى فيها. فبعد اغتيال رئيس الجمهورية المنتخب رنيه معوّض عام 1989، جرى تداول عدد من الأسماء لمنصب رئيس الجمهورية. وتوجّه حسين الحسيني، رئيس مجلس النواب، إلى دمشق لمقابلة الرئيس حافظ الأسد وعرض عليه اسم المرشّح بيار حلو. واكتفى الأسد بالقول: «غيرو...» (أي أنّه لم يعجبه بيار حلو وعلى الحسيني أن يقدّم اسماً آخر). فذكر الحسيني اسماً آخر لم يلق الاستحسان أيضاً. عندها أعطاه الأسد التعليمات: «إذهب واجمع النوّاب وانتخبوا إلياس الهراوي»[27]. ويشير الهراوي في مذكراته إلى تغيير رئيس مجلس النوّاب في نفس الفترة بقوله:

«تطرّقت مع الرئيس الأسد إلى موضوع رئاسة مجلس النوّاب فأشرت بكل هدوء إلى عدم إمكاني متابعة المسيرة بوجود حسين الحسيني على رأس الهيئة التشريعية... وأشرت إلى أنّ رئيس المجلس أصبح بعد إقرار دستور الطائف شبه دكتاتور فولايته أربع سنوات ولم يبق بحاجة إلى رئيس الجمهورية الذي تضاءلت سلطته على مجلس النواب مقارنة بما كانت عليه في ظل الدستور القديم».

لم يدخل الحريري السلطة فجأة، فقد قامت حكومة عمر كرامي عام 1991 بتعيين عدد من مستشاري الحريري في مراكز في إدارة الدولة، منهم الفضل شلق كرئيس لمجلس الانماء والاعمار (وكان مدير شركة «أوجيه» ثم «مؤسسة الحريري»)، وميشال الخوري حاكماً لمصرف لبنان، ومحمد بعاصيري رئيساً لهيئة الرقابة على المصارف. كما أقرّت حكومة كرامي قانون الشركة العقارية، كمؤسسة بديلة عن وزارة التصميم.

بنى الحريري منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات صداقات مع أصحاب الشأن في لبنان وسورية. فتكرّرت زياراته إلى المسؤولين في هذه الدول، كما سعت إليه شخصيات عامة

في أماكن إقامته المتعددة داخل لبنان وخارجه. وعلى سبيل المثال يشير الهراوي إلى أنّه زار الحريري في باريس برفقة صديقهما المشترك جوني عبده في الثمانينات، وأنّه التقى هناك جان عبيد الذي كان مدعواً إلى مائدة الحريري. وأنّه التقى الحريري ثانية في حفل زواج الإبن الثاني لنائب الرئيس السوري عبدالحليم خدّام. الحريري، الذي كان من مهندسي محاولات إنهاء الحرب في لبنان، أصبح معروفاً لدى الجميع حتى قبل انعقاد مؤتمر الطائف عام 1989 في قصر في مدينة الطائف السعودية تولت شركة الحريري تشييده. فقد كان الحريري في عداد الوفد السعودي في مؤتمري جنيف ولوزان عامي 1984 و1985، ورافق وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى دمشق وأنشأ صداقات مع نائب الرئيس عبدالحليم خدّام ورئيس أركان الجيش حكمت الشهابي وكان يزور الرئيس حافظ الأسد بين فينة وأخرى. وفيما رعت حكومة انتقالية برئاسة رشيد الصلح انتخابات برلمان 1992، اتـهم الحريري بانفاق المال على مرشحيه في اللوائح المعلّبة والمضمونة في بيروت والمناطق (وهو سلوك متبعٌ منذ عقود في الانتخابات اللبنانية).

عندما سمّت دمشق الحريري رئيساً للحكومة عام 1992، وافقت الطبقة الحاكمة اللبنانية بدون إبطاء، أو حسب تعبير إلياس الهراوي، «حين كنّا نتفق في سوريا على أمر ما كان التيّار يمرّ دون عوائق في لبنان. وبالفعل أكثرية النوّاب حتى رؤساء الحكومات السابقون طالبوا به. سليم الحص اعتبر أنّ «مجيء رفيق الحريري منيح في هذه الظروف»، وعمر كرامي قال «لا حول ولا قوّة. فليكن رفيق الحريري...»[28]. وكان للحلقة السعودية دور في دعم حكومة لبنانية برئاسة الحريري (ورثت عملياً الدور المصري في لبنان)، حيث رأى رنيه نبعة (مراسل وكالة الصحافة الفرنسية) أنّ انعاش الاسلام السني في لبنان أصبح مهماً لدى السعودية بعد تدهور موقع الطائفة السنيّة أثناء الحرب، وأنّ الحريري كان الشخص المناسب لهذ الدور. ولأنّ الحريري كان يحمل الجنسية السعودية التي تفرض على حاملها أن يتخلى عن أي جنسية أخرى، سهّلت له الأسرة المالكة مهمته بتجميد جنسيته ليتسنى له أن يصبح رئيساً للحكومة اللبنانية ولتبقى مجمّدة طيلة فترة وجوده في الحكم[29].

وهكذا برز رئيس وزراء قوي ورئيس مجلس نواب قوي، يتمتعان بصلاحيات وفق الدستور الجديد الذي أقرّه اتفاق الطائف. فيما كان الهراوي الحلقة الأضعف في وقت انتشرت فيه عبارة «الاحباط المسيحي». ثم بدأت الخلافات بين الرؤساء الثلاثة على الحصص. وإذ اطمأنّ الحريري أنّه يدخل السلطة من موقع القوي (بفضل الحلقات الثلاث)، أصبح

من أهم رؤساء الحكومة في تاريخ لبنان إلى جانب رياض الصلح ورشيد كرامي وسليم الحص وصائب سلام. يقول الهراوي عن تشكيل الحكومة، «لم تكن عملية التأليف سهلة إذ استمرّت تسعة أيّام أمضيتها بين أخذٍ وردٍّ مع رئيس الحكومة المكلّف بسبب إصراره على توزير عدد كبير من الأصدقاء والمقرّبين إليه واستبعاد آخرين لا لسبب إلاّ لكونهم لا يروقون له....». ويضيف الهراوي: «وكانت تعيينات الرؤساء والأعضاء في مجالس إدارات اثنتي عشرة مصلحة مستقلة تسبّبت بأول خلاف بيني وبين رئيس الحكومة... فلاحظت أن تعيينات مجالس الادارة، وهي البند الأهم في الجلسة وردت في المرتبة التاسعة عشرة. لم أبد أي ملاحظة وعندما انتهى بتّ البند الثامن عشر قلت إني أعتذر عن عدم متابعتي حضور الجلسة... بعد انصرافي طرح رئيس الحكومة على التصويت اللائحة الأولى التي كان عرضها عليّ ورفضتها فأقرّت مع تعديل اسمين...»[30].

انتشرت عبارة «الترويكا» في التسعينات للدلالة على إلياس الهراوي ونبيه برّي ورفيق الحريري، ولكن بمعنى سلبي مرادف لتقاسم الوظائف والمغانم ونعتاً لأسلوب عمل غير سليم يشبه الحكّام السوفيات في روسيا (كلمة «ترويكا» بالروسية تعني «ثلاثة»). وإذ ينفي الهراوي هذا الطابع الأوليغوبولي في الحكم، يسأل: «هل منع عدم لقاء الثلاثة معاً دون حصول رئيس مجلس النواب على القسم الأكبر من الوظائف؟ أعتقد أنه يحصل الآن على أكثر مما كان يحصل عليه في الماضي... الأمر ليس جديداً في لبنان ففي مختلف العهود كان رئيس مجلس النوّاب يستشار في تعيينات الموظّفين الشيعة، ورئيس الحكومة في الموظفين من الطائفة السنيّة»[31].

ولكن الدولة اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب كانت دون طموحات اللبنانيين، فلم يكن بروز الحريري كافياً للنجاح. وبرأي نجاح واكيم، وهو رأي شاركه فيه كثيرون، أنّ «الجمهورية الثانية» كانت أكثر شراسة من «إمارات» الحرب وميليشياتها، في عمليّة تدميرها لمقوّمات بناء الدولة والوطن والمجتمع، بدءاً بالاقتصاد الوطني الذي بدأ ينهار يوماً بعد يوم، إلى خزينة الدولة التي جرى العمل على إفلاسها بشكلٍ منظّم. إذ كان النهب المتعدّد الأشكال أبرز وسائل تحقيق هذا الإفلاس، وصولاً إلى بنية المجتمع الذي ازداد تفتيتاً إلى عصبيات مذهبية، ليصادر من قبل ميليشيات رأس المال والسلاح، التي تحالفت في استيلائها على السلطة... لقد تمكّن هذا التحالف الجهنمي بين ميليشيات السلاح وميليشيات رأس المال، من شلّ مؤسسات الرقابة والمحاسبة، بدءاً من مجلس النواب الذي يراقب سياسة السلطة وأداءها ويحمي الدستور، إلى القضاء الذي يطبّق القانون ويحاسب كل من يخرق قواعده ونصوصه،

وصولاً إلى مؤسسات الرقابة الإدارية والإعلام الذي هو وسيلة المجتمع إلى المعرفة»[32].

ونتيجة للمناورات والتجاذبات بين أطراف السلطة، ضرب الحريري الرقم القياسي في عدد المرات التي لجأ فيها إلى الاستقالة وعاد عنها. ويقول الهراوي الذي كان يخوض تجربة كأول رئيس جمهورية ماروني في ظل دستور الطائف، إنّه في أيّار/ مايو 1994، «حرد الحريري وأعلن اعتكافه دون مزاولة أي نشاط رسمي بسبب خلاف على التعديل الوزاري... إلاّ أنّ الحكومة لم تعدّل بسبب محاولات رئيس الحكومة التفرّد بطرح صيغة التعديل دونما تنسيق مسبق معي ومع رئيس مجلس النوّاب»[33]. وفي 24 آب/ أغسطس 1994، في جلسة للحكومة، شنّ عدد من الوزراء هجوماً على الحريري متهمين إيّاه بالهيمنة والتسلّط على مجلس الوزراء والتفرّد بالقرارات، الأمر الذي أدّى إلى تهميش دورهم حتى داخل وزاراتهم. وشرح وزير الاعلام ميشال سماحة العلاقة بينه وبين مجلس إدارة تلفزيون لبنان الذي يرأسه أحد المقرّبين من الحريري والذي يملك الحريري 49 بالمئة من أسهمه. وطالب سماحة بحقه الدستوري في الاشراف على نشرة الأخبار. وإذ تعاقب الوزراء على «فش خلقهم» في الجلسة كان أعنفهم وزير «أمل» محمود أبو حمدان الذي كان ينتقد الحريري في كل جلسة ويناقش كل بند، فاعتبر الحريري أنّ نبيه بري وراء موقف أبو حمدان. وفي الاسبوع التالي رمى الحريري قنبلة في جلسة الوزراء: «لست في جو عمل مناسب، وبإمكان الحكومة تكليف أيّ كان... وأنا مستعد لوضع إمكاناتي في تصرّف الجميع... أنا رئيس وزراء ولي كرامتي». ولم يتراجع الحريري عن فكرة الاستقالة إلا بعدما زار عبدالحليم خدّام، نائب الرئيس السوري، بيروت وقام بجولة على «الترويكا»[34].

الرؤية والمشروع

يقول نقّاد الحريري إنّه لم يمتلك أي رؤية وإنّه كرّر «كليشيهات» الليبرالية الجديدة، أدار الحكومة وكأنّها شركة خاصة، ليتسنى له تطوير مصالحه الشخصية ومصالح حلفائه السياسيين وأتباعه. وأنّه يشبه «سيلفيو برلسكوني» رجل الأعمال ورئيس الوزراء الايطالي[35] (وبرلسكوني زعيم حركة «فورزا إيطاليا» («إيطاليا إلى الأمام»)، أصبح رئيساً للوزراء عام 1994 وخسر الانتخابات لصالح رومانو برودي عام 1996، ثم عاد رئيساً للوزراء عام 2001 ليخسر ثانية لبرودي عام 2006. وهو صاحب شركة Fininvest أكبر شركة في إيطاليا بعد شركة فيات للسيارات، ومتخصص في المصارف والتجارة والاعلام، وصاحب محطات التلفزة الرئيسية في إيطاليا التي تسيطر على نصف سوق التلفزة في البلاد[36]. ولم تُعرف مصادر

تمويل استثمارات برلسوكوني التي بدأت منذ العام 1978، بسبب طبيعتها القابضة الصعبة التحديد. وهو أغنى شخص في إيطاليا حسب مجلة **فوربس** الأميركية، وفي المرتبة 25 في لائحة أغنياء العالم بثروة شخصية تقدّر بـ12 مليار دولار عام 2005. كتبت عنه الصحف الايطالية المعارضة أنّه استعمل السلطة لمصلحته الخاصة وجاء على لسانه أنّه ذكر لصحافي: «لو لم أصبح رئيساً للوزراء لأصبحت الآن في السجن ولأفلست شركاتي»[37].

استقطب الحريري في شخصه كل من سبقه من تجّار نابغين وبارزين في لبنان، وكاد يختصر رؤية ميشال شيحا في لبنان كـ«أمة تجّار» وسوق حرّة، ودور بيروت كمخزن للشرق، إلخ. وباشتراكه في السلطة بشكل واسع وبنشر فريق عمله في المواقع الحسّاسة (وهو تقليد يعمل به في دول الغرب الديمقراطية بتعيين فريق يقدر الحاكم أن يعمل معه)، كسر الحريري القاعدة التاريخية للطبقة التجارية التي سبقته والتي كانت تحرّك السياسة من وراء الكواليس وتركّز على المال. فأصبح الحريري أمير التجّار غير المتوّج. وفي الفترة التي حكم أثناءها الحريري، اتّخذ الفساد والرشوة والمحسوبية والمحاصصة (وكلّها أمور كانت تحصل منذ قيام الدولة اللبنانية) طابعاً جديداً عندما بلغت أموال الفساد المتداولة مستويات غير مسبوقة. فرشوة المائة ألف دولار التي كانت تلقى الاستهجان في أوائل السبعينات، حلّت مكانها رشوة المليون دولار والعشرة ملايين أو الخمسين مليون دولار. ويقول الباحث الألماني «فولكر برث» إن الكلام عن السمسرة أصبح علنياً في جمهورية الطائف، ويعطي مثلاً الحديث العلني عن مشروع أوتوستراد الجنوب الذي فازت به شركة مرتبطة برندة برّي (زوجة رئيس مجلس النواب نبيه برّي) وأنّه قد تمّ تسعيره بزيادة ملايين الدولارات عن كلفته الحقيقية[38].

يوضح كتيّب «الحكم والمسؤلية» الذي كتبه الحريري ونشره عام 2000، رؤيته الماركنتيلية والريعية لـ«لبنان جديد» كما يراه هو. وهنا بعض المقتطفات بقلم الحريري:

«نظرة الى المستقبل: أي هوية سياسية واقتصادية للبنان»

«ان تعزيز الميزات التفاضلية للاقتصاد اللبناني يتم من خلال اعادة تأكيد الهوية الاقتصادية للبنان، (وقد تلاقى عليها اللبنانيون في اكثريتهم الساحقة منذ الاستقلال وأكدّوها منذ ذلك اليوم بلا توقف)، وتجنّب أي مبادرات أو اجراءات أو دعوات تتعارض وهذه الهوية، مع ما يعنيه ذلك من أهميّة قصوى بالنسبة لتشجيع الاستثمارات اللبنانية والعربية والاجنبية وتدفّق رؤوس الاموال. ويجب في هذا الاطار اعادة تأكيد الخصوصيات الأساسية للاقتصاد

اللبناني المبنية على:

تشجيع المبادرة الفردية

حرية انتقال رأس المال

حرية التحويل

الاستقرار التشريعي والضريبي

السريّة المصرفية

اقتصاد السوق».

«وفي سبيل ذلك سيكون من المهم جدًا تأكيد الفلسفة الاقتصادية التي توافق اللبنانيون عليها وتجنّب التهديدات الموسمية وغير المسؤولة باعادة النظر فيها، وبالتالي حسم التوجّهات الاقتصادية للبنان وتبنّي سياسات واضحة تنمّي قدرات الشعب وتوسّع آفاق الاقتصاد من خلال نظام ضريبي يشجّع على النمو وعلى استقبال الاستثمارات ويؤمّن مصالح ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى، ويوفّر فرص عمل متزايدة تفسح في المجال لاستيعاب طاقات الشباب وتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة. كذلك رفض السياسات التي تعيق النمو والحركة الاقتصادية وانتاجية القطاعات المختلفة وتزيد من عدد العقبات والعراقيل امام المبادرة الفردية».

«ولا بد من التذكير هنا أنّ السياسات التي تعيق النمو وتزيد من القيود والتوجهات القسريّة على القطاعات الاقتصادية ليست جديدة، فقد حاول كثير من الدول النامية تطبيقها خلال الخمسينات والستينات، وهي قد برهنت عن فشلها في جميع الحالات ولا تزال معظم هذه البلدان ترزح تحت وطأة هذه السياسات الخاطئة التي تنفّر المستثمرين وتحمل القطاع الخاص على السلبية والشلل، مما أدّى الى انكماش اقتصادي وتراجع في مستوى المعيشة وضرب ثقة المواطنين في مستقبلهم. ويقيني أنّ اللبنانيين الذين احسنوا حتّى الآن تجنّب اعتماد هذه السياسات القسريّة، لن يقبلوا اليوم باللجوء اليها بينما نرى من كانوا دعاتها أنفسهم يتخلّون عنها ويحاولون محو آثارها الوخيمة على اقتصاداتهم».

«وليس الادعاء بأن مشكلة لبنان الاقتصادية تتمحور حول إفراط الشعب اللبناني وقطاعه العام بالاستهلاك، إلا شعارًا سهلاً وخاويًا، هدفه الفعلي الانتقال الى هذه السياسة الموجّهة لحركة القطاع الخاص والتي تحاول ان تتدخّل في انماط وحجم انفاق الشركات والمواطنين. اننا لا نرى لهذا التشخيص الخاطىء سوى نتيجة حتميّة هي تخفيض المستوى المعيشي لجميع

اللبنانيين تحت شعار تصحيح العجز في الميزان التجاري. فنحن نعتبر ان حل مشكلة الميزان التجاري لا تكون من خلال ضرب مستوى معيشة اللبنانيين او الحكم بالبطء على الدورة الاقتصادية تحت شعار تخفيض الانفاق، بل من خلال نمو الاقتصاد اللبناني وزيادة انتاجيته. كما نعتبر ان المشكلة الحالية في ميزان المدفوعات ليست بسبب ارتفاع عجز الميزان التجاري، بل بسبب انخفاض الفائض في ميزان رؤوس الاموال capital account اي بسبب تراجع تدفّق رؤوس المال الى لبنان، وذلك نتيجة لهبوط مستوى الثقة بالاجراءات الاقتصادية الجديدة، والمسّ بالاستقرار التشريعي وضبابية السياسة الاقتصادية الحالية. فما الذي يجنيه لبنان اذا تقلّص العجز في ميزانه التجاري، وكان ثمن التقلّص شللاً عامًا في الدورة الاقتصادية»؟

«علينا استعادة مناخ يشجع تدفق الرساميل من الخارج والفوائض في ميزان المدفوعات، مما يسمح بتوسيع الكتلة النقدية وزيادة السيولة مع الحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية. علينا متابعة برنامج الانماء والاعمار وتدعيمه عبر توسيع قدرتنا التنفيذية والاستفادة من منشآت البنية التحتية التي باتت متوفرة الى حد كبير وتشجيع مشاركة اكبر من قبل القطاع الخاص في مجهود التحديث الاقتصادي».

«نحن على يقين بان استحداث بنية تحتية متطورة، والاستمرار في تعزيز ثقة اللبنانيين والعالم بالاقتصاد اللبناني، وتثبيت الانفاق العام، وتفعيل حركة القطاع الخاص، وتطوير عمل القطاع العام، تشكّل مجتمعة المدخل الى ارتفاع النمو الاقتصادي وتعزيز تدفّق رؤوس الاموال، مما يسمح بتخفيض معدلات الفائدة من دون المس بالاستقرار النقدي، ويسمح برفع حصة ايرادات الدولة من الاقتصاد الوطني، ويوفّر فرص عمل جديدة للشباب ويؤدي بالتالي الى حل مشكلة العجز والمديونية تدريجيًا».

«ان المزيد من اشراك القطاع الخاص بتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والهاتف، وبالشروط التي ذكرتها آنفًا، من شأنه ان يحسّن الانتاجية والفعالية ويوفر الاستثمارات الاضافية اللازمة. ومن شأن تعزيز دور القطاع الخاص في هذه المجالات أن يوفّر دعماً مضافاً للخزينة، بشرط أن ترتكز مساهمته في هذه القطاعات الى نظرة استراتيجية والى توفير نوعية أفضل بكلفة أقل للمستهلكين. وهذا بدوره يزيد من انتاجية القطاع الخاص وقدرته التنافسية مما يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي».

«إنّ تشجيع القطاعات الانتاجية وزيادة إنتاجيتها هو أحد أهم العوامل لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني، إلا انه يتطلب في الوقت ذاته تقدمًا في العوامل الاخرى، لا سيما

الخصخصة والاصلاح الاداري. وبالفعل فإنّ تخفيض كلفة الكهرباء والاتصالات والمياه من خلال الخصخصة يسهم اسهامًا فعالاً في تشجيع القطاعات الانتاجية. كما أنّ المباشرة بإصلاح إداري حقيقي من شأنه تحويل القطاع العام الى قوّة دفع للقطاع الخاص، الذي يحتاج الى ادارة تسهل انتاجيته عبر انظمة واجراءات تكافىء جهوده التحديثية والمبنية على اقتصاد المعرفة وتزيل العقبات الادارية امام انسياب المنتوجات والخدمات».

«ان تنامي الاقتصاد العربي وتوسّعه يفتحان امامنا مجالات اوسع بكثير مما أتيح لنا في السبعينات، وذلك إذا ابتعدنا عن منافسة البلدان العربية وبذلنا الجهد في سبيل تطوير النواحي التكاملية بين لبنان والاقتصادات العربية».

تطوير وتشجيع قطاع الخدمات انطلاقًا من الانجازات التي حققناها في الماضي مع التركيز على الاستفادة من موقع لبنان وطبيعته الجغرافية. وهنا تظهر اهمية الاستثمار في القطاع السياحي، إن من حيث المحافظة على ثرواتنا السياحية والبيئية المتكاملة، أم من حيث تفعيل الاعلام السياحي الخارجي وتوسيع السوق السياحي اللبناني بتوجيه اهتمام أكبر إلى الشرق الاقصى والدول الناشئة وتطوير الارشاد السياحي وخاصة مراقبة جودة الخدمات السياحية ونوعيتها، واستحداث مكاتب سياحية في المناطق اللبنانية والخارج. وهنا تجدر الاشارة الى ضرورة تطوير مستوى ونوعية الخدمة لدى العاملين في قطاع السياحة من خلال تكثيف التدريب المهني والتقني وتركيز الاهتمام على تلبية جميع متطلبات الصناعة السياحية العصرية. كما لا بد من المحافظة على البيئة في لبنان والتي تشكل إحدى اهم ميزات السياحة في لبنان والعمل على تحسين المواصلات البرية في لبنان وتفعيل قطاع النقل العام».

«ويصبح تطوير قطاع المواصلات البرية والبحرية والجوية ذا اهمية حيوية في هذا الاطار، إذ أنّ قطاع الخدمات بكامله يرتكز الى تحديث المواصلات إن من حيث تنمية مطار بيروت الدولي وتحويله الى مركز استقطاب لشركات الطيران (HUB) وتوسيع الخدمات المتعلّقة مباشرة أو مداورة بالنقل الجوي، أو من حيث تنمية الموانىء التجارية والسياحية، وتعزيز شبكة الطرقات التي تربط لبنان بسوريا وعبرها بالبلدان العربية».

«كما يصبح من المهم متابعة الخطوات التي اتخذت في السنوات الماضية لتنمية قطاع التجارة والشحن، عبر توفير التقنيات المتقدمة وازالة العوائق من امام الحركة التجارية، ورفع مستوى الخدمات العامة في المرافىء والمطارات، والغاء معظم القيود الروتينية الرسمية وغير الرسمية، وتبسيط جميع الاجراءات للاستيراد والتصدير والترانزيت، والمحافظة على مستويات رسوم

تنافسية. ويحتاج نمو هذا القطاع، ايضًا، الى تكثيف التعاون مع المراكز التجارية المهمة في العالم العربي كدبي، والاستفادة من التكامل الموجود بين التجارة الآسيوية والمتوسطية»[39].

لم يكن مشروع الحريري تقدميّاً بالمفهوم الاقتصادي ولم يكن صالحاً على أي حال لبلد خارج من الحرب. ركّز المشروع على استعادة دور بيروت الذي سبق الحرب وبالتالي على ضرورة إعمار وسطها وبنيتها التحتيّة وخلق شبكة مواصلات حديثة وربط لبنان قدر الامكان بمحيطه الاقليمي والعالمي. وهو مشروع يؤكّد على استمرارية «الفلسفة التي تراضى عليها اللبنانيون منذ الاستقلال»، فلا تخطيط ولا دور كبير للدولة ولا أولوية للبرامج الاجتماعية، الخ. أمّا مسألة محيط لبنان الاقليمي المتفجّر، فقد حلّها الحريري بنقطتين: الأولى أنّ محادثات السلام بين سورية واسرائيل قائمة (في النصف الأول من التسعينات) وعلى لبنان أن يكون جاهزاً لجني نتائجها الاقتصادية في سوق اقليمية كبرى. والنقطة الثانية أنّ استمرار التفجّر في المنطقة لا يمنع لبنان أن يعيد بناء نفسه. أمّا العجز في ميزان المدفوعات فهو ليس كما يقول الآخرون بأنّه هيكلي يتعلّق بمجمل الاداء الاقتصادي، بل يحلّ بمزيد من تدفّق الأموال من الخارج. وهكذا عندما يأتي المستثمرون والسيّاح سيجدون البنية التحتية بانتظارهم وسيتحسّن الاقتصاد.

لم يواجه مشروع الحريري أي معارضة تؤدي إلى تعطيله، لا من الياس الهراوي ولا من وليد جنبلاط ونبيه برّي و«حزب الله» ولا من دمشق والدول العربية ولا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كل هؤلاء، منفردين أم مجتمعين، استفادوا بدرجات متفاوتة من المشروع، مالياً أم سياسياً. ويبقى وجهه الايجابي أنّه كان مشروعاً يحاول استعادة لبنان الذي سبق الحرب بجميع حسناته وسيئاته (أنظر الفصل السابع). وهو مشروع لم يكن بامكان الحريري أن يأتي بغيره، حتى لو شاء ذلك، لأنّه مشروع اتفق مع طموحات وغايات أمراء الحرب والتجّار في لبنان، والتقى مع رؤية السعودية وفرنسا والنظام الاقتصادي المعولم في أوائل القرن الحادي والعشرين.

كان مجلس الانماء والاعمار، المرتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء، نواة مشروع الدولة الاعماري. والمجلس هو مؤسسة رسمية استحدثته الدولة عام 1977 ومنحته صلاحيات واسعة لاعادة بناء ما دمّرته حرب السنتين. وكان هذا المجلس غير خاضع لأي رقابة من الجهات المختصة، كديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ومجلس النواب. لم تأت مشاريع مجلس الانماء والاعمار من العدم، بل كانت دراساته ومشاريعه الاعمارية تتراكم

وتؤجل منذ تأسيسه عام 1977. وهكذا لم يكن صعباً اطلاقه وثيقة حملت اسم «خطة العام 2000» عام 1991. وفيها تبنّت الحكومة الخطة عام 1994، وسّعتها وضمتها إلى مشروع موازنة 1995، وجعلتها خطة عشرية تنتهي عام 2007. وإذ كانت الخطة جيّدة من حيث الأعمال الهندسية واللوجستية والمشاريع العمرانية، ولكنها كانت ضعيفة في منطلقاتها الاقتصادية. فقد عوّلت في توقعاتها الاقتصادية كثيراً على احتمالات السلم بين سورية واسرائيل وجني «عائد السلام». وهدفت الخطة إلى تحقيق نمو اقتصادي مطّرد (9 بالمئة سنويّاً) وتجهيز بنية تحتيّة وبيئة تسمح باستعادة دور بيروت حيث يكون القطاع الخاص (بمنطق التجّار الضيّق الذي سبقت الاشارة إليه في فصول سابقة)، هو المحرّك الرئيسي للنهوض. ولم تخلُ الخطة من الإشارة إلى العدالة الاجتماعية والسعي إلى تحسين الدخل الفردي وإحياء الطبقة الوسطى، عمود الاقتصاد المستدام، والانماء المتوازن. وكانت كلفة الخطة تعدّل صعوداً كل فترة من 11.7 مليار دولار عام 1992 إلى 13.9 مليار دولار عام 1993 و18.5 مليار دولار عام 1995. في حين أشارت عدّة تقارير إلى احتمال بلوغ الكلفة الكاملة 30 مليارا عند انجاز كافة تفاصيل الخطة. وكان أمل واضعي الخطة أنّ التمويل سيأتي من ثلاثة مصادر: فائض الموازنة المحقق ابتداءً من العام 1996 والذي سيشكّل مورداً رئيسياً للتمويل، والاستدانة عبر سندات خزينة والسعي إلى قروض وهبات بالعملة الصعبة من الدول العربية والأجنبية.

ولم تسر الأمور حسب الخطة الحكومية لأسباب عدّة منها طغيان ظاهرة الترويكا والمحاصصة في الدولة والوضع الاقليمي وخلط المناصب العامة بالأمور التجارية الخاصة لدى قادة البلاد واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والوصاية السورية على البلاد ومشاركة قيادات سورية لشخصيات لبنانية في الاستفادة والاثراء.

فكان أن تعثّرت أحوال الموازنة الحكومية وتفاقم العجز بشكل مريع كل سنة منذ نهاية الحرب بدون استثناء، في حين اتكلت الدولة على المصارف المحلية بنسبة فاقت 70 بالمئة في التمول عبر سندات الخزينة بأسعار فائدة عالية. ولم تشكّل الهبات العربية والأجنبية أكثر من نسبة ضئيلة من مجموع المبالغ المطلوبة رغم «مؤتمر أصدقاء لبنان» في واشنطن عام 1996 ووعود بقيمة 3 مليارات دولار، ورغم مؤتمري باريس 1 و2.

وباستثناءات قليلة، لم يتحقّق أي من تنبؤات النمو الاقتصادي المرتفع، حيث راوح نمو الناتج المحلي الفائت بين 0 إلى 2 بالمئة لعدّة سنوات، فيما ارتفع الدين العام من ملياري دولار في بداية التسعينات إلى أكثر من 40 ملياراً عام 2005. أمّا ما شهدته أواسط التسعينات من

نمو مرتفع نسبياً فيمكن ربطه ببساطة بحجم الانفاق الذي ولّد طلباً عاماً كبيراً على السلع والخدمات. ولم تستعد الطبقة الوسطى التي كانت تمدّ رأسها في مجتمع ما قبل الحرب، حيث أشار تقرير الاسكوا إلى بلوغ نسبة اللبنانيين دون حافّة الفقر 35 بالمئة من مجموع السكان (وربما أكثر في دراسات أخرى مثل دراسة الاتحاد العمالي العام).

وبلغت نسبة الدين العام عام 2005 إلى الناتج المحلي القائم أكثر من 200 بالمئة وهي من النسب النادرة التي لم تبلغها حتى أفقر دول العالم.

في العام 1996 صدر عن الاسكوا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا) تقرير عن الفقر في لبنان، بعد أربع سنوات من وصول الحريري إلى الحكم، فتبيّن أنّ مليون لبناني، أو 28 بالمئة من السكان، يعيشون تحت خط الفقر، منهم ربع مليون في فقر مدقع، في حين هبط معدّل النمو الاقتصادي في نفس العام إلى 2 بالمئة مقارنة بتنبؤ مشروع الحريري بالوصول الى معدّل نمو بنسبة 9 بالمئة. ولكن فريق الحريري لم يغيّر حساباته وتوقعاته، في حين كانت تهمل وجهات نظر اقتصادية محذّرة من عواقب ماكرو اقتصادية[40]. لقد شاركنا في ندوة تلفزيونية عام 2001، وذكرنا المؤشرات السلبية الرئيسية التي يعاني منها لبنان (بطالة وركود وعجز ودين عام وهجرة وفوائد مرتفعة، الخ)، فكان محاورنا يهمل هذه الأرقام ويذكر مشاريع يرى أنّها ستحدث تغييراً إيجابياً كمشروع تأهيل شبكة الكهرباء مثلاً أو استيراد الغاز الطبيعي من سورية.

وإذ تركّز الانفاق العام على بناء الوسط التجاري كواجهة للبنان، أهمل بشكل ذريع موضوع الانماء المتوازن الموعود في صلب اتفاق الطائف، ولم ينجز إلا جزء من مشروع الوسط ومن مشاريع مدن الساحل بنفقات بلغت مليارات الدولارات بأموال مستدانة.

لقد جعلت الحكومة «سوليدير» واجهة عرض «فترينة» لنجاحات الحكومة ومحجّة دائمة وإلزامية لزوّار لبنان من مسؤولين عرب وأجانب ورؤساء وسياسيين وديبلوماسيين وأصحاب شركات عالمية. وخلال ست سنوات من الجهد وبانفاق بلغ 1.5 مليار دولار، لم يؤهّل أكثر من عشرة شوارع عليها في معظم الأحيان مطاعم ومخازن بوتيك. أمّا عمليات الردم وخاصة في قطاع «سان جورج»، الذي يطل عليه الفندق الشهير، فقد كانت كارثة بيئية نفـذتها شركة فرنسية بكلفة 400 مليون دولار[41]. لقد رُبط الوسط التجاري بشبكة طرقات واوتوسترادات وجسور وأنفاق بكلفة 3.4 مليار دولار، وبلغ مجموع ما أنفق على كافة المناطق اللبنانية خارج بيروت 700 مليون دولار[42]. وكثر الكلام عن أنّ قسماً قليلاً من الانفاق العام قد ذهب فعلاً إلى الاعمار فيما ذهب الجزء الأكبر لتسديد كلفة خدمة الدين العام من فوائد ورسوم وحصص

السمسرة والفساد يتحمّل مسؤوليتها الأولى الترويكا وأنصارها ووصيّها السوري، بعدما تمّ تعطيل مؤسسات الرقابة كالبرلمان ومجلس الوزراء وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية وإلغاء دور المعارضة السياسية والهيمنة على الاعلام وضرب الحركة العمالية.

كما أنّ استثمارات القطاع الخاص لم تذهب إلى قطاعات منتجة في الصناعة والزراعة والخدمات، بل تمّ توظيفها في القطاع العقاري وفي سندات خزينة بأسعار فوائد خيالية. وإذ أهملت الدولة الزراعة والصناعة أغلقت مئات المؤسسات أبوابها بشكل غير مسبوق في لبنان. وبعد انهيار محادثات السلام مع اسرائيل عام 1999، واستمرار حرب تحرير الجنوب والفساد والهدر في الدولة اللبنانية، لم يحقّق الاقتصاد النهضة الموعودة. وحتى القطاع العقاري تعرّض للركود والتراجع إذ تراكمت آلاف الشقق السكنية الشاغرة التي بلغت قيمتها مليارات الدولارات التي وظفت في نشاط ريعي خامل.

ويجري جهاد الزين، الكاتب في صحيفة **النهّار**، مقارنة بين مشروع فؤاد شهاب في الستينات ومشروع الحريري في التسعينات ما يؤكد منحى الحريرية السائرة في موكب فلسفة التجّار:

«أولاً هناك الفارق بين زمنين: الزمن الذي كان متأثّراً بشكل أساسي بفكرة تدخليّة الدولة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ ذلك الزمن الذي برز فيه الرئيس فؤاد شهاب كرئيس للجمهورية. والزمن غير التدخلّي للدولة من حيث إطلاق قوى السوق الخاصة الذي مثّلته فترة الرئيس الحريري».

«فالصيغة الاولى كما تعرفون جميعاً كانت مرجعية الاحتكام فيها بقدر من الغلبة في التوازن السياسي الداخلي للنخبة المارونية السياسية. أما الصيغة الثانية فبرزت عندما دخل الرئيس رفيق الحريري الى الحياة السياسية في مرحلة التفويض الاميركي لسوريا بإدارة توازن الطائفيات اللبنانية»...

«ان الرئيس فؤاد شهاب في موقع مرجعيته الداخلية المطلة على كل المجموعات اللبنانية من أهم وأقوى موقع في الدولة وهو رئاسة الجمهورية آنذاك، كان يحمل مشروعاً مؤسساتياً للحد من تدخل الطبقة السياسية في تقرير مسار وتوازنات الادارة اللبنانية الرسمية. الرئيس رفيق الحريري كان معنياً بأدوات عبر الدولة بالمشروع الاعماري لكن عموماً خارج الادارة اللبنانية الرسمية؛ وهذا فارق جوهري. حتى مجلس الانماء والاعمار الذي ولد على أي حال في عهد أبرز تلامذة الرئيس فؤاد شهاب، الرئيس الياس سركيس، مجلس الانماء والاعمار بصيغته الحريرية اصبح مؤسسة همّها الاساسي ان تحد من قدرة ادارات الدولة على تعطيل الآليات

والمشاريع العامة والخاصة التي أرادها الرئيس رفيق الحريري ضمن تصوره لإعادة الاعمار».

«الرئيس فؤاد شهاب استخدم اسلوب الاستتباع لجزء من الطبقة السياسية ليؤمن الحماية لمشروعه مع ما حدث من بعض الانزلاقات الامنية بواسطة المؤسسة الامنية، وهمّش القسم الآخر الذي عارض مشروعه. الرئيس رفيق الحريري بين 1991 و1998 كان يقيم تسوية من بين ادواتها الاساسية الاداة المالية مع بعض اطراف الطبقة السياسية لكي يضمن، على طريقته وبوسائل زمنه، عدم ايذاء هذه الطبقة السياسية لمسار مشروعه وكان لديه فهم لهذه العلاقات بجانبيها السلبي والايجابي. وكان يتصور امكانية حماية مشروعه لتأمين حدين للحماية: من جهة في التوازن حيال المرجعية السورية ومطالبها الشديدة المعلنة وغير المعلنة، وحيال هذه الاجنحة من الطبقة السياسية اللبنانية من جهة ثانية»[43].

حاكى النظام الاقتصادي للبنان ما بعد الحرب، كما كان يعاد بناؤه، مفهوم ميشال شيحا حول «جمهورية التجـّار» التي كان لها أتباع ومريدون كثر في التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين. ويقول جورج قرم إنّ البورجوازية اللبنانية التي خسرت نفوذها القديم أثناء الحرب، منحت المشروع الاقتصادي دعماً صلباً. فهو كان المرآة التي عكست إمكانية تحقيق الحلم القديم بجعل لبنان «مونتي كارلو» العالم العربي، جنـّة ضريبية وكازينو كبير ومركز سياحي وسوبرماركت فاخر لأغنياء العرب. فإذا كانت النخبة السياسيّة التقليديـّة المسيحيّة قد خسرت بدون شك حرب الخمسة عشر عاماً فهي وجدت في رفيق الحريري الرجل الذي يجسّد أفضل تجسيد أحلامها السياسيّة والاقتصاديـّة القديمة وأنـّها من خلاله يمكنها تعويض ما خسرته[44]. وعلى هذا الأساس، تم تصوير «عودة» بيروت الى دورها التجاري القديم كأولوية مطلقة ومبدأ وطني. وفوق ذلك فقد مثـّل الحريري كزعيم قوي عودة الطائفة السنيّة بما هي شريكة للموارنة في التجارة والسياسة، فهو رجل أعمال ويحمل الجنسية السعودية، البلد التقليدي الذي فضـّله أمراء الحرب الموارنة وتجـّارهم على غيره من الدول الثورية، وصديق شخصي لرئيس فرنسا، صديقة الموارنة المخلصة، ويحظى بدعم أميركي. وفوق ذلك عمل الحريري أثناء الحرب، كما سبقت الاشارة، على كسب ودّ القيادات المسيحية. ولذلك كان ممكناً للشارع المسيحي وقياداته انتقاد انتخابات برلمان 1992 ومهاجمة دولة التبعيّة وعدم شرعية السلطة المنبثقة عن الطائف، الخ. ولكن نفس الأشخاص باركوا الحريري وحكومته (ومنهم ريمون إدّه، أحد أكبر منتقدي جمهورية الطائف وعميد «حزب الكتلة الوطنية»، الذي كان مقيماً

في باريس لم يتردّد في ابداء إعجابه بالحريري وأعماله الخيرية وسعيه للاعمار في عدّة مناسبات).

ويذكر المهندس والوزير السابق هنري إدّه حسنات مشروع الحريري، في أنّ حكومته نجحت بشق النفس في تأمين الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والهاتف ويجب الاعتراف بذلك (رغم التقنين في الكهرباء والانقطاع المتكرّر). ولكن إدّه الذي بدأ العمل متحمساً في فريق الحريري ثم استقال منه، اعتبر أنـّه كان يجب على الدولة أن تتحمل مسؤوليات أكثر أولوية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من أن تهتم حصراً بإطلاق مشاريع اشغال كبرى تستجدي البحث عن الأشياء الاستعراضية والباذخة بدل البحث عن الضروري والملح.

«فكيف لا يقلق المرء من أن لا شيء حصل حتى الآن لتشجيع نمو الزراعة وكيف لا يقلق من تجاهل حاجات القطاع الصناعي وعدم تنشيط الخدمات الادارية الأكثر أساسيّة. كان الهدف تفضيل السهولة وإدهاش الرأي العام بإنجازات حقيقية أو وهمية تظهر بمظهر الفخامة لتناسي أن الانماء والاعمار يجب أن يعنيا أولاً بالبشر وحقوقهم وحياتهم ومستقبلهم[45].

ويشرح جورج قرم بعض خلفيات مشروع «سوليدير» منذ العام 1992 بأنـّه أدّى إلى تحوّل عميق في البنية العقارية والنفسية لمدينة بيروت إضافة إلى شكلها الفيزيائي، وهي تحوّلات فشلت في تحقيقها عشرون عاماً من الحرب واعمال العنف، أدّت إلى محو كل ماضي البلد وذاكرته التاريخية «بمخطط عمران سعودي – أميركي في وسط العاصمة». ويؤكـّد قرم أنّ لبنان كان قادراً على تمويل إعادة الاعمار بامكانياته الذاتية من قطاع خاص وعام، ولكن اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية اقتضته ارتباط المشروع بجماعات سعودية قويّة وبشخصيات سياسية لبنانية عليا وبقادة الميليشيات في لبنان[46].

لم يكن انتصار نظام الترويكا الذي قام بعد الحرب حاسماً، بل بقيت جزر مقاومة عديدة ضمّت القضاء اللبناني والنقابات العمالية والمطارنة الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك مار نصرالله بطرس صفير ومطران بيروت للروم الأرثوذكس الياس عودة وبعض السياسيين ومئات المثقـّفين والخبراء والاعلاميين.

لقد تعرّضت الحركة النقابية في لبنان في سنوات ما بعد الحرب إلى عمليّة تفتيت وتهديم من قبل الترويكا وحلفائها، حيث تمّت خرقة الاتحاد العمالي العام وخلقت أجسام نقابية عديدة أغرقت الاتحاد وقلبت موازين القوى داخله لصالح الترويكا وحلفائها، ورفضت مطالب الاتحاد بتحسين المعيشة للطبقة العاملة، وجمّدت أموال الاتحاد لدى وزارة المالية ومنع التجمّع والاضراب والتظاهر، وقمعت أي محاولات من هذا النوع. وإذ قرّر الاتحاد العمالي

الاضراب العام والتظاهر في أنحاء لبنان في شباط/ فبراير 1996، ردّت الدولة بعنف وكلّفت الجيش حفظ الأمن، وانتهى الأمر بإلغاء التحرّك. وعندما جرت انتخابات الاتحاد في نيسان/ ابريل 1996 انقسم الاتحاد إلى جسم اعترف به رسمياً بقيادة غنيم الزغبي والثاني وهو الشرعي نقابياً ولم يعترف به رسمياً بقيادة إلياس أبو رزق. ووجّهت اتهامات إلى أبو رزق وأمين السرّ ياسر نعمة ما أدّى إلى توقيفهما بعد إهانة أبو رزق. واستطاع الاتحاد عبور هذه العاصفة وإعادة توحيد صفوفه بقيادة أبو رزق فيما بعد.

المحاصصة والصناديق والمجالس

مَزَجَ أهل الحكم في لبنان ما بعد الحرب، كغيرهم في السابق، المناصب العامة بنشاطاتهم التجارية الخاصة، في وقت احتاجت فيه البلاد الى طاقاتهم الكاملة والجاهزة لاعادة لبنان إلى صحته وازدهاره لصالح كل اللبنانيين. ولئن كانت «الجمهورية الثانية» شراكة توافقية بين الطوائف الكبرى الثلاث، السنة والشيعة والموارنة، اختصرت الترويكا مؤسسات السلطة بأشخاصها، وذلك بشلّ عمل ودور المجلس النيابي ومجلس الوزراء. وأصبح مرور أي قرار أو قانون يرتبط بمدى توافق الترويكا، وأصبحت إدارات الدولة ومؤسساتها جميعاً موزعة بين أعضاء هذه الترويكا، حيث أصبح بإمكان تقاسم الحصص والمغانم «كوتا»، على أساسها تسير أعمال هذه الدولة أو لا تسير.

في العام 1992 اصبح الحريري رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية ووزيراً للاتصالات وعيّن فؤاد السنيورة وزير دولة لشؤون المال، ومحسن دلّول وزيراً للدفاع (وتربطه بالحريري علاقة مصاهرة عبر نجله نزار دلّول ومشاريع مشتركة أبرزها شركات الهاتف الخليوي). وأتى الحريري بمستشاره وحامل حافظة توظيفاته في «ميريل لينش» رياض سلامة حاكماً على مصرف لبنان، ومحمد بعاصيري رئيساً لهيئة الرقابة على المصارف، وسلّم وزارة العدل لمحاميه الخاص بهيج طبّارة. واستلم وزارة الداخلية ميشال المرّ، وهو رجل الأعمال المعروف، ووزير الاعلام فريد مكاري (الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس مجلس النوّاب)، وهو كان صديقاً للعائلة وموظّفاً لدى الحريري لعدّة سنوات في السعودية. وبعد مكاري أصبح باسم السبع وزيراً للاعلام بعدما كان في فريق الحريري أيضاً (وكان يسارياً ومحرّراً سابقاً في صحيفة **السفير** اللبنانية)، واستلم عمر مسقاوي وزارة النقل. وأصبح إيلي حبيقة وزيراً للموارد المائية والكهربائية كما سبقت الاشارة.

وإذ جرت التعيينات الادارية في بداية 1993، كانت المحاصصة سيّدة الموقف على مستوى الترويكا والطوائف:

فقد عيّن في مؤسسة كهرباء لبنان مارون الأسمر رئيساً لمجلس الادارة ومهيب عيتاني مديراً عاماً وأنطوان أندراوس رئيساً لمجلس إدارة الصندوق الوطني للمهجّرين، وعبدالحميد ناصر نائباً للرئيس، ورياض طبّارة رئيساً لمجلس إدارة المحفوظات الوطنية (عيّن سفيراً فيما بعد في واشنطن) وربيع عمّاش رئيساً لمجلس إدارة مصلحة سكة الحديد، وعبدالله شهاب عضواً. وفرض على حاكمية مصرف لبنان المركزي الاستقالة وعيّن حاكمية جديدة تابعة له برئاسة رياض سلامة، وعيّن سعد خالد مديراً للتنظيم المدني ونور الدين الغزيري رئيساً لمجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، إضافة إلى الأعضاء. وعيّن محمد فوّاز رئيساً لمجلس إدارة المشاريع الانشائية، وهيام ملاط رئيساً لصندوق الضمان الاجتماعي، وعمر حلبلب رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات، وخليل النقيب عضواً. وبعدها عيّن نقولا سابا محافظاً لمدينة بيروت وسهيل يموت محافظاً لجبل لبنان، ونبيل الجسر رئيساً لمجلس الانماء والاعمار بدلاً من الفضل شلق الذي عيّن وزيراً. كما أنشأ المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات وعيّن يوسف شقير رئيساً لمجلس إدارتها. وعيّن يوسف النقيب مديراً لمؤسسة «أوجيرو»، بعد أن منحها صلاحيات خاصة. كما عيّن عبدالمنعم يوسف مديراً عاماً للصيانة والاستثمار والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وأعطيت بعض الادارات العامة للرئيس برّي، مثل مدير عام الإعلام محمد عبيد ومدير عام المغتربين هيثم جمعة ورئيس مجلس الجنوب حسن يوسف. وكان للهراوي أيضاً حصّة في هذا التقاسم مثل محافظ الشمال خليل الهندي ومحافظ البقاع فريد قرم ومدير عام وزارة النفط، ومدير عام الأمن العام ريمون روفايل، إلخ...[47]

ولمواكبة مشروع إعادة بناء الدولة والبلاد، عهد إلى 11 مؤسسة عامة موازية للوزارات القيام بأعمال مؤسسات أصلية.

كان تقاسم الإدارات العامة وتعيين المدراء العامين لترسيخ النفوذ السياسي في الدولة مخالفاً للاجراءات القانونية وخارج عمل مجلس الخدمة المدنية. حيث كانت «كفاءة» معظم الذين عيّنوا من خارج الملاك والتي خوّلتهم لهذه المناصب إنما هي مدى ولائهم لأصحاب السلطة مع بعض الاستثناءات. ولم يكن ممكناً اجراء محاصصة عادلة وفي ظل قوانين ومؤسسات تضبط الأمور حسب الكفاءة والمساواة للمرشحين. ذلك أنّ الترويكا كانت أمام خيارين: إما تقاسم

طائفي متوازن وإما توظيف حسب الكفاءة ما قد يخل الميزان الطائفي إذا فاز مرشحو طائفة معيّنة بنسبة أعلى بكثير من مرشحي طائفة أخرى. فكانت الأرجحية للتحاصص (وهناك طرفة عن نبيه بري أنّه حضر اجتماعاً لتسمية اشخاص في مناصب حسّاسة وأعلن أنّه إذا كان الأمر محاصصة فهو يحمل وريقة عليها أسماء يريدها، إما إذا كان الأمر حيادياً يعتمد الكفاءة والجدارة فهو سيضع الوريقة في جيبه وينساها، ولكن اتضح أنّ المحاصصة كانت هي الحل المفضّل لدى الجميع).

وعلى هذا الأساس وبتراضي الجميع، تقلّص دور هيئة التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية، الذي يبدي رأيه بالمرشّحين أو يمتحنهم، وديوان المحاسبة وغيرها من هيئات الرقابة. ولم يكن هذا الأمر ليتم بمشيئة شخص واحد أو جهة واحدة، بل كان توافق منظومة كاملة من أمراء حرب وتجّار. إذ أصبح كل وزير يوظّف على هواه. فاعتمد مثلاً الوزير إيلي حبيقة اسلوب «التكليف» غير القانوني في تعيينات وزارة الكهرباء. وإذ اشتكى مجلس الخدمة المدنية إلى مجلس الوزراء من ممارسة حبيقة، أغفلت الحكومة الشكوى واستمرّ أسلوب «التكليف». كما كشفت تقارير رقابية عن هيمنة «مستشاري» الوزراء (غير الموظفين) على الاداريين الرسميين في الوزارات، بعيداً عن المحاسبة وضرورة فصل مكتب الوزير ومستشاريه عن العمل البيروقراطي البحت.

وعلى نفس الوتيرة، عُطّل ديوان المحاسبة نهائياً ابتداءً من العام 1994 بعدما كان يصدر تقارير بالممارسات الخاطئة في الدولة. فوضع إنهاء أعمال هذا الديوان حدّاً للشاهد الأكبر على الأخطاء. ففي فترة إعادة الإعمار من الطبيعي أن يرافق انفاق مليارات الدولارات مراقبة صارمة على المشاريع وكيفية المناقصات والمزايدات على البرامج. فأن يصير تقويض عمل الرقابة الرسمية عملاً مشيناً فذلك يدعو إلى القلق الشديد حول تزايد احتمالات السرقة والسمسرة وتمرير الصفقات. وكان قد سبق للديوان في تقاريره لعامي 1993 و1994 أن حذّر المسؤولين من مغبّة المضي في سياسة التلزيم بالتراضي.

من ضمن عرف المحاصصة، كان مجلس الانماء والاعمار وقيادته من نصيب السنّة ورأسه الفضل شلق، وكان مجلس الجنوب وصندوقه ووزارة الجنوب للشيعة، ووزارة المهجرين وصندوق المهجّرين للدروز وآخرين. والصحيح أنّ هذه المجالس والمشاريع كانت تحمل أهدافاً شريفة تساعد ضحايا الحروب الاسرائيلية وحروب الجبل في الثمانينات وتسعى إلى إعادة إعمار بيروت ومناطق أخرى. ولكنّ المجالس تحوّلت «إلى دويلات أو إمارات لها مشيختها

الخاصة ورعاياها أو أقرب إلى كنز يتقاسمه أصحاب النفوذ والمتسلّطون»[48]. فكان مجلس الانماء والاعمار يتوّلى كافة المشاريع صغيرها وكبيرها من بنى تحتية وكهرباء وماء ومستشفيات ومدارس وملاعب ومطار وأنفاق وجسور وأوتوسترادات وزراعة وصناعة وهاتف، وكل ما يتصوّره المرء أنّه من اختصاص الوزارات القائمة أساساً. وبسبب غياب المحاسبة والمساءلة، بقيت المعلومات مجهولة عن مجلس هو مؤسسةعامة (عدد موظفيه، رواتبهم، كيف تتم التوظيفات والميزانيات والدراسات). وفي العام 1996، سُميّ الفضل شلق وزيراً للاتصالات السلكية واللاسلكية فصدر مرسوم بتعيين نبيل الجسر رئيساً للمجلس وعضوية بطرس لبكي وإبراهيم محمد مهدي شمس الدين ونهاد جورج بارودي لمدّة خمس سنوات، وسميّ ياسر برّي، شقيق نبيه برّي، نائباً للجسر.

وحصل تغيير مشابه في مجلس الجنوب في نفس الفترة، فاستقال رئيسه حسن يوسف واستبدل به قبلان قبلان المسؤول في «حركة أمل». ولم تقلّ سمعة مجلس الجنوب سوءاً في عهدة «حركة أمل» عما كانت عليه أيام كامل الأسعد، حيث عاد نعت «مجلس الجيوب» إلى التداول، وأنّ المستفيدين كانوا من المقرّبين من رئيس المجلس ومن «حركة أمل» وليس من المتضرّرين فعلياً من العدوان الاسرائيلي. وثمّة إشارة الى مبلغ 1.5 مليون دولار سرقت من الصندوق اثناء رئاسة حسن يوسف وتم منع التحقيق.

أمّا صندوق المهجّرين، رابع هذه المؤسسات وأحدثها، فقد تأسّس عام 1991 لإعادة 135 ألف مواطن إلى بيوتهم التي دمّرت أو أحرقت أو هجّروا منها. فتولى وليد جنبلاط الوزارة فيما تولّى أنطوان أندراوس مهمة رئيس صندوق المهجرين. وفي مقال لنقولا ناصيف في جريدة **النهار**، أنّ أموالاً بلغت 800 مليون دولار أنفقت من صندوق المهجرين في الفترة 1992 إلى 1998، وأنّ جزءاً كبيراً منها ذهب إلى أمور لا علاقة لها بعودة المهجرين وتعويضهم. ذهب بعضها إلى مشروع «سوليدير» وإخلاءات وامتلاك لبناء جسور وأنفاق وأوتوسترادات بمبالغ خيالية استفاد منها أنصار «حزب الله» و«حركة أمل» وعائلات سنيّة بيروتية، وإلى امتلاكات في المدينة الرياضية وكذلك لتمويل معارك انتخابية في دائرة عاليه (كترشيح أنطوان أندراوس في دائرة عاليه في انتخابات برلمان 1996) وإلى الانتخابات البلدية والاختيارية عام 1998[49]. ولقد نشرت تفاصيل عن امتلاكات بمبالغ خيالية وصل بعضها إلى ملايين الدولارات، وكانت بعض تفاصيل صندوق المهجّرين معرض سجال بين أطراف الحكم حتى قال سليم الحص: «الهدر المرتكب تحت شعار عودة المهجرين كان كبيراً جداً ولن يعلم حجمه إلا الله

والراسخون في العلم من أهل السلطة».

ومن نماذج مماثلة لممارسات المحاصصة خارج بيروت، كانت هناك مشاريع صيدا وأوتوستراد صيدا – صور ومشروع إليسار للضاحية الجنوبية ومشروع ساحل المتن الشمالي. لقد أنشأ في 1995 الشركة اللبنانية لتطوير ساحل صيدا، «شركة صيدون». وتضمّن المشروع أوتوستراد الساحل في وقت كانت فيه مشاريع الأوتوسترادات في لبنان على نار حامية. فبلغت كلفة الكلم الواحد 11 مليون دولار مقارنة بكلفة وصلة الجيّة الدامور بمعدل 1.5 مليون دولار وكلفة أوتوستراد بيروت الدائري، الذي يبلغ طوله 15 كلم مع جسور ومجار وبنى تحتية، 3 ملايين دولار للكلم الواحد، وأوتوستراد الشمال بكلفة 900 ألف دولار للكلم الواحد. ما يعني أنّ تكاليف الوصلات الجنوبية من الأوتوستراد كانت أعلى كلفة بنسبة عشرة أضعاف لأدنى كلفة في وصلات أخرى.

وبدت الكلفة هائلة رغم التخفيض إذا ما قيست بالتزام شركة رومانية محوّل الرميلة ومحوّل سينيق بمبلغ 1.8 مليون دولار للكلم الواحد بتعقيداتها الهندسية والجسور المعلقة. ولو تمّ تلزيم مشاريع الإعمار من كهرباء وماء وطرقات وغير ذلك بأسعارها الحقيقية لكانت كلفتها أقل بمرّتين، لكن إصرار الترويكا وحاشيتها على تلزيم المشاريع لشركات خاصة بها أو خاصة بشركاء أو مقرّبين لها أدّى إلى هدر فاق الأربعة مليارات دولار حتى 1998.

مطار بيروت وشركة الميدل إيست

أمّا مشروع إعادة بناء وتأهيل مطار بيروت الدولي فقد صمّم ليستوعب 6 ملايين مسافر وقدّر مجلس الانماء والاعمار كلفته عام 1994 بـ400 مليون دولار. ولكنّها ارتفعت إلى أكثر من مليار دولار عام 1998. وكان الأجدر أن يعمل بموجب مشروع تقدّم به نواب كلفته 200 مليون دولار يستوعب 3 ملايين مسافر سنوياً وقابل للتوسيع فيما بعد، أو بمشروع تقدّمت به شركة «الميدل إيست» (طيران الشرق الأوسط الخطوط الجويّة اللبنانية) بكلفة معقولة أيضاً، ولم يؤخذ بالاقتراحين. ونال الفساد والسمسرة والمحسوبيات من مشروع المطار. وعلى سبيل المثال:

- اختير متعهّد لتلزيم حاجيات الزجاج بقيمة 7 ملايين دولار، ولكن الالتزام رسا على جورج الهراوي، الابن البكر لرئيس الجمهورية، بمبلغ 12.5 مليون دولار.
- وأنشأت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في حرم المطار تتبع مباشرة لرئاسة مجلس

الوزراء، وعيّن يوسف شقير مديراً عاماً.

- وفسخت عقود تلزيم محطات الوقود مع خمس شركات عالمية واستدرجت عروض من شركات أخرى. فرسا العقد على شركة قابضة وتم بناء خزانات جديدة بقيمة 15 مليون دولار رغم وجود خزانات جاهزة.
- أما استثمار المنطقة الحرّة في المطار فقد رسا على شركتين إحداهما لرجل الأعمال محمد زيدان.
- أما التموين الغذائي الذي كانت تتولاه شركة آبيلا والتي انتهى عقدها عام 1993، فقد جرى استدراج عروض مزايدة، فتقدّمت شركة Cater Air Lebanon بعرض تدفع بموجبه للدولة 44 مليون دولار في حين تقدّمت شركة آبيلا، المقرّبة من الرئيس الياس الهراوي، بعرض 11 مليون دولار. وفازت آبيلا رغم أنّها قدّمت العرض الأقل.

أمّا الشركتان الوطنيتان، «الميدل إيست» وشركة «عبر المتوسّط»، فقد منعت الدولة السلفات عنهما وأصبحتا في وضع مالي صعب. فطرح «مشروع إنقاذ» قضى بتولي «البنك اللبناني الفرنسي» (الذي يملكه فريد روفايل) معظم أسهم شركة «عبر المتوسط»، التي أسّسها منير أبو حيدر والتي تعود إلى نجيب أبو حيدر وأشقائه. وكان «بنك إندو سويز» الفرنسي (سبق ذكره) قد عانى من خسائر بلغت 1.1 مليار فرنك ووجد الحل في خفض حصته في «البنك اللبناني الفرنسي» عام 1997 من 64 بالمئة إلى 15 بالمئة، في حين زاد الحريري نسبة مساهمته في هذ البنك بعدما تمّت تغطية عجز «إندو سويز» من "بنك المتوسط» و«البنك السعودي اللبناني» و«البنك اللبناني الفرنسي» وشركة «سوليدير»[50].

وكانت الحكومة قد عرضت دمج شركتي الطيران الوطنيتين، فلم يعترض مجلس إدارة «الميدل إيست» ولكنه اشترط أن تجرى دراسة لحاجات الشركتين وتقويم موجوداتها. وأصدرت لجنة مشتركة توصية بتغيير مجلس إدارة «الميدل إيست» ودمج الشركتين بعد إجراء دراسة علمية. ودبّ الخلاف في الترويكا حول مصير «الميدل إيست»، إذ أنّ نبيه برّي، مدعوماً من الياس الهراوي، سعى إلى تأمين التمويل للشركة عن طريق «شركة إنترا» (موقع نفوذ لبرّي) والحفاظ على مجلس ادارة «الميدل إيست»، في حين رغب الحريري تغيير مجلس الإدارة وتمويل الشركة عن طريق مصرف لبنان (موقع نفوذ للحريري). ولكن عندما بدأ الحديث عن التمديد لرئيس الجمهورية، انقلب الهراوي ودعم موقف الحريري مقابل دعم الحريري للتمديد للهراوي والاتفاق على أمور أخرى. وتغيّر مجلس الادارة ليغادر عبدالحميد فاخوري

ويأتي خالد سلام، وسيطر مصرف لبنان على الشركة بزيادة رأسمالها بقيمة 100 مليون دولار، فارتفعت حصّة المصرف إلى 99 بالمئة من أسهم الشركة، في حين انخفضت حصة Air France من 22.5 بالمئة إلى 1 بالمئة[51].

أمّا مسألة تقويم الموجودات، فقد قامت شركة Deloitte et Touche بالمهمة وجاء تقريرها مفاجئاً إذ قيّمت سعر سهم «الميدل إيست» بدولار واحد، رغم أنّ دراسة أخرى مستقلة قيّمت معظم الموجودات وليس كلّها بـ25 دولاراً للسهم. وسمح التقييم الأدنى لمصرف لبنان بامتلاك الأسهم وفتح الطريق لدمج «عبر المتوسط» و«الميدل إيست».

الخليوي

طالت مشاريع الخصخصة قطاع الهاتف الذي كان مخوّلاً ليدر إيرادات كبيرة تسدّ عجز موازنة الدولة في التسعينات. وشارك منذ البدء نزار دلول (زوج كريمة نازك الحريري من زواج سابق)، ونجل وزير الدفاع محسن دلـّول، في مشاريع تلكوم. فوُقّع عقد عام 1993 مع شركة نرويجية «نوركونسولت» بقيمة 13 مليون دولار (رغم وجود عرض سويدي بقيمة 10.5 مليون دولار). وكانت شراكة دلول الحريري قد حصلت على عقد بالتراضي من الدولة اللبنانية عام 1992 وتمويل من «بنك المتوسط» لوضع خطوط دولية واستخدامها بين لبنان والخارج وبيع خطوط واشتراكات من سنترالات خارج سنترالات الدولة. وكان نزار دلول يعمل وكيلاً لشركة أميركية فازت بعقد تلزيم شبكة الهاتف الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وقـّعه رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بتدبير من أشخاص منهم بيار رزق، المسؤول السابق في «القوات اللبنانية» - إيلي حبيقة (راجع الفصل الرابع عشر) ورجل الأعمال غبريال بن نون (فرنسي من أصل يهودي مغربي). كما كان نزار دلول صاحب أعمال على مستوى دولي منها مشاريع عديدة في السعودية وبلدان أخرى مع شركات أميركية ومن جنسيات أخرى.

وجرت عملية استدراج عقود عام 1993 ففازت شركة «فرانس تلكوم» و«تلكوم فنلندا» وانسحبت شركة إيطالية مدعومة من نبيه برّي[52]. وفي العام 1994 تأسّست شركة مشتركة بين تلكوم الفنلندية وشركة لبنانية باسم «ليبان سل»، وشركة أخرى هي FTML من مساهميها رجل الأعمال نجيب ميقاتي (الذي أصبح وزيراً فيما بعد) وشقيقه طه ميقاتي. فبدأت الشركتان تحقـّقان أرباحاً طائلة منذ السنة الأولى نتيجة الشروط السهلة التي وافقت عليها الدولة

اللبنانية. فكانت الأرباح المعلنة عام 1996 260 مليون دولار ولم تتجاوز حصة الدولة 23 مليون دولار. وبدل أن تسعى الحكومة إلى تقليص مدّة العقد مع الشركتين والسعي إلى تحسين نسبة إيرادات الدولة، كلـّفت الحكومة عبدالمنعم يوسف مدير عام وزارة الاتصالات بمفاوضة الشركتين اللتين يملك الحريري النسبة الأكبر من أسهمهما لتمديد العقد ورفع حجم الاشتراكات. ولكن الحكومة أمـّمت هذا القطاع فيما بعد.

لقد أحصت دراسة قامت بها الاعلامية ألين حلاق 400 مخالفة في قطاع الخليوي ونشرتها عام 2003 ولاقت نجاحاً وصدرت منها عدّة طبعات. وإذ شابت هذه الدراسة أيضاً مبالغة في تصوير أي خطوة أو عمل قامت به الشركات وأصحابها بمثابة مخالفة قانونية، تبقى الدراسة مستنداً في شؤون القطاع ووثيقة للباحثين[53].

النفط والكهرباء

مثـّل الهراوي قبل تبوّئه الرئاسة الأولى مصالح شركة النفط الأميركية موبيل أويل مع شريكه خليل غطـّاس. وكغيره من أهل السياسة في لبنان، واصل مواكبة مصالحه الخاصة وأشرف ابنه روي على المصالح النفطية، فكانت حصتـّه من مجمل مشتريات الدولة من المشتقات البترولية 30 بالمئة شراكة مع رجل الأعمال السوري صائب نحـّاس وبمساعدة محامي أسرة الهراوي شاهي برصوميان. ولكي يعدل تجاه ولديه، منح الهراوي ابنه روي حصّة في قطاع النفط وابنه رولان حصة في قطاع الكهرباء[54].

لقد رفعت الدولة الدعم عن المحروقات كما أوصى صندوق النقد الدولي، ولكنّها تركت الاستيراد والتوزيع للقطاع الخاص الذي تقاسم الأرباح مع أشخاص في مواقع نفوذ في الدولة. وإذ بلغت فاتورة النفط في التسعينات 700 مليون دولار سنوياً، واعتبر الرئيس الهراوي أنّ هذا القطاع هو من حصته، عمد عبر نجله رولان إلى تأسيس شركة نفطية سيطرت على 30 بالمئة من القطاع. وعيّن محاميه وصديقه شاهيه برصوميان وزيراً للصناعة والنفط «بعدما اشترط على الحريري لدى تشكيله حكومته الثانية أن يستبعد منها وزير النفط السابق أسعد رزق المقرّب من الحريري»[55].

في تلك الفترة كشفت صحيفة **النهار** عن فضيحة نفطية «بطلها الوزير شاهيه برصوميان الذي قام بإعادة بيع كميات كبيرة من مادة المازوت على أساس أنـّها رواسب ثقيلة... هذه الصفقات التي تقدّر بمئات ملايين الدولارات كانت تتم عبر شركتين وهميتين» مسجـّلتين

شكلياً في قبرص وبريطانيا ويملكهما شخص واحد وتستعملان رقم فاكس واحد. ونفت وزارة المالية أنّها تسلّمت أي مبالغ سواء من أرباح محققة أم استرجاعاً لأثمان محروقات تمّ بيعها. هذه الصفقات كانت تساهم في رفع كلفة النفط وبالتالي ترهق المستهلك حيث بلغت الضرائب والرسوم على استهلاك النفط 250 مليون دولار عام 1996.

لقد لاحق القضاء برصوميان في ملف النفط، وحكم عليه بالسجن في 5 آذار/ مارس 1999 بتهمة تزوير أوراق رسمية حول إعادة تصدير بترول صالح للاستعمال. وطالت القضية خمسة مسؤولين في الوزارة ومدراء في مصفاتي الزهراني وطرابلس. أمّا المبلغ المحوّل إلى حساب مصرفي في زوريخ والذي بلغ 26 مليون دولار فقد تمّت ملاحقته أيضا[56]. وفيما أطلق سراح برصوميان بموجب كفالة قيمتها 500 مليون ليرة، وأخلي سبيل نقولا نصر مدير عام الوزارة لبراءته، عاد برصوميان إلى ممارسة العمل السياسي في «حزب الطاشناق»، ولكنّ التحقيق معه في ملف النفط استمرّ عام 2005.

أمّا في وزارة الكهرباء ففي حزيران/ يونيو 1993 أُعفي وزير الموارد المائية والكهربائية جورج افرام من مهامه وأسندت حقيبته إلى إيلي حبيقة[57]. وجاء الاعفاء بعد جلسة عاصفة لمجلس الوزراء، حيث نقل الهراوي في مذكراته ما قاله فيها افرام عن الحريري: «دولة الرئيس لا يعطينا الصلاحية، وأسلوبه تسلّط لن نقبل به، وهو يضرّ بالبلاد. دولة الرئيس يريد التفرّد والتحكّم في مقررات الوزراء. يريد السيطرة على مجلس الوزراء ومنع الوزراء من ممارسة صلاحياتهم. وهو أتى بأشخاص يخصونه إلى مجلس إدارة الكهرباء، وهو يحرّضهم على الوزير (أي على افرام)، كما عيّن مديراً لا يفهم بالكهرباء وهذا سيؤدي بالبلاد إلى كارثة».

وتدخّل الوزير سليمان طوني فرنجية ليقول: «أنا متضامن مع الوزير افرام، وطريقة الرئيس الحريري في التعاطي مع الوزراء غير مقبولة. فهو لا يسمح بإعطاء الرأي. الجميع يتحدّثون عن تسلّطه وتحكّمه. إنّه يريد شركة وهذا لا نقبله».

وردّ الحريري: «هذا كلام ظالم وأنا أسأل أي وزير أن يقول إني تعاطيت معه بأسلوب تفرّدي وتسلّطي».

الوزير فرنجية: «منذ أتيت إلى الحكم وأنت تحاول السيطرة».

الوزير حبيقة موجّهاً كلامه إلى فرنجية: «نحن هنا لتحمّل المسؤولية وليس للمزايدة والبهورة»[58].

وتمّت إزاحة الوزير جورج افرام وأصبح حبيقة وزيراً للكهرباء. وجاء حبيقة بفادي

ساروفيم مستشاراً له. وأمكن تشبيه وزارة الكهرباء بمغارة علي بابا لكثرة ما شهدته هذه المؤسسة من عمليات نهب مدروسة للغاية.

ويقول رنيه نبعة إنّ قيمة السرقة خلال ثلاث سنوات 600 مليون دولار في قطاع الكهرباء شكّلت 50 بالمئة من الأموال التي أنفقتها الدولة على هذا القطاع لتأهيله بعد الحرب حتى 1996، استفاد منها إيلي حبيقة وفادي ساروفيم ورولان الهراوي ومارون الأسمر ومهيب عيتاني وروبير دبّاس، الذي كان يتولّى مهام تنوير بيروت[59]. وهذا يعني أنّ نصف ما رصد لمؤسسة كهرباء لبنان حتى 1996 قد ذهب في باب السمسرات والمحسوبيات. إلى حدّ أن وزير الدفاع محسن دلّول شكا في نهاية 1997 من الفضائح والصفقات المشبوهة في تلزيمات ومشتريات كهرباء لبنان مستغرباً نقل مهيب عيتاني من شركة الكهرباء إلى إدارة مرفأ بيروت، قائلاً «إنّ مصير المرفأ لن يكون في ظل إدارته الحالية أفضل مما آلت إليه مؤسسة كهرباء لبنان في ظل الادارة عينها»[60].

وإذ فضح وزير المال فؤاد السنيورة حبيقة في إحدى جلسات مجلس الوزراء، إلى حدّ وصفه بـ«الحرامي»، ثارت ثائرة حبيقة وهجم على السنيورة وحصل تشابك بالأيدي. وبعد أسبوع هدّد حبيقة بكشف الأوراق وأنّه سيتحدث بالأرقام عن العمولات والسمسرات التي ذهبت إلى أقطاب الدولة. وانتهى الأمر بقبوله اعتذاراً علنياً من السنيورة أثناء الجلسة.

واضافة إلى فضائح النفط والكهرباء كانت ثمّة فضائح في قطاع المياه والعمليّات المنظمة لتدمير البيئة عبر استيراد النفايات السامة وشفط الرمول عن الشواطىء لتعريتها من الحماية الطبيعية، ونهش الجبال بالكسارات وتشويه طبيعة لبنان إلى الأبد. ورغم أنّ مجلس الوزراء أصدر مرسوماً عام 1995 لوقف عمل الكسارات إلا أنّ بعضها استمرّ ووقفت الدولة عاجزة أمام نفوذ أصحاب الكسارات ومقدرتهم على منع أي أمر بوقف أعمالهم.

أما في التلوّث، فقد تم استيراد حوالي 16 ألف ليتر من النفايات السامة وعشرين مستوعباً من ايطاليا وألمانيا ودفنت في لبنان في الفترة 1987-1989، بالتعاون بين ميليشيات الأمر الواقع ومسؤولين رسميين في مرفأ بيروت. ومقابل هذه العمليّة تلقى الجانب اللبناني 80 مليون دولار، فيما كوفىء أحد المشاركين بتعيينه وزيراً للبيئة في حكومة ما بعد الحرب. ونشر مجلس الانماء والاعمار عام 1990 خريطة مواقع دفنها في عكار وصور وعيون السيمان وحي الكرنتينا شمال بيروت[61]. وهكذا بدلاً أن يبقى لبنان بلد اللبن والعسل كما ذكر في الكتاب المقدس، وأن يبقى واحة الحريّة للأقليات الدينية في الشرق، أصبح مزبلة لنفايات الدول الصناعية.

أمّا شفط الرمول فلم يقل في وطأته وخطورته على البيئة من النفايات. إذ بلغ طول الشاطىء الذي تمّت عليه عمليات الشفط 70 كلم في مناطق عدّة امتدت من عكار إلى صور. وعملت الكسّارات في نهش جبال لبنان في كسروان وضهر البيدر بحماية الوزيرين ميشال المرّ ونقولا فتوش، ما أدّى إلى تشويه دائم في جمال لبنان وميزته الجبلية (تعرّضت بعض القرى لانهيارات شتوية حيث عرض التلفزيون أبنية سكنية على أكتاف شواهق الكسّارات)[62].

الاعلام

تواصل مبدأ المحاصصة في شتى الأمور، ففي قطاع الاعلام تمّ توزيع الأثير حصصاً على الزعماء والأمراء. وأسّس أقطاب الدولة محطات تلفزيونية خاصة منذ 1992، في حين عملوا في الداخل والخارج على إخماد الأصوات الاعلامية المستقلة أو الناقدة، وتمّ توزيع التراخيص الاعلامية محاصصة. كانت الرسالة للمحطات العاصية منذ أوائل التسعينات أنّ التعرّض للنظام السياسي القائم أو للدور السوري في لبنان هو من الممنوعات[63]. في أيلول/ سبتمبر 1996، أقرّ مجلس الوزراء توزيع التراخيص كالتالي:

- محطة غير موجودة هي الشبكة الوطنية للإرسال، National Broadcasting، أو NBN والتي ترجمها البعض إلى Nabih Berri News، لأنّها عبّرت عن «حركة أمل» الشيعية ورئيسها، رئيس مجلس النواب نبيه برّي. وكان في مجلس إدارتها خليل حمدان («أمل») والوزير ياسين جابر المقرّب من الرئيس برّي، وشقيقه رباح جابر، وأمينة برّي شقيقة نبيه برّي، وسميرة عاصي شقيقة رندة برّي زوجة نبيه برّي.
- أمّا تلفزيون المستقبل الناطق باسم رفيق الحريري ويراه الرأي العام «المحطّة السنيّة» في المحاصصة، فقد ضمّ في مجلس إدارته أفراداً من أسرة الحريري ومعاونيه: نهاد المشنوق (مستشار إعلامي للحريري)، شفيق الحريري ومصطفى زيدان وغالب الشمّاع وبهيّة الحريري ونازك الحريري (زوجة رفيق الحريري)، ويوسف تقلا وفريد روفايل وسمير منصور وروبير دبّاس ومكارم مكاري (شقيق الوزير فريد مكاري) وعلي جابر وخالد صعب. وإضافة إلى هذه المحطة وراديو الشرق في باريس، أطلق الحريري جريدة المستقبل في 14 حزيران/ يونيو 1999 إيذاناً، بعد ثمانية أشهر من خروجه من الحكم، بعودته إلى الساحة السياسية. وامتلك تراخيص ثلاث مطبوعات هي «صوت العروبة» و«الهدى» ومجلة «الهدف»[64]. كما كان له نفوذ في ست صحف رئيسية في لبنان، وعلاقات جيّدة مع

صحافيين يغطّون كافة وجهات النظر اللبنانية[65].

- وتلفزيون المرّ Murr TV، والذي رآه الرأي العام كمحطة للروم الأرثوذكس ومركزه الأشرفية، حيث امتلكت 85 بالمئة من أسهمه عائلة المرّ وموظفوها. وأبرز مساهميها غبريال المرّ وكارول المرّ وكارلا المرّ، اضافة إلى الوزيرين إيلي حبيقة وغازي العريضي. ولكن هذه المحطة خرجت على إجماع الترويكا فأقفلت أثناء انتخابات فرعية في أيلول/ سبتمبر 2002 لأسباب واهية حيث أيّدت المحطة مرشّحاً ضد مرشّح آخر يلقى دعم ميشال المرّ والأوليغوبول الحاكم[66].
- والمؤسسة اللبنانية للارسال Lebanese Broadcasting Corp، ورآها الرأي العام «محطة الموارنة»، تأسّست أثناء الحرب وعبّرت عن الميليشيا المسيحية.
- تلفزيون «المنار»، وهي محطة أخرى للشيعة تنطق باسم «حزب الله»، كمنبر للمقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي في التسعينات. ولكن أسوة بالمحطات الأخرى، كانت هذه المحطة الأداة الدعائية لخطاب «حزب الله» الاسلامي والفئة التي يمثّلها في نظام المحاصصة.
- تلفزيون لبنان: قبل أن يبدأ تلفزيون المستقبل البث، اشترى رفيق الحريري 49 بالمئة من تلفزيون لبنان الرسمي عام 1992 من وسام عزالدين بقيمة 5 ملايين دولار. وعيّن فؤاد نعيم للاشراف عليه. وعندما صدرت أصوات نيابية وعامة تطالب بأن يكون تلفزيون لبنان ملكاً للدولة، تمّ نقل قسم من أرشيفه الذي يعتبر ثروة وطنية تغطي برامج ومسلسلات ووثائق منذ أوائل الستينات، لصالح تلفزيون المستقبل. وبيعت حصّة الحريري في تلفزيون لبنان بـ8 ملايين دولار إلى الدولة عام 1995.
- تلفزيون الجديد TV: قبل صدور قانون تنظيم الاعلام المرئي والمسموع، تأسست محطة تلفزة نيو تي في («تلفزيون الجديد») ومن أصحابها الرئيسيين رجل الأعمال تحسين خيّاط. وكانت من المحطات التلفزيونية القليلة أو الوحيدة التي انتهجت خطاً غير طائفي في البث والتوجيه والتوظيف. تمتّع تلفزيون الجديد بعدد مشاهدين كبير وواسع بسبب مواقفه المعارضة، وضمّ طاقمه 350 موظفاً منهم 75 صحافياً، إضافة إلى ألفي متعاقد. وقامت المحطة بالتركيز على أخطاء وخطايا الحكم والحكومة والفساد وأضفت علامات الاستفهام على سياسة الدولة ومشروعها الاقتصادي والسياسي وبالتالي أقفلت هذه المحطة. وسمحت حكومة الحص للتلفزيون بإعادة البث في حزيران/ يونيو 1999 بعد سنوات من الصراع القانوني والقضائي. ولكن في بداية 2003، أمرت حكومة الحريري

إقفال تلفزيون الجديد بسبب تعرّضه للسعودية، وعارض رئيس الجمهورية آنذاك اميل لحود هذا الاجراء وتابعت المحطة بثّها.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2006 أعلن «التيار الوطني الحر» الاكتتاب في محطة تلفزة «أورانج تي في» لتبث عام 2007.

لقد صدرت دراسات تحليلية عن محاولات سياسية للسيطرة على الاعلام المعارض إما بتطويعه بالقوة والسلطة أو بشرائه[67]. ولكن قوّة الترويكا الاعلامية ونفوذها الكبير في الصحافة لم يعنيا أنّ الصحافيين قد أعفوا الدولة من مسألة المحاسبة فقد كانت اليوميات الصادرة في بيروت تراقب وتنتقد الأخطاء وتندّد باستعمال المال لشراء الضمائر. وعلى صعيد الاذاعات، منحت التراخيص إلى إذاعة صوت لبنان (كتائب) وصوت الشعب (شيوعي) وإذاعة صوت الغد.

الامبراطوريات العقارية

انطلقت عملية إعادة إعمار وسط بيروت عام 1991، عندما صوّت البرلمان على مشروع إنشاء «الشركة العقارية لإعمار وسط بيروت» (واختصارها الفرنسي «سوليدير»). وإذ كان آلاف اللبنانيين يمتلكون عقارات ومحلات وأبنية في وسط بيروت، استقطبت «سوليدير» مجمل ملكيات هؤلاء عبر اصدار أسهم حدّدت قيمتها شركات تخمين بمعدّل 400 إلى 1200 دولار للمتر المربّع الواحد. وخلال فترة قصيرة كان المتر الواحد يباع بسعر أعلى، دفعها برحابة صدر أصحاب الأموال، ليصبح أصحاب العقارات الأصليون بدون ملك. ولئن كان بضعة أشخاص أصحاب نسب كبيرة من أسهم «سوليدير»، تحوّل هؤلاء إلى أصحاب أهم موقع عقاري في لبنان. وتعدّى عمل سوليدير نطاق الوسط ليخترق أحياء شعبية تاريخية لم تكن أبداً ضمن الوسط باتجاه الخندق الغميق وشارع فرنسا ووادي أبو جميل (حيث هدم مبنى تراثي على رؤوس ساكنيه وقتل 15 شخصاً وجرح ثمانية آخرون)، وصولاً إلى الواجهة البحرية حتى عين المريسة، فألغيت الطريق الساحلية كما جاءت في الخطة الأصلية وألغيت المواقف العامة. وامتدّت عملية الردم داخل البحر إلى 60 هكتاراً بعد أن كان يفترض أن لا تزيد عن 20 هكتاراً. وتولت «سوليدير» كلفة البنية التحتية (200 مليون دولار) مقابل تخلّي الدولة عن 50 بالمئة من أراضي ردم البحر والبالغة 600 ألف متر مربّع، على أن تتحوّل حصّة الدولة إلى حدائق وطرق. وضمّت «سوليدير» أراضي تابعة لشركة مرفأ بيروت قيمتها 400 مليون

دولار دون أن تدفع شيئاً للدولة.

وألغي من المشروع الأساسي المنشآت ذات الطابع الثقافي والتاريخي كالمكتبة الوطنية والمركز الدولي للمؤتمرات ومتحف المدينة، لتنشأ مكانها مبان تجاريّة ومكاتب. في حين بدأ مسعى لجعل «مقرّ المؤتمرات» في رأس بيروت بعيداً عن الوسط. وليس أنّ سوليدير قضت على تراث بيروت وأسواقها العريقة فحسب بل هدمت تاريخ المدينة الهندسي وغطّت معالم آثارات وأسس كان من الواجب المحافظة عليها أكانت معروفة قبل إعادة الاعمار أم اكتشفت لأول مرّة. فجرفت أراض واسعة لردم البحر دون التقصي الأركيولوجي المتأني، رغم تدخل الأونيسكو وعلماء الآثار وهيئات رسمية وشعبية ومجتمع مدني. .

يقول الرئيس الهراوي في مذكراته إنّه في كانون الأول/ ديسمبر 1994، وفي جلسة لمجلس الوزراء أثير بند يتعلّق بفندق السان جورج في حي الفنادق والسماح بردم 12 ألف متر مربّع من البحر، وتحوّل إلى جدل حام اشترك فيه الوزراء نقولا فتوش ومحمود أبو حمدان وسليمان طوني فرنجية. ثم قال أبو حمدان: «بدنا نعرف السان جورجُ لمين؟ هناك من اشترى سبعين بالمئة منه». عند هذا الحدّ بدا الرئيس الحريري الذي تجنّب منذ بداية الجدل الخوض فيه، واجماً، ثم علت وجهه علائم الانفعال فوقف وخاطبني قائلاً: «فخامة الرئيس، اعتبرني مستقيلاً. أنا أقدّم استقالتي وطالع إعلنها برّا». ونجح الوزراء في ثني الحريري عن الخطوة وإعادة الهدوء إلى المجلس[68].

ويكتب هنري إدّه (وكان المهندس الأول لمشروع إعادة إعمار الوسط التجاري) بأسلوب لا يخلو من الفكاهة لقاءاته مع الحريري حول مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري، بدا فيها الحريري ببرغماتيته، مبتكراً ذكيّاً للحلول البسيطة[69]: «طلب منّي رفيق الحريري بعض الايضاحات حول الحصّة العائدة للدولة في أراضي المرفأ. كان يريد معرفة وجهة نظري في التعويض الذي يجب أن تدفعه الشركة العقارية للدولة في مقابل أن تتنازل لها عن هذه الأراضي. وعندما أجبته بأنّني أقدّر قيمة هذه الأراضي بما يقرب من أربعمائة مليون دولار، رفع ذراعيه إلى السماء وقال لي إنّه لا مجال لديه لا لدفع مثل هذا المبلغ الهائل ولا للتخلي عن هذه الأراضي، وأنّ علي أن أجد الوسائل الكفيلة بتقليص المبلغ الذي أعلنته[70].

ويعطي إدّه مثلاً آخر عندما زاره الحريري بعد فترة يشكو عدم تقدّم الأعمال. فأبلغه إدّه عن دراسة حول روزنامة الأعمال والتنفيذ. فقال الحريري: «الحقيقة أنني لا أفهم الفائدة من مثل هذه الدراسة. ماذا تخشى؟ أتريد أن تعرف سلفاً مدّة العمليّة لحساب ريعها؟ أنا يمكنني

أن أطمئنك مباشرة حول هذه المسألة. مما قلته لي أحفظ المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للبناء في وسط المدينة هي في حدود 600 ألف متر مربّع. وعلى افتراض أنّ هناك 300 قطعة كل واحدة من ألفي متر مربّع، فأنا ألتزم شخصياً بأن أعثر لك في أقل من أسبوع على 300 مشترٍ من الخليج سيكونون في غاية السعادة ليوظف كل واحد منهم ستة إلى سبعة ملايين دولار لامتلاك قطعة أرض في وسط بيروت».

وعندما اعترض إدّه على هذا القول وأجاب بمطالعة حول مراحل الاعمار وضرورة إتاحة الفرصة لأكبر عدد من اللبنانيين كي يعيدوا بأنفسهم بناء مدينتهم بناءً يجسّد تقاليدهم وآمالهم ويجعل المدينة تنتسب إليهم، «أصغى الحريري بصبر إلى دفاعي المرتجل باجتهاد... وحين انتهيت سألني بلهجة محببة وأبوية: بكلمة واحدة وبعد كل حساب، ما تقديراتك للمدة اللازمة لإعادة إعمار وسط المدينة كاملاً؟ أجبته: عشرون سنة على افتراض نمو مناسب جداً. فنهض على الفور ولخّص اللقاء بهذه النصيحة الأخيرة المرفقة بابتسامة عريضة: «ركّزوا جهودكم إذن على إعداد التصاميم والدروس التقنية واتركوا لي العناية بتقدير سير المشروع ومهل التنفيذ التي أقدّرها بأقل من عشر سنوات... لكل مهنته»[71]. (يعني نصف الفترة التي حدّدها إدّه).

ومثال آخر على براغماتية الحريري هو لقاؤه بفريق دار الهندسة برئاسة الخبير البريطاني روبرت صولومون لاستعراض الدراسات التي أعدّت حول بناء الوسط وكلفته والجداول الزمنية، إلخ. وبدأ الفريق تقديم نتائج دراساته، ولكن لم يكد صولومون ينهي عرضه التمهيدي على الأقل حتى قاطعه الحريري قائلاً: «أنت كما فهمت من كلامك تقترح علي مخططاً بمليار ونصف مليار دولار للسنتين الأولين ومليارين ونصف للسنوات الثلاث اللاحقة، هل هذه فكرتك؟».

صولومون: «نعم سيدي الرئيس على افتراض مسيرة انهائية متسارعة وحجم مساعدة عالمية إيجابية».

الحريري: «قل لي يا صديقي، هل سمعتني أطلب إليك تحديد المبالغ أو مهل الانجاز؟ طبعاً لا! إذن أرجو أن تعدّل اقتراحك وتعدّ لي خطّة عشرية من اثني عشر مليار دولار على الأقل. أما التمويل فسأنجح في الحصول عليه، وطرق التمويل سنعثر عليها في فائض الموازنة ابتداءً من الدورة الثالثة، وفي الأرباح التي ستحققها مؤسسات الكهرباء والاتصالات التي سنكون قد انجزنا إعادة تأهيلها»[72].

وأعاد الحريري هذه الفكرة في جلسة برلمانية لاحقاً.

ويصف إدّه زيارة الحريري ووفد رسمي لباريس في أوائل التسعينات لطلب المساعدات وكيف أنّ «التلفزيون الفرنسي أخذ يعرض الوفد اللبناني متنقلاً بقافلة من سيارات مرسيدس الـ500 الفخمة التي بدت إلى جانبها سيارات «الرينو 25» الوزارية الفرنسية هزيلة وباهتة. وأقام أعضاء الوفد الرسمي اللبناني في أوتيل Crillon المطل على ساحة الكونكورد، فيما توالت الاستقبالات في أكثر الأماكن فخامة «راسمة صورة غريبة عن هؤلاء اللبنانيين المدمَّرين في زعمهم والآتين في طلب مساعدة مالية من فرنسا[73]. كما أنّ زيارة مماثلة قام بها وفد لبناني برئاسة الحريري إلى واشنطن عام 2002، فرغب الرئيس جورج بوش الابن مداعبة الحريري وسأله لماذا لا يتبرّع بقسم من ملياراته إلى لبنان. وبالمقابل يصف هنري إدّه الاسراف المريع لإعادة تأهيل السرايا الكبير ليكون مركزاً لائقاً برؤساء الوزراء، حيث لم يراع اقتصاد في الكلفة، بل اقتضى «تكبير هذا المبنى وتحويله إلى قصر شاسع باذخ دون أن يحترم مقاييسه الأصلي وأحجامه وواجهاته، ويوظّف فيه من دون تردّد عشرات الملايين من الدولارات المسحوبة من موازنة الدولة التي تشكو من العجز الكبير أصلاً: صالون استقبال من 700 متر مربّع، قاعة طعام تتسّع لـ500 مدعو من 720 متراً مربعاً مغطاة جوانبها بالمرمر والألواح الخشبية المرسومة والمشغولة بسخاء. وفي الطابق الأرضي تتضمن مكاتب رئيس الحكومة وزوجته ديوان استقبال من 240 متراً مربعاً. وفي الطابق الأول شقة من أربع غرف للضيوف، الرئيسية منها مساحتها 110 أمتار مربعة وصالون وغرفة سفرة لـ22 شخصاً، وديوان آخر يتوسطه نبع من المرمر المحفور على شكل فسقية رخام وسطها نافورة ماء. أمّا الغرف فمزيّنة بالأعمدة الخشبية والسقوف الدمشقية وقناطر من الحجر المصقول، والباب والشبابيك بالمشربيات وأفاريز جدارية. وفي الطابق الثاني يمتد مقر رئيس الحكومة وعائلته على 3500 متر مربّع ومساحة غرفة نوم رئيس الحكومة 145 متراً مربعاً وسقفها من الخشب المحفور أو المرسوم وأرضها مبلّطة بالحجارة وشبابيكها معرّقة بالأرابيسك ونجميّات مزينة بزجاجيات ملوّنة. أمّا مكتبه البالغ 165 متراً مربّعاً وقاعة مجلس الوزراء البالغة 300 متر مربّع، فملبسان بالرخام والمرمر. وبلغت كلفة الأعمال لموقع رئاسة الوزراء 100 مليون دولار[74].

في العام 1998 قام مراسل **الموند** فردريك إدلمان بجولة في عدّة مناطق لبنانية، وكتب تحت عنوان «إعادة إعمار تمسخ لبنان»، عن «كارثة وطنية وبيئية تتعلّق بالمضاربات العقارية، لها علاقة بتبييض الأموال واستغلال السريّة المصرفية. الضحية الرئيسية للمضاربات العقارية

كان وسط بيروت الذي أصبح صحراء ثقافية حيث أصبحت الأملاك بأسعار خيالية ومقتصرة على أصحاب المال والسياسيين، في حين لم تتدخل الأونيسكو في وقف التخريب الذي لحق بالأماكن الأثرية. من طرابلس إلى صور، تمّ اغتصاب الساحل بمشاريع عقارية لم توفر لا التراث الحضاري ولا البيئة التقليدية للطبيعة ولا الأراضي الزراعية. لبنان الساحلي الذي يبلغ طوله 200 كلم بمساحة ضيّقة جدّاً لا تشكّل أكثر من 10 بالمئة من مساحة لبنان، ولكنّها تضم 75 بالمئة من السكان، بكثافة سكانية بين الأعلى في العالم - أكثر من 1400 نسمة في الكيلومتر المربّع الواحد، في منظر عام لخراب شامل. في حين تثابر نشرة السوليدير الفصلية الكلام المصقول عن التجميل»[75].

خروج الحريري وعودته

كان الحريري منذ صعوده على علاقة ممتازة مع دمشق، مدعوماً ومرعيّاً من السعودية وفرنسا والولايات المتحدة. وأقام علاقات شخصية وممتازة بالقادة السوريين حتى في فترة مبكرة من دخوله الساحة. ويرى هنري إدّه أنّ «السوريّن أيّدوا الحريري يوم لم يكن يتمتّع في لبنان، باستثناء مصداقيته الشخصية والدعم الظرفي، بأي قاعدة سياسية فعلية مع علم السوريين بأنّه لن يستطيع في مثل هذه الظروف أن يتحرّر من أي وصاية. وكانوا يعلمون أيضاً أنّ عليه أن يعوّض عن جنسيته السعودية وعن قربه من الملك فهد بخضوع أكبر لهم من الخضوع المطلوب من الرجل اللبناني السياسي التقليدي الذي يستند إلى قاعدة تاريخية كوليد جنبلاط وسليمان طوني فرنجية. هذا فضلاً عن حساب الافادة المتوقّعة من ثروته»[76]. لقد جاء الحريري إلى رئاسة الوزراء مباشرة من عالم الأعمال بدون خبرة نيابية أو وزارية وبدون تجربة في السلطة، فعوّض عن ذلك بماله وعلاقاته الواسعة محليّاً واقليمياً ودوليّاً. حتى أصبح خلال سنوات الرجل الأهم في الساحة اللبنانية، فيما أخذت الطبقة السياسية اللبنانية الصف الثاني.

ويقول هنري إدّه إنّ «الجميع يقرّون للحريري بأنّ لديه كفاءات ومؤهلات تسمح له بإنجاز إعادة إعمار البلد ولا سيما إعمار الحجر، ولكنهم يشترطون وضعها في خدمة عمل ديمقراطي شفّاف، يتطلع إلى المستقبل ويكون أكثر شمولاً وأكثر إبداعاً. ولا أحد يشك في سحره الشخصي وهيبته وإرادته وديناميته وتجربته في الأشغال الكبرى واتساع صلاته الخارجية. إلا أنّ النظرة الخاطئة التي لديه عن المشكلات اللبنانية الأساسية وجنون العظمة

الذي يميّز مشاريعه واستخدامه الخطِر لسلطته المالية، صارت كلّها واضحة للجميع». وأنّ الحريري «كان يدرك جيّداً مجال البنية التحتية، ويدرك كيف يفاوض على العقود المهمة، فاعتقد أنّ في امكانه أن يحصل على المليارات الضرورية. وظنّ أن نتائج أعماله في هذا القطاع ستكون ملموسة وقابلة للقياس ومشهودة، فهل كان عليه بسبب ذلك توهّم أن نمو البلد يمكن أن يقاس حصراً بطول طرقاته وعدد خطوطه الهاتفية؟ وهل في وسعه أن يراعي خطّة إنماء شاملة مع مكوّناتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ألا يخشى أن يكتفي بتعداد مشاريع متناثرة كيفما اتفق. إنّ من يضع نصب عينيه إغراء أصحاب حسابات التوفير باعطائهم فوائد عالية جدّاً، وعملة أقوى من الدولار، يرتكب خطأ جسيماً، لأنّه في الوقت نفسه يقلّل من حماسة المستثمرين للتوظيف في القطاعات المنتجة. ومن يجعل من هذه السياسة وسيلة للابتزاز من أجل الاحتفاظ بالسلطة، ويضع البلاد تحت رحمة سيف دامقليس الرهيب، ويراهن على هذا التهديد للحفاظ على مصالح الخاصة هو أكثر خطراً أيضاً»[77].

لقد فشل الحريري في انعاش الاقتصاد اللبناني وفي اصلاح الادارة العامة، فهو في تجربته السابقة لم يكتسب خبرة في إدارة الأزمات الاجتماعية أو في التعاطي مع النقابات والاتحادات العمالية (حيث إنّ العمل النقابي ممنوع في المملكة). لذلك عمّد أول مواجهة له مع القوى العمالية في الشارع بقمع اضراب عام في تموز/ يوليو 1995. هذه المواجهة كانت أول هزّة لموقعه في مخيلة الناس كمنقذ وبابا نويل، فوجد الخلاص بمزيد من التقرّب من الراعي السوري.

ومن أمثلة نفوذ الحريري لدى السوريين في سنوات حكمه الأولى هو دوره في التجديد للرئيس الهراوي. يقول الهراوي إنّه في تمّوز/ يوليو 1994، في اجتماع ضم الهراوي وبرّي والحريري وخدام وحكمت الشهابي وغازي كنعان وابراهيم صافي، توجّه الحريري بالحديث فجأة إلى الهراوي قائلاً: «فخامة الرئيس لدينا طلب منك هو أن تمدّد ولايتك». ويقول الهراوي: جلت بنظري في من حولي فرأيت عبدالحليم خدّام يبتسم موافقاً ونبيه برّي ينظر إلى الأرض... ولم يثر الموضوع مجدّداً إلا في نيسان (ابريل) من العام التالي عندما فاتحني به الرئيس حافظ الأسد في دمشق»[78]. وذلك في جلسة بين الأسد والهراوي استمرّت أكثر من 5 ساعات، قال بعدها الهراوي: فليكن التجديد لثلاث سنوات. فأجاب الأسد لا مانع. ويضيف الهراوي: «في نهاية اللقاء قال لي الأسد إنّه يتمنى تمديد ولاية العماد إميل لحود في قيادة الجيش. فأجبت أنّني سأمدّد له سنة واحدة كما في المرّة السابقة. إبتسم ولم يعترض. في هذه الأثناء كان الرئيس نبيه برّي يواصل المهمة التي كلّفته القيام بها دمشق والقاضية

باستشارة النوّاب وتهيئة الأجواء لتعديل الفقرة الثانية من المادة 49 من الدستور فسحاً في المجال لتمديد ولايتي»[79].

في أيلول/ سبتمبر 1995 في حفلة خطوبة نجل عمر كرامي في طرابلس، كان غازي كنعان بين المدعوين وقال لكرامي أمام الحضور إنّ على النوّاب أن يجدّدوا للهراوي ثلاث سنوات و«إنّ التصويت لن يكون سريّاً بل على النوّاب أن يرفعوا أيديهم». وهنا وقف كرامي وقد امتقع لونه وانتهت الحفلة فوراً حيث غادر المدعوون ومنهم مرشحون لرئاسة الجمهورية[80]. ويشرح الهراوي كيف أنّ أعنف المعارضين للتمديد قلبوا موقفهم واقترعوا إلى جانبه. ذلك أنّ «معظم المعارضين أعادوا النظر في مواقفهم يوم نشرت جريدة **الأهرام** حديثاً مع الرئيس الأسد تحدّث فيه إيجاباً عن موضوع التمديد» على صفحتها الأولى يوم 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1995[81]. ومما قال الأسد للصحيفة: «لا أرى أنّ تغيير بند أو بندين من الدستور هو من الأهمية بحيث يحتاج إلى نقاش»[82].

ويضيف الهراوي أنّه بعد انتخابات صيف 1996 وفي تشرين الأول/ أكتوبر أعاد تكليف الحريري رئاسة الحكومة مجدّداً فاستغرق تشكيلها 14 يوماً، «تخلّلتها أزمات وتجاذبات وعقد متوالية بسبب محاولة الرئيس المكلّف الانفراد في اختيار غالبية أعضاء الحكومة الجديدة... وذلّلت العقبات بمساعدة دمشق»[83]. في نفس الفترة كانت المعارضة المارونية والتي كان يقودها البطريرك صفير، في غياب سمير جعجع وميشال عون، تتصاعد ضد النظام الأمني الذي تديره سورية في لبنان ولم تفت دمشق ملاحظة والحشود الضخمة التي استقبلت البابا يوحنا بولس الثاني في أيّار/ مايو 1997. فوقع خيار الأسد على قائد الجيش اميل لحود ليكون رئيس الجمهورية المقبل، كشخصية مارونية تضيف التوازن الى دولة برز فيها رئيس حكومة سني قوي ورئيس برلمان شيعي قوي. وكان اختيار لحود مفيداً لسورية لأنّه سيكون قادراً على جمع السلطات المدنية والأمنية والعسكرية في شخصه وسيكون شريكاً مارونياً ممتازاً لـ«حزب الله» في القضايا الاقليمية التي تهم سورية. وهكذا أرسلت دمشق كلمة السر إلى الحريري وبري في 16 أيلول/ سبتمبر 1998[84]، في حين اعتقد الهراوي أنّه أول من يعلم عندما زار دمشق في 5 تشرين الأول/ أكتوبر والتقى الرئيس الأسد:

«بادرني الرئيس السوري القول إنّ مختلف التقارير التي وردت إليه عن الوضع في لبنان ونتائج استطلاعات الرأي العام التي أجريت تشير كلّها إلى أنّ الشعب اللبناني بأكثريته الساحقة يريد العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية، وإنّه مع إرادة الشعب التي لا بد من

الاستجابة لها. وتمنّى أن تعدّل المادة 49 من الدستور التي لا تجيز انتخاب موظفي الفئة الأولى مدّة قيامهم بوظيفتهم ليصبح ممكناً انتخاب قائد الجيش رئيساً... كرّر الرئيس الأسد غير مرّة ضرورة تلبية إرادة الشعب خلال الاجتماعات الثلاثة التي عقدناها ذلك اليوم... وذلك للتأكيد أنّ خياره نهائي... غادرت دمشق عند المساء عائداً إلى بيروت بعد الاتفاق على اختيار العماد لحود رئيساً... عند منطقة ضهر الوحش اتصلت من هاتف السيارة بقائد الجيش وقلت له: مبروك، أريد أن أزفّ الخبر إليك قبل سواك، سنعدّل الدستور وأنت المرشّح للرئاسة»[85].

ولم يرق الأمر للحريري الذي كان معارضاً بشدّة لترشيح لحود، فشكّل فريق عمل من عدد من مستشاريه منهم جوني عبدو وزاهي البستاني وباسيل يارد والفضل شلق وفريد مكاري. وإجراء اتصالات محلية مع سياسيين ورجال دين واتصالات خارجية. ولكن جهود الحريري وآخرين لم تمنع لحود من الوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى في جلسة برلمانية صوّتت بالاجماع في 15 تشرين الأول/ اكتوبر.

وبعد مغادرته الحكم، حلّ الهراوي ضيفاً على برنامج حواري تديره الاعلامية ماغي فرح فسألته: «من اختار الرئيس لحود لرئاسة الجمهورية؟».

فأجاب بعد لحظة صمت: «مين اختار الرئيس لحود؟... الروح القدس»!

ثم استطردت ماغي فرح: «طيّب وأنت من مدّد لك ثلاث سنوات؟

وأجاب «مين مدّد لي؟ الروح القدس أوحى بذلك إلى النوّاب فصوّتوا للتمديد»[86].

التنافر بين الحريري ولحود كان حتمياً، إذ لم يكن لدى الأخير القادم من صفوف الجيش أي تعاطف مع رئيس الوزراء «الملياردير» الذي نعته بـ«المقاول الجيّد». وصرّح لحود في بداية عهده عام 1998 أنّه سيحارب الفساد والهدر وأنّه سيستعمل صلاحياته حسب دستور الطائف بحذافيرها، على أساس إعادة هيبة الرئاسة الأولى. كما أنّ لحود أراد أن يرفع شعبيته في صفوف الطبقة الوسطى والفقراء والموارنة. وأوضح لحود للحريري أنّ عليه أن يقبل بسلطة أقل إذا أراد العودة كرئيس للوزراء. وتزامنت تلك الفترة مع صعود بشار الأسد الذي كلّفه والده بشؤون الملف اللبناني الذي أزيح عنه عبدالحليم خدّام. وإذ كان خدام وحكمت الشهابي، وهما سنيّان في القيادة السورية، مقرّبان من الحريري، عمل بشار والموالون له في مجلس النواب اللبناني على إبعاد الحريري عن رئاسة الحكومة، فيما تصاعدت النداءات لبدء حملة ضد الفساد الذي استشرى في الدولة اللبنانية في المرحلة السابقة[87]. وكان الفريق الجديد الذي يمثّله بشار

ومحيطه يرتاب لعلاقات الحريري الوثيقة جدّاً مع السعودية والولايات المتحدة ولقربه من المواقف الغربية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي[88]. وقرأ الحريري ما هو مكتوب على الحائط، خاصة بعدما ترك عدد من النواب الخيار للحود في تسمية رئيس الوزراء، فانسحب وأصبح سليم الحص رئيساً للوزراء.

وكانت حكومة الحص تحمل مشروعاً اصلاحياً في الادارة العامة والمال والاقتصاد وترغب في العمل بدءاً من انطلاقتها في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1998[89]. ولم يكن الحص من الشخصيات المحسوبة على سورية، بل ضمّت حكومته تشكيلة من شخصيات عصامية مستقلة وبعضها من أصدقاء سورية أو من وزراء الحكومات الحريري (ميشال المرّ وسليمان طوني فرنجية ونجيب ميقاتي). وإذ أعلنت حكومة الحص عزمها على وقف الهدر وملاحقة الذين أساؤا أمانة المنصب الرسمي، وقامت، بالتعاون مع رئيس الجمهورية، بفتح بعض الملفات الساخنة كالمحروقات (سبق الاشارة إليه) والخليوي في العام 1999 وتمّت ملاحقة مهيب عيتاني المدير العام السابق لمرفأ بيروت (أعلن القضاء براءته في دعوى سارومارولم في أيّار/ مايو 2005). وفي 9 تموز/ يوليو 1999، وصل التحقيق إلى نقولا سابا، محافظ بيروت السابق وصاحب علاقات أعمال مع سعد الحريري في السعودية، وبشارة نمّور رجل أعمال على علاقة بالحريري في قطاع الفندقية والأوتيلات الفخمة، في قضية استثمار أملاك بحرية على كورنيش بيروت بسبب منحه الموافقة[90]، وعبدالمنعم يوسف وآخرين. واعتبر أنصار الحريري أنّ فتح الملفات هو عملية انتقامية من الحريري ونهجه. كما بدأت حكومة الحص مطالبة شركتي الخليوي بموجب اتفاق BOT (إبنِ، شغّل وسلّم) دفع تعويضات للحكومة بسبب سوء تطبيق الاتفاق.

لم يقف معسكر الحريري وحلفاؤه مكتوفي الأيدي، بل قاموا بحملة ضد حكومة الحص وصوّروها بأنّها اغتصبت ما هو ليس لها (أي السلطة) وهاجموها يومياً في البرلمان والصحف ووسائل الاعلام وعبر المنابر المتعددة في لبنان وخارجه[91]. ويتحدّث جورج قرم، الذي كان وزيراً للمالية في حكومة الحص، عن الحرب الكلامية التي تعرّض لها «وكأنني مغتصب خبيث خطف كرسي وزارة المال من أصحابها الدائمين الشرعيين»[92]. وإذ وحّد الحريري جهوده مع وليد جنبلاط في معارضة برلمانية، تحدّثت حكومة الحص عن التقشف في الانفاق العام سخر جنبلاط «إذا ما كان التقشف سيطال الانفاق على الأجهزة الأمنية أيضاً» التي كانت تستوعب إضافة إلى الجيش ثلث الموازنة العامة[93]، في وقت بدأ تركيز المعارضة على النظام الأمني الذي

يبنيه رئيس الجمهورية بمساعدة دمشق.

لقد كان الاقتصاد اللبناني يتدهور في منحى بدأ منذ 1996 واستمرّ في ظل حكومة الحص وما بعدها، في حين كان الدين العام يواصل صعوده الدراماتيكي والأزمات الاجتماعية تتفاقم مع موجة هجرة في صفوف الشباب غير مسبوقة وبطالة متصاعدة ومزمنة واستقطاب للثروة في أيدي القلة ما ألغى أي أمل قريب في استعادة مكانة الطبقة المتوسطة في لبنان.

وما إن أطلّ العام 2000، ولاح استحقاق الانتخابات النيابية في الأفق، حتى بدأت حرب إعلامية شعواء على الحص وحكومته تضمّنت ربط كل ما أصاب لبنان من مصائب اقتصادية وهجرة وخراب زراعي وصناعي وديون، الخ، بحكومة الحص التي كانت في عامها الثاني، متهمة الحص بأنّه ضعيف تجاه رئيس الجمهورية لا يدافع عن مصالح الطائفة السنيّة وصوّر بأنّه «مغتصب اختطف كرسي رئاسة الوزراء من صاحبها الشرعي وقد عاش طوال السنتين تحت الضغط اليومي لهذه الحملات التي أدّت في النهاية إلى حالة الهستيريا الجماعية المسؤولة عن سقوطه في الانتخابات. وانضم إلى جوقة أخصام الحص ثلاثة وزراء في حكومته موالون لسورية (ميشال المر وسليمان طوني فرنجية ونجيب ميقاتي). وساهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك في هذه الأجواء (فقد اعتبر إخراج لحود للحريري من السلطة بأنّه «تصرّف غير صديق لفرنسا» فبردت العلاقات ما بين البلدين في فترة حكومة الحص، حتى عادت إلى طبيعتها مع عودة الحريري إلى الحكم في نهاية 2000).

وإذ استعدّ الحريري وجنبلاط وحلفاؤهما لانتخابات برلمان 2000، عمل اللواء غازي كنعان، رئيس فرع الأمن والاستطلاع السوري في لبنان، والرئيس لحود على قانون انتخاب قسّم بيروت لإضعاف كتلة الحريري. ولم يستطع كنعان زحزحة وليد جنبلاط في الجبل، وكان هذا الأخير يتقرّب من القيادات المارونية وينتقد الدور السوري[94]، في حن انتصر الحريري في بيروت. وكانت النداءات قد بدأت تتصاعد منذ الانسحاب الاسرائيلي من لبنان في أيّار/ مايو 2000، إلى ضرورة أن ينتهي الوجود والنفوذ السوري في لبنان. ولم يستند فوز الحريري وجنبلاط إلى أسباب سياسية محضة (عدم رضى الرأي العام بالدور السوري وبأداء الرئيس لحود)، بل كانت هذه الانتخابات الأكثر فساداً في تاريخ لبنان لشدّة استعمال المال السياسي حيث جرى شراء واسع لأصوات الناخبين. وإذ أنفقت معظم اللوائح الانتخابية أموالاً غير مسبوقة، فاق جهاز الحريري الجميع بإنفاقه مائة مليون دولار لحملته الانتخابية. ورأى الناس أفيشات عملاقة غطّت واجهات الأبنية مطبوعة خصيصاً

في باريس، ومهرجانات جماهيرية ضخمة تشبه تلك التي يقيمها الحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة. وفاز الحريري بهامش كبير جداً ضد اللوائح المضادة وخطف دوائر بيروت الثلاث، في حين فشل رئيس الحكومة سليم الحص فشلاً ذريعاً، فخسر مقعده وخرج من السلطة.

هوامش

[1] *Kahlil Gibran, 1923 in Barbara Young*, This Man from Lebanon, *1944, p. 6*:
What Lebanon needs is one man with perhaps five or more millions of dollars who will consciously and endlessly work for her growth and development, and for the realization of herself.

[2] الفضل شلق، **تجربتي مع الحريري**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005. وأحمد الزغبي، **رفيق الحريري شهادات في الشهيد**، بيروت، دار القلم، 2006. وخالد أحمد التقي وتوماس شيللين، **الحريري الظاهرة**، بيروت، طبعة خاصة، 2005.

[3] محمد سعيد اللحام، **مسيرة الشهيد رفيق الحريري**، بيروت، المركز الثقافي اللبناني، 2005. (عناوين أجزائه هي: من الميلاد إلى الاستشهاد، المؤسسات، الحكم والمسؤولية، الرحلات الدولية، تصريحات الرئيس، آراء ومواقف، نشاطات الأسرة الاجتماعية والإنسانية، من قتل رفيق الحريري؟ الاغتيال وردود الفعل، الوداع الأخير).

[4] مروان اسكندر، **الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين**، بيروت، دار رياض الريّس للكتب والنشر، 2000، ص 231.

[5] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 225.

[6] Georges Corm, *Le Liban Contemporain - Histoire et société*, Paris, La Découverte, 2003, p. 226.

[7] Georges Corm, *op. cit.*, p. 269.

[8] **النهار** 3 تموز/ يوليو 1996.

[9] René Nabaa, *Rafic Hariri Homme d'affaire Premier Ministre*, Paris, L'Harmattan, 1999, p. 16.

[10] René Nabaa, *op. cit.*, p. 19.

[11] Georges Corm, *op. cit.*, p. 248.

[12] مروان اسكندر، **المصدر نفسه**، ص 237.

[13] مروان اسكندر، **المصدر نفسه**، ص 237-239.

[14] وكان بهاء قد تخرّج من جامعة بوسطن فتبرّع رفيق الحريري بكلفة مبنى كلية الادارة فأطلقت الجامعة اسم الحريري على المبنى بعد إنجازه.

[15] http://www.saudioger.com/

[16] كان قصر صالحة الأفخم في بيروت، يقوم على مرتفع تندرج على احد سفوحه الجامعة اللبنانية الاميركية، وتطلّ بواباته

الرئيسية على شارع مدام كوري الذي يقع فيه فندق البريستول. اشترى الحريري العقارات المتاخمة نزولاً من العقار الذي يقع فيه القصر باتجاه شارع اللبان. وعلى العقارات الاضافية ارتفعت طبقات عدة ومكاتب للمستشارين والمعاونين واجنحة فاخرة بعضها مخصص للضيوف الكبار (وقد حلّ في أحد هذه الاجنحة ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبدالعزيز لدى انعقاد القمة العربية في بيروت عام 2002).

[17] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 22.

[18] René Nabaa, *op. cit.*, p. 97.

[19] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 26.

[20] Georges Corm, *op. cit.*, p. 258.

[21] René Nabaa, *op. cit.*, p. 20-21.

[22] هنري إدّه، **المال إن حكم**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1999، ص 129.

[23] René Nabaa, *op. cit.*, p. 148.

[24] René Nabaa, *op. cit.*, p. 23.

[25] Georges Corm, *op. cit.*, p. 270.

[26] René Nabaa, *op. cit.*, p. 153.

[27] إلياس الهراوي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002، ص 114.

[28] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 316.

[29] René Nabaa, *op. cit.*, p. 21.

[30] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 322.

[31] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 267.

[32] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 6.

[33] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 386.

[34] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 352-353.

[35] As'ad AbuKhalil, 'Lebanon One Year After the Israeli Withdrawal', MERIP, May 29, 2001.

[36] كما أن برلسكوني كان أول رئيس نيوليبرالي محافظ في إيطاليا منذ 34 سنة، وتبع نفس سياسات شيراك من ناحية تخفيض الضرائب ووضع قيود على المهاجرين وسياسة اجتماعية ضيقة وتسهيل القيود على الشركات الخاصة وسياسة موالية للولايات المتحدة (خاصة في مسألة غزو العراق). ويعتبر مراقبو إيطاليا أنّ محطات التلفزة التي يملكها برلسكوني لعبت الدور الأبرز في نجاحه في الانتخابات، حتى أنّه سعى عندما أصبح رئيساً للوزراء إلى السيطرة على تلفزيون الدولة الايطالية RAI TV. وفيما عمل برلسكوني حسب القانون واستقال من سائر شركاته وأعماله التجارية، إلا أنّه بقي مالكها الرئيسي وصاحب معظم أسهمها وعيّن أفراد عائلته وحاشيته في كل مناصبها الهامة.

[37] Peter Gomez and Marco Travaglio, 2005, *Incuicio*, Roma, BUR Biblioteca Universale Rizzoli, 2005.

[38] Volker Perthes, Myths and Money: Years of Hariri and Lebanon's Preparation for a New Middle East, MERIP Middle East Report 203, Spring 1997.

[39] **رفيق الحريري، الحكم والمسؤولية (رفيق الحريري يكتب بالوقائع والأرقام)**، بيروت، 2000.

[40] René Nabaa, *op. cit.*, p. 30.

[41] Georges Corm, *op. cit.*, p. 255.

[42] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 108.

[43] جهاد الزين، «ما يقارن وما لا يقارن، بين فؤاد شهاب ورفيق الحريري»، **النهار**، 6 نيسان/ ابريل 2006.

[44] Georges Corm, *op. cit.*, p. 227.

[45] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 119–120.

[46] Georges Corm, Reconstruction de l'état sous tutelle: inquiétudes libanaises, *Le Monde Diplomatique*, p. 32, janvier 1992.

[47] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 85–86.

[48] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 115.

[49] نقولا ناصيف، **النهار**، 10 تموز/ يوليو 1998، في نجاح واكيم، نفسه المصدر، ص 122–123.

[50] يشير نجاح واكيم (**المصدر نفسه**، ص 217) إلى مقابلة مع جيرار وربس رئيس مجموعة سويز المالية المالكة الوحيدة لمصرف إندو سويز في فرنسا أجرتها صحيفة **الحياة**، أن مبالغ قد تم تحويلها من بيروت هي التي أنقذت وضع «إندو سويز».

[51] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 220.

[52] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 233.

[53] ألين حلاق، **الخلوي أشهر فضائح العصر : 400 مخالفة**، بيروت، شركة المطبوعات، 2003.

[54] René Nabaa, *op. cit.*, p. 52.

[55] نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 258.

[56] René Nabaa, *op. cit.*, p. 59.

[57] توفي إفرام في 5 أيّار/ مايو وفي تأبينه ذكرت صحيفة **النهار** أنه الوزير الثاني في لبنان الذي تعرّض للاقالة من الوزارة عام 1993 بعد هنري إدّه عام 1973.

[58] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 339.

[59] René Nabaa, *op. cit.*, p. 62.

[60] تصريح لدلّول في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1997، في نجاح واكيم، **المصدر نفسه**، ص 279.

[61] René Nabaa, *op. cit.*, p. 61.

[62] René Nabaa, *op. cit.*, p. 62.

[63] Volker Perthes, *op. cit.*, p 3.

[64] René Nabaa, *op. cit.*, p. 21.

[65] René Nabaa, op. cit., p. 69.

[66] تصريح لصاحبها الرئيسي غبريال المر لتلفزيون الجديد في أوّل أيّار 2006 على برنامج «حدا يسمعنا».

[67] If you can't beat 'em buy 'em. (Lebanese Prime Minister Rafik Hariri's efforts to control the (media) : An article from: Columbia Journalism Review by Mark Dennis (May 1, 1994.

[68] إلياس الهراوي، ص 401.

[69] هنري إدّه، **المصدر نفسه**.

[70] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 97.

[71] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 100.

[72] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 105–106.

[73] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 107–108

[74] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 116–117.

[75] Fréderic Edelman, *Le Monde*, samedi 4 juillet 1998, Une reconstruction chaotique défigure le Liban.

[76] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 102–103.

[77] هنري إدّه، **المصدر نفسه**، ص 104–105.

[78] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 389–390.

[79] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 402–403.

[80] **الحياة**، 2 تشرين الأول/ اكتوبر 1995.

[81] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 404–405.

[82] **الأهرام**، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1995.

[83] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 488.

[84] السفير، 28 أيلول/ سبتمبر 1998.

[85] إلياس الهراوي، **المصدر نفسه**، ص 603–604.

[86] من مقدمة غسان تويني لكتاب إلياس الهراوي، نفس المصدر، ص 17.

[87] **الحياة**، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1998.

[88] Georges Corm, *op. cit.*, p. 267.

[89] شربل نحـّاس، **حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها - سيرة تجربة في الاصلاح : مقدمة لوثيقة برنامج العمل للتصحيح المالي حزيران 1999**، بيروت، دار النهار، 2003.

[90] René Nabaa, *op. cit.*, p. 48.

[91] أنظر تجربة سليم الحص، **للتاريخ والحقيقة تجربة الحكم ما بين 1998 و2000**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001. وجورج قرم، **الفرصة الضائعة في الاصلاح المالي في لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001. وسليم الحص، **محطات وطنيّة وقوميّة**، بيروت، شركة المطبوعات، 2002.

[92] جورج قرم، **الفرصة الضائعة في الاصلاح المالي**، ص 13.

[93] ذكر الحريري في **الحكم والمسؤولية** أنّ حكومته أنفقت على القوى المسلّحة الرسمية مبلغ 5 مليارات دولار خلال ست سنوات من أصل حوالى 16 مليار دولار انفاق. وأنّ نفقات الجيش اللبناني خلال هذه الفترة بلغت 2.5 مليار دولار أو 14 بالمئة من الموزانة.

[94] As'ad AbuKhalil, *op. cit*.

الخاتمة

إكتمال «تبلّر» نظام أمراء الحرب

أثبت نظام أمراء الحرب والتجّار متانته وقوّته خلال قرون من الزمن وصمد أمام التقلبات المحلية والإقليمية والعالمية، اقتصادية أم اجتماعية، منذ الربع الأول من القرن العشرين، إلى الوضع العالمي الجديد في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

لقد سبقت الإشارة في الفصلين الرابع عشر والخامس عشر إلى التجدّد الدائم في صفوف أمراء الحرب الموارنة و«تبلّر» أمراء الحرب الشيعة والدروز الجدد في الثمانينات والتسعينات. واقتضى الأمر انضمام السنّة إلى لائحة الطوائف الكبرى التي أصبحت أجساماً تعرّف بنفسها ضمن الكيان اللبناني ليكتمل هذا التبلّر. بدأت هذه الدائرة تكتمل منذ انفصام عقد الترويكا الحاكمة عام 1998 وعجّل بها الغزو الأميركي للعراق عام 2003 ومن ثمّ الجريمة الوحشية التي أودت بحياة رفيق الحريري في بداية 2005.

في 14 شباط/ فبراير 2005، وقع انفجار ضخم في حي الفنادق على واجهة بيروت البحرية أودى بحياة رفيق الحريري ومعه النائب باسل فليحان وعشرون آخرون، في عمل إرهابي جبان. وقدّرت قوّة العبوة الناسفة بألف كلغ أحدثت خراباً في المنشآت السياحية والبنية التحتية وأدّت إلى تداعيات كبرى.

هكذا انتهت حياة الرجل الأكثر إثارة للجدل في لبنان منذ انتهاء الحرب، أثناء اجتيازه المسافة من ساحة النجمة حيث يقع مبنى البرلمان في وسط بيروت التجاري إلى منزله في رأس بيروت، في موكب سيارات مصفحة وعبر شوارع جسّدت جهد الجزء الأكبر من حكوماته الخمس.

كان فوز رفيق الحريري ووليد جنبلاط وحلفائهما في انتخابات برلمان 2000 وعودته إلى رئاسة مجلس الوزراء مسألة شكلية بالنسبة لدمشق إذ إنّها كانت مطمئنة إلى الاستقرار

الذي حقّقه رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ومعه الأجهزة الأمنية، مدعوماً من «حزب الله» وحلفاء سورية في لبنان. فكما في سورية كذلك في لبنان، أصبح لرؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية يد أقوى من السلطة المدنية المنتخبة في البلاد (وهو أمر اشتكى منه سليم الحص كما اشتكى منه غيره). وكان جميل السيّد أبرز القادة الأمنيين، وهو شيعي من البقاع، برز على الساحة عندما أشرف على أمن الرئيس الهراوي بعد انتخابه رئيساً للجمهورية ثم أصبح نائب رئيس جهاز المخابرات العسكرية عام 1992. وكانت العلاقات قد توتّرت في مطلع عام 1997 بين رئاسة الحكومة وقيادة الجيش بسبب تجميد الحريري ترقية نائب رئيس جهاز المخابرات العقيد جميل السيّد إلى رتبة عميد. ويقول الرئيس الهراوي إنّ وزير الدفاع محسن دلّول حمل مرسوماً بترقية سبعة ضباط، بينهم جميل السيّد، إلى الحريري الذي أعاد طبعه بعدما حذف اسم السيّد ووقّعه الاثنان قبل إرساله الى الهراوي. فأقام السيّد دعوى لدى مجلس شورى الدولة وربحها.

وإذ أيّد جميل السيّد انتخاب الرئيس لحود عام 1998، كان له دور أساسي في مراقبة الطاقم السياسي اللبناني لصالح سورية (راقب اتصالات لحود عندما كان الأخير قائداً للجيش)، فقد اعتبر الحريري ومعه جنبلاط أن جميل السيّد هو «منسّق التحرّكات السياسية والإعلامية والنقابية ضده»[1]، وتولى جنبلاط إطلاق التصريحات شبه اليومية ضد «النظام الأمني وحكم العسكر». إضافة إلى السيّد، عيّن لحود ريمون عازار، وهو ماروني، في منصب رئيس جهاز المخابرات العسكرية. فكان السيّد وعازار نقطتي الاتصال مع غازي كنعان في موقعه في بلدة عنجر في سهل البقاع.

وبعد أن رقّى لحود جميل السيّد الى منصب المدير العام للأمن العام، حاول رئيس الجمهورية ومعه رئيس الحكومة سليم الحص، نقله من هذا المنصب فيما بعد، ولكن غازي كنعان منعهما قائلاً للحود: «جميل السيّد هو عيني وأذني»[2]. كما كان لكنعان رجله في بيروت رستم غزالة (الذي أخذ مكان الأول فيما بعد لأنّ كنعان اعتبر بأنته مقرّب من الحريري). وعيّن لحود مصطفى حمدان، الذي تربطه صلة عائلية بجميل السيّد، قائداً لحرس القصر الجمهوري. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1998، رقّى لحود العميد ميشال سليمان (وهو متزوّج من شقيقة جبران كوريّة الناطق الرسمي باسم الرئاسة السورية) الى رتبة عماد وقائد للجيش اللبناني.

وفيما ارتاحت سورية إلى التركيبة الأمنية والعسكرية الجديدة، من رئاسة الجمهورية إلى الأجهزة المختلفة، كان دور هذه الأجهزة الأمنية متشعباً: من مصالحة رجال السياسة في

لبنان الذين عادة ما يختلفون ويشتكي واحدهم ضد الآخر لدى دمشق، إلى ضبط تحركات رئيس الوزراء مع استحالة ضبط حليفه وليد جنبلاط، إلى تصعيد المناورة بين لحود والحريري وبرّي. وعلى المستوى الإقليمي قامت الأجهزة بتنظيم الارتباطات مع «حزب الله» شريك سورية في صراعات المنطقة. وكان مبرّر سورية في قيام المنظومة الأمنية هو تحقيق الاستقرار في لبنان و«مسك» الساحة اللبنانية (بعدما أثبت نظام الطائف وحكم الترويكا صعوبة التماسك الوطني)، طالما أنّ الولايات المتحدة ودول القرار الإقليمي والدولي قد سلمت الملف اللبناني لدمشق منذ حرب الكويت عام 1990.

ولكن المشكلة كانت أنّ فكرة «النظام الأمني» كانت منافية لطبيعة «نظام أمراء الحرب والتجّار» القائم في لبنان على شبكة من الصفقات والمصالح والتوازنات إلى ما لا نهاية. وأنّ ثمّة درساً من محاولات الرئيسين كميل شمعون وفؤاد شهاب في استعمال الأجهزة الأمنية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إما للفوز في الانتخابات وضرب المعارضين (شمعون) أو لتحقيق الإصلاحات التي تطلّبت الحد من نفوذ أمراء الحرب (شهاب). وأنّ هذه المحاولات واجهت ردّاً عنيفاً من قبل طاقم أمراء الحرب والتجّار وفشلت فشلاً ذريعاً (راجع الفصول 6 و7 و8). مع الفارق السلبي، بين شمعون وشهاب من ناحية ولحود من ناحية أخرى، أنّ الأخير أضاف بعداً آخر لمن سبقه في هذا الطريق، وهو أنّ الرأي العام اللبناني اعتبر النظام السياسي في لبنان محكوماً بأوامر ووصاية من نظام دكتاتوري مجاور. فكانت هذه التركيبة هي بمثابة قميص عثمان الذي وحّد معارضة واسعة قفزت إلى الواجهة في أواخر 2004 وأوائل 2005.

المواجهة الكبرى

في السنوات العشر الأولى من الجمهورية الثانية (1989-1999) بدا الأمر وكأنّ هناك حكماً فعلياً في لبنان (الترويكا)، فيما توهّم الرأي العام العالمي أنّ الحريري هو رئيس فعلي للبنان. ولكن الواقع أنّ سورية كانت سلطة وصاية على لبنان بمباركة دولية تبدأ في الفاتيكان والرياض وتمرّ في باريس وتنتهي في واشنطن. وأنّ الحريري كان تحت رحمة السوريين كشريك صغير في سياستهم الإقليمية، زار دمشق في الفترة من 1992 إلى 2004 أكثر من مائة وخمسين مرّة. وكان غيره من الرؤساء والزعماء حلفاء لسورية وولاؤهم تحصيل حاصل بالنسبة لدمشق.

ويشير هنري إدّه إلى ضعف الحريري تجاه سورية في معرض حديث بين الاثنين، حيث سأله الحريري إذا كان يقبل أن يشارك كوزير في الحكومة. فقال إدّه إنّه لا يقبل.

وإذ استفسر الحريري عن السبب، قال إدّه: لا أقبل بأي حال أن أتلقّى أوامري من دمشق.

قال لي وقد فاجأه موقفي: لكنك لست ملزماً أن تذهب إليها والدليل أن بطرس حرب (وزير الأشغال) لا يذهب.

وردّ إدّه «إنّ رئيس الحكومة، أي الحريري، ما إن يذهب إلى دمشق ليتلقى أوامرها حتى يصير الوزراء شاؤوا أم أبوا متضامنين مع نهجه... وأني لا أفهم بالضبط لماذا هو نفسه يقبل بتشكيل الحكومة في مثل هذه الظروف»[3].

وجاء العام 1998 ليثبت أنّ النظام السياسي إنما قام على رمال متحركة، تحركها إدارة الرئيس حافظ الأسد للملف اللبناني. فقد صدم الأسلوب الذي أخرج فيه لحود الحريري الدول الكبرى، فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، ما أثبت أنّ الحريري احتاج إلى أكثر من المال والدعم الخارجي ليستمرّ في الحكم في بلد أمراء الحرب والتجّار (وهو درس تعلّمه قبله يوسف بيدس - الفصل الثامن).

عندما عاد الحريري إلى السلطة في تشرين الأول/ اكتوبر 2000 كانت البيئة المحلية والإقليمية مختلفة تماماً عما كانت عليه من قبل. فقد افتتح العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتحوّلات جذرية: انسحاب إسرائيل في أيّار/ مايو 2000، ووفاة حافظ الأسد في 10 حزيران/ يونيو 2000، وصعود نجله بشار إلى موقع رئيس سورية، وفوز تحالف الحريري - جنبلاط في انتخابات 2000، وانطلاق صوت البطريرك صفير ضد الهيمنة السورية، ابتداء ببيان شديد اللهجة لمجلس المطارنة ضد سورية في أيلول/ سبتمبر 2000، وتركيز دعائم الأجهزة الأمنية اللبنانية بالتعاون مع الأجهزة السورية.

أمّا حريّة العمل داخل الحكومة، فقد قيّدها وجود لحود، الذي بات له دور هام في تحضير جدول أعمال مجلس الوزراء، محتفظاً بحقه في تعديله، يرأس كل الجلسات، تاركاً للحريري الدور الثاني (مقارنة بتعامل الهراوي الذي أشرنا إلى انسحابه من الجلسة بحجة موعد طبيب الأسنان عندما أدرج الحريري بنداً يهمه إلى آخر الجلسة). وتقصّد لحود التدخل في شؤون الدولة المالية وملفات الخصخصة والخليوي، خاصة عندما تعلّق الأمر بمصالح أو مرافق عامة تلتقي مع مصلحة رئيس الحكومة الخاصة.

وإذ أطلق جنبلاط الشرارة الأولى ضد سورية من خارج الصف الماروني، بدأت خيوط معارضة تتمظهر على الساحة بين الحريري وجنبلاط ونوّاب مسيحيين معتدلين (في «لقاء قرنة شهوان» مدعومين من البطريريكة المارونية)، والبطريرك الماروني الذي كان في موقع قيادي في ذلك الوقت في غياب الأقطاب المسيحيين (الذين كان لسورية الدور الأساسي في خروجهم من الساحة: أمين الجميّل عام 1988، وميشال عون 1990 وسمير جعجع 1994). أمّا نبيه برّي فقد مال إلى لحّود ونظام الأمر الواقع مع الحفاظ على التحالف الانتخابي القائم مع «حزب الله» دون أن يقطع شعرة معاوية مع الأطراف الأخرى. لقد انطلقت شرارة جنبلاط ضد سورية في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 عندما علّق على خلو بيان حكومة الحريري الوزاري من الإشارة إلى إعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع بموجب اتفاق الطائف. أثار موقف جنبلاط، الذي كان ركناً أساسياً في سياسة سورية اللبنانية والإقليمية، حفيظة دمشق، ورداً على ذلك، أعلنت السلطات السورية أنّ جنبلاط هو «شخصية غير مرغوب بها في دمشق» في حين وجّه عاصم قانصوه، وهو نائب في البرلمان اللبناني ورئيس جناح «حزب البعث» السوري في لبنان، تهديداً ضد جنبلاط[4]. ثم انتشرت قوّات سورية في الشوف للمرّة الأولى بعدما غادرته عام 1991، وتلقّى أكرم شهيّب، وهو أحد كبار مستشاري جنبلاط ووزير سابق، طرداً ملغوماً عام 2001.

كان التململ والانتقاد الذي وسم الصف الماروني تجاه سورية والحكم اللبناني منذ نهاية الحرب، قد تغلغل في أوساط الدروز والسنّة. حتى أنّ عليا الصلح، كريمة رئيس وزراء الاستقلال رياض الصلح، كتبت افتتاحية شديدة اللهجة تجاه الدور السوري في لبنان في صحيفة **النهار**[5]. وشهد صيف 2001 تقارباً مارونياً درزياً غير مسبوق منذ حرب الجبل عام 1983، بزيارة البطريرك صفير لجنبلاط وجولته في الشوف. ورغم تقارب المعارضين لسورية، لم يفقد لحود وبشار الثقة في إمكان احتفاظهم بالسيطرة على الأرض. فقامت القوى الأمنية بضربة في آب/ أغسطس 2001، واعتقلت مئات الناشطين المسيحيين خاصة في صفوف «التيار الوطني» الذي يديره ميشال عون من باريس والذي اعتبر المناوىء الرئيسي للوصاية السورية ولنظام «الطائف». وفي خطاب ألقاه في حفل تخرّج ضباط في الجيش السوري، أعلن وزير الدفاع مصطفى طلاس باسم الرئيس بشار الأسد، أنّ دمشق « تقف إلى جانب الرئيس لحود والجيش اللبناني الشقيق بقيادة ميشال سليمان ضد التحركات المشبوهة لجهات تأكّدت ارتباطاتها بأطراف خارجية معادية للبنان والأمة العربية»[6]. وبعد وقوع «حادثة 7 آب»،

أكّد النظام الأمني، الذي بات مسيطراً على لبنان، رسوخه كما قامت جماعات موالية لسورية كـ«حزب الله» و«الأحباش» بتظاهرات مضادة (ظهرت السواطير والفؤوس في تظاهرة الجماعة الأخيرة).

ولكن الوضع كان قد بدأ يتغيّر حتى بالنسبة لسورية عام 2001، محلياً وإقليمياً:

محلياً، كان انقلاب الرأي العام في الشارع السني والدرزي لغير مصلحتها. فقد كان بإمكان الشباب المسيحي أن يعبّر عن سخطه على الهيمنة السورية، وهذا ما لم يكن ممكناً في صفوف الشباب المسلم الذي كان محاصراً تماماً بالقوى الموالية لسورية في عالم أمراء الحرب والتجّار[7]. ولكن أن يرى الرأي العام العالمي، ومنذ العام 2001، أنّ المسلمين أيضاً باتوا لا يريدون الوصاية السورية على الدولة اللبنانية، فهو تحوّل خطير.

إقليمياً، وصل المحافظون الجدد إلى الإدارة الأميركية في واشنطن بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش وأثاروا ملف العراق وضرورة إنهاء المهمة التي بدأتها الولايات المتحدة عام 1991، بغزوالعراق والتخلّص من نظام صدام حسين. وسيكون لهذا المنحى للأحداث الدور الرئيسي في السقوط الكبير للأسهم السورية لدى باريس وواشنطن. في تلك الأثناء، واصل الرئيس بشار الأسد خطوات تثبيت دعائم حكمه، متخذاً أسلوباً مختلفاً عن أسلوب والده في التعاطي مع لبنان. ففيما كان حافظ الأسد يتعالى عن المهاترات والتنافس بين حلفاء سورية اللبنانيين، دخل بشار الساحة بقوّة معتبراً إميل لحود والمنظومة الأمنية اللبنانية أساس الشراكة الإقليمية التي تحمي سورية. وفيما كانت علاقة بشار فاترة تجاه الحريري، كانت علاقته متينة وشخصية مع حسن نصرالله أمين عام «حزب الله» وقيادته. وكان الحريري قد ارتاح منذ أواسط الثمانينات إلى الرباعي عبدالحليم خدام – غازي كنعان – حكمت الشهابي – علي دوبا. ولم يعر بشار اهتماماً لدى بروز هذا الأخير على الساحة منذ العام 1995 واستلامه الملف اللبناني فيما بعد من والده حافظ الأسد. وكان الأسد الأب قد طلب من الحريري، أثناء زيارات الأخير العديدة إلى دمشق، الاهتمام بنجله بشّار، ولكن خدام والشهابي نصحاه بعكس ذلك[8]. ولم يرق هذا الأمر لبشار، فكان يزور لبنان ويلتقي الهراوي وبرّي وسليمان طوني فرنجية، ويهمل الحريري. ولم يلتقِ بشار والحريري إلا في مركز المخابرات السورية في عنجر في 12 ايّار/ مايو 1997 بحضور غازي كنعان، في يوم زيارة البابا للبنان. واعتبر هدف هذا اللقاء تفهيم الحريري لحجمه وموقعه في خارطة سورية اللبنانية وليس سعياً من بشار إلى علاقات خاصة مع رئيس الحكومة اللبنانية.

ورغم هذه التطورات، حافظ جنبلاط والحريري على علاقات حسنة بالرباعي السوري في قيادة دمشق حيث استقبل جنبلاط عبدالحليم خدّام في المختارة في أيـّار/ مايو 2002، ما لم يكن غائباً عن أعين وآذان الرئيس السوري وحاشيته والنظام الأمني في لبنان. ولكن الحريري، بحكم علاقاته الواسعة ومركزه كرئيس للحكومة، كان يكتشف، منذ أصبح لحود رئيساً للجمهورية، أنّ الرباعي السوري لم يعد نافذاً في الشؤون اللبنانية كما في السابق. ولم تقصّر المعارضة في السعي إلى تثبيت استقلاليتها عن النظام الأمني وعن سورية، في حين رغب الحريري، رغم ظروف البلاد، بتدعيم موقعه المستقل عن لحود. فقد ساء الحريري أن تتم خطوة 7 آب والاعتقالات بدون استشارته كرئيس للحكومة، وواصل تحركاته الخارجية ليؤكد للرأي العام أنّه قد عاد فعلاً إلى رأس الدولة في لبنان بعد مغادرته عام 1998. فقام برحلات عديدة بدون استشارة لحود أو علم وزير الخارجية وبدون تنسيق مع السوريين الذين كانوا يشكّون أنّه يبحث قضايا إقليمية حسّاسة مع الأميركيين والفرنسيين والبريطانيين. وكان الحريري يستعمل طائرته الخاصة ويغادر البلاد فجأة مع فريق من كبار الرسميين والإعلاميين. وأحياناً كان يغادر لبنان لبضع ساعات في سفر مفاجيء، فيقابل الملك السعودي أو رؤساء دول عدّة في آسيا وأوروبا. وعام 2002 أجرى الحريري عدّة لقاءات في واشنطن مع مسؤولين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة الأميركية. وردّ الصاع للحود ولم يبلغه عن أي من تحركاته أو تفاصيل لقاءاته، فأدّى التباعد بين الرئيسين إلى شلل في المؤسسات ألحق الأذى بمصلحة لبنان اقتصاداً وشعباً.

في شباط/ فبراير 2001، انعقد مؤتمر «باريس 1» للبحث في مساعدة الوضع المتعسّر للمالية العامة اللبنانية، ولكن المساعدة كانت مشروطة بتحقيق إصلاحات مالية وإدارية ملموسة، فعادت الحكومة إلى الأفكار الإصلاحية لحكومة الحص السابقة بعدما ألغت معظم مشاريع قوانينها وميزانيتها للعام 2001. وبدلاً من «تصغير حجم الدولة»، زيدت الضرائب وطُبّقت ضريبة القيمة المضافة (T.V.A) في آذار/ مارس 2002. وهكذا انعقد «مؤتمر باريس 2» في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 بمساعدة جاك شيراك ومباركة أميركية، حقّق نتيجة إيجابية بتدفق أموال بلغت 3 مليارات دولار تقريباً وانخفاض الفوائد في سوق بيروت المالي، وإقدام المصارف اللبنانية على منح قروض للدولة بدون فائدة بقيمة 4 مليارات دولار. ولكن مفاعيل هذه المؤتمرات كانت مؤقتة أمام تصاعد أزمة المالية العامة وتشابك الأمر بالوضع السياسي.

وكان الحريري يحافظ على موقعه كزعيم الطائفة السنيّة، وخاصة إصراره على حماية

صلاحياته الدستورية في مواجهة رئيس الجمهورية. فكان يتهم لحود بأنّه يريد العودة الى «الجمهورية الأولى»، وهي العبارة اللبقة لـ«الامتيازات المارونية»، أي الوضع الذي سبق اتفاق الطائف حيث كان رئيس الجمهورية الماروني يملك صلاحيات تنفيذية كاملة. وكان الوزير السابق ألبير منصور قد فصّل صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السابق وقال بأنّها كانت بدون حدود، استمرّت منذ الاستقلال عام 1943 في نظام احتكاري أصبح فيه رئيس الجمهورية شبه دكتاتور، وحتى العام 1989. ولخّص منصور صلاحيات رئيس الجمهورية في ظل «الجمهورية الأولى» بسبع جعلت إدارة الدولة جميعها في يده، يمارسها من خارج المؤسسات ودون تحمّل أي تبعة أو إمكان مراجعة أو ملاحقة[9]:

1. كان رئيس الجمهورية يتحكّم بالقرار السياسي، فيعيّن رئيس الحكومة والوزراء ويرأس مجلس الوزراء ويمارس الحكم بصفته رئيس السلطة الإجرائية ومتوليها ويتحكم بالمجلس النيابي ورئاسته وأكثريته عبر وسيلة التوزير والصلاحيات الخدماتية الأخرى.
2. يتحكّم بالقرار المالي عبر حاكم مصرف لبنان المتصل به مباشرة والخاضع له خارج إطار المؤسسات وعبر مدير عام وزارة المالية المتصل به أيضاً سطوة واستمراراً.
3. يتحكم بالقرار العسكري عبر قائد الجيش المتصل به مباشرة بعد تهميش موقع وزير الدفاع ومجلس الوزراء.
4. يتحكم بالقرار الأمني عبر مدير الأمن العام ومدير مخابرات الجيش والمتصلين به مباشرة خارج إطار المؤسسات والقانون.
5. يتحكم بالقرار القضائي عبر مجلس القضاء ومدعي عام التمييز وهما كذلك على اتصال مباشر به خارج إطار المؤسسات والقانون.
6. يتحكم بالقرار الإداري عبر رئيس مجلس الخدمة المدنية وعبر سلطته في تعيين الموظفين ونقلهم والتحكم بهم.
7. يتحكم بالقرار الإعلامي والتوجيهي عبر مدير الإعلام ورئاسة الجامعة اللبنانية، وقضت الممارسة أن يكونا على اتصال مباشر به ومن خارج أي إطار أو مسؤولية.

وإذ فقد رئيس الجمهورية إلياس الهراوي هذه الصلاحيات بموجب اتفاق الطائف وفي ظل «الجمهورية الثانية»، رغب لحود في التمسّك بحذافير ما ذكره الطائف حول ما تبقى من صلاحيات رئيس الجمهورية.

وفيما كانت مرحلة الترويكا (1992-1998) تسمح للحكومة تعاطي الشؤون الخارجية

والسياسة الداخلية، حصل تطوّر غير معلن في أن يترك الملف السياسي والأمني والإقليمي للرئيس لحود والملف الاقتصادي بتشعباته للحريري. فواصلت حكومة الحريري في الفترة 2001-2004 المساعي لتفعيل النمو الاقتصادي وضبط العجز في الموازنة، والبحث عن مساعدات مالية وتحسين مناخ الاستثمار. وإذ طرأ تحسّن في نسبة النمو الاقتصادي (5 بالمئة عام 2004) وتدفـّقت أموال بموجب مؤتمر باريس وودائع عوائد النفط من أثرياء الدول العربية، خلق الانفصام في الحكم معضلة جسّدها الفصل السطحي بين الملف الأمني - السياسي والملف الاقتصادي. وهو فصل اصطناعي لبديهية ترابط المسألتين، خاصة إذا كان مشروع استعادة دور بيروت وجلب السياح والاستثمار هو الحل المنشود. إذ كيف، بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب، باستثناء مزارع شبعا، يمكن التوافق بين خط سورية الإقليمي المتشدد ومعه «حزب الله»، وبين مشروع الحريري الذي يحتاج إلى قدر عال من الهدوء والاستقرار والانفتاح على شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدا شروط الحكومتين الأميركية والفرنسية (لما للأخيرة من مصالح حيوية في لبنان)؟.

وفاقم في الأمر أنّ الحريري راوح مكانه في الملف الاقتصادي، في حين أمكن لحود وحلفاؤه الذهاب في المواقف المتشددة إلى أقصى الحدود مهما كان ثمنها الاقتصادي، واستمرّ «حزب الله» في العمل العسكري المقاوم وصولاً إلى حرب جديدة مع إسرائيل عام 2006). كما غاب التفاهم عن ملفات خصخصة المرافق العامة. وتشنـّجت علاقة الحريري بـ«حزب الله» خاصة تحفظاته على النشاط العسكري جنوباً. ففي نيسان/ أبريل 2002، أطلق «حزب الله» 1500 قذيفة في مزارع شبعا لدعم الانتفاضة الفلسطينية في وقت كانت فيه إسرائيل ترتكب مجزرة في بلدة جنين في الضفة الغربية. وانتقد الحريري «التصعيد في الجنوب الذي يعطي إسرائيل الفرصة لإبعاد الاهتمام الدولي بأحداث الضفة»[10]. كما أنّ مشاريع الإعمار في مناطق يسيطر عليها «حزب الله» باتت تتعثـّر. ففي حزيران/ يونيو 2002، تعرّض ممثلو الحكومة للضرب والشتائم أثناء احتفال لوضع حجر الأساس لجسر في حي الأوزاعي في الضاحية الجنوبية، وسرت أقاويل عن «محاولة سنيّة لإزالة الشيعة من مدخل بيروت الجنوبي». وكانت الحكومة وأوساطها قد دأبت على تفسير أي معارضة لمشاريع الإعمار إنما هي مشاكل يمكن حلـّها مع طوائف، فثمـّة معارضة «شيعية» يقودها «حزب الله» و«حركة أمل» لأنّ مشروع إعمار بيروت قد وضع حدّاً لطموح الشيعة في العاصمة، أو معارضة «مارونية» ترفض الاعتراف بتغيّر موازين القوى المحلية[11]، أو تأخـّر مدّ أعمدة كهرباء أو شبكات طرق في المحافظات ما

استدعى التعامل مع مرجعيات أمراء الحرب على الأرض.

وإذ ارتفع الضغط الدولي الذي قادته الولايات المتحدة على دول المنطقة تمهيداً للغزو الأميركي للعراق، شاءت سورية أن تبرد الساحة اللبنانية وأن يخفّ التوتـّر بين الحريري ولحود إلى حدّه الأدنى دون أن يزول. كما أنّ بشـّار أحدث تغييرات في جهاز الأمن السوري في لبنان في نهاية 2002 (مع ما طبع هذه الفترة من استمرار جو الفساد الذي مثـّلته مافيا لبنانية سورية على أعلى المستويات). واستبدل بشار بغازي كنعان رستم غزالة كمسؤول عن الاستخبارات السورية في لبنان، وعيّن محمد خلـّوف مكان غزالة في قطاع بيروت. وتبع خلـّوف وغزالة مباشرة لآصف شوكت، صهر بشـّار، الرئيس الفعلي للاستخبارات العسكرية السورية التي كان قائدها الاسمي الجنرال حسن خليل. وإذ اعتبر غزالة عضواً في مافيا الفساد اللبنانية السورية، لاحقته وأشقاءه اتهامات بالقيام بعمليات ابتزاز لـ«بنك المدينة» اللبناني بقيمة 200 مليون دولار، منها 8 ملايين دولار خلال أشهر من استلامه منصبه عام 2002[12]. أمـّا غازي كنعان الذي كان مقرّباً من الحريري وبعيداً عن لحود، فقد كان خارج دائرة بشـّار الضيقة، فعاد إلى دمشق حيث أصبح وزيراً للداخلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 في أوج الأزمة اللبنانية السورية التي تفجـّرت حول التجديد للرئيس لحود في صيف ذلك العام.

كان بشـّار قبل العام 2003 واثقاً من تحالفاته المحليّة داخل لبنان ومن متانة النظام الأمني، حتى أنـّه أمر بتقليص القوات السورية من 30 ألفاً إلى 14 ألفاً، وإخراجها من بعض المناطق المسيحية. وإذ تحسّنت العلاقات بين بغداد ودمشق في عهد بشـّار واستفادت سورية من صادرات العراق النفطية عبر أراضيها، بدأت الولايات المتحدة (بلسان وزير الخارجية كولن باول) تشير إلى «الاحتلال السوري للبنان». وهكذا، بعدما كانت إدارة سورية للبنان موضع رضى وتقدير في باريس وواشنطن انقلب الوضع رأساً على عقب. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2003 وقـّع الرئيس جورج دبليو بوش قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان». وفيما كانت نتيجة تعاون حافظ الأسد مع واشنطن حول الكويت والعراق عام 1990 قد أطلق يده في لبنان، كان لانتقاد بشـّار للغزو الأميركي ومواقفه المتشددة منه دور في الانقلاب على المباركة الأميركية لإدارة دمشق للساحة اللبنانية. وتدهورت الأمور بشكل مريع في 2004، عام الاستحقاق الرئاسي في لبنان حيث تنتهي ولاية لحود في تشرين الثاني/ نوفمبر. لقد رأى بشّار ومستشاروه أن الأفضل لسورية التجديد للحود، الموثوق به والمجرّب والذي يجمع في شخصه السلطة الأمنية والمدنية، وهو صاحب العلاقة الطيبة مع «حزب الله» ، بدلاً من البدء

مع ماروني آخر قد لا يحقق لسورية أهدافها، كما حصل مع إلياس سركيس (الذي خرج من الوصاية السورية بعدما دعمه حافظ الأسد ضد ريمون إدّه عام 1976). وكانت تجربة حافظ الأسد الناجحة في التجديد للياس الهراوي عام 1995 مشجعة لبشار على التجديد للحود.

إغتيال الحريري

وصل الوضع في لبنان ذروته عام 2004، حيث كانت المعارضة ضد التجديد للحود شديدة، يقودها الحريري وجنبلاط وحلفاؤهما، فيما كان جنبلاط يهاجم النظام الأمني في لبنان موجّهاً عبارات قاسية تجاه لحود. ولم يترك تعاون لحود التام مع بشّار في السنوات السابقة أي شعبية له في الشارع الماروني والأوساط المسيحية، إلى درجة أنّ الرأي العام بدأ يتندّر حول تسويق لحود عام 1998 «كماروني قويّ تجاه الزعامات السنية والشيعية»[13]. كما طغى الوضع في العراق على كل ما عداه في العلاقات بين سورية وواشنطن، رغم محاولات دمشق إبداء الرغبة في التعاون في الشؤون الاستخباراتية وأمن الحدود بين سورية والعراق. وعلى سبيل المثال عندما اشتعلت انتفاضة مقتدى الصدر في النجف في آب/ أغسطس 2004 ضد الاحتلال الأنغلو-أميركي للعراق، طلب بشّار من أمين عام «حزب الله» حسن نصرالله التدخّل لتهدئة مقتدى الصدر، كإشارة حسن نيّة تجاه الولايات المتحدة. ولكن واشنطن نظرت إلى الأمر على أنّه وصولية سورية قليلة الأهمية مقارنة بمستوى تعاون آية الله علي السيستاني (الذي لا تربطه صداقة مع نصرالله) وجهوده الكبيرة للتهدئة داخل العراق.

في 27 آب/ أغسطس 2004، أهمل بشار التحذيرات الفرنسية الأميركية من مغبة التجديد للحود، واستدعى الحريري إلى دمشق للحديث حول تعديل الدستور للسماح للحود بتمديد ولايته ثلاث سنوات تنتهي عام 2007. واستناداً إلى تقرير المحقق الدولي بيتر فيتزجيرالد، فإنّ الرئيس السوري خاطب الحريري بأسلوب فوقي جارح وهدّده بالأذى الجسدي («لحود هو أنا.. إذا أنت وشيراك تريدان أن أخرج من لبنان سأهدم لبنان على رأسك»[14]). كما أنّ الحريري عرّج على عنجر في طريق عودته إلى بيروت حيث تعرّض لتهديدات مماثلة من رستم غزالة[15]. وفور وصول الحريري إلى منزله في فقرا، كان شديد التوتّر والانفعال وأبلغ من حوله: «بنظر السوريين نحن كلنّا حشرات»[16]. ونفذ الحريري ما هو مطلوب منه، فوافق مجلس الوزراء على التعديل الدستوري للتجديد في جلسة استغرقت عشر دقائق، واجتمع البرلمان وصوّت بأغلبيته لتعديل المادة 49 لمرّة واحدة للتجديد للحود ثلاث سنوات.

من ناحيتها كانت الولايات المتحدة غير راضية عن الموقف السوري حيال العراق وعلاقة دمشق بطهران وتعاون بشّار العميق مع «حزب الله» في لبنان. وأعيد إلى التداول الديبلوماسي والإعلامي دور التنظيمات الشيعية في الثمانينات في تفجير موقع المارينز والسفارة الأميركية وخطف الأميركيين في بيروت. وكانت أميركا قد أصيبت بالخيبة من سورية بعدما كانت تعوّل في مباركتها للإدارة السورية للبنان على انقلاب دمشق يوماً ما على «حزب الله» ونزع سلاحه. وأنّ هذا اليوم قد استحق بنظر واشنطن منذ انسحبت إسرائيل من الأراضي اللبنانية عام 2000 وبات على سورية التنفيذ.

أمّا فرنسا فقد كانت تسعى منذ بداية رئاسة بشار إلى تفاهم مع دمشق يسمح بترك مساحة من الاستقلال والسيادة للبنان، واحترام الدور الفرنسي ومصالح فرنسا في بيروت، مقابل دعم فرنسا لسورية في المسائل الإقليمية والصراع العربي الإسرائيلي[17]. وكمؤشرات، أقام شيراك استقبال دولة لبشار الأسد ووفد سوري رفيع في قصر الإليزيه وألغت فرنسا الديون السورية ودعمت بقوّة المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وسورية حول اتفاقية الشراكة. وفي العام 2002، فاز شيراك بولاية ثانية لمدة خمس سنوات ضد المرشح العنصري جان ماري لوبان والاشتراكي ليونل جوسبان، وكان معارضاً شديداً للغزو الأميركي للعراق.

ولكن في صيف 2004 اكتشفت كل من واشنطن وباريس أنّ استثماراتهما في بشار ذهبت هباء، فاتحد الموقفان حول لبنان، رغم الشق الواسع الذي يفصلهما حول العراق. وفي الثاني من أيلول/ سبتمبر 2004، رعت الولايات المتحدة وفرنسا قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي دعا إلى انسحاب كل القوى الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح ما تبقى من ميليشيات وخاصة الجناح العسكري لـ«حزب الله»، وإجراء انتخابات رئاسية حرّة بدون تدخّل خارجي. وساهم هذا الجو الدولي والتجديد للحود في إذكاء نار المعارضة في لبنان، فواصل جنبلاط والبطريرك صفير التنديد بالهيمنة السورية، إلى أن استقال الحريري من منصبه في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، منهياً هذه المرّة تحالفه الذي بدا سرمدياً مع سورية، معتبراً أنّ «بشار ليس ناضجاً ومتمرّساً كوالده»[18]. ورغم أنّ الموالاة اتهمت الحريري بأنّه وراء القرار 1559 وأنّه شارك في إعداد نصه مع صديقه جاك شيراك، إلا أنّه تجنّب قدر الإمكان المشاركة العلنية في المعارضة. وفيما ركّزت الأجهزة الأمنية على تحركات المعارضة العلنية وخاصة على وليد جنبلاط، قامت قوى الأمن بحملة اعتقالات في قرى درزية في الشوف في أيلول/ سبتمبر طالت أنصار جنبلاط، وتعرّض مروان حمادة، أحد نواب كتلة جنبلاط البارزين، لمحاولة اغتيال في أول تشرين الأول/ اكتوبر

عندما انفجرت عبوة ناسفة أثناء مرور سيارته. وكان حماده قد استقال من الحكومة احتجاجاً على التمديد للحود. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، رفعت المواكبة الأمنية لجنبلاط ما زاد من احتمال تعرّضه للخطر ورفعت الأعمدة الإسمنتية التي تحمي منزله في بيروت. وصدم الحريري بهذه التطورات وأدرك أنّ الأمور لن تعود إلى الوراء. وفيما حاول حسن نصر الله التوسّط لدى جنبلاط إلا أنّ هذا الأخير صعّد في موقفه من لحود، وبدأ سلسلة اتصالات إقليمية ودولية، وسافر إلى أوروبا في 3 كانون الأول/ ديسمبر حيث استقبله شيراك بحفاوة في باريس.

وبرز تكتل معارض واسع شمل «تيار المستقبل» الذي يقوده الحريري و«الحزب التقدمي الاشتراكي» الذي يقوده جنبلاط، ولقاء قرنة شهوان الذي يضم شخصيات نيابية وسياسية مارونية ويرعاه البطريرك صفير، و«التيار الوطني الحر» الذي يقوده ميشال عون من المنفى الفرنسي. وعقد هذا التكتل اجتماعاً حاشداً في أوتيل بريستول في بيروت. وكانت مساندة الحريري لهذا التكتل، بما يمثله من قوّة مالية وسياسية على الأرض وما يتمتع به من علاقات إقليمية ودولية، إشارة الى انقلاب هام في الموازين اللبنانية ضد الوجود السوري وضد الرئيس لحود، خاصة قبل استحقاق انتخابات برلمان 2005. وكان الحريري يحضّر لهذه الانتخابات ويخطط لحملات مختلفة وقويّة لكسب أكثرية المقاعد. وفي هذا المسعى اشترى كميات كبيرة من الشارات البرتقالية من فرنسا للتشبه بربيع أوكرانيا في الانتخابات وأعلن أنّ هدفه «خروج القوات السورية وتحقيق استقلال لبنان»[19].

كما أنّ الحريري سعى للتقرّب من «حزب الله» فصارح السفير الإيراني في باريس، أنّ مشكلته هي مع الوجود السوري وأعماله في لبنان وليس مع «حزب الله». ولم يكن «حزب الله» غائباً عن الصراع لأنّ الحريري وقف إلى جانب القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن والقاضي بحل الميليشيات وبانهاء الوجود السوري في لبنان. ويقول حازم صاغية إنّه «لم يكن عديم الدلالة ان يصطدم رفيق الحريري مبكراً بالحزب المعمّم والملثّم، وان يصطدم به الحزب، فيمتد نزاعهما على رقعة كبيرة من القضايا تبدأ بإرسال الجيش الى الجنوب ولا تنتهي عند مسائل البناء والتعمير. وفي الاشتباكات السياسية هذه، وفي غيرها، غالباً ما لعب حزب الله وظيفة محددة لدى السياسة السورية، فكان مخلب قطها في الشؤون الكبرى الموصوفة بالاستراتيجية، تاركاً للسادة عاصم قانصوه وناصر قنديل وغيرهما ان يكونوا المخلب المختص بالشؤون الصغرى، وما أكثرها... ففي الداخل يُصار الى اختطاف الطائفة الشيعية ومنعها من الاندراج في اجماع وطني لبناني، تحت طائلة الترهيب بـ'بندقية المقاومة' التي كسدت وظيفتها.

وهذا ما جلته، على أوضح ما يكون، الأيام القليلة التي تلت الاغتيال الوحشي لرفيق الحريري ومرافقيه»[20].

كان الحريري دوماً يتجوّل في موكب مصفّح، حيث كتبت مراسلة مجلة **تايم** كلارا مالرو في 8 شباط/ فبراير 1993، عن الحريري «الرجل المعجزة، كل شيء هو كبير عند الحريري»، «أن موكبه الاعتيادي ضم ست سيارات ليموزين مصفحة وأربعين حارساً مسلّحاً ومجموعة حراسة لقصره، وأنّ كلفة حراسته في بيروت تبلغ مليوني دولار في السنة يدفعها من جيبه الخاص، وذلك إضافة إلى القوى الأمنية الرسمية التي تقوم بحمايته ومواكبة تحركاته منذ أصبح رئيساً للحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر 1992»[21].

سيطر على المناخ العام اللبناني في بداية شباط 2005 جو من الاستقطاب العنيف فيما شنّ حلفاء سورية حملات إعلامية قاسية استعملت فيها عبارات غير مسبوقة ضد الحريري وجنبلاط وحلفائهما (لقّب أحدهم الحريري بـ«البركيل»، أي الثعبان الكبير). وفي 2 شباط/ فبراير 2005، انعقد لقاء بريستول الثالث وصدر بيان يطالب فيه، للمرّة الأولى، بخروج القوات السورية واستخباراتها من لبنان. وفي العاشر من شباط/ فبراير، حذّر تيري رود لارسن، مبعوث الأمم المتحدة، من أنّ الحريري في خطر جسدي وأنّ على الزعماء اللبنانيين أن يتيقظوا. وفي ظهيرة 14 شباط قطعت محطات التلفزة برامجها لتبث المشهد الرهيب من حي الفنادق قرب أوتيل سان جورج حيث وقع انفجار مدوٍّ لدى مرور موكب الرئيس الحريري. ولبضع ساعات انتشرت صورة الرئيس الشهيد متفحمة على مواقع الانترنت. عشرات ملايين الدولارات من الحماية والحراسة والحذر لم تمنع أن يقع الحريري ضحية الاغتيال السياسي الذي طالما ضرب لبنان وشخصياته الكبرى.

شكّل مصرع الحريري حدثاً من الأحداث النادرة في الشرق الأوسط التي تخلق تداعيات تشكّل حركة دومينو. إذ إنّ الوضع انفتح على تحوّلات محلية وإقليمية لا حصر لها في الأشهر التالية. داخلياً:

1. إغتيالات: اغتيل إضافة إلى الحريري، النائبان باسل فليحان وجبران تويني والأستاذ الجامعي والإعلامي سمير قصير، والأمين العام السابق «للحزب الشيوعي اللبناني» جورج حاوي، وتعرّض لمحاولة اغتيال الوزيران مروان حمادة (في خريف 2004) والياس المرّ والإعلامية مي شدياق. ووقعت سلسلة تفجيرات استهدفت الأملاك الخاصة في المناطق المسيحية.

2. إنتفاضة الاستقلال: سقطت حكومة عمر كرامي الثانية (كما الأولى عام 1992) في الشارع في 28 شباط/ فبراير 2005 بعد سلسلة تظاهرات شعبية خرجت احتجاجاً على اغتيال الحريري. وكان تتويج هذه التظاهرات مهرجاناً عارماً في 14 آذار/ مارس، فاق عدد المشاركين فيه المليون نسمة واطلقت خلاله عبارة «انتفاضة الاستقلال»، وقارنها الإعلام الغربي بأحداث أوكرانيا التي أودت بالنظام الشيوعي، كما أطلقت عليها الخارجية الأميركية عبارة «ثورة الأرز». وكان قد سبقه انطلاق مهرجان خطابي آخر في بيروت يوم 8 آذار/ مارس بحشودات ضخمة وشعارات «لشكر سورية». وأظهر المهرجانان أنّ الإجماع غير متوفّر على القضايا الأساسية في لبنان، خاصة بعد إعلان بشار الأسد عزم سورية على الخروج من لبنان في خطاب ألقاه يوم 5 آذار/ مارس ما أطلق السؤال الكبير «من يحكم لبنان بعد زوال الوصاية السورية؟».
3. استقطاب طائفي: أسفر الاستقطاب الطائفي عن وقوف أمراء حرب السنة وزعماؤهم والدروز والموارنة وحلفاؤهم في ناحية (فريق 14 آذار) ضد الوجود السوري وضد رئيس الجمهورية، وفي ناحية ثانية أمراء حرب الشيعة وحلفاؤهم (فريق 8 آذار) يحافظون على علاقاتهم مع سورية ولا يقاطعون رئيس الجمهورية.
4. أكثرية نيابية: جرت انتخابات برلمانية في أيّار/ مايو وحزيران/ يونيو 2005 لم تختلف عن سابقاتها في استعمال المال والاستقطاب الطائفي المريض، ولكنّها أسفرت عن أكبر انتصار انتخابي لتيّار الحريري وحلفائه، حيث تأثّر الرأي العام اللبناني بمشاعر الحزن على استشهاد رفيق الحريري. فازت لائحة الحريري بمقاعد بيروت الـ19 التي ضمّت أيضاً أرملة بشير الجميّل صولانج عن المقعد الماروني، وخسر حلفاء سورية التقليديون، طلال أرسلان وسليمان طوني فرنجية وعمر كرامي (لم يترشح) وآخرون.
5. خروج سمير جعجع من السجن: خرج سمير جعجع من السجن بعد 11 عاماً ليقود «حزب القوّات اللبنانية» وتكتلاً من 6 نواب، بالتحالف مع تيار الحريري وجنبلاط.
6. عودة ميشال عون: عاد الجنرال ميشال عون من فرنسا في 7 أيّار/ مايو ليقود «التيار الوطني الحرّ» ويفوز بتكتل من 21 نائباً. وكان فوز عون ملفتاً في أقضية مارونية، فقد رأى الناس في عون الرجل المسيحي الذي يمكن أن يعادل زعماء الدروز والشيعة والسنّة في لبنان بعد الخروج السوري. وإذ حاول تحالف الحريري - جنبلاط - جعجع فرض الشروط على عون، ابتعد هذا الأخير عنهم وانفتح على حلفاء سورية كسليمان طوني

فرنجية وطلال أرسلان وحسن نصرالله، على أساس أنّ هدف إخراج سورية من لبنان قد تحقق.

7. دخول «حزب الله»: فاز في انتخابات برلمان 2005 تحالف «حزب الله» - «حركة أمل» بـ35 مقعداً، منها 23 للحزب و12 للحركة. ولكن في العام 2005 بدت حصة «أمل» كتنازل من «حزب الله» وليس حجماً انتخابياً للتنظيم الذي يقوده نبيه برّي. وفي غياب الدور السوري، دخل «حزب الله» الحكومة للمرّة الأولى منذ تأسيسه وبات يشكّل ثقلاً يهدد باستمرارها أو بإسقاطها.
8. سقوط النظام الأمني: في آب/ أغسطس 2005، اعتقلت السلطة اللبنانية رؤساء الأجهزة الأمنية جميل السيّد وريمون عازار ومصطفى حمدان وعلي الحاج، باقتراح من تقرير للأمم المتحدة أشار إلى احتمال ضلوعهم في اغتيال الحريري.
9. محاولة تغيير رئيس الجمهورية: حاولت الأكثرية النيابية التي قادها سعد الحريري، نجل الرئيس الشهيد، إكمال المشوار إلى خاتمته بالضغط لإزاحة رئيس الجمهورية إميل لحود، عبر اتهامه بترؤس نظام أمني متحالف مع القيادة السورية. وكان بديل الأكثرية النيابية انتخاب رئيس جمهورية يتوافق مع مبادىء «انتفاضة الاستقلال» وشعاراتها. وإذ برز الجنرال ميشال عون كقوّة برلمانية ومرشّح قوّي لرئاسة الجمهورية ورفض لحود التنحي، تعطّلت مساعي تغيير رئيس الجمهورية فيما استمرّت دمشق، بدعم من أصدقائها المحليين الكثيرين، تمارس نفوذاً ملحوظاً على الساحة اللبنانية.

أمّا على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد حصلت تطورات جذرية:

10. خروج سورية: فرضت الإرادة الدولية مدعومة من الشرعية الدولية التي يمثّلها قرار مجلس الأمن 1559 خروج الجيش السوري وأجهزة المخابرات السورية من لبنان في نيسان/ أبريل 2005. وتوتّرت العلاقات بين لبنان وسورية فيما تصاعدت الحرب الكلامية وخاصة عبر الإعلام. وفي صيف 2005 أغلقت سورية الحدود أمام حركة الترانزيت اللبناني لأسابيع عدّة.
11. نهاية «الرباعي السوري»: أزال النظام الذي أقامه بشار أي نفوذ للممسكين السابقين بالملف اللبناني وما يدرّه من فوائد على المافيا اللبنانية السورية. فبعد إبعاد غازي كنعان رجل سورية القوي سابقاً في لبنان، بحكم منصبه كرئيس لجهاز الاستخبارات من مركزه في عنجر، وعودته إلى دمشق حيث أصبح وزيراً للداخلية، أعلن في 12 تشرين الأول/

أكتوبر 2005، نبأ انتحاره. لقد انتشرت أقاويل أنّ كنعان لم يكن يؤيّد التجديد للحود وأنّه لم يكن على علاقة جيّدة بماهر الأسد، شقيق بشار ولا بآصف شوكت. وشوكت هو صهر بشار الذي أصبح رئيس الاستخبارات العسكرية في سورية في نفس يوم اغتيال الحريري مكان حسن خليل الذي أحيل إلى التقاعد. وكان حسن خليل نائباً لعلي دوبا عام 2000، عندما أحيل دوبا على التقاعد وأخذ مكانه. وكان دوبا جزءاً من المافيا اللبنانية السورية حيث أصدر 1500 تصريح عبور لاستعمال الخط العسكري بين لبنان وسورية لتهريب البضائع بقيمة 8000 دولار للتصريح، وتولى ابنه محمد دوبا الأمر من بعده. أمّا حكمت الشهابي فقد اتهم بالفساد وغادر سورية للاقامة في الولايات المتحدة. وانشق عبدالحليم خدام عن النظام السوري في نهاية 2005 ليستقر في باريس ويطلق اتهامات كبيرة ضد بشار الأسد وقيادته ويورد تفاصيل عن ضلوع القيادة السورية في اغتيال الحريري. وردّت سورية باتهام خدام وعائلته، وخاصة ابنه جمال، بالفساد والإثراء غير المشروع وحركت الدعاوى قضائياً لملاحقته بتهم عدّة تبدأ بالخيانة العظمى وتنتهي باستيراد المواد السامة. وفيما تصاعدت الاتهامات ضد سورية بتدبير اغتيال الحريري، لم تحسم التحقيقات الدولية الأمر بعد عامين من التحقيق، فيما برزت سيناريوهات أخرى عن دور الأصوليين السنّة أو المخابرات الإسرائيلية في الأمر.

12. إزدياد النفوذ الأميركي والفرنسي والسعودي: برز دور باريس وواشنطن على الساحة اللبنانية بشكل غير مسبوق بعد مغادرة سورية، وارتبطت مسألة لبنان بمحورين إقليميين لا يصلان إلى حد التحالف: محور دمشق – طهران – «حزب الله» – «حماس» – رئيس الجمهورية إميل لحوّد من ناحية، ومحور واشنطن – باريس – الرياض – القاهرة – الرئيس الفلسطيني أبو عباس – وليد جنبلاط – سعد الحريري – سمير جعجع من ناحية ثانية. وفيما صوّر البعض أنّ «لبنان انتقل من وصاية إلى احتلال»، لم يكن المحوران أكثر من وجهتي نظر تغطيان النزاع الداخلي بين أمراء الحرب حول من يحكم لبنان بعد خروج سورية وكيف ستتم قسمة السلطة.

اكتمال التبلـّر

لقد أدّى اغتيال الحريري إلى صرخة عارمة في أوساط اللبنانيين وخاصة في الطائفة السنّية، وانضم الشارع بأغلبيته إلى صفوف المعارضة المطالبة بإنهاء الوصاية السورية واستقالة الرئيس

لحود وتصفية النظام الأمني. وكان هذا التحرّك شديد الأهمية بما يمثـّله السنة من قوّة بشرية تبلغ ربع سكان لبنان لم تتجه بعد إلى التبلـّر كما حصل للشيعة والدروز والموارنة. وبانضمام هذه الطائفة إلى الموارنة والدروز الذين شكـّلوا 40 بالمئة تقريباً من سكان لبنان، أصبح ثلثا الشعب اللبناني في موقف معارضة سورية والمطالبة بخروجها الفوري. وخلال أسابيع خرجت تظاهرات شعبية حاشدة في حجمها التاريخي غير المسبوق في لبنان، كانت دائماً تبدو وكأنـّها تمثـّل الثلثين. وبالمقابل خرجت تظاهرات معاكسة بأغلبية شيعية يقودها «حزب الله».

بعد مضي ذكرى الأربعين يوماً على استشهاد الحريري، خرجت أسرته ببيان يسمي نجله سعد لوراثة تركته السياسية، فيما يتابع ابنه بهاء الاهتمام بأعمال العائلة. ولد سعد الحريري في 18 نيسان أبريل عام 1970 وقضى طفولته في بيت جدّه في صيدا ثم تابع دراسته في فرنسا والولايات المتحدة. وبعد تخرجه من جامعة جورج تاون في واشنطن تبوّأ منصب مدير عام شركة سعودي أوجيه عام 1996 وتابع اعمال الاستثمارات العائدة للأمبراطورية الحريرية. وفي 20 نيسان 2005 ورث زعامة والده بعد تأكيد سعودي وفرنسي بأن انتقاله للعمل في الشأن السياسي لن يؤثر على أعمال عائلة الحريري لا في السعودية ولا غيرها، وأن الملك عبد الله قطع بنفسه هذا الوعد.

ويختصر جهاد الزين اكتمال التبلـّر، بانضمام السنـّة إلى الآخرين مع صعود سعد الحريري:

«كان الرئيس رفيق الحريري حتى عام 1998 ينظر الى نفسه وباعتزاز وبدون عقدة نقص على انه «برّاني» حتى في موقع رئاسة الوزراء... أما بعد 1998 فلم يذهب فقط الى الاندماج الكامل بالطبقة السياسية اللبنانية واضطراره الى إلغاء اي بعد تناقضي معها فحسب، بل خطـّط أيضاً وبنجاح كبير لكي يصبح أحد أعمدة النظام السياسي الطائفي بهذا المنطق السياسي. وهذا ما بدأت بتكريسه انتخابات العام 2000. وأكمل تحوّل النظام السياسي الذي كان قد بدأ عام 1958 مع حزب الكتائب وصعوده العام كأول حزب ممتد على مستوى الطائفة المارونية ريفاً ومدينةً وبالتالي على مستوى المجموعة المسيحية وبالتوازي مع ظاهرة الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط كمرجعية أساسية للطائفة الدرزية، وعام 1984 مع 6 شباط الذي اطلق حركة امل. عام 2000 أصبح «تيار المستقبل» لأول مرة حزباً انطلاقاً من بيروت، حزباً ذاهباً نحو توحيد لا سابقة له بهذه الطريقة للمجموعة المسلمة السنّية في النظام الطائفي. أصبح جزءاً أساسياً من النظام السياسي اللبناني».

«... سعد الحريري من الوجهة السياسية ورث لحظة سياسية كان والده متّجهاً فيها الى مد المؤسسة الحريرية كحزب سياسي نحو الأرياف السنيّة لو بقي على قيد الحياة خصوصاً مع نجاح النظام العالمي الجديد بإخراج الجيش السوري من لبنان عبر التحالف الاميركي الفرنسي. الآن سعد الحريري هو أمام هذا الدور الذي تكرّس مع انتخابات 2005: امتداد المؤسسة الحريرية الى الأرياف والمدن الريفية... هذه المؤسسة إذن هي أمام خيارين: فالسيد سعد الحريري إما أن تتطوّر الأمور أمامه من سيىء الى أسوأ في المنطقة ويجد نفسه زعيماً أكيداً وقويّاً على مدى سنوات لمؤسسة رئيسية من مؤسسات النظام الطائفي اللبناني تدير نوعاً من الحرب الأهلية غير المعلنة بين الطائفيات اللبنانية خصوصاً أنها الآن تستند، كالأحزاب الطائفية الأخرى الى العمق الريفي، او ان يكون كما يريده التفويض الدولي عنصر توازن لسلم أهلي مديد»[22].

في 2006، بدا واضحاً أنّ نظام أمراء الحرب والتجّار في لبنان كان في أوج حيويّته ودينامي

اته، وقد اجتمع ممثلو الطوائف حول طاولة حوار بمثابة «مجلس مليّ» (مماثل لذلك الذي ابتدعته الدول الكبرى لجبل لبنان بعد حرب 1860) يلغي دور المؤسسات الدستورية أو يؤجل دورها إلى حين الاتفاق على وثيقة حكم جديدة ولم تكن الحرب مع إسرائيل في صيف 2006 إلاّ فاصلاً في مسلسل الصراع المحلي.

ها قد اكتمل تبلّر الطوائف الأربع الكبرى وبات ممكناً فتح صفحة جديدة من فدرالية طوائف نصف مكتوبة وعصر جديد لأمراء الحرب والتجّار في البلد الصغير.

هوامش

[1] **مجلة الوسط**، 27 كانون الثاني/ يناير 1997.

[2] مقابلة مع عصام نعمان في صحيفة **الرأي العام**، 5 أيلول/ سبتمبر 2005.

[3] هنري إدّه، **المال إن حكى**، ص 126–127.

[4] **الحياة**، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، «دمشق غاضبة من مواقف جنبلاط ونائب بعثي يتهمه بالعمالة ويهدده».

[5] **النهار**، 20 آذار/ مارس 2001.

[6] **الحياة**، 20 آب/ أغسطس 2001.

[7] Georges Corm, *Le Liban Contemporain - Histoire et société*, Paris, La Découverte, 2003, p. 274.

[8] **مجلة الشراع**، 25 أيلول/ سبتمبر 2005.

[9] ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، 1993، ص 46–47، ومقال عماد مرمل، السفير، 22 أيّار/ مايو 2003، «الحريري يرى في لحود صورة الجمهورية الأولى».

[10] **الحياة**، 5 نيسان/ ابريل 2002.

[11] Georges Corm, *op. cit., p. 259*.

[12] الحياة، 19 أيّار/ مايو 2005، وجريدة **السياسة**، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

[13] William Harris, *The New Face of Lebanon: History's revenge*, Princeton, N.J., Markus Weiner Publishers, 2006, p. 298.

[14] Neil Macfarquahar, 'Behind Lebanon Upheaval: 2 Men's Fateful Clash', New York Times, 20 March 2005.

[15] Peter Fitzgerald, *Report of the U.N. Fact-Finding Mission to Lebanon*, New York, United Nations, 25 February - 24 March 2005, p. 5.

[16] William Harris, *Ibid. p. 298*.

[17] William Harris, *Ibid. p. 299*.

[18] **النهار**، 26 شباط/ فبراير 2005.

[19] **الحياة**، 21 شباط/ فبراير 2005.

[20] «حزب الله وشركاؤه في المشروع»، حازم صاغية، **الحياة**، 19 شباط/ فبراير 2005.

[21] Clara Marlowe, *Time Magazine*, 8 February 1993, Mr Miracle, Everything about Hariri is big.

[22] جهاد الزين، «ما يقارن وما لا يقارن، بين فؤاد شهاب ورفيق الحريري»، **النهار**، 6 نيسان/ ابريل 2006.

ملحق احصائي

جدول 1 – الناتج المحلي القائم وسعر الصرف والدين العام 1991 إلى 1999

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
Gov Revenues (LL)	522	1,060	1,855	2,241	3,033	3,533	3,753	4,449	4,868
Gov Exp (LL)	1,196	2,220	3,069	5,379	6,342	7,958	10,067	9,062	8,910
Deficit (LL)	(674)	(1,160)	(1,214)	(3,138)	(3,309)	(4,425)	(6,314)	(4,613)	(4,042)
U.S. dollar	928	1,712	1,741	1,680	1,621	1,571	1,539	1,516	1,508
Gov Revenues ($)	563	619	1,065	1,334	1,871	2,249	2,439	2,935	3,228
Gov Exp ($)	1,289	1,297	1,763	3,202	3,912	5,066	6,541	5,978	5,908
Deficit ($)	(726)	(678)	(697)	(1,868)	(2,041)	(2,817)	(4,103)	(3,043)	(2,680)
Debt ($)	3,114	2,635	3,821	6,577	8,870	13,008	15,390	18,555	22,365
Nom GDP ($)	4,452	5,546	7,535	9,110	11,119	12,992	14,862	16,165	16,458
Exp / GDP (%)	29%	23%	23%	35%	35%	39%	44%	37%	36%
Deficit/GDP (%)	-16%	-12%	-9%	-21%	-18%	-22%	-28%	-19%	-16%
Debt/ GDP (%)	70%	48%	51%	72%	80%	100%	104%	115%	136%

Banque du Liban and Ministry of Finance Lebanon web sites, various years; calculations and projections to 2008 by Kamal Dib

جدول 2 – الناتج المحلي القائم وسعر الصرف والدين العام 2000 إلى 2008

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Gov Revenues (LL)	4,749	4,643	5,830	6,219	7,075	6,984	7,288	7,579	7,882
Gov Exp (LL)	10,932	9,170	9,934	8,810	8,305	7,802	8,329	8,662	9,008
Deficit (LL)	(6,183)	(4,527)	(4,104)	(2,591)	(1,230)	(818)	(1,041)	(1,083)	(1,126)
U.S. dollar	1,508	1,508	1,508	1,508	1,508	1,508	1,508	1,508	1,508
Gov Revenues ($)	3,149	3,079	3,866	4,124	4,692	4,631	4,833	5,026	5,227
Gov Exp ($)	7,249	6,081	6,588	5,842	5,507	5,174	5,523	5,744	5,974
Deficit ($)	(4,100)	(3,002)	(2,721)	(1,718)	(816)	(542)	(690)	(718)	(747)
Debt ($)	24,969	28,340	30,727	33,359	35,862	38,488	39,178	39,896	40,643
Nom GDP ($)	16,399	16,660	17,292	19,251	20,021	20,021	20,821.8	21,654.7	22,521
Exp / GDP (%)	44%	37%	38%	30%	28%	26%	27%	27%	27%
Deficit/GDP (%)	-25%	-18%	-16%	-9%	-4%	-3%	-3%	-3%	-3%
Debt/ GDP (%)	152%	170%	178%	173%	179%	192%	188%	184%	180%

Banque du Liban and Ministry of Finance Lebanon web sites, various years; calculations and projections to 2008 by Kamal Dib

جدول 3 – تطوّر عجز الموازنة 1951 إلى 1990 (مليون دولار)

السنة	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
إيرادات	28.2	34.1	41.3	48.4	55.0	59.0	65.6	70.9	79.2	99.8
نفقات	24.1	24.2	28.2	34.2	40.7	49.6	60.1	57.1	62.8	76.7
رصيد	4.1	9.9	13.1	14.2	14.3	9.4	5.5	13.8	16.4	23.2

السنة	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
إيرادات	101.8	119.6	132.7	145.1	157.9	167.5	162.2	181.4	184.4	202.8
نفقات	87.4	137.9	138.4	154.1	171.4	175.0	184.2	190.8	193.6	210.7
رصيد	14.4	-18.3	-5.7	-9.0	-13.5	-7.4	-22.1	-9.5	-9.1	-7.8

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
إيرادات	240.2	288.2	335.6	545.0	..	..	..	..	..	..
نفقات	227.4	280.0	414.1	523.1	..	..	..	..	..	..
رصيد	12.9	8.2	-78.5	21.9	-94.8	-102.7	-184.7	-177.7	-306.2	-520.9

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
إيرادات	..	549.7	973.5	381.0	261.9	159.0	89.3	52	92	180
نفقات	..	1945.0	2500.0	2043.0	1559.1	896.5	637.8	675	1,029	1,109
رصيد	-763.9	-1395.3	-1526.5	-1662.1	-1297.2	-737.6	-548.4	-622.2	-936.6	-928.6

غسان العياش، أزمة المالية العامة في لبنان – قصة الانهيار النقدي 1982 – 1992، بيروت، دار النهار، 1997، ص 223-224، ومجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، عدّة أعداد، وموقع مصرف لبنان على شبكة الانترنت.

جدول 4 – تطوّر القطاعات الاقتصادية في لبنان 1966 إلى 1973 (مليون ليرة لبنانية)

القطاع	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
منتجات زراعية	442	426	436	432	445	460	631	675
مرافق عامة	88	93	99	104	113	118	129	140
تصنيع	512	492	552	610	661	750	884	1038
بناء	231	196	194	216	218	239	290	300
مواصلات واتصالات	310	329	380	383	401	438	478	513
خدمات عقارية	284	300	335	385	430	495	558	610
خدمات مالية	141	149	164	146	165	197	235	285
خدمات أخرى	357	337	397	461	482	522	676	791
تجارة وخدمات اجتماعية	1183	1160	1359	1435	1527	1723	2007	2241
إدارة عامة	319	337	357	393	424	451	477	507
الناتج المحلي القائم بأسعار السوق	3867	3820	4273	4565	4866	5399	6365	7100
ضرائب غير مباشرة ناقص صناديق الدعم	300-	267-	303-	342-	345-	412-	489-	562-
الناتج المحلي القائم : كلفة عوامل الانتاج	3567	3553	3970	4223	4521	4987	5876	6538
نسبة الخدمات (مئوية)	67.4	68.4	70.0	70.1	70.5	69.5	69.6	69.9

Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, National Accounts of Lebanon, Beirut, 1974

جدول 5 – الناتج المحالي القائم الاسمي في لبنان 1974 – 1990 (الفعلي والمحتمل)

السنة	سعر الدولار	الناتج المحلي الفعلي		الناتج المحلي المحتمل		الناتج الفائت
		مليار ليرة لبنانية	مليار دولار أميركي	مليار ليرة لبنانية	مليار دولار أميركي	مليار دولار أميركي
1974	2.33	8.1	3.5	8.1	3.5	0.0
1975	2.30	7.5	3.3	8.5	3.7	-0.4
1976	2.91	4.1	1.4	11.4	3.9	-2.5
1977	3.07	8.2	2.7	12.7	4.1	-1.5
1978	2.96	8.8	3.0	13.0	4.4	-1.4
1979	3.24	11.2	3.4	15.1	4.7	-1.2
1980	3.44	14.0	4.1	17.0	4.9	-0.9
1981	4.31	16.8	3.9	22.5	5.2	-1.3
1982	4.73	12.6	2.7	26.2	5.5	-2.9
1983	4.52	16.6	3.7	26.5	5.9	-2.2
1984	6.51	28.2	4.3	40.5	6.2	-1.9
1985	16.42	59.3	3.6	108.4	6.6	-3.0
1986	38.37	108.1	2.8	268.4	7.0	-4.2
1987	225.00	740.7	3.3	1668.4	7.4	-4.1
1988	409.00	1356.0	3.3	3214.7	7.9	-4.5
1989	497.00	1350.0	2.7	4140.7	8.3	-5.6
1990	702.00	1973.0	2.8	6199.5	8.8	-6.0
مجموع الفائت						-43.6

الناتج المحلي المحتمل على أساس 6 بالمئة نسبة نمو سنوي، سعر الصرف موقع مصرف لبنان، الناتج الاسمي بالليرة،
IMF, Lebanon Economic Recovery, stabilization, and Macroeconomic Policies, August 8, 1994

جدول 6 – القوى العاملة في لبنان ومؤشر الأجور في الحرب 1974 إلى 1990

(أصبح الأجر الحقيقي في العام 1990 خمس ما كان عليه عام 1975)

السنة	مؤشر الحد الأدنى للأجور الحقيقي	مؤشر متوسط الأجور الحقيقي	اليد العاملة (ألوف)
1974	448	--	747
1975	460	--	771
1977	400	747	759
1980	386	678	742
1981	383	653	747
1982	374	644	753
1983	414	661	758
1984	404	618	764
1985	284	438	769
1986	261	376	796
1987	111	162	824
1988	113	162	853
1989	169	169	883
1990	100	100	914

سمير المقدسي، بين الاقتصاد والحرب والتنمية: العبرة من تجربة لبنان، بيروت، دار النهار، 2004، ص 137.
Postwar Reconstruction and Stabilization in Lebanon, 1999.–International Monetary Fund, Back to the Future

جدول 7 – القوى العاملة في لبنان 1950 إلى 1997

القطاع	1950	1960	1967	1970	1974	1987	1997
زراعة	55	44	42	26	22	20	15
صناعة	11	12	15	16	17	16	15
بناء	5	6	3	8	8	8	11
خدمات	29	38	40	50	53	56	59
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
عدد العمال	411	558	682	702	762	855	1500

Kuwait Fund for Arab Economic Development; Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Labour Report, Beirut.

توفيق كسبار ،اقتصاد لبنان السياسي، بيروت، دار النهار، 2005، ص 192.

جدول 8 – مؤسسات القطاع الصناعي في لبنان 1950 إلى 1971

السنة	عدد المؤسسات	عدد العمال	رأس المال (مليون ل.ل.)	حجم المؤسسة الوسطي	
				عمال	رأس مال (ألف ل.ل.)
1950	1285	22000	144	17	112
1960	4559	50400	578	11	127
1961	5901	59500	641	10	109
1962	6271	60900	691	10	110
1963	6647	63100	806	9	121
1964	6853	62000	840	9	123
1965	6138	60500	869	10	142
1966	6311	63200	988	10	157
1967	6459	61700	999	10	155
1968	6661	66800	1095	10	164
1969	6970	71000	1122	10	161
1970	6704	73200	1175	11	175
1971	8114	82800	1321	10	163

Ministry of the Economy, Bulletin of the Manufacturing Sector Division, Beirut, various years. Figures show registered establishments only.

جدول 9 – القطاعات الصناعية في لبنان 1918 إلى 1964 (نسبة مئوية)

العام	أغذية، ملبوسات، أحذية	مواد خام	معادن مصنـّعة جزئياً أو كليـاً	صناعة كيماوية	صناعات أخرى	مجموع
1918	75	7	4	1	13	100
1928-1919	68	13	7	1	11	100
1939-1929	50	17	16	2	15	100
1945-1940	47	24	11	3	15	100
1950-1946	45	28	9	4	14	100
1955-1951	46	28	9	2	15	100
1954	54	21	8	2	15	100
1964	43	26	7	3	21	100

A. Atallah and S. Khattar, Lebanese Manufacturing and its Development, Ministry of the Economy, Manufacturing Division, 1969.

جدول 10 – المصارف الرئيسية في بيروت 1966

اسم المصرف	عدد الفروع	رأس المال (مليون ل.ل.)
بنك انترا	60	766.0
بنك بيروت والرياض	25	68.5
بنك لبنان والشرق الأوسط	15	147.7
Banque Populaire	10	152.0
الاتحاد اللبناني	10	26.6
بنك التنمية	8	34.6
البنك التجاري	5	157.5
البنك اللبناني البلجيكي	5	62.0
بنك لبنان والمهجر	5	60.2

Kuwait Fund for Arab Economic Development, June 1967.

جدول 11 – المصارف الرئيسية في بيروت (موجودات) 1971 و1980

الموقع	1971	1980
1	البنك العربي المحدود	البنك العربي المحدود
2	البنك البريطاني للشرق الأوسط	البنك اللبناني الفرنسي
3	بنك سورية ولبنان	بنك لبنان والمهجر
4	بنك صبـّاغ (البنك الفرنسي)	بنك عودة
5	بنكو دي روما	فرنسابنك
6	بنك ناسيونال دي باري	الاعتماد اللبناني
7	البنك اللبناني للتجارة	البنك اللبناني للتجارة
8	سيتي بنك	بنك ناسيونال دي باري
9	بنك أوف أميركا	بنك المتوسط
10	كريديه ليونيه (بنك طراد)	بنك بيبلوس
11	بنك لبنان والمهجر	بنك سورية ولبنان
12	بنك مصر لبنان	بنك بيروت والرياض
13	الشركة المصرفية اللبنانية الأوروبية	بنك بيروت والبلاد العربية
14	تشايس مانهاتن	بنك المشرق
15	بنك بيروت والرياض	الشركة المصرفية اللبنانية الأوروبية
16	البنك العربي الأفريقي	البنك البريطاني للشرق الأوسط
17	بنك الاعتماد اللبناني	كريديه ليونيه
18	بنك عودة	بنك سرادار
19	بنك نوفا سوكتشا (كندا)	الاعتماد الشعبي
20	بنك بيبلوس	مبكو بنك
21	بنك بيروت والبلاد العربية	بنكو دي روما
22	رويال بنك أوف كندا	بنك لبنان والبرازيل
23	بنك الريف	بنك مصر لبنان
24	بنك الصناعة والتجارة والعمل	بنك الصناعة والتجارة والعمل

جمعية المصارف اللبنانية، تقارير سنوية.

جدول 12 – التحويلات والعجز التجـاري 1971 إلى 1981

السنة	تحويلات (مليون دولار)	صادرات (مليون ل.ل.)	استيراد (مليون ل.ل.)	عجز التجـارة الخارجية (مليون ل. ل.)
1971	250	789	2174	1385-
1972	307	1180	2691	1511-
1973	361	2193	4068	1875-
1974	912	1740	4200	2460-
1975	515	1425	3850	2425-
1976	27	800	1800	1000-
1977	1114	2365	4500	2135-
1978	685	2162	5100	2938-
1979	1772	3024	7500	4476-
1980	2254	4160	10000	5840-
1981	1920	5444	11450	6006-
1982	1300	3866	8100	4234-

الاقتصاد اللبناني والعربي، كانون الثاني / يناير 1982، ص 22. غرفة التجارة بيروت، تقرير سنوي، عدّة أعوام.

جدول 13 – سعر الدولار الأميركي في سوق بيروت المالي 1949 إلى 2005

السنة	ليرة لبنانية	السنة	ليرة لبنانية	السنة	ليرة لبنانية
1949	3.26	1973	2.61	1993	1741.0
1950	3.47	1974	2.33	1994	1680.0
1951	3.73	1975	2.30	1995	1621.0
1952	3.66	1976	2.91	1996	1571.0
1953	3.42	1977	3.07	1997	1539.0
1958	3.18	1978	2.96	1998	1516.0
1959	3.16	1979	3.24	1999	1508.0
1960	3.17	1980	3.44	2000	1508.0
1961	3.08	1981	4.31	2001	1508.0
1962	3.01	1982	4.73	2002	1508.0
1963	3.11	1983	4.52	2003	1508.0
1964	3.07	1984	6.51	2004	1508.0
1965	3.07	1985	16.42	2005	1508.0
1966	3.13	1986	38.37		
1967	3.21	1987	225.0		
1968	3.16	1988	409.0		
1969	3.26	1989	497.0		
1970	3.27	1990	702.0		
1971	3.23	1991	928.0		
1972	3.05	1992	1713.0		

Abdul Amir Badruddin, The Bank of Lebanon : Central Banking in a Financial Centre and a Financial Entrepot, London, Pinter, 198; Toufic Gaspard, A Political Economy of Lebanon 1948-2002: The Limits of Laissez-faire, Leiden, Brill, 2004, p. 342.

جدول 14 – سكان لبنان 1944 إلى 2010 (مليون نسمة)

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1921	0.58	1973	2.66	1993	3.22
1932	0.79	1974	2.73	1994	3.38
1944	1.06	1975	2.77	1995	3.61
1950	1.62	1976	2.77	1996	3.73
1955	1.85	1977	2.76	1997	4.00
1958	2.00	1978	2.73	1998	4.04
1959	2.01	1979	2.70	1999	4.08
1960	2.03	1980	2.61	2000	4.12
1961	2.05	1981	2.62	2001	4.16
1962	2.07	1982	2.62	2002	4.25
1963	2.10	1983	2.62	2003	4.29
1964	2.13	1984	2.62	2004	4.33
1965	2.15	1985	2.62	2005	4.38
1966	2.21	1986	2.64	2006	4.42
1967	2.27	1987	2.68	2007	4.46
1968	2.34	1988	2.70	2008	4.51
1969	2.40	1989	2.75	2009	4.55
1970	2.47	1990	2.78	2010	4.59
1971	2.53	1991	2.92	2011	4.64
1972	2.60	1992	3.06	2012	4.69

International Monetary Fund, International Financial Statistics, Yearbook, Washington D.C., various years. World Bank, World Development Report, and author's projections

جدول 15 – الميليشيات اللبنانية المسلـّحة في آخر سنة من الحرب (1990)

الميليشيا	القاعدة المذهبية الرئيسية	عدد العناصر
جيش لبنان الجنوبي	مسيحيين وشيعة	2500
القوات اللبنانية	موارنة	10000
حزب "وعد" (قوّات حبيقة)	مسيحيين	700
لواء المردة (جيش التحريري الزغرتاوي)	موارنة	800
الحزب التقدمي الاشتراكي	دروز	6000
حركة أمل	شيعة	4000
حزب الله	شيعة	4500
التنظيم الشعبي الناصري (صيدا)	سنـّة	600
الحزب الديمقراطي العربي (طرابلس، علي عيد)	علويين	500
الحزب السوري القومي الاجتماعي	علماني (متعدد)	1000
الحزب الشيوعي اللبناني	علماني (متعدد)	700
حزب البعث (جناح سورية)	علماني (أغلبية مسلمة)	500
المجموع		31800

كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص 179.

جدول 16 – إحصاء نفوس جبل لبنان والمناطق الملحقة بدولة لبنان الكبير للعام 1921

المنطقة الجغرافية	المجموع	موارنة	مسيحيون غير موارنة
جبل لبنان	414800	242300	86000
المناطق الملحقة	350647	43091	69135
أقضية المناطق الملحقة			
بيروت	94500	17600	17000
صيدا	32254	2698	1465
صور	41214	2432	3300
مرجعيون	11028	970	4000
حصبيا	9359	511	2410
راشيا	12808	406	4500
البقاع الأوسط	39674	7435	16400
بعلبك	31771	3018	5600
هرمل	8795	414	25
عكار	34732	5847	10300
طرابلس	34512	1687	4500
مجموع المقيمين	579779	178257	113939
مجموع المغتربين	185668	107134	41196
مجموع لبنان الكبير	765447	285391	155135
نسبة إلى مجموع السكان (%)		38	20

ملاحظة: "مسيحيون آخرون": روم أرثوذكس، روم كاثوليك، بروتستانت، أرمن أرثوذكس وكاثوليك، الخ. "مغتربين": لبنانيون هاجروا إلى مصر والقارة الأميركية وحافظوا على الجنسية العثمانية، وسجـّلوا في إحصاء الانتداب الفرنسي عام 1921.

جدول 17 – إحصاء نفوس لبنان عام 1932 في ظل الانتداب الفرنسي

المذهب	العدد	النسبة المئوية
موارنة	228398	29.0
روم كاثوليك	45000	5.7
روم أرثوذكس	76522	9.7
أرمن	31156	4.0
مذاهب أخرى (يهود، لاتين، بروتستانت، أقباط_ الخ)	22308	2.8
مجموع مسيحيين وأقليات	**403384**	**51.3**
سنـّة	175925	22.4
شيعة	154208	19.6
دروز	53047	6.7
مجموع المسلمين	**383180**	**48.7**
مجموع السكان	**786564**	**100.0**

سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1986، ص 210.

مراجع مختارة*

أبو خليل، جوزف، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة خاصة**، بيروت، شركة المطبوعات، 1990.

أبو خليل، **بيار الجميّل قصة رجل ووطن**، بيروت، شركة فن الطباعة، 2002.

أبو زيد، حكمت، **رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم - 31 سنة في السرايا**، بيروت، دار النهار، 2004.

اسكندر، مروان، **الدور الضائع - لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2000.

أشتي، شوكت، **الأحزاب اللبنانية**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2004.

أشتي، شوكت، **تشكيلات الناصرية في لبنان**، بيروت، شركة المطبوعات، 2003.

إدّه، هنري، **المال إن حكم: جذور مهددة بالزوال**، بيروت، شركة المطبوعات، 1999.

آل صفا، محمد جابر، **تاريخ جبل عامل**، بيروت، دار النهار للنشر، 1998.

بتكوفيتش، قسطنطين، **لبنان واللبنانيون: مذكرات القنصل الروسي في بيروت 1869-1882**، بيروت، دار المدى، 1987.

برنامج الامم المتحدة الانمائي، **العولمة: نحو خطة عمل لبنانية، تقرير التنمية البشرية - لبنان 2001-2002**، بيروت، 2003.

بلقزيز، عبدالعزيز، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان- حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

بقرادوني، كريم، **السلام المفقود - عهد الياس سركيس 1976-1982**، بيروت، 1984.

بقرادوني، كريم، **لعنة وطن**، بيروت، 1991.

البواري، الياس، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان**، بيروت، دار الفارابي، 1987.

بوحبيب، عبدالله، **الضوء الأصفر**، بيروت، شركة المطبوعات، 1991.

بيضون، أحمد، **الجمهورية المتقطّعة: مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف**، بيروت، دار النهار، 1999.

بيضون، أحمد، **الصراع على تاريخ لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1989.

بيضون، أحمد، **مغامرات المغايرة - اللبنانيون طوائف وعرباً وفينيقيين**، بيروت، دار النهار، 2005.

بيهم، نبيل، **الاعمار والمصلحة العامة - في الاجتماع والثقافة**، بيروت، دار الجديد، 2001.

تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000.

جريديني، رائد نهاد، ودنيا الأسمر علام، **أوضاع الروم الأرثوذكس الوافدين إلى بيروت مطلع القرن العشرين**، البلمند، جامعة البلمند، 2000.

الحريري، رفيق، **الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل**، بيروت، الشركة العربية المتحدة للصحافة، 1999.

حدّاد، أنطوان، **الفقر في لبنان**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا، أسكوا، 1996.

حسين، عدنان السيّد، **الاحتلال الاسرائيلي في لبنان**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

الحسيني، حسين، **مبادىء المعارضة اللبنانية**، بيروت، شركة المطبوعات، 1999.

* للمزيد من المراجع، العودة إلى هوامش الفصول.

الحص، سليم، **للحقيقة والتاريخ تجارب الحكم ما بين 1998 و2000**، بيروت، شركة المطبوعات، 2001.

الحص، سليم، **عصارة العمر**، بيروت، شركة المطبوعات، 2004.

الحص، سليم، **محطات وطنية وقومية**، بيروت، شركة المطبوعات، 2002.

حلاق، ألين، **الخلوي أشهر فضائح العصر: 400 مخالفة**، بيروت، شركة المطبوعات، 2003.

حلاق، حسّان، **دراسات في المجتمع اللبناني**، بيروت، دار النهضة العربية، 2001.

حلو، شارل، **حياة في ذكريات**، بيروت، دار النهار، 1995.

حمزة، نديم نايف، **التنوخيون - أجداد الموحدين (الدروز) ودورهم في جبل لبنان**، بيروت، دار النهار للنشر، 1984.

حمدان، حسين عبداللطيف، **قانون العمل اللبناني**، بيروت، مكتبة الحلبي الحقوقية، 2002.

حمدان، كمال، **الأزمة اللبنانية: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية**، بيروت، دار الفارابي، 1998.

حيدر، محمود، **نهاية الجدار الطيّب**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2001.

الجسر، باسم، **ميثاق 1943**، بيروت، دار النهار، 1998.

الجسر، باسم، **فؤاد شهاب**، بيروت، مؤسسة فؤاد شهاب، 1998.

الخازن، فريد، **الأحزاب السياسية في لبنان**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2002.

الخوري، بشارة ، **حقائق لبنانية**، 3 أجزاء، بيروت، 1961.

ربّاط، ادمون، **مقدمة الدستور اللبناني**، دار النهار، 2004.

رستم، أسد، وفؤاد أفرام البستاني، تحقيق حيدر الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ثلاثة أجزاء، 1969.

الزغبي، حبيب، **لبنان طريق النهوض**، بيروت، دار النهار، 2001.

داغر، ألبر، **لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة**، بيروت، دار النهار، 2001.

دعيبس، طانيوس- كريم مروّة وكريم بقرادوني، **الوطن الصعب الدولة المستحيلة**، بيروت، دار الجديد، 1995.

الدوليّة للمعلومات، **لبنان بالأرقام في 10 سنوات 1992-2002**، بيروت، دار النهار، 2005.

ديب، كمال، **ثمن الدم والدمار: التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية**، بيروت، دار المطبوعات، 2001.

سابا، الياس، **ماذا فعلتم بالاقتصاد اللبناني؟**، طرابلس، دار تريبوليس للنشر، 2002.

ساسين، فارس، **التمثيل والسلطة - مجلس النواب 1992-1996**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1997.

سعد غريّب، أمل، **حزب الله الدين والسياسة**، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002.

سلام، عاصم، **الاعمار والمصلحة العامة - في العمارة والمدنية**، بيروت، دار الجديد، 1995.

سلام، نوّاف وآخرون، **خيارات للبنان**، بيروت، دار النهار، 2004.

سلام، نوّاف، **اتفاق الطائف استعادة نقدية**، دار النهار، 2003.

سلام، نوّاف، **أبعد من الطائف**، بيروت، دار الجديد، 1999.

سلامة، يوسف، **حدّثني ي. س. قال**، ليند (السويد)، دار نلسن، 1988.

سماحة، جوزف، **قضاء لا قدر - في أخلاق الجمهورية الثانية**، بيروت، دار الجديد، 1996.

السودا، يوسف، **تاريخ لبنان الحضاري**، بيروت، دار النهار، 1979.

سويد، محمود، **الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل 50 عاماً من الصمود والمقاومة**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

شرارة، وضّاح، **الأمة القلقة - العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية**، بيروت، دار النهار، 1996.

شرارة، وضاح، **دولة «حزب الله» - لبنان مجتمعاً اسلامياً**، بيروت، دار النهار، 1996.

شلق،الفضل علي، **لبنان وتحديات المستقبل - مقالات في السياسة والتنمية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002.

شمّاس، نقولا إيلي، **مستقبل لبنان الاجتماعي - الاقتصادي أمام التساؤلات: عناصر أجوبة**، بيروت، نادي جامعة هارفارد لإدارة الأعمال في لبنان، 1996.

صاغية، حازم، **موارنة من لبنان**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 1988.

صاغية، حازم، تعريب **الكتائب اللبنانية - الحزب، السلطة، الخوف**، بيروت، دار الجديد، 1991.

الصايغ، داود، **النظام اللبناني في ثوابته وتحوّلاته**، بيروت،دار النهار، 2000.

الصليبي، كمال، **بيت بمنازل كثيرة**، بيروت، 1993.

الصليبي، كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، دار النهار للنشر، 1991.

الصليبي، كمال، **منطلق تاريخ لبنان 634-1516**، بيروت، دار نوفل، 1992.

ضاهر، مسعود، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، بيروت، 1984.

ضاهر، مسعود، **هجرة الشوام: الهجرة اللبنانية إلى مصر**، بيروت، منشورات الجامعةاللبنانية، 1986.

ضاهر، مسعود، **لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق**، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984.

ضاهر، مسعود، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم 252، 1999.

ضو، الأب بطرس، **تاريخ الموارنة، أربعة أجزاء**، بيروت، دار النهار، 1970.

طرابلسي، فواز، **صلات بلا وصل - ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 1999.

طرابلسي، فواز، **التكوّن الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب**، مجلة **أبعاد** الصادرة عن مركز الدراسات اللبنانية، العدد السادس، أيار / مايو 1997، ص 79-92.

طربيه، جوزف، **الضرائب على الدخل في لبنان**، بيروت، دار النهار، 2002.

العبد، عارف، **لبنان والطائف**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

عبدالساتر، لبيب، **التاريخ المعاصر**، بيروت، منشورات دار المشرق، 1983.

عثمان، محمود، **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف**، بيروت، شركةالمطبوعات، 2001.

عطيّة، عبدالله، **مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريّات في لبنان**، بيروت، دار الجديد والدولية للمعلومات، 1998.

عيّاش، غسّان، **أزمة المالية العامة في لبنان 1982-1992**، بيروت، دار النهار، 1997.

عيسى، نجيب، **القوى العاملة وسياسة العمالة في لبنان**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1996.

عيساوي، شارل، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914**، بيروت، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

غرفة التجارة والصناعة في بيروت، **التطوّر الاقتصادي** (عدّة أعوام)، بيروت.

فاعور، علي، **جنوب لبنان الطبيعة والانسان**، بيروت، دار الباحث، 1985.

فغالي، كمال، **التهجير في لبنان - استراتيجية العودة والانماء**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1997.

القاعي، فادي مويز، **الضريبة على القيمة المضافة**، بيروت، دار النهار، 2002.

قصير، سمير، **عسكر على مين؟ لبنان الجمهورية المفقودة**، بيروت، دار النهار، 2004.

قرألي، الخوري بولس، **فخرالدين المعني الثاني حاكم لبنان ودولة توسكانا**، بيروت، دار لحد خاطر، 1992.

قرم، جورج، **تعدّد الأديان وأنظمة الحكم دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة**، بيروت، دار النهار، 1992.

قرم، جورج، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين**، بيروت، دار الجديد، 1996.

قرم، جورج، **الفرصة الضائعة في الاصلاح المالي في لبنان**، بيروت، شركةالمطبوعات، 2001.

كرم، جورج، **أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين**، بيروت، دار النهار، 2003.

كسبار، توفيق، **اقتصاد لبنان السياسي**، بيروت، دار النهار، 2004.

كوثراني، وجيه، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي - من المتصرفية العثمانية الى دولة لبنان الكبير**، بيروت، منشورات بحسون الثقافية، 1986.

لحود، فؤاد، **مأساة الجيش اللبناني**، بيروت، 1976.

المجذوب، محمد، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**، بيروت، مكتبةالحلبي الحقوقية، 2002.

مجموعة مؤلفين، **الفقر والتنمية الاجتماعية في لبنان**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2003.

مجموعة مؤلفين، **الانتخابات النيابية في لبنان 2000 - بين الاعادة والتغير**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2002.

مجموعة مؤلفين، **العمل البلدي في لبنان - دراسة ميدانية وتقييم التجربة**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2002.

مجموعة مؤلفين، **وثيقة الوفاق الوطني - مراجعة نقدية وطنية**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2000.

مجموعة مؤلفين، **الموازنة والتنمية الاجتماعية في لبنان**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2000.

محفوظ، الأب يوسف، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، الكسليك، الرهبانية اللبنانية المارونية، 1984.

مجموعة مؤلفين، **عهد الندوة اللبنانية**، بيروت، دار النهار، 1997.

مرقص، ميشال، **الصناعة اللبنانية العبور إلى الألفية الثالثة**، بيروت، 2001.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، **الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية في لبنان: نحو استراتيجية متكاملة لسياسات بديلة**، بيروت، بحوث ومناقشات المؤتمر الاقتصادي، 1999.

مرهج، بشارة، **حرّاس الهيكل - تجربتي مع الاصلاح الاداري في لبنان**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2004.

مسرّة، أنطوان، **الجغرافية الانتخابية في لبنان - شروط التمثيل الديمقراطي**، بيروت، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2002.

مشاقة، ميخائيل، **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان**، دمشق، 1988.

المركز العربي للمعلومات، **الزعامة المارونية من حبيب السعد الى سمير جعجع**، بيروت، العربية الدولية للطباعة والنشر، 1985.

المقدسي، سمير، **بين الاقتصاد والحرب والتنمية - العبرة من تجربة لبنان**، بيروت، دار النهار، 2004.

مكي، محمد علي، **لبنان 635-1516 من الفتح العربي الى الفتح العثماني**، بيروت، دار النهار للنشر، 1977.

منصور، ألبير، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، 1993.

منصور، ألبير، **قدر المسيحيين العرب وخيارهم**، بيروت، دار الجديد، 1995.

ميرفان، صابرينا، **حركة الاصلاح الشيعي من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية الاستقلال**، بيروت، دار النهار، 2003.

نحّاس، شربل، **حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها - سيرة تجربة في الاصلاح، مقدمة لوثيقة «برنامج العمل للتصحيح المالي، حزيران 1999»**، بيروت، دار النهّار، 2003.

نويهض، وليد، **نقد الفكرة اللبنانية**، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1986.

الهراوي، إلياس، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002.

واكيم، نجاح، **الأيادي السود**، بيروت، شركة المطبوعات، 1999.

واكيم، نجاح، **الوهم والأمل**، بيروت، دار الآداب، 2003.

يحيى، منير، **الكهرباء في لبنان تحديات وآفاق**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1999.
يشوعي، ايلي، **اقتصاد لبنان**، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1995.
يشوعي، إيلي، **اقتصاد لبنان موقف وتحليل**، مكتبة لبنان ناشرون، 2002.
يشوعي، إيلي، **القطاع الصناعي في لبنان – الواقع والسياسات المستقبلية**، المركز اللبناني للدراسات، 1996.

دوريات

النهار
النهار العربي والدولي
المسيرة
الأنوار
الديار
لسان الحال
الجريدة
قضايا عربية
الوكالة الوطنية للأنباء (لبنان)
الحياة
تشرين (سورية)
أبعاد
القبس (الكويت)
السياسة (الكويتية)

السفير
الاقتصاد والعمل
الصياد
المستقبل
النداء
بيروت المساء
المستقبل العربي
المركزية (لبنان)
القدس العربي
الثورة (سورية)
الأهرام
موقع «الجزيرة»

الشراع
العمل
صدى البلد
اللواء
المحرر
الطريق
الوطن
العهد (لبنان)
اليوم السابع
البعث (سورية)
البيان (الامارات)

Ajami, Fouad, *The Vanished Imam – Musa Sadr and the Shi'a of Lebanon*, London, Tauris, 1986.
Akarli, Engin Deniz, *The Long Peace – Ottoman Lebanon, 1861-1920*, London, I.B. Tauris, 1993.
Alamuddine, Najib, *The Flying Sheik: Story of Middle East Airlines*, London, Quartet Books, 1987.
Ammoun, Denise, *Histoire du Liban contemporain 1860-1943*, Paris, Fayard, 1997.
Badruddin, Abdul Amir, *The Bank of Lebanon: Central Banking in an Financial Center and a Financial Entrepôt*, London, Pinter, 1984.
Barakat, Halim, *Lebanon in Strife*, Austin, University of Texas Press, 1985.
Barakat, Halim, *Towards a Viable Lebanon*, London, Croom Helm, 1988.
The Beirut Review, A Journal on Lebanon and the Middle East, Beirut, Lebanese Center for Policy Studies, several issues.

Binder, Leonard, *Politics in Lebanon*, New York, John Wiley, 1966.
Blanford, Nicholas, *Killing Mr. Lebanon – The Assassination of Rafic Hariri and its impact on the Middle East*, London, I.B. Tauris, 2006.
Bulloch, J., *Death of a Country – The Civil War in Lebanon*, London, Weidenfeld and Nicholson, 1977.
Les Cahiers de l'Orient, Revue d'Étude et de Réflexion sur le Monde Arabe et Islamique, Le Chantier Libanais, Paris, 1993-1994.
Chamoun, Tracy, *Au nom du père*, Paris, J'ai Lu, 1993.
Chevallier, Dominique, *La Société du Mont Liban à l'époque de la revolution industrielle en Europe*, Paris, Geuthner, 1971.
Chiha, Michel, *Politique intérieure*, Beyrouth, Éditions Trident, 1953.
Chiha, Michel, *Propos d'économie libanaise*, Beyrouth, Éditions Trident, 1965.
Chiha, Michel, *Visage et présence du Liban*, Beirut, Édition Trident, 1964.
Chomsky, Naom, *The Fateful Triangle – The United States, Israel and the Palestinians*, Boston, South End Press, 1983.
Cobban, Helen, *The Making of Modern Lebanon*, London, Hutchinson, 1985.
Cobban, Helen, *The Palestine Liberation Organization – Power, People and Politics*, Cambridge, Combridge University Press, 1984.
Collings, Deirdre, *Peace for Lebanon? From War to Reconstruction*, Boulder Co., Lynne Rienner, 1992.
Corm, Georges, *Le Liban Contemporain – Histoire et société*, Paris, La Découverte, 2003.
Corm, Georges, *Liban: les guerres de l'Europe et de l'Orient 1840-1992*, Paris, Gallimard Folio Actuel, 1992.
Corm, Georges, *Le Proche-Orient éclaté 1956-2000*, Paris, Gallimard Folio Actuel, 2001.
Couland, Jacques, *Le Mouvement syndical au Liban 1919-1946 Son évolution pendant le mandat français de l'occupation à l'évacuation et au Code du Travail*, Paris, 1970.
Dawisha, A., *Syria and the Lebanese Crisis*, London, Macmillan, 1980.
Dib, Kamal, *Warlords and Merchants – The Lebanese Business and Political Establishment*, Reading, Ithaca Press, 2003.
Dib, Pierre, *Histoire de l'Eglise Maronite*, tomes I, II, et III, Beyrouth, 1962.
Dibeh, Ghassan, and A. Dah and W. Shahin, *The Distributional Impact of Taxes in Lebanon*, Beirut, Lebanese Center for Policy Studies, 1999.
Entelis, J., *Pluralism and Party Transformation – al-Kata'ib 1936-1970*, Leiden, Brill, 1974.
Firro, Kais, *Inventing Lebanon: Nationalism and the State under the Mandate*, London, I.B. Tauris, 2002.
Fisk, Robert, *Pity The Nation – The Abduction of Lebanon*, Oxford, Oxford University Press,

1991.

Gates, Caroline, *The Merchant Republic of Lebanon: The Rise of an Open Economy*, London, I.B. Tauris, 1998.

Gilmour, David, *Lebanon – the Fractured Country*, London, Sphere Books, 1983.

Glass, Charles, *Tribes with Flags: A Dangerous Passage through the Chaos of the Middle East*, New York, Atlantic Monthly Press, 1990.

Gordon, David, *Lebanon: The Fragmented Nation*, London, Croom Helm, 1980.

Goria, W., *Sovereignty and Leadership in Lebanon 1943-1976*, London, Ithaca Press, 1985.

Gresh, Alain, *The PLO – The Struggle Within*, London, Zed Books, 1985.

Harb, Antoine Khoury, *Phoenicians – Lebanon's Epic Heritage*, Boston, Cambridge and Boston Books, 2005.

Harik, Ilya, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711-1845*, Princeton, Princeton University Press, 1968.

Henni, Mustapha, *A Dictionary of Economics and Commerce - English, French, Arabic, Beirut*, Librairie du Liban, 1985.

Hitti, Philip, *Lebanon in History*, London, MacMillan, 1967.

Hitti, Philip, *History of Syria including Lebanon and Palestine*, New York, Macmillan, 1951.

Holt, P.M., *Egypt and the Fertile Crescent 1516 – 1922*, London, Cornell University Press, 1980.

Hudson, Michael, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*, New York, 1985, 2nd edition.

IMF, *Lebanon: Recent Economic Developments*, Washington D.C.' International Monetary Fund, July 1979.

IMF, *Lebanon: Economic Recovery, Stabilization and Macroeconomic Stability*, Wahsington D.C., International Monetary Fund, August 1994.

IMF, *Economic Dislocation and Recovery in Lebanon*, Washington D.C., International Monetary Fund, Occasional Paper no. 120, February 1995.

IRFED, Institut International de Recherche et de Formation en vue du Développement, *Besoins et possibilités de développement du Liban*, Beyrouth, 1960-1961.

Iskandar, Marwan, *Rafic Hariri and the Fate of Lebanon*, London, Dar al-Saqi, 2006.

Jansen, M., *The Battle of Beirut – Why Israel Invaded Lebanon*, London, Zed Books, 1982.

Joumblatt, Kamal, *I Speak For Lebanon*, London, Zed Press, 1982.

Kassir, Samir, *La Guerre du Liban: de la dissension nationale au conflit régional 1975-1982*, Paris, Karthala, 1994.

Katz, S., *Armies in Lebanon 1982-1984*, London, Osprey, 1985.

Khadduri, Majid, *Arab Contemporaries 'Kamal Joumblatt'*, Baltimore, Johons Hopkins

University, 1973.

Khalidi, *Walid, Conflict and Violence in Lebanon*, Cambridge MA, Harvard University center for International Affairs, 1979.

Al-Khazen, Farid, *The Breakdown of the State in Lebanon 1967-1976*, London, I.B. Tauris, 1999.

Khouri, Philip, Syria and the French Mandate: *The Politics of Arab Nationalism 1920-1945*, Princeton, Princeton University Press, 1987.

Koury, Enver, *The Crisis in the Lebanese System – Confessionalism and Chaos*, Washington D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976.

Labaki, Boutros, *Introduction à l'histoire économique du Liban: Soie et commerce extérieur en fin de période ottomane 1840-1914*, Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, 1984.

Labaki, Boutros et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban 1975-1990*, Paris, L'Harmattan, 1993.

Lammens, Henri, *La Syrie Vol. I et II, Beyrouth*, Imprimerie Catholique, 1921.

L'État du monde, Annuaire économique géopolitique mondial, Montréal, La Découverte-Boréal, 1996, 1997, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006.

Longrigg, S. H., *Syria and Lebanon under French Mandate*, Lodon, Oxford University Press, 1948.

Makdisi, Samir, *Financial Policy and Economic Growth: the Lebanese Exeperience*, new York, Columbia University Press, 1979.

Meo, Leila, *Lebanon: The Improbable Republic*, Westpoint, Connecticut, Greenwood Press, 1972.

MERIP Reports, *Middle East Report*, special issues on Lebanon and the Palestinians, in the 1980s and 1990s.

Naba, René, *Rafic Hariri – Un homme d'affaires Premier ministre*, Paris, L'Harmattan, 1999.

Nasr, Salim, et Claude Dobar, *Les Classes Sociales au Liban*, Paris, 1976.

Nasr, Salim, *Crisis of Lebanese Capitalism*, MERIP Report, no. 73, December 1978.

Norton, A., *Amal and the Shi'a – Struggle for the Soul of Lebanon, Austin*, University of Texas Press, 1987.

Odeh, B.J., *Lebanon – Dynamics of Conflict*, London, Zed Books, 1985.

Oughourlian, Joseph, *Histoire de la monnaie libanaise*, Toulouse, 1983.

Owen, Roger, *Essays on the Crisis in Lebanon*, London, 1976.

Owen, Roger, *The Middle East in the World Economy 1800-1914*, London, 1981.

Petran, Tabitha, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987.

Picard, Élisabeth, *Liban État de discorde: des fondations aux guerres fratricides*, Paris, Flammarion, 1988.

Polk, William, *The Opening of South Lebanon 1788-1848: A Study in the Impact of the West on the Middle East*, Cambridge, MA, 1963.

Qassem, Naim, *Hizbullah: The Story from Within*, London, Saqi Books, 2005.

Qubain, Fahim, *Crisis in Lebanon*, Washington D.C., Middle East Institute, 1961.

Rabbath, Edmond, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel, Essai de Synthèse*, Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, 1973.

Rabinovitch, Itamar, *The War for Lebanon 1970-1985*, Ithaca NY, Cornell University Press, 1985.

Randal, Jonathan, *Going All the Way – Christian Warlords, Israeli Adventurers, and the War in Lebanon*, new York, Viking Press, 1983.

Rockach, Livia., *Israel's Sacred Terrorism*, Belmont MA, AAUG, 1980.

Rondot, Pierre, *Les Institutions politiques du Liban: Des communautés traditionelles à l'État moderne*. Paris, Publications de l'Institut d'études de Lorient contemporain, 1989.

Said, Edward, *The Question of Plaestine*, New York, Vintage Books, 1992.

Saidi, Nasser, *Growth, Destruction and the Challenges of Reconstruction: Macroeconomic Essays on Lebanon*, Beirut, The Lebanese Center for Policy Studies, 1999.

Salem, Élie, *Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years 1982-1988*, London, I.B. Tauris, 1995.

Salibi, Kamal, *Crossroads to Civil War 1958-1976*, new York, Caravan Books, 1976.

Salibi, Kamal, *Lebanon in History*, London, Macmillian, 1967.

Salibi, Kamal, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered*, Berkley, University of California Press, 1990.

Sayegh, Rosemary, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*, London, Zed Books, 1979.

Sayegh, Rosemary, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*, London, Zed Books, 1994.

Schiff, Z., and E. Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, London, Allen and Unwin, 1985.

Seale, Patrick, *Asad*, London, Tauris, 1988.

Spears, Edward, *Fulfillment of a Mission, Syria and Lebanon 1941-44*, London, 1977.

Stoakes, F., «The Super-Vigilantes: The Lebanese Kata'eb Party as a Builder, Surrogate and Defender of the States', Middle Eastern Studies, Vol., II, no, 3, 1975.

Tibawi, Abdul Latif, *A Modern History of Syria including Lebanon and Palestine*, London, Macmillan, 1969.

Tueni, Ghassan, *Une guerre pour les autres*, Paris, Jean-Claude Lattès, 1985.

Turki, Fawaz, *The Disinhereted: Journal of a Palestinian Exile*, New York, 1972.

Who's Who in Lebanon, Beirut, Publitec, 1991.

Zamir, Meir, *The Formation of Modern Lebanon, London, Croom Helm*, 1985.

Zamir, Meir, *Lebanon's Quest – The Road to Statehood 1926-1939*, London, I.B. Tauris, 2000.

Zuwiyya, Labib, *The Syrian Social Nationalist Party: An Ideological Analysis*, Cambridge MA, 1966.

International Herald Tribune
Financial Times
Haaretz
The Observer
Monday Morning
New York Times
The Daily Star
The Guardian
Jerusalem Post
Journal of Palestine Studies
The Beirut Review
L'Orient-Le Jour
The Economist
The Globe and Mail
Le Commerce du Levant
Le Monde Diplomatique
Le Monde
The Washington Post
Agence France Presse
Reuters
Z Net

Impression: ARAB PRINTING PRESS



يعالج « أمراء الحرب وتجار الهيكل » تاريخ السلطة والمال في لبنان من بداية القرن العشرين حتى العقد الأول من القرن الحالي من الموقعين السياسي والاقتصادي ويسلّط الضوء على خفايا الواقع المحلي الذي يشكّل عادة لغزاً للأجانب. يقدّم الكتاب دراسة دقيقة حيّة الأسلوب تستعرض أسباب مقاومة البنى المحلية في لبنان والبلدان الصغيرة المشابهة لزحف العولمة الجارف. ويتصدّى لأمور عدة عطّلت دور لبنان الإقليمي اقتصادياً وثقافياً منذ العام 1975 : الطائفية والزعامات التقليدية وأساليب رجال الأعمال البالية والبنية الاقتصادية الهشة والشعور العميق لدى الجماعات المكوّنة للبنان الحديث بالإساءة التاريخية إليها.

والكتاب هذا، منذ نشره بالإنكليزية عام 2003 ، صار مرجعاً متداولاً في جامعات أوروبا وأميركا واليابان.

(...) إنّ الكتب عن خلفيات الاقتصاد اللبناني قليلة، ولذلك عندما قرأت كتابك تذكّرت القصّة التي تُروى دائماً عن استحالة تشخيص الواقع اللبناني لأنّنا عندما لا نفهم ماذا يعمل اللبنانيون للنأي ببلدهم عن الصعاب، نقول لهم واصلوا عملكم إذا كان ما تقومون به مفيداً.

روبيرت فيسك
The Independent

المؤلّف خبير إقتصادي كندي من أصل لبناني، وصاحب مقولة أنّ أمراء الحرب هم أساس في فهم تاريخ لبنان الاقتصادي والسياسي الحديث. الفصول [المالية عن النشاطات المريبة لبعض رجال الإعمال في الثمانينات من القرن العشرين] شديدة الإغراء للباحثين الذين يسعون إلى دراسة علاقة أمراء الحرب بالقطاع المصرفي وعالم الاقتصاد دراسة معمقة.

روجر أوين، جامعة هارفرد
The Historian, IV, 2005

كمال ديب خبير اقتصادي كندي من أصل لبناني، دكتور في الاقتصاد من جامعة أوتاوا كارلتون الكندية. وضع كتب ودراسات عدة بالعربية والإنكليزية وتلقى مقالاته الاقتصادية في صحيفة **النهار** صدى واسعاً.


ISBN 9953-74-127-1
9 789953 741277